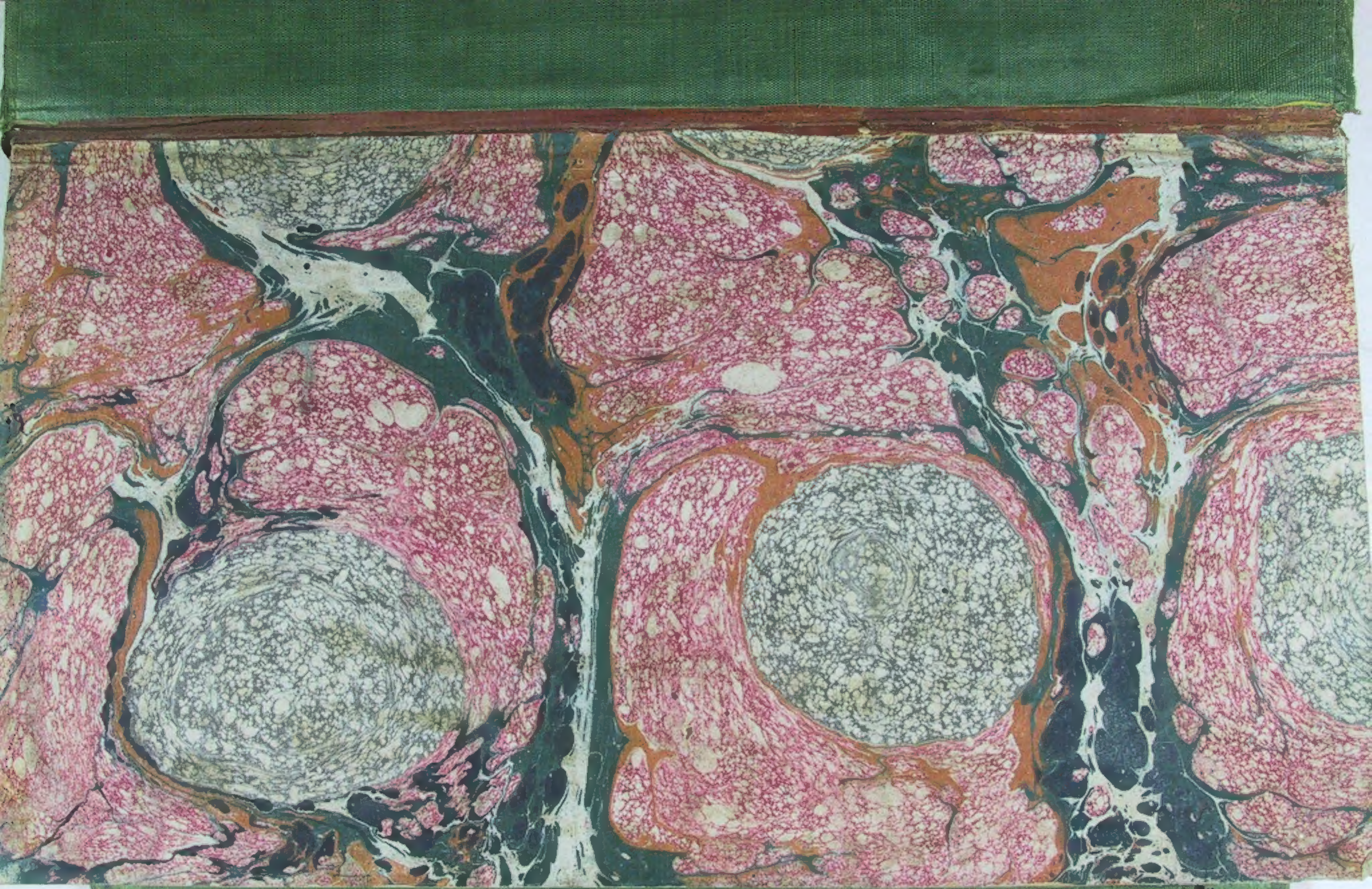

كاف ضياء معنوى فى الفقه ص ٢٧

من كتب الحرم عبد الغزير المدعو موس رام
الحاصي بمدينة دار بكر موصلا
عفوله

٢٨٠

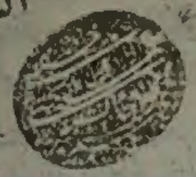

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير اغاء دار السعادة
الشريف السنة ثمان
وخمسين ومايتين
الف

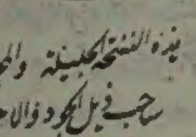

بهذه النسخة الجميلة والمجلة الجليلة من وقف حضرت مولانا صاحب الخير الحسان
صاحب ذيل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار العناية
مفتح معاقد المراصد بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل
حائز مجامع البر الاكمل الاوهو اغاء دار السعادة الحاج بشير
وفقه الله لخير المزيد والبر الكثير من هو على كل شيء قدير
حرره العصر الله سبحانه وتعالى محمد امس المعصس
ماوخاف الحرمين المحترمين
عفوله

Süleymaniye Kütüphanesi
Kısım: Hacı Beşir Ağa
Yazma Bağışları
Eser No: 280

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد الضعيف الفقير الى رحمة ربه الوفي • ابو البقا احمد بن الضيا القرشي الحنفي • رزقه الله مناه ومنح ماعناه • وجعل في قلبه غناه الحمد لله الذي رزقنا • الهداية في البداية • ومنحنا الغاية في النهاية احمد ان جعلنا سكان حرمه • وقطار محمل امنه وكرمه واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له رب البيت المحرم • والركن المكرم واشهد ان محمدا عبده ورسوله الشفيع المعظم • والامام الاعظم • صلى الله عليه وعلى اله ما طاف بالبيت العتيق طائف والتزم • وبعد فان اصحاب الامام الاعظم • المجتهد المقدم • ابي حنيفة النعمان ابن ثابت الكوفي رضي الله عنه • كانوا اكثر من ان يدخلوا تحت الحد والرسم • والخيال والوهم • مع عالهم من كمال العلم والفهم • خصوصا اصحاب التصانيف • فانك لو اصغيت اذنيك الى سماع نعاتهم • وفتحت عينيك لرؤية تاليفهم لعلمت انهم هم ورثة الانبياء المشهود لهم بالاصطفا • ومن اقتفى آثارهم الحسنة وسيرتهم المستحسنة • الامام المتقن العلامة المحقق • احمد بن محمد الغزنوي • سقى الله ضريحه • وروح روحه • فجمع مختصرا نافعا في العبادات مشهورا بالمقدمة • جعلها ابوابا مرتبة • وفصولا مرتبة • اودع فيها من المسايل الغامضة الصعاب مخترنا فيها الصواب • مقدما اول الفصول والابواب • دليل ما ترجم عليه الباب من الكتاب والخبر المشهور • عن الذي انزل عليه سورة النور • صلوات الله عليه الى يوم النشور • وتلقاها علماء الامة بالقبول • وارتضاها ارباب المنقول والمعقول • فجادت في هذا الباب غاية • وفي الحب الحبيب آية • يدل انا فيها على حسن باع • من صنفها في الاطلاع • فالتمس مني طايفة من اخواني ان اضع عليها شرحا يزيد الفاظها فرايد • ومعانيها فوايد • فما سمعت فوعيت • واجبت

فارعيت • فاجبتهم الى ذلك • وانا قصدت بشرحها • ان اقبل المكتف عناعها مثلي • فليس الخبر كالمعاينة • وقد اودعت فيه فوايد جمة • وشواهد هي الحكمات المعاني ازمة • معزيا احاديثها الى مخرجيها من الاية • وما لم اطلع عليه سكت عنه • فيما استطرد اليه الكلام وفيه حقه • ومما تعلق به علقته رقه • فقد يتسلل الاستطراد والقلم معه • ويتسبب البحث فلا ادعه بحد دعه • ولا بدع فلسايل بعضها ببعض شبك • والكبا حتى لا يزال نافرا في شركات الدهر مرتبك • فان الخروج من ارض الى ارض اقدر على البحث واسلط • والانتقال من نوع الى نوع انشط للمطالعة وابسط • ط لا يصح النفل اذا كانت مدبرة • الا التنقل من حال الى حال ط نعم حسبت الاطالة • فاقتصرت على الزبد من كل فن واختصرت • ومت الى الاقوال المختارة وانتصرت • اللهم الا فيما ندر • وخان هذا الشرط وعذر • ولا ينبغي للناظر في هذا الشرح ان يمر بشيء لم يجد مبسوطا • واضحا فاني اقصد بذلك ان شاء الله تعالى • الايضاح والبسط والفصيحة لمطالعة واعانة • واغناء عن مراجعة غيره في بابه • وهذا مقصود الشرح فمن استطال شيئا من هذا وشبهه فهو بعيد من الاتقان • مباعد للفلاح فليعزل نفسه لسوء حاله • وليرجع عار تركه من قبيح فعاله • ولا ينبغي لطالب التفقه والتفقيه والاتقان والتدقيق • ان يلتفت الى سآمة ذوي البطالة • واصحاب البغاوة والضلالة • بل يفرح بما يجده من العلم مبسوطا • وما يصادفه من القواعد والمشكلات واضحا مضبوطا • ونحمد الله الكريم على تيسيره ما • ونرجو به عون جامعه الساعي في تنقيحه وتحريره • وقد جمعت هذا الشرح • وانا في الهموم قد علم الله مترادف بعوشها • والنكاب غمايم غيشها وغيوثها • فكيف تعلق به الذهن بذل مسلة • وكيف يتعقل ذكا وقد عرته غفلة • وذهول • فليعذر الواقف على الخطاء • وليتحقق السبب في عدم نوم القطاء • ولما اجتمع فيه الضيا والبها والسنا • وتطابق فيه الحسن والمعنى سميته الضيا المعنوي • على مقدمة الغزنوي • والله اسمه الاعانة • على الابانة • واسأله التوفيق الى التحقيق لاهدى الابنوره • ولابيان الحكم ان لم يوره • عليه توكلت واليه انيب • وقبل الشروع في ذلك اقدم الكلام على ترجمة المصنف رحمه الله تعالى • هو احمد بن محمد بن سعيد الغزنوي • صعيد درس الامام الكاشاني • صاحب البدايع • تفقه على احمد بن يوسف الحسيني •

وانتفع به جماعة من الفقهاء وتفقهوا به • وصنف في الاصول والفقه كتبا حسنة مفيدة • منها كتاب روضة اختلاف العلماء • وهذه المقدمة المختصرة المشهورة وكتاب في اصول الفقه • وكتاب في اصول الدين ووسمه بروضة المتكلمين واختصره ووسمه بالمنتقى من روضة المتكلمين • توفي الى رحمة الله بحلب بعد سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة • ودفن بمقابر الفقهاء الحنفية قبيل مقام ابرهيم الخليل عليه السلام • كذا ذكره محيي الدين عبد القادر • في طبقات الحنفية •

قال رحمه الله تعالى الحمد هو الثناء باللسان على ذي العلم على الفضائل والفواضل والشكر الثناء باللسان او الفعل او بقية الجوارح على الفواضل والفضائل جمع فضيلة • وهي الصفة الكاملة في الشخص • والفواضل جمع فاضلة • وهي النعمة الصادرة منه الكيف • فعلى هذا التعريف يكون بين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه • وقال العلامة قطب الدين الرازي في شرح المطالع الحمد ليس اخبارا عن قول القائل الحمد لله • بل هو فعل يشعر بتعظيم المنعم • بسبب كونه منعما وذلك الفعل اما فعل القلب • اعني اعتقاد واتصافه بصفات الكمال والجلال • او فعل اللسان اعني ذكر الفاظ دالة على كون ذلك المنعم موصوفا بصفات الكمال او فعل الجوارح وهو الاتيان باعمال دالة على ذلك • والشكر كذلك ليس هو قول القائل الشكر لله • بل صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق لاجله كصرف النظر الى مطالعة مصنوعاته • والسمع الى تلقي مأموراته • والاجتناب عن منهياته • وعلى هذا يكون الحمد اعم من الشكر مطلقا لعموم النعم الموصلة الى الحامد وغيره واختصاص الشكر بما يصل الى الشاكر • قال الزمخشري وهو ايضا بالقلب واللسان والجوارح يريد التنويع لان الشكر لا يكون الا بمجموع الثلاثة • ثم استدل على ذلك بقوله • اعملوا آل داود شكرا • بدي ولساني والضمير المجبا • قال السبكي في شرح التلخيص وفيه نظر لان البيت لا يوضح فيه لان شيئا من ذلك يسمى شكرا فضلا عن كل واحد انتهى • قال شيخنا الشيخ عز الدين ابن جماعة قلت وفي هذا شيء وذلك لان البيت فيه دلالة على ذلك من جهة انه جعل ذلك في مقابلة النعماء وجزاء له • ومن لازم ذلك ان يكون شكرا لان من المعارف ان الشكر ما كان كذلك وحينئذ يكون فيه دلالة على ذلك لا بصريح العبارة وضمنها او اوطابل بلازمها او سطها ودلالتها انتهى ثم الجلالة الشريفة اسم علم لذات واجب الوجود

والكيف

وان ثبت فلت بسم للذات المستجمعة لسائر الصفات قرب الحر على هذا من غيره من سائر الصفات فلت والكلام في اسم الجلالة مذكور مفصلا في غير هذا الكتاب وغيره من الجلالة اوغيره من علماء وغيره ليس مما نحن فيه الآن • ويجب على الشخص ان يكون ذاكرا لنعم الله تعالى عليه فانه اوفى للقيام بالشكر • وشكر المنعم واجب بالشرع بعضها بدليل السنة والجماعة وبعضها المعتزلة بالعقل • وقوله تعالى الحمد لله رب العالمين تعليم للعباد والحمد وان كان على النعم ولا يكون الا بعد معرفة تلك النعم • لكن انعام المنعم خارجة عن التحديد واحصائها كما قال تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها • ولنذكر مثالا واحدا وهو ان العاقل يجب ان يتفكر في ذاته من كونه مؤلفا من نفس وبدن • ولا شك ان افضلها فضيلة هو البدن من ثم ان اصحاب التشريح وجدوا في بدن الانسان نحو ثلاثمائة الف نوع من المنافع والمصالح التي دبر الله تعالى في خلق بدن الانسان • ومن وقف على هذه الاقسام في كتب التشريح علم ان نسبة هذا العدد المعلوم الى عالم لا يعلم كنسبة القطرة الى البحر المحيط • وعند هذا يظهر ان اقسام حكمة الله تعالى في خلق الانسان يشتمل على الوف من الدلائل واذا تأملت الى هذه الآثار حكمة الله تعالى في خلق العرش والكرسي والسموات والنيرات من الثوابت وغيرها • وتخصيص كل منها بمقدار مخصوص وحيز مخصوص وفي خلق الامهات والموالد علم ان هذا الجمع مشتمل على الف الف مسئلة او اكثر تقريبا من انه تعالى بكل واحد من المخلوق لمنفعة الانسان حيث قال وسخر لكم ما في السموات وما في الارض • وحينئذ يظهر ان قوله تعالى الحمد لله مشتمل على مائة الف الف مسئلة او اكثر تقريبا فلبقية العبد قدر هذه النعم وشكر الله تعالى على ذلك • واشار الى ذلك المصنف رح بقوله لذلك عم البلاد بنعمته وارفدها اي اعطاه واعانه من باب عطف الخاص على العام وخص العباد بهدايته اي بخلق الاهتداء فيهم والهدى من الله تعالى خلق الاهتداء في العبد والاضلال خلق الضلال في العبد وقالت المعتزلة الهدى من الله تعالى بيان طريق الصواب لا خلق فعل الاهتداء والاضلال تسمية العبد ضالا هكذا ذكره الشارح • والمشهور ان الهداية عند المعتزلة هو الدلالة الموصلة الى المطلوب وعندنا الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء ام لا هذا ما قاله سعد الدين في شرح العقايد • والدليل على قول اهل السنة • قوله تعالى انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء • ولو كان الهدى بيان طريق الصواب لما صح النفي عن نبينا صلعم لانه يبين الطريق كذا احب وابغض • وقوله تعالى ليس عليك

الضلالة والهداية

هم الاهتداء ، ثم الاهتداء قد يضاف الى الرسول والقرآن ، كقوله وانك لتهدي الى صراط مستقيم وقوله ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم مجازا بطريق التسبيب لانه جعل وهي الاهتداء ، كما ان الاضلال قد يضاف الى الشيطان والاصنام لقوله رب انهن اضللن كثيرا من الناس مجازا بطريق التسبيب لانه لا يمكن حمله على خلق فعل الضلال وارشاده من الارشاد وهو خلاف الغي وقيل الهداية والارشاد بمعنى واحد فيكون العطف للتفسير او الارشاد اخص من الهداية ، والهداية اعم مطلقا محل بحث وتامل انتهى ، وفي الكلام من فاقعة علم البديع وهو بين ثم وحض ، والبلاد والعباد وخلق النهار بانواره ، والليل بسواده ، وفيه من فاقعة علم البديع الطباق بين النهار والليل والانوار والسواد ، قال الله تعالى وجعلنا الليل والنهار ايتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة ، وقال تعالى وهو الذي جعل الليل والنهار خلفة ، قال في التفسير جعل احدهما ابيض والآخر اسود [redacted] باطراده والسحاب برعاده ، والرعد هو الصوت الذي يسمع من السحاب ، والبرق هو النار الذي يخرج منه وقيل الرعد ملك يسوق السحاب والبرق لمعان سوط من نار يزجر به الملك السحاب ، وروي ان الملك اذا اشتد غضبه على السحاب طارت من فيه النار وهي الصواعق ، وذهب الحكماء ان الشمس اذا اشرقت على ارض بابسة تحللت منها اجزاء نارية بخارية لطيفة اجزاء رطبة يسيرة المركب منها دخاني ويختلط بالبخار ويصعدان معا الى الطبقة الباردة فينعقد البخار سحابا ويحبس الدخان فيه ويطلب التصعد ان بقي على طبيعته والنزول ان تفاعل وكيف كان يمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحدث منه الرعد ، ثم قد يحصل شدة حركة ومحاكة فيحدث منه البرق ان كان لطيفا والصاعقة ان كان غليظا ، قال الفاضل الطيبي والصحيح الذي عليه التعويل هو ما روينا عن الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال اقبلت يهود الى رسول الله صلعم فقالوا اخبرنا عن الرعد ما هو قال ملك من الملائكة موكل بالسحاب معه مخاريق من نار يسوق بها حيث شاء الله تعالى قالوا فما هذا الصوت الذي يسمع قال زجره حتى ينتهي حيث امر فقالوا صدقت القادر على الايجاد والاعدام الايجاد والاحداث والقادر هو الذي يصح منه الفعل والترك واتفق اهل الحق على انه تعالى قادر على جميع المقدورات وان جميع الحوادث واقع بقدرته تعالى القاهر الغالب بسطوته هي المرة الواحدة

من البسطة

من البسطة وهو القهر بالبطش والجمع سطوات نواصي الانام جمع ناصية اي رقاب الخلق مصور الاجنة في ظلم الارحام مصورا اي جاعلها ذات صورة ، قال الله تعالى هو الذي يصوركم في الارحام كيف يشاء اي من اقسام الصور المختلفة من المذكورة والانوثة وآثر رحمه الله تعالى شرح التصوير في سورة المؤمنين ، فقال تعالى يا ايها الناس ان كنتم في ريب من البعث فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة ، وقال تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ، ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم انشاناه خلقا آخر فتبارك الله احسن الخالقين ، وفي الحديث ان الله تعالى يخلق عظام الجنين وعظام ذكره من عجب الرجل وشحمه ولحمه من عجب المرأة ، وفيه دليل على ان الولد يكون من ماء الرجل والمرأة وهو صريح في قوله تعالى يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى ، والاجنة جمع جنين وهو الولد ما دام في الرحم والظلم جمع ظلمة ، والارحام جمع رحم ، فان قلت ما المراد بظلم الارحام وهو جمع وادلته ثلاث ظلمات ، الجواب الظلمات نفس المذكورة في القرآن ظلمة البطن وظلمة الرحم وظلمة المشيمة ، وقيل ظلمة المشيمة وظلمة الرحم وظلمة الليل وقيل ظلمة صلب الرجل وظلمة بطن المرأة وظلمة الرحم ، قال الله تعالى يخلقكم في بطون امهاتكم خلقا من بعد خلق في ظلمات ثلاث ومخرج الظلام من الصباح والصباح من الظلام اي مخرج الليل من النهار والنهار من الليل ، قال الله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار اي نكشط ونخرج منه النهار فيجيء بالظلمة ، قالوا الان ضوء النهار منه اخذ في الهبوط اذا خرج منه الظلم ، يوضحه فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلمة القديم في الازل قبل الزمان وساعاته اي الزمان القديم ما لا اول لوجوده وقيل عالم يسبق بالغير ، وقيل عالم يسبق بالعدم ، والله تعالى موصوف بالقدم الذاتي لانه واجب لذاته ، وكل ما هو واجب لذاته يجب ان يكون قديما لانه لو كان حادثا لكان محتاجا الى محدث فيكون ممكنا وهو باطل ، والله منزه منزه عن الزمان والا يلزم ان يكون مورد الحوادث وهو محال على الله تعالى ، والزمان فيه اربعة مذاهب فقيل هو موجود قايم بنفسه ليس بجسم ولا جسماني ، وقيل انه فلك معدل النهار ، وعلى هذين القولين هو جوهر ، وقيل انه معدل النهار ، وقيل انه مقدار الحركة وهو اختيار المتاخرين ، وعلى هذين القولين هو عرض الباقي على الابد

بعد فناء الكون ومحدثاته اى محدثات الكون يحتاج بنا الى تغيير البقاء والفناء والحادث
والكون اما البقاء فهو جائز آن بقاء الجواهر وهو الموجود فى زمانين فاكثر • وبقاء الله تعالى
وهو الوجود المستمر ابدى • واما الفناء فهو ضد البقاء والله تعالى قديم لا يجوز عليه الفناء
لان كل ما ثبت قدمه استحال عدمه • واما الحادث فهو ضد القديم وحق ما لوجوده اول
او المسبوق بالعدم او المسبوق بالغير • واما الكون فهو الوجود العينى والتبعى له اربع
وجودات • وجود فى الاعيان ووجود فى الاذهان ووجود فى اللسان ووجود فى
البيان والاول هو الحقيقى • العالم باعلان عبده واسراره وخفياته • اعلم ان المذهب
الحق والاعتقاد السليم انه تعالى عالم بذاته وصفاته وبالكليات وبالجزئيات على الوجه
الكلى وعلى الوجه الجزئى خلافا للفلاسفة والمعتزلة • وحد العلم فيما توجب تمييز الامحل
التقيض وهو قسمان ضرورى وهو ما يحصل من غير كسب ونظر وهو ما يحصل بالكسب
وعلم الله تعالى لا يوصف بواحد منهما اعلم انه يجوز ان يقرأ اسراره بفتح الهمزة جمع سر
ليطابق خفياته • ويجوز ان يقرأ اسراره بكسر الهمزة وهو مفرد ليطابق اعلان بكسر الهمزة
واعلم ان قوله العالم باعلان عبده واسراره وخفياته اشارة الى قوله تعالى ان تجهر
بالقول فانه يعلم السر واخفى اى وان ترفع صوتك به فانه يعلم السر وهو ما حدثت
نفسك ولم يظهر واخفى ما خطر ولم تحدث به نفسك وقيل السر ما يسر من الناس
واخفى الوسوسة • ومن علم الله تعالى يعلم ما يبديه ويخفيه منه ذلك فعالا يبقى •
السميع الذى خافى قول عبده عنده • كذا وانه الذى يسمع وبسبب التمثل على
الصخرة الصماء وخفى جريان الماء • بامر يرى ما فى الضمير ويسمع انات المعدة لكل ما يتوقع •
الحكيم الصنع والحكيم الذى منع الخلق ان ينطق اليه الذى جعل العلم ربانا للعلماء
كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم فى حديث طويل فى صفة العلم انه الزين عند
الاخلاء وسراجا للمتعلمين فى ظلم الظلماء وهداية للمهتدين كالنجوم فى جو السماء
فى الحديث العلم حياة القلوب من الجهل ومصابيح الابصار من الظلم • وعن انس
بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول الله صلعم ان مثل العلماء فى الارض كمثل النجوم
فى السماء يهتدى بها فى ظلمات البر والبحر فاذا انطمست النجوم اوشك ان تضل الهداة
رواه الامام احمد وسلاحا على القاصدين والاعداء وقد جمعت هذه الصفات
واخذت من حديث طويل عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قال رسول الله صلعم تعلموا
العلم فان تعلمه لله خشية • وطلبه عبادة • ومذاكرته تسبيح • والبحث عنه جهاد وتعليمه

لمن لا يعلمه صدقة • وبذله لاهله قربة لانه معالم الحلال والحرام • ومنار سبل اهل الجنة
وهو الانيس فى الوحشة • والصاحب فى الغربة والمحدث فى الخلوة • والدليل
على السراء والضراء والسلاح على الاعداء والزين عند الاخلاء • يرفع الله به اقوامًا
فيجعلهم فى الخير قادة وائمة تقتص اثارهم ويقتدى بفعالهم وينتهى الى رايهم ترغب
الملائكة فى خلتهم • وباجنحتها تمسحهم يستغفر لهم كل رطب ويابس وحيتان البحر
وهوامه وسباع البر وانعامه لان العلم حياة القلوب من الجهل ومصابيح الابصار
من الظلم • يبلغ العبد بالعلم منازل الاخيار • والدرجات العلى فى الدنيا والاخرة
التفكر فيه يعدل الصيام ومدارسته تعدل القيام به توصل الارحام • وبه يعرف
الحلال من الحرام • وهو امام العمل والعمل تابعه يلهمه السعداء ويحرمه الاشقياء • روى
ابن عبد البر فى كتاب العلم فصار • واى العلماء فى الدين وجده • وضع الله سبحانه
اليه عباده • بنابيع الحكم جمع حكمة • وهى مصدر من الاحكام وهو الاتقان فى قول
او عمل وكتاب الله تعالى حكمة • وسنة نبيه صلعم حكمة • وكذلك العلم حكمة • والعقل
والفهم حكمة • والينابيع جمع ينبوع وهو عين الماء المستغزر للعلم والحكمة • وفى الشريعة
اى وصار • وفى الشريعة • وهى الطريقة الظاهرة فى الدين بقال شرعة محمد صلعم كما يقال
شرع محمد • مصابيح الظلم جمع مصباح وهو السراج والناس كلهم فى ظلمة الجهل والعمى
بينهم سرج ومصابيح تضئ لهم الطريق الى الله تعالى يهتدون بها فى ظلمات الجهل
ضاعف الله لهم الحسنات كثرة الله حسناتهم جمع حسنة • ورفع لهم فى جنانه الدرجات
اى رفع للعلماء الدرجات قلت فى كلامه اشارة وتلميح الى قوله تعالى يرفع الله الذين
امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات قال ابن عباس رضى الله عنهما للعلماء درجات
فوق المؤمنين بسبع مائة درجة ما بين الدرجتين مسيرة خمسمائة عام • وركبات
فان قلت ما معنى جمع الجنة • الجواب ان الجنة اسم لدار الثواب بكليتها وهى
مشتملة على جنان كثيرة مرتبة مراتب على حسب استحقاق العاملين لكل طبقة
منهم جنات من تلك الجنان • روى عن ابى عباس رضى الله عنهما ان الجنان سبع
الفردوس • والعدن • والنعيم • ودار الخلد • وجنة المأوى • ودار السلام
وعليون • وفى كل واحدة منها مراتب ودرجات متفاوتة بحسب اعمال العاملين
كما اخبر فى كتابه عالم السر والخفيات وفى قوله عالم السر والخفيات تلميح الى قوله
تعالى فانه يعلم السر واخفى والذين اوتوا العلم درجات اى بقوله تعالى والله

والله درجات من الخفيات من المراتب
والعلم ارتقال فى الجنة درجات
وقيل اشار

او نوا العلم احمد وهو بالجد الواو للحال جدير خليق في تقديم المجرور دلالة على الاختصاص
واستنصروا استسجار النصر على الائمة الكافرين وهو نعم المولى ونعم النصير فيه التفات
وتلميح الى قوله تعالى انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين • ان انت سيدنا وحق عليك
نصر حق المولى ان ينصر عبده • وقوله وهو نعم المولى ونعم النصير مقتبس من قوله تعالى فاعلموا
ان الله مولاكم نعم المولى ونعم النصير • مولاكم ومعينكم فثقوا بولايته ونصرته واشهد
ان لا اله الا الله المنزه عن الشركاء والاضداد فبغض الكفار جعل لله شريكا فعبده
مع الله غيره وبعضهم جعل الحجارة ضدا ونذا كالاصنام وغيرها تعالى الله عن ذلك لا يتمثل
الله الا بمثل المخالف المناوي • فان قلت ان الكفار لا يعتقدون الاصنام
انداد الله تعالى بل اعتقادهم انهم شفعاؤهم عند الله فلم سماهم انداداً بقوله فلا تجعلوا
له انداداً • الجواب انهم لما عظموا الاصنام وسموها آلهة وكانوا في مظنة ان يجعلوها
قادرة على مناواته ومخالفته اشتبهت حالهم حال من اعتقد انها قادرة على المخالفة •
المتعالي عن الازواج والاولاد خلافا لمن زعم الكفار ان الله تعالى زوج ومريم زوجه
وعيسى ابنه وان الملائكة بنات الله تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً فهو سبحانه
القديم الازلي الواحد الاحد الفرد الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد عقال
في بقول لعبيد ومستغن الهي عزتي • واولاد اناث او رجال •
كذا عز كل ذي عون ونصير • تفرد ذو الجلال والمعالي • وللقاضي عبد الوهاب
كتاب نفيس سماه الجوهرة في المذاهب العشرة يشير فيه الى تسع طوائف
اشركت بالله غيره • وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلعم قال قال الله تعالى
كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك وشتمني ولم يكن له ذلك فاما تكذيبه اياي فقوله اني لا
اعده كما كان والشتم قوله لي ولد فسبحاني ان اتخذ صاحبة او ولداً
رواه البخاري واعلم ان كل مقالة مرجحت بعبادة غير الله او معه كمقالة الدهرية وسائر
فرق الصحابة الاثنين من الدهرية صابئة والمانوية واشباههم من الصابئين والنصارى
والمجوس والذين اشركوا بعبادة الاوثان والملائكة والشياطين والشمس والنجوم
والنار من مشركي العرب واهل الهند والصين والسودان وغيرهم ممن لا يرجع الى
كتاب وكذلك الفرامطة وغيرهم كلهم باجماع الامة واشهد ان محمداً عبده ورسوله ارسله
بالهدى الطريق والمذاهب جمع مذهب الرجل سيرته ومذهبه في الدين اعتقاده واختاره وهو فعلة

اي ناصركم

اي خلاصة وخيرة النجباء الكرماء جمع نجيب وهو الكريم البين النجابة والنجابة حسن الخلقة
وهي الكرامة البينة النجابة بفتح الهمزة اي اصلح كريم الطرفين ابائه وامهاته الى آدم عليه الصلوة
والسلام وابتعثه اي بعثه بالرسالة من اطهر المناسب والمناصب اي الاصول
جمع منصب بكسر الصاد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما خلق الله آدم
اهبطني في صلبه الى الارض وجعلني في صلب نوح في السفينة وقذف بي في النار في
صلب ابراهيم ثم لم يزل ينقلني في الاصلاب الكريمة الى الارحام الطاهرة حتى اخرجني
بين ابوي لم يلتقيا على سفاح قط والى هذا اشار العباس بن المطلب رضي الله عنه بقوله
من قبلها طبت في الظلال وفي • مستودع حيث يخصف الورق • ثم هبطت
البلاد لا بشر • انت ولا مضغة ولا علق • بل نطفة تركب السفين وقد •••
الجم غفيرا واهله الغرق • تنقل من صالب الى رحم • اذا مضى عالم بدا طبق •••
من شجرة حرة بنى كعب بن لوي بن غالب اشارة الى نسبه الطاهر من الشجرة
المباركة الزكية وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن
كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة
بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ولا يختلف النسابون الى
عدنان ثم يختلفون فيما بعده وقد عد بعضهم بين معد واسمعيل اربعين ابا صلى الله تعالى
عليه وسلم وعلى آله واصحابه اعلم ان المراد من الآل ان كان اهل البيت النساء
اليهم بقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا فعطف
قوله واصحابه عليهم بعد التخصيص وان كان الآل يقتفي فعطف الاصحاب من قبيل عطف
الخاص على العام لان الاتقياء كلهم داخل فيهم كل مؤمن تقي وازواجه جمع زوج وهن زوجات
صلوة والصلاة على النبي صلعم واصحابه وازواجه جائزة بطريق التبع صلوة دائمة
باقية ما استنار البيت العتيق بزواره اي زائريه والركن الاسود وهو الحجر الاسود
بوارده وارد وسلم وكرم اي وسلمه وكرمه اما بعد اي اما بعد حمد الله تعالى والصلوة
والسلام على نبيه صلعم فاني لما رايت قصور هم الناس في طلب العلم وشتغالهم
اي ورايت اشتغالهم بما لا يعنيهم وحد ما لا يعنيه هو ما لو ترك لم يعبث بثواب
ولم يجر ضرر يحكى ان ابا يوسف رحمه الله تعالى دخل على هرون الرشيد وعنده
رجلان يناظران في الكلام فقال الرشيد احكم بينهما يا ابا يوسف فقال يا امير المؤمنين
انا لا اشتغل بما لا يعنيني فاستحسن الخليفة ذلك وامر له بعشرة الاف درهم وامر بان

بان يكتب في الدواوين ان ابا حنيفة رحمه الله اخذ عشرة آلاف درهم بترك مالا يعنيه
كذا في الضرات واعراضهم اي ورايت اعراضهم عما يجرّ بهم الى وضاعة حالهم وبأيهم
وسمد بنيهم والبارئ هو الخالق والفرق بينهما ان الخالق في كلامهم هو المقدّر والخلق
افكا اي بعد زور وكذبا * فتبارك الله احسن الخالقين المقدرين والبارئ هو الذي
خلق الخلق برئا من الاضطراب وعدم التناسب مميزا بعضه من بعض باشكال المخالفة
والصور المتباينة ولهذا المعنى اختص في الغالب بالحيوان كما قيل خلق الحبة وبرء
النسمة فلا يستعمل في الجمادات الا في النادر لان المعنى الذي ذكرناه في الحيوان اظهر
واكثر والمبدئ هو المخرج الخلق من العدم الى الوجود وما لا بد لهم منه اي واعراضهم عما
لا بد لهم منه حداني هذا جواب لما اي سألتني ما حوذ من حدوت الابل ذلك فاعل
حداني ان اجمع لهم اي على ان اجمع لهم وانا عدى حدا بعلى لتضمنه حمل وعلى ان اجمع في
محل الحال بمعنى مع ويجوز ان يكون الراء معناه الحقيق باعتبار جعل نفسه مستعليا
معنويا على جمع المختصر لكونه محققا عنده مختصرا موجز المباني كثير المعاني نافعا في العباد
متعلق بمختصرا اي مختصرا مصنفا في ابواب العبادات دون المعاملات اي بعض
العبادات وهي الصلاة والزكوة والصوم حجة اي علمه تحت يد كل صغير وعلة كبير
بالباء الموحدة لمناسب الصغير ومعناه كبر اشارة الى ايجاز اللفظ وكثرة علومه وتفعة
عزيز اي كثير يستبصر به المبتدي يحتمل للمبتدي اي الناشي في الصناعة الطالب
للعلم يصير في هذا الفن ويوصف به المطلوب ويستذكر به المنتهي الاستذكار
الدراسة للحفظ اي يتذكر به المنتهي في هذا الفن اي العالم ذكرت فيه في المختصر المهم
الامر الشديد المحتاج اليه الذي لا يستغني عنه المكلف المسلم البالغ العاقل
وبينت فيه في المختصر اي اوضحت فيه الفرائض من كل باب من ابواب الصلوة
والزكوة والصوم والواجبات والسنن والآداب وسميتي الفرق
بين الفرض والواجب والسنة والآداب ان شاء الله تعالى ليكون هذا المجموع
المتصف بهذه الصفات المذكورة وهو تعليل لقوله ان اجمع عونا معينا على طاعة
خالقه ورازقه اي خالق العبد ورازقه اي معينا على عبادة الله تعالى ومعونا بالضم
هذا الجموع موبا الى رضاه ورحمة الى رضى الله تعالى ورحمته اسأل الباري الطالب
من الخالق جلت عظمت قدرته هذه الجملة معترفة اني بجعل ما قصدته وتوبته قلت
ومما يحتاج اليه الفرق بين القصد والنية ولعل النية اخص من القصد لان النية

مخصوص فيكون من عطف الاخص على الاعم خالصا لوجهه لوجه الله تعالى لا بابية ولا
ومعوبا من رحمته من ثوابه وجنته ومباعدا من سخطه بطوله بمنه وفضله انه على ما يشاء
قدير فاضل لما يشاء على قدر ما تقتضيه الحكمة لا زائدا ولا ناقصا باب فضل
طالب العلم الباب لغة المعروف واصطلاحا الموصل الى المقصود وقد يعرف بانه
طائفة من المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة غير مترجمة بالكتاب شملت اشخاصها
او لم تشمل فقوله طائفة كالجنس وقوله من المسائل الفقهية احترز عن غيرها وقوله
مستقلة اي مع قطع النظر عن بقيتها للغير او بقيه غيرها اياما يدخل فيه هذا الباب
فانه تابع للصلوة ويدخل باب الصلوة فانه يستتبع الطهارة وقد اعتبر مستقلين
وقوله شملت اشخاصها او لم تشمل لدفع قول من يقول الكتاب اسم الجنس يدخل
تحته انواع من الحكم وكل نوع يسمى بالباب والباب اسم نوع يشتمل على اشخاص
يسمى فصولا فان الباب قد يكون كذلك وقد لا يكون فان كثيرا من الابواب
لم يذكر فيه فصل اعلم انه رتب هذه المقدمة على ثمانية ابواب منها ما هو مشتمل على
فصول الباب الاول في فضل طلب العلم وفيه اربعة فصول ١ فضل
في مناقب ابي حنيفة رضي الله عنه ٢ فضل فيما يتعلق بالايمان والتوحيد ٣
فصل في المياه ٥ فصل في التقدير ٥١ الباب الثاني في فضل الاستنجاء
وفيه خمسة فصول ٥٥ فصل في كمية الاستنجاء ٦٠ فصل في كيفية الاستنجاء
٦٣ فصل في الاستنجاء في الصحراء ٨٠ فصل في استنجاء المرأة ٨٤ فصل في الفرق
بين الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء ٨٥ الباب الثالث في فضل السواك
وفيه فصلين في كيفية السواك ١٠٠ الباب الرابع في فضل الوضوء وفيه
ستة فصول ١٠١ فصل في كيفية الوضوء ١٠٦ فصل في نواقض الوضوء ١٢١ فصل
في الاغتسال ١٤٨ فصل في كيفية الاغتسال ١٦٢ فصل في التيمم ١٦٥ فصل في المسح
على الخفين ١٨٧ الباب الخامس في فضل صلاة الفرض وفيه ستة عشر فصلا
١٨٩ فصل في عدد الركعات ٢٠٢ فصل في النية ٢٠٦ فصل في صفة الصلاة ٢٥٣ فصل
في صلاة المرأة ٢٥٤ فصل في الاستحباب ٢٥٤ فصل في المنهيات ٢٩٠ فصل
في القراءة ٢٩١ فصل في قدر القراءة ٢٩٦ فصل في الوتر ٣٠٣ فصل في الترتيب
٣٠٨ فصل في سجود السهو ٣١٨ فصل في سجود التلاوة ٣٢٣ فصل في صلاة المسافر
٣٢٤ فصل في صلوة الجمعة ٣٣١ فصل في صلوة العيدين ٣٣٦ فصل في صلوة الجنازة ٣٤٦ الباب

الباب السادس في فضل الزكوة ، وفيه فصلان ، فصل في الزكوة ، فصل ٣٦٠
في صرف اموال بيت المال ، الباب السابع في فضل شهر رمضان ، وفيه ثمانية فصول ٣٨١
فصل في فرد الصيام ، فصل في النية ، فصل في الصوم ، فصل في النسيان ٣٩٣
فصل في العهد ، فصل في القيء ، فصل في الندر ، فصل في مسائل متفرقة ٤١٣
الباب الثامن في العمل بالعلم اعلم وفقك الله وايانا ان العلم حسن والجهل قبيح ٤٢٩
وحسن العلوم واجلها بعد معرفة الله تعالى وتوحيده في قوله بعد معرفة الله تعالى
وتوحيده اشارة الى ان علم التوحيد اجل من علم الفقه وغيره من العلوم على الاطلاق
وانه اشرف من غيره لانه يجب ان يعرف المعبود ثم يعبد وكيف يعبد من لا يعرف باسمه
وصفاته وما يجب له وما يستحيل في نحو علم الفقه وهو علم الشريعة والدين الماخوذ
من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلعم دون غيره من العلوم الباطلة المحرمة كالتنجيم
والسحر والرمل وهو الخط والطرق بالحصا ونحوه والكهانة نحو علم الفلسفة والطبا بعيانين
فكلها محرمة نص عليه العلماء واعلم ان الفقه هو الفهم واصطلح بعد ذلك الفقهاء
واصحاب الاصول على تخصيص الفقه بادراك الاحكام الشرعية العملية بالاستدلال
على اعيانها واعلم ان العلوم ترجع الى ثلاثة احدها علم التوحيد الذي هو اول واجب
على المكلفين وهو ان تعلم ان لك ربا قادرا حيا متكلما ليس كمثله شيء وهو
السميع البصير وهو الله الذي لا اله الا هو وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، ارسل نبيه محمدا صلعم
الى الانس والجن كافة وهو خاتم الانبياء لا نبي بعده وهو الصادق فيما جاء به
من الله وفاه وعلى لسانه من الامور صلعم ثم انزل عليه القرآن الذي هو اكبر معجزة وبرهان
وهو كلام الله القديم وصراطه المستقيم الذي عجز الخلق عن الاتيان بمثله ، ولو كان
بعضهم لبعض ظهيرا وهو المكتوب في المصاحف من اول الحمد لله رب العالمين الى آخره
قل اعوذ برب الناس الثاني في علم الاحكام الباطنة وهو عبادات القلب وهي
اكتساب واجتناب فالاكتساب مثل معرفة الله تعالى على ما ورد في الكتاب والسنة
ومعرفة صدق رسله والتزام التقوى والتوكل والاخلاص والصبر ونحو ذلك
والاجتناب مثل ترك الحسد والغضب والرياء والعجب والكبر وترك الغفلة وما يخالف
الشرع الثالث علم الشريعة الظاهرة وهي اكتساب واجتناب ايضا فالاكتساب
مثل النطق بالشهادتين وفعل الطهارة والصلاة والصوم وما جرى هذا المجرى والاجتناب

مثل اجتناب الزنا والغيبة والسرقة فمن ذلك ما هو متعين على كل احد كعلم التوحيد والايمان
برسول والتصديق بما جاء به القرآن والالتزام التقوى ونحو ذلك من عبادات القلب
الكثيرة وما يحتاج اليه للافاقة الفروض كالوضوء والصلوة والصوم وغيرها وكالزكوة
لمن له مال زكوي وكمن يبيع ويتجر متعين عليه معرفة احكام التجارة وما يتعلق من المعاملات
ونحو ذلك من المهمات واما علم الغيب وهو معرفة الرائحة المحرمة كالتعجب والحقد والحسد
والكبر والرياء فمن رزق قلبا سليما منها كفاه ذلك ومن لم يسلم ولم يمكن من تطهير قلبه من
غير معرفة بسببها وحدودها وعلاجها وجب تطهيره وان لم يمكن الا بتعلم يتعين ذلك
مثال علاجها ان يقال الغضب عند هيجانه بان يعلم ثواب كظم الغيظ ويتذكر قوله تعالى
في من وصفهم بالمتقين ذكرهم حين الغضب ولم يخصهم بغير الحج وقوله في اثنا
الحج اما من غضبي قال نعم قال لا تغضب على من تحت يدك ثم تخوف نفسه من عقاب
الله تعالى ويعلم انه قادر عليه ويحذر نفسه عاقبة الانتقام فان العدو مسخر معاد فيقصر
العداوة طويلة ويتفكر في قبح صورة غيره عند الغضب فيتقيس نفسه عليه ويعلم انه بشيء
السبع الضاري فاذا استعاذ ومتى استعمل الحلم والعفو اشبه الانبياء والاولياء ثم
يتعوذ من الشيطان ويقول اللهم رب النبي محمد اعوذ بك من همزات الشياطين واعوذ بك
رب ان يحضرون واذهب غيظ
عني واعذني من مضلات الفتن وينوم عاد ويتحول عن مكانه وليجلس ان كان
قائما وليضطجع ان كان جالسا ثم بعد ما يتعين عليك العلم فتعلم العلم النافع افضل
من التوافل ومن سائر العلوم قال بعضهم والعلم النافع هو ما يزيدك في خوفك من الله تعالى
في بصيرتك بعيوبك وفي مواظبتك بعبادة ربك وفي رغبتك في آخرتك وتقلل
رغبتك في الدنيا ويقصر املك ويفتح بصيرتك بآفات عملك ليحترز منها ويطلعك
على مكايد الشيطان وتلبيسه على العلماء السوء حتى اكلوا الدنيا بالدين واحذر اعلم وحيلة
ابواب السلاطين واكل مال الوقف والمكاسين وصرف همتهم الى طلب الجاه المذموم
في طلوب المخلوقين واضطرارهم الى المراءاة والمنافقة وما يغضب رب العالمين قال
وكل علم لا يدعوك من الدنيا الى الآخرة فالجهل اعود عليك منه فاذا فرغت من هذا العلم
النافع واصلحت نفسك باطنا وظاهرا فلا بأس بالاشتغال بعلم المذهب فالفقه
ثم قال كما ان الشريعات تفضل غيرها من العلوم فالعلم الذي يتعلق بحقايق الشريعات
يفضل ويزيد على الاحكام الظاهرات فالفقيه يحكم على الظاهر بالصحة والفساد ووراء
العلم الذي يتوقف به كون العبادة مقبولة او مردودة ونحو ذلك من علوم اهل الباطن

والكاشفات انتهى لقوله تعالى يؤتى الحكمة بوفور علم الفقه والعلج والحكيم عند الله
هو العالم العامل من يشاء ومن يؤتى الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا ان تنكير الخير وصفه
بالكثرة دليل على علمه قال الكلبي رحمه الله هو محمد بن السائب بن بشر ابو النضر الكلبي الكوفي
صاحب التفسير وعلم النسب كان اماما في هذين العلمين وكان من اصحاب عبد الله
بن سبا الذي يقول ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه لم يمت وانه راجع الى الدنيا
روى عنه سفيان الثوري ومحمد بن اسحق شهد ابوه وجد وقعة الجمل وصفين مع علي
بن ابي طالب رضي الله عنه توفي سنة ست واربعين ومائة والكلبي نسبة الى الكلب
بن وبرة وهي قبيلة كبيرة من قضاعة يعني بالحكمة الفقه وقال مجاهد بن جبر الامام ابو الحجاج
المكي صاحب التفسير عرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة توفي سنة ثلاث ومائة عن
نيف وثمانين سنة اراد بها بالحكمة الاصابة في القول والفقه بالنصب عطف على الآية
اي واراد بها الفقه والفهم وهو ادراك الشيء واعلم ان الادراك جنس تحته اربعة
انواع تعقل وتخيل وتوهم واحساس وقال الله تعالى وانزل عليك الكتاب الخطاب لمحمد صلعم
الكتاب القرآن والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم من غيبات العلوم وضمائر القلوب
ومن امور الدين والشرائع قيل اي قال بعض المفسرين اراد بالحكمة القضاء بالوحي والموعظة
قال النووي في شرح مسلم واما الحكمة فنفيها اقوال كثيرة مضطربة قد اقتصر كل من قاربها
على بعض صفات الحكمة وقد صفى لنا منها ان الحكمة عبارة عن العلم المتصف بالاحكام
المشتمل على المعرفة بالله تعالى المحبوب بنفاذ البصيرة وتهذيب النفس وتحقيق الحق
بالعمل به والصد عن اتباع الهوى والباطل والحكيم من ذلك انتهى وقال الله تعالى
ومنهم اي من المؤمنين من يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الى آخره
وقنا عذاب النار قال الحسن البصري امام اهل البصرة وحبر زمانه ولد لسنتين بقيتا
من خلافة عمر رضي الله عنه وسمع خطبة عثمان وشهد يوم الدار قال ابن سعد في الطبقات
كان جامعا عالما رفيعا فقيها حجة مأمونا عابدا ناسكا كبيرا العلم فصيحا جميلا وسيما
توفي سنة عشر ومائة ابو حمزة مولى زيد بن ثابت الانصاري وامه خيرة مولاة ام سلمة
زوج النبي صلعم ربما غابت في حاجة فبكى فخطبه ام سلمة رضي الله عنها فنقلته
الى ان يجيء فيتزوجه فيرون ان ذلك الحكمة والفصاحة من بركة ذلك قال الفخر الرازي
لما كان الابلة التي توفي فيها الحسن رأى بعض اصحابه في النوم كان ابواب السماء قد فتحت
وكان منادي ينادي الا ان الحسن قد قدم على الله تعالى وهو عنه راض اراد بها اي جنة الرضا

العلم النافع والعبادة وعن علي رضي الله عنه الحسنة في الدنيا المرأة الصالحة وفي الآخرة
الحور وقنا عذاب النار قال ابو حاتم السجستاني وقال الله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا
كافة المعنى ان ينفر الكافة عن اوطانهم لطلب العلم والخير بعده ح به وغرض صحيح غير ممكن
وان امكن وقتا فواجب على كل ذلك واذا كان نفير الكل في ذلك غير ممكن تعين فعلى
كل فرقة مجاورة كثيرة منهم طائفة قليلة يسيرة ليتفقهوا في الدين وليسندروا قومهم
ان لم يكن لهم غرض سوى انذارهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون ليحذروا عقاب الله
تعالى لعلهم امره ونهيه وقال الله تعالى ولقد اتينا داود وسليمان ابنه علما اي طائفة
من العلم او علما سنيا عزيزا فضلا به وعلماه وعرفاهما النعمة فيه والفضيلة وقالا الحمد لله
الذي فضلنا على كثير من عباده المؤمنين والكثير المفضل عليه من لم يثبت علما او من لم يؤت
مثل علمها وفيه انهما فضلا على كثير وفضل عليهما كثير في الآية دليل على شرف العلم وانه
محمد ويقدم حمله واهله وان نوع العلم من اجل النعم واجزل القسم وان مزاوله فيه
اوفى فضلا على كثير من عباد الله قال الزمخشري وما سماهم رسول الله صلعم ورثة الانبياء
الا لعلمهم انهم لهم في الشرف والمنزلة لانهم القوام بما بعثوا من اجله وفيها انه يلزمهم لهذا
النوع اشق عمله لوارثه منها ان يجد الله تعالى على ما اولوه من فضلهم على غيرهم وفيها
الذكر بالتواضع وان يعتقد العالم ان فضل على كثير فقد فضل عليه مثلهم وما احسن
قول عمر رضي الله عنه كل الناس افقه من عمر وقال تعالى يرفع الله الذين امنوا منكم اي
برفع الله المؤمنين بامتثال اوامره واوامر رسوله والذين اوتوا العلم والعالمين
منهم خاصة ورجات عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه كان اذا قرأها قال
يا ايها الناس افهموا هذه الآية لم تعلكم في العلم قال الزمخشري في الكشاف وعن النبي
صلعم بين العالم والعابد مائة درجة بين كل درجتين حضر الجواد المضمر سبعين سنة
قال الشيخ ولي الدين العراقي رواه ابو يعلى الموصلي في مسنده وابن عدي في الكامل
من حديث ابي هريرة وفيه عبد الله بن محرر ضعيف وحضر الجواد المضمر عدوه فان قلت
ما الرابطة رجات هل هو على الحقيقة وهي المنازل او المجاز وهي الرفعة الجواب
يحتمل انها على ظاهره وان الله رجات المنازل التي بعضها ارفع من بعض في الظاهر
وهذه صفة منازل الجنة كما جاء في الغرف انهم ترآون كما تترآون الكوكب الدري وبحتمل ان
تكون المجاز وهو الرفعة من كثرة النعيم وعظيم الاحسان مما يخطر على قلب بشر وان
تنوع ما انعم الله عليه من البر والكرامة بتفاضل تفاضلا كثيرا ويكون بعضه ابعد في التفضل

كما في بين السماء والارض في البعد والاحتمال الاول اظهر قال الزمخشري وعنه صلعم فضل العالم
على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب قال الشيخ ولي الدين العراقي رواه
اصحاب السنن الاربعة من حديث ابو الدرداء قال الزمخشري وعنه عليه الصلوة
والسلام يشفع يوم القيامة ثلاثة الانبياء ثم العلماء ثم الشهداء قال الشيخ ولي
الدين العراقي رواه ابن ماجة من حديث عثمان بن عفان وفيه عنبسة بن عبد الرحمن
القرشي وهو ضعيف قال الزمخشري فاعظم برتبة هي واسطة بين النبوة والشهادة
بشهادة رسول الله صلعم وقال صلعم اوحى الله الى ابراهيم اني اعلم احب كل عليم وذكره
ابن عبد البر في العلم بغير اسناد وعن بعض الحكماء ليت شعري اي شيء ادرك
من فاته العلم واي شيء فات من ادرك العلم وعن الاحنف كاد العلماء يكونون
ارباباً وكل عسير لم يوطد بعلم فاني ذلل ما يصير وعن الزهري العلم ذكر فلا يحبه الا ذكور
الرجال وقال الله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون قال الزمخشري
اراد بالذين يعلمون العاملين من علماء الديانة كأنه جعل من لا يعمل غير عالم وفيه ازدراء
عظيم بالذين يعتنون العلم ثم لا يعتنون ويعتنون فيما يمنعهم بالدنايا فهم عند الله
جهلة وقد نزلت في فضل العلم آيات كثيرة اعرضنا عن ذكرها لئلا يطول الكتاب
فيفوت الغرض المطلوب وهو الاختصار ولا فرغ من ذكر الآيات الدالة على
فضيلة العلم على غيره اخذ في ذكر الاحاديث والآثار الدالة على ذلك وما حكي
عن السلف في ذلك فقال وقد قال رسول الله صلعم من حديث عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه اذا اراد بعبد خيرا فقهه في الدين والهمه رشده رواه البزار والطبراني
في الكبير بإسناد لا بأس به وفي حديث آخر من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين رواه
البخاري ومسلم وابن ماجة وقوله فقهه في الدين اي جعله عالماً باحكام الشريعة اذا
بصيرة فيه فيصير قلبه ينبوع العلم يستخرج بفهمه المعاني الكثيرة من اللفظ الموجز وقال
الحكيم الترمذي الفقه هو انكشاف العظائم الامور فاذا عبد الله بالامر ونهي
بعد ان فهم وعقل وانكشف له القناع عن تدبيره فيما امر ونهى فهي العبادة الحية
وذلك ان الذي يؤمر بالشيء او ينهى عن ما امر به ونهى عنه عمل على بصيرة
وكان عليه اقوى ونفسه بها اسخى وحمد على ذلك وشكر والذي يجيء عن ذلك
فهو جامد القلب كسلان الجوارح واعلم ان الانسان اذا اخذ حظا وافرا من الفقه
ينبغي ان لا يقتصر عليه ولكن ينظر في علم الزهد وفي كلام الحكماء وشمائل الصالحين فان الانسان

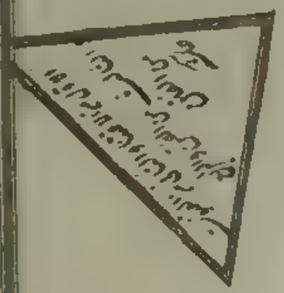

اذا علم الفقه ولم ينظر في الزهد والحكم قسى قلبه والقلب القاسي بعيد من الله تعالى

واعلم ان في هذا الحديث بحثين البحث الاول الارادة المذكورة هل هي على بابها
ام تكون في المستقبل او تكون بمعنى الماضي محل احتمال فان كانت بمعنى الماضي فمعناه
بسبق من حكم عز وجل وقدره وان كانت للمستقبل وهو الاولى لان اللفظ يحمل
على صيغته في المستقبل فيكون الارادة في العاقبة ولهذا افترق المؤمنون على طائفتين
فطائفة غلب عليها الخوف من السابقة وطائفة غلب عليها الخوف من
الخاتمة وبينهما فرق من طريق المشاهدة وعدمها وهو ان السابقة لا يعلمها احد
الا الله عز وجل ومن شاء اطلاعه عليها بالاخبار له فلا يقع بالسابقة علم الا عند
معاينة الخاتمة لانها تدل عليها او هي جزء منها بخلاف الخاتمة لانها مشاهدة مدركة
حين يقضي الله بها بما بينها بعض الناس ولهذا قال صلعم من مات على خير علا فاخر جزاه وقد نطق الكتاب والحديث بهما فقال تعالى في السابقة ان الذين سبقت
لهم منا الحسنى وفي الخاتمة يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي
الآخرة فالتثبيت في الحياة الدنيا عند الموت وفي الآخرة عند سؤال الملكين في القبر
وقال صلعم في السابقة لابي هريرة جف القلم بما انت لاق فاقصر على ذلك
او زد وفي الخاتمة انما الاعمال بخواتيمها البحث الثاني في الخبر هل المراد به العموم من خير
الدنيا والآخرة او المخصوص وهو الجنة محل احتمال والاول اولى وقال صلعم من يفقه
في دين الله كفاه الله مؤنة دينه ودنياه كما قال في حديث آخر كفاه الله همه ورزقه
من حيث لا يحتسب واعلم ان هذا الحديث بؤذن المعنى المراد من الخير وهو العموم
المذكور آنفاً وقال صلعم من سلك طريقاً يطلب فيه علماً انما يسلك طريقاً يتناول كل نوع
من انواع علوم الدين ويندرج تحته قليل العلم وكثيره سهل الله له طريقاً الى الجنة
وان الملائكة لتضع اجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع فان قلت ما المراد بوضع
الاجنحة هو حقيقة في فرش الجناح لطالب العلم او مجاز عن الارادة وما علاقة الدليل
المراد بالملائكة على العموم او ملائكة مخصوصون ومن دليل وضع الاجنحة لطالب العلم
في الدنيا او في الآخرة او فيهما الجواب يحتمل انه اراد به فرش الاجنحة حقيقة تواضعا
لطالب العلم حيث يبذل وسعه في ابتغاء رضاة الله تعالى سيما اذا وجدت
سائر احواله مشاكلة لطلب العلم ويحتمل انه اراد به مجازاً عن تليين الجانب والانقياد
الذي عليه بالرحمة والانعطاف وذلك مثل قوله سبحانه واخفض لهما جناح الذل

قال ابو يوسف القاضي رأيت ابا حنيفة رحمه الله في المنام فقلت ما فعل الله بك فقال غفر لي وقلت ما بال الشافعي صاحبنا فقال حلقة حلقة عليم فقلت بالعلم فقال نعم فقلت فما بال الكرابيسي فقال ذاك كان يخوض في حلقة الشافعي فغفر له بسببه

اذا علم

من الرحمة ويحتمل ان المراد من الملائكة العموم ويحتمل ان المراد المخصوص وهو الكرام الكاتبون
ويحتمل ان يكون صنيعهم هذا في الدنيا ويحتمل ان يكون في الآخرة ويحتمل ان يكون في الدارين شيئا
وفي كل ذلك تنوير الملائكة طلاب العلم والاستغفار في انفسهم تعظيما لهم والنظر اليهم
بعين الهيبة بضرب الذل بالعز بخلاف المعاني قوله رضي بما يصنع اي خوفا
لطالب العلم بسبب صنعه ويحتمل ان يكون المراد منه ابتغاء مرضاة وان العالم يستغفر
له من السموات ومن في الارض والحيتان في جوف الماء واي منصب يزيد على منصب
من يستغفر الملائكة في السموات والارض بالاستغفار له فهو مشغول بنفسه وهم مشغولون
بالاستغفار له فان قلت ما المراد باستغفارهم هل هو على الحقيقة او على المجاز وما المراد
بالمجاز وما وجه الحكمة في الجواب يحتمل ان يكون استغفارهم هذه الاصناف المذكورة
من المخلوق بعضه على الحقيقة بان الهم الحيتان وغيرها من انواع الحيوانات الاستغفار
للعلماء وبعضه على المجاز وهو ان يكتب الله له بعدد كل حيوان من الانواع المذكورة
كالحيتان وغيرها مغفرة ووجه الحكمة فيه ان صلاح العالم بالعلم وما من شيء من الاصناف
المذكورة من المخلوق بعضه على الحقيقة وبعضه على المجاز وهو ان يكتب له بكل حيوان
مغفرة الاول مصلحة معقودة بالعلم وقد كان ابو ذر رضي الله عنه يقول تركنا محمد صلعم
وما من طائر يحرك جناحيه في السماء الا وقد ذكرنا منه علما فكتب الله على كل نوع منها
لطالب العلم استغفارا جاز ان يعلم المعقود به صلاحها وليس هنا محل استيفاء
مصالحها المعقودة بالعلم ولنكتف بما اشرنا اليه وان فضل العالم اي العامل بعلمه
على العابد غير العالم كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب وقال ابو امامة
الباهلي ذكر لرسول الله صلعم رجلان احدهما عابد والآخر عالم فقال رسول الله صلعم
فضل العالم على العابد كفضلي على ادناكم ثم قال رسول الله صلعم ان الله وملائكته
واهل السموات والارض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت في البحر يصلون على معلم
الناس الخير رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح قوله رجلان احدهما عابد والآخر
عالم بريد رجلين يكون احدهما كذا والآخر كذا على سبيل التمثيل ولم يرد رجلين بأعيانهما
والله اعلم فانظر كيف نزل العلم فقارنه بالدرجة النبوة وكيف خطر بنا العمل المجرد عن
العلم وان كان العابد لا يخلو عن علم بالعبادة التي يواظب عليها ولو لاه لم يكن عابدا
الزهد بلا علم كالنفوس بلا ثمرة وان العلماء ورثة الانبياء عليهم السلام ومعلوم انه
لا رتبة فوق النبوة ولا شرف فوق شرف الوراثة لتلك النبوة وقد روي عن ابن

عباس

عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله تعلموا من اجاجا وهو بطيب العلم لمن الله
ولم يكن بينه وبين النبيين الا درجة النبوة رواه الطبراني في الاوسط وان الانبياء
لم يورثوا دينارا ولا درهما انما ورثوا العلم عن عائشة رضي الله عنها ما ترك رسول الله صلعم عند
موته دينارا ولا درهما ولا شاة ولا بعيرا ولا اوصى بشيء وعن عمرو بن الحارث اخي جويرية
بنت رضي الله عنه قال ما ترك رسول الله صلعم عند موته درهما ولا دينارا ولا عبدا ولا امة
الا بغلته البيضاء وسلاحه وارضا جعلها صدقة رواه البخاري ومسلم
قال العلماء والحكمة ان الانبياء عليهم السلام لا يورثون الا لا بد من ان يكون في
الورثة ممن يتمنى موته فيهلك ولا يظن به الرغبة في ماله فلا يورثهم فيهلك الظان
ويغر الناس عنهم واما ورثوا اي علموا بعدهم العلم ينتفع به امتهم دنيا وآخرة فهو اعم
نفعا من المال المخلف وبهذا اصار العلماء ورثة الانبياء فمن اخذ العلم اخذ بحظ
من النبوة واوفر كامل روى بهذا الحديث ابو داود والترمذي وابن ماجة وابن حبان
في صحيحه والبيهقي وقال صلعم من احب ان ينظر الى عتقاء الله من النار فلينظر الى المتعلمين
الآخذين العلم عن العلماء فوالذي نفس محمد بيده كان الذي صلعم اذا اجتهد في اليمين
قال لا والذي نفس ابي القاسم بيده ما من متعلم من رابع الى ابيس متعلم
يختلف الى باب العالم يريد به طلب العلم الا كتب الله له لكل متعلم بكل قدم
الى خطوة يخطوها الى باب العالم لقصد طلب العلم عبادة سنة كما روي عن رسول
الله صلعم قال قليل العلم خير من كثير العبادة وكفى بالمرء فضلا اذا عبد الله وكفى بالمرء
جهلا اذا اعجب برايه رواه الطبراني في الاوسط وروي عن ابي ذر وابي هريرة رضي
انهما قالا لباب يتعلم الرجل احب الي من الف ركعة مقبولة تطوعا رواه البزار وظاهر
في الاوسط الا انه قال خير له من الف ركعة وبنى الله له امر بان يبنى له بكل قدم يخطوها
الى باب العالم مدينة في الجنة ويمشي على الارض والارض تستغفر له ويمسي ويصبح
مغفورا له وشهدت الملائكة وقالوا هنيئا لك المغفور لك يا عبد الله من النار
قال النبي صلعم من طالب العلم لغير الله لم يخرج من الدنيا حتى يأتي عليه اليوم يكون
همه تعالى في فكره العلم يكمل له في آخر امره الاخلاص لله تعالى ويختم له بخير ومن طلب العلم
مخلصا لله تعالى ابتغاء مرضاته وطلبا لثوابه فهو كالصائم نهاره والقائم ليله فلم
يزل في عبادة ليله ونهاره وان بابا من العلم اي فنا من فنون العلم يتعلمه الرجل خير له
من ان لو كان له ابو قبيس جبل من جبال مكة اقرب جبل في الارض الى الكعبة وهو

ذكر الامام الفاضل ابو القاسم محمود بن احمد بن الحسن الغاري في كتابه خلاصة الثقافة عن رسول الله صلعم انه قال ان بابا من العلم يتعلمه الرجل ولا يعلمه خير له من ان يكون له ابو قبيس ذهبا فانفقه في سبيل الله تعالى كتب بجواهر احرف المسائل المنثورة

عباس

احد احتسبهما فيهما فانفقه في سبيل الله تعالى يحتمل ان يكون على العموم في وجوه الخير ويحتمل
ان يكون مخصوصا بالجهاد والاول اصح المعنى تعلم مسئلة من العلم النافع والعمل بها افضل
عند الله من اثقال جبل ذهبا في سبيل الله وقال الحسن البصري رحمه الله مداد العلماء
يوزن يوم القيمة بدم الشهداء فيرجح مداد العلماء فضلهم بهذا افضل العلماء على الشهداء
ولكنك ان تقول ما السر في فضل المؤلف بين الاحاديث الواردة في فضل طلب
العلم باحكامه عن الحسن البصري وغيره وما الحكمة في ذلك وكان ينبغي له ان يسرد
الاحاديث كلها على نسق واحد ثم يذكر ما جاء عن العلماء في فضل طلب العلم وكانوا
يقولون العلماء سراج الازمنة كل عالم مصباح زمانه يستضئ به اهل عصره وقال الحسن البصري
لولا العلماء لصار الناس مثل البهائم اي ان العلماء بتعليمهم الناس يخرجون الناس
من حد البهيمية الى حد الانسانية وقال النبي صلعم اذا كان يوم القيامة يقول الله تعالى
للعابدين والمجاهدين ادخلوا الجنة فيقول العلماء الهنا بفضل علمنا لا بغيره تعبد العابدون
العابدون وجاهد المجاهدون فيقول الله تعالى للعلماء انتم عندي كالانبياء
مرتبون مكرمون اشفعوا فتشفعون ثم يدخلون الجنة قال بعضهم وهذا اذا
يكون للعلم المتعدي بالتعليم لا العلم اللازم الذي لا يتعدى وقال النبي صلعم ما عبد الله
بشيء افضل من فقه في الدين ولفقيه واحد اشد على الشيطان من الف عابد وكل
شيء عماد وعماد الدين الفقه رواه الدارقطني والبيهقي وعن ابي الدرداء رضي الله
عنه عويمر بن زيد الانصاري الخزرجي الصحابي اسلم بعد بدر وكان حكيم هذه الامة وفي
قضاء دمشق مات في سنة اثنتين وثلاثين انه قال العالم والمتعلم في الاجر سواء
واما الناس رجلان عالم ومتعلم ولا خير فيما سوى ذلك وعنه ايضا العالم والمتعلم
شريكان في الخير وسائر الناس همج لا خير فيهم وان الناس يغبطون على ما نوا عليه
يبعث العالم عالما ويبعث الجاهل جاهلا كما ثبت في الصحيحين عن رسول الله صلعم
قال والذي نفسي بيده لا يكلم احد في سبيل الله والله اعلم بمن يكلم في سبيله الا جاء
يوم القيمة وجرحه يشخب دما اللون لون دم والعرف عرف مسك رواه البخاري
ومسلم وعن عبد الله بن عمرو انه قال يا رسول الله اخبرني عن الجهاد والغزو فقال يا عبد الله
ان قتلت صابرا محتسبا بعثك صابرا محتسبا وان قتلت مرائيا مكاثرا بعثت
مرائيا مكاثرا على اي حاله قاتلت او قتلت بعثك الله على تلك الحال رواه ابو داود
وعن انس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلعم من مات سكرانا مات سكرانا

ملك

١٢

مات الموت سكرانا وبعاين منكرا ونكيرا سكرانا ويبعث يوم القيمة سكرانا الى
جهنم باوسط جهنم بسبب السكران فيه عين يجري ماؤه دما لا يكون له طعام ولا شراب
الا منه وعن جابر رضي الله عنه قال ان المؤذنين والمعلمين يخرجون يوم القيمة من
قبورهم يؤذن المؤذن ويلبي الملبي ذكره الحلبي في كتاب النهاج وقال بعضهم ومن
الناس من يحشر بفتنة الدنيوية فيقوم معتوهين بالعود معتكفون معتكفون عليه وبهم
فعند قيام احدهم من قبره يأخذه بيمينه فيطرحه من يده ويقول سبحانك شغلتني عن ذكر
الله فيعود اليه ويقول انا صاحبك حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين وكذلك يبعث
السكران سكرانا والزاني زانيا وكل احد على الحال الذي صدر عن سبيل الله قال
ومثله الحديث الذي روي في الصحيح ان شارب الخمر يحشر والكوز معلق في عنقه
والقيح بيده وهو انتن من كل جيفة على الارض يتعنى كل من يمر به من الخلق قال
فاذا استوى كل احد قاعدا على قبره فمنهم الوضاء والمكفهر والاسود والابيض فمنهم
من يكون له كالمصباح الضعيف ومنهم من يكون كالشمس لا يزال كل واحد منهم معلقا
برأسه لا يدري ما يفعل به الف عام حتى تقوم من الغرب نار لها دوي يساق
فيها هش لها روس الخليقة انسا وجنا وطيرا ووحش فيأتي كل واحد من الخلق
على حدة ويقول له قم فانهض الى المحشر فمن كان له حسنة على جيد شخص له على بغلا ومنهم
من يشخص له حمارا ومنهم من يشخص له كبشا فاره مجللة وتارة يلقيه ويجعل لكل واحد
نور شعاعي بين يديه وعن يمينه مثل بصري بين يديه في الظلمات وهو قوله تعالى
يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم وليس على شمائلهم نور بل ظلمة حالكة لا يستطيع
البصر نفاذا فيها فحينئذ يرتد الكفار ويتردد المرتابون والمؤمن ينظر الى جلالها وشدة
حدها ويحمد الله تعالى على ما اعطاه من النور المهدي به في قوة تلك الشدة وقال النبي
صلعم لعلي رضي الله عنه يا علي لن عالما او متعلما من عالم او استمع عالما الى استمع من
عالم يسأل عن امر دينه ودنياه ولا تكن الرابع فتهلك بالنصب يا ضمار ان بعد
العافي جواب النهي قال علي رضي الله عنه ومن الرابع يا رسول الله قال الذي لا يعلم
ولا يتعلم ولا يسأل العلماء عن امر دينه ولا دنياه الا انه هو الهالك ثلاث مرات
اي قال الا انه هو الهالك الا انه هو الهالك واعلم انه لا يتم العلم حتى يكون
عاملا بمقتضاه معرضا عن حب دنياه مقبلا على عبادة الله الا ما لابد لان يتوانى
قال النبي صلعم لا يكون العالم عالما حتى يكون بالعلم عاملا وقال انما العالم من عمل بعلم

الا انه هو الهالك ٣

قال في شرح السنة العلوم الشرعية قسمان علم الاصول وعلم الفروع فالعلم الاصول فهو معرفة الله تعالى بالوحدانية والصفات
وتصديق الرسل فيما كلف معرفة والدليل فيه التفكر لظهور الآيات ووضوح الدلائل وأما علم الفروع فهو علم الفقه ومعرفة احكام
الدين فمنه فرض عين وهو فرض كفاية لما فرض العين مثل الطهارة والصلوة والصوم فعلى كل مكلف معرفته وكذلك كل عبادة
او جبها الشرع على واحد فعليه معرفة علمها مثل علم الزكوة ان كان له مال وعلم الحج ان وجب وأما فرض الكفاية فهو ان يتعلم ما يحتاج
اليه الاجناد ودرجة الفتيا فاذا قعد احد من هؤلاء تعلم عصوا جميعا واذا قام واحد منهم بتعلم سقط الفرض عن الآخرين
وعليهم تقليده فيما يعرض لهم من الحوادث

باب العلم

وقال من ازداد علما ولم يزدد هدى لم يزدد من الله الا بعدا وقال العلماء رجلان رجل عالم
آخذ بعلمه فهذا ناج ورجل تارك لعلمه فهذا هالك وان اهل النار ليتأذون من ريح العالم
التارك لعلمه وقال الفضيل اذا كان العالم راغبا في الدنيا حريصا عليها فمن مجالسته
تزهد الجاهل جهلا والفاجر فجورا قال بعضهم وان الناس في طلب العلم على ثلثة اصناف رجل طلبه
للجهالة ليتخذه زادا الى المعاد ولم يقصد به الا وجه الله تعالى فهو من الفائزين وهو الذي
اثنى عليه سيد المرسلين بقوله صلعم لفقيه واحد اشد على الشيطان من الف عابد وهو
الذي يستغفر له من في السموات والارض حتى الحيتان في البحر كما ورد في الحديث ورجل
طلبه ليستعين به على جباية العاجلة وينال به العز والمال وهو مع ذلك مستوفي نفسه
ضعف حاله وحبه فهذا ان مات قبل التوبة خيف عليه ان وقع لها قبل
الاجل واضاف الى العلم العمل وتارك مفرط الخوف بالفائزين ورجل اخذته غرة ربه
الى التكاثر بالمال والتفاخر بالجاه يدخل بعلمه كل مدخل ليقتني فرد نياه وحطامها وتظهر انه
عند الله بمكان لانه سمته سمة العلماء في الزي والمنطق مع تكالبه على الدنيا ظاهرا
وباطنا فهذا من الهالكين المغرورين وهذا هو العالم السوء الذي حذر منه سيد
المرسلين صلعم نسأل الله تعالى ان يوفقنا لطاعته ويجتبينا معصيته بمنه وكرمه
قال الغزالي رحمه الله تعالى هو المصنف رحمه الله فاذا كان العلم بهذه الفضيلة
وللعلماء بهذه المنزلة التي هي منزلة بين النبوة والشهادة فيجب على كل عاقل
ان يتفقه ويتعلم من عطف العام على الخاص لان العلم يعم الفقه وغيره ويقال بهذه
الفضيلة ويصل الى هذه المنزلة فقد امر النبي صلعم بطلبه اي بطلب العلم حيث قال
اطلبوا العلم ولو كان العلم بالصين يعني بلد عظيم من البلدان فان طلب العلم فريضة على
كل مسلم رواه ابن ماجة وغيره اي هو فرض عين لا فرض كفاية واختلف الناس في العلم
الذي هو فرض على كل مسلم على اكثر من عشرين قولا وكل قوم نزل الفريضة على العلم الذي هو
بصدده فقال المتكلمون هو علم الكلام اذ به يدرك التوحيد ويعلم ذات الله تعالى
وصفاته وقال الفقهاء هو علم الفقه اذ به يعرف العبادات والحلال والحرام وما
يحرم من المعاملات وما يحل وعنوانه ما يحتاج اليه الاحاد دون الوقايع النادرة
وقالت المفسرون والمحدثون هو علم الكتاب والسنة اذ بهما يتوصل الى العلوم كلها
وقالت الصوفية المراد به علمهم فقال بعضهم هو علم العبد بحاله ومقامه من الله عز
وجل وقال بعضهم هو العلم بالاخلاص وآفات النفس وتمييز لمة الملك من لمة الشيطان

فقال بعضهم هو علم الباطن والذي ينبغي ان يقطع به ان كل من يتكلم في علم من العلوم
معاملة وعلم مكاشفة وليس المراد بهذا العلم الا علم المعاملة فالمعاملة التي كلف
العبد العاقل اما ثلاث اعتقاد وفعل وترك فاذا بلغ الرجل العاقل الحلم
او السن ضحوة نهار مثلا فاول واجب عليه تعلم كلمتي الشهادة وفهم معناها وهو
قول لا اله الا الله محمد رسول الله وليس يجب عليه ان يحصل كشف ذلك لنفسه
بالنظر والبحث وتحرير الادلة بل يكفيه ان يصدق به ويعتقده جزما من غير احتلاج
ريب واضطراب نفس وذلك قد يحصل بالتقليد والسماع من غير بحث
وبرهان فاذا فعل ذلك فقد ادى واجب الوقت وكان العلم الذي هو فرض عليه
في الوقت تعلم الكلمتين وفهمهما وليس يلزمه امر وراء هذا في الوقت بدليل انه
لو مات عقيب ذلك مات مطيعا لله عز وجل غير عاص واما يجب عزم ذلك
بحيث لا يعارض بعزم وليس ذلك ضروريا في حق كل شخص بل يتصور الانفكاك عنه وذلك
بعوارض اما ان تكون في الفعل واما في الترك واما في الاعتقاد اما الفعل
فبان يعيش من ضحوة النهار الى وقت الظهر فيجد وعليه به حول وقت الظهر
تعلم الطهارة والصلوة وبكذا في بقية الصلوات فان عاش الى رمضان
يجب وبسببه وجوب تعلم الصوم وبهذا يعلم ان وقته من الصبح الى غروب
الشمس وان الواجب فيه النية والامساك عن الاكل والشرب والوقاع وان
ذلك يتأدى الى رؤية الهلال فان تجدد له مال او كان له مال عند بلوغه لزمه تعلم
ما يجب عليه من الزكوة ولكن لا يلزمه في الحال الا ما يلزمه عند تمام الحول من وقت اسلامه
فان لم يملك الا الابل لم يلزمه تعلم زكوة الغنم وكذلك في سائر الاصناف وبهذا
التدريج في علم سائر الاعمال التي هي فرض عين واما الترك فيجب علم ذلك
بحسب ما يتجدد من الحال وذلك يختلف بحال الشخص فلا يجب على الاعمى تعلم
ما يحرم من الكلام ولا على الاعمى تعلم ما يحرم من النظر ولا على البدوي تعلم ما يحل المجلوس
فيه من الاماكن فذلك ايضا واجب بحسب ما يقتضيه الحال فما يعلم ان يتفكك
عنه لا يجب تعلمه وما هو ملابس له يجب تنبيهه عليه كما لو كان عبد علنه الاسلام
لابسا الابريسم او جالسا في مغصوب او ناظرا الى غير محرم فيجب
تنبيهه على ذلك وما ليس ملابسا له ولكنه يصدد التعرض له على القرب فيجب تعليمه
حتى كان في بلد يتعاطى فيه شرب الخمر واكل لحم الخنزير فيجب تعليمه ذلك وتنبيهه عليه

فقيه في بلدة ليس فيها فقيه فهو منه ان اجر وليس له ذلك لانه يدخل على اهل بلده الضياع رجل تفقه ثم اشتغل بالعبادة وامتنع عن التعليم ان كان الناس
استفتوه غيره اجزاه كما لو قعد الكل وان لم يستفتوا غيره فهو آثم بالاتفاق وان اشتغل بالعبادة واعتزل عن الناس وترك التعليم فهو آثم ايضا
بالفاضل وان كان التعليم افضل لان نفعه قد لا يكون به بأس للتقوية والتحلية في المناظرة حمل على قال رفيع او رد الفقيه ابو الليث هما بالمستفتين
في آخر النوازل لهذا اعتمد اوجه اما ان كان كذلك الآخر متعلما سنة هذا وكذا غلا الانصاف بالانصاف بالانصاف او كذلك من يريد الشغف وبريد
اذا كانوا في مجلس ومعهم كبار غلب واحدهم مجبرة غير بغير امره وليس له ان يتعلم دون اذنه غالبا

استأذن منه لانه يشغل عليه اذا تعلم
كرجلان على علم الصلاة او غيره واحد
هما يتعلم بسلم الكتب والآخر يتعلم الذي
يتعلم بسلم الله افضل لان منفعة اكثر
للخلق وابلغ في امر الدين والتعلم عمل
منه لا بأس للمعلم ان يأخذ الاجر
على تعليم القرآن في هذا الزمان صيانة
للقرآن عن الضياع وليس في الاستئجار
في طلب العلم لقوله ادم اللهم بارك
لادم في كبورها وهكذا ينبغي
كل صاحب حاجة ان يتذكر لشيء
في حاجته لانه ذلك اقرب
الى تحصيل مراده ببركة الدعاء في
صلعم من الخشية او لما ان
العلم

كالاكل ج

دخل

طلب الفقه والعمل به اذا صحت النية افضل من جميع انواع البر لقوله ع ما عبد الله بشيء افضل من فقه في الدين ولانه اعم نفعا لان نفعه يرجع الى غيره ونفع غيره من الاعمال رجع الى العامل خاصة قال رضي الله عنه وكذا الاشتغال بالزيادة بعد ما علم قدر ما يحتاج اليه فضل اذ لا يخلو المكلف في الغالب عن فضل وقت لا

وكان ولادته في عصر الصحابة رضي الله عنهم الصحابي مسلم راى النبي صلعم او راه مسلم قلت
وممن ادرك ابو حنيفة رضي الله عنه من الصحابة بالسن وكان في زمنه عبد الله بن الحارث
بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي ابن اخت معاوية عقبه بن المنذر السلمي
واثلة بن الاسقع الليثي احد قراء الصفة عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي عبد الله
بن ابي اوفى وهو اخر الصحابة موتا بالكوفة آخر من شهد بيعة الرضوان الدين رضي الله
عنهم ينبض القرآن ولا يدخل منهم النار ينبض السنة عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي
اخر الصحابة موتا بمصر وعتبة بن عبد السلمي المقداد بن معدي كرب الكندي عبد الله
بن بسر المازني عبد الله بن ثعلبة العذري الدوسي السائب بن يزيد الكندي سهل
بن سعد الساعدي الانصاري وهو الذي مات بالمدينة من الصحابة انس بن
مالك الانصاري خادم النبي صلعم عبد الرحمن بن يزيد ابن جارية الانصاري الدوسي محمود
بن لبيد الانصاري محمود بن الربيع الانصاري الخزرجي ابو امامة الباهلي ابو
الطفيل عامر بن واثلة الكناني وهو اخر من راى النبي صلعم في الدنيا فمولانا نيف عشر
نفرا من الصحابة اورد كهم ابو حنيفة بالسن وعاصرهم وروى عن بعضهم وربما
ادرك غيرهم من الصحابة ممن لم اخرجه والله اعلم وتفقه في زمن التابعين وادرك
الصحابة وروى عنهم قال محيي الدين عبد القادر في الطبقات ادعى بعضهم انه سمع
ثمانية من الصحابة وقد جمعهم غير واحد في جزء ورويناه هذا البزاز عن بعض مشايخنا قال
وقد جمعت انا جزءا في بيان استحالة ذلك من بعضهم بيانا شافيا وهذا طرق الاضعف
وذكرت في هذا الجزء من سمعه من الصحابة ومن راآه وذكر عن الخطيب انه راى انس
بن مالك رضي الله عنه ورد دت قول من قال انه ما راآه وبينت ذلك بيانا شافيا
والحمد لله انتهى وقال عبد القادر في ترجمة احمد بن الصلت روى عن محمد بن محمد بن
سماعة قال حدثنا ابو يوسف القاضي قال سمعت ابا حنيفة رضي الله عنه يقول حججت
مع ابي سنة ست وستين ولي ست عشرة سنة فلما دخلت المسجد الحرام فاذا انا
بشيخ قد اجتمع الناس عليه فقلت لابي من هذا الشيخ قال هذا رجل من اصحاب
النبي صلعم يقال له عبد الله بن جزء الزبيدي قلت آتي شيئا عنده قال احاديث سمعها
من النبي صلعم فقلت لابي قدمني اليه فيقدم بين يدي وجعل يخرج عني الناس حتى دنوت
منه فسمعته يقول قال رسول الله صلعم من تفقه في دين الله كفاه الله ما يهمه ورزقه
من حيث لا يحتسب انتهى وجدت احمد بن الصلت عن بشر بن الوليد عن ابي يوسف

عن ابي حنيفة قال سمعت انس بن مالك يقول سمعت النبي صلعم يقول الدال على الخير كفاعله
والله يحب اغاثة اللهفان وناظرا ناسا بعين وكان منهم اي من التابعين رضي الله عنهم
اجمعين حكى ان زين العابدين بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله
عنهم لقي ابا حنيفة رضي الله عنه فقال يا ابا حنيفة بلغني انك تقيس مسائل القياس
وتترك احاديث جدي صلعم فقال ابو حنيفة يا ابن رسول الله صلعم ان سائل
منك ثلاث مسائل فاجبني احدها الصلوة افضل واعظم شانا ام الصوم قال
الصلوة قال لو كان قولنا بالقياس لقلنا المراة اذا اطهرت من الحيض تقضي الصلاة
ولا تقضي الصوم ولكنا نقول تقضي الصوم ولا تقضي الصلوة اتباعا للخبر ان في النجس
الجنس واقذر انام البول قال البول فقال ابو حنيفة لو كان قولنا بالقياس
لكان الغسل من البول افرض ولكنا قلنا بوجوب الغسل من المني دون البول
عملا بالآية والخبر الثالث المراة اضعف واعجز ام الرجل فقال محمد بن علي المراة اضعف
فقال ابو حنيفة لو كان قولنا بالقياس دون الكتاب والاخبار لكان التضعيف
في الميراث للمراة الضعيفة اليوم ولكنا نقول كما قال الله تعالى فلذكر مثل حظ الانثيين
فجعل هذا هذا بناء على كتاب الله تعالى واحاديث النبي صلعم ثم على اقاويل
الصحابة رضي الله عنهم ثم على اجماع الامة فان لم يجد شيئا من هذه الاشياء يقول
بالاجتهاد والقياس فاكرمه محمد بن علي واللطف واعتذر منه وترك قول
المخالفين والمعاندين فيه وعن اسمعيل بن حماد بن ابي حنيفة رضي الله عنه قال
لما ولد ثابت والدجدي ابي حنيفة ذهب به ابوه الى امير المومنين علي بن ابي
طالب رضي الله عنه وهو صغير فدعى له بالبركة وولد ذريته ومن نرجو امن الله تعالى
ان يكون الله قد استجاب ذلك من علي بن ابي طالب رضي الله عنه فيما ودعى
لهشام بن مهران قال رآى ابو حنيفة في المنام كانه ينبش قبر النبي صلعم فبعث من يسال
محمد بن سيرين فقال محمد بن سيرين هو صاحب هذه الرويا فلم يجبه عنها فسال
الثانية فقال مثل ذلك ثم سال الثالثة فقال صاحب هذه الرويا ينشر علما
لم يسبقه اليه احد قبله وروى ان الاعمش سيبل على مسئلة فقال لابي حنيفة اجبه
يا نعمان فاجابه ابو حنيفة فقال له الاعمش من اين قلت هذا فقال لحديث انت
حدثتناه ثم ذكر له الحديث فقال له الاعمش انت الاطباء ونحن الصيادلة وعن
عبد العزيز الدراوردي عن ابي سلمة قال رايت ابا حنيفة ومالكا بعد صلاة العشاء

مصنف تغمده الله برحمته وطيب ثراه

الاجرة في مسجد رسول الله صلعم وهما يتذاكران ويتدارسان حتى اذا وقف احدهما
على القول الذي قال به امسك الآخر عما عنه تنصيف ولا تحظية حتى يصليا الغداة ثم يجلسان
وذكر ومن محمد بن ابي رجاء قال سمعت ابي يقول رايت محمد بن الحسن في المنام فقلت
له ما فعل بك ما فعل الله بي قلت بماذا قال قال لي الحق جل جلاله لم اجعل هذا العلم
فيك وفي ابيك الا واريد ان اغفر لك قال قلت ما فعل ابو حنيفة قال فوقك بدرجة وفي رواية بيني وبينه كما بين السماء والارض قال قلت
فابو حنيفة قال ههيهات ذاك في اعلا علليين هو اعلم انه روى عن ابي حنيفة بالجزم
الصغير وذكر في كتاب التعليم انه روى عن ابي حنيفة ونقل مذهبه كخمس او اربعة الا
نفر ولا بد ان يكون لكل واحد منهم اصحاب وروى ابو هريرة رضي الله عنه عن رسول
الله صلعم انه قال ان لي امتي رجلا اسمه النعمان بن ثابت بن كاوس بن هوذين
وزبان نسبه الحافظ ابو اسحاق ابراهيم الصريفيني رح الى يعقوب النبي وهم ابن
اسحاق بن ابراهيم ونسبه مذكور في طبقات عبد القادر الى ابراهيم الى آدم عليهما
الصلوة والسلام قال اسمعيل بن حماد بن ابي حنيفة اما اسمعيل بن حماد بن النعمان
بن ثابت بن النعمان بن المرزبان من ابناء فارس الاحرار وانه ما وقع علينا رق
قط قال والنعمان بن المرزبان ابو ثابت هو الذي اهدى الى علي بن ابي طالب
رضي الله عنه الفالوذج في يوم النيروز فقال نوروزنا كل يوم وقيل كان ذلك
في المهرجان فقال مهرجاننا كل يوم وكنيته ابو حنيفة هو سراج امتي هو سراج امتي
هو سراج امتي روى عن الامام الزاهد محمد بن اسحق السراج الامام ابو حفص عمر
بن احمد الكرابيسي بسنده الى ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلعم يكون
في امتي رجل يقال له ابو حنيفة هو سراج امتي يوم القيمة وبروى من طريق اخرى عن الشيخ
ابي زيد الحسين بن حسن قال نا محمد بن سعيد المروزي بسنده الى ابي هريرة عن
رسول الله صلعم انه قال سيجيء في امتي رجل اسمه نعمان بن ثابت وكنيته ابو حنيفة هو
سراج امتي يحيي الله دينه على يديه ومن طريق اخرى عن الامام برهان الدين ابي الحسن
علي بن الحسين الغزنوي بسنده الى ابي هريرة عن النبي صلعم انه قال الله في امتي رجلا
وفي حديث النصري يكون في امتي رجل اسمه نعمان كنيته ابو حنيفة هو سراج امتي
هو سراج امتي هذا الحديث روى بطرق مختلفة ورواته مختلفة ومتون مختلفة
عن النبي صلعم فهذا يدل على ان له اصلا صحيحا وان كان بعض المحدثين ينكر وذ بعضهم

اجازة بسنده م

يدعون وضعه حتى قال ابن الجوزي في الموضوعات قال الخطيب هذا الحديث موضوع وربما
يكون هذا من باب التصحيف روى انس بن مالك رضي الله عنه عن رسول الله
صلعم انه قال سيأتي من بعدي رجل يقال له النعمان ثابت ويكنى ابا حنيفة يحيي الله
دين الله وسنتي على يديه روى الامام الزاهد محمد بن اسحق السراج الخوارزمي عن
الامام عمر بن احمد الكرابيسي بسنده الى ابان بن عياش عن انس بن مالك رضي
الله عنه قال قال رسول الله صلعم يكون في امتي رجل يقال له النعمان بن ثابت ويكنى
ابا حنيفة يحيي دين الله وسنتي ومن طريق اخرى عن الشيخ ابي المعالي الفضل
بن سهل بن بشر الجليلي اخبرني الحافظ ابو بكر احمد بن علي بن ثابت الخطيب الى ابان
عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلعم سيأتي من بعدي رجل يقال له
النعمان ويكنى ابا حنيفة يحيي دين الله وسنتي على يديه ومن طريق اخرى عن
السيد الامام الفضل محمد بن الزبادي بسنده الى ابان عن انس بن مالك
قال قال رسول الله صلعم يكون في امتي رجل يقال له نعمان بن ثابت ويكنى ابا حنيفة
يحيي الله على يديه سنتي في الاسلام ومن طريق اخرى عن ابن عمر رضي الله عنه قال
رسول الله صلعم يظهر من بعدي رجل يعرف بابي حنيفة يحيي الله سنتي على يديه ومن
طريق اخرى عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلعم يكون في اخر الزمان
رجل يكنى بابي حنيفة هو خير هذه الامة هذا الحديث قد روى بطرق مختلفة فهو
دليل على صحته والله اعلم وقال الخطيب بهذا الحديث باطل موضوع كذا ذكره ابن
الجوزي في الموضوعات وهذا ايضا ربما يكون من باب التصحيف وقال خلف
ابن ايوب من اصحاب محمد بن الحسن وزفر مسائل عنها مسئلة الصدقة على
السائل في المسجد قال لا اقبل شهادة من يتصدق عليه ونقله عن ابي يوسف ايضا
واخذ الزهد عن ابراهيم بن ادهم وصحبه مدة مات في سنة خمس وماتين
صار العلم من الله الى محمد صلعم ثم صار العلم من محمد صلعم الى الصحابة ثم صار العلم
من الصحابة الى التابعين ثم صار الى ابي حنيفة واصحابه فمن شاء فليرض ومن شاء
فليسخط وقال الحسن بن سليمان في تفسير الحديث لا تقوم الساعة هذه الجملة
الاولى من الحديث حتى يظهر العلم قال الحسن بن سليمان هو اي المراد بالعلم علم
ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو جعيدة سمعت الثقفي رضي الله عنه يقول من اراد
ان يعرف الفقه فليلزم ابا حنيفة واصحابه وقال ايضا الناس كلهم عيال ابي حنيفة

في الفقه الى عيال على ابي حنيفة اى معولهم عليه وقال احمد بن الصباح سمعت ابا نعيم
رضي الله عنه قال قلت لمالك بن انس رضي الله عنه هل رأيت ابا حنيفة قال رأيت
رجلا لو كلمك في هذه السارية ان يجعلها ذهبا لقام بحجته وقال فضيل بن عياض
الزاهد شيخ الحجاز احد الاعلام الذي قال فيه ابن المبارك ما بقي على ظهر الارض
افضل من الفضيل بن عياض توفي بمكة سنة سبع وثمانين ومائة ودفن بمكة ظاهر
معروف اليوم كان ابو حنيفة رضي الله عنه رجلا فقيها معروفا بالفقه مشهورا بالورع
وحاكى عن ورعه ما روى ابن المبارك قال اراد ابو حنيفة ان يشتري جارية
فمكث عشرين سنة يحاوريف ورمس الى بيتي يشتري وعن علي بن حفص الرازي
قال كان حفص بن عبد الرحمن شريك ابي حنيفة وكان ابو حنيفة يجهز عليه فبعث
اليه وهو متاعا واعلمه انه في ثوب كرباسا فاذا ثيابه فباعها حفص وباع
وشى ان يبين العيب ولم يعلم بمن باعه فلما علم ابو حنيفة بذلك تصدق بثمن
المتاع كله ووضع لابي حنيفة رضي الله عنه مثل هذه الصفقة مع شريك له في التجارة
يقال له بشير فاخبره ابو حنيفة ان يبين العيب فباع ولم يبين العيب فتصدق
ابو حنيفة بجميع ما اصاب من الاصل والربح وكان نصيبه ثلاثين الف درهم
واسع المال وكان كل مال يفيده لا يربح منه شيئا الا اخرجه ويروى انه قال
ما ملكت اكثر من اربعة الاف درهم منذ اكثر من اربعين سنة الا اخرجة وانا
وانا امسكها لقول علي رضي الله عنه اربعة الاف فادونها نفقة ولولا اني اخاف
ان الجاء الى هولاء ما تركت منها درهما واحدا معروفا بالافضال على كل من
يطيف به اى الاحسان وايصال البر الى كل من يصل اليه عن قيس بن الربيع
قال كان ابو حنيفة يبعث بالبضايع الى بغداد فيشتري بها الامتعة ويحملها
الى الكوفة ويربح الارباح عنده من سنة الى سنة فيشتري بها حوائج اشياخ المحدثين
واقوانهم وكسوتهم ويجمع حوائجهم ثم يدفع باقي الدنانير والارباح اليهم ثم يقول لهم
انفقوا في حوائجكم ولا تحمدوا الا الله فاني ما اعطيكم من مالي شيئا ولكن من فضل الله
علي فبكم وبهذه ارباح بضايعكم فانه هو الذي يجريه الله لكم على يدي فاني رزق الله
حق لغيره ويروى انه وهب للعلم ولمن حاوره خمس مائة درهم لحفظ سورة الحمد
وقال ابو يوسف كان ابو حنيفة شديد البر بكل من عرف وكان يهب للرجل
الخمسين دينارا واكثر فاذا شكره بحضرة قوم غمه ذلك وقال شكر دانما يوزن

سادته

ساقه الله اليك قال رسول الله صلعم ما وهبتكم شيئا ولا امنعكموه وانما انا خازن
اضع حيث امرت وقال مسعر كان ابو حنيفة اذا اشترى لعياله شيئا انفق على جميع
العيال مثل ما انفق على عياله واذا اكتسى ثوبا فعل مثل ذلك واذا جاءت الفاكهة
والرطب وكل شيء يريد ان يشتري لنفسه ولعياله لا يفعل ذلك حتى يشتري لجميع
العيال مثله ثم يشتري بعد ذلك لعياله صبورا على تعليم العلم قال شريك كان ابو حنيفة
يصبر على من يعلمه وان كان فقيرا اغناه واجرى عليه وعلى عياله حتى يتعلم قال له قد
وصلت الى الغنا الاكبر بمعرفة الحلال والحرام وكان كثير العقل قليل المجادلة لعاقل
قليل المحادثة حسن الليل عن ابي يوسف بينا انا امشي مع ابي حنيفة اذ سمع صبيان
يصيحون به ذا ابو حنيفة الذي لا ينام الليل فقال يا ابا يوسف اما ترى ما يقول
هؤلاء الصبيان فلله علي ان لا اضع جنبي لفراشي حتى الفى الله تعالى وعن عبد
العزيز بن ابي رواد قال ما رأيت اصبر على الطواف والصلاة والعبادة بالليل من
ابي حنيفة انا كان يكمل الليل والنهار في طلب الآخرة لقد مات بعده عشر ليال فما
رأيته نام الليل ولا بعده ساعة من نهار من طواف او صلاة او تعليم علم وكان
ابو حنيفة يختم القرآن في الكعبة صلاة وكذلك كان في رضي الله عنه كان من الاوتاد
كبر الصت قليل الكلام حين سئل عن مسئلة في حلال او حرام وكان يجلس للناس
ويدل على الحق مارا من السلطان وكان اذا اورد عليه مسئلة فيها حديث
صحيح اتبعه وان كان عن الصحابة والتابعين اي ولو كان عن الصحابة والتابعين
فهذا يدلك ان اصحابنا اكثر اتباعا للسنة من غيرهم وذلك انهم اتبعوا السلف
المرسل فان السلف رحمهم الله لم يزالوا على قبوله قال محيي الدين عبد القادر
صاحب الطبقات ومن نسب اصحابنا الى مخالفة السنة والعمل بالحديث
الضعيف فقد غلط وسبب الغلط في ذلك ان ابا حنيفة اصطلح على تقسيم
الحديث الى انواع صحيح وحسن وضعيف ومرسل ومنقطع ومعضل الى غير ذلك
من الانواع المعروفة في علم الحديث وردوا من ذلك المرسل وما بعده كما
ذكرنا واما المتقدمون من السلف فلم يردوا من ذلك شيئا ولا فرق عندهم
بين المرسل
والصحيح والحسن ويطلقون المرسل على المنقطع وعلى المعضل كما قدمنا انا
احتججنا باحاديث مرسلة اطلق عليها انها ضعيفة على اصطلاحه ونحن انا
نعمل بالحديث الضعيف ولم يزل اصحابنا المتقدمون يعتنون في كتبهم بذكر

الاولة من السنة والبحث عنها وتبيين الصحيح من الضعيف كالطحاوي وابن
بكر الرازي والعذوري وغيرهم واما تقرني ذلك المتاخرون من اصحابنا لاعتمادهم
على ما قرر عند متقدميهم فنسبوا الى جهرة السنة وقولا يجل لاحد ان ينسب اصحابنا
الى ذلك ثم ان المخالفين يعيبون من اصحابنا ما هم واقعون فيه فلقد اكثر الامام
ابو اسحق في المهذب وامام الحرمين في النهاية وغيرهما من ذكر السنة لان الاحاديث
الضعيفة وقد بين ذلك البيهقي من متقدميهم ثم النووي ثم المنذري من متاخريهم
بل في عدة مواضع جرح امام الحرمين عن حديث ضعيف بانه صحيح وبغلط الشيخ
تقي الدين ابن الصلاح والنووي وغيرهما واصحابنا لم يفعلوا ذلك وانما اعتمدوا
بالحديث المرسل معتقدين ان كالمسند متبعين في ذلك للسلف رحمهم الله
وقال عبد القادر في اخر الطبقات مذهب الاصحاب تقديم الخبر على القياس
وهذا هو الصحيح وكتبهم ناطقة بذلك ولا عبرة بقول من نقل عنهم خلاف ذلك
فقد قال اصحابنا بحديث القهقهة المشهور واوجبوا الوضوء من القهقهة
والقهقهة ليست بحدث في القياس وانما تركنا القياس بالخبر وايضا لم يوجبوا
الوضوء على من قهقهة في صلاة الجنازة وسجود التلاوة لان النص لم يرد الا في صلاة
ذات ركوع وسجود فاقتصرنا على مورد النص ومن هذا الباب اذا اكل الصائم
او شرب او جامع ناسيا لم يفطر والقياس الفطر لوجود ما يفطر والصوم وهو
قول مالك لكن اصحابنا تركوا بهذا القياس لحديث ثم على سوءك ومن
هذا الباب الوضوء بنبيذ التمر وهو الرقيق السيال على الاعضاء عند ابي حنيفة
ثلاث روايات في رواية قال يتوضأ به لحديث ليلة الجن ولم يجوز اصحابنا
الاغتسال به لان النص ورد في الوضوء فيقتصر عليه والرواية الثانية قال ابو حنيفة
رضي الله عنه يتيمم احب الي من هذه والرواية الثالثة ارجع على الوضوء به وهو
الصحيح انتهى كلامه والا اي وان لم يكن فيها حديث ولا قول عن الصحابة فالقياس
فاحسن القياس وقال يحيى بن وكيع بن الجراح كان والدي وكيع من اصحاب
ابي حنيفة وممن يفتي بقوله سمعت ابي وكيع بن الجراح يقول كان والله ابو حنيفة
عظيم الامانة وذكر ذلك في اخر طبقاته ما يحكى عن خارجة بن مصعب قال خرجت الى الحج
وخلفت جارية لي عند ابي حنيفة وكنت قد اعتقت بكرا من اربعة اشهر فلما
قدمت طلبت لابي حنيفة كيف وجدت خدمة هذه الجارية وخلقها فقال لي من

القرآن وحفظا على الناس الحلال والحرام احتاج الى ان يصون نفسه عن الفتنة وعن
ما رأيت جارية منذ خرجت الى الكناسة قال فكنت الجارية عنده وعن اخلاقها في شهر
فقالت ما رأيت ولا سمعت منذ ما رأيته نام على فراشه ولا خلف قلبه ولا رأيته يغتسل
في ليل ولا نهار من جنابة وانه كان يوم الجمعة يخرج فيصلي صلوة الصبح ثم يرجع الى منزله فيقعد
في صلاة الضحى صلوة خفيفة وذلك انه كان يبكر الى الجامع فيغتسل غسل الجمعة ولبس ثيابا
من ثيابه ثم يمضي الى الصلوة وما رأيته ينظر الى انسان قط ولا رأيته كان يأكل اخر الليل ثم
قرقة وخفيفة ثم يخرج الى الصلاة وعن وكيع بن الجراح قال كنت عند ابي حنيفة فاتت
امرأة بثوب عز فقالت لربه لي فقال كم قالت بمائة قال هو خير من مائة معنى
قال كم تقولين فزادت مائة معنى قالت اربع مائة قال هو خير قالت تهزني بي
فاذا هات رجلا فجاءت برجل فاشتراه بخمس مائة درهم وعن جعفر بن عون العمري
قال اتت امرأة ابا حنيفة تطلب منه ثوب خز فاخرج لها ثوبا فقالت اني امرأة صنعة
واني اماذ فبيع هذا الثوب بما يقوم عليك قال فبعته باربعة دراهم قال الاخرى
واني عجوز كبيرة قال اني شهرت ثوبين فبعت احدهما براس المال الاربعة دراهم
وبقي هذا يقوم على باربعة وكان الله في عليه جليلا كبيرا عظيما وكان بوتر رضي الله
على كل شيء ولو اخذته السيوف في الله لاحتمل اي يتحمل الحق حيث كان لا يخاف
في الله لومة لائم رحمه الله ورضي عنه رضى الابرار بهذا دعا عز وكيع لابي حنيفة فلقد
كان ابو حنيفة رضي الله عنه منهم اي من الابرار وقال الحسن بن حرب بفتح الحاء
والثاء المثلثة وحريث احد الائمة الكبار فقهاء اصحاب ابي حنيفة رحمه الله تعالى
كان كبيرا مشارا اليه في زمن البخاري صاحب الصحيح سمعت النضر بن شميل المازني
البصري النحوي شيخ مرو يقول كان الناس نياما عن الفقه حتى ايقظهم ابو حنيفة رحمه
بالفقه استنبط من الفقه وبينه اظهره ولخصه شرحه وقال الربيع بن يونس
دخل ابو حنيفة يوما على المنصور الخليفة المنصور هو ابو جعفر عبد الله بن محمد بن علي
بن عبد الله بن عباس الهاشمي العباسي كانت خلافته اثنتين وعشرين سنة
وكانت امه بربرية وكان طويلا مهيبا اسمر خفيف اللحية رحب الجبهة وفيه جبروت
وحلمات في ذي الحجة بمكة سنة ثمان وخمسين ومائة وله ثلاث وستون سنة
وهو جد هارون الرشيد وعنده ابو منصور عيسى بن موسى العابد الزاهد فقال
عيسى بن موسى للمنصور هذا اي ابو حنيفة عالم الدنيا اليوم فقال له لابي حنيفة المنصور

بالنعمان عن اخذت العلم قال اخذت عن اصحاب عمر بن الخطاب رضه عن عمر رضه
لانه اخذ العلم عن حماد بن ابراهيم عن علقمة بن قيس عن عمر بن الخطاب رضه واخذت عن اصحاب
علي بن ابي طالب رضه عن اصحاب عبد الله بن مسعود رضه قال له المنصور لقد
اسست وتمام هذا ما نبت يا ابا حنيفة الطيبين المباركين قلت ووقع لابي حنيفة
مع المنصور وقايع كثيرة قصد فيها اهلاكه فقد الله تعالى واراده المنصور على ان
يولي القضاء فلم يقبل فضربه مائة سوطا وحبسه ومات في الحبس على قول واراده
ابن ابي هبيرة على بيت المال فابى فضربه عشرين سوطا وقال شهيم بن حماد الحراني المروزي
القاضي الحافظ احد علماء الاثر صنف التصانيف وامتحن بخلق القرآن فلم يجب
فحبس وقيده ومات في الحبس رحمه الله سنة تسع وعشرين ومائتين سمعت عبد الله
بن المبارك الامام العالم الفقيه الحافظ الزاهد ذو المناقب صنف التصانيف
الكثيرة وحدث بنحو من عشرين الف حديث قال الامام احمد بن حنبل لم يكن في زمان
ابن المبارك اطلب للعلم منه وكانت له تجارة واسعة وكان ينفق على الغزاة
في السنة مائة الف درهم وكان يحج سنة ويغزو سنة وكان اسمه ذا جر فتعلم
وكان ابوه تركيا واما خوارزمية وقال عبد الرحمن بن مهدي كان ابن المبارك
اعلم من سفيان الثوري قال الذهبي في البحر كان رأسا في العلم رأسا في العمل رأسا
في الذكاء رأسا في الشجاعة والجهاد رأسا في الكرم مات سنة احدى وثمانين ومائة
وقبره بهيت ظاهر يزار رح يقول قال ابو حنيفة رضه اذا جاء الحديث الثابت
عن النبي صلعم فعلى الرأس والعين اي اخذ به ولا يعدل عنه وان كان الحديث
ثابتا عن اصحاب النبي صلعم اخذنا من قولهم اي اخذنا ببعض اقوالهم ولم يخرج من قولهم
اي ولم يخرج عن اقاويلهم فاذا كان الحديث من التابعين زاحمناهم اجتهدت
وزاحمتهم في الفتوى وانوديت بالقول باستنباط من الكتاب والسنة وكان
ابو حنيفة رضه شديد الفحص عن الناسخ من الحديث والمنسوخ فيعمل بالحديث اذا
ثبت عنده عن النبي صلعم وعن اصحابه وكان عارفا بحديث اهل الكوفة وفقه اهل الكوفة
وكان حافظا لفعل رسول الله صلعم الاخير الذي قبض عليه حماد صار الى اهل بلده وقال
علي بن عاصم لو وزن عقل ابي حنيفة بنصف عقل اهل الارض لرجح بهم وقال عبد الله
بن المبارك قلت لسفيان الثوري يا ابا محمد العالم ابو عبد الله سفيان بن سعيد
الثوري الكوفي الفقيه سيد اهل زمانه علما وعملا من التابعين قال ابن المبارك

قيل له ان قال قائل ان هذا الحديث ما بلغ ابا حنيفة رح حتى لم يجز ان يقال مثل هذا انما بلغه رح قال رح ما عرف فرد ابا حنيفة رح
ولا كنه علم ولاد رضه فعلم حيث قال مثل هذا وحاشا ان المتفقه بلفظ مثل هذه الكلمة بلا بلغه صحيح ومالم يقبله عالم لم يقبل فانه
وجد بغير صحيح او تاول وحمل على تاويل ٥ منه

مم جواهر العلوي ٢ الحاجب
الى مسلم كتاب الفرائض

كتبت عن الف ومائة شيخ ما فيهم افضل من سفيان واحد اصحاب المذاهب المتبوعة
وقال شعبة ويحيى بن معين وغيرهما سفيان امير المؤمنين في الحديث وكان سفيان
يغلط على المنصور يظنه فهم عنه واراد قتله فاغمله وعن عبد الرزاق قال كنت جالسا
عند الكعبة فجاء رجل فقال يا ابا حنيفة الا ادلك على من هو اعلم من الثوري رأيته يبول على الصفا
قال اذهب ويلك فالزمه فانه لا يبول على الصفا الا بعلم وقال عبد الرحمن بن مهدي
مات سفيان اخرجناه بالليل من اجل السلطان فحملناه بالليل فاذا نحن بالليل
من النهار وقال يحيى بن سعيد رأيت الثوري فيما يرى النائم فنظرت الى صدره
فاذا في صدره مكتوب فسيكفيكهم الله وقال عبد الرحمن بن مهدي قال الخليل
سفيان الثوري وجدت في جبهته مكتوبا فسيكفيكهم الله وعن عثمان بن زائدة
قال رأيت في النوم كاني دخلت الجنة فاذا سفيان يطير من شجرة الى شجرة وهو
يقول ملك الدار الآخرة يجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا والعاقبة
للمتقين وقال فضيل رشدين رأيت عبد الله بن المبارك في منامي بعد موته
فقلت ليس فوقك قال بلى قلت فما صنع بك ربك قال غفر لي مغفرة اهلكت
بكل ذنب قال قلت فسفيان الثوري قال يجيء يوم القيامة مع الذين انعم الله
عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا
وقال حسن بن السماك رأيت سفيان الثوري فيما يرى النائم كالمرتقي على عرش يهادى
بين السماء والارض فقلت يا ابا عبد الله ما فعل الله بك قال غفر لي فقلت
فهل كان ثم شيء تكرهه قال نعم الاشارة بالاصابع اي بهذا سفيان الثوري وكان
من شدة تفكره يميل الدم وقال يوسف بن اسباط قال لي سفيان ونحن في
المسجد الحرام يا يوسف ناولني المطهرة التوضا فناولته فاخذها بيمينه ووضع يساره
على خده ونمت فانتبهت وقد طلع الفجر فقمت اليه فاذا المطهرة في يده على حالها
فقلت يا ابا عبد الله قد طلع الفجر قال لم ازل منذ ناولتني المطهرة افكر في الآخرة الى هذه
الساعة وعن علي بن الفضيل قال رأيت سفيان الثوري ساجدا حول البيت
فطفت سبعة اسابيع قبل ان يرفع رأسه وقال القاسم بن الحكم جاء رجل شيخ
ابيض الرأس واللحية حتى قام على قبره وهو يدفن فقال يا سفيان الحمد لله ما كنت
تخاف وقدمت على الله الذي كنت تعبده سبحانه وتعالى وانا ما ابرحنا ان نحسبك
عند الله تعالى ثم لم يرد وكانوا يرون انه الخضر عم وقال فيه رأيت الثوري

في المنام فقلت له ما فعل الله بك فال غفرت الى بى كفاحا فقال لى بشار رضاى
عند با ابن سعيد لقد كنت نواما اذا اظلم الدجى بعبرة وشناح وطلب عبد ركب
فاخرا اى فحرارة وزرنى فانى منك غير بعيد ومروى ازرنى فى المنام فقيل له ما فعل
بك فقال اول قدم وضعته على الصراط والفانى فى الجنة بجنبا له رضى الله عنه وارضاه
واحوال الثورى والناس عليه اكثر من ان تحصر واوضح من ان تشهر ولد سنة سبع وتسعين
وتوفى سنة خمسين ومايه وهو ابن ثلاث وستين سنة يا ابا عبد الله ما اجد اياك
من الغيبة فترها صلع بانها ذكرك اخاك بما يكره قيل يا رسول الله ان كان فى اخى ما
اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه فقد بهته وسيانى الكلام
على الغيبة وما يباح منها وما لا يباح فى فصل الوضوء ان شاء الله تع ما سمعته يعاتب
عدو الرقط اى بوكره فى غيبته بما يكره قال سفين الثورى هو ابو حنيفة رضه اعقل من
ان يسلط على حسناته ما يذهب بها وقال عبد الله بن داود الامام عبد الرحمن
الهمدانى الكوفى الحافظ الزاهد كان من العبد اهل زمانه مع توفى بالكوفة فى شوال سنة
ثلاث عشرة ومايتين وقد ينيف على التسعين لا يتكلم فى ابى حنيفة رضه بسوء فى حضرة وبغيبة
الا رجلان زنديق او جاهل بالعلم لا يعرف قدره حكاية وقال عبد الله بن
المبارك رايت الحسن بن عمارة الكوفى الفقيه قاضى بغداد توفى سنة ثلاث
وخمسين ومايه احد اركان ابى حنيفة وهو يقول والله ما اوركنا احدا اتكلم فى
ابلغ ولا اصبر على المتعلمين ولا احضر جوابا منك يا ابا حنيفة وانك لسيد من تكلم
فى وقتك من معاصريك غير مدافع قال كونك غير منازع ولا معاصر ولا مردود دليل
وما يتكلمون فيك اى احد اذكى فى الدين الا حسد اعن عبد الله بن محمد بن الهمدانى
قال خاصم رجل الى ابن شبرمة فى شئ فقضى عليه فانى المقضى عليه ابا حنيفة فاخبره بذلك
فقال له ابو حنيفة هذا خطا وكتب له فى ذلك كتابا يخبر فيه بالذى كان يقضى لابن
شبرمة ان يحكم له بذلك فانى الرجل بذلك ابن شبرمة فقرأه عليه بحضرة ابن ابى ليلى
ولم يعلم كل واحد منهما ما هو فاستحساه جميعا وقالا له من كتب هذا فقال لهما الرجل
ابو حنيفة فوصلا ذلك بالوقيعة فيه فبلغ ابا حنيفة فقال بيت ان يحسدونى
فانى غير لائمهم • قبلى من الناس اهل الفضل قد حسدوا • فدام لى ودامت لهم مالى
ومالهم • ومات اكثرنا غيظا فلا يجد • وقال على بن يزيد الصداى احد الرواة
عن ابى حنيفة قال الامام احمد كتبت عنه رايت ابا حنيفة ختم القرآن فى شهر رمضان

سنين ختمة بالليل وختمة بالنهار وختم ختمتين ليلة الفطر ويوم الفطر جميعا
وكان اثنان وسبعون ختمة وفى غير شهر رمضان يختم القرآن فى كل يوم وليلة ختمة وقال
اسد بن عمرو الفقيه الكوفى صاحب الامام ابى حنيفة واحد الاعلام ثقة على ابى حنيفة
وروى عنه الامام احمد ولى قضاء بغداد بعد ابى يوسف فانكر من سيره شيئا فرفعهم
الغيظ واعتزل القضاء وهو اول من كتب كتب ابى حنيفة وكان اصحاب ابى حنيفة
الذين دونوا الكتب اربعين رجلا وكان فى العشرة المقدمين ابو يوسف
وزفر داود الطائى واسد بن عمرو هذا ويوسف بن خالد السمتى ويحيى بن زكريا
ابن زايدة وكان يكتبها لهم ثمانين سنة توفى سنة تسعين ومايه سمعت ابا
حنيفة يقول ما بقى فى القرآن سورة الا وقد قرأتها فى سهرى وقال ابو الجوزجانى بتخفيف
الميم من اصحاب ابى حنيفة ثقة صحبت حماد بن ابى سليمان الكوفى الفقيه احد الائمة
سمع انس بن مالك وروى عنه سفين الثورى وشعبه وابو حنيفة وبه تفقه وعليه
تخرج واتفع واخذ حماد بعد ذلك عنه ومات فى حياة سنة عشرين ومايه وعلقمة
بن مرثد الكوفى الحضرمى روى عنه سفيان الثورى وشعبه واخرون روى عن طارق
ابن شهاب والمجبة توفى سنة عشرين ومايه ومحارب بن دثار بكسر الدال
والثاء المثلثة السدوسى قاضى الكوفة روى عن ابن عمر وجابر والاسود وروى عنه
شعبة والسفيانان وهو من بقية العلماء الزهاد وعون بن عبد الله بن عتبة
الهذلى الزاهد الفقيه اخو الفقيه عبيد الله مات فى عود سنة عشرين ومايه وصحبت
ابا حنيفة قال فى العوام العلماء المذكورين احسن ليلا من ابى حنيفة فى تهجده بالليل
ودعائه وقرائه وتضرعه ولعد صحبته اى ابا حنيفة ستة اشهر فما نصف ليلة وضع
جنبه فيها على الارض وقال مسعر بن كدام الحافظ ابو سلمة الهلالى الكوفى احد
الاعلام روى عن ابى حنيفة روى عنه السفيانان • قال ابراهيم بن سعد
كان شعبة وسفيان اذا اختلفا فى شئ قال اذهب بنا الى المبرز ان سمع
ابن كرام وقال شعبة نسمية المصحف لانقاذ مات سنة خمس وخمسين ومايه
رايت ابا حنيفة فى مسجده قرايبة يصلى الغداة صلاة الفجر ثم يجلس للناس فى العلم
فى مذاكرة العلم الى ان يصلى الظهر ثم يجلس للناس فى مذاكرة العلم الى العصر فاذا
صلى العصر جلس الى المغرب فاذا صلى المغرب جلس الى ان يصلى العشاء
ثم دخل البيت فعلمت فى نفسى هذا الرجل له هذا الشغل الا شتغال بالعلم نهاره

بكر حتى تشيع العباد لا تعاهدهم فلما بدا الناس بالبهر اى سكنوا واخذوا مضاجعهم
خرج ابو حنيفة الى المسجد فاتصب قائما للصلوة فصلى الليل كله الى ان طلع الفجر فلما اصبح دخل
منزله ولبس ثيابه وخرج فى ذلك الوقت الذى خرج فيه وقد تهيأ وسرح لحيته الى المسجد وصلى
الغداة يجلس للناس الى الظهر فى مذاكرة العلم ثم جلس الى العصر ثم جلس الى المغرب ثم جلس
الى العشاء فلما صلى العشاء ودخل البيت فعلت فى نفسى ان الرجل قد تشمط بهذه البلية فهو
لا تعاهدهم الليلة الثانية فتعاهدهم فلما بدا الناس خرج الى المسجد فاتصب للصلاة
ففعل كفعلته الليلة الاولى فلما اصبح دخل منزله ولبس ثيابه وخرج الى الصلاة ففعل
كفعلته فى يومه الاول حتى اذا صلى العشاء فعلت فى نفسى ان الرجل قد تشمط الليلة
والليلتين لا تعاهدهم الليلة الثالثة فتعاهدهم ففعل كفعلته فى ليلته الاولين فلما اصبح
جلس كذلك فعلت فى نفسى لازمنه الى ان يموت او اموت قال فلازمته فى مسجده
قال الراوى وكان مستظهرا عداوة ابى حنيفة وجبت على الوقيعة فيه قال فانصرف ليلة
فرأيت ابا حنيفة وهو ساجد فوضع على ثوب حصيات من حيث لا يعلم وخرج وكان ابو حنيفة
يقول يجب على العقيه ان يأخذ نفسه بشئ لا يراه الناس واجبا وكان يقول اذا
غالط القلب النوم وجب الوضوء فخرج مسرعا ثم رجع وقد اذن للصلوة الصبح فوجد ابا حنيفة
على حاله يبكى ويدعو ثم قام فركع ركعتى الفجر وابتهل حتى اقيمت الصلاة فصلى الغداة على
وضوء اول الليل فلما اصبح اخذ مسرعا بيد جاءه فى اصحابه وصار اليه وقال انا تائب
الى الله تعالى مما ذكرت لك فاجعلنى فى حل فقال ابو حنيفة كل من اغتابنى من اهل الجهل فهو
فى حل ومن اغتابنى من اهل العلم فهو فى حرج حتى يتوب فان غيبة العلماء تبقى شينها
فى الخلوف واما انا فقد جعلتك فى حل فكيف يطيب لك ان اباهتك عنه فى كتابه وسنة
نبيه قال وكانا بعد ذلك متواخيين حتى ماتا رحمهما الله قال ابن ابى معاذ وبلغنى ان
مسرا المذكور مات فى مسجد ابى حنيفة فى سجوده يعنى بعد ذلك اخذ مسرف العبادة
والاجتهاد حتى مات ساجدا رضى الله عنه رضى الابرار وقال حفص بن غياث
بن طلق الامام ابو عمر النخعى قاضى الكوفة وقاضى بغداد وتوفى سنة اربع وتسعين
ومائة وكان يقال ختم القضاء بحفص بن غياث قال حفص والله ما وليت القضاء
حتى حلفت لى المهدية صلى ابو حنيفة رضى صلاة الفجر بوضوء العشاء الاخرة اربعين
فقلت لابى حنيفة ما الذى قواك اى ما السبب الذى جعلك قويا على ما ارى من
طاعة الله تعالى قال ابو حنيفة ابى دعوت الله تعالى باسمائه على حروف يا ثانى

اى حروف المعجم كلها التسعة والعشرين وهى اى حروف المعجم مجموعة بكلها فى اية
واحدة من كتاب الله تعالى غير مرتبة ترتيب حروف المعجم بل اشتملت عليها فلت
وقد اجتمعت حروف المعجم بكلها فى اية اخرى فى ال عمران ثم انزل عليكم من بعد الغم امنة
نعاسا الاية وليس فى القرآن آيتان كل اية جمعت حروف المعجم غيرهما فتضمنت
بها وبالقرآن العظيم توكل تعالى بالجبريل من اية محمد رسول الله الى اخر السورة سورة فتحها
وهى اى اول حروف المعجم فى الاية ميم من محمد واخرها صاد من الصالحات من دعائه
بها اى بهذه الاسماء من اية محمد صلعم يستجيب لك فالله اى ابا حنيفة ان يفعلها اى
الاسماء التى يدعى بها الربوبية على حروف المعجم من ترتيب الاية المذكورة فاعلما ابا حنيفة
على نسق الاية على ترتيب نظم الاية يعنى محمد رسول الله والذين معه اشداء
والقوة والحماسة من كل امة للرجال والنساء والاطفال ومن اكثر من قرأ بها وجبت له
اجابة الدعاء والخروج من الضيق الى السعة ويكون له الامان بمصونة وبعونه
على الخير وبرزخ خير الدنيا والاخرة قال الباغى فى الة الظلم بسم الله الرحمن الرحيم
هذا اول دعاء ابى حنيفة اى الدعا باسماء الله تعالى الحسنى التى مجموعة بكلها اول
كلمة منها حرف الميم اللهم انت منان الكثير المن والانعام اعلم ان المن مشترك
يقال على الاحسان ويقال على اتباع العطية بذكرها يعطى بر لها واطلاق المنان على الله
تعالى باعتبار الاول لا غير وفى الحديث عن على رضى الله عنه قال الحنان الذى يحلم على
من عطاه والمنان الذى يبدأ بالعطا قبل السؤال فيجيب وهو الذى يقابل الدعا
والسؤال بالقبول والعطا وهو اسم فاعل من اجاب يجيب مؤمن قبل هو الذى
لا يخاف ظلمه وقيل الذى امن اولياءه عذابه فهو من الامان ضد الخوف وقيل
المصدق عباده المؤمنين يوم القيمة فهو من الايمان التصديق بهم قبل هو الذى
وقيل الشاهد وقيل العالم بامور الخلق وقيل اصله مؤيمن فابدلت الهاء من الهمزة
وهو مفيعل من الامانة ملك مشتق من الملك بضم الميم معناه ذو الملك والتوفيق
بين الملك بالضم والملك بالكسر ان الملك بضم الملك يعم والملك بكسر يخص وليس المراد بالعموم
والخصوص المعنيان المتطبعان فانهما على العكس من ذلك لان الملك بكسر يكون للملك
والمالك والملك بالضم لا يكون الا للملك فالملك بالكسر اعم بل اكمل او بالعموم عموم التصرف
وكثرة المتعلقات فان الملك اكثر بسطة وسعة من الملك بضمتين
ماوردى عن الخشنى انه قال فى بيانه الملك بالكسر عبارة عن القدرة الشرعية على بعض الملك

بالضم عبارة عن القدرة الحسية العامة يقول مالك البيت واذا قلت هذا ملك فلان يدخل فيه بالملك ومالا يملكه واذا قلت فلان يدخل فيه الا ما يملكه متكبر ذو الكبرياء وقيل المتعالي عن صفات المخلوق وقيل المتكبر على عتاة خلقه والقاهر للفقر والتخضيع لاثار التفاوت والتكلف مصور وهو الذي صور جميع الموجودات وزينها فاعطى كل شيء منها صورة خاصة وهيئة مفردة يتميز بها على اختلافها وكثرتها على قادر معطي مانع النافع قد يكون بمعنى الحافظ وقد يكون في مقابلة المعطي وهو المراد هنا وحقيقة المنع في اللغة الامساك والتباري التكافؤ يقال بارك الله في المخلوقات ما شاء من المهلكات وبخيطها من انواع الردى اما حفظا موقتا واما موبدا الا من الموت في وقته في دار الفناء فانه غرد جل الموحد بالبقاء ومن القسم الثاني وهو المنع الذي في مقابلة العطاء قوله صلعم اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والمنع على قسمين دنيوي واخروي والدنيوي ايضا على قسمين احدهما منع يكون في ضمنه عطاء وهو كل منع فيه تفريغ قلب صاحبه لذكر الله تع وعبادته فهذا المنع هو عين العطاء وظهور كمال فضله وشرفه يوم كشف الغطاء والثاني منع يكون في ضمنه منع اعظم منه في البلاء وهو ايضا على قسمين احدهما منع مسبب من اسباب الله بانقطعت عن صاحبه عليه حسرة واسفا زائي المنع فيه نقمة ولم يرد عطاء ونعمة فهذا المنع الخسران في الدارين والثاني منهما منع التوحيد والطاعة للاله الواحد كل شيء ممنوع السعادة ملحد جاحد فهذا هو المنع الحقيقي وهو في الحقيقة اصل المنع الاخروي الذي في ضمنه الشقاوة الابدية والعذاب الاكبر نعوذ بالله من كل بليته مالك الملك الاعظم والملك الاعظم هو الله تعالى وهو ملك الملوك ومالكهم قال الله تعالى ملك يوم الدين وفي قرئ مالك بالالف وكلاهما من الملك الا ان ملكا عام الملك ومالكا خاص الملك ملكك عز الملك واسعه لا يشق اجزءه متعال هو الذي جل عن ادراك المدركين وعلا شانه وقيل جل عن كل وصف وثناء وهو متفاعل من العلو مسبح منزه مقدس مبرا من النقايص ماجد الشرف الواسع ورجل ماجد متفضال كثير الخير شريف يجيء تميم يطلقان في وضع اللسان على معان متقابلة منها الهدى والضلال فالهدى من النور الذي يجيء يقلب احبته الله ومن الضلال من الظلمة التي يموت بها قلب ابغضه الله ومن ذلك قوله تعالى اومن كان ميتا فاحييناه وجعلنا له نورا يمشي به في الناس كمن مثله

في الظلمات ليس بخارج منها ومنها العلم والجهل اللذان بهما حياة النفس العلا وموته لا نفس الجهال ومنها العز والذل اللذان فيهما حياة للاعزاء وموت للاذلال فيه ختار الموت المحقق على معاشرة الذل والهوان كما قال الامام الشافعي رض شعر موت الفتى خير له من حياة بذل وهوان بين وهش وحسده في ابيات له اولها ٭ تغرب عن الاوطان في طلب العلى ٭ وسافر ففي الاسفار خمس فوايد ٭ تفرج هم واكتساب معيشة ٭ وعلم وادب وصحبة ماجد ٭ فان قيل في الاسفار ذل وغربة ٭ وقطع فيافي وارتكاب شدايد ٭ موت الفتى البيت المقدم ومنها الفتى والفقر قال بعض علمائنا الظاهر ان الفتى حياة والفقر موت ٭ والعرض عليه باز ليس كما قال بل الصواب ان في ذلك مذهبين مختلفين وان ذلك يختلف بحسب اختلاف الاحوال فالحق فيه على التفصيل فالموت عندنا هو الفقر والجوهر الفتى وهو الفخر عندهم الذي يحمدهم واما بنو الاخرى الاكياس الطيبون الانفاس الذين هم انفس فالحياة والراحة والفخر الباقي على الدهر انما هو عندهم الفقر والموت في الفتى بوبين ماروى في الاثر ايا كم ومجالسة الموتى قيل فمن الموتى يا رسول الله قال الغني والجلب ومنه قوله تعالى فانظر الى اثار رحمة الله كيف يحيي الارض بعد موتها اي كذلك يحيي القلوب الجدبة بوابل غيث الجذبة فتضحى مخضرة خصبة ومنها اليقظة والنوم فانهم يسمون الموت الاصغر وقد سماه الله تع توفيا في قوله عز وجل وهو الذي يتوفاكم بالليل الاية وكذلك سماه رسول الله صلعم موتا في قوله الحمد لله الذي احيانا بعد ما اماتنا ومنها الوجود والعدم ومنه قوله تع كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم ومنها ربط النفس بالجد وفصلها عنه وهو الموت الحقيقي الاكبر المتولي امره ملك الموت عند انتهاء الاجل باذن الله عز وجل واليه الاشارة بقوله في اخر الاية ثم اليه ترجعون مع ما قبل معناها ظاهر وكلما يوجده الحق تعالى من القبض والبسط والخفض والرفع والعطاء والمنع والتفريق والجمع والاغناء والافقار والاعزاز والاذلال فهو مندرج تحت قوله تعالى كل يوم هو في شان ٭ وذكر بعض العلماء كلاما مختصره ان العز ينقسم الى دنيوي واخروي فالاخروي حقيقي واما الدنيوي فينقسم الى حقيقي ومجازي فالمجازي لا يستحق ان يسمى عزا اذ هو على الحقيقة عين الذل كمن

عزه بالجاه والسطوة على الكل او بسبب الدنيا التي تتضمن العز الحقيقي هو ان يعزه
عبده بمعرفته وطاعته ويعطفه لولايته ويكون كهفه ورعايته والذل في الدنيا بعكس
ايضا الى حقيقي ومجازي فالذل الحقيقي ان يحرم العبد العز الحقيقي الذي هو لقاء الله ورؤيته
وطاعة العبد لمولاه والذل المجازي ان يخلو العبد من العز المجازي بوجاه الدنيا
الدنية فيكون ممن قال فيه اشعث مدفوع بالابواب لو اقسم
على الله لابره مقتدر قادر مبين اسالك رضوانك رضاك والرضوان بكسر الراء
وضمها لغتان قرئ بهما في السبع والجنة واسالك الفوز الدعاء باسعاد الله تعالى
الى اول كلماتها حروف الجاء الجملة اللهم انت حي متصف من الحياة وليس
في الوجود موجود له الحياة من ذاته الا الله وجمع نفسه الحياة له ذاتية ولغيره
عرضية يسلب عن جسم فيموت من الملائكة وسائر الحيوانات وتقوسهم وان ثبتت
حياة مؤقتة فبقاء الله تعالى بطاعم جواز رفع الحياة عنها وبقاء الحي تعالى واجب
من ذاته لذاته ابدا كما تقرر بالوجود وكذلك ازلا حتى ينشديد النون الرحيم
بعباده فعال من الرحمة للمبالغة في بيان الالم والمخففة والثانية مشددة بوزن
فعيل من الحياء اي يحب الحياء حليم صفة موضوعة للمبالغة مشتقة من الحلم والحليم
هو الذي لا يستخفه شيء من عصيان العباد ولا يستفزه الغضب ولكنه جعل لكل
شيء مقدارا فهو منتهى اليه حميد المحمود على كل حال فعيل بمعنى مفعول لانه تعالى
محمود في ذاته من ذاته ومحمود من عباده بثنائهم ومدحهم له وقيل يكون ايضا بمعنى
الحامد لانه تعالى حامد لنفسه ومثن على ذاته لاستحقاقه ذلك او هو اهل الثناء والحمد
الخالص لانصافه بالكمال وتقدسه عن النقايص وحامد مبالغة بمعنى الحاكم فعيل
بمعنى فاعل او هو الذي يحكم الاشياء ويتقنها فهو فعيل بمعنى مفعل وقيل الحكيم
ذو الحكمة والحكمة عبارة عن معرفة افضل الاشياء بافضل العلوم ويحكم دقايق
الصناعات ويتقنها حكيم حق هو الموجود حقيقة المتحقق كونه ذا وجوده والمتهيئة
وقيل معناه المحق اي ذو الحق في حكمه وفعله وفي معاملته الباطل الذي لا وزن له
عند الله تعالى والله اشار تعالى بقوله ويحق الله الحق بكلماته حفيظ صفة مبالغة
من الحفظ قيل معناه العليم والحفظ العلم ومنه قولهم فلان يحفظ القرآن اي يعلمه قاصدة
تعالى يحفظ بعلمه جميع المعلومات فلا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض
وفي مقابلة هذا الحفظ النسيان تعالى الله عنه كما قال قال علمها عند ربي في كتاب

عباده محمدهم اياه واثابهم
طاعته ورضاه بادخلهم
من عباده الجنة وجعله حليما

لا يضل ربي ولا ينسى وقيل الحفيظ معناه الحافظ فهو مدبر الخلق وكالنهم من الهالك
ولو لا حفظ الله لهلك لكان الوجود غير موجود بل في الحال يهلك والحفظ
على هذا القول عشرة الاجمال ومنه قوله تعالى فالله خير حافظا وهو ارحم الراحمين
حسيب بمعنى الاقسم في وضع اللسان فيكون بمعنى المحسب اي الكافي
كالبصير بمعنى المبصر والاليم بمعنى المؤلم فالله تع حسيب كل شيء بمعنى كافيه يقال
حسبني الشيء اي كفاني ويكون ايضا بمعنى المحاسب وكفى بالله حسيبا اي رقيبا
يحاسبهم كالندم بمعنى النادم والاكيل بمعنى المواكل والعديل بمعنى المعادل فالله
تعالى يسمع كلام العباد ويحاسبهم على رؤس الاشهاد ويشرح لهم حوائجهم
ويبين لهم اعمالهم ويحصيها عليهم فلا يغادر نقيرا ولا فتيلا ويكون بمعنى الحاسب
كالعليم بمعنى العالم ومنه قوله تعالى وان كان مثقال حبة من خردل اتينا بها وكفى
بنا حاسبين وهو راجع الى معنى العلم ويكون ايضا بمعنى المحب الذي هو الشريف
الذي يحب فعاله اي عفه مشتق بمعنى المحاسب وهو العفيف ويقال ان الحسيب مشتق
من الحسب كالشريف من الشرف والكريم من الكرم اسالك رضوانك والجنة
الدعاء باسماء الله تع الى اول كلماتها حرف الدال اللهم انت دايم معناه ظاهر
دان قيل القهار قيل الحاكم وقيل فعال من دان الناس اي قهرهم على الطاعة
ويقال دينتهم فدانوا اي قهرتهم فاطاعوا ومنه سر الاشي بخاطب النبي صلعم
يا سيد الناس ودبان العرب ومنه حديث ابي طالب قال لنبي صلى الله
عليه وسلم ارد من قريش كلمة تدين بها العرب اي تطيعهم وتخضع لهم وادفع
اسالك ان ترفع عني شرها احاذر احذر من الدنيا والآخرة اسالك رضوانك
والجنة الدعاء باسماء الله تعالى الى اول كلماتها حرف الراء اللهم انت
رحمان رحيم اسمان معناهما واحد مشتقان من الرحمة وهي رقة تقتضي
الاحسان اوارادة الخير لمرحوم واصلها الرقة والتعطف مشتقة من الرحم رقتها
وانعطافها على ما فيها لكن في الرحمن زيادة مبالغة وهو عام معنى لانه الرازق
لكافة الخلق في الدنيا وخاص لفظا لان غيره تعالى لم يسم رحمن وما شذ
لا يعتد به والرحيم خاص معنى لانه برحم المؤمنين خاصة وعام لفظا لان غيره
قد يسمى رحيما ومنه الحديث يا رحمن الدنيا والآخرة ويا رحيم الآخرة رب
مالك جميع الخلق ومربيهم لان الرب مصدر في الاصل بمعنى التربية والملك

ولا يقال الرب معرفا باللام الا لله تعالى ولا يقال لغيره الا مضافا ورؤف رحيم
لعباده العطوف عليهم بالكفاية والرافة ازالة الرحمة ولا يكاد يقع في الكراهة
والرحمة قد تقع في الكراهة للمصلحة فالحاصل ان الرافة نوع خاص من الرحمة فان الرحمة
قد تكون مؤلمة في الحال ويعقبها لذة في المال والرافة لا تكون الا لذة فمن كل الوجوه في
الدنيا والآخرة ولذلك قال تعالى ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله ولم يقل رحمة فان
ضرب العصاة على عصيانهم رحمة لهم لا رافة فان صفة الرافة اذا انضمت الى
مخلوق لم يلحقه مكروه ولذلك يقال لمن اصابه بلاء في الدنيا في ضمنه خير في الاخرى ان الله
تعالى قد رحمه بهذا البلاء ويقال لمن اصابته عافية في الدنيا في ضمنها شر في الاخرى
واتصلت له العافية اولا واخرا وظاهرا وباطنا ان الله تعالى قد رأف به فهذا
الفرق بين الرافة والرحمة ولاجل الفرق جاء معنا في قوله تعالى ان الله بالناس
لرؤف رحيم راحم هم فاعل من الرحمة ايضا رازق رزاق معناهما واحد لكن
رزاق ابلغ لان فعالا من ابنية المبالغة والرزاق هو الذي خلق الارزاق واعطى
الخلايق ارزاقها واوصلها اليهم والارزاق نوعان ظاهرة للابدان كالاقوات
وباطنة للقلوب والنفوس كالمعارف والعلوم فارزقني من حيث احتسب
من وجه يخطر ببالي ومن حيث لا احتسب مما لم يخطر ببالي اسالك رضوانك والجنة
س الدعاء باسماء الله تعالى التي اولها تهاحرف السين اللهم انت
سلام ذو السلامة تحامي الخلق من العيب والبقاء والسلام في الاصل السلامة
يقال سلم يسلم سلاما وسلامة واما تسمية الجنة دار السلام ففيه احتمالان احدهما
ان يكون المراد بالسلام الله تعالى فتكون الجنة مضافة اليه اضافة تعظيم والثاني
ان يكون المراد بدار السلام دار السلامة من الآفات سميع صيغة مبالغة من
سامع والسمع صفة له تعالى من الصفات الذاتية موجودة قبل وجود المسموعات
والسميع يكون بصيرا ويكون اسما للمسموع بالبصر للمبصر مع استحالة الجارحة في
صفات الله تعالى لقيام فواطع الادلة العقلية والنقلية على استحالة الجسمية عليه تعالى
والمقلية لتعاليه عن التشبيه والنظير ليس كمثله شيء وهو السميع البصير سمع دبيب
النمل على الصخرة الصماء في جوف الماء وبصر النملة السوداء في الليلة الظلماء
سامع سمع دعائي وتعلم سري وعلانيتي فلا تعرض عني وسلمني من الشر كله اسالك
رضوانك والجنة والدعاء باسماء الله تعالى التي اولها تها حرف الواو

اللهم انت واحد المتعالي عن الانقسام او خفيف الوحوة عند المحققين والا يقبل الانقسام
وقيل الواحد الذي لا مثل له كما تقول فلان واحد عصره اذا كان عديم المثل والله تعالى هو الذي
لا نظير له في ذاته ولا شبيه له في صفاته وان كان قد يوجد في مخلوقاته ما ليس له نظير كالشمس
والقمر الآن يجوز ان يكون لهما نظير من بعض الوجوه والا فهما متغايران من وجوه اخرى
من حيث الجسمية والجهة وقبول الاعراض والخلق والتسخير وغير ذلك من الكوائن فما من شيء من
جميع المخلوقات بخلاف احديته الحق تعالى فانها ثابتة من جميع الوجوه على الحقيقة لا يشاركه
فيها شيء من الخليقة فليس له على الاطلاق نظير لا بالوجود ولا بالتقدير ليس كمثله
شيء وهو السميع البصير واجد الغني الذي لا يفتقر ابدا ولي الناصر ينصر عباده المؤمنين
وقيل المتولي لامور العالم القايم بامورهم وقيل القايم على خلقه بما يصلحهم وقيل
الموكول اليه تدبير البرية وقيل الحفيظ وقيل الكفيل بارزاق العباد وقيل الكافي
ودود المحب لعباده فيكون بمعنى الواد وقيل المودود في قلوب اوليايه بما ثبت
لهم من المعارف واظهر لهم من الالطاف فهو بمعنى المفعول وارث الباقي
بعد فناء الخلق وصف الله تعالى نفسه بانه الوارث لان الاشياء صايرة اليه
قال يهوا عليك تلا توليا شفاح ٥ فان مآلنا للوارث الباقي ٥ وهاب
صالح النعم موضوع للمبالغة وكما كانت نعم الله تعالى وافرة في الدين والدنيا والآخرة
على عباده باطنة وظاهرة متواترة متزايدة على الابد ليس لها انقطاع ولا غاية سمى نفسه
تعالى الوهابا اسالك رضوانك والجنة ٥ الدعاء باسماء الله تع التي اولها تها
حرف اللام اللهم انت لطيف الذي اجمع له الرفق في الفعل والعلم به قايق المصالح
وايصالها الى من قرر ما له من خلقه يقال لطف به وله بالفتح يلطف لطفا اذا رفق به
فاما لطف بالضم يلطف فمعناه صغر ودق ٥ ويطلق اللطف في المخلوق على خمسة
اشياء يقال فلان لطيف الخلق وتلطيف الخلق وتلطيف المعنى ولطيف العلم ولطيف
الفعل ترزق من تشاء بغير حساب رزقا واسعا طايبة ولا تعب ولا مشقة
ولا وبال ولا حساب في العقبة وقيل اي بغير حد كثرة بحيث لا يحيط به حق تحت الحساب
اغفر لي مغفرة من عندك واجعلني من عبادك الصالحين المؤمنين اسالك
رضوانك والجنة ا الدعا باسماء الله تعالى التي اولها تها حرف الهمزة اللهم
انت الله هم موضوع كاسماء الاعلام لا اشتقاق له او هو اسم الله الاعظم
ومشتق من اله كعبد وزنا ومعنى ونصرفا او من اله اذا تحير او من وله كعلم وزنا

ومعنى ونصرا لخير ودهمس لبحر الناظرين فى عظمته تعالى وجلاله وهذا الاسم هو اسم
لبارى جل وعلا مختص به لم يشاركه بالتسمية به غيره وهو لذاته المقدس بمثابة الاسم
العلم لغيره، وفيه اقوال كثيرة لعلما الباطن وعلماء الظاهر ليس فى هذا المختصر اتساع
لذكرها ومجال للكلام فيها وهذا الاسم قطب الاسماء بمعنى ان كلها تضاف اليه كما ان قطب
الاولياء، وقطب نجوم السماء مدار اعرهم عليه، الاول الآخر الاول فى وضع اللغة هو المتقدم
بالزمان او بالشرف والرتبة فالزمان كقولك آدم عم اول البشر والرتبة والشرف
كقولك محمد صلعم اول الانبياء مع كونه اخرهم ولادة وبعثة وكذلك الاخر يرجع ايضاً
الى الزمان او الرتبة والاول هو المرجوع اليه من بعض الاشياء ان الاعداد كلها ترجع الى
الواحد الذى هو اولها وكل موجود فى الوجود فمرجعه الى الله الذى وجوده سابق على
وجود الكل وهو الاول على الحقيقة الذى ليس لاوليته بداية والآخر الذى ليس لآخريته
نهاية الذى بقاؤه لذاته مستمر ذاته وبقاء صفاته بقاؤه وبقاء غيره مستفاد ببقائه والآخر
والآخر وصفه تعالى انما هو بالنسبة الى الموجودات فوقع فاعجب وترضى وجبتى
عاشنحط وتغضب منه اسالك رضوانك والجنة ج هذا الدعاء باسماء الله تعالى
التى اول كلماتها حرف الهاء اللهم انت ماد فاهدنى بهداك الهادى هو الذى
بصر عباده وعرفهم طريق معرفته حتى اقروا بربوبيته وهذا كل مخلوق الى مالانهاية له منه
فى بقائه ودوام وجوده واعلم ان الهادى فى وصفه تعالى يرجع تارة الى معنى كلامه
ليكون معناه المبين للخلق طريق الحق وطريق الباطل لتهتدوا للطريق المحبوبة وتجتنبوا
الطريق المكروهة وهذا هو هدى الدلالة التى بعث بها كل نبى خصه بالرسالة فدعا
الخلق الى طريق الرشاد، والية الاشارة بقوله تعالى ولكل قوم هاد ويرجع تارة الى فعله
تعالى ويكون معناه خالق الهداية فالهداية الاولى التى هى الدلالة عامة ومنها قوله تع
والله يدعو الى دار السلام والهداية الثانية التى هى مخلوقة فى قلوب المهتدين
خاصة ومنها قوله عز وجل فى الاية المذكورة وبهدى من يشاء الى صراط مستقيم
فهم بالاولة وخص بالثانية ومن الاولة ايضا قوله تعالى وانك لتهدى الى صراط
مستقيم ومن الثانية قوله تعالى انك لاتهدى من احببت ولكن الله يهدى من
يشاء، واخرجنى من الظلمات الى النور فمن الجهالات الى العلم او من الشكوك الى اليقين
فهم الظلمات على النور لان الظلمة متقدمة على النور فى الخلقة كما جاء فى الحديث
ان الله خلق الخلق فى ظلمة ثم القى عليهم من نوره فمن اصابه من ذلك النور اهتدى ومن

فكان الاول هو الذى يرجع

اخطاه ضل اسالك رضوانك والجنة ذ الدعاء باسماء الله تعالى التى اول كلماتها حرف
الذال المعجمة اللهم انت ذو الجلال والاكرام ذو بمعنى صاحب اى صاحب الصفات الجليلة
والاكرامية المعنى المستحق لانه يهاب لسلطانه وجلاله وينعت عليه بما يليق بعلوشانه
والجلال عظم القدر والجلال التناهى فى ذلك والاكرام مصدر اكرم يكرم فالمعنى ان الله سبحانه
يستحق ان يجل ويكرم ولا يكفره وهو الرب الذى يستحق على العبد الاجلال والاكرام
ويحتمل ان يراد به اكرام اهل ولايته بالتوفيق لطاعته فى الدنيا واجلالهم بقبول الاعمال
ورفع الدرجات فى الاخرة ويحتمل ان يكون الجلال مضافا الى الله تعالى بمعنى الصفة
والاكرام مضافا الى العبد بمعنى الفعل منه ونظيره فى التنزيل هو اهل التقوى واهل
المغفرة فاحد الاخرين مضاف الى الله تعالى على معنى الصفة وهو المغفرة والاخر الى
العباد بمعنى الفعل وهو التقوى ذو القوة المتين بالرفع نعت لذو اى التقوى الشديد
الذى لا يلحقه فى افعاله مشقة ولا كلفة ولا تعب والمتانة الشدة والقوة فهو
من حيث انه بالغ القدرة ما فيها قوى، ومن حيث انه شديد القوة متين ذو العرش
المجيد بالجر نعت للعرش اى الحسن، وبالرفع نعت لذو ذو البطش بالكفار الشديد
بالجر نعت للبطش لقولهم ان بطش ربك لشديد ذو الفضل العظيم ذو المن
الجسيم المن الاحسان الى من لا تستثنيه ولا يطلب الا اعلاه والجسيم العظيم ومن جسم
انى عظم ذو الطول ذو الانعام الواسع والغنى عن غيره التعيم التام اسالك
رضوانك والجنة ن الدعاء باسماء الله تعالى التى اول كلماتها حرف الكاف اللهم
انت الكون خالق العالم والتكوين والخلق والتخليق والايجاد والاحداث
والاختراع بمعنى واحد وهو اخراج المعدوم من العدم الى الوجود يكون منك كل شئ
موجود ما كان اى وكل شئ مخلوق فهو منك فانت خالقه كنت قبل كل شئ يكون
بعد كل شئ اسالك رضوانك والجنة ن الدعاء باسماء الله تعالى التى اول كلماتها
حرف النون اللهم انت نور السموات والارض اى منورهما وقيل معناه
ذو نورهما وخالقه، وقيل هادى اهل السموات والارض، وقيل منور قلوب عباده
المؤمنين، وقيل معناه ذو البهجة والجمال وقيل مدبرهما وقيل الذى به ومنه نورهما
وقيل المنزه من كل عيب واصل النور التبرية والتنزيه يقال اراه نوار اى برية
من الريبة وقيل هو اسم مدح يقال فلان نور البلد وشمس الزمان وقيل قرن السموات
بالشمس والقمر والنجوم وقرن الارض بالانبياء والاولياء والعلماء فهذه عشرة اقوال

في تفسيره وفي تفسير قوله تعالى نور السموات والارض ومنور النور اى مظهر النور وخالق
وخالق النور وخالق كل شيء اسالك رضوانك والجنة ع الدعاء باسماء الله تعالى
الخ اول كلامها حرف العين الهمزة اللهم انت على الذي ليس فوقه شيء في الشرف
والمرتبة والحكم عليم الذي جاوز قدره عن حدود العقول حتى لا يتصور الاحاطة بكنهه
وحقيقته والعظيم في صفات الاجسام كثرة الطول والعرض والله تعالى جل قدره
عليم العالم المحيط علمه بجميع الاشياء ظاهرها وباطنها دقيقها وجليلها على اتم الامكان
وفعيل من ابنية المبالغة عزيز الغالب القوي الذي لا يغلب والعزة في الاصل
القوة والشدة والغلبة عز يعز بالكسر اذا صار عزيزا وعز يعز بالفتح اذا اشتد
عفو فعول من العفو وهو التجاوز عن الذنب وترك العقاب عليه واصله المحو والطمس
وهو من ابنية المبالغة عدل اى الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم وهو في الاصل
مصدر سمي به وضع موضع العادل وهو ابلغ منه لانه جعل المسمى نفس العدل لا في وصف
عفا عما سلف مضى من ذنوبي ووفقني فيما بقي من عمري لطاعتك اسالك رضوانك
والجنة ش الدعاء باسماء الله تعالى الخ اولها حرف الشين المعجمة اللهم انت شاكر
شكور من هو الذي يكون عنده القليل من اعمال العباد فيضاعف لهم الجزاء فشكره
لعباده مغفرته لهم والشكور من ابنية المبالغة يعالى شكرت لك وشكرتك
والاول افصح شكرا وشكورا فانا شاكر وشكور شاهد حاضر لا يغيب
شهيد لا يغيب عنه شيء والشهيد الحاضر وفعيل من ابنية المبالغة في فاعل فاذا
اعتبر العلم مطلقا فهو العليم فاذا اضيف الى الامور الباطنة فهو الخبير واذا اضيف
الى الامور الظاهرة فهو الشهيد وقد يعتبر مع هذا ان يشهد على الخلق يوم القيمة
بما علم تشهد لقدم سري وعلانيتي وتعلم ضمير قلبي ما اضمرته في قلبي قبل ان تخلقوا
ما في صدوركم او تبدوه يعلمه الله ولا يخفى عليك شيء من اموري وهو الذي يعلم
ما في السموات وما في الارض لا يخفى عليه منه شيء اسالك رضوانك والجنة ت ي
الدعاء باسماء الله تعالى الخ اول كلامها حرف التاء المثناة فوق الكاف وبعده الباء ولم يات
الامام الاعظم بشيء من اسماء الله تعالى الحي الخ اولها حرف الباء المثناة من تحت
ولكن جاء بها بعد الكاف اللهم انت كاف معناه ظاهر كريم هو الجواد المعطي الذي
لا ينفد عطاؤه وهو الكريم المطلق والكريم الجامع لانواع الخير والشرف والفضائل
ومنه الحديث ان الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم

ابراهيم ع لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والجمال والعفة وكرم الاخلاق والتوكل
ورياسة الدنيا والدين وهو نبي بن نبي بن نبي بن نبي الى اربعة في النبوة كبير عظيم جليل
تكفلت بمنحت برزق العباد ودوابهم وما كل ما يدب على وجه الارض فكفيتهم فاكفني شر
نفسي وشر الجن والانس اسالك رضوانك والجنة ف الدعاء باسماء الله تعالى
الخ اول كلامها حرف الفاء اللهم انت فرد وتر لا شريك لك ولا مثل فعال من ابنية
المبالغة فاتح فتاح بالخيرات من ابنية المبالغة ايضا وهو الذي يفتح ابواب الرزق
والرحمة لعباده وقيل معناه الحاكم بينهم يقال فتح الحاكم بين الخصمين اذا فصل بينهما
والفاتح الحاكم ومنه قوله تعالى حكاية عن شعيب ع ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق
اى احكم الفاتحين معناه احكم وحقيقة الفتح في اللغة فرج مغلق وسمي المفتاح لانه
يفرج الغلق وسمي الحاكم فتاحا لفتحه المغلقات وكشفه المهمات وقيل الفتاح مبدع
الفتح والنصرة ومنزلك الفتح بالمواهب الممنوحة للخاصة من الثواب ومنه ما يروى
عن بعضهم انه قال كنت اماشي صاحبي في بعض الجبال وكنت ارجي الفتح ويقول هذا
يفتح علينا بعد عند يفتح علينا فلما كان ذات يوم دخل علينا شخص فشممنا منه رائحة
فقلنا له ما اسمك قال عبد الملك فقلنا له كيف حالك يا عبد الملك فقال كيف
حالك كيف حالك ممن يقول عند ما يفتح علينا بعد عند يفتح علينا بالنفس السوء لا
تعبد بين انه قال فبسماع ذلك ففتح علينا فاتح لي ابواب فضلك ورحمتك
اسالك رضوانك والجنة ب الدعاء باسماء الله تعالى الخ اول كلامها حرف الباء
الموحدة اللهم انت البر العطوف على عباده ببره ولطفه والبر والبار بمعنى واحد
جاء في اسماء الله تعالى البر دون البار والبر اكبر الاحسان باري هو الخالق يقال
برا الله الخلق ومنه البرية ترك العرب همزها والباري خص بوصف الله تعالى
فلا يسلك به مسلك المجاز ولا يتسع فيه كما يتسع في الخلق والفرق بينهما ان الخالق
اذا اطلق اريد به المقدر والمخلوق احكاما اى بعد روية فتبارك الله احسن الخالقين
اى المقدرين والبارئ هو الذي خلق الخلق برآء من الاضطراب وعدم التناسب
مغايرا بعضه من بعض بالاشكال المختلفة والصور المتباينة ولهذا المعنى اختص في
بالحيوان فلا يستعمل في الجماد الا في ادراك المعنى الذي ذكرناه في الحيوان
اظهر واكثر فيقال برا الله النسمة وخلق السموات والارض وبرئ من العيوب
والنقايص باعث الذي يبعث الخلق اى يحييهم بعد الموت يوم القيمة وقبل

باعث الرسل الى الامم وحقيقة فى وضع اللغة تحريك ساكن وانارة كامن ومنه
بعث الانبياء عليهم السلام الى الخلق وبعث الملائكة بالوحى الى الانبياء صلوات الله
عليهم اجمعين وبعث النفوس من النوم ومنه قوله تعالى فى قصة اصحاب الكهف
ثم بعثناهم وبعثها من رقدة الغفلة بالتذكرة كبعث النائمين عند وجود الزاجر العاقل
على التوبة والبعث الاكبر الموقف المشر فهو تعالى باعث جميع الخليقة فى ذلك اليوم على الحقيقة
باق هو الذى لا ينتهى بعد بل وجوده فى الاستقبال الى آخر ينتهى اليه ويعبر عنه بانه ابدى
الوجود وقد اختلف اهل الحق فى البقاء هل هو صفة زائدة على وجود ما يرجع الى نفس
الوجود المستمر من غير زيادة اعلم ان البقاء من حيث الجملة ينقسم ثلثة اقسام فبقاء
الحق سبحانه وتعالى بنفسه وبقاء صفاته ببقائه وبقاء افعاله ببقائه فعالم الآخرة
وان كان بقاؤه مؤبدا فهو ببقاء الله تعالى لا ببقاء يخصه فانهم الفرق بين الموصوف
والصفات والواجب والجائز بديع الخالق المخترع لا عن مثال سبق فعيل بمعنى
مفعل بقال ابدع فهو مبدع ابتدعت اخترعت ما شئت وكل شئ بعد شئ
انت البانى بعد بهم اسالك رضوانك والجنة ت الله عاد يا سماء الله تع الى اول
كلمتا حرف النداء المشاة من فوق اللهم انت توّاب هو الذى يرجع انعامه
على من زل عند اصراره من الذنوب ويرجع الى استرام الخطاء التوبة فى لسان العرب
الرجوع يقال تاب وثاب واتاب بالمثناة وبالمثلثة وبالهمزة والمد اذا رجع فاذا
اضيفت الى العبد فهى رجوع عما كان مذموما شرعا الى ما هو محمود فيه واذا اضيفت
الى افعال الله تعالى فالمراد رجوع الآية الى عباده وقيل سمى الله تعالى نفسه توابا
لانه خالق التوبة فى قلوب عباده وميسر اسبابها لهم والراجع بهم من الطريق المذمومة
الى الطريق المحمودة وسمى نفسه ايضا توابا بالنظر الى ما يرجع اليه من الاول قوله تعالى ثم تاب
عليهم ليتوبوا ومن الثانى فى قوله فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فان الله يتوب عليه فهذان
المعنيان سمى نفسه توابا ولما كانت المعاصى متكررة من عباده جاء بصيغة المبالغة
فعدل عن فاعل الى فعال ليقابل الخطاء الكثير بالتوبة الوهوبة وليست توبة العبد فيها
بمجرد سببه دون فعل الله فيه بل بسبب العبد تابع فى ذلك لقضاء الرب تعالى
وفعله الجارى عليه بمقدوره ربه ولذلك قال تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا فجعل سبب
توبة العبد توبة تعالى عليه او لا فالم يرجعه الله سبحانه من طريق المعصية الى الطاعة لا يعبد
على الرجوع وفتحها صحة التوبة بجميع شروطها عقبتها المغفرة بطريق الفضل من الله تعالى

لا بطريق الوجوب عليه اذ لا يجب على المخلوق شئ على الخالق سبحانه وانكرت المعتزلة القسم
الاول وهو خلق التوبة فى قلب العبد والآية الكريمة ترد عليهم قولهم وصحح هذا الشيخ
محيى الدين النووى قال ثم توبة الكافر مقطوع بقبولها واما سواها من انواع التوبة
فهل قبولها مقطوع به ام مظنون فيه خلاف لاهل السنة قال واختار امام الحرمين انه
مظنون وهو الاصح قال واذا تاب توبة صحيحة بشروطها ثم عاود ذلك الذنب كتب
عليه الذنب الثانى ولم تبطل توبته هذا مذهب اهل السنة قال والتوبة من مهمات
الاسلام وقواعده ووجوبها عند اهل السنة بالشرع وعند المعتزلة بالعقل وكما يجب على الله
قبولها اذا وجدت شروطها عند اهل السنة بكرمه سبحانه بقبولها كرامة تفضلا قال واذا
تاب من ذنب ثم ذكره هل يجب عليه تجديد الندم فيه خلاف لاصحابنا وغيرهم من اهل
السنة اتفق ملت ودل على الوجوب نصوص من الكتاب والسنة من ذلك
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا توبوا الى الله توبة نصوحا الآية وقوله تعالى وتوبوا الى الله
جميعا وقوله تعالى ومن لم يتب فاولئك هم الظالمون وقول الكنى صلعم يا ايها الذين
امنوا توبوا الى الله فانى اتوب فى اليوم مائة مرة رواه مسلم وغير ذلك من النصوص
الواردة فى الامر بالتوبة والامر للوجوب على الصحيح عند ائمة الاصول ووجوب التوبة
على الفور لا على التراخى وصح عن بعض الذنوب مع الاصرار على بعضها عندنا خلافا
لبعض المعتزلة ترى ولا ترى اختلف السلف والخلف هل رأى نبينا صلعم ربه ليلة
الاسرا فانكرته عائشة كما وقع فى صحيح مسلم وجاء عن ابى هريرة وجماعة وهو
المشهور عن ابن مسعود والية ذهب جماعة من المحدثين والمتكلمين وروى عن ابن
عباس رضى الله عنهما انه رآه بعينه ومثله عن ابى ذر وكعب والحسن وكان يحلف
على ذلك وحكى مثله عن ابن مسعود وابى هريرة واحمد بن حنبل قال القاضى عياض
ورؤية الله تعالى فى الدنيا جائزة وسؤال موسى اياه دليل على جوازها اذ لا يجهل نبى
ما يجوز او يمتنع على ربه وقد اختلفوا فى رؤية موسى ربه وكذلك اختلفوا فى نبينا صلعم
هل كلم ربه سبحانه وتعالى ليلة الاسرا بغير واسطة ام لا فمثل انكلمه وعزى بعضهم
هذا الى ابن مسعود وابن عباس ومحمد بن جعفر وكذلك اختلفوا فى قوله تعالى ثم دنا
فتدلى فالاكثرون على ان هذا انما هو جبريل والذى تعلم به ما بين جبريل والنبى صلعم او الحق
تعالى بنفسه من غير واسطة وذكر عن ابن عباس والحسن ومحمد بن كعب
وجعفر بن محمد وغيرهم رضى الله عنهم انه دنو من النبى صلعم الى ربه تعالى او من الله تعالى

وعلى هذا القول يكون الله تعالى متفردا بالبس على وجهه فيكون مضافا اليه
صلى من باب سجاد وتكاد وزيد منه ظهور عظيم منزلة لديه واشراف انوار معرفته عليه
واطلاعه من غيبه واسراره مكونة على عالم يطلع سواه عليه والله تعالى اعلم وكذلك
له وعظم بره وفضله العظيم لديه ويكون قوله تعالى قاب قوسين او ادنى على هذا عبارة
عن لطف المحل وايضاح المعرفة والاشراف على الحقيقة من بينا صلى ومن الله تعالى
اجابة الرغبة واعلاء المنزلة والراجح عند اكثر العلماء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ربه تعالى
ليلة الاسراء لحديث ابن عباس وغيره واثبات هذا لا يأخذونه الا بالسماع من
رسول الله صلى الله عليه وسلم انما لا ينبغي ان يشكل منه ان عائشة رضي الله عنها لم تنف الرؤية
بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان معها فيه حديث لذكرته واما اعتمدت لا نتفاء
من الآيات وهي لا تدرك الابصار وهو يدرك الابصار وقوله وما كان لبشر ان
يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب الآية واعلم ان مذهب اهل السنة باجمعهم ان
رؤية الله تعالى لكنه غير مستحيلة عقلا ولكن الجمهور من السلف والخلف من المتكلمين
وغيرهم انها لا تقع في الدنيا وحكي عن الامام ابي الحسن الاشعري قولان احدهما وقوعها
والثاني لا تقع وحكي ان الامام ابو حنيفة رضي الله عنه رأى في منامه ربه عز وجل جلاله سبعين
وسبعين مرة فقال ان رأيته تمام المائة لا قولن يا رب بعزتك وجلالك لم يجز
الخلايق يوم القيمة قال فرأيته سبحانه وتعالى فقلت يا رب بم يجوز الخلايق يوم القيمة
فقال عز وجل من قال يا لغداة والعشي سبحان الله الابدي الابد سبحان الله الواحد
الاحد سبحان الله الفرد الصمد سبحان الله رافع السموات بغير عمد سبحان الذي
لم يتخذ صاحبة ولا ولدا سبحان الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد
وقال الحكيم الترمذي رجا رأيت رب العزة في النوم مائة مرة وفي كل مرة اسأله
الامن من الافتتان عند الموت وفي كلها يخبرني ان اقول بعد ستة اشهر قبل صلوة
الفرض احدى واربعين مرة يا حي يا قيوم يا بديع السموات والارض يا ذا الجلال
والاكرام اسألك ان يحيي قلبي بنور معرفتك بالله واجمعوا على وقوع الرؤية في الآخرة
وان المؤمنين يرون الله سبحانه وتعالى دون الكافرين وزعمت طوايف من اهل
البدع المعتزلة والخوارج وبعض المرجئة ان الله تعالى لا يراه احد من خلقه وان رؤيته
مستحيلة عقلا وهذا الذي قالوه خطاء صريح وجهل قبيح وقد تظاهرت ادلة الكتاب
والسنة واجماع الصحابة فمن بعدهم من سلف الامة على اثبات رؤية الله تعالى في

للمؤمنين وروى ذلك عن عشرين صحابيا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وآيات
القرآن فيها مشهورة واكثر اضافات المبتدعة عليها لما اجوبة مشهورة في كتب
المتكلمين من اهل السنة وليس بنا ضرورة الى ذكرها هنا ثم مذهب اهل الحق ان الرؤية
يجعلها الله تعالى خلقة ولا تشترط فيها اتصال الاشعة ولا مقابلة المرئي ولا غير ذلك
لكن جرت العادة في رؤية بعضنا بعضا بوجود ذلك على جهة الاتفاق لا على سبيل
الشرط ولا يلزم من رؤيته انه تعالى اثبات جهة له تعالى عز وجل عن ذلك بل هو تعالى
لا في جهة كما يعلم لا في جهة والله اعلم واسم البصر الاعلى قوة
صوحا تفتح النون مصدر او اسم فاعل بمعنى ناصحة مجازا وانما هو وصف للتائبين
لانهم ينصحون نفوسهم والتوبة النصوح ان يتوب العبد ثم لا يعود الى الذنب حتى
يعود اللبن الى الضرع وهيهات ان لا يعود اليه ولو جزا بالسيف واخرج بالنار وقال
ذو النون هي ادمان البكاء على ما سلف من الذنوب والخوف من الوقوع فيها وهجران
اخوان السوء وملازمة اهل الجنة اسالك رضوانك والجنة ج الدعاء باسمائه
تعالى الى اول كلماتها حرف الجيم اللهم انت جبار الذي بغير العباد على ما اراد من امر
ونهي يقال جبر الخلق واجبرهم واجبر اكثر وقيل هو العالي فوق خلقه ومنه قولهم للنخلة
جبارة وهي العظيمة التي تفوت يد المتناول جميل حسن الافعال كامل الاوصاف
جواد كريم مجد فتكرم علينا برضاك عنا اسالك رضوانك والجنة ج الدعاء باسمائه
الله تعالى الى اول كلماتها حرف الغين المعجمة اللهم انت غفار غفور غافر الغفار
والغفور من ابنية المبالغة ومعناهما واحد وهو الساتر لذنوب عباده وعيوبهم
المتجاوز عن خطاياهم وذنوبهم واصل الغفر التغطية والستر ومنه سمي المغفر مغفرا لانه
يستر لابسه يقال غفر الله لك غفرا وغفرانا ومغفرة والمغفرة الباسم الله المغفر
لمن يشاء من عباده تعالى مهما غفر ذنب عبد فقد اسبل عليه سترا يستره من الفضيحة بين
يديه يوم الحساب ووقاية تقيه من العذاب قبل والعفو مشعر بمحو الظلمة والمغفر
مشعر بوضع النور موضعها وبستر الله عورة العبد ولهذا اردف بينهما الذكر فقال
ان الله لغفور وقيل الغفر مزيلة اصل المغفرة والغفار من تكرر مغفرته على الذين
عادوا اليه والغفور من يغفر للمصرين الموحدين في الآخرة وان كانت نفوسهم
ملوثة بالمعاصي غير طاهرة قلت وقد علم من مذهبنا انه لا واجب على الله تعالى وان المغفرة
والثواب بفضله والحساب والعقاب بعدله وله ان يغفر للذنبين المؤمنين في الدنيا

قبل التوبة وبعدها وفي الآخرة قبل العقاب بالنار وبعده وانه لا يخلد احد من عصاة
الموحدين ولا يغفر لاحد من الكفار الجاحدين دلت على ذلك فواتح السور من نصوص
الشرع ثبات صارت الواو بالكسرة ما قبلها وهو من العوض اي غياث المستغيثين
غني المتعالي عن الاحتياج الى غيره وكل شيء محتاج الى خيره وليس غناء تعالى كغنى
المتملكات ولا جاله من خزائن الارض والسموات فقد كانت ذاته غنية قبل
وجود شيء من البرية مستغنية عن العباد وافتقارنا اليك واحتياجنا اليك
اسالك رضوانك والجنة، من الدعاء باسماء الله تعالى الى اول كلمتها حرف الضاد
المعجمة اللهم انت المقضي من قضاء بمعنى يستشار بك المقضي من شاء ويقبل
من شاء ويهدي من شاء، فلا تضلني بعد اذ هديتني اي بثبتني على الايمان اسالك رضوانك
والجنة، الدعاء باسماء الخ الى اول كلمتها حرف اللام انت اللهم انت لا تحب
الخير بالشر اي موصل الخير بالشر والشر بالخير فلا تمحي خيري فلا توصل خيري شرا
واجعل اتعالي كلها خيرا واجنبني الشر حيث كان واخرجني من الظلمات الى النور، تقدم
تفسيره اسالك رضوانك والجنة، ث الدعاء باسماء الله الخ الى اول كلمتها
حرف النون اللهم انت ثابت فثبتني في طاعتك اجعلني مستقيما عليها
ولا تخرجني منها من طاعتك وثبتني بالقول الثابت هو قول لا اله الا الله الذي
ثبت بالحجة والبرهان في قلب صاحبه وتمكن فيه فاعتقده واطمانت اليه نفسه
في الحياة الدنيا اي قبل الموت والتثبيت في الدنيا انه اذا ابتلي ثبت ولم يرجع
عن دينه ولو عذب بانواع العذاب كمن تقدم من الانبياء والصالحين كما ثبت
الذين فتنهم اصحاب الاخدود والذين نشروا بالمناشير ومشطت لحومهم بامشاط
الحديد وكما ثبت خبيب وشمعون وغيرهما وفي الآخرة بعد الموت او عند البعث
بانهم اذا سئلوا عن اعمالهم في ذلك الموطن اجابوا من غير دهش ولا تحير وكان
صلعم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفروا لاخيكم وسلوا له التثبت
فانه الان يسأل رواه ابو داود وفي صحيح مسلم عن ابي شماسة المهري قال حضرنا
عمرو بن العاص وهو في سياقة الموت الحديث وفيه فاذا دفنتموني فشنوا علي التراب
شنا ثم اقيموا حول قبري قدر ما تنحر جزور ويقسم لحمها حتى استانس بكم واعلم
ماذا اراجع به رسل ربي عز وجل وعن انس بن مالك ان رسول الله صلعم وقف
على قبر رجل من اصحابه حين فرغ منه فقال انا لله وانا اليه راجعون اللهم نزل بك ان عبد

من قول

نزل به جافا الارض عن جنبيه وافتح ابواب السماء لروحه وتقبله منك بقبول
حسن وثبت عنه المسائل منظقة رواه ابو نعيم الحافظ وقال ابو بكر الاجري في كتاب
الفقهاء يستحب الوقوف بعد الدفن قليلا والدعاء للميت مستقبل وجهه بثبات
فيقال اللهم هذا عبدك وانت اعلم به منا ولا نعلم منه الا خيرا وقد اجلسنا لنسأله
اللهم ثبته بالقول الثابت في الآخرة كما ثبته في الحياة الدنيا اللهم ارحمه والحقه بنبيه صلعم
ولا تضلنا بعده ولا تحرمنا اجره وقال ابو عبد الله المروزي الوقوف على القبر وسؤال
التثبت في وقت دفنه وللميت بعد الصلوة لان الصلوة بجماعة المؤمنين كالعسكر
قد اجتمعوا لباب الملك يشفعون له والوقوف على القبر لسؤال التثبت عند العسكر
وذلك ساعة تشغل الميت لانه يستقبل الملك وسؤال فتنة وفي الحديث ان
الروح تعود الى الميت وبانيه ملكان فيجلسانه في قبره ويقولان من ربك وما دينك
ومن نبيك فيقول ربي الله وديني الاسلام ونبي محمد فيشهد انه اتاه ويقولان من
ربك وما دينك ومن نبيك وهي اخر فتنة تعرض فيقول الله ربي ومحمد نبي والاسلام
ديني فينادي مناد من السماء ان قد صدق عبدي وذلك قوله تعالى يثبت الله الذين
امنوا بالقول الثابت وخرج الترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلعم
اذا قبر الميت او قال احدكم اتاه ملكان اسودان ازرقان يقال لاحدهما المنكر وللاخر
النكير فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل فيقول ما كان يقول فيه هو عبد الله ورسوله
اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله فيقولان قد كنا نعلم انك تقول
هذا ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعا في سبعين ثم ينور له فيه ثم يقال له نم فيقول
ارجع الى اهلي فاخبرهم فيقولان نم كنومة العروس الذي لا يوقظه الا احب اهله
اليه حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك وان كان منافقا قال سمعت الناس يقولون
فقلت مثلهم لا ادري فيقولان قد كنا نعلم انك تقول ذلك فيقال للارض التئمي
عليه فتلتئم عليه فتختلف اضلاعه فلا يزال فيها معذبا حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك
قال ابو حامد الغزالي في كتاب كشف علم الآخرة وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال
يا رسول الله ما اول ما يلقى الميت اذا دخل قبره قال يا ابن مسعود ما سألني عنه احد الا انت
فاول ما يناديه ملك اسمه رومان يجلس خلال المقابر فيقول يا عبد الله اكتب ملكك
فيقول ليس معي دواة ولا قرطاس فيقول بهيات كفنك قرطاسك وحنوطك
ويعقب وقلمك اصبعك فيقطع له قطعة من كفنه ثم يجعل العبد يكتب وان كان

و يقول

فيركاب في الدنيا فيذكر حينئذ حسناته وسيئاته كيوم واحد ثم يطوى الملك المطلع
ويطلعها في غفلة قال رسول الله صلعم وكل انسان الزمناه طائره في عنقه اي عمله
فاذا فرغ من ذلك دخل عليه فناء البقيع وهما ملكان اسودان يجرقان في الارض
بانيابهما لهما شعور ممدولة يجرانها على الارض كلاصحاكا رعد القاصف واعينهما
كالبرق الخاطف ونفسهما كالريح العاصف بيد كل واحد منهما مقمع من حديد لو اجتمع
عليه الثقلان ما رفعاه لو ضرب به اعظم جبل لجعله دكا، فاذا اجرتهما النفس انفذته
ودولت ناريه فتدخل في منخر الميت فيجي الميت من الصدر ويكون كسيته عند النوازع
ولا يقدر على حراك غير انه يسمع وينظر قال فيبتدرانه بمقمع وينتهرانه بجفاء وقد صار
التراب له كالماء حيث مالك انفتح فيه ووجد فرجة فيقولان له من ربك وما دينك
ومن نبيك وما قبلتك فمن وفقه الله وثبته بالقول الثابت قال من ذكر كلكما على ومن
ارسلكما الي وهذا لا يقول الا العلماء الاخيار فيقول احدهما للآخر صدق كفى شر هذا
يضربان عليه القبر كما لعبة العظيمة ويفتحان له بابا الى الجنة من ملقاه يمينه ثم يوسعان
له من حيث رجاه ورجاها ويدخل عليه من نسيمها وروحها وريحانها وبانيه علوية في صورة احب
الاشخاص اليه مونسه وبهجته وجلاء قبره نورا ولا يزال في فرح وسرور ما بقيت الدنيا
حتى تقوم الساعة وبالي منى تقوم الساعة فليس شيء احب اليه من قيامها وهذه
في المنزلة المؤمن العامل الخير ليس معه خاص العلم ولا من اسرار الملكوت بل عمله
عجيب رومان في احسن صورة طيب الريح حسن الثياب فيقول له اما تعرفني فيقول
من انت الذي من الله علي بك في غربتي فيقول انا عملك الصالح لا تحزن ولا توجل فانا
قليل يلج عليك منكر ونكير بالك فلانة هش ثم يلقنه حجته فيقول هكذا اذ خطا
عليه فتبهرانه ويعقدانه مستندا ويقولان من ربك نسوح الاول فيقول الى الله
ومحمد نبيي والقرآن امامي والكعبة قبلتي وابراهيم ابي وملة طلبي غير مستنكر فيقولان
له صدقت ويفعلان به كالاول الا انهما يفتحان له بابا الى النار فينظر الى جهنم
وعقاربها وسلاسلها واغلالها وحميمها وصديدها وزقومها فيقولان له
لا عليك سوءا هذا موضعك قد ابدلك الله تعالى موضعك هذا من الجنة ثم يسعيدا
ثم تغلقان عنه باب النار ولم يدر ما عليه من الشهور والاعوام والدهور ومن الناس
من يجرم في مسيئة فان كانت عقيدته مختلة امتنع ان يقول الى الله واحد غير ما مر
الالفاظ فيضربانه بشعلة منها فيرتار ثم نظفي عنه ايا ما ثم تشتعل عليه ايضا بدواب

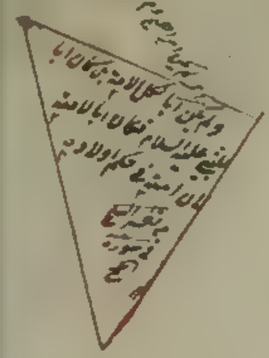

ما بقيت

ما بقيت الدنيا ومن الناس من يعاقب عليه ويعيران يقول السلام وبني الملك كان يجيء
او فتنة تقع بعد الموت فيقبره نحرية واحدة فيشتعل عليه فيرتار كالاول ومن الناس
من يعاقب عليه ان يقول القرآن امامي لانه كان يتلوه ولا يتعظ به ولا يعمل بأوامره ولا ينتهي
بنواهيه يطوف عليه دهرا ولا يطلق من نفسه جزء فيفعل به مثل ما يفعل في الاولين ومن
الناس من يستقبل عليه حرا وايعذب به في قبره على قدر جرمه وفي الاخبار ان من الناس
من يستحيل عليه خوصا وهو ولد الخنزير ومن الناس من يعاقب عليه ان يقول بني محمد ان
كان ناسيا لسنته ومن الناس من يعاقب عليه ان يقول الكعبة قبلتي لقلة تحريه في صلاته
او لف وفي صومه او التفات في صلوته او اختلال في ركوعه او سجوده ويكفيك ما ورد
في فضائلها ان الله تعالى لا يقبل صلوة من عليه صلاة او من عليه ثوب حرام ومن الناس
من يعاقب عليه ان يقول ابرهيم لابي يسمع كلاما يوما او يرى ابرهيم كان يهوديا
او نصرانيا فاذا هو شاك مرتاب فيفعل به ما يفعل بالاخرين قال ابو حامد وكل هذه
الانواع كشفناها في كتابنا الاحياء واما الفاجر فيقولان له من ربك فيقول لا ادري
فيقولان له لا دريت ولا عرفت ثم يضربانه بمنك الحديد حتى يتجلجل في الارض ان
من سقطة الارض في قبره ثم يضربانه سبع مرات ثم تفترق احوالهم فمنهم من يستحيل
عليه كالحيات حتى تقوم الساعة وهم الخوارج ومنهم من يستحيل حجرا يعذب به
في قبره وهم المرجئون وهم انواع واصلهم ان الرجل انما يعذب في قبره بالشيء الذي
كان في الدنيا فمن الناس من يخاف من الجراد والحية وضايع الحلي معرفة
نسأل الله السلامة والغفران قبل الندامة اسألك رضوانك والجنة ومن الدعاء
بأسماء الله تعالى الى اول الكلمات حرف الزاي اللهم انت زاجر ما نهى عنه الزجر وهو
المنع والنهي يقال زجره وازدجره فانزجر وازدجر زجرت البحر عن البر
فانزجر وزجرت البحر الى البر وزجرت الشياطين ومنعت الشياطين عن من شئت من الخلق
فزالوا عنه واذا الضلال وتزيين المعاصي والوسوسة فازجر عني شياطين الانس
والجن وكل انس شيطان كما ان لجن شياطين وكل جنات شيطان ودم شيطان
الانس لانهم متحدون على المؤمن من شياطين الجن قال صلعم لابي ذر هل تعوذت
من شيطان الانس قال وللانس شيطان قال هو شر من شيطان الجن وعن مجاهد
اذا عرض المؤمن شيطان الجن ذهب الى شيطان الانس فاغواه به وعن مالك
بن دينار شيطان الانس اشد علي من شيطان الجن لاني اذا تعوذت بالله ذهب

يا خلان اما تعرفني انا جبريل وهولاء اعداؤك من الشياطين منت على ملة
الحنفية والشريعة الجليلة فاي شئ احب الى الانسان واوضح منه بان تملك
وهو قوله تعالى وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ثم بقبض عند
الطعنة وقال عبد الله ابن احمد بن حنبل حضرت وفاة ابي وبيدي الخرقة لاشد
لحيه فكان يغرق ثم يفيق ويقول بيدي لا بيد لا بيد افعل هذا مرارا فقلت له يا
ابت اي شئ ما بيد ومنك فقال الشيطان قائم بحذاي عاض على انامله يقول
يا احمد فتني واما الفوت لا بعد لا بعد حتى اموت قال عبد الحق واعلم ان سوء الخاتمة
اعاذنا الله منها لا تكون الا من استعلام ظاهره وصلح باطنه ما سمع بهذا ولا علم به
والحمد لله وانما يكون من كان ملف في العمل واصرار على الكبائر واقدام على
العظائم فربما غلب ذلك عليه حتى ينزل به الموت قبل التوبة فيضطرب الشيطان
عند تلك الصدمة وتختطف عنه تلك الدهشة والعياذ بالله ثم العياذ بالله
او يكون من كان مستقيما ثم يتغير عن حاله ويخرج عن سنته ويأخذ في غير طريقه
فيكون مسيئا لسوء خاتمة وشوم عاقبة كبلعم الذي عبد الله فجاء بردى
ثمانين الف سنة وبلعام بن باعور الذي اتاه الله آياته فانسلخ منها بخلوده
الى الارض واتبع هواه وبرصيصا العابد الذي قال الله في حقه كمثل الشيطان
او قال للانسان اكفر انتهى كلامه قال العلماء فاذا كانت الهداية الى الله
معروفة والاستقامة على مشيته موقوفة والعاقبة مغيبة فلا تجب بما تملك
وعلمك وصلاحك وصومك وجميع قربك فان ذلك وان كان من كسبك
فانه من خلق ربك ومن فضله الدار عليك وجبره فان افتخرت بذلك كنت كالمفتخر
بمتاع غيره ورجاسة عنك وعلمك من الخير اظلم من جوف الغير فكم من روضة
انمت وزهرها يانع عميم فاصبحت وزهرها يابس هشيم اذهبت عليه الريح
العقيم كذلك العبد يمسي وقلبه بطاعة الله مشرق سليم فيصبح وهو بمعصية
مظلم سقيم ذلك فعل العزيز الحكيم الخالق العليم اسالك رضوانك والجنة ط الدعاء
باسماء الله تعالى الى اول كلمة منها حرف الطاء اللهم انت طاهر من العيوب
والنقايص ط واستنبط هذا الاسم من قوله تعالى يوم نطوي السماء كطي السجل للكتاب
نطوي السموات كطي السجل للكتاب فطيها كونها بجوها ومحو رسومها وقيل هو عند
النشر اي بجمعها وتطويها كطي السجل للكتاب كطي الصحيفة للمكتوب فطي مضاف للمضاف

يا خلان اما تعرفني انا جبريل وهولاء اعداؤك من الشياطين منت على ملة
الحنفية والشريعة الجليلة فاي شئ احب الى الانسان واوضح منه بان تملك
وهو قوله تعالى وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ثم بقبض عند
الطعنة وقال عبد الله ابن احمد بن حنبل حضرت وفاة ابي وبيدي الخرقة لاشد
لحيه فكان يغرق ثم يفيق ويقول بيدي لا بيد لا بيد افعل هذا مرارا فقلت له يا
ابت اي شئ ما بيد ومنك فقال الشيطان قائم بحذاي عاض على انامله يقول
يا احمد فتني واما الفوت لا بعد لا بعد حتى اموت قال عبد الحق واعلم ان سوء الخاتمة
اعاذنا الله منها لا تكون الا من استعلام ظاهره وصلح باطنه ما سمع بهذا ولا علم به
والحمد لله وانما يكون من كان ملف في العمل واصرار على الكبائر واقدام على
العظائم فربما غلب ذلك عليه حتى ينزل به الموت قبل التوبة فيضطرب الشيطان
عند تلك الصدمة وتختطف عنه تلك الدهشة والعياذ بالله ثم العياذ بالله
او يكون من كان مستقيما ثم يتغير عن حاله ويخرج عن سنته ويأخذ في غير طريقه
فيكون مسيئا لسوء خاتمة وشوم عاقبة كبلعم الذي عبد الله فجاء بردى
ثمانين الف سنة وبلعام بن باعور الذي اتاه الله آياته فانسلخ منها بخلوده
الى الارض واتبع هواه وبرصيصا العابد الذي قال الله في حقه كمثل الشيطان
او قال للانسان اكفر انتهى كلامه قال العلماء فاذا كانت الهداية الى الله
معروفة والاستقامة على مشيته موقوفة والعاقبة مغيبة فلا تجب بما تملك
وعلمك وصلاحك وصومك وجميع قربك فان ذلك وان كان من كسبك
فانه من خلق ربك ومن فضله الدار عليك وجبره فان افتخرت بذلك كنت كالمفتخر
بمتاع غيره ورجاسة عنك وعلمك من الخير اظلم من جوف الغير فكم من روضة
انمت وزهرها يانع عميم فاصبحت وزهرها يابس هشيم اذهبت عليه الريح
العقيم كذلك العبد يمسي وقلبه بطاعة الله مشرق سليم فيصبح وهو بمعصية
مظلم سقيم ذلك فعل العزيز الحكيم الخالق العليم اسالك رضوانك والجنة ط الدعاء
باسماء الله تعالى الى اول كلمة منها حرف الطاء اللهم انت طاهر من العيوب
والنقايص ط واستنبط هذا الاسم من قوله تعالى يوم نطوي السماء كطي السجل للكتاب
نطوي السموات كطي السجل للكتاب فطيها كونها بجوها ومحو رسومها وقيل هو عند
النشر اي بجمعها وتطويها كطي السجل للكتاب كطي الصحيفة للمكتوب فطي مضاف للمضاف

يا خلان اما تعرفني انا جبريل وهولاء اعداؤك من الشياطين منت على ملة
الحنفية والشريعة الجليلة فاي شئ احب الى الانسان واوضح منه بان تملك
وهو قوله تعالى وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ثم بقبض عند
الطعنة وقال عبد الله ابن احمد بن حنبل حضرت وفاة ابي وبيدي الخرقة لاشد
لحيه فكان يغرق ثم يفيق ويقول بيدي لا بيد لا بيد افعل هذا مرارا فقلت له يا
ابت اي شئ ما بيد ومنك فقال الشيطان قائم بحذاي عاض على انامله يقول
يا احمد فتني واما الفوت لا بعد لا بعد حتى اموت قال عبد الحق واعلم ان سوء الخاتمة
اعاذنا الله منها لا تكون الا من استعلام ظاهره وصلح باطنه ما سمع بهذا ولا علم به
والحمد لله وانما يكون من كان ملف في العمل واصرار على الكبائر واقدام على
العظائم فربما غلب ذلك عليه حتى ينزل به الموت قبل التوبة فيضطرب الشيطان
عند تلك الصدمة وتختطف عنه تلك الدهشة والعياذ بالله ثم العياذ بالله
او يكون من كان مستقيما ثم يتغير عن حاله ويخرج عن سنته ويأخذ في غير طريقه
فيكون مسيئا لسوء خاتمة وشوم عاقبة كبلعم الذي عبد الله فجاء بردى
ثمانين الف سنة وبلعام بن باعور الذي اتاه الله آياته فانسلخ منها بخلوده
الى الارض واتبع هواه وبرصيصا العابد الذي قال الله في حقه كمثل الشيطان
او قال للانسان اكفر انتهى كلامه قال العلماء فاذا كانت الهداية الى الله
معروفة والاستقامة على مشيته موقوفة والعاقبة مغيبة فلا تجب بما تملك
وعلمك وصلاحك وصومك وجميع قربك فان ذلك وان كان من كسبك
فانه من خلق ربك ومن فضله الدار عليك وجبره فان افتخرت بذلك كنت كالمفتخر
بمتاع غيره ورجاسة عنك وعلمك من الخير اظلم من جوف الغير فكم من روضة
انمت وزهرها يانع عميم فاصبحت وزهرها يابس هشيم اذهبت عليه الريح
العقيم كذلك العبد يمسي وقلبه بطاعة الله مشرق سليم فيصبح وهو بمعصية
مظلم سقيم ذلك فعل العزيز الحكيم الخالق العليم اسالك رضوانك والجنة ط الدعاء
باسماء الله تعالى الى اول كلمة منها حرف الطاء اللهم انت طاهر من العيوب
والنقايص ط واستنبط هذا الاسم من قوله تعالى يوم نطوي السماء كطي السجل للكتاب
نطوي السموات كطي السجل للكتاب فطيها كونها بجوها ومحو رسومها وقيل هو عند
النشر اي بجمعها وتطويها كطي السجل للكتاب كطي الصحيفة للمكتوب فطي مضاف للمضاف

شر شياطين الجن والانس يتجنبني فيجرني الى المتابع عيانا اسالك يا مولاك
والجنة ط الدعاء باسماء الله تعالى الى اول كلمة منها حرف الجاء الجبار ط اللهم انت خالق
هو الذي اوجد الاشياء جميعها بعد ان لم تكن موجودة واصل الخلق التقدير فهو باعتبار
تقديره ما منه وجودها خالق وباعتبار الايجاد على وفق التقدير خالق خبير هو العالم علما
وبما يكون من خبرت الامر اخبره اذا عرفته على حقيقته خلقتني وكل شئ خلقته بيدك
الخير فان قلت كيف قال بيدك الخير فذكر الخير دون الشر والجواب ان الشر لا
بيدك الخير اكتفاء ولان افعال الله تخ من نافع وضار صادر عن الحكمة والمصلحة فهو
خير كلها فاختم لي بالخير والسعادة والشهادة اي شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا
رسول الله عند الموت روى مسلم في صحيحه عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلعم
قال ان الرجل ليعمل الزمن الطويل بعمل اهل الجنة ثم يختم عمله بعمل اهل النار وان الرجل
ليعمل الزمن الطويل بعمل اهل النار ثم يختم له بعمل اهل الجنة وروى ان العبد اذا كان
عند الموت قعد عند شيطان الواحد عن يمينه والاخر عن شماله فالذي عن يمينه
على صفة ابيه يقول له يا بني اني كنت عليك شفيقا ولك محبا ولكن مت على دين
النصارى وهو خير الاديان والذي عن شماله على صفة امه تقول يا بني ان كان
يطلق لك دعاء فقد صفا وتحذى لك وطاء ولكن مت على دين اليهود
وهو خير الاديان وذكر ابو حامد في كتاب كشف علم الآخرة ان عند استقرار النفس
في التراقي والارتفاع تعرض عليه النفاق وذلك ان ابليس قد انفذ اعوانا الى هذا
الشان خاصة واستعلام عليه ووكلهم به فيأتون المرء وهو في تلك الحالة فيقولون
له في صورة اسلف من الاحباء المبتين اي غين له النصح في دار الدنيا كالاب
والام والاخ والاخت والصديق فيقولون له انت تموت بالغفران ونحن قد
سبقناك في هذا الشان فمت بهود يا فهو من الدين المقبول عند الله فان اغلب
عنهم وابى جاءوه الحزن وقالوا له مت نصرانيا فانه دين المسيح ونسخ به دين موسى
ويذكرون له عقايد كل ملة فعند ذلك يزيغ الله من يريد زيغه وهو معنى قوله تعالى ربنا
لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة اي لا تزغ قلوبنا عند الموت
وقد هديتنا من قبل هذا زمانا فاذا اراد الله تعالى بعبده هداية وتثبيتا جاءه الرحمة
وقيل هو جبريل عم فيطرد ذلك الشياطين ويمسح الشحوب عن وجهه فيتم البيت
لا محالة وكيف من يرى مستمرا في هذا المقام فحابا البشر الذي جاء رحمة من الله فيقول

والتاء بمعنى على تقدير ويطوى السماء طيا مثل طى الصحيفة على مكتوبها وقيل السجل ملك يطوى كتب بنى آدم وقيل رجل كان يكتب لرسول الله صلعم فاذا اريد بالسجل الملك او الرجل فالكتاب الصحيفة فالمضاف الى الفاعل والام زائدة اى كطى الملك او الرجل الكتاب

طوقنى للعمل بطاعتك اى اجعل العمل بطاعتك طوقا فى طاقى وقدرتى كالطوق

الكرو بيين جعلهم مطيقين على العلاة والكروبيون هم سادة الملائكة وهم المقربون وهم جبريل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل عليهم السلام كذا قال الزمخشرى فى الكشاف وقيل الكروبيين ملائكة الكرب كالروحانية وملائكة الروح وبرسلهم الملك بامر جسم لطيف نورانى له قوة النظر مطيع على الطاعات محفوظ من المعاصى وحملة عرشك

روى ان حملة العرش ارجلهم فى الارض السفلى ورؤسهم قد خرقت العرش وهم خشوع لا يرفعون طرفهم وعن النبى صلعم لا تتفكروا فى عظم ربكم ولكن تفكروا فيما خلق منه الملائكة فان خلقا من الملائكة يقال له اسرافيل له اربعة عشر الف جناح وقد مرق رأسه من سبع سموات وانه ليتضاءل من عظمة الله

نور على بصر كاد يخطف وفى الحديث ان الله تع امر جميع الملائكة ان يقفوا ويدوروا حول العرش على حملة العرش تفضيلا لهم على سائر الملائكة وقيل خلق الله العرش من جوهرة خضراء

وبين القائمتين من قوائمه خفقان الطير السريع ثمانين الف عام وقيل حول العرش سبعون الف صف من الملائكة يطوفون به مهللين مكبرين ومن ورائهم سبعون الف صف قيام قد وضعوا ايديهم على عواتقهم رافعين اصواتهم بالتهليل والتكبير ومن ورائهم مائة الف صف قد وضعوا الايمان على الشمائل عامتهم احد الا وهو يسبح بما لا يسبح به الآخر واما قوله تع ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية فقيل ثمانية منهم وعن رسول الله صلعم هم اليوم اربعة فاذا كان يوم القيمة ايدهم الله تعالى باربعة اخرين فيكونون ثمانية ورووى ثمانية املاك ارجلهم فى تخوم الارض السابعة والعرش فوق رؤسهم وهم مطرقون مسبحون وقيل بعضهم على صورة الانسان وبعضهم على صورة الاسد وبعضهم على صورة الثور وبعضهم على صورة النسر وروى ثمانية املاك فى على الاوعال ما بين اظلافها الى ركبها مسيرة سبعين عاما وعن شهر بن حوشب اربعة منهم يقولون سبحانك اللهم وبحمدك لك الحمد على عفوك بعد قدرتك واربعة يقولون سبحانك اللهم وبحمدك لك الحمد على حلمك بعد علمك وعن الضحاك ثمانية صفوف لا يعلم عددها الا الله تعالى اسالك رضوانك والجنة ظ الدعاء باسماء الله تع الى اول الكلمة تا حرف

الغفار

الوقوع ظاهرا لصوم المضمر وقيل فتح المضمر

الغفار المبالغة اللهم انت ظاهر الذى ظهر فوق كل شئ وعلا عليه ويدل عليه قوله صلعم انت الظاهر فليس فوقك شئ وقيل معنى الظاهر المعلوم بالادلة القطعية الدالة على وحدانيته وربوبيته ظهرت فلا ترى لانه درك الابصار ولا يتخيله الاوهام ولا تحيط به الخواطر والفهوم ولا يحيط بالمعارف والعلوم يرى فى جميع الاقطار ويحجب بالرسوم والاثار سبحانه وبطنت فاحتجبت عن ابصار الخلايق واوهامهم فلا يدركه بصر ولا يحيط به وهم والظاهر والباطن من اسمائه تعالى لا يقال الا مزدوجين فلا تخفى كما قال لقد ظهرت فلا تخفى على احد ان اكمه لا يعرف القرود انت بالمنظر الاعلى رب على توبة منصوحا تقدم تفسيرها اسالك رضوانك والجنة ومن الدعاء باسماء الله تع الى اول كلمة تا حرف القاف اللهم انت قيوم مدبر الخلايق فى الحال والمآل وقيل هو الذى لا يزول وقيل القائم الدايم على كل شئ وقيل هو الذى يقوم بنفسه ويقوم كل شئ بقدرته والقيوم ابلغ فى المبالغة فى القيام على الشئ قايم بالحفظ وتدبير الخلق وارزاقهم قدير فاعل لما يشاء على قدر ما يقتضيه الحكمة لا زائد ولا ناقص ولهذا لا يمتنع وصف غير الله تع بالقدير والمقتدر قريب منه لكنه يوصف به البشر قريب بالاجابة وقيل بالعلم وقيل قريب منه اوليائه بالافضال واللانعام قال تع واذا سألك عبادى عنى فانى قريب قاهر قهار القاهر هو الغالب جميع الخلايق يقال قهره يقهره قهرا فهو قاهر وقهار للمبالغة من قهر على الامر قدر عليه والقضاء والقدر القضاء فى اللغة عبارة عن الفصل مع زيادة احكام والقدر تحديد كل مخلوق بحده الذى يوجد فيه من خير وشر وحسن وقبيح ونفع وضر وما يجرى من ظرف المكان والزمان وما يلزمه من ثواب وعقاب كما قال تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر اسالك رضوانك والجنة ومن الدعاء باسماء الله تع الى اول كلمة تا حرف الصاد اللهم انت صمد هو السيد الذى انتهى اليه السودد وقيل هو الدايم الباقى وقيل هو الذى لا جوف له وقيل هو الصمد فى الحوايج اليه الامر صمد صلعم صمد على بالجنة تفضل على بالجنة وكره بعض العلماء ان يقول الرجل فى دعايته اللهم صمد على لان الصمد انما يكون ممن يبتغى الثواب والله تع متفضل بالثواب وجميع النعم لا رب غيره ولا معبود سواه وسمع الحسن رجلا يقول اللهم صمد على فقال الحسن يا بنى ان الله لا يصمد وانما يصمد من يبتغى الثواب اما سمعت قول الله تع الا يجزى المتصدقين قل اللهم اعطنى وتفضل على انتهى قلت فان صح هذا الدعاء عن ابى حنيفة رضه فتحمل على الجواز من غير كراهة ويكون التصدق مجازا عن التفضل

في حديث قصر الصلاة في السفر ان الله تصدق عليكم بصدقة فاقبلوا صدقته واي
من الله راسا لك منه والجنة والنار اللهم صل على محمد الصلاة من الله الرحمة والمغفرة
ومن الملائكة الاستغفار وهو طلب المغفرة ومن المؤمنين الدعاء وهو قولهم اللهم صل
على محمد وعلى آل محمد الا ان يذكر ويراد به قرابة الرجل كما قال تعالى وقال رجل مؤمن من آل
فرعون ويذكر ويراد به اهل دينه قال رسول الله صلعم من جهة النسب اولاد علي وجعفر
وعقيل والعباس والحارث بن عبد المطلب ومن جهة الدين كل مؤمن تقي ويكره ان
يصلي على احد من آل رسول الله صلعم على الانفراد فيقول اللهم صل على فلان الا اذا ذكر
على اثر الرسول فذلك تعظيم للرسول ان يذكر آله على اثره كذا في الكبرى كما صليت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم هذا تشبيه من حيث اصل الصلاة لا من حيث المصلي عليه
لان نبينا صلعم افضل من ابراهيم فمعناه اللهم صل على محمد بمقدار فضله وشرفه عندك
كما صليت على ابراهيم بمقدار فضله وشرفه عندك وهذا كقولنا نح فاذكروا الله كذكركم
اباكم يعني اذكروا الله بقدر نعمه وايادته عليكم كما تذكرون اباءكم بمقدار نعمهم عليكم وتشبيه
الشيء بالشيء يصح من وجه واحد وان كان لا يشبهه من كل وجه كما قال الله تعالى
ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم يعني من وجه واحد وهو تخليقه عن غير اب انك
حميد محمود ومجيد عظيم اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة العلم النافع والعبادة وفي
الآخرة حسنة اي الجنة ويجوز ان يراد بالحسنة كل خير وعن علي رض الحسنة في الدنيا
المرأة الصالحة وفي الآخرة الحور اه وقنا عذاب النار قال علي رضي الله عنه امرأة السوء
ويجوز ان يقال كل ما يبعد عن الله من عذاب النار لانه سبب العذاب قال الغزالي في التفسير
والصحيح الذي عليه اكثر اهل العلم ان المراد بالحسنتين نعم الدنيا والآخرة فان اللفظ يقتضي
هذا كله فان حسنة نكرة في سياق الدعاء فهو محتمل للكل حسنة من الحسنات على البدل وحسنة
الآخرة الجنة بالاجماع انتهى وروى حماد بن سلمة عن ثابت انهم قالوا لانس ادع لنا فقال
اللهم اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار فقالوا زدنا فاعاد دعا
فقالوا زدنا فقال ما تريدون وقد سألتم لكم خير الدنيا والآخرة ولقد صدح انس فانه
ليس للعبد دار سوى الدنيا والآخرة فاذا طلب حسنتهما لم يبق شيء وروى القفال في
تفسيره عن انس ان النبي صلعم دخل على رجل يعوده وقد انهكه المرض فقال ما كنت تدعو
الله به فقال اقول اللهم ما كنت معاقبني به في الآخرة فعجله لي في الدنيا فقال النبي صلعم سبحان
الله انك لا تطيق ذلك الا قلت ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب

الله

النار قد عرفت رسول الله صلعم فشفي فلت وهذا آخر الدعاء المعظم للامام الاعظم الحاوي لحروف
المعجم وقال مسعود الكرماني من جعل ايا حنيفة رحمه الله بينه وبين الله اي اعتمد على قوله واعتقده
وعمل به وجعله حجة بينه وبين الله رجوت الا يخاف ولا يحزن ولا يكون فرعا من اهل الخطأ
في العبادة نفعنا الله تعالى بحبي بن اكثم كان ابو يوسف يرجح اذا سئل عن مسئلة اجاب
فيها وقال هذا قول ابي حنيفة ومن جعله بينه وبين ربه فقد استبرأ لدينه وان الله تعالى
الاديب ابو يوسف بن يعقوب بن احمد شرأه الله حبي من الجرات ما افاده وزاده
يوم القيمة في رضى الرحمن وبين النبي المختار خير الورى ثم الصفاقسي مذهب النعمان

فصل

هذا شروع في الفصل الثاني من الباب الاول وهو يتضمن بيان وجوب
معرفة الله تعالى ووجوب الصلوة والزكوة والصوم والحج وشرائط الصلوة وحكم تارك
الواجب والسنن والاداب اعلم بان الواجب اي المفروض على العبد المكلف اي
البالغ العاقل اولا اي اول شيء حين يبلغ ان يعرف ربه عز وجل باسمائه وصفاته
اجمالا ويجوز ان يكون تعلم اسماء وصفات لا يعرفها تفصيلا خلافا للمعتزلة ليقصور
العقل عن درك جميع صفات الباري جل جلاله واسماء الله تع توقيفية ولان صفات
الجلال ونعوت الكمال اعظم من ان يحيط بها علم البشر فيقول امنا بالله وبجميع اسمائه
وصفاته وقد صح عن النبي صلعم انه قال في دعائه اسالك بكل اسم هو لك سميت به نفسك
او انزلته في كتابك او علمته احدا من خلقك او استاثرت به في علم الغيب عندك وانا
اليهود والنصارى فلم يروا الله تعالى كما ذهب اليه عدد من المشبهين وان كانوا يعبدونه
ويظهرون معرفته للالزام السمع عندهم على هذا وان كان العقل لا يمنع ان يعرف الله
تعالى من كذب رسولا قال القاضي عياض ما عرف الله من شبهه وجسمه من اليهود او اجاز
عليه البداء او اضاف اليه الولد منهم او اضاف اليه الصاحبة والولد او اجاز الحلول
عليه والانتقال والامتزاج من النصارى او وصفه بما يقبح به او اضاف اليه الشريك والمعاند
في خلقه من المجوس والثنوية فمعبودهم الذي عبدوه ليس بإله تعالى والله سبحانه ان
ليس هو موصوفا بصفات الالهية الواجبة له فاذا عرفوا الله تعالى انتهى لانه خلقهم وصورهم
وزرقهم حيث قال جل وعلا وصوركم فاحسن صوركم اي خلقكم بان خلق ابن آدم قائما
معتدلا يأكل بيمينه ويشرب بيده ولم يخلقه منكوسا كالبهائم لقوله في احسن تقويم قيل
لم يخلق حيوان احسن صورة من الانسان وحكى القرطبي في تفسيره ان عيسى بن موسى
الهاشمي كان يحب زوجة جاسئة به فقال لها يوما انت طالق ثلثا ان لم تكوني احسن

من القبر فنهضت واجتمعت عنه وقال طلقني وبات بليلة عظيمة فلما اصبح غدا الى
دار المنصور فاخبره الخبر واطرد المنصور جزعا عظيما فاستحضر الفقهاء واستفتاهم فقال
جميع من حضر طلقت الا رجلا واحدا من اصحاب ابي حنيفة فانه كان ساكتا فقال له المنصور
مالك لا تتكلم فقال له الرجل بسم الله الرحمن الرحيم والتين والزيتون وطور سينين
وهذا البلد الامين لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم يا امير المؤمنين والانسان
احسن الاشياء ولا شيء احسن منه فقال المنصور يعني بن موسى الاحمر كما قال الرجل
فاقبل على زوجك فارسل ابو جعفر المنصور الى زوجته ان اطيعي زوجك ولا تعصيه
في طلاقك ورزقكم من الطيبات غير رزق البهايم فكلم الله ربكم فتبارك الله رب
العالمين فاذا عرفه اي عرف الله تعالى باسمائه وصفاته وجب عليه الايمان به على الفور
والنظير وينزه عن الوالد والولد كما وصف ذاته وقال قل هو الله احد بمعنى واحد
وفرقا بينها الخطابي فقال الواحد المنفرد بالذات فلا يضاهيه احد والاحد هو المنفرد
بالمعنى فلا يشاركه في احد الله الصمد المقصود في جميع الحوائج على الدوام او الصمد
من لا جوف له وهذا يدل على انه ليس بجسم ولا مركب لانه لو كان مركبا لكان له باطن
او الصمد الكامل في جميع صفاته لم يلد لعدم المجانسة لانه لم يكن له من جنسه فيتوالد
او لم يلد لم يتزوج ولم يولد لان كل مولود محدث وجسم وهو تعالى ليس بجسم
ولا محدث ولا يجانسه وقال ابن عطاء لم يلد دليل الفردانية ولم يولد دليل الربوبية ولم
يكن له كفوا احد اي لا احد يكافئه ولا يماثله في شيء ما وهذه السورة سميت سورة
الاخلاص لانها خالصة في ذكر صفات التوحيد ولا يختلط بها ذكر جنة ولا نار ولا وعد
ولا وعيد ولا امر ولا نهي وهي تحتوي على كل صفاته تعالى لان هو اسم اشارة الى الحاضر
ومن ضرورة الخالق ان يكون عالما قادرا لان الممكن من خلقه وكونه على قادرا به ليدل على انه
حي سميع بصير وقوله احد يدل على انه ركن في شيء ما والشركاء والصمد يدل على احتياج كل
ما سواه اليه دائما مع غناه عنهم واذا كان غنيا عنهم عالما بهم وجب ان يكون عادلا ولم يلد ينفي الشبه
ولم يولد ينفي الحدوث واثبات القدم ولم يكن له كفوا احد ينفي ان يماثله شيء او يدانيه
شيئا ومعرفة الله تعالى اذا هي المطلوب حقيقة فضلت هذه سورة على غيرها فقال صلعم
والذي نفسي بيده انها لتعدل ثلث القرآن وقال انا الله اكرر احد سبحاني اي تنزيهي
مصدر مضاف الى المفعول تسبحا عن ان يكون له ولد بيني هو منزه عن الولد فاذا وجب
تنزيهه وجب عليه على العبد المكلف ان يؤمن بصدق ملائكته وكتبه ورسله ولا يفرق بين

احد من رسله كما قال تعالى آمن الرسول بما انزل اليه من ربه اراد به الايمان بالقرآن
لانه كان مؤمنا بالله وبوحدانيته قبل نزول القرآن ولم يكن عليه الايمان بالقرآن
قبل نزوله وهو معنى قوله ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان اي ولا الايمان
بالكتاب والمؤمنون كلهم اي كلهم آمن بالله بانه واحد لا شريك له وملائكته بانهم عبيده
وكتبه بانها وحيه وكلامه وتنزيله ورسله بانهم حق لا نفرق بين احد من رسله ههنا اضمار
اي والمؤمنون يقولون لا نفرق بين احد من رسله اي لا نؤمن ببعض ونكفر ببعض
كما قالت اليهود والنصارى نؤمن ببعض ونكفر ببعض فاذا فعل المكلف هذا اي عرف
الله تعالى باسمائه وصفاته واقر بوحدانيته وتنزيهه وآمن بملائكته وكتبه ورسله حكم بايمانه
فالايمان في الشرع هو التصديق بما جاء به من عند الله تعالى والاقرار باللسان والمراد
بالتصديق تصديق القلب صلتم بالقلب في جميع ما علم بالضرورة مجيئه به من عند الله اجمالا
وان كان في الخروج عن عهدة الايمان ولا تحط درجته عن الايمان التفصيلي فالمشرك
المصدق بوجود الصانع وصفاته لا يكون مؤمنا الا بحسب اللغة دون الشرع لاخلاله
بالتوحيد واليه الاشارة بقوله تعالى وما يؤمن اكثرهم بالله الا وهم مشركون فلكن التصديق
ركن لا يحتمل السقوط اصلا والاقرار قد يحتمل كما في حالة الاكراه وهذا الذي اشرنا اليه
من ان الايمان هو التصديق والاقرار مذهب بعض العلماء وهو اختيار العلماء الاعلام شمس
الائمة وفخر الاسلام رحمهما الله وذهب جمهور المحققين الى انه التصديق بالقلب اعني الاقرار
شرطا لاجراء الاحكام في الدنيا فان التصديق بالقلب امر باطن لا يوقف على حقيقته فمن صدق
بقلبه ولم يتلفظ بالشهادتين فهو مؤمن عند الله تع وان لم يكن مؤمنا في احكام الدنيا ومن اقر بلسانه
ولم يصدق بقلبه كالمنافق فبالعكس وهذا هو اختيار شيخ ابي منصور رح فان قلت
نعلم ان الايمان هو التصديق لكن اهل اللغة لا يعرفون منه الا التصديق بالقلب والنبي صلعم
واصحابه كانوا يقبلون من المؤمن بكلمة الشهادة ويحكمون بايمانه من غير استفسار
عما في قلبه الجواب لا خفاء ان المعتبر في التصديق على القلب حتى لو فرضنا في وضع التصديق
لمعنى او وضعه لمعنى غير التصديق القلبي لم يحكم احد من اهل اللغة والعرف بان المتلفظ
بكلمة صدقت مصدق للنبي صلعم مؤمن به ولهذا صح نفي الايمان عن بعض المقرين باللسان
قال الله تع ومن الناس من يقول امنا بالله وباليوم الاخر وما هم بمؤمنين وقال تعالى
قالت الاعراب امنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا واما المقر باللسان وحده فلا
نزاع في انه يسمى مؤمنا لغة ويجري عليه احكام الايمان ظاهرا وانما النزاع في كونه مؤمنا فيما بينه

لفظ

وبين الله تعالى والنبي صلعم زمنا كانوا يحكمون بايمانه من تكلم بكلمة الشهادة كانوا يحكمون
بكفره ان فرح فدل على انه لا يكفي في الايمان فعل اللسان وايضا الاجماع منعقد على ايمان
من صدق بقلبه وتعذر الاقرار باللسان ومنعه منه مانع من خرس ونحوه فظهر ان ليس
حقيقة الايمان مجرد كلمتي الشهادة على ما نقل عن الكرامية ثم يجب عليه احكام الاسلام الى هنا
اشارة الى ان الايمان ثم بالتصديق او التصديق والاقرار وان الاعمال وهي الطاعات
غير داخلة في الايمان خلافا لما نقل عن جمهور المحدثين والمتكلمين والفقهاء وان الايمان
تصديق بالجنان واقرار باللسان وعلى الاركان لانه قد ورد في الكتاب والسنة عطف
الاعمال على الايمان كقوله تع ان الذين امنوا وعملوا الصالحات مع القطع بان المعطوف
يقتضي المغايرة وعدم دخول المعطوف في المعطوف عليه ورد ايضا جعل الايمان شرطا
صحة الاعمال كقوله تع ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن مع القطع بان المشروط لا يدخل
في الشرط لامتناع اشتراط الشيء بنفسه ورد ايضا اثبات الايمان لمن ترك بعض الاعمال
كما في قوله تع وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الآية مع ان القطع بانه لا تحقق بدون
ركنه واعلم ان هذه الوجوه انما تقوم حجة على من جعل الطاعات ركنا من حقيقة الايمان بحيث
ان تارك كما لا يكون مؤمنا كما هو راي المعتزلة لا على من ذهب الى انها ركن من الايمان الكامل
لا يخرج تاركها عن حقيقة الايمان كما هو مذهب الشافعي وعند ابي حنيفة رح الاعمال من جملة
الايمان لان الاركان من الصلاة والزكوة والصوم والحج من لبيان احكام الاسلام
وهذه العبادات هي اركان الاسلام ودعايمه العظام والصلوة اهم اركان الايمان
وافوى الدرايع الى نيل الجنان ومن ذلك كالجهاد ونحوه من الطاعات عند وجود اسبابها
وشرايطها وستذكر سبب كل عبادة وشرطها عند ذكرها ان شاء الله تع لقوله تعالى
وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ليعرفوني وهذا خاص بمومني الموحدين بوضحه
ما قرى شاذا وما خلقت الجن والانس من المؤمنين وقيل عام ومعنى يعبدون يوحدون
ويطيعون المنعم لاجلهم الا لاجل العبادة ليشرفوا بها ولم اقسرهم عليها اذ لو قسرتهم
لوجدت منهم وانما نفى عنهم نفي الآية دليل على وجوب معرفة الله تع وتوحيده ثم يستدل
المصنف رح على وجوب احكام الاسلام بالحديث الصحيح وهو قوله ولما روى ان جبريل عم
سال رسول الله صلعم عن الاسلام فقال يا الاسلام قال ان تشهد ان لا اله الا الله
وانى رسول الله وان تقيم الصلوة وان تؤتي الزكوة وان تصوم شهر رمضان وان
تحج البيت اعلم ان هذا المختصر من حديث طويل ثابت في الصحيحين من حديث عمر بن الخطاب

قال

قال بينما نحن عند رسول الله صلعم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد
سواد الشعر لا يرى عليه اثر السفر ولا يعرفه منا احد حتى جلس الى النبي صلعم واسند ركبتيه
ووضع يديه على فخذيه فقال يا محمد اخبرني عن الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله
واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره فقال صدقت قال فاخبرني عن الاسلام قال
الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكوة
وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا قال صدقت قال فاخبرني
عن الاحسان قال الاحسان ان تعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك
قال فاخبرني عن الساعة قال ما المسئول عنها باعلم من السائل قال فاخبرني عن امارتها
قال ان تلد الامة ربتها وان ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون
في البنيان ثم انطلق فلبثت مليا ثم قال لي يا عمر اتدري من السائل قلت الله ورسوله
اعلم قال فانه جبريل اتاكم يعلمكم امر دينكم قال القاضي عياض وهذا الحديث قد اشتمل
على شرح جميع وظايف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الايمان واعمال الجوارح
واخلاص السرايرو التحفظ من آفات الاعمال ففي ان علوم الشريعة كلها راجعة اليه
منشعبة منه قال النووي في شرح المصابيح وهذا حديث جامع لاصول الدين ولو
اقتصرنا بمشايخ القول في بيانه واستقصينا البحث في مواقع الخلاف بين اهل العلم واتحاد
اللسان من ذلك شارفنا التعدي عن شريطة الايجاز في البيان والامثل بنا ان
نكتفي بما اتفق عليه الامينان امين اهل الارض وامين اهل السماء عليهما السلام
وسنبين كل واحد منها من الصلوة والزكاة والصوم في موضعه ان شاء الله تع
اما الاول وهو الصلوة هذا شروع فيما يتعلق بالصلاة فيبدا بالصلوة لانها عماد
الدين وثانية الايمان وفي الصلوة ما يدل على انها ثانية الايمان فالصلوة في اللغة
هو الثاني للسابق اعلم ان العاقل خلق لاكتساب السعادة الابدية والسيادة
السرمدية واكتسابها بالعلم والعمل مع الانقطاع عن المعاصي والزلل والعلم اهم الامرين
واشرفهما وارفعهما شانا وانفعهما للقدمة على جميع العبادات والاعمال واستقلاله في
افادة السعادة في بعض الاحوال ثم العلوم قسمان قسم يتعلق بالالهيات وقسم
يتعلق بالشرعيات والالهيات مدركة بالعقول غنية عن التعليم والشرعيات معلومة
بلسان صاحب الشرع محتاجة الى التدريس والتفهيم ثم الشرعيات نوعان نوع
يتعلق بالعبادات ونوع يتعلق بغيرها كالمعاملات والجنايات وعلوم العبادات انتهى

الكتبة

قال انه في سبعة لك علم الساعة
الا الله عند الله

دنى الترقى الى نيل السعادات انها لانها معظم المقصود من بعثة الرسل والانبياء والكتب
الى النوع من فطرة الثقلين وقطان السماء كما قال تعالى وما خلقت الجن والانس
الا ليعبدون ثم هذه العبادات انواع منها ما يجب في العمر مرة كالحج ومنها ما يجب في السنة
مرة كزكاة المال والرهن والاضحية ومنها ما يجب في السنة شهرا كصيام شهر رمضان
ومنها ما يجب في كل يوم وليلة خمس مرات كالصلوة المكتوبة فكانت الصلوة اهم كافة
الشرعيات وافضل امور الدينيات ثم للصلوة اركان تقوم بها وشروط تقدمها
والزم تلك الشروط الطهارة فلهذا صرف جمهور العلماء من الاوائل والاواخر عنايتهم
الى تدوين اللغة في الصحف والدفاتر وتقديم العبادات على المعاملات وتقديم الصلوة
على سائر العبادات وتقديم الطهارة على غيرها من الشروط فلهذا ابتداء المصنف مع
بالشروط ثم ذكر الطهارة فقال وهي اي الصلوة لا تصح الا بثنتي عشر شرطا الشرط في اللغة
هو العلامة وفي الشرع عبارة عما تقدم الشيء ولا صحة له الا به
وتتبر بمستدامة وحال الشرط ما يتوقف عليه اعتبار الشيء ولا يكون الشيء به وهو ذو الركن
ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون جزأ منه كذا في الغاية واعلم ان للزام الشرط الشرعي
المختص بالصلاة لا غير هو من الشروط العقلية والجعلية لان الشروط ثلاثة انواع عقلية
وجعلية وشرعية فالعقلية الالم واللذة مع المجبوة والجعلية ما جعلها العباد شرطا
والاولى في نفسها ليست بشرط وهو ما جعل شرطا لوقوع الطلاق والعتاق عند دخول
الدار مع التعليق والشرعية وهي التي نحن فيها كالصلوة مع الطهارة سنة قبلها
قبل الصلوة اي تتقدم على الصلوة فان قلت اي شرط للصلوة لا يتقدمها ويكون
فيها فارجا قرارا كما قلت القعدة الاخيرة قبل انها شرط الخروج من الصلوة مثل التحريمة
فانها شرط الدخول وكترتيب افعال الصلوة كترتيب الركوع على القرآءة والسجود
على الركوع فان رعاية شرط جواز الصلوة حتى لو قدم الركوع على القرآءة لا يجوز وكذا
رعاية تقدم الامام على المقتدي وعدم تذكر غايته قبلها وعدم محاذاة امراة في صلاة
مشتركة فان هذه شروط جواز الصلوة الخ لا يتقدمها حتى لو تقدم المقتدي على الامام او
تذكر غايته او حاذته امراة تفسد صلوته واعلم ان الشرائط نوعان نوع يعم المنفرد
والمقتدي جميعا وهو اركان الصلوة ونوع يخص المقتدي وهو شرائط جواز الاقتداء
بالامام في صلاته والمص ع تكلم هنا على شرائط اركان الصلوة واعلم ان شرائط
اركان الصلوة متنوعة الى ثمانية انواع شرط الانعقاد لا غير كالنية والتحريمة والوقت

والخطبة

والخطبة وشرط الدوام كالطهارة وستر العورة واستقبال القبلة والثالث
شرط وجوده حالة البقاء ولا يشترط فيه التقدم ولا المقارنة وهو القرآءة وسنة
قبلها اي في الصلوة لا يتقدمها اما الشروط التي قبلها فهي الطهارة اي طهارة بدن من
الحدث الاصغر والاكبر وهي الطهارة الحكمية وهي طهارة اعضاء الوضوء عن الحدث
وطهارة جميع اعضاء المطهرة عن الجنابة والطهارة اي طهارة بدنه ومكانه وثوبه من
النجاسة الحقيقية وهي الطهارة الحقيقية وبيان الشرطان من قبيل النوع الثاني وهو
شرط الدوام اما الطهارة من الحدث فقوله صلعم لا صلوة الا بطهور وهو اي عند
وجوده والتراب عند عدمه ويجب استصحاب الطهارة الى ان الصلوة فمتى فقدت
في اثنائها بطلت الا في موضع الاستثناء وهو ما اذا سبقه الحدث في الصلاة واما
طهارة النجاسة فقوله تعالى وثيابك فطهر وقوله صلعم لاسماء في دم المحيض حتيه ثم اقرصيه
ثم اغسليه بالماء والمراد من طهارة البدن طهارته اما لو اكتحل بكحل نجس لا يجب عليه غسل عينه
ثم ان كانت النجاسة غليظة وهي اكثر من قدر الدرهم فتفسدها واجب والصلوة معها
باطلة وان كانت مقدار الدرهم فتفسدها سنة والصلوة معها جايزة وان كانت
اقل من قدر الدرهم فتفسدها مستحب وقيل سنة قال في الفتاوى اذا صلى في الثوب النجس
نعلم انه اذا غسله بنجس ثانيا وثالثا جاز له ان يصلي فيه لانه لا فايدة في غسله وهذا انما
يكون مع الجاح السايل والمعتبر في طهارة المكان موضع قدميه وسجوده وجلوسه
حتى لو افتتح الصلوة وتحت قدميه نجاسة اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلاته لانه لا بد
للصلوة من القيام وذلك يكون بالقدم وان كانت النجاسة في موضع سجوده
فعن ابي حنيفة روايتان احديهما ان صلوته لا يجوز لان السجود ركن كالقيام وبه قال
ابو يوسف ومحمد ورفر لان وضع الجبهة عندهم فرض والجبهة اكثر من قدر الدرهم فاذا استعلى
في الصلوة لم يجز فان اعاد تلك السجدة على موضع طاهر جاز عند اصحابنا الثلاثة وعند
زفر لا يجوز الا باستيناف الصلوة وفي الرواية الثانية عن ابي حنيفة ان صلاته جايزة
لان الواجب عنده في السجود ان يسجد على طرف انفه وذلك اقل من قدر الدرهم واستعمال
اقل من قدر الدرهم من النجاسة لا يمنع صحة الصلوة فان كانت النجاسة تحت يديه
وركبتيه وحاذت وسطه وصدره في حالة السجود لم تفسد صلاته في ظاهر الرواية واختار
ابو الليث انها تفسد وصحح في العيون ومنشا الخلاف ان السجود عليها فرض عنده
ولو افتتح الصلوة قايما على موضع طاهر ثم نقل قدميه الى مكان نجس ثم اعادهما على

الطاهر صحت صلاته الا ان يتحاول فيصير في حكم الفعل الذي اذا زيد في الصلوة فسدت وان افتتحها على موضع نجس لم ينعقد اصلا ولو قال قال في الذخيرة اذا كان موضع احدى رجليه طاهرا والاخر نجسا فوضع قدميه فالاصح انه لا يجوز فان رفع القدم التي موضعها نجس وصلى جاز ولو صلى على لوح او اجرة احد وجهيه نجس فجعل النجس على الارض وسجد على الطاهر ان كان يحمل الثوب بنصفين جاز والا فلا واختار المصلي الجواز في الوجهين ولو كان مكان اللوح ثوب او بساط او حصير لم يجز على الصحيح وفي الفتاوى اذا نشى ثوبه والاعلى طاهر دون الاسفل يجوز ولو بسط الثوب الرقيق على النجاسة ان كان بحيث لا يجوز ولو اصاب الثوب الواحد نجاسة اقل من قدر الدرهم فنفذت الى الجانب الآخر ولم تضم بعضها الى بعض كانت اكثر من قدر الدرهم وصلى فيها جاز ولا يضم بعضها ببعض لانه موضع واحد ولو كان الثوب ذا طاقين فضم بعضها الى بعض فان زاد على قدر الدرهم منع الصلاة ولو صلى على ثوب او بساط او حصير في احد طرفيه نجاسة فصلى على الطاهر جاز سواء كان الثوب والحصير صغيرا او كبيرا ولا عبرة بالحركة على الصحيح وقيل ان كان صغيرا لم يجز وان كان كبيرا يجوز وحد الكبير ان لا يكون بحال لو رفع احد طرفيه لم يتحرك الآخر وان تحرك فهو صغير وان كان البساط مبطنا فاصابت النجاسة البطانة فصلى على ظاهره وهو قائم على ذلك الموضع فعند محمد يجوز وعند ابي يوسف لا يجوز وقيل لا خلاف بينهما لان جواب محمد فيما اذا كان الباطن غير مخيط فيكون حكم الثوبين وجواب ابي يوسف فيما اذا كان مخيطا فيكون كالثوب الواحد فلا يجوز ولو يتم ثوب طرفه ملقى على الارض وفيه نجاسة لم يجز اذا كان يتحرك بتحركه ولو كان تحت كل قدم من قدميه اقل من قدر الدرهم من النجاسة الغليظة ولو جمعها زاد على قدر الدرهم منع الصلاة ولو صلى ونعلاه في رجليه وعليهما قذر ان ادى مسحهما كان فسدت صلوته والا فلا وفي الوجيز اذا قام على النجاسة وفي رجليه نعلاها لا يجوز صلوته ولو افترش نعليه وقام عليهما جاز ولو سجد فوقعت ثيابه على نجاسة جازت صلوته اذا كانت بانية ولو كان على الارض نجاسة فافترش عليها طينا او حصا وصلى عليها جاز بخلاف ما اذا كان على الثوب المبسوط نجاسة وافترش عليها التراب فانه لا يجوز ولو افترش على نجاسة الارض التراب ولم يطينها

ان كان التراب قليلا بحيث يشم النجاسة لا يجوز وان لم يشمها جاز ولو كان على البدن نجاسة فغسله وصلى على الوجه الثاني جاز عند محمد وعند ابي يوسف لا يجوز ولو بسط ثوبه على شيء نجس رطب او جلس على شيء نجس رطب او لف الثوب اليابس في ثوب نجس رطب فاثرت الرطوبة في ثوبه ان كان بحال لو وضع يده يبتل يصير نجسا والا فلا كذا في الفتاوى ولو صلى في جبة محشوة فوجد في حشوها بعد الفراغ قارورة ميتة يابسة ان كان للجبة نقب او خرق اعاد صلاة ثلثة ايام وان لم يكن نقب اعاد جميع ما صلى في تلك الجبة ولو نام على فراش نجس فعرق وابتل من عرقه ان لم يصب بلل الفراش جسده لا يتنجس ولو كان على الصبي نجاسة او كان الصبي ثوبه نجس فجلس في حجر المصلي وهو يستمسك جازت صلوته وكذا الجنب والمحدث اذا حملهما المصلي وكذا الحمام النجس اذا وقع على راس المصلي جازت صلوته لان المتصل بالنجاسة ليس هو المصلي بل هو الذي على المصلي فلم يعبر المصلي حاملا للنجاسة ولو مدت الريح بالعذرات او بالسرقين اليابس ملقته على ثوب مبلول ان بان له اثر او رائحة تنجس وان لم يبن له اثر لا يتنجس وتطهره اذا وضع رجله المبلولة على ارض نجسة او ثوب طاهر نجس لا يتنجس ولو كانت رجله يابسة فوضعها على ثوب طاهر نجس رطب او على ارض نجسة رطبة ان ابتلت تنجست والا فلا هذا هو المختار ولو اصاب ثوبه او بدنه دخان النجاسة او بخارها فيه اختلاف المشايخ قيل نجسة وقيل لا نجسة وهو الصحيح كذا في الفتاوى ولو اصابه ما يتفصل من الصفيح حين ينش قال الامام ظهير الدين لا يتنجس وقال غيره ان عرف انه بول نجس ولو صلى وفي ظنه ان على ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم فصلى ثم ظهر انها اقل او لم يكن فان صلاته جائزة ولو صلى الوقتية وعنده ان عليه فائتة ثم علم انها لم تكن يجزيه ولو كان عنده انه محدث او جنب ثم ظهر بخلافه لا يجزيه ويختلف عليه الكفوف ان الصلوة مع النجاسة اوسع فائتة يجوز عند بعض العلماء امامع الحدث والجنابة فلا يجوز عند احد ومن ابي يوسف انه يجزيه لحصول المقصود وهو الطهارة كذا في الفتاوى ولو صلى وعنده ان الشمس لم تزل ثم تبين انه صلى بعد ما زالت لم يجزه صلاة ولم يذكر رواية عن ابي يوسف ويجب ان يجوز كذا في الفتاوى ايضا وستر العورة بهذا الشرط

الثالث من قبيل النوع الثاني وهو شرط الدوام يعني يستر عورته بثوب
صفيق لا يوصف ما تحته اما اذا وصف ما تحته لا يجوز والاصل فيه وجوب
الستر قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد اى عند كل صلاة وهذا من طريق الاشارة
اسم المحل على الحال والزينة ما وارى العورة فان قلت ستر العورة ليس مختصا
بالصلاة بل لاجل الناس قلنا لو كان لاجل الناس لخالا سواد اكثر منهم
في المسجد فلو كان لاجل الناس لقال عند كل سوءة فعلم انه لاجل الصلاة
وبهذا الستر شرط في حق نفسه او في حق غيره قال عامة المشايخ في حق غيره لان
نفسه وبعضهم اوجبه في حق نفسه وغيره وفائدته انه اذا صلى في قميص بغير ازار وكان
لو نظر اى عورته من زيقه وهو ما اذا احاط بالعنق فعند من قال في حق نفسه
فقد وعند عامة المشايخ لا يفسد وهو الصحيح وان صلى في بيت مظلم عريانا وله
ثوب طاهر لا يجوز صلاته بالاجماع وفي منية المصلي على قول من جعل الستر شرطا في
حق نفسه لو كان كثيف اللحية خليذ وان كان خفيف اللحية لا يجوز وفي شرح الطحاوي
لابن ابي عوف اذا صلى في قميص بغير ازار فعليه ان يزره لما روى عن سلمة بن الاكوع
قال قلت يا رسول الله اصلي في قميص واحد فقال زره عليك ولو بشوكة والله
الذي يستر به عورته ثوب واحد لما روى ان رجلا سأل النبي صلعم اصلي الرجل
في ثوب واحد فقال او كلكم يجد ثوبين وان صلى في ثوبين فهو افضل لما روى
ان عمر سئل عن الصلاة في الثوب الواحد فقال وسعوا على انفسكم اذا وسع
الله عليكم ورأى ابن عمر رجلا يصلي في ثوب واحد فقال ارأيت لو ارسلتك
في حاجة اكنت منظلما في ثوب واحد قال لا قال فالله احق ان يتزين له وفي الوجيز
المستحب ان يصلي في ازار وقميص وعمامة ويكون هذه اثياب مهنته الخروج ولو كشف
وسط عمامته ورفع فنادى الى البيت صلى ابو بكر الصديق رضي الله عنه في ثوب
واحد فقالت له ابنته اسماء اتصلي في ثوب واحد وثيابك موضوعة فقال
يا بنية اخر صلاة صلاها رسول الله صلعم خلفي في ثوب واحد فان صلى في ثوب
واحد فالاولى ان يتعطف طرفيه على رقبته لما روى عبادة بن الصامت قال صلى بنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم في شملة قد توشح بها قد عقدها بين كتفيه ولانه ابعد
الى الانحلال المؤدي الى كشف العورة وان اتزر به جاز لان المفروض ستر العورة وقد
وجد وسواء حصل ستر العورة بثوب واحد او جلد او غير ذلك وان صلى في اماء ان كان

كذا صحت صلاته وان كان صاحب الماء يمكن رده عورته لا يصح ويكره الصلوة في الثوب
الحرير وعليه اعادة لانه محرم عليه لبسه في غير الصلوة فيعيدها ابدا فان صلى فيه صحت
صلاته لان النهي لا يختص بالصلاة وان صلى في ثوب مغصوب او نوى ما
مغصوب او في ارض مغصوبة فصلاته في ذلك كله صحيحة واما ثوابها فالله
تعالى لو لم يجد الا جلد ميتة غير مدبوغ لا يجوز ان يستر به عورته ولم يجز صلاته فيه بخلاف
الثوب النجس بالبول والدم وغير ذلك لان نجاسة البول تزول بالماء
ونجاسة جلد الميتة لا تزيلها الماء فكانت اغلظ وفي المجرد اذا صلى رجلان في
ثوب واحد وستر كل واحد منهما بطرف منه اجزاه وكذا لو القى احد طرفيه
على غيره اجزاه ولو لم يجد الا ثوبا يستر بعض عورته ستر السبيلين فان لم يجد
الا ما يستر به احدهما قال بعضهم يستر به الدبر لانه افحش في حالة الركوع والسجود
وقال بعضهم يستر به القبل ولانه لا يستر بغيره والدبر يستر بالليتين واستقبال
القبلة هذا الشرط الرابع من شروط الدوام اعلم انه لا يجوز لاحد اداء فريضة ولا نفل
ولا سجدة تلاوة ولا صلوة جنازة الا متوجها الى القبلة قال في منية المصلي اذا صلى
احد الى غير جهة القبلة متعمدا من غير عذر كفر ثم الكعبة اسم للبقعة دون الحيطان
فان الحيطان لو وضعت في موضع اخر وصلى اليها لم يجز ولو كانت الكعبة بنى جازله
ان يصلي اليها واراد به اسقاط الحيطان غير انه يكره اطلاق لفظ الهدم عليها ولو
صلى الى الحطيم لم يجز وان نوى مقام ابراهيم ولم ينو الكعبة لم يجز ولو نوى المسجد
الحرام لم يجز ايضا وسئل ابو احمد العياضي عن نوى مقام ابراهيم فقال ان كان
بمكة لم يجز وان كان خارجا عنه اجزاه لان عنده ان مقام ابراهيم والبيت واحد وان
كان في مكة لم يجز كذا في المجتبى وكذا ان لم يأت مكة وكان يعلم ان مقام ابراهيم
خارج عن الكعبة لم يجز كما في مكة ومن كان بالمدينة فان فرضه عين الكعبة لانه
يقدر على اصابتها بيقين لان قبلة المدينة تثبت من جهة الغرب وسائر البقاع
بالاجتهاد واما اذا كان خائفا فصلى الى اى جهة قدر سواء كان الخوف من عدو
او سبع او قاطع طريق او كان على خشبة في البحر يخاف ان انحرف الى القبلة
ان يغرق او المريض اذا لم يجد من يحوله الى القبلة او يجد الا انه يتضرر بالتحويل ولو كان قادرا
ركبا لا يقدرون على النزول لخوف عدو او سبع او دابة اجزاهم ان يصلوا
على دوابهم بالايماء ويجعلوا السجود اخفض من الركوع مستقبلين القبلة لانه

لها خاضعين وخشوع للعقب قال الله تع ألم يأن للذين امنوا ان تخشع قلوبهم
لذكر الله واما كان الركوع واحدا والسجود مثنى فقد قيل ان الانحطاط ايضا للركوع
فرتان لانه اذا رفع رأسه من الركوع ثم انحط الى السجود فقد حصل ركوع آخر وانما
انما جعل السجود مثنى لان ابليس امر بالسجود فابى فامر بالسجود مرتين ارغاما له
وتبرئة لآدم منه او نقول ان الصلوة القاعد لما كانت على النصف من صلاة القائم
وكان السجود في حالة القعود جعل مرتين ليساوي السجود حال الركوع وقال الله تع
قال واسجد واقترب فالاولى بقوله واسجد والثانية بقوله واقترب وقيل ان السجدة
الاولى اشارة الى ان خلق من الارض والثانية اشارة الى انه يعاد فيها كما قال
تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم وقيل لان آدم عم لما سجد تاب الله عليه فرفع رأسه
فاعلم ان الله تع قد قبل توبته فسجد ثانيا شكرا لله تعالى على ذلك وقيل ان الملائكة
ليلة المعراج كانوا سجودا فمن عليهم النبي صلعم رفعوا رؤسهم فسلموا عليه ثم
عادوا الى السجود فلذلك كان السجود مرتين وقيل لان السجود احب الطاعات
الى الله تعالى فجعله اكثر من الركوع واما صلاة الجنازة انما لم يجعل فيها ركوع وسجود ولان
الركوع والسجود عبادة والصلاة على الميت دعاء ففرق بين الدعاء والعبادة ولان
الميت تتعاوجه المصلي فلو امروا بالركوع والسجود فيها لتوهم الكفار انه يومي بذلك
الميت فان قيل ما خصايص الصلوة فالجواب ان خصايصها انواع منها اركانها
متصلة دون سايرالطاعات ومنها ان جمعها على افعال الانبياء عليهم السلام
فالوضوء فعل ايوب ع وهو قوله تعالى اركض برجلك هذا مغتسل بارد وشراب
فعل ابراهيم ع والملائكة يوم الفداء ومنها جمع الطاعات فيها كالصوم والحج
يعني ان فيها يوجد فعل الصايم من ترك الاكل والشرب والجماع ويوجد فيها
فعل الحج كالوقوف وترك الرفث والفسوق والجدال وقص الاظفار والطيب
وغير ذلك ومنها ان سايرالطاعات جايزة على اي حال يكون العبد والصلاة
لا يجوز الا مع طهارة البدن والثوب والمكان والاستقبال والوقت وخشوع
القلب وغير ذلك ومنها ان كل ركن من اركانها مسمى بتسمية على حدة كالتكبير والركوع
والسجود والقراءة والتسبيح والتشهد ومنها ان الله تع ذكرها باسماء متفرقة تسميا
صريحا في قوله وكانت من القانتين اي من المصلين وتسميا قرانا في قوله ان قرآن
الفجر كان مشهودا اي صلاة الفجر وتسميا تسبيحا في قوله فسبحان الله حين تمسون وحين

لا حرورة في الاستقبال بهما فلذلهم الاستقبال قال في الخانية اذا كانوا
في طين او زحمة صلوا الى القبلة اذا كانت وجوههم واحدة وقال غيره يصلون
الى القبلة وكو كانت وجوههم متباينة وقال محمد اذا اومؤا الى الدواب تجزيهم
لم يجزهم اذا قدروا ان يوقفوها كذا في الكرخي قال في الصحاح الزحمة بالتحريك
الماء والطين وكذا الزدغة بالسكون ايضا والطخ والزلخ والزراغ والوحل بالتحريك
الطين الرقيق وذكر في خزانة الاكمل انه يكره ان يتوجه في صلوة النفل على الدابة
او مستوقدة اما اذا كان قبل قنديل او سراج لم يكره والوقت اي وقت
الصلوة هذا الشرط من شروط الانعقاد واعلم ان الاوقات من علة الوجوب
وعلة الوجوب مثل البلوغ والعقل والوقت والشروط علة الحكم هو الصلاة
ويقال ان اوقات الصلاة اسباب من حيث ان الصلوة لا يجوز قبلها
وشروط من حيث ان الاداء لا يصح بعدها وانما تكون قضاء وظروف للوجوب
من حيث انه يجوز فيها اداء النفل وغيره بخلاف وقت الصوم في شهر رمضان فانه
بمنزلة معيار حتى لا يجوز فيه النفل واعلم ان العبادة نوعان موقتة وغير موقتة
فالموقتة انواع منها ما يكون الوقت ظرفا للوجوب وشرطا للاداء
كوقت الصلوة وهو سبب نفس الوجوب فاسبب وجوب نفس الاداء
وسببه الخطاب ومنها ما يكون الوقت معيارا لا يسع بغيره كوقت الصوم ثم السبب
جزء من الوقت وهو السوبعة اللطيفة قبل الاداء فان قيل لم وضعت الصلاة
في خمسة اوقات ولم وضعت على قيام وركوع وسجود وقعود ولم جعل الركوع
واحدا والسجود اثنين ولم لا يوضع في صلاة الجنازة ركوع وسجود فالجواب
انما وضعت في خمسة اوقات لانه قبل ان ابواب السماء تفتح في هذه الاوقات
اولان هذه الاوقات اوقات الفراغ من اشغال الدنيا غالبا ففتح فيها بل
الآخرة وانما وضعت على قيام وركوع وسجود وقعود ولان الخلايق على اربعة اصناف
قايم كالاشجار والجبال وراكع مثل الانعام والسباع وساجد مثل الاحناش
والهوام وقاعد مثل الاحجار والرمال وكل منها يذكر الله تع على هيئته التي هو عليها فجمعت
هذه الحركات كلها في الصلوة ليكون جامعة لعباداتهم ولان الصلوة اربعة
اشياء حضور وشهود وخضوع وخشوع فالحضور للنفس ومنه قوله تع علمت
نفس ما احضرت والشهود للجسم والخضوع للاركان قال الله تع فظلت اعناقهم

سجودا اى صلوا وسماها ركوعا فى قوله وارکعوا مع الراکعین وقوله وارکعوا واسجدوا
اى صلوا وسماها ذکرا فى قوله اذکروا الله ذکرا کثیرا قال الکلبى یعنى بالذکر الکثیر الصلوات
الخمس وکذلک قوله تعالى فى بیوت اذن الله ان ترفع ویذکر فیها اسمه یسبح له فیها
بالغدو والآصال اى یصلى له فیها ومنها انه شرع لها النادین والصفوف والامام
والجماعات والمساجد ومنها ان الله تعالى ذکرها فى کتابه فى اثنین وعابه موضع والنیة
وهى شرط صحة الشروع فى الصلاة لان الصلاة عبادة والعبادة اخلاص العمل بکلیته
شرعا قال الله تعالى وما امروا الا لیعبدوا الله مخلصین له الدین والاخلاص لا یحصل بدون
النیة وقال صلعم الاعمال بالنیات ولکل امرئ ما نوى وسیأتى الکلام على تغییر النیة
وکیفیتها ووقتها فى فصل النیة ان شاء الله تعالى واما التى فیها اى فى الصلوة فهى
التکبیرة الاولى وهى التحریمة وهى تکبیرة الافتتاح وانها شرط صحة الشروع فى الصلوة وسمیت
تحریمة لانها تحرم الاشیاء المباحة قبل الشروع من الکلام والالتفات والاکل والشرب
وغیر ذلک والتحریمة شرط عندهما وفرض عند محمد وفائدة الخلاف فیما اذا افتتح
الفریضة تنفلا عندهما وعنده لا وفیما اذا شرع فى الظهر قبل الزوال فخرج قبل الزوال
زالت الشمس فعندهما یجوز وعنده لا یجوز والقیام وهو رکن من ارکان الصلاة قال
صاحب البدایع الاصل فى کل رکن من معانى متغایرة ینطلق اسم الرکن علیها
عند اجتماعها کان کل معنى منها رکنا کالرکب کما رکان البیت فى المحسوسات
والقبول والایجاب فى باب البیع فى المشروعات وکل ما تغیر الشئ به ولا ینطلق
علیه اسم ذلک الشئ کان شرطا کالشهود فى باب النکاح فهذا تعریف الرکن والشرط
بالتحدید واما تعریفهما بالعلامة فهو ان کل ما یدوم من ابتداء الصلاة الى انتهائها کان
شرطا وما ینقضى ثم یوجد غیره فهو رکن وقد وجد الرکن وعلامته فى القیام لانه اذا وجد
مع المعانى الآخر من القراءة والرکوع والسجود وینطلق علیها اسم الصلوة وکذا الادوم من
اول الصلوة الى آخرها بل ینقضى ثم یوجد غیره فکان رکنا وقال الله تعالى وقوموا لله قانتین
والمراد منه القیام فى الصلاة واعلم ان المراد بالقیام القیام فى صلوة الفرض والواجب
وحد القیام ان یکون بحیث اذا اراد قرأة لا ینال رکبتیه وبکره القیام على احد القدمین
من غیر عذر وتجوز الصلوة والعذر لا یکره کذا فى الخانیة والقرأة لقوله تعالى فاقرؤا
ما تیسر من القرآن نزلت فى شأن الصلوة بدلیل سیاق الآیة ولان الامر للوجوب
والقرأة لا تجب فى غیر الصلوة فثبت انها فى الصلوة والرکوع والسجود لقوله ارکعوا

والسجود

والسجود او الرکوع هو الانحناء والسجود هو الانخفاض والقعدة الاخیرة مقدار التشهد
اى هى قوله التحیات لله الى عبده ورسوله هو الصحیح حتى لو فرغ المقتدى قبل فراغ
الامام فتکلم فصلاته تامة قال فى النهایة القعدة الاخیرة فرض ولیست برکن والفرق
بین الرکن والفرض ان رکن الشئ ما یقوم به ذلک الشئ وتغیر الصلوة لا یمنع بقوة
ما یمنع بالقیام والقرأة والرکوع والسجود ودرجة القرأة فى الرکنیة اعلى من غیرها
ولهذا لو حلف لا یصلى فقام وقرأ ورکع وسجد یحنث ولو کانت القعدة من الارکان
لتوقف الحنث علیها اذ الحنث فى الیمین لا یتحقق الا بعد وجود ذلک الشئ فکان
القعدة فى اقدام الرکنیة فى القعدة ان الصلاة فعل هو تعظیم واصل التعظیم فى
القیام وبنى علیه الرکوع وبنائى بالسجود فاما القعدة فلخروج فکانت مغیرة لغیرها
لا لعینها فلم تکن رکنا واما فرق بین القعدتین لان النبى صلعم سجد فى الاولى فلم
یرجع وسجد فى الثانیة فرجع فدل على اختلاف حکمها والخروج من الصلاة بفعل المصلى
فرض عند ابى حنیفة رض وعند ابى یوسف ومحمد لیس بفرض فان قلت لا فائدة
فى التقیید بصنعه عندهم فانه اذا عاودته امرأة فى هذه الحالة تم صلاته بالاتفاق
ولا صنع له فالجواب الحاذات من جهة صنع لما ان المفاعلة تقتضى فاعلین وکان
الفعل موجودا من جهته کما هو موجود منها وان لم یکن للرجل فیه اختیار وجه قولهما قوله
صلعم لابن مسعود حین علمه التشهد اذا فعلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتک
وعلى التمام باحدهما فرع على التمام بصنع آخر فقد خالف السنة ولان الخروج لو کان
فرضا من فروض الصلاة کان لا یتأدى الا بفعل هو فرد کسائر الارکان من الرکوع
والسجود ولانه لو کان فرضا لما تأدى بالحدث العمد لاستحالة ان یحال الفرض
للصلوة یتأدى بالحدث العمد والقهقهة ولانه لو کان فرضا لکان اذا وجد فى وسط
الصلاة لا تفسد به الصلاة وان کان فى غیر محله کالقعدة والرکوع والسجود وهذا
یفسد فى غیر محله فدل على انه لیس بفرض وجه قول ابى حنیفة ان هذه عبادة لها تحریم
وتحلیل فلا یخرج منها على وجه التمام الا بصنع کالحج ولانه بعد التشهد لو اراد اعادة
التحریمة الى خروج الوقت او دخول وقت صلوة اخرى منع من ذلک بالاتفاق فلو لم
یبق علیه شئ من الصلوة لما منع من البقاء على القعود ولانه لا یمکنه اداء صلاة اخرى
الا بالخروج من هذه فانه لو یحرم بالظهر فلم یخرج عنها حتى دخل وقت العصر لزمه اداء العصر
ولا یمکنه اداء العصر الا بعد الخروج عن تحریمة الظهر لان العصر لا یتأدى بهذه التحریمة فکان

محل
توضیح القعدة وقبل توضیح اداء
حق التشهد فتکلم

توضیح الصلوة

الخروج عن حرمة الظهر سببا بتوصل به الى ادا العصر والعصر فرض فما يكون سببا الى الوصول اليه يكون فرضا كالمشاق مثلا مركن الى ركن في باب الصلاة واعلم ان كون الخروج بصنع المصلي فرضا انما هو على تخريج ابي سعيد البردعي واما على تخريج الكرخي فليس بفرض اتفاقا وهو الصحيح واعلم ان المؤلف رح اطلق على القيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد والخروج بفعل المصلي شرطا مجازا وعلاقته عدم صحة الصلاة بدونها وهي اركان داخلة في ماهية الصلاة وما سوى هذه الثلاثة واجبات وسنن وآداب ولو ترك شرطا واحدا لا يجوز صلاته سواء كان قبل الصلاة او فيها اعلم ان العبد مبتلى بين ان يطيع الله فيثاب وبين ان يعصيه فيعاقب والابتلاء يتعلق بالمشروع وغير المشروع فعلا وتركا فلا بد من بيان انواع المشروعات وغير المشروعات وبيان معانيها واحكامها ليسهل على الطالب دركها وضبطها منقول وبالله التوفيق المشروع اربعة انواع فرض وواجب وسنة وتليها المباح وغير المشروع نوعان محرم ومكروه وسلوبها المفسد للعمل المشروع فالكل ثمانية انواع بالاستواء اما الفرض فهو في اللغة التقدير والقطع وفي الشرع عبارة عن حكم معين لا يحتمل زيادة ولا نقصانا ثبت بدليل لا شبهة فيه وهو الدليل الذي يكون قطعيا كالنص والعام غير المخصوص والسنة المتواترة والاجماع المنقول الينا بالتواتر والذي فيه شبهة كالنص المأول والعام المخصوص وخبر الواحد والاجماع المنقول الينا بالآحاد وحكم الثواب بالفعل والعقاب بالترك بلا عذر والكفر بالانكار في المنقو وقولنا بلا عذر احتراز عن الترك بعذر كالقيام في حق المريض وقولنا في المنقو اي في الفرض المنقو عليه كالصلاة المكتوبة والجمعة ومطلق المسح في الوضوء وهو احتراز عن انكار المختلف كالوتر والكالربع في باب المسح فانه لا يوجب التكفير والواجب ما ثبت بدليل فيه شبهة وحكم حكم الفرض في حق الثواب بالفعل والعقاب بالترك لكن ثوابه وعقابه دون ثواب الفرض وعقابه والفرق بينهما عندنا ان ترك الفرض يوجب الفساد وترك الواجب لا يوجب الفساد وحكم الواجبات في الصلاة انها تجوز بدونها ويجب السهو بتركها ساهيا والسنة ما واظب عليه النبي صلعم ولم يتركه الا لعذر نحو الثناء والتعوذ وتكبيرات الركوع والسجود وحكمها الثواب بالفعل والعقاب بالترك في الهدى وهي السنة المؤكدة انما سميت مؤكدة لانها قول يليه فعل او فعل يتلوه قول وقيل ما جرى فيه الوعد والوعيد واحترزنا بالهدى عن سنن الزوائد كسير النبي صلعم في لباسه وقيامه وقعوده والسنة

والحق ما ثبت بدليل قطعي وحكم وجوب العلم والعمل والمستحق فاعل الثواب وتاركها العقاب فيكفر منكره وحداه البعض المتقو ما فرضه النبي صلعم مرة او مرتين ولم يداوم عليه الا لعذر كالوتر والعيدين والاذان والاقامة والجماعة والخطبة والكسوفين والاستسقاء والتراويح والوتر والجنازة وركعتي الطواف وركعتي الفجر والاضحية والشفع والمشهور ان الوتر واجب وهو الصحيح لقوله صلعم الوتر حق واجب فليس من لم يوتر منا وهو دليل قطعي في وجوبه وكذا الاضحية والشفع والمشهور ان الوتر واجب وهو الصحيح لقوله صلعم الوتر حق واجب فليس من لم يوتر منا وهو دليل قطعي في وجوبه وكذا الاضحية والشفع

تتناول النوافل والتطوع والمستحب فعل النبي صلعم مرة وتركه احيانا وما احبه السلف كالتطوع بالصلاة والتابعون واصحاب المذاهب الاربعة وحكمها الثواب بالفعل وعدم العقاب بالترك واعلم ان للصلاة اداء وهي ما فعل في وقته صلعم مرة او مرتين ولم يواظب عليه كركعتي التسبيح في الركوع والسجود وعلى الثلاث والزيادة على القراءة المسنونة والمباح ما يخير العبد فيه بين الاتيان والترك وحكمه انه لا يثاب بالفعل ولا يعاقب بالترك والمحرم ما ثبت النهي فيه بلا عارض وقولنا بلا عارض اي بعدم معارضة دليل الاباحة كما في لحم السبع وهو قوله صلعم انا آكله حرم عليكم اكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ثبت بهذا النهي سور سباع البهايم فخرج عن معارضة دليل الاباحة بخلاف الهرة وسباع الطير فبقي سورها على الكراهة لمعارضة دليل الاباحة وهي ضرورة الطواف وحكم الثواب بالترك مع العقاب بالفعل والكفر بالاستحلال في المنقو والمكروه ما ثبت النهي فيه مع المعارض اي مع عارض دليل الاباحة كالنجاسة المعفوة في سور الهرة لسبب حرمة لحمها الثابتة بقوله صلعم الهرة سبع وقد عارضه دليل الاباحة وهو قوله صلعم الهرة ليست بنجسة اما بقي من الطوافين عليكم والطوافات فاوجب كراهة سورها وحكمه الثواب بالترك مع توبيخ وخوف العقاب والفعل عمدا وعدة سهوا وعدم الكفر بالاستحلال لتمكن الشبهة بسبب معارضة دليل الاباحة والمفسد هو الناقض للعمل المشروع وحكمه العقاب بالفعل عمدا وعدة سهوا ثم اعلم ان الصلاة جامعة للاربعة الاول مشروعا وهي الفرض والواجب والسنة والمستحب وقد يوجد الاربعة الاخر فيها طبعا وهي الجائز والمكروه والمفسد فلا بد من تفصيل كل قسم منها وتعدادها بطريق الانحصار فنقول ربنا على تعينه انواع النوع الاول في الفرائض وهي خمسة عشر بعضها خارجية وبعضها داخلية اما الخارجية فثمانية الوقت وطهارة البدن والثوب والمكان وستر العورة واستقبال القبلة والنية والتكبيرة الاولى والداخلة سبعة القيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة قدر التشهد والترتيب فيما اخذت شرعيته في كل ركعة او في جميع الصلاة وقولنا في كل ركعة كالقراءة والركوع او في جميع الصلاة كالقعدة الاخيرة حتى لو ركع وترك من السورة الى الفاتحة فانه يعود الى القيام ويتم السورة ثم يركع ثانيا ليقع ركوعه وتباطؤكم يركع ثانيا بعد ان قام فسدت صلاته واما ما تكررت شرعيته في كل ركعة كالسجدة او في جميع الصلاة كالركوع فالترتيب فيه واجب حتى لو تذكر بعد الركوع من الركعة الثانية انه ترك سجدة من الركعة الاولى

وكراهة التحريم عاشت على دليل قطعي في الشبهة وحكمها استحقاق تاركها العقاب وقالت الحنفية والعقاب دون العقاب والثواب وقالت الشافعية فسقا دون فسق مرتكب المحرام القطعي ويوجب ضعفا الاساءة فالفقه عليها او قاصرة عنها على ما اختلفوا وكراهة التنزيه تنافي زيادة الزجر وتركها سبب لها وعدم الجواب كراهة التحريم العقاب فقد كورة ترجح المجمع لابن ملك واما توجب التفسيق للان تركها واجب ففعلها تركها لواجب والفرق هو الميل والخروج في الاعتدال والوجوب الى الحرام ولو وقع فيه عذا وكره يطلق الواجب على الفرض لوجود في ضمنه ويترتب على تركه الوعيد وتعلق المكروه على الحرام لذلك ويترتب على فعله الوعيد مهمات

والخاتمة ما يكون مفسدا وما لا صلا دون وصفه وحكم العبادات حكم الباطل وفي المعاملات تفوز التصرف وحصول الكتب كبيت مثمرة تتناول ما حصل به والباقي على ما لا يكون مشروعا اصلا ولا يفيد المقصود وحكمه عدم نفوذ التصرف وعدم حصول الكتب وثمرة ما حصل به وتصحيح بخلافه مهمات

المكروه ما ثبت النهي فيه مع معارضة دليل الاباحة كسور الهرة وحكم الكراهة الثواب بالترك والعقاب بالفعل عمدا وعدة سهوا وعدم الكفر بالاستحلال لتمكن الشبهة بسبب معارضة دليل الاباحة ثم لكن

فانه يأتي بها كما تذكر ولا يعيد بعد الركوع بل يسجد للسهو بعد السلام والتابع الخارج عن الصلاة بفعل المصلي وهو فعل منافي الصلاة عند ابي حنيفة خلافا لهما النوع الثاني في الواجبات وهي احد وعشرون منها ما يعم جميع المصلين وجميع الصلوات وهي سبعة ومنها ما يخص بعض المصلين وبعض الصلوات وهي اثنا عشر اما الذي يعم العام فالاول لفظ التكبير للتحريمة اي عين لفظ التكبير وهو قوله الله اكبر ومعنى السنة ان الشروع بلفظ مبني على التعظيم كالله اجل او اعظم او الرحمن اكبر فرض ولكنا اتينا بالتحريمة بجوز ذلك اما مراعاة عين لفظ التكبير فواجب حتى لو تركه سهوا يجب عليه السجدة والرواية في الكافي الثاني القعدة الاولى من ذوات الاربع والثلاث مقدار التشهد الثالث قراءة التشهد في القعدة الاولى والقعدة الاخيرة اما في القعدة الاخيرة فبالاتفاق واما الاولى فعلى الاصح من الروايات وهو رواية الهداية وفي رواية انه سنة والخامس الطمانينة في الركوع والسجود والمراد منها الرابع تمكث بعد الفعل قدرما يستوي كل عضو في موضعه السادس اتيان كل فرض في صلبه والمراد به مراعاة الترتيب في فعل متكرر في كل ركعة كالسجدة حتى لو تركت السجدة الثانية وقام الى الركعة الثانية لا تفسد صلوته او اخره بنى ما اخر الفرض عن محله والا فالترتيب فيما بين الافعال المتحدة فرض كما مر ولهذا كان فرض المصلي عن القراءة المسنونة تمكث متفكرا سهوا ثم تذكر وركع بعده يجب عليه السهو لتاخير فرض الركوع عن موضعه وان اتى بالركوع مرتبا وكذلك اتيان كل واجب في موضعه واجبا ايضا حتى لو سهى عن ضم السورة فتذكرها في الركوع وضمها قائما فانه يسجد للسهو لتاخير الواجب عن موضعه السابع الخروج بلفظ هو فعل المصلي بان يقول المصلي السلام عليكم ورحمة الله هذا على الاصح من الروايات وهو رواية الهداية حتى لو اتى به عن موضعه او تركه يجب عليه سجدة السهو اما صورة التاخير كما اذا قعد في اخر الصلوة قدر التشهد ثم قام ساهيا فتذكر قبل ان يعتدل الركوع الخامسة بالسجدة ورجع الى القعدة يجب عليه السهو واما صورة الترك كما اذا قيد الركعة الخامسة بالسجدة المثلثة بما يضم اليها اخرى ثم يتشهد ويسلم ويسجد للسهو واما الخاص فالاول تعيين القراءة في الركعتين الاوليين من الرباعية والثلاثية واجب واما نفس القراءة في ركعتين مطلقتين من الرباعية فرض الثاني قراءة الفاتحة في الاوليين الثالث اقتصار الفاتحة في الركعة على مرة وذلك واجب الا اذا

يجب عليه سجود السهو بترك واحد بما بين قراءة بعض سورة مع الفاتحة وضم السورة ثم سهى وقراءة الفاتحة ثانيا لا يجب السهو اما لو قراءة الفاتحة وقدر ما بين السورتين سهوا لا يجب عليه سجدة السهو الرابع ضم السورة مع الفاتحة او ثلاث آيات قصار او آية طويلة مع الفاتحة الخامس تقديم الفاتحة على السورة او على القراءة المضمومة حتى لو قرأ السورة اولا ثم قرأ الفاتحة سهوا يجب عليه سجدة السهو واعلم ان هذه الواجبات الخمسة انما هي على من عليه القراءة احترازا عن الامي والمتعذر السادس قراءة دعاء القنوت في الوتر وهو معروف وان لم يحفظ قال القدوري اخرني ثلثا وقيل يأتي ثلاثا بكلمات محسوبة وهو مذكور في فتاوى الواقعات شرح الطحاوي التابع جهر الامام بالقراءة في الجهرية اي في الفجر والعشاء ويشترط ايضا ان يؤدي الصلاة بالجماعة فيجب الجهر بالقراءة على الامام ولو قرأ ما سرا لا يجب الجهر وقيل كانت او فاتته بل هو مخير ان شاء جهر واسمع نفسه وان شاء خافت الثامن الاسرار بالقراءة في السرية الا ان الجماعة هنا غير شرط حتى ان المنفرد لو جهر في الظهر والعصر يجب عليه سجود السهو واعلم ان مقدار الجهر والمخافتة الموجب لسجود السهو ما يكون قدر ثلاث آيات قصار او آية طويلة التاسع انصات المقتدي وقت قراءة الامام العاشر متابعة المقتدي الامام على اي حال وجد المقتدي سواء كانت تلك الحال قياما او ركوعا او سجودا او قعودا وان لم يكن تلك الحال محسوبة من صلوة المقتدي كما اذا ادرك الامام في السجدة الكبرى للمتابعة ويلزمه ان يتابعه ساجدا ولا يمكث قائما ليعود الامام الى القيام فيشاركه فيه ويعد ما يأتي به ثانيا لان الثناء ايضا ذكر مقصود الحادي عشر سجدة التلاوة واجبة على الامام والمنفرد بخلاف المقتدي لانه ملتزم لا يجب عليه سجود السهو واما وجوبها على المقتدي بتلاوة امامه فذلك بطريق المتابعة لامامه الثاني عشر تكبيرات العيدين وهي الزوائد الثالث عشر تكبير ركوع صلاة العيد وهو واجب الا اذا تركه لو تركه سهوا لا يجب السهو لكن لا يستتبعه على الناس واما تكبيرات الركوع في سائر الصلوات فهي سنة الرابع عشر سجدة السهو على الامام والمنفرد واجبة واعلم انه يجب سجود السهو على الامام والمنفرد بترك واجب في الثانية الاولى من الخاص وهي تعيين القراءة في الاوليين وتعيين الفاتحة واقتصارها على مرة وضم السورة او ثلاث آيات او آية طويلة اليها وتقديم الفاتحة عليها وقنوت الوتر والجهر في الجهرية والاسرار

٢٢٣٥٦٥٣٥٦٥٣٥٦٥

في السرية فتركه كل واحد من هذه الثمانية يجب سجود السهو واما في السنة البواقي
من الخامس فلا يجب السهو اما في الانصات ومتابعة الامام فلان سهو المقتدي هدر
واما في سجدة التلاوة فلان تركها لا يتصور لانه حينئذ لا يعود على التلاوة
بالوجوب عن الصلاة وابا في ظاهر واعلم انه يجب سجود السهو على الامام والمنفرد
ايضا بترك واجب في جميع الصور المذكورة من العدد الاتي الا في الثالثة فان في تركها
لا يجب سجود السهو لانها واجبة للغير لانها شرعت مكملة للفرض اي مكملة للركوع
والسجود بمعنى واجبة لاتمام الركوع والسجود وهذا دليل السنة فانها بهذه السنة
من هذا الوجه وان كانت واجبة وبترك السنن لا يجب سجود السهو نص
على ذلك في عمدة المصلي النوع الثالث في السنن وهي سبعة وعشرون العام
منها في جميع الصلوات وجميع المصلين سبعة عشر الاول رفع اليدين في تكبيرة
الافتتاح باسطا اصابعه لا ضامها مستقبلا بكفيه القبلة والمراد مجرد رفع اليدين
اما بيان مقداره فرفع اهل هو الى شحمة الاذن او الى المنكب فسيأتي في المستحبات
ان شاء الله تعالى واعلم ان السنة رفع اليدين مقارنا للتكبير كما ذكره القدوري
في مختصره وهو المروي عن ابي يوسف والاصح انه يرفع اولا فاذا استقر في موضع
المحاذاة كبر لان الرفع بمنزلة النفي كانه ينبذ ما سوى الله تعالى وراء ظهره فالبدء
كالآخرة واليسرى كالدنيا الثاني رفع اليدين في القنوت قال في المحيط فاذا فرغ
الامام من القراءة في الركعة الثالثة كبر ورفع يديه حذاء اذنيه وبعثت الثالث
رفع اليدين في تكبيرات العيدين الرابع عشر الاصابع عند رفع اليدين الا انه
لا يخرج كل التخريج فان ذلك سنة الركوع وقد يقدم ايضا الخامس الثناء بان يقول
سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك
واعلم انه اذا افتتح المؤتم الصلاة بعد ما شرع الامام في القراءة لا يأتي بالثناء
بل يستمع وينصت ويقبل يأتي بالثناء بين سكتات الامام كلمة كلمة السادس
وضع اليمنى على الشمال واما بيان كيفيته الوضع وابن بفتح ومتى يضع فسيأتي
ان شاء الله في فصل صفة الصلاة السابع تكبيرات الانتقالات حتى
القنوت ايضا فان تكبيرة سنة الثامن تسبيح الركوع ثلثا قال في الذخيرة
اذا ترك التسبيح في الركوع اصلا واتى بقدر قول محمد رح انه يجوز ويكره وكان
ابو مطيع البلخي تلميذ ابي حنيفة رض يقول تسبيح الركوع ركن حتى لو تركه لا يجوز صلاته

التاسع اخذ ركبتيه في الركوع العاشر تفريج اصابعه فيه كل التفريج الحادي عشر التمويه
من الركوع الى مجرد الاستواء التمويه بعد رفع الرأس من الركوع وهذا على الاصح ذكره في
المحيط بخلاف ما ذكر في سائر الكتب في الواجبات فظهر ان الاستواء قائما ليس
بفرض ورفع الرأس من الركوع والسجود فرض في رواية ابي حنيفة وهو قول محمد والعود
الى القيام عند رفع الرأس من الركوع ليس بفرض والصحيح من مذهب ابي حنيفة
ان الانتقال فرض ورفع الرأس من الركوع والعود الى القيام ليس بفرض الا ان
الانتقال الى السجدة بلا رفع الرأس لا يمكن فشرط رفع الرأس الثاني عشر الجبهة
من السجود الثالث عشر السجدة على سبعة اعضاء وهي الجبهة واليدان والركبتان
والقدمان الرابع عشر تسبيح السجود ثلثا وفي الزاد الادنى هو الثلاث والاوسط
خمس مرات والاكمل سبع مرات الخامس عشر الصلاة على النبي صلعم بعد تشهد
السلام احترازا عن القعدة الاولى وعن القعدة الاخيرة في حق من عليه سجود
السهو فان التشهد الاول ليس بتشهد السلام وتشهد السلام في حق
الساهي هو التشهد الثالث فيأتي بالصلاة والدعاء بعد التاسع
عشر الدعاء بعده لنفسه وللجميع المسلمين السابع عشر السلام بمنة وبسرة
اي فجرد ما يسمى سلاما بمنة وبسرة اما بحويل الوجه حتى يرى بياض خده فيأتي بالتثنية
اما السنن الخاصة ببعض الصلوات وببعض المصلين دون بعض فهي عشرة
الاول جهر الامام بالتكبير وهذا مخصوص بالامام فيرفع الامام صوته بتكبيرة الاحرام
وسائر التكبيرات ولا يرفع المأموم صوته الا قدر ما يسمع نفسه الثاني مقارنة
المقتدي تكبيرة الامام ومتابعته له في سائر افعاله والمراد بالمقارنة ان يكون
تكبيره مع تكبير الامام وهذا على قول ابي حنيفة وقال السنة فيه المتابعة وهو ان يبتدئ
المقتدي بالف الله بعد ما يبلغ الامام راء اكبر والمراد بمتابعة المقتدي للامام في سائر
افعاله اي في غير ما ادرك الامام فيه فان المتابعة في ذلك قدر واجب عليه
وقد ذكر في الواجبات الثالث التعوذ بان يقول اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او استعيذ بالله قال صاحب الهداية والاولى ان يقول استعيذ بالله الى
آخره الرابع اخفاء التعوذ الخامس التسمية بعد التعوذ السادس اخفاء التسمية
واعلم ان هذه الاربعة وهي التعوذ واخفاؤه والتسمية واخفاؤها سنة في حق

الامام والمنفرد السابع ان يامن سر اللام والمنفرد والمقتدي في الجهرية ان سمع
اللام وهو قوله سمع الله لمن حمده والتحميد للمقتدي في اي صلوة كانت سواء كانت
نفلا او سنة او فرضا وقتية كانت او فائتة وهذا هو الاصح كما هو مذكور في فوائد
الجامع الصغير الحادي التاسع افتراش رجله اليسرى للجلوس عليها مع نصب اليمنى
في القعدة الاولى والاخيرة في حق الرجال العاشر التورك وهو الجلوس على الورك
في القعدة في حق النساء وهو ان يجلس على اليتها اليسرى ويخرج رجليها من
الجانب الايمن ويخرج فخذيها لان ذلك استر لها وهيئ حالها على الستر التنوع
الرابع في المستحبات وهي ثلثة وعشرون الغاء منها في جميع الصلوات
وجميع المصليين اربعة عشر الاول ترك الالتفات يمينا وشمالا وبعد ما ترك
الالتفات لا يغمض عينيه ولا يعطل نظره ولا يشتغل بمطالعة الاستياد بل اما يكون
بذا الترك مستحبا بان يكون نظره وقت القيام الى موضع سجوده ووقت الركوع
الى قدميه ووقت السجود الى انفه وفي القعود الى حجره وفي السلام الى كتفه الثاني
تغطية الفم عند غلبة التثاوب اي بدفع التثاوب اولا بقدر الامكان بعض
الشفة السفلى فاذا عجز يغطي فمه بظاهر كفه الايسر مستقبلا بباطنه نحو القبلة وتركها
الايمن مكانه ليلا يصير تاركا سنة الاستعاذ الثالث دفع السعال استطاع
الرابع زيادة القراءة على ثلث آيات فلو قرأ بعد الفاتحة اية قصيرة وركع
ساهيا يجب عليه سجود السهو لان مقدار ثلث ايات قصار او اية طويلة
كاية الكرسي بعد الفاتحة واجب اجماعا الخامس الترتيل في القراءة والمراد به تصحيح
الحروف والاتيان بها من مخارجها ومراعاة الوصل والوقف ومراعات
المشوبات كما علم القراءة سبيل علي رضي الله عنه عن ترتيل القرآن فقال هو تجويد
الوقوف واداء الحروف السادس تسوية الراس مع الظهر في الركوع السابع
وضع ركبتيه قبل يديه ووضع يديه قبل انفه قبل الجبهة في السجود وهذا اذا كان حافيا
يمكنه ذلك ولو كان في خف لا يمكنه وضع الركبتين قبل اليدين فانه يضع يديه
اولا وتقديم اليمنى على اليسرى الثامن على عكس ذلك حين يرفع للقيام والضابط
ان ما هو اقرب الى الارض يضعه اولا وعند الرفع ما هو اقرب الى الهواء
يرفعه اولا وهو الراس فيرفع الجبهة اولا ثم الانف على هذا التاسع
التسجود بين اليدين اي بجميع الاصابع لا بعضها وبضم اصابع يديه حالة السجود

عرفاني

ووضعها انفه

كل الضم ليحصل هذا المعنى وفي المحرابية لا يضم كل الضم الا حالة السجود ولا يخرج كل التخريج
الا في الركوع وفي سائر المواضع عند الرفع للتخوية وعند الوضع على الفخذ يتركها
على حالها ولا يتكلف في الضم والتفريج قيل ينبغي ان يكون في حالة السجود اهاها
هذا اذنيه او قريبا منها بحيث لو سقط يقع اذنيه لسقط على الابهام العاشر
توجيه اصابع يديه ورجليه نحو القبلة الحادي عشر ترك مسح التراب والعرق
بالبد قبل السلام سواء كان في اثناء الصلاة او بعد التشهد الثاني عشر
الفصل بين القعدتين قدر اربعة اصابع اليد في حالة القيام الثالث عشر وضع يديه
على فخذيه في حالة القعدة بحيث يحاذي برانس اصابع يديه اصل الفخذين ولا يضم
ركبتيه بيديه كالعوام ولا يضعهما على وسط الفخذين لانه للرعونة والتكبر الرابع عشر
تحويل الوجه يمنة ويسرة عند السلام بحيث يرى بياض خده الايمن من كان خلفه
والايسر كذلك فالحاصل ان الخروج من الصلوة بمطلق الفعل فرض وبفعل
السلام واجب بالتسليمتين سنة وتحويل الوجه لهما مستحب فاعلم ذلك فهذه
هي المستحبات العامة اما الخاص فهي تسعة الاول رفع يديه فيما سن فيه الرفع هذا
بيانه اذنيه للرجال وهذا المنكب للنساء الثاني وضع اليدين تحت السرة للرجال
وعلى الصدر للنساء والثالث اخراج الكفين من الكمين عند التحريمة للرجال
واما المراة فهي عورة مستورة فلا تخرج كفيها من الكمين الرابع القراءة على القدر
المروي في حق الامام فيقرأ طوال المفصل في الفجر والظهر واوساطها في العصر والثاني
وقصاره في المغرب الخامس زيادة التسبيحات على ثلث مرات في السجود
السادس ابعاد العضدين من البطن والبطن من الفخذ والفخذ من الساق والساق
من الارض في حالة الركوع والسجود للرجال وهذا في غير الازدحام وقيل اذا كان
في الصف لا يجافي كي لا يؤذي جاره وبعكس ذلك لنساء وهو الصاق العضدين
بالبطن والبطن بالفخذ والفخذ بالساق والساق بالارض في حالة الركوع والسجود
السابع قراءة الفاتحة بعد الاوليين للمفترض في المشهور وعن ابي حنيفة رحمه الله
ان قراءة الفاتحة في الاخريين واجبة رواه الحسن حتى لو تركها عامدا كان مسيئا
وان كان ساهيا يجب للسهو وعنده يخير بين القراءة والتسبيح والسكوت
الثامن التسمية قبل الفاتحة في كل ركعة وهذا قول ابي يوسف رح واذكر في الصفي ان
المفتى به على قول ابي يوسف ان يسمي في اول كل ركعة ويخفيها ويفتح بالحمد تدرب العالمين

في المكروهات النوع السادس في المكروهات التي تكره في الصلاة وهي ثمانية
وخمسون القيام احد واربعون الاول تكرار التكبيرة اي تكبيرة الافتتاح اما في
غير الصلاة والتسبيح والتسوية ونحوها بالبد واما باللسان فانه مفسد ورؤس الاصابع
والعقب لا يكره كذا في المحيط والخلاصة ثم قيل لا خلاف في التطوع انه لا يكره
والخلاف في الفرض فعند ابي حنيفة يكره وقالا لا بأس به الثاني التخصر وهو
من اخلاق الجبابرة والتخصر وضع اليد على الخاصرة الرابع التخمخ بلا عذر ولو بغير حرف
وقوله بلا عذر بان كان لا لعلم جاء الباب بانه في الصلاة او غير ذلك
اما لو كان لعذر بان كان لاجتماع البزاق في حلقه فلا يكره وفي مبسوط شيخ الاسلام
وان كان التخمخ لتحسين الصوت فكذلك لانه يفعل لاصلاح القراءة فيصير
من القراءة وكذلك ذكره شمس الائمة السرخسي واذا تخمخ في صلاته ولم يظهر الحرف
لم تفسد صلاته وان ظهرت الحروف ولا عذر على وفق ذلك عن نفسه لا تفسد
صلاته ايضا للضرورة الخامس التنحنح وهو القاء التحاء والبلغم السادس التنفخ غير
المسموع كاف ونفث وآخ السابع امساك الدراهم ونحوها بحيث لا يمنع
القراءة اي نفس القراءة بل يمنع عن سنة القراءة حتى لو لم يمنع عن سنتها ايضا
لا يكون مكروها بل مباحا وفي الخلاصة يكره ان يصلي وفي فيه شيء يمسكه من دراهم او دنانير
او لؤلؤة ان كان لا يمنعه من القراءة وان كان يمنعه من القراءة لا يجوز صلاته وان
كان في فيه متاع يمسكه ولم يضع يده في الركوع على ركبته او في السجود على الارض
يكره الثامن اعلاء الرأس بعد الرفع من الركوع والسجود لو قليلا وقت النهوض
والجلسة كما يفعل بعض الجهال والعوام ويجعل وجهه نحو السماء التاسع ابتلاع
ما بين الاسنان لو قليلا وان كان كثيرا تفسد صلاته والقليل ما دون الحمصة وما
كان قدر الحمصة وفوقه فهو كثير العاشر ترك سنة من السنن التي ذكرناها الحادي
عشر امام القراءة في الركوع وينبغي ان يفصل بين القراءة والركوع بسكتة خفيفة
حتى يرد اليه نفسه وفي الخانية يكره القراءة في غير حالة القيام الثاني عشر تطويل
الاذكار في الانتقالات بان بانى بالتسبيح في حالة الانحطاط للسجود وبكبر
الانحطاط في السجود فان فيه كراهتين احداهما ترك الذكر عن موضعه والثانية
تطويله في غير موضعه قالوا يختم القراءة في قيامه فيبدأ بالف التكبير ويختم الراوي
الركوع فيأتي بالتسبيحات على التمام ثم يعيد ابتداء التسبيح اولا بالتحميد

وذكر في المحيط المختار قول محمد رح وهو ان يستحي قبل الفاتحة وقبل كل سورة في كل ركعة
وفي رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه يستحي في الركعة الاولى لا غير واما اختير
هنا قول ابي يوسف لان لفظ العتوى اكد وابلغ من لفظ المختار ولان قول
ابي يوسف وسط وخير الامور اوساطها كذا في شرح غنية المصلي التاسع انتظار
المسبوق فراغ الامام اي المسبوق لا يقوم الى قضاء ما سبق به الا بعد ما سلم
الامام وبه افتيا اذا كان في الصف الاول باتمام الاقاويل الا ان يكون الوقت
ضيقا فانه لا ينتظر في الصف الاول ايضا واما اذا كان في الصف الثاني او الآخر
فقد قيل ينتظر ايضا كما في الصف الاول وقيل لا ينتظر حتى لا يتربص به احد
عند رفض الصفوف وعليه عمل بعض اساتذتنا واذا قلنا ينتظر ما دام يسمع تكلموا فيه
قيل ينتظر سكتة وقيل بقدر التشهد ثانيا بحيث يرفع عند فراغ الامام وقيل
بقدر ما حضر من الاقاويل وفي الجامع الصغير الخاني الصحيح انه يرفع كما يرفع الامام وقيل
بقدر الشهادتين ليكون مذكرا لحاله وهذا ادفع لغلبة النعاس والسهو وعليه ايضا
عمل بعض اساتذتنا تتمة انه لا يقوم سريعا عند سلام الامام بل يتوقف حتى يعلم انه
ليس على الامام سهو ويصدر عن الامام ما تقاني الصلوة وهذا كله فيما اذا واظب
الامام في القعود قدر التشهد اما لو لم يكن واظب بل قام الى القضاء كما رفع رأسه
من السجدة الثانية فقيه الاختلاف بيننا وبين زفر فعنده تفسد صلاته وعندنا لا تفسد
صلاة النوع الخامس في المحرمات وهي اربعة عشر على العموم الاول الجهر بالتسمية في
الخانية وان جهر بالتعوذ او بالتسمية او بالتناءين لا سهو عليه الثاني الجهر بالتناءين
الثالث الالتفات بيناً وشمالاً بتحويل بعض الوجه واما تحويل كل الوجه فهو اشد
حرمة ولو حول مع الوجه الصدر تفسد صلاته الرابع النظر الى السماء الخامس
الانكاء على الاسطوانة او اليد ونحوه بلا عذر ولو كان بعذر باقي في نوع المباحات
السادس رفع البدين في غير ما شرع فيه الرفع السابع رفع الاصابع عن الارض
في الركوع والسجود الثامن الجلوس على عقبيه في التشهد التاسع العبث بثوبه
او بدنه دون الثلاث العاشر الاشارة بالسبابة كما هل الحديث الحادي عشر
قصر السلام على جانب واحد الثاني عشر القنوت في غير الوتر الثالث عشر
الزيادة في التكبير او الثناء او التسبيحات او التشهد على السنة الرابع عشر
ترك واحد من الواجبات الاربعة عمدا وقال في المحيط ذكرت المحرمات

الثالث عشر وضع يديه قبل ركبتيه على الارض للسجود بلا عذر ولو كان بعذر كالكبر والضعف في المرض لا يكون مكروها الرابع عشر رفع اليدين بعد ركبتيه للقيام بلا عذر الخامس عشر الاقعاء وهو الجلوس مثل جلوس الكلب بان يضع اليتيه على الارض وينصب ركبتيه الا ان في اقعاء الكلب في نصب اليدين واقعاء الادمي في نصب الركبتين الى صدره وقيل الاقعاء ان ينصب قدميه كما يفعل في السجود ويضع اليتيه على عقبه والاول اصح لان اقعاء الكلب يكون بتلك الصفة السادس عشر تغطية الفم بالعمامة والثوب السابع عشر غمض العينين في الصلاة لانه عادة اليهود وكذا في الكبرى فيكون في السجود مفتوح العينين لانها بسجدان الا ان ينشئت به بتفريج النظر فيغمض العين للاستناد كذا في العوارف الثامن عشر تلثم الحصى الا ان يمكنه السجود بفعله مرة او مرتين اما لو فعل ذلك ثلاث مرات تفسد صلاته عند البعض التاسع عشر مسح الجبهة من التراب او العرق قبل السلام من الصلاة العشرون كف الثوب وهو رفعه من بين يديه او من خلفه عند السجود لانه نوع تجبر الحادي والعشرون التثاوب الثاني والعشرون التمطي الثالث والعشرون فرقعة الاصابع قيل المراد بالفرقعة ان كان بيد واحدة اما لو اشتغل بيديه بذلك تفسد صلاته عند البعض الرابع والعشرون الالتفات من رجل الى رجل الخامس والعشرون تشبيك الاصابع في غير الركوع السادس والعشرون التمجيل في القراءة السابع والعشرون ترك سنة الرأس مع القدرة الثامن والعشرون التخطي ثلاثا فصاعدا بلا عذر لو وقف بعد كل خطوة وقيد به لانه لو لم يقف بعد كل خطوة تفسد صلاته التاسع والعشرون التمايل يمينا وشمالا حال القيام ووقت القراءة كما يفعله بعض الجهال الثلاثون قتل القمل دون الثلاث اي بيد واحدة ولو كان بيدين ففيه شبهة الفساد الحادي والثلاثون دفن القمل دون الثلاث الثاني والثلاثون الثاء الزاي الثالث والثلاثون نزع الخف بعمل قليل هذا اذا كان في آخر الصلاة بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم اما في اثناء الصلاة ففيه صلاته لبطلان مسح الخف وهذا من قبيل تخلل الحدث لا من قبيل سبقه الرابع والثلاثون ثم الطيب الخامس والثلاثون تعيين السورة لصلاة معينة بحيث لا يقرأ غيرها السابع والثلاثون الجمع بين السورتين بركعة واحدة في ركعة سواء كانت الزكعة قصيرة او طويلة وقيد بقوله في ركعة لانه لو فعل ذلك في ركعتين لا يكره وان كانت الزكعة قصيرة على الاصح من الروايات كذا في الجامع الصغير للحاوي الثامن والثلاثون الالتفات من اوله الى آخره لو بينهما سورة

التروح بالثوب او المروحة دون الثلاث السادس والثلاثون ج

الرابع

ان سبح والكافرون تقديم السورة المتأخرة على المتقدمة ولو في ركعتين بان قرأ في ركعة سورة ثم قرأ في ركعة اخرى فوق تلك السورة او قرأ في ركعة سورة ثم قرأ في تلك الركعة سورة اخرى فوق تلك السورة فان ذلك يكره واذا كان في ركعة فتذكر اباحته اذا تعمد ذلك اما لو سهى في ذلك فلا يكون مكروها الاربعون التسمية قبل كل سورة في كل ركعة اي اثباتها قبل الفاتحة وقبل السورة في ركعة مكروه وان كان ذلك مستحبا على قول محمد وفي الظهيرية التسمية اذا اتى بها في كل ركعة عند افتتاح قراءة الفاتحة لا يعيدها مع كل سورة بعدها هو الصحيح الحادي والاربعون حمل صبي بلا عذر والعذر بان يخاف عليه من سبع او ماء او نار ونحوه فانه لا يكره في حالة العذر فهذه المكروهات العامة اما الخاص فهي سبعة عشر الاول انتظار الامام لمن يسمع خفق نعله بفتح يكث راكعا ليدرك الذي يجيء للصلاة الركعة سواء عرف المجيء او لم يعرفه وقال محمد احتشى عليه او اعظم بفتح الكوة وسواء كان المجيء فقيرا او غنيا وقيل ان كان فقيرا لا يكره الثاني تطويل الثانية على الاولى في الفرائض اي تطويلا كثيرا بان يكون قدر ثلاث آيات وما دونه قليل فلا يكون مكروها وهذا في الفرائض اما في النوافل والسنن لا يكره الثالث الوقف في آية الرحمة او العذاب للامام والمقتدي مطلقا بان توقف المقتدي متفكرا فتفوت عنه المتابعة في بعض الاشياء وقوله مطلقا اي سواء كان في الفرائض او النوافل بجماعة التراويح وكذلك ايضا للمنفرد في الفرائض مكروهة بخلاف النوافل فانه لا يكره الرابع السجدة على كور العمامة الخامس الصماح البطل بالفتح للرجال واما في حق النساء فهذا الصماح مستحب السادس اسدال العضدين واما في حق النساء فمستحب السابع نزع الرجال القميص او القلنسوة ولبسهما بعمل قليل واما نزع المرأة القميص في الصلاة ولبسه فانه يجلي كشف العورة وفيه الفساد سواء كانت حرة او امة وكذلك القلنسوة فيما اذا كانت حرة واما اذا كانت امة ففيه احتمال الفساد واحتمال عدمه الثامن تطويل الامام الصلاة بحيث يثقل على القوم اي لا يترك العذر المروي اذا لم ير عنوا فيه فاذا طول القراءة في الركعة الاولى ليدركها الناس فان كان تطويلا يثقل على الناس ينبغي ان لا يفعل لانه يصير سببا لتقليل الجماعة التاسع تخفيف الامام الصلاة لعجلة القوم اي لا ينقص عن العذر

ولا بأس بها في اول الركعة الاولى عند ابي حنيفة رح كالتعوذ وعنده لا بأس بها في اول كل ركعة وهو قولهما وهو اقرب الى الاحتياط كما في فتاوى اختلاف العلماء والآثار اتباع الفاتحة ولا بأس بها بين السورة والفاتحة للتعمد لمحمد رح في الصلوة الى فذا تباع للمصحف وفي النوافل بلا خلاف

قوله الا ان يمكنه السجود الا ان ينشئت به قوله والاول اصح لان اقعاء الكلب يكون بتلك الصفة قوله ولا بأس بالتثاؤب الخ قوله ولا بأس بالتمطي الخ قوله ولا بأس بالتمايل الخ قوله ولا بأس بالتثاؤب الخ قوله ولا بأس بالتمطي الخ قوله ولا بأس بالتمايل الخ

المروى وان استووا الكل اخر الجاء الامام القوم للفتح اذا قرأ ما يجوز به الصلاة
بعد مراعاة السنة في القراءة فلو الجاء فيما اذا قرأ ما لا يجوز لا يكون مكروها وان استخلف
الغير واذا فتح على امامه وقد قرأ الامام قدر ما يجوز به الصلاة الا انه توقف ولم ينتقل
الى آية اخرى ففتح عليه المقتدي الاصح انه لا تفسد صلاة المقتدي وفي الهداية وينبغي
للمقتدي ان لا يعجل بالفتح على الامام ان لا يظن انه ركع اذا جاء اوانه او ينتقل
الى آية اخرى وفي السراجية الامام اذا حصر عن القراءة بعد ما قرأ ما يجوز به الصلاة
ففتح عليه رجل من القوم لا تفسد صلاة الفاتح وكذا لو اخذ الامام منه لا يفسد
صلاته وفي شرح عمدة المصلي المقتدي اذا فتح عليه بعد ما الجاء واخذ الامام لا يكون
مكروها وان لم يأخذ منه بعد ما الجاء لا تفسد صلاة الفاتح ولا يكره له ايضا اما لو
فتح بغير الجاء ففيه الاختلاف والاصح انه لا تفسد سواء اخذ الامام او لم يأخذ
قراءة مقدار الجواز او لم تجز الحادي عشر للجهر بالقراءة في نوافل النهار وقيد به لان
الجهر بالقراءة في نوافل الليل غير مكروه وفي كفاية الشعبي اما في التطوع في النهار فانه
يخاف فيه بالقراءة الا عذر وهو ان يكون هناك من يحدث او يغلبه النوم
فيجهر ليرفع النوم او لغيبة الكلام فانه يجوز ولا يجب عليه سجود السهو ولا يوجب
النقصان الثاني عشر قراءة الامام آية السجدة في الصلاة السرية الا في اخر السورة
الثالث عشر تكرار الآية سرورا او حزنا في الفرائض بلا عذر والاصل ان لا يتذكر
الامام ما يكره وامافي النوافل والسنن فلا يكره مطلقا سواء كان بعذر او بغير عذر
الرابع عشر تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض الخامس عشر الصلاة رافعا
كميه الى المرفقين للرجال وقيد به لان المرأة لو فعلت كذلك تفسد صلاتها اذا
كانت حرة ولو كانت امة ففيه شبهة الفساد لاحتمال حدوث عتقها السادس
عشر قول المقتدي عند آية الترغيب بان كان فيها ذكر الجنة وآية الترهيب بان
كان فيها ذكر الجنة وآية الترهيب بان كان فيها ذكر النار صدق الله وبلغت
رسله السابع عشر الاعتماد بحائط او سطوانة بلا عذر في غير النوافل اي في الفرائض
والسنن المؤكدة النوع السابع في المباحات وهي احد عشر العام ثمانية
الاول تكره بموج عينيه بلا تحويل وجه ومع تحويل الوجه حرام وقد مر في المحرمات
الثاني تسوية موضع سجوده مرة او مرتين لعذر وهو ان لا يمكنه السجود بدون
الحصى الثالث قتل الحية اي حية كانت مطلقا وان احتاج الى المعالجة قوله مطلقا

اي سواء حصل فيه انحراف عن القبلة او لا وعند بعضهم لا يجوز قتلها اذا
لم يحصل مع استدبار وقوله وان احتاج الى المعالجة اي باخذ الية كالعصى والحجر
ليضربها او بتكرار الفعل الى ثلاث ضربات او فيه احتراز عن قول من لا يجوز به المعالجة
وقوله اي حية كانت اي سواء كانت الحية بيضاء او سوداء او صفراء وهو احتراز
عن قول من لا يجوز قتل البيضاء فانها جن سواء كان البيوت وصورتها بيضاء لها
ضفيرتان تمشي مستوية فلا بأس بقتلها عنده الا بعد الاعذار والانذار فيقال لها
اخرجي عن طريق المسلمين ومري باذن الله تعالى فان ابت تقتل وقال الطحاوي
لا بأس بقتل الحيات كلها من غير اعذار وانذار لان النبي صلعم عابد الجن ان لا يدخلوا
بيوت امته وان لا يظهروا فاذا تقصوا العهد بياح قتلهم وقال بعضهم لا يجوز
الا قتل السوداء غير الرابع بياح له ان يصلي وفي فيه دراهم او دنانير لا يمنع من سنة
القراءة اما لو منع من سنة القراءة فانه مكروه تقدم في المكروهات الخامس
بياح له ان يصلي وفي يده ما لا يمنع من سنة الاعتماد السادس قراءة القرآن
على التأليف اي على الترتيب كما يفعل بعض الحفاظ فرائة المحاريب خاتما
للقرآن في الصلاة السابع نفض الثوب كيلا يتضوع بجسده في الركوع
الثامن قراءة اية سورة في ركعة واخر سورة اخرى في ركعة اخرى على الصحيح
من الروايات وهو مذكور في المحيط وفي الجامع الصغير الخاني اما الخاص فثلاثة
الاول تكرار السورة في ركعة في التطوع اما في الفرائض لا يباح ذلك بل يكره
كما مر في المكروهات الخامسة الثاني بياح ان يصلي معتمدا حائطا او سطوانة في
ولو بلا عذر الثالث لحظ الامام الى من خلفه ثلاثا كالمتوهم ان قام هو وجلس
ان جلس النوع الثامن في المفسدات وهي في التحقيق خمسة على العموم
الاول التكلم بكلام الناس مطلقا حقيقة او حكما قوله مطلقا اي سواء كان باثما
او يقظانا او عامدا او ساهيا قليلا كان او كثيرا وقوله حقيقة او حكما اما حقيقة فظاهر
واما حكما فكقول المصلي انا ساه وانا اليه راجعون لمن قال له قتل ابنك والحمد لله
رب العالمين قال له الك ابن وضابط كل ما كان من نظم القرآن او كلمات
الادعية بقصد حظا لاحد او جوابا لمن يكلمه بالنية الثاني الضحك وهو ما يكون مسموعا
لا دون جيرانه وانه تفسد الصلاة ... والتبسم ما لا يكون مسموعا له
ولا لجيرانه وانه لا يفسد الصلاة ولا الوضوء الثالث الاكل الكثير بلا اصلاح

مطلوبه ام
من آداب وسنات وفي سنة
ما والقهقهة ما يكون مسموعا له وجيرانه
وانه يفسد الصلوة والوضوء
سجدة التلاوة
الاسود

قوله بلا اصلاح احتراز عن الانصراف للتوضي والاستحلاف وحمل الجنة على الاطلاق فكل من هذه الثلاثة عمل كثير لكن من اصلاح الصلاة فلا تفسد الصلاة والعمل الكثير فيه اختلاف كثير واصح ما قيل فيه ان كان الناظر يظنه خارج الصلاة فهو كثير يفسد به الصلاة والا فلا آلا ترى ترك فرض من الفرائض بالعذر ولو طرأ فوته بدون اختياره كمن صلى ثلاثا ركعة ورکعتين ولم يقرأ شيئا الخامس تفسد الحدث احترازا عن سبق الحدث فانه غير مفسد فلو كان يصلي تحت جدار المسجد فاصابه شيء فاخذ من الجدار شيئا على رأسه فاذا ماء فهو من قبيل تعمد الحدث تفسد به الصلاة ولو اصابه من خارج المسجد فهو من قبيل سبق الحدث فلا تفسد به الصلاة وعلى هذين الفصلين مسائل كثيرة تعرف في الفتاوى المفيدة ثم الكلام على الفرائض والواجبات والسنن والمستحبات والمباحات والمحرمات والمكروهات والمفسدات والله اعلم ولو ترك الواجبات او السنن او الاداب جازت صلاته ويجب عليه سجدتا السهو في الواجبات وهي بعض السنن ان تركها ساهيا يفسد الواجبات وبعض السنن التي يجب سجدتا السهو في جميع الواجبات ان تركها ساهيا وفي بعض السنن ان تركها ساهيا او عامدا او بالسنن فعل واجب عرف وجوبه بالسنة اي بفعل النبي صلعم وهي القعدة الاولى لان النبي صلعم نسي القعدة الاولى فقام الى الثالثة فسبح به فلم يقعد حتى اتم الصلاة ثم سجد للسهو فلهذا سمي فعلا مسنونا وهذا كما قال القدوري في مختصره والسهو عن اذا زاد في صلاته فعلا من جنسها ليس منها او ترك فعلا مسنونا اي فعلا واجبا عرف وجوبه بالسنة وان تركها عامدا جازت صلاته ويكون مخطئا مسيئا وقد تقدم ذلك والله اعلم **فصل في المياه** لما بين كون الطهارة شرطا للصلاة شرع في ذكر ما يحصل به الطهارة وهو الماء المطلق اعلم ان جواز الوضوء والغسل اختص بماء مطلق وهو ما نزل من السماء وماء العيون والانهار والخياض والغدران والابار والبحار والاودية سواء كان في مفازة او لا اعلم ان الماء على ضربين مطلق ومقيد فالمطلق ما لا يحتاج في توصيف ذاته الى شيء آخر بل هو الذي اذا نظر اليه الناظر سماه ماء على الاطلاق كالماء الذي ينزل من السماء وماء العيون والانهار والابار والغدران وماء البحار سواء كانت في معادنها او في الاواني وحكم هذه المياه انها طاهرة وطهور ينزل النجاسة

النجاسة الخفيفة والحكمية والغليظة والخفيفة والمقيد ما لا يتعرف ذاته الا بقيد هو كل ما استخرج بالعلاج مثل ماء الاشجار والثمار وماء البطيخ والرمان وماء الباقلا وكل ماء خالطه غيره مخالطة كاملة والمخالطة الكاملة ان يطبخ بالشيء طاهر ولم يتقيد بالطبخ المبالغة في التنظيف احترازا عما اذا وقع على بالاشنان او السدر فانه يجوز الوضوء والغسل به ما لم يغلبه فيكون نجسا كما في الفتاوى والآن الميت يغسل بالماء المطلق بالقدر لاجل المبالغة في التنظيف وحكم الماء المقيد انه طاهر غير طهور يجوز به ازالة النجاسة من الثياب والابدان دون الاحداث فان قيل قد جعل المصنف ماء السماء قسما وماء العيون والانهار الى آخره قسما وليس كذلك فان الجميع من السماء قال الله تع الم تر ان الله انزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض فالجواب انه ليس في الآية دليل على ان كل الماء من السماء فان قوله ماء نكرة والنكرة في الاثبات لا تعم فان قيل فهذا يوجب ان لا يجوز الوضوء الا بماء خاص وانتم جوزتموه بكل ما نزل من السماء فقلتم بالعموم بعد ما علتم بالخصوص فالجواب ان الاصل في النكرة في الاثبات الخصوص الا اذا دلت قرينة على العموم وقد وجدت ههنا قرينة تدل عليه وهو الامتنان لان الله تع ذكر ذلك امتنانا فلو فات العموم فات المطلوب نهارا كذلك قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا وقوله تع ماء ليطهركم به فلا يعترض عن الفقهاء في ذلك فيقال لهم ماء نكرة في الاثبات فيخص وجوبه انتهاض الا اذا دلت قرينة على العموم وقد وجدت القرينة كما ذكرنا فان قلت وما الدليل على ان النكرة في الاثبات تعم عند وجود القرينة قلت الدليل قوله تع علمت نفس ما قدمت واخرت وعلمت نفس ما احضرت والمراد العموم اي علمت كل نفس الا ان يكون المراد به نفسا واحدة وان توضأ بالنبيذ ان كان متعاطرا جاز والا فلا كما في البدائع وفي الواقعات من لم يجد خف وخشي بلوغة فاصاب خفه بلل الكلاء تكلموا فيه منهم من قال هو نفس وابو في البحر يستثنى من نفسها الاشياء فعلى هذا لا يجوز لانه ليس بماء ومنهم من قال هو ما فعلى هذا يجوز والطاهر انه ماء والماء الذي يقطر من الكرم يجوز ان يتوضأ به لانه ماء خرج من غير علاج كذا في الهداية وفي القدوري اشاره اليه حيث شرط الاعتصار الا ان المختار في زماننا انه لا يجوز لانه يطلق عليه ماء الشجر وقد ذكرنا ان الماء

مطلق ومقيد فالمطلق يجوز به الوضوء ما دام على صفة الاطلاق فاذا طبخ
لم يطلقا باحد امرين اما بكمال الاختلاط او بغلبة المخالطة فكمال الاختلاط بان
احد هما تترتب النار به حتى لا يخرج منه الا بطبخ فان كان يخرج من غير طبخ
لم يكمل اختلاط وجاز الوضوء به كالماء الذي يقطر من الكرم والثاني التغير بالطبخ
بعد ما خالطه غيره فانه لا يجوز التوضي به لانه لم يبق في معنى المنزل من السماء واذا ان
غيرته الا اذا طبخ فيه ما يقصد به المبالغة في النظافة كالاشنان ونحوه لان المتبع
يسمى ماء الذي اعلى بالسد الآن يغلب ذلك على الماء فيصير كالتسويح
المحض لزوال اسم الماء عنه ولا يجوز التوضي بما غلب عليه غيره واختلفوا
في ذلك هل العبرة بالاجزاء او بالاوصاف ففي الهداية بالاجزاء وهو الصحيح وفي
الفتاوى الظهيرية محمد اعتبر اللون وابو يوسف اعتبر الاجزاء وفي المحيط على
والاصح من الروايات ان ابا يوسف اعتبر الاجزاء وهو ان المخالط اذا كان جامدا
كالاشنان فالعبرة ان يكون اقل من الثلث وان كان مائعا جنس جنس الماء كماء
الورد فادون النصف يجوز فان كان النصف او اكثر لا يجوز ومحمد اعتبر الاوصاف
ان غيرت الثلاثة لا يجوز وان غير واحدا جاز وان غير اثنين فكذلك يجوز على الصحيح
والتوفيق بينهما ان كان مائعا جنسه غير جنس الماء كاللبن فالعبرة للاوصاف
كما قال محمد وقيل الغلبة تعتبر اولا من حيث اللون ثم من حيث الطعم ثم من حيث
الاجزاء فان كان الحاصل مخالفا لونه لون الماء كاللبن ونحوه ان كانت الغلبة
للون الماء جاز وان كان للمخالط لا يجوز وان كان لونه لون الماء فالعبرة للطعم
ان غلب ذلك الشيء لا يجوز والا فيجوز وان كان لا يظهر طعمه فالعبرة للاجزاء ويجوز
الطهارة بما خالط شيئا طاهرا غير احد اوصافه والاوصاف ثلاثة الطعم واللون
والرائحة فان غير وصفين قيل لا يجوز التوضوء به والصحيح انه يجوز كذا في المستصفى
فان قيل ينبغي ان لا يجوز الوضوء به اذا غير وصفا واحدا لقوله صلعم خلق الماء طهورا
لا يجسه شيء الا ما غير طعمه او لونه او ريحه قلنا معناه اذا كان المغير نجسا فان تغير
اوصاف الثلاثة بوقوع اوراق الاشجار فيه وقت الخريف فانها يقع في الغدران
فيتغير طعم الماء ولونه وريحه فانه يجوز به الوضوء عند عامة اصحابنا وقيل لا يجوز
لانه كان صار معلوما كان معينا او لكن يجوز شربه وغسل الاشياء به لانه طاهر ولو خلط
الماء بالطين ان كانت رقة الماء غالبة جاز الوضوء به والا فلا ولو تغير الماء بطول

الكث

الكث الزمان او بالطحلب كان حكم الماء المطلق وان اختلط بالتراب الطاهر
ان كان يمكن استعماله فهو كالماء المطلق والا فلا ويجوز الطهارة بالماء الذي يخلط
الاشنان والصابون والزعفران اذا لم تغلب عليه الخرة اما اذا غلبت لا يجوز
وتوطح الزاج في الماء حتى اسود به جاز الوضوء به وان طبخ ان كان بحيث اذا
برد ثخن لم يجز وفي منية المصلي اذا بل الخزف الماء ان بقيت رقته جاز الوضوء به
وان صار ثخينا لا يجوز وكل ما وقعت فيه نجاسة لم يجز الوضوء به وكذا اذا غلب
على ظنه ذلك سواء كان الماء قليلا كالاباريق والاواني او كثيرا كالغدير وسواء
كانت النجاسة قليلة او كثيرة واراد بهذا الماء غير الجاري اما هو في معنى الجاري
كالغدير العظيم قال الفقيه ابو الليث لو ان الماء الطاهر اختلط بالتراب النجس وصار طينا
او كان التراب طاهرا والماء نجسا اختلف المشايخ فيه قال ابو بكر الاسكاف
العبرة للماء ان كان طاهرا فالطين طاهر وان كان نجسا فالطين نجس والاظهر
الى طهارة التراب ونجاسته وقال ابو بكر العبرة للطاهر منهما ايتهما كان طاهرا
غير طاهرا وقال ابو القاسم الصفار ايتهما كان نجسا فالعبرة للنجس ولا يصير طاهرا
بالخلط وبه اخذ الفقيه ابو الليث وقال بعضهم العبرة للغلبة منهما ايتهما كان غالبا
فالحكم له وهكذا روي عن ابي حنيفة وقال بعضهم هو عند ابي يوسف نجس كيف
ما كان وعند محمد طاهر وهذا كما اختلافهم في لعاب البغلة اذا صارت عينا اخرى
عند ابي يوسف لا تطهر وعند محمد تطهر وتطهر هذا الماء فان اذا اجرى وصار
ماء او الغدير اذا مات في الحر واستحال فانه يطهر عند محمد خلافا لابي يوسف
واما طين الطرقات فالاصح انه ان كان فيه نجاسة فهو نجس والا فلا اما الغدير
اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به وحد الجاري ما لا يتكرر استعماله وقيل ما تذهب
بسنة كذا في الهداية وقيل ان وضع انسان يده في الماء عرضا لم ينقطع وعن ابي يوسف
ما لا تنكشف وجه الارض بالاغتراف منه ولا يشترط في الماء الجاري الكدر وهو الصحيح
ولو جلس الناس صفوفا على شط نهر وتوضؤا منه جاز هو الصحيح وعن ابي يوسف
قال سألت ابا حنيفة عن الماء الجاري يغتسل فيه رجل من جنابة هل يتوضأ رجل اسفل منه
قال نعم وان القي في النهر الجاري خرا وبول او دم لا ينجس ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه
وفي الفتاوى الكبرى اذا بال انسان في الماء الجاري فتوضأ انسان في اسفل جاز
وبه قارح الماء الراكد لان في الجاري يستقل النجاسة من مكان وقوعها فلا يعرف وجود

في موضع الوالابث بدوة او رائحة بخلاف الراكد. فانها لا تنتقل عن موضعها ولو كان ست قلة صغيرة فيها كلب ميت قدست عرضها والماء يجري بحرة او فوقه لا يجوز بالوضوء اسفل منه اذا لم يتغير لون الماء او رائحة وبه اقول ابي يوسف خاصة وعندهما لا يجوز وبه اخذ الفقيه ابو الليث وهو الذي ذكره في شرح الجامع الصغير وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله في الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة شرط اذا لم ير لها اثر والاثر اللون والطعم والرائحة وبه اذا كانت النجاسة غليظة اما اذا لم تكن غليظة كالدابة الميتة اذا كان الماء يجري عليها او على اكثرها او نصفها لا يجوز استعماله وان كان يجري على اقلها واكثره يجري على موضع طاهر والماء قوة فانه يجوز استعماله اذا لم يوجد للنجاسة اثر وفي شرح القدوري لابن عوف اذا كانت النجاسة مرئية كدابة ميتة لم يجز الوضوء مما وقع منها وجاز مما بعد لان باستعمال ما قرب منها يصير مستعملا لها بيقين فلا يجوز واما ما بعد فالنجاسة غير مستقرة فيه لجريانه فيجوز الوضوء به ولهذا قالوا لو ظهر لها اثر في الماء لم يجز الوضوء به وبه اذا الذي ذكره في شرحه انما هو قول ابي يوسف خاصة اما عندهما فلا يجوز التوضي من اسفلها اصلا وفي بئر الميزاب تفصيل ان كانت الميزاب تسقط على بعض النهر جاز الوضوء مما بعد ولا يجوز مما قرب ويعرف البعد والقرب بان يجعل فيه صبغ بمقدار النجاسة فما يبلغ الصبغ من جرية الماء لا يصح منه الطهارة ويصح ما وراء ذلك وان كانت شاغلة لكل النهر او لاكثره فان الطهارة لا يجوز مما سفل منها اصلا ويصح من اعلاها وان شغلت نصف النهر فيه خلاف والصحيح انه لا يجوز به الطهارة احتياطا ولو كان على السطح عذرة فوقع عليه المطر فسال الميزاب ان كانت النجاسة عند الميزاب وكان الماء كله يلاقي العذرة او اكثره او نصفه فهو نجس والا فهو طاهر وان كانت العذرة على السطح في مواضع متفرقة ولم تكن على رأس الميزاب لا يكون نجسا وحكم حكم الماء الجاري ولو وكف البيت وعلى السطح عذرة ان كان المطر غزيرا لا يكون نجسا وان كان ضعيفا فهو نجس وعن محمد رحمه الله انه قال في ماء المطر اذا مر بعذرات ثم استنقع في موضع فحاضه انسان ثم دخل المسجد صلى لا بأس اذا لم يكن على ثيابه نجاسة فيه اثر وبه ابول على طهارة ولو مشى بقدم مبلولة على نجاسة يابسة لا تنجس قدمه لان النجاسة يجذب الرطوبة الى نفسها ولو كانت النجاسة رطبة ومشى عليها بقدم يابسة فانه ينجس قدمه لان القدم هو الذي يجذب الرطوبة هنا وعلى هذا اذا مشى الكلب في الطين وكان رطبا فانه ينجس وان كان جافا لا ينجس كذا في المحيط

وما لا يجوز

مطلب العذير

وان في العذير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الآخر اذا وقعت فيه نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه لان اثر التحريك صار يتوزع اثر النجاسة وسمي العذير عذيرا لانه يعتذر المتوضئ كما يقتتل بمعنى المقتول والعذير هو الترك وكان التسيل لما غادرته جنابك اي تركه سمي عذيرا والتحريك عند ابي حنيفة رضي الله عنه بان يغتسل من غير عنف لا بالوضوء لان الحاجة الى الاغتسال في العذران اشد من الحاجة الى التوضي لان الوضوء يكون في البيوت غالبا وعند ابي يوسف يعتبر بالبئر لان بها اذى ما يتوصل الى معرفة التحريك وعند محمد بالتوضي وصحح في الوجيز قول محمد ووجه ان الاحتياج الى التوضي اكثر من الاحتياج الى الاغتسال فكان الاعتبار به اولى وقال الكرخي المعتبر اكثر الرأي ان النجاسة تخلص الى هذا الموضع فانه لا يتوضأ منه وقيل يعتبر بالصبغ بان يلقى فيه صبغ بمقدار النجاسة ثم ينظر ان نفذت الى الجانب الآخر فهو صغير وان لم ينفذ اليه فهو كبير والمعتبر من التحريك الارتفاع والانخفاض لا موج الماء لان الموج الماء يكون وان كثر الماء ولو اضطرب الماء الذي وقعت فيه النجاسة بالريح او غيرها لم يجز الوضوء به لان النجاسة اختلطت بجميعه وشاعت فيه كذا في شرح القدوري لابن ابي عوف وهذا التقدير المذكور في العذير هو قول العراقيين بان يكون بحيث لا يتحرك احد طرفيه بتحرك الآخر وبعضهم قدره بالمساحة بان يكون عشرة اذرع طولا في عشرة اذرع عرضا بذراع الكرباس توسعة للامر على الناس قال في الهداية وعليه الفتوى وهذا اختيار البخاريين وذراع الكرباس ذراع العامة سبع قبضات وهو اقصر من ذراع الحديد بقبضة وقيل يعتبر في كل زمان ومكان بذراعهم وسئل محمد بن سلمة عن مقدار العذير فقال كمسجدنا هذا وكان مسجده عشرا في عشر وقيل كان داخله ثمانية في ثمانية وخارجه عشرة في عشرة هذا اذا كان العذير مربعا فان كان مدورا يعتبر ان يكون كل جانب منه عشرة اذرع فيكون مساحته مائة ذراع هكذا اذا كان طوله عشرين عشرين وعرضه خمسة خمسة فهو في حكم ان مساحته مائة وعلى هذا فاعتبره بان يكون مساحته مائة فان كان مثلثا فانه يعتبر ان يكون من كل جانب خمسة عشر ذراعا وربع ذراع حتى يبلغ مساحته مائة ذراع ومساحته في هذه الصورة ان يضرب احد جوانبه في نفسه فاصح اخذت ثلثة وعشرة فهو مساحته بجذره في هذه الصورة مائة وزاد ثلثة اثمان ذراع

وشيئا فشيئا لا يبلغ ربع ذراع وهذا تقريب لم تجاوزه ووجه ذلك ان تقريب
خمسة عشر في مثلها يكون مائتين وثنتين وثمانين وتسعة اجزاء من مائة جزء
جزاء من ذراع ثلثة سبعة وسبعون ذراعا وفي خمسة عشر دون جزاء من ثمانية وثمانين
جزاء من ذراع وذلك نصف ذراع وسدس خمس ذراع وعشرة ثلثة وعشرون
ذراعا واحد واربعون جزاء من مائة وستين جزءا من ذراع وذلك ربع ذراع ونصف
خمس عشر ذراع فاذا جمعت الثلث والعشر وجزء مائة من ذراع وثلثة ارباع ذراع
وشيئا فشيئا لا يبلغ ربع ذراع وان كان مقدرا اعتبر ان يكون قطره احد عشر
ذراعا وخمس ذراع ودوره ستة وثمانين فما حوله ان تقريب نصف القطر
وهو خمسة ونصف وعشر في نصف الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع واربعة
اخماس ذراع واما حد العمق فاختلف فيه والاصح ان يكون بحال لا يخرج بالاغتراف
وعليه الفتوى وقيل مقدار ذراع وقيل مقدار شبر فان كان الماء كثيرا وله عمق وهو
اقل من عشرة في عشرة فانه يتجسس بوقوع النجاسة فيه فان انبسط بعد وقوع النجاسة
فيه وصار عشرة في عشرة فهو نجس وان وقعت فيه النجاسة وهو عشرة في عشرة
ثم نقص فصار اقل من ذلك فهو طاهر ولو ان الغدير الصغير حكم بنجاسته ثم دخل الماء
من جانب وخرج من جانب آخر قال ابو بكر الاعمش لا يطهر ما لم يخرج منه مثل ما فيه
ثلاث مرات فيصير ذلك بمنزلة غسل ثلثا وقال ابو جعفر الهندواني وان لم
يخرج منه مثل ما فيه ثلاث مرات اذا كانت النجاسة لا تستبين فيه وبه اخذ
الفقيه ابو الليث ولو ان غديرين صغيرين يخرج الماء من احدهما ويدخل في الآخر
فتوضأ انسان في خلاله ذلك جاز وسئل ابو القاسم بن جعم عن غدير عشر في
في عشرين قل ماؤه حتى صار اربعة في اربعة ووقعت فيه نجاسة ثم دخله الماء حتى امتلأ
ولم يخرج منه شيء هل يجوز التوضي به قال لا لانه كلما دخله ماء صار نجسا ولو كان الغدير
طويلا وليس له عرض فالاصح انه ان كان بحال لو انضم طوله الى عرضه يصير عشرا في عشر
يجوز التوضي منه وقال ابو نصر اذا كان طوله مما لا يخلص بعضه الى بعض جاز الوضوء منه
وقال ابن طرخان لا يجوز وان كان طوله من بخارى الى سمرقند فقيل له كيف الحيلة فيه
قال يحفر حفيرة بجنبه ويسيل الماء اليها ويتوضأ مما يليها ولو وقعت النجاسة
في غدير كبير وهي مرئية يتوضأ من ناحية اخرى مقدار عشرة اذرع وعن ابي يوسف
لا يتجسس الا ذلك الموضع وان كانت غير مرئية كالبول والخمر ان توضأ من جانب

الآخر

الا اذا جاز اجماعا وان توضأ من جانب الوقوع جاز عند البخاريين ولا يجوز عند
العراقيين وعلى هذا قال مشايخنا ان القوم اذا كانوا يتوضؤن معاني الغدير العظيم
يجوز لان ماءه في حكم الماء الجاري كذا في الغياثي واذا كان الغدير اعلاه عشرة
اذرع في عشرة واسفله اقل من ذلك يتوضأ به من فوق ويغتسل فيه وان كان اعلاه
اقل من عشرة في عشرة واسفله عشرة في عشرة فوقعت فيه نجاسة يتجسس ما هو
اقل من عشرة في عشرة دون اسفله حتى لو انتهى الماء الى عشرة في عشرة جاز الوضوء
في النهاية اذا غسل وجهه للوضوء في الغدير العظيم فسقطت غسالته ووجهه في الماء
فرفع الماء من موضع الوقوع قبل التحريك فعند ابي يوسف لا يجوز عالم بحركة الماء وجهه
وبعض مشايخ بخارى جوزوا ذلك توسعة لعموم البلوى ولو ان الغدير اذا حكم بنجاسته
ثم نضب ماؤه وجف اسفله حكم بطهارته فان دخله ماء نابع فغيره روايتان عن ابي حنيفة
احدهما يعود نجسا كما كان اولا والثانية لا يعود نجسا وهو الاظهر وكذا اذا اصابت
الارض نجاسة فجفت وذهب اثرها ثم عاد الماء او وقع من ثرابها شيء في الماء
المتقبل فيه روايتان اظهرهما لا يعود نجسا وكذا المني اذا اصاب الثوب
فجف وفرك حكم بطهارته فاذا عاد الماء فالاظهر انه لا يعود نجسا وفي الواقعات
اذا اصابت الارض نجاسة فجفت وذهب اثرها ثم اصابها الماء عادت نجسة
والحق اذا فركت ثم اصابه الماء لا يعود نجسا لان النجس يطهر بالتطهير والفرك
تطهير لانه بمنزلة الغسل وفي الارض لم يوجد التطهير وكذا جلد الميتة اذا دبغ دباغا
حكميا بالتراب او الشمس ثم اصابه الماء فالاظهر انه لا يعود نجسا قال شمس الائمة
الحلواني المقصود النجاسة باصابة الماء لان باصابة الماء يتوهم ان يزداد الطهارة
لان الماء يعرف مطهرا لا منجسا وموت ما ليس له دم سائل كالبق والذباب
والزنبور والعقرب اذا مات في الماء او في غيره لا ينجسه وكذا اذا مات
خارج الماء ثم القي في الماء فانه لا ينجسه ايضا وموت ما يعيش في الماء اذا مات
في الماء لا ينجسه كالسمك والضفدع والسرطان والذي يعيش فيه هو الذي يكون توالده
ومثواه فيه سواء كانت له نفس سائلة او لم يكن في ظاهر الرواية وروي عن ابي يوسف
انه اذا كان له دم سائل اوجب التنجيس وكذا كل ماء وقعت فيه نجاسة واستحاله
ذلك على هذا الاختلاف والماني ظاهر الرواية لا يوجب التنجيس لان مات في معدنه
مطعمه والشيء اذا مات في معدنه ومطعمه لا يعطى له حكم النجاسة واحترز بقوله ما يعيش

في الماء عن ما يتعيش فيه كطير الماء فانه يجزيه وفيه بالماء اذ لو مات في غير الماء فهو نجس عند بعضهم وقيل لا يفسده وهو الاصح كذا في النهاية ومبنى الخلاف في عدم افساد الماء ما هو قيل عدم الدم فيطرد في الماء وغيره وقيل وجود المعدن فينقض على الماء والصفرة التي تسيل من السمك ليست بدم على الحقيقة لانها تتعيش والدم ما تتأثر بالشمس ولا فرق بين الضفدع البري والبحري هو الصحيح وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن كذا في الهداية قال في النهاية وعن محمد ان الضفدع اذا تفتت في الماء كره شربه لا لنجاسته لكن لان اجزاء الضفدع فيه وهي غير ماكولة وكذا كل ما يتعيش في الماء اذا كان غير ماكول اللحم اذا تفسخ فيه وتفتت لانه لا يتوصل اليه الا وهو جزء من اجزاء الذي لا يحل اكله فهو طاهر كذا احكم الماء المطلق اي هو طاهر في نفسه ومطهر اي مطهر لغيره من الاحداث والاخباث بزيل النجاسة بذي صفة الطهور اي يزيل النجاسة المرئية وغير المرئية عن الثوب والبدن جميعا حكمية كانت اي سواء كانت النجاسة حكمية وهي الحدث الاصغر والاكبر او حقيقية وهي الخبث واعلم ان الخبث يطلق على الحقيقي والحدث يطلق على الحكمي والنجس يشملهما **فصل** في التقدير اي تقدير الماء الذي يزيل النجاسة الحكمية لما ذكر انه الطاهر وهو الماء الذي يذكر مقداره الذي تحصل به الطهارة عن الاحداث على وجه السنة اعلم ان قدر الماء على وجه السنة في الوضوء مد وربع صاع وفي الغسل من الجنابة صاع بصاع النبي صلعم لان النبي صلعم كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد وهو رطلان اعلم ان اجمع المسلمون على ان الماء الذي يجزئ في الوضوء والغسل غير مقدر بل يكفي فيه القليل والكثير اذا وجد شرط الغسل وهو جريان الماء على الاعضاء واجمع العلماء على النهي عن الاسراف في الماء ولو كان على شط بحر واختلفوا قال بعضهم مكروه كراهة تنزيه وقال بعضهم الاسراف حرام قال العلماء والمستحب ان لا ينقص في الغسل عن صاع وفي الوضوء عن مد ولكن اختلفوا في الصاع على الخلاف في تقديره في صدقة الفطر قاشار اليه المص بقوله ثم المد رطلان والصاع بالمد اربعة امداد وبالرطل ثمانية ارطال بالعراقي عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وقال ابو يوسف خمسة ارطال وثلث رطل بالبغدادي ثم الوضوء على اربعة اوجه كل وجه له ماء مقدر على وجه السنة ستظهر بيانا ان لا يستنجي ويمسح على الخفين بدا هو الوجه الاول او يستنجي ويمسح على الخفين بدا هو الوجه الثاني او لا يستنجي ويغسل الرجلين ولا يمسح على الخفين بدا

الوجه الثالث وقدم المسح على الخفين وان كان خلفا عن غسل الرجلين باعتبار انه يحتاج الى ماء اقل من الغسل فهو بتقدم من الاقل الى الاكثر واعتبر بدا في الوجوه الاربعة او يستنجي ويغسل الرجلين بدا هو الوجه الرابع وهو اعلاها واكثرها ماء اما الذي لا يستنجي ويمسح على الخفين يتوضأ على وجه السنة بربطل واحد ومن ماء يغسل من الرطل وجهه ويديه ويمسح رأسه واذنيه واما الذي يستنجي ويمسح على الخفين يتوضأ بربطلين من ماء ربطل واحد للاستنجاء وربطل آخر للوضوء يكون للوجه واليدين والمسحين اي مسح الرأس ومسح الخف واما الذي لا يستنجي ويغسل الرجلين ولا يمسح على الخفين يتوضأ على وجه السنة بربطلين من ماء ايضا ربطل واحد للوجه واليدين ومسح الرأس وربطل ثان لغسل الرجلين واما الذي يستنجي ويغسل الرجلين يتوضأ على وجه السنة بثلاثة ارطال من ماء وبدا اعلاها يكون في الماء الذي يتوضأ به ربطل واحد للاستنجاء وربطل ثان يكون للوضوء للوجه واليدين ومسح الرأس تؤخر بهما مسح الخف وربطل ثالث يكون لغسل الرجلين وجه ما واذا خرج منه ريح ولم يبل ولم يتغوط لا يستنجي اي لا يسن الاستنجاء اعلم ان هنا ثلثة اصناف خرج منه ريح ولم يبل ولم يتغوط بال ولم يتغوط تغوط وبال قاشار المص الى حكم الصنف الاول بقوله لا يستنجي اي لا يسن الاستنجاء بل يكفيه ربطل واحد للوضوء وهو قوله ويتمضمض ويستنشق ويغسل الوجه واليدين والرجلين ويمسح بالرأس والاذنين والرقبة وكذلك لا يستنجي في النوم والمغمى عليه والمجنون والمعتوه في الصلاة المطلقة ذات الركوع والسجود احتراز عن صلاة الجنازة فانه اذا قطعه فيها لا ينتقض وضوءه والخارج من غير السبيلين واما الخارج من السبيلين كالبول والغائط فيه الاستنجاء هكذا يتوضأ كما وصفه واذا بال ولم يتغوط بهذه اشارة الى الصنف الثاني وحكمه ان يغسل قبله دون دبره واشار الى الصنف الثالث بقوله واذا تغوط وبال يغسلهما يغسل قبله ودبره مبتدأ بالقبل يغسل القبل ثم يثني بالدبر وفي الغسل من الجنابة والحيض والنفاس يستنجي على كل حال سواء خرج منه ريح ولم يبل ولم يتغوط او بال ولم يتغوط او تغوط وبال بدا الذي ذكره في بيان كيفية الوضوء بالماء المقدر واشار الى بيان كيفية الاغتسال بالصاع من الجنابة والحيض والنفاس بقوله ثم اذا اراد ان يغتسل يستنجي بربطل من ماء ويتوضأ بربطلين وهو قوله ويتمضمض ويستنشق

ويغسل وجهه ويدر اعليه ويمسح راسه واذنيه بمرطل ويصب على راسه وسائر
جسده ثمانية ارطال ويغسل فخذيه بمرطل فذلك كله ثمانية ارطال في صحيح المغسل وهذا
التفصيل على قول ابي حنيفة ومحمد في تقدير الصاع بثمانية ارطال وهذا كله في صحيح المستحبي
والمتوضئ والمغتسل ليس بتقدير لازم بمنع الزيادة والنقصان او بمنع احدهما بل
يكفي فيه القليل والكثير حتى لو توضأ او اغتسل باكثر من هذا التقدير ولم يسرف في الماء
او توضأ او اغتسل بدون ذلك وبسبغ وضوءه اي اتمه وضوءه والكلمة واوصل موضع
على الوجه المسنون وغسله بجريه وان الكراهية مع الاسراف وهو مجاوزة الحد والتقتير
وهو التقصير وهو النقصان عن الحد والمعتبر في ذلك الكفاية فلو توضأ بمرطلين
او اغتسل بصاع ولم يسبغ لم يجزه فعلم ان التقدير بذلك ليس بشرط لازم وانما المقصود
ايصال الماء الى اعضاء الطهارة والله اعلم بالصواب

في فضل الاستنجاء

وهو ازالة النجاسة العينية وفي المغرب نجى واجى اذا احدث واصله من النجوة وهو
المكان المرتفع لانه يستر بها وقضاء الحاجة ثم قالوا استنجى اذا مسح موضع النجو وهو بالحجر
من البطن او غسله الاصل فيه في بيان فضله قوله تعالى فيه اي في مسجد النبي صلعم او في
مسجد قبا رجال يحبون ان يتطهروا بالماء من الاحداث او معناه انهم كانوا يتوضئون
بالماء ولا يناموا على الجنابة او معناه يتطهرون من الذنوب بالتوبة والله
يحب المطهرين وذلك ان ناسا من اهل مسجد قبا وهذا على رواية وفي رواية
اهل المسجد الذي صلعم كانوا اذا اتوا الخلاء استنجوا بالاحجار ثم بالماء فاثنى الله تعالى
عليهم وانزل في شانهم هذه الاية فجاء النبي صلعم ووقف بباب المسجد وقال
فيه ان الله قد اثنى عليكم الثناء في طهوركم بعض الكاف وهو الفعل الذي هو
المصدر فبم تتطهرون وقرا عليهم هذه الاية قالوا يا رسول الله انا نستنجي بالماء
بعد الاستنجاء بالاحجار وكان الاستنجاء قبل ذلك في اول الاسلام بالاحجار دون
الماء وهم اول من فعل ذلك وسن هذه السنة وهي محبة الطهارة وايثار النظافة
وهي هردة ادمية وظيفة شرعية ثم اقتدى بهم مسجدهم روى الطبراني في معجمه الاوسط
من حديث ابن عباس رضه وابن مردويه في تفسيره لما نزل فيه رجال يحبون ان يتطهروا
مشى رسول الله صلعم ومعه المهاجرون حتى وقف على باب مسجد قبا فاذا الانصار
جلوس فقال امؤمنون انتم فسكت القوم ثم اعادها فقال عمر يا رسول الله انهم لمؤمنون
وانا معهم فقال صلعم ارضون بالقضاء قالوا نعم قال اتصبرون على البلاء قالوا نعم قال

الشكرون في الرخاء قال نعم قال صلعم مؤمنون ورب الكعبة فجلس ثم قال يا معشر
الانصار ان الله تعالى عز وجل قد اثنى عليكم فما الذي تصنعون عند الوضوء وعند
الغائط قالوا يا رسول الله نتبع الغائط الاحجار الثلاثة ثم نتبع الاحجار الماء فقال
النبي صلعم فيه رجال يحبون ان يتطهروا وثبت ان النبي صلعم كان يحمل معه الماء في
الاستنجاء وكان يستعمل الحجارة تخفيفا واما تطهيرا قال شيخ الاسلام الاستنجاء
نوعان بالحجر والماء فبالحجر سنة واتباع الماء ادب وفضيلة وقيل مستحب
لانه روى عن الصحابة انهم كانوا يستنجون بالماء مرة ويتركونه مرة واصح وهذا احد
الفضيلة والادب وقال بعض المشايخ اما كان اتباع الماء مستحبا في الزمان
الاول واما في زماننا فهو سنة ايضا كما روى عن الحسن البصري انه سئل عن الاستنجاء
بالماء فقال سنة قيل كيف يكون سنة والجبار من الصحابة كعمر وابن مسعود تركوه
فقال انهم كانوا يجدون بعرا وانتم تلطون تلطا فكان في زماننا سنة كالاستنجاء
بالحجر في زمانهم كذا في النهاية تلطون بكسر اللام وهو البعر وتلط بسكون اللام وهو البعار
الغائط رقيقا والصحيح ان مستحب بعد الحجارة وفي السراج الوهاج شرح القدوري واختلف
في غسل الماء بعد الحجارة فقيل مستحب وقيل سنة في زماننا وقيل سنة على الاطلاق
وهو الصحيح وعليه الفتوى وهل يشترط فيه ذهاب الرائحة قال بعضهم نعم فعلى هذا
ينبغي ان يستعمل الماء حتى تذهب العين والرائحة وقال بعضهم لا يشترط
بل يستعمل حتى يغلب على ظنه انه قد طهر وقدروه بالثلاث قال الصغير الى الرائحة
ان الله تعالى المص ريح فاذا كان الاستنجاء بهذه الفضيلة فينبغي للعبد ان يستنجي مثل
استنجاء اهل قبا ويداوم في جميع واجباته اي الاستنجاء وسننه واداباه ويجتنب
منهياته وبدعه ومكروهاته كما ذكره في الفصلين بعد هذا الفصل ليستوجب الثناء
والثواب وكما انه طهر فرجه عن النجاسة حقيقة ينبغي ان يطهره اي فرجه عن
النجاسة حكما مثل الزنا واللواط وغير ذلك اعلم ان ذوي البصائر قد فطنوا بهذه
الظواهر ان اهم الامور تطهير السرائر فيجب ان يكون المراد بقوله صلعم الطهور
نصف الايمان عمارة الظواهر بالتنظيف بالماء وتجنيب الباطن وآبائها مستوجبة
بالاجتناب والاقذار المعنوية فالطهارة لها اربع مراتب الاولى تطهير الظاهر
من الاحداث والاخباث والفضلات الثانية تطهير الجوارح عن الجرائم
والاثام الثالثة تطهير القلب عن الاخلاق المذمومة والرذائل المذمومة الرابعة

تطهير السر عما سوى الله تع وهي طهارة الانبياء والصديقين والطهارة في كل رتبة
خصف النعل الذي فيها فان الغاية القصوى في كمل السراين يتكشف لجلال الله تعالى
وعظمته ولن يخلو موجود الا تعالى بالحقيقة عن السر عالم بكل ما سوى الله تع ولذلك
قال الله تع كل الله ثم ذرهم لانهما لا يجتمعان في قلب وما جعل الله لرجل من قلبين في
جوفه واما عن القلب فالغاية القصوى عمارته بالاخلاق المحمودة والعقائد المشرعة ولن يتصف بها
ما لم ينظف عن نقائضها من العقايد الفاسدة والرذايل المذمومة فتطهير احد الشرطين
هو الشرط الاول الذي هو شرط في الثاني فكمال الطهور شطر الايمان لهذا المعنى
وكذلك تطهير الجوارح عن المناهي احد الشرطين وعمارتها بالطاعات الشرط الثاني
فهن مقامات الايمان ولكل مقام طبقة ولن ينال العبد الطبقة العالية الا ان يجاوز
الطبقة السافلة فلا يصل الى طهارة السر عن الصفات المذمومة وعمارته بالمحمودة من لم
يفرغ عن طهارة القلب عن الخلق المذموم وعمارته بالمحمود ولن يصل الى ذلك من لم يفرغ
عن طهارة الجوارح عن المناهي وعمارته بالطاعات وكما ان القلب اشرف صفة وملكة وحال طريقة
وكثرت عقباته ولا تظن ان هذا لا يدرك بالمنى وينال بالتمني فهم وغيب بصيرة
عن مقاومات هذه الطبقات لم يفهم من مراتب الطهارة الا المرتبة الاخيرة التي
هي كالقشر الاخير بالاضافة الى اللب المطلوب وصار يتمين فيه ويستقصي في تحصيله
ويستوعب جميع اوقاته في الاستنجاء وغسل الثياب وتنظيف الطاهر وطلب المياه
الجارية الكثيرة ظنا منه بحكم الوسوسة وجهل العقل ان الطهارة المطلوبة الشرعية
هي هذه فقط وجهلا بسيرة الاولين في استغراقهم جميع الهم في تطهير القلوب وتنزيهها
في الظاهر حتى ان عمر رضه مع علو منصبه توضأ يوما في جرة نصرانية حتى انهم ما كانوا
يغسلون اليد عن الدسومات والاطعمة بل كانوا يمسحون اصابعهم باخمص اقدامهم
وعدد الاسنان من البدع المحدثة خلفه كانوا يصلون على الارض في المساجد ويمشون
حفاة في الطرقات ومن كان لا يجعل بينه وبين التراب حاجزا في مضجعه كان من اكابرهم
وكانوا يقتصرون على الجارة في الاستنجاء وقال ابو هريرة وغيره من اهل الصفة رضي الله
عنهم كنا نأكل الشواء فنقام الصلاة فنمد خل اصابعنا في الحصى ثم نفوكها بالتراب
وننكبر وقال عمر رضه ما كنا نعرف الاسنان على عهد رسول الله صلعم وانما كانت مناديلنا
بواطن ارجلنا كنا اذا اكلنا الخبز مسحنا به ويقال اول ما ظهر من البدع بعد رسول الله
صلعم اربعة المناخل والاسنان والموايد والشبع وكان عنايتهم كلها بنظافة الباطن

حتى قال بعضهم الصلاة في النعلين افضل اذ رسول الله صلعم فانزع نعله في صلاته
اذ اخبره جبريل عليه السلام ان عليها نجاسة وخلع الناس نعالهم قال عم لم خلعتم
نعالكم قال التخشع في الدين يخلعون نعالهم وددت لو ان محمدا جاء واطلع
منكرا لخلع النعل فتلك آثار جهلهم في هذه الامور بل كانوا يمشون في طين الشوارع
حفاة ويجلسون عليها ويصلون في المساجد على الارض وما كانوا من ضيق البر والشعير
وهي تراس بالدواب وتبول عليها ولا يحترزون من زرق الابل والبغال
مع كثرة زرقها في النجاسات ولم ينقل قط عن واحد منهم سوال في دقايق النجاسات
فهكذا كان تهالهم وقد انتهت النوبة الان الى طايفة يستقون الزنوجة
نظافة ويقولون هي متبع الدين فاكثر اوقاتهم في ترتيبهم الظواهر كفعل الاشطار
بزوجاتهم والباطن خراب مشحون بجناية الكبر والعجب والبخل والرياء والنفاق
ولا يستكرون ولا يتعجبون منه ولو اقتصر مقتصر على الاستنجاء بالحجر او مشى على
الارض حافيا او صلى على الارض او بوارى المسجد من غير سجادة مفروشة او مشى
على الفرش من غير غلاف القدم من ادم او توضأ من اناية نحاس او جلس غير متكئ
ان مواظبة العامة وشددوا النكير والقول بالقدر واخرجوه من زمرتهم واستكفوا
من مواكلته ومخالطته فسموا البدعة التي هي من الايمان قذارة والزهوة فانظر كيف
صار المنكر معروفا والمعروف منكرا وكيف انه رئس من الدين كما انه رئس بخشية وعلم
فاذا عرفت هذه المقدمة واستيقنت ان الطهارة لها اربع مراتب فاعلم ان
المص ح لا يتكلم الا في المرتبة الرابعة وهي نظافة الظاهر فقط فاذا طهره اي علهره
فرجه حقيقة وحكما اي ظاهرا وباطنا يكون متابعا لهم ومتابهم واقتدى بهم وسلك
سبيل سنتهم في اقوالهم وافعالهم يكون معهم ويحشر يوم القيمة في زمرتهم لقوله
تعالى ومن يطع الله والرسول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين
وتنويها بامره صلعم نزلت هذه الاية كما قال عبد الله بن زيد الانصاري الذي اري
الاذان يا رسول الله اذا مت ومتاكنت في عليين فلا نراك ولا نجتمع بك
وذكر حزنه على ذلك فنزلت هذه الآية وذكر مكي عن عبد الله هذا انه كان
النبي صلعم قال اللهم اعمه حتى لا ارى شيئا بعد فتح وحكاه النقاش وقال اللهم
اعمه فلا ارى شيئا بعد حبيبي حتى التقي حبيبي فتح مكانه وحكى الثعلبي انها نزلت في ثوبان
مولى رسول الله صلعم وكان شديد الحب له قليل الصبر عنه فاتاه ذات يوم وقد

نظافة م

وقد تغير لونه وتحل تخشمه بوقف في وجهه الحزن فقال يا نبي الله ما غير لونك فقال يا رسول
الله جاني جبرئيل وجميع غلماني اذا لم ار اك اشتقت اليك واستوحشت وحشة
شديدة حتى اتاك ثم ذكرت الاخرة واخاف انك لا اراك هناك لاني عرفت
انك ترفع مع النبيين واني ان دخلت كنت في منزلة هي ادنى من منزلتك
وان لم ادخل فذلك حين لا اراك ابدا فانزل الله تع هذه الاية فاولئك
مع الذين انعم الله عليهم اي هم معهم في دار واحدة ونعيم واحد يستمعون برؤيتهم
والحضور معهم لانهم يسرون بهم في الدرجة فانهم ينفاوتون كتفاوتهم بمنزلة اورون للاتباع
في الدنيا والاقتداء وكل من فيها فوق زوج الشيء كماله وقد ذهب عنه العقاد اية
معضول لقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل من البيتين والصديقين المبالغين
في الصدق وهو الذي يحقق بفعله ما يقوله بلسانه وقيل هم فضلا اتباع الانبياء
الذين يسبقونهم الى التصديق كابي بكر رضه والشهداء هم شهداء احد او الذين
استشهدوا في سبيل الله اراد بالصديقين ابو بكر وبالشهداء عمر وعثمان
وعلى قال العلماء في هذه الاية دليل على خلافة ابي بكر الصديق رضه وذلك انه الله
تعالى لما ذكر مراتب اولياءه في كتابه بدا بالاعلى منهم وهم النبيون ثم ثنى بالصديقين
ولم يجعل بينهما واسطة واجمع المسلمون على تسمية ابي بكر صديقا كما اجمعوا على تسمية
محمد صلعم رسولا واذا ثبت هذا وصح انه الصديق وانه ثاني رسول الله صلعم لم يجز ان
يتقدم بعده احد من الصالحين صالحي امة محمد صلعم وحسن اولئك رفيقا اي ما احسن
اولئك رفقاء ثم قال الله ذلك هو الفضل من الله اي ذلك الذي وعدتهم من
الجنة معهم بفضله وكرمه اياه على ما يشاء وقدر فصل في كيفية الاستنجاء اي
ازالة الموجبة منه والمسنونة اعلم ان الطهارة في الاصل نوعان طهارة عن الحدث
وتسمى طهارة حكمية وطهارة عن النجس وتسمى طهارة حقيقية اما الطهارة عن الحدث
فثلاثة انواع الوضوء والغسل والتيمم اما الوضوء فالكلام فيه في مواضع في بيان
اركانه وفي بيان شرائط الاركان وفي بيان سننه وفي بيان آدابه وفي بيان ما ينقضه
اما اركان الوضوء فاربعة غسل الوجه مرة واحدة وغسل اليدين مرة واحدة
ومسح الرأس مرة واحدة وغسل الرجلين مرة واحدة اذا كانتا باديتين لا غير
بهما فان كانتا مستورتين بالخف او كان بهما عذر من كسر او جرح او قرح فوظيفتهما
المسح والكلام فيه في موضعين احدهما في المسح على الخفين والثاني في المسح على الجبائر

اما الكلام في المسح على الخفين ففي مواضع في بيان جوازه وفي بيان مدته وفي بيان
شرائط جوازه وفي بيان مقداره وفي بيان ما ينقضه وفي بيان حكمه اذا انتقض
اما الاول فالمسح على الخفين جائز عند عامة الفقهاء والصحابة رضي الله عنهم اجمعين
روي عن ابن عباس رضه وهو لم يثبت انه لا يجوز وهو قول الرافضة واما بيان
مدة المسح فمدة المقيم يوم وليلة ومدة المسافر ثلثة ايام ولياليها واما شرائط
جواز المسح فانواع بعضها يرجع الى الماسح وبعضها يرجع الى الممسوح فاما الذي يرجع
الى الماسح فمنها ان يكون لابس الخفين على طهارة كاملة عند الحدث بعد اللبس
ولا يشترط ان يكون على طهارة كاملة وقت اللبس ولا ان يكون على طهارة
اصلا وراسا ومنها ان يكون الحدث خفيفا فان كان غليظا وهو الجنابة فلا يجوز
المسح فيها واما الذي يرجع الى الممسوح فمنها ان يكون خفا يستر الكعبين ومنها
ان لا يكون بالخف خرق كثير فاما اليسير منه فلا يمنع المسح ومنها ان لا يكون
على ظاهره شيء لو مسح على باطنه لا يجوز والمستحب لطخ بين الظاهر والباطن في المسح
الا اذا كان على باطنه نجاسة وكذا لو مسح على العقب او على جانبي الخف او اسفله
لا يجوز ولا يشترط النية في المسح على الخفين كما لا يشترط في مسح الرأس واما مقدار
المسح فالمقدار المفروض منه هو مقدار ثلثة اصابع طولا وعرضا محدودا او موضوعا
واما في بيان ما ينقض المسح فيبين حكمه اذا انتقض فالمسح ينتقض بامور منها انقضاء
المدة وهي يوم وليلة للمقيم وثلثة ايام ولياليها للمسافر ومنها نزع الخفين فان
كان محدثا ينوضأ بكماله ويصلي وان لم يكن محدثا يغسل رجليه لا غير ولا يستقبل
الوضوء واما المسح على الجبائر فالكلام فيه في مواضع في بيان جوازه وفي بيان شرط
جوازه وفي بيان صفة هذا المسح انه واجب ام لا وفي بيان ما ينقضه وفي بيان حكمه
اذا انتقض وفي بيان ما تفارق فيه المسح على الجبائر المسح على الخفين اما الاول
فالمسح على الجبائر جائز واما شرط جوازه فهو ان يكون الغسل مما يضر بالعضو الكسر
والجرح والقرح او لا يضره الغسل لكنه يخاف الضرر من جهة الاذى بنزع الجبائر فان كان
لا يضره ولا يخاف لا يجوز ولا يسقط الغسل ومنها ان يكون المسح على غير الجراحة
مما يضر بها فان كان لا يضر بها لا يجوز المسح الا على نفس الجراحة ولا يجوز على الجبيرة
واما بيان انه واجب ام لا فذكر محمد في كتاب الصلاة عن ابي حنيفة انه اذا ترك
المسح على الجبائر وذلك لا يضره اجزاه وقالوا ان كان لا يضره لم يجز ولا خلاف انه

اذا كان المسح على الجبائر بعذر انه يسقط المسح عنه واما اذا كان بغير عذر فقد تحقق بعض اصحابنا الخلاف على قول ابي حنيفة المسح على الجبائر مستحب وليس بواجب وعندهما واجب وقال بعض مشايخنا اذا كان المسح لا بعذر يجب بلا خلاف ويمكن التوفيق بين حكاية القولين وهو ان من قال ان المسح على الجبائر ليس بواجب عند ابي حنيفة عنى به انه ليس بفرض عنده لما ذكرنا ان المفروض اسم لما ثبت وجوبه بدليل مقطوع به ومن قال بوجوب المسح على الجبائر تمسك بحديث علي رضي الله عنه انه قال كسر يدي يوم احد فسقط اللواء من يدي فقال النبي صلعم اجعلوها في يساره فانه صاحب لوائي في الدنيا والآخرة فقلت يا رسول الله ما صنع بالجبائر فقال امسح عليها وانه خبر الآحاد فيوجب العمل دون العلم ومن قال ان المسح على الجبائر واجب عندهما فانما عنى به وجوب العمل لا الفرضية فعلى هذا لا يتحقق الخلاف فانهما لا يقولان بفرضية المسح على الجبائر بل بوجوبه وابو حنيفة يقول بوجوبه والجواز وعدم الجواز يكون مبنيا على الوجوب وعدم الوجوب واما بيان ما ينقض المسح على الجبائر وبيان حكمه اذا انتقض فنقول الجبائر عن برء وينقض المسح وجملة الكلام فيه ان الجبائر اما ان سقطت لا عن برء او عن برء وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون في الصلاة او خارج الصلاة فان سقطت لا عن برء في الصلاة مضى عليها ولا يستقبل وان كان خارج الصلاة يعيد الجبائر الى موضعها ولا يعيد المسح وكذلك ان شده بجبائر اخرى غير الاولى بخلاف المسح على الخفين اذا سقط الخف في حال الصلاة انه يستقبل وان سقط خارج الصلاة يجب عليه الغسل وان سقطت عن برء فان كان خارج الصلاة فاذا اراد ان يصلي توضأ وغسل موضع الجبائر ان كانت الجراحة في اعضاء الوضوء وان لم يكن محدثا غسل موضع الجبائر لا غير وان كان في حال الصلاة يستقبل واما في بيان ما يفارق المسح على الخفين فمنها ان المسح على الجبائر غير موقت بالايام بل هو موقت بالبرء والمسح على الخفين موقت بالايام ومنها انه لا يشترط الطهارة لوضع الجبائر حتى لو وضعها وهو محدث ثم توضأ جاز له ان يمسح عليها ويشترط لبس الخفين حتى لو لبسهما وهو محدث ثم توضأ لا يجوز المسح على الخفين ومنها انه اذا سقطت الجبائر لا عن برء لا ينقض المسح وسقوط الخفين او سقوط احدهما يوجب انتقاض المسح واما شرائط اركان الوضوء فمنها ان يكون الوضوء بالماء المطلق حتى لا يجوز التوضي بما سوى الماء من المائعات كالخل والعصير واللبن ونحو ذلك ومنها ان يكون الماء

طاهرا فلا يجوز التوضي بالماء النجس ومنها ان يكون طهورا فلا يجوز الوضوء بالماء المستعمل ونستذكر هذه المسائل لها عند الكلام على حقيقة الوضوء ان شاء الله تعالى واما سنن الوضوء فكثيرة بعضها قبل الوضوء وبعضها في ابتدائه وبعضها في اثنائه اما الذي هو قبل الوضوء فمنها الاستنجاء بالاحجار او ما يقوم مقامها وسمي الكرفي الاستنجاء استجمارا وهو طلب الجمار وهي الحجر الصغير والنقي وسماه استطابة وهي طلب الطيب وهي الطهارة ومنها السواك واما الذي هو في ابتداء الوضوء فمنها النية والتسمية وغسل اليدين الى الرسغين قبل ادخالهما الاناء للمستيقظ من منامه والاستنجاء بالماء واما الذي هو في اثناء الوضوء فهي المضمضة والاستنشاق وتقديم المضمضة على الاستنشاق والمضمضة باليمين والاستنشاق باليمين والمبالغة في المضمضة والاستنشاق الا في حال الصوم والترتيب في الوضوء والموالاة والتثليث في الغسل والبداءة في الوضوء فمن رؤس الاصابع والبداءة باليمين في غسل اليدين والرجلين وتخليل الاصابع بعد ايصال الماء الى باطنها واستيعاب مسح الرأس والبداءة بالمسح من مقدم الرأس ومسح الرأس مرة واحدة ومسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما بماء الرأس اما تخليل اللحية فعند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله من الآداب وعند ابي يوسف سنة واما مسح الرقبة فاختلفوا فيه فقيل سنة وقيل ادب واما آداب الوضوء فمنها ان لا يستعين المتوضي بغيره ومنها ان لا يسرف في الماء ولا يقتر والادب فيما بين الاسراف والتقتير ومنها دلك اعضاء الوضوء خصوصا في الشتاء ومنها ان يرتب عند كل فعل من افعال الوضوء بالدعوات المأثورة المروية وان يشرب بفضل وضوئه قائما اذا لم يكن صائما ثم يستقبل القبلة ويقول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا رسول الله وبملء الاناء دعوة لوضوء آخر ويصلي ركعتين لان كل ذلك مأثور في الآثار وفعل النبي صلعم ولكن لم يواظب عليه وهذا هو الفرق بين السنة والادب ان السنة ما واظب عليه النبي صلعم ولم يتركه الا مرة او قرنين لمعنى من المعاني والادب ما فعله مرة او مرتين ولم يواظب عليه واما بيان ما ينقض الوضوء فالذي ينقضه الحدث والكلام في الحدث في موضعين في بيان ماهيته وفي بيان حكمه اما الاول فالحدث نوعان حقيقي وحكمي اما الحقيقي فقال اصحابنا الثلاثة هو خروج النجس من الادمي الحي سواء كان من السبيلين كالبول والغائط والريح والاحتلام والمذي والودي او من غير السبيلين كالدم والقيح والصديد والقيء والرعاف والقلس وسواء كان الخارج من السبيلين معتادا كالبول والغائط والمني والمذي والودي

ودم الحيض والنفاس او غير معتاد كدم الاستحاضة وقال زفر ظهور النجس من الآدمي الحي قال في البدائع وموضع الغائط موضع في البطن فيقال له قولون فائغ وسواء كان الخارج قليلا او كثيرا سائلا عن رأس المخرج اولم يسل اذا كان الخارج من السبيلين واما اذا كان من غير السبيلين فظهور الدم على رأس الجرح ولم يسل لم يكن حدثا خلافا لزفر بنا، على ان الحدث الحقيقي عندنا هو ظهور النجس من الآدمي الحي وقد وجد واما صحب الاعذار كالمستحاضة وصاحب الجرح السائل والمبطون ومن به رعاف دائم او جرح ونحو ذلك فمن لا يمضي عليه وقت صلاة الا وهو جدا يبتلى بمن الحدث فيه فخروج النجس من هؤلاء لا يكون حدثا في الحال ما دام وقت الصلاة قائما حتى ان المستحاضة لو توضأت في اول الوقت لها ان تصلي ما شاءت من الفوائض والنوافل عالم يخرج الوقت وان دام السيلان واما الحدث الحكمي فنوعان ايضا احدهما ان يوجد امر يكون سببا لخروج النجس الحقيقي غالبا فيقام السبب مقام المسبب احتياطا والثاني ان لا يوجد شيء من ذلك لكنه جعل حدثا شرعا تتمة لما مضى اما الاول فانواع منها المباشرة الفاحشة وهي ان يباشر الرجل امرأته بشهوة وانتشار لها وليس بينهما حائل ولم ير بللا فعند ابي حنيفة وابي يوسف يكون حدثا استحسانا والقياس ان لا يكون حدثا وهو قول محمد وهي مباشرة ملاقاة الفرجين وهي ما سنذكرها على قولهما لا بشرط ذلك في ظاهر الرواية عنهما وهو المذكور في النوادر ومنها الاغماء والجنون والسكر الذي يشترط العقل والنوم مضطجعا في الصلاة وفي غيرها بلا خلاف بين الفقهاء وكذا النوم متوركا بان نام على احد وركيه فاما النوم في غير هاتين الحالتين فاما ان كان في الصلاة او في غيرها فان كان في الصلاة لا يكون حدثا سواء غلبه النوم او تعمده في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف انه قال سألت ابا حنيفة عن النوم في الصلاة فقال لا ينقض الوضوء ولا اوقره عن العمد او عن الغلبة وعندهما اذا نام متعمدا انتقض وضوءه وان كان خارج الصلاة فان كان قاعدا مستويا على الارض غير مستند الى شيء لا يكون حدثا وان كان قاعدا غير مستند الى شيء اختلف المشايخ فيه وعامتهم على انه لا يكون حدثا وان سجد على الوجه المسنون بان كان رافعا بطنه عن فخذيه مجافيا عضديه عن جنبيه لا يكون حدثا وان سجد لا على الوجه المسنون بان لم يرفع بطنه عن فخذيه واعتمد على ذراعيه على الارض يكون حدثا ولو نام مستندا الى جدار او سارية او رجل او متكئا على بريه ذكر الطحاوي انه ان كان بحال لو زال السند لسقط يكون حدثا والا فلا وباخذ كثير من مشايخنا وروى خلف بن ايوب

عن ابي يوسف انه قال سألت ابا حنيفة عن من استند الى سارية او رجل فنام ولو لا السارية والرجل لم يستمسك قال ان كان البيت مسنونة من الارض فلا وضوء عليه وبه اخذ عامة المشايخ وهو الاصح واما الثاني فهو القهقهة في صلاة مطلقة ذات ركوع وسجود فلا يكون حدثا خارج الصلاة ولا في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة والشكر وينقض الوضوء بالقهقهة استحسانا والقياس ان لا يكون حدثا ولو قهقه الامام والقوم جميعا فان قهقه الامام اولا انتقض وضوء دون القوم وان قهقه القوم اولا انتقض طهارة الكل واما تغميض الميت وغسله وحمل الجنازة والكلام الفاحش فليس شيء من ذلك حدثا عندنا ومن قرأ سجدة او قرئ فلم يفهمها او قص شاربه او نتف ابطه لم يجب عليه ابتداء الوضوء الى ذلك الموضع عندنا واما الثاني وهو بيان حكم الحدث فللحدث احكام وهو انه لا يجوز للمحدث اداء الصلاة لقوله عليه السلام لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضأ وهو الوضوء ولا مس المصحف من غير غلاف ولا مس الدراهم التي عليها القرآن ولا مس كتب التفسير واما مس كتاب الفقه فلا بأس به والمستحب ان لا يطوف بالبيت وان طاف جاز مع النقصان واختلفوا في تفسير غلاف المصحف فقال بعضهم هو الجلد المتصل بالمصحف وقال بعضهم هو الكم والصحيح انه الغلاف المنفصل عن المصحف وهو الذي يجعل فيه المصحف وقد يكون من الجلد وقد يكون من الثوب وهو الخريطة وقيل انما يكره لمس الموضع المكتوب دون الحواشي والصحيح انه يكره لمس كله لان الحواشي تابعة للمكتوب ويباح له قراءة القرآن ويجب عليه الصوم والصلاة واما الغسل فالكلام فيه يقع في مواضع في بيان ركنه وفي بيان شرائط الركن وفي بيان سننه وفي بيان آدابه وفي بيان مقدار الماء الذي يغتسل به وفي بيان صفة الغسل بالشروع آثار كثيرة فهو اسالة الماء على جميع ما يمكن اسالته عليه من البدن من غير حرج مرة واحدة حتى لو بقيت لمعة لم يصبها الماء لم يجز الغسل وان كانت بسيرة واما شرطه فاذكر نا في الوضوء واما سننه فهو ان يبدأ ويأخذ الاناء بشماله ويكفيه على يمينه فيغسل يديه الى الرسغين ثلاثا يفرغ الماء بيمينه على شماله فيغسل فرجه حتى ينقيه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثلاثا ثلاثا الا انه لا يغسل رجليه اذا كان في مستقع الماء ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثا ثم يتنحى فيغسل رجليه واما آدابه فاذكرها في الوضوء واما بيان مقدار الماء الذي يغتسل به فقد ذكره المصنف فيما تقدم واما صفة الغسل فقد يكون فرضا وقد يكون واجبا وقد يكون سنة وقد يكون مستحبا

قال عليه السلام لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضأ
وهو الوضوء ولا مس المصحف من غير غلاف ولا مس الدراهم التي عليها القرآن ولا مس كتب التفسير
والمحابض والنفساء لانها لا تخلو من اباث
مصنفه

اما الواجب فهو غسل الجمعة واما السنة فهو غسل الجمعة ويوم عرفة والعيدين ولمن
الاحرام وسنذكر كل غسل في موضعه واما المستحب فهو غسل الكافر اذا اسلم اذا لم يعرف
انه جنب فاما اذا عرف كونه جنبا فاسلم قبل الاغتسال اغتسلوا فيه فقيل لا يجزئه فقيل يجزئه الاغتسال
وقيل يجزئه على هذا غسل الصبي والمجنون عند البلوغ والافاقة واما الغسل المفروض
فالغسل في الجنابة والحيض والنفاس والكلام في الجنابة في موضعين احدهما في بيان ما يثبت
به الجنابة وفي صيرورة الشخص جنبا والثاني في بيان الاحكام المتعلقة بالجنابة اما الاول فالجنابة
تثبت بامور بعضها مجمع عليه وبعضها مختلف فيه واما المجمع فنوعان احدهما خروج المني عن
شهوة وقد مر غير ايلاج باي سبب حصل الخروج كالمس والنظر والاحتلام حتى يجب
الغسل بالاجماع والمرأة كالرجل في الاحتلام وقال ابن رستم في نوادره اذا احتلم الرجل
ولم يخرج الماء من احليله لا غسل عليه والمرأة اذا احتلمت ولم يخرج الماء الى ظاهر فرجها
عليها الغسل لان لها فرجين والخارج منهما حكم الظاهر حتى يجوز ايصال الماء في الجنابة
والحيض فمن الجائز ان الماء بلغ ذلك الموضع ولم يخرج حتى لو كان الرجل احتلف فتلقى الماء
فلفته وجب عليه الاغتسال والثاني ايلاج الفرج في الفرج في السبيل المعتاد سواء انزل
او لم ينزل واما المختلف فيه فمنها ان ينفصل المني لا عن شهوة ويخرج لا عن شهوة بان ضرب
على ظهره ضربا فخرج او حمل حملا ثقيلا فاغتسل عليه عندنا خلافا للشافعي ومنها ان ينفصل
المني عن شهوة ويخرج لا عن شهوة فانه يوجب الغسل عندهما خلافا لابي يوسف فالمعتبر
عندهما الانفصال عن شهوة وعنده المعتبر الانفصال مع الخروج عن شهوة وفائدة الخلاف
تظهر في موضعين احدهما انه اذا احتلم الرجل فانتبه وقبض على عورته حتى سكنت شهوته
ثم خرج المني بلا شهوة والثاني اذا جامع واغتسل قبل ان يبول ثم خرج بقية المني ومنها
انه لو استيقظ فوجد على فراشه او فخذه بللا على صورة الذي ولم يتذكر الاحتلام فعليه
الغسل عندهما خلافا لابي يوسف واجمعوا على انه لو كان منيا عليه الغسل واجمعوا
انه لو كان وديا لا غسل عليه وعن ابي حنيفة ابي جعفر الهندواني انه اذا وجد على فراشه
منيا كان على الاختلاف واما الاحكام المتعلقة بالجنابة فالايلاج فعلا للمحدث مرسل المصحف
بدون غلافه ومس الدراهم التي عليها القرآن ولا يباح له قراءة القرآن ويكره قراءته للجنب
في المخرج والمغتسل وفي الحمام يكره عندهما خلافا لمحمد ولا يباح له دخول المسجد وان احتاج الى
ذلك تيمم ويدخل سواء كان الدخول لقصد المكث او الاجتياز ولا يطوف بالبيت
وان طاف جاز مع النقصان ويصح منه اداء الصوم دون الصلاة ولا بأس للجنب ان

اهل الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وقيل حد قرب فرسخ وقيل مقدار ما لا يسمع الاذان وقيل اذا خرج من المصر مقدار ما لا يسمع لو نودي من اقصى المصر فهو بعيد والقرب الاصح وقيل الغلوة والاصح ان العدم من حيث المعنى لا من حيث الصورة فهو ان يعجز عن استعمال الماء لانه مع قرب الماء منه فحكمه اذا كان على رأس البئر ولم يجد الا ما الاستقاء فيباح له التيمم وكذا اذا كان بين الماء وبينه عدو او سبع او لصوص او حية يخاف على نفسه اذا اتاه وكذا اذا كان موحلا ويخاف على نفسه التلف او به جراحة او جدري او مرض يضره استعمال الماء فيخاف زيادة المرض باستعماله ولو اجنب في ليلة باردة فخاف على نفسه الهلاك اغتسل ولم يعذر على تسخين الماء ولا على اجرة الحمام في المصر اجزاه التيمم عند ابي حنيفة وقالا ان كان في المصر لا يجزئه التيمم ومنها النية والكلام في النية في موضعين احدهما ان شرط جواز التيمم والثاني في بيان كيفيتها اما الاول فالنية شرط جواز التيمم عندنا خلافا لزفر واما كيفية التيمم فاذا نوى الطهارة او استباحة الصلوة اجزاه وقيل لا يجب في التيمم بنية التطهير وانما يجب بنية التيمم وهو ان ينوي الحدث او الجنابة والصحيح انه ليس بشرط ومنها الاسلام فانه شرط وقوعه صحيحا حتى لا يصح تيمم الكافر وان اراد به الاسلام وروي عن ابي يوسف انه اذا تيمم بنوي الاسلام جاز حتى لو اسلم لا يجوز له ان يصلي بذلك التيمم وعلى رواية ابي يوسف يجوز ومنها ان يكون التراب طاهرا فلا يجوز التيمم بالتراب النجس ولو تيمم بارض قد اصابتها نجاسة فجفت وذهب اثرها لم يجز وروي انه يجوز واما بيان ما يتيمم به فقال ابو حنيفة ومحمد يجوز التيمم بكل ما كان من جنس الارض وعن ابي يوسف روايتان في رواية لا يجوز الا بالتراب والرمل وفي رواية لا يجوز الا بالتراب خاصة والضابط في معرفة جنس الارض ان كل ما يحترق بالنار فيصير رمادا كالحطب والحشيش ونحوهما او ما ينطبع ويلين كالحديد والصفر والنحاس والزجاج فليس من جنس الارض وما كان بخلاف ذلك فهو من جنسها ثم اختلف ابو حنيفة ومحمد فقال ابو حنيفة يجوز بكل ما هو من جنس الارض الذي بين شيئا اولا وقال محمد لا يجوز الا اذا التزق شيئا من اجزائه فالاصل عنده انه لا بد من استعمال جزء من الصعيد ولا يكون ذلك الا ان يلتزق بيده شيء وعند ابي حنيفة هذا ليس بشرط وانما اكتفى بشرط وجه الارض باليدين وامرارهما على الصعيد فعلى قول ابي حنيفة يجوز التيمم بالجص والنورة والزرنيخ والطين الاحمر والاسود والاخضر والكحل والزاج الاملس والمرتبط الملطين والجص والطين الجبلي دون الحائي والرماد والاشنان والاجر والخزف المتخذ من طين خالص والآنك والكبريت والزئبق والزمرد والارض النورة

والطين

النورة والطين الرطب وعند محمد ان التزق بيده شيء منها بان كان عليها غبار وكان غير نوفا يجوز والا لا واما بيان ما يتيمم به فهو الحدث والجنابة والحيض والنفاس واما بيان وقت التيمم فالكلام فيه في موضعين احدهما في بيان اصل الوقت والثاني في بيان الوقت المستحب اما الاول فالاداء فات كلها وقت التيمم فيجوز التيمم بعد دخول وقت الصلاة وقبل دخوله واما بيان الثاني وهو الوقت المستحب فالمسافر اذا كان على طمع من وجود الماء في آخر الوقت يؤخر التيمم الى آخر الوقت وان لم يكن على طمع من وجود الماء لا يؤخر وفي رواية يؤخر التيمم الى آخر الوقت مطلقا سواء كان على رجاء وجود الماء في آخره اولا واما صفة التيمم فهو مما لا شك فيه لكن اختلفوا في كيفية البدلية من وجهين احدهما الخلاف فيه مع غير اصحابنا والثاني مع اصحابنا اما الاول ان التيمم بدل مطلق وليس ببدل ضروري وعنوا به ان الحدث يرتفع بالتيمم الى وقت وجود الماء في حق الصلاة المؤداة لان التيمم لو لم يرتفع الحدث بالتيمم لما جاز الصلاة مع قيام الحدث وقال الشافعي هو بدل ضروري وعنى به ان التيمم لا يرفع الحدث حقيقة للضرورة كطهارة المستحاضة واما الخلاف الذي مع اصحابنا في كيفية البدلية فهو انهم اختلفوا في ان التراب بدل الماء والبدلية بين التراب والماء او التيمم بدل عن الوضوء عند عدمه والبدلية بين التيمم والوضوء فقال ابو حنيفة وابو يوسف ان التراب بدل عن الماء عند عدمه والبدلية بين التراب والماء وقال محمد التيمم بدل عن الوضوء عند عدمه والبدلية بين التيمم والوضوء واما بيان ما ينقض التيمم فالذي ينقضه نوعان عام وخاص اما العام فكل ما ينقض الوضوء فانه من احداث الحقيقي والحكمي ينقض التيمم وقد مر ذلك واما الخاص وهو ما ينقض التيمم على الخصوص فوجود الماء وجملة الكلام فيه ان المتيمم اذا وجد الماء لا يخلو اما ان وجد قبل الشروع في الصلاة واما ان وجد في الصلاة واما ان وجد بعد الفراغ منها فان وجد قبل الشروع في الصلاة انتقض تيممه اذا كان كافيا للوضوء والا فلا وان وجد الماء في الصلاة فان وجد قبل ان يقعد قدر التشهد الاخير انتقض تيممه فتوضأ به واستقبل الصلاة عندنا وان وجد بعد ما قعد قدر التشهد الاخير او بعد ما سلم وعليه سجدتا السهو وعاد الى السجود فسدت صلاته عند ابي حنيفة وعندهما تبطل تيممه وصلاته تامة وبنى على الاشتباه عشرة وان وجد بعد الفراغ من الصلاة فان كان بعد خروج الوقت فليس عليه اعادة ما صلى بالتيمم بالاجماع

وان كان في الوقت فكذلك عندنا خلافا لمالك واما الطهارة الحقيقة وهي الطهارة
عن النجس فالكلام فيها في مواضع احدها في بيان انواع الانجاس الثاني في بيان المقدار
الذي يصير به المحل نجسا نجاسة الثالث في بيان ما يتطهر به تطهير النجس اما انواع النجاسة
فنها ان كل ما يخرج من بدن الانسان لا يجب بخروجه الوضوء والغسل فهو نجس
من البول والغائط والودي والمني والمذي ودم الحيض والنفاس والاستحاضة
والدم السائل من الجرح والصديد والقيح وملاء الفم واما الدم الذي على رأس الجرح اذا
كان اقل من ملاء الفم فقد روي عن ابي يوسف انه ليس بنجس وعند محمد انه نجس
ودم البق والبراغيث ليس بنجس عندنا حتى لو وقع في الماء القليل لا ينجسه ولو اصاب
الثوب اكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلاة ودم السمك طاهر وعند ابي يوسف
نجس ومنها ما يخرج من ابدان سائر الحيوان من الابوال والارواث على الاتفاق
والاختلاف اما الابوال فلا خلاف ان بول ما لا يؤكل لحمه نجس واختلفوا في بول
ما يؤكل لحمه فقال محمد طاهر وقال نجس ثم عند ابي يوسف يباح شربه للتداوي وعند
ابي حنيفة لا يباح واما الارواث فكلها نجسة عندنا وقال زفر روث ما يؤكل لحمه
طاهر ومنها خرء بعض الطيور من الدجاج والبط وجملة الكلام فيه ان الطير نوعان نوع
لا يدرج من الهواء ونوع يدرج فالذي لا يدرج من الهواء كالدجاج والبط فخرؤها نجس
وفي الاوز روايتان وما يدرج من الهوا نوعان ايضا ما يؤكل لحمه كالعصفور والحمام
والعقعق ونحوها وخرؤها طاهر عندنا خلافا للشافعي وما لا يؤكل لحمه خلافا للشافعي
وخرء الخفاش نجس لاستحالة الى جنث ونتن رائحة واختلفوا في الثوب الذي
اصابه بول الخفاش وخرؤها ليس بنجس ومنها المسئلة التي لها دم سائل وجملة
الكلام في الميتات انها نوعان احدهما ما ليس له دم سائل والثاني ما له دم سائل
اما الذي ليس له دم سائل كالذباب والعقرب والزنبور والسرطان ونحوها
فانه ليس بنجس واما الذي له دم سائل فلا خلاف في الاجزاء التي فيها دم من اللحم
والشحم والجلد ونحوها انها نجسة لاختلاط الدم النجس فيها وهو الدم المسفوح واما
الاجزاء التي لا دم فيها فان كانت صلبة كالقرن والعظم والسن والمخلب
والظفر والشعر والصوف والعصب والاخثاء الصلبة فليست بنجسة على الاطلاق
وعلى هذا ما بين من الحي من الاجزاء ان كان للميت منه نحو اذنيه دم كالكبد والاذن ونحوها
فهو نجس بالاجماع وان لم يكن فيه دم كالشعر والصوف والظفر ونحوها فهو طاهر واما

واما الاخثاء التي بعرة والنجس فطاهر ان عندهم وقال نجس ان هذا الذي ذكرنا من
ابوال البهيمة التي لا دم فيها في غير الادمي والخنزير فاما نجاستها فيها فاما الآدمي ففي روايتين
نجسة لا يجوز بها الصلاة معها اذا كان اكثر من قدر الدرهم ورنما اوعز فاصلي حسب
ما يبيح به ولو وقع في الماء القليل تفسده وفي رواية طاهرة وهي الصحيحة لانه لا دم
فيها والنجس هو الدم واما الخنزير فروي عن ابي حنيفة انه نجس العين وهو الصحيح فيجب
استعمال سؤره وسائر اجزائه الا انه رخص في سؤره للخازين للضرورة وروي
عن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه كره ذلك ايضا ولا يجوز بيعه في الروايات
كلها ولو وقع في الماء القليل روي عن ابي يوسف انه ينجس الماء وعن محمد انه لا ينجس
ما لم يغلب على الماء كثرة كسؤر غيره واما الكلام في الكلب فينبغي على انه نجس العين
ام لا فمن قال انه نجس العين فقد الحقه بالخنزير وكان حكمه ومن قال ليس بنجس العين
فقد الحقه بسؤر الخنزير من الحيوانات وهذا هو الصحيح ومنها سؤر الخنزير والكلب
فانه نجس وجملة الكلام في الاسآر انها اربعة انواع نوع هو طاهر منتفع على طهارته
من غير كراهة ونوع مختلف في طهارته ونجاسته ونوع مكروه ونوع مشكوك فيه
اما السؤر الطاهر المنتفع على طهارته فسؤر الادمي مسلما كان او مشركا صغيرا كان
او كبيرا ذكرا او انثى طاهرا او جنبا او حائضا او جنبا الا في حال شرب الخمر فانه نجاسة
غير مغلظة هذا اذا شرب الماء قبل ساعة واما اذا شرب بعد ساعة معتبرة بمثله
فانه نجس فيها خلافا لمالك حتى لو توضأ بسؤر الادمي في هذه الحالة لا يجوز عندنا
خلافا لمالك وسؤر ما يؤكل لحمه من الانعام والطيور الى الابل الجلالة والدجاج المخلاة ولو كانت محبوسة لا يكره
وسؤر الدجاجة المجوسية ان لا يعلم تنقارها الى ما كانت قد تبها فان كان يعلم
فهي مخلاة واما سؤر الفرس فعلى قولهما طاهر وعن ابي حنيفة روايتان في رواية نجس
كالكلب وفي ظاهر الرواية طاهر كلحمه وهو الصحيح واما السؤر المختلف في طهارته ونجاسته
فهو سؤر الخنزير والكلب وسائر السباع الوحشية فهو نجس عندنا خلافا لمالك وقال
الشافعي سؤر السباع كلها طاهر سؤر الخنزير والكلب واما السؤر المكروه فهو
سؤر سباع الطير كالبازي والصقر والحداة ونحوها اما سؤر الهر فلان يكون
نجسا وكذا سؤر ما يكثر الطوف كالحية والفارة والوزغة والعقرب ونحوها
وكذا سؤر البهيمة واما سؤر المشكوك فيه فهو سؤر الحمار والبغل في ظاهر الرواية وروي
ان سؤرهما نجس ومنها الخمر والسكر ومنافاته النجاسة الحقيقية وجملة الكلام

وانما يصير مستعملا اذا انفصل عن العضو الصحيح فلو مشى على الاعضاء المتوضئ او المغتسل على خاصرته بخرقة لم تصر مستعملة عن المختار
لان فيه ضرورة قيل وانما يزول الحكم باستعمال قبل الاستنقاع ان كان ماء وان ارضا او كف متوضئ نفذ رصون الشباب عنه
حلت لها القولين لو صب الماء على كفه ليتيمم به يريد به اقامة السنة او للتوضئ لم يصر الماء مستعملا ولو ادخل البعيش الماء قليل
يده ولا ماء للتوضئ صار مستعملا لانه من اصل الطهارة ولهذا صح السلام وعبادته حتى اذا بلغ سبعا امر بالصلوة وضرب عليها
اذا بلغ عشرا وان ادخل يده غير الماء قليل ان علم نجاسة فانجس والا فالمستحب ان يتوضأ بغير مستعمل ودع ما يريبك
الى ما لا يريبك تم الجزء الخامس

واذا لاقى الماء النجاسة تنجس قليلا كان الماء او كثيرا جاريا او راكدا عند ابي حنيفة وقالا لا يتنجس الا ما غلب على ظنه
ان النجاسة غيرت احد اوصافه وهي رواية عن ابي حنيفة وبها اخذ الشافعي وهو قول ابن ابي ليلى وزفر والثوري وابن شبرمة
وابن حي وهو رواية عن مالك وهو قول الاوزاعي والليث وهو رواية عن احمد لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل
خبثا وقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غلب على ريحه وطعمه ولنا ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه
انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الماء يكون في الفلاة من الارض وما ينوبه من الدواب والسباع فقال
اذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء وروي اذا كان الماء كرا لم يحمل خبثا والكر ثلثمائة رطل بالعراقي وهو الف ومائتا رطل
بالمدني وهو ستمائة قربة كل قربة مائة رطل وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء يكون في الفلاة من الارض
وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قدر كرين لم ينجسه شيء وروي اذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء
وهذا يدل على ان ما دون الكر ينجسه شيء من ذلك يجوز ان يكون المراد من الكر المذكور في الحديث الاول القلتين
لان القلة تسمى كرا قال الشاعر

كرا كرا عامنا حتى يكلمنا ... ان الكرام على الاكرام قد كرا

ويجوز ان يكون المراد من الكر المذكور في الحديث الثاني ما يساوي القلتين في المقدار وهو ستمائة رطل وهذا لان
الكر في اللغة عبارة عن الجمع والضم ومنه كر الخيل في الحرب وكر الحبل وكر العمامة ومنه كركرة الدابة وهي
مقعدتها لاجتماع الخلق فيها ومنه الكركرة في الصلاة وهي الاجتماع في الركوع والسجود ومنه الكركرة في الضحك
وهي الاجتماع في الصدر ومنه الكركرة في الشرب وهي الاجتماع في الحلق فسمي الكر كرا لاجتماع الماء فيه
وقد قيل في تفسير الكر ما يحمله البعير وهذا لا يصح لان البعير قد يحمل ثلثمائة رطل وقد يحمل ستمائة رطل
وقد يحمل ما فوق ذلك فلا يصح التقدير به ولان الكر اسم لما يكال والبعير لا يكال فلا يصح التقدير به
ولان الكر اسم لما يكال بالقفيز والبعير لا يكال بالقفيز فلا يصح التقدير به ولان الكر اسم لما يكال بالقفيز
والبعير لا يكال بالقفيز فلا يصح التقدير به ولان الكر اسم لما يكال بالقفيز والبعير لا يكال بالقفيز فلا يصح التقدير به

وعندهما لا يصير مستعملا الا بازالة الحدث وهذا الاختلاف لم ينقل منهم نصا كغيرها من مسائلهم تدل عليه والصحيح قول ابي حنيفة وابي يوسف واما بيان المقدار الذي يصير به
المحل نجسا عرفا فالنجس لا يخلو اما ان يقع في المائعات كلها كالماء والخل ونحوهما
واما ان يصيب الثوب والبدن ومكان الصلاة فان وقع في الماء وكان جاريا
وكان النجس غير مرئي كالبول والخمر ونحوهما لا ينجس ما لم يتغير لونا او طعما او ريحا وبه ونتوضأ
فرأى في موضع شاسع من الجانب الذي وقع فيه النجس او من جانب آخر وان كانت
النجاسة مرئية كالجيفة ونحوها فان كان جميع الماء يجري على الجيفة لا يجوز التوضي من
اسفل الجيفة وان كان الكر وبجري على الجيفة فكذلك لان العبرة للغالب وان كان
الكر يجري على الظاهر يجوز التوضي به من اسفل الجيفة لان المغلوب ملحق بالعدم في
احكام الشرع وان كان يجري عليها النصف دون النصف فالقياس ان يجوز
التوضأ به وفي الاستحسان لا يجوز احتياطا فهذا حكم وقوع النجس في الماء فاما اذا اصاب
الثوب او البدن او مكان الصلاة اما حكم الثوب والبدن فيقول وبالله التوفيق
ان النجاسة اما ان كانت غليظة او خفيفة فالغليظة اربعة الدم المسفوح والبول والخمر
والخل الذي ألقي فيه شيء نجس او مات فيه حيوان له نفس سائلة والخفيفة
نحو سؤر الحمار والفرس وخرء الدجاج وخرء العصفور وبول ما يؤكل لحمه
فالغليظة مانعة جواز الصلاة سواء كانت غليظة او خفيفة استحسانا واما النجاسة
الكثيرة فتمنع جواز الصلاة واختلفوا في الحد الفاصل بين القليل والكثير من النجاسة
الغليظة فقيل اذا بلغ مقدار الدرهم الكبير فهو كثير وقيل لا يمنع حتى يكون اكثر من قدر
الدرهم وهو الصحيح ثم لم يذكر في ظاهر الرواية صريحا ان المراد من الدرهم الكبير من
حيث الوزن او الوضع او المساحة وذكر في النوادر ان الدرهم الكبير ما يكون
عرض الكف وذكر الكرخي مقدار مساحة الدرهم الكبير وذكر في كتاب الصلاة الدرهم
الكبير المثقال فهذا يشير الى الوزن وقال الفقيه ابو جعفر الهندواني رح لما اختلفت
عبارات محمد في هذا فنقف فنقول اراد بذكر العرض تقدير الملبخ كالبول والخمر ونحوهما
وبذكر الوزن تقدير المجسد كالغائط ونحوها فان كانت اكثر من مثقال ذهب وزنا
يمنع والا فلا وهو المختار واما قدر الكثير من النجاسة الخفيفة فهو الكثير الفاحش ولم
يذكروا الكثير وروي عن ابي يوسف انه قال سألت ابا حنيفة عن الكثير الفاحش
فكره ان يحد له حدا وقال الكثير الفاحش ما يستفحش في النفس ويستكثره وروي الحسن
عنه شبر في شبر وروي ذراع في ذراع وروي اكثر من نصف الثوب وروي نصف
الثوب ثم في رواية نصف كل الثوب وفي رواية نصف طرف منه وقيل

الريح وهو الاصح واختلفوا في تفسير الريح قيل ريح جميع الثوب وقيل ريح كل عضو
وطرف اصابه النجاسة من اليد والرجل والذيل والكم والله عز بين وهو الاصح ثم لم يزل
في ظاهر الرواية تفسير النجاسة الغليظة والخفيفة وذكر الكرخي ان النجاسة الغليظة
عند ابي حنيفة ما ورد نص على نجاسته ولم يرد نص آخر على طهارته معارضة وان اختلف
العلماء فيه والخفيفة ما اختلف العلماء في نجاسته وطهارته واذا عرف هذا الاصل
فالاروات كلها نجاسات غليظة عند ابي حنيفة وعندهما خفيفة وبول ما يؤكل لحمه وكل لحم
نجاسة غليظة بالاجماع وبول ما لا يؤكل لحمه نجاسة خفيفة بالاتفاق واما النقدرات
وخرء الدجاج والبط فنجاستها غليظة بالاجماع واما حكم مكان الصلاة فالمصلي لا يخلو
اما ان يصلي على الارض او على شيء متنجس به او نحوه ولا يخلو اما ان كانت النجاسة
في مكان الصلاة او في شيء يتحرك بحركته ولا يخلو اما ان كانت النجاسة قليلة او كثيرة فان
كان يصلي على الارض والنجاسة بحيث لو مد يده منه لا يلوث كفه فهو مكان الصلاة وان
كانت كثيرة لكن السجود ابعد عن موضع النجاسة تطهيرا لامر الصلاة وان كانت
النجاسة على مكان الصلاة فان كانت قليلة يجوز على اي موضع كانت وان كانت
كثيرة فان كانت في موضع اليدين والركبتين يجوز عندنا خلافا لزفر وان كانت النجاسة
في موضع القدمين فان قام عليها وافتتح الصلاة لم يجز وان قام على موضع طاهر وافتتح
الصلاة ثم تحول الى موضع النجاسة وقام عليها او قعد فان مكث قليلا لا تفسد
صلاته وان اطال القيام فسدت وان كانت النجاسة على موضع السجود لم يجز عندنا
وعند ابي حنيفة روايتان والظاهر عدم الجواز ثم قولهما اذا سجد على موضع نجس لم يجز اي لم
يجز صلاته كذا في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف انه لم يجز سجوده واما الصلاة
خلفه فقد حتى لو اعاد السجود على موضع طاهر جازت صلاته ولو كانت النجاسة
في موضع احد القدمين ففي رواية يجوز وفي رواية لا يجوز وهو الصحيح هذا اذا كان
يصلي على الارض اما اذا صلى على البساط فان كانت النجاسة في مكان الصلاة
وهي كثيرة فحكمه حكم الارض وان كانت في طرف من اطرافه اختلفوا فيه فقيل ان
كان البساط كبيرا بحيث لو رفع طرف منه لا يتحرك الطرف الآخر يجوز والا فلا
والصحيح انه لا يجوز صغيرا كان او كبيرا واما بيان ما يقع به التطهير فالكلام فيه في ثلاث
مواضع احدها في بيان ما يقع به التطهير الثاني في بيان طريق التطهير الثالث في بيان
شرائط التطهير اما الاول فما يحصل به التطهير انواع منها الماء المطلق ولا خلاف في انه

يحصل به الطهارة الحقيقية والحكمية جميعا وقد تقدم الكلام عليه واما ما سوى الماء فالمائعات
الطاهرة فلا خلاف في انه لا يحصل بها الطهارة الحكمية وهي زوال الحدث ويحصل
بها الطهارة الحقيقية وهي زوال النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن عندنا
وقال محمد وزفر لا يحصل وفي رواية عن ابي يوسف انه فرق بين الثوب والبدن
فقال في الثوب يحصل وفي البدن لا يحصل الا بالماء هذا اذا كان مائعا ينعصر بالعصر
فان كان لا ينعصر مثل العسل والسمن والدهن ونحوها لا يحصل به الطهارة اصلا
ومنها الفرك والحت بعد الجفاف في بعض المجالس مع بعض المحال وبيانه
اذا اصاب المني الثوب وجف وفرك طهر استحسانا وان اصاب البدن
فان كان رطبا لا يطهر الا بالغسل وان جف فهل يطهر بالحت وروي عن ابي حنيفة
انه لا يطهر وقيل يطهر واما سائر النجاسات اذا اصابت الثوب والبدن
ونحوهما فانها لا تزول الا بالغسل سواء كانت رطبة او يابسة وسواء كانت
سائلة او جامدة ولو اصاب ثوبه خمر فالقى عليها الملح وعصى عليها من الحمدة مقدار
ما يحتمل لم يحكم بطهارته حتى يغسله ولو اصابه عصير فعصى عليه من الحمدة مقدار ما يخمر
فيها لا يحكم بنجاسته ولو اصاب الخف والنعل ونحوهما فان كانت رطبة لا يزول
الا بالغسل كيف ما كانت وروي عن ابي يوسف انه يطهر بالمسح على التراب
كيف ما كانت مسحة او مسحتين وان كانت يابسة فان لم يكن لها جرم كثيف
كالبول والخمر فانه يطهر بالفرك وان كان لها جرم كثيف فان كان مما
لا يطهر بالحت بالاجماع وان كان غيره كالعذرة والدم الغليظ والروث
يطهر بالحت عندهما وعند محمد لا يطهر الا بالغسل ولو اصابه الماء بعد الحت والمسح
يعود نجسا هو الصحيح من الرواية ولو اصابه النجاسة شيء صلب صقيلا كالسيف
والمرآة ونحوهما يطهر بالحت رطبة كانت او يابسة وقيل ان كانت رطبة لا
يزول الا بالغسل ولو اصابت النجاسة الارض فجفت وذهب اثرها يجوز الصلاة
عليها خلافا لزفر ولو تيمم بهذا التراب لا يجوز في ظاهر الرواية فلو اصابها الماء قيل
يعود نجسا وقيل لا ومنها الدباغ للجلود فالدباغ مطهر للجلود وكل الا جلة الخنزير والآدمي
والصحيح ان جلد الخنزير لا يطهر بالدباغ وقيل ان جلده لا يحتمل الدباغ لانه لحم جلودا
سرا وفيه نجوسة فوق نجوسة بعض كلاب البوادي واما جلد الآدمي فان كان يحتمل الدباغ
ويندفع به الدباغ ينبغي ان يطهر لكن لا يجوز الانتفاع به احتراما له واما جلد الفيل فعن محمد

يحصل

انه لا يطهر وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه يطهر ثم الدباغ على ضربين حقيقي وحكمي فالحقيقي
هو ان يدبغ بشيء له قبضة كالقرض والعفص والشبة ونحوها والحكمي ان يدبغ بالشمس
والتراب والالقاء في الريح والنوعان مستويان في سائر الاحكام الا في حكم واحد
وهو انه لو اصابه الماء بعد الدباغ الحقيقي لا يعود نجسا وبعد الدباغ الحكمي فيه روايتان
ومنها الزكاة في تطهير الذبح وجملة الكلام فيها ان الحيوان اذا كان ماكول اللحم فذبح طهر
بجميع اجزائه الا الدم المسفوح وان لم يكن ماكول اللحم فما هو طاهر في الميتة فهو الاجزاء التي
لا دم فيها كالشعر والعظم يطهر منه بالذكاة عندنا واما الاجزاء التي فيها الدم في اللحم
والشحم والجلد فهل يطهر بالذكاة اتفق اصحابنا على ان جلده يطهر واختلفوا في طهارة
اللحم والشحم ذكر الكرخي ان كل حيوان طهر جلده بالدبغ طهر بالذكاة فهذا يدل على انه يطهر لحمه
وشحمه وسائر اجزائه وقيل كل حيوان طهر جلده بالدبغ طهر وجلده بالذكاة فاما اللحم
والشحم ونحوهما فلا يطهر والاول اقرب الى الصواب ومنها نزح ما وجب في الآبار
اذا نزح جميع الماء بعد استخراج الواقع في البئر من الآدمي او غيره من الحيوان في نطهير البئر
ومنها تطهير الحوض الصغير اذا تنجس واختلف فيه فقيل لا يطهر حتى اذا دخل الماء فيه
وخرج منه مثل ما كان فيه ثلاث مرات فيصير ذلك بمنزلة غسله ثلاثا وقيل
اذا دخل فيه الماء الطاهر وخرج بعضه يحكم بطهارته بعد ان لا يستبين فيه النجاسة
وبه اخذ الفقيه ابو الليث وقيل اذا خرج منه مقدار الماء النجس يطهر كالبئر اذا تنجست
فانه يحكم بطهارتها اذا نزح ما فيها من الماء وعلى هذا حوض الحمام اذا تنجس واما طريق
التطهير بالغسل فلا خلاف في ان النجس يطهر بالغسل في الماء الجاري وكذا يطهر بالغسل
بصب الماء عليه واختلف في انه هل يطهر بالغسل في الاواني بان غسل الثوب
النجس او البدن في ثلاث اجانات قال ابو حنيفة ومحمد يطهر حتى يخرج من الاجانة
الثالثة طاهرا وقال ابو يوسف لا يطهر البدن والثوب الا بغسل في اجانات كثيرة حتى يحكم
عليه الماء وفي الثوب عنه روايتان وعلى هذا الخلاف اذا كان على بدنه نجاسة
فادخلها في جب من الماء ثم في الثاني والثالث هكذا او لو كان في الحوض مثل نجس
والمسئلة بحالها عند ابي حنيفة يخرج من الثلاث طاهرا خلافا لهما بناء على اصل الاوزاعي
ان الماء يتطهر تنزل النجاسة الحقيقية بين الثوب والبدن عند ابي حنيفة نزح
والصب ليس بشرط وعند محمد لا تزال اصلا وعنه ابي يوسف تزال لكن بشرط
الصب ولم يوجد فامتنع جوابهما بناء على اصلين مختلفين واما شرائط التطهير فمنها

العدد في نجاسة غير مرئية عندنا والجملة في ذلك ان النجاسة نوعان حقيقية
وحكمية ولا خلاف ان النجاسة الحكمية تزول بالغسل مرة واحدة ولا يشترط
فيها العدد واما النجاسة الحقيقية فان كانت غير مرئية كالبول ونحوه ذكر في
ظاهر الرواية لا يطهر الا بالغسل ثلاثا ثم التقدير بالثلاث ليس بلازم بل هو مفوض
الى غالب رأيه واكبر ظنه وان كانت النجاسة مرئية كالدم ونحوه فطهارتها
زوال عينها ولا تعتبر فيه بالعدد فان زالت العين زالت النجاسة وان بقي
بعينه وان زالت العين وبقي الاثر فان كان مما يزول اثره لا يحكم بطهارته مالم
يزل الاثر وان كانت النجاسة مما لا يزول اثره لا يضره بقاء الاثر ومنها العصر فما
يحتمل العصر وما يقوم مقامه فيما لا يحتمله والجملة فيه ان المحل الذي يتجسس اما ان كان شيئا
لا يشترب فيه اجزاء النجاسة اصلا او كان شيئا يشترب فيه شيئا يسيرا او كان
شيئا يشترب فيه شيء كثير فان كان شيئا لا يشترب فيه شيئا اصلا كالاواني
المتخذة من الحجر والصفر والنحاس والخزف المتيقن ونحو ذلك فطهارته بزوال
عين النجاسة او العدد على ما مر وان كان مما يشترب فيه شيء قليل كالبدن
والخف والنعل فكذلك انما يستخرج ذلك القليل فيحكم بطهارته وان كان مما يشترب
فيه شيء كثير فان كان مما يمكن عصره كالثياب فان كانت النجاسة مرئية فطهارته
بالغسل والعصر الى ان تزول العين وان كانت غير مرئية فطهارته بالغسل ثلاثا
والعصر في كل مرة وعن محمد انه يكتفي بالعصر في المرة الاخيرة ويستوي عندنا الجواب
في بول الصبي والصبية وان كان مما لا يمكن عصره كالحصير ان علم ان لم يشترب فيه بل
اصاب ظاهره يطهر بازالة العين او الغسل ثلاث مرات من غير عصر فاما اذا علم
انه يشترب فيه فقال ابو يوسف ينقع في الماء ثلاث مرات ويجفف في كل مرة فيحكم
بطهارته وقال محمد لا يطهر اصلا وعلى هذا الخلاف الخزف الجديد اذا اشترب فيه
النجس والجلد اذا دبغ بالدهن النجس والخشبة اذا اشترب فيها النجس وانشفت
انها لا تطهر ابدا عند محمد وعند ابي يوسف ينقع في الماء ثلاث مرات ويجفف
في كل مرة وكذا الاسكين اذا بوله بماء نجس واللحم اذا طبخ بماء نجس فعند ابي حنيفة
يوه الاسكين ويطبخ اللحم بالماء الطاهر ثلاث مرات ويجفف في كل مرة وعند محمد
لا يطهر ابدا اعلم بان الاستنجاء على خمسة اوجه اربعة منها فريضة وواحد منها سنة
اما الفريضة فهي في حال الجنابة والحيض والنفاس وفيما اذا جاوزت النجاسة

العدد

فاذا جاوزت النجاسة مخرجها لم يجز فيها الا الماء وفي بعض الكتب الاداوي فقالت
لا يستنجي الا على قولهما اما عند محمد فلا يجوز الا الماء وان كان المجاوز اكثر من قدر
الدرهم وجب ازالته بالماء اجماعا وان كان اقل فعندهما لا يجب الماء ويجزيه
الحجر وعند محمد لا يجزيه الحجر وقيل لا خلاف بينهم في انها اذا جاوزت المخرج
وجب ازالتها بالصحيح واما هل يجوز بالحجر فعند ابي حنيفة وابي يوسف يجوز
لانه موضع مخصوص بالحجر وعند محمد لانه من الفعل في الفناء واذا بعدت النجاسة
عن موضع الاستنجاء وهي اكثر من قدر الدرهم يجب ازالتها فان كان اقل ولكن اذا
ضم مع موضع الاستنجاء يصير اكثر من قدر الدرهم لا يضم عندهما وقال محمد يضم فعلى هذا
اذا لم يستنج بالحجر ولا غيره وكانت النجاسة لم تجاوز مخرجها جازت صلاتها
اذا لم يكن على بدنه نجاسة بالاجماع وان كان على بدنه نجاسة قدر الدرهم لا غير
ان لم يستنج لا يجوز صلاته لان على بدنه اكثر من قدر الدرهم وان استنجى جازت
صلاته سواء استنجى بالحجر او بالماء ولو لم يستنج ولكن مسح ما على بدنه بالحجارة لم يجز
واما البول اذا جاوز عن رأس الاحليل اكثر من قدر الدرهم فالظاهر انه يجزئ فيه
الحجر عند ابي حنيفة وعند محمد لا يجزيه الحجر الا اذا كان اقل من قدر الدرهم واما
السنة فهي ما اذا كانت النجاسة مقدار المقعد وهو مخرج الغائط ودون
ذلك وفي البدايع هذا اذا كانت النجاسة الى على المخرج قدر الدرهم او اقل
منه فان كانت اكثر من قدر الدرهم لم يذكر في ظاهر الرواية واختلف المشايخ
فيه قال بعضهم لا يزول الا بالغسل وقال بعضهم تزول بالاحجار وبه اخذ الفقيه
ابو الليث وهو الصحيح لان الشرع ورد بالاستنجاء بالاحجار مطلقا من غير فصل
اوبال ولم يشترط هذا هو الموضع الذي في زماننا يسمى الاستنجاء والمسنون فالحاصل ان الاستنجاء
مسنون من كل نجس يخرج من السبيلين لرطوبة وعين وريحة كالغائط والبول
والمني والمذي والودي والدم ولا استنجاء من الريح والمني واذا لم تجاوز
النجاسة مخرجها القبل والدبر بل من مخرجها فهو معفو من الرجل والمرأة حتى لو لم
يستنج بحجر ولا غيره وصلى جازت صلاته وان زاد اي الخارج من القبل والدبر
على قدر الدرهم اذا جمعا اي ما على القبل والدبر يطهر ان بالاحجار ولا يجب
الغسل بالماء واذا كانت النجاسة في مواضع متفرقة يجمع حكما اذا كانت
على بدنه نجاسة وعلى ثوبه نجاسة وعلى مكان صلاته نجاسة فاذا جمعت

زادت على قدر الدرهم منعت جواز الصلاة وكذلك يجمع بين النجاسة
في المقعد وبين النجاسة في غيره وغير المقعد من البدن بحيث لو جمعت زادت
على قدر الدرهم منعت جواز الصلاة ولهذا اي ولاجل ان النجاسة في
مواضع متفرقة يجمع قال اصحابنا رحمهم الله ان من استنجى بالاحجار واصابه نجاسة
يسيرة بحيث لو جمعت زادت على قدر الدرهم لم يجز صلاته لانه كان النجس
اذا جمع زاد على قدر الدرهم والمعفو قدر الدرهم لا الزيادة وبقي في النجاسة
المغلظة واما حكم المخففة فسيأتي وقال ابراهيم النخعي اذا بلغ مقدار الدرهم الكبير
فهو كثير يمنع جواز الصلاة والصحيح انه لا يمنع حتى يكون اكثر من قدر الدرهم قال
في السراج الوهاج يعني بالدرهم المثقال الذي وزنه عشرون قيراطا وعن شمس
الائمة يعتبر في كل زمان بدرهمه والصحيح الاول كذا في الايضاح من قبل المعتبر بسط
الدرهم من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف في الصحيح وقيل وزنه قال
الهندواني والتوفيق بينهما ان البسطاني الرقيق والوزن في الثخين وروي الا
عن رضي الله عنه سئل عن قليل النجاسة في الثوب فقال اذا كان مثل ظفري
هذا لا يمنع جواز الصلاة حتى يكون اكثر منه وظفره كان مثل المثقال قال النخعي اراد
ان يقولوا مقدار المقعرة فاستحشوا ذلك وقال مقدار الدرهم واعلم ان النجاسة
اذا كانت قليلة جازت الصلاة معها وتكره ان كانت قدر الدرهم يكره
اتفاقا وان كانت اقل وقد دخل في الصلاة نظرت ان كان في الوقت
سعة قال الفضلي ان يغسل ثوبه ويستقبل الصلاة وان كان تفوته الجماعة ان
كان بكمه الماء ويجد جماعة اخرى في موضع اخر فكذلك ايضا ليكون مؤديا للصلاة
الجائزة بيقين وان كان في اخر الوقت اولا يدرك الجماعة في موضع اخر مضى
على صلاته ولا يقطعها واعلم ان النجاسة على نوعين غليظة وخفيفة وكل واحد
منهما على صنفين قليلة وكثيرة اما المغلظة فما ورد بنجاسته نص ولم يرد بطهارته نص
عند ابي حنيفة سواء اختلف فيها الفقهاء اولا وعند هما ما سامح الاجتهاد
في طهارته فهو مخفف وفائدة الخلاف في الاواني فان قوله صلعم في الروث
انه رجس لم يعارضه نص اخر فيكون عنده مغلظا وقال هو مخفف لانه طاهر عند
مالك وابن ابي ليلى وحجة ابي حنيفة ان النص اذا انفرد عن معارضة نص اخر يأكد
حكم قوله صلعم انه رجس لم يعارضه الا الاختلاف والاختلاف ليس بحجة قال

فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول فالرد بمعنى الخلاف الى الكتاب والسنة
والدم المسفوح نجس نجاسة مغلظة اما الذي يبقى في اللحم والعروق بعد الذكاة فانه
طاهر لانه لا يمكن الحكم بنجاسته لعسر الاحتراز عنه وقد عفي عنه في الاكل ولو حرمت منه القدر
وليس بمعفو عنه في الثياب والابدان لانه لا يمكن الاحتراز عنه في الاكل ويمكن
في غيره كذا في الكرخي وكذلك دم الكبد والطحال طاهر لخبر حتى لو طلى به الخف لا يمنع الصلاة
وان كثر وكذا دم البق والبراغيث والقمل والكذان طاهر وان كثر لانه غير مسفوح
وقد روي ان رجلا سأل الحسن البصري عن دم البراغيث والبق فقال له من اين
انت قال من الشام فقال لاصحابه انظروا الى قلة حياء هذا الرجل فانه من اقوام
يأكلون دم رسول الله صلعم يعني بالبراغيث فقد اكثر من هذا في ثوبه النبي
النبي وكره له التكلف ودم السمك طاهر عند ابي حنيفة ومحمد لانه غير مسفوح ولانه
يؤكل بدمه لانه لا بد منه ولو كان نجسا لما يؤكل ابدا سخنه وقد قيل انه ليس دم
في الحقيقة لانه يبقى بالشمس والدم ما يسود بها وعند ابي يوسف والشافعي دم
السمك نجس واما دم الكبد والطحال فهو نجس قال في الغاية يعني اذا كان
سائلا ودم كل جرح نجس ودم الشهيد طاهر في حق نفي النجس في حق غيره
اي ما دام عليه فهو طاهر ولهذا لا يغسل عنه فاذا انفصل منه كان نجسا حتى اذا اصاب
ثوب انسان نجسه والدودة الخارجة من السبيلين نجسة لانها متولدة
من النجاسة والخارجة من الجرح طاهرة لانها متولدة من اللحم وهو طاهر وكل ما خرج
من بدن الانسان مما يوجب الوضوء والاغتسال فهو نجس لان
طهارة الحدث وطهارة النجس كل واحد منهما يراد للصلاة فما تعلق بخروجه
كل واحد منهما تعلق بالآخر فقطرة البول والقيء والمذي والودي والقيح
والصديد وكذا سائر الدماء مثل الحيض والنفاس ودم الاستحاضة نجس
وكذا القيء اذا كان ملء الفم نجس لانه مستحيل الى الفساد كالغائط والبلغم
القيح طاهرة عند ابي حنيفة كسائر رطوبات البدن وعندهما نجسة لانها
متولدة في محل النجاسة ومن المغلظة خرء الكلب وبوله وخرء جميع السباع
وابوالها وخرء السنور وبوله وخرء الدجاج والبط ومن محمد ان الهرة اذا اعتادت
في البول على الثياب وغيرها يجعل عفوا للضرورة وصار كبول الفارة واختلفوا
في نحو سباع الطير كالحداة والغراب والكبوتر وشبهه ذلك قال ابو حنيفة

لا يمنع الصلاة ما لم يكن كثيرا فاحشا وقال محمد هو مغلظ اذا كان اكثر من قدر
الدرهم يمنع الصلاة وقول ابي يوسف مضطرب قال الهندواني هو مع محمد
وقال الكرخي وصاحب الهداية مع ابي حنيفة وفي الهداية قيل الاختلاف
في النجاسة وقيل في المقدار وهو الاصح ووجه قول محمد ان سبب التخفيف الضرورة
ولا ضرورة فيه لعدم المخالطة فلا تخفيف وانهما انهما تذرع من الهواء والتحامي
فتحققت الضرورة ولو وقع في الاناء قيل تفسد لتعذر صون الاواني عنه كذا
في الهداية واما ذرق ما يؤكل لحمه من الطير فهو طاهر عندنا مثل الحمام والعصافير
وقد روي ان ابن مسعود رضي الله عنه ذرق عليه عصفور فمسحه وعن ابن عمر رضي الله
عنهما ان حمامة ذرقت على رأسه فمسحه وصلى ولان المسلمين لا يتحفظون ذلك
في مساجدهم وفي المسجد الحرام من لدن رسول الله صلعم الى يومنا هذا ولو كان نجسا
لتنجسوه كسائر النجاسات كذا في الكرخي وذرق الطيور بفتح الذال المعجمة وسكون
الراء مثل الزوث للحمام يقال ذرق يذرق بكسر الراء في الماضي والمستقبل
وقد يقال يذرق بضمها في المستقبل كذا في الصحاح وفي الحسام للشهيد
ثوب اصابه خرء ما لا يؤكل لحمه من الطيور اكثر من قدر الدرهم جازت الصلاة فيه
عندهما وقال محمد لا يجوز قال واختلفوا على قولهما ان جواز الصلاة فيه لطهارته او لان
القدر يعفى كالكثير الفاحش والصحيح انه نجس واما الخلاف في تخفيفة حتى لو وقع
في الماء القليل افسده اجماعا وقيل على قولهما لا يفسده لتعذر صون الاواني
عنه لا لطهارته وفي الهندواني نجاسة خفيفة عند ابي حنيفة غلظة عندهما
وخرء الخفاش وبوله ليس بنجس ولا يجب غسل شيء لا يتجنب منه في الكل كالعصافير
ولانه لا يمكن الاحتراز منه ولو انتضح شيء على الانسان من البول على ثوبه او بدنه
مثل رؤس الابر فذلك معفو عنه لانه لا يستطاع الاحتراز عنه صوفي الهب
الرياح وسئل ابن عباس رضي الله عنهما عن هذا فقال انا لنرجو فيه عفو الله اوسع
من هذا ولان الذباب يقع على النجاسة ثم يقع على الثياب والابدان فيكون
على رجله وجناحه نجاسة ولا يستطاع الاحتراز عن ذلك ولا يتنجس لاحد اعضاء
ثوب لدخول الخلاء وروي ان محمد بن علي زين العابدين تخلف ليت الخلاء ثوبا
ثم تركه وقال لم يتكلف لهذا فمن هو خير مني يعني رسول الله صلعم والخلفاء رضي الله عنهم
كذا في الهداية وهذا اذا كان الانتضاح على الثياب والابدان اما اذا انتضح في

فانه نجسه ولا يعفى عنه لان طهارة الكل من طهارة الابوان والشباب والكمان
وقول محمد رح اذا انتضح على الانسان مثل رؤس الابر دليل على ان قدر النجاب
الذي لا يمنع الابر لا يعفى عنه ومن المشايخ من قال بما سوى الصحيح والمستفاد واما اذا انتضح
من البول شيئ يرى اثره فلابد من غسله فان لم يغسله وكان بحيث لو جمع زاد على
قدر الدرهم منع الصلاة فان صلى معه لعاد واما بول الطفل والطفلة يجزئ فيه
نضح المنطقة لا يطهر الا بالغسل وقال الشافعي رح بول الصبي اذا لم يطعم يجزئ فيه
ولا يجزئ في بول الطفلة الا الغسل لنا انه كما وجب غسل بول الانثى فكذلك
الذكر كما لو طعما واما قوله صلعم ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية فالنضح هو الصب
والصب يطهر به النجاسة واما قوله صلعم بيجاله ان بول الانثى يأخذ من
الثوب اكثر مما يأخذ بول الغلام هذا الذي ذكرناه في النجاسة المغلظة
اما المخففة كالروث والبعر فنجاستها نص يطهر نجاستها نص كبول ما يؤكل لحمه وروث
قوله صلعم استنزهوا من البول وهو عام في ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل في المبسوط
بقي سعد بن معاذ بضفيرة البقر فسئل النبي صلعم عن سببه انه كان لا يستتر
البول ومعلوم انه لم يرد به بول نفسه فان تركه لا يستتر عنه لا يجوز صلاته وانما
اراد بول الابل عند معالجتها وروا يضا في طهارتها نص وهو انه صلعم رخص للعرنيين
في شرب ابوال الابل والبانها وقال محمد ما يؤكل لحمه طاهر لحديث العرنيين ولو
كان نجسا لامرهم النبي صلعم بشربه لان التنجيس حرام قال صلعم لم يجعل الله شفاءكم
فيما حرم عليكم وابو حنيفة وابو يوسف قالا تاويل حديث العرنيين ان النبي
صلعم عرف شفاءهم فيه وحينئذ لم يوجد مثله اليوم والمحرم يباح تناوله اذا علم حصول
الشفاء به يقينا الا ترى ان اكل الميتة عند الاضطرار مباح بعد سد الرمق
لعله يقينا بحصول ذلك واختلفوا في شرب بول ما يؤكل لحمه في زماننا فعند
ابي حنيفة لا يحل ابدا للتداوي ولا لغيره لعدم اليقين بالشفاء وعند ابي يوسف
يحل للتداوي قياسا على العرنيين وقال محمد يجوز للتداوي وغيره لانه طاهر عنده
واما شرب لبن الحمار واكل لحوم الحيوان المحرم فلا يجوز تناوله لا للتداوي ولا لغيره
اتفاقا لقوله صلعم لم يجعل الله شفاءكم فيما حرم عليكم وفرق ابو يوسف بين هذا
وبين ما يؤكل لحمه لان النص ورد في البول خاصة فاستواه على اصل التحريم سوال
هل يجوز وضع العين على الجرح للتداوي الجواب ان عرف به الشفاء فلا بأس

لانه يكون دواء وحكم النجاسة المغلظة انه يعفى منها قدر الدرهم فما دونه ويجب
تطهيره وحكم النجاسة المخففة انه يعفى منها ما لم يبلغ ربع الثوب واختلف
في تقدير ربع الثوب فقيل ربع جميع الثوب اي ثوب اصابه وكذلك
البدن المعتبر فيه ربع جميعه وقال بعضهم ربع ادنى ثوب يجوز فيه الصلاة كالمئزر
وقيل ربع الموضع الذي اصابه كالذيل والكم والدخريص والفخذ او الطهر ان كان
في البدن وصحح هذا القول في البرجندي والتخميص ما يزاد في عرضه والجمع دخاريص
وعن ابي يوسف انه قال شبر في شبر وروي عنه ذراع في ذراع وروي عنه
ان كره ان يحد فيه حدا وقال ما استفحش الكثير فهو مانع للصلاة وان اصابه بول
الفرس لم يمنع حتى يفحش عند ابي حنيفة وابي يوسف اما ابو يوسف فعلى اصله
ان ما كول وما ابو حنيفة فقال لم احرم لحمه لنجاسة بل لابقاء لظهره على ما مر فيقل
الخيل اذ في تقليلها تقليل مادة الجهاد وكان طاهر اللحم حتى ان سؤره طاهر بالاتفاق
فخف حكم بوله وقال محمد هو طاهر لا يمنع وانتن فحش على اصله في اكول ولو توضأ
من لعاب البغل والحمار اكثر من قدر الدرهم اجزأته صلاته لانه مشكوك
فيه فلا يتنجس به الطاهر وفي الكرخي عرق كل شيئ مثل سؤره لان العرق يتحلل
من البدن كاللعاب وعرق الجنب والحائض والنفساء طاهر لما روي ان عائشة
رضي الله عنها قالت لم يكن لنا الا فراش واحد وكنا اذا حضنا امرنا رسول
الله صلعم فشددنا الازر علينا وضاجعنا ومعلوم ان العرق لا يؤمن منه عند النوم
فلو كان نجسا لنجسه ولو اصاب الثوب من السور المكروه لا يمنع وان فحش
وكذا السور المشكوك وان اصابه من السور النجس يمنع اذا زاد على قدر الدرهم
وينبغي ان يغسل الثوب من النجاسة المغلظة وان كانت اقل من قدر الدرهم
فقد روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه غسل ثوبه من فطرة دم اصابته ولو اصاب
الثوب دهن نجس اقل من قدر الدرهم ثم انبسط فصار اكثر من قدر الدرهم
قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة فلا يمنع جواز الصلاة وهو اختيار الامام ظهير
الدين المرغيناني وقال بعضهم يمنع وبه اخذ الاكثرون ولو اصاب الجلد نجاسة
فتشرب بها او ادخل يده في فاسن نجس او صبغ الثوب بصبغ نجس ثم غسله
ثلاثا وراى طهر الثوب والجلد واليد ولو بقي اثر الدهن والصبغ وما تشرب
به الجلد فهو عفو وفي المحيط انما يطهر الثوب بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء ويسيل

ماء او كوعسل غير اشنان فروع منقول من الواقعات والفتاوى الكبرى
لما ابتلي بطاهر سوار كان من الغنم او منبغا من الجوف لان الغالب انه متولد
من البلغم فيكون طاهرا كيف ما كان عند ابي حنيفة وعليه الفتوى واما الثعلب
الميت فقد قيل انه نجس غسله الميت نجسة اطلاق ذكر محمد في الاصل
والاصح انه اذا لم يكن على بدنه نجاسة جيدا مستعملا لا يكون نجسا
الا ان محمدا انما اطلق ذلك لان بدن الميت لا يخلو عن نجاسة غالبا هكذا في
الفتاوى وفي الواقعات غسالة الميت الاولة والثانية والثالثة اذا استنقع
في موضع فاصاب ثيابا نجسة لانه نجس فان تر شش على ثوب الغاسل
شيء من ذلك فادام في حالة الغسل لم ينجسه لانه لا يمكنه الاحتراز عنه الا
اذا وقع في الماء ان كان قبل الغسل نجسة لانه نجس وان كان بعد الغسل
لا ينجسه لانه طاهر الا ان يكون كافرا فانه ينجسه وان معفو لانه بمنزلة الخمر
هكذا في الواقعات لحم السباع نجس وان كانت مذبوحة هو الصحيح وهو
اختيار ابي جعفر وعلل فقال كان سؤره نجسا وهو فارق لحم الباز لان سؤره
طاهر وجلد الحية نجس وان كانت مذبوحة لانه لا يحتمل الدباغ فتنجس الحية طاهرة كذا
قال شمس الائمة الحلواني قارورة كل شيء كبوله وروثه وكل شيء مثل سرقينه رماد السرقين
نجس عند ابي يوسف خلافا لمحمد والتنور على قول ابي يوسف وفي الواقعات
خشبة اصابها بول فاحترقت فوقع رمادها في بئر فسد ماؤها وكذلك رماد
العذرة اذا احترقت وكذلك لحم الحمار اذا مات في المملحة لا يؤكل الملح وبه
كان يفتي قول ابي يوسف خلافا لمحمد بخار الكنيف اذا ارتفع واستجمد على الجدار
فاصاب ثوبا نجسه وخان النجاسة اذا اصاب الثوب او البدن فيه
اختلاف والصحيح انه لا ينجسه السرقين اليابس اذا الفته الرياح رطبة لا ينجسه
ما لم ير لها اثر وفي الفتاوى اذا مدت الريح بالعذرات واصابت الثوب
المبلول تنجس وقيل لا ينجس وهو الصحيح ولو وضع رجله المبلول على ارض نجسة
او بساط نجس لا ينجس وان وضعها جافة على بساط نجس رطب ان ابتلت
تنجست ولا يجبر النداوة هو المختار كذا في الفتاوى ولبن الحمار نقد الماء ولا
الثوب كذا روى عن محمد لعاب الحمار اذا وضع منه ملء الكف في بئر قال ابن
سماعة عن محمد تنزح البئر كلها كلعاب الحمار من البئر بعرة من بعر الحمار وقعت

في

في حنطة وطحنت معها او وقعت في دهن لم يفسد الدقيق والدهن ما لم
يتغير طعمه فاذا تغير فسد راس الجدي وان شاة المتلطخ بالدم اذا ادخل
النار فاحترق الدم طهر الا نس ويعفى الاحراق له كالغسل الطين النجس
اذا جعل منه الكوز او العذرة وجعل في النار يكون طاهرا الجرة اذا كان في اسفلها
ثقب والماء يسيل منه فجاء انسان فوضع يده النجسة على الماء الذي يسيل
من الثقب قال الامام ظهير الدين بنجس ما دام الماء سائلا فخرج من بطنها
حيوان بنجس موضع المخرج وتطهيره ان يطبخ ثلاث مرات بالماء الطاهر
ويجفف في كل مرة وكذا البعوض اذا وجد في جدي مشوي الشعير او العذرة الذي يوجد
في بعر الابل والغنم يغسل ويؤكل بخلاف ما يوجد في حشي البعوض لانه لا صلابة فيه
وقيل ان كان الحب بحيث اذا نبت ينبت جاز اكله والا فلا سواء كان
في البعوض او الحشي لانه اذا لم ينبت فقد استحال فلا يطهر بالغسل جزء وجد فيه
من العذرة ان كان صلبا يرمى بالجزء ويؤكل الجزء لانه طاهر ومجاورته لا تنجسه
رجل رمى بعذرة في نهر واتضح انها على ثوبه من وقوعها لا ينجس الا ان يظهر فيه
لون النجاسة وكذا اذا ابال الحمار في الماء فرتشش من ذلك على ثوبه لم يضره
حتى يتبين انه بول وبه اخذ ابو الليث وفي فتاوى رقاضيخان اذا كان الماء دارا
فاصابه من الرشاش اكثر من قدر الدرهم نجسه الكلب اذا مشى على طين فوطئ
برجله على انزا الكلب غسل رجله الكلب اذا عض بدن انسان او ثوبه ان
كان ذلك في حالة الغضب لا يجب غسل موضع العض وان كان في حالة
الراحة يجب غسله لان في الاول يعضه بالاسنان لا غير ولا رطوبة فيها وفي الثاني
يلحس بها ويلعقهما جميعا وشفاه رطبة الطفل اذا قاء على ثوب امه ثم
مصه مرارا طهر الادمي اذا قضمه فوقع في الماء لا يفسده وان وقعت
فيه قطعة من جلد افسدته واذا اصاب الخطمة خمرا او بول بغل ثلاثا فاذا
لم يوجد طعم ولا لون ولا رائحة حل اكلها وان وجد احد هذه الاشياء لا يحل اكلها
الثوب اذا اصبغ بالنيل النجس او الصفر النجس غسل ثلاثا طهر او الحبس
النجاسة ثلاث مرات بلسانه والقى نيرانه في كل مرة طهرت عند ابي يوسف
خلافا لمحمد اذا مؤه السكين او القماش وغيره بالماء النجس يبوه بالماء الطاهر
ثلاث مرات فيطهر وسئل ابو نصر عن غسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء

وبعرة فارة طحنت بحنطة
نوعها عالم يظهر التغير
مرتضى

وثوب اصابه عصير وصفى عاد ذلك الم
جازت الصلوة فيه عندنا لانه لا يصير
خمرا في الثوب مرتضى

قال لا يطهره قبل كه فان كانت قد تمرغت في بولها قال اذا كانت قد جفت
وتناثرت وذهب عين النجاسة لا يطهره ايضا اذا صلى وهو حامل لشيء
ان يجوز وان تعلق اكثر من قدر الدرهم جازت صلاته وبه اخذ ابو جعفر وابو
القاسم الصفار وعن ابي حنيفة لا يجوز وبه اخذ ابو نصر ولو ضرب الخرقي قدر درهم
قبل الغليان يطهر اللحم بالغسل ثلاثا وان كان بعد الغليان لا يطهر وقيل يغسل
ثلاث مرات بماء طاهر ويجفف في كل مرة ويجفف بالبريد الخبز اذا عجن بالخمر
لا يطهر بالغسل السنور اذا تنجس ثم خبزت فيه المرأة فان كانت النار كانت
بها النجاسة قبل الخبز اكل الخبز والا فلا ولو احرق رأس شاة ملطخ بالدم
واخذ منه المرقة فان زال عنه الدم بالاحراق اكل والا احراق له كالغسل اذا صلى وهو
حامل سنورا او هرة يجوز بخلاف جرو الكلب ولو ربط كلبا او خنزيرا بجبل وترك
الجبل تحت رجله وصلى صحت صلاته لانه ليس بحامل له وان كان الجبل في وسط اذى
يابس وهو يتحرك بحركته لا يجوز ولو حمل المصلي شيئا من حيوان ان كان طاهرا صحت
صلاته لان النبي صلعم حمل امامة بنت ابي العاص وهو يصلي وكذا لو صلى وهو متقلد
سيفا او شيئا طاهرا صحت صلاته فان كانت عليه نجاسة معفوة اكثر من
قدر الدرهم لم تجز صلاته ولو صلى في جلد خنزير مربوغ لا يجوز صلاته لانه لا يطهر بالدباغ
امرأة صلت وهي حاملة طفلا وثوبه نجس جازت صلاتها لان الحامل للنجاسة
غيرها وهو الصحيح وان صلت وهي حاملة لطفل ميت ان كان لم يستهل فصلاتها
فاسدة عند ابي حنيفة وكذا ان استهل ولم يغسل وان كان قد استهل وغسل
فصلاتها تامة واذا لحست المرأة بدنها ان بدره عها بغسل ذكرها لان لعابها
مكروه وكذا يكره ان يأكل ما بقي منها اذا كان بعده على غيره واما اذا كان غيرها لا بعده
شيء غيره لم يكره فاذا لحست عضوه وصلى قبل ان يغسل جاز والاحب ان يغسل
ولو مسح محجمه بثلاث خرق نظاف رطبات اجزاه عن الغسل كذا قال الفقيه
ابو الليث قارورة وقعت في خمر وماتت ان اخرجت ثم تخللت صار الخل طاهرا
وان تخللت وهي فيه فهو نجس الا ما في الخرف الجديد اذا وقع فيه خمر او بول يغسل
ثلاثا ويجفف في كل مرة ويطهر خلافا لمحمد فان عنده لا يطهر ابدا لانه قد تشرب
الدهن النجس يطهر بالغسل ثلاثا وكيفيته ان يصب الماء عليه فيغلوا الدهن هكذا
يفعل ثلاث مرات بعض ما لا يؤكل لحمه اذا انكسر على ثوب انسان فاصابه منه شيء

ولا يحتاج

والدهن النجس اذا جعل صابونا بقي نجاسة لغلبوه مرتفع

وفيه اختلاف فمنهم من قال انه نجس اعتبارا بلحمه لا يؤكل وبوله ولبنه ولا يحرم
الاكل لحرمة وقيل هو طاهر اعتبارا ببيض الدجاجة المبتلة الحمار اذا شرب
من العصير او من اللبن لا يجوز شربه لانه صار مشكلا واثر الدهن النجس بعد الغسل
لا يعفر بخلاف ودك الميتة واعلم ان تطهير النجاسة التي يجب غسلها على وجهين
ان كان لها عين مرئية وليس طاهرا عين مرئية اما ما كان لها عين مرئية فطهارتها
زوال عينها واختلفوا في حد المرئية فقال بعضهم ما يتبين فيه جرم في مرئية وما لا فلا وقال
بعضهم وهو الصحيح ان ما يرى عينها بعد الجفاف فهي مرئية وقوله زوال عينها فيه
اشارة الى انه لا يشترط الغسل بعد زوال العين ولو زالت بمرة واحدة ويشير
ايضا الى انه اذا لم يزل بثلاث مرات لا يطهر بل لا بد من الزوال وفي ذلك
خلاف فرع ابي حفص انها اذا زالت بمرة تغسل بعد الزوال مرتين كما زالتها حجاجة
غير مرئية وقال بعضهم هو كما ذكرنا وذكر ابو جعفر الهندواني انه بعد الزوال يصير بمنزلة نجاسة
ذرعت مرة فيجب بعد ذلك مرتين وقال بعضهم ما زالت العين بغسل ثلاثة وقال
بعضهم ان زالت العين والاثر بمرة الواضح طهر قال الفقيه في الايضاح والظاهر
انه اذا زالت العين وبقيت الرائحة يغسل حتى تزول الرائحة ولا يزيد على الثلاث
الا بعذر الاثر الذي تشق ازالته فان قيل لم قالوا فطهارتها زوال عينها ولم يقولوا
فطهارتها ان تغسل حتى تزول عينها قال الجواب في قوله زوال عينها فوائد لانه علق تحت
قوله طهارتها ان تغسل وذلك في طهارة الخف فانه يطهر بالدلك ولم يحتج الى الغسل
وكذلك المرآة والسيف يكتفى فيهما بالمسح الى الغسل وكذا النجاسة اذا احرقتها النار
حتى صارت رمادا وكذا اذا اصاب الارض نجاسة فجفت بالشمس وذهب
اثرها وما اشبه ذلك ففي هذا كله لا يحتاج الى الغسل بل يكتفى في ذلك بزوال العين من
غير الغسل فان قيل ورد على قولهم زوال عينها ما اذا جفت على البدن او الثوب
وذهب اثرها فقد زالت عينها ومع ذلك لا يطهر الجواب حصلت الاشارة الى
اشتراط الطهر بقوله فطهارتها فعلم من ذلك انه لا بد من طهر من قبل العين بدا اذا لم يبق لها
اثر وان بقي من اثرها ما يشق ازالته طهرت لان الحرج مدفوع وتغير المشقة ان يحتاج
الى شيء غير الماء كالاشنان او الصابون او الماء المغلي بالنار فلا يجب عليه ذلك لقوله
صلعم لخولة بنت يسار حين قالت يا رسول الله ليس لي الا ثوب واحد واني اصيب
فيه فقال رشيه ثم افركيه ثم اغسليه بالماء فقالت يبقى اثره فقال يكفيك الماء ولا يضر

اثره وكذا اذا كان لا يزول الا بالماء الحار لم يجب عليها تسخين الماء وعلى هذا ابى اسحق
الحافظ ان المرأة اذا اختضبت بحناء نجس او مسح الثوب بعضو نجس فانها يغسل
يديها ويغسل الثوب الى ان يصفو الماء ثم يغسل بعد ذلك ثلاثا فيحكم بطهارة ذلك
بالاجماع فاذا اشتملت النجاسة المغلظة بالمخففة وهي مرئية يزول حكم المغلظة ويبقى
حكم المخففة وذكر الصدر الشهيد ان المحل لا يزول حكمها وفي التجنيس اذا غسل النجاسة
بسول ما يؤكل لحمه الصحيح انها لا تطهر كذا ذكره السرخسي وفي شرح ابن ابي عوف
ينتقل الحكم الى المخففة حتى انه يعتبر فيها الكثرة الفاحشة هذا في بيان النجاسة المرئية
واما ما ليس بطاهر عين ومرئية فطهارتها ان تغسل حتى يغلب على ظن الغاسل انها
قد طهرت على هذا اذا ولغ الكلب في الاناء لا يخص تطهيره بعدد وانما هو على غلبة
الظن وفي الكرخي ما لم يكن لها عين مرئية فطهارتها ان تغسل ثلاثا فان غسلها مرة واحدة
وغلب على ظنه انها قد زالت اجزاؤه لانها اذا لم تكن مرئية فالمعتبر فيها غلبة الظن وانما
قدروه بالثلاث لان الغالب ان الازالة يحصل بها وفي المجتبى المرئية تغسل حتى
تطهر ولا وقت في غسلها ووقته سكون قلبه اليه وفي البدائع المقدر بالثلاث
ليس بلازم بل هو مفوض الى رأيه واكثر ظنه وهو اختيار مشايخ العراق ثم الماء
الثلاث نجاسة متفاوتة فالاول اذا اصاب شيئا يطهر بالثلاث والثاني بالثلثي
والثالث بالواحدة ولو اصاب الثوب نجاسة وخفي مكانها ولا يدري اي في موضع
منه اصابه فانه يغسل جميع الثوب هكذا اذا اصاب النجاسة احد الكمين ولا يعلم
انها هو غسلهما جميعا احتياطا ولو كان الثوب طاهرا وشك في نجاسة جاز
ان يصلي فيه وكذا اذا كان عندنا ماء طاهر وشك في وقوع النجاسة فيه جاز التوضؤ
به ولو وجد في ثوبه اثر الاحتلام ولا يدري متى احتلم فانه يغسل ويعيد ما صلى من الصلوات
من اذ تيقن النوم اليه ولو صلى وفي ثوبه صلاة فرأى على ثوبه او بدنه نجاسة ان في مقامه
فان كان قد علم بها قبل الصلاة ثم نسيها لم يجز صلاته وان لم يكن يعلم بها بطرت
فان كان يجوز ان يكون وقعت قبل الصلاة لزمته الاعادة على الاصح وان كان
يجوز ان تكون وقعت بعد الصلاة فلا اعادة عليه لان الاصل عدمها الا ان المستحب
ان يعيد لجواز ان يكون حصلت في الصلاة ثم اعلم ان النجاسة لا تخلو اما ان تكون
فيما ينعصر كالثوب وما شابهه او فيما لا ينعصر كالبدن والحصر وغيرها فان كانت
فيما ينعصر فلا يخلو اما ان اربعة اقسام اما ان يغسل في ماء جار او في غدير عظيم او يصب

الماء على النجاسة صبا او يغسل في الاجانة فان غسل الثوب في ماء جار حتى
جرى عليه الماء طهر وكذا اذا لم ينعصر ولا يشترط العصر فيما ينعصر وان التجفيف فيما لا ينعصر
ولا يشترط تكرار الغسل وكذا اذا صب الماء النجس اذا جعله في النهر فجاء وخرج منه طهر وان
تنجست به ضفتا النهر فغسلهما في الماء الجاري وجرى عليهما طهرت ولا يضره بقاء اثر
الدهن ووضع الصبغ فانه يجب عليه ازالته اثره واما حكم الغدير فان غسل الثوب فيه
ثلاثا وعصر فقد قال البلخيون وهو المختار فقد روى عن ابي حفص الكبير انه يطهر وان لم ينعصر
وقال بعضهم يشترط العصر في كل مرة وعن ابي نصر العياضي يكفيه العصر مرة واحدة واما
حكم الصب فانه اذا صب الماء على الثوب النجس ان اكثر الصب بحيث يخرج ما وجد في
الثوب فرأى الماء وجاوزه غيره ثلاثا فقد طهر لان الجريان بمنزلة التكرار والعصر والمعتبر
فيه غلبة الظن هذا هو الصحيح وقال بعضهم يشترط العصر في المرة الا في المرة وقال بعضهم يعتبر ثلاثا
ويعصر في كل مرة وعن ابي يوسف ان كانت النجاسة رطبة لا يشترط العصر وان
كانت يابسة فلا بد منه وهذا هو المختار واما حكم الغسل في الاجانة فانه يشترط العصر
في كل مرة هو الصحيح وقال ابو يوسف لا يطهر الا بالصب فعنده هما يجوز ازالة النجاسة
بالغسل والصب وعند ابي يوسف لا يطهر الا بالصب وروى ان فرق بين الثوب والبدن
فقال في الثوب لا يحتاج الى الصب وفي البدن لا بد منه ولا بد من العصر في كل مرة في
ظاهر الرواية وعن محمد اذا غسل ثلاثا وعصر في الثالثة طهر كذا في النهاية واختلف
فيما يمكن صب الماء عليه اما ما لا يمكن كداخل العجين والقدر ونحوهما ذكر انه يطهر بالغسل
ثلاثا بالاجماع وعند مشايخ العراق الطهارة في هذه المسئلة موقوفة على غلبة الظن
وعند البخاريين موقوفة على الغسل ثلاثا والظاهر مذهب العراقيين ان لم يكن موسوسا
وان كان فمذهب البخاريين وقال الصدر الشهيد المختار مذهب البخاريين ثم اذا شرطنا
العصر فالمعتبر فيه طاقة المكلف الذي ابتلي بها دون غيره خصوصا على قول ابي حنيفة
ان قدرة الغير غير معتبر وعليه الفتوى فلو كانت قوية اكثر من ذلك الا انه لم يبالغ في العصر
وبالغ غيره فالثوب غير نجس لرقته قال بعضهم لا يطهر وقال بعضهم يطهر لمكان الضرورة
وهو الاظهر واما ما لا يمكن عصره كالحصير وشبهه فان كان في الماء الجاري حكمه حكم
ما ينعصر وان صب عليه الماء ثلاثا وقلنا لا يشترط العصر كان حكمه مثله ايضا وان قلنا
يشترط العصر في الثوب كان على قول محمد لا يطهر وعند ابي يوسف يغسل ثلاثا ويعصر
بخف في كل مرة واصل الخلاف انما لا ينعصر وليس يصب اذا غسل في غير الماء الجاري

لانه طاهر في نفسه وانما نجس
بمجاورة النجاسة بخلاف
ما اذا كان الدهن صبا

فانه لا يطهر عند محمد لعدم العصر وعنده وعند ابي يوسف يطهر وان غسل في الغدير العظيم
ان فنا لا يشترط العصر في الثوب يطهر بالاجماع وان فنا يشترط لم يطهر عند محمد
وعند ابي يوسف يغسل ثلاثا يجفف في كل مرة وان غسل في الاجانة فكذلك
ايضا وفي الفتاوى ان الحصير اذا اصابته نجاسة ان كانت بابسة لا بد فرك
وان كانت رطبة فاجرى عليها الماء ثلاثا يطهر وفي شرح ابن ابي عوف الاسترا
به النجاسة نجس لان النجاسة انتقلت اليه ولا فرق عندنا بين ان يرد الماء
على النجاسة او ترد هي عليه انتهى والله اعلم اصطلاح الفقهاء قالوا العذرة لبني ادم
والخرء للسبيل والطير سواء كان ماكولا او لا والبعر للابل والغنم والروث للفيل والحمير
والخثي للبقر والبعو للكلب والوتيم للذباب فصل في كيفية الاستنجاء
الاصل فيه قوله صلعم وليستنج بثلاثة احجار او بثلاث اعواد او بثلاث حثيات
جمع حثية وهي اليسير من تراب وفي الحديث الصحيح قال سلمان نهانا رسول الله
صلعم ان يستنجي باقل من ثلاثة احجار واذا اراد الرجل ان يدخل الخلاء فليقل باسم الله هو
التعوذ وهو في الاصل المكان الخالي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة ثم كثر حتى يجوز
به عن غير ذلك ينبغي ان يقدم اليه قبل ان يغلبه البول والغائط ولا يصحبه شيئ
عليه اسم الله او شيئ من القرآن ولا شيئ يحترم ايضا ولا شيئ عليه اسم رسول الله
صلعم كذا في الاحياء وفي السنن عن انس بن مالك رض كان النبي صلعم اذا دخل
الخلاء نزع خاتمه ويلبس نوبا آخر غير الثوب الذي يصلي فيه ان كان له ذلك
بان كان بحيث اذا كان غير الاحتياج الى ذلك وقد تقدم انه لا ينبغي ان يتكلف
لذلك وانه لا يستحب لاحد ان يعد ثوبا لدخول الخلاء وان محمد بن علي زين العابدين
تكلف ليست الخلاء ثوبا ثم تركه وقال لم يتكلف طعاما هو خير مني يعني رسول الله
صلعم والخلفاء رضي الله عنهم كذا في النهاية وفي اوراد شيخ الاسلام صدر الحق
والشرع والدين ولا بد عند دخول الكنيف حاسر الرأس ولامع العمامة الا ان
يكون عليها ثوب غيرها وكذا في الصحراء وان لم يكن له ذلك اي ثوب اخر بل
الثوب الذي يصلي فيه لا غير بحياط في حفظ ثوبه وصيانته عن اصابة
النجاسة او الى المستعمل ويستتر بالنصب عطف على يلبس اي وينبغي
ان يشمر كمه بيده او برجله اي يشمر اليسار وفي الشرعة ويشمر ثيابه وباطن
معه منشفة ينشف بها وجهه بعد الاستنجاء بالماء ويرفع الاناء بيده اليمنى ثم باطن

الى الاناء من بدء اليمنى بيده اليسرى ويصب اسفل الاناء عن يمينه قليلا قليلا على
فخذه اليسرى ويغسل ما باطن فخذه اي ويغسل ما باطنه مع ثلاثة احجار لان جل الاستنجاء انما يقوم مقامها
مقام الاحجار من الطين والخزف والخشب ونحوه والذي يقوم مقام الحجر كل جامد
طاهر مزيل للعين ليس له حرمة ولا هو جزء من حيوان ان لم يكن في الخلاء احجار اما
اذا كان في الخلاء احجار فلا حاجة الى ان يأخذ معه ثلاثة احجار فاذا لم يجد الا احجار
اقتصر على الاستنجاء بالماء وكذلك اذا لم يجد الماء اقتصر على الاستنجاء بالاحجار ولو لم
يستنج بالاحجار ولا بالماء وكانت النجاسة لم تجاوز مخرجها جازت صلاته
اذا لم يكن على بدنه نجاسة بالاجماع كذا في السراج الوهاج بدأ اي انما اقتصر
على الاستنجاء بالاحجار اذا لم تجاوز النجاسة مخرجها فان تجاوزت النجاسة
مخرجها لم يجزه الا الماء او الماء على قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي بدء التفصيل
لا يجزيه الا الماء ان كان التجاوز اكثر من قدر الدرهم او اقل فان كان اكثر من قدر الدرهم
وجب ازالته بالماء اجماعا وان كان اقل فعندهما لا يجب بالماء ويجزيه الحجر وعند
محمد لا يجزيه الحجر وقيل لا خلاف بينهم في انها اذا جاوزت المخرج وجب ازالتها بهو
الصحيح وان اهل بخارى يجوزون بالحجر عند ابي حنيفة وابي يوسف يجوز وهو الصحيح لان موضع المخرج
يابس بالحجر وعند محمد لا بد من الغسل فاذا وصل الى باب الخلاء يقول بسم الله ويبتدئ
في الابتداء بالنسبة قبل الدعاء اللهم اني اعوذ بك استجير وامنع من الرجس النجس
الرجس القذر وقد يعبر به عن الحرام والفعل القبيح والعذاب واللعنة والكفر واراد
في هذا الحديث الاول قال النواوي اذا به اذا بالرجس ثم اتبعوه النجس كسر اللام واذا
قيل ابا النجس ولم يذكروا معه الرجس فتح الجيم والنون كذا في نهاية ابن الاثير الخبث
بالتحريك الخبيث وذو الخبث في نفسه والخبث الذي اعوذ به خبثاء كما يقال للذي
قلبه ضعيف مضعف وقوي مقوي اي قوي في نفسه مقوي لدابته او باعوانه
وقيل هو الذي يعلمهم الخبث ويوقعهم فيه كذا في نهاية ابن الاثير من الشيطان
بل من الرجس او حال والشيطان من شطن بعد من رحمة الله فوزنه فيعال او فعلان
من شط بشيط هلك لهلاك بمعصية الله فوزنه فعلان الرجيم المرجوم بالشهب
عند استراق السمع او المراد به الملعون واللعون هو المطرود فعيل بمعنى مفعل استجير
وامنع بعظمة الله تعالى من الشيطان المرجوم المطرود عن رحمة الله تعالى وهذا الدعاء الذي ذكره المص
رواه ابن السني والطبراني وفي الحديث الصحيح عن انس بن مالك ان النبي صلعم

كان اذا دخل الخلاء قال اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث الخبث بضم الباء وهو جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة استعاذ من ذكران الشياطين واناثهم وقال صلعم ان الحشوش محتضرة فاذا اتى احدكم الخلاء فليقل اعوذ بالله من الخبث والخبائث بضم الحاء ومنهما بسكان التخفيل والجمع الحشان مثل ضيف وضيفان والحش والكنيف ايضا المخرج لانهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين والجمع حشوش ومعنى قوله محتضرة اى يحضرها الشياطين ويرصدون بني آدم بالاذى والفساد لانها مواضع يكشف فيها العورات ويتهجر عن ذكر الله فيتمكنون منهم في تلك المواضع مالا يتمكنون في غيرها من المواضع ثم يدخل الخلاء ببدا برجله اليسرى عند الدخول ويخرج رجله اليمنى وفي الترمذي ويضرب برجله اليمنى على الارض عند دخول الخلاء ليتوقى عنه الهوام ويرخي رأسه ويحطه اى يضعه في مكان طاهر ان كان ثم مكان طاهر والا ثم يجد مكانا طاهرا يأخذ اى يأخذ السراويل ويجعله تحت ابطه الايسر او بترمذه اى وان شاء نزع السراويل خارج الخلاء قبل ان يدخل الخلاء ثم يقعد للاستنجاء اى للاستخراج اى بطنه من الاذى ولا يكشف اى وينبغي ان لا يكشف بوله وهو قائم في الخلاء قبل ان يقعد للاستنجاء وفي السنن عن انس رضه قال كان النبي صلعم اذا اراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض فاذا دنا الى القعود كشف ثوبه وبوسع اى وينبغي ان يوسع بين رجليه ويميل على رجله اليسرى اى يميل على شقه الايسر وينصب رجله اليسرى ويجعل مقعده متوسطا للعقبين الخ جلس عليها ولا يجلس على يمينه ذلك لكن لا يلتفت احد طرفي المكان ولا يتكلم فيه اى في الخلاء فان الله يمقت على ذلك والمقت هو البغض وعن ابي سعيد الخدري ان النبي صلعم قال لا يتناجى اثنان على غائطهما ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه فان الله يمقت على ذلك رواه ابو داود وابن ماجة واللفظ له وابن خزيمة في صحيحه وفي بستان العقيلي لابي الليث يكره الكلام في الخلاء وفي شرح السنة ولا يتكلم في الخلاء بكلام الدنيا ولا بأس بالذكر لان في ذلك ايذاء الملكين الكاتبين فينبغي ان لا يفعل عند قضاء الحاجة شيئا ليس من عزائم قضاء الحاجة من الكلام والعمل وغير ذلك لئلا يكون للملكين اذى به ويتفكر في امر الدنيا ولا يتفكر في امر الآخرة بشيء قليل ولا كثير كالفقه والعلم وغير ذلك ويقلل من تفكره في الخلاء في شيء من امور الدنيا او العلم منع عن شيء اعظم منها ولا يذكر اسم الله تعالى ولا يحمده اذا عطس ولا يشمت عاطسا ولا يرد

السلام ولا يجيب المؤذن فان سلم عليه رجل وهو عالم انه على الخلاء لا يجب جوابا فان عطس يحمد الله في نفسه بقلبه ولا يحرك لسانه ولا ينظر الى عورته الا لحاجة ولا ينظر الى ما يخرج منه ولا يتمخط في البول ولا يقعد كثيرا اى لا يطيل القعود على البول والغائط قال لقمن طول القعود على الحاجة يخرج منه الكبد باجة منه الباسور وفي بستان العقيلي لابي الليث رح ولا ينبغي ان يطيل القعود في حاجة فان ذلك موكد منه الباسور وفي السراج الوهاج ولا يمتخط ولا يتنخم ولا يكثر الالتفات ولا يعبث بيده ولا يرفع بصره الى السماء وفي الشرعة ويكس راسه عند ذلك حياء مما ابتلي به وبه قرن ما خرج منه مرادي انتهى ويرخي راسه عند الاستنجاء وعند الاستنجاء بالماء يرفع راسه ولا يكب لان هذا اطهر في حق الاستنجاء بالماء وذلك اظهر للاستنجاء بالحجر كذا في شرح السنة ويجتهد في الاستنجاء اى لا يتوهم حتى يغلب على ظنه كمال النقاء فاذا فرغ ببصره ذكره من اسفله الى المخشة فاذا خرج منه شيء كبعر او باقصبين من ريح البيري وهما الابهام والسبابة ثم ينقي فرجه اى دبره بيده اليسرى بثلاثة احجار هذا بيان كيفية الاستنجاء بالحجر واما بيان كيفية الاستنجاء بالماء فسياتي بعيد هذا بيده اليمنى بالحجر الاول من خلفه الى قدامه ثم بالثاني من قدامه الى خلفه ثم بالثالث يمسح الجوانب بيده اليمنى ثم بالاصبع الاوسط ثم بالابهام ثم بالسبابة وقال ابو نصر يبدا بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث هذه كيفيات قال في السراج الوهاج وكيفية الاستنجاء بالحجر ان يجلس معتمدا على يساره محرفا عن القبلة والشمس والقمر والريح ومعه ثلاثة احجار فيبدا بالحجر الاول من مقدم الصفن اليمنى ويدبر بها حتى يرجع الى الموضع الذي بدا منه ثم بالثاني من مقدم اليسرى ويدبر بها كذلك ثم يدبر الثالث على الصفحتين وقال بعضهم يقبل بالاول ويدبر بالثاني ويدبر بالثالث وقال ابو جعفر ان كان في الشتاء اقبل بالاول واوبر بالثاني واوار الثالث لان حشفته في الصيف متدلية واوبر بالاول واقبل بالثاني واوار الثالث لان حشفته في الصيف منتصبة في الشتاء منقبضة وقال السرخسي لا كيفية له والقصد الانقاء وفي المغرب استنجى في الصيف ببالغ ولكن المبالغة في الشتاء ابهر والمبالغ محصل النقاء وهذا اذا كان الماء باردا اما اذا كان الماء سخينا كان كمن يستنجي في الصيف ولكن ثوابه دون ثواب المستنجي بالماء البارد وينبغي اي يستحب ان يكون الاحجار

الطاهرة في الخلاء عن يمينه ويتبع الاحجار النجسة التي استنجى بها عن يساره ويجعل ما
النجس اسفل الى الحت والعدد في الاحجار ليس بشرط لازم ولما المقصود الانقاء
وقال اصحابنا وليس في الاستنجاء بالحجر عدد مسنون لقوله صلعم من استجمر فليوتر فمن
فعل ومن لا فلا حرج فاذا حصل الانقاء بالحجر الواحد لا يحتاج الى الثاني وان لم يحصل
الا بالثلاثة يزيد عليها الى ان يحصل الانقاء ويستحب ذلك ولو كان معه حجر له
ثلاثة احرف فاستنجى بكل حرف وحصل الانقاء جاز ولا يستنجي بعظم ولا بروث
لقوله صلعم من استنجى بعظم او روث فقد برئت منه ذمة محمد صلعم ولان العظم زاد الجن
والروث طعامهم فان ارتكب النهي واستنجى بذلك لم يلزمه ان يستجمر بغيره فان
طمث الروث نجس فكيف يزيل النجاسة الجواب ان الروث اليابس
لا ينفصل منه بتن وهو خفيف ما على البدن من النجاسة الرطبة ويروى ان جنا نصيبين
سألوا رسول الله صلعم المتاع فمنعهم بكل عظم وروثة وبعرة فقالوا يعذرنا الناس
علينا فنهى صلعم عن الاستنجاء بذلك وروى انه صلعم قال اتاني وفد جن نصيبين ونعم
الجن فسألوني الزاد فدعوت الله لهم ان لا يمروا بعظم ولا بروثة الا وجدوا عليه
طعاما وقال انهم لا يجدون عظما الا وجدوا عليه لحمه يوم اكل ولا روثة الا وفيها حبها
يوم اكلت واعلم ان وفد جن نصيبين واسلامهم كان في انصراف رسول الله
صلعم من الطايف راجعا الى مكة حين يئس من ثقيف وكان خروج النبي صلعم الى
الطايف في ليالي بقين من شوال سنة عشر من النبوة قال ابن اسحق ولما هلك
ابو طالب ونالت قريش من رسول الله صلعم ما لم يكن تنال منه في حياة خرج الى
الطايف وحده وقال ابن سعد ومعه زيد بن حارثة يلتمس النصرة من ثقيف
والمنعة بهم من قومه ورجى ان يقبلوا منه ما جاء هم به من الله فلما انتهى الى الطايف
عمد الى نفر من ثقيف هم يومئذ سادة ثقيف واشرافهم وهم اخوة ثلاثة عبد ياليل
ومسعود وحبيب بنو عمرو بن عوف وعند احدهم امرأة من قريش من بني جمح فجلس
اليهم رسول الله صلعم وكلمهم بما جاء هم له من نصرته على الاسلام والقيام معه على من خالفه
من قومه فقال له احد هم اما وجد الله احدا يرسله غيرك وقال الثاني والله لا اكلمك ابدا لئن كنت رسولا من الله
كما تقول لانت اعظم خطرا من ان ارد عليك الكلام ولئن كنت تكذب على الله ما ينبغي
لي ان اكلمك فقام رسول الله صلعم من عندهم وقد يئس من خير ثقيف وقد قال لهم فيما ذكر لي

اذ فعلتم ما فعلتم فاكتموا علي وكره رسول الله صلعم ان يبلغ قومه فلم يفعلوا او فعلوا
به يسفاء هم وسفهاؤهم صفين على طريقه فلما مر رسول الله صلعم بين صفيهم جعل لا
يرفع رجله ولا يضعها الا بالحجارة حتى ادموا رجليه زاد سليمان التيمي ان صلعم
كان اذا اذلقته الحجارة قعد الى الارض فيأخذون بعضديه فاذا مشى رجموهم
يعكفون وقال ابن سعد وزيد بن حارثة يقيه حتى لقد شج في رأسه
شجاجا قال ابن عقبة فلخص منهم ورجلاه تسيلان دما فعمد الى حائط من حوائطهم
فاستظل في ظل منه وهو مكروب موجع ثم قال اللهم اشكو اليك ضعف قوتي
وقلة حيلتي وهواني على الناس يا ارحم الراحمين انت رب المستضعفين وانت
ربي لمن تكلني لعبد يتجهمني او الى عدو ملكته امري ان لم يكن بك غضب علي فلا
ابالي ولكن عافيتك هي اوسع لي اعوذ بنور وجهك من ان ينزل بي غضبك
او يحل علي سخطك لك العتبى حتى ترضى ولا حول ولا قوة الا بك واذا اني الحائط
عتبة وشيبة ابنا ربيعة فلما رآهما كره مكانهما لما يعلم من عداوتهما ورسوله
قال فلما راه ابنا ربيعة وما لقي تحركت له رحمتهما فدعوا غلاما لهما نصرانيا يقال له عداس
فقالا خذ قطفا من هذا العنب وضعه في هذا الطبق ثم اذهب به الى ذلك الرجل
فقل له يأكل منه ففعل عداس ثم اقبل به حتى وضعه بين يدي رسول الله صلعم ثم قال له
كل فلما وضع رسول الله صلعم يده قال بسم الله ثم اكل فنظر عداس في وجهه ثم قال
والله ان هذا الكلام ما يقوله اهل هذه البلاد فقال له رسول الله صلعم ومن اي البلاد
انت يا عداس وما دينك قال نصراني واني من اهل نينوى فقال له رسول الله صلعم
من اهل قرية الرجل الصالح يونس بن متى قال له عداس وما يدريك ما يونس
بن متى قال رسول الله صلعم ذاك اخي كان نبيا وانا نبي فاكب عداس على
رسول الله صلعم يقبل رأسه ويديه وقدميه فلما جاء هما عداس قالا له ويلك ما
يحملك على ان قبلت رأس هذا الرجل ويديه وقدميه قال يا سيدي ما في الارض شيء خير من هذا
لقد اعلمني بامر لا يعلمه الا نبي فقالا ويلك يا عداس لا يصرفنك عن دينك
فان دينك خير من دينه وفي الصحيح من حديث عايشة رضي الله عنها انها قالت
للنبي صلعم هل اتى عليك يوم كان اشد عليك من يوم احد فقال لقيت
من قومك وكان اشد ما لقيت منهم يوم العقبة اذ عرضت نفسي على ابن عبد
ياليل بن عبد كلال فلم يجبني الى ما اردت فانطلقت على وجهي وانا

اذ فعلتم

و عبيد جم بسبوه ويصيحون به حتى
اجتمع عليه الناس فالجوه الى حايط عتبة وشيبة
و الارضوحا جم

منهم فلم يستيقظ الا وانا بنون الشعاب فوقعت راسي فاذا انا بسحابة قد اظلتني
فنظرت فاذا فيها جبريل فنادا فقال ان الله قد سمع قول قومك وما ردوا عليك
وقد بعث اليك ملك الجبال لتأمره بما شئت فيهم فنادا فاذا ملك الجبال فسلم علي فقال
يا محمد ذلك فيما شئت ان شئت ان اطبق عليهم الاخشبين فقال النبي صلعم بل ارجو ان
يخرج من اصلابهم من يعبد الله لا يشرك به شيئا وفي اعراف رسول الله صلعم من الطائف
راجعا الى مكة حين يئس من خير ثقيف ربّ النفر الجن وهو بنخلة وهم سبعة من جن نصيبين
وكان رسول الله صلعم قد قام من جوف الليل يصلي فقال عبد الله بن مسعود وكنت مع النبي
صلعم ليلة الجن فقال خرج رسول الله صلعم قبل البحرة الى نواحي مكة فخط لي خطا وامرني
ان اجلس فيه وقال لا تخرج منه حتى اعود اليك ثم قال لا بأس وعلك ولا بأس لك
شيئ تراه ثم جلس فاذا رجال سود كانهم رجال الزط قال وكانوا كما قال الله عز وجل
كادوا يكونون عليه لبدا فاردت ان اقوم فاذب عنه بالغا ما بلغت ثم ذكرت
عهد رسول الله صلعم فنكثت ثم انهم تغوغوا عنه فسمعتهم يقولون يا رسول الله ان شقتنا
بعيدة ونحن مطلقون فزودنا الحديث وفيه فلما ولوا قلت في نفسي هؤلاء قال هؤلاء الجن
نصيبين وفي حديث اوتم شنك اصابني اصابني وقال اني وعدت ان ابعث الى
الجن والانس فامنا الانس فقد امنت بي واما الجن فقد رايت وعن عبد الله
بن مسعود قال آذنا رسول الله صلعم قال اتى قد امرت ان اقرأ على اخوانكم من الجن فليقم
معي رجل منكم ولا يقم رجل في قلبه مثقال حبة من كبر فقمت معه واخذت اداوة فيها نبيذ
فتوضأت منه فنظر فابرز خطا على خطا وقال لا تخرج منه فانك ان خرجت لم ترني ولم اراك
الى يوم القيمة قال فانطلق وتوارى عني حتى لم اره فلما سطع الفجر اقبل فقال لي اراك قائما
قلت ما قعدت فقال ما عليك لو فعلت خشيت ان اخرج منه فقال اما انك لو خرجت
لم ترني ولم اركت الى يوم القيمة هل معك وضوء قلت لا يقال ما بذه الاداوة قلت
فيها نبيذ قال تمرة طيبة وماء طهور فتوضأ واقام الصلاة فلما قضى الصلاة قام الي
رجلان من الجن فقالا يا رسول الله ارجع الى قومك فليرجعا كما جاءا فعلا قال ولكن اجيبا
ان يشهد بعضنا معك الصلاة فقال لمن انتما قالا من اهل نصيبين فقال افلح هذان
وافلح قومهما وامرهما بالرشد فعلمهما مما علمه الله وفي رواية ابن ابي الدنيا ان النبي صلعم ان يستنجي بعظم وروثة
وزاد ابن ابي الدنيا ان النبي صلعم قال ما بذه الحديث وذكر فيه نصيبين فقال فانطلق
الى حجة رايتها فوعوت الله ان تكون مطعما ومستظل شجرها وان يعذب نهرها وكان وقد جن

نصيبين

نصيبين سبعة وكانوا يهودا فاسلموا وعن ابن مسعود رضي الله عنه انه كان في نفر
من اصحاب النبي صلعم يمشون فرفع لهم اعصار ثم جاء اعظم منه ثم انقشع فاذا
حية قتيل فمر رجل منا الى رواء فشقه وكفن المراة الحية ببعضه ودفنها فلما جن الليل
اذا امراة اتت تسأل ان ايكم دفن عمرو بن جابر فقال ماذري من عمرو بن جابر فقالت
ان كنتم ابتغيتم الا وقد وجدتموه فسمعت الجن فاستكوا مع المؤمنين منهم فقتل عمرو
وهو الحية التي رايتم وهو من النفر الذين استمعوا القرآن من محمد صلعم ثم ولوا الى
قومهم منذرين وذكر ابن ابي الدنيا نحو هذا الحديث عن رجل من بعض بسمعه
ان حية دخلت عليه في خبائه فلهث عطشا فسقاها ثم انها ماتت فدفنها فاتى
من الليل فسلم عليه وشكر له اجر ان تلك الحية كانت رجلا من نصيبين اسر
زوجه ويحكى ان عمر بن عبد العزيز كان يمشي بارض فلاة فاذا حية ميتة فكفنها بقطعة
مرد وايه ودفنها فاذا آخر قائل يقول يا سراق اشهد سمعت رسول الله صلعم يقول لك
سعوت بارض فلاة فيكفنك ويدفنك رجل صالح فقال ومن انت يرحمك الله
فقال رجل من الجن الذين سمعوا القرآن من رسول الله صلعم لم يبق منهم الا انا وهذا
سراق قد مات وقد قتلت عائشة رضي الله عنها حية رائها في حجرها لتقتله
وعائشة تقرأ فاتيت في المنام فقيل لها انك قتلت رجلا مؤمنا من الجن
الذين قدموا على رسول الله صلعم فقالت لو كان مؤمنا ما دخل علي وفي حرم رسول الله
صلعم فقيل لها ما دخل عليك الا وانت متقنعة وما جاء الا ليستمع الذكر فاصبحت
عائشة فزعة واشترت رقابا فاعتقتهم وذكر الحافظ ابن عساكر في تاريخه ان
ابليس بن الابيس بن ابليس قتل انه كان من مؤمني الجن ومن تلقى النبي صلعم وعلمه
سورة اذا وقعت والمرسلات وعم يتساءلون واذا الشمس كورت والحمد
رب العالمين والمعوذتين وذكر ان حضر قتل هابيل وشرك قاتله وهو غلام
ابن اعوام وانه لقي نوحا وتاب على يديه وهود وصالحا ويعقوب ويوسف
والياس وموسى بن عمران وعيسى بن مريم عليهم السلام ولا يحجم لانه يغزا بالمقدة
ولا يطعوم الا ومين لانه اسراف وامانة ولا يعلف الحيوان كالحشيش وغيره
قيل لانه يورث الفقر وفي السراج الوهاج اعلم انه يكره الاستنجاء بثلاثة عشر شيا
العظم والروث والفحم والطعام والخبز والزجاج والاوراق والخرق والقصب
والقطن والحرة وعلف الحيوان مثل الحشيش وغيره فان استنجى بها اجزاه مع

نصيبين

الكراهة لحصول المقصود اما العظم والروث والطعام والفحم وعلف الحيوان فقد
مرت العلة في ذلك واما الرجيع فلانه نجس وهو الغدرة اليابسة وقيل
الحجر الذي قد استنجى به واما اوراق الكتابة وان كان ابيض وقيل
ورق الشجر اي ذلك فلانه مكروه ولان تعظيم الكاغد مراد الدين واما
الخزف والزجاج فانه يغر بالمقعد واما باقي هذه الاشياء فقيل انما تورث
الفقر ويكره الاستنجاء باليمين لان النبي صلعم نهى عن ذلك وفي الحديث الصحيح عن
عائشة رضي الله عنها قالت كانت يد رسول الله صلعم اليمنى لطهوره وطعامه وكانت
يده اليسرى للخلاء وما كان من اذى فان كان باليسرى عذر بمنع من الاستنجاء وبجاز
ان يستنجي بيمينه من غير كراهة وفي الصحيح كان رسول الله صلعم يحب التيمن في طهوره
اذا تطهر وفي ترجله اذا ترجل وفي انتعاله اذا انتعل وهذه قاعدة مستمرة في الشرع وهي
ان ما كان من باب التكريم والتشريف كلبس الثوب والسراويل والخف ودخول
المسجد والسواك والاكتحال وتقليم الاظفار وقص الشارب وترجيل الشعر
وهو مشطه ونتف الابط وحلق الرأس والسلام من الصلاة وغسل اعضاء الطهارة
والخروج من الخلاء والاكل والشرب والمصافحة واستلام الحجر الاسود وغير ذلك
مما هو في معناه يستحب التيامن فيه واما ما كان بضده كدخول الخلاء والخروج من المسجد
والامتخاط والاستنجاء وخلع الثوب والسراويل والخف وما اشبه ذلك فيستحب
التياسر فيه وذلك كله لكرامة اليمين وشرفها والله اعلم ثم يقوم ويسرّ عورته قبل
ان يسوي ثيابه ثم يخرج من الخلاء ببدأ برجله اليمنى ويقول الحمد لله الذي اذهب
عني ما يؤذيني وامسك علي ما ينفعني اي ابقاء شيء من الطعام لانه لو خرج كله هلك
ويستحب ان يزيد قبل هذا الدعاء غفرانك فان في الحديث الصحيح قالت عائشة
رضي الله عنها كان النبي صلعم اذا خرج من الخلاء قال غفرانك والغفران مصدر كالمغفرة
والمعنى اسألك غفرانك وقد ذكر العلماء في تعقيبه صلعم الخروج من المتوضأ بهذا الدعاء
وجهين احدهما ان يستغفر من الحالة التي افتقت بحرمان ذكر الله فانه كان يذكر الله
على سائر احواله الا عند الحاجة والآخر انه وجد القوة البشرية قاصرة عن الوفاء
بشكر ما انعم الله تعالى عليه من تسويغ الطعام والشراب وتقديره القوى المقطورات
لمصلحة البدن وترتيب الغذاء من حين التناول الى اوان المخرج فلجأ الى الاستغفار
اعترافا بالتقصير عن بلوغ حق تلك النعم ثم يستنجي ويركض برجله على الارض مرة باليمنى

ومرة باليسرى للاحتياط في الاستبراء وبدلك قدمه اليمنى على اليسرى واليسرى
على اليمنى وعبارة بعض الاصحاب ويكف رجله اليمنى على اليسرى واليسرى على اليمنى
ويمشي الى بخطو خطوات ان كان الموضع متسعا ويمسح بطنه وسرته ويعصر
ذكره فان خرج منه بلل مسح بحجر او بالاصبعين الابهام والسبابة كما تقدم وفي
الشرعة ويدلك بخاصة باصبعه الوسطى اليسرى ولكل رفيقا بمخرجه بوله والمجان يأخذ
خصيته والفقيه كذا في الصحاح وفي نهاية ابن الاثير بين القبل والدبر ولا يمسح
ذكره على حائط او بحجر ثم يفعل مثل هذا الاستبراء من التنحنح والركض برجلين
وذلك احد المذهبين على الاخذ والمشي خطوات ومسح البطن والسرة وعصر القضيب
ثانيا وثالثا حتى يستيقن بزوال اثر البول وهذا كله ليس بشرط لازم والعامل
فيه علمه ويتقدد ان لم يوجد من اثر البول شيء وفي مفاتيح الليل الاستبراء طلب
البراءة من بقية البول في الاحياء باخذ حجر اكبر اليمنى والقضيب باليسرى
ويمسح الحجر بقضيب ويحرك اليسرى فيمسح ثلاثا في ثلاثة مواضع او في ثلاثة احجار
او في ثلثة مواضع من حجر الى ان لا يرى الرطوبة في محل المسح وفي كنز العباد وكيفية
الاستبراء اذا انقطع البول بعد ذكره من اصل ثلاثا الى المنتهى بالرفق ثم ينثر ثلاثا
ويتنحنح ثلاثا وان مشى خطوات فلا بأس وفي العوارف ويحتاط في الاستبراء
بالاستنقاء وهو ان يتنحنح ثلاثا لان الروح ممتدة من الحلق الى الذكر وبالتنحنح
يتحرك ويقذف ما في مجرى البول ويستبرئ ان يخطو خطوات لانه عسى ان يخرج
منه قطرة تحتاج الى اعادة الطهارة واختلفوا في عدد تلك الخطوات قال بعضهم
اربعة اقدام وقال بعضهم ثلثة اقدام وقال بعضهم يمشي اربعين قدما وقال بعضهم عشر
خطوات وقال بعضهم يخطو بكل سنة من عمره خطوة وحكي ان محمد بن يوسف القاضي
رحمه الله كان يمشي على عدد سني عمره فقال له ابو يوسف رح امش بكل سنة
من عمرك خطوة وخذ بيدك قارورة وصب ماء وقتش والقارورة بيدك ففعل
ثم اخذها ابو يوسف ووضع على فمها قرطاس ووضع رأس القارورة على
القرطاس فنزلت بقية الماء على القرطاس فقال ابو يوسف علمت انه لا عبرة
لمشي عدد سني عمرك لانك مشيت والقارورة معك منكوسة فقد خرج
شيء اذكر ان البول انما يعبر النبعة وقال بعض المشايخ يركض برجله على الارض
ويتنحنح ويلف رجله اليمنى على اليسرى واليسرى على اليمنى اذا نزل من الصعود الى

الهبوط لما روى عن علي رضي الله عنه انه كان يغسل ذكره فبلغ ذلك رسول الله صلى الله فقال يا علي اما علمت ان الاستبراء طهارة القلب والصحيح ان طبايع الناس مختلفة فمنهم من يقع في قلبه اذا صار طاهرا جاز له ان يستنجي لان كل احد اعلم بحال نفسه في مفاتيح المسائل لو كان رجلا بال ولم ينقطع يستحب له ان يغسل مذكره ما وصل اليه بلة البول وفي النصاب قال الفقيه ابو جعفر اذا اصاب طرف الاحليل من البول اكثر من قدر الدرهم فصلى كذلك عندنا يلزمه قضاء صلاته على المعتمد وعند الشافعي يقول لا وهو الصحيح ولو مسحه بالمدر وصلى كذلك قال بعضهم يجزيه قضاء صلاته على المعتمد وقال بعضهم لا يجزيه وهو الصحيح قضاء على سائر الاعضاء لان في المعتمد ضرورة وفي الذكر لا وفي السراج الوهاج انه يجزي فيه الحجر عند ابي حنيفة وعند محمد لا يجزيه الحجر الا اذا كان اقل من قدر الدرهم هذا الذي ذكره في الاستنجاء بالحجر واما كيفية الاستنجاء بالماء بعد الاحجار فلا يخلو اما ان يكون رجلا او امرأة فقدم المصنف رح حكم استنجاء الرجل فقال فاذا استبرئ بانقطاع اثر البول يقعد للاستنجاء بالماء موضعا الخنثى موضع الاستنجاء قال في الشرعة ويتبع الحجارة الماء فان اقتصر على احدهما جاز وان اقتصر على الماء افضل ويكون قعوده على حجرين عاليين او ما يقوم مقامهما ويضع بين رجليه كيلا تتنجس على بدنه شيء من الماء المستعمل ثم يبدأ بقبل يغسلها ثلاثا ويقول قبل كشف العورة عند ارادة الاستنجاء بالماء بسم الله العظيم فهذه التسمية مسنونة قبل الاستنجاء على الصحيح وفي الخانية اختلفوا في وقت التسمية والاصح انه يسمي مرة قبل كشف العورة ومرة بعد الفراغ من الاستنجاء وستر العورة ومجده في محل النصب على الحال اي اسم الله تعالى حال كوني حامدا له اذ لولا انعامه بالتوفيق لم اتمكن من عبادته والحمد لله على دين الاسلام ثم يغسل فرجه بيداء بالقبل ثم يثني بالدبر هذا هو المستحب ولو عكس وبداء بالدبر وثنى بالقبل اجزاه ويقول بعد التسمية اللهم اجعلني من التوابين الكثيرين التوبة من الذنوب ولا يعودون اليها واجعلني من المتطهرين من الشرك ومن المتطهرين بالماء الذين اجتبيتهم واثنيت عليهم في كتابك العزيز بقولك والله يحب المتطهرين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون فيما استقبلهم والخوف توقع مكروه عن امارة مظنونة او معلومة وضد الامن ويستعمل في الامور الدينية والدنيوية ولا هم يحزنون على ما خلفوا في الدنيا ولا في الآخرة

اذا

اذا حزن الناس واصل الحزن غلظ الهم ضد الفرح وبعض الماء بيده اليمنى على فرجه ويغلي الاناء ويغسل فرجه بيده اليسرى اذا لم يكن له عذر فان كان بيده اليسرى عذر يمنع من الاستنجاء بها جاز الاستنجاء بالباقين من غير كراهة ويغسل اي فرجه الكف والاصابع ان كانت النجاسة فاحشة بان تعدت عن المعقدة او كانت مقدار المعقد وهي كثيرة او بالاصابع دون الكف ان كانت النجاسة مقدار المعقد او اقل من مقدار المعقد يغسله بثلثة اصابع بالخنصر والبنصر والوسطى ويجعل البنصر فوق الخنصر والوسطى ويعمد على باطن البنصر يستعمل اولا وسط البنصر وحده ثم يزيد الماء قليلا ثم يزيد الخنصر ثم يزيد الماء قليلا ثم يزيد الوسطى ولا يستعمل الكف لان في استعمال الاصابع ضرورة ولا ضرورة في استعمال الكف ويجب حفظ الكف عن القذر والاذى لان ما ثبت بطريق الضرورة يقدر بقدر الضرورة وفي كتاب الآثار قال يغلي اصبعه الوسطى ويستعمل البنصر والخنصر ويصب الماء قليلا قليلا ويغسله حتى يطهر قلبه ويستحب ان يبطن اصابعه الثلاث بالبر وسطا وقال عامة المشايخ يكفيه الغسل بكفه من غير ان يرفع اصبعه كذا في سراج الوهاج ويغسل ظاهر فرجه اذا اراد ان يحاط به لكه ويرخي مقعده ثلاث مرات ويغسله في كل مرة ويديره الارجاء في كل مرة ويبالغ في الاكسر خاء ويسترخي كل الاسترخاء الا اذا كان صائما فانه لا يرخيه الى ان يبلغ الماء في موضع يفسد صومه فاذا ارخى وهو صائم تشفه بخرقة قبل ان يجمعه كيلا يصل الماء الى جوفه فينقض صومه وفي الكبرى اذا فرغ دبره وهو صائم ينبغي ان لا يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك الموضع بخرقة ثلاثا اذا لم يفعل ذلك وقام على ان يدخل الماء جوفه تنقض صومه والمستنجي لا ينتفض في الاستنجاء اذا كان صائما لهذا المعنى فاذا جمعه غسل جانب الدبر من الالتيين ثم ظاهر الدبر هذا الذي ذكرناه من كيفية الاستنجاء بالماء هو الاحتياط ولا يدخل اصبعه في دبره وفي فتاوى محمد بن الوليد السمرقندي ان من توضأ ثم اراد ان يستنجي فادخل اصبعه في دبره ينتقض وضوءه ولو كان صائما يفسد صومه به خول الاصبع الرطبة اما الوضوء فلان الاصبع اذا خرجت لا تخلو عن بلة بخسة وفي المنتقى رجل ادخل عودا في دبره او قطنة في احليله فغيبه كلها ثم اخرجه او خرج هو قال عليه الوضوء لان حابس غيبه بمنزلة طعام اكله ثم خرج وان كان طرف العود في يده ثم اخرجه لم يكن عليه الوضوء كما لو ادخل اصبعه للاستنجاء

فلا ينتقض وضوءه ولا يبطل صومه انتهى وهذه الرواية تخالف ما قبلها ويستحق في الاستنجاء اى يبالغ فيه حتى يغلب ظنه ان قلبه والغسل فيه غير معتبر وفي الكافي ويغسل الى ان يبيح في ظنه انه قد طهر ولا يعتبر بالمرة الا اذا كان موسوسا بكسر الواو فيعتبر بالثلاث او السبع في حقه وفي المحاكمة يبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف وفي مفاتيح الحلبل قبل الاستنقاء ان يمسح موضع الاستنجاء بعد الفراغ من غسله بخرقة طاهرة ليتلاشى الماء على فخذه وفي المرغيناني الصلاة قال بعضهم الاستنقاء طلب النقاوة ليدفع الرائحة الكريهة عن نفسه وفي السراج الوهاج وهل يشترط في الاستنجاء ذهاب الرائحة قال نعم فعلى هذا لا يعتبر بالمرات بل يستعمل الماء حتى تذهب العين والرائحة وقال بعضهم لا يشترط بل يستعمل حتى يغلب على ظنه انه قد طهر وفي الخلاصة وهل يشترط مباشرة الماء في الاستنجاء منهم من شرط الثلاث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشرة ومنهم من اوجب في الاحليل ثلاثا وفي المنتقى الصحيح انه يفوض اليه فيغسل حتى يقع في قلبه انه قد طهر وفي الذخيرة اتفق اصحابنا ان من استنجى بالاحجار واعتاد ان يصلي من غير استعمال الماء واتفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقي من النجاسة في حق الوضوء حتى لو عرق وسال عرقه لا يمنع جواز الصلاة وان كان اكثر من قدر الدرهم ولم يرد عنهم فيما اذا جلس هذا المستنجي في ماء قليل هل ينجس حكى عن الفقيه ابي جعفر رح في غريب الرواية انه قال انه قيل انه لا ينجس نفسه وان قيل انه ينجس نفسه وهو الصحيح وفي النوادر الصغرى ذكر الفقيه ابو جعفر رح في غريب الرواية في مسئلة ازالة النجاسة بغير الماء فقال اذا استنجى الرجل بالاحجار ثم ابتل ذلك الموضع من الماء ثم اصاب ذلك الاحجار او ثوبه فقابل ان يقول لا ينجس ويجوز الصلاة معه وقابل ان يقول ينجس والمختار عندي ولا يجوز الصلاة معه اذا كان المصاب اكثر من قدر الدرهم ولا ترى في الماء بان يزيد على قدر المحاج اليه ولا يغير بان ينقص عن القدر المحتاج اليه ويستعين بالمداراة بالرفق واللين لا بالتعنيف العنف ضد الرفق وبه لك بالرفق ان فرغ من الاستنجاء بالماء يعرك يده التي استنجى بها على الحائط او على الارض وبه لك ان كان المكان طاهرا ثم يغسلها غسلا فان لم يكن المكان طاهرا يغسلها ثلاثا وفي العوارف يمسح اليد بالتراب بعد الاستنجاء بسنة ثم يتوضأ وينشف وجهه بالمنشفة

وفي شرح السنة اذا فرغ من الاستنجاء بالماء يأخذ خرقة نظيفة ويمسح الماء بها لينشف الماء بها بكذا فعله السلف وان لم يكن معه ما ينشف به الماء فانه يمسح بيده مرارا حتى يتنقى انه لا يبقى الا بلة يسيرة وبالجملة اذا فرغ من الاستنجاء لا يقوم سريعا واذا يحفظ منه بعد ذلك بمحاطرة ذلك ويمسح بيده حتى لا يبقى شيء من الماء وليس سراويله ويقول الحمد لله الذي جعل الماء طهورا والاسلام نورا اللهم بعد بهتدي في ظلمات الكفر والجهالة وقابلا واوليا الى الله والى جنات النعيم اللهم حصن فرجي امنعه واجعل عفيفا عن الحرام وطهرني من الشكوك والاوهام والنفاسة ومن الذنوب وحصن ذنوبي اي ازلها ومحص الذنوب ازالتها واصل المحص التخليص ثم يرش الماء في السراويل او يحشو اصبعه بقطنة ان كان به البيطان قيد للرش والحشو اي يرش الماء في السراويل ان كان به البيطان او يحشو اصبعه بقطنة ان كان به البيطان وان لم يره لا يفعل قال في الاجناس وما يحس به من بلل فبقية الماء فان كان يتوضأ ذلك فليرش الماء عليه حتى يتوهم في نفسه ذلك ولا يسلط عليه الشيطان بالوسوسة وفي الخبر ان رسول الله صلعم فعل ذلك اعني رش الماء وقد كان اخبرهم بسبب ذلك افهم فتدل الوسوسة فيه على قلة الفقه وفي الحديث الصحيح كان النبي صلعم اذا بال توضأ ونضح فرجه قيل ان كان يفعل ذلك قطعا للوسوسة وقد اجاز انه عز تسلط الشيطان فلعله كان يفعل ذلك تعليما للامة او يفعل لبرتة البول ولا يدل هذا الشيء بعد الشيء كذا في شرح المصابيح للتورپشتي وفي حديث سلمان رض علمنا رسول الله صلعم كل شيء حتى الخراءة اوصانا ان لا يستنجي بعظم ولا روث ونهانا ان نستقبل القبلة بغائط او بول وقال رجل لبعض الصحابة من الاعراب وقد خاصمه لا احسبك تحسن الخراءة فقال بلى وابيك اني لبها لحاذق العد الاثر واعد الحدر واستقبل الشخ واستدبر الريح واتخى اتقاء الطبي واجتعل اجعال النعام الشخ بنت طيب الرائحة يكون بالبادية والاتقاء ههنا ان تستوفز على صدور قدميه والاجعال ان يرفع عجزه وفي المضمرات حكي ان ابا يوسف رح لما جلس للدرس في مسجد حية في حياة ابي حنيفة رضي الله عنه بعث اليه ابو حنيفة رض يسأله عن مسئلة القصار واخطأ في ذلك رجع الى ابي حنيفة رض فقال ابو حنيفة جاءه مسئلة القصار فغابته

على تركت الدرس ثم قال له انك لا تحسن الاستنجاء فكيف تجلس للدرس ثم
امره ابو حنيفة رضي الله عنه ان يستنجي بالماء ويرجع اليه فلما فرغ من الاستنجاء امره
ابو حنيفة رحمه الله ان يركب على حمار عارفه ووضع على ظهره قطعة كرباس معصورة
ويمشي عليها فلما مضى بعض الشيء امره بالنزول فنزل ونظر الى الكرباس الذي
جلس عليه فاذا فيه اثر صفرة الرجيع فقال له علمت انك ما علمت تمام الاستنجاء
فكيف يجلس مجلس العلماء فاعتذر ابو يوسف رح ولازم ابا حنيفة رضي الله عنه
حتى توفي ثم جلس للدرس بعده وصار قاضي قضاة الاسلام رح قال في المغني
ومن استنجى بثلاث حصيات من تراب يجوز بقية يأخذ كفا من التراب فيصب
عليه هكذا ثلاث مرات فقد حصل الاستنجاء وذكر في الواقعات الحسامية
ان من اخذ الماء يصب الماء على يده للاستنجاء فوصلت قطرة من البول
او الماء النجس الى الماء الذي ينزل من الماء قبل ان يصل الى يده قال بعض المشايخ
رح ان ذلك الماء لا يتنجس لانه ماء جار فلا يتأثر بذلك قال حسام الدين
هذا القول ليس بشيء لان الماء الذي يجري بين يدي المستنجي على هذا الوجه
يقتضي ان يكون طاهرا دبا لانتفاء غلبة الاستنجاء بالنجاسة وان كان
جاريا قال صاحب المضمرات فيه نظر وبينهما فرق لان الماء على كف المستنجي
ليس بجار ولان اثر النجاسة من الريح وغيره يظهر في الماء الاستنجاء ان ثبت
انه جار والماء الجاري اذا ظهر اثر النجاسة فيه صار نجسا اما الماء الذي
ينزل من الاناء قبل الوقوع على الكف ماء جار وبذلك الرش لا يظهر فيه
اثر النجاسة فالقياس ان لا يصير نجسا كما قال بعض المشايخ وما قاله
الشيخ الامام الاجل حسام الدين احتياط وصواب والله اعلم وذكر
في فتاوى ماوراء النهر رجل شكت يده اليسرى ولم يجد من يصب عليه الماء عند
الاستنجاء لا يستنجي ولو قدر على الماء الجاري استنجى بيمينه ولو شكت يداه قال
لم يكن النوضي قال يمسح يديه على الارض ووجهه على الحائط ويجزيه ولا يدع
الصلاة وسئل ابو القاسم عن الذي يستنجي فينجس ماء استنجائه
تحت رجليه قال ان لم يكن الخف منخرقا فارجوت ان يتسع الامر في ذلك
ويطهر خفه حين يطهر موضع استنجائه وان كان منخرقا فتنجس خفه ولفافة
ورجله قال وكذا اعرودة العمة متى اخذها بيده النجسة فطهارة العروة بطهارة

يده وسئل ابو جعفر الهندواني رح عن الخف اذا كانت بطانته من اكرباس
فدخل في خرقة ماء نجس فغسل الخف وتركه وملاه ثلاث مرات وابراه
ولم يتهيأ له العصر قال طهر الخف لان العصر انما يحتاج اليه اذا كان مجموعا غير
مبسوط فلا يخرج من خلاله الا بالعصر وههنا بخلافه فان كان الخف منخرقا فدخل
الماء النجس عند الاستنجاء في دوره فطريق غسله هذا وذكر في النوازل ان
المستحاضة اذا توضأت لوقت كل صلوة لا يجب عليها الاستنجاء واذا لم
يكن منها غائط لانه سقط اعتبار نجاسة فمها لمكان العذر وذكر فيه ان الاستنجاء
بالماء افضل الا ان يكون على شط نهر او مشرعة ليس فيها ستر فانه يترك
الاستنجاء حذرا عن كشف العورة من غير ضرورة فلو فعل فانوا يصيبه فاسقا
لان ستر العورة فريضة والاستنجاء سنة قال صاحب المضمرات وربما
يكون النجاسة قليلة فيريد ان يغسلها فيزداد التلوث ويخاف ان
احتاط في الغسل يزداد النجاسة فحينئذ ترك الاستنجاء في مثل هذه الحالة
اولى من اتيانه لان المقصود من الاستنجاء هو التطهير قلت فتامل هذه المسئلة
في الاجتزاء بالاستجمار ولكن مضى عنيك ومرشته في صفحة حيالك
وما ذكرناه بعض من احكامها والعلم لا يدرك له غاية وفيما اوردناه كفاية
كفاية والله تع ولي التوفيق وهو الهادي الى سواء الطريق فان لم يكن هناك
موضع اخر للاستنجاء بالماء غير ما يدعو بالعوات الخ ذكرناه للنهي عن ذكر الله تع
في الخلاء فاذا فرغ من الخلاء يدعو بالعوات الخ ذكرناه واذا حشي الرجل
حصيرا بقطنة فابتل ما كان داخلها لا ينقض الوضوء واذا ابتل ما ظهر منها نقض

فصل في الاستنجاء

في الصحاح آداب نقدم كيفية الاستنجاء في الخلاء الخ وذكر
هنا كيفية الاستنجاء في البرية واذا اراد الاستنجاء في الصحراء فعليها ان يقعد
في موضع مستور وفي الحديث الصحيح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلعم من
اتى الغائط فليستتر فان لم يجد الا ان يجمع كثيبا من رمل فليستدبره
فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم فمن فعله بمقاعد بني آدم فقد اصاب ومن
ارصلح بالستر ما لكن واما لا يكون قعود الانسان في براح من الارض يقع
عليه ابصار ان ظرين فيفترض لانهتاك الستر او تهب عليه الريح فيصيبه نشر البول
فيتلوث ثيابه وبدنه وكل ذلك من لعب الشيطان به ومقصده اياه بالاذى

موضع الاستنجاء لا يابس بالماء يستنجي بالماء في موضع الاستنجاء وكذلك في موضع

والف ويكون بعيدا عن ابصار الناس ويرفع ثيابه عن الارض ولا يشف عورته قبل الانتهاء الى موضع الملوس كما تقدم وينبغي ان يكون الارض التي يستفرغ عليها رخوة ولا تكون صلبة لئلا يرتد عليه البول او يعتدل او تكون عالية ويبول الى اسفل الارض ويكره الفعل من ذلك وهو ان يقعد في اسفل الارض ويبول الى اعلاها او يقعد على جحر من او حفرة ان كانت او يكبر ببوله ان لم يكن حفرة واذا اراد ان يبول وكانت الارض صلبة وقتا بحجر او حفر حفيرة حتى لا يرتد عليه البول ويجتنب اي وينبغي ان يحذر من ان يصيب ثيابه او بدنه شيء من نقاطات البول او من الغائط لقوله صلعم استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه الاستنزاه اي استبرؤوا وتطهروا واستعدوا منه وعن ابي امامة رض قال قال النبي صلعم قال اعقوا البول فانه اول ما يحاسب به العبد في القبر رواه الطبراني في الكبير باسناد لا بأس به وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلعم مر بقبرين فقال انهما يعذبان وما يعذبان في كبير بلى انه كبير اما احدهما فكان يمشي بالنميمة واما الآخر فكان لا يستنزه من بوله رواه البخاري وهذا احد الفاظ مسلم وابو داود والنسائي وابن ماجة وترجم البخاري عليه باب من الكبائر ان لا يستنزه من بوله قال الخطابي قوله وما يعذبان في اكبر كان يكبر عليهما او يشق فعليه لو اراد ان يفعلاه وهو الاستنزاه من البول وترك النميمة ولم يرد ان المعصية في هاتين الخصلتين ليست بكبيرة في حق الدين وان الذنب فيهما هين سهل قال الحافظ عبد العظيم المنذري ولخوف مثل هذا استدرك فقال صلعم بلى انه كبير والله اعلم والنميمة نقل كلام الناس بعضهم الى بعض على جهة الافساد وعن ابي بكرة رض قال بينما النبي صلعم يمشي بين وبين رجل اخر اذا اتى على قبرين فقال ان صاحبي هذين القبرين يعذبان فابتاني بجريدة قال ابو بكر فاستبقت انا وصاحبي فاتيته بجريدتين فشققتهما نصفين فوضع في هذا القبر واحدة وفي ذا القبر واحدة قال لعله تخفف عنهما ما دامتا رطبتين انما يعذبان بغير كبير النميمة والبول رواه احمد والطبراني في الاوسط واللفظ له وابن ماجة وعن ابي امامة رض قال مر النبي صلعم في يوم شديد الحر بقبيع الغرقد قال وكان الناس يمشون خلفه قال فلما سمع صوت النعال وضع ذلك في نفسه فجلس حتى قدمهم امامه فلما مر ببقيع الغرقد اذا

بقبرين

اذا بقبرين قد دفنوا فيهما رجلين قال فوقف النبي صلعم فقال من دفنتم بهذا اليوم قالوا فلان وفلان وما ذاك يا نبي الله فقال اما احدهما فكان لا يستنزه من البول واما الآخر فكان يمشي بالنميمة فاخذ جريدة رطبة فشقها ثم جعلها على القبر فقالوا يا نبي الله لم فعلت هذا فقال لعله يخفف عنهما فقالوا يا نبي الله هل تحس بهذا فقال نعم انه لم يعلم الا الله ولولا تزغ قلوبكم لسمعتم ما اسمع رواه احمد واللفظ له وابن ماجة قيل في امر الجريدة التي شقتها ووضعها على القبرين وقوله صلعم لعله ان يخفف عنهما ما لم ييبسا دليل ان النبات يسبح ما دام رطبا فاذا احصل التسبيح لجزء الميت حصلت له بركة فلهذا اختص بجالة الرطوبة واخذ بعضهم من هذا ان الميت ينتفع بقراءة القرآن على قبره من حيث ان الميت الذي ذكرناه في التخفيف عن صاحبي القبر كان هو تسبيح النبات ما دام رطبا فقوة القرآن من الناس اولى بذلك والله اعلم قال النووي في شرح مسلم واما وضعه صلعم الجريدتين على القبرين فقال العلماء هو محمول على ان صلعم سأل الشفاعة لهما فاجيب شفاعته صلعم بالتخفيف عنهما الى ان يبسا وقيل يحتمل ان صلعم كان يوحى اليه ذلك لمدة وقيل لعلهما كانا يسبحان ما داما رطبين وليس لليابس تسبيح وهذا مذهب كثيرين او الاكثرين من المفسرين في قوله تع وان من شيء الا يسبح بحمده قالوا اي فناء وان من شيء حي ثم قالوا احياء كل شيء بحسبه فحياة الخشب ما لم يبس والحجر ما لم يقطع وذهب المحققون من المفسرين وغيرهم الى ان على عمومه ثم اختلف هؤلاء هل تسبيح حقيقة ام فيه دلالة على الصانع فيكون تسبيحا من جهة صورة خالقه والمحققون على انه تسبيح حقيقة وقد اخبر الله تعالى ان من الحجارة ما يهبط من خشية الله واذا كان العقل لا يحيل جعل التمييز فيها وجب التعبير اليه انتهى وقد ذكر البخاري في صحيحه ان بريدة بن الخصيب الصحابي رضي الله عنه اوصى ان يجعل في قبره جريدتان فعلم انه تبرك رضي الله عنه بفعل مثل النبي صلعم وقد انكر الخطابي ما يفعله الناس على القبور من الاحراص وكونها مستدلين بهذا الحديث وقال لا اصل له ولا وجه له والله اعلم وعن عبد الرحمن بن حسنة رض قال خرج علينا رسول الله صلعم في بعض الدرقة فوضعها ثم جلس فبال اليها فقال بعضهم انظروا اليه يبول كما تبول المرأة فسمعه النبي صلعم فقال ويحك اما علمت ما اصاب صاحب بني اسرائيل كانوا اذا اصابهم البول قرضوه بالمقاريض فنهاهم فعذب في قبره رواه ابن ماجة وابن حبان في صحيحه وعن سنق بن ماتع الاصبحي عن رسول الله صلعم

ينقرض بالمقراض اي يقطعها ويقصها

ان قال اربعة بوذون اهل النار على ما بهم من الاذى يسعون بين الحميم والجحيم يدعون
بالويل والثبور يقول اهل النار بعضهم لبعض ما بال هولاء قد اذونا على ما بنا من الاذى
قال رجل معلق عليه ما يوت من مجر رجل مجرا معاه ورجل سيل فوه فيخادونا
ورجل ما كل لحمه قال فيقال لصاحب الما يوت ما بال الابعد قد اذانا على ما بنا من الاذى
فيقول انه الابعد مات وفي عنقه اموال الناس ما يجد لها قضاء اوه وقاءً ثم قال
للذي مجرا معاه وما بال الابعد قد اذانا على ما بنا من الاذى فيقول انه الابعد كان لا يتباعد
من اصابة البول منه لا يغتسل وذكر بقية الحديث رواه ابن ابي الدنيا في كتاب
الصمت والطبراني في الكبير ولا يبول ولا يتغوط في الماء جاريا كان الماء او راكدا
الماء وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ان النبي صلعم نهى ان يبال في الماء الراكد رواه مسلم وابن
وابن ماجة وعنه قال نهى رسول الله صلعم ان يبال في الماء الجاري رواه الطبراني في
الاوسط بسند جيد والمعنى فيه انه يقذره ويزاد وي الى تنجسه بالاجماع لتغيره
او الى تنجيسه عنه فان الغدير الذي يتحرك طرفه يتحرك الطرف الآخر فينجس
بوقوع نجاسة فيه واما الراكد القليل فيحرم البول فيه لانه ينجسه ويتلف فالبئر
وبغير واستعمال والتغوط في الماء كالبول فيه واقبح وكذلك اذا بال في اناء
ثم صبه في الماء وكذا اذا بال بقرب النهر بحيث يجري اليه فجرى اليه فكله مذموم
قبيح منهي عنه ولم يخالف في هذا احد من العلماء الا ما حكى عن داود بن علي الظاهري
انه الغى فحتى بول الانسان نجسه وان الغائط ليس كالبول وهذا الذي
ذهب اليه خلاف اجماع العلماء وهو من اقبح ما نقل عنه في الجمود على الظاهر قال
النووي في شرح مسلم قال العلماء ويكره البول والتغوط بقرب الماء وان لم
يصل اليه لعموم نهي النبي صلعم عن البراز في الموارد ولما فيه من ايذاء المارين بها
ولما يخاف من وصوله الى الماء واما النفاس فمن لم يستيقن في الماء يستيقن فيه
فان كان قليلا بحيث يتنجس بوقوع النجاسة فيه فهو حرام لما فيه من تحقيق النجاسة
وتنجيس الماء وان كان كثيرا لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه وان كان جاريا فلا يتنجس
به وان كان راكدا فليس بحرام ولا نظهر كراهة لانه ليس في معنى البول ولا يقاربه
ولو اجتنب الانسان هذا كان احسن وانقى ولا يقعد اي لا يبول ولا يتغوط
على طرف نهر او عين او حوض او بئر ونحو ذلك لما تقدم ولا يقعد تحت شجرة او
ثمرة ولا على حفرة يتوقع الناس بها احترازا عن حفرة لا يصل الناس اليها ولا يتغوط

بها بالجلوس اليها والمقبل عنده فقد ثبت ان النبي صلعم قعد تحت حائش من
النخل لحاجته وهو المجتمع من النخل كالكراز او غيره ولا في الزرع ولا في شرب ماء
اي غيب ماء لبعض ارباب المياه او في ظل اي مستظل الناس الذي اتخذوه
مناخا ومقيلا ونحوها من انواع من الظل ورد النهي عن سائر الظلال لانه ثبت انه
صلعم قعد تحت حائش من النخل ولانه انما يكون للحائش ظل وفي الحديث الصحيح عن
ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلعم اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعنان يا
رسول الله صلعم قال الذي يتخلى في طريق الناس او في ظلهم فوله اللاعنين اي
الامرين الجالبين للعن وذلك ان من فعلهما لعن وشتم وانما اضاف
الفعل اليهما على سبيل السببية لانهما لما صارا سببا لذلك كانا كانهما اللاعنان
وقوله الذي يتخلى في طريق الناس اي يتغوط في موضع يمر به الناس ونهى عنه
في الطريق والظل لما فيه من ايذاء المسلمين بتنجيس ما يمر به ونتنه واستقذاره
وقال صلعم اتقوا الملاعن الثلاث البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل
قوله الملاعن جمع ملعنة وهي الفعلة التي يلعن فاعلها كانها مظنة اللعن ومعلم
كما يقال تركت العذرة مهرمة وارض ماسدة ولا يجتنب مسجد ولا عليه ولا على
مسجد وعن نكول رضي قال نهى رسول الله صلعم ان يبال بباب المسجد رواه
ابو داود وفي مراسيل ولا في موضع يجمع الناس فيه هناك او يقعدون عليه
او يجتمعون فيه ويكره ان يتغوط في محدث الناس ولا في مقبرة ولا في مصلى
العيد ولا يجتنب جنبه ولا بين الدواب ولا في طريق الناس للنهي عنه كما تقدم
وعنه صلعم قال من اذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم رواه الطبراني
في الكبير باسناد حسن وعن محمد بن سيرين قال قال رجل لابي هريرة افتنا
في كل شيء يوشك ان تفتينا في الخراء فقال سمعت رسول الله صلعم يقول من
سل سخيمته على طريق من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين
رواه الطبراني في الاوسط والبيهقي وغيرهما قوله يوشك بكسر الشين المعجمة
وفتحها لغة معناه يكاد ويسرع والسخيمة هي الغائط والبخ كذا في نهاية ابن الاثير
ولا في موضع يعير عليه اي يمر عليه احد من الناس ولا في جانب طريق او قافلة
والمهب الهواء للحال من صوبه ناحيته اليها الى الطريق او القافلة ولا يقعد
في وجه الهواء فينبغي ان يتوقى مهاب الريح في البول استنزاها من رشاشه

ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها سواء كان في البنيان او في الصحراء لاطلاق الاحاديث
الاتي فانه لم يفصل فيه بين البنيان وغيره ولانه انما منع لحرمة القبلة وهذا المعنى
موجود في البنيان والصحراء وفي الاستدبار روايتان اروفقيل في الاستدبار
روايتان عن ابي حنيفة احداهما وهي الاصح من الروايتين لا يجوز نظرا بقوله
واذا اتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا
او غربوا والخطاب في قوله شرقوا او غربوا لاهل المدينة ومن في معناهم كمن
اذا شرق او غرب لا يستقبل الكعبة ولا يستدبرها وعن ابي ايوب رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلعم من لم يستقبل القبلة ولم يستدبرها في الغائط
كتب له حسنة ومحي عنه سيئة رواه الطبراني وفي رواية رواه الصحيح قال
الحافظ المنذري وقد صح النهي عن استقبال القبلة واستدبارها في غير حديث
صحيح مشهور فتنتفي شهرته عن ذكره لكونه نهيا مجردا والرواية الثانية يجوز نظرا
لرواية ابن عمر رضي الله عنهما قال اطلعت على اجار حفصة فرايت ابن صلوتي بقضي
حاجته على لبنتين مستدبر القبلة والاجار السطح فان قيل كيف جاز لابن
عمر ان ينظر الى رسول الله صلعم في تلك الحالة قلنا يحتمل انه فاجاته النظرة من غير
قصد او يحتمل انه رأى ظهره وفي النهاية اذا كان ذنوبه قطاعا على الارض لا يمكنه
ان يستدبر وان كان مرتفعا كره وهذا وجه التوفيق بين الحديثين والروايتين
وقيل انما نهى النبي صلعم عن الاستدبار مطلقا في حق اهل المدينة لانهم اذا استدبروا
استقبلوا بيت المقدس فيكره فان جلس مستقبل القبلة ناسيا ثم ذكر بعد
ذلك ان امكنه الانحراف انحرف وان لم يمكنه فلا بأس وكذا يكره للرجل ان
يمسك ولدا للبول والغوط نحو القبلة لان في ذلك ترك التعظيم واختلفوا
في الاستقبال للنظر فاختار الترمذي انه لا يكره ولا يستقبل الشمس والقمر
لانهما من آيات الله الباهرة وقيل لاجل الملائكة الذين معها ولا على صخرة ولا اذا
كانت الارض صلبة حتى لا يتشش البول واذا اراد ان يبول وكانت الارض
صلبة وفيها بحر او حفر حفيرة ولان اسفل الارض يبول الى اعلاها كما تقدم ولا في جحر
قارة اي في جحر قارة او جبة او حية او غيرها من انواع الحيوانات لما روي عن قتادة
عن عبد الله بن سرجس رض قال نهى رسول الله صلعم ان يبال في الجحر قالوا لقتادة
ما يكره من البول في الجحر قال يقال انه مسكن الجن رواه احمد وابو داود والنسائي

وقد يخرج عليه من الجحر ما يحسنه او يرد عليه بوله وفي شرح المصابيح للتوربشتي وجه النهي
عن البول في الجحر ما ذكر من الهوام المؤذية وذوات السموم فلا يؤمن ان يصيبه مضرة من قبل
ذلك ويقال ان الذي يبول في الجحر يخشى عليه عادية الجن وقد نقل ان سعد بن
عبادة الخزرجي قتلته الجن لانه بال في جحر بارض حوران انبع وهو سيد الخزرج واحد
النقباء وقيل شهد بدرا فاتى الذهبي بال في جحر فمات لوقته فقيل انا الجن صاحبة
سعد فانا بقول نحن قتلنا سيد الخزرج سعد بن عبادة ورميناه بسهمين فلم نخطئ
فؤاده ولا يبول قائما لنهي النبي صلعم عن البول قائما فقال يا عمر لا تبل قائما فما بلت
قائما بعد نهي النبي صلعم عن حديث حذيفة رواه الترمذي قائما فان قلت
روي عن النبي صلعم من حديث حذيفة انه اتى سباطة قوم فبال قائما رواه البخاري
ومسلم فاوجه الجمع بينهما الجواب انا بال قائما حين اتى سباطة قوم وهي ملقى
التراب والقمامة ونحوهما يكون بفناء الدور رخصة لانها لا يبلها لانه لم يجد للقعود
مكانا فاضطر الى القيام لان السباطة لا يتمكن الشخص من القعود الا اذا جعل
الطرف المرتفع منها وراء ظهره وحينئذ يبدو للمار عورته وان استقبلها بوجهه
خيف عليه ان يقع على ظهره مع احتمال ارتداد البول على وجهه واضافة السباطة
الى القوم ليست باضافة ملك بل كانت في ديارهم ومحلتهم وكانت مواتا مباحة
ووجه ان العرب كانت تستشفي بالبول قائما لوجع الصلب فيمكن انه
بال قائما لعلة به اذ ذاك من وجع الصلب والوجه الاول اولى من هذا الوجه لان
الاظهر ان ما بوله صلعم قائما لعلة به فقد رواه ابو هريرة وقال ان رسول الله صلعم
بال قائما لجرح بثابفته والثابفة بهمزة ساكنة بعد الميم وباء موحدة وهو باطن
الركبة فالبول قائما ممنوع عنه الا اذا كان لعذر ففي حديث حذيفة يحمل الامر عما ذكر
من العلة لانها علة مستخرجة من نفس الحديث والعلة في حديث ابي هريرة مذكورة
فيه وقد وجدنا في حديث ان عمر رض الله عنه بال قائما وقال البول قائما احصن
للدبر فلا بد ان يكون فعله هذا مقترنا بعذر لانه من جملة ما رواه حديث النهي عن رسول الله
صلعم فلم يكن لمخالفته فيحمل ما روي عنه انه بال قائما على ان كان على حال لم يأمن معها استتر قائما
بقدرته ويدل على ما ذكرناه قوله البول قائما احصن للدبر هذا هو الوجه لئلا يلزم
من وجه مخالفة تعطيل احد الخبرين كذا في شرح المصابيح للتوربشتي فتلخص من ذلك
ان سبب بوله صلعم قائما اوجه احدها انه صلعم كان به وجع الصلب اذ ذاك
والعرب كانت تستشفي لوجع الصلب بالبول قائما الثاني انه بال قائما لعلة

بابضه الثالث انه لم يجد للقعود مكانا فاضطر الى القيام لكون الطرف الذي يليه
من البساط كان عاليا مرتفعا ووجه رابع انه بال قائما لكونها حالة يؤمن فيها فوران
الحدث من السبيل الاوفى الغالب بخلاف حالة القعود ولذلك قال عمر رضي الله عنه
البول احصن للدبر ووجه خامس انه صلعم فعله بيانا للجواز في هذه المرة فكانت
عادة المتيرة البول قاعدا ابدا عليه حديث عائشة رضي الله عنها قالت من حدثكم
ان النبي صلعم كان يبول قائما فلا تصدقوه ما كان يبول الا قاعدا رواه احمد والترمذي
والنسائي وابن ماجه وقال النووي في شرح مسلم وقد روي في البيع عن ابي هريرة
قائما احاديث لا تثبت ولكن حديث عائشة رضي الله عنها هذا ثابت فلهذا قال
العلماء يكره البول قائما الا لعذر وهي كراهة تنزيه لا تحريم واما بوله صلعم في السباطة
الخ بجانب الدور مع ان المعروف من عادته صلعم التباعد في المذهب فقد
ذكر القاضي عياض رحمه الله ان سببه ان صلعم كان مشتغلا بامور المسلمين
والنظر في مصالحهم بالمحل المعروف فلعله طال عليه مجلس حتى حقره البول فلم يمكنه
التباعد ولو ابعد لتضرر وارتاد السباطة لانها مظنة وقاية جدرانها عن رشاش البول
عن انس ائتني ولا مضطجعا ولا عريانا لا تها اي البول مضطجعا وعريانا على اليهود
والنصارى فاد اني من البول والغائط والصحيح انه يعفى بالاحتياط للاستبراء والاستنجاء
بالماء كما ذكرنا في الفصل الاول فصل في الاستنجاء في البيان والجزاء
هذا الذي ذكرنا كله اذا كان يستنجي بالماء من الاناء فاما اذا كان يستنجي بالحجارة
لا يخلو اما ان يستنجي من ماء جار او من حوض او غدير والغدير لا يخلو اما ان يكون
عشرا في عشر او اقل فاما اذا استنجى من ماء جار فينبغي ان يتعمد للاستنجاء في موضع
متمكن للاستنجاء ويكون قدامه اي وينبغي ان يكون قدامه على الجري عاليين او بالجانب
مقامها مقام الجريين العاليين من كوسي حشب او غيره بحيث يكون بعيدا عن الارض
حتى لا يتنجس بالماء ولا يصيب بنائه شيء من الماء المستعمل ويرجع شيء منه عن الارض
للكلا يتبتل بالماء ويكون مستورا عن ابصار الناس ان كان في موضع يراه الناس وفي كفاية
الشعبي الاستنجاء سنة وستر العورة فريضة فينبغي ان يحفظ الانسان نفسه
وقت الاستنجاء حتى لا يراه فيكون فيه ترك الفريضة لتحصيل السنة وذلك
بعيد او يتعمد للاستنجاء بعيدا منهم اي من الناس ويكون الماء بين يديه جاريا
يجوز ان يكون حالا والخبر قوله بين يديه وان يكون خبرا وقوله بين يديه متعلق

ويكون

ويكون يمينه الى اعلى الماء اذا استنجى بيمينه وان كان يمينه الى اسفل الماء واستنجى
فانه ياخذ الماء من اعلى الماء المستعمل ولا ياخذ من اسفل حذرا من ان يستنجي بالماء
المستعمل او اذا اراد ان ياخذ الماء من اسفل الماء المستعمل يعبر حتى يذهب
الماء المستعمل ثم ياخذ ماء جديدا من اسفل الماء المستعمل وان كان الماء بين يديه
واقفا ولكنه كثير في حكم الماء الجاري واخذ بيده اول مرة واستنجى به فقد بيده حتى
يذهب الماء المستعمل عن قدامه ثم ياخذ ماء جديدا واما ان كان يستنجي من حوض
او غدير اي هذا الذي تقدم فيما اذا استنجى من ماء جار او واقف في حكم الجاري اما
اذا استنجى من حوض او غدير ان كان الحوض او الغدير اقل من عشر في عشر
اي اقل من عشرة اذرع في عشرة اذرع على قول من قدر الغدير العظيم بعشر في عشر
وهو الصحيح المفتى به لا يستنجي فيه وكذلك لا يتوضأ فيه ولا يغتسل فيه الجاري والجاري
مستفتح بالوضوء والغسل اي وكذلك لا يتوضأ فيه ولا يغتسل فيه وياخذ
الماء بالاناء ويستقي خارج الحوض او الغدير واما ان كان الحوض او الغدير عشرا
في عشر فصاعدا اي فاكثر من ذلك فلا بأس بان يستنجي فيه ويتوضأ فيه ويغتسل
فيه ولكن كل مرة منصوب بفعل مضمر غيره ما بعده على الاشتغال اذا نزل
الماء المستعمل من يديه يذهب ليذهب الماء المستعمل ثم ياخذ ماء جديدا
وهكذا مرة بعد اخرى الى ان يحصل الانتقاء فاذا فرغ من الاستنجاء فعل كما ذكرنا
في الفصل الاول من ازاله بضربه بيده الى استنجى بها على الحائط او على الارض وبدلكها
ان كان المكان طاهرا ثم ينفضها ثلاثا وان لم يكن طاهرا ينفضها ثلاثا ثم
ينشف فرجه بخرقة ان احب وقد تقدم هذا كله فصل في استنجاء المرأة
اي هذا الذي ذكرنا حكم استنجاء الرجل وهذا الفصل معقود لكيفية استنجاء
المرأة اذا اراد ت المرأة الاستنجاء فانها تفعل في جميع ما ذكرنا مما يفعل الرجل
الا في الاستبراء اي يستثنى من ذلك الاستبراء فانها لا استبراء عليها اذا بالت
بل كما فرغت من البول الغائط تقبر ساعة لطيفة ثم تمسح فيها وبرها بالاحجار
ثم يستنجي بالماء واذا اراد ت ان يستنجي بالماء فانها تجلس متوجهة وتوسع
بين رجليها ثم تبدر بغسل فرجها فتغسل بيدها اليسرى ظاهر الاسكتين
وباطنهما الاسكتان بكسر الهمزة ناحيتا الفرج والاسكة ناحية الفرج كذا في الصحاح
ولا تدخل اصبعها في الملعوم اي ملعوم قبلها اي لا تدخل اصبعها في فرجها في الاستنجاء

وفى الجامع الصغير الخانى والمرأة فى الغسل فى حق الدبر بمنزلة الرجل وفى حق القبل لا بأس بان يستنجى بروثة اصابها لان لها فرجين ظاهرا وباطنا وتكون الاصابة مستورة حالة الدلك وتدار فى فلك اى فى الدلك برفق بغير تعنيف ثم تغسل ظاهر دبرها اى لا باطنه اى لا تدخل اصبعها فى دبرها ايضا كما لا تفتش فى حق الرجل وتركه بضم اللام من باب فعل وبالفتح يفعل بالضم اى تدلكه برفق وترخى معقد مائلات فرات وتغسل كل مرة الا اذا كانت صابة فانها ترخى معقد مافاذا ارخت استنجى قبلها ودبرها فعلت كما يفعل الرجل الذى ذكرناه فى حق الرجل اى فى الدبر اولا فانها لا تفعل ولكن تخشو فرجها بقطنة ان كانت به بها الشيطان اى يشككها او يخاف وجع الدواة اى البلة الى ظاهر فرجها بدا الذى ذكرناه فى حق المرأة اذا استنجت فى بيتها فاما اذا كانت فى البرية اى استنجت فى الصحراء فانها تفعل كما يفعل الرجل تقعد فى موضع مستور عن اعين الناس وترفع ثيابها ما خلا الارض فان لم تكن الارض مستورة تفعل عن ابصار الناس ولا ترفع ثيابها ولكن تخطف عن اصابة البول والغائط وقطراتها فاذا فرغت من البول والغائط فعلت كما ذكرنا فى حالة الاستنجاء بالماء وتحفظ ثيابها عن اصابة الماء المستعمل وتستنجى كما ذكرنا اى كما وصفنا فى كيفية استنجائها فى بيتها واذا احتشت فرجها بقطنة اوخرقة فابتلت الخرقة ينظر اى فيه بتفصيل يوصف ان كانت الخرقة فى المستنجى اى ظاهر فرجها فرخصت الدواة اى بلل البول من المطعوم اى من فرجها الداخل الى ظاهر فرجها انتقض وضوئها وان كانت الخرقة فى المطعوم اى فى فرجها الداخل فابتل داخلها اى داخل الخرقة ولم ينفذ البلل الى ظاهر الخرقة لم ينتقض الوضوء واذا ابتل ظاهرها اى ظاهر الخرقة انتقض كالرجل اذا احتشى احليله بقطنة فابتل داخل الخرقة لا ينتقض وضوئه واذا ابتل ظاهرها انتقض وقد تقدم **فصل** **فى الفرق** بين الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء فان سائلا سأل ما الفرق بين الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء فى حق الرجل وما فى حق المرأة فلا استبراء عليها كما تقدم نقل فى الجواب عن السؤال الاستنجاء استعمال الاحجار او الماء والاستبراء نقل الاقدام من موضع الى موضع والركض بها اى بالاقدام مرة بالرجل اليمنى ومرة باليسرى والتنحنح والسعال وعصر الذكر حتى يستيقن بزوال اثر البول وهذا كله اذا بانى فى حق الرجل كما قدمنا والاستنقاء طلب النقاوة

هو ازالة ما على المخرج عند الاستنجاء وهو استعمال الجمرات والجمار وهى الصغار من الاحجار جمع جمرة او ازالة ما على المخرج عند الاستنجاء بالماء حتى يذهب الرائحة المكروهة وقد فسروها اى فسر العلماء الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء بتفسيرات وقد ذكرناها مذكورة فى مقدمة ابى الليث وغيرها والاصح ما ذكرناه **باب** **فضل السواك** اى المسواك وهو آلة التنظيف للفم والمراد استعمال السواك على حذف المضاف لازم الالتباس وفى المحنة اى حالة المضمضة تكميلا للانقاء روى عن رسول الله صلعم انه قال السواك مطهرة للفم مرضاة للرب ومستحبة للشيطان رواه النسائى وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحيهما ورواه البخارى معلقا مجزوما وبقلبقاته المجزومة صحيحة ورواه الطبرانى فى الاوسط والكبير من حديث ابن عباس وزاد فيه ومجلاة للبصر وعن ابى امامة رضى ان رسول الله صلعم قال تسوكوا فان السواك مطهرة للفم مرضاة للرب ما جائنى جبريل الا اوصانى بالسواك حتى لقد خشيت ان ينزل على وعلى امتى ولولا انى اخاف ان اشق على امتى لفرضته عليهم وانى لاستاك حتى خشيت ان احفى مقادم فمى رواه ابن ماجة وقال صلعم خير خلال الصائم السواك وقال صلعم لولا ان اشق على امتى لامرتهم بالسواك عند كل صلاة رواه البخارى ومسلم واللفظ له والنسائى وابن ماجة ورواه ابن خزيمة فى صحيحه وعندهما لامرتهم بالسواك مع كل وضوء وكذلك عند الطبرانى فى الاوسط وقال صلعم طيبوا افواهكم فانها طرق القرآن وعن على رضى انه امر بالسواك وقال قال رسول الله صلعم ان العبد اذا تسوك ثم قام يصلى قام الملك خلفه فيستمع القرآن فيدنو منه او كلما تخوما حتى يضع فاه على فيه فما يخرج من شىء من القرآن الا صار فى جوف الملك فطهروا افواهكم للقرآن رواه البزار بسند جيد لا بأس به وروى ابن ماجة بعضه موقوفا قال الحافظ المنذرى ولعله اشبه وقال صلعم الوضوء شطر الايمان والسواك شطر الوضوء اما قوله صلعم شطر الايمان فيحتمل ان يكون معناه الطهارة شطر الصلاة فان الايمان ورد فى كتاب الله تعالى بمعنى الصلاة قال الله تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم اى صلاتكم الى بيت المقدس ويحتمل ان يجعل شطر الايمان على وجه الاتساع وذلك لان الايمان هو الداعى الى الصلاة والباعث عليها والطهور هو السبيل اليها ولان اقدام الطهارة فى حق الجواز ومشاكل لاقدام الايمان فى امر الوجوب ولان الايمان

(٣)

طهارة عن الشرك كما ان الطهور طهارة عن الاحداث فهما طهارتان احدهما خاص
بالباطن والاخر بالظاهر كذا في شرح المصابيح للتورپشتي وقال صلعم ركعتان بسواك
فيهما العبد افضل من سبعين ركعة بلا سواك فيهما رواه ابو نعيم بسناد حسن
من حديث جابر رض قال قال رسول الله صلعم ركعتان بالسواك افضل من سبعين
ركعة بغير سواك وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلعم قال لان اصلي
ركعتين بسواك احب الي من ان يصلي سبعين ركعة بغير سواك رواه ابو نعيم
في كتاب السواك بسناد جيد وقال صلعم عليكم بالسواك فان فيه عشر خصال
محمودة مطهرة للفم ومرضاة للرب ومغيظة للملائكة ومجلاة للبصر ويبيض الاسنان
ويشد اللثة بكسر اللام وتخفيف الثاء المثلثة هي ما حول الاسنان واصلها لثي
والهاء عوض من الياء وجمعها لثات ولثى كذا في الصحاح وينهب البلغم ويهوناش
الفم ويهضم الطعام ويقطع البلغم ويضاعف الصلاة ويطيب طريق القرآن ويهون الموت
فان قلت قد ذكرتم انها عشر خصال والجواب ان قوله يطيب طريق القرآن
في الحقيقة يعود الى كونه مطهرة للفم فهما شيء واحد فعادت الى عشر خصال وقال صلعم
لعلي بن ابي طالب رض يا علي عليك بالسواك فان فيه اربعا وعشرين فضيلة في الدنيا
والبدن وعدها في كنز العباد نقلا عن شرح السنة فقال اولها يرضي الرحمن ومن
رضي عنه الرحمن فقد دخل الجنان الثانية يعجب الملائكة الصلاة معه تضعف
بسبعين ضعفا الرابعة يورث السخاء والغنا وينهب الفقر والحاجة
الخامسة يطيب النكهة السادسة يشد اللثة السابعة يزيد الصدع
ويكسر عروق الرأس فلا يضرب عليه عرق ساكن الثامنة يزيد في جمع الاسنان
التاسعة يصفي الملائكة يباهون عليه من السماء والنور العاشرة يبقى اسنانه
وبصره فيا الحادي عشر تشيعه الملائكة من منزله الى المسجد ومن مسجده الى منزله الثاني
عشرة تستغفر له جملة العرش الثالث عشرة كان يقتدي بجميع الانبياء يقفوا
اثارهم ويلتمس بهداهم الرابع عشرة يفتح له ابواب من ابواب الجنة فيدخل
حساب الخامس عشرة يكتب له بعدد من يسلم من يوم الى يوم القيمة حسنات
السادس عشرة تعتق عنه ابواب الجحيم السابع عشرة تستغفر له الرسل
والانبياء الثامن عشرة يقبض ملك الموت روحه طاهرا مطهرا التاسع عشرة
لا يأتي ملك الموت عند قبض روحه الا في صورة اليفة يقبض فيها الانبياء العشرون

يخرج من الدنيا خارجا من الرجز المحتوم الحادي والعشرون يزيد في الحفظ ويمحي عنه
النسيان والعشرون اذا مات يصير قبره اوسع من الدنيا الثالثة والعشرون
لا يبول شيء من دوابّ الارض الرابعة والعشرون تكتب كسوة للانبياء وكرام
الانبياء ويدخل الجنة بغير حساب انتهى كلامه وقد تقدم من منافعه انه مطهرة
للفم ومرضاة للملائكة ومسخطة للشيطان ومجلاة للبصر وينهب البخر من الفم ويهضم
الطعام ويقطع البلغم ومن منافعه ايضا انه يقوي المعدة ويقطع المرة ويزيد في الرجل
فصاحة فهذه عشر منافع من جملة اربع وثلاثين منفعة وقال النبي صلعم خمس
من الفطرة قص الشارب وتقليم الاظفار وحلق العانة ونتف الابط
والسواك رواه مسلم وفي رواية لمسلم الختان بدل السواك وفي رواية
لمسلم عشر من الفطرة قص الشارب واعفاء اللحية والسواك واستنشاق
الماء وقص الاظفار وغسل البراجم ونتف الابط وحلق العانة وانتقاص الماء
قال مصعب ونسيت العاشرة الا ان يكون المضمضة فذكر كثير من العلماء
الفطرة في هذا الحديث بالسنة والمعنى انها من سنة ابراهيم عم قال
التورپشتي في شرح المصابيح ولو فسرت بالدين لكان اوجه لانها مقررة
في كتاب الله تع بالدين قال الله تع فطرة الله التي فطر الناس عليها قيل
اي دين الله الذي اختاره لاول مفطور من البشر او تكون الراء من الفطرة
ما كان ابراهيم عم يتدين به على ما فطره الله تع عليه ويكون معنى الحديث عشر
من توابع الدين ولواحقه والمعدود ات في جملة او مما ركب في العقول التي
فطر الله عليها استحسان ذلك انتهى اذا كرز وعفوته اذا وعفيته ايضا لغتان
اذا فعلت به ذلك قال التورپشتي وفص اللحية كان من صنع الاعاجم وهو اليوم
شعار كثير من اهل الشرك وعبدة الاوثان كالافرنج والهنود ومن لا خلاق
لهم في الدين من الفرقة الموسومة بالقلندرية في زماننا هذا اطهر الله عنهم جزرة
الدين وبيضة الاسلام وقوله وغسل البراجم يريد به وهي مفاصل الاصابع
التي بين الاشاجع والرواجب والرواجب اكثر مفاصل الاصابع التي يلين
الانامل وبعدها البراجم وهن رؤس السلاميات من ظهر الكف اذا انقبض
القابض كفه تشنزت وارتفعت وبعدها الاشاجع وهن اصول الاصابع
التي يلين الكف فلكل اصبع برجمتان وثلاث رواجب الا الابهام فان له

ملك الغفرة

براجمه وراجنبن واما خص البراجم بالبحث على غسلها لان مكاسر الجلد عليها
اكثر واغلظ وكان امتهاس الحاجة الى غسلها اشد لاستبالهم كان مشتق
الاصابع خشن الجلد سهل في المهنة فيكون براجمه اكثر تشنجا وقوله وانتقاض الماء
يعني الاستنجاء وبهذا التفسير قول بعض الرواية وقد فسره الزمخشري في الفائق
فقال انتقاض الماء بهوان يغسل مراكيره ليرتد البول لان اذا لم يغسل نزل منه
الشيء بعد الشيء فيفسد استبراءه فلا يخلو الماء من ان يراد به البول فيكون المصدر
مضافا الى المفعول وان يراد به الماء الذي يغسل به فيكون مضافا الى الفاعل
على معنى التعدية والانتقاض يكون متعديا وغير متعد واعلم انه اختلف العلماء في
المراد بالكلمات في قوله تع واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن على اقوال
منها ما روي عن ابن عباس قال ابتلاه الله تع بالطهارة خمس في الرأس
وخمس في الجسد فالتي في الرأس قص الشارب والمضمضة والاستنشاق
والسواك وفرق الشعر وفي الجسد تقليم الاظفار وحلق العانة والاختتان
ونتف الابط وغسل مكان الغائط والبول بالماء وعلى هذا القول فالذي اتم
به ابراهيم وهو ظاهر القرآن وروي انها عشر ايضا الا انه موضع الفرق غسل
البراجم وموضع الاستنجاء الاستحداد وهي كانت لابراهيم فرضا ولنا سنة
ابراهيم عم فرضه اصح فقال واذ ابراهيم الذي وفى وعن سعيد بن المسيب قال
ابراهيم عم اول من اضاف الضيف واول من استحد واول من
قلم الاظفار واول من قص الشارب واول من شاب فلما رأى الشيب
قال ما هذا قال وقار قال يا رب زدني وقارا وكذلك هو اول من خطب على
المنابر واول من رتد الثريد واول من ضرب بالسيف واول من استاك واول
من استنجى بالماء واول من لبس السراويل فقد علم ان هذه احكام ينبغي بيانها
والوقوف عليها لكونها داخلة في حكم الطهارة والنظافة فاعلم ان الطهارة
على قسمين طهارة الباطن وهي الاصل وقد تقدم الكلام عليها وطهارة الظاهر
وهي ثلاثة اقسام طهارة عن الحدث وطهارة عن الخبث وقد تقدم الكلام عليها
وطهارة عن فضلات البدن وهي النظافة التي تحصل بالتنظف والحلق والاستحداد
والختان وغيرها والكلام الان عليها فنقول هي نوعان اوساخ واجزاء النوع
الاول الاوساخ والرطوبات المتنجسة وهي ثمانية الاول ما يجتمع في شعر

الرأس

الرأس من الدرن والقمل والتكليف عنه مستحب بالغسل والترجيل والبدء بهما
ازالة للتفث وكان رسول الله صلعم يدهن اشعث رأسه غبا وباوه ويتوتل اذا دهن
غبا وقال صلعم من كان له شعرة فليكرمها اي ليصلحها عن ابن وساخ ودخل عليه
رجل ثائر الرأس اشعث اللحية فقال اما كان لهذا ما يسكن شعره ثم قال
به خل احدكم كانه شيطان قال الهروي وفي الحديث انه صلعم راى رجلا طويلا شعثا
فقال هذا ذباب اي هذا شوم وقال صلعم المشط ينهب بالهم والوباء والفقر
وقال من امتشط فانبأ كبه الله وقال تسريح اللحى بالمشط عقيب الوضوء ينفي
الفقر الثاني ما يجتمع من الوسخ في معاطف الاذن والصيخ يزيل ما يظهر منه وما يجتمع في قعر
الصماخ فينبغي ان ينظف عند الخروج من الحمام برفق فان كثرة ذلك ربما يضر
بالسمع الثالث ما يجتمع في داخل الانف من الرطوبات المتعقدة المتصفة بجوانبه
ويزيلها الاستنشاق والاستنثار الرابع ما يجتمع من الاسنان واطراف اللسان
من الطعام ويزيله السواك والمضمضة الخامس ما يجتمع في اللحية من الوسخ والقمل اذا
لم يتعهد وينبغي ازالة ذلك بالغسل والتسريح بالمشط وفي الخبر المشهور انه
صلعم كان لا يجاوز المشط والمدري شيئا ولا حضر وهي سنة الصوف وفي خبر
غريب ان صلعم كان يسرح لحيته في اليوم مرتين وكان صلعم كث اللحية وكذلك
كان ابو بكر رضه وكان عثمان رضه طويل اللحية رقيقا وكان علي رضه غزير اللحية قد
ملات ما بين منكبيه وفي حديث اغرب منه قالت عايشة رضي الله عنها اجتمع نفر
من اصحاب رسول الله صلعم فخرج اليهم فرايته يطلع في الجب يسوي من رأسه ولحيته فقلن
او نفعل ذلك يا رسول الله فقال ان الله تع يحب من عبده ان يتجمل لاخوانه اذا
خرج اليهم قال بعضهم والجاهل ربما يظن ان ذلك من حب التزين للناس فيأتي
على اخلاق غيره وشهواته فقد كان رسول الله صلعم مامورا بالدعوة وكان
من وظيفته ان يسعى في امر نفسه في قلوبهم كيلا تزدريه نفوسهم وتحسن صورته
في اعينهم كيلا يستصغره اعينهم فينفروا هم ذلك ويستخف المنافقون بذلك
في تنفيرهم وهذا القصد واجب على كل عالم لدعوة الخلق الى الله تع وهو ان يرى
من ظاهره ما لا يوجب نفرة الناس عنه والاعتماد في مثل هذه الامور على السنة
فالتزين على هذا القصد محبوب وترك الشعث في اللحية اظهارا للزهد وقلة
المبالاة بالنفس محذور وتركه اشتغالا بما هو اهم منه محبوب وهذه احوال باطنة

بين العبد وبين الله تع وان قد يصبر واكتئب غير رابح عليه بحال وكم مر
جاهل يتعاطى بهذه الامور التعاسا الى الخلق وهو يلبس على نفسه وعلى غيره
ويزعم ان قصده الخير فترى جاهلا من العطاء يلبسون الثياب الفاخرة ويريدون
ان قصدهم ارغام المبتدعة والمنافقين والتوسل الى الله تع بذلك وهذا آخر
تجلى بتكشف يوم تبلى السرائر ويوم يبعث ما في القبور ويحصل ما في الصدور
فعند ذلك تتميز السبيكة الخالصة من البهرج فنعوذ بالله من الخزي يوم العرض
الاكبر ان دنس وسخ الباطن وهي عاطف ظهور الانامل كانت العرب
لا تكثر غسل ذلك لانه كما غسل اليد عقيب الطعام فيجتمع الغضون وسخ فامرهم
صلعم بغسل البراجم الذي تتغلف الرواجب او صلعم بذلك العرب
وهي رؤس الانامل وما تحت الاظفار من الوسخ لانها كانت لا تحفر ما المقراض
في كل وقت فيجتمع منها اوساخ فوقت لهم رسول الله صلعم قدر الاظفار ونتف
الابط وحلق العانة اربعين يوما وجاء في الاثر ان الله صلعم استبطا
الوحي فلما هبط عليه جبريل عم قال له كيف نزل عليكم وانتم لا تقلمون اظفاركم
ولا تنظفون رواجبكم وقلما لا تستاكون فزاحمتك بذلك والاف وسخ
الظفر والنتف وسخ الاذن وقوله تع فلا تفعل لها اف اي لا تفعلها جاءت
الظفر من الوسخ وقيل لا تتأذى بها كما تأذى جاءت الظفر الذي الذي
يجتمع على جميع البدن برشح العرق وغبار الطريق وذلك ينزله الحمام وخل الحمام
رسول الله صلعم حمامات الشام وقال بعضهم نعم البيت الحمام يطهر البدن
ويذكر النار رواه ذلك عن ابي الدرداء وابي ايوب الانصاري رضي الله عنهما
وقال بعضهم بئس البيت بيت الحمام يبدي العورة ويذهب الحياء فهذا
يعارض لافة وذاك لخصلة فلا بأس بطلب فائدته عند الاحتراز عن آفته
ولكن على داخل الحمام وظائف من السنن والواجبات فعليه واجبان
في عورته وواجبان في عورة غيره اما الواجبان في عورته فهو ان يصونها
عن نظر العيون ويصونها عن مس الغير فلا يتعاطى امرها وازالة وسخها الا بيده
ويمنع الملاك من مسح الفخذ وما بين السرة الى العانة وهو من مس ما عدا ذلك
ايضا لان كل ما حرم النظر اليه حرم مسه والواجبان في عورة الغير ان يغض
بصره عنها وان نهى عن كشفها لان النهي عن المنكر واجب وعليه ذكر ذلك

وليس عليه القبول ولا يسقط عنه وجوب الذكر الا الخوف على نفسه او ماله
او ما يجري عليه مما هو حرام في نفسه فاما فوق اعلم ان ذلك لا يعينه ولا يعمل به فهذا
لا يكون عذرا بل لا بد من الذكر فلا يخلو قلب عن اثر بسماع الاذكار والاستغفار
بالاحرار عن التقصير بالمعاصي ولهذا يستحب تحلية الحمام وقال بشر بن الحارث رح
لا اعرف رجلا لا يملك الا درهما دفعه لبخلي الحمام رؤى ابن عمر رضي الله عنهما
في الحمام ووجه الى الحائط وقد عصب عينه بعصابة واما السنن فنشر الاولى
النية وهو ان لا يدخل لعاجل دنيا ولا عابثا لاجل هوى بل يقصد به التنظيف
المجوب مرتبا للصلاة الثاني يعطي الحمام الاجرة قبل الدخول فان ما يستوفيه
مجهول وكذا ما ينتظره الحامي فتسليم الاجرة دفع للجهالة من احد العوضين وطلب
النفع الثالث ان يرفع البرى عند الدخول ويقول بسم الله الرحمن الرحيم
اعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم الرابع ان يدخل
وقت الخلوة او يتكلف تخلية الحمام فانه وان لم يكن في الحمام الا اهل الدين
والمخاطون للعورات فالنظر الى الا بد ان مكشوفة فيه شائبة من غلبة الحياء
وهو مذكر للتساهل في العورات ثم لا يخلو الناس في الحمامات عن انكشاف
العورات بانعطاف في اطراف الازار وقبح البصر على العورة من حيث
لا يدري ولاجله عصب ابن عمر عينيه الخامس ان يغسل جانبيه عند الدخول
السادس ان لا يعجل بدخول البيت الحار حتى يعرق في الاول السابع ان
لا يكثر صب الماء بل يقتصر على قدر الحاجة فانه الماذون فيه بقرينة الحال والزيادة
عليه مالوعة الحامي كرهه لاسيما الماء الحار له مؤنة وفيه تعب الثامن ان يتذكر
حر النار بحرارة الحمام ويعتبر نفسه محبوسة في البيت الحار ساعة وبقيته
في جهنم فانه اشبه بيت بجهنم النار من تحت والظلام من فوق نعوذ بالله منها
بل العاقل لا يغفل عن ذكر الاخرة في لحظة فانها مصيره ومستقره فيكون له في كل
ما يراه من ماء او نار او غيرهما عبرة فان لم ينتظر بحسب همته فاذا دخل بزازا وجاء
دنا وحائك دار المعمورة بغوث فاذا انعقد نهم رأيت البزاز ينظر الى
الوشي بتأمل قيمتها والحائك ينظر الى الثياب بتأمل نسجها والبناء الى السقف
بتأمل كيفية ترتيبها والبناء الى الحيطان بتأمل كيفية احكامها واستقامتها فكذلك
سالك طريق الاخرة لا يرى من الاشياء الا ما يكون له موعظة من الاخرة بل لا ينظر

يعني اجارة الحمام اي يجوز اخذ اجرة الحمام باجماع المسلمين قال ام ما رأه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
وقد منع بعض الغفرا دخول الحمام واخذ الاجرة لقوله ادام الحمام بيت الشيطان ومنهم من كره دخول النساء
في الحمام لان خروجهن من البيوت ممنوع شرعا والصحيح انه لا بأس للرجال والنساء جميعا لان الحاجة ماسة
لان ذلك سيما في ديارنا والحاجة تدعو الى اظهر مزيد حيث هن الى الاغتسال ولا تيسر ذلك في الانهار و
الحياض كذا في الكفاية منه

تمت الغنائية
بتصنيفه

الى شيء الا وينبغي ان لا يفعله فيه طامح بصره فان نظر الى سوأة نهى عنه بلغة اللحد وان نظر
الى حية نهى عنها وان نظر الى جهنم وان نظر الى صورة قبيحة نهى عنها وان نظر الى انكحة او آلة بابية وان
سمع صوتا هائلا نهى عنه وان رأى شيئا حسنا يذكر نعيم الجنة وان سمع
كلمة رد او قبول في سوق او دار نهى عنه ما يكشف من اعوراته بعد الحساب
من الرد والقبول ان سمع ان لا يسلم عند الدخول فان سلم عليه لم يجب بلفظ السلام
بل يسكت ان اجابه بغيره وان احب قال عافاك الله ولا بأس ان يصافح الرجل
ويقول عافاك الله لا يبدأ الكلام العاشر ان لا يكثر الكلام في الحمام ولا يغتاب
القوان الآخر اولا بأس باظهار الاستعاذة من الشيطان ويكره دخول الحمام بين
العشاءين وقريبا من المغرب فان ذلك وقت انتشار الشياطين ولا بأس
ان يدلك غيره وقد نقل عن يوسف بن اسباط انه اوصى بان يغسل ان
لم يكن من اصحابه وقال انه دلكني في الحمام مرة فاردت ان الكمه فجاء بخرج برداء
ليخرج بذلك ويدل على جوازه ما روى بعض الصحابة ان رسول الله صلعم نزل منزلا
في بعض اسفاره فقام على بطنه وعبد اسود يغمز ظهره فقلت ما هذا يا رسول الله
فقال ان الناقة تحمحمت بي فاذا فرغ من الحمام شكر الله تعالى على هذه النعمة فقد قيل
الماء الحار يخ الشتاء من النعيم الذي يسأل عنه وقال ابن عمر رضي الله عنهما الحمام
من النعيم الذي احدثوه بدا من جهة الشرج واتمام جهة الطيب فقد قيل للحمام بعد
النورة من الجذام وقيل ان النورة في كل شهر مرة تطفي الحرارة وتنقي اللون وتزيد
في الجماع وقيل بولة في الحمام قاتل في الشتاء بارغ من شربه دواء وقيل بوله في
الصيف بعد الحمام يقتل شربه دواء وغسل القدمين بالماء البارد بعد الخروج من
الحمام امان من النوتس ويكره صب الماء البارد على الرأس عند الخروج وكذا
شربه ويحرم على الرجال دخول الحمام الا بازار بناء على حكم الرجال ما النساء فقد قال
صلعم لا يحل للرجل ان يدخل خليلة الحمام عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلعم قال من كان يؤمن
بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بمئزر ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا
يدخل خليلة الحمام رواه الترمذي والترمذي وصححه وقال صحيح على شرط مسلم
الخليلة بفتح الخاء المعجمة الزوجة وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله
صلعم قال ستفتح عليكم ارض العجم ويستحدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات
فلا يدخلها الرجال الا بازار وامنعوها النساء الا مريضة او نفساء رواه ابن ماجه

وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن دخول الحمامات ثم رخص للرجال ان
يدخلوها في المآزر وقال انها ستفتح
لكم ارض العجم وستجدون فيها بيوتا
يقال لها الحمامات فلا يدخلوها الرجال
الا بالمآزر وامنعوها النساء الا
مريضة او نفساء كذا في غاية
راوبا كليهما عن النسائي

تمت الوقاية بتصنيفه
في كتاب الاجارة

وابو داود وعن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلعم يقول الحمام
حرام على نساء امتي رواه الحاكم وصححه وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال
رسول الله صلعم اخذروا بيتا يقال له الحمام قالوا يا رسول الله انه ينقي الوسخ قال
فاستتروا رواه البزار والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم والطبراني في الكبير وقال
في اوله شر البيوت الحمام ترفع فيه الاصوات وتكشف فيه العورات
وعن ابي الملیح ان نساء اهل حمص او نساء اهل الشام دخلن على عائشة رضي الله عنها
فقالت انتن اللاتي تدخلن نساءكم الحمامات سمعت رسول الله صلعم يقول
ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيت زوجها الا هتكت الستر بينها وبين ربها
رواه الترمذي واللفظ له وحسنه وابو داود وابن ماجه والحاكم وقال صحيح
على شرطهما وعن عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلعم فقال انه
سيكون بعدي حمامات ولا خير في الحمامات للنساء فقالت يا رسول الله
انها بازار فقال لا وان دخلته بازار ودخل حمار وعامر او امرأة تنتف حمارها
في غير بيت زوجها الا كشف الستر فيما بينها وبين ربها رواه الطبراني في الاوسط
وروى عن المقدام بن معدي كرب قال قال رسول الله صلعم انكم ستفتحون ارضا
فيها بيوت يقال لها الحمامات فمن دخلها فغضوا ابصاركم وادخلوا ابدانكم
فان لها امة عذاب فمن دخلها فقاموا يا رسول الله انها
تذهب الوصب وتبقي الدرن قال فانها حلال لذكورا امتي في الازر حرام على اناثها
امتي رواه الطبراني الا فج بضم الهمزة وسكون الفاء وجيم ايضا ان جنة
الارض ففي هذه الاحاديث دلالة على انه يحرم على الرجال دخول الحمام الا بمئزر
ويحرم على المرأة دخول الحمام الا نفساء او مريضة ودخلت عائشة رضي الله عنها
حماما من ساتر بها فان دخلت المرأة للضرورة فلا تدخل الا بمئزر ساتر ويكره للرجل
ان يعطيها ابوة الحمام فيكون معينا لها على المكروه النوع الثاني مما يجب حذفه
من البدن الاجزاء وهي ثمانية الاول شعر الرأس ولا بأس بحلقه لمن اراد التكليف
ولا يتركه الا من به بدنه ويرخله الا اذا تركه قزعا قطعا فهو داب اهل الشطارة
واهل المعصية او ارسل الذوائب على هيئة اهل الشر وحيث صار ذلك
شعارا لهم فانه اذا لم يكن شرعيا كان ذلك بليتا وفي الشرعة ومن البدعة
قزع شعر الرأس والصد عنه وان يحلق شعر راسه ولا يترك منه قزعا في الحواشي
وفي التهذيب يكره القزع وهو ان يحلق البعض ويترك البعض مقدار نفقة اصابع

وابو داود

الفقاسان

ما حذف من البدنة

قوله والنساء في دخول الحمامات الا ازر فنسخ ما روته
عائشة رضي الله عنها من ان النبي صلعم نهى عن دخول
النساء الحمامات ثم رخص للرجال ان
يدخلوها في المآزر ونسخ ما روته ايضا
من قوله صلعم ستفتح لكم ارض العجم
الزجيل

عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلعم نهى الرجال والنساء
عن الدخول في الحمامات ثم رخص للرجال ان
يدخلوها في المآزر
معا ٢ ٢ ٢ ٢
الزجيل

وقص الشارب امارة اهل السنة والجماعة وتركه امارة
الرفض من البزازية

قال الطحاوي ونحن نأخذ بقص الشارب حسن
وهي ان ياخذ حتى ينقص من الاطار وهو الطرف
الاعلى من الشفة العليا نقله في الخانية وهو احد
قولي الشافعي رضي الله عنه

وفي لفظ احفوا وفي اخر اعفوا
الشوارب صح

يستحب حلق الرأس في كل جمعة
فقيه
الاحفاء الاستيصال
ابتار

في الكبرى لو حلقت المرأة رأسها فان فعلت لوجع اصابها لا بأس به وان فعلت
ذلك تشبها بالرجال فهو مكروه الثاني عشر قص الشارب وقد قال صلعم قصوا الشوارب
وفي لفظ احفوا الشوارب واعفوا اللحى اي اجعلوها وافية كما في الشفاء اي حولها
وحافت الشجاع حوله ومنه قوله ع وترى الملائكة حافين من حول العرش وفي لفظ
انهكوا الشوارب وهذا يشعر بالاستيصال وقوله صلعم احفوا بدل على ما دون
الاستيصال واما الحلق فلم يرد عنه صلعم والصحابة والاحفاء قريب من الحلق
نقل عن الصحابة رض الله عنهم تخطيط بعض الناس الى الرجل احفى شاربه فقال ذكر بعض
اصحاب رسول الله صلعم وذكر الطحاوي ان حلق الشارب ونسبه الى ابي حنيفة
وابي يوسف ومحمد رحمهم الله وقال المغيرة بن شعبة رض نظر الي رسول الله صلعم
وقد طال شاربي فقال تعالي فقص لي على سواك ولا بأس بتركه سيأتي وجهها
واما قص الشارب فعل ذلك عمر رض وغيره لان ذلك لا يسر الغم ولا يبقى فيه
عمر الطعام او لا يصل اليه وفي المزاز ان اليهود يعفون شواربهم ويقصون خلافهم
فالتغويم وقص الشارب ان يوازي حرف الشفة العليا وفي الكبرى والسراجية
والتجنيس والخانية ينبغي للرجل ان يأخذ من شاربه حتى يبدو طرف الحاجب وفي حلية
المسعودي قال صلعم من طول شاربه عوقب بثلاث لم تزل شفاعته ولم يشرب
من حوضي وسلط الله عليه منكرا ونكيرا بالغضب وفي فتاوى الحجة في بيان احكام
السنة روى ان النبي صلعم قال يوم الناس يوم القيمة بالمسجد فمن كان في
الدنيا شاربه طويلا صارت شفته كاذنا الحديد لا يستطيع ان يسجد وفي
بعض الروايات من طول شاربه لا يصعد له عمل صالح الى السماء وكره بعضهم
حلق الشارب وراه بدعة الثالث عشر الاطار وسنة فاحش في كل اربعين
يوما مرة وذلك سهل على من تعود في الابتداء ثقة فاما من تعود الحلق فيكفيه
الحلق او في الشفة تقنيب واثلام والمقصود النظافة وان لا يجتمع الوسخ
في خللها ويحصل ذلك بالحلق الرابع عشر العانة ويستحب ازالته وذلك اما
بالحلق او بالنورة ولا ينبغي ان يتأخر عن اربعين يوما ويبتدئ في حلق العانة
من تحت السرة كذا في التهذيب الخامس الاظفار وقلمها مستحب لشناعة
صورتها اذا طالت ولما يجتمع فيه من الوسخ قال رسول الله صلعم بادابهم بالقلم
تطرف فان الشيطان يقعد على ما طال منها ولو كان تحت الظفر وسخ فانه يمنع

٨٧

ذرا دجم

مطلب في الخان

مطلب في الاظفار

لا يمنع ذلك صحة الوضوء اما الماء فلا يمنع وصول الماء اليه ولا نشاهد ذلك بل نجد
الاسجاخ اظفار الرجل وفي الاوساخ التي تجمع على البراجم وظهور الانامل والابهام
من العرب واهل السواد وكان صلعم يأمرهم بالقلم وينكر ما يرى تحت اظفارهم
من الاوساخ ولم يأمرهم باعادة الصلوات وقال صلعم من زاد على اربعين
يوما ولم يقلم اظفاره وشاربه واستحد عذب يوم الخميس بعد العصر
وقال في الاظفار يقصر يوم الخميس ويوم الجمعة ان ذلك يورث الفناء قال
العراقي ولم ار في الكتب خبرا مرتبا في ترتيب قلم الاظفار وقص سمعت ان روي
صلعم بدأ بمسبحة اليمنى وختم بابهام اليمنى وابتدأ في اليسرى بالخنصر الى الابهام
وفي اليمنى من المسبحة الى الخنصر والختم بابهام اليمنى قال ولما قلت في هذا خطر لي
من المعنى ما يدل على ان الرواية صحيحة ومثل هذا المعنى لا ينكشف الا لاصحاب
النبوة واما العالم ذو البصيرة فغاية ان يستنبط من المعقول بعد نقل الفعل اليه
والذي لاح لي فيه والله اعلم انه لا بد من علم اظفار اليد والرجل واليد اشرف
من الرجل فبدأ بابهام اليمنى اشرف من اليسرى فبدأ بابهام على اليمنى ختم
باصابع المسبحة اشرفها اذ هي المشيرة في كلمة الشهادة من جملة الاصابع
ثم بعدها ينبغي ان يبتدأ بما على يمينها اذا الشرع يستحب ادارة الطهور وغيره
على اليمنى فان وضعت ظهر اليد على الارض فالابهام هي اليمنى فاذا وضعت
الكف فالوسطى هي اليمنى واليد اذا تركت بطبيعتها كان الكف مائلا الى جهة
الارض او جهة حركة اليمنى الى اليسار فما يقتضيه الطبع اولى ثم اذا وضعت
الكف على الكف صارت الاصابع في حكم حلقة دائرة فيقتضي ترتيب الدور الذي
من بين المسبحة الى الا يعود الى المسبحة فيقع البداءة بخنصر اليسرى والختم
بابهامها ويبقى ابهام اليمنى فيختم به التعليم واما اصابع الرجل فالاولى ان لم يثبت
فيه نقل ان يبدأ بخنصر اليمنى ويختم باليسرى كما في التخييل فان المعاني التي ذكرناها
لا تتجه ههنا او لان مسبحة في الرجل اشد وس واسبع زيادة السرة وحلقة
الحشفة اما السرة فيقطع في اوان الولادة واما التعليم بالختان فعادة اليهود
في اليوم السابع من الولادة ومما نعتهم بجهلهم بالتاريخ ان ينتف المولود فهو افضل
وابعد عن الخطر قال صلعم الختان سنة للرجال مكرمة للنساء ويبغي ان لا يبالغ
في خفض المرأة قال صلعم لام عطية انهكي ولا تنهكي فانه

السنة في الختان ان يكون يوم الاثنين بعد الزوال ويكره يوم الاحد لانه للسفار والزيادة وعند النقصان ووقته من بين سبع سنين او تسع او عشرة وقال بعضهم يجوز بعد سبعة ايام من وقت الولادة ولم يوقت ابو حنيفة لهذا فيه وقتا

من جواهر الفتاوي
في كتاب الكراهية

فانه اسرى للوجه واخلى عند الزوج الى اكثر كما في الوجه ودمه واحسن في مجامعها وفي ابنيا بيع والظهيرية قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني يرجع في الختان ثلاثة اقوال قال بعضهم سنة وقال بعضهم واجب وقال بعضهم فريضة والصحيح انه سنة ولو اجمع اهل مصر على ترك الختان حاربهم الامام وقيل لا يقبل شهادتهم والى تلف وقيل لا يجوز الصلاة خلفه وفي كفاية الشعبي قال بعض المتقدمين بانه يؤخر الختان الى ان يبلغ سبع سنين وقال بعضهم الى عشر سنين والصحيح انه ما قال ابو حنيفة بانه لا يوقت ولكن ينظر الى حال الصبي فان كان يرى القوة ما يطيق ذلك فانه لا يؤخر واما اذا كان ضعيفا فانه يؤخر الى ان يتقوى ثم يختن وفي السراجية ابتداء الوقت المستحب للختان من سبع سنين الى اثنى عشر سنة هو المختار واختار ابو الليث الى عشر سنين وفي الكبرى قال رجل ان بلغ ولدي الختان فلم اختنه فاراني طالبا قال الفقيه ابو الليث ينبغي ان يختن اذا اتى عليه عشر سنين لان ابتداء الوقت المستحب للختان اذا بلغ سبع سنين الى عشر سنين لانه اذا بلغ سبع سنين يؤمر بالصلاة فيؤمر بالختان حتى تكون بلوغا في التطهير للصلاة ونهاية الوقت عشر سنين والمختار انه لا يختن ما لم يؤت عليه اثنى عشر سنة لان به اذا دنى وقت الحكم فيه ببلوغ الصبي اذا احتلم ولو ختن الغلام فلم يقطع الجلدة كلها ولكن قطع الاكثر جاز وان قطع النصف لا يجوز ويجوز النظر الى الفرج للختان والقابلة والطبيب عند المعالجة ويغض بصره ما استطاع وان ولد وهو بشبه المختون لا يقطع منه شيء الا ان يكون ثم ما يوارى الحشفة فيقطع ما فضل منها وقد ولد الانبياء عليهم السلام مختونين مسرورين كرامة لهم لئلا ينظروا الى عورتهم احد الا ابراهيم عليه السلام فانه اختتن بعد ما هو ابن ثمانين بالشام وهو ابن مائة وعشرين سنة وعاش بعد ذلك ثمانين سنة قال ابو الفرج الجوزي حدث عن كعب الاحبار قال خلق من الانبياء ثلاثة عشر مختونين آدم وشيث وادريس ونوح وسام ولوط وابو يوسف وموسى وشعيب وسليمان ويحيى وعيسى ومحمد صلعم وقال محمد بن حبيب الهاشمي هم اربعة عشر آدم وشيث ونوح وهود وصالح ولوط وشعيب وابو يوسف وموسى وذكريا وعيسى وحنظلة بن صفوان بني اصحاب الرس ومحمد صلعم الثامنة ما طال من اللحية واما اخذا ما يلجج بها في اللحية من السنن والبيع وقد اختلفوا في مقاطعها ان قبض الرجل على لحيته واخذ ما تحت القبضة فلا بأس فقد فعل ابن عمر وجاعة من

٨٩

قال الفقيه ابو الليث ينبغي ان يأخذ من شاربه حتى يصير كما يحب من البرازي

بعضها بحكم العبث والهوس وذلك مكروه ومشوه للخلقة ونقف الشيخين بين
وهما جانبا العنفقة شهد عند عمر بن عبد العزيز رحمه الله رجل كان ينتف لحيته
فرد شهادته ورد عمر بن الخطاب وابن ابي ليلى قاضي المدينة شهادة من كان
ينتف لحيته واما شهناء في اول الشباب تشبها بامرد في المنكرات الكبار
فان اللحية زينة الرجال فقد ملائكة يقسمون والذي زين بني آدم باللحى وهي
تمام الخلق وبها يتميز الرجال عن النساء فكيف بكره اللحية وكيفها تعظيم الرجل والنظر
اليه بعين العلم والوقار والرفع في المجالس واقبال الوجوه اليه والتقدم على
الجماعة ودعاية الغرض فان لم يستتم بعرض لحيته اذا كان للمشوم لحية وقيل
ان اهل الجنة مرد الا هارون اخا موسى عليهما السلام فان كر لحيته الى سرته تخفيفا
له وتفضيلا اتاه وسن تقصيصها كالتقصير طاقة على طاقة للتزين لنساء والتفضل
قال كعب يكون في آخر الزمان اقوام يقصون لحاهم كذب الحمامة وتيعر فقصون
نعالهم كالمناخل اولئك لا اخلاق لهم اتباع الزيادة فيها وهو ان يزيد في العارضين
من الصدغ وهو من شعر الرأس حتى يجاوز عظم اللحى او ينتهي الى نصف الخد وذلك
بيان هيئة اهل الصلاح الثامن تسريحها لاجل الناس قال بشر في اللحية تسريحان
تسريحها لاجل الناس وتركها منفتلة لاظهار الزهد التاسع والعاشر
النظر الى سوادها او بياضها بعين العجب وذلك مذموم في جميع اجزاء البدن
بل في جميع الاخلاق والافعال وقال النبي صلعم لم يزل جبريل يوصيني بالسواك
حتى ظننت انه سيدرني فيجب بالثة رواه الطبراني في الاوسط من
حديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلعم لقد امرت السواك
حتى خشيت ان يدردني وفي رواية رواه الصحيح ورواه الكبار من حديث انس
ولفظه قال رسول الله صلعم لقد امرت بالسواك حتى خشيت ان ادرد الدرد
سوط الانسان قاله الحافظ المنذري وعن ام سلمة رضي الله عنها قالت قال
رسول الله صلعم ما زال جبريل يوصيني بالسواك حتى خفت على اضراسي رواه
الطبراني باسناد لين وعن ابن عباس رضي الله عنه قال النبي صلعم لقد امرت بالسواك
حتى ظننت انه سينزل علي فيه قرآن او وحي رواه احمد وابو يعلى وروى عن النبي
صلعم انه ما بطأ عليه جبريل عليه السلام ثم اتاه فقال له ما حبسك علي يا جبريل فقال كيف
لا بكم والمراد بالخطاب للنبي صلعم والمراد اصحابه لا تقصون اظافيركم ولا تأخذون

من شواربكم ولا تستنون اي تتقصون براجمكم بفتح الباء وبالجيم جمع برجمة بضم
الباء والجيم وهي عقد الاصابع ومفاصلها كلها قاله النووي في شرح مسلم قال
قال العلماء ويلتحق بالبراجم ما يجتمع من الوسخ في معاطف الاذن وقعر الصماخ
فينبغي بالمسح لانه ربما اضرت كثرته بالسمع وكذلك ما يجتمع في داخل الانف
وكذلك جميع الوسخ المجتمع على اي موضع من البدن بالعرق والغبار وغيرهما انتهى
ولا تستاكون وقال النبي صلعم على كل مسلم الغسل يوم الجمعة والسواك
والطيب رواه مسلم وغيره من حديث ابي سعيد الخدري رفعه عن رسول الله
صلعم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وسواك ويمس من الطيب
ما قدر عليه وقال صلعم لا صلوة الا بالسواك اي لا صلاة كاملة وقال النبي صلعم
صلوات بسواك افضل من سبعين صلاة بغير سواك رواه احمد والبزار
وابو يعلى وابن خزيمة في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وروى عمر رفعه
انه قال السواك بعد الطعام كعتق وصيفتين تتبعه وصيف وهو الخادم غلاما كان
او جارية يقال وصف الغلام اذا بلغ المحزة فهو وصيف بين الوصافة والجمع
وصفاء وربما قالوا للجارية وصيفة بتثنية الوصافة قال الصغير الى رحمة المصنف
رحمه الله واذا كان للسواك هذه الفضائل ينبغي للعبد ان يستاك لوجه الله
تع اي خالصا له تع طالبا ثوابه بغير رياء ولا سمعة واقامة سنة نبيه صلعم ولا يريد
امرا ولا ينبغي ان يقصد به السواك الرياء والسمعة اي ليراه الناس ويسمعوا
فيخبروا بكونه متصفا به وجه الله ولا يريد به ايضا منفعة نفسه من تبييض الاسنان
واشاعة الفوة وطيب النكهة وقطع البلغم وغير ذلك من المنافع العاجلة الى يوم
لكن يثاب على ذلك لان الثواب انما يحصل اذا كان خالصا لله وهو تغير الخ
الفم قال الخطابي وفتح الخاء خطا يعني امر يجب ان يطهر اي يطهر فاه عما
الكذب وهو من افبح الذنوب حتى قيل ان الله يجل في دين من الاديان قال الصنع
انما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بايات الله وقال قتل الخراصون يعني
الكذابون وهم الخاطئون والكذب في الكتاب والكتابة والحساب وكل
كاذب اثم بل باطل وقال صلعم كل الصلة يطبع عليها المؤمن الا الكذب
والخيانة وقال ويل لمن يحدث فيكذب ليضحك به القوم ويل له وقال الكذب
ينقص الرزق وقال ايا كم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور وان الفجور

مصلب الكذب

لم يجدت بيان

يهدى الى النار وكان لك ان الكذب حرام فى كل شئ الا لضرورة وهو الاصح
عن الشيخ بخلاف ما يوبه سواء جلبت ام تحققت لكن لا اثم الآن الحرمة والاثم ان كل
مقصود محمود امكن التوصل اليه بالكذب ولم يكن بالصدق فالكذب مباح ان
كان لتحصيل ذلك المقصود مباحا وواجب ان كان واجبا ولا يباح لجلب زيادة
مال وجاه فيه يكون كذب اكثر الناس فاذا احتيج لمسلم من ظالم وجب الكذب
بالخفاء وكذا لو كان مقصود حرب او صلح او استمالة قلب مجبول عليه لا يحصل
الا بالكذب فلا يحرم وفى معناه كذب يسير مال يجره عن ظالم وان كان كثيرا يسيرا
غيره وكذا الكل ما ارتبط به غرض صحيح مقصود وكان سائله ظالم عن ماله ليأخذه او يأكله
الامام عن فاحشة ازنكبها بينه وبين ربه فله الانكار وكما انكاره مع زوجته او يكون
ضرتها احب اليه وكان يسأل عن سر اخيه فينكره وكانكار جناية نفسه على غيره
ليطيب قلبه او نحو ذلك فكان هذا مباحا وذلك يرجع الى دفع المفسدات قال
ابن عيينة ولو ان رجلا اعتذر الى اخ فحرف الكلام وحسنه ليرضيه بذلك لم يكن
كاذبا لان اصلاحه ما بينه وبين صاحبه افضل من اصلاحه ما بين اثنين وفى قال
مسلم لا يحل الكذب الا فى ثلاث كذب الرجل على امرأته ليرضيها والكذب فى الحرب
والكذب ليصلح بين الناس وقال لا اعرف احب اليه العذر من الله وقال ما من احد
يعتذر الى اخيه فلم يقبل عذره الا كان عليه خطيئة صاحب مكس وبوالغ رواه
ليس الكاذب من اصلح بين الناس فقال خيرا او نمى خيرا اى بلغ ورفع الاصلاح
ويجوز الكذب لاظهار الحق قال الله تع بل فعله كبيرهم هذا وقال تع ان هذا اخى
له تسع وتسعون نجة الآية فينبغى ان يقابل بين مفسدة الكذب والمفسدة
المترتبة على الصدق فان كانت المفسدة فى الصدق اجاز الكذب وان كان
على اوشك لزم وعلم ان فى المعاريض مندوحة عن الكذب
وهو ان يطلق لفظا يوهم ظاهرا فى معنى يريد به معنى اخر بتناوله ذلك اللفظ لكنه
خلاف ظاهره وهو ضرب من الخداع فان دعت اليه مصلحة شرعية او حاجة
لا مندوحة عنها الا بالكذب فلا بأس بالتعريض والتورية وان لم يكن شئ
من ذلك كره وليس بحرام الا ان يتوصل به الى اخذ باطل او دفع حق فحينئذ
التعريض المباح الله يعلم ما علمت من ذلك ومن شئ اغلبته فى المسجد فوج لبانى وقت
قبل هذا ما رأيته ما ذكرته ما غلبته ما خدعته ما حلفته آخر ما ضربت ربة وذكره وقبله

واحدة وحلفة انا على بينة موهما ان صاحبه وكذلك ومن الكذب قوله فى
البيعة قلت لك او طلبتك بمائة مرة ونحوه قال لم يكن طلبه الا مرة فقط او
كاذبا وان طلبه مرات كثيرة لا يعتاد مثلها لم يأثم وان لم تبلغ مائة فقد قال
مسلم ابو جهم لا يضع عصاه عن عاتقه ومعلوم انه كان يضعها وقت الصلاة
والنوم والاكل والشدة على اى تأويل كان ومنه قوله لم يخاصم يائس
بالكذب ونحوه بخلاف قوله يا ظالم فانه يتسامح به فى المخاصمة لانه قل ان
الا وهو ظالم لنفسه وغيره ويبقى للانسان ان لا يحدث بكل ما سمع اذا لم يعلم
صحته وقال مسلم كفى بالمرء اثما ان يحدث بكل ما سمع والغيبة وهى محرمة قال الله
تع ولا يغتب بعضكم بعضا الآية وقال تعالى ويل لكل همزة لمزة قال ابن عباس
هو الذى يغتاب الناس وقال مسلم اياكم والغيبة فانها اشد من الزنا وان الرجل
ليزنى فيتوب الله عليه ويغفر له وصاحب الغيبة لا يغفر له حتى يغفر له
صاحبه وقال الغيبة اشد من ثلاثين زنية فى الاسلام وقال ان اغتاب جاره
المسلم حول الله بقبله الى دبره يوم القيمة وقال الزنا اثنان وسبعون بابا ادناها
مثل اتيان الرجل امه وان الزنا استطالة الرجل فى عرض اخيه وروى ان الله
تع اوحى وبروى ان الله تع اوحى الى موسى يا موسى الخ ان انفك فى الدنيا
والآخرة قال نعم قال لا تذكر مسلما بما يكره اذا سمعه واوحى الله تع ايضا من
تاب من الغيبة فهو آخر من يدخل الجنة ومن مات فهو مصر عليها فهو اول من يدخل
النار وقال الجنيد ترك غيبة افضل من سبعين حجة ومن عفى عشر رقاب
ومن اغفاح جبل وبروى من اغتيب بغيبة غفر الله نصف ذنوبه والغيبة هى
كل افهمت به غيرك بنقصان مسلم بما فيه مما يكره سواء كان فى بدنه او فى دينه
او دنياه او خلقه او خلقه او والده او ولده او زوجه او خادمه او لباسه
او دابته او ماله او حركاته او فى شئ مما يتعلق به تلفظت بذلك او كتبت
او اشرت او لوحت ذكر عند مسلم رجل فقبل ما العجوز فقال اغتبتموه وقالت
عائشة رضى الله عنها فى امرأة وجدت من عندنا ما اطول ذراعها فقال صلعم
قد اكلت لحما وقالت حسبك من صفية كذا وكذا تعنى قصيرة فقال لقد قلت
كلمة لو مزج بها البحر لمزجته اى لو جعلت فى البحر لغيرته لشدة نتنها وقبحها
واعلم ان السكوت على الغيبة ومخوها حرام قال صلعم المغتاب والمستمع

مطلب الغيبة

مطلب ويجوز الكذب الا فى ثلاث

شركاء في الاثم ويقال يح فلا تفعله واعلمهم حتى يجوز سؤالي صبيب غيره انكم اذا علمتم
يعني في الاثم فيجب على سامعها ردها وابطالها فان عجز فارق ذلك المجلس فان تعذر
فعله كارها وبشغل نفسه بذكر او فكر حتى لا يسمعها واعلم ان الغيبة يباح في موضع
احدها غيبة المجاهر بفسقه فيما يجاهر به لا غير وعليه يحمل قول صلعم ليس لفاسق
غيبة ومنها التظلم فيجوز للمظلوم ان يتظلم الى من له قدرة على انصافه
من ظالمه ان ظن ان المستفتى على ازالة المنكر الى من يرجو قدرته على ازالته الرابع
للمستفتي كقوله الى او زوجني بكذا فاخبرني فيه الخامس للتعريف فيذكر ويجتنب
كالاعرج والاصم والاحدب والاسكاني ناويا التعريف لا غير ان امكن لتحذير
المسلمين من الشر قال صلعم اذكروا الفاجر حتى يعرفه الناس اذكروا الفاجر
بما فيه يحذره الناس وذلك كمن استشارك في معاملة شخص او مصاهرته يجب
ان يذكر ما تعلمه منه على جهة النصح ان لم يحمل الغرض الا بصريح ذلك وكبيان عيب
السلعة ان لم يعلم المشتري وكجرح المجروح من الرواة والشهود فيجب كل ذلك
وكما اذا رأيت من له بنابة لا يقوم بها على وجهها يجب ذكر ذلك لمن له عليه ولاية
عامة ليزيله او يعلم ذلك منه فيعامله بمقتضى حاله ولا يغتر به او رأيت من يأخذ العلم
من مبتدع او فاسق وخفت عثرة بذلك وجب بيان حاله لقصد النصح في كل
ذلك واعلم ايضا انه يحرم ان يحدث بنقائص غيره سواء كان مسلما او ذميا
ويقصد عليه فلبك قال صلعم ان الله حرم من المسلم دمه واهله وماله وان يظن به
ظن السوء وقال اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا
ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله اخوانا
كما امركم المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره التقوى ههنا واشار
الى صدره ثلاثة بحسب امرئ من الشر ان يحقر اخاه المسلم كل المسلم
على المسلم حرام دمه وماله وعرضه ان الله لا ينظر الى اجسادكم ولا الى صوركم
ولا الى اعمالكم ولكن ينظر الى قلوبكم وقال صلعم من ساء ظنه ساء غيظه
وقال حسن الظن من حسن العبادة وقال صلعم اذا ظننت فلا تحقق وقال عمر
رضه اجتنبوا من الناس سوء الظن اثرا لا تنقوا بكل احد فانه سلم لكم قال صلعم
الحزم سوء الظن والثقة بكل احد عجز وقال المجد رحمه الله يسيء الظن يا تعلم
لتسلموا من الناس وقال سبحانه وتع ان بعض الظن اثم قال سفيان الاثم هو

ان تظن

هو ان تظن ظنا وتتكلم به فقط والتحقق فاما الخواطر وحديث النفس بالغيبة والكفر
وغير ذلك فالم يستقر ويستقر عليه صاحبه فمعفو عنه باتفاق العلماء قال صلعم ان الله
تجاوز لامتي عما حدثت به انفسها ما لم تتكلم به او تعمل فكل يجب دفع الخاطر وان عزم
عليه وذكر ان التأويلات الصارفة لاعن ظاهره ومهما خطر لك سوء في مسلم فزد في
اكرامه فان ذلك يغيظ الشيطان فيه عوك الى اغتيابه وذكره والتوالي رح
فيتبين لكل بالغ عاقل حفظ لسانه الا عن كلام يظهر فيه المصلحة ومتى استوى الكلام
وتركه في المصلحة او شك فيمسك عنه قال صلعم من حفظ لسانه ستر الله عورته
ومن كف غضبه كف الله عنه عذابه ومن اعتذر اليه فلم يقبل الله معذرته
قال الحكيم الترمذي ان الله تع يكرمه ويلطف بقبل من المعتذر صادقا كان او كاذبا
والنميمة وهي كبيرة قال صلعم لا يدخل الجنة نمام وقال صلعم من مشى بالنميمة قطع له نعلان من نار تغلي منها دماغه واكثر عذاب
القبر من البول والنميمة والخيانة وهي افشاء السر وهتك الستر عما يكره كشفه
سواء كره المنقول عنه او المنقول اليه او غيرهما سواء كان الكشف بالقول
او بالكتب او بالرمز او نحوه وسواء كان المنقول قولا او فعلا عيبا او غير عيب
حتى لو رآه يخفي ماله فذكره فهو نميمة فينبغي لكل احد ان يسكت عما يراه من احوال
الناس الا ما في حكايته فائدة للمسلم ودفع معصية قال صلعم من ستر مسلما ستره الله
فضيحة الا فضيحه في الدنيا والآخرة ومن اشاع فاحشة على مسلم عذبه الله
في الدنيا والآخرة وذلك قوله تع ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة
في الذين آمنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة وشر خلق الله من عباده ابغضهم
بعيوب الناس وقال صلعم لا تتبعوا عورات المسلمين فانه من تتبع عورة اخيه
المسلم تتبع الله عورته ومن تتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف رحله وقال
من اشاع فاحشة فهو مثل من ابداها اي هو كفاعلها لانه حثه اياها وقال اغفر
الذنب واستر العيب يفعل الله بك ذلك وقال لا يستر عبد عبدا في الدنيا الا ستره
الله يوم القيمة وقال اما يجالس المتجالسان بامانة الله تع ولا يحل لاحدهما
ان يفشي لصاحبه ما يكره وقال اذا حدث الرجل الحديث ثم التفت فهو امانة
وقال حبكم الى الله احسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يألفون ويؤلفون
وان ابغضكم عند الله المشاءون بالنميمة المفسدون بين الاحبة العنتون لهم العثرات المعرقون

معنى النميمة

بين الاحباب ويروى ان الله تع قال لموسى لا تفرض لهتك ستر مسلم فانه من
فاني اهتك ستره لا بستر الناس ويروى ان موسى قال يارب اى عبادك اكرم
الي فقال من اذا رأى سيئة اخفاها وقال صلعم من استمع الى حديث قوم وهم له كارهون
صب في اذنيه الانك يوم القيمة والسنيمة اى سب المسلم وايذاؤه وهو حرام
قال الله تع والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا
بهتانا واثما مبينا وقال صلعم لا يرمي رجل رجلا بالفسوق ولا يرميه بالكفر الا ارتدت
عليه ان لم يكن صاحبه كذلك وقال من دعا رجلا بالكفر او قال عدو الله وليس
كذلك الا حار عليه وقال سباب المسلم فسوق وقتاله كفر وقال المستبان ما قالا
فعلى البادي منهما ما لم يعتد المظلوم وقال قام رجلان الا وبينهما ستر من الله فاذا
قال احدهما لصاحبه قبحك الله خرج ستر الله وقال اذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان
دون صاحبهما فان ذلك يؤذي المؤمن والله يكره اذى المؤمن قال بعض العلماء
فان كانوا اكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارة فقد سار صلعم فاطمة بحضرة جميع ازواجه
وقال لابي بكر حين اراد ان يسر اليه اخرج من عندك فقال انا هم ابهتك
فذكر حديث البهوة وقال صلعم لا يحل لمسلم ان يسير الى اخيه مضرة توذيه وقال
لا يحل لمسلم ان يروع مسلما والايمان الكاذبة اعلم ان اليمين مكروهة وان كانت
في صدق كقوله صلعم اليمين حنث او ندم فان كانت في طاعة كما بيعة على الجهاد
او صادقة في الدعوى او دعت اليها حاجة كتوكيد كلام او تعظيم او لم يكره ذلك
واليمين الغموس كبيرة وهو ان يحلف على ماض كاذبا وهو عالم قال صلعم اليمين
الفاجرة تعقم الرحم وتدع الديار بلاقع وقال من حلف على يمين مصبورة كاذبا
فليتبوأ مقعده من النار وقال اليمين الفاجرة تذهب بالمال وقال لا تكثروا
الحلف في البيع فانه ينفق ثم يمحق ويروى الحلف منفقة للسلعة ممحقة للبركة
وقال من ادعى دعوى كاذبة ليستكثر بها لم يزده الله الا قلة وقال من اقتطع حق
امرئ مسلم بيمينه فقد اوجب الله له النار وحرم عليه الجنة وان كان قضيبا
من اراك ثم قرأ ان الذين يشترون بعهد الله وايمانهم ثمنا قليلا اولئك لا خلاق
لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم الآية ولغو اليمين معفو عنه وهو
ان يسبق لسانه الى تلفظها بلا قصد كقوله في غضب او لجاج او سبق الى الحلف
بغير الله بلا قصد فانه لا اثم في شيء من ذلك ولا كفارة عليه واليمان هو الكذب

مطلب
الثنية

مطلب
الايمان الكاذبة

او عجلة او صلة كلام كلا والله
وبلى والله او كان يحلف
على شيء فسبق لسانه الى غيره

مطلب
البهتان

والاثم

والاثم على المسلم وهو حرام كما تقدم وفي حديث الغيبة وان لم يكن فيه ما يقول
فقد بهته اي كذبت عليه وافريت وهو من البهت التحير والآلف والنون
زائدتان والكل الحرام قال صلعم ان الله تع طيب لا يقبل الا طيبا وان الله امر
المؤمنين بما امر به المرسلين فقال يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا
الصالحات وقال يا ايها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ثم ذكر الرجل
يطيل السفر اشعث اغبر يمد يديه الى السماء يا رب يا رب ومطعمه حرام ومشربه
حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فاني يستجاب لذلك رواه مسلم والترمذي
وعن انس بن مالك رضه قال قال رسول الله صلعم طلب الحلال واجب على كل
مسلم رواه الطبراني في الاوسط باسناد حسن وفي حديث او طلب الحلال
فريضة بعد الفريضة رواه الطبراني والبيهقي وعن ابي سعيد بن الخدري رضه قال قال
رسول الله صلعم من اكل طيبا وعمل في سنة وامن الناس بوائقه دخل الجنة قالوا
يا رسول الله ان هذا في امتك كثير قال وسيكون في قرون بعدي رواه الترمذي
والحاكم وصححاه وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلعم قال اربع اذا كن
فيك فلا عليك ما فاتك من الدنيا حفظ امانة وصدق حديث وحسن خليقة وعفة
في طعمة رواه احمد والطبراني باسناد حسن وقال رسول الله صلعم طوبى لمن طاب
كسبه وصلحت سريرته وكرمت علانيته وعزل عن الناس شره طوبى لمن عمل بعلمه
وانفق الفضل من ماله وامسك الفضل من قوله رواه الطبراني وعن ابي عباس رضه
قال لما نزلت هذه الاية عند رسول الله صلعم يا ايها الناس كلوا مما في الارض حلالا
طيبا فقام سعد بن ابي وقاص فقال يا رسول الله ادع الله ان يجعلني مستجاب
الدعوة فقال له النبي صلعم اطب مطعمك تكن مستجاب الدعوة والذي نفس محمد
بيده ان العبد ليقذف اللقمة الحرام في جوفه ما يتقبل منه عمل اربعون يوما وايما
عبد نبت لحمه من سحت فالنار اولى به رواه الطبراني السحت بضم السين واسكان
الحاء وبضمها ايضا هو الحرام وقيل هو الخبيث من المكاسب وعن علي رضي الله عنه
قال كنا جلوسا مع النبي صلعم فطلع علينا رجل من اهل العالية فقال يا رسول الله
اخبرني باشد شيء في هذا الدين واهونه فقال له شهادة ان لا اله الا الله وان
وان محمدا عبده ورسوله واشده يا اخا العالية الامانة انه لا دين لمن لا امانة
له ولا صلاة ولا زكاة له يا اخا العالية انه من اصاب مالا حراما فلبث عليه جلبا

مطلب
اكل الحرام

صوابه المرسلين

في الصفحة

يعني تبعداً لم يقبل صلاة حتى يعني ذلك الجلباب عنه ان الله تع اكرم واجل
يا اخا العالية من ان يقبل عمل رجل او صلاته وعليه جلباب من حرام رواه البزار
وروى عن ابن عمر رض الله عنهما قال من اشترى ثوبا بعشرة دراهم وفيه درهم
من حرام لم يقبل الله عز وجل صلاة ما دام عليه قال ثم ادخل اصبعه في اذنه ثم قال
صمتا ان لم يكن اني سمعته يقول رواه احمد وعن ابي هريرة رض عن النبي صلعم
قال من اشترى سرقة وهو يعلم انها سرقة فقد اشترك في عارها واثمها رواه
البيهقي وعن ابي هريرة رض قال قال رسول الله صلعم والذي نفسي بيده لان
ياخذ احدكم حبله فيذهب به الى الجبل فيحتطب ثم ياتي به فيجعله على ظهره فيبيعه
خير له من ان تسأل الناس وكان ياخذ ترابا فيجعل في فيه خير له من ان يجعل
في فيه ما حرم الله عليه رواه احمد باسناد جيد وقال من كسب مالا من حرام
فاعتق منه او وصل منه رحما او تصدق به او انفقه في سبيل الله كان ذلك
اصر اعليه رواه الطبراني وابو داود في المراسيل وقال استحيوا من الله حق
الحياء قال قلنا يا نبي الله انا لنستحي والحمد لله قال ليس ذلك ولكن الاستحياء من الله حق
الحياء تحفظ الراس وما وعى وتحفظ البطن وما جوى وتذكر الموت والبلى ومن
اراد الاخرة ترك زينة الدنيا فمن فعل ذلك فقد استحيى من الله حق الحياء رواه
الترمذي وقال غريب وقال لا تغبطن جامع المال من غير حله او قال من غير حقه فانه
ان تصدق لم يقبل منه وما بقي كان زاده الى النار رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد
وقال ما ترال قدما عبد يوم القيمة حتى يسال عن اربع عن عمره فيما افناه وعن
شبابه فيما ابلاه وعن ماله من اين اكتسبه وفيما انفقه وعن علمه ماذا عمل فيه
رواه الترمذي وصححه والبيهقي والشهادة بالزور وهي من اكبر الكبائر قال
صلعم الا انبئكم باكبر الكبائر ثلاثا الاشراك بالله وعقوق الوالدين الا وقول
الزور وقول الزور وكان متكئا فجلس فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت
رواه البخاري ومسلم والترمذي وصلى رسول الله صلعم صلاة الصبح فلما انصرف
قام قائما فقال عدلت شهادة الزور الاشراك بالله ثلاث مرات ثم قرا فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين
به رواه ابو داود واللفظ له والترمذي وابن ماجة وقال من شهد على مسلم
شهادة ليس لها باهل فليتبوا مقعده من النار رواه احمد وقال ان الطير لتقرب

مما فيرمي ويحرك اذنابها من هول يوم القيمة وما يتكلم بشاهد الزور ولا قاطع
رحم ولا عاق لوالديه حتى يعاقب في النار رواه الطبراني في الاوسط والزيادة
والنقصان في الكلام وهو الحديث فيما لا يعنيه ودواوه الصمت قال صلعم
من صمت نجا وقال من صمت استغنى وقال اذا رايت قساوة في قلبك ووهنا
في بدنك وحرمانا في رزقك فاعلم بانك تكلمت فيما لا يعنيك وقال من كف
لسانه عن اعراض الناس اقاله الله عثرته وقال صلعم من حسن اسلام المرء تركه
ما لا يعنيه واعلم ان حد ما لا يعنيه هو ان لو ترك لم يعبث به ثواب ولم يتحزن عليه
ومن جملة ما لا يعنيه حكاية الاسفار واحوال الاطعمة في البلاد وعاداتهم واحوال
الناس وصناعاتهم وهو من جملة ما تراهم يخوضون فيه وهو ما لا كذب فيه ولا
مضرة على مسلم قال الله تع لا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او معروف
او اصلاح بين الناس والمجرد في الكلام ما يتعود به الجماعة والانسان سر الكلام
او ظاهرا وما لا يعنيه ان تكرر ما قاله تع في تكريره وتزيين بزيادة الالفاظ مستغنى
عنها كما سياتي ومنه قولك اللهم ابو هذا الكلب وتحو ذلك من فضول الكلام
وهي لا تنحصر قال الله تع ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد وقال صلعم كل كلام
ابن ادم عليه لا له الا امر بمعروف او نهي عن منكر او ذكر الله تع وقال ان الرجل
ليتكلم بالكلمة من رضوان الله تع ما يظن ان تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها
رضوانه الى يوم يلقاه وان الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما يظن ان تبلغ ما بلغت
يكتب الله عليه بها سخطه الى يوم يلقاه واعلم ان افات اللسان كثيرة ولكن
المهم منها الذي لا يعني الانسان احد وعشرون افة وقد تقدم سبع منها
وهي الكذب والغيبة والنميمة والتشبيه والايمان الكاذبة والبهتان
وشهادة الزور ان منها المراء والجدال قال صلعم من ترك المراء وهو محق بنى
الله له بيتا على الجنة ومن تركه وهو مبطل بنى الله له بيتا في ربض الجنة وقال لابن
اخاك وقال اياكم ومشارة الناس فانها تظهر الغرة وتدفن العزة المشارة
الملاحاة والجدال والغرة العيب والعزة الحسن وقيل العمل الصالح وحد المراء
اعتراض على كلام الغير باظهار خلل فيه اما باللفظ او بالمعنى والواجب ان يعتبر ما
سمعه من الخير ويسكت عما سمعه من الخطا، الا اذا كان في ذكره فائدة ظاهرة
فيذكره برفق لا عنف وقال الخليل لا تردن على معيب خطاء فيستقبلك

علما وتحذلك بعدوا وقال الاوزاعي وجع الرا، فانه يقطع الالفة ويورث
الضغائن قال النووي ويحذ الجدال للوقوف على الحق وتقريره وتحريم المراء في
القرآن والجدال فيه بغير حق وقد صح انه صلعم قال المراء في القرآن كفر قال
الخطابي قيل المراء الشك وقيل الجدال في المشكل فيه وقيل هو الجدال الذي
يفعله اهل الاهواء في اثبات العذر وتحوها واعلم انه يحرم تفسير القرآن بغير
علم والكلام في معانيه لمن ليس من اهلها واما للعلماء فجائز حسن الى سعة
كثيرة لمخاصة لاسيما حيث اوهال وقد عدها بعض العلماء من الصغائر وهي مبدأ
الشر قال صلعم ان ابغض الرجال الى الله الالد الخصم وكفى بالمرء اثما ان لا يزال
مخاصما الالد الشديد الخصومة وقال من اعان على خصومة بظلم فقد باء بغضب
من الله وقال ليس منا من دعى الى عصبية وليس منا من قاتل عصبية وليس منا
من مات على عصبية وقال علي ان للخصومات مات فحا اي مهالك فينبغي
ان لا يفتح على نفسه باب خصومة الا لضرورة لابد منها وعند ذلك ينبغي
حجته بطريق الشرع بلا لدد ولا زيادة لجاج ولا تعصب ولا غضب ولا قصد
عناد ولا ايذاء ويحفظ لسانه وقلبه عن افاتها العاشرة الشدق وهو بالكلام
وتكلم الفصاحة والتفيهق بالمقدمات الخ بعادها المتفاصحون واطالة التقعر
وكثرة الكلام قال صلعم هلك المتنطعون قالها ثلاثا اي المبالغون في الامور
وقال ان الله يبغض البليغ من الرجال الذي يتخلل بلسانه كما تتخلل البقرة وقال
ابغضكم الي وابعدكم مني مجلسا الثرثارون المتفيهقون المتشدقون يعني
الذين يتوسعون في الكلام ويفتحون به افواههم وقال انا وانقيا امتي برآء
من التكلف ينبغي ان يقصد في مخاطبة غيره لفظا يفهم صاحبه فصاحا ولا يستكثر
ولا يهذ قال صلعم لعمة اورت ان الجوز في القول فان الجواز خير قال بعضهم
والتكلف مذموم في كل شيء كالتكلف بالملبوس لمن ليس من غيرته فيه
والتكلف في الكلام وزيادة التملح الذي صار دأب اهل هذا الزمان
ولا يكاد يسلم منه الا الاقلون منكم من متملح لا يعرف انه متملح وقد يخرجه
تملحه الى الصريح الفحش وقد كان صلعم يحولهم بالموعظة مخافة السآمة عليهم
ان يتحفهم ويلتمس لهم علم وقال ان هذا الدين متين فادخل فيه برفق
ولا تبغض الى نفسك عبادة الله فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى

مطلب
الخاصمة لاستظهار
على او مال

مطلب
الشدق بالكلام وتكلم الفصاحة
والتفيهق بالمقدمات التي يعتادها
المتفاصحون واطالة التقعر
وكثرة الكلام،

التملق التفاصح الشديد،

المنبت

المنبت الذي يجد السير ويتعب بلا فتور حتى تنقطع دابته فيبقى منقطعا
لم يبق سفرة وقد اعطب ظهره فتشبهه بالمجتهد في العبادة حتى يحسر فاذا كان
يداوم العبادة فكيف في غيرها وقال الزهري اذا طال المجلس كان للشيطان
فيه نصيب وقال ابن مسعود حدث القوم ما حدثوك بابصارهم فاذا
غضوا فامسك وقال مطرف لاظلم طعامك من لا تشتهيه يعني الحديث
الذي دون عشر الفحش والبذاء وهو التعبير عن الامور القبيحة بعبارة صريحة وان
كانت صحيحة قال الله تع لا يحب الله الجهر بالسوء من القول وقال صلعم اياكم
والفحش فان الله لا يحب الفحش وقال شر الناس من يتقيه الناس اتقاء
فحشه وقال الحياء والعي شعبتان من الايمان والبذاء والبيان من النفاق
فينبغي اذا اصبح الى ذلك ان يستعمل الكنايات ويعبر عنها بعبارات
جميلة يفهم بها الغرض فان دعت حاجة الى التصريح بصريح اسمه لغرض البيان
والتعليم ونحوه فلا بأس الغاية عشر الاجبار بالمعصية واظهارها واظهار
القبيح بها كقولك ما رأيت كيف شتمته وخدعته في المعاملة ونحو ذلك
قال صلعم كل امتي معافا الا المجاهرون وان المجاهرة ان يعمل الرجل عملا ثم يصبح
وقد ستره الله عليه فيقول يا فلان عملت البارحة كذا وكذا وقد بات يستره
ربه ويصبح يكشف ستر الله تع عنه قال ومن ارتكب شيئا من هذه الفواحش
فليستتر بستر الله وقال ما ستر الله على عبد ذنبا في الدنيا فتغيره به يوم القيمة
ينبغي اكثار حمد الله على ستر القبيح وسؤاله ادامة الستر في الدنيا والاخرة لكن
ان اجبر بمعصية تشجه وشهته فمن بر جوابا جبارة ان يعلمه مخرجا منها او يعلمه
برا الوقوع في مثلها او يدعو له او نحو ذلك فلا بأس به بل هو حسن الثالثة
عشر لعن مسلم او حيوان او جماد وهو محرم قال صلعم ليس المسلم بالطعان
ولا باللعان ولا الفاحش ولا البذيء ومن لعن شيئا ليس له باهل رجعت
اللعنة عليه وقال لعن المؤمن كقتله وقال عشر برجل حماره فقال نفست بكبت
بها عليه خلفه واثامهم لعن المصون فاما وصف المذموم فان كان غير
معين جاز لعنه كقولك لعن الله الظالمين لعن الله من فعل هذا وان كان
معينا كالذي اتصف بشيء من المعاصي من ظالم او سارق فظاهر الحديث
ان لا يلعن وقال بعضهم يحرم الا من علم موته على الكفر فالوا وتجب من الكفر الذي

جمع قاذورة وهي كل قول سيئ وفعل قبيح

مطلب
لعن مسلم وحيوان او جماد

ابداء الله في ظاهر الحديث
ثم

على الانسان بالشيء كقولك لاصحه الله جسمه ونحوه فعل ذلك مذموم ولا اثم فيه
شيئا ما خلق الله تع فقد كان صلعم لا يذم الطعام الا قد ان اشتهاه اكل
والا تركه ويجوز الدعاء على من ظلمه او ظلم غيره وكذلك على من خالف الحكم الشرعي
ولكن ترك الدعاء على ظالمه اولى لقوله صلعم ان المظلوم يدعو على ظالمه حتى يقال
ثم يبقى للظالم فضل عند يطالبه به يوم القيمة وقال من دعى على ظلمه فقد انتصر
وشبيه بهذا من قولك قاتله الله ونحوه قلت وفي هذا الفن الدعاء على النفس
والاهل والمال قال صلعم لا تدعوا على انفسكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على
اولادكم لا توافقوا من الله ساعة يسئل فيها عطاء فيستجاب لكم وقال لا تدعوا
على اولادكم فتوافقوا ساعة يسئل الله فيها خيرا فيستجيب لكم وقال لا تدعوا
على اولادكم فتوافقوا ساعة يسئل الله

فيصدق وانت له بها كاذب وقال الجنيد ان المؤمن يلقاه الزمان بعد الزمان
بالوجه ووجه واحد وقلبه واحد واما بتبدل المخالق ليستكمل كل مؤمن
وليسعى مع كل اخ واما مارؤى ان رجلا استاذن على رسول الله صلعم فقال
ايذنوا له بئس اخو العشيرة هو فلما دخل انطلق فى وجهه وانبسط اليه فلما
بذا من صلعم فى باب المداراة والتالف الا الخير فكان قوله بئس اخو
العشيرة بيانا لحاله ولحذر امته ليلا يغتر به وقول ابى الدرداء انا لنكشر
فى وجوه قوم وان قلوبنا لتلعنهم محمول على انك وكذا قول ابن عباس خالط
الناس وزايلهم وبنحو ذلك كلمة ان امنة عند المدح وهو منهى عنه قال امدح
فلانا تكوا انفكم الاية وقال صلعم اذا رايتم المداحين فاحثوا فى وجوههم التراب
ومدح رجل اخا عند فقال ويحك قطعت عنق صاحبك لو سمعها ما افلح
وقال اذا مدح الفاسق اهتز العرش وقال ايا كم والمدح فانه الذبح لكن
اذا لم يجاوز ولم يدخل فى حد الكذب وكان فى غيبة الممدوح فلا بأس
وهو بزوغ المحبة وان ترتب عليه مصلحة ولم يجر الى مفسدة بان يبلغ الممدوح
فيفتن ونحوه فهو مكروه واما المدح فى الوجه فان كان الممدوح كامل الايمان
حسن اليقين والرياضة ذا معرفة تامة بحيث لا يفتن ولا يغتر فلا بأس
وان خيف شئ من ذلك كره واما مدح النفس فان كان ذكره للافتخار
واظهار الارتفاع والتميز عن الاقران ونحوه كره وان كان ذكره فى مصلحة
دينية بان يكون امرا او ناهيا او مشيرا بمصلحة او معلما او مصلحا او يدفع عن
نفسه شرا ونحوه فلا بأس به فيذكر محاسنه تارة بان يكون هذا او نحوه
الى جنوب قوله ونحوه وقيل لبعض الحكماء ما الصدق الكلمة يحب القبيح قال ستار
عن نفسه التاسعة عشر الاف والتجسس قال صلعم ليس منا من جسس
امراة على زوجها او عبدا على سيده اجرافه فجوم ان تحدث عبد غيرك
او زوجته او ابنه او خادمه ونحوهم مما يسوءهم عليه اذا لم يكن امر بمعروف
او نهى عن منكر وقال صلعم لا يبلغنى احد من اصحابى عن احد شيئا فانى احب ان
اخرج اليكم وانا سليم الصدر وقد نهى صلعم عن التحريش بين البهايم وهو
الاغراء بينهن حتى يقاتلن فاظنك بالادميين وقال قتادة ومجاهد والحسن
ان من الجن شياطين ومن الانس شياطين وان شيطان الجن اذا اعياه

المؤمن

مطلب
مدح المشهى بعد

مطلب
الافتخار والتجسس

المؤمن وعجز عن اغوائه ذهب الى مسرور من الناس وهو شيطان الانس
فاغواه بالمؤمن ليفتنه فالاول الشيطان الفرد والثانى الشرير سئل صلعم
عنه فقال كلام حسنه وقبيحه قبيح ومعناه ان الشعر كالنثر يحمد حسنه ويذم
قبيحه ولا بأس باستماع نشيد الاعراب وهو انشاد الشعر من غير
لحن وبحر هجو سلم ولو بما فيه قال صلعم ولقد عرض لاشاعر بيتا شعرا
لان يمتلئ جوف احدكم قيحا خير من ان يمتلئ شعرا فاكان منه فى الوعظ
والحكم وذكر نعم الله تع وصفة المتقين فهو حسن وما كان من ذكر الاطلال
والازمان والالم فمباح وما كان من هجو وسخف فحرام وما كان من وصف
الخدود والقدود والشعور فكرهه كره افضل الفقيه ابو الليث الا لضرورة
وهى كثيرة اذ هو وانشاده حيث ينزل به مهابة وجلبة كسبة لا نقض
مروءة وشرفه شهادة الحاضرين والعشرون الافتخار قال صلعم ان الله تعالى
اوحى الى ان تواضعوا حتى لا يفتخر احد على احد ولا يبغى احد على احد لينتهين
اقوام يفتخرون بآبائهم الذين ماتوا انا هم فحم من جهنم او ليكونن اهون على الله
من الجعل يدهده الخراءة بانفه ان الله قد اذهب عنكم عبية الجاهلية وفخرها
بالاباء وانما هو مؤمن تقى او فاجر شقى الناس كلهم بنو آدم وخلق آدم من تراب
قوله العبية بضم العين هى الكبر فهذا ما وفق الله تع لذكره يفتح ان شاء الله
تع ما يفتح مما لا يعنيك وهو قليل بالنسبة الى ما ذكره العلماء وما سئل
ابن عباس رضى الله عنهما طلق زوجته الفا قال ثلاثة يحرمنها وما بقى عليه وزر
فاذا كان مثل هذا اثم فيه فكيف بما يغر مسلما او يؤذيه لا حول ولا قوة الا
بالله العلى العظيم فاجتنب يا اخى من هذه الافات ما استطعت لترج اجرا
كثيرا روى انه اجتمع قس بن ساعدة واكثم بن صيفى فقال احدهما لصاحبه
كم وجدت فى ابن ادم من العيوب قال هى اكثر من ان يحصى والذى احصيته
ثمانية الاف عيب ووجدت خصلة ان استعملها سترت العيوب
كلها وهى حفظ اللسان وقال بعض العلماء الحدث حدثان حدث الفرج
وحدث اللسان واشده بما حدث اللسان قال ويستحب ان يتوضاء
من الكلام القبيح فانظر كيف شبهوا ما يخرج من الفم مما لا خير فيه بالغائط الذى
يخرج من الفرج فان استطعت ان لا يخرج من فيك جيفة تؤذى بها الناس

مطلب
الافتخار

فافعل واعلم انك لاتسلم من هذه الاخطار الا بالعزلة وترك الخلطة وهذا
عزيز لمن وفقه الله تعالى فقد بان لك بما قدرناه واوضحناه ان في الصمت جماع كل
خير وحرز من الشيطان وامانا من غضب الرحمن وتحببا الى الاخوان وزيادة
في الارزاق وهو من اداب الطهرة وتهذيب الاخلاق فاذا فعل هذا الذي
ذكرنا من المنهيات التسعة اولها الكذب واقواها الزيادة والنقصان
في الكلام فقد طهر فمه ظاهرا بالسواك وباطنا بترك الكذب والغيبة
والنميمة والشتيمة والايمان الكاذبة والبهتان والاكل الحرام فيكون اهلا
سببا لحصول المنافع في الدنيا ونيل الدرجات في العقبى الاخرى ويسأل
الله التوضح والاستقامة البتة من الحول والقوة في الدنيا والرضوان
والجنة في العقبى انه جواد كريم غفور رحيم **فصل في كيفية السواك**
اعلم بان السواك سنة اي سنة مؤكدة فلا ريب فيه من الاخبار وقال
صلعم اربع من سنن المرسلين الحياء والتعطر والسواك والنكاح رواه
الترمذي وقال حسن غريب واعلم انه اتفق اهل الرواية على ثمانية مواضع
منهم من يزيد فيها الخامس وردت على رسم الخطاب والحنان لم يزل مستمرا وعاما في الرسل
عليهم السلام من لدن ابراهيم عم الى زمن نبينا محمد صلعم فان قيل ان الفصاد
ما كانوا يختنون فالجواب ان كلا منهم من الرسل بين ابراهيم ونبينا محمد صلعم
وعيسى عم وله على شريعة موسى عم وكان الختان مستمرا عاما في دينه وتقدم ان
عيسى عم وله مختونا ومنهم من يزيد فيها الحياء بالحاء والياء فان قيل الحياء خلق
غريزي فكيف يدخل في جملة السنن والاخذ بها من الاكتساب فالجواب
ان المراد من الحياء ههنا ما تقتضيه الحياء وهو التستر والانقباض عما يخجل ذكره
ويستقبح فعله والتستر عما تأباه المروءة وينذم الشرع ومنهم من يزيد فيها بالحاء والسواك
بعدها وقد قيل انه تصحيف وقد دل الدليل على القول بالمنع فمن قبل الدين وهو
انه قال اربع من سنن المرسلين والخضاب بالحناء اما ان يكون في الاطراف
او في الشعور اما في الاطراف فممنوع في حق المرسلين لان ذلك من دأب
اهل التوضيع والتأنيث وقد نزه الله اقدارهم عن ذلك واما نحن فمن شعار
اهل التوضيع لقوله صلعم طيب الرجال ما خفي لونه وظهر ريحه وطيب النساء ما ظهر
لونه وخفي ريحه وكان النبي صلعم يأمر النساء بتغيير اظفارهن بالحناء انكر على

وهو البشة الالفاظ بهذا الكتاب
وتخيل ان النون ساقطة من بعض
النسخ الرواة مع

فائدة في كيفية اصل السواك ووضعه وموضعه وقدره قال الترمذي الحكيم اجعل الكف من يمينك اسفل السواك بحذاء
فوقه واجعل الابهام اسفل راس السواك بحذاء كفك كذا السنة فيه كما روى عبد الله بن مسعود رفعه والتعطف الغيضة عليه فانه يورث البواسير قال وابتلع
ريقك اول ما تستاك فانه ينفع من كل داء ويذهب الداء سوى الموت ولا تبلع بعده شيئا فانه يورث الوسوسة ولا تمضمض
فان ذلك يورث العمى ولا تضع السواك بالارض عرضا ولكن انصبه نصبا فانه روى عن سعيد بن جبير رضه انه قال من وضع سواكه
بالارض عرضا فلا يؤمن الآفة ولا يزن طول سواكه على شبر شرح

المرأة المبايعة تركها الخضاب في اظفارها وقال في كفيها كفاية سبع ولم
يكن للرجال ان يتشبهوا بالنساء واما في الشعور فان الخضاب فيها من
شعار هذه الامة لم يشاركهم فيه احد وقد صح عن النبي صلعم ان اهل الكتاب
ما كانوا يختضبون ولم يبلغنا عن احد من الرسل قبل نبينا محمد صلعم انه كان
يخضب فليس لنا ان نقدم من سنن المرسلين هذا اللفظ غير محفوظ
والجمهور على انه تصحيف لان جماعة من الجهال والغلاة في الباطل اعرضوا بانبات
ذلك حتى جعلوا تخضيب الايدي والارجل منارا لطريقتهم وعلما لمذهبهم ولا
يرضون مع تشبههم بالنساء وذوي العاهة حتى يضيفوا بدعتهم الى
الانبياء عليهم السلام ويزعمون انها من جملة السنن ثم لا يزالون يزيدون
ذلك على استماع العوام قصدا منهم الى التطفيل وترويج العاهة اعاذنا الله
عن الزيغ عن سواء السبيل كذا حكاه النووي في شرح المصابيح وقال علي
رضه الله عنه السواك يجلب الرزق وكان من السواك من اصحاب محمد
صلعم بمنزلة العلم من اذن الكتاب وفي فتاوى الحجة قال عبد الله بن
المبارك رح لو ان اهل قرية اجتمعوا على ترك سنة السواك لقاتلتهم
كما تقاتل المرتدين لكيلا يجرئ الناس على ترك احكام الاسلام صيانة للاسلام
عن الانثلام والانهدام وقوة للدين وتقوية للمسلمين فاذا كان سنة
فعليه ان يستاك اتباعا للسنة ولان يستاك باي سواك كان اراكا
او غيره اراك وكيف كان رطبا او غير رطب مبلولا او غير مبلول وفي اي
حال كان طاهرا او محدثا جنبا او حائضا صائما او مفطرا وفي اي وقت
كان ليلا او نهارا غداة او عشيا حال الوضوء او غير حال الوضوء اعلم
ان الكلام في السواك في اربعة مواضع منها سنن وفي صفته وفي كيفيته الاول
سنن عند ارادة الوضوء ووقته عند المضمضة فالسواك عندنا من سنن
الوضوء وعند الشافعي من سنن الصلاة وفائدته اذا توضأ للظهر يستاك
ويبقى على وضوئه الى العصر او الى المغرب كان السواك الاول سنة
للكل عندنا وعنده يسن ان يستاك لكل صلاة واما اذا نسي السواك
للظهر ثم ذكر بعد ذلك فانه يستحب له ان يستاك حتى يدرك فضيلة
صلاة بسواك اجماعا ويسن عند تغير رائحة الفم وعقيب النوم وعند قراءة

والسواك حال المضمضة لا قبلها للانقاء كيف شاء صائما كان اولا وان لم يوجد استعمل اصبعه مرتبة لانه صلح فعلا كذلك ولا يقوم الاصبع مقامه حال وجوده وقيل يسن عند كل صلوة ووضوء وعند كل تغير كنوم من قفلان اشجار لها رائحة طيبة وآلامكين فرفة والا فاصبعا وقيل يستاك مرة او مرتين فانه اقطع للبلغم وانقى للصدر واحفظ للطعام ويكون دلكا غليظ الخنصر وطول الشبر ولا يكون عفنا ولا عتيقا رطبا كان او يابسا صلبا كان او غير صلب ولا يقطع بعد فراغه للصيف مرارا وفي الشتاء مرة واحدة من رأى الاطفاء فوا بانه يطفل اللسان ويصفي الكلام ويذكي القلب ولا يليق للصائم ويكره بالرطب والعود والعنوة او المخضرة او الرمد اليابس وعن عبد الله بن المبارك لو ان اهل قرية اجتمعوا على ترك سنة السواك لقاتلهم المرتدين كيلا يجترئ الناس على ترك احكام الاسلام كذا في المرتقى

القرآن وعند ارادة الصلاة والذكر وعند وضوء وحول بينه الثاني في صفته وهي سنة مؤكدة الثالث في كيفيته وذكر المصنف رح في هذا الفصل المعقود لاجلها والمستحب فيه ان يستاك بعد الاستنجاء بالماء قبل الوضوء او قبل الاستبراء فاذا اراد السواك اي استعماله ينبغي ان يأخذ اي السواك بمعنى السواك بيده اليمنى ويبداء بالاسنان العليا من الجانب الايمن ثم بالايسر اي ثم شئ بالسفلى من الجانب الايسر وان شاء يبداء بالسفلى من الجانب الايسر اي بعد استعمال الدور الاعلى يبتداء بالاسنان السفلى من الجانب الايسر ثم بكمل بالايمن لتكون البداءة بالجانب الايمن من العليا او الخنصر بالايمن من السفلى ويستاك عرضا اي في عرض الاسنان وهو طول الفم من الجانب الايمن الى الايسر ومن الايسر الى الايمن وهذا هو السنة وطولا اي في طول الاسنان ولا يقدر فيه اي في السواك باكثر من ذلك بل يستاك الى ان يظهر غلبة اي يغلب على ظنه بزوال المألوف ريح فمه والمستحب به في السواك ثلاث وراسه بثلاث مياه ثلاث في اعالي وثلاث في اسافل ويستاك بالمداراة بالرفق واللين من غير عنف لئلا يخرج اللثة خارج الاسنان وداخلها اعلاها واسفلها ورؤس الاضراس وبين كل سنين اي بمره على الظاهر والباطن من اسنانه وكذلك على سقف حلقه وينبغي ان يعوده العنيف لبالغة ولا بأس ان يستاك بسواك غيره باذنه وينبغي ان يغسل السواك عند ارادته روح الحديث نظفوا الصاعفين فانهما مقعد الملكين وهما مجمع الريح في جانب الفم والصاعفان جانبا الفم ويكون رأس السواك لينا ورطبا ويستحب ان يكون السواك لا رطب يلتوي ولا يابس يجرح اللثة وهي منبت الاسنان لان الملتوي لا يزيل الفلح وهو وسخ الاسنان ويستحب ان يكون من اراك او من شجرة حريفة تشجع الفلح وان لا يكون فيه عقد وان يكون في غلظ الخنصر وان يكون طوله قيد شبر وان لا يكون من شجرة مجهولة لانه لا يؤمن ان يكون سما فان لم يكن له سواك اي ان لم يجد سواكا يستاك باصبعه وان شاء استعمل خرقة خشنة وباي اصبع من اصابع يديه اليمنى او اليسرى استاك لا بأس به لحصول المقصود والافضل ان يستاك بالسبابتين من يديه اليمنى واليسرى دون الابهام ودون بقية الاصابع يبداء بالسبابة اليسرى

والسواك سنة لحديث عائشة رضي الله عنها قال صلوة بسواك افضل من سبعين صلوة بغير سواك ويكره تركه لمواظبة النبي صلعم عليه ووقته قائما كفيفته وقاعدا كهيئته مرة بعد اخرى وقد ذكر في كفاية البيهقي والوسيط والمنتقى عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا السواك مطهرة للفم مرضاة للرب وطول الشبر وسبابة وابهام وان كان غليظ الخنصر فحسن وان كان دقيقا فحسن ايضا والاولى ان يكون السواك قبل الوضوء وفي مختصر المضمضة بكمالها للانقاء الفقراء انه سنة حال المضمضة

شرح قدوري للدهلوي

وحرر

لتكون البداءة من جانب فم الايمن ثم بالعين اي ثم بشئ بالسبابة اليمنى ليكون المختم بجانب فم الايسر وان شاء يمسك بابهامه اليمنى والسبابة اليمنى ببداء بالابهام من الجانب الايمن يستاك فوقا وتحتا اي اعلى الاسنان واسفلها ثم بالسبابة من الجانب الايسر يستاك فوقا وتحتا ويده عوعند ذلك اي عند استعمال السواك يقول اللهم طيب نكهتي اي ريح فمي وفي قلبي نور الايمان والمعرفة ولحمي ازل دنوبي واطفئ بريحتك في عبادك الصالحين وارزقني جنتك يارب العالمين باب في فضل الوضوء اصل الوضوء بضم الواو من الوضاءة وهي الحسن والنظافة وسمي وضوء الصلاة وضوءا لانه ينظف المتوضئ ويحسنه وكذلك الطهارة اصلها النظافة والنزاهة كما ذكر ما هو من مقدمات الوضوء وسوابقه من الاستنجاء والسواك شرع في ذكر فضل الوضوء وكيفيته ونواقضه في فصول ثلاثة الفصل الاول في فضل الوضوء روى عن رسول الله صلعم انه قال ما منكم من احد يقرب وضوءه ويفتح الواو وهو الماء الذي يتطهر به قال جمهور اهل اللغة يقال الوضوء والطهور بضم اولهما اذا اريد الفعل الذي هو المصدر ويقال الوضوء والطهور بفتح اولهما اذا اريد الماء الذي يتطهر به هكذا نقله جماعة من اهل اللغة عن اكثر اهل اللغة وذهب بعضهم الى انه بالفتح فيهما وحكى الضم فيهما ثم يتمضمض ويستنشق الا خرجت خطاياه من فيه اذا تمضمض ومن خياشيمه اذا استنشق الخياشيم جمع خيشوم وهو اقصى الانف مع الماء حين يستنثر فان قلت ما الفرق بين المضمضة والاستنشاق والاستنثار الجواب ان المضمضة ان يجعل الماء في فيه ثم يمجه وقالها ان يجعل الماء في فمه ثم يديره فيه والاستنشاق هو ايصال الماء الى داخل الانف وجذبه بالنفس الى اقصاه والاستنثار هو اخراج الماء من الانف بعد الاستنشاق هذا قول جمهور اهل اللغة والفقهاء والمحدثين وقيل الاستنثار هو الاستنشاق والصواب الاول وهو مأخوذ من النثرة وهي طرف الانف يقال نثر الرجل وانتثر واستنثر اذا حرك النثرة في الطهارة ثم غسل وجهه كما اوره الله تع بقوله فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق الا خرجت خطايا وجهه مع الماء ثم غسل يديه مع المرفقين كما اوره الله تع الا خرجت خطايا يديه من اطراف اناملهم جميع انملة بالفتح وهي رؤس الاصابع مع الماء ثم مسح برأسه

كذا في نسخة الخ قوله صفة بالتاء

كما امره الله تع بيديه فامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين الاخرجت خطايا راسه
من اطراف شعره مع الماء ثم يغسل قدميه مع الكعبين كما امره الله تع الاخرجت
خطايا قدميه من اطراف اصابعه مع الماء ثم يقوم بعد ما فرغ من الوضوء فيحمد الله ويثني
عليه بالذي هو اهله ثم يركع ركعتين الاخرج من ذنوبه كيوم ولدته امه رواه مسلم
على البناء للاضافة الى الفعل الماضي المبني ويجوز كسرها على الجر وهذا الحديث صحيح ورد
من طرف شتى فعن عمرو ابن عبسة السلمي قال كنت وانا في الجاهلية اظن ان
الناس على ضلالة وانهم ليسوا على شيء وهم يعبدون الاوثان فسمعت
برجل في مكة يخبر اخبارا فقعدت على راحلتي فقدمت عليه فاذا رسول الله صلعم
فذكر الحديث الى ان قال فقلت يا نبي الله فالوضوء حدثني عنه قال ما منكم من رجل
يقرب وضوءه فيمضمض ويستنشق فينتثر الاخرت خطايا وجهه من فيه وخياشيمه
ثم اذا غسل وجهه كما امره الله تع الاخرت خطايا وجهه من لحيته مع الماء ثم يغسل
يديه الى المرفقين الاخرت خطايا يديه من انامله مع الماء ثم يمسح راسه الاخرت
خطايا راسه من اطراف شعره مع الماء ثم يغسل قدميه الى الكعبين الاخرت
خطايا رجليه من انامله مع الماء ثم يقوم فيحمد الله ويثني عليه ويمجده بالذي
هو له اهل ويفرغ قلبه لله تع الا انصرف من خطيئته كيوم ولدته امه رواه مسلم
وعن ابي هريرة رض ان رسول الله صلعم قال اذا توضأ العبد المسلم او المؤمن
فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء او مع اخر قطر الماء
فاذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء او مع اخر قطر الماء
فاذا غسل رجليه خرج كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء او مع اخر قطر الماء حتى
يخرج نقيا من الذنوب رواه مالك ومسلم والترمذي وعن عثمان بن عفان
قال قال رسول الله صلعم من توضأ فاحسن الوضوء خرجت خطاياه من
جسده حتى تخرج من تحت اظفاره وعنه ايضا انه دعى بماء فتوضأ ثم ضحك
فقال لاصحابه الا تسألوني مما اضحكني فقالوا ما اضحكك يا امير المومنين قال
رايت رسول الله صلعم توضأ كما توضأت ثم ضحك فقال الا تسألوني
ما اضحكك فقالوا ما اضحكك يا رسول الله قال ان العبد اذا دعى بوضوء
فغسل وجهه حط عنه كل خطيئة اصابها فاذا غسل ذراعيه كان كذلك
واذا طهر قدميه كان كذلك رواه احمد باسناد جيد وابو يعلى والبزار

باسناد

باسناد صحيح وزاد فيه فاذا مسح راسه كان كذلك وعن عبد الله بن الصنابحي
ان رسول الله صلعم قال اذا توضأ العبد فتمضمض خرجت الخطايا من فيه فاذا
استنثر خرجت الخطايا من انفه فاذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى
يخرج من تحت اشفار عينيه فاذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج
من تحت اظفار يديه فاذا مسح راسه خرجت الخطايا من راسه حتى تخرج من
اذنيه فاذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت اظفار
رجليه ثم كان مشيه الى المسجد وصلاته نافلة رواه مالك والنسائي
وابن ماجة والحاكم وقال صحيح على شرطهما والصنابحي صحابي مشهور قال
النووي في شرح مسلم المراد بالخطايا الصغاير دون الكباير قال القاضي
عياض المراد بالخروج جميع الماء المجاز والاستعارة في غفرانها لانها ليست
باجسام فتخرج حقيقة وقال رسول الله صلعم لا يسبغ عبد الوضوء الا غفر الله
له ما تقدم من ذنبه وما تاخر رواه البزار باسناد حسن وفي رواية لمسلم
من توضأ نحو وضوئي هذا وصلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم
من ذنبه وفي رواية الا غفر له ما بينه وبين الصلاة التي تليها وفي حديث
اخر الصلوات الخمس كفارات لما بينهن وفي الحديث الاخر الصلوات
الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن اذا
اذا اجتنبت الكباير فهذه الالفاظ كلها ذكرها مسلم وبقي سوال وهو انه
اذا كفر الوضوء فاذا تكفر الصلاة واذا كفرت الصلاة فاذا تكفر الجمعات
ورمضان وكذلك صوم يوم عرفة كفارة سنتين ويوم عاشوراء
كفارة سنة واذا وافق تامين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه
الجواب ما اجاب به العلماء ان كل واحد من هذه المذكورات صالح
للتكفير فان وجد ما يكفره من الصغاير كفره وان لم يجد صغاير ولا كباير
كتب له حسنات ورفعت له درجات وان صادف كبيرة او كباير
ولم يصادف صغيرة رجونا ان يخفف من الكباير والله اعلم وعد بعضهم
من آداب الوضوء ان يكون كلما يمضمض او استنشق او دعاء
طرفا من اطرافك ان لا يعصي الله بتلك الجارحة وان يكون غسلك
لها كفارة لما اصابت من الذنوب وقول الحديث فيما نفسه المراد

لا يحدث بشيء من امور الدنيا وما لا يتعلق بالصلاة ولو عرض له حدث
اعرض عنه بوجه وعرفه على غير ذلك وحصلت له هذه الفضيلة ان شاء الله
لان هذا ليس من فعله وقد غفي لهذه الامة عن الخواطر التي تعرض ولا تستقر
وقال النبي صلعم الا ادلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات
قالوا بلى يا رسول الله قال اسباغ الوضوء في السبرات جمع سبرة اي
شدة البرد وكثرة الخطا الى المساجد في الظلمات وانتظار الصلاة
بعد الصلاة فذلكم الرباط فذلكم الرباط هذا الحديث رواه مسلم
وغيره وعن ابي هريرة رض ان رسول الله صلعم قال الا ادلكم على ما يمحو الله به
الخطايا ويرفع به الدرجات قالوا بلى يا رسول الله قال اسباغ الوضوء على
المكاره وكثرة الخطا الى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط
فذلكم الرباط رواه مالك والترمذي ومسلم والنسائي وابن ماجة بمعناه
وعن جابر بن عبد الله رض قال قال رسول الله صلعم الا ادلكم على ما يمحو الله به
الخطايا ويكفر به الذنوب قالوا بلى يا رسول الله قال اسباغ الوضوء على المكاره
وكثرة الخطايا الى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط رواه
ابن حبان في صحيحه وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلعم اتاني
الليلة ات من ربي قال يا محمد اتدري فيما يختصم الملاء الاعلى قلت نعم في
الدرجات والكفارات ونقل الاقدام للجماعات واسباغ الوضوء
في السبرات وانتظار الصلاة بعد الصلاة ومن حافظ عليهن عاش بخير
ومات بخير وخرج من ذنوبه كيوم ولدته امه رواه الترمذي وحسنه قال
القاضي عياض رحمه الله محو الخطايا كناية عن غفرانها قال ويحتمل محوها من كتاب
الحفظة ويكون دليلا على غفرانها ورفع الدرجات اعلى المنازل في الجنة
واسباغ الوضوء اتمامه والمكاره يكون لشدة البرد او الم الجسم ونحو
ذلك وكثرة الخطا يكون ببعد الدار وكثرة التكرار وقوله فذلكم الرباط اي الرباط
المرغب فيه واصل الرباط الحبس على الشيء كانه حبس نفسه على هذه الطاعة
قيل ويحتمل انه افضل الرباط كما قيل الجهاد جهاد النفس ويحتمل انه الرباط
المكفر اي انه من انواع الرباط اتبع كلام القاضي وحكمة تكراره قيل للاهتمام به وتعظيم
شانه وقيل كرره صلعم على عادته في تكراره الكلام ليفهم عنه والاول اظهر وقال

النبي

وقال النبي صلعم من بات طاهرا في شعار طاهرا اي في ثوب على جسده والشعار
بكسر الشين المعجمة هو ما يلي بدن الانسان من ثوب وغيره بات ومعه ملك
في شعاره يستيقظ ساعة من الليل الا قال الملك اللهم اغفر لعبدك فلان
فانه بات طاهرا رواه ابن ماجة في صحيحه والطبراني في الاوسط وروي
عن النبي صلعم انه قال ان العبد اذا نام على الطهارة تصعد روحه الى العرش
فتخر ساجدة تحت العرش الى ان يستيقظ ويكون رؤياه صالحة وان نام
على غير الطهارة تقصر روحه عن السجود وعن معاذ بن جبل رض عن النبي صلعم قال
ما من مسلم يبيت طاهرا فيتعار من الليل فيسأل الله خيرا من امر الدنيا والاخرة
الا اعطاه اياه رواه ابو داود والنسائي وابن ماجة وقال النبي صلعم
استقيموا ولن تحصوا واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة ولا يحافظ على الوضوء
الا مؤمن رواه ابن ماجة باسناد صحيح والحاكم وقال صحيح على شرطهما
وابن حبان في صحيحه قوله ولن تحصوا معناه لا تقدروا على ذلك الا بالجهد
والتوفيق وقيل معناه لا تحصون ثوبه ولا تقدرون على عد وقوله لا يحافظ
على الوضوء يعني على الدوام على الوضوء من اخلاق المؤمنين كذا قال ابو الليث
وقال رسول الله صلعم هب يقتوا ونحن ان استقمتم وحافظوا على الوضوء
فان خير اعمالكم الصلاة وتحفظوا من الارض ما هنا الم وانه ليس احد
عامل عليها خيرا او شرا الا وهي مخبرة رواه الطبراني في الكبير وقال النبي صلعم
قرأتم الوضوء كما امركم الله فالصلوات المكتوبات كفارات لما بينهن
رواه النسائي وابن ماجة باسناد صحيح وقال النبي صلعم لبلال رض عند
صلاة الفجر حدثني بارجى الاعمال الذي عملته في الاسلام فاني سمعت
الليلة خشف نعليك في الجنة فقال بلال رض ما احدثت الا وقد صليت
الطهارة وما اصبت الا على الطهارة وما تطهرت الا وقد صليت ركعتين
رواه البخاري ومسلم من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلعم قال لبلال
يا بلال حدثني بارجى عملته في الاسلام فاني سمعت دف نعليك بين يدي
في الجنة قال ما عملت عملا ارجى عندي من اني لم اتطهر طهورا في ساعة
من ليل او نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي ان اصلي الدف
بالضم صوت النعل حال المشي وعن عبد الله بن بريدة عن ابيه قال اصبح رسول

ته صلعم

يوما فنادى بلالا فقال يا بلال ثم سبقتنى الى الجنة انى دخلت البارحة الجنة فسمعت خشخشتك امامى فقال بلال يا رسول الله ما اذنت قط الا صليت ركعتين وما اصابنى الا توضأت عندها فقال رسول الله صلعم بهذا رواه ابن خزيمة فى صحيحه وروى ان الله تع قال لموسى ع اذا تخوفت سلطانا فتوضأ وامره اهلك بالوضوء فان من توضأ كان فى امان الله مما تخوف وقال ابن سلام وجدت فى بعض ما انزل الله انه من توضأ لكل حدث ولم يكن دخالا على النساء فى البيوت ولم يكسب مالا بغير حق رزق من الرزق بغير حساب وقال صلعم اذا اصابتك مصيبة وانت على غير وضوء فلا تلومن الا نفسك وقال يا على حسن وضوءك يزيد فى رزقك ويحسبك الله تع وقال لانس اسبغ الوضوء يزد فى عمرك وقال ان ملك الموت اذا قبض العبد وهو متوضئ كتب له شهادة سئوال الحكمة فى غسل الاعضاء الاربعة فى الوضوء الجواب ان العذاب يوم القيمة لهذه الاعضاء الاربعة للوجه كما قال تع يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وللعنق كما قال تع واما من اوتى كتابه بشماله وقال خذوه فغلوه وللرأس كما قال تع يعرف المجرمون بسيماهم فيؤخذ بالنواصى والاقدام وللرجل كما قال تع خذوه فغلوه وكان الله تع يقول عبدى اغسل الوجه لازيل عنه عذاب التسويد يوم القيمة وابيضه كما قال تع وجوه يومئذ مسفرة ضاحكة مستبشرة واغسل اليدين لازيل عنهما عذاب اعطاء الكتاب باليسار واعطه باليمين كما قال تع فاما من اوتى كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا وامسح على الرأس لازيل عنه العذاب واضع عليه الاكليل والتاج فى الجنة كما قال النبى صلعم يتوج المؤمن المتوضئ فى الجنة بتاج لو استظل به اهل الدنيا لاظلهم واغسل الرجلين لامنع عنه عذاب النار والعنه واحفظه على الصراط حتى لا تزل قدماه فيقع فى النار كما قال صلعم من غسل قدميه تحسبا فرعلى الصراط كالبرق الخاطف حكمة اخرى انما وجب غسل هذه الاعضاء الاربعة لانها هى ظاهرة فى الظاهر ولم يجب غسل ما سواها مثل المقعد والانف والفم والاذنين وهو موضع خروج النجاسة لان الله تع لما خلق آدم عم وادخله الجنة بر حمته ومنعه عن الشجرة فوسوس لها الشيطان حتى قربا منها ولما قربت الشجرة صارت هذه الاعضاء الاربعة مذنبة لان اصل

سؤال مالكية فى غسل الاعضاء الاربعة فى الوضوء

ان اصحاب هذه الوجوه فاكهون مسرورون تبيض

حكمة اخرى

من

من الرجلين المشى الى الشجرة ومن اليدين البطش اليها ومن الوجه التوجه اليها ومن الرأس بوضع يديه على وسط رأسه لما اصابه من الغم وسقط عنه الخف والخلل فامره بغسل هذه الاعضاء الاربعة فقال اغسل يدك لازيل عنها ذنب البطش اغسل وجهك لازيل عنه ذنب التوجه وانظر اغسل رجليك لازيل عنها ذنب المشى امسح برأسك لازيل عنها ما اصابه بالسيئة المذنبة فان قيل الغم ايضا حصل من الذنب وهو المنع والابتلاء ومع ذلك لم يفترض عليه المضمضة قيل انما لم تفترض لان فعل الغم انما حصل بعد تمام الذنب وحصول المعصية فلم يصر الغم مذنبا وقيل انما لم يفترض المضمضة لان آدم صلوات الله عليه لم يكن ممنوعا عن الاكل بل كان ممنوعا عن الوقوف تحت هذه الشجرة ولم يحصل من الغم الوقوف فلم يحصل منه الذنب فاما سائر الاعضاء فقد حصل منها الوقوف الممنوع فوجب غسلها وقيل انما يجب غسل الغم لان مطهر الابدان قد طهره وهو قوله بالسان لا اله الا الله محمد رسول الله وانما يطهر جميع الاعضاء بالفم واللسان الا ترى انه لم يقبل بدنه ولم يؤت بكلمة هذه الكلمة كيف سماه نجسا فقال انما المشركون نجس فالمؤمن لما قال هذه الكلمة بلسانه صار اللسان مطهرا فلم يحتج الى التطهير فان قلت ان حواء رضى الله عنها ابتداء بالذنب لانها هى التى قربت اولا من الشجرة فلم عمها العقوبة فحين قربت آدم عم اصابها جميعا العقوبة فأين الحكمة فيه قيل الحكمة انهما جميعا كانا ممنوعين عن الشجرة والاصل عندنا فى مسائل الفقه ان الاثنين اذا منعا عن شئ وجعل لهما جزاء فقرب احدهما فى اتيان الشئ الممنوع لا يستحق الجزاء كما قال لعبديه اذا دخلتما الدار فانتما حران فدخل احدهما لا يعتق حتى يدخل الآخر فاذا دخل الثانى بعد ما دخل الاول شرطا اعتاقهما كذا ههنا كانا ممنوعين عن قربان الشجرة فحين قربت حواء لم يوجد الشرط بكماله فلا يجب الجزاء والعقوبة فلما قرب آدم تكامل الشرط فاستحقا الجزاء وجواب آخر انما عمهما العقوبة لان حواء كانت فرعا لآدم كان اصلا لانها خلقت منه من اجانب الايسر فلذلك سميت حواء لانها خلقت من الحى ولا يؤخذ الاصل بذنب الفرع ويؤخذ الاصل والفرع جميعا بذنب الاصل نظيره سهو المقتدى لا يوجب السهو

وادم ع

عليه ولا على الامام وسهو الامام يوجب عليه وعلى القوم السهو وكذلك
قيل ان الذنب اذا حصل من الاعضاء لا يعاقب بحرمان الجنة بل يعاقب
بقدر الذنب ثم يسعد به الى الجنة وان كان الذنب من الكبير او يعفو عنه
الرب ويدخل الجنة من غير تعذيب واذا حصل الذنب من الاصل وهو القلب
بان كفر والعياذ بالله يعاقب بحرمان الجنة الاصل وهو القلب والفرع
وهو الاعضاء لان القلب اصل والاعضاء تبع له فاخذ الاصل والفرع جميعا
بذنب الاصل ولم يوخذ الاصل والفرع بذنب الفرع كذا هنا فان قلت ايش
الحكمة في ان اصدقه امر بتطهير هذه الاعضاء الاربعة وآمر بغسل ثلاثة منها
اليدين والرجلين والوجه ولم يامر بغسل الراس بل امر بمسحه الجواب
ان الشرع كذا ورد والقرآن كذا نطق فلا تشتغل بالحكمة في موضع النقض ومن
الحكمة في ذلك ان الراس لم يذنب بنفسه ولم يحصل منه الذنب بل وصلت
اليه الذنبة فاكتفى بمسحه فانه روي ان آدم لما اصابه ما اصابه من العقوبة وسقط
الخلع عنه بهر قربانه الشجرة وضع يديه على ام راسه وكذلك يضع المغتم يده على ام
راسه فلما لم يحصل من الراس الذنب بل وصلت اليه اليد الذنبة لم يجب
غسله بل اكتفى بمسحه والاعضاء الثلاث حصل منها الذنب كما قد مناه فوجب
غسلهن فلما وجب مسح الراس بوصول اليد الذنبة اليه افلا يجب علينا
تطهير الانفس بالتوبة بحصول الذنب منها حكمة اخرى في غسل الاعضاء الاربع
اما الوجه فلشرفه لان افضل الاعضاء هذه الاربعة اما الوجه فهو احسن
الاعضاء كما قال تعالى ولقد كرمنا بني آدم فخلق وجهك حسنا فاغسل الوجه
شكرا لما صنع واغسل اليدين لان الحيوان لبس لها يبطش ويتناول بها
ويتكل بالفم فلا تميز بين الخبيث والطيب وانت اعطاك الله اليدين
لترفع بها الطيب وترمي بالخبيث فاغسلهما شكرا لما صنع واغسل الرجلين
لانه تعالى خلقك مستويا وخلق سائر البهايم منكوسا وجعل مشيتك
على القدم فاغسل الرجل شكرا لما صنع واما الراس فانه قد رفع عنك السيف
والجزية وجعلك من جملة المسلمين فامسح براسك شكرا لما صنع والله اعلم
قال الفقير الى رحمة الله تعالى المصنف رحمه الله تعالى فاذا كان للوضوء هذه الفضائل
فينبغي للعبد ان يتوضاء بالتعظيم والحرمة والاخلاص ويعلم انه يريد به عبادة

أوجه

حكمة سبب
ما الحكم واذا الله امر
بتطهير هذه الاعضاء
الاربعة

ربه

ربه عز وجل والوقوف بين يديه والمناجات معه وان يسأله ويدعوه
لحاجته فيتوضاء احسن الوضوء احسان الوضوء اتمامه بثلاثة اشياء
ابلاغ الوضوء اماكنه واطالة الغرة وتكرار الغسل الى الثلاث وذلك
هو الاسباغ ويتطهر بالكمل الطهارة لعل هذا العطف للتفسير لان احسان
الوضوء هو اكمال الطهارة كما ذكرنا ويأتي بجميع سننه اي شرايط الوضوء
من الفرايض والواجبات والسنن والآداب ويجتنب المنهيات
والبدع والمكروهات في الوضوء اعلم انه قد تقدم في فصل كيفية الاستنجاء
بيان اركان الوضوء وبيان سننه شرايط الاركان وبيان سننه وآدابه
فلينظر ثمة ويكون ابدا مع الوضوء اي يداوم على الطهارة في السفر والحضر
بحيث لا يبقى لحظة محدثا واذا توضاء يصلي ركعتين فان الوضوء سلاح
المؤمن وورد في الخبر الالهي ان اصدقه تعالى اذا احدث عبدي ولم يتوضاء
فقد جفاني الحديث وعن انس بن مالك رض ازقال قدم رسول الله
صلعم واتا يومئذ ابن ثمان سنين فقال لي يا بني ان استطعت ان لا
تزال على الطهارة فافعل فانه من اتاه الموت وهو على الوضوء اعطي الشهادة
وعن ابي عمر رض قال كان رسول الله صلعم يقول من توضاء على طهر كتب
عشر حسنات رواه ابو داود والترمذي وابن ماجة قال الحافظ عبد العظيم
المنذري في الترغيب والترهيب واما الحديث الذي يروى عن النبي صلعم
انه قال الوضوء على الوضوء نور على نور فلا يحفظ له اصل من حديث النبي صلعم
ولعله من كلام بعض السلف والله اعلم لانه ذكر ان العبد اذا كان ابدا
مع الوضوء لا يكسل في الصلاة لانه اذا كان كذلك اي متوضيا واتجه
الصلاة يقدر ان يدخل المسجد ويصلي معهم في الجماعة ويكون في امان الله
عطف على قوله يقدر اي اذا كان متوضيا يكون في امان الله تع وقال النبي
صلعم الوضوء سلاح المؤمن في الشياطين فان العبد اذا كان متوضيا
كانت الجوارح في حماية الوضوء والجوارح اذا كانت في حماية الوضوء
تقل طروق الشيطان عليها وينبغي اولا اي قبل ان يشرع في الوضوء
ان يتوب من جميع ذنوبه توبة نصوحا تقدم تفسير التوبة النصوح لان
الشرع جعل الوضوء طهارة للظاهر وجعل التوبة طهارة للباطن فكما ان العبد

مامور بطهارة الظاهر بتوبة صح فاغسلوا وجوهكم فكذلك العبد مامور بطهارة
الباطن بتوبة صح توبوا الى الله توبة نصوحا وقال صح وتوبوا الى الله جميعا
ايها المؤمنون لعلكم تفلحون وغير ذلك من الايات وقال صلعم التائب من
الذنب كمن لا ذنب له وقد اجمعت الامة على وجوبها لان الخلاص من
المعاصي واجب على الدوام فصارت التوبة واجبة على الفور وهي مما يصير
الاسلام وهي منقسمة الى قسمين توبة بين العبد وبين الله وهي يسقط بها
الاثم وتوبة في الظاهر وهي التي تعود بها الشهادة والولاية اما الاولى
فان يندم على ما فعل ويترك فعله في الحال ويعزم ان لا يعود اليه ابدا فان
لم يتعلق به حق مالي لله وللعباد كقبلة الاجنبية ومباشرتها فيما دون الفرج
فلا شيء عليه سوى ذلك وان تعلق بها حق مالي كمنع الزكوة والغصب
والخيانة في اموال الناس وجب مع ذلك تبرئة الذمة بان يؤدي الزكوة
ويرد اموال الناس ان بقيت ويغرم بدلها ان لم تبق او استهلك المستحق
فبرئ ويجب ان يعلم المستحق ان لم يعلم به ويوصل اليه ان كان غائبا
وخصمه ان كان منه بناك فان مات سلمه الى وارثه فان لم يكن وارث
وانقطع خبره دفعه الى فاضل حسن السيرة والديانة فان تعذر تصدق به
على الفقراء بنية الغرامة له ان وجده فان كان معسرا نوى الغرامة ان
قدر فان مات قبل القدرة وكان عاصيا بالتراخي فاظاهر ثبوت المطالبة
بالظلامة والمرجو من فضل الله تع المغفرة فاما اذا استدان في موضع يباح
له الاستدانة واستمر عاجزا عن الوفاء حتى مات او اتلف شيئا خطأ ونحو
عن غرامة حتى مات فهذا لا مطالبة في حقه في الاخرة اذ لا معصية منه والمرجو
ان الله تع يعوض صاحب الحق وان تعلق بالمعصية حتى ليس بمالي فان
كان حد لله تع كالزنا ونحوه فان لم يظهر عليه فله ان يظهره او يقر ليقام عليه الحد
والافضل ان يستر على نفسه فان ظهر فقد فات الستر فيقام الامام لتعلم
عليه الحد وان كان حقا للعباد كالقصاص وحد القذف فيقام المستحق
ويمكنه من الاستيفاء فان لم يعلم المستحق وجب اعلامه فيقول انا الذي
قذفك او قتل اباك فان شئت فاقتص وان شئت فاعف واما التعزير
فان لم يبلغ المنتاب فيكفيه الندم والاستغفار قال صلعم اذا اقتاب

اصلح

احدكم اخاه من خلفه فليستغفر له فان كان ذلك كفارة فان بلغه فبها
ويستحب ويشترط ان يبين له ما اغتابه به ويحسن للمغتاب ان يبرئه
منها فان تعذر لموته او تعذر لبعد مغة تعذر بتحصيل البراءة عنها لكن ينبغي
ان يكثر الاستغفار له والدعاء وكثرة الحسنات ولا اعتبار بتحليل الورثة
والتوبة من الحد وهو ان يهوى زوال نعمة الغير ويشتهي بكبيرة تحصل
بما تقدم ولا يستحب ان يخبر المحسود بحسده على قصد فيما عليه من مظلمة وديون
ومات المستحق وارثه بعد الوقوف ولم يوفهم فالمستحق
للمطالبة في الاخرة صاحب الحق اولا على قول وصاحب الحق اخرا على
قول على قول بعض الوارثين عند انتهاء الاستحقاق اليه خرج من مظلمة
الكل الا فيما سوف وما كل واما التوبة الظاهرة التي يتعلق بها عود
الشهادة فهي على قسمين فعلية وقولية فالفعلية كالزنا والسرقة ونحوها
فلا يكفي اظهار التوبة منها في قبول الشهادة بل يختبر مدة يغلب على الظن
انه قد صلحت سيرته وانه صادق في توبته وتقدير المدة مفوض لكتب
الفقه والتوبة القولية كالقذف فيشترط في التوبة منه القول فيقول القذف
باطل وانا نادم على ما فعلت ولا اعود او يقول ما كنت محقا في قذفه
وقد تبت منه ونحوه ولكن ذلك عند القاضي وكذا ينبغي اشتراط التوبة
بالقول في سائر المعاصي القولية كالغيبة ونحوها فيقول في شهادة الزور
كذبت ولا اعود الى التوبة من ذنب وان كان ملابسا ذنبا آخر مقرا
عليه واذا تاب من ذنب توبة نصوحا ثم عاد اليه في وقت اخر فان بان
وجب عليه التوبة منه ولم تبطل توبته من الاول خلافا للمعتزلة لما بين
المسئلتين ومن تاب وذكرنا وجب تجديد الندم كما ذكرنا وقيل لا يجب
فان لم يجدد التوبة كان ذلك معصية جديدة والتوبة الاولى صحيحة ويجب
التوبة من ترك التوبة واسلام الكافر ليس بتوبة من كفره واما توبته
توبة على كفره فيجب مقارنة الايمان بالندم على الكفر ثم يسقط وزر الكفر بالايمان
والندم على الكفر اجماعا قطعا قال صلعم لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة
مع اصرار وقال بعضهم الذنب الذي لا يغفر قول العبد لكل شيء علة مثل
هذا ينبغي ان لا يستهزئ الانسان بذنب وان صغر فانه الصغائر يجمعها

توضيح

مكمل التوبة الظاهرة

في تسوية الصف ويروى انا وحشيا قال حمزة رضه كتب الي النبي صلعم
من مكة اني اريد ان اسلم ولكن بمنعني من الاسلام آية من القرآن نزلت
عليك وهو قوله تع والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس
التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون الاية واني قد فعلت هذه الاشياء الثلاثة
فهل لي من توبة فنزلت هذه الآية الا من تاب وامن وعمل عملا صالحا فاولئك
يبدل الله سيئاتهم حسنات فكتب بذلك الى وحشي فكتب اليه في الآية
شرطا وهو العمل الصالح فلا ادري الله على العمل الصالح ام لا فنزل قوله تع
ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فكتب
الى وحشي فكتب اليه في الآية شرطا ايضا فلا ادري اياه ان يغفر ام لا
فنزل قوله تع قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله
ان الله يغفر الذنوب جميعا فلم يجد شرطا فقدم المدينة فاسلم وحسن اسلامه
ويروى ان ابراهيم عم لما عرج به الى ملكوت السموات ابصر عبدا يزني
فدعى عليه فاهلكه الله تع ثم رأى عبدا اخر فدعى عليه فاهلكه الله تع ثم رأى
عبدا يقتل فدعى عليه فاهلكه الله تع ثم رأى عبدا يظلم شيخا فدعى عليه فاهلكه الله
تع فقال الله تع يا ابراهيم ادع عبادي فانك عبد من بين ثلاث خلال
بين ان يتوب فاتوب عليه وبين ان استخرج له ذرية تعبدني وبين ان
يغلب عليه الشقاء فيرد الى جهنم قال الفقيه ابو الليث ولا ينبغي للعبد
ان ييأس من رحمة الله فان الله تع يقول ولا تيأسوا من روح الله يعني من رحمة الله
انه لا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون فينبغي للعاقل ان يتوب
الى الله تع في كل يوم وليلة ولا يكون مصرا على الذنب فان الراجع عن
ذنبه لا يكون مصرا وان عاد في اليوم سبعين مرة كما في الحديث وقال
صلعم صاحب اليمين امير على صاحب الشمال فاذا عمل حسنة كتب له صاحب
اليمين عشرا واذا عمل سيئة فاراد صاحب الشمال ان يكتبها قال له صاحب
اليمين امسك فيمسك ست ساعات او سبعا فان استغفر الله منها
لم يكتب عليه شيئا والا لم يستغفر كتب عليه سيئة واحدة قال الفقيه ابو
وهذا هو الوجه لما روي عن رسول الله صلعم انه قال التائب من الذنب كمن لا ذنب
له وروي في رواية اخرى ان العبد اذا اذنب لم يكتب عليه حتى يذنب

ذنبا

ذنبا آخر فلم يكتب حتى يذنب ذنبا اخر فاذا اجتمعت عليه خمسة من الذنوب
فاذا عمل حسنة واحدة كتب له خمس حسنات وجعل الخمس بخمس
سيئات فيمحو عنه ذلك ابليس ويقول كيف يستطيع ابن آدم فاني
وان اجتهدت عليه يبطل جميع جهدي بحسنة واحدة ويروى انه دخل عمر رضه
على رسول الله صلعم وهو يبكي فقال له رسول الله صلعم ما يبكيك يا عمر فقال
يا رسول الله في الباب شاب قد اعرض فؤادي وهو يبكي فقال رسول الله
صلعم ليدخل علي فدخل وهو يبكي فقال رسول الله صلعم ما يبكيك يا شاب
قال يا رسول الله اكتسبت ذنوبا كثيرة وخفت من جبار عصيان علي فقال له
رسول الله صلعم اشركت بالله شيئا يا شاب قال لا قال قتلت نفسا
بغير حق قال لا قال فان الله تع يغفر ذنبك وان كان مثل السموات
السبع والارضين السبع والجبال الرواسي قال يا رسول الله ذنبي
من ذنوبي اعظم من السموات السبع والارضين السبع والجبال الرواسي
قال رسول الله صلعم ذنبك اعظم ام الكرسي قال وذنبي اعظم قال ذنبك
اعظم ام العرش قال وذنبي اعظم قال ذنبك اعظم ام الهك يعني عفوه
قال بل الله اعظم واجل قال فانه لا يغفر الذنب العظيم الا الله العظيم
يعني العظيم التجاوز قال فاخبرني عن ذنبك قال فاني استحيي منك يا رسول
الله قال اخبرني عن ذنبك قال يا رسول الله اني كنت رجلا باشا انبش
القبور منذ سبع سنين حتى ماتت جارية من بنات الانصار فدفنت
فلما هاجرتها من كفنها فمضيت غير بعيد اذ غلبني الشيطان على نفسي فرجعت
فجامعتها ومضيت غير بعيد اذ قامت الجارية فقالت ويلك يا شاب
اما تستحيي من ربك يوم الذي يوم يضع كرسيه للقضاء اذ يأخذ المظلوم
من الظالم ثم تركتني عريانة في عسكر الموتى واذ قفتني جنبا بين يدي الله تع
قال فوثب رسول الله صلعم وهو يدفع في قفاه وهو يقول يا فاسق ما اجرأك
من النار اخرج عني فخرج الشاب تائبا الى الله تع اربعين ليلة فلما تم له
اربعين ليلة رفع رأسه الى السماء فقال لا اله الا محمد وآدم وحوا ان
كنت غفرت لي فاعلم محمدا واصحابه والا فارسل نارا من السماء فاحرقني
بها وبخني من عذاب الآخرة فجاء جبريل الى النبي صلعم فقال اقرأ ربك السلام

قال هو السلام ومنه السلام واليه يرجع السلام قال يقول انت خلقت
خلقي قال بل هو الذي خلقني قال انت الذي ترزقهم قال بل هو الذي يرزقني
قال انت الذي يتوب عليهم قال هو الذي يتوب عليهم قال يقول الله
تع تب على عبدي فانه قد ثبت عليه فدعى النبي صلعم الشاب فقال عليه
قال الفقيه ابو الليث ينبغي للعاقل ان يعتبر بهذا الخبر ويعلم ان ازمانه الى
اعظم ذنبا من ازمان الميت وينبغي ان يتوب توبة حقيقة لان الشاب
لما علم الله تع من توبته حقيقة تجاوز عنه وينبغي ان تكون التوبة بقدر الذنب
وعن ابي بكر الوراق انه قال الثاني في كل شيء خير الا في ثلاث فضال عند
وقت الصلاة وعند دفن الميت والتوبة عند المعصية وقيل لبعض
الحكماء هل للتائب علامة يعرف انه قبلت توبته قال نعم علامة اربعة بابا
اولها ان ينقطع عن اصحاب الفسوق ويرهم هيبة من نفسه وبخا لطة الصالحين
الثاني ان لا يكون منقطعا من كل ذنب ومقبلا على جميع الطاعات الثالث
يذهب فرح الدنيا كلها من قلبه ويرى حزن الآخرة دائما في قلبه الرابع
يرى نفسه فارغا عاصيا من الله تع يعني الزهد ومشتغلا بما امره فاذا وجد
فيه هذه العلامات فهو من الذين قال الله تع ان الله يحب التوابين ويحب
المتطهرين ووجب له على الله ست اربعة اشياء اولها ان يجبوه فان الله
تعالى قد احبه الثاني ان يحفظوه بالدعاء ان يثبته الله تعالى على التوبة الثالث
ان لا يعيروه بما سلف من ذنوبه الرابع ان لا يجالسوه ويذاكروه ويعينوه
ويكرمه الله تع كرامات الله ان يخرجه من الذنوب كما لم يذنب قط
الثاني يحبه الله تع الثالث ان لا يسلط عليه الشيطان ويحفظه من الرابع
ان يؤمنه من الخوف قبل ان يخرج من الدنيا لانه قال عز وجل تتنزل عليهم الملائكة
الا تخافوا ولا تحزنوا وابشروا بالجنة التي كنتم توعدون وعن رسول الله
صلعم قال من غير مؤمنا بفاحشة فهو كفاعلها وكان حقا على الله ان يوقفه
فيها ومن غير مؤمنا بحربة لم يخرج من الدنيا حتى يركبها ويفضح بها قال الفقيه ابو الليث
لان المؤمن لا يقصد ان يقع في الذنوب ولا يتعمد لانه تع قال وكره
اليكم الكفر والفسوق والعصيان فاخبر انه قد بغض الى المؤمنين المعصية
فلا يتعمدها المؤمن ولكن يقع فيها في حال الغفلة فلا يجوز ان يعيرها اذا تاب ومن

ابن

وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال اذا تاب العبد فتاب الله عليه
انسى الحفظة ما كانوا يكتبون من سائر عمله وانسى جوارحه ما عملت من الخطايا
وانسى معالمه من الارض وانسى معالمه من السماء فيلقى يوم القيمة وليس
شيء من الخلق يشهد عليه وعن علي رضي عنه عن النبي صلعم قال مكتوب حول
العرش قبل ان يخلق آدم بم باربعة الاف عام واني لغفار لمن تاب
وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى وعن ابن مسعود رضه انه قال التوبة مقبولة
مقبولة من كل احد الا من ثلاثة ابليس رأس الكفرة وقابيل رأس الخطائين
ومن قتل نبيا من الانبياء وقال صلعم اني لاستغفر الله واتوب اليه
في اليوم مائة مرة فاذا كان النبي صلعم يستغفر ويتوب وقد غفر الله له ما تقدم
من ذنبه وما تاخر فالذي لم يظهر حاله انه غفر له ام لا كيف لا يتوب الى الله
تعالى في كل وقت وكيف لا يجعل لسانه مشغولا بالاستغفار وعن
علي رضي الله عنه ان رجلا سأله فقال له اني اصبت ذنبا فقال له على تب
الى الله تع ثم لا تعد قال فاني قد فعلت ثم عدت قال تب الى الله تعالى
قال الى متى قال حتى يكون الشيطان هو المحسور وقال صلعم اذا اذنب
الرجل ذنبا فقال رب اني اذنبت ذنبا او قال علمت ذنبا فاغفر لي
قال الله تع عبدي علم ذنبا فعلم ان له ربا يغفر الذنب ويأخذ به فقد
غفرت لعبدي وبذا كله كرامة لمحمد صلعم وكان في الامم الماضية اذا اذنبوا
ذنبا حرم عليهم حلال واذا اذنب واحد منهم ذنبا وجد على بابه
او على جبهته مكتوب ان فلان بن فلان قد اذنب كذا وتوبته كذا فسهل
الله الامر على هذه الامة فقال ومن يعمل سوءا او يظلم نفسه ثم يستغفر
الله يجد الله غفورا رحيما وينبغي للعبد ان يتوب الى الله تع فيجتهد على حفظ
الصلوات الخمس فان الله تع جعل الصلوات الخمس تطهير الذنوب العبد
فيما دون الكبائر عن عبد الله بن مسعود رضه قال جاء رجل الى النبي صلعم فقال
يا رسول الله اني لقيت امرأة في البستان فضممتها الي وقبلتها وباشرتها
فعلت بها كل شيء غير اني لم اجامعها فانزل الله صلعم ساعة فتلا هذه
الآية اقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات
يعني صلى الله تع في طرفي النهار وهو صلاة الفجر والظهر والعصر وزلفا من الليل

يعني صلاة المغرب والعشاء الآخرة التي الحسنات يذهبن السيئات
يعني الصلوات الخمس يكفرن الذنوب فدعاه النبي صلعم فقرأ عليه فقال
عمر رض يا رسول الله الهذه خاصة ام للناس عامة فقال النبي صلعم للناس
عامة وعن ابي هريرة قال خرجت ذات ليلة بعد ما صليت العشاء الآخرة مع
رسول الله صلعم فاذا بامرأة مستقبلة حايضا على الطريق فقالت يا ابا هريرة
اني قد ارتكبت ذنبا عظيما فهل لي من توبة قال فلت وما ذنبك فقالت
اني زنيت وقتلت ولدي من الزنا فقلت لها هلكت واهلكت والله
ما لك من توبة قال فشهقت شهقة فخرت مغشيا عليها ومضيت فقلت
في نفسي ويرسول الله صلعم بين اظهرنا فما اصبحت غدوت الى رسول
الله صلعم فقلت يا رسول الله ان امراة استفتتني البارحة في كذا وكذا وان
افيتها بكذا وكذا فقال رسول الله صلعم انا لله وانا اليه راجعون انت والله
هلكت يا ابا هريرة واهلكت ان كنت عن هذه الآية والذين لا يدعون مع الله
الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون الى قوله يبدل
الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما قال فخرجت من عند رسول
الله صلعم واما اعدو في سكك المدينة واقول من يدلني على امراة من يدلني على
امراة استفتتني البارحة في كذا وكذا والصبيان يقولون جن ابو هريرة
حتى اذا كان الليل لقيتها في ذلك الموضع فاعلمتها بقول رسول الله صلعم لها
فقالت فشهقت شهقة من السرور وقالت ان لي حديقة وهي صدقة
عليك كيف لذنبي وعن عبد الله بن مسعود رض انه قرأت يوم في بعض
نواحي الكوفة فاذا الف قد اجتمعوا وهم يشربون الخمر وفيهم مغن فغلام
له زاد ان وهو يضرب بالعود ويغني وكان له صوت حسن فلما سمع
ذلك عبد الله بن مسعود قال ما احسن هذا الصوت لو كان يقرأ كتاب
الله تع وجعل الرداء على راسه ومضى فسمع قرا ان قوله فقال من كان
هذا قالوا عبد الله بن مسعود صاحب رسول الله صلعم قال وايش
قال قالوا انه قال ما احسن هذا الصوت لو كان يقرأ كتاب الله
فدخلت الهيبة في قلبه فقام وضرب بالعود على الارض فكسره ثم
اسرع حتى ادركه وجعل المنديل في عنق نفسه وجعل يبكي بين يدي ابن

الى ضعيف دون الكبائر
ذلك ذكرى للذاكرين يعني
توبة للتائبين تح

مسعود

ابن مسعود فاعتنقه ابن مسعود وجعل يبكي كل واحد منهما فقال ابن مسعود
كيف لا احب من قد احب الله فتاب من ذنوبه وجعل يلازم ابن مسعود
حتى تعلم القرآن واخذ حظا من العلم حتى صار اماما في العلم وكان احد الرواة
عن ابن مسعود ويحكى ان رجلا كان في بني اسرائيل اراد بغية ان يفتن الناس
بجمالها وكان باب دارها مفتوحا وهي قاعدة على سريرها في الدار بحذاء
الباب فكل من نظر اليها افتتن بها فيحتاج الى ان يجمر عشرة دنانير او اقل
او اكثر فتاذن له بالدخول عليها فمر على بابها ذات يوم عابد من العباد
فرفع بصره في الدار وهي قاعدة فافتتن بها وجعل يجاهد نفسه ويردعها
تعالى ليزيل ذلك عن قلبه فلم يزل ذلك عنه ولم يملك نفسه حتى باع قلنسوته
وجمع من الدنانير ما يحتاج اليه فجاء الى بابها فاخبرت ان يسلم ذلك الى
وكيلها ووا عدته وقالت فجاءه اليها وقد تزينت وجلست في بيتها
على سريرها فدخل عليها العابد وجلس معها على السرير فلما قعد اليها وانبسط
اليها تذاكرا الله برحمته وبركة عبادته المتقدمة فوقع في قلبه ان الله تعالى
يراني في هذه الحالة فوقع عرقا واما في الحرام وقد حبط على كل فوقعت
الهيبة في قلبه وارتعد في نفسه وتغير لونه فنظرت اليه المرأة متغير اللون
فقالت ايش اصابك قال اني اخاف الله رب العالمين فاذني لي في الخروج فقالت
له ويحك ان كثيرا يتمنى الذي وجدته فايش هذا الذي انت فيه فقال
لها اني اخاف الله رب العالمين وان المال الذي دفعت اليك
هو حلال فاذني لي بالخروج فقالت له كانك لم تعمل مثل هذا العمل قط
قال لا فقالت له من اين انت وما اسمك فاخبرها انه من مرو بكذا وكذا واسمه
كذا فاذنت له بالخروج فخرج من عندها وهو يدعو بالويل والثبور ويبكي على
نفسه ووقعت الهيبة في قلب المرأة بركة ذلك العابد وقالت في نفسها
ان هذا الرجل اول ذنب اذنبه وقد دخل عليه من الخوف ما دخل واني قد
اذنبت مذ كذا وكذا سنة وان ربه الذي يخاف منه هو ربي وخوفي منه
ينبغي ان يكون اشد فتابت الى الله تع واخلصت بها عن الناس وبنت
لنفسها بابا خلفا واقبلت على الله وكانت في عبادتها من اولياء الله تع فقالت
في نفسها اني لو انتهيت الى ذلك العابد فلعله يتزوجني فاكون عنده واتعلم

منه امر دینی ویکون عونا لی علی عبادة الله تع فتجهزت وحملت معها من الزاد والخدم ما شاء الله فاشتهت الی تلک القریة فنالت عنه فاخبر العابد ان امراة قد نزلت وهی تسأل عنک فخرج العابد الیها فلما رأته المراة کشفت عن وجهها لکی یعرفها فلما راها العابد عرف وجهها وتذکر الذی کان بینها وبینه فصاح صیحة فخرجت روحه فبقیت المراة حزینة وقالت انی خرجت لاجله وقد مات فهل له احد من اقربائه یحتاج الی امراة فقالوا ان له اخا صالحا لکنه معدم لیس له مال فقالت لا باس به وان لی من المال ما فیه غنیة له فجاء اخوه فتزوج بها فولد بینهما سبعة من البنین کلهم صاروا انبیاء فی بنی اسرائیل کذا فی تنبیه الغافلین لابی اللیث فاذا علم اعضاء وطهارة وباطنا کان مستحقا لهذه الفضائل قال الفقیه ابو اللیث فینبغی ان یکون وضوءه مع التعلیم واذا تمضمض واستنشق یغسل ثم من الغیبة والکذب کما غسل بالماء فاذا غسل وجهه یغسل عن النظر الی الحرام وکذلک فی سائر الاعضاء قال الله تع حبب الطاعة وبغض المعصیة قال الله تع ولکن الله حبب الیکم الایمان وزینه فی قلوبکم وکره الیکم الکفر والفسوق والعصیان وحبب الامر بالسعادة والشهادة بفضله وکرمه انه ولی الاجابة وغافر الزلة وقاضی الحاجة

فصل فی کیفیة الوضوء

الاصل فی وجوبه قوله تع یا ایها الذین آمنوا اذا قمتم الی الصلاة فی الآیة اضمار الحدث ای اذا قصدتم القیام الی الصلاة وانتم محدثون وسبب وجوب الوضوء الحدث وبه اخذ الامام السرخسی وقال بعضهم اقامة الصلاة واجمعت الامة علی ان الطهارة شرط صحة الصلاة واختلفوا متی فرضت الطهارة للصلاة فقیل ان الوضوء فی اول الاسلام کان سنة ثم نزل فرضه فی آیة التیمم وقال الجمهور بل کان قبل ذلک فرضا قاله القاضی عیاض فاغسلوا وجوهکم وایدیکم الی المرافق وامسحوا برؤسکم وارجلکم الی الکعبین الآیة بدأ بالآیة تبرکا بها وفیها بیان الوضوء ودلالة علی وجوبه ومن اسرارها انها تشتمل علی سبعة فصول کل منثنی طهارتان الوضوء والغسل ومطهران الماء والصعید وحکمان الغسل والمسح وموجبان الحدث والجنابة وسببان المرض والسفر وکنایتان الغائط والملامسة وکرامتان تطهیر الذنوب واتمام النعمة واما مورد شهید کما قال صلعم من داوم علی الوضوء

مات

مات شهیدا واما قال فی الوضوء اذا قمتم فی الجنابة وان کنتم جنبا فاطهروا اذا تدخل علی امرائی او منتظر لاحالة وان تدخل علی امر ربما یکون وربما لا یکون والقیام الی الصلاة ملازم والجنابة لیست بملازمة فانها قد توجد وقد لا توجد وفی قوله آمنوا اشارة لان من لا یؤمن لا یتحقق الخاطب من المؤمنین فذکره بلفظ الغائب لیدخل تحته کل من آمن الی یوم القیمة وقوله فاغسلوا وجوهکم الغسل هو اسالة الماء علی العضو بخلاف المسح فانه الاصابة لا غیر وحد الوجه من قصاص الشعر الی اسفل الذقن طولا ومن شحمة الاذن الی شحمة الاذن عرضا حتی یجب غسل البیاض الذی بین العذار والاذن عندهما وعند ابی یوسف لا یجب وان غسل وجهه ولم یصل الماء الی ما تحت حاجبه اجزاه وکذا فی الینابیع ویشترط الماء فی الوضوء والغسل شرط عندنا خلافا لابی یوسف کذا فی الینابیع ایضا فان غسل وجهه مسح لحیته ثم عند ابی حنیفة رضی الله عنه لو مسح ثلثها او ربعها اجزاه وان مسح اقل من ذلک لا یجزیه وفی شرح الوقایة والمراد بالربع ربع ما یلاقی بشرة الوجه منها اذ لا یجب ایصال الماء الی ما استرسل من اللحیة وقد ذکره فی الایضاح وفی اشهر الروایتین عن ابی حنیفة ان مسح ما بسة البشرة فرض وهو الاصح المختار کذا فی شرح الجامع الصغیر لقاضیخان وعن ابی یوسف روایتان فی روایة یمسح کلها وفی روایة یجزیه ترک الکل وفی المجتبی فی کان له لحیة فالافضل له ان یخللها وان لم یخللها اجزاه وایصال الماء الی اصول الشعر فی الوضوء لیس بفرض والتحیة هو التی تلاقی بشرة الوجه وهو الذقن واما المسترسل منها فلا یجب ایصال الماء الیه ولو غسل وجهه واثر الماء علی لحیته ثم حلقت لم یجب علیه غسل موضعها لانه حین اثر الماء علی الشعر کان بمنزلة غسل البشرة وکذا الحاجبین وکذا اذا سبح راسه ثم حلق وحفق ثم قشره لا یجب علیه اعادة المسح ثانیا مسئلة قال فی منیة المصلی وعزاه الی الذخیرة رجل رمدت عینه فرمصت واجتمع رمصها فی جانب العین یجب ان یتکلف ایصال الماء الی الماء فی قال فی الصحاح الرمص بالتحریک وسخ یجتمع فی الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص وقد رمصت عینه بالکسر والرجل ارمص وموق العین طرفها مما یلی الانف

وقوله تعالى وايديكم الى المرافق الى ههنا بمعنى مع والمفهوم من كلام صاحب
الهداية ان ليس كذلك بل المفهوم من كلامه ان يتناول الغسل كل اليدين
الى المناكب لو لم يكن الى لآزم قال ولولا ذا اى الغاية لا يسقوجب الوظيفة
الكل اى كل اليدين فلما قال الى المرافق خرج من ان يكون المرفق داخلا تحت
الحكم وهو السقوط وبقي داخلا في الغسل مع اليد ويجب غسل كل ما كان مركبا
على اعضاء الوضوء من الاصبع الزائدة والكف الزائد فان خلق العضو
غسل ما يحاذي محل الفرض ولا يلزم غسل ما فوقه كذا في البدائع قال في الفتاوى
العجلي في الظفر يمنع تمام الطهارة والوسخ والدرن لا يمنع والقروح والكدى
سواء والتراب والطين في الظفر لا يمنع والحناب اذا جمد وبين
منع تمام الوضوء والغسل كذا في الوجيز وقشرة القرحة اذا ارتفعت
ولم يصل الماء الى ما تحتها لا بأس به في الوضوء والغسل والفرق بينها وبين
الحناب ان قشرة القرحة متصلة بالجلد اتصال خلقة وقوله تعالى وامسحوا
برؤسكم المسح هو الاصابة وان كان شعره طويلا فمسح عليه ان كان لم تحت
اذنه لم يجز وان كان مرفوعها جاز وان كان بعض راسه محلوقا فمسح على
غير المحلوق جاز وان اصاب راسه ماء المطر اجزاه عن المسح سواء مسحه
اولا وان مسح راسه ثم حلقه لم يجب عليه اعادة المسح وان مسح راسه بأصبعه
من لحيته لم يجز لانه مستعمل وان مسحه ببلل من كفه لم يستعمل جاز كذا في الخانية
وقوله تعالى وارجلكم الى الكعبين فيه قراءتان الخفض على المجاورة والنصب
عطفا على المغسول وفي الكشاف لما كانت الارجل تغسل بصب الماء وذلك
مظنة الاسراف المذموم عطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن للتنبيه على وجوب
الاقتصار في قوله الى الكعبين دليل ظاهر على كونها مغسولة لان ما جاء بالغاية
والمسح لم تقرب له غاية ومذهب الروافض ان الارجل ممسوحة احتجاجا
بقراءة الخفض عطفا على الرؤس وقوله الى الكعبين الكعب ههنا هو العظم
الناتئ المتصل بعظم الساق هو الصحيح والناتئ بالمرفق هو لم يقع وانما ذكر
المرافق بلفظ الجمع والكعبين بلفظ التثنية لان ما كان واحدا من واحد فتثنيته
بلفظ الجمع وكل يد مرفق واحد فلذلك ذكره بلفظ الجمع ومنه قوله تعالى فقد
صغت قلوبكما ولم يقل قلبا كما وما كان اثنين من واحد فتثنيته بلفظ التثنية فلما قال الى الكعبين

علم ان المراد من كل رجل كعبان وقد يقال انما ذكر المرفق بلفظ الجمع لان
لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد كما يقال ركب القوم
دوابهم ولكل يد مرفق فصحت المقابلة ولو قال الى الكعاب لفهم منه ان لكل
لكل رجل كعب واحد فذكر الكعبين بلفظ التثنية ليتناول كعبين من كل رجل
فان قيل يشكل على هذا قوله وايديكم وارجلكم فحينئذ ان يكون الواجب
غسل يد واحدة ورجل واحدة لانه ذكر بلفظ الجمع لا بلفظ التثنية قلنا كان يبقى
ذلك الا ان تلك اليد الواحدة مجهولة هل هي اليمنى او اليسرى فلما جعلت
وجب غسلها ليقع عليها بيقين او نقول كان القياس ان يجب غسل واحدة
الا انا اوجبنا هما جميعا بقول رسول الله صلعم وفعله واجماع المسلمين وقوله
صلعم لا صلوة الا بطهور متفق عليه وقوله صلعم مفتاح الصلوة الطهور وتحريمها
التكبير وتحليلها التسليم رواه ابو داود والترمذي وقوله صلعم لا يقبل الله
صلوة امرء حتى يضع الطهور مواضعه فيغسل وجهه ويديه ثم يمسح راسه ويغسل
رجليه رواه الدارقطني وقوله صلعم لا يقبل الله صلاة بلا طهور احرجاه واذا اراد
الرجل ان يتوضأ وشمر كمه ويعقد على طرف وكره عالية او جرعال او ارض
عالية او تكون الارض رخوة او كخرة او يعقد على كرسي كيلا يعود اليه
قطرات الماء المستعمل من الارض ويرفع ثيابه ويبرئ الوضوء فيبدأ بما
بدأ الله به وهو غسل الوجه الترتيب عندنا سنة مؤكدة على الصحيح ويثنى
ويثلث وسواء عندنا الوضوء والتيمم في ان الترتيب ليس بشرط فيهما ويوالي
اي يتابع الموالاة سنة عندنا ويسمى الموالاة التتابع ايضا وهو ان لا يجف
الماء عن العضو قبل ان يغسل ما بعده في زمان معتدل مع اعتدال الحال ولا اعتبار
بشدة الحر والرياح فان الجفاف بسارع فيها ولا بشدة البرد فان الجفاف
يبطئ فيه ومعتبر ايضا باعتدال حالة المتوضئ فان المحموم يسارع الجفاف اليه
بالعجل الحمى واما يكره التفريق في الوضوء اذا كان لغير عذر واما اذا كان لعذر
بان فرغ ماء الوضوء او انقلب الاناء فذهب لطلب الماء او ما اشبه
ذلك فلا بأس بالتفريق على الصحيح وكذا اذا توضأ في الغسل والتيمم ويبدأ
بالمياسر اي يبدأ باليمنى قبل اليسرى وكذلك في الرجلين وهو فضيلة اي مستحب
على الصحيح لان التيامن عام كان يستحب الابداء بالمياسر في كل شيء حتى في لبس النعل

قوله نعم اشارة الى ان ما يعتاد اصل زيادة غسل اليد بين المضمضة في الوضوء لا تخصيص السنة بما عساه يحل بالفوه ايضا
ويشهد به ما قال نعم لان الجميع ينجس بما كل مرة غير مسنون كما قالوا في الخيط لانه ربما ادى الى تنجيس موضع الاخذ من الاناء وايضا ما قال
علماؤنا فيما اذا اراد ان يغسل رجليه فوضع احدهما على الاخرى فصب الماء عليهما يجزيه واذا اراد المتوضي ان يغسل رجليه فوضع احدهما
على الاخرى فصب الماء عليهما لا يجزيه من ان جميع الاعضاء الغسل بمنزلة عضو واحد فلا يكون الماء مستعملا حتى ينفصل من الكعبين فيغسل
الرجلان ماء غير مستعمل فيجوز بخلاف الوضوء فكل عضو مستقل على حدة في انفصال الماء عن احدى الرجلين يصير مستعملا فلا يجوز
غسل الرجل اليسرى من العمامة مرح الوقاية

فان قلت لا شك ان النبي صلعم واظب على الباقي في غسل الاعضاء ولم يرد
احد انه بدأ بالشمال يبقى ان يكون سنة قضاء السنة ما واظب عليه النبي صلعم مع
الترك احيانا فان كانت المواظبة المذكورة على سبيل العبادة فسنن الهدى
وان كان على سبيل العادة فسنن الزوائد كلبس الثياب وكالاكل باليمين وتقديم
الرجل اليمنى في الدخول ونحو ذلك وكلامنا في الاول وهو اجابة النبي صلعم على ان ما
مر قبيل ان ني كذا في شرح الوقاية ويستحب اي يبالغ على سباغ الوضوء اي
اتمامه بان يبلغ الوضوء اماكنه واتمامه بتطويل الغرة وان يكرر الغسل الى الثلاث
ويحط بمنع الكوز عن يساره فان كان اناء يغترف منه يحط عن يمينه ولا يدخل
يساره فيه في الاناء حتى يغسلها ثلاثا سواء تقدم غسل احدى اليدين او اخرت
الغسل فرض حتى قال محمد رح ثم يغسل فرجيه فضل ازسنة تستوب عن الوضوء
حتى لا يجب غسلهما ثانيا كذا في المستصفى وقال الامام السرخسي الاصح عندي
ان يعيد غسل كفيه لانه كان لافتتاح سنة الوضوء فلا تنوب عن الفرض وهذا
قول مشكل لان المقصود التنظيف بايّ وجه حصل وكيفية غسل اليدين ان كان
الاناء صغيرا اخذ بشماله وصب منه على يمينه ثلاثا ثم باخذ بيمينه ويصب
على يساره ثلاثا وان كان باليسرى نجاسة رفع الاناء اولا باليمين وصبه
على اليسار وان كان الاناء كبيرا كالجب او الاجانة ان كان معه اناء صغير
فعل كما ذكرنا وان لم يكن ادخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء ولا يدخل
الكف وصب على كف اليمنى ويمسك الاصابع بعضها ببعض يفعل هكذا ثلاثا ثم
يدخل اليمنى في الاناء ويغسل اليسرى فان قيل هل يسن هذا الغسل مرة او مرتين
فالجواب انه يسن مرتين قبل الاستنجاء وبعده وكيفية في المرتين كما ذكرنا
لان الخلع بين اليدين في كل مرة غير مسنون كذا في المحيط لانه ربما ادى الى تنجيس
موضع الاخذ من الاناء والنهي في قوله صلعم فلا يغمسن يده في الاناء محمول على
اذا كان الاناء صغيرا او كبيرا ومعه اناء صغير اما اذا كان الاناء كبيرا وليس
معه اناء صغير يحمل على الاحوال بلا بلة قال في شرح الوقاية كل ذلك
اذا لم يعلم على يده نجاسة اما اذا كان علم فازالة النجاسة على وجه لا يفضي
الى تنجيس الاناء او غيره فرض وفي مفاتيح المسائل لم يجد ماء قليل وبداه
نجستان وليس معه شيء يغترف به الماء فانه يأمر غيره ان يغترف بيده ويصب

على يده فيغسلها وان لم يجد غيره يرسل في الماء مسند بلا او ثوبا ويأخذ طرفه في
يده ثم يخرجه فيغسل يده بتلك الخرقة ثم يغسل اليد الاخرى او باخذ الثوب بيساره
فيغسل يده بالماء الذي تقاطر ثلاث مرات فان لم يجد ذلك يرفع
الماء بقبضة ويغسل يديه او يرفع الاناء بجنبه فيغسل احدى يديه ثم يرفع الاناء الطاهر
فيصب على اليد النجسة ويدلك اصابعه ويغسلها وان كان لا يمكنه ذلك
فانه يتيمم ويصلي ولا اعادة عليه وفي الخلاصة ولو اخذ الجنب او الحائض او المحدث
الماء بقبضة لا يده يده المحدثة لا يصير الماء مستعملا عند محمد رح وكذا لو غسل
اعضاءه بذلك الماء لكن لا يبقى طهورا عند ابي يوسف وهو الصحيح وفي
التهذيب لو ادخل يده في الاناء لا يصير مستعملا بخلاف الرجل لان في اليد
ضرورة حتى لو كان في الرجل ضرورة بان نزل بئرا تطلب الدلو لا يصير
مستعملا ايضا لحديث ابي هريرة رض اذا استيقظ احدكم من منامه
فلا يغمسن يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين باتت يده
رواه البخاري ومسلم فرع اصحابنا قال ان توكأ اذا استيقظ شرط وفاق فلا قضاء
وان الغسل سنة على المستيقظ وغيره وهم قال هو شرط فقضاء وان
غسلها لغير المستيقظ اوجب وسواء استيقظ من نوم الليل او النهار
قال النووي في شرح المصابيح كان اكثرهم يومئذ يستنجي بالاحجار فيقتصر
عليها لاجواز الماء وقلة بارض الحجاز فاذا نام عرقا منه محل الاستنجاء
وكان احدهم اذا اتى المضجع حل ازاره ونام معورتا فربما اصابت يده
ذلك الموضع ولم يشعر به فاوجبوا ان لا يغمسوها في الاناء حتى يغسلوها ثلاثا لاحتمال
ورود النجاسة عليها في غالب الامر وتهوا مر ندب واستحباب حثا
على الاحتياط في ابواب العبادات وصيانة الماء عن مظان النجاسات
وتاكد الاستحباب في حق من نبات على الصفة التي ذكرناها فاما من بات
وحاله على خلاف ذلك في امره بنفضه سبعا ويستحب له ايضا ان يغسلها
لان السنة اذا وردت لمعنى لم تكن للنزول بزوال ذلك المعنى انتهى

فاذا قصد الوضوء يبدأ بالنية وينوي حدثه ونجاسة يوت بالوضوء
رفع الحدث او يقول نويت ان اتوضأ للصلوة تقربا الى الله تعالى
وهي اي النية مستحبة في الوضوء والغسل اعلم ان الكلام في النية

في اربعة مواضع في صفتها وكيفيتها ووقتها وحكمها اما صفتها فذكر القدوري
في مختصره انها مستحبة وبنى المصنف رح والمستحب ما كان مدعوا اليه على
طريق الاستحباب دون الحتم والايجاب وفي اثبانه ثواب وليس
في تركه عقاب والصحيح انها سنة مؤكدة وقال الشافعي فريضة فان
قيل اذا اخذ الاناء للوضوء فقد نوى وارتفع الخلاف فاين موضع
الخلاف قلت الجواب ان موضعه اذا جرى المطر على اعضاء الوضوء وعم
اناءه الوضوء فهنا يصير متوضئا بلا نية ويجوز به الصلاة عندنا خلافا
للشافعي واما كيفيتها فهو ان يقول نويت ان اتوضأ للصلاة تقربا الى
الله تع او نويت رفع الحدث او نويت الطهارة او نويت استباحة
الصلاة واما وقتها فعند غسل الوجه واما محلها فالقلب والتلفظ بها
مستحب ثم النية انما هي فرض للعبادات لقوله تع وما امروا الا ليعبدوا
الله مخلصين له الدين والاخلاص هو النية والوضوء نفسه ليس بعبادة
وانما هو شرط لعبادة الا ترى لو كرر وضوءا في مجلس واحد لم يكن مستحبا
بل يكره لما فيه من الاسراف في الماء فان قيل فلم جعلتموه فرضا في التيمم
وهو في حكم الوضوء قيل لان التراب لم يجعل مطهرا فلا يكون رافعا
للحدث فلم يجز فيه الا مع التعبد ومن شرط العبادة النية واما الماء
فهو مطهر بطبعه فلا يحتاج الى النية الا ان لا يبقى قربة بدون النية مكنه بقي
مفتاحا للصلاة لو توضأ طهارة باستعمال المطهر بخلاف التيمم لان التراب
غير مطهر الا في حال ارادة الصلاة حتى لو وضع التراب على مصابيح وغيره
قصدا وعلم انه اذا تيمم لم يكن مفتاحا للصلاة ثم يقول بعد النية بسم
العظيم والحمد لله على دين الاسلام ودين الحنيف هو المنقول عن السلف
وقيل ان رفع الى الذين صلعم الكلام في التسمية في ثلثة مواضع كيفيتها
وصفتها ووقتها اما كيفيتها فالمستحب ان يقول كما ذكره المصنف وان
قال بسم الله الرحمن الرحيم اجزاه لان المراد من التسمية هنا مجرد ذكر
اسم الله تع لا التسمية على التبيين واما صفتها فاختار القدوري انها
سنة واختار صاحب الهداية انها مستحبة قال وهو الصحيح واما وقتها
فاختار صاحب الفتاوى رحمه انها مستحبة في ابتداء الوضوء

والاستنجاء مقدمة الوضوء وقيل يسمي بعد الاستنجاء فقط لان قبل حال
انكشاف العورة وذكر الحدادي رح حال انكشاف العورة غير مستحب
منطبقا للاستنجاء وفي الهداية يسمي قبل الاستنجاء وبعده وهو الصحيح فان اراد
ان يسمي قبل الاستنجاء يسمي قبل كشف العورة فان كشف عورته قبل
التسمية يسمي بقلبه ولا يحرك بلسانه والاختلاف في غسل يديه
قبل الاستنجاء وبعده كالاختلاف في التسمية قبل غسلهما قبل الاستنجاء فقط وقيل
قبل الاستنجاء وبعده وهو الاصح فان نسي التسمية في اول الطهارة اتى
بها حتى ذكرها قبل الفراغ حتى لا يخلو الوضوء منها فان تذكر قبل الفراغ بين
هذه التسمية والتسمية على الذبيحة في كونها هنا سنة وفي الذبيحة واجبة
قيل انما كانت التسمية في الذبيحة بالكتاب وههنا بالسنة وقال الامام احمد
هي في الوضوء واجبة لقوله صلعم لا وضوء لمن لم يسم الله فنحن نحمل
على نفي الفضيلة والكمال ثم يغسل بعد التسمية يديه ثلثا ويقول عند غسل
اليدين الحمد لله الذي جعل الماء طهورا والاسلام نورا ثم يمضمض ويستنشق
بيده اليمنى ويوصل الماء الى جميع فمه المضمضة والاستنشاق سنتان
مؤكدتان عندنا وكيفيتها ان يمضمض ثلثا باخذ لكل مرة ماء جديدا ثم
يستنشق كذلك ايضا واما ما روى ان صلعم كان يمضمض ويستنشق بكف
واحد فقال اصحابنا رحمهم الله تاويله ان احدهما لم يستعن في المضمضة
والاستنشاق باليدين كما في غسل الوجه بل يمضمض بكف واحد ويستنشق
بآخر ايضا والشافعي رحمه انهم فعلوها باليد اليمنى رد القول من قال ان السنة
ان يستنشق باليسرى لان الانف موضع الاذى كموضع الاستنجاء فغسلها
بغسلها بكف واحد وهي اليمنى كذا في النهاية وفي مبتغى المصلي يتمضمض باليمنى
ويستنشق باليسرى وفي المبسوط يتمضمض ويستنشق باليمنى ويستنثر
باليسرى وهذا موافق للكلام صاحب النهاية وكلام المصنف رح فيما سياتي
في الفتاوى اذا اخذ الماء بكفه يتمضمض ببعضه ويستنشق بالباقي جاز
ولو كان على عكسه لا يجوز ولو تمضمض ثلثا من غرفة واحدة لم يصر آتيا بالسنة
وذكر الصيرفي رح انه يصير آتيا بها قال واختلفوا في الاستنشاق ثلثا من غرفة
واحدة قيل لا يصير آتيا بالسنة بخلاف المضمضة لان في الاستنشاق

اختلف في لفظ التسمية قال الطحاوي يقول بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام
وعن الهروي انه يقول في ابتداء الوضوء ويبسمل للتبرك والافضل ان يقول
بسم الله الرحمن الرحيم عناية رح وقاية

وقال في النهاية شرح الوضوء بفتح الواو الفعل وبضمها الماء الذي يتوضأ به وقيل بالضم اسم للفعل وبالفتح اسم للماء الذي يتوضأ به وقيل بالضم اسم للماء الذي يتوضأ به وبالفتح اسم للفعل

يلقيكم يوم القيمة فقال اما فى ثلاث مواطن فلا يذكر احد احدا عند الميزان حتى يعلم اخف ميزانه ام ثقل وعند تطاير الصحف حتى يعلم اين يقع كتابه فى يمينه امن فى شماله او من وراء ظهره وعند الصراط اذا وضع بين ظهرى جهنم حتى يجوز رواه ابو داود وقال رسول الله صلعم اول من يعطى كتابه بيمينه فى هذه الامة عمر بن الخطاب رضه وله شعاع كشعاع الشمس فيقبل له فاين ابو بكر يا رسول الله صلعم قال بهيهات رفعته الملائكة الى الجنان رواه ابو بكر احمد بن ثابت الخطيب وقال صلعم فى قول الله يوم يدعو كل اناس بامامهم قال يدعى احدهم ويعطى كتابه بيمينه ويبدل فى جسمه ستون ذراعا على صورة آدم وبيض وجهه وجعل على رأسه تاج من لؤلؤ ينتلالا فينطلق الى اصحابه فيرونه من بعيد فيقولون اللهم ائتنا بهذا وبارك لنا فى هذا حتى ياتيهم ويقول ابشروا لكل واحد منكم مثل هذا قال واما الكافر فيسود وجهه ويبدل فى جسمه ستون ذراعا ويلبس تاجا من نار فيراه اصحابه فيقولون نعوذ بالله من شر هذا اليوم اللهم لا تاتنا بهذا قال فيأتيهم فيقولون اللهم اخزه فيقول الله عز وجل لكل رجل منكم مثل هذا رواه الترمذى وقال حسن غريب ورد ان عيسى عم مر بقبر فوكزه برجله وقال يا صاحب القبر قم باذن الله فقام الرجل وقال يا روح الله ما الذى اردت منى فانى لقائم فى الحساب منذ سبعين سنة حتى ابتنى الصيحة الساعة ان اجب روح الله فقال لعيسى يا هذا لقد كنت كثير الذنوب والخطايا ما كان عليك فقال والله يا روح الله ما كنت الا حطابا احمل الحطب على راسى اكل حلالا واتصدق فقال عيسى سبحان الله حطابا يحمل الحطب على راسه ياكل حلالا ويتصدق وهو قائم فى الحساب منذ سبعين سنة ثم قال له يا روح الله كان من توبيخ ربى لى ان قال لى اكنت اراك عبدى فلان لتحمل له حزمة حطب فاخذت منها عودا فتخللت به وانا القيامة فى غير مكان اهانة منك لى وانت تعلم انى انا الله المطلع عليك وانك قال اكنت ترى المحاسبة تكون عند ابائك الكتب لان الكافر اذا بعثوا لا يكونون ذاكرين اعمالهم قال الله تع يوم يبعثهم الله جميعا فينبئهم بما عملوا احصاه الله ونسوه واذا بعثوا من قبورهم الى الموقف وقاموا فيه ما شاء الله حفاة عراة وجاء وقت الحساب الذى برىء الله ان

ابن فلان ؟

ان يحاسبهم فيه اوما الكتب الذى كتبتها الكرام الكاتبون فاما من اوتى كتابه بيمينه فاولئك هم السعداء ومنهم من اوتى كتابه بشماله او من وراء ظهره وهم الاشقياء فعند ذلك يجزا كل كتابه فمنهم من ينفك يا فى اذا اعطا الكتب ونصب الموازين وقد نوديت يا سمك على رؤس الخلايق ابن فلان بن فلان تعال الى الوض على الله وقد وكلت الملائكة باخذك فتوتيك الى الله تع لا ينفعها استشفاء الاسماء يا سمك اذا عرفت انك المراد بالدعا اذ قرع السماء فعلمك فعلمت انك المطلوب فارتعدت فرايصك واضطربت جوارحك وتغيرت لونك وطار قلبك بخلى بك الصفوف للوض عليه والوقوف بين يديه وقد رفع الخلايق اليك ابصارهم وانت فى ايديهم وقد طار قلبك واشتد رعبك فمنهم من ياخذ بيمينك ومنهم من ياخذ بشمالك وانت بين يدى ربك فى يده صحيفة مخبرة بعملك لا تغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها وانت تقرا ما فيها بان كليل وقلب منكسر والاهوال محدقة بك بين يديك ومن خلفك فكم من بلية قد كنت نسيتها وذكرتها وكم من سيئة قد كنت اخفيتها قد اظهرها وكم من عمل ظننت انه خلص لك فرده عليك فى ذلك الموقف واحبط اجره ان كان الملك فيه عظيما فيا حسرة قلبك ويا اسفك على ما فرطت فيه من طاعة ربك فاما من اوتى كتابه بيمينه فيعلم انه من اهل الجنة فيقول هاؤم اقرؤا كتابيه ذلك حين ياذن الله فيقرا كتابه فاذا كان الرجل راسخا فى الخير يرجوا اليه ويافر به ويكبر بقلبه وعلى بدنه وجسمه ابيه فيتقدم حتى اذا دنى اخرج له كتاب ابيض بخط ابيض فى باطنه السيئات وفى ظاهره الحسنات فيبدا بالسيئات فيقرا فاذا فيها شنيع ويعترفونه ويقرونه فاذا بلغ آخر الكتاب وجد فيه هذه سيئاتك وقد عفوت لك فيفرح عند ذلك فرحا شديدا ثم يقلب كتابه فيقرا حسناته فلا يزداد الا فرحا حتى اذا بلغ آخر الكتاب وجد فيه حسناتك قد ضعفت لك فيبيض وجهه ويوتى بتاج فيوضع على راسه ويكسى حلتين ويحلى كل مفصل منه ويقول ستين ذراعا وهى قامة آدم ويقال له انطلق الى اصحابك فبشرهم ان لكل انسان منهم مثل هذا فاذا ادبر قال هاؤم اقرؤا كتابيه انى ظننت انى ملاق حسابيه

قال ادع لي نوحا عليه السلام راضية اي مرضية قد رضيها في جنة عالية في السماء قطوفها دانية ثمارها وعمائمها دانية ادنيت منهم فيقول لاصحابه هل تعرفون فيقولون قد عرفناك كرامة ادع لي ابراهيم فيقول انا خليل ابن فلان ليبشر كل رجل منكم بمثل هذا كلوا واشربوا هنيئا بما اسلفتم في الايام الخالية اي قدمتم في ايام الدنيا واذا كان الرجل انسانا في النشر يدعوا اليه وبا قربه ويكرمه تبعه عليه نور رياسته واسم ابيه فيتقدم الى اصحابه فيخرج له كتاب اسود بخطا سود في باطنه الحسنات وفي ظاهره السيئات فيبدأ بالحسنات فيسره اذا يظن انه سينجو فاذا بلغ آخر الكتاب وجد فيه هذه حسناتك وقد رددت عليك فيسود وجهه ويعلوه الحزن ويقنط من الخير ثم يقبل كتابه فيقرأ سيئاته فلا يزداد الا حزنا ولا يزداد وجهه الا سوادا فاذا بلغ آخر الكتاب وجد فيه هذه سيئاتك وقد عفت عليك اي ضاعف عليه العذاب قال فينتظم للنار وترفع عيناه ويسود وجهه ويبيض سرابيل القطران ويقال له انطلق الى اصحابك واخبرهم ان لكل انسان منهم مثل هذا فينطلق وهو يقول يا ليتني لم اوت كتابيه ولم ادر ما حسابيه يا ليتها كانت القاضية ما اغنى عني ماليه هلك عني سلطانيه هلكت عني حجتي قال ادع لي حفدته فيقول ثم الجحيم صلوه بعيط الجحيم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا الله اعلم باي ذراع قال الحسن قال ابن عباس بذراع الملك فاسلكوه فيها اي تدخل من فيه حتى تخرج من دبره وقيل بالعكس وقيل يدخل عنقه فيها ثم يجرها ولو ان حلقة منها وضعت على جبل لذاب فيذاب اصحابه فيقول هل تعرفون فيقولون لا ولكن قد نرى ما بك من الحزن من انت فيقول انا فلان بن فلان لكل انسان منكم مثل هذا واما آخر اوتي كتابه وراء ظهره تخلع كتفه اليسرى فيجعل بين طرفيه يديه ظهرا فيأخذ بها كتابه ويقبل بحول وجهه موضع قفاه فيقرأ كتابه كذلك فيقول هم في فكك ان كنت من السعداء وقد خرجت على الخلائق مسرورا الوجه قد حل بك الكمال والحسن والجمال كتابك في يمينك اخذ بعنبعيك ملك ينادي على رؤس الخلائق هذا فلان بن فلان سعد سعادة لا يشقى بعدها ابدا واما ان كنت من اهل الشقاء فيسود وجهك وتخطى الخلائق كتابك في شمالك او من وراء ظهرك ينادي بالويل والثبور

وهالك

وهالك اخذ بشمالك تنادي على رؤس الخلائق الا ان فلان بن فلان شقي شقاوة لا يسعد بعدها ابدا قال القرطبي رح وقوله الا ان فلان بن فلان دليل على ان الانسان يدعى في الآخرة باسمه واسم ابيه وقد جاء صريحا في الحديث عن رسول الله صلعم قال انكم يوم القيمة تدعون باسمائكم واسماء آبائكم فاحسنوا اسماءكم رواه ابو نعيم ثم تسمية جميع رأسه مرة واضح اي يستوعب رأسه بالمسح والاستيعاب سنة مؤكدة في الصحيح واما المفروض في مسح الرأس فاختاره القدوري مقدار الناصية مرآة المجتبى شارح الزاد ومسح وفي رواية مقدار ثلاث اصابع قيل وهو الصحيح وفي الهداية مقدار الناصية وهو ربع الرأس فعلى رواية ثلاث اصابع اذا وضعهن وضعا جاز ولا يحتاج الى امرارهن وعلى اختيار القدوري يشترط اعادتهن الى الماء ومسح مقدار الناصية وان مسح باصبع او اصبعين واخرجهما لم يجز حتى يعيدهما الى الماء ويستوي في مقدار ثلاث اصابع على رواية الثلاث او مقدار الربع على رواية الربع ولو مسح باصبع واحد بطنها وظهرها وجانبيها جاز على رواية الثلاث وعلى رواية الربع لا يجوز وان مسح بروس الاصابع لا يجزيه وفي المجتبى اذا مسح باصبع واحد وامرها على رأسه لا يجوز الا اذا مسح بها ثلاث مرات وجد الماء في كل مرة جاز حينئذ وكذا اذا مسح على خفيه باصبع واحدة وامرها عليه لم يجز حتى يبعدها في الماء ثلاثا لانها في المرة الاولى حين ازالها عن موضعها فذلك ماء قد توضئ به فصار مستعملا وقال زفر اذا مسح باصبع او اصبعين مقدار ربع رأسه جاز ولو كان له ذوابتان مربوطتان حول رأسه كما يفعله النساء مسح عليهما لم يجز سواء ارسل او لم يرسل وهو الصحيح وقال بعضهم يجوز اذا لم يرسل كذا في الفتاوى ولو ادخل المحدث رأسه في الماء يريد مسحه اجزأه عن المسح ولا يعد الماء عند ابي يوسف وقال محمد يصير مستعملا ولا يجزيه عن المسح وكذلك الخف على هذا الاختلاف والمستحب فيه اي في مسح الرأس ثلاث مرات بماء واحد هو في الحقيقة مسح رأسه كله مرة واحدة بماء واحد لكن حصل فيه التعدد باعتبار اطوار اليد الى قفاه ثم الى مقدم رأسه ثم الى قفاه وفي المحيط ومن السنة استيعاب جميع الرأس وتكرار

ان يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه ويجرهما الى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس على ما قدم وقاية

هو مسح كل راسه مرة اذ به يفتى بحر اى مسح كل ناصيته عطف على الرأس من عطف الجزء على الكل وقوله مرة اى مرة واحدة وقال الشافعي ثلثاها المسنون والثلثان الباقيان فرض حلبي وفوائد على الملتقى قوله مرة اى واحدة ولو ادخل رأسه في الماء ونوى المسح لا يصير ماسحا لعدم الفعل ولا يحصل ذلك بالمرور على الشعر لانه لا بد من المباشرة ولا يشترط التكرار فصار كمسح الخف بحر مرة اى الرأس ما شرح كنز قوله بكفيه

فانظر ما علل به الوقاية وجدت في نسخة الوقاية ما نصه فيما يتعلق بالمسح مرة واحدة ما نصه

ويكفيه انكيفية المسح والاظهر ان يضع كفيه واصابعه شا مقدم رأسه ويمدهما الى قفاه شا وجه بستوفي جميع الرأس
بمسح اذنيه بأصبعيه ولا يكون امامستقلا بهذا لان الاستيعاب بماء واحد لا يكون الا بهذا الطريق وكما قاله بعضهم من انه
يجافي كفيه تحرزا عن الاستعمال لا يفيد لانه لابد من الوضع والمتوخان كان مستعملا بالوضع الاول فكذا بالثاني فلا يفيده
شا خيزه ولان الاذنين من الرأس بالنص اي حكمهما حكم الرأس ولا يكون ذلك الا اذا مسحهما بماء مسح به الرأس
ولانه لا يحتاج الى تجديد الماء لكل جزء من اجزاء الرأس فالاذن اولى لكونه تبعا لا رشيخ بقية

مسح والاستيعاب بماء واحد لا بأس به والتثليث في المسح بماء مستعمل
بدعة هكذا ذكر شيخ الاسلام في الغاية وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولكن
لا يكون سنة ولا ادبا بيدأ في المسح من مقدم الرأس الى مؤخره ثم يثني
ويمر يديه من مؤخره الى مقدمه ثم يثلث ويعيده الى مؤخر الرأس اعلم ان
صورة الاستيعاب ذكر الاصحاب لها كيفيتين الاولى الاصح من كل واحد
من اليدين ثلاث اصابع على مقدم رأسه ولا يضع الابهام والسبابة
ويجافي بين كفيه ويديها الى القفا ثم يضع كفيه على مؤخر رأسه ويمدهما الى
مقدم رأسه ثم يمسح ظاهر اذنيه بإبهامه وباطنهما بمسبحتيه كذا في المستفتى
الغاية ذكرها في التتابيع وهو ان يضع الخنصر والبنصر من كل يد على مقدم الرأس
من منبت الشعر ويجرهما الى نصف رأسه ثم يرفعهما ويضع الوسطيين
في وسط رأسه ويجرهما الى منبت الشعر من القفا ثم يعيدهما الى وسط
رأسه ثم يضع الخنصر والبنصر في وسط رأسه ويمدهما الى مقدم رأسه
ثم يعيدهما الى وسط رأسه ويمدهما الى القفا ثم يدخل السبابتين في اذنيه
ويديرهما في رؤوسهما ويديرهما بإبهامه من ورائهما ويقول عند مسح الرأس
اللهم غشني اي غطني واسترني برحمتك وانزل علي من بركاتك ثم يمسح اذنيه
ظاهرهما بإبهامه وباطنهما بمسبحته بالماء الذي مسح به الرأس بيداء في مسح
الاذنين بالظاهر ثم يثني بالباطن واعلم ان مسح الاذنين سنة مؤكدة
ويمسحهما بالماء الذي يمسح به رأسه ويمسح باطنهما وظاهرهما وهو ان يدخل
سبابته في صماخيه ويمسحهما وقتا الاذنين ويديرهما في رؤوسهما اذنيه ويديرهما
بإبهامه على ظاهري اذنيه فان لم يبق لهما ماء اخذ لهما ماء جديدا ويقول
عند مسح الاذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول اي القرآن
ويتبعون كل كلام فيتبعون احسنه لانهم كانوا يأخذون بفرائض القرآن وهي
احسنه بالنسبة الى اخويه لانه كله حسن لا ان فيه حسنا واحسن ويقيل
كانوا يسمعون فيأخذون ما فيه فلاحهم وهو التوحيد ويقيل هو الرجل يسمع
المحاسن والمساوئ فيحدث بالمحاسن خاصة ثم يمسح برقبته بيداء من
قفاه الى المقدم اختلفوا في مسح الرقبة فقيل هو سنة وهو اختيار القفال
وقيل مستحب وهو اختيار ابي اسحاق الشهيد وقيل آدب ويمسحها باطن يديه

وفي الغاية

وفي النهاية يمسحها بظهر الكفين حتى يصير ماسحا بمحل غير مستعمل واما حديث
ان النبي صلعم قال ان مسح رقبته في الوضوء امن من الغل يوم القيمة فهو
غريب قال ابن الصلاح لا يعرف مرفوعا وانما هو قول بعض السلف
وقال النووي في شرح المهذب موضوع وقال في كلامه على الوسيط لا يصح
في مسح الرقبة شيء وفي السراج الوهاج ومسح المطلوم برقبته ويقول عند
مسح رقبته اللهم اعتق رقبتي من النار والسلاسل والاغلال والاثقال
السلاسل التي يسحبون بها في النار والاغلال في اعناقهم يشد فيها
والاثقال هي العيوب والقبائح فكلما رفعوا ايديهم في جهنم استغفت بهم
والمفروض في مسح الرأس مقدار ان ناصية الشعر السائل الى جانب
الجبهة والرأس اربع قطع الناصية والقذال والفودان وقوله
مقدار ان ناصية فيه اشارة الى انه يجوز ان يمسح اي الجوانب شاء
من الرأس بمقدارها واما قال والمفروض ولم يقل والفوض لان المراد
كونه مقدرا لا مقطوعا به حتى لا يكفي جاهد بهذا المقدار لانه مجتهد فيه بخلاف
الاول والمقدر بمقدار الناصية هو اختيار القدوري وقد تقدم الكلام
عليه ولو ان امرأة مسحت على خمارها ان نفذ الماء منه من خمارها الى شعر
رأسها بان كان رقيقا ينفذ الماء منه الى شعرها وبلغ ربع رأسها جاز
المسح والا فلا اي وان لم ينفذ الماء منه الى شعرها بان كان غليظا
فلا يجوز المسح على الخمار وصورة المسح اي مسح الرأس المسنون المستحب
لجميع الرأس ان يبل يديه بالماء وظاهرهما وباطنهما ثم يضع كفيه وثلاثة اصابع
من كل يد سوى الابهامين والسبابتين على مقدم الرأس غير الابهامين
والسبابتين فانه لا يضعهما ثم يمد الكف والاصابع الثلاث الى
مؤخر الرأس اعلم ان بين كلامه اولا واخرا تناقضا لانه ذكر اولا ان
المستحب في المسح ثلاث دراهم بماء واحد يبداء من مقدم الرأس
الى مؤخره ثم من مؤخره الى مقدمه ثم يعيده الى مؤخر الرأس ضمنه ثلاث
مرات وذكر هنا مد الكف مع الاصابع الثلاث الى مؤخر الرأس
مرة واحدة ولعل الجواب عنه ان ما ذكره اولا في كيفية المسح المستحب
وما ذكره انوا في المسح المسنون وكان ان يقول على هذا كان ينبغي لان يقدم

وفي مسح رؤوس الاصابع لا يجوز الا اذا كان الماء باقيا
مع الكف لان رؤوس الاصابع في حكم الغسل وفيه اشارة
الى انه لو مسح بالكف وقطر الماء لا يجوز كما ان الماء لو سال
من الوجه لا يجوز غسل ما تحته ولو مسح بالكف ولم يقطر الماء
جاز كما لو غسل وجهه ولم يسل الماء
مرتضى

المسح المسنون والله اعلم ثم يمسح بالابهامين ظاهر الاذنين وبالسبابتين
باطنهما ثم يمسح بظاهر اليدين الرقبة هذا الذي ذكرنا من الاذنين والرقبة
يسنحبا بماء الراس اذا مسح راسه ولم يضع يده على العمامة والعلنسوة وهي
شئ يجعله الاعاجم على رؤسهم اكبر من الطاقية يقال فيها بفتح العاف
وضم السين ويقال ايضا قلنسية بضم العاف وفتح اللام وبالياء والبرنس
وهو شئ يجعله المرأة على وجهها ويبدو منه العينان والقفازين تثنية قفا
بضم العاف والتشديد شئ يجعل على اليد تحتها من القطن له ازرار على الساعد
يستعمل من شدة البرد واعلم انه لا يجوز المسح على العمامة والعلنسوة والبرنس
والقفازين لانه لا حرج في نزع هذه الاشياء والرخصة في مسح الخفين انما
هي لدفع الحرج ولان النبي صلعم لما مسح راسه ادخل يده تحت العمامة
ومسح مقدم راسه ولو جاز المسح على العمامة لاقتصر عليه وكذا لا يجوز المسح
على القلنسوة لان جميع هذه الاشياء لا يشق خلعها والمسح انما يجوز للمشقة
ثم اذا كان العمامة رقيقة تنفذ البلة منها ويصيب الراس مقدار مسحه
فانه يجوز وعليه يحمل ما روي انه صلعم مسح على عمامته فانما اراد وضع يده على هذه
الاشياء المذكورة ولم يمسح على يديه بل مازاد فرض المسح الاذنين والرقبة
ماء جديدا ثم يغسل رجليه ثلاثا ثلاثا اي يغسل كل رجل ثلاث مرات
مع الكعبين يبدا من الاصابع اي اصابع رجليه الى الكعبين واعلم ان
تكرار غسل اليدين والرجلين الى الثلاث سنة مؤكدة الاولى فرض والثنتان
سنتان مؤكدتان على الصحيح وقيل الثانية سنة والثالثة ادب
وان اكتفى بالمرة الواحدة قيل يأثم لانه ترك السنة المشهورة وقيل
لا يأثم لانه قد اتى بما اراده به الشارع والسنة تكرار الغسلات لا التوقيت
واعلم ان تخليل اصابع الرجلين سنة مؤكدة اجماعا ويخللها من اسفل
الى فوق بماء مقابل ويبقى ان يخلل بخنصره اليسرى واما يكون التخليل
سنة بعد وصول الماء وكيفية التخليل ان يبدا بخنصر رجله اليمنى ويختمه
بابهامها ويبدا بابهام رجله اليسرى ويختمه بخنصرها ويكون ذلك من اسفل
الرجل في باطن القدم والرفق لابي حنيفة ومحمد رحمهما الله بان تخليل اللحية
والاصابع في كون تخليل الاصابع سنة ان المقصود بالتخليل استيفاء الوضوء

في محله وذلك انما يكون في اصابع الرجل اما في اللحية فداخل الشعر ليس بمحل
للغرض بل الغرض ايصال الماء على ظاهرها على الصحيح وتوضا في الماء الجاري
او في الغدير العظيم وغمس رجليه في الماء اجزاه وان لم يخلل الاصابع كذا
في القدوري ويقول عند غسل رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم
تزل فيه الاقدام قال الغزالي في كتاب كشف علوم الآخرة اذا اراد سبحانه
في الموقف الا المؤمنون والمسلمون والمحسنون والعارفون والصديقون
والشهداء والصالحون والمرسلون ليس فيهم رياء ولا نفاق ولا
رذيلة فيقول الله عز وجل يا اهل الموقف مزربكم فيقولون الله فيقول لهم
انوفونه فيقولون نعم فيتجلى لهم ملك عزبار العرش لو جعلت البحار
السبع في نقرة ابهامه ما ظهرت فيقول لهم ما ارانكم فيقولون نعوذ
بالله منك فيتجلى لهم ملك عزبين العرش لو جعلت البحار الاربعة عشر
في نقرة ابهامه ما ظهرت فيقول لهم ما ارانكم فيقولون نعوذ بالله منك
فيتجلى لهم الرب سبحانه في الصورة التي كانوا يعرفونه فيها او يسمعوا
فيسجدون جميعهم فيقول مرحبا بكم وينطلق بهم الى الجنة فيتبعونه فيمرهم
على الصراط الناس افواجا افواجا المرسلون ثم النبيون ثم الصديقون
ثم المحسنون ثم الشهداء ثم المؤمنون العارفون ويبقى الملعونون
منهم المغلوب لوجهه ومنهم المحبوس في الاعماق ومنهم قوم قصروا عن تمام
الايمان فمنهم من يجوز على الصراط على مائة عام واخر يجوزه على الف
عام ومع ذلك كله لم يجز ان يرى ربه عيانا لا يصام في رؤيته
فتوهم في نفسك يا اخي اذا مررت على الصراط ونظرت الى جهنم كيف
سوداء مظلمة فذلكي سعيرها وعلا لهيبها وانت تمشي احيانا وتزحف
احيانا وروى مسلم في صحيحه من حديث ابي هريرة فيقولون اللهم صلعم فيقول
ارسل الامانة والرحم فيقومان جنبتي الصراط يمينا وشمالا فيمر اولهم
كالبرق قال بابي انت وامي اي شئ كمر البرق قال الم تر الى البرق
كيف يمر ويرجع في طرفة عين ثم كمر الريح ثم كمر الطير وشد الرجال تجري
بهم اعمالهم ونبيكم صلعم قائم على الصراط يقول يارب سلم سلم حتى يعجز
اعمال العباد حتى يجي الرجل فلا يستطيع السير الا زحفا قال وفي حافتي الصراط

في نحو

الكلاليب معلقة مامورة بأخذ من امرت به فمخدوش ناج ومكدوس في النار
والذي نفس محمد بيده ان قعر جهنم لسبعون خريفا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
صار الناس على طرف الصراط نادى ملك من تحت العرش يا خزنة الملك الجبار
جوزوا على الصراط وليقف كل عاص منكم وظالم فيالها من ساعة ما اعظم خوفها
وما اشد حرها يقدم فيها من كان في الدنيا ضعيفا مهينا ويتأخر عنها من كان في
الدنيا عليها مكينا ثم يؤذن لجميعهم بعد ذلك بالجواز على الصراط على قدر اعمالهم
في ظلمتهم وانوارهم فاذا عصف الصراط بامتي نادوا فاحمداه واحمداه فيا لها
من شدة اشفاقي عليهم وجبريل اخذ بحجزتي فاذا دى رافا صوتي رب امتي
امتي لا اسالك اليوم نفسي ولا فاطمة ابنتي والملائكة قيام عن يمين الصراط
وعن يساره يدا دون رب سلم وقد عظمت الاهوال واشتدت
الاحوال والعصاة يتخطفون عن ايمانهم وشمائلهم والزبانية يتلقونهم
بالسلاسل والاغلال ودونهم اما ينتهم عن كسب الاوزار اما خوفهم
عذاب النار اما انذرتم كل الانذار اما جاركم النبي المختار ذكره ابن الجوزي
في كتاب روضة المشتاق فتفكر الآن فيما يجلب من الفزع بنواديك اذا رايت
الصراط ودقته ثم وقع بصرك على سواد جهنم وحدته ثم فرع سمعك بشهيق
النار وتغيظها وقد كلفت ان تمشي على الصراط مع ضعف حالك واضطراب
قلبك وتزلزل قدمك وثقل ظهرك بالاوزار المانعة لك من المشي على
بساط الارض فضلا عن حدة الصراط وكيف بك اذا وضعت عليه
احد رجليك فاحسست بحدته واضطررت الى ان ترفع القدم الاخرى
والخلائق بين يديك يزلون ويعثرون وتناديهم بنات النار بالخطاطيف
والكلاليب وانت تنظر اليهم كيف يتكسون فتستقل الى جهنم
رؤسهم وتثقل ارجلهم فيالله من منظر ما افظعه ومرتقى ما اصعبه ومجاز ما اضيقه
ويزل عند غسل رجليه اليسرى اللهم اجعل لي سعيا مشكورا وعملا مبرورا
متقبلا وتجارة لن تبور لي بكم من مبارت السوق اذا كدت
بفضلك ورحمتك يا غفور اعلم انه يستحب ترك الكلام ما دام في
الوضوء سوى الادعية الآتية ويستحب ان لا ينفض يديه بعد فراغه صلى اذا
توضأتم فلا تنفضوا ايديكم فانها مراوح الشيطان ولا باس ان ينشف

الرجل والمرأة من اناء واحد وكذلك كل واحد منهما بفضل عن الآخر
وكذا الاغتسال من الجنابة ويستحب للمتوضئ ان يشرب فضل وضوئه
قائما ولا يستحب الشرب قائما الا في موضعين احدهما هذا والثاني عند
زمزم مسئلة اذا توضأ وبقي في عضوه لمعة فبلها من بلة عضو اخر لا يجوز
وان بلها من بلة عضو جاز اما لمعة الجنابة فيجوز بلها من العضو الثاني لان
الجنابة تجعل الاعضاء كلها عضوا واحدا وهذا اذا كانت البلة لا تخرج
من العضو تسيل والا فلا يجوز ولو دهن رجليه ثم توضأ وخاض على
رجليه ولم يصل الماء لمكان الدسومة جاز الوضوء لانه قد وجد الغسل
كذا في الواقعات هذا حكم الغسل واما المسح فهو اصابة اليد المبتلة
العضو اما بلا بأخذ من الاناء او بلا بافي اليد بعد غسل عضو المغسول
ولا يبقى البلل الباقي في اليد بعد مسح عضو من الممسوحات ولا بلل يأخذه
من بعض اعضائه سواء كان ذلك العضو مغسولا او ممسوحا وكذا في مسح
الخف كذا في شرح الوقاية واعلم ان الفقيه ابو الليث ذكر في مقدمته
في الصلاة نواقل الوضوء ومستحباته وآدابه ومكروهاته ومفسداته فليطلع
ثم اذا فرغ من الوضوء يديه الى السماء على هيئة ويسبح بها رقبته وينظر الى السماء
ويشهد سبابتيه ويقول سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت
استغفرك واتوب اليك ثم ينظر الى الارض ويقول واشهد ان
محمدا عبدك ورسولك قال النبي صلى الله عليه وسلم من فعل هذا غفر له كل صغيرة وكبيرة
رواه الدارقطني وعقيب الوضوء مسلم وابو داود والنسائي وابن
ماجة والترمذي وزاد في آخره اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
كذا في الواقعات قال القاضي ابو بكر بن العربي في عارضة الاحوذي شرح الترمذي
الذي يدعون من ابواب الجنة الثمانية يدخلون من اي ابوابها شاؤا اربعة
الاول من انفق زوجين في سبيل الله وهو متفق عليه الثاني من قال
الذكر بعينه من توضأ فاحسن الوضوء ثم رفع بصره الى السماء وقال اشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله
الحديث وهو في صحيح مسلم الثالث من قال اشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله وان عيسى رسول الله وكلمته

قال صلى الله عليه وسلم من توضأ فاحسن الوضوء ثم قال
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد
ان محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني
من المتطهرين فتحت له ثمانية ابواب الجنة يدخل من اي ابوابها شاء رواه عقبة بن عامر رضي
من المصابيح

ابن عمر رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ
فاحسن الوضوء ثم قال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد
ان محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني
من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا
انت استغفرك واتوب اليك فتحت له ابواب
الجنة يدخل من اي ابوابها شاء رواه عمر بن الخطاب رضي
من كتاب الغارب

وقيل ينوي بها سنة الوضوء ويقرأ فيها بعد الفاتحة سورة الاخلاص
وبها الكافرون وقل هو الله احد وعن عقبة بن عامر رض قال قال رسول
الله صلعم من احدث بوضوء فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه
عليها الا وجبت له الجنة رواه مسلم وابو داود والنسائي وابن ماجة
وابن خزيمة في صحيحه قال النووي في شرح مسلم وقد جمع صلعم في هاتين اللفظتين
يعني قوله بقلبه ووجهه انواع الخضوع والخشوع لان الخضوع في الاعضاء
والخشوع في القلب على ما قاله جماعة من العلماء وعن زيد بن خالد الجهني
رض ان رسول الله صلعم قال من توضأ فاحسن وضوءه ثم صلى ركعتين
لا يسهو فيهما غفر له ما تقدم من ذنبه رواه ابو داود ولقوله صلعم حاكيا
عن الله تع من احدث ولم يتوضأ فقد جفاني ومن احدث وتوضأ
ولم يصل ركعتين فقد جفاني ومن احدث وتوضأ وصلى ركعتين
ولم يسأل مني حاجة فقد جفوتني ولست برب جاف وكما رددت بناء من
حديث بلال رض وقد تقدم في فتاوى الجمعة ويكره صب الماء في الوضوء
زيادة على العدد المسنون والقدر المعهود في الخبر شعار امة الذين يسرفون
في صب الماء وفي المحيط من آداب الوضوء ان لا يسرف في الماء ولو كان
على شط بحر هكذا ذكره شيخ الاسلام وذكر شمس الائمة الحلواني ان هذا سنة ومن
الادب ان يقول عند غسل كل عضو الدعاء المحكي ومن الادب ان لا يتكلم
في خلال الناس ومن الادب ان يقوم في امر الوضوء بنفسه لحديث
عمر رض فانه قال انا لا نستعين على طهورنا باحد ومع هذا لو استعان بغيره
جاز بعد ان لا يكون المباشر غيره بل يغسل بنفسه وقد صح ان رسول الله
صلعم استعان بالمغيرة رض وكان المغيرة رض يغسل الماء ورسول الله صلعم
يغتسل ومن الادب ان لا يترك عورته مكشوفة يعني بعد الاستنجاء وقد
صح ان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم اذا وجدها مكشوفة ومن الادب
ان يتأهب للصلاة قبل الوقت كما ورد عن عبد الله بن المبارك رض
انه قال من لم يتأهب للصلاة قبل الوقت لم يوفر حظها ومن الادب
ان لا يمسح سائر اعضائه بالخرقة التي يمسح بها موضع الاستنجاء ومن الادب

والمتكلم في حالة التوضي مكروه وعند الاغتسال اشد كراهة والله تعالى اعلم كتبه

صرح الطحاوي بان بينهما واحدا اقصر من جميع الاولياء فاذا عرفت ذلك فاعلم ان ظاهر الحديث يقتضي المساواة بين النبي وغيره في هذا
انا انزلناه مرتين بمعنى انزل الوضوء نظرا الى اثر النوم المستفاد من كلمة ما وهو ممتنع لما علمنا علامة منا وبه وهو ممنوع بين احد هما ان معناه من قرأ
مرتين اعطاه الله تع من الثواب بسبب قراءة انا انزلناه مثل ما اعطى الانبياء من الثواب بسبب قراءتهم اياه فلا يكون المساواة في مقدار الثواب
انا انزلناه لانه مطلق فاعطاهم الله تع من المنازل حتى يلزم المساواة الممتنعة وهو مطلق المساواة فانا ان يتساوى الموضوع
مع الانبياء في امر خاص فلا يقتضي ذلك واما خص هو لاء الانبياء بالذكر والله اعلم لانهم من افاضل الانبياء فاذا حصل المساواة
فيه بينه وبينهم فلا يحصل بينه وبين غيرهم بالطريق الاولى والوجه الثاني انه محمول على تشريف الموصوفين وتنزيلهم منزلة الغائبين
التثبيت والتحقيق هذا ما وقع في خاطري بالالهام الرباني فاعتمد عليه والتمس فيما لم تجد عليه سبيلا من تحمل العلماء لا عجبا ولا افتراء والله
اعلم بالصواب

ثم فروع متعلقة بالبيت
المسمى بالافتاح

الى العبد ح

الجنة ومن مات يوم الجمعة او ليلتها وقي فتنة القبر رواه احمد والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح الاسناد ولفظه ما من مسلم يموت يوم الجمعة او ليلة الجمعة الا وقاه الله فتنة القبر رواه احمد والترمذي وقال حسن غريب وعن ابي هريرة رض قال قال رسول الله صلعم من توضأ فاحسن الوضوء ثم خرج الى الصلاة فوجد الامام قد صلى فاعطاه الله مثل اجر من صلاها وحضرها لا ينقص ذلك من اجورهم شيئا رواه ابو داود والنسائي وابن ماجة وابن حبان في صحيحه وعن ابي هريرة رض قال قال رسول الله صلعم من توضأ فاحسن الوضوء ثم اتى المسجد فركع ركعتين او اربعا لم يدع ان يصيب خيرا الا اصابه رواه ابو داود والنسائي وابن ماجة وابن حبان في صحيحه وعن ابي امامة رض قال قال رسول الله صلعم من توضأ فاحسن الوضوء ثم قام فصلى ركعتين او اربعا اصاب من الخير مثل ما اصاب يوم ولدته امه رواه ابن ماجة وعن ابي امامة رض قال قال رسول الله صلعم من توضأ فاحسن الوضوء ثم خرج الى الصلاة فوجد الناس قد صلوا فاعطاه الله مثل اجر من صلاها وحضرها لا ينقص ذلك من اجورهم شيئا رواه ابو داود والنسائي وابن ماجة وابن حبان في صحيحه وعن ابي امامة رض قال قال رسول الله صلعم من توضأ فاحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد

ان يستقبل القبلة عند الوضوء بعد الفراغ من الاستنجاء ومن الآداب ان يتمضمض ويستنشق ثلاثا ثلاثا وان شاء فاعلا ومن الآداب ان يصلي ركعتين بعد الفراغ من الوضوء ومن الآداب ان يبلغ آثاره بعد الفراغ من الوضوء لصلاة اخرى وفي الخلاصة ومن الآداب ان يوصل الماء مآقي العينين والشاربين وفي الخانية الوضوء الذي ثلاثة فرض وهو وضوء المحدث عند قيامه الى الصلاة وواجب وهو الوضوء للطواف وان طاف بالبيت بدونه جاز ويكون تاركا للواجب ومندوب وهو الوضوء على الوضوء والوضوء للنوم اذا اراد النوم يستحب له ان يتوضأ ومنه المحافظة على الوضوء وتكثيره وان يتوضأ كلما احدث ومنه الوضوء بعد الغيبة وانشاد الشعر ومنه الوضوء اذا ضحك قهقهة ومنه الوضوء لغسل الميت ولا بأس للمتوضئ والمغتسل ان يمسح بالمنديل ومنهم من كره ذلك ومنهم من كره للمتوضئ دون المغتسل والصحيح ما قلنا الا انه لا يبالغ ولا يستقصي ليبقى اثر الوضوء على اعضائه وفي خزانة الفقه الكراهية في الوضوء ستة استيناف التعنيف في ضرب الماء على الوجه والنظر الى العورة والمضمضة والاستنشاق باليسار والامتخاط باليمين من غير عذر والنفاء الزفاق في الماء ولان المقصود من الوضوء الطهارة ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج في الطهارة حتى لا يرخص لكم في التيمم ولكن يريد ليطهركم من الاحداث والذنوب وليتم نعمته عليكم وليتم برخصته انعامه عليكم بفرائضه ولعلكم تشكرون نعمة فيليكم والطهارة نعمة في حق العبد لانه كان قبلها ممنوعا عن الصلاة والطواف وحمل المصحف وقراءة القرآن ودخول المسجد اذا كان جنبا او حائضا او نفساء وقوله اذا كان جنبا قيد لقراءة القرآن ودخول المسجد اما اذا كان محدثا فيجوز له قراءة القرآن ودخول المسجد فاذا ظهر قد صار مطلق العنان في الكل اي يجوز له فعل ما تقدم فيكون هذا نعمة في حقه فوجب شكرها لقوله تعالى واشكروا نعمة الله ان كنتم اياه تعبدون وقوله لئن شكرتم لازيدنكم ولقوله صلعم من انزلت عليه نعمة فليشكرها وقال صلعم ما انعم الله على عبد نعمة فعرفها بقلبه الا كان قد اعطى افضل ما اعطى وقال

اول ما يدعى الى الجنة الحامدون الذين يحمدون الله في السراء والضراء وفي صحيح مسلم ان الله ليرضى عن العبد يأكل الاكلة فيحمده عليها ويشرب الشربة فيحمده عليها ويروى من عطش او جشي فقال الحمد لله على كل حال دفع الله عنه بها سبعين داء ابهونها الجذام وقال صلعم من ابتلي فصبر واعطي فشكر وظلم فغفر وظلم فاستغفر اولئك لهم الامن وهم مهتدون وقال العالم الشاكر بمنزلة الصابر الصابر قال ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله عنه كفر وقال اسرع الذنوب عقوبة كفران النعم وقال ان الله تعالى يحب ان يرى اثر نعمته على عبده وقال من اعطي خيرا فلم ير عليه سمي بغيض الله معاويا بالنون الله اعلم ان جملة الشكر ان تظهر في قلبك الفرح بالله وبنعمته وفضله عليك ثم تحوض في العمل بموجبه وذلك بالجوارح والقلب واللسان اما الجوارح فاستعمالها في طاعة الله تعالى والتوقي من الاستعانة بشيء على معاصيه فشكر العين ستر كل عيب يراه من المؤمن وان لا ينظر بها الى المعاصي وقال صلعم من نظر في كتاب اخيه بغير اذنه فكأنما ينظر في النار وقال سفيان النظر الى وجه الظالم خطيئة وشكر الاذن ستر كل ما يسمع من العيوب وان لا يسمع بها محرما وشكر البطن حفظه عن تناول الحرام والشبهة وشكر اليد اعانة المسلمين والتقوى بها على الدين وحفظها ان تضرب بها مسلما او تناول حراما او تؤذي احدا او تحوز مسلما في امانة او وديعة او تكتب بها ما لا يجوز النطق به فالعلم احد اللسانين وتأمل قوله صلعم لا يمسح بركة بثوب من لا تكسو وقوله لا يأخذن احدكم متاع اخيه لاعبا ولا جادا وقوله من اشار الى اخيه بحديدة فان الملائكة تلعنه منهي عن الحذف وتحوذلك وشكر الفرج حفظه عما حرم الله من الزنا واللواط ونحوه والاصل في حفظ الامر يحفظ العين عن النظر والقلب عن الفكر والبطن عن الشبع وشكر الرجل السعي الى الطاعات والشفاعة والاعانة في الحاجات وحفظها عن المشي الى المحرمات وآكى ابواب الطاعة وقلع الجلة فمن كانت وسكناتك باعضائك نوعا من هذه اصبح شكرها استعمالها في الطاعة وان لا يحرك شيئا منها في معصية واما القلب فشكره دوام المراقبة وحوفك من اصابح فانه يراك والتفكر

في الملكوت وما علوا الله من شيئ وقد قال صلعم تفكر ساعة افضل من عبادة
سنة وحسن ظنك بالله وبالمسلمين ورحمتك لجميع الخلق واضمارك
الخير اليهم وحفظك من الحسد والرياء والكبر والعجب فالحسد هو اعظم من الشح
لان الشح هو البخل بما في يده على غيره والحسود يبخل بما في يده على غيره وان لم يحسد
كما قال صلعم الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب والرياء
هو طلب المنزلة في القلب ينال به الجاه والحشمة وذلك من الهوى المتبع
وفيه يهلك الاكثرون قال صلعم ثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع
واعجاب المرء بنفسه وكل ما يراي به في الدين فهو حرام قال الغزالي بل هو
من الكبائر سواء كان في البدن كاظهار النحول والحزن او بالهيئة كالاطمار
او في اللباس كلبس الخشن والمرقعة او بالقول كتحسين اللفظ او بالفعل
كتحسين الصلوة او بكثرة الاصحاب ونحو ذلك فكله حرام قال الغزالي
بل هو شرك لقوله صلعم من صلى صلوة يراي بها فقد اشرك ومن صام
صوما يراي به فقد اشرك واما طلب المنزلة بغير عبادة فلا يحرم مالم يكن
فيه تلبيس كمن يتفوه في الضيافات وعلى الاغنياء ليعتقدوا سخاءه
ليعتقدوا صلاحه وورعه فتلبيس حرام وكذا طلب الجاه للامر بالمعروف
والنهي عن المنكر واعزاز الدين ونصرة المظلومين جائز واما التعجب
والكبر فهو نظرك الى نفسك بعين الاستعظام والى غيرك بعين
الاحتقار والمتكبر هو الذي ان وعظ عنف وان وعظ انف وان
رد كلامه عليه استكف قال صلعم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال حبة من كبر
رواه مسلم وقال عليه السلام الاحمق لا يخرج المتكبر من دار الدنيا حتى يراه
الهوان قال بعضهم وكل من يرى نفسه خيرا من احد من خلق الله فهو متكبر
بل ينبغي ان يعلم ان الكبيرة والخيرة من هو خير عند الله في الدار الآخرة
وذلك غيب موقوف على الخاتمة فتشغلك بخوف سوء الخاتمة عن التكبر
مع الناس اولى لكم من ان تشتغل بخير غيرك من الغائبين ومسلم خير له بشر
غيره من الحاضرين قال ومن الكبر ان يحمل ما يجري للناس به فان اذاه
فات او مرض قال قد رايتم ما فعل الله به ويقول عند الابرار سترون
ما يجري عليه واصل هذه الخصال حب الدنيا ولهذا قال صلعم حب الدنيا

رأس

رأس كل خطيئة فمن اخذها للتنعم في معيشته ومن اخذها ليستعين بها
على الآخرة فهي مزرعته واما اللسان فيشكره وذكر الله وتلاوة كتابه
وارشاد الخلق الخير وطريق السلامة والدعاء لهم وحفظه من الآفات
واجل المحامد ان تقول الحمد لله حمدا ابوافي ويكافي مزيده واعظم الثناء
واحسنه قولك سبحانك لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
تلك الحمد حتى ترضى ذكره جماعة من العلماء وبرد ان ادم عليه السلام قال يا رب
شغلتني بكسب يدي فعلمني شيئا فيه مجامع الحمد والتسبيح فاوحى الله
تعالى اليه يا آدم اذا اصبحت فقل ثلاثا واذا امسيت فقل ثلاثا الحمد لله
رب العالمين حمدا ابوافي نعمه ويكافي مزيده فذلك مجامع الحمد والتسبيح
وفي صحيح مسلم ان رجلا جاء الى الصلاة وقد جفز النفس فقال الله اكبر
الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما قضى النبي صلعم صلاته قال ايكم المتكلم
بالكلمات لقد رايت اثني عشر ملكا يبتدرونها ايتهم يرفعها ثم يدخل
المسجد وهو ما وقف للصلاة مبنيا كان او غير مبني ولا يمنع الجنب
من دخول المصلى الذي ليس بمسجد ولا يصح الاعتكاف فيه للمرأة ولا يجوز
وتحايل المسجد من خارجه حرمة المسجد في كل شيئ ويبدأ برجله اليمنى اذا
اقدم رجله اليمنى في دخول المسجد وكذا في دخول البيت وفي لبس الثوب
والنعل والسراويل وفي الاكتحال والسواك والحلق والقلم والكف والطيب
والاكل والشرب والمصافحة واخذ الحاجة من الانسان وتقديمها اليه
ونحو ذلك ويسن ان يقعد الداخل بقرب الباب عند باب المسجد
ويسمي ما دام في الادي بالباب وفي السراجية دخول المسجد متنفلا مكروه
وفي خلاصة الصلوة ويقبل عتبة المسجد فيدخل جانبا بالادب والعلم
ان صحن المسجد لا يسلم من اللغو يدخل عامة الناس بفناء المسجد
وسقفهم حرمة المسجد يجوز ان يدخل بعذر وفي عدة الابرار لو كان داخل المسجد
ويخاف منه الادي او يخاف النجاسة يتنفل في المسجد ويقول عند
دخول المسجد بسم الله والصلوة والسلام على رسول الله محمد وآله اللهم
اللهم افتح لي ابواب رحمتك وفضلك واغفر لي ذنوبي وزكي عملي كما
زكيت ادخلني فيها برحمتك يا ارحم الراحمين لقوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله

يا علي اذا دخلت المسجد فابدا ببرجلك اليمنى وقل بسم الله والحمد لله
والصلوة على رسول الله محمد صلعم واله اللهم افتح لي ابواب رحمتك
وابواب فضلك واذا برزت من المسجد اى خرجت منه فابدا برجلك
اليسرى وقل كذلك بذا آخر الحديث واعلم ان بذا الحديث بعضه
في الصحيحين وبعضه في ابي داود وابي عوانة وابن ابي شيبة ولكن
في الصحيحين اذا دخل احدكم المسجد فليقل اللهم افتح لي ابواب رحمتك
واذا خرج فليقل اللهم اني اسالك من فضلك ففي الدخول يسال الرحمة
وفي الخروج يسال الفضل ولم اجد لما رواه المصنف رح يتعلق من سوال
الرحمة والفضل في الدخول والخروج اصلا في الكتب الحديثية بعد علم
بدا اعلم قال الشيخ محب الدين الطبري في جزالة لحظ اذا خرج من منزله
وقصد دخول المسجد سنن وجوه ابرفيتوى قصد المسجد والاعتكاف
فيه وزيارة بيت الله الطواف حوله وتقبيل الحجر الاسود واستلام
الركن اليماني والصلوة حيث يصلح الله اياه واستنزال رحمة الله تعالى
وذكر الله تع وتلاوة كتابه بو التفرج الى الناس تع بالدعاء بو الصلوة على النبي صلى النبي
صلعم بو السلام عليه والدعاء للاخوان بو الاصحاب والاقارب
والمعروف وبنى عن منكر بجسب الاستطاعة بو عوف ضعيف ونصر
مظلوم بو اغاثة مستغيث بو هداية مسترشد بو تنفيس للمكروبين والاصلاح
بينهم والسعي في قضاء حوايجهم بو الكف عن اذاهم بو الصبر على اذاهم والصدقة
عليهم بالمال بو الصدقة عليهم بالرحمة بو افشاء السلام بينهم بو البداءة
والمصافحة بالبدور والسلام بو تشميت العاطس بو الصلوة على جنازتهم
ان حضرت بو استفادة الخ في الله تع بتعاون معه على طاعة بو الاشتغال بالعلم
ان كان من اهل ذلك بو الاشتغال به وافنا مستفت بو الصدقة بما امكن
وقود اعمى واماطة الاذى عن الطريق وكف الجوارح عن معاصي الله تع وبغض
البصر عن حرمات الله تع بو الصلوات الخمس في الجماعة بو السنن الرواتب
واقامة سنة رسول الله صلعم بجسب الاستطاعة بو تعظيم حرمات الله تعالى
واجابة المؤذن الرابع بو صلة الرحم وبر الوالدين بو الاحسان الى
الاهل والاحسان الى الاولاد والاحسان الى الخادم بو حفظ الجوار

صلى النبي

والتعاون

والتعاون على البر والتقوى بو اداء الامانة بو عيادة مريض بو زيارة اخ
في الله تع بو اجابة دعوته بو تخوف ذلك لما انتفى اليه علمه في وقته ذلك
فيكتب له ثوابه فان فعل ضعف له ذلك وبعض هذه الخصال يخص
بمن كان جوار بيت الله الحرام ثم يسلم على القوم القاعدين في المسجد
ان كان هناك احد واى موضع في المسجد وجد خاليا ليس فيه احد فعله
فيه وليس له ان يزج احدا ويقعد في موضعه وفي الغياب ان يسبق
احدا بالدخول في المسجد واخذ مكانه في الصف الاول فدخل رجل اكبر منه
سنا او من اهل العلم ينبغي له ان يتاخر ويعده تعظيما له ولا يتخطى رقاب
الناس لانه ايذاء وايذاء المسلم حرام الا اذا وجد موضعا اى فرجة
في الصف الاول فانه يتخطى رقاب الناس برفق بحيث لا يؤذيهم
الى ان يصل الى الصف الاول فيد الفرجة وان دخل رجل المسجد والصف
الاول منتظر حتى يجر احدا فان خاف فوت الركعة جذب واحدا من الصف
واعلم انه لا يؤذيه وان صلى منفردا خلف الصف جاز كذا في التاتارخانية
وفي الكبرى قال محمد في رجل دخل المسجد والامام راكع قال احب اليّ ان
يكبر حتى يصل الصف وان خاف الفوت ويكره للرجل ان يركع دون
الصف كما يكره ان يصلي دون صف الصف وروى ان ابا بكر دخل والنبي
صلعم راكع فكبر ثم مشى الى الصف فلما فرغ النبي صلعم قال له زادك الله
حرصا ولا تعد قال لم يكن قبله اى في المسجد احد او كان ولكن كانوا
في الصلوة يقول سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وفي التجنيس
اذا دخل الرجل المسجد وكلهم في الصلاة لا يسلم وان كان بعضهم في غير
الصلوة يسلم وفي السراجية قال ابو القاسم الصفار ولو ترك السلام
لا يكون تاركا للسنة ولفظ السلام في المواضع كلها السلام عليكم
او سلام عليكم بالتنوين وبدون هذين اللفظين كما يقول الجهال لا يكون
سلاما والسلام عليكم بالالف واللام افضل من سلام عليكم وفي
مدح الابرار لو قال سلام عليكم بغير الالف واللام وبجزم الميم لم يكن
شيئا ولا يجب الجواب ذكره في روضة الزندوستي وفي السراجية ويستحب
ان يسلم على احد ان يسلم بلفظ الجماعة وكذلك الجواب لان المؤمن

مطلب السلام

لا يكون وحده وفي كفاية الشعبي رضي عنه انه صلعم ان قال سلموا على من
استطعتم فان لم يجب هو يجب فمن هو جبريل منه يعني الكرام الكاتبين ولهذا
اذا سلم ان يقول السلام عليكم ولا يجوز ان يقول السلام عليك
لانه اذا قال ذلك فقد حرم الملائكة عن السلام وحرم نفسه عن جواب
الملائكة وان كانوا مستغنين عن تسليمك فلست بمستغن عن جوابهم
لان جواب الملائكة رحمة والسلام خارج الصلوة له ثلاث درجات درجة
عالية ومرتبة وسطى ومرتبة نازلة فمرتبة العالية التامة ان يقول السلام
عليكم ورحمة الله وبركاته والوسطى ان يقول السلام عليكم ورحمة الله والناقصة
ان يقول السلام عليكم وفي روضة الزندوستي السلام في خمس مواضع ولم
يقضا برد الجواب وفي بعضها لا يرد احدها عند الخطبة يوم الجمعة يكره السلام
والمسلم لا يرد جوابه وبائم المسلم لان الخطبة كالصلوة الثاني يكره السلام
على قوم هم مشغولون بالصلوة والمسلم عليهم احد بائم المسلم ولا يرد جوابه
لانه بعد صلوة الثالث يكره السلام عند قراءة القرآن حتى اذا دخل
الرجل على قوم وهم يقرؤن القرآن جهرا او احدهم يقرأ والباقون يستمعون
يكره السلام عليهم والمسلم بائم المسلم ولكن يردون جوابه لانهم يقدرون
على تحصيل الفضيلتين جميعا رد الجواب والقراءة والاستماع الرابع
عند مذاكرة العلم حتى اذا دخل على قوم وهم جميعا او واحد منهم يذكر العلم
والباقون يستمعون العلم يكره السلام والمسلم بائم المسلم وعليهم
ان يردوا جوابه لعذرتهم على تحصيل الامرين واما يكره لانه يقطع عليهم خاطر
وقد قيل اذا دخل الحمام والناس عراة قال ابو حنيفة رض لا يسلم عليهم
عراة كانوا او غير عراة وقال اذا كانوا مستورين يسلم عليهم والا فلا
الخامس عند الاذان والاقامة في جميع الصلوات حتى اذا كان المؤذن
يؤذن او يقيم والقوم مشتغلون بثناء الاذان والاقامة فجاء رجل
يكره له السلام فان سلم ائم ويردون جوابه لعذرتهم على تحصيل الامرين
من غير ان يودي ذلك الى قطع شيء يجب عليهم الاعادة وفي كثير العباد
في تفسير السلام عليكم ثلاثة اوجه قيل معناه السلامة لكم ومعكم وقيل
معناه الله عليكم اي على حفظكم وقيل معناه نحن مسالمون لكم ثم يصلي

اكعبين

مطلب في بيان المسجد وحرمته واحكامه

ركعتين تحية المسجد ان ينوي بهما تحية المسجد يجزأ فيهما الكراهة وان خالف
وهي سنة عندنا وتكفي تحية المسجد لكل يوم ركعتان وقال بعضهم يصليها كلما
دخل المسجد اعتبارا بتحية الاتيان فانه يحيه كلما لقيه حتى قالوا وهذا اذا كان
غائبا عن المسجد اما اذا كان جاره فان السنن تجزئ عن تحية المسجد واختلفوا
في تحية المسجد ان يجلس ثم يقوم وعامة العلماء قالوا يصلي كما يدخل المسجد والاصح
اذا دخل المسجد للقضاء فان شاء صلى تحية المسجد اولا ثم يجلس او جلس
اولا ثم يصلي وفي المغرات تحية المسجد بسقاطها داود الوقتية قبل الخروج
والخروج ثم عاد وادى الوقتية لا يسقط عنه التحية وقال بعض السنن
يجزئ عنها لقوله صلعم لكل شيء تحية وتحية المسجد ركعتان وروي عنه
صلعم انه قال اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد
رواه البخاري ومسلم وغيرهما وينبغي ان يعظم المسجد ففي تعظيمه تعظيم امر الدين
لانها بيوت الله تع قال الله تع في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها
اسمه يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال لا تلهيهم تجارة الى قوله تعالى
ليجزيهم الله احسن ما عملوا ويزيدهم من فضله وقال تع انما يعمر مساجد الله
من آمن بالله واليوم الآخر الآية وقال صلعم من اشترى حصيرا في المسجد على
جوسه في المنزل اعطاه الله تع خمس خصال يسئل الصراط كالبرق اللامع ويعبر
الصراط كالبرق اللامع واعطاه كتابه بيمينه ويجاز على الصراط كالبرق اللامع ويدخل الجنة
مع الابرار وقال لا تزال الملائكة يصلي على احدكم ما دام في المسجد تقول اللهم
اغفر له اللهم ارحمه ما لم يحدث وقال اذا انزلت عاهة من السماء
صرفت الى عمار المسجد وقال قال الله تع اذا نظرت الى مجالس العلماء
وعمار المساجد سكن غضبي وصفحت عنهم وقال قال الله تع ان احب
عبادي الى المتحابون بجلالي والمعلقة قلوبهم بالمساجد والمستغفرون
بالاسحار اولئك الذين اذا اردت باهل الارض عقوبة ذكرتهم
فزكتهم فصرفت العقوبة عنهم بهم وقد ضمن الله تع لمن كانت بيوتهم المساجد
الروح والراحة والاجارة من النيران الى رضوان الجنان وروي
ست مجالس ما كان المسلم في مجلس منها الا كان ضامنا على الله ان يدخله
الجنة مجالس الغازي في سبيل الله اذا كان في مسجد جماعة او عند مريض

او بيع جنازة او في بيته او عند امام مقتصد وخوّف ضمان
يعني هو في رعاية المدح واما يأتي هذه الفضائل اذا عظم المسجد فلا يتكلم فيه
بشيء من كلام الدنيا ويجوز هذا بنية الخير والمعصية ولا تنشد فيه ضالة
ولا يتاجر في مكان ولا يضيق على انسان ولا يؤذي احدا ولا يرفع
فيه صوتا ولا يتخذ حدا ولا سبيلا وليطيبه وليتزين به ما استطاع
فقد قال صلعم اني بنيت المساجد لذكر الله والصلوة ويأتي ناس في آخر
الزمان حلقا حلقا يأتون المساجد يقعدون حلقا حلقا ذكرهم الدنيا
وحب الدنيا لا تجالسوهم فليس لله بهم حاجة ويرد الحديث في المسجد
يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب وفي السراجية يكره الكلام في المسجد
وخلف الجنازة وفي الخلاء وفي حالة الجماع ومن المسائل المتعلقة بالمسجد ما قال
ابو حنيفة وابو يوسف انه يكره الوضوء في المسجد الا ان يكون موضعا
قد اعد لذلك وقال محمد اذا لم يكن على اعضائه قذر فلا بأس اما ابو حنيفة
فيقول الماء المستعمل مستقذر في العادة ولهذا يكره شربه والمسجد
يجنب ما يستقذر كما يجنب النجاسة واما ابو يوسف فمن اصله ان الماء المستعمل
نجس والنجاسات لا يجوز اعدادها في المسجد واما محمد فمن اصله الماء المستعمل
طاهر فاذا لم يكن على بدنه نجاسة صار كاللبن والخل والبصاق في المسجد خطيئة
وكفارتها دفنها في تراب المسجد بيده ونحوها افضل ويكره ان يلقي نخامته او بصاقه
على حائط المسجد او حصيره او بواريه فان اضطر الى ذلك فالعادة على الحوائط
والحصير اهون ويكره ان تستطرق في المسجد الا اذا كان لعذر فلا بأس ويكره
الجلوس في المسجد للحديث والتذريه والنساخة بالاجرة وللتعليم بالاجرة
وان كان بنسخ نفسه فلا بأس به وكذلك الخياطة بالاجرة يكره وتنفله
لا يكره وكذلك يكره تحبيل السرير في المسجد لانه ليس من التعظيم واما صلوة
الجنازة في المسجد ان كان الميت في المسجد يكره اتفاقا وان كان خارجا
والامام في المسجد لا يكره واختار الصدر الشهيد انه يكره في الحالين ويكره
ان يمسح حصة الملفوظ بالطين على جدار المسجد واسطوانته وحائط المبسط
فيه ولا بأس ان يمسح على حشيش طرح فيه ليلقى او قطعة حصير او تراب
مجموع من كناسة على ذلك كله ويرمى به خارج المسجد وكذلك الخشبة

المرصوفة في المسجد لان هذه الاشياء ليست لها حرمة المسجد ويكره ان
ان يشجار في المسجد فان غرست فيه تجوز فهي للمسجد لا للغارس استحسانا
كذا في الخلاصة وان استغنى عن بواري المسجد او حصيره فهي للذي جعلها فيه
فان مات من جعلها فيه فلاهل المسجد ان يبيعوه لاهل فقير او سقوه ويستعينوا
بثمنه على مصالح المسجد او يبيعوه بان يشتروا به شيئا للمسجد والا فلهم ان يتركوا
العقد والحجارة في المسجد ولا يجوز ان خاف التلويث ويجوز للمحدث
النوم فيه بلا كراهة ويمنع منه الصبيان والمجانين والسكران ويكره
لمن اكل ثوما ونحوه حالة رائحة كريهة دخوله بلا ضرورة ما لم يذهب
ريحه ولا بأس باغلاقه في غير وقت الصلوة صيانة له ولا بأس بالاكل
والشرب فيه فالاولى بسط صوفة ونحوها وله غسل يديه فيه والاولى
في طست ونحوه ولا يقعد فيه مريض يخاف تلويثه ومن حلف بالله يوجب
ان كان جالسا في المسجد فقام فلامه رجل على شيء فقام وخرج من المسجد
ثم اجابه فقيل له في ذلك فقال ما تكلمت في المسجد كذا وكذا سنة بكلام
الدنيا فكرهت ان اتكلم اليوم فيه ويستحب الاكثار فيه من ذكر الله تعالى
والتهليل والتحميد والتكبير وغيرها من الاذكار ويستحب الاكثار من القرآن
ومن قراءة حديث رسول الله صلعم وعلم الفقه وسائر العلوم الشرعية
وينبغي للمجالس فيه ان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وهذا وان كان
الانسان مأمورا به في غير المسجد الا انه يتأكد ثمة ويمكنه المسجد
اما الحدث او لشغل او نحوه يستحب له ان يقول اربع مرات سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر قاله ابو طالب المكي في قوت القلوب
ويكره ان يتعاطى في المسجد او يبيع او يبتاع فيه كما ورد
في الحديث ويكره تعاطي من ينشد ضالة في المسجد شعرا ليس فيه مدح الاسلام
ولا ترهيد ولا حث على مكارم الاخلاق ونحو ذلك ففي الحديث من رأيتموه
ينشد شعرا في المسجد فقولوا فض الله فاك ثلاث مرات رواه ابن
السني وعن محرز بن مجاهد قال اوحى الله عز وجل الى داود وعزتي وجلالي
عز ذكري وعن قعودهم في مساجدي اني جعلت على نفسي اوالمت
على نفسي ان من ذكرني ذكرته وان الظالم اذا ذكر في لعنته رواه احمد وغيره

نسخة صحيحة لا يتعاطى فيه شيء من امور الدنيا كما في المسجد ولم يجد

وعن عمر بن عبد العزيز قال كان الناس فيما مضى في مساجدهم على ثلثة اصناف
صنف في صلوة لهم قد فتح نور ساطع وصنف في ذكر معروج به الى الله عز
وجل وصنف سالم فانتقل ذلك في اخلاف السوء من اقبية الدور واندية
الاسواق الى المساجد فصارت المساجد معادن عوضهم ومزاحم طغامهم
ومواطن لهوهم يتفكرون فيها بالغيبة ويقيد بعضهم ببعض التهمة وبه دوران
اسرع على داود وعم ان اخر الاخرين رجل توسط بيتي فاكثر فيه
ذكر الدنيا وانا بيوتي معلقة لخطبة الحور العين ولطلب استفاد النفوس
من ان سن يا داود قل لبني اسرائيل لا يكثروا الصياح في بيت المقدس
ولتجلوه لجلالي فانه من اجل بيتي فقد اجلني يا بني آدم جعلت اسواق من
بيوتي وامرتكم ان تحطبوا فيها الحور العين بالدعاء والصلاة والاعتكاف
عن الذنوب وبذل المعروف يا داود استعد في من شر ما يكون ومن
تعب الدنيا بهم في المساجد تناولهم اعراض الناس في مساجدهم اعلى عندهم
من تناول العلم فيها العلم للرفعة لا يتقنون به وهي لا ارفع لهم قدرا
ولا اعز بهم رايا يجب الرجل منهم ان يجي الباطل فيجمع الناس فيه اخوانا
لا تؤسطهم الرحمة يتكلمون ذكر في بيوتي هذه كل واحد منهم هناك صاحبه
فاذا فعلوا ذلك تلاعبت بهم الظلمة وتكتب نواصيهم الى الذلة ولا تقوم
الساعة حتى تحذ المساجد سواقا ومعدنا للخصوم اعلموا ما شئتم انها
الخلوق فاني بما تعملون بصير قال ابن الحاج في المدخل ونهى الناس عما
يفعلونه من الخلوق والجلوس جماعة في المسجد للحديث في امر الدنيا وما جرى
لفلان وما جرى على فلان قال صلى الله عليه وسلم اذا اراد الرجل المسجد
واكثر من الكلام يقول الملائكة له اسكت يا ولي الله فان زاد فيقول اسكت
يا بغيض الله فان زاد فيقول اسكت عليك لعنة الله قلت وهذا النوع
قد عمت به البلوى في المساجد الثلاثة المسجد الحرام والمسجد النبوي وبيت
المقدس فقد كثر فيها الحديث والقيل والقال ورفع الاصوات
سيما في ايام الموسم قال الفقيه ابو الليث رح حرمة المسجد في خمسة عشر
خصلة اولها ان يسلم وقت الدخول اذا كان القوم جلوسا وان
لم يكن فيه احد او كانوا في الصلوة فيقول السلام علينا من ربنا وعلى عباد الله

الصالحين

الصالحين ان لا في ان يصلي ركعتين قبل ان يجلس الثالث ان لا يشتري
فيه ولا يبيع الرابع الا يسل فيه سيفا الخامس لا يطلب فيه الضالة
السادس لا يرفع فيه صوتا بغير ذكر الله رح السابع لا تحدث فيه من احاديث
الدنيا الثامن لا يتخطى رقاب الناس التاسع لا يتاجر في المكان الذي
لا يضيق على احد في الصف الحادي عشر لا يربض بين يدي المصلي الثاني عشر
لا يفرق اصابعه فيه الثالث عشر ان ينزه عن النجاسات والصبيان
والمجانين الرابع عشر ان لا يقام فيه الحدود الخامس عشر ان يكبر فيه
ذكر الله رح ولا يغفل عنه وعن ابي هريرة رض الله عنه قال قال رسول الله صلعم
الدنيا في الدنيا اربعة اشياء القرآن في جوف طاهر ومسجد فيما بين قوم
لا يلغون فيه ومصحف في بيت لا يقرأ فيه ورجل صالح بين قوم سوء
لا خير فيهم سوى هذا الذي ذكرنا من انه يصلي تحية المسجد اذا كان دخل في وقت
مباح يباح فيه الصلوة من غير كراهة فاما اذا دخل المسجد في الاوقات المكروهة
فلا يصلي تحية المسجد ولكن يجلس ويسبح ويهلل ويكبر ويصلي
على النبي صلعم وان كان من اهل العلم فيشتغل ويشغل بالفقه وسائر
العلوم الشرعية ثم بعد ما دخل المسجد بشرط صلاة الجماعة حتى يدخل وقت مباح
وينبغي ان ينوي الاعتكاف وان قل جلوسه قال صلعم من اعتكف فواق
ناقة فكانما اعتق نسمة والاوقات المكروهة ثمة ثلاثة منها لا يجوز
فيها الصلوة لا فرضا ولا نفلا ولا تحية المسجد ولا صلوة جنازة عند
طلوع الشمس هذا الاول وعند قيامها في الظهيرة هذا الثاني وعند غروبها
هذا الثالث الا عصر يومه فانه يجوز اداء عصر يومه عند غروب الشمس بغير
كراهة لانه اداها كما وجبت بالحديث حديث عقبة بن عامر قال ثلاث
اوقات نهانا رسول الله صلعم ان نصلي فيها او ان نقبر فيها موتانا عند طلوع
الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تضيف للغروب
حتى تغرب رواه مسلم وغيره بتضيف اي تميل لا يجوز الفرائض فيها لانها
وجبت كاملة فلا يؤدى بان نقص حتى انه يجوز عصر يومه لانه وجب ناقصا
لنقصان سببه وفي المنتقى قوله لا يجوز الصلاة عنه طلوع الشمس
اراد ما سوى النفل وفي المشكل قوله لا يجوز الصلاة ذكره موقوفا بالالف

والام وهما لاستغراق الجنس فيتبقى ان لا يجوز التطوع وليس كذلك
فانه يجوز مع الكراهة الآتي وجه الى الالف واللام هنا للعهود وهو
الفرض فينصرف عدم الجواز اليه فقط فنقول ان كان المراد بقوله لا يجوز صلاة
النفل قضاء لا يجوز فعلها شرعا اما لو شرع فيها وفعلها جاز وان شرع فيها
وقطعها يجب قضاؤها وان كان المراد الفرض لا يجوز اصلا وقبل معنى قوله
لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس لا ينبغي ان تفعل فان فعلت جاز والاولى
ان يقول الكراهة شاملة لجميع الصلوات فرضا ونفلا لمعنى في الوقت
والكراهة اذا كانت لمعنى في الوقت توجب قضاء في الصلوة وفي الكفاية
معنى قوله لا يجوز الصلاة اي لا يجوز فعلها شرعا اما لو شرع فيها تنزه كما تقول
لا يجوز مباشرة البيع الفاسد فلو باشر وقبض المبيع يثبت الملك ثم قالم يجز
النوافل في هذه الاوقات لو شرع فيها ثم قطعه هل ينتقض وضوءه قال في
المبسوط لو طلعت الشمس وهو في صلوة الفجر ثم قهقه قبل السلام فليس عليه
وضوء لصلاة الاولى لان وضوءه لم ينتقض اما قهقه محمد فلانه صار خارجا
من الصلاة بطلوع الشمس وهي احدى الروايتين عن ابي حنيفة وفي رواية
الاولى وان لم يصر خارجا من الحرمة فقد فسدت صلوته بطلوع الشمس لانه
لا يجوز اداء النوافل في هذا الوقت كما لا يجوز الفوائض فالضحك
في هذه الحالة دون الحدث في صلوة الجنازة فلا يجعل حدثا وعلى قياس
قول ابي يوسف يلزمه الوضوء لان ضحك صاحب حرمة صلوة مطلقة وكان
محمدنا وذكر ابو الحسن الكرخي ان الاوقات التي يكره فيها الصلوة خمسة
لا تكره فيها التطوع ولا يجوز فيها الفرض الاعصر يومه وقتان يكره فيهما
التطوع ولا يكره فيها الفوائض فاما الثلاثة الاوقات فعند الطلوع وعند
الغروب اذا احمرت وعند فيما في الظهيرة واما الوقتان فبعد صلاة
العصر حتى تغيب الشمس وبعد صلوة الفجر الى ان تطلع الشمس فان قلت
الحديث خص ثلثة اوقات والعدد المخصوص يفيد الاقتصار عليه ويمنع الزيادة
فيها من ابطال العدد وكذلك استدلالنا على اهل الحيض واكثره بذكر العدد
المنصوص عليه وهذا اذا لحق به اوقات التي يكره فيها الصلوة منها ان
الوقتان ووقت خروج الخطيب الى ان يفرغ من الخطبة فلزمه ابطال العدد

الجواب

الجواب اما يلزم ابطال العدد المنصوص ان لو كان المزيد عليه في الحكم
وفيما نحن فيه ليس كذلك فان الثلاثة المنصوص عليها حكمها ان لا يجوز فيها
الفوائض وكذا النوافل في بعض الروايات واما الملحقة بها فيجوز قضاء
العاية وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة وتكبيرة فيها النفل وكما ان
هذه الثلاثة دونية كذلك روي ايضا عن النبي صلعم انه قال لا صلوة بعد الفجر
حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ولكن اثر هذا النفي في حق النفل
دون الفرض فلا يلزم بمثل هذا الخلاف ابطال العدد المنصوص عليه وقد قال
اصحابنا ان الصلاة في هذه الاوقات ممنوع منها بكل وغيرها وعن ابي يوسف
ان الصلاة وقت الزوال لا يجوز يوم الجمعة ويوم غير صحيح لانه وقت نهي
عن الصلوة فيه في غير يوم الجمعة فكذا في يوم الجمعة قال في الهداية وحديث
عقبة باطلاقه حجة على ابي يوسف في اباحة النفل يوم الجمعة عند الزوال
قوله عند طلوع الشمس حد الطلوع قيد رح او الحاجبين وفي المنتقى ما دام
يقدر على النظر الى قرص الشمس فهي في الطلوع لا يباح الصلاة فاذا عجز عن النظر
فقد غربت الشمس في هذا ان كل موضع نهي عن الصلاة فيه لاجل الوقت
فانه لا يجوز ان يصلي فيه فرضا ولا نفلا وهي الاوقات الثلاثة وكل موضع
نهي عن الصلاة فيه لاجل الصلاة جاز فيه الفرض دون النفل واما سجدة
التلاوة وصلاة الجنازة فان وجبتا في وقت مباح واخرتا الى هذا الوقت
فانه لا يجوز قطعا اما لو وجبتا في هذا الوقت وادتيا فيه جاز لانها ادتيا
ناقصة فلو وجبت اداء الوجوب بحضور الجنازة والتلاوة فان قلت
ما الافضل الاداء او التاخير الى وقت مباح قلت الجواب اما في صلوة الجنازة
فالافضل الاداء لقوله صلعم عجلوا بموتاكم وقال ثلاث لا يؤخرن جنازة اذا
وجدت ما يقضيه ولم يجد لها كفوا واما في سجدة التلاوة فالافضل
التاخير لان وجوبها على التراخي وفي الهداية المراد بالنهي المذكور في صلاة
الجنازة وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلاها فيه او تلا سجدة فيه وسجدها
جاز لانها ادتيت ناقصة قال صاحب الحواشي هذا محمول على ما اذا حضرت
الجنازة عند تغير الشمس او سمع تلاوة او تلاها بنفسه في هذه الحالة اما
اذا كان حضور الجنازة وسماع التلاوة قبل هذا فانه لا يجوز فعلها قطعا

ويكون النهي محمولا على نفي الجواز فوق الاعصر يوم لان السبب هو الجزء
الغايم من الوقت وذلك الجزء الغايم من الوقت ناقص لان اخر وقت
العصر لانه يتعلق بالكل لوجب الاداء بعده وتوتعلق بجزء الماضي فالوجوب
في آخر الوقت فاض واذا كان كذلك فهذا اداء كما وجبت بخلاف غيرها
من الصلوات لانها وجبت كاملة فلا تتأدى بالناقص لان الوقت الكامل
من العصر اكثر من الوقت الناقص فكان اعتبار الاكثر اولى من اعتبار الاقل
فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يجوز قضاء العصر الغايبة بالناقص في هذا الوقت
لانه يكون مؤديا لها كما وجبت لان السببية لما انتقلت الى اخر الوقت واخر الوقت
ناقص فكان قضاؤها في هذا الوقت قضاء لها كما وجبت لانكم اضفتم الوجوب
الى آخر الوقت لاالى ما مضى ينبغي ان يجوز كما لو ادى عصر يوم الجواب
انما يضاف الوجوب الى اخر الوقت ما دام الوقت باقيا ضرورة ان يكون
الفعل اداء وان يتحقق الضرورة ما دام باقيا فما دام باقيا اضيف الى الجزء
الغايم فيجعل ما مضى كانه ليس بسبب لان بعض السبب ليس بسبب واما
اذا ذهب الوقت زالت الضرورة فيضاف الوجوب الى الجزء الذي
لا نقصان فيه فيكون كاملا فلا يتأدى بالناقص فان قلت لو طلعت عليه الشمس
وهو في الصلوة الفجر فسدت بخلاف ما اذا غربت على مذهب الامر حيث
لا يفسد فما الفرق بينهما الجواب الفرق ان الشمس اذا غربت فقد دخل
وقت المغرب فيكون مؤديا في وقت واما اذا طلعت الشمس فقد خرج لا
الى وقت بل هو وقت مكروه فقد صار في المضرات والفرق ان
بالغروب يدخل وقت فرض مثله فلا يكون مناقضا وبالطلوع لا يدخل وقت
الفرض الا ترى انه لو خرج وقت الجمعة في خلال الجمعة تفسد الجمعة لانه لا يدخل
وقت فرض مثله وعن ابي يوسف ان صلوة الفجر لا تفسد بطلوع الشمس
بل يصبر حتى اذا ارتفعت الشمس اتم الصلوة وكانه استحسن هذا ليكون مؤديا
بعضها في الوقت ولو افسدها كان مؤديا جميعها خارج الوقت وكان
اداء بعضها في الوقت ولو لفسدها اولى من اداء الكل خارج الوقت
وفي فتاوى الحجة ولو كان جالسا عند الطلوع يقال له اصبر حتى يرتفع الشمس فلو صبر
ولم يصبر يؤمر بقطع الصلوة ولو كان يشتغل بالاشتغال ورباما لا يصلي فالصلوة

في وقت

مطلب تكره النوافل بعد طلوع الفجر وعروبها الخ والصلوة

في وقت الطلوع اولى من تركها لان على مذهب بعض العلماء يكون مصليا
وكذا الى وقت يكره له ان يدخل في الصلوة ولو اضطر في الصلوة يقطع لانه
معذور ولو كان لا يتوضأ وترك الصلوة لزمه يقطع الصلوة فالصلوة
مع هذا اولى من تركها وفي المضمرات ذكر ان طحاوي رح في هذه المسئلة غروب
الشمس في خلال العصر وقال ما كان قبل غروب الشمس كان اداء وما كان
بعد غروب الشمس يحتاج ان ينوي فيها القضاء ولو شرع في التطوع في الاوقات
الثلاثة قال في النهاية يجب قطعها وقضاؤها في وقت مباح في ظاهر الرواية
وقيل الافضل قطعها ولو مضى فيها خرج عما وجب عليه بالشروع ولا يجب
سواء فان قطعها واداها في وقت مكروه كما اذا دخل في التطوع عند
تمام الطهيرة ثم افسده وقضاه عند الغروب اجزاه وعندنا خلافا لزفر
لان ازالة انتهائه في الوقت المكروه جايز لانه اداها كما التزم فكذا اذا قضاها
في الوقت المكروه لان القضاء مثل الاداء وكذا قال المجندي اذا شرع في
التطوع في الاوقات الثلاثة فالافضل ان يقطع ويقضي في وقت مباح ولو
لم يقطع ومضى عليه فقد اساء ولا شيء عليه ولو شرع في الصوم في الايام
المنهية كيوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق ثم افطر لا يلزمه القضاء عند
ابي حنيفة وعندهما يلزمه فهما سويا بين الصوم والصلوة وابو حنيفة
فرق بينهما فقال الصلوة تقع اولا بالتحريمة وهي ليست من الصلوة عندنا
فانعقدت في غير منهي والدخول في الصوم يقع على وجه منهي عنه اذ الجزء
الاول من الصوم صوم فوقع منهيا عنه فلم يتعلق به الوجوب ولو اوجب
على نفسه صلوة في هذه الاوقات الثلاثة فالافضل ان يصليها في وقت
مباح ولو صلاها فيها فانه يجوز ويخرج عن نذره ويسقط عنه وكذا اذا اوجب
على نفسه الصوم في الايام المنهية فالافضل ان يصوم في وقت الا ولو صام
فيها اجزاه ويخرج عن نذره عندنا خلافا لزفر وفي الهداية اذا قال لله علي صوم
يوم النحر افطر وقضى فهذا النذر صحيح خلافا لزفر ولو صام فيه يخرج عن العهدة
لانه اداه كما التزمه وذكر في فتاوى صاعد قال ابو يوسف من شرع في التطوع
بعد العصر يؤمر بالقطع ثم بالقضاء واما لو دخل بناء على ان العصر عليه ثم تبين
انها ليست عليه يؤمر بالاتمام ولو شرع في صوم او صلوة على ظن انه عليه ثم

حكم الصوم في الايام المنهية

ثم تبين انه لا ينبغي عليه فاسده لا يلزمه القضاء عندنا خلافا لزفر ولو دخل
في احرام الحج على وجه منهي عنه مثل ان كان لابسا او متطيبا او مجامعا انعقد
احرامه وجاز لاشتباهه فيه اذا دخل بالتلبية لانه ايجاب بالقول فان دخل
بسوق الهدى لزمه الاحرام ايضا لانه حالا يلحقه الفتح كما في الكرخي ولو افتتح
المظاهر على انها عليه فاقتدى به رجل بنية التطوع ثم ذكر انه صلاها فاسدا
فلا قضاء عليه ولا على الذي اقتدى به ذكره المجتبى في باب السهو في الزيادة
يجب على المقتدي القضاء عند بعض المشايخ وقتان يجوز فيهما الفرض قضاء
ويكره فيهما التطوع الوقت الاول بعد صلاة الفجر الى ان تغرب الشمس والوقت
الثاني بعد طلوع الفجر الى ان تطلع الشمس الا ركعتين سنة الفجر فانهما يؤديان
بعد طلوع الفجر حال في السراج الوهاج انما يكره التنفل بعد صلاة الفجر وبعد صلاة
العصر اذا كان قصد احتراز لو قام في العصر بعد الاربع ساهيا او في الفجر لا يكره
وبهم لانه من غير قصد وفي المجتبى لا يضيف ركوعا اولى في الفجر والعصر لان
التطوع بعدهما مكروه ولو اضاف ولم يضف اليها اولى حال اصحابنا لا يلزمه
قضاؤها وعندنا يلزمه قضاء ركعتين ولا بأس ان يصلي في هذين الوقتين
الفوائت ويسجد للتلاوة ويصلي على الجنازة لما بينا ان النهي انما ورد لاجل
فعل الصلاة فمنع من النوافل ولم يمنع من الفرائض ولان الكراهة كانت لحق
الفرض فيصير الوقت في حقه كالمشغول به لا يمضي في الوقت فلم يظهر في حق
الفرائض ولا في حق ما وجب بعينه كسجدة التلاوة وظهر في حق المنذور لانه
تطوع وجوبه بسبب من جهته وفي حق ركعتي الفجر وفي الفرض شيء فيه فقد
لان الوجوب لغيره وهو ختم الطواف وصيانة المؤدى فان قيل كم من مكروه
يثبت في حق الفرائض دون النوافل كتكرار السورة في ركعة واحدة
والاعتماد على حائط او اسطوانة من غير عذر والتربع لاعلى وجه التكبر وهنا
انعقد الاداء فثبتت الكراهة في حق النوافل دون الفرائض فما وجه قيل
وجهه ما ذكرنا وهو ان الكراهة كانت لحق الفرض الى اداءه وتقريره هو ان
النوافل في الاوقات الثلاثة اما لا يجوز لمعنى في الاوقات وهو ان
الشمس اذا طلعت تطلع ومعها قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقها
فاذا استوت قارنها فاذا زالت فارقها فاذا دنت للغروب قارنها

فاذا

فاذا غربت فارقها فلذلك امر المتعلمان في حق الفرائض والنوافل واما
المنع الوارد في هذين الوقتين فلم يكن لمعنى يتصل بالوقت وانما نهي عن صلاة
النفل لاقامة ما هو اولى منه وهو مراعات الوقت مشغولا بالفرض بما
بقي من الوقت كما في الصلاة بعد مراعات له وجعل الوقت مشغولا
بالفرض بما بقي من الوقت اولى من اقامة النفل فاذا صرفه الى النفل وهو
دون الفرض كره له واما اذا اوقع القضاء في هذين الوقتين فقد صرفه
الى مثله فيجوز انه يؤدي فرض الوقت فيها فكذلك سائر الفرائض واما
ذكره من عدم كراهة الاعتماد على الحائط في التطوع وكراهته في الفرض فلما
ان النوافل غير مؤقتة فدخلت الرخصة في ادائها لئلا ينقطع عن اداء النوافل
وهو جزء موضوع مستدام وكذلك جاز اداؤها قاعدا مع القدرة على القيام
بخلاف الفرائض وقولنا لانه تطوع وجوبه بسبب من جهة الناذر معناه
اذا كان وجوب المنذور بسبب من جهة الناذر لان من جهة الشرع جعل
كالتطوع المبتدأ بخلاف الجنازة وسجدة التلاوة لان وجوبهما من جهة
الشرع فان قلت ركعتا الطواف واجبتان عندنا وجوبهما من جهة
الشرع بعد الطواف كوجوب سجدة التلاوة بعد التلاوة فينبغي ان
ان يؤدي بهما في هذين الوقتين كسجدة التلاوة بل بهما اشد وجوبا من التلاوة
من حيث ان التلاوة ليست من جنس الواجبات والطهارة من جنس
الواجبات بل من جنس الفرائض فلم لا يؤدي بهما قيل انا عرفنا كراهتها
في هذين الوقتين بالاثر وهو ما روي ان عمر رأى طائفا بالبيت اسبوعا
بعد صلاة الفجر ثم خرج من مكة حتى اذا كان بذي طوى بعد طلوع الشمس صلى
ركعتين وقال ركعتان مكان ركعتين فقد اخرهما الى ما بعد طلوع الشمس
والاصل ان ما وجب بايجاب الله تعالى فانه يجوز في هذين الوقتين وما وجب
مضافا الى العبد لا يجوز كالمنذورة والنفل الذي بدأه وركعتي الطواف
لان ركعتي الطواف وان كانتا واجبتين فان وجوبهما بفعله وهو شروعه
في الطواف واما كره التنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر لان النبي صلى الله
مع حرصه على النوافل لم يزد عليها قال شيخ الاسلام النبي فيه عما سوى ركعتي
الفجر لحق ركعتي الفجر لا للخلل في الوقت فان الوقت متعين لهما حتى لو نوى

نظرا كان عنها فقد منع من طلوع الى ان يبقى جميع الوقت لا يشتغل بها
لكن صلاة فرض الا نوافل ركعتي الفجر فيجوز ان يعرف الوقت اليه وفي
التجنيس لو صلى تطوعا في الوقت الصحيح ركعة طلع الفجر كان الاتمام افضل
لان وقوعه في الطلوع بعد الفجر لا عن قصد قال في القنية ولا ينبغي ان
سنة الفجر على الاصح ولو صلى ركعتين وهو يظن ان الفجر لم يطلع ثم تبين
ان طلع فانه يجوز عن ركعتي الفجر ولا ينبغي ان يعيد قال في النهاية الاوقات
التي تكره فيها الصلاة اثنا عشر ثلثة منها يكره الصلاة فيها لمعنى في الوقت
وهي وقت الطلوع والغروب والاستواء وتسعة اوقات لمعنى
في غير الوقت وما تكره فيه النوافل وما في معناها النوافل ولا تكره لما في
الفرائض وهي بعد طلوع الفجر وبعد صلاة الفجر قبل طلوع الشمس وبعد
صلاة العصر قبل التغير وبعد الغروب قبل صلاة المغرب وعند الخطبة
يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف
وعند خطبة الاستسقاء قال في السراج الوهاج وتؤخر خطبة الكسوف فيه
نظرا لانه ليس في الكسوف خطبة على المشهور وفي زوائد الزندوستي يكره
النافلة في عشرة اوقات ولا يكره فيها الفائتة احداها بعد طلوع الفجر
قبل صلاة الفجر يكره النافلة غير ركعتي الفجر ولا يكره الفائتة الثاني بعد صلاة
الفجر قبل طلوع الشمس يكره النافلة ولا يكره الفائتة ح لو ترك ركعتي الفجر
لخافة فوت جماعة الفجر باسرها فصلى الفجر مع الامام ثم اراد ان يصلي ركعتيها
بعد صلاة الفجر قبل طلوع الشمس يكره عندنا ولو خاف ان لم يصل ركعتي
الفجر فانه ولا يقدر على قضائها بعد هذا الحيلة فيه ما قال الامام ابو بكر محمد
بن الفضل انه يفتتح ركعتي الفجر قبل صلاة الفجر ثم يقطعها ويشرع في صلاة الامام
فاذا فرغ من صلاة الامام يقوم ويصلي ركعتي الفجر ولا يكره ذلك لانا صارت
دينا عليه بالشروع فيها ولا يكره قضاء الدين في هذه الساعة قال صاحب
الروضة ولكن لا يجعل هذا حيلة في جميع الايام الثالث بعد صلاة العصر
قبل اصفرار الشمس يكره النافلة ولا يكره الفائتة الرابع عند خطبة الجمعة
يكره النافلة ولا يكره الفائتة عندنا الا ان يكون شرع في النافلة فيتمها
اربعا ان كان قام الى الثالثة ويسلم ركعتين ان لم يكن قام الى الثالثة الخامس

عند

عند اذان الجمعة وهو الاذان الذي يؤذن عند المنبر ويكره الكلام والتزوج
في وقت اذان الجمعة واما عند ابي حنيفة وقال لا يكره ان دخل
عند الاقامة يوم الجمعة ان تابع الخطبة في العيدين ان مر ان سمع والامام
عند ثلاث خطب في الموسم خطبة قبل يوم التروية يوم بعد صلاة الظهر
بلا جلسة وخطبتان يوم عرفة قبل الظهر فيها جلسة وبعد الفجر يوم خطبة
واحدة بلا جلسة وقيل يكره الصلاة عند خطبة الاستسقاء فهذه العشرة
الاوقات التي يكره فيها النافلة ولا يكره الفائتة فاذا دخل وقت صلاة
يباح فيه الصلاة فرضها ونفلها ولا يكره يوم ويؤذن ويصلي سنة الوقت
ثم يقيم الصلاة ويصلي الفريضة هذا ان كان يصلي وحده وان كان يصلي
بالجماعة لا يحتاج الى الاذان والاقامة ويكفيه اذان الحي وان كان يصلي
في بيته واحب يؤذن لها ويقيم سواء كان منفردا او يصلي في جماعة
اعلم ان الكلام في الاذان في مواضع في تفسيره لغة وشرعا وفي بيان
سببه وفي بيان صفته وفي بيان كيفيته وفي بيان فضله وفي ما يجب على
السامعين عند الاذان وفي بيان سنته وفي بيان المحل الذي شرع فيه وفي
بيان وقته اما تفسيره لغة فالاعلام قال الله تع واذان من الله ورسوله
اي اعلام واما شرعا فهو اعلام مخصوص في اوقات مخصوصة واما
سببه فنوعان سبب في الابتداء وهو سبب البشوت الى البقاء فسبب
البشوت حديث عبد الله بن زيد بن ثعلبة بن عبد ربه الخزرجي الانصاري
وهو من بني الحارث بن الخزرج شهد بدرا وحديثه ما روى ان النبي صلعم
لما اصبح وشاورهم فيما يدعوا به الناس الى الصلاة فقال بعضهم يضرب
الناقوس فقال صلعم هو للنصارى وقال بعضهم الشبور وهو البوق فقال
هو لليهود وقال بعضهم يضرب الدف فقال هو للروم وقال بعضهم يوقد
النار فقال ذلك للمجوس وقال بعضهم ينصب رايه فاذا ارادها الناس
لما علم بعضهم علم بعضهم ذلك فلم ينفع ارادهم عن شيء فقام رسول الله صلعم
مهموما فقال عبد الله بن زيد فبت مهموما باهتمام رسول الله صلعم فبينما انا بين
النائم واليقظان اذا انا برجل اتى وعليه ثوبان اخضران فقام على جذم الحائط
وفي يده ناقوس فقلت له اتبيعني فقال ما تصنع به فقلت يضرب به عند صلاتنا

فقال

ان الكلام في الاذان

قال افغا اوذلك على ما هو خير منه قلت بلى فاستقبل القبلة قائما وقال
الله اكبر مرتين ثم قال اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله
اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله حي على الصلاة
مرتين حي على الفلاح مرتين قال عبد الله بن زيد فلما اصبحت اتيت رسول
الله صلعم فاخبرته برؤياي فقال رؤيا حق ان شاء الله فقم مع بلال
فانه اندى منك صوتا فالقيتها عليه فقام على سطح كان اعلى سطح المدينة
وجعل يؤذن فسمعه عمر رضي الله عنه وهو في بيته فاقبل الى رسول الله صلعم
في ازاره يهرول فقال يا رسول الله والذي بعثك بالحق لقد رايت مثل ما راى الا
انه سبقني فقال رسول الله صلعم فلله الحمد على ذلك وروى
ان سبعة من الصحابة راوا ذلك الرؤيا في ليلة واحدة وكان جعفر يقول
كيف تعدون الى ما هو من معالم الدين فيقولون نثبت بالرؤيا فالاذان
اجل منها ان يثبت بالرؤيا واما يثبت ذلك بما روى عن النبي صلعم انه قال
ليلة اسري بي جمعت الى النبيون واذن جبريل عليه السلام واقام فصليت
بهم صفوف الملائكة وارواح الانبياء عليهم السلام واتاكم بالخبر عن
عبد الله بن زيد ان يؤذن لانه كان يومئذ مريضا واما سببه في البداءة
فذكر ابو الوقت واما صفته فقبل انه واجب لما روى عن محمد رح انه قال
لو اجتمع اهل بلدة من بلاد الاسلام على ترك الاذان والاقامة وجب
على الامام قتالهم واما يقاتل على ترك الواجب وحكاه الكرخي رح قالوا انها
سنتان مؤكدتان والذي روى ان النبي صلعم قال لمالك بن الحويرث
وابن عمه اذا سافرتما فاذنا واقيما اراد به الاستحباب وروى ابو يوسف
عن ابي حنيفة في قوم صلوا في مسجد جماعة الظهر او العصر بغير اذان ولا اقامة
فقد اخطاوا والسنة وجاهلوا اثما اذنوا او لم يقيموا فقد اساؤا
ولا يعلمهم الامام على ترك الاذان عند ابي يوسف وهو الاصح خلافا لمحمد
لان السنن لا يجب القتال بتركها الا ان صفة السنة ان يستحق فاعلها اللوم
ولا يستحق تاركها العقاب واما محمد فقال ان سوى بين ترك السنن اذى ذلك
الى ترك الواجبات واما كيفيته فهو ان يقول الله اكبر الله اكبر الخ معناه الله
اكبر من كل ما يشتغلهم به وطاعة اوجب فاشتغلوا بطاعته واتركوا اشغال
الدنيا وكان السلف اذا سمعوا الاذان تركوا اكل الشيء كانوا فيه قوله اشهد

قوله اشهد ان لا اله الا الله اي اعلم واني غير مخالف لكم فيما دعوتكم اليه
ومنه قولهم حاكيا عن شعيب عم وما اريد ان اخالفكم الى ما انهاكم عنه
ومعنى اشهد اعلم واتيقن ان لا اله الا الله ومنه قولهم شهد الله ان
لا اله الا هو اي بين واعلم وقضى ومن ذلك شهد الشاهد عند الحاكم اي بين
للحاكم واعلمه واختلف اهل اللغة واهل النحو في معنى الله اكبر فقال اهل اللغة
اكبر بمعنى كبير ومنه قولهم وهو اهون عليه اي هين اذ ليس شيء اهون على الله
من شيء وقال النحويون معناه الكبير من كل شيء وحكوا في قولهم وهو اهون عليه
اي عندكم ايها المخاطبون لان الاعادة عندكم اسهل من الابتداء لكون
النطفة ثم العلقة ثم المضغة ثم العظم والاعادة بعد ذلك فيكون قوله اشهد
ان محمدا عبده ورسوله محمد اسم عربي مستخرج من الحمد والرسول
في اللغة هو الذي يتابع اخبار الشيء الذي بعثه ما خوذ من قول العرب
جاءت الابل رسلا اي متتابعة ومن العرب من يثنيه ويجمعه ومنهم
من لا يثنيه في التثنية والجمع ومنه جاء ذلك في القرآن كقوله انا رسولا ربك
وانا رسول رب العالمين قال يونس وحق هنا لانه في معنى الرسالة
كانه قال انا رسالة رب العالمين واعلم ان ذكر الله تعالى عليه ذكر نبيه
صلعم قال الله تعالى للنبي صلعم ورفعنا لك ذكرك لا اذكر الا وتذكر معي
فهو يذكر في الشهادتين وفي الاذان والاقامة والخطبة والتشهد
ولو ان رجلا عبد الله وصدقه في كل شيء ولم يشهد ان محمدا رسول الله
لم ينفع بشيء وكان كافرا وقال حسان بن ثابت يمدح النبي عم عاتبا عليه
للصورة خاتم من الله مشهور يلوح ويشهد وضم الاله اسم النبي مع اسمه
اذا قال في الخمس المؤذن اشهد وشق له من اسمه ليجله فذو العرش
محمود وهذا محمد ولا ترجيع في الاذان وهو ان يرجع المؤذن بعد قوله
في كرة الثانية اشهد ان محمدا رسول الله سرا الى قوله في كرة الاولة
اشهد ان لا اله الا الله رافعا صوته لان الاصل فيه حديث عبد الله
بن زيد وليس فيه ذكر الترجيع قوله حي على الصلوة اي هلموا اليها قوله
حي على الفلاح اي هلموا الى ما فيه فلاحكم وبقائكم والفلاح هو البقاء والبقاء
قال الله تعالى اولئك هم المفلحون اي الناجون ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح

الصلاة خير من النوم مرتين وذلك فاروى ان بلالا اذن للفجر بعد الفلاح
ثم جاء الى رسول الله صلعم يؤذنه بالصلوة فقيل له انه نائم فقال بلال الصلاة
خير من النوم فسمعه النبي صلعم فقال ما احسن هذا فاجعله في اذانك للفجر فان قيل
المغايرة والمفاضلة يكون بين متساويين في المخلفة ولا احدهما مزية والنوم
بين الصلاة والنوم في اصل المزية قيل النوم قد يكون فيه خير اذا كان
وسيلة الى تحصيل طاعة او ترك معصية فان قيل فلم قيل قوله الصلاة خير
من النوم لا توجب اختصاص الجزية لان النوم موجود في العشاء ايضا
لان السنة فيه تاخير صلاة العشاء الى ثلث الليل ومن الناس من ينام
فيها فلم لا يقال في اذانها الصلاة خير من النوم كما في اذان الفجر قيل
المعنى الذي في الفجر معدوم في العشاء لان الناس لا يناموون قبل اذان
العشاء في الغالب وانما يناموون بعده بخلاف الفجر ولان النوم قبل
العشاء مكروه لان النبي صلعم نهى عنه بخلاف الفجر والاقامة مثل الاذان
الا انه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلاة مرتين ويخفض الاذان بالاقامة
واعلم انه اذان واحد لابن ابي عوف في شرحه والكرخي الى ان الاذان
بالفارسية لا يجوز وهذا ذاهب الى هذا الاصح واما فضله فانواع فضل الاذان
فضل اجابة المؤذن وما ذا يجيبه وماذا يقول بعد الاذان فضل الدعاء
بين الاذان والاقامة فضل الاقامة اما فضل الاذان فعن ابي هريرة
رض قال قال رسول الله صلعم لو تعلم الناس في النداء والصف الاول ثم
لم يجدوا الا ان يستهموا عليه لاستهموا ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه
ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لاتوهما ولو حبوا رواه البخاري ومسلم
ولو لا يستهموا اي لاقترعوا والتهجير هو التكبير الى الصلاة وقال رسول الله
صلعم لو يعلم الناس ما في الاذين لتضاربوا عليه بالسيوف رواه احمد
وفي اسناده ابن لهيعة وقال لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس
الا شهد له يوم القيمة رواه مالك والبخاري ومسلم وابن ماجة وزاد
ولا حجر ولا شجر الا شهد له وقال يغفر للمؤذن منتهى اذانه ويستغفر له
كل رطب ويابس سمعه رواه احمد باسناد صحيح والطبراني في الكبير وفي رواية
لاحمد وابي داود ينغفر له مد صوته ويصدقه كل رطب ويابس وفي رواية

للبزار

للبزار وبجنبه كل رطب ويابس وفي رواية ابي داود وابن خزيمة في صحيحه
ويشهد له كل رطب ويابس قال الخطابي مد الشيء غايته والمعنى انه يكمل
مغفرة الله تع اذا استوفى وسعه في رفع الصوت فيبلغ الغاية من المغفرة
اذا بلغ الغاية من الصوت قال الحافظ عبد العظيم المنذري ويشهد لهذا
القول رواية من قال ينغفر له مد صوته بشد به الدال اربعة على مد صوته
قال الخطابي وفيه وجه اخر وهو انه كلام تمثيل وتشبيه يريد ان المكان الذي
ينتهي اليه الصوت لو يقدر ان يكون ما بين اقصاه ومبتدى مداه الذي
هو فيه ذنوب تلك المسافة مغفورة الخ وقال رسول الله صلعم يا ابا محذورة
وقاك رشد المؤذن وانه ليغفر له مد صوته ابن بلغ رواه الطبراني في الاوسط
وقال الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم ارشد الائمة واغفر للمؤذنين
رواه ابو داود والترمذي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما الا انهما قالا
فارشد الائمة واغفر للمؤذنين وفي رواية لاحمد المؤذنون امناء والائمة
ضمناء اللهم اغفر للمؤذنين وسدد الائمة ثلاث مرات قوله امناء
ارشد الاوقات فيعمل الناس على اذانهم في صلاتهم وصومهم وغيرهم
واغفر ذلك فارشد الائمة اي ارشدهم فجعلهم راشدين
فيما يكلفونه وتركوا رعاية مراعاة الدين وادارك المؤذنين بمغفرة جزاء
على ما يجلوه من الامانة وقيل المؤذنون امناء لانهم مؤتمنون على مواضع
عالية فيكونون امناء على العورات والمراد بالشهادة في قوله لا يسمع
مد صوت المؤذن جن ولا انس الا شهد له يوم القيمة وكفى بالله شهيدا
استشهاده يوم القيمة فيما بينهم بالفضل وعلو الدرجة ثم ان الله سبحانه كما يبين
قوله بشهادة الذين يعلم عليهم تحقيقا لغضوصهم على رؤس الاشهاد وتشهير
الرجوههم فكذلك يكرم قوله بشهادة الذين يعلم تكميلا لسرورهم وتطييبا
لقلوبهم وتجزئة الشهود وتزاد قوة اعينهم فاجر ان المؤذنين كلما كانت
اصواتهم اجهر كانت شهودهم اكثر وقال صلعم اذا نودي للصلوة ادبر
الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التاذين فاذا قضى الاذان اقبل فاذا
ثوب ادبر فاذا قضى التثويب اقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر
كذا لما لم يكن يذكر من قبل حتى يظل الرجل ما يدري كم صلى رواه مالك والبخاري

ام فوما دلهم به رضوان ورجل بنادي بالصلوات الخمس في كل يوم وليلة
رواه احمد وابن حبان وقال في المؤذن المحتسب كالشهيد المتشحط في
دمه يجئ احدهما يشتهي بين الاذان والاقامة رواه الطبراني في الاوسط
ورواه في الكبير وقال المؤذن المحتسب كالشهيد المتشحط في دمه اذا
مات لم يدود في قبره وقال من اذن ثنتي عشرة سنة وجبت له الجنة
وكتب له بتاذينه في كل يوم سبعون حسنة وبكل اقامة ثلاثون حسنة
رواه ابن ماجة والدارقطني والحاكم وقال صحيح على شرط البخاري وقال
من اذن لحسبا سبع سنين كتب له براءة من النار رواه ابن ماجة
والترمذي واستغربه وقال الحكم الاذان تسعة عشر كلمة في كل
يوم وليلة خمس صلوات والليل والنهار اربعة وعشرون ساعة
فمن اذن في كل يوم فرضا وصلى الخمس غفر الله له ما ارتكب من الذنوب
في هذه الاربعة والعشرين ساعة تشفع عشر بجمع الاذان وخمسة
بجمع الصلوات الخمس وعن ابي شجاع قال زاد الحاج بغداد في ايام
ابن عمر وزير الامير حتى اشرفت على الموقف قال لحد ثني ابو منصور عيسى
بن موسى الغابة الزاهد قال رايت في النوم في احد تلك الليالي كاني
واقف على الجسر والناس يمرون وانا اقول لا حول ولا قوة الا بالله
ذهب بغداد وخرج اذا بانسان حسن الصورة موقع في قبلي ازرقا
فاخذ ناحية فكبسه الربيع ثم استقبله اخر من ناحية الكرخ فقال الذي جاء من
ناحية الكرخ للذي جاء [illegible] من ناحية الربيع ما الذي امرت به قال امرت
بتغريقها كلها حتى اذا لم يبق فيها احد حبست الماء عنها ثم ذهبت عن ذلك
فقال له اخوه لم كان هذا قال رفعت ملائكة الليل الى الله حتى وهو اعلم
بذلك في جميع حلقة الا افتقت بغداد البارحة سبع فرج حرام فغضب
الله تعالى وامرني بتغريقها ثم رفعت ملائكة النهار وهو اعلم به منهم في صبيح
هذا اليوم سبع مائة اذان ببغداد من سبع موذن فغضب الله تعالى عليهم لاجلهم
بهولاء وذهب بسببهم لحسنهم شفاعة سبع مائة موذن قال ابو منصور
صاحب الرؤيا فاستيقظت من النوم فزعا مرعوبا واتيت البقعة فاذا الماء
ينقص شيئا فشيئا حتى انتهى الماء الى حده وهو عند عثمان بن الزبير قال مات

ا

وسلم وابو داود والنسائي قال الخطابي التثويب ههنا الاقامة والعامة
لا تعرف التثويب الا قول المؤذن في صلاة الفجر الصلاة خير من النوم ومعنى
التثويب الاعلام بالشيء والاثنار بوقوعه وانما سميت الاقامة تثويبا لانه
اعلام باقامة الصلاة والاذان اعلام بوقت الصلاة وقال صلعم ان الشيطان
اذا سمع النداء بالصلاة ذهب حتى يكون مكان الروحاء قال الراوي والروحاء من المدينة
على ستة وثلثين ميلا رواه مسلم وقال المؤذنون اطول الناس اعناقا
يوم القيمة رواه مسلم قال قتيل ما بين الجزع وطول العنق عيب في الدنيا
فانما هذا الخبر سبع اذنيات احدها اطول الناس رجاء لانه يقال طال
عنق الى وعدك اي رجاؤك وقيل معناه اكثر الناس اتباعا يوم القيمة
لانه يتبعهم كل من سمع باذانهم يقال جاء في عنق من الناس اي جماعة وقيل
ان اعناقهم تطول حتى يجيئهم العرف يوم القيمة لانه روي ان العرق يلجم
الناس يوم القيمة وقيل وصفهم بطول الاعناق لانتمائه اليه اعناقهم من
ثواب الله تعالى لانهم يشرئبون يومئذ تحقيقا لطمعهم في دخول الجنة
وقيل معناه اكثر الناس اعمالا يقال لفلان عنق من الخير اي قطعة وقيل
طول الاعناق عبارة عن علو الدرجة وحسن السابقة والتقدم في الشرف
قال العوسي نصف السادة والروساء طول الاعناق وقيل معناه
اعناق بكسر الهمزة اي اسرعهم سيرا الى الجنة وهو قول غير معتمد
رواية ومعنى واهل الاذان افضل ام الامامة قال بعضهم هو افضل
من الامامة لقوله صلعم الائمة ضمناء والمؤذنون امناء رشد الله الائمة
وغفر للمؤذنين والائمين حسن حالا في الضمين ولانه دعي للاية بالرشد
وللمؤذنين بالمغفرة والغفران افضل من الرشد وقال بعضهم الامامة
افضل لان النبي صلعم والخلفاء بعده كانوا ائمة ولم يكونوا مؤذنين فهم
لا يختارون من الامور الا افضلها وقال بعضهم هما سواء وقال صلعم
لو اقسمت لبررت ان احب عباد الله الى الله لرعاية الشمس
والقريبي المؤذنين وانهم ليغفرون يوم القيمة بطول اعناقهم رواه
الطبراني في الاوسط وقال صلعم ثلاثة على كثبان المسك يوم القيمة
يغبطهم الاولون والاخرون عبد ادى حق الله وحق موالية ورجل

ام فوما

سالم بن عبادة فاجتمعنا عند ابيه عبادة فحزن ابوه حزنا شديدا فبكى
فذكك فقال والله لا احزن على فراقه ولكنه مات على حالة سيئة فلما وضع
في قبره وآتى عليه ايام جاء رجل الى ابيه فقال رايت ابنك في المنام
فقلت ما فعل الله بك فقال غفر لي فقلت بماذا قال مررت بمؤذن الى
فلان دانما قاصدا الى المعصية الكبيرة وهو يؤذن فوقفت حتى شهدت
معه الاذان واجبت المؤذن ثم رحلت فلما وضعت في قبري دخل علي
فلانان عليان وقصد ان يعذبني فاذا منادي نادى امسكا عن عذاب
العبد لا يجل من الرب العزيز ان يعذب عبدا في جلل الارض شهد
على طهرها اذان المؤذن وشهد بالوحدانية وسمع الاذان من اوله
الى آخره لاجتماعه وضمانات الله فامسكا عن عذابي فتوديت ان قد غفر
لك ربك لاستماعك اذان مؤذن الى فلان وهو عزرائيل ابي القاسم الخطيب
الرازي قال بلغنا زبيده كانت في مجلس شرابها وعندها القينات
والمغنيات فلما دبت فيها اخذ المؤذن في داره بالاذان فامرتهن
بالامساك ليتوفع المؤذن من الاذان وتشهدت بمثل ما شهد به
المؤذن فلما توفيت راها بعض الصالحين في المنام فقال لها يا زبيده
ما حالك قالت غفر لي فقال لها بسبب الحياض التي حفرت بين مكة
والمدينة قالت لا فانها كانت اموالا مغصوبة فجعل توابيها لا ربابها
فقال لها بماذا غفر لك قالت كنت في مجلس شرب الخمر فامسكت
عن اللهو والشراب حين اخذ في الاذان فقال الله تعالى للملائكة امسكوا
عن عذابها فلو لم يكن التوحيد في قلبها راسخا عند الصحو ما ذكرتني عند السكر
فغفر لها بذلك وسئل بعض الحكماء ما الحكمة في الاذان للصلاة دون
غيرها من العبادات اذان اجاب الحكمة فيه ان الاذان تنبيه على
اهوال القيمة فالاذان الاول يشبه النفخة الاولى لموت الخلايق
والاقامة يشبه النفخة الثانية لبعث الخلايق قال الله تعالى واسمع
يوم ينادي المنادي من مكان قريب يوم اسرافيل عم على صخرة
بيت المقدس فينادي بها اللحوم المتمزقة والجلود البالية والشعور
المتفرقة اجتمعوا للعرض على الرحمن والقيام الى الصلاة يشبه قيام

الخلايق

الخلايق من قبورهم يعقبون يوم القيمة فثمانية عام صم بكم قال الله تع يوم
يقوم الناس لرب العالمين والقراءة في الصلاة يشبه الكتب
بين يدي الرب عز وجل يظهر فيه ما عمل العبد من خير او شر فيسر بخيره ويحزن
من شره كما قال الله تع اقرا كتابك بنفسك اليوم عليك حسيبا والركوع
يشبه خضوع الخلايق لرب العالمين كما قال الله تع وعنت الوجوه للحي
القيوم والسجود يشبه سجود اهل القيمة لله تع كما قال الله تع يوم يكشف
عن ساق ويدعون الى السجود والتشهد يشبه الجثو بين يدي الله
تع كما قال الله تع وترى كل امة جاثية والسلام يشبه تفويج الخلايق
كما قال فريق في الجنة وفريق في السعير وعن عمر بن الخطاب رض قال
لما وقف بلال عند اول الاذان فقال الله اكبر الله اكبر هبط جبريل عم
على رسول الله صلعم فقال يا محمد هو ذا ابليس اللعين في ملاء من جنوده قد
هبط وسط البحر فرحا وهب الى شط فقال ابليس لعنه الله امرحت
فلما قال اشهد ان لا اله الا الله قال عبد الرب فلما قال اشهد ان
محمدا رسول الله قال نبي مرسل فلما قال حي على الصلاة قال فريضة نزلت
فلما قال حي على الفلاح قال افلح من اجاب اليها فلما قال الله اكبر الله اكبر
لا اله الا الله ولى ابليس لعنه الله مدبرا وله رزيز حتى صوت بفيض
في هبط البحر الاخضر ثم قال جبريل عم يا محمد ان الله ضامن لمن اذن اوسع
الاذان فاستمعه رغبة وحسبة ان يومنه من الفزع الاكبر يوم القيمة وان
الصبح يبعث المؤذن من قبره وهو يؤذن باذانه الذي كان يؤذن به في
دنياه الى موضع الحساب فاذا انتهى الى الصراط قيل له اذن فاذا انتهى
الى الجنة فاذانه قيل له ادخل الجنة فقال صلعم يا جبريل هذا للمؤذن فالمستمع
فلما ارتقب اتيك فارح عز فلبك وفرج قبل طرفة عين فقال الله تع
يرتكب السلام ويقول وكذلك افعل بمن استمع وشهد بمثله لانتهم بالحق
ولسوف يعطيك ربك فترضى يعني يغفر من ذنوب امتك مقدار ما نزفت
واما فضل اجابة المؤذن وماذا يجيبه وماذا يقول بعد الاذان عن ابي
سعيد الخدري رض قال قال رسول الله صلعم اذا سمعتم المؤذن فقولوا
مثل ما يقول رواه البخاري ومسلم وابو داود والترمذي والنسائي وابن

وقال اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فانه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا الله لي الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد من عباد الله وارجو ان اكون انا هو فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة رواه مسلم وابو داود والترمذي والنسائي وقال سلوا الله صلى اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال احدكم الله اكبر الله اكبر ثم قال اشهد ان لا اله الا الله قال اشهد ان لا اله الا الله ثم قال اشهد ان محمدا رسول الله قال اشهد ان محمدا رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة رواه مسلم وابو داود والنسائي وقال من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيامة رواه البخاري وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وزاد البيهقي في سننه انك لا تخلف الميعاد وروى عن ميمونة رضي الله عنها ان رسول الله صلى قام بين صف الرجال والنساء فقال يا معشر النساء اذا سمعتم اذان هذا الحبشي واقامته فقلن كما يقول فان لكن بكل حرف الف درجة قال عمر فذا للنساء فما للرجال قال ضعفان يا عمر رواه الطبراني في الكبير وفيه نكارة واما فضل الاقامة فقد تقدم في الحديث فاذا توضأ فاوعى او برد وان المراد بالتوضأ للاقامة وقال صلى اذا توضأ بالصلاة فتحت ابواب السماء واستجيب الدعاء رواه احمد وقال ساعتان لا ترد على داع دعوة حين تقام الصلاة وفي الصف في سبيل الله رواه ابن حبان في صحيحه واما الدعاء بين الاذان والاقامة فعن انس بن مالك رضي ان رسول الله صلى قال الدعاء بين الاذان والاقامة لا يرد رواه ابو داود والترمذي واللفظ له وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وزاد الترمذي في رواية قال فاذا نقول يا رسول الله قال سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة رواه وقال صلى اذا نادى المنادي فتحت له ابواب السماء واستجيب الدعاء فمن نزل به كرب

او شدة فليتحين المنادي فاذا كبر وا كبر وا واذا تشهد تشهد واذا قال حي على الصلاة واذا قال حي على الفلاح قال حي على الفلاح ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى احينا عليها وامتنا عليها وابعثنا عليها واجعلنا من خيارها احيا واموتا ثم يسأل الله حاجة رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد وقوله فليتحين المنادي اي ينتظر به غرة حين يؤذن المؤذن فيجيبه ثم يسأل الله تع حاجة وقال رجل يا رسول الله ان المؤذنين يفضلوننا فقال رسول الله صلى قل كما يقولون فاذا انتهيت فسل تعطه رواه ابو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه واما يجب على السامعين عند الاذان فانه يجب عليهم الاجابة فيقولون مثل ما يقول المؤذن الا في الحيعلتين فانهم يحولقون لان اعادة ذلك يشبه الاستهزاء واذا قال في الصلاة حي من النوم يقولون صدقت وبررت وقيل يقولون ما شاء الله لا قوة الا بالله ومعنى لا حول ولا قوة الا بالله لا حول عن معصية الله ولا قوة على طاعة الله الا بالله وقوله الصلاة خير من النوم كان يقوله المؤذن بين يدي الخليفة في زمانه الذي لا يتابع له في الاول لانه يفوت وقال بعضهم الاجابة بالقلب لا باللسان حتى لو اجاب باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيبا ولو كان في المسجد حيث يسمع المؤذن فليس عليه اجابة بلسانه وفي الفوائد لو سمع الاذان وهو في المسجد يقرأ يمضي على قراءته وكذلك في بيته اذا لم يكن مسجد حيه وفي السراج الوهاج واذا سمع الاذان قارئا فالافضل ان يسكت ويسمع الله اعلم وقيل اذا سمع وهو في المسجد يمضي على قراءته لانه قد اجابه بالحضور وينبغي لسامع الاذان ان لا يتكلم في حال الاذان والاقامة ولا يشتغل بشيء من الاعمال سوى الاجابة حتى بعض العلماء قال رأيت ابا منصور الامام في المنام يقول لي ان الله غفر لامرأة لم تصل قط فلت بماذا قال بسماع الاذان واجابة المؤذن وان كان في المسجد الكرام يؤذن واحد بعد واحد فالحرمة للاول واما بيان سنن الاذان فنوعان سنن في نفس الاذان وسنن في صفات المؤذن اما الآتي في نفس الاذان فانواع منها ان يجهر بالاذان فانه نوع بصوته لقوله ولم يشهد للمؤذن كل ما يسمع صوته ولهذا كان الافضل

ان يؤذن في موضع يكون اسمع للجيران كالمنارة ونحوها ولا ينبغي ان يجهد
نفسه لانه يخاف منه حدوث بعض العلل كالفتق ونحوه وكل عليه ما ورد
ان عمر رضه قال لابي محذورة اذا اذنت بيت المقدس حين راه يجهد نفسه
في الاذان آما تخشى ان ينقطع مريطاؤك وهو عرق بين السرة والعانة
وقيل هو جلد رقيق تحت السرة وكذا يجهر بالاقامة لكن دون الجهر بالاذان
ومنها ان يترسل في الاذان الترسل ان يفصل بين كلمات الاذان بزيادة
نفس ولا تغليب فمها فوهم على رسلك اي رفقك والترسل في اللغة اذا
سهل فيها وقيل الترسل ان يقف بين الكلمتين ومنها ان يحدر في الاقامة
الحدر الوصل والسرعة والجمع بين كل كلمتين وهو في الاقامة الترسل اطالة
كلمات الاذان والحدر قصرها وايجازها فان ترسل في واحدة منها او حدر
في الاذان وترسل في الاقامة اجزاه ويكره ومنها ترك التلحين في
الاذان ويكره التغني في الاذان والتطريب والتطويل بل يحذف
التكبير ولا يطوله لانه اذا طوله دخل في حد الاستفهام وروي ان رجلا
قال لابن عمر رضه اني لاحبك في الله فقال له فاذا ابغضتك في الله
قال ولم قال لانك تتغنى باذانك وروي ان مؤذنا اذن فطرب في
اذانه فقال له عمر بن عبد العزيز ان اذانا سمحا والا فاعتزلنا ومنها ان
يرتب بين كلمات الاذان والاقامة حتى لو قدم البعض على البعض
ترك المتقدم ثم يوالف وبعيد المتقدم لانه لم يعد اذانه لمحل فلفا ذكرا
او انثى وجب بين الاذان والاقامة في الجنب فصل ان ذكر في الاقامة ما نسيه
من ذكر قبل الشروع في الصلاة قالا فضل ان يأتي بالاقامة من اولها الى
آخرها مراعاة للترتيب ولو جعل الاذان اقامة اعاد الاذان وان
جعل الاقامة اذانا لا يعيد لان تكرار الاذان مشروع دون الاقامة ومنها
ان يوالي بين كلمات الاذان والاقامة لان الاذان نزل من السماء والى
وعليه مؤذن رسول الله صلعم حتى لو اذن بطل اذانه ثم علم بعد ما فرغ
قالا فضل ان يعيد الاذان والمستقبل البتة مراعاة للموالاة وعلى
هذا اذا غشي عليه في الاذان او الاقامة ساعة او اكثر ثم افاق من
الاغماء والعياذ بالله ثم اسلم او احدث فذهب وتوضأ ثم جاء

فالافضل

فالافضل ان يستقبل والاولى لو اذا احدث في اذانه او اقامته ان
يتمها ثم يذهب ويتوضأ ويصلي لان ابتداء الاذان والاقامة مع الحدث
جائز فالبناء اولى ولو اذن ثم ارتد عن الاسلام والعياذ بالله فان شاء
اعاد والا فلا عبادته محبطة والردة محبطة للعبادات فتصير ملحقا بالعدم
وان شاء اعتد به لحصول المقصود وهو الاعلام وكذا اذا كره المؤذن
ان يتكلم في اذانه واقامته لانه لم يترك سنة الموالاة والاتيان بذكر معظم
كالخطبة فلا يسقط تركه وهمه ويكره ان يرد السلام في الاذان لانه
ويكره للمؤذن ان يتنحنح في الاذان من غير عذر فان كان لعذر فلا بأس
ومنها ان يأتي بالاذان والاقامة مستقبل القبلة لان الاذان نزل من السماء
كذا نقل وعليه اجماع الامة ولو ترك الاستقبال يجزيه لحصول المقصود وهو
الاعلام لكنه يكره لترك السنة المتوارثة الا انه اذا انتهى الى الصلاة
والفلاح حول وجهه يمينا وشمالا يعني الصلاة في اليمين والفلاح في اليسار
وان كان في الصومعة فان كانت ضيقة لزم مكانه لانعدام الحاجة الى
الاستدارة وان كانت واسعة فاستدار فيها يخرج رسمه من نواحيها
فحسن وفي السراج الوهاج واذا حول وجهه يمينا وشمالا في الحيعلتين فعل
يحول قدميه قال في الكرخي لا يحول قدميه الا اذا كان على منارة فارادا
ان يخرج رسمه من نواحيها لم يجز ان يحول قدميه فيها الا انه لا يستدير
القبلة والمكفي بالتحويل اعلام الناس وهم في الاربع الجهات فكان ينبغي
ان يحول قدميه وراءه لكن ترك التحويل الى وراءه لما فيه من استدبار القبلة
ومن قدامه قد حصل الاعلام بالتكبير والشهادتين ومنهم من قال اذا كان يسمع
صوته لا يحول لعدم الحاجة الى الاعلام وهو قول الحلواني والصحيح انه يحول
لانه من سنة الاذان فلا يخل بشيء منها حتى قالوا في الذي يؤذن للملوك ينبغي
ان يحول وهل يحول في الاقامة قيل لا لانها اعلام للحاضرين بخلاف
الاذان فانه اعلام للغائبين وقيل يحول اذا كان الموضع مستعدا ومنها
التكبير جزما لان الاذان سمح موقوفا لاعراب له لقوله صلعم الاذان
جزم وحكي ان ابا العباس كان يقول الله اكبر الله اكبر بفتح الراء الاولى
وكان الاصل اسكانها فتحولت فتحة الالف من اسم الله الى الراء التي

فيها كما في قوله تعالى الم الله لا اله الا هو وكان الاصل اسكان الميم كسائر
الحروف المقطعة ومنها الفصل بين الاذان والاقامة لان الاعلام المطلوب
من كل واحد منهما لا يحصل الا بالفصل والفصل فيما سوى المغرب بالصلاة
او بالجلوس مسنون والوصل مكروه وفي الحديث الصحيح ولكن اذا دخل لقضاء
حاجته وفي المغرب لا يفصل بينهما بجلسة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد يجلس بينهما جلسة خفيفة وروي عن محمد انه قال احب الي ان يقوم
بينهما ولا يقعد ولم يذكر الكراهة وروى الحسن عن ابي حنيفة انه قال ينبغي ان
يجعل بين اذان المغرب واقامته قدر ما يتوارى ثلاث اياب قصار آية
طويلة او قدر ما يخطو ثلاث خطوات لانه مأمور بتعجيل المغرب وبين
اذان الفجر ان يجلس قدر ما يتوارى القاري عشرين آية ثم يثوب وان
صلى ركعتي الفجر بين الاذان والتثويب فحسن وفي الظهر يصلي بين الاذان
والاقامة اربع ركعات يقرأ في كل ركعة نحو عشر ايات وبين اذان
العصر واقامته مقدار ركعتين في كل ركعة نحو عشر ايات وبين اذان
العشاء واقامتها مثل الظهر وان لم يصل فليجلس قدر ذلك كذا في الكرخي
وفي البدائع وهذا ليس بتقدير لازم فينبغي ان يفعل مقدار ما يظهر للقوم مع
مراعاة الوقت المستحب وفي المجتبى يفصل المؤذن بين الاذان والاقامة
ان شاء لقوله صلعم بين الاذان والاقامة صلاة لمن شاء وان لم يصل
مكث مقدار ما يصلي اربع ركعات الا في المغرب فانه لا يصلي بينهما ولكنه
يقيم عقيب الاذان والتثويب لا يكون الا في الفجر خاصة ويكره في غيرها
لان الفجر يقع في حال نوم وغفلة وروي ان عليا كرم الله وجهه رأى مؤذنا
يثوب في العشاء فقال اخرجوا هذا المبتدع من المسجد وقال مجاهد دخلت
مع ابن عمر مسجدا للصلاة في الظهر فسمع المؤذن يثوب فتنحنح وقال قم
بنا فاخرج فان هذا المبتدع فكان التثويب في عهد رسول الله صلعم الا في الفجر
وفي الحكام لم ير مثل هذا اليوم بأسا بالتثويب في سائر الصلوات
لتغير احوال الناس وفي الهداية والمتأخرون استحسنوه في الصلوات كلها
لظهور التواني في الامور الدينية وفي الكرخي لا بأس به في سائر الصلوات
عن ابي يوسف قال ابو يوسف لا ارى بأسا بان يقول المؤذن للامير

في الصلوة

في الصلوات كلها السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته حي على الصلاة
حي على الفلاح يرحمك الله لاشتغاله بامور المسلمين وهذا اذا كان مشغولا
بمصالح المسلمين اما اذا كان مشغولا بالعلم والفسق فلا يجوز للمؤذن
الدرور على بابه وكره هذا الخروج وقال ابو يوسف حين غش الامير بالدرك
واما قال ابو يوسف ذلك في امراء زماننا لانهم كانوا مشغولين بامور
الرعية ولا كذلك في زماننا وعلى هذا القضاة والمفتون والمتعلمون ومن يعمل بمصالح
المسلمين واما اذا اشتغلوا بغير ذلك فلا الا على سبيل الادب والمعروف
وسنة التثويب كان في الابتداء الصلاة جزم النوم وبين ان احدث في
الناس حي على الصلاة حي على الفلاح حي على العلاة بين الاذان والاقامة وقيل
في كل بلد على ما يتعارفونه اما بعد قوله الصلاة او قامت قامت كذا في الزاهدي
وقيل لا ينبغي لاحد ان يقول لمن فوته في العلم جاز وقت المؤذن لانه
استفتال وروي ان عمر رضي الله عنه حين حج اتاه مؤذن بكره يوقظه بالصلاة فاستحسنه
وقال الم يك في اذانك ما يكفينا والافضل للمؤذن ان يجعل اصبعيه في
اذنيه بذلك امر بلال ولانه ابلغ في الاعلام قال في الهداية وان
لم يفعل فحسن لانها ليست بسنة اصلية حتى لم تذكر في اذان محمد بن
وان كان ذلك ابلغ في الاعلام لان الصوت يبدو من مخارج النفس
فاذا سد اذنيه اجتمع النفس في الفم فخرج الصوت عاليا من غير ضرورة
وقول صاحب الهداية فحسن معناه الاذان حسن لو ترك سنة الاذنين
لان سنة بهما وان لم يكن من السنة الاصلية فقد امر به رسول الله صلعم بلالا
فلا يليق ان يوصف تركه بالحسن لان فعل امر رسول الله صلعم لما لم يكن من السنن
الاصلية لم يوثر زواله في زوال الحسن المكتفى في نفس الاذان الذي هو
من سنن الهدى فكان معناه ان الاذان بذلك الفعل احسن والاذان
ايضا مع تركه حسن لانه من سنن الهدى كذا في النهاية واما السنن في صفات
المؤذن فانواع منها ان يكون رجلا فلا يكره اذان المرأة بالتفاريق والروايات
لانها ان رفعت صوتها فقد ارتكبت معصية وان خفضت صوتها فقد تركت
سنة الجهر ولان اذان النساء لم يكن في السلف وكانوا من المحدثات
واذا ثبت للقوم ابواتهم حتى لا يجاوبوا لحصول المقصود وهو الاعلام وردوا

عن ابي حنيفة انه يستحب الاعادة وليس على النساء اذان ولا اقامة لانه
جاء في الحديث وقال الشافعي يتيمم المرأة ولا يؤذن وكره اذان الصبي
ان كان يعقل وهو صحيح وهو كراهة في ظاهر الرواية الا اذان البالغ افضل
وان كان لا يعقل لا يجزئ ويعاد وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه قال
اكره ان يؤذن من لا يحتلم ومنها ان يكون عاقلا فيكره اذان المجنون والسكران
الذي لا يعقل ويعاد وذكر في ظاهر الرواية احب الي ان يعاد لان عامة
كلام المجنون والسكران هذيان فربما يشتبه على الناس فلا يقع به الاعلام
ويعاد اذان اربعة المجنون والجنب والسكران والمرأة وكره اذان
الصبي الذي لا يعقل ولو اذن المؤذن بعد الاذان لا يعاد فان اعيد فهو
افضل ومنها ان يكون تقيا لان المؤذن مؤتمن والامانة لا يؤديها الا التقي
ومنها ان يكون عالما بالسنة والاحكام الشرعية لان الاذان سنة
وآدابا فلا بد من العلم بها قال صلعم يؤمكم اقراؤكم ويؤذن لكم خياركم وقال
عمر رضه لو اطيق الاذان مع الخلافة لاذنت وروى ان ابا حنيفة رضه كان
يباشر الاذان والاقامة بنفسه وروى عقبة بن عامر قال كنت مع رسول
الله صلعم في سفر فلما زالت الشمس اذن بنفسه واقام فصلى الظهر وجوز اذان
الصبي والاعرابي وكره لانا لحصول المقصود وهو الاعلام لكن غيرهم افضل
لان الصبي لا يتفرغ لمراعاة الاوقات لاشتغاله بلعب مولى ولان الغالب
عليه الجهل وكره الاعرابي وهو لانا الغالب عليها الجهل وعن ابي حنيفة رضه
قال يكره ان يكون المؤذن فاجرا فان صلوا باذان هو لا ابوابهم ومنها ان
يكون عالما باوقات الصلاة حتى كان البصير افضل من الضرير لان البصير
يعرف الاوقات بنفسه والضرير لا يعرفها بنفسه لكن مع هذا لو اذن الاعمى
جاز لحصول الاعلام بصوته وامكان الوقوف على المواقيت من قبل غيره
في الجملة وابن ام مكتوم كان مؤذن رسول الله صلعم وكان اعمى وكان ابن
مسعود رضه لا احب ان يكون مؤذنوكم غيانكم واكثركم وروى ان ابن ام
مكتوم كان يؤذن لرسول الله صلعم وهو اعمى فلان بلالا كان يؤذن قبله
فاذا نزل صعد ابن مكتوم فيوقت باذان بلال واسم ابن ام مكتوم
عبد الله بن زايد وقيل اسمه عمرو بن قيس بن زايد ابن الاصم وهو من قيس

وهو ابن خال خديجة بنت خويلد ام المؤمنين لان امها فاطمة بنت زايدة
بن الاصم وهذا الاعمى هو الذكور في قوله تع عبس وتولى ان جاءه الاعمى
ومنها ان يكون مواظبا على الاذان لان حصول الاعلام لاهل المسجد بصوت
المبلغ انما يحصل بصوت من لا عهد لهم بصوته فكان افضل واذان
السوقي لمسجد الحي في صلاة الليل وغيره في صلاة النهار يجوز لان سوقي
يخرج في الرجوع الى المحلة في وقت كل صلاة لحاجة الى الكسب ومنها ان
يكون المؤذن على الطهارة وان كان على غير طهارة فان كان محدثا يجوز ولا
يكره حتى لا يعاد في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يعاد وان
اقام وهو محدث جاز وكره في الاصل وسوى بين الاذان والاقامة
وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه قال اكره اقامة المحدث واما الاذان
مع الجنابة فيكره في ظاهر الرواية حتى يعاد وعن ابي يوسف انه لا يعاد وفي
ظاهر الرواية وكره الاقامة مع الجنابة لكنها لا يعاد ومنها ان يؤذن قائما
اذا اذن للجماعة ويكره قاعدا لان ان نزل الى السماء اذن قائما حيث
وقف على جذم حائط وكره ان الناس توارثوا ذلك فعلا وكان تاركه
مسيئا لمخالفته ان نزل من السماء واجماع الخلق وان اذن نفسه قاعدا
فلا بأس به لان المقصود وهو اعلام سنة الصلاة لا الاعلام وانما السنة
فلا بأس ان يؤذن راكبا لما روى ان بلالا رضه رباه اذن في السفر راكبا
ولان له ان يترك الاذان اصلا في السفر فلان له ان يأتي به راكبا
بطريق الاولى وينزل للاقامة لما روى ان بلالا رضه اذن وهو راكب
ثم نزل واقام على الارض ولانه لو لم ينزل لوقع الفصل بين الاقامة والشروع
في الصلاة بالنزول وانه مكروه واما في الحضر فيكره الاذان راكبا في ظاهر
الرواية وعن ابي يوسف انه قال لا بأس به ثم المؤذن يختم الاقامة على
مكانه او يتحما شيئا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يختمها على مكانه سواء كان
المؤذن اماما او غيره وكره آخرون عن ابي يوسف وقال بعضهم يتحما شيئا
وعن الفقيه ابي جعفر الهندواني انه اذا بلغ قوله قد قامت الصلاة فهو
بالخيار ان شاء مشى وان شاء وقف اماما كان او غيره وبه اخذ الفقيه
ابو الليث وما روى عن ابي يوسف اصح ومنها ان يؤذن في مسجد ليعرف بذلك

ان يؤذن في مسجدين ويصلي في احدهما لانه اذا صلى في المسجد الاول يكون
مشتغلا بالاذان في المسجد الثاني والتنفل بالاذان غير مشروع ولان الاذان
مختص بالمكتوبات وهو في المسجد الثاني يصلي النافلة فلا ينبغي ان يدعو الناس
الى المكتوبة وهو لا يصلي فيها ومنها جواز اذان من هو الذي يعتبر وان امام
غيره فان كان ينادي بذلك يكره وان كان لا ينادي بذلك لا يكره وذكر ان
ابن ام كلثوم كان يؤذن وبلال يقيم وربما اذن لبلال واقام ابن ام كلثوم
ومنها ان يؤذن محتسبا ولا يأخذ على الاذان والاقامة اجرا، ولا يحل له
اخذ الاجرة على ذلك لانه استئجار على الطاعة وذا لا يجوز ولو علم القوم
حاجته فاعطوه شيئا من غير شرط فنوجس لا من باب ابر والصلة، قال
الفقيه ابو الليث في تنبيه الغافلين يحتاج المؤذن الى عشر خصال حتى ينال
فضل المؤذنين اولها ان يعرف مواقيت الصلاة الثاني ان يحفظ حلقه لان
يوم الاذان لاجل حلقه الثالث اذا كان عالما لم يشترط على من اذن في
مسجده الرابع ان يحسن الاذان الخامس ان يطلب ثوابه من الله تعالى
ولا يمن على الناس السادس ان يامر بالمعروف وينهى عن المنكر ويقول الحق
للغني والفقير السابع ان ينشط الامام بقدر ما لا يشق على القوم الثامن
ان لا يغضب على من اخذ مكانه من المسجد التاسع لا يطول الصلاة بين
الاذان والاقامة العاشر ان يغادر المسجد بطهارة من العذر ويجتنب الخيانة
عنه ويحتاج الامام الى عشر خصال حتى يتم صلاته ومن صلاة خلفه اولها ان
يكون طاهرا بالكتاب والسنة ولا يكون لحانا الثاني ان يكون بكبيرا بحيث لا
اذا تم ركوعه وسجوده الرابع ان يحفظ نفسه من الحرام والشبهة الخامس
ان يحفظ بدنه وثيابه من الاذى السادس ان لا يطول القراءة الا ان يرضى
القوم السابع ان لا يجهر بنفسه الثامن ان لا يدخل في صلاة حتى يستفرغ
من جميع ذنوبه لانه يستفتح لمن خلفه التاسع اذا سلم لا يخص نفسه بالدعاء دون
القوم العاشر اذا نزل في مسجد وغيب يسأل عما يحتاج اليه واما بيان المحل
الذي سمع فيه الاذان فالمحل الذي يجب فيه الاذان ويؤذن له الصلاة
المكتوبة التي تؤدى بجماعة مستحبة في حال الاقامة فلا اذان ولا اقامة في صلاة
الجنازة لانها ليست بصلاة على الحقيقة ولا اذان ولا اقامة في النوافل ولا في

والاذان والاقامة ان اخذ اجرة على الاذان والاقامة
لا يحل له ذلك ولا يحل لهم اعطاؤه على هذا
ترجيح

والمستحب في هذه الاذان
والاقامة مذهب محمد
ترجيح

السنن

وصره فان ترك الاذان لا بأس به وان ترك الاقامة يكره بخلاف
المقيم اذا كان يصلي في البيت وهن وترك الاذان والاقامة فانه
لا يكره ولو صلى في مسجد باذان واقامة اهل يكره ان يؤذن ويقام فيه
ثانيا فقد الا يخلو عن احد وجهين اما ان كان مسجد الحي اهل معلوم او لم يكن
فان كان لحي اهل معلوم فان صلى فيه غير اهله باذان واقامة او بعض اهله
يكره لغير اهله وللباقين من اهله اعادة الاذان والاقامة وان كان مسجدا
ليس لحي اهل معلوم بان كان على شوارع الطرق لا يكره تكرار الاذان والاقامة
فيه وهذه المسئلة بناء على مسئلة اخرى وهي ان تكرار الجماعة في مسجد
واحد هل يكره فيه على ما ذكرنا من التفصيل وعن ابي يوسف انه لا يكره اذا كانت
الجماعة الثانية كبيرة فانه اذا كانوا ثلاثة او اربعة فصاعدا فهم في رواية عن
ابي يوسف يصلون الجماعة لا يكره وعن محمد انه لا يكره اذا كانت الثانية على
سبيل البدل الى والاجتماع فانه اذا لم يكن فلا يكره وليستوفى وجوب
مراعاة الاذان والاقامة الاداء والقضاء وجملة الكلام فيه ان لا يخلو
اما ان كانت الفائتة من الصلوات الخمس واما ان كانت الجمعة فان
كانت من الصلوات الخمس فان فاتته صلاة واحدة فقضاها باذان واقامة
وكذا ان فاتته الجماعة صلاة واحدة فقضاها بالجماعة باذان واقامة
لان النبي صلى الله عليه وسلم هو واصحابه بالوادي الى ان استيقظهم حر الشمس فلما استيقظ
قال قوموا ثم امر بلالا فاذن فصلى ركعتي الفجر واقره فاقام فصلى الفجر قال
الخندق ويجهر الامام بالقراءة ان كانت صلاة يجهر فيها وان كانت
ظهرا او عصرا خافت ويصليها كما فاتت واما اذا فاتته صلوات فان
اذن لكل واحدة واقام فحسن وان اذن واقام للاولى واقتصر على
الاقامة فهو جائز واختلف الروايات في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوات
الى فاتته يوم الخندق في بعضها انه امر بلالا فاذن لكل واحدة وفي بعضها
انه اذن واقام للاولى ثم اقام لكل صلاة بعدها وفي بعضها انه اقتصر على الاقامة
لكل صلاة ولا شك ان الاخذ برواية الزيادة اولى خصوصا في باب
العبادات وفي المنتقى هذا اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا قضاها
في مجالس شتى لا يشرع لكل صلاة منها ما ذكرنا فان عليه ان يؤذن لها

وبينهم ان كان في سفر وان كان في حضر حبس بقدر ذلك وان فاتته
صلاة الجمعة صلى الظهر بغير اذان واقامة للصلوات التي تؤدى بجماعة
مستحبة واداء الظهر يوم الجمعة بجماعة مكروه في المصر كذا روى عن علي رض
ولو ان رجلا ظاهرا دخل مسجدا قد اذن فيه وهو لم يصل تلك الصلاة
التي اذن لها فانه يكره له ان يخرج من غير ان يصلي ها فان كان قد صلاها فلا
بأس بالخروج مالم يأخذوا في الاقامة في الصلوات كلها فان اخذوا
في الاقامة قبل الخروج ان كان في الظهر والعشاء فانه يصلي معهم ولا يخرج
ما صلاه معهم نافلة وله ان يخرج في العصر والمغرب والفجر لكراهة التطوع
بعد الفجر والعصر واما المغرب فلانه اذا دخل معه لم يخل من احد وجهين
اما ان يسلم معه فينصرف في التطوع عن قرب او يقوم فيصلي اخرى فتكون
كالمقاما للاقامة فلا يدخل معه في المغرب فلا يسلم معه بل يقوم فيضيف
اليها ركعة فان لم يقم وسلم معه لزمه قضاء اربع ركعات لانه بالشروع
اوجب ثلاثا تطوعا وقد اوجب على نفسه ثلاث ركعات تطوعا لزمه
اربع وعند زفر ثنتان وكذا لو اوجب على نفسه ركعة يلزمه ركعتان
لان التطوع لا يكون وترا وعند زفر لا يلزمه شئ ولو اخذ المؤذن في الاقامة
ودخل رجل المسجد فانه يقعد الى ان يقوم الامام في مصلاه فان قيل متى
يقوم القوم الى الصلاة قيل ان كان المؤذن غير الامام والامام في
المسجد فانهم يقومون حين يقول المؤذن في الاقامة حي على الفلاح وان
كان الامام خارج المسجد ان دخل من وراء الصوف يقومون حين
يراه وقيل اذا اعتدلت بهم قاموا وقيل كما جاوز صفا اقام ذلك
الصف والى هذا مال الحلواني والسرخسي وخواهرزاده وان كان دخل
من قدامهم قاموا حين رآه واما اذا كان الامام هو المؤذن فان اقام
في المسجد لا يقومون حتى يفرغ من الاقامة وان اقام خارج المسجد لا يقومون
مالم يدخل المسجد ثم ان كان المؤذن هو الامام وبدأ بالاقامة في موضع
قال ابو يوسف يتمها فيه وقيل اذا انتهى الى قد قامت الصلاة يمكث
ويمشي قدر ما وصل الى مكان الصلاة اتمها فيه وقال الامام خواهرزاده
هو بالخيار ان شاء اتمها في المكان الذي بدأ منها فيه وان شاء اتمها حيث

مصلى الظهر يوم الجمعة بجماعة مكروه في المصر
في الوقت يوم الجمعة الاذان
مصلى العيد بغير اذان
مصلى العيد بغير الاقامة

وان كان الامام انتهى فى موضع البداءة من غير خلاف وقال ابو الليث
ان شاء انتهى مكانه وان شاء انتهى مسجدا اما كان او غيره وفى المجتبى
اذا قال المؤذن فى الاقامة حى على الفلاح قام الامام والقوم فاذا قال
قد قامت الصلاة كبر الامام والقوم عندهما وقال ابو يوسف رح
لا يكبر حتى يفرغ من الاقامة وقال زفر اذا قال قد قامت الصلاة قرة وجوة
قام الامام والقوم فاذا قال لها مرة اخرى كبروا ولو لم يكبر عندهما
حتى فرغ من الاقامة كلها فلا بأس والكلام فى الاستحباب هذا اذا كان
الامام حاضرا فى المسجد اما اذا كان غائبا او هو المؤذن فانه لا يقوم القوم
حتى يجاوزهم الامام وكل صف جاوزهم قام اهله فان دخل من غير جانب
الصفوف فلا يقومون حتى يبلغ الحجاب واما بيان وقت الاذان
فوقته هو وقت الصلاة المكتوبات حتى لو اذن قبل دخول الوقت
لا يجزيه ويعيده اذا دخل الوقت فى الصلوات كلها فى قول ابى حنيفة
ومحمد وقال ابو يوسف اجزأه الا بالفجر بان يؤذن للفجر النصف الاخير
من الليل لتوارث اهل الحرمين ولهما قوله صلعم لبلال لا تؤذن حتى يستبين
لك الفجر هكذا ومد يديه عرضا وفعل الحسن البصرى انه كان يقول اذا سمع
من يؤذن قبل طلوع الفجر توضأ واعد صلاة ما فاتك الفجر واما فى غير الفجر
فلا خلاف فيه فان قيل فقد جاء فى الحديث لا يمنعكم اذان بلال
عن سحوركم فانه يؤذن بليل فعلم بهذا انه كان يؤذن قبل الوقت قلنا بوجب
ومحمد حيث لم يعتبره الذى صلعم وآخر الناس ان لا يعتبروا به مثل اعتبارهم
بالاذان فى الوقت فانه صلعم قال انه يؤذن بليل ليتسحر صائمكم ويقوم
نائمكم فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم وكان اعمى لا يؤذن حتى يسمع
الناس يقولون اصبحت اصبحت فان قيل البصير احب ان يؤذن من
الاعمى فكيف جعله الذى صلعم مؤذنا وغيره اولى منه قيل انما يكون غيره اولى
منه لان غيره اعلم بالمواقيت وكان مع ابن ام مكتوم من يحفظ عليه اوقات
الصلاة وحتى كان مع الاعمى من يحفظ عليه اوقات الصلاة يكون حينئذ
تأذينه وتأذين البصير سواء كذا فى النهاية ثم اذا اراد المؤذن فى المسجد
يبدأ برجله اليسرى وهو عمل مادى عند الدخول اى دخول المسجد وقد تقدم

وينبغى

وينبغى ان يتوضأ قبل دخول الوقت للصلاة وينبغى ان يدخل المسجد
قبل الاذان ويصلى تحية المسجد عند دخوله ويقعد فى المسجد منتظرا للصلاة
ليكون من اهل هذه الآية وهو قوله تعالى ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا الآية
الذين اصطفينا من عبادنا امة محمد صلعم فمنهم ظالم لنفسه وهو من ظاهره
خير من باطنه ومنهم مقتصد من استوى ظاهره وباطنه ومنهم سابق الى الخيرات
بالخيرات بالاعمال الصالحة وهو من باطنه خير من ظاهره وقيل الظالم لنفسه
من جاء بالامرين جميعا خلطا عملا صالحا وسيئا وقالت عائشة رض
الصبيان اما السابق الى الخيرات فمن مضى على عهد رسول الله صلعم وشهد له
بالجنة واما المقتصد فمن اتبع اثره من اصحابه حتى لحق به واما الظالم لنفسه
فمثلى ومثلك وقال على رض الظالم انا والمقتصد انا والسابق انا فقيل
له وكيف ذاك قال انا ظالم بمعصيتى ومقتصد بتوبتى وسابق بمحبتى
واما جزاء الظالم لكثرتهم وثنى بالمقتصد لانهم اهل منهم وثلث بالسابق
لانهم اقل من القليل وقال جعفر بدأ بالظالم اخبارا بانه لا يتقرب اليه
الا بكرمه وان ظلم الظالم لا يؤثر فى الاصطفاء ثم ثنى بالمقتصد لانهم بين
الخوف والرجاء ثم ختم بالسابق بقلب سليم بما اصلحكم مكره وكلهم فى الجنة
باذن الله بتوفيقه وبالجملة فلا يغير احد وليبادر كل الى التوبة النصوح قبل
ان يحال بينه وبينها ذلك اى ايراثهم الجنة هو الفضل الكبير قال صلعم انا
السابق الى الخيرات فيدخل الجنة بغير حساب واما المقتصد فيحاسب
حسابا يسيرا واما الظالم فيحبس فى المقام حتى يدخله الهم والكل يدخلون
الجنة يدل عليه قوله جنات عدن يدخلونها الآية قال ابو على ان الجنة
هى الذين سبقوا الى الخيرات وبادروا الى الطاعات ووصلوا
الى الدرجات بفضله وكرمه انه ولى الحسنات فصل فى نواقض
الوضوء لما فرغ من بيان فرائض الوضوء وسننه ومستحباته وما يتعلق
بذلك شرع فى بيان نواقضه اعلم ان النقض حتى اضيف الى الاجسام
يراد به ابطال تاليفها وحتى اضيف الى غيرها يراد به ازاحة عما هو المطلوب
منه والنقض هنا يحتمل الوجهين لان المتوضئ لما كان قادرا على الصلاة
ومس المصحف وبطل ذلك بالحدث انتقض صفة وخرج عما كان عليه فصحت

الاستعارة اعلم بان الخارج من البدن عاضربين طاهر ونجس الرواية
نجس بفتح الجيم وهو عين النجاسة واما بكسر الجيم فلا يكون طاهرا هذا
في اصطلاح الفقهاء واما في اللغة فيقال نجس الشيء نجس فهو نجس
ونجس كذا في شرح الوقاية فخروج الطاهر لا ينقض الوضوء كالدمع والبزاق
والمخاط واللبن والمني اذا قطع عن الجرح والدم الخارج من
الجراحة من غير ان يسيل الى موضع يلحقه حكم التطهير واما الخارج النجس
فلا يخلو اما ان يخرج من السبيلين وهما الفرجان القبل والدبر او من
غيرهما غير السبيلين فان خرج من السبيلين انتقض الوضوء بنفس
الخروج قليلا كان الخارج بان كان اقل من قدر الدرهم او اكثر بان زاد
على الدرهم وسواء كان الخارج معتادا او غير معتاد كدم الاستحاضة
والقيء والدود والحصى ولا يشترط فيما في السبيلين ان يرى الخارج
منهما السيلان سواء سال الخارج منهما او لم يسل يعني ان الخارج
من السبيلين لا يشترط فيه التجاوز بل ان كان الخارج من السبيلين
موصوفا بالتجاوز لانتقاله الى ظاهر البدن وان خرج من غير السبيلين
ان سال عن راس الجرح ووصل الى موضع طاهر انتقض الوضوء وان
لم يسل لا ينتقض قيد بقوله خرج احترازا عما اذا اخرج بالة عالج القطة
وعن ما لو خرج بمعالجة فانه لا ينقض وهو اختيار صاحب الهداية واطلق
في شرح الوقاية انه ينقض وهو حديث عمد كالفصد والحجامة والتوفيق
بين اختياره واختيار صاحب الهداية ان سال منه بعد عصر
الوقاية ينقض وان سال بالعصر لا ينقض فيحمل كلام صاحب الهداية
على هذا وكلام السرخسي على الاول وقيد بالسيلان لانه اذا لم يتجاوز
الخارج لا ينتقض الوضوء عندنا وينتقض عند زفر وحد التجاوز ان
يعود فيتحدر عن راس الجرح واما اذا علا ولم يتحدر لا يكون سائلا فلا ينتقض
وعن محمد اذا انتشر على راس الجرح وصار اكثر من راس الجرح ينقض والصحيح
الاول ولو ابقى عليه ترابا او رماد اجتمع تشرب به ثم خرج فجعل عليه
ترابا ومنع التجاوز ولولاه لتجاوز نقض وكذا اذا كان كلما خرج اخذه
بخرقة او مسحه بيده بحيث لو ترك لسال ينقض وان

كان بحال لو ترك لم يسل ولكنه يجد ما ينقض وكذا اذا انقض شيئا وغسل
بسفانة او ادخل اصبعه في انفه فرأى اثر الدم او استنثر مخرج مع انفه
الدم علقا علقا مثل العدس لا ينتقض عنده خلافا لزفر وجه ان خروج
النجاسة موثر في زوال الطهارة كالسبيلين وبخروج النجس ينعدم الطهر
الثقيل بالخارج والنجاسة المستقرة في موضعها لا تنقض قال شارح
الوقاية بعد ان ذكر هذا الدليل قلت هذا الدليل غير تام لانه لا يشمل ما اذا
عزرت ابرة فارتقى الدم عالي راس الجرح لكن لم يسل فان الخارج بهذا
محسوس ومع ذلك لا ينتقض عندنا قال وقد خطر ببالي وجه حسن ايضا
ان لم يتحقق خروج النجاسة لان هذا الدم غير نجس بل النجس الدم المسفوح
وهكذا في التبيين قوله ووصل الى موضع طاهر اي موضع يلحقه حكم
التطهير في الوضوء والغسل احترازا عما اذا قشرت نقطة في العين
فسال الصديد بحيث لم يخرج من العين لا ينتقض الوضوء لان داخل
العين لا يجب تطهيره اصلا في الوضوء ولا في الغسل اذ ليس له حكم
ظاهر البدن فالمعتبر الخارج الى ما هو ظاهر البدن شرحا وقوله
ووصل الى موضع طاهر يظهر في ثمان مسائل احديها ما ذكرنا ثانيها
ما اذا نزل الدم من راس الجرح الى الانف فان الانف لا ينتقض ما لم
يسل فان مر في الانف ثم رجع راس الجرح فظهر في فتح او نحوه
لا ينتقض ما لم يجاوز الورم لانه لا يجب غسل موضع الورم قال
الزاهدي في شرح القدوري والدم والقيح والصديد وما في الجرح والنقطة
وما في السرة والاذن والعين والاذن لغة سواء على الاصح وفي الهداية
والعين والاذن لغة دليل على ان لو قدرت عينه فسال منها
ما سبب الرمد ينتقض وضوءه وهذه مسئلة والناس عنها غافلون
انتهى كلامه والقروح الدموية اذا خرج من البدن فانه لا ينتقض لانه خلط
ولبس بمائع واما الماء الذي يسيل منه قال في الخلاصة ينتقض وقيل
لا ينتقض وفي التتابيع الماء الصافي اذا خرج من النقطة لا ينتقض والماء
الداخل اصبعه في انفه فدمت اصبعه ان نزل الدم من قصبة الانف
نقض وان كان من داخل الانف لا ينتقض كذا في الخلاصة ولو ان

ولو ان المتوضئ عض سنه فوجد فيه اثر الدم او اسنك فوجد في السواك اثر الدم لا ينتقض ما لم يعرف السيلان ولو تخلل بعود فخرج الدم من بين اسنانه على العود لا ينتقض الا ان يسيل بعد ذلك بحيث يغلب على الريق ولو انتشر فسقطت من انفه كتلة دم لم ينتقض وضوءه وان قطرت قطرة دم انتقض كذا في مبنية المصلي ولو دخل الماء في الجرح ثم خرج لا ينتقض كذا في الغناء ولو سال الدم الى الماء من رأسه والانف سدود ينتقض ولو ربط الجرح فاصاب الرباط ان بقعة البلل الى الخارج نقض والا فلا ولو كان الرباط ذا طاقين فنفذ البعض نقض ايضا وان خرج من اذنيه قيح او صديد ان توجع عند خروجه نقض والا فلا ولو مص النواد عضوا نسان فامتلا ان كان صغيرا لا ينتقض وان كان كبيرا انتقض وان سقط من وجهه دودة لا ينقض وضوءه وهي طاهرة وان سقطت من السبيلين فهي نجسة وتنتقض الوضوء اما الخارج من السبيلين فهو ناقض مطلقا سواء كان معتادا او غير معتاد واما المعتاد فهو كالبول والغائط والمني المنفصل من غير دفق وشهوة فانه يوجب الغسل والمذي والودي وسيأتي الفرق بين المني والمذي والودي في الفصل عقيب هذا الفصل ان شاء الله ودم الاستحاضة والريح الخارج من الدبر واما الريح الخارجة من الذكر وفرج المرأة فانها لا ينقض على الصحيح وعن محمد انها تنقض لانها مسلكان للنجاسة كالدبر وفي فتاوى ابي حفص الكبير يجب الوضوء بخروج الريح من الفرج وذكر ابو الحسن الكرخي ان الريح الخارجة من الفرج لا ينقض الا ان يكون المرأة مفضاة وهي التي يكون مسلك بولها وطنها واحدا او التي مسلك البول والغائط منها واحد فالخارج منها ريح نتنة فانه يستحب لها الوضوء ولا يجب لانه يحتمل انها خرجت من الدبر فينتقض الوضوء ويحتمل انها خرجت من الفرج فلا ينقض والاصل ان الطهارة والنقض مشكوك فيه فلا ينتقض وضوءها بالشك لكن يستحب لها الوضوء لازالة الاحتمال والدودة والحصاة اذا خرجتا من الدبر وليس هذا احترازا عما اذا خرجتا من الفرج او الذكر لان الدودة

والدودة والحصاة الخارجتين من الفرج او الذكر ناقضة بالاجماع على ما اذا خرجت الدودة او الحصاة من رأس الجرح فانها لا تنقض وكذلك اذا لم تنقض الوصلة ما وصل من الجائح الى الداخل ثم خرج بنفسه او اخرجه كالخرقة وغيرها كالاصبع والعود اذا قطرت في احليله شيئا ثم سال الى ان خرج من الاحليل وسال الى موضع يلحقه حكم التطهير اما اذا قطرت في احليله ثم خرج على رأسه ولم يسل لا ينقض او اخرج القطنة من احليله بأن حشا القطن في احليله حتى غيبه ثم اخرجه او اخرجت المرأة القطنة من فرجها بان حشته بقطنة حتى غيبتها ثم اخرجها وهي الحال انها القطنة مبلولة وقيد به لانها لو خرجت غير مبلولة لا ينقض وجه التفصيل قول البعض وقال بعضهم لا ينقض الوضوء مطلقا وقال بعضهم ينقض مطلقا وهي رواية عن محمد وقال الصرفي رح لا ينقض عند ابي حنيفة وينقض عندهما واصل الخلاف ان رطوبة الفرج عنده طاهرة كسائر رطوبات البدن كالريح والبول وعندهما نجسة كالبول لانها رطوبة متولدة في محل النجاسة وفي الغناء رجل ادخل عودا في دبره او قطنة في احليله وغيبها كلها ثم اخرجها او خرجت بنفسها فنسب الوضوء ولو كان طرف العود بيده ثم اخرجه لا يجب عليه شيء هذا اذا لم يكن على العود او القطنة بلة ما واذا كان عليها بلة انتقض وضوءه وان كان طرفها بيده واما الخارج من غير السبيلين فهو كالدم والقيح والصديد وهو ماء اصفر يخالطه الدم قبل ان تنقطع الحمرة فيكون فيه صفرة قوله كالدم والقيح احتراز اذا كان ماء خالصا لا يكون سيلانا احترازا عن البلوح الذي اذا خرج من البدن فانه لا ينقض وقد تقدم والرعاف وان قل اذا ملأ الفم وحد ملء الفم ان يكون بحيث لا يمكن ضبطه الا بتكلف هو الصحيح وقبل بمنع الكلام وقيد به لانه لو قاء اقل ملء الفم لا ينتقض وضوءه ويستوي الجواب في نقض الطهارة بين ما اذا ذرعه القيء وبين ما اذا استقاء متعمدا بعد ان يكون ملء الفم بخلاف الصوم فانه اذا ذرعه القيء لا يفطر ولو كان ملء الفم سواء كان القيء طعاما او مرة صفراء او سوداء او ماء لم يخالطه شيء من الطعام ولا مرة القيء حامضة

والحجامة توجب الوضوء وغسل موضع الحجامة ان زاد الدم على قدر الدرهم سواء كان سائلا او قليلا لانه نجس نجسه ولو كان قدره مبلولا كفى مرتضى

وعن ابي حنيفة ان تناول طعاما او ما دام قائما من حامضة لا ينقض لانه طعام وكذا لو ارتفع ثم قاء من حامضة هو المختار مرتضى

وان خرج من الاذن ما يتنجس به بدون الوجع لا ينقض وعند ينقض لانه نجس م الوجع طاهر

مادة مرة وطعام وبلغم ودم والمسئلة في الثلاثة الاول واما البلغم
فغير ناقض عنده ابي حنيفة ومحمد وان ملاء الفم وقال ابو يوسف ينقض
اذا ملاء الفم والخلاف في الصاعد من الجوف اما النازل من الرأس
فغير ناقض بالاتفاق لانه مخاط فان خالط البلغم طعام فجبر الاغلب ان
كان الطعام غالبا ينقض وان كان البلغم غالبا لا ينقض بعد ان وصل
الدر فاه الى الجوف لانه اذا لم يصل الى الجوف واخرجه فيه لا ينقض
وضوءه وان قاء دما او بلغما غير جامد انتقض الوضوء قليلا كان او
ملاء الفم او كثيرا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد
لا ينقض الوضوء ما لم يكن ملاء الفم فاذا كان ملاء الفم انتقض وضوءه
اعتبارا بسائر انواع القيء وصحح في الوجيز قول محمد وان كان الدم
الذي قاءه علقا او استحالت حمرة وجمد لا ينقض الوضوء
ما لم يكن العلق ملاء الفم في رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابي يوسف
وذكر المعلى عن ابي حنيفة وابي يوسف انه ينقض جامدا او مائعا وفي البويطي
بعض مشايخنا صحح رواية محمد وجعل رواية الحسن والمعلى في القيء كالبلغم
على الرجوع وعليه اعتماد شيخنا وان نزل الدم من الرأس كما هذا الحكم
في المرتفق من الجوف اما اذا نزل من الرأس ووصل الى فضاء الفم
انتقض الوضوء قليلا كان او كثيرا بالاتفاق ولو شرب ماء ثم قاءه
صافيا ينقض الوضوء كذا في الفتاوى واذا استقط فخرج السقوط
من الفم وكان ملاء الفم ينقض واذا خرج من الاذنين لا ينقض وان قاء
متفرقا بحيث لو جمع ملاء الفم فالمعتبر اتحاد المجلس عند ابي يوسف
يعني اتحاد زمانهما يجتمع عليه المجلس وعند محمد اتحاد السبب وهو الصحيح
وهذا كما اذا مرض العبد في بعض البلاغ ثم زاد المشتري ان كان السبب
متحدا اعني المرض فانه يجوز للمشتري رده على البائع كما اذا كان عند الثلث
وتغير اتحاد السبب اذا قاء ثانيا قبل سكون النفس من الغثيان
كان السبب متحدا وان قاء ثانيا بعد سكون النفس كان مختلفا والمسئلة
على اربعة اوجه ان اتحد انتقض اجماعا واذا اختلفا لم ينقض اجماعا
وان اتحد المجلس واختلف السبب نقض عند ابي يوسف خلافا لمحمد

واذا

واذا اتحد السبب واختلف المجلس نقض عند محمد خلافا لابي يوسف
وفي الفتاوى الصغرى مسئلة على عكس هذا محمد اعتبر المجلس وابو يوسف
اعتبر السبب وهي اذا قاء طعاما ثم اصبح الناس بعد ذلك ثم نام
في موضعه ولم يقم منه فاعاده في اصبعه لم يبرأ من الفضاء ومحمد اعتبر المجلس
حتى انه لا يخرج ما دام في مجلسه ذلك قال في الواقعات رجل نزع
طعاما من بين اسنانه ثم اعاده في ذلك اليوم لم يبرأ من الفضاء اجماعا واذا
استيقظ فبل ان يبصقه ثم نام في موضعه ولم يقم منه فاعاده في النومة
الثانية لم يبرأ من الفضاء عند ابي يوسف لانه لما انتبه وجب رده
اليه فلما لم يرده حتى نام لم يبرأ بالرد اليه وههنا نام بخلاف الاولى
لانه هناك وجب الرد الى ان نام وقد وجد وههنا ما استيقظ وجب
رده الى مستيقظ فلا يبرأ بالرد الى النائم وعند محمد يبرأ لانه ما دام
في مجلسه ذلك لا ضمان عليه واذا تكرر نومه ويقظته فان قام من مجلسه
ذلك ولم يرده اليه ثم نام في موضع اخر فرده اليه لم يبرأ من الضمان
اجماعا لاختلاف المجلس والسبب وكذلك النوم مضطجعا اي ينقض
الوضوء اعلم ان الذي تقدم هو الناقض الحقيقي وهو ان يخرج شيء
ويزيل النوم حدث ام لا الصحيح انه ليس بحدث لانه لو كان حدثا لتكرر
وجوده في الصلاة وغيرها ولكان اذا نام قاعدا بطل وضوءه ولكنا نقول
الحدث ما لا يخلو عنه النائم واما قيد بالنوم احترازا عن النعاس فانه غير
ناقض والفرق بينه وبين النوم انه ما دام يسمع ما يقال عنده او كثيرة
فهو نعاس والا فهو نوم وقوله مضطجعا هذا اذا كان خارج الصلاة
اما اذا كان فيها كالمريض اذا صلى مضطجعا ونام فيها فكذلك ايضا ينقض
الوضوء على الصحيح وبه ناخذ وقيل لا ينقض او متكئا او محتبيا
فانه اذا نام متوركا نقض وضوءه واذا وضع يديه على الارض ونام ان
كان لحافيا مقعدته عن الارض فانه ينقض وضوءه واذا كانت البتة
مستوثقة من الارض لا ينقض وقال في الفتاوى المتورك كالمضطجع
ولو نام قاعدا فاستقط قال خلف بن ايوب عن ابي يوسف لا ينقض
وضوءه وهي بستة نانيا وروى ابو رستم عن محمد ان استيقظ حال

ومن نام قائما او قاعدا فاستقط رأسه او حبوته ان انتبه
قبل ان يسقط او حال سقوطه او استقط نائما فانتبه من ساعته
لا ينتقض وعليه الفتوى وان استقر نائما ثم انتبه من ساعته
لوجود النوم مضطجعا وعن ابي يوسف ينتقض لخروج
زوال الاستمساك حين استقط وعن محمد ان كان انتبه
قبل ان يزال مقعدته عن الارض لم ينتقض وان تزايل
وهو ما انتقض وهو مروي عن الامام وعليه
النوم في المسجد وطال ذلك ابطنه ممتلئ من الريح
وغيره ينتقض من البرنقي

ما سقط طاهرا وضوء عليه وروى الحسن عن ابي حنيفة اذا اذا سقط على وجه جنبه على الارض وهو نائم بطل وضوءه وكذا اذا سقط على قفاه وجنبه لان اذا استيقظ حال ما وقع على الارض لم يوجد جواز النوم في حال الاضطجاع فلا يجب عليه الوضوء وان حصل نائما على الارض ثم استيقظ فقد وجد جواز النوم في حال الاضطجاع فينقض الوضوء وان كان يسيرا كذا في شرح ابن ابي عوف او مستندا الى شيء لو ازيل عنه لسقط هذا اذا لم يكن البتة مستوفقة من الارض اجماعا اما اذا كانت مستوفقة فالمفهوم من كلام الشيخ النقض وهو اختياره وفي ظاهر الرواية لا ينقض وهو اختيار الحلواني والصدر الشهيد وقال الطحاوي اما اذا نام مستندا الى شيء انتقض وضوءه عند اصحابنا جميعا ولو وضع راسه على يديه او على ركبتيه ونام لم ينتقض وضوءه اذا كان مبتنيا مقعدته على الارض وان نام محتبيا ورأسه على ركبتيه لا ينتقض وضوءه ولو كان مرتجا ورأسه على مخذيه نقض وان غلبه النوم فسقط ان استيقظ حين سقط لا ينتقض وضوءه وكذا ان رنقض الوضوء الجنون والاغماء الا انه تتغير العقل وتغلبه والجنون انه تتغير العقل وتسلبه ان تخلله وقت الاغماء انه تضعف القوى ولا تزيل المجر وهو العقل والجنون انه تزيل الحي ولا يضعف القوى وبهما حدثنا في الاحوال كلها في الصلاة وغيرها على ذلك اوكد لان هذا وان قل فهو اكثر من النوم مضطجعا وان لم يحل الاغماء كالنوم فوقه في الاسترخاء بدليل انه اذا بنته لم ينبه ذا النوم ينبه فكان الاغماء حدثا في جميع الاحوال في القيام والركوع والسجود وكان القياس في النوم مثله الا اذا عرفناه في النوم بالنقض وهو قوله صلعم لا وضوء على من نام قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا والاغماء فوقه فلا يقاس عليه ولا يمكن ان يقاس النوم على الاغماء في ان يكون حدثا في الاحوال كلها لما يلزم فيه من ترك النص بالقياس وكذلك السكر ينقض الوضوء ايضا في الاحوال كلها وحكم الاغماء وحد ان يختل مشيته وهو الصحيح وقيل هو الذي لا يعرف الارض من السماء والقهقهة في كل صلاة ذات ركوع وسجود اعلم ان الحدث الحكم نوعان

اصبها

احدهما ان يوجد او يكون سببا لخروج النجس الحقيقي غالبا فيقام السبب مقام المسبب احتياطا والثاني ان لا يوجد شيء من ذلك لكنه جعل حدثا شرعا نعمة المحضا والقهقهة من قبيل النوع الثاني وهو ناقضة للوضوء سواء ابتدأت اسماعه اولا وسواء قهقهة عامدا او ناسيا متوضيا او متيمما ولا يبطل القهقهة طهارة الغسل قال في الخلاصة ولو ضحك كرة في الصلاة فقهقهة تنقض وضوءه والقياس ان لا ينقض الوضوء لانها ليست بخارج نجس ولهذا لم يكن حدثا في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة وخارج الصلاة وجه الاستحسان قوله صلعم الا من ضحك منهم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة اخرجه الدارقطني من حديث ابي العالية ان اعمى تردى في بير والنبي صلعم يصلي باصحابه فضحك بعض من كان يصلي معه صلعم فامر النبي صلعم من ضحك منهم ان يعيد الوضوء والصلاة واخرجه ابو داود في سننه عن ابي العالية وسلا وتمثل بهذا الحديث يترك القياس لانه عمل به الصحابة والتابعون وهو ورد في صلاة مطلقة فيقتصر عليها ولا تقاس صلاة الجنازة لانها ليست بصلاة مطلقة ولهذا قال في المنتقى اذا حلف لا يصلي فصلى صلوة الجنازة لا يحنث والقهقهة ما يكون مسموعا له وجاره والضحك ما يكون مسموعا له دون جاره وهو يفسد الصلاة دون الوضوء والتبسم ما يكون مسموعا له وهو لا يفسد شيئا جميعا لما روي ان النبي صلعم تبسم في صلاته فلما فرغ سئل عن ذلك فقال اخبرني جبريل انك اصبح تقول من صلى عليك مرة صليت عليه عشرا ولم يستفد الصلاة والقهقهة النائم في الصلاة لا ينقض الوضوء لعدم الجناية على صلاته كذا في الذخيرة لانها يكون في حقه بمنزلة الكلام والكلام يبطل الصلاة دون الوضوء وقال الامام الحافظ ابو محمد يفسد صلاته ووضوءه كذا في الخلاصة وقيل لا تفسد بها اجماعا كذا في النهاية لانها انما جعلت حدثا لفتحها في موضع المناجات وبالنوم سقط ذلك وقيل الصحيح انها تبطل الصلاة ولا تنقض الوضوء واذا كانت القهقهة في الصلاة ناقضة للوضوء لان الصلاة حالة مناجات وخشوع وادب وتضرع

فاذا قهقه فيها فقد بلغ في الغلظ درجة المغمى عليه وقهقهة البصير لا تنقض الوضوء اجماعا ويعيد الصلاة كذا في المضمرات والثاني في الخانية اذا جاء متوضئا وقهقه في الطريق تفسد صلوته ولا ينتقض وضوءه واذا اغتسل الجنب وصلى وقهقه لا يبطل الغسل وانما يبطل طهارة اعضاء الوضوء وقيل لا يبطل طهارة اعضاء الوضوء فعلى هذا القول اذا قهقه في الصلاة بطلت الصلاة وجاز له ان يصلي بعده بغير وضوء جديد على القول الثاني وعلى القول الاول لا يجوز له ان يصلي بعده بغير وضوء جديد واذا قهقه في صلاة فريضة يؤدي فيها لعذر الوضوء كذا في البدائع قوله واذا تلا ركوع وسجود احتراز عن صلوة الجنازة وسجود التلاوة فانه اذا قهقه فيها لا يبطل وضوءه ويبطل صلاته وسجوده واذا قهقه الرجل بعدما قعد قدر التشهد لا يفسد صلاته وينتقض وضوءه وقال زفر لا ينتقض وضوءه ايضا ولو قهقه الامام والقوم بعد القعود قدر التشهد ان كان قهقهتهم قبل قهقهة الامام او معها انتقض وضوءهم ولا يفسد صلاتهم لان تحللهم حصل في حرمة الصلاة وصلاتهم تامة وان قهقه الامام اولا فعلى الامام الوضوء لانها في حرمة الصلاة ولا وضوء عليهم لان تحللهم خارج الصلاة لانهم خرجوا منها بخروج الامام وصلاة الكل تامة ولو قهقه الامام او احدث متعمدا بعد القعود قدر التشهد وخلفه مسبوقون لم تفسد صلاتهم عند ابي حنيفة وعندهما تفسد ويقومون الى قضاء ما فاتهم وفي فساد صلاة اللاحق روايتان عن ابي حنيفة ولو خرج الدم فرأس الجرح فمسحه بخرقة او بيده ثم خرج فمسحه هكذا مرارا ان كان بحال لو سئل ينقض الوضوء وان تركه لم يسل ولكنه بحيث لو سئل يجب ان ينقض الوضوء وان سال بعجره ونجره لان الحكم يتعلق بالسيلان وقد تقدم الكلام على هذا في المسئلة ولو خرج البول الى الخرقة وهي في المثانة الى حيث تقطع الخرقة ينقض الوضوء ولو توضأ او اغتسل هذا اذا لم يلف واصل الجلدة اجزاه وفي خلاصة الجلابي المجبوب اذا ظهر بوله على موضع قطعه ان كان يمسك ما شاء ويرسل ما شاء ينقض بالظهور لانه احد السبيلين وان لم يكن في نقرة لا ينقض ما لم يسل لانه في معنى الجراحات ولو كان مخصيته

جراحة فاستحال البول الى ذلك الموضع فان ظهر فيه كالدم وتشترط فيه السيلان والخنثى اذا حكم بكونه رجلا فالبول من ذكره بمنزلة الجرح اذا ظهر عليها شئ لا ينقض ما لم يسل منه واذا حكم بكونه انثى فالبول من الرجال بمنزلة الجرح لا ينقض بالظهور واذا كان لذكر وانسان انثيان يخرج منه البول دون الاخر فالذكر لا يخرج منه البول المعتاد بمنزلة الجرح اذا ظهر عليه شئ من البول لا ينقض الوضوء حتى يسيل كالدم والذكر يخرج منه البول المعتاد اذا ظهر عليه شئ ينقض الوضوء ذكر هذه المسائل الامام ابو علي الدقاق رح وفي النصاب رجل انتفس في الماء او دخل الماء اذنه او استعط فدخل الماء انفه ومكث ساعة ثم سال من اذنه او من انفه لا ينقض وضوءه الا اذا صار فحما فح تنقض واذا اصاب من ذلك الماء ثوبا اكثر من قدر الدرهم لا يتنجس الا اذا تغير لون الثوب من ذلك الماء لان ما وصل الى الرأس لم يتنجس لانه ليس بمحل النجاسة بخلاف الجوف لان الجوف محل النجاسة وقال بعضهم ينتقض الوضوء والاصح هو الاول وكذلك ان استعط بالدهن فمكث ثم خرج من انفه لا وضوء عليه لما قلنا ولو مس ذكره لم ينتقض الوضوء كيف ما كان سواء مسه باطن كفه من غير حائل او بظاهر كفه او بذراعه وكذا اذا مست المرأة فرجها لا ينتقض الوضوء سواء كان بباطن الكف او بظاهره وكذلك لو مس امرأة بشهوة او بغير شهوة فرجها او سائر اعضائها من غير حائل ولم ينتشر لها او قبلها او عانقها ولم يظهر منه شئ من ذلك او الكمس فالقبلة والمعانقة لا ينقض الوضوء سواء كانت بشهوة اولا اذا لم يخرج منه شئ ولا ينقض وضوء المرأة الملموسة عندنا ولو مس شيئا نجسا او جيفة او كلبا او خنزيرا لم ينتقض وضوءه وان غسل ميتا او مسه لم ينتقض وضوءه ولو باشر امرأة مباشرة فاحشة بشهوة مجردا حال كونه مجردا عن ثيابه وانتشر آلته ومس الفرج الفرج الى الكعبين فرجها انتقض الوضوء عندهما عند ابي حنيفة وابي يوسف سواء خرج منه شئ او لم يخرج لانه لا يبلغ هذا المبلغ الا وتنفصل منه بلة غالبا عادة والغالب كالمعلوم كما مر في النوم وفي البدائع ولا شرط

طاقات النوجس وهي ما استحسنه في ظاهر الرواية ضمها لا شرط وعنه
في النوادر وعنه محمد لا ينقض الوضوء ما لم يخرج منه شيء اي لا ينتقض
وضوءه حتى يعلم بخروج شيء منه واما اذا لم يعلم ذلك لم ينتقض وضوءه
بالشك ولو ذبح فمه بان خرج من بين اسنانه دم واختلط بالبصاق ان
كان البصاق غالبا لم ينتقض الوضوء وان كان الدم غالبا ان كان سواء
ينتقض وفي شرح الوقاية قالوا اذا اصفر البزاق من الدم لا يجب الوضوء
وان احمر يجب وعلى هذا الصائم اذا ابتلع الريق وفيه دم ان كان الدم
غالبا او كما سواء افطر والا فلا وعلى هذا اذا وقع في الثوب ان كان
الدم غالبا او كما سواء تنجس الثوب والا فلا ولو دميت لثته او
ان ظهر الدم على راس منخره بفتح الميم هو ثقب الانف وقد تكسر الميم
اتباعا لكسرة الخاء كذا في الصحاح ينقض الوضوء والا فلا وان لم يظهر
على راس منخره فلا ينتقض الوضوء وكذا لو خرج البول الى قصبة الذكر لم
ينتقض الوضوء ولو خرج بول المراة الى شفتي الفرج نقض ولو بال الخنثى
المشكل من فرجيه جميعا انتقض وضوءه ولو نزل المني الى قصبة الذكر
ولم يظهر على راس الحشفة لا غسل عليه ولو توضأ ثم ارتد والعياذ بالله
لم ينتقض وضوءه ولا يتمه والكلام الفاحش كله لا ينقض الوضوء سواء
كان في الصلاة او خارجها وكذا العينة لانه لا يكون الا سوء حالا من الردة
وهي لا ينقض وكذا اذا اكل من فم نائمة او راى نائما يسيل لعابه
ابو امامة عن ميمونة رضي الله عنها قالت دخل علي رسول الله صلعم فجئت له بوضوء
من طهور فاكل ثم جاء المؤذن فقلت الوضوء يا رسول الله فقال الوضوء علينا
قال يخرج لا ما مر به دخل وروى عن ابي بكر رضي الله عنه ان النبي صلعم نهش من كتف
ثم صلى ولم يتوضأ يقال نهش اللحم بالسين المهملة اذا اخذه بمقدم الاسنان
والذر روى انه صلعم قال الوضوء من مست النار انكره ابن عباس
وقال السنا يتوضأ بالجيم وهذا صحيح لان مامست النار لو ابتل الطعام
لم يقع به الطهارة ومعنى الخبز عندنا فليغسل يده كما قال صلعم الوضوء قبل
الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي اللمم اللمم ههنا الجنون وكذلك الوضاء
النجاسة وقشر الجلد وقص الشعر والظفر لا ينقض الوضوء الا انه

اذا

انه اذا ارتفع بعده وشيء من النجاسة يجب غسل ذلك الموضع والا فلا
والخارج السائل نجس والذر لم يسل ظاهر وان امتلا الثوب منه
وفي الوقاية ما ليس بحدث ليس بنجس قال في شرحها نجس بكسر الجيم فيفيد
ان انتفاء كونه نجسا انتفاء كونه نجسا فالدم اذا لم يسل عن راس الجرح
ظاهر وكذا البق القليل وعن محمد في غير رواية الاصول انه نجس لانه لا خرج
للسيلان في النجاسة فاذا كان السائل نجسا فغير السائل يكون كذلك
انتهى وفي السراج الوهاج واذا خرج الدم من الجرح ولم يجاوز لم ينقض الوضوء
وهل هو طاهر او نجس قال الكرخي طاهر وفي الهداية ما لا يكون حدثا لا يكون
نجسا وعن ذلك عن ابي يوسف وهو الصحيح وعند محمد نجس والفتوى
على قول ابي يوسف فيما اذا اصاب الجامدات كالثياب والابدان
والحصير وعلى قول محمد فيما اذا اصاب المائعات كالماء وغيره وكذلك
البق اذا كان اقل من ملاء الفم على هذا الخلاف وفي الينابيع الدم السائل
على الجراحة اذا لم يجاوز قال بعضهم هو طاهر حتى لو صلى رجل بجنبه فاصاب
منه اكثر من قدر الدرهم جازت صلاته وبهذا اخذ الكرخي وهو الاظهر
وقال بعضهم نجس وهو قول محمد وكذا الدم والقيح الذي يكون مع اصحاب
الجروح السيلان اذا لم يكن دمهم سائلا ودم القيء بالطهارة وشك
في الحدث فهو على الطهارة ومن تيقن بالحدث وشك في الطهارة
فهو على الحدث لان اليقين لا يبطل بالشك والشك لا يبطل باليقين
وانما يبطل اليقين بيقين مثله وروى عن محمد انه قال المتوضئ اذا اتته كرانه
دخل الخلاء لقضاء الحاجة فشك انه خرج قبل ان يقضيها او بعد ما قضاها
فعليه ان يتوضأ لان الظاهر انه خرج بعد ما قضاها وكذلك المحدث
اذا علم انه جلس للوضوء ومعه الماء وشك في انه توضأ او قام قبل
ان يتوضأ فلا وضوء عليه لان الظاهر انه لا يقوم الا بعد ان يتوضأ
ولو شك في ترك بعض وضوئه وهو اول ما عرض له الشك غسل
الموضع الذي شك فيه لانه على يقين من الحدث في ذلك الموضع وفي
شك من غسله والمراد من قوله اول ما شك ان الشك في مثله لم يصر

ومن البلوى الطهارة وشك فيها توضأ وضوءا من الغيث
بالحدث وشك بالطهارة فهو محدث والاصل فيه ان الشك
لا يبطل اليقين فمتى تيقن الطهارة وشك في الحدث فهو على طهارته
نظائر كثيرة منها اذا شك في طلاق امرأته او عتاقه او غير ذلك لا يحكم
بوقوع الطلاق والعتاق وهذا اصل عظيم الا ما خرج بالاجماع
شك في صلاته اصلى اربعا او ثلاثا فعليه ان يعيد حتى يستيقن انه اتم
ولو شك بعد ما خرج الوقت فالظاهر انه صلى
والشك انما يعتبر اذا شك في ركوعه او سجوده فان كان في
الصلوة بنى عليه وان كان بعد ما خرج منها فالظاهر انه تركها
ومن شك في اثناء وضوءه او توضيه اصابته نجاسة ام لا فهو
طاهر ما لم يستيقن وكذلك الآبار والحياض التي يستقي
منها الصغار والكبار والمسلمون والكفار وكذلك السمن
والجبن والاطعمة التي يجلبها اهل الشرك والبطالة وكذلك الثياب التي ينسجها اهل الشرك او الحرابة من
اهل الاسلام وكذلك الكتب الموضوعة والركبة
في الوقعات والسحابات التي يوجد فيها اصابة الدم
كل ذلك محكوم بطهارته حتى يتيقن بنجاسته والله اعلم

من المنتقى رحمه الله
عليه وعلى والديه رحمة
ابدا محرره

عادة لانه لم يتيقن به فقط وان كان الشك بعرض له كثيرا لم يلتفت
اليه لان ذلك وسوسة والتشاغل في الوسوسة تفلعها لانه لو اشتغل
بذلك لادى الى ان لا يتفرغ لاداء الصلاة وهذا لا يجوز وقوله وقد
تمر ان يتلاعب بالمرء ذكره اعاد الوضوء لوجود الحدث وهو سيلان
البول وانما قال راه سائلا لان مجرد البلل يحتمل ان يكون من ماء الطاهر
فانما علم انه بول علمه فعليه الوضوء وان لم يكن سائلا وان كان الشيطان
يريه ذلك كثيرا ولا يعلم انه بول او ماء ضع على صلاته ولم يلتفت الى ذلك
لانه من باب الوسوسة فيجب تفلعها قال النبي صلعم ان الشيطان ماتي
احدكم فينفخ بين البيته ويقول احدثت احدثت فلا ينصرفن حتى يسمع
صوتا او يجد ريحا ويبغي ان ينفخ فرجه او ازاره بالماء اذا توضا بالماء المطلق
هذه الوسوسة حتى اذا احس شيئا من ذلك احاله الى ذلك الماء وقد روي
عن النبي صلعم انه كان ينفخ ازاره بالماء اذا توضا وفي بعض الروايات
قال نزل على جبريل عم وامرني بذلك وفي السراج الوهاج وان شك
في نجاسة الماء او الثوب لا باس باستعماله لانه يتيقن الطهارة ويشك
في النجاسة وان شك انه صبح ام لا ان كان في الوقت سعة فالظاهر
انه لم يصل وان شك بعد خروج الوقت فالظاهر انه قد صلى ومن شك
في طلاق زوجته او عتق عبده او امته لم تطلق ولا يعتق عبده
ولا امته مريض صلى مضطجعا فنام فيها اي في صلاته لم ينتقض الوضوء
وفي رواية ينتقض الوضوء كذا في الصحيح اذا نام مضطجعا في صلاته ينتقض
الوضوء اتفاقا لانه اي لان المريض في صلاته بمنزلة القاعد والقاعد
والقول على هذه الرواية الثانية انه ينتقض الوضوء ولو وضع راسه
على ركبته ونام لا ينتقض الوضوء اذا كان متمكنا مقعدته على الارض وان
غلبه النوم وهو واضع راسه على ركبته فسقط ان استيقظ قبل السقوط
لا ينتقض الوضوء لانه اذا استيقظ في حال السقوط لم يوجد جزء من النوم
في حال الاضطجاع فلا ينتقض وضوءه وان استيقظ بعد السقوط انتقض
وضوءه لانه وجد جزء من النوم في حال الاضطجاع فينتقض وضوءه وان كان
يسيرا او نام قاعدا على احد وركيته اي نام متوركا لا ينتقض الوضوء ولو نام

في الصلاة على اي حال نام قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا لا ينتقض
الوضوء سواء تعمد النوم او لا وعن ابي يوسف ان تعمد في السجود
انتقض وان غلبه لم ينتقض قال في الوجيز اذا سجد وهو نائم فعليه اعادة
السجدة وان نام ركوعا او سجودا لا يعيد لان الوضع والرفع حصل
باختياره وفي الاول لا وكرر اي نائم في صلاته فالاصح انه لا يجزيه
التوارة لان الاختيار سقط في الاداء ولم يوجد وكرر اي ركع وسجد
وهو نائم تفسد صلاته لانه زاد ركعة كاملة لا يعتد بها كذا في الوجيز ولا
ينتقض وضوءه سئل ابو نصر ان يجعلنا من اهل السعادة واداه
الرشاد اي الفلاح وبرزقنا فوز المعاد وسلامة الرصاد بفضله
وكرمه انه رؤف بالعباد فصل في الاغتسال لما فرغ من ذكر
الوضوء وهو اقتضى شروع في بيان فضل الغسل وان ذكر فضل الغسل
بعد الوضوء لان الحاجة الى الوضوء اكثر اولان محل الوضوء اخف
ومحل الغسل كل البدن والخف قبل الكل والله اعلم بالصواب قدم
وقع على هذا الترتيب الاصل في وجوب الغسل قوله تع في فرضية الغسل
من الجنابة والغسل بالضم اسم من الاغتسال وهو غسل جميع البدن
قوله تع وان كنتم جنبا فاطهروا اغتسلوا وقوله تع يا ايها الذين امنوا
لا تقربوا الصلاة سبب نزولها كما صنع عبد الرحمن بن عوف طعاما
ودعا عليه جماعة من الصحابة فاكلوا واشربوا الخمر فاخذت منهم نشوة
احدهم فصلى بهم المغرب فقرا قل يا ايها الكافرون لا اعبد ما تعبدون
الى اخرها بحذف لا فنزل يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلاة اي
لا تصلوا او لا تقربوا مواضع الصلاة وهي المساجد وانتم سكارى
في محل النصب على الحال من الفاعل في تقربوا واكثر اسم حالة تعرض
بين المرء وعقله واكثر ما يكون من الشراب وقد يكون من العشق والنوم
ومنه قوله سكران سكر هوى وسكر مدام فصار والجنب من الكبر
وقت الصلاة ولا جنبا حال يقال رجل جنب وامراة جنب يستوي
فيه الواحد والجمع والذكر والانثى لانه مصدر واصل الجنابة البعد يقال
عن الصلاة ومنه يقال للغريب جنيب الاعابري تجنازي سبيل

وعابري حال ايضا اى لا تقربوا الصلاة في حال سكر ولا في حال جنابة
الا في حال السفر عبور افي المسجد وجوز بعضهم ان يكون الا عابري سبيل
وصفا لجنب مقدر اى لا تقربوا الصلاة جنبا غير عابري سبيل الا لا تقربوها
غير مغتسلين حتى تغتسلوا او قوله صلعم اذا قبلوا الشعر اغسلوا الشعر
وانقوا البشرة فان تحت كل شعرة لا يصيبها الماء جنابة اعلم ان الغسل
على ستة عشر وجها وقيل اربعة منها فريضة واربعة منها واجبة واربعة
منها سنة واربعة منها مستحبة اما الاربعة التي هي فريضة فمنها ازالة كل
منها الغسل من النفاء الحائض اعلم ان الغسل الموضوع يعود الى ثلثة
اقسام الغسل من الجنابة والحيض والنفاس والكلام في الجنابة في موضعين
احدهما في بيان ما ثبت به الجنابة وفي صيرورة الشخص جنبا والثاني
في بيان الاحكام المتعلقة بالجنابة اما الاول فالجنابة تثبت بامور بعضها
مجمع عليه وبعضها مختلف فيه اما المجمع عليه فنوعان احدهما خروج المني من
شهوة دفقا من غير ايلاج باش بسبب حصل الخروج كاللمس والنظر
والاحتلام حتى يجب الغسل بالاجماع والثاني ايلاج الفرج في الفرج
في السبيل المعتاد سواء انزل او لم ينزل فهذا المصنف رح بهذا النوع
الثاني في من المجمع عليه وذلك ان قوله كان ينبغي له ان يقدم انزال المني على
الايلاج لانه الاصل والايلاج قايم مقامه فما السر في النكتة في تقديم الايلاج
على الانزال اعلم ان وجوب الاغتسال ارادة الصلاة او ارادة
ما لا يحل فعله مع الجنابة كذا قاله فخر الاسلام واما انزال المني على وجه
الدفع والشهوة والنفاء الحائضين فهما موجبان للجنابة لا للغسل
على الصحيح لانهما بنفسانه فكيف يوجبانه ولكنهما ولما من قبيل الاسباب
ومعنى قوله النفاء الحائضين اى لكاد اشتهاء وهو عبارة عن ايلاج الحشفة
فيهما لان نفس النفاء من غير تواري الحشفة لا يوجب الغسل الا اذا
انزل ودفع قوله النفاء الحائضين نظرا لانه لو قال فيها الغسل اذا غابت
الحشفة كما قال حافظ الدين في الكنز وبتغيبة الحشفة يتناك خاتان
ليشتبهان فكان قوله اذا غابت الحشفة يغني عن قوله النفاء الحائضين واعلم
ان الختان عندنا سنة في حق الرجال والنساء وقال الشافعي واجب

في حقهما

في حقهما جميعا وقال بعض العلماء بسنة في الرجال مستحب في النساء قوله
صلعم ختان الرجل سنة وختان النساء مكرمة اى في حق الرجال لان
جماع الحمقاء الذي والختان في الرجال ان تقطع القلفة وهي الجلدة التي تغطي
الحشفة حتى تنكشف الحشفة وتلك الجلدة يسمى الغرلة وختان المراة ان
يقطع اللحمة التي في اعلى الفرج فوق مخرج البول وهي تشبه عرف الديك
هذا اذا قطعت بقي اصلها كالنواة وقد روى ان النبي صلعم قال لام عطية
وكانت تختن النساء اشمي ولا تنهكي فانه اسرى لوجهها واحظى عند زوجها
اى ارفق فعلا ولا يستقصى في القطع ولو كان للصبي ذكران ان
كانا عاملين ختنا وان كان احدهما غير عامل ختن العامل خاصة ويعرف
العامل بالبول والانتشار واما الخنثى المشكل فيختن منه الغرجان ليقعوا
على اليقين ووقت الختان من المسائل التي توقف فيها ابو حنيفة رح
اذ هي ثمان مسائل احداها هذه الثانية الدهن منكرا الثالثة من افضل
الملائكة ام الانبياء الرابعة اطفال المشركين هل يدخلون الجنة
الخامسة الكلب متى يصير معلما السادسة الجلالة متى يطيب لحمها
السابعة الخنثى المشكل الثامنة سور الحمار توقف في هذه الثمان لقلة
ورعه في الدين وقوة معرفته بالاحكام والسنة في وقت الختان
يوم السابع من ولادته الى عشر سنين ويكره الترك الى وقت البلوغ
ويجب اجرة ختان الصغير على ابيه ان لم يكن للصغير مال فان كان له
مال فمن ماله واجرة ختان العبد على سيده فان بلغ الصبي غير مختون
اجره الحاكم فان ختن المحكم الممتنع فمات فهو هدر لانه مات من فعل
ماذون فيه شرعا واذا غابت الحشفة في قبل او دبر ولو كان مقطوع
الحشفة يجب الغسل بالايلاج مقدار ما من الذكر واما يجب الغسل بالايلاج
من غير انزال ان كان في صبية تشتهى او بالغة حية اما اذا كان في ميتة
او في صغيرة لا تشتهى ففيه اختلاف منهم من قال يجب مطلقا ومنهم من
قال لا يجب مطلقا والصحيح انه اذا امكن الايلاج في محل الجماع من الصغيرة
ولم يفضها فهي في حكم الجماع فيجب الغسل كذا ذكره الصدر في الايضاح
وهذا التفصيل في حق الصغيرة اما البالغة الميتة فلا يجب الغسل بوطيها

الناسخ

ان لا يجب توقف فيها ابو حنيفة رحمه

الا بالانزال والبهيمة كالمنية ولا يتعلق بوطئ الجنية حرمة المصاهرة ولا
ع ذكره خرقة واوجل ولم ينزل قال بعضهم يجب الغسل لانه تسبب موجبا
وقال بعضهم الاصح ان كانت الخرقة رقيقة بحيث يجد حرارة الفرج والذكر
وجب الغسل والا فلا والاحوط وجوب الغسل في الوجهين والوطئ
في الدبر كالوطئ في الفرج في حق التعلق على الفاعل والمفعول به سواء انزل
او لم ينزل وقوله او لم ينزل رد لقوله زيد بن ثابت الانصاري فانه كان
يفتي بانه لا يجب الغسل الا بالانزال فبلغ عمر رضه ذلك فدعاه فقال له
عمر ابن لك هذا قال سمعت عمومتي من الانصار يقولون انما كنا نفعل على
عهد رسول الله صلعم الا من الماء فدعاهم عمر رضه فسألهم عن ذلك فقالوا
هكذا كما نقول فانفذ عمر الى زوجات رسول الله صلعم فسألهن عن ذلك
فزعمن ان قد الغسل فقال للانصار افهذا شيء سمعتموه من رسول الله صلعم
منكم ورضيه من امركم قالوا لا فقال فلا اذا اثم قال لزيد بما عذر فيما
لين عدت الى هذا الا وجبتك ضربا ولان الالتذاذ لما قام مقام الانزال
في حق وجوب الطهارة كذلك في حق وجوب الغسل وهذا
اجتمع عمر رضه على الانصار فقال اتوجبون الرجم ولا توجبون صاعا من الماء
وفي الحديث الصحيح عن النبي صلعم اذا جلس بين شعبها الاربع ثم جهدها
فقد وجب الغسل وان لم ينزل واما قوله صلعم الماء من الماء فالجمهور من
الصحابة ومن بعدهم قالوا انه منسوخ ويعينون بالنسخ ان الغسل للجماع
بغير انزال كان في صدر الاسلام واجبا وذهب ابن عباس رضه وغيره
الى انه ليس منسوخا بل المراد به نفي وجوب الغسل بالرؤية في النوم اذا
لم ينزل وهذا الحكم باق بلا شك واما حديث ابي بكر رضه ان رسول الله
صلعم قال للرجل يأتي اهله ثم لا ينزل قال يغسل ذكره ويتوضأ فيحتمل جوابين
احدهما ان يكون منسوخا والثاني ان يحمل على ما اذا باشرها فيما سوى الفرج ولم
يولج حشفته في فرج المرأة فلا يجب عليه الغسل ويجب عليها وان اولج الخنثى
المشكل ذكره في فرج امرأة او دبرها فلا غسل عليها فيجوز ان يكون المرأة
وهذا الذكر منه زائد فيصير كما اذا ولج اصبعه او كما اذا في فرج خنثى مثله فيجوز ان
يكون الخنثى الموجج فيه رجلا والفرج زائدا منه وان اولج رجل في فرج خنثى

المشكل

وجوه

المشكل لم يجب عليه الغسل لجواز ان يكون رجلا والفرج منه بمنزلة الجرح
وهذا كله اذا كان بغير انزال وجب الغسل بالانزال والثاني في سائر انواع
الغسل المفروض الغسل من الحيض وهو حاضر بين يكسر منه الدم عند
خروجه ويخلو الوله منه رائحة عند خروجه كرائحة الطلع وعند بنيه
كرائحة البيض ودفق الرجل في حال صحته ابيض ثخين يتدفق في خروجه ودفقه
بعد دفقه ويخرج بشهوة وعند خروجه يضعف الذكر خروجه فتورا
وقد يرتعد ويصفر ويخرج بغير شهوة ولا لذة لاسترخاء وعائه او
بحر لكثرة الوقاع وبصيرة كالدم وربما خرج دما عبيطا ومني المرأة اصفر
رقيق وقد يبيض لفضل قوتها وقد يحتمل ان شهوة الجماع تهيج للرجال
في الشتاء وللنساء في الصيف او انزل من شهوة من الرجل والمرأة
والشهوة في الرجل ان يشتد قضيبه ويزداد انتشارا وفي المرأة
ان تشتهي بقلبها لا غير بأي طريق كان سواء كان بالجماع في القبل او الدبر
القبل والدبر في حق وجوب الغسل سواء وكذا في وجوب الكفارة في
الفطر وانما يختلفان في الحد فعند ابي حنيفة لا يجب الحد بالوطئ في الدبر وعندهما
يجب او فيما دون الفرج او بالجماع في غير القبل والدبر او باتيان البهيمة
او بملاعبة الغلام بان استمنى بكفه فانزل وجب عليه الغسل او الاحتلام
او سواء انزل المغمى في حالة اليقظة او النوم ولو احتلم ولم يظهر الماء على
رأس الاحليل لا غسل عليه لانه في الباطن وبه خارج فرج المرأة ولو احتلمت
المرأة ولم يخرج منها شيء ان وجدت لذة الانزال فعليها الغسل لان
فرجها بمنزلة القمع فله حكم الخارج وما لا ينزل الى رحمها لانه قد لا يظهر
على رأس الفرج فلا يجب عليها الغسل وان احتلم الرجل فحكمه الباطن وفي
حديث مسلم ان النبي صلعم قال لها حين سألته عن ذلك عليها الغسل
اذا رأت الماء او انتظر بشهوة او التمس بشهوة وهل يكره له الاستمناء
بكفه قال بعضهم يكره له ذلك مطلقا لقوله صلعم لعن الله ناكح اليده وناكح يده
وقال بعضهم اذا فعله لاستجلاب الشهوة فلا اثم وان كان ليسكن
الشهوة المفرطة الذي غلبه للعقب وكان عزبا لا زوجة له ولا امة او
كان الا انه لا يقدر على الوصول اليها للعذر وخاف الوقوع في الزنا فلا

قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان لا يبال عليه ولو جامع امرأته فيما دون الفرج فخرج الماء فان رجها لم يجب عليها الغسل ولو حبلت وجب عليها الغسل لانها لا تحبل حتى تنزل وكذا البكر اذا جومعت فيما دون الفرج بان لامس الزجاج وسبح الماء ولم يحس بها لانزال ان حبلت وجب الغسل والا فلا لانها لا تحبل حتى تنزل ولو غشي عليه ثم افاق فوجده مبلا او مسكرا ثم وجد منه ما يجد ما افاق لم يكن عليه غسل ولا شبهة بهذا النوم ولو قالت امرأة مني حتى يأتيني في النوم واجد في نفسي ما اجد اذا جامعني زوجي لا غسل عليها كذا في الفتاوى ولو سال الخ لعله لا يجب الغسل لكون المغرب على ظهره او سقط من سطح او حمل شيئا ثقيلا فسبح الخ هذا من انواع اسباب الجنابة المختلف فيها وهو ان ينفصل الخ لا عن شهوة ويخرج لا عن شهوة بان ضرب على ظهره ضربا قويا او حمل حملا ثقيلا فانفصل عليه عندنا وعند الشافعي فيه الغسل ولو اغتسل من الجنابة قبل ان يبول ثم خرجت منه بقية الخ فعليه الغسل نبأ عنه ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف لا غسل عليه هذا من اسباب انواع الجنابة المختلف فيها وهو ان ينفصل الخ عن شهوة ويخرج لا عن شهوة فانه يوجب الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف لا يوجب فالمعتبر عندهما الانفصال عن شهوة وعنده المعتبر الانفصال مع الخروج عن شهوة وفائدة تظهر في موضعين احدهما هذه المسئلة الخ ذكرها المصنف وهي ما اذا جامع واغتسل قبل ان يبول ثم خرج بقية الخ والثاني ذكره المصنف ايضا فقال اذا ذكر لو احتلم فشد على ذكره فانتبه وقبض على عورته حتى سكنت شهوته ومنع خروج الخ وقضا تميز ثم سال الخ ان ثم خرج الخ بلا شهوة بعد ما سكنت شهوته فعليه الغسل عندهما خلافا لابي حنيفة ومحمد قال ابو يوسف لا غسل عليه وكذلك لو نظر الى امرأة بشهوة او استمنى بكفه فانفصل الخ منه بشهوة فلما قارب الخروج شد على ذكره حتى انكسرت شهوته ثم تركه فسال بغير شهوة وجب الغسل عندهما خلافا لابي يوسف لا يجب اذا اجمعوا انه اذا اغتسل قبل ان يبول وصلى ثم خرج بعد ذلك قبل ان يبول انه لا يعيد الصلاة كذا في الذخيرة والفتوى على قول ابي يوسف

وان شك انه مني او مذي ينبغي عندهما خلافا له لاحتمال ان خرج لا عن شهوة وهو الاصح وان تيقن انه مني يجب وان تيقن انه مذي لا يجب والاصح قال الحلواني عند بشر بن الوليد يغتسل ويتوضأ وعند محمد ان كان ذكر جنبه فيجب وان لم يذكر لا يجب الغسل وعن محمد في المرأة يجب وفي النظم الرواية لا يجب الا ان خرج الى فرجها الخارج بشرط لوجوب الغسل عليها وعليه الفتوى

منه رحمه الله

في التفسير وعلى قولهما في غيره واجمعوا ان المرأة اذا جومعت فاغتسلت قبل ان تبول ثم خرج منها بقية من الرجل انه لا غسل عليها وان كان المعتبر عندهما انفصاله عن مكان الشهوة لانه منيّ وجب الاغتسال فروجه فالاحتياط الايجاب والخارج عن شهوة قد وجد وانما عدم الوقوع لا لغير فبا عتبار ما وجد يجب الاغتسال وبا عتبار ما عدم لا يجب فيترجح جانب الوجوب احتياطا لامر العبادة فان قيل يشكل على هذا الجنب الريح الخارجة من المقضاة فانها على هذا التعليل ينبغي ان يجب عليها الوضوء بان يقال انها خرجت من المحل لا يجب وان خرجت من الدبر يجب فيترجح جانب الوجوب احتياطا ولم يقولوا ذلك هناك بل حكموا بالتجانس فالجواب ان بينهما فرقا ظاهرا وهو ان الشك في المقضاة وقع من الاصل فيتعارض الدليلان اللذان احدهما موجب والآخر مسقط لتساويهما في القوة فتساقطا وعملنا بالاصل الذي كان ثابتا لهما بيقين وهو الطهارة كما قلنا في رجلين احدهما اخبر بنجاسة الماء والآخر بطهارته انه لا يترجح واحد منهما لتساويهما وأما في مسئلتنا فقد جاء دليل عدم الوجوب من الوصف الذي هو الخروج وجاء دليل الوجوب من الاصل الذي هو نفس وجود المني مع الشهوة فلم يعارض الاول الثاني والثاني يساويه في القوة فيترجح جانب الاصل على جانب الوصف وما ترجح الا وجوب الاغتسال وان شئت قلت ان دليل الوجوب في مسئلة المني قد سبح وهو زائد المني عن مكانه على سبيل الشهوة وخروجه لا على سبيل الدفق جاء ذلك والسبح من اسباب الترجيح فيترجح جانب الوجود لهذا الا ترى ان بول الخنثى اذا سبح من احد الخرجين ترجح السابح وأما المقضاة فاقترن الدليلان فيها على سبيل المدافعة فلا ثبت الحكم الحادث لاجل تدافعهما بل بقي ما كان على ما كان الثالث من انواع الغسل المفروض الغسل من الحيض ولو كان الغسل من الحيض لكان كافيا لان الحيض هو الدم اعلم ان المشايخ اختلفوا هل يجب الغسل بانقطاع الدم ووجوب الصلاة او بالانقطاع عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وبرؤية الدم السابح فقط عند الكرخي وعامة العراقيين بالانقطاع ورؤية الدم

وهو اختيار العتابي رحمه قال والحيض والنفاس وعند البخاريين الحرمة
الصلاة وهو المختار وفي المستطرف قوله والحيض اراد به رؤية الدم او
خروج الدم لان الدم اذا حصل نقض الطهارة الكبرى ولم يجب الغسل
مع السيلان لانه ينافيه فاذا انقطع امكن الغسل فوجب لاجل الحدث
السابق واما الانقطاع فهو طهارة فلا يوجب الطهارة وقال بعضهم قوله
والحيض اي الخروج منه لان الخروج منه متصل به فصحت الاستعارة اي تسمية
الحيض بالخروج منه وفائدة الخلاف بين العراقيين والبخاريين اذا انقطع
الدم بعد طلوع الشمس واخرت الغسل الى وقت الظهر فعند المحرمي وفاقا
العراقيين تاثم وعند البخاريين لا تاثم وعلى هذا الخلاف وجوب الوضوء
فعند العراقيين يجب الوضوء للحدث وعند البخاريين للصلاة والنفاس
كالحيض واذا استشهدت الحائض او النفساء بيسلان عند ابي يوسف
ومحمد لا عند ابي حنيفة روايتان احداهما نعم وهو ظاهر على قول الكرخي
واصحابه والثانية لا يجب وهو ظاهر على قول البخاريين والصحيح انها
يغسلان لان الانقطاع حصل بالموت والدم السائل موجب للغسل
عند الانقطاع الا عند البخاريين يمكن ان يقال لا يغسلان لان الغسل
لم يكن واجبا قبل الانقطاع وذكر انه لا شيء الا الحائض اذا رأت الدم
يوما او يومين ثم استشهدت لا تغسل اجماعا اما عندهما فظاهر وكذا
عند ابي حنيفة لان الدم اذا انقطع ليومين لم يكن حيضا وحاصله ان
الحائض والنفساء اذا طهرتا ثم استشهدتا غسلتا عند ابي حنيفة لان
الغسل قد وجب في الجملة بالانقطاع وان استشهدت قبل الانقطاع
فالنفساء تغسل على الاطلاق واما الحائض فانها ان استشهدت
قبل الانقطاع ان كان قد استمر بها الدم ثلاثا غسلت والا فلا تغسل
اجماعا والفرق ان النفاس اقله ساعة وقد وجد والحيض اقله ثلثة
ايام ولم يوجد فافهم ذلك ولو اجنبت المراة ثم حاضت فاغتسلت
فعند ابي يوسف الغسل من الاول وهو الجنابة وعند محمد منهما جميعا وفائدة
الخلاف في اليمين اذا حلفت انها لا تغسل من هذه الجنابة ثم حاضت
فاغتسلت بعد الطهر حنثت عند ابي يوسف وعند محمد لا تحنث وان

افتت

وان اغتسلت قبل ان تطهر من الحيض حنثت اجماعا والراجح من
انواع الغسل المفروض الغسل من دم النفاس ولو ان المراة ولدت
ولم تر دما فالمختار انه يجب الغسل احتياطا وهو قول ابي حنيفة ورفر وقال
ابو يوسف لا غسل عليها قال في الفتاوى والاصح الوجوب اعلم
ان المصنف رح لم يعرف للحيض والنفاس فصلا على حدة بل لم يذكر مسائلهما
واختصرها كما فعله جماعة من الاصحاب رح كتب الفتاوى وذكروا الاحداث
الى يكثر وقوعها من الاصغر والاكبر والاحكام المتعلقة بها اصلا وخلفا
لانها الاهم اذ الكثرة وقوعه كان اهم بمعرفة ولما كان الحيض والنفاس
من الاحداث التي يقل وقوعها ترك ذكرها المصنف رح واحالهما
على كتب الفتاوى واعلم ان معرفة مسائل الحيض من اعظم الواجبات
لان عظم منزلة العلم بالشيء بحسب منزلة ضرر الجهل به وضرر الجهل بمسائل
الحيض اشد من ضرر الجهل بغيرها وذلك لان المراة اذا لم تتعلم ذلك ربما
تترك الصلاة والصوم في وقت الوجوب وتاتي بهما في وقت وجوب
الترك وكلاهما حرام وضرر عظيم ولان ضرر به الجهل مختص ومتعد
بخلاف الجهل بما سواه اما الحيض فهو ما ذكرنا واما المستحاضة فهو الدم
في حالة للحيض وذلك حرام بالنص والاعتداد بحيلة كفر قال سلمة من
ارادة الحائض فقد كفر بما انزل على محمد يعني مستحلا لذلك وحكي ان هارون
الرشيد تزوج امراة من بنات الاشراف وجهزها بمال لا يعد ولا يحصى
فلما رفعت اليه ودخل مهدها في الفراش وتم بها دميت في تلك الحالة
فقالت له يا امير المؤمنين اني اراك فلا تستعجلوه فقال ان هذا الذي
سمعته منك جزء من الدنيا وما فيها كذا في النهاية ثم الكلام في الحيض
والاستحاضة والنفاس اما الكلام في الحيض فيقع في عشرة اشياء
في تفسير الحيض لغة وشرعا وفي بيان سببه وركنه وشرطه وقته وقدره
والوانه وصفته ووقت ثبوت احكامه المتعلقة به اما تفسيره
لغة فهو اسم لخروج الدم من الفرج في الحيوانات على اي صفة كان
من آدمية او غيرها هكذا قالوا حاضت الارنب اذا خرج من فرجها الدم
وقد يسمون ما يخرج من الشجر من الصمغ الاحمر حيضا فيقولون حاضت

السرة اذا خرج من الفرج بعض الولد حيضا حيث لا حائل بين السرة واذا
خرج منها ذلك واما تقييده شرعا فبارة عن دم مخصوص اى دم بنات
آدم من مخرج مخصوص آى موضع الولادة دون ما يخرج من الفرج وبسترط
خروجه الى الفرج الظاهر من شخص مخصوص احتراز عن الصغيرة والآيسة
فى وقت مخصوص وهو ان يكون فى اوان يمتد مع مخصوص اى لا يزيد
على العشرة ولا ينقص عن الثلاثة ويقال ايضا فى تفسيره شرعا هو الدم
الخارج من رحم امرأة سليمة من الداء والصغر فقولنا سليمة من الداء او
احتراز عن المستحاضة والنفساء على صفة مخصوصة وهو ان يكون الزائد
من ذوات الاقراء واما سببه فى الابتداء فقيل ان حواء حين تناولت
الشجرة ابتلاها الله به وبقى فى بناتها الى يوم القيمة وفى كفاية الشعبى
فى الاخبار ان آدم عم لما اهبط فى الدنيا مع حواء وكانت حواء لم تر الدم
قبل ذلك فحاضت وهى فى الصلاة فسألت آدم عم عنه فلم يعلم الجواب
حتى نزل جبريل عم فسأله آدم عنه فلم يعلم حتى رجع ثم جاء وامره ان يأمرها
بترك الصلاة ايام حيضها ولم يأمرها بالقضاء ثم حاضت بعد ذلك
وهى صائمة فسألت آدم عنه فقال لها افطرى فجاء جبريل وامره ان يأمرها
بالاعادة فقال آدم يا رب كل واحد منهما عبادة كيف أمرت بالقضاء
فى احديهما ولم تأمر بالقضاء فى الثانية فاوحى الله اليه انك رجحت
البناء فى المرة الاولى فحكمنا حكمنا وفى الثانية علمت بها انك فعلتها
بالقضاء فلعلم ان الله رجح فى جميع الامور الى اسرع كذا فى المغرب ولما
قدره فنوعان اقل واكثر اما الاقل فاقل الحيض ثلثة ايام ولا يشترط
ثلاثة ليال بل اذا رأت ثلثة ايام وليلتين كان حيضا لان العبرة للايام
دون الليالى حتى رأت قبل طلوع الفجر ثم طهرت عند الغروب من اليوم
الثالث كان حيضا وذلك ثلثة ايام وليلتان وكذا لو رأت الدم
عند طلوع الفجر الى عشرة ايام وغربت الشمس فى اليوم العاشر والدم
جار يجعل ليلة العاشر تبعا للعاشر فلم ينقطع الدم فاذا طلع الفجر والدم
جار كانت مستحاضة من وقت طلوع الفجر لانه لو انقطع
بعد الغروب لم يجز وطئها حتى تغتسل او يمضى وقت المغرب بجعل مدة

الغسل

الغسل من الحيض بخلاف ما اذا انقطع لعشرة ايام وعشر ليال كاملة يجوز وطئها
قبل الغسل واعلم انه لا يشترط جريان الدم واستمراره فى الثلاث او العشر
فانها اذا رأت فى كل يوم ساعة فى مجموع حيض وما نقص عن ثلاثة ايام فليس
بحيض وهو استحاضة واما اكثره فعشرة ايام واذا عرف مقدار الحيض
فغالبه معرفة مقدار الطهر الصحيح الذى يقابل الحيض والاقل منه عشر بوما بين
الطهر الذى يكون لكل واحد من طرفيه حيضا بانفراده ولاحد لاكثره اى ما دامت
طاهرة فانها تصوم وتصلى وان استمر ذلك مجمع عمرها واذا احتيج اليه
فلاكثره غاية عند عامة العلماء خلافا لابى يوسف وابى عصمة واما يحتاج
اليه عند غلبة العادة فى زمان الاستمرار بيان ذلك مبتدأة رأت عشرة
ايام دما وستة اوسبعة طهرا ثم استمر بها الدم فعلى قول ابى عصمة يعتبر
معاد المروزى مبتدع من اول الاستمرار عشرة ايام وتصلى ستة اوسبعة
هكذا ابدا لا غاية لاكثره عند ابى الاطلاق وعند عامة العلماء مبتدع من
الاستمرار عشرة وتصلى عشرين كما لو ابتدئت مع البلوغ مستحاضة فقد رأوا
الطهر بعشرين وفى النهاية امرأة بلغت فرأت ثلثة ايام دما وستة
طهرا ثم استمر بها الدم قال ابو عصمة طهرها ما رأت وحيضها ثلثة ايام
وقال محمد بن ابراهيم الميدانى طهرها ستة اشهر الا ساعة لان اقل
الحبل يرتفع بها الحيض ستة اشهر وهى اقل مدة الحمل الا ان العادة ان
من الطهر اقل من مدة الحمل فنقصنا منه شيئا يسيرا وهو الساعة وفى المحيط
مبتدأة رأت عشرة ايام دما وستة طهرا ثم استمر بها الدم قال ابو عصمة
حيضها وطهرها ما رأت حتى ان عدتها تنقضى فى الطلاق بثلاث سنين
وثلاثين يوما وقال الميدانى تسعة عشر شهرا الا ثلث ساعات لجواز
ان يكون وقع الطلاق فى حالة الحيض فتحتاج الى ثلاثة اطهار كل طهر ستة
اشهر الا ساعة وكل حيضة عشرة ايام وقيل طهرها اربعة اشهر
الا ساعة لان اقل مدة استبانة الخلق فنقصنا منه ساعة لما قلنا ان
من العادة ان مدة الطهر اقل من مدة الحمل فعلى هذا القول تنقضى عدتها بثلاثة
عشر شهرا الا ثلث ساعات وكذلك اذا استمر بها الدم ونسيت ايام
حيضها وايام طهرها فان طهرها مقدر على قول الاكثرين خلافا لبعض واختلفوا

العدة

في قدره فقيل بشهرين وصححه صاحب الوجيز لانه اربعة امثال الطهر الصحيح
الذي هو خمسة عشر يوما لا قدر له واكثر الدم الذي هو النفاس اربعة امثال
اكثر الحيض لانها دماء وهي ان طهران فاجرى احدهما مجرى الاخر وفي النهاية
قدره الحاكم بشهرين وعليه الفتوى لانه اليسر على المفتي والمستفتي قال بعضهم
اشهر وعشرة ايام الاساءة لانه ربما يكون طلقها في اول الحيض فلا تحتسب
بتلك الحيضة فتحتاج الى تمام ستة اشهر وتمام حيض وهي شهر
والحيضة التي طلقها فيه يحتمل ان تطلقها في اولها فلا تعتد بها وهي عشرة ايام
فذلك كله سبعة اشهر وعشرة ايام الاساءة وهي الساعة التي
من الحيضة التي وقع فيها الطلاق واكثر من الحيض خامسة اذا رأته الى مدة تحسب
فيها حايضا واما شرط تقدم نصاب الطهر وتراخي الرحم عن الحبل لان الحامل
لا تحيض واما الوانه فسته السواد والحمرة والصفرة والكدرة والتربة
والبياض ارفع من الكدرة واردون من الصفرة واما البياض فليس
بحيض اجماعا اما السواد فلا اشكال في كونه حيضا لقوله صلعم دم الحيض
دم اسود يعلوه تحتدم العبيط العلوي والمحتدم الشديد الحمرة الى السواد
كانه نار محتدم اي تلتهب واما الحمرة فهي اللون الاصلي للدم الا انه عند
غلبة السواد يضرب الى السواد وعند غلبة الصفرة يضرب الى الصفرة
وفي النصاب تكون قال ابو علي الدقاق الصفرة اذا كانت اقرب
الى الحمرة تكون حيضا وان كانت اقرب الى البياض لا تكون حيضا وهو
الصحيح عند البعض وقيل في الصفرة التي تضرب الى البياض ان يعتبر فيه
الغالب والاعتبار في الصفرة ان يرفع المشموم وهو طري ولا يعتبر
التغير بعد ذلك لانه تغير باسباب كذا في المضمرات واما الصفرة فهي
حيض ايضا لانها من الوان الدم اذا رأته وقيل بعض المشايخ اعتبروا
اذا لم تر حيضا فعادتها حيض رأت صفرة في ايام الحيض قال هو حيض بتلك
العدة واما الكدرة فهي كلون الماء الكدر والوسخ في الثوب واما
الخضرة فقد انكر بعض المشايخ وجودها حيض قال ابو نصر حين سئل عن ذلك
كانها اكلت تفصيلا على طريق الاستبعاد وذكر ابو علي الدقاق انها نوع
من الكدرة واما التربة فهي كلون التراب وهي نوع من الكدرة ايضا

وهي

وهي مشتقة من التراب والله تعالى اعلم وزن فعيلة وهي اول ارفع
من الكدرة واردون من الصفرة وكل ذلك حيض مختار البياض خالصة
والبياض الخالص قيل هو شيء يشبه الماء يخرج عند انتهاء الحيض وقيل
هو القطن الذي تجربه المرأة نقيا اذا خرج ابيض لا لون عليه من الوان
الحيض الى ذكرناها فقد انتهى الحيض واما قدره فحيض يبلغ تسع سنين
فصاعدا فالصغيرة جدا لا تحيض وهي بنت خمس سنين وبنت تسع اذا
رأت الدم كان حيضا بالاجماع وما بينهما فيه خلاف والمختار تسع
وحكي ان اشنة لابي مطيع البلخي رأها صارت جدة وهي ابنة ثمان عشرة
سنة فقال فضحتنا هذه الجارية كذا في المضمرات وكذا الآيسة لا تحيض
وحد الايأس خلاف والمختار تسع قيل ستون سنة وقيل
خمس وخمسون سنة وقيل خمسون وقيل خمس واربعون والاعتماد على خمس
وخمسين سنة وهو اعدل الاقاويل قال صاحب المضمرات اليوم يفتى
بخمسين سنة بتيسير العامة من ابتلى بارتفاع الحيض وطول العدة فاذا بلغت
هذه الايأس وانقطع عنها الدم حكم بايأسها ثم اذا عاودها الدم بعد الحكم
بايأسها في هذه المدة هل ينتقض الحكم بالايأس ان كان الكرسف ملوثا
فهو حيض وينتقض الحكم بالايأس لكن لم تستقبل لانها مضى حتى لا تقضي
الا نجمة ايام عادتها وان لم يكن ملوثا بل كان كدرة او خضرة او صفرة
او تربة لا يكون حيضا ولا ينتقض الحكم بالايأس اصلا وفي المضمرات الصحيح
انه اذا حكم بايأسها فعود الدم لا يغير من ذوات الحيض ويكون استحاضة
واما وقت طهرها فانه لا يثبت الا بالروز وعن محمد اذا احست بالروز
ثبت حكمه وعادت به فانها اذا توضأت وصلت في وقتها الكرسف
ثم احست ان الدم نزل من الرحم الى الكرسف قبل غروب الشمس ثم
الكرسف بعد الغروب فالصوم تام عندهما خلافا لمحمد كذا في النهاية فان
عنده تنقضي الصوم بالبروز انما يعلم بمجاوزة موضع البكارة وهو المراد
الى الفرج الظاهر اعتبارا بنواقض الوضوء والاحتشاء ليس للثيب
وينبغي للبكر حالة الحيض واما في حالة الطهر فينبغي للثيب دون البكر
واما احكامها فانها عشر ثمانية يشترك فيها هي والنفاس واربعة تختصة

والايأس يحصل بانقطاع الدم مرة واحدة
لسبب العادة عند ستين سنة وعند الاكثر
وهو قول عائشة وسفيان الثوري وابن المبارك
ومحمد بن مقاتل الرازي وبه اخذ نصير بن يحيى
وابو الليث وعز الدين
الكندي السمرقندي رحمهم الله

علة احكام الحيض

اعلم بان اول من حاضت امتنا حواء رضي الله عنها حين اكلت من شجرة الحنطة فاجبلها الله تعالى على ذلك حيث خالفت امر ربها
وبقي في بناتها الى يوم القيمة وبه تناب المراة كما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت ما من امراة تحيض الا وكان حيضها كفارة
كفارة لما مضى من ذنبها واذا قالت حين حاضت الحمد لله على كل حال واستغفر الله من كل ذنب كتب الله لها
براءة من النار وجوازا على الصراط كالبرق الخاطف واما امانا من العذاب ثم قالت عائشة رضي الله عنها ما عصر
المسلمين علموا نساءكم هذين الكلمتين يغفر الله لكن حكم سيأتيكم وكتب تحكم عشر حسناتكم ثم العقدة شرح
مقدمة الواجب رحمه الله

بالحيض فالاولى سقوط الصلاة وتركت الصوم وحرمة دخول المسجد والطواف
والقراءة ومس المصحف والجماع ووجوب الغسل ثم في هذه المباينة
مالا يخفى بالحيض والنفاس مثل القراءة ومس المصحف ودخول المسجد ومثل
الطواف وامتناع الوطي فان الجنب والمحدث والصائم والمحرم بالحج
او العمرة يشاركها في ذلك واما الاربعة التي يختص بالحيض ودون النفاس
فانقضاء العدة والاستبراء والحكم بالبلوغ والفصل بين طلاق السنة
والبدعة وفي المضمرات ويستحب للحايض اذا دخل عليها وقت الصلوة
ان يتوضاء ويجلس عند مسجد بيتها ويشتغل بالتسبيح والتهليل كما تزول عنها عادة الحيض
كما روي عن خلف بن ايوب رح ان ابنه كان يختلف الى ابي مطيع رح
وكان خلف يقول لابنه اذا كان ابو مطيع غائبا فاذهب الى مسجد
واجلس فيه ساعة ثم ارجع كيلا تزول عنك عادة الاختلاف وفي
فتاوى الحجة وفي الخبر عن حميد الطويل عن الحسن البصري عن ابي الدرداء رض قال
قال رسول الله صلعم اذا استغفرت الحايض في وقت كل صلوة
سبعين مرة كتب الله الف ركعة وغفر لها سبعين ذنبا ورفع لها
سبعين درجة واعطاها بكل حرف من استغفارها نورا وكتب الله
بكل عرق في جسدها حجة وعمرة واذا اغتسلت من الحيض وصلت ركعتين
تحوا في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة وقل هو الله احد ثلث مرات
غفر الله لها كل ذنب عملت من صغيرة او كبيرة وتوكتب حسنة الى الحيضة
الاخرى واعطاها ثواب مائتين شهيد او بنى لها مدينة في الجنة ويعطاها
بكل شعرة على راسها نورا وان ماتت الى الحيضة الاخرى ماتت موت
الشهيد واما حكم جماع الحايض فان جامعها ان كان مستحلا كفر وان
اتاها متاولا ان للنفس او لم يعلم ففي تكفيره خلاف وان اتاها غير مستحل
فعليه التوبة والاستغفار هذا من حيث الحكم واما من حيث الاستحباب
يتصدق بدينار وقيل بنصف دينار ويوضع بعضهم فقال ان كان في
اول قطرة دينار وان كان في اخره او وسطه فنصف دينار وقيل ان
كان الدم احمر فدينار وان كان اصفر فنصف دينار ويدل ذلك على
الرجل وحده او عليها جميعا الظاهر انه عليه دونها ومصرف مصرف الزكوة

ثم ان

ثم ان اتاها وهما طايعان اثما جميعا وان كان احدهما طايعا والاخر مكرها
ثم الطايع وحده كذا في شرح المختار وفي المضمرات روي عن ابي بكر
الصديق رض ان رجلا سأله فقال اني رايت في المنام كاني ابول
دما فقال اتيت امرأتك وهي حايض قال نعم قال لا تعد ولم يأمره بالكفارة
وكان يعتبرها وهذا جوابها ويستمتع بجميع بدنها ما خلا بين السرة والركبة
عندها وعليه الفتوى كذا في الملتقط وقال محمد يستمتع بجميع بدنها ويجتنب
شعار الدم وشعار الدم موضع فرجها وبكره ان يعزلها في موضع
لا يجامعها فيه لان النبي صلعم كان يضاجع نساءه وهن حيض وعن
ام سلمة قالت كنت مع رسول الله صلعم في فراش واحد فجاءني الحيض
فنمت فقال انفست قلت نعم قال هذر عليك ازارك وعودي الى
مضجعك وعن عادة ميمونة رض قالت دخلت على ابن عباس فرايت
فراش امراته ناحية فظننت انها اجرا اتها فقالت لا ولكنه
اذا حضت اعتزلت فذكرت الجارية ذلك لميمونة فقالت ميمونة لابن
عباس ارغبة عن سنة رسول الله صلعم اذا حضنا شهرا فوق الازار
وقال مسروق قلت لعايشة ما يحل للرجل من امراته اذا كانت حايضا
قالت كل شيء الا الجماع والاجل للمراة ان تكتم الحيض على زوجها ليجامعها
منها بغير علم منه بحيضها وان تطهر انها من غير حيض لتمنعه مجامعتها لقوله صلعم
لعن الله الفاعلة والمفعولة والقابعة الى لا تعلم زوجها انها حايض
فيجامعها بغير علم والمفعولة الى لا تكون حايضا فتقول لزوجها انى حايض
حتى لا يجامعها واذا قالت المراة لزوجها عند الوطي انا حايض فهل يعيد فيها
ويتركب وطيها قال بعضهم ان كانت فاسقة لا يقبل قولها وان كانت
عفيفة قبل قولها ويتركب وطيها وقال بعضهم ان كان صدقها لكنها بان
كانت في اوان حيضها قبلت ولو كانت فاسقة كذا في العدة وهذا القول
احوط واوجب الى الورع واما الوطي في الدبر فحرام في حال الحيض والنفاس
لقوله صلعم ملعون من حيث امركم الله اي فاذا اغتسلن من الحيض
فجامعوهن من حيث امركم الله بتجنبه في الحيض وهو الفرج وقال صلعم اتاتي
الناس في الجاهلية حلال وحرام وقوله تع ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين

اى التوابين من الذنوب والمتطهرين من الاحداث والنجاسات ان بانوتها
وقال صلعم ملعون من اتى امرأة في دبرها وقال لا ينظر الله يوم القيامة الى رجل اتى
امرأة في دبرها واما قوله تع فأتوا حرثكم انى شئتم اى كيف شئتم وحيث
شئتم ومتى شئتم مقبلات ومدبرات ومستلقيات وبأركان
بعد ان يكون في موضع واحد وهو الفرج ولان الله تع سمى الزوجة حرثا فانه
للولد كالارض للبذر وبهذا دليل على تحريم الوطئ في الدبر لانه موضع الحرث
لا موضع الحرث لان مزرع الولد انما هو الفرج ولان الله تع نهى عن الوطئ
الحائض ثم بين سبب ذلك بقوله قل هو اذى فحرمه لاجل الاذى وانما
بعد طهرها من الاذى والدبر لا قذارة الاذى ابدا فكان محرما ابدا اهـ مستصفى
قال في الفتاوى وارادة الحيض من دبرها لا تمنع الصلوة لان هذا ليس بحيض
بل يستحب لها ان تغتسل عند انقطاع الدم وان امسك زوجها عنها فهو خير لها
كان احب واما قراءة القرآن فلا يخلو ان يجوز للحائض ولا للجنب قراءة
القرآن وكذا لا يجوز له التوارة حالة الوطئ لانه يؤدي الى الجنابة وكذا
لا يجوز له التوارة حالة الوطئ لانه يؤدي الى الجنابة وكذا لا يجوز للنفساء
كالحائض وظاهر قول الاصحاب في اطلاق المسئلة ان الآية وما دونها
سواء في التحريم وقال الحلواني يجوز لهم ما دون الآية والصحيح الاول
قالوا الا ان لا يقصد بما دون الآية التوارة مثل ان يقول الحمد لله
او بسم الله عند الاكل فانه لا بأس به كذا في اصح الروايات
لان الحائض والجنب لا يمنعان من ذكر الله تع وكذا اذا قال آية من القرآن
على سبيل الدعاء ولم يرد التلاوة فلا بأس به كذا وكذا لا يجوز لهما كتابة
التوراة والانجيل والزبور لان الكل كلام الله تع وقال اصحابنا المتأخرون
اذا كانت الحائض او النفساء معلمة جاز لها ان تعلم الصبيان كلمة
كلمة تقطع الكلمتين على قول الكرخي وعلى قول الطحاوي يعلمهم نصف آية لا اكثر منه
آية تامة وانما جاز ذلك للحائض لانها مضطرة الى التعليم وهي لا تقدر على
رفع حدثها فصار هذا بمنزلة الجنب ذلك لانه يقدر على رفع حدثه وهل يجوز للجنب
كتابة القرآن قال محمد احب الى ان لا يكتب وفي منية المصلي لا يجوز له كتابة
القرآن اذا كانوا مباشرين للوح او البياض فان وضعوا اللوح او البياض

وفي الخندي يكره للحائض والنفساء والجنب كتابة القرآن صح

وبمنع الجنب عن قراءة ما دون الآية في الصحيح اذا قصد قراءة القرآن اما اذا قصد الثناء
او افتتاح امر فلا في الصحيح واختلف في تعليم الجنب والحائض القرآن والاصح انه
يمنع كما في ما دون الآية لا اذا قصد قراءة القرآن بزازي رحمانيه

والمتصفح الجنب اذا قلب بوده او بعوده الى حنيفة لا بأس بان يقرأ القرآن اوبته قال مولانا رأيت جواب بعض مشايخنا في
مجموعة النجاري وهذا هو الفتوى انه لا بأس به من الزاهدي قلت الحكمة لا تخرج الحكيم كما ان الطبارة
الا ترى ان من فسل رجله وهو محدث لا يجوز له الطواف وكذا اذا توضأ الجنب لا يجوز له الصلوة لاحاطة اى نية
جميع البدن ومنع الجنب من القراءة كونه منهيا عن الصلوة والطواف لاحاطة الجنابة الى نية بالنص جميع البدن فكان حكما مطلقا
ويمكن ظاهر امره وجه انها نطهارة بعض الاعضاء للحدث ليست بطهارة لبقية الاعضاء لا تفاق القوم بجزي بعضه
النهاية الحكمية قال الامام شمس الاسلام الفتوى على غير هذه الرواية كما اختيارها لقواعد الشرعية وان اتفق المفتي بهذه
الرواية عزر ومنع عن الافتاء ولا يعمل الا خير رخص العلماء فيما يتفق بالمقاصد الدنيوية وتعظيم القرآن من الفقه بالرويشية باجماع العلماء
فاعرفه فرع آخر

حيث اوقعت نفسك ودينك على مكتوب لا الزاوية وحده

فرع لا يجوز لانه ليس بقرآن من جواهر الفتاوى

ولو غسل الجنب فمه بالفرات حصل ان يقرأ القرآن لانتفاء

انه لا يقرأ ان مضمضة

اما الجنب اذا اراد ان يجنب الاكل او الشرب ينبغي ان يتمضمض

الجنابة واذا اراد ان يجنب بالنية الصلح

يديه ثلاثا ثم يأكل او يشرب كما ينبغي الصلح

جنب غسل فمه ينبغي ان يجوز قراءة القرآن ومس المصحف

ان يغسل يديه ثلاثا ينبغي الصغير قال غسل الجنب فمه

قال فخر الاسلام رح في شرح الجامع الصغير قال غسل الجنب فمه
يقرأ ويديه يتمضمض واغسل اذا كان الجنب لا يطيق له
المس والقراءة الجنب هذا هو الصحيح لان ذلك
لا يختص وجوبا ولا ذوقا الا اعضاء اى ث وكذا
منتقى اجاني

البورة فقط هو تقييد مبني غير الظاهر
من سيه كذا في البزازية قبيل الجنابة

قبيل وضوء الجنب غسل يديه وفمه وذكر في جواهر الاخلاطي عن ابي حنيفة رحمه الله
انه لا بأس بان يقرأ القرآن وبه قال العلامة شمس الائمة الحلواني
الفتوى انه لا بأس به واختلفوا في مس المصحف بأعلاه
اعضاء الطهارة وبأقل من الاعضاء قبل كمال الوضوء
والمنع اصح كذا في الكفاية شرح الهداية قاضيخان
وفي المحيط التيمم لدخول المسجد ومس المصحف
لا يجوز مع وجود الماء بالتيمم
وذكر في الكفاية شرح الهداية عند الاحتجاج برجحانه
لو تمضمض فقط والمنتقى وغسل يديه لا بأس
ان يقرأ القرآن اوبته جواهر فقه

بحاسة وايام الاستحاضة فهو ما تراه المرأة اقل من ثلاثة ايام واكثر من عشرة
ايام او زاد الدم على عادتها جاوز العشرة او زاد النفاس على اربعين
او رأت الحامل ثلاثة ايام وعشرا فكل ذلك استحاضة وكذلك دم العشرة
الى دون الستين على الاصح ثم دم الاستحاضة هو اسم لدم خارج من الفرج
دون الرحم والفرق بينه وبين دم الحيض ان دم الاستحاضة احمر رقيق ليس
له رائحة ودم الحيض متغير اللون يخين ذكن الرائحة يقال استحيضت المرأة
اى صارت مستحاضة بلفظ المجهول ولا يقال استحاضت لانه لا اختيار لها
في ذلك لانه ركضة من ركضات الشيطان كما يقال جن واغمي عليه وحكم
دم الاستحاضة انه لا يمنع الصلاة ولا الصوم ولا الوطء والمستحاضة من
يسيل البول والرعاف الدايم والجرح الذي لا يرقأ واسلعاث الريح
واستطلاق البطن وما شبههم من المعذورين يتوضؤن لوقت كل
صلاة ويصلون به ذلك الوضوء ما شاؤا من الفرائض والنوافل قال صاحب
الهداية المستحاضة هي التي لا تمضي عليها وقت صلاة الا وهي حدث الذي
ابتليت به يوجد فيه وهذا الذي ذكره غير مطرد والصحيح ان يقال هي التي
لا يخلو وقت الوضوء او بعده في الوقت عن الحدث الذي ابتليت
به وانما كان هذا اصح لانه يرد على كلام صاحب الهداية ما اذا
رأت الدم في اول الوقت ثم انقطع فتوضأت ودام الانقطاع
حتى خرج الوقت لا ينتقض وضوءها ولو كان كما قال انتقض بخروج الوقت
الا انه يحمل قوله على ان المراد من وجود الحدث في وقت الصلاة
هو ان يوجد في الوضوء في وقت الصلاة او بعد الوضوء في وقت
الصلاة يوضح هذا ما ذكره السرخسي رح اذا توضأت في وقت العصر
على الانقطاع وصلت من العصر ركعتين ثم دخل المغرب ثم سال الدم
فعليها ان تتوضأ وتبني على صلاتها لان الانتقاض كان بالحدث لا بخروج
الوقت ولم يوجد فيها اداء شيء من الصلاة بعد الحدث فجازت بناءها لان
الخروج عنه ليس بحدث لكن الطهارة تنتقض عنده بسيلان معارن
للطهارة او موجود بعدها ولم يوجد فلا ينتقض بالخروج ثم ان فرض الطهارة
للمستحاضة سيلان السيلان وخروج الوقت فكما لو يجز السيلان عن

ولو كان رفيقنا خلاف بخلاف عضو ظهر بكره
وحول الخلاء والاحتراز عن مثل الفضل
عناية فتح وغاية
غاية الحيض

في متنها بالكم وفي الحواشي المستحب ان لا يأخذها بالكم ايضا بل يجد الوضوء
كلما احدث وهذا اقرب في التعظيم قال الحلواني اذا غلبت هذه العلة
بالتعظيم فاذا ما اخذت الكاغد كالبطارة والكامام السرخسي كان مبطونا
في ليله وكان يكرر درس كتابه فتوضأ في تلك الليلة سبع عشرة مرة وفي
النهاية قال المحبوبي لا يستحب مس كتب الفقه لانها لا تخلو عن آيات القرآن
ولا بأس ان يمسها بالكم بالاتفاق لعموم البلوى وقولنا الا بغلافة قال في
الهداية غلافة ما يكون منجافا عنه اى منباعدا بان يكون شيئا ثالثا بين الكم
والممسوس كالخريطة والجراب دون ما يتصل به كالجلد المشرز هو الصحيح وعند
الاستنجاء بالعلاف هو الجلد المتصل به والصحيح هو الاول وعليه الفتوى لان
الجلد تبع للمصحف وبكره مسه بالكم هو الصحيح لان الكم ما دام ملبوسا فهو
تابع للبدن ولهذا لا يجوز للمصلي ان يغرز شيئا في كمه على موضع الجباسة ويسجد
عليه قال ابو يوسف لا يترك الكافر يمس المصحف وان اغتسل وقال محمد
ان اغتسل فلا بأس لان المانع الحدث فاذا اغتسل زال حدثه مسألة
لا يكره للجنب والحائض النظر الى المصحف لان الجنابة لا تحل العين الا ترى
انه لا يفترض ايصال الماء اليها كذا في النهاية ولا بأس بدفع المصحف
الى الصبيان وان كانوا محدثين لما في منعهم من تضييع حفظ القرآن وفي الامر
بالتطهر حرج عليهم هذا هو الصحيح فان قيل نحن نعلم ان الصبيان غير مخاطبين
بالشرايع والتكليفات فالحاجة الى ذكره هذا فيقال انما ذكره لشبهة ترد
وهي وان لم يكونوا مخاطبين لكن الدافع اليهم مخاطب اذا كان بالغا
فيجب ان لا يدفع المصحف اليهم كما انه ليس له ان يلبس الصبي الحرير او يسقيه
الخمر او يوجه الى القبلة حال البول والغائط وانما يظن ظان ان دفع المصحف
اليه لا يجوز قياسا على هذه الاشياء فازال الظن ولان في دفع المصحف
الى الصبي تحريضا له على حفظ القرآن وذلك امر ديني بخلاف هذه الاشياء
وكذا الالواح لا بأس بان يمسها الصبيان لانهم لا يخاطبون بالطهارة ولان
امروا بها للصلاة تحقيقا لان في مس الالواح للتعليم مع الحدث ضرورة ظاهرة
مسألة قال في الواقعات اذا حرب المصحف وصار بحال لا يقرأ فيه وخافوا
ان يضيع جعل في خرقة طاهرة ودفن خشية ان يتناوله ما ينتفع عليه

جامع

عن خروج الوقت لم يكن ناقضا فكذا اذا تجرد الخروج عن السيلان قال
في الفتاوى ولا يجب على المستحاضة الاستنجاء لوقت كل صلاة لو خرج
رجل رعف او سال جرحه ولم يعلم انه يستمر وقت صلاة كامل فانه لا يصلي
في اول الوقت بل ينتظر فان لم ينقطع توضأ وصلى قبل خروج الوقت
ولو كان في حلقه جرح اذا سجد سال واذا اومى لم يسل وهو يقدر على الركوع
والسجود فانه يصلي قاعدا بالايماء ومع هذا لو يتحشى وصلى قائما وركع
وسجد جاز وكذا لو كان برجله جرح اذا قام سال واذا قعد لم يسل
او كان اذا قام يسيل بوله واذا قعد استمسك يستنجي كبرا اذا قام بخرء
عن الوابرة واذا قعد قطر جاز ان يصلي قاعدا ان جمع بين المسائل وكذلك
المرأة اذا كان مهاتوب لا يستمسك بدنها قائمة ويستمسك قاعدة يجوز
ان تصلي قاعدة وان كان يخرج اذا قام او قعد سال واذا استلقى
على قفاه لم يسل فانه يصلي قائما يركع ويسجد ولو ان صاحب الجرح السيلان
اذا كان يسيل على نوبة قال السرخسي ان كان بعيث ثانيا وثالثا فانه
يجوز الصلاة فيه وان لم يتصل لان في غسله مشقة عظيمة وقال ابن
مقاتل عليه غسل لكل صلاة وينبغي لصاحب الجرح ان يربطه شدا للنجاسة
ولا يجوز ان يصلي جرحه انفلات ريح خلف جرحه سلس البول لان الامام
معه حدث ونجاسة فكان الامام صاحب عذرين والمأموم صاحب
عذر واحد وكذا لا يصلي جرحه سلس البول خلف جرحه انفلات ريح
وجرح لا برقاء لان الامام صاحب عذرين ولو ان صاحب الجرح اذا
منع الدم عن الخروج بعلاج خرج من ان يكون صاحب عذر بخلاف
الحايض اذا احتشت فانها لا تخرج من ان تكون حايضا والمستحاضة
اذا احتشت اختلفوا فيه قال بعضهم يخرج من ان يكون مستحاضة كصاحب
الجرح وقال بعضهم لا يخرج من كونها صاحبة عذر لان الخارج من احد السبيلين
اسوة من الخارج من سائر البدن وفي النصاب رجل به سلس البول
فجعل القطنة في ذكره ومضى من الخروج وهو عالم انه لو لم يحتش ظهر البول
فاخرج القطنة وعليها بلة فهو محدث ساعة اخرج القطنة وعلى الفتوى
رجل به جدري منها ما يوسائل فتوضأ ثم سال الذر لم يكن سائلا ناقضا

وضوءه لان الجدري قرح ولو كان شيخ كبير به زمانة وسيلان الدموع
من عينيه متغيرا فانه يتوضأ بالوضوء لوقت كل صلاة احتياطا لازيتوهم
ان يكون هذا صديدا فيكون صاحب عذر فاذا خرج الوقت بطل وضوءه
عند الاعذار عند هما وقال ابو يوسف يبطل بالدخول والخروج وقال
زفر بالدخول لا غير وفائدة الخلاف في موضعين احدهما اذا توضأ المعذور
بعد طلوع الفجر ثم طلعت الشمس انتقض وضوءه عند الثلاثة لان الوقت
قد خرج وعند زفر لا ينتقض لانه لم يدخل الوقت لان ذلك الوقت
وقت مهمل الى الزوال وان قضاء اداء توضأ بعد طلوع الشمس
فاراد ان يصلي بذلك الوضوء صلاة الظهر لا ينتقض وضوءه ما بزوال
الشمس عند ابي حنيفة ومحمد لان ذلك دخول وقت لا خروج وقت
وعند ابي يوسف وزفر ينتقض وضوءه ما بزوال الشمس لانه وجد دخول
وقت وخروج غير ان الموضعين لا يجتمعان الاختلاف لانه اذا خرج وقت
الا يكون عقيبه دخول وقت فتنتقض الطهارة على اختلاف المذهبين وكما
توضأ المعذور لصلاة العيد قبل ان يصلي بالظهر عنه ابو حنيفة ومحمد قال
بعضهم ليس له ذلك لانه خرج وقت صلاة العيد وهو قول ابي يوسف
وزفر وقال بعضهم له ذلك وهو الصحيح لان صلاة العيد في معنى صلاة
الفرض ولو توضأ للفجر جاز ان يصلي به الظهر عندهما ولو توضأ للظهر وصلى
ثم توضأ وضوءا آخر لاجل العصر ودخل وقت العصر ليس له ان يصلي به
العصر على الصحيح وكذا المرأة يطلقها زوجها فينقطع عنها الدم حين تطلع الشمس
فان زوجها يملك الرجعة حتى يذهب وقت الظهر او تغتسل قبل ذلك
يعني اذا كان حيضها اقل من عشرة ايام ثم اضافه الاستحاضة الى الخروج
فجاز والا فهو بالحدث السابق عند الخروج حتى ان المستحاضة لا يصح
حيضها بعد خروج الوقت اذا كان الدم سائلا وقت الوضوء وليس
او عند احدهما لان طهارتها اذا انتقضت بالخروج استند الانتقاض
الى السيلان السابق فان قيل لو كان مستندا الى الحدث لكان اذا
شرعت في التطوع ثم خرج الوقت لا يلزمها القضاء لانه حينئذ يعلم انها شرعت
بالطهارة فيقال ليس هو مستندا من كل وجه بل هو مستند من وجه ومقتصر من وجه

ولا ينتقض طهارة المعذور بخروج الوقت اذا توضأ والعذر قائم او وجد بعد الوضوء في الوقت
لان ناقض طهارته هو العذر وقد وجد العذر وقد خرج الوقت
ولو وجد هما دون الآخر لم يكن ناقضا الا ان
يحدث عندنا او امام زفر

فاغتنه بالاقتصار في القضاء احتياطاً وبالاستذكار في المسح على الخفين
احتياطاً أيضاً كذا في النهاية ثم المستحاضة انما تصير مستحاضة باجتماع ثلثة
ايام فاسد وهو الناقص عن الثلاث والزائد على عشرة او ازيد
في النفاس او بطهر فاسد وهو ما انتقص عن خمسة عشر ويطهر ذلك بين
عادتها خمسة ايام في كل شهر اذا رأت سنة ايام دما فان ذلك
كله حيض في الحال فان طهرت بعد ذلك اربعة عشر يوما ثم رأت الدم
فانها ترد الى عادتها وهي خمسة واليوم السادس مستحاضة تقضي ما ترك
فيه من الصلاة وان كانت مستحاضة في اليوم السادس بعد الطهر
الفاسد واما النفاس فهو الدم الخارج عقيب الولادة واشتقاقه
من نفس الرحم بالدم او خروج النفس وهو الولد يقال نفست المرأة
ونفست بالضم النون وفتحها اذا ولدت فهي نفاف بضم النون وفتح
الفاء والمد والنفاء صاحبة النفاس واما الحيض فلا يقال فيه الا
بفتح النون لا غير ويجوز ضمها والفاء مكسورة في الكل وكلها ماخوذة من النفس
بسكون الفاء وهي الدم نفاً لان قوام الحيوانات كلها بالدم
وحكم النفاس حكم الحيض في كل شيء الا في البلوغ والاستبراء والعدة وسنة
في البلوغ ان تقول البلوغ لا يتصور به لان البلوغ قد حصل بالحيض
قبل ذلك وصورته في الاستبراء اذا اشترى جارية حاملا فقبضها ووضعت
عنده ولدا او بقي ولدا او في بطنها فالدم الذي بين الولدين نفاس
ولا يحصل الاستبراء الا بوضع الولد الثاني وصورة العدة اذا قال لامرأته
اذا ولدت فانت طالق فولدت ثم قالت قد انقضت عدتي فانها
تحتاج الى اثبات حيض خلا النفاس فتصدق في مدة وثلاثين يوما على
رواية ابي يوسف وعلى رواية يوم وليلة الحسن وقولنا هو الدم الخارج
عقيب الولادة اذا الولد لتمام او سقط مستبين الخلق او بعضه فرزه
او رجل او اصبع فان الدم عقيبه ايضا نفاس وتنقضي به العدة وتصير
الجارية به ام ولد ويحنث به اذا علق اليمين بالولادة واما اذا لم يستبن
منه شيء لا يثبت شيء من هذه الاحكام والدم الخارج عقيبه ان كان
ذلك في وقت حيضها وبلغ نصاب الحيض فهو حيض وان كان في غير

وهو الدم

وخمسة وستين على قول
ابي يوسف ووجه ذلك
مذكور في محله ح

وقته ان كان قد طهرت في وقت حيضها دون عشرة فهو حيض اجماعا وان لم
يكن طهرت دون عشرة وكان بعد طهرها تام فهو حيض عندهما وقال ابو حنيفة
موقوف على ما هو المعروف عنده في تغير العادة وان كان لا يدري
مستبين ام لا بان قعدت على سبر الخرج فسقطا في البيت وهي مستبرأة في
النفاس وقد كان حيضها عشرا وطهرها عشرين واستمر بها الدم فانها تترك
الصلاة عشرا ثم تغتسل في آخرها لجواز ان يكون غير مستبين فيكون حيضا
ويجوز ان يكون مستبينا فيكون نفاسا فتترك الصلاة في هذه العشر على كل
حال لانه لا يخلو اما ان يكون حيضا او نفاسا. ثم تغتسل عشرين يوما بالوضوء لكل
كل صلاة لانه طهر مشكوك فيه عشرا اذ هي لا تخلو عن حيض او نفاس
ثم تغتسل لتمام مدة النفاس او الحيض ثم بعده يكون طهرها عشرين فتصلي
فيها وتصوم وتوطأ وحيضها عشرة ايام تترك ذلك فيها ويأتيها
زوجها فتنقطع الدم والدم الذي تراه الحامل وما تراه في حال الولادة
قبل خروج الولد استحاضة وان بلغ نصاب الحيض وكذلك قبل خروج
اكثر الولد فهو استحاضة حتى يجب عليها الصلاة ولو كن تغتسل كانت طاهرة
وصورة صلاتها ان تعقد عاقدة او حزة وتصلي حتى لا تضر بالولد وفي
الهداية تقبر نفاسا بخروج بعض الولد في ما يروى عن ابي حنيفة وهو لان
بنفتح فيتنفس بذلك فصار كما اذا انكشف الا يجب عليها الصلاة الا ان يحمل كلام صاحب
الهداية على حالة الاداء بالبعض الاكثر فيقع الجواب بان وقت قاضي خان
مختلفة اذا خرج راس الولد او لا فالم يخرج نصفه لا يكون نفاسا وان
خرج رجلاه او لا فالم يخرج اكثره لا يكون نفاسا وفي الوجيز ان عند محمد
لا تكون نفاسا بقي شيء من الحمل وفي الكبرى الارادة اذا خرج ولد
من قبل ستة اشهر فصاعدا ثم ولدت بعد ستة اشهر فصاعدا ثم انشقت وخرج
منها ولد ميت ان سال الدم من قبل الستة لا نصيبه فنفاس للكل وان لا
لان دم النفاس اسم للدم الذي يخرج من الرحم عقيب الولد ولو
سال الدم من الرحم صار نفاسا والنفاس لا حد لاقله بخلاف وقت
الصلاة والصوم اما اذا احتيج الى انقضاء العدة فله حد مقدر
وذلك بان يقول لها اذا ولدت فانت طالق فقال بعد ذلك قد انقضت

والحكم الثابت في الاربعين بين الاربعين ان كان اقل من ذلك يوما
ويكون نفاسا وهو كلام الشافعي وان كان اكثر من ذلك يوما
يوما فصاعدا كذلك عند الامام وعليه الفتوى وبه يفتى
ان كان خمسة عشر فصاعدا بصير فاصلا بين الاربعين وفي
الاول نفاسا والثاني حيضا ان امكن والا كان استحاضة.

عند ابي حنيفة اقله خمسة عشر يوما اذ لو كان اقل ثم كان ما بعد اقل الطهر
خمسة عشر يوما لم يخرج من عدة النفاس فيكون الدم بعده فاسدا وعند ابي يوسف
اقله احد عشر يوما لان اكثر الحيض عشرة ايام والنفاس في العادة اكثر
من الحيض فزاد عليه يوما وعند محمد اقله ساعة لان اقل النفاس لا حد له
فمع هذا لا تصدق في اقل من خمسة وثمانين يوما عند ابي حنيفة في رواية
محمد عنه وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في اقل من ماية يوم وهذا في النفاس
اما اذا لم يكن فساد وكانت قوة فطلقت واد عت انقضاء العدة
فعند ابي حنيفة لا تصدق في اقل من ستين يوما وعندهما تصدق
في تسعة وثلاثين يوما وان ولدت ولم تر دما فعند ابي حنيفة وزفر
عليها الغسل احتياطا ويبطل صومها ان كانت صائمة لان خروج الولد
لا يخلو عن قليل دم في الغالب والغالب كالمعلوم وعند ابي يوسف
لا غسل عليها ولا يبطل صومها واكثر المشايخ على قول ابي حنيفة وزفر وبه
كان يفتي الصدر الشهيد وفي الخانية وهو الصحيح وجوب الغسل
عليها واما الوضوء فيجب اجماعا لان كل ما خرج من السبيلين ينقض
الوضوء وهذا خارج من احد السبيلين واكثر النفاس اربعون يوما
والمعنى فيه ان الرحم يكون ممدودا بالولد فبعد خروج دم الحيض فيجتمع
الدم اربعة اشهر ثم بعد ذلك ينفتح الرحم في الولد ويتغذى بدم الحيض
الى ان تضعه اته فاذا وضعته خرج ذلك الدم المجتمع في الاربعة الاشهر
وغالب ما يحيض المرأة في كل شهر مرة واكثر وعشرة ايام فيكون ذلك
اربع مرات اربعين يوما ومن ولدت ولدين في بطن واحد فنفاسها
من الدم عقيب الولد الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف قال في الهداية
ولو كان بين الولدين اربعون يوما وهذا اذا كان بينهما اقل من ستة
اشهر اما اذا كان بينهما ستة اشهر يجعل اربعون نفاسا من الاول
واربعون نفاسا من الاخر لانهما حملان فان ولدت ثلاثة وكان بين
الاول والثاني اقل من ستة اشهر وبين الثاني والثالث كذلك
ولكن بين الاول والثالث اكثر من ستة اشهر فالصحيح انه كمل بعد
واما العدة فانها لا تنقضي الا بوضع الولد الاخير بلا خلاف لقوله تعالى

واولات

واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن فتناول جميع الحمل وانما قيده
في الهداية بقوله وان كان بينهما اربعون يوما احترازا عما قول بعضهم فانه
يقول اذا كان بينهما اربعون يوما فنفاسها من الثاني بالاتفاق وقال بعضهم
لا يجب عليها نفاس من الثاني اصلا عند ابي حنيفة وابي يوسف ولكنها
حين تضع الثاني تغتسل وتصلي لان اكثر مدة النفاس اربعون وقد مضت
فلا يجب عليها نفاس بعدها وحكي ان ابا يوسف قال لابي حنيفة ارايت
لو كان بين الولدين اربعون يوما قال هذا لا يكون قال فان كان قال
لا نفاس لهذا الثاني وان زعم انف ابو يوسف ولكنها تغتسل وقت
ان تضع الولد الثاني وتصلي وهو الصحيح وفي المضمرات وذكر في الفتاوى
الغابرية ان استفتت بالصلاة مخافة خروج الولد وسقوطه وهلاكه
جاز لها ان تؤخر الصلاة حتى لا يتضرر الولد لان تخليص النفس وصيانتها
عن الهلاك يقدم على الصلاة المكتوبة وكذلك اذا خاف السارق
اللصوص وقطاع الطريق ولا يستطيع الركعة جاز له ان يؤخر الصلاة لانه
عذر ولو صلى بهذا العذر بالاماء وهو يسير جاز وكذلك الغزاة
حال الخوف اذا صاروا بحال لا يمكنهم الصلاة فاخروا جاز ولو صلوا
بالايماء رجالا وركبانا جاز وكذلك اذا رأى الموج في الماء والموج
في النار واستيقنت فالنجاة والاغاثة اولى ويؤخر الصلاة وان
كان في الصلاة يقطع لانه لا جرم هو اهم من الصلاة لان الصلاة تقضى
والهالك لا يحيى في الدنيا وكذلك اذا خيل له ان صليت قتلتك
فالتاخير اولى لينال بغية الظالم في معصية القتل ويحرم المظلوم من صلوات
كثيرة لاجل صلوة واحد فهذا القياس انتهى كلام المضمرات
وباقي مسائل الحيض والاستحاضة والنفاس مسطورة في محلها من الكتب
المبسوطة واما الاربعة التي هي واجبة من انواع الغسل فهي غسل
الموتى وهو ان كان فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقين
لكن واجب على كل واحد غسلهم لو ترك اثم بترك الواجب ولو تركوه
كلهم اثموا اثم الترك الفرض والثاني الرجل اذا كانت عادته بجماع
الزم فقد رآه رجل في النجاسة المغلظة وقد نسي موضعها فانه يجب

غسل الصلوة بجميع هو الصحيح لما قبل يوم الجمعة
والعيد والاضحى وعرفة اعاد اللام لكنا لا نقول
كونه سنة للصلوة العيد دون سائر ما ذكر
فتدبر رحمه

لم يشكل هذا الغسل اليوم او الصوم وينبغي ان يكون
مثل الجمعة لان في العيدين ايضا اجتماع فيستحب
الاغتسال وخالفه الكرخية مثل ابي الجمعة

مبحث الغسل الواجب

علیه غسل جمیع بدنه احتیاطاً وان لف اذا اسلمت الزوجان وجرا على ما مرّ
مبتدأ ولا يلزم من ايجابه كافر على هو من الزوج فيجب عليه الغسل او هو من المرأة
فيجب عليها الغسل بحيث ان الزوج يقول هو من المرأة وهي تقول هو منك
فانه يجب عليهما جميعاً الغسل احتياطاً على الاصح وقيل ان كان ابيض فمنه
وان كان اصفر فمنها وقيل ان كان مدوراً فمنها وان كان مستطيلاً
فمنه والرابع الصبي والصبية اذا ادرك اي بلغ بالاحتلام او الحيض فانه
يجب عليه الغسل كذا في المجتبى وقيل يستحب الغسل واما الصبي والصبية
اذا ادرك بالسن فالغسل في حقهما مستحب واما الاربعة التي هي سنة
فهي غسل يوم الجمعة والعيدين وعند الاحرام سواء كان احرام العمرة او الحج
نص القدوري على انها سنة وقيل هذه الاربعة مستحبة وسمي محمد رح الغسل
يوم الجمعة حسناً فهذا يدل انه مستحب واختلف اصحابنا في غسل الجمعة هل
هو للصلوة ام لليوم قال الحسن بن زياد لليوم وقال ابو يوسف للصلوة
وهو الصحيح وفائدة الخلاف فيما اذا اغتسل قبل طلوع الفجر ولم يحدث
حتى صلى الجمعة فانه يكون آتياً بالسنة عند ابي يوسف وعند الحسن لا يكون
آتياً بها وكذا اذا اغتسل بعد ما صلى الجمعة قبل الغروب يكون آتياً بها
عند الحسن وبال فضيلة الغسل خلافاً لابي يوسف ولو اغتسل يوم الجمعة
ثم احدث فتوضأ وصلى الجمعة لم يكن آتياً بها عند ابي يوسف وعند الحسن
يكون بها ولو اغتسلت المرأة لاتيال فضيلة الغسل عند ابي يوسف لانه لا جمعة
عليها وعند الحسن تنالها كذا في القنية والغسل للعيدين بمنزلة غسل
الجمعة لان الكل فيهما واحد وهو حصول الاجتماع فكان الاغتسال فيهما
للتأدي بالرأي اعلم انه يقال غسل الجمعة وغسل الجنابة بضم الغين
وغسل الميت وغسل الثوب بفتحها وضابطه انك اذا اضفت الى
المفعول فتحت واذا اضفت الى غير المفعول ضممت واما الاربعة
التي هي مستحبة فمنها الكافر اذا اسلم وان في الكافرة اذا اسلمت فاورد
ان رسول الله صلعم كان يأمر بالغسل في جاهليته بعد الاسلام وأوفى درجات
الامر الندب والاستحباب هذا اذا لم يعرف انه جنب فاسلم
اما لو عرف كونه جنباً بان اجنب الكافر او طهرت الحائض من الحيض ثم

ثم اسلما

ثم اسلما قبل الاغتسال اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يلزمه الاغتسال لما
ان الكفار غير مخاطبين بشرايع هي من القربات والغسل يصير قربة بالنية
فلا يلزمه وقال بعضهم يلزمه وهو اختيار المتأخرين لان الاسلام لا ينافي بقاء
الجنابة بدليل انه لا ينافي بقاء الحدث حتى يلزمه الوضوء بعد الاسلام كذا
الجنابة وان لف الصبي اذا ادرك بالسن والرابع المجنون اذا
افاق وقد قالوا في المستحب ثمانية الاولى ذكرانها ثمانية وهما تسعة
فعلم من سهو الكاتب وهي الغسل من الجنابة وان في الغسل في ليلة
البراءة وهي ليلة النصف من شعبان ست ليلة البراءة لانه يعلى
ان سن بر آمد فبعلى السعداء والاصح براءة من النار وامانة من
العذاب وجوازاً على الصراط كما قال صلعم ان الذين سبقت لهم منا
الحسنى اولئك عنها مبعدون يعني من النار مبعدون وعلى الاشقياء
براءة من الجنة فيقال لهم الله يرى منكم وانتم برؤن من الله كما قال الله تع
ان الله برئ من المشركين ورسوله وهي ليلة المباركة التي انزل
فيها القرآن على احد الاقوال في قوله انا انزلناه في ليلة مباركة ينزل فيها
امر السنة ويفسخ الاحياء من الاموات ويكتب الحاج فلا يزاد
فيهم احد ولا ينقص منهم احد وعن عثمان بن المغيرة قال قال النبي صلعم
يغفر الآجال من شعبان الى شعبان حتى ان الرجل لينكح ويولد له وقد
خرج اسمه في الموتى وقال صلعم يطلع الله تع الى جميع خلقه ليلة النصف
من شعبان فيغفر لجميع خلقه الا لمشرك او مشاحن رواه الطبراني وابن
حبان في صحيحه وقال صلعم اتاني جبريل عليه السلام فقال هذه ليلة النصف من شعبان
ولله فيها عتقاء ان الرحمة لتنزل فيها بعدد شعور غنم كلب لا ينظر الله فيها الى مشرك
ولا الى مشاحن ولا الى قاطع رحم ولا الى مسبل ولا الى عاق لوالديه
ولا الى مدمن خمر فذكر الحديث بطوله وقال صلعم اذا كانت ليلة النصف
من شعبان فقوموا ليلها وصوموا يومها فان الله عز وجل ينزل فيها
لغروب الشمس الى السماء الدنيا فيقول الا من مستغفر فاغفر له الا
مسترزق فارزقه الا من مبتلى فاعافيه الا كذا الا كذا حتى يطلع الفجر رواه
ابن ماجة وفي كنز العباد ويفتح اللوح في كل ليلة البراءة فينظر فيه اسرافيل

عليه وتسخ منه فيه فرخ نسخ الارزاق الى ميكائيل ونسخ الحروب والزلازل
والصواعق والخسف الى جبريل ونسخ الاعمال الى اسمعيل صاحب الدنيا
وهو ملك عظيم ونسخ المصائب الى ملك الموت وفي كفاية الشعبي ان الله
تع جعل فضل رجب في العشر الاول وفضل شعبان في العشر الاوسط وفضل
رمضان في العشر الاول والاواخر قلت ما الحكمة في ان اختار الله تعالى
ليلة البراءة واخفى ليلة القدر الجواب ان ليلة البراءة يكون فيها خوف
وفزع لان كل انسان يخاف ان يخرج اسمه من ديوان الاحياء ويثبت
في ديوان الاموات واذا اثبت يخاف انه بالشقاوة او بالسعادة
فاظهر هذه الليلة ليعبد الله تعالى ويكون ذا خوف والحذر واما ليلة
القدر ليلة الرحمة والمغفرة فلو اظهرت لكان الناس يناموا في سائر الليالي
ويتعبدوا في تلك الليلة والثالث في ليلة القدر والرابع في ليلة
عرفة والخامس عند الوقوف بعرفات يوم عرفة بعد زوال الشمس
قبل صلوة الظهر لاجل الوقوف ونص القدوري على ان الغسل يوم عرفة
سنة وقال بعضهم مستحب وهو الذي ذكره المصنف وآلت وسن عند
الوقوف بالمزدلفة لاجل الوقوف والسابع عند رمي جمرة العقبة
يوم النحر اذا اراض من مزدلفة ووصل الى منى واراد ان يرمي جمرة العقبة
يستحب ان يغتسل لاجل الرمي والثامن عند دخوله في منى يوم النحر والتاسع
عند دخوله للطواف الزيارة قال الله تع ان الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين ومن عباده الصالحين بفضله وكرمه انه ولي المؤمنين
اي ناصر المؤمنين **فصل** في كيفية الاغتسال الاصل فيه ما روي
عن ميمونة زوج النبي صلعم رضي الله عنها انها قالت وضعت النبي صلعم
غسلا بضم الغين وهو الماء الذي يغتسل به فاغتسل من الجنابة فاكفاء
اي صب الاناء بشماله على يمينه فغسل كفيه ثم افاض الماء على فرجه فغسله
ثم مال بيده على الحائط او على الارض فمسك الرابعة فذلكها اي مسح
بيده على الارض لكي تزول منها الرائحة ثم يمضمض ويستنشق ويغسل
وجهه ويديه ثم افاض الماء على رأسه ثلاثا ثم افاض الماء على سائر
جسده ان بالي جسده ومن السور ثم تنحى عن ذلك المكان فغسل رجليه

بقي

بقي لم يغسل قدمه حين توضأ بل اخر غسلهما الى اخر الغسل وهذا الحديث
اخرجه البخاري ومسلم وغيرهما وهو مشتمل على اداب السنة والفريضة واذا اراد
الرجل الاغتسال ينبغي ان يبدأ بالنية وهي سنة مؤكدة على الاصح وقيل
مستحبة ينوي بقلبه ويقول بلسانه وهو افضل وتكون بقلبه ولم يذكر
بلسانه يكون اتيانا بالسنة نويت الغسل لرفع الجنابة تقربا الى الله تعالى
او تقول نويت الغسل للجنابة تقربا الى الله تعالى ثم يسمي الله تعالى عند
غسل اليدين والتسمية سنة مؤكدة كما في الوضوء وتقدم كيفيتها ثم يغسل
ما به نجاسة ثم يستنجي كما وصفنا في الوضوء ثم يغسل ما اصاب بدنه من النجاسة
ان كانت موجودة ويستحب ان يبدأ بشقه الايمن ثم بشقه الايسر ثم يتوضأ وضوءه
للصلوة يعني لا للطعام لان وضوء الطعام غسل الكفين لما خبر الارجله
فيه اشارة الى انه يمسح رأسه وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة
انه لا يمسح رأسه لانه لا فائدة فيه لان الاسالة تقدم المسح والصحيح انه
يمسح قوله الا رجليه هذا اذا كان في مستنقع الماء اما اذا كان على
لوح او قصب او حجر فلا يؤخر غسلهما ويبالغ في المضمضة والاستنشاق
والمبالغة سنة وكيفية المضمضة والاستنشاق تقدمت في الوضوء
ويتغرغر في المضمضة عطف التغرغرة على المبالغة دليل على انها غير لان المبالغة
في المضمضة الايصال الماء الى فيه لزجاف الاجاب والتغرغرة ادارته
وعلى قول خواهر زاده ان المبالغة هي التغرغرة فيكون العطف للتفسير
الا ان يكون صائما استثناء من التغرغرة اي يتغرغر في كل الاحوال الا في حال
الصوم فانه لا يتغرغر وجها اي المضمضة والاستنشاق فرضان في الغسل
اي فرضان عملا لا اعتقادا حتى لا يكفر جاحدهما ولو تمضمض وبين اسنانه
لم اجزاه على الصحيح ولو تمضمض وبلع الماء ولم يجه اجزاه خلافا في الوضوء
اي استنشق فيه ثم يفيض الماء اي يصبه بكفه على رأسه وسائر جسده
ثلاثا الاولى فرض والثنتان سنتان على الصحيح وصفته ذلك الا يحثي الماء
على رأسه ويدخل اصابعه في العشرين شعر رأسه ولحيته ليكون اسهل
لدخول الماء ثم يفيض على سائر جسده وبالغ ما استطاع ويوصل الماء الى
جميع شعره وبشره ومغابنه وهي معاطف البدن ولو انغمس الجنب في البحر

نوى ما

او البئر العظيم او الماء الجاري استحسانا واصح ووصل الماء الى جميع بدنه
وتمضمض واستنشق ابواوده وكذا اذا اصابه المطر ووصل الى جميع بدنه والى
بالمضمضة والاستنشاق فانه يجزيه ولو اغتسل الاقلف ولم يصل الماء
الى ما تحت الاقلف اجزاه على الصحيح لانها خلقة وقيل يجب عليه
ايصال الماء الى القلفة وان اغتسلت المرأة ولم تحت اظفارها عجين
منعت ولم يصل الماء الى ما تحته وجب عليها ازالته وايصال الماء الى ما تحته
واما اذا كان تحت اظفارها وسخ او درن فانه يجزيها الغسل من غير ازالته وفي
المحيط اذا كان على ظاهر يده جلد سمك او خشر يمنع منه وجب ازالته
وكذا الخضاب المتجسد والحناء المتجسد ويسيل الماء على جميع شعره معاطفه
المعاطف هي الارفاغ والاباجر جمع معطف بكسر الباء من عطفت الشيء اذا ثنيته
او من عطف الثوب اذا ثناه ثم خاطه كذا في المغرب فينبغي ان يتعاهد
معاطف بدنه كالابطين واصل الاذنين والسرة وما بين الالتيين واصل
الرجلين وعلى البطن وغير ذلك فيوصل الماء الى جميع ذلك واعلم
ان هذا هو ركن الغسل وهو ايصال الماء على جميع ما يمكن ايصاله عليه
من البدن من غير حرج مرة واحدة حتى لو بقيت لمعة لم يصبها الماء لم يجز
الغسل وان كانت يسيرة ويجب ايصال الماء الى داخل السرة لامكان
ايصاله اليه بلا حرج ويستحب ان يدخل اصبعه فيها للمبالغة ويجب على المرأة
غسل الفرج الخارج لامكان غسله بلا حرج ويستحب غسل جميع اعضائه ويخلل
بين اصابعه اذا كان قد وصل الماء الى ما بينها وان لم يصل الى التحريك
فرض كان في الوضوء ثم يتنحى عن ذلك المكان فيغسل رجليه هذا اذا
اما يتوضأ غسل رجليه ويغسلهما في مكان آخر اذا كان في مستنقع الماء وهذا
اذا كان قائما على الجر او على آجر وقد غسلهما فحينئذ صب رأسه فلا يلزمه
اعادة غسلهما فلا ينتحى ويظهر ان يسيلان الماء عليهما ويزيح الخاتم اذا
كان ضيقا او يحركه اي ان كان في اصبعه خاتم ضيق نزعه او حركه حتى يصل
الماء الى ما تحته وان لم يحرك ان كان قد وصل الى ما تحته اجزاه والا فلا
وكذلك الوضوء على هذا وان كان غير ضيق فلا يحتاج الى التحريك وفي
شرح الوقاية واما شعيب الخرط خان كان فيها وطب على نحو ان الماء

لا يصل

لا يصل من غير تحريك فلا بد منه وان لم يكن الخرط فيها وطب على نحو ان
الماء يصل من غير تكلف لا تكلف وان طب على نحو انه لا يصل الا بتكلف
تكلف وان انعقد الشمع بعد نزعه وصار بحال ان اوقد عليها الماء يذوب
فعل لا يجب تحريكه الماء عليها ولا تكلف في اوقد خال شيئي سوى الماء من خشب
او نحوه انتهى واما وجب غسل جميع البدن في الجنابة بخروج المني والايلاج
ولم يجب بخروج البول والغائط الا غسل اعضاء مخصوصة لان قضاء الشهوة
بالانزال والايلاج واستماع يعلم اثره في جميع البدن وهي اللذة فاوجب غسل
جميع البدن مشكرا للذة التي وقيل لان الحدث يتكرر فلو لزمه الغسل
لكل حدث لكان فيه حرج ومشقة والجنابة نادرة فلا يشق الاغتسال
منها او لان الوطء يكون باستعمال جميع ما في البدن من القوة والحركة ولا
كذلك سائر الاحداث ولو تقاطر الماء في وقت الغسل في الاناء ان
كان قليلا لا يفسد الماء وان كان كثيرا افسده وحد القليل والكثير ما
الماء عنده وقوته والابسبتين فان حصل ذلك فهو كثير ومن محمد ان كان
مثل رؤس الابر فهو قليل والا فهو كثير كذا في الفوائد والرجل والمرأة
في الاغتسال فرائضه واجباته وشرائطه وسننه ومستحباته سواء
وقال رحمه الله المرأة الرجل في سننه وهي قوله وليس على المرأة ان تنقض
ظفائرها في الغسل الظفر قتل الشعر وادخال بعضه في بعض معروفا اذا
بلغ الماء اصول الشعر والا في الف، ان لا يذكر لان ما يبقى عالقا
على السرة اذا كان الحكم مخصوصا بهن كهذه المسئلة وشبابهن
لانهن المخصوصات بالتضفير وبكره لهن حلق الشعر ولهذا شرع لهن في
الحج التقصير دون الحلق وفي تخصيص المرأة اشارة الى انه يجب على الرجل
النقض لعدم الضرورة في حقه وقال بعضهم لا يجب النقض على الامرأة
والعلويين وهل يجب على المرأة بل ذوابتها صحح في الهداية انه لا يجب
وانما يجب بل الظاهر وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يجب عليها ان تبلها
ثلاثا مع كل جنابة عصرة فان قيل ان الذوائب للمرأة كالجبة للرجل والرجل
يخلل لجبته وبدخل الماء في اثنائها فلتكن المرأة على الرجل في ذلك بخلاف
الذوائب وفي الجامع الصغير الحاوي اذا لم يصل من شعرها فغسلته في الجنابة

مسنونة وهو المختار لان فيه مرجا بخلاف شعر الرجل لانه لا حرج فيه فان كانت
ضفائر المرأة ملتوصة وجب عليها بلها وايصال الماء الى داخلها واثنايها
كما في الرجل واذا لم يمكن شعرة في الجنابة حتى بلغ الماء الى جميع شعره وبشره
لا يجزيه لقوله صلعم ان تحت كل شعرة جنابة الا فبلوا الشعر وانقوا البشرة
حتى الانف شعرة وفي الفم بشرة ولو كبدت المرأة رأسها بالطيب يجب
ايصال الماء الى اصول الشعر وجب عليها ازالة ليصل الماء الى اصوله وكذلك
الرجل اذا كان له ضفائر لا ينقض ضفائره في الغسل اذا بلغ الماء اصول
شعره ح وراية وفي رواية اذى يجب عليه النقض وتمش الماء الى اصول
شعره المرأة او تتوضأ ويجب على الزوج اي لو احتاجت المرأة الى الماء لاغتسال
ولم يجده الا بثمن قال في الغناء وان كان غلبة ظنها وان كان
فعبرة فيقبل للزوج اما ان مذهبها فذهب الى الماء او تتوضأ انت لها وقال
ابو الليث يجب على الزوج كما يجب عليه الشرب لان هذا احيا لا بد منه
واما تمزماء الوضوء فعلى الزوج اجماعا وتمزماء الاغتسال من الحيض اذا انقطع
لاقل من عشرة ايام على الزوج وان انقطع لعشرة ايام فعليها لانه يقدر على
وطئها بدون الاغتسال فكانت هي المحتاجة اليه لاداء الصلاة واذا توضأ
الرجل كتابية ليس له اجبارها على الاغتسال من دم الحيض والنفاس والجنابة
بخلاف المسلمة فان لزوجها ان يجبرها على ذلك ويجبرها اذا تركته وكذا ان
يمنعها ان زوجته الكتابية من الخروج الى الكنائس جمع كنيسة وكذا ان
يمنعها من الخروج الى البيع واذا استيقظ الرجل فوجد على فراشه او فخذه
منيا ولم يتذكر الاحتلام يجب عليه الغسل بالاجماع اما لو استيقظ فوجد على
فراشه او فخذه بللا على صورة الذي فعليه الغسل سواء تذكر الاحتلام
ام لا عند ابي حنيفة ومحمد لاحتمال كونه منيا رق لحرارة البدن وعند ابي يوسف
لا يجب الا اذا تيقن الاحتلام واجمعوا انه لو كان وديا لا غسل عليه
لانه بول غليظ وعن الفقيه ابي جعفر الهندواني انه اذا وجد على فراشه
منيا كان على الاختلاف كذا في البدايع وفي السراج الوهاج ولو استيقظ
فوجد على فخذه او ذكره بللا ولم يذكر الاحتلام فان كان ذكره منتشرا قبل النوم
فلا غسل عليه الا اذا تيقن انه منى وان كان ساكنا قبل النوم فعليه الغسل

واذا احتلم

واذا احتلم ولم ير الماء لا يجب الغسل بالاجماع وان كانت ارأة تذكر
احتلاما وانزالا ولذة ولم تر بللا يجب عليها الغسل هذا اي انما يجب
عليها الغسل اذا كانت تابعة على قضاء لاحتمال ان الماء جاء ثم رجع لان
لها فرجين والخارج منفذ له حكم الظاهر حتى يفترض ايصال الماء اليه في الجنابة
والحيض فرأى الجائز ان الماء بلغ ذلك الموضع ولم يخرج واما اذا كانت
على وجهها او على احد جنبيها لا يجب عليها الغسل وليس في المذي والودي
غسل وفيها الوضوء المذي ماء رقيق ابيض يخرج عند ملاعبة الرجل اهله
والودي ماء اصفر غليظ يخرج بعد البول وكلاهما بتخفيف الياء قوله وفيهما
الوضوء فان قيل قد استفيد وجوب الوضوء منها بقوله الخارج
من السبيلين ينقض الوضوء فلم اعاده قيل انما دخل هناك ضمنا
لا قصدا ومن الاشياء ما يدخل ضمنا ولا يدخل قصدا كبيع الشرب والطريق
فربما يتوهم انه يدخل ضمنا لا قصدا فان قيل ولم قال وفيهما الوضوء وقد
عرف ذلك بقوله وليس في المذي والودي غسل قيل هذا اثبات
بعد النفي لتاكيد النفي كقوله تع ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم فان قيل
وكيف يتصور الوضوء من الودي وهو قد وجب بالبول السابق فاجوابه
من وجوه احدها ان المراد به نفي الاغتسال وان في ان وجوب
الوضوء من البول لا ينافي وجوبه من الودي فقد ذكر الحلواني من بال ثم بال
يجب الوضوء بالمرة الثانية وان لم يجب بالاولى الا ان الوضوء
الواحد يكفي للكل بدليل ان من حلف لا يتوضأ من الرعاف فبال ثم رعف
ثم توضأ وغائط لم يحنث فعلم ان كل واحد منهما موجب للوضوء اذ لو لم يكن
الرعاف موجب الما حنث لتقدم البول وكذا لو حلف لا يغتسل من
فلانة فجامع غيرها ثم جامع فلانة فاغتسل حنث ويكون الاغتسال منهما
وان لم يتصور فيه بسبب البول اذ الودي في الوقت يتوضأ
ويكون وضوءه من الودي خاصة والرابع يتصور فيه بال وتوضأ ثم اودى
فانه يتوضأ من الودي ولا بأس للجنب ان ينام ويعاود اهله قبل ان
يتوضأ وان توضأ فحسن وقد روي الاوان عن عائشة رضي الله عنها
انها كانت كان رسول الله صلعم ينام وهو جنب من غير ان يمس ماء وان توضأ

انما يتقل لاداء فريضة او عبادة وليس في النوم ذلك وروى ايضا انها
قالت كان رسول الله صلعم اذا اراد ان ينام وهو جنب توضأ وضوءه
للصلاة واذا اراد الجنب ان ياكل او يشرب فينبغي ان يتمضمض ويغسل
يديه لان به الجنب لا يخرج من نجاسة واذا شرب صار الماء مستعملا فيؤدي
الى ان يكون شرب ما الجنب على قول ابي يوسف كذا في السراج الوهاج

فصل في التيمم لما بين المصنف رح نواقض الطهارة بالماء بجميع انواعه
من الصغرى والكبرى وما ينقضها عقبها بحالفها وهو التيمم لان الخلف ابدا
يتبع الاصل ثم ان المصنف بدا بالوضوء لانه اهم ثم بالغسل لانه اندر
ثم بالتيمم اقتداء بالقرآن قال تعالى فاغسلوا وجوهكم الآية ثم قال وان
كنتم جنبا فاطهروا ثم قال فان لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا واعلم ان الكلام
في التيمم يقع في مواضع في بيان جوازه وفي بيان معناه لغة وشرعا وفي بيان
ركنه وفي بيان شرائط الركن وفي بيان ما يتيمم منه وفي بيان صفة المتيمم وفي
بيان ما ينقضه وسنذكر كل واحد منها في محله من كلام المصنف ان شاء الله
تعالى اما بيان معناه فالتيمم في اللغة هو القصد قال الله تع ولا تيمموا الخبيث
منه تنفقون اي لا تقصدوا وقال الشاعر * وما ادري اذا يممت ارضا
اريد الخير ايها يليني * الخير الذي انا ابتغيه * ام الشر الذي هو يبتغيني *
وفي الشرع عبارة عن استعمال جزء من الارض طاهر في محل التيمم وقيل عبارة
عن القصد الى الصعيد للتطهر وبه اصح لان في الحد الاول اشتراط استعمال
جزء والتيمم بالمجموع عنده ابي حنيفة وان لم يوجد استعمال جزء واما بيان
جوازه فلا خلاف ان التيمم من الحدث جائز وكذلك التيمم من الجنابة والحيض
والنفاس جائز ولما ان الجماع اوانه وان كان لا يجد الماء الاصل
في جوازه اي جواز التيمم قوله تع وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم
من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ذكر الله تع
في كتابه في موضعين في النساء وفي المائدة وهي آية الوضوء وسبب نزول
آية التيمم ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت كنا مع رسول الله صلعم في
غزاة ذات الجيش وكان مني عقد استعرة من اسماء فانقطع حتى اذا اصبحنا
بالبيداء او بذات الجيش صلعم بنا فلك فاناخ واناخ الناس معه فام

فاقر رجلين في طلبه وقعد ينتظرهما فجاءوا ليلتهم تلك فاصبح واليس معهم
ماء وحضرت صلاة الصبح فجاء الناس الى ابي بكر رضي الله عنه فقالوا الا ترى
الى عائشة حبست الناس على غير ماء قالت عائشة فاعتاضني ابي فقالني
وقال فيحتها الله من فلانة حبست الناس على غير ماء الصلاة وقد حضرت
الصلاة ثم علص ببده على خاصرتي وكان رسول الله صلعم واضعا راسه
على فخذي فنام فامنعني من التحرك الا مكان رسول الله صلعم على فخذي فانزل
الله تعالى اية التيمم ثم وجدنا العقادة تحت البعير الذي كنت عليه فقال
اسيد بن حضير ما اكثر بركتكم يا آل ابي بكر هي حملك الله يا عائشة فانزل
بك امر تكرهينه الا جعل الله لك فيه مخرجا وللمسلمين فرجا واعلم ان
آية الوضوء وهي قوله تع يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم الآية من اعدر معجزات القرآن لاشتمالها على كثير من احكام الشريعة
حتى بلغ بيانا وسبعين حكما وكلام البشر لا يبلغ هذا الحد ولا يجاريه وقد عهد
هذه الاحكام في فوائد الهداية فقال الحكم الاول ان المراد بقوله تعالى
اذا قمتم الى الصلاة اي اردتم القيام الا في ما احملته من القيام
من النوم لان كلمة الى لانتهاء الغاية فيقتضي ابتداءها فيجعل ان يكون
ابتداءها من النوم وقيل الآية نزلت في الثالث البيان بان المراد
بالنوم الذي صح ان يحال انه قام من النوم مضطجعا والرابع ما اقتضاه
اللفظ من ايجاب الغسل عقيب القيام لان اللفظ لحكم الخامس
احتمالها للوضوء لكل صلاة لان الغسل معلق بشرط القيام واحتمالها ان
الطهارة الواحدة يكفي للصلوات كلها السادس احتمالها اذا قمتم الى
الصلاة وانتم محدثون لان عليه الطاهر بحال السابع ان المراد مطلق
الغسل بدون اشتراط التدلك كما ذهب اليه مالك رح الثامن الوجوب
الاسالة دون المسح التاسع دلالتها على جواز الوضوء والغسل بغير
نية والترتيب والتسمية والولاء لان الكتاب مطلق عن هذه
القيود فلا يزاد عليه بخبر الواحد والعاشر ان الوجه به فلا يدخل فيه
المضمضة والاستنشاق اذ الواجبة فيها مغسلة الحادي عشر دلالتها
ان تخليل اللحية ليس بفرض والثاني عشر دلالتها على ان المرفقين والكعبين

فلا عبرة في الغسل لان هذه الغاية لاسقاط ما وراءها او الولاء لا يستوعب
الوظيفة. الكل الثالث عشر احتمال لفظ ان الغاية لابد خل في المغيا فانه
مذكور الى الرابع عشر دلالتها على الواجب في المسح بعض الراس لدخول
الباء في محل الغسل الخامس عشر احتمالها ان الواجب مسح جميع الراس لحاذاة
اليه مالك لان الباء قد تستعمل للاستيعاب السادس عشر احتمالها جواز
مسح الراس من اي جانب كان منه والسابع عشر احتمالها جواز مسح
البعض اي بعض كان منه والثامن عشر دلالتها على انه لا يجوز الاقتصار
على ثلاث شعرات لانه غير ممكن التاسع عشر وجوب غسل الرجلين
دون المسح العشرون احتمالها جواز المسح على قول من رأى المسح واجبا
الحادي والعشرون دلالتها على بطلان الجمع بين المسح والغسل الثاني
والعشرون دلالتها على جواز المسح في حال لبس الخفين والثالث
والعشرون دلالتها على جواز المسح على الخفين فيما اذا غسل رجليه ولبس
خفيه وكمل الوضوء الرابع والعشرون دلالتها على جواز المسح
على الجوربين له حكم الخف العموم الخامس والعشرون دلالتها على جواز المسح
لا يجوز الجوربين السادس والعشرون دلالتها على ان المسح على العمامة
والخمار لا يجوز السابع والعشرون دلالتها على ان الاستجاد ليس
بفرض الثامن والعشرون دلالتها على ان غسل اليدين قبل ادخالها
الاناء غير واجب التاسع والعشرون دلالتها اقتضاؤها ايجاب
الغسل من الجنابة الثلاثون دلالتها على ان الجنب يجتنب عن الصلاة
وعن تلاوة القرآن ومس المصحف ودخول المسجد وغيرها الحادي والثلاثون
دلالتها على ان الغسل يكفي من الوضوء فيه فالوضوء فيه غير واجب
الثاني والثلاثون دلالتها على تيمم الجنب من الغسل وعلى وجوب
المضمضة والاستنشاق الثالث والثلاثون دلالتها على ايجاب
التيمم عند عدم الماء للمريض اذا خاف الضرر الرابع والثلاثون دلالتها
على جواز التيمم للجنب بقوله او لمستم النساء اي جامعتم الخامس والثلاثون
احتمالها الوضوء من اللمس السادس والثلاثون دلالتها على جواز
التيمم لخائف العطش لمن خاف الضرر السابع والثلاثون دلالتها

ان ان

ان ان سبق في رحله الماء فانه يجوز له التيمم مع وجوده الثامن والثلاثون
احتمالها الاستدلال للشافعي رح بقوله فلم يجدوا ماء فتيمموا صعيدا
طيبا الثامن والثلاثون دلالتها على ان الطلب غير واجب لان العادم
غير واجده الاربعون ان من خاف ذهاب الوقت لا يباح له التيمم
لان الواجد غير عادم الحادي والاربعون ان المجبوس في المحبج لا يصلي
لانه غير متطهر ولا متيمم الثاني والاربعون ان المجبوس في المكان الطاهر
يجوز التيمم والصلاة اذا لم يجد الماء لانه عادم الثالث والاربعون
جواز التيمم في كل وقت لان جوازه معلق بعدم الماء لابد خول الوقت
الرابع والاربعون ان آية التيمم معطوفة على آية الوضوء والوضوء لم
يقتض التكرار في الاوقات فكذلك التيمم الخامس والاربعون
المتيمم اذا وجد الماء في خلال الصلاة لزمه الوضوء لقوله تع اذا قمتم الى
الصلاة فاغسلوا السادس والاربعون ايجاب مسح الوجه واليدين
في التيمم السابع والاربعون جواز التيمم على ما كان من جنس الارض
وان الجص ليس بطيب الثامن والاربعون ان اليدين يمسحان الى
المرفقين وما روايا خرج عنه بدليل ان مسح والاربعون اذا اشتغل
بعد النية بعمل آخر بطلت النية الخمسون ان اصابة التراب البسير
اعضاء جابر لقوله تع منه الحادي والخمسون بطلان قول فراجاز التيمم
بالثلج والحشيش الثاني والخمسون دلالة قوله تع او جاء احد منكم من
الغائط على ايجاب الطهارة من الخارج من السبيلين وكذلك دم
الاستحاضة وسلس البول الثالث والخمسون جواز الوضوء بسائر
المياه المطلقة وبنبذ التمر لان فيه ما لقوله صلعم تمرة طيبة وماء طهور
الرابع والخمسون المستحاضة يلزمها الطهارة عند الصلاة الثابتة لقوله
تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا اذا كان تقديرها واتم محدثون
وهي محدثة الخامس والخمسون احتمالها المنع للصلاتين بتيمم واحد لان
التيمم لا يرفع الحدث فهو يقوم الى الصلاة الثانية وهو محدث كما هو مذهب
الشافعي السادس والخمسون ان التيمم خلف مطلق وليس بضروري
السابع والخمسون جواز التيمم في اول الوقت لقوله تع فلم تجدوا ماء فتيمموا

الثالث والخمسون ان المجبوس في المصر لا يجوز له التيمم لفوات ان كنتم مرضى
او على سفر وهذا المجبوس ليس بمريض ولا مسافر، التاسع والخمسون
دلالتها على جواز التيمم لخائف السبع والعدو لفوات ما يريد الله
ليجعل عليكم من حرج، الستون ان التطهير اذا وجد كفى وان لم يوجد الترتيب
الحادي والستون ان التراب مطهر لفوات ولكن يريد ليطهركم فيكون
رافعا للحدث لا ساترا، الثاني والستون ان الواجب في الوضوء
التطهير بالماء غير مشروط بتقدير بالبدء، الثالث والستون ان الواجب
في الغسل تعميم البدن غير مشروط بتقدير بالصاع، الرابع والستون
وامسحوا برؤسكم المراد به المسح بالمياه لسياق الآية وتعذر فوات
فاغسلوا، الخامس والستون ان ابتداء غسل اليدين والرجلين من
الاصابع، السادس والستون دلالتها على استيعاب الآلة، السابع
والستون ان الرجلين من المغسول لا من الممسوح، الثامن والستون
دلالتها على ان لكل رجل كعبين لا كعبا، واوهم عز وجل، التاسع والستون
دلالتها على ان تطهير جميع البدن ظاهرا فرض الا ان ما يتعذر ايصال الماء
اليه خارج، السبعون ان معظم الغرض يصح للتيمم خلافا لما يقوله الشافعي
الحادي والسبعون دلالتها على ان الحرج المرفع يصح للتيمم سواء كان مسارا
او حاجا المرة، واعلم انه لو كان البحر مدادا لكلمات الله لنفد البحر
قبل ان ينفد معاني كلامه تلخيص بليغ البشر الضعيف حد غايته ونهايته
قال في فوائد الهداية والحكمة في اباحة التيمم وشرعيته وجعل التراب
طهورا ان الله تعالى لما خلق السماء والارض وما بينهما كانت السماء
تنجز على الارض قبل ولادة النبي صلعم فكانت تقول ان العرش في
والحكمة في والكرسي في والركوع في والسجود في والشمس والقمر في
والنجوم في والجنة في واثت بالارض خالية عن هذا كله فكانت السماء
تتحز على الارض وكان الارض مشتكية رأسها الى ان ولد نبينا محمد صلعم
فرفعت الارض رأسها وافتخرت على السماء وقالت ان كانت
الشمس والقمر فيك فلا تفتخري غاية التخر فعة ولد على ظهري نبي مبارك
نور العرش من نوره ونور السموات والارض من نوره على ظهري

ولادة

ولادة وعلى ظهري مبعثه وعونه وعلى ظهري موته وقبره فسمع الله تع
افتخارها على السماء بنبينا محمد صلعم فقال لها لاجرم حيث افتخرت بمحمد صلعم
جعلت شرق الارض وغربها مسجده وآلته ومصلى لهم وطهورا لافتخارك
بحبيبي محمد صلعم ولهذا قال رسول الله صلعم جعلت لي الارض مسجدا وطهورا
انتهى، وقوله صلعم التراب طهور المسلم اي مطهر للمسلم، والى عشر
عشر سنين والمراد بعشر سنين الكثرة يعني وان لم يجد الى طهارة ولبث
المراد منه انه لا يجوز فوق عشر سنين بل يجوز ابدا ان لم يجد الماء، فاذا
وجد الماء فليمس بشرته رواه احمد والترمذي وصححه خمس يمس بهن الماء، والمراد
بوضع اليمين على الشمال مسست اليد وامسست الماء، اليد اذا مسحت
الماء بالبدن البشرة وجه الجلد يعني اذا وجد الماء فليمسه، وقوله صلعم
التراب كافيك ولو الى عشر حج فاذا وجدت الماء فامسسه جلدك
رواه ابو داود والترمذي والنسائي وقوله صلعم جعلت الارض مسجدا
وطهورا اينما ادركتني الصلاة تيممت وصليت رواه احمد وعن عائشة
وعن علي رضي قال قال رسول الله صلعم اعطيت خمسا لم يعطهن احد من الانبياء
نصرت بالرعب واعطيت مفاتيح الارض وسميت احمد وجعل لي
التراب طهورا وجعلت امتي خير الامم رواه احمد وفي حديث آخر
واحللت لي الغنائم واوتيت جوامع الكلم وارسلت الى جميع الناس
وعن حذيفة قال قال رسول الله صلعم فضلنا على الناس بثلاث جعلت
صفوفنا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الارض كلها مسجدا وجعلت
تربتها لنا طهورا اذا لم نجد الماء رواه مسلم الا لم يكن واحد من هذه الثلاث
للامم المتقدمة فضلنا الله على الامم المتقدمة بهذه الاشياء وذلك
لان الامم المتقدمة يعتقون كيف الصفوف من غير صف وآخرا ان تقف
في الصلاة صفوفا كما تقف الملائكة هكذا ولم يجز للامم المتقدمة ان يصلوا
الا في كنايسهم وبيعهم وجاز لهذه الامة ان يصلوا في جميع وجه الارض اذا كان
الموضع طاهرا ولم يجز التيمم لاحد من الامم المتقدمة وكذلك لم يكن في اول
الاسلام جايزا حتى نزلت آية التيمم وهي قوله تع وان كنتم مرضى الآية فالتيمم
مخصص بهذه الامة، اعلم ان شرائط ركن التيمم انواع منها النية

وسيأتي الكلام عليها في لحق من كلام المصنف ان شاء الله تعالى ومنها
ان يكون التراب طاهرا فلا يجوز التيمم بالتراب النجس وسيأتي الكلام
عليه في بيان ما يتيمم به من كلام المصنف ان شاء الله تعالى ومنها ان لا يكون
واجدا للماء قدر ما يكفي للوضوء او الغسل للصلوات الخمس فائتة
الى خلف وما هو من اجزاء الصلاة واشار الى الوجود القدرة على استعماله
حتى لو كان فوق رحله او على رأس بئر بغير دلو او قريبا من عين وعليها عدو
او سبع او حية لا يستطيع الوصول اليه لا يكون واجدا واشار ايضا
الى الوجود ما يكفي لرفع حدثه وما دونه كالمعدوم اذ لا يثبت به استباحة
الصلاة فالمحل بالعدم فان قيل اشار ذكر ما ذكره في موضع النفي فيشمل
كل جزء منه فيكون مخاطبا في حق ذلك القدر بالاستعمال لانا ذلك القدر
ماء طاهر حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر واما حكما فانه اذا استعمله من اصاب
ماء اخر لم يجب عليه اعادة الاول بخلاف كالعاري اذا وجد ثوبا يستر
بعض عورته فانه يلزمه استعماله بقدره وكذا اذا كانت نجاسة
حقيقية فوجد ماء لا يرفع جميعها ويرفع بعضها فانه يجب عليه استعماله في
ذلك القدر فينبغي ان يجب هنا ايضا في النجاسة الحكمية استعمال
ذلك القدر تقليلا للنجاسة الحكمية ثم يتيمم للباقي كما هو مذهب الشافعي
قلنا المراد من الاية ما يكفي للوضوء لانها سيقت لبيان الطهارة الحكمية
فكان تقديره فلم تجدوا ماء طاهرا محللا للصلاة باستعماله في هذه الاعضاء
وبوجود ما لا يكفي للوضوء لم يجد ماء محللا للصلاة وهو آلة شك فيه لان
باستعمال هذا القدر لم يثبت شيء من الحل بيقين بل الحل موقوف على الكمال
ويشترط ايضا اذا وجد الماء ان لا يكون مستحقا بشفة آخر كما اذا خاف
العطش على نفسه او رفيقه او دابته او كلابه الماشية او صيده في الحال
او في المال فانه يجوز له التيمم وكذا اذا كان محتاجا اليه للعجين دون الخابز
المرقة وسواء كان المحتاج اليه للعطش رفيقه المخالطة او من اهل
القافلة فان امتنع صاحب الماء من ذلك وهو غير محتاج اليه للعطش
وهناك مضطر اليه للعطش كان له اخذه منه قهرا ولو ان يقاتله فان قتل
احدهما ان كان صاحب الماء فدمه هدر لا قصاص فيه ولا دية ولا كفارة

وان

وان كان المضطر هو مضمون بالقصاص او الدية وان كان صاحب الماء
محتاجا اليه للعطش فهو اولى به من غيره وان احتاج اليه الجنب للوضوء
وكان المالك مستغنيا عنه لم يلزمه بذله ولا يجوز للجنب اخذه منه قهرا
ويجوز التيمم لمن كان خارج المصر سواء كان للتجارة او للزراعة او لقضاء
او لاحتشاش او غير ذلك بعدا لا يكون عادما للماء حقيقة او حكما اما
حقيقة فان يكون بعيدا واما حكما بان يكون واقفا عليه بغير دلو او قريبا
من عين عليها عدو او سبع او كان الماء قريبا منه وهو لا يشعر به وليس
بحضرته من يسأله عنه فان كان هناك من يسأله فلم يسأله حتى تيمم وصلى
ثم سأله عنه فاخبره بقربه توضأ واعاد وان سأله في الابتداء فلم
يخبره حتى تيمم وصلى ثم اخبره بقربه بعد ذلك لا يجب عليه الاعادة وهل
يجوز التيمم للعادم الماء في المصر قال بعضهم لا يجوز سوى المواضع المستثناة
وهي ثلاثة خوف فوت الجنازة والعيد وخوف الجنب من البرد وكذا
الوتر الذي لا يفارقها ابدا او اكثر هم نهارا حكمها حكم المصر وذكر عن الحلواني
جواز ذلك والصحيح عدم الجواز والخلاف بعد الطلب اما قبله فلا يجوز
اجماعا واما من هو خارج المصر ولم يقصد سفرا صحيحا فانه يجوز له التيمم اتفاقا
لكن بشرط ان لا يكون بعيدا عن الماء ولم يذكر حد البعد في ظاهر الرواية
وروى عن محمد رحمه الله قدره بالميل وهو ان يكون ميلا فصاعدا فان كان
اقل منه لم يجز التيمم وهو المختار والمشهور وعليه اكثر العلماء وقال بعضهم
ان يكون بحيث لا يسمع الاذان وقيل ان كان الماء امامه فميلان وان
كان خلفه او يمينة او يسرة فميل وقال زفر رحمه الله ان كان بحال يصل اليه
الماء قبل خروج الوقت لا يجوز له التيمم والا فيجوز وان قرب وفي
الهداية المعتبر المسافة ودون خوف الفوت احترازا عما قال زفر
وعن ابي يوسف اذا كان بحيث لو ذهب اليه وتوضأ لذهب الوقت
وينتهي عن بصره يجوز له التيمم قال في الذخيرة وهذا احسن جواب والميل
الف خطوة للبعير وهو اربعة الاف ذراع والذراع اربع وعشرون
اصبعا بعد حروف لا اله الا الله محمد رسول الله كذا في البدائع وفي النهاية
فسر ابن شجاع الميل بثلاثة الاف ذراع وخمس مائة ذراع الى اربعة

ميل
الميل

الالف ذراع وفسر الغلوة بثلثمائة ذراع الى اربعة مائة ذراع
والمسافة التي بينه وبين الماء انما تعرف بالحزر والظن فلو كان في
ظنه انه نحو الميل او اقل لا يجوز وان كان في ظنه الميل او اكثر جاز ولو تيقن
انه ميل جاز له التيمم وفي مشكل الطحاوي هل الميل في حقه القريب او البعيد
روايتان ولو آذاه البرد ان يجد الماء الا آذاه مرض يخاف ان استعمل الماء
اشتد مرضه يجوز له التيمم والمريض له ثلاث حالات احداها ان يشتد مرضه
باستعمال الماء كمن به جدري او جراحة او حمى يضره الاستعمال فهذا يجوز
له التيمم اجماعا والثانية ان لا يضره الا الحركة اليه ولا يضره الماء كالمبطون
وصاحب العرق المديني فان كان لا يجد من يوضئه به جاز له التيمم اجماعا
وان وجد فعند ابي حنيفة يجوز له التيمم ايضا سواء كان من اهل طاعته
اولا او اهل طاعة عبده او ولده او اجيره وعندهما لا يجوز له التيمم
كذا في المحيط واذا كان من اهل طاعته لا يجوز اجماعا وعلى
هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الصلاة قائما ومعه قوم لو استعان
بهم اعانوه على القيام فصلى قاعدا اجزاه عندنا وعندهما لا يجزيه اذا كان
من اهل طاعته والثالثة اذا كان لا يقدر على الوضوء لا بنفسه ولا بغيره
ولا على التيمم بنفسه ولا بغيره قال بعضهم لا يصلي على قياس قول ابي حنيفة
حتى يقدر على احدهما وقال ابو يوسف يصلي تشبها ويعيد وقول محمد مضطرب
في رواية الزيادات مع ابي حنيفة وفي رواية ابي سليمان مع ابي يوسف
وبنوا على ذلك مسئلة المحبوس في المصر اذا لم يجد ماء ولا ترابا طاهرا فعند
ابي حنيفة لا يصلي لقولهم لا صلاة الا بطهور وعند ابي يوسف يصلي
تشبها ويعيد وكيفية صلاته عنده ان يصلي قاعدا بالايماء كذا في الزيادات
وقول محمد مضطرب ولو حبس في المصر ولم يجد ماء ووجد التراب الطاهر
صلى بالتيمم ثم اذا اخلص اعاد وقال زفر لا يصلي بالتيمم كذا في المجتبى وفي فتاوى
المجة سئل شداد عن الاسير يمنع عن الوضوء والصلاة قال يتيمم ويصلي بالايماء
ولا يعيد بعد ذلك وفي قول علمائنا يعيد قال محمد بن الفضل ان مقطوع اليدين
والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة وهذا صحيح بخلاف المحبوس
لان عذره لا يدوم في الغالب وهو من قبل الادمي وبخلاف المريض اذا

اذا لم يستطع

اذا لم يستطع غسل الاعضاء ولا التيمم فان الاعضاء يجعل كان ذلك اصلا
للعذر فهذا يصلي بغير طهارة كذا في الايضاح ولو كان لا يقدر على التيمم ويقدر
بغيره فهو على الخلاف المتقدم في استعمال الماء وفي الايضاح ايضا اذا كان
لو توضأ سلس بوله وان تيمم لا سلس جاز له التيمم ولو كان في رجليه
شقوق في ايام الشتاء فان غسل رجليه سال منها الدم ولم يجد ما حارا فانه
يتوضأ ويغسل اعضاءه الصحيحة ويجعل على رجليه جبيرة ولو كان بيده جراحة
او جدري والغالب من مواضع الطهارة الصحة غسل الصحيح ورفع الجبائر
على الجراح ومسح عليها وان كان الغالب الجراحة فانه يتيمم ولا يغسل الصحيح
لهذا والمحدث والجنب في ذلك سواء وان ترك المسح على الجبائر ان كان
يضره جاز بالاتفاق وان كان لا يضره قال في الاصل لا يجزئه عندهما
ولم يذكر قول ابي حنيفة فمن اصحابنا من حقق الخلاف فقالوا عند ابي حنيفة رح
يجزئه ولو كان المسح لا يضره وعندهما لا يجزئه ومنهم من قال لا خلاف بينهم
وتنصيصه على قولهما لا يدل على ان قول ابي حنيفة بخلافه ولو كان نصف
اعضاء الطهارة صحيحا ونصفها جريحا يتيمم وفي العيون عن محمد اذا كان
على البدن قروح لا يقدر على غسلها وبوجهه مثل ذلك يتيمم وان كان في
بدنه خاصة غسل ولا يتيمم وبهذا يدل على يتيمم مع جراحة النصف وهو الاصح
كذا في الخلاصة وفي نصاب الفقه من عجز عن غسل اكثر الاعضاء في الوضوء
والجنابة يتيمم ويصلي لان للاكثر حكم الكل وان عجز عن غسل عضو واحد غسل
سائر الاعضاء ومسح ذلك العضو بالماء ولو اجنب في البرد بارده
يخاف على نفسه الهلاك لو اغتسل ولم يقدر على تسخين الماء ولا على اجرة
الحمام اجزاه التيمم وهذا اذا كان خارج المصر اجماعا فان كان في المصر فكذا
عند ابي حنيفة لان العجز ثابت حقيقة خلافا لهما ثم قالوا بقولان يتحقق هذه
الحالة في المصر نادرا لانه يجد ما يستدفئ به في الغالب والخلاف فيما اذا
لم يجد ما يدخل به الحمام فان وجد لم يجز اجماعا وفيما اذا لم يقدر على تسخين
الماء فان قدر لم يجز وقيل الخلاف في الغرب اما اهل المصر لا يجوز لهم
اجماعا وفي النهاية ومن تمسك بجنابة في بارد نام قال لابي حنيفة التيمم للجنب المقيم
لان عوفهم اجرة الحمام تصلي بعد الخروج فيمكنه ان يدخل الحمام ويتغسل بالعسر اذا

اذا خرج آتى المحيط فى خلاف بجوزه شيخ الاسلام ولم يجوزه الحلوانى كذا
فى النهاية وفى شرح ابن ابى عوف الخلاف فى جواز المسئلة بين ابى حنيفة
وابى يوسف فعند ابى حنيفة يجوز للجنب التيمم فى المصر اذا خاف ان يغتسل
البرد او يمرضه وعند ابى يوسف لا يجوز وعنه بالعكس لان المحدث فى المصر
اذا خاف من الموتضى الهلاك من البرد لا يجوز له التيمم اجماعا على الصحيح كذا فى
المضمرات ويستحب له ان لا يؤخر الماء وهو يرجو انه يجده فى الوقت ان يؤخر الصلاة
الى اخر الوقت وهل يؤخر الى اخر وقت الاستحباب او الى وقت الجواز قال
المجتبى الى اخر وقت الجواز وقال غيره الى اخر وقت الاستحباب وهو الصحيح
وقيل ان كان على ثقة قال فى آخر وقت الجواز وان كان على طمع قال فى اخر وقت
الاستحباب وان لم يكن على طمع من الماء ما يؤخره ويتيمم فى اول الوقت ويصلى
وقولنا يرجو الى جميع قال الامام حافظ الدين فى هذه المسئلة دليل على ان الصلاة
فى اول الوقت عندنا اولى تقدم الناخير فضيلة كثيرة الجماعة وعلة فى المضمرات
عن المحيط وذكر ذلك بعض المتاخرين وقالوا قد ثبت بتصريح اقوال علمائنا
ان الافضل الاسفار بالفجر مطلقا والابراد بالظهر فى الصيف وتاخير العصر
مالم يتغير الشمس وغير هذه اطلاقات فكيف يترك بهذا الصريح بالمفهوم
ويجاب لحافظ الدين ان الصريح محمول على ما اذا تقدم وذلك فضيلة بكثير
الجماعة لانه اذا لم يتقدم ذلك لم يكن للتاخير فايدة وما لا فايدة فيه لا يكون
مستحبا ويجوز التيمم الصحيح فى المصر اذا حضرت جنازة والولى غيره وتيمم
بالصحيح لان فى المريض لا يتقيد بحضرة الجنازة وتقيد بالمصر لان الظاهر
فى المغازة عدم الماء وقوله والولى غيره اشارة الى انه لا يجوز للولى
لان له الاعادة قال فى الهداية لا يجوز للولى هو الصحيح وفى النوادر يجوز
للولى ايضا وصحح السرخسى رح وذكر انه اذا كان اماما لا يجوز له التيمم لانه
لا يخشى فوتها فان اذن الولى غيره ان يصلى فصلى لا يجوز له الاعادة فقط
هذا لا يجوز له الاعادة فقط هذا يجوز للتيمم اذا اذن لغيره وفى المضمرات
هذا اذا لم ينتظره للصلاة اما اذا انتظره لا يجوز له التيمم اصلا لانه لا يخاف
الفوت ولا فرق فى جواز هذا التيمم للمحدث والجنب والحايض اذا انقطع
دمها لعشرة ايام فى المصر وغيره وكونه تيمم للصلاة على الجنازة لخوف الفوت

فصل

فصلى عليها ثم حضرت اخرى جاز ان يصلى عليها بذلك التيمم عند هما وقال محمد
يتيمم ثانيا والخلاف فيما اذا لم يكن من الموضى جنبا اما اذا كان جنبا وقربا منه ثم
خاف الجنب منه فانه يعيد التيمم اجماعا كذا فى المضمرات وفى الكبرى
تيمم فى المصر وصلى على جنازة ثم اتى باخرى فان كان بين الثانية والاولى
مقدار ما يذهب ويتوضا وياتى ويصلى اعاد التيمم لان التيمم لم يبق طهورا
وان لم يكن مقدار ما يقدر على ذلك صلى بذلك التيمم لانه بقى طهورا لعدم الفوت
وفى فتاوى ابو الليث سئل عمن صلى على جنازة بالتيمم وهو على عصابته نجاسة ان اشتغل
بغسلها تفوته الصلاة هل يجوز مع النجاسة قال لا يجوز لانه لا ضرورة فيه
وذكر الحلوانى عن حفص صلاة العيد فخشى ان اشتغل بالطهارة ان يفوته جميع الصلاة
فانه يتيمم واما اذا كان يدرك بعضا لم يتيمم والاصل فى هذا ان كل موضع
تفوت فيه الاداء الى خلف فانه يجوز له التيمم كصلاة الجنازة والعيد
وما يفوت الى خلف لا يجوز له التيمم كالجمعة وخشية فوت الصلاة فان
قلت اذا شرع مع الامام فى صلاة العيد ثم سبقه الحدث فخاف ان اشتغل
بالطهارة فاتته صلاة العيد هل يجوز له ان يتيمم ويبنى فالجواب انه ان
كان ابتداء شروعه بالوضوء جاز عند ابى حنيفة لان كل طهارة جاز ان
يبتدئ بها الصلاة جاز ان يبنى عليها لان الابتداء اولى من البناء فاذا
كان خوف الفوت فى الابتداء يبيح له التيمم فكذا خوف الفوات فى البناء
وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز له التيمم لانه اذا دخل فى صلاة العيد مع الامام
فقد امن فواتها لانه اذا اشتغل بطهارة الماء وعاد مع الامام امكنه ان يبنى
عليها متوضئا فاذا لم يخش فواتها لم يجز له التيمم مع وجود الماء وجاب
ابى حنيفة انه لا يامن فواتها وان ادركها مع الامام فجاز ان يبدو على الفور
ليتوضا فتزول الشمس فيفسد صلاة العيد فى حقه وان كان ابتداء
شروعه معه بالتيمم ثم احدث فانه يجوز له ان يتيمم ويبنى فى قولهم جميعا اما
على قول ابى حنيفة فلا اشكال لما بينا ان عنده ان كل طهارة جاز ان يبتدا
بها الصلاة جاز ان يبنى عليها بها واما على قولهما فاختلف فيه المتاخرون
فقيل يجوز له التيمم والبناء لما قال ابو حنيفة لانه لا يمكنه التوضى لافيه من بناء
القوى على الضعيف خصوصا على قول محمد لان من اصله ان لا يبنى صلاة

المتوضئ على صلاة المتيمم ولكنا لو اوجبنا الوضوء يكون واجدا للماء في صلاته
فتفسد صلاته وعليه يتوضأ ويبني ويجوز ان يكون ابتداء الصلاة بالتيمم
وبانيها بالوضوء كما في جنب معه من الماء ما يكفيه الوضوء فانه يتيمم ويصلي ثم
اذا وجد في الصلاة وسبقه الحدث يتوضأ بذلك الماء ويبني فهذه صلاة
ابتدأها بالتيمم وبانيها بالوضوء ومنشأ الخلاف ان من شرع في صلاة
العيد ثم افسدها لم يقضها عندنا كما في المجتبى فكانت تفوت الى خلف
فلا يؤمر اذا رجع الى المصر ان يخرج الوقت او يصادف ما يفسدها عليه فجاز
له التيمم وعندهما تقضى فكانت تفوت الى خلف لانها اذا افسدت
امكنه اعادتها متوضئا والخلاف فيما اذا لم يخف الزوال اما اذا خافه جاز
التيمم اجماعا والخلاف ايضا فيما اذا كان اذا توضأ لا يدرك الامام
في شيء من الصلاة اما اذا كان يدرك لا يجوز له التيمم اجماعا وسواء
في هذا ان يكون اماما او مقتديا قال في النهاية وان احدث الامام او المقتدي
في صلاة العيد يتيمم وبنى عند ابي حنيفة وقالا لا يتيمم للبناء لان اللاحق
يصلي بعد فراغ الامام فلا يخاف الفوت وله ان الخوف باق لانه
يوم زحمة فيتعذر عليه صلاة والخلاف فيما اذا شرع بالوضوء
اما اذا شرع بالتيمم يتيمم وبنى بالاتفاق لانا لو اوجبنا الوضوء يكون واجدا
للماء فتفسد صلاته ثم اصحابنا رحمهم الله قال الاختلاف بينهم اختلاف عصر
وزمان الاختلاف علل واعيان فكان في زمان ابي حنيفة الجماعة بعيدة
بحيث لو ذهب للوضوء زالت الشمس يجوز له التيمم وفي زمنهما كانت
قريبة فعلى هذا لا اختلاف بينهم وقيل هو اختلاف حجة وبرهان وهو
ان يوم العيد يوم زحمة غالبا فلا يؤمن ان يصادف ما يفسد عليه صلاته
والغالب كالمتيقن وان خاف من شهد الجمعة اذا اشتغل بالطهارة
فاتته فانه لا يتيمم لان لها خلفا وهو الظهر ولان الظهر هو فرض الوقت
وانما الجزء سقط الجمعة فاذا فاتته الجمعة عاد الى اصل فرضه ولكنه
يتوضأ فان ادرك الجمعة صلاها والا صلى الظهر اربعا وكذا الا يتيمم
لسجدة التلاوة لانها لا تسقط بفوت الوقت وكذا اذا ضاق الوقت
فخاف ان توضأ فات الوقت لم يتيمم ولكنه يتوضأ ثم يصلي مع

[illegible] وبعدها فائتة لان الفوات
الى خلف وهو القضاء وعن محمد
رحمه الله مع

[illegible] احدهما

احدهما ولو بعد ما يعرف به من بئر فان انتظره الا يخرج بتوضأ ثم يأخذ الدلو
وجاز الوقت فانه ينتظره اذا وعد بالعطاء وكذا اذا كان احدهما كاسبا
والآخر عاريا ووعده الكاسي بدفع الثوب اليه بعد فراغه فخاف ان
انتظره فاتت الوقت فانه ينتظره ويصليها فاتتة كذا في الكرخي وفي الاتقاني
المستحب ان ينتظره الى آخر الوقت فان لم ينتظره وصلى عريانا جاز في
قول ابي حنيفة وزفر كمن نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم ثم ذكر الماء بعد ذلك
لم يعد صلاته عندهما وقال ابو يوسف يعيد وقيدنا بالنسيان احترازا
عما اذا شك او ظن ان ماءه قد فني فصلى ثم وجد فانه يعيد اجماعا وقيدنا
بترك الماء في رحله لانه لو كان معلقا في عنقه او على ظهره او موضوعا بين يديه
فتيمم ولم يتيمم لا يجوز اجماعا لانه نسي ما لا ينسى فلا يعتبر نسيانه وذكر انه
لو كان في موضع الدابة وهو سائقها او في مقدمها وهو قائدها او راكبها
لا يجوز تيممه اجماعا ويؤمن ويصلي ثم ذكر احترازا عما اذا ذكره وهو في الصلاة
فانه يقطع ويعيد اجماعا وسواء ذكر في الوقت او بعده ووضح المسئلة
في كتاب الصلاة اذا صلى ومعه ماء في رحله لا يعلم به فذكر بلفظ القلم
وهنا قال القدوري بلفظ النسيان وفائدة الخلاف بين الوصفين
فيما اذا وضع الماء غيره في رحله فتيمم وصلى ثم وجد فعلى وضع القدوري
يجوز اجماعا لانه لو لم يوجد منه نسيان وعلى وضع كتاب الصلاة على
الخلاف وقيدنا بنسيان الماء احترازا عما اذا نسي ثوبه وصلى
عريانا فانه يعيد اجماعا على الصحيح وقيل ان مسئلة الثوب على الخلاف
كذا في النهاية ولو كان على الاتفاق فرض الستر يفوت لا الى خلف
والطهارة الى خلف وهو التيمم وكذا لو كانت عليه كفارة يمين فصام
وفي رحله طعام نسيه او مات مورثه فورث عبدا وهو لا يعلم ثم
ذكر بعد ذلك فانه يعيد اجماعا والفرق لهما ان من شرط جواز التكفير بالصوم
فقد ان الملك ولم يوجد وفي مسئلة الستر الثوب لا بدل له والمالك
بدل وعلى هذا الخلاف اذا صلى وكفته نهر ولم يشعر به وفي الهداية الخلاف
في هذه المسئلة فيما وضعه بنفسه او وضعه غيره بامره وذكره في الوقت
وبعده سواء واما اذا قال ان رجلا اعاره ثوبا فصلى فيه ثم رده عليه

[illegible] الثوب ؛

وهما يقولان لا قدرة له على الاستعمال بدون العلم وهو امر وجودي في
الآية وما لا يحل معه التراب لا للاستعمال واجمعوا انه لو صلى في ثوب
نجس وهو ناس او توضأ بماء نجس وهو ناس او صلى وهو جنب او محدث
ناسيا ثم ذكر بعد ذلك فعليه الاعادة وليس على المتيمم اذا لم يغلب على
ظنه ان بقربه ماء ان يطلب الماء بدءا في الفوائت اما في الوقتية فيجب
الطلب كذا في المبسوط لان العادة عدم الماء في الفوائت والاصل
على الوجود فلم يكن واجدا الماء وجه القول بقضي ما اذا لم يشك وما اذا
شك وهو كذلك في عدم وجوب الطلب لكن يتيمم فان بقي ما اذا شك
يستحب له الطلب مقدار الغلوة ومقدارها ثلثمائة ذراع الى اربعمائة وقيل
مقدار رمية سهم وان لم يشك يتيمم ولم يكن تاركا للافضل وعن ابي حنيفة
اذا شك وجب عليه الطلب فاذا قلنا انه اذا شك لم يجب عليه الطلب
فان كان ثم احد من اهل الموضع وجب عليه سؤاله فان صلى بغير سؤال
ثم سأله واخبره بالماء عن قرب اولم يخبره جازت صلاته كذا في المحيط
وقولنا بقربه ماء احتراز عما دون الميل واحترز بذلك عما اذا غلب
على ظنه انه ابعد من الميل فانه لا يلزمه الطلب وهذا كله عندنا قال ابو يوسف
سألت ابا حنيفة عن الماء القريب اطلبه عن يمين الطريق وشماله
قال ان طمع فيه فليفعل ولا يبعد فيضر باصحابه ان انتظروه وبنفسه ان انقطع
عنهم وقيل بشرط ان يطلب مقدار الغلوة ونحوها ولا يبلغ ميلا وقيل
يطلب مقدار ما يسمع صوت اصحابه ويسمعون صوته فان غلب على ظنه
ان بقربه ماء لم يجز تيممه حتى يطلبه ويكون طلبه مقدار الغلوة ونحوها ولا يبلغ ميلا
ولو بعث من يطلبه له كفاه عن الطلب بنفسه ولو تيمم في هذا المسلك من
غير طلب وصلى ثم طلبه بعد ذلك فلم يجد وجب عليه الاعادة عندهما
خلافا لابي يوسف وان كان مع رفيقه ماء طلبه قبل ان يتيمم اما وجوب
الطلب فعندهما وعند ابي حنيفة لا يجب لان سؤال ملك الغير ذل عنده
المنع وتحمل منة عند الدفع وعندهما ان غلب على ظنه انه لا يعطيه لم
يجب عليه الطلب اجماعا وان شك وجب عليه الطلب وتوجيه قول ابي حنيفة
اذا لم يجب الطلب ويتيمم فتبقى اجزاءه وتوهب له او يبيح له او يبذل التوهم

قال

الغلوة ثلاثمائة ذراع
وذكره في الظهيرية ثم قال رحمه الله

قال بعضهم يأخذ المسلمين وان لم يأخذ وصلى لا يجوز وهو اختيار
ابي علي النسفي وقال بعضهم يعيد صلاته في فضل الماء دون الثوب
والصحيح وجوب استعمال الماء والستر لان الملك ليس بمقصود وانما
المقصود القدرة على الاستعمال الا ترى انه اذا كان معه ثوب عارية
فتركه وصلى عريانا لا يجوز صلاته فعلم ان القدرة على التمكن
يكفي وان الملك غير مشروط ولو ملك غيره الثوب هل يكلف شراءه
قال اسمعيل الامام لا ولو ملك غيره كذا يكلف شراءه وقال عبد الله
بن الفضل وابو علي النسفي يجب ان يكون سواء ويكلف شراء الثوب
كما يكلف شراء الماء وتوجيه قولهما في وجوب الطلب انه اذا شك
في الاعطاء وصلى ثم سأله واعطاه وجبت عليه الاعادة باتفاقهما وان
منعه فعند ابي يوسف صلاته جائزة وعند محمد بعيد وان غلب على ظنه
انه يمنعه فصلى ثم اعطاه توضأ واعاد وان غلب على ظنه الدفع اليه
فصلى ثم سأله فمنعه اعاد عند محمد وعند ابي يوسف لا يعيد واما طلب
الدلو والرشاء فقد قيل يجب اجماعا وقيل على الخلاف بين ابي حنيفة
وصاحبيه وفي الذخيرة عن الجصاص لا خلاف بينهم في المسئلة فراد ابو حنيفة
اذا غلب على ظنه المنع ومرادهما اذا غلب على ظنه الدفع وذكر الترجماني
في متيمم رأى في صلاته رجلا معه ماء ان وقع في اكثر رأيه انه يعطيه قطعها
وان وقع في اكثر رأيه انه يمنعه مضى فيها وان شك هل يعطيه ام لا مضى
فيها واذا فرغ سأله فان اعطاه توضأ واعاد وان ابى فصلاته تامة
ولو رأى رجلا معه ماء فلم يسأله فصلى ثم اعطاه بعد فراغه من غير سؤال
توضأ به واعاد وان لم يعطه فصلاته تامة ولو سأله فمنعه فصلى ثم سأله
بعد الصلاة فاعطاه فلا اعادة عليه ولكن ينتقض تيممه حتى لا يجوز ان يصلي
به صلاة اخرى وان كان مع رفيقه ماء واحتمال ان يعطيه الا يتمم ان
كان عنده ثمنه لا يجزيه التيمم ولا يلزمه تحمل المنن الفاحش وهو النصف
وقيل الضعف وقيل ما لا يحل بحمة تقويم المقومين وقيمة انما تعرف
في اقرب المواضع الذي يغلب فيها الماء وفي الكرخي اذا لم يكن مع الماء
ما فوجده يباع بمثل ثمنه من غير مزيد يلزمه شراؤه وقال الحسن البصري

والفقير يلزمه الشراء بجميع ماله واما اذا لم يكن معه ثمنه يتيمم بالاجماع وفي الكافي
ان وجد بثمن قيمته في ذلك الموضع او بالغبن اليسير لزمه شراؤه وان كان
بغبن فاحش لا يلزمه والفاحش اذا كان ثمنه دينا فلم يعط الا به بغبن
لم يلزمه شراؤه فجعل الفاحش منعدما حتى سقط التزوج وان اعطاه به رهنا وقف
لزمه شراؤه وقيل الفاحش والا به على تحت تقويم المقومين فان قبل لك
التيمم بدل عن الوضوء والبدل لا يخالف الاصل والتيمم خالفه من وجوه
احدها اشتراط النية والثاني اقتصاره على الوجه واليدين والثالث
انه لا يستحب تكراره في كل عضو كما في الوضوء فما وجه ذلك قلنا الجواب
اما اشتراط النية فقد بيناه واما اقتصاره على عضوين فلقوله تعالى فامسحوا
بوجوهكم وايديكم منه والآن التيمم مسح فلا يكون به لانه مسح واما هو
عن غسل والرأس ممسوح والرجلان فرضهما مترددين الغسل والمسح
واما عدم تكراره فلان التراب ملوث بذاته وليس بطهارة في الحقيقة
واما عفو مطلق شرعا فلحاجة الى كثير التلويث اذا كان المراد قد حصل
بمرة ومن شرائط ركن التيمم الاسلام فانه شرط وتوجد صحيحا حتى لا يصح تيمم
الكافر وان اراد به الاسلام لانه ليس بأهل للنية وقال ابو يوسف
اذا تيمم بنوى الاسلام جاز لانه نوى فيه قربة مقصودة ولهما ان التراب
جعل طهورا الا في حال ارادة قربة مقصودة لا يصح الا بطهارة والاسلام
قربة تصح بدونها بخلاف سجدة التلاوة لانها قربة مقصودة لا تصح بدون
الطهارة ولو تيمم به الكافر للصلاة ثم اسلم لم يكن متيمما اجماعا لان
الصلاة لا تصح منه في الحال وجودها كعدمها والاسلام يصح منه وان تيمم
ثم ارتد ثم اسلم فهو على تيممه عندنا خلافا لزفر وبهذا القول من زفر ليس
بعجب على مذهبه لانه لا يشترط النية في التيمم وانما تكلم بهذا تعريضا على قول
اصحابنا الثلاثة ولو توضأ الكافر ثم اسلم فهو متوضئ
عندنا لان الوضوء لا يفتقر الى النية فيستوي فيه المسلم والكافر كما في
النجاسة واذا اراد الرجل التيمم ينبغي ان يريد به ههنا الوجوب ان
يبدأ بالنية اعلم ان من شرائط ركن التيمم النية عندنا والكلام فيها
في موضعين احدهما انها شرط جواز التيمم عند اصحابنا الثلاثة خلافا لزفر

والثاني في كيفيتها وكيفية النية وصفتها انه ينوي بقلبه بقصد الوضوء
وبتول بلسانه بقصد الافضلية نويت التيمم لرفع الحدث اي مطلق
الطهارة او بتول نويت التيمم للصلاة اي لاستباحة الصلاة تقربا الى الله
تع تقربا حال من التيمم اي حال كون التيمم تقربا الى الله تع او من العامل في
نويت اي حال كوني متقربا الى الله تع وفي السراج الوهاج وصفة النية
ان ينوي استباحة الصلاة او الوضوء او الطهارة جنبا كان او محدثا
وفي البدايع واما كيفية النية في التيمم فقد ذكر القدوري ان الصحيح من المذهب
انه اذا نوى الطهارة او استباحة الصلاة اجزاه وذكر الجصاص ان ذلك
في التيمم بنية التطهير واما يجب بنية التيمم وهو ان ينوي الحدث او الجنابة
والصحيح ان ذلك ليس بشرط فان ابن سماعة روى عن محمد ان الجنب اذا
تيمم يريد به الوضوء اجزاه عن الجنابة وفي شرح الوقاية اذا كان به حدثان
كالجنابة والحدث يوجب الوضوء ينبغي ان ينوي عنهما فان نوى عن احدهما
لا يقع عن الآخر لكن يكفي تيمم واحد عنهما وفي المضمرات ثم اذا نوى الطهارة
او استباحة الصلاة اجزاه ولا يشترط بنية التيمم للحدث او الجنابة هو
الصحيح من المذهب وفي نصاب الفقه روى ابن سماعة عن محمد رح جنب
تيمم يريد به الوضوء اجزاه لان النية في التيمم شرط الطهارة وقد وجدت
وعليه الفتوى وهي اي النية فرض في التيمم سنة في الوضوء وقال زفر
ليست بفرض في التيمم ايضا لانه خلف عن الوضوء فلا يخالفه في وصفه
كما ان التيمم هو القصد والقصد هو الارادة وهي النية فلا يكون فضل
التيمم عنها بخلاف الوضوء فانه اسم لغسل ومسح في اعضاء مخصوصة فاقتضى
ثم يستحب اي بعد الا ينوي للتيمم قبل الضرب كما ذكرنا في الوضوء ثم يضرب
بعد النية بيديه وهذا شروع في بيان كيفية التيمم اعلم ان التيمم ضربتان
عندنا يمسح باحداهما وجهه وبالاخرى ذراعيه الى المرفقين والضرب
ليس بشرط حتى لو تمكن مع النية واصاب التراب من غير ضرب اجزاه
واما ذكره لان الحدث جاء بذلك قال فصلع التيمم ضربتان ضربة للوجه
وضربة لليدين الى المرفقين وفي المنتقى اختار الضرب وان كان
الوضع جائز لان الضرب على وجه الشدة اولى حتى يدخل التراب بين

اصابعه وحاصله ان التيمم بين اصابعه وحاصل ان التيمم بمسح الوجه
واليدين الى المرفقين سواء كان بضربتين او اكثر الا ان السنة لا تزيد
على الضربتين نية ويجوز ان يضرب الضربة الثانية موضع الاولى لانه لا يصير
مستعملا بالمرة الاولى وهل الضربتان من التيمم ام لا قال في الذخيرة هما
من التيمم عند ابي شجاع وعند الاستيجابي ليسا منه وهو الخلاف
فيما اذا ضرب ثم احدث قبل مسح الوجه او نوى بعد الضرب فعند ابي
شجاع لا يجوز لانه اتى ببعض التيمم ثم احدث فينتقض تيممه عند الاستيجابي
يجوز كمن ملا كفه ماء للوضوء ثم احدث ثم استقى في الوجه فانه يجوز على
صعيد تراب طاهر من شرائط جواز التيمم ان يكون التراب طاهرا لو توضأ
فتيمم بصعيد طيب او طيب مع النجاسة ولو تيمم بارض قد اصابها نجاسة
فجفت وذهب اثرها لم يجز في ظاهر الرواية وفي رواية يجوز ولو تيمم جنب
او محدث من مكان ثم تيمم بغيره من ذلك المكان اجزاه لان التراب المستعمل
بالتزوح بيده المتيمم الاول لا يبقى على الارض فتزل ذلك منزلة ما لو نفض
في الاناء بعد وضوء الاول او اغتساله وذلك ظهور في حق الثاني
كذا هذا يقبل بجانبه ويديره بهما اي يضرب باطن كفيه وظاهرهما على
الارض قال في الذخيرة وهو الاصح ويفرج بين اصابعه حالة الضرب
على الصعيد ليدخل التراب بين الاصابع ولا يضرب بيديه مضمومة الاصابع
ثم يرفعهما بعد الضرب وينفضهما عند الرفع حتى يتناثر التراب لنفضة واحدة
في ظاهر الرواية وعند ابي يوسف لنفضتين وقيل للاختلاف بينهم الحقيقة
بل ان كان بحيث يتناثر بنفضة واحدة فلا حاجة الى نفضتين وان كان لا يتناثر
بنفضة احتاج الى نفضتين وليس عليه ان يبالغ بالتراب لان المقصود المسح
دون التلويث ثم يمسح بهما وجهه فيه اشارة الى انه لو رد التراب
على وجهه ولم يمسحه لم يجز وقد نص عليه في الايضاح بانه لا يجوز وفيه اشارة
الى انه يشترط المسح بجميع اليد او باكثرها حتى لو مسح باصبع واحدة او اصبعين
لا يجوز ولو كرر المسح حتى لو استوعب بخلاف مسح الرأس كذا في الايضاح
ولا يشترط تكرار مسح الوجه واليدين في التيمم الى الثلاث لان التراب
ملوث وليس بطهارة في الحقيقة وانما عرف مطهرا شرعا فلا حاجة الى كثرة

التلويث

التلويث اذا كان المراد منه حصول برة ويستوعب بالمسح جميع وجهه
حتى لو بقي شيء منه اي من وجهه لا يجوز تيممه وهذا هو الصحيح المختار حتى لو لم
الحاجبين نوح العينين او لم يحرك خاتمه وخاتمه ضيقا لا يجزيه كذا في
الضمرات ولا يجب عليه مسح اللحية في التيمم ولا مسح الجبيرة ولو مسح بعض
يديه وجهه اجزاه في الوجه واليد الاولى ويعيد الضرب لليد الاخرى
وذكر في الفتاوى رواية عن ابي حنيفة وهي رواية الحسن عنه وفي رواية
عن ابي يوسف وزفر ان الاستيعاب ليس بشرط انه اذا تيمم الاكثر
من وجهه والاكثر من يديه جاز فاذا اقتضى باشتراط الاستيعاب وجب
نزع الخاتم وتخليل الاصابع وتنزع المرأة سوارها وفي الهداية لا بد من
الاستيعاب وظاهر الرواية لقيامه مقام الوضوء ولهذا قالوا تخلل
الاصابع وينزع الخاتم ليتم المسح وفي الضمرات اذا تيمم الرجل يخلل
اصابعه فان تركه لا يجزيه لان الاستيعاب شرط هو المختار ثم يضرب
يديه ثانيا اي ضربة ثانية على الارض على ذلك المكان الذي ضرب
عليه الضربة الاولى او غيره من مكان اخر ويفرج بين اصابعه كما في الضربة
الاولى ويقبل بهما ويديرهما ثم يرفعهما وينفضهما نفضة واحدة في ظاهر الرواية
كما ذكرنا في الاولى يمسح باطن اربعة اصابعه اي اصابع يده اليسرى
وكان حقه ان يقول اربع اصابع لان الاصبع مؤنثة ظاهرا بالنصب
مفعول يمسح اربعة اصابعه اصابع بين اليمنى بدا من رؤس الاصابع
ويديرها الى المرفق ويمسح المرفقين والذراعين عند اصحابنا خلافا لزفر
وقوله ويديرها الى المرفق تصريح باشتراط الاستيعاب وهو الصحيح ثم يدير
يده اليسرى ويضع كف اليسرى على باطن ذراعه اليمنى دون الابهام
اي يرفع الابهام ولا يضعها مع الاصابع على باطن ذراعه اليمنى ويديرها الى
الرسغ الرسغ في اللغة بالغين المعجمة هو موصل الكف في الذراع والمراد
في الساعد واكثر ما ورد هنا الاول وفي الجامع الصغير الاوزجندي ويدل
يمسح الكف الصحيح انه لا يمسح وضرب الكف على الارض يكفي ثم يمر باطن
ابهامه اليسرى على ظاهر ابهامه اليمنى هذا كيفية مسح اليد اليمنى ظاهرها وباطنها
ثم يفعل بيده اليسرى كذلك اي لصفة مسح اليد اليسرى كما ذكرنا في كيفية

يمسح

ويديرها

مسح اليمنى ثم بخلل بين اصابعه وقال بعضهم في كيفية المسح انه يمسح بالضربة
الثانية بباطن كفه اليسرى مع اصابعه ظاهر يده اليمنى الى المرفق ثم يمسح
به ايضا باطن يده اليمنى الى اصل الابهام ثم يغسل يده اليسرى كذلك
كذا في البدايع وانما كيفية الخ ذكرها المصنف رح اقرب الى الاحتياط
لما فيه من الاحتراز عن استعمال التراب بالعضو الممكن لان التراب المطلق
الذي يجعل اليد غير مستعملا بالمسح حتى لا يتأدى فرض الوجه واليد بمسحه واحدة
بضربة واحدة ولو كان مقطوع الذراعين يمسح برفقيه عندنا خلافا لزفر على
اصله ولو كان مقطوع الكفين يمسح ذراعيه فان قلت لم كان التيمم في
الوجه واليدين خاصة قيل لانه بدل عن الاصل وهو الغسل والرأس
ممسوح والرجلان فرضهما مترددان بين المسح والغسل واما الوجه واليدان
ففرضهما الغسل فقط فكان منزوعا منهما خاصة والتيمم في الجنابة والحدث
والحيض سواء هذا شروع في بيان ما يتيمم منه وقوله سوار يعني فصلا وبينه
وعند ابي بكر الرازي لابد من نية التمييز ان كان للحدث نوى رفع الحدث
وان كان للجنابة نوى رفع الجنابة والصحيح انه لا يحتاج الى نية التمييز بل
اذا نوى الطهارة او استباحة الصلاة اجزاه ونحو هذا واذا نوى التيمم
لنظير اجزاه ولانه طهارة فلا يلزمه تعيين اسبابها كالوضوء ولان التيمم
لا يرفع الحدث فلا معنى لذكر اصناف الحدث وقد تقدم الكلام على هذه
المسئلة وكذا التيمم للحيض والنفاس وجه قول الرازي ان التيمم يقع
على صفة واحدة فلابد من نية التمييز ولا بأس للمسافر اذا لم يكن معه ماء
ان يطلب اهله ما روي ان ابا ذر قال يا رسول الله الجنب ولا يقدر على
الماء اجامع اهله قال نعم ولان هذا توصل الى الرخصة فلا يمنع منه وعن
علي وابن مسعود وابن عمر كراهيته كذا في الكرخي قوله يؤنب اي يوبخ
بالشتيمة عن الناس وعن المرغيناني وعزب فلان يعزب اذا ابعد وغاب
وقد روي جابر قال وجبا في سفر فاصاب رجلا منا شجة في رأسه ثم احتلم
فسأل اصحابه هل تجدون لي رخصة قالوا لا انت تقدر على الماء فاغتسل
فمات فلما قدمنا على رسول الله صلعم اخبر بذلك فقال قتلوه قتلهم الله
هلا سألوا اذا لم يعلموا فانما شفاء العي السؤال اما كان يكفيه ان يتيمم

وهذا

وهذا نص على جواز التيمم للجنب وروي ان رجلا قال يا رسول الله انا
نكون بالرمال الاشهر وفينا الجنب والحائض والنفساء والماء منا كيف
نصنع قال عليكم بالصعيد فرع اذا اجنب الرجل ومعه قدر الماء وقدر ما يتوضأ
به فانه يتيمم ولا يتوضأ به لانه لا فائدة في الوضوء اذ لا بد له من التيمم فاذا
تيمم ثم احدث ذلك ومعه قدر ما يتوضأ به فانه يتوضأ به ولا يتيمم لانه
قد خرج من الجنابة بالتيمم الاول ثم اذا وجد بعد هذا ما يكفيه للاغتسال
جنابة فيغتسل فاذا لم يغتسل حتى عدم الماء ثم وجد ما يكفيه للوضوء فانه
لا يتوضأ به بل يتيمم فان وجد بعد هذا ما يكفيه للوضوء توضأ به وعلى هذا
ابدا ولو اغتسل الجنب ثم ابرأ ما ذره او قرح ثم علم انه بقيت لمعة من
جسده لم يصبها الماء فانه يتيمم لها لانه لم يخرج من الجنابة لبقائها فلو احدث
قبل ان يتيمم لها فانه يتيمم تيمما واحدا لها وللحدث ولو احدث بعد التيمم
ثم وجد من الماء ما يكفي لها وللحدث استعمله لها وان كان لا يكفي لها غسل
به اللمعة مقدار ما يبلغ الماء حتى تحل الجنابة ويتيمم ولو وجد ما يكفي لها دون
الوضوء غسلها ويتيمم للحدث وان وجد ما يكفي للوضوء دون ما يتوضأ به مع
الجنب اذا يتيمم ثم احدث ثم وجد ما يكفي للوضوء فانه يتوضأ به ولو وجد
ما يكفي لكل واحد منهما على الانفراد غسل به اللمعة لان الغسل من الجنابة
اغلظ الطهارتين ثم يتيمم للحدث ولو بدأ بالتيمم ثم غسلها قال في الزيادات
لا يجزه ويعيد التيمم بعد الغسل وقال في النوادر ان بدأ بالتيمم ثم غسلها
قبل الماء في النوادر وقول ابي يوسف وفي الزيادات قول محمد
وفي توبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم وبه حدث ومعه ما يكفي
لاحدهما فانه يغسل به النجاسة ويتيمم للحدث حتى تحل الطهارتان ولو
بدأ بالتيمم اولا ثم غسل النجاسة فعليه اعادة التيمم اجماعا بخلاف
المسئلة الاولى على قول ابي يوسف لانه يتيمم بها وهو قادر على ماء لو
توضأ به جاز وهنا لو توضأ بذلك الماء لم يجز لانه ماء وجنابا برؤية الماء
وبخلاف سور الحمار انه لو بدأ بالتيمم اجزاه لانه لو توضأ بسور الحمار
لم يجز مسئلة ثلاثة نفر في مفازة تيمم وجنب وحائض معهم من الماء
ما يكفي لاحدهم ان كان ملكا لاحدهم صرف اليه لانه احق بملكه وان كان

غلاف ثم

خلاف ثم في مفازة
جنب معه حائض

لهم جميعا صرف الى الميت لانه خرج ان يكون مالكا لهذا المعنى
يصرف الى الميت وان كان الماء مباحا جنبهم صرف الى الجنب
لانه من اهل الاباحة وينجم الميت وان كان ميت وجنب لاعبرة بهم
ماء مباح صرف الى الجنب وان كان ملكا للميت قال ابو الليث يصرف
الى الميت لانه ملكه وروى انه اذا كان ميت وجنب قد افتقر دمهما
ومعهم ماء يكفي لاحدهم ان كان لاحد الجنبين صرف اليه ولا يجب عليه بذله
للميت خانيه بذله له او بذله الى الآخر ويتيمم مع بقاء لم يصح يتيمه وان
يتيمم بعد ان غسل به الميت او اغتسل به الى صح يتيمه وان كان الماء للميت
فهو احق به الا ان يحتاج اليه الجنب للعطش فانه ان يشربه ويتيمم الميت
لانه حفظ الحي اكد من تطهير الميت ويجب عليهما جميعا الماء للوارث في ذلك
الموضع وان كان الماء مباحا او كان لغيرهم فاراد ان يجود به لاحدهم
فالميت اولى لان غسل الميت لا يراد لرفع الحدث وانما يراد للتنظيف
والتنظيف لا يحصل الا بالماء والمقصد من طهارة الحيين استباحة
الصلاة وذلك يحصل بالتيمم فاذا اجتمع حي على بدنه نجاسة وميت
والماء يكفي لاحدهما صرف الى صاحب النجاسة وان اجتمع جنب
وحائض وهناك ماء يكفي لاحدهما فالجنب اولى لان وجوب غسل
معلوم بنص القرآن ودليل الحائض اولى لانها لا يخرج من نجاسة والجنب
يخلو منها وان اجتمع محدث وجنب وهناك ماء يكفي لاحدهما ان
كان يكفي المحدث دون الجنب فالمحدث اولى لانه يرفع حدثه وان
كان يكفي الجنب ويفضل عنه ما يغسل به المحدث بعض اعضائه او يكفي المحدث
ويفضل عنه فالماء يكفي الجنب فالجنب اولى لان حدثه اغلظ لانه لا بد
على قراءة القرآن ولا على دخول المسجد مسئلة سئل نصير بن يحيى
عمن ماء موضوع في فلاة في الجب او في الكوز يجوز للمسافر ان يتيمم
او يتوضأ به قال يتيمم لانه لم يوضع الا للشرب الا ان يكون كثيرا
فيستدل بكثرته على انه وضع لهما جميعا فيتوضأ منه حينئذ ولا يتيمم كذا
في المجتبى ويجوز التيمم بكل ما كان من جنس الارض عند ابي حنيفة ومحمد
كالتراب والرمل والحجر والجص والنورة والكحل والزرنيخ وقال

وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل هذا نوع بيان
ما يتيمم به وقد اختلف فيه فقال ابو حنيفة ومحمد يجوز التيمم بكل ما كان
من جنس الارض وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب خاصة
وكذا في الرمل وروايتان اشتهاهما عدم الجواز وجنس الارض هو ما اذا
طبخ لا ينطبع واذا اوقد بالنار لا يصير رمادا وكل ما يحترق بالنار فيصير
رمادا كالحطب والحشيش ونحوها او ما ينطبع ويلين كالحديد والصفر
والنحاس والزجاج والذهب والفضة ونحوها فليس من جنس
الارض ثم اختلف ابو حنيفة ومحمد فيما بينهما وقال ابو حنيفة يجوز التيمم
بكل ما هو من جنس الارض التراب بيده وشيئا ام لا وقال محمد لا يجوز الا اذا
التراب بيده وشيئا من ابوابه فالاصل عند محمد انه لا بد من استعمال جزء
من الصعيد ولا يكون ذلك الا بان يلتزق بيده وشيئا وعند ابي حنيفة
ذلك ليس بشرط واما الشرط مسح وجه الارض بالبدين وامرارهما
على العضوين واذا عرف هذا فعلى قول ابي حنيفة يجوز التيمم بالجص والنورة
والزرنيخ والطين الاحمر والاسود والابيض والكحل والحجر الاملس
والكاغذ المطلي والجص والآجر الجديد ودار الماني والآجر والخزف
وهو الفخار والآجر والخزف المتخذ من طين خالص والكيموس والاثمد
والفيروزج والزمرد والارض الندية والطين الرطب والسكرة وعند
محمد ان التزق بيده شيء منها بان كان عليها غبار او كان مدقوقا يجوز والا
فلا ولو تيمم على حجر املس لا غبار عليه او على حائط او على موضع ندي من الارض
جاز عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز الا ان يكون عليها تراب
مقدار ما يبين الغبار على يديه وعند محمد لا يجوز الا ان يكون عليها غبار وان
يتيمم بالمسح ان كان ما يابسا لا يجوز وان كان جديدا جاز عند ابي حنيفة كذا في
المجتبى والخانية وفي منية المصلي قال شمس الائمة الصحيح انه لا يجوز وفي
الذخيرة الاصح انه لا يجوز سواء كان جديدا او مانيا ولو تيمم بكحل
او الفضة او الشب او الرصاص او الدرهم او الزاج او الزجاج او الاثمد
المدقوق او غير ذلك مما ليس من جنس الارض لا يجوز وكذا اذا كان من
جنسها الا انه اختلط بها بالاحراق كالجديد فانه لا يجوز قال في النهاية

وخالفهما ز

ه ولا يخفى ان الماء من ذوات الامثال فيجب مثله لان الماء في البلد لا قيمة له صح

بلغ مقابلة نسخة الى قوله على حفظ المؤلف الا ما زاغ عنه البصر وسها كتبه

ابو يوسف

لان الذهب والفضة حاجزان من الارض كالنبات وليس من جنسها
لانه ينطبع وفي المحيط اذا يتمم بالذهب والفضة فان كان مسبوكا لا يجوز
وان لم يكن مسبوكا وكان مختلطا بالتراب جاز اذا كان الغلبة للتراب
وكل ما يلين بالنار او يذوب ويصير رمادا بالاحراق فانه لا يجوز به
التيمم ولو لم يجد الا الطين فانه يلطخ طرف ثوبه او بعض اعضائه ويمسحها
بعد ثم يتيمم به وان لم يمكنه ذلك قال في المجتبى لا يصلي عند ابي حنيفة
ومحمد عالما يجد الماء او التراب اليابس او الكثيبا الخ لا يجوز به التيمم
الخ الكرخي يجوز عند ابي حنيفة التيمم بالطين الرطب وان لم يعلق بيده
والصحيح جواز التيمم بالطين عند ابي حنيفة وزفر ويجوز التيمم بالغبار
مع قدرته على الصعيد عند ابي حنيفة ومحمد لانه تراب رقيق لان مقدار
ما يستعمل من الارض هو الغبار فاذا انفض من ثوبه اجزاه وكالو علق
من ثوب طاهر وتوضأ به وقال ابو يوسف ان كان ما دار على التراب
لا يجوز وان عدمه جاز ثم رجع وقال ليس الغبار عندي من الصعيد وصورة
التيمم بالغبار ان ينفض ثوبه او لبده فيرتفع غباره فيرفع يديه في الهوى
ويمامته فيقع الغبار على يديه فيتيمم به وكذا اذا كان في المعازة فهبت
الريح وارتفع الغبار واصاب وجهه وذراعيه فمسح بنية التيمم جاز عندنا
خلافا لابي يوسف كذا في المجتبى ولو نزع في التراب بنية التيمم جاز
اذا اصاب وجهه وذراعيه ولو وضع يديه على حنطة او شعيرا ونحوه ذلك
من الحبوب فلصق بيديه غبار وبان اثره عليه جاز به التيمم عند ابي حنيفة
واذا اختلط ما لا يجوز به التيمم كالدقيق او الزاج واذا خالط التراب
ان كان التراب هو الاكثر جاز التيمم منه وان كان التراب اقل
لا يجوز ولو تيمم بتراب المقبرة ان غلب على ظنه ان بقربه لم يجز وان غلب
على ظنه نجاسة الماء والا فلا فيجوز ويصلي بتيمم ما شاء من الفوائت
والنوافل في الوقت وخارج الوقت ما لم يحدث حدثا حقيقيا او حكميا
او يرى الماء ويقدر على استعماله فانه ينتقض تيممه وتبطل به الصلوة على
الاستعمال لا اذا عجز عن استعمال الماء في صورة من الصور بعيد كان عادما
للماء فلا ينتقض تيممه وعند الشافعي رح يتيمم لكل فرض وحاصل الخلاف بيننا

وبينه

وبينه راجع الى اصل وهي بيان صفة التيمم اعلم ان التيمم بدل كالماء
لان جوازه معلوم بحال عدم الماء لكنهم اختلفوا في كيفية البدلية فمن جهتين
اصلها الخلاف فيه مع بعض اصحابنا وان في مع اصحابنا اما الاول فقال
اصحابنا ان التيمم بدل مطلق وليس ببدل ضروري وعنوا به ان الحدث
يرتفع بالتيمم الى وقت وجود الماء في حق الصلاة المؤداة لا ان يباح
له الصلاة مع قيام الحدث وقال الشافعي التيمم بدل ضروري وعنى به
انه يباح له الصلاة مع قيام الحدث حقيقة للضرورة كطهارة المستحاضة
وعلى هذا الاصل بنى التيمم قبل الوقت انه جائز عندنا وعند الشافعي
لا يجوز وانه اذا يتمم في الوقت يجوز له ان يؤدي ما شاء من الفرائض
والنوافل ما لم يجد الماء او يحدث عندنا وعنده لا يجوز ان يؤدي فرضا
آخر بما يتيمم لاجله وله ان يصلي به النوافل لكونها تابعة للفرائض وانه اذا
يتمم لنفل يجوز له ان يؤدي به النفل والفرض عندنا وعنده لا يجوز له ان يؤدي
به وعلى هذا قال الزهري لا يجوز التيمم لصلاة الجنازة اصلا لانه طهارة ضرورية
والضرورة في الفرائض لا في النوافل وعندنا يجوز لانه طهارة مطلقة حال
عدم الماء ولهذا يعتبر طهارة المستحاضة في حق النوافل بلا خلاف واما
الخلاف الذي مع اصحابنا في كيفية البدلية فمنهم اختلفوا في ان التراب
بدل عن الماء والبدلية بين التراب وبين الماء او التيمم بدل عن الوضوء
عند عدمه والبدلية بين التراب وبين الماء وقال محمد التيمم بدل عن الوضوء
عند عدمه والبدلية بين التيمم والوضوء ويتفرع على هذا الاختلاف ان
المتيمم اذا ام المتوضئين جازت امامة اياهم وصلاتهم جائزة اذا لم يكن
مع المتوضئين ماء في قولهما وان كان معهم ما لا يجوز صلاتهم وعند محمد لا يجوز
اقتداؤهم به سواء كان معهم ماء او لم يكن وعند زفر يجوز سواء كان معهم
ماء او لم يكن وذكر هذه الاصول مبسوطة في غير هذا الشرح فليراجع
في محله وعلى هذا المتيمم اذا ام المتوضئين ولم يكن معهم ماء فرأى واحد
منهم الماء ولم يعلم به الامام والاصح ان صلاتهم فاسدة وقال
زفر لا تفسد وهي رواية عن ابي يوسف لان متوضئا في نفسه فرضه الماء
لا يكون مفسدة في حقه وانما يفسد صلاة بعض وصلاة الامام وهي صحيحة

وكذا ان طهارة الامام جعلت عرضا حتى لو مر ثلثه على الماء الذي هو اصل
فصار معتقدا فساد صلاة الامام والمقتدي اذا اعتقد فساد صلاة الامام
تفسد صلاته كما لو اشتبهت عليهم القبلة فصلى الامام الى جهة والمقتدي الى
جهة اخرى وهو يعلم ان امامه يصلي الى جهة اخرى لا يصح اقتداؤه كذا هذا
وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء هذا شروع في بيان ما ينقض التيمم فالذي
ينقضه نوعان عام وخاص اما العام فكل ما ينقض الوضوء من الحدث الحقيقي
والحكمي ينقض التيمم واما الخاص وهو ما ينقض التيمم على الخصوص فوجود الماء كما
قال وينقضه ايضا رؤية الماء اذا كان قادرا على استعماله اما رؤية الماء
فغير ناقضة لانها ليست بخارج نجس فلم يكن حدثا واما الناقض الحدث
السابق واما اضاف الانتقاض الى الرؤية لان على الناقض السابق
وهو الحدث يحمل عندها فاضيف اليها مجازا او آخرا ورؤية ما يكفي لرفع حدثه
اما لو رأى ما لا يكفيه او يكفيه الا انه محتاج اليه للعطش او للعجن لم ينتقض تيممه
وفي آبار الواقعات الحسامية الذي رآه الشيخ الامام محمد الكرميني نبع المتيمم
اذا وجد الماء فتوضأ به فلم يبق الماء حتى يغسل احد رجليه قال ان توضأ
وغسل ثلاثا ثلاثا بطل تيممه لانه زاد على الوضوء فهو الذي ضيع الماء وان
غسل اعضاءه مرة مرة لا يبطل تيممه لانه لم يجد ما يتوضأ به فهو على تيممه وفي
الخلاصة المتيمم في السفر اذا وجد من الماء قدر ما يكفي لغسل اعضاء الوضوء
مرة مرة ولو غسلها على وجه السنة لا يكفيه انتقض تيممه هو المختار واما قال
اذا كان قادرا على استعماله لان القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية
لطهورية التراب وخائف السبع والعدو عاجز غير قادر حكما ولو مر على
الماء وهو لا يعلم به ان كان نائما لم ينتقض تيممه وان مر عليه وهو في موضع لا
يستطيع النزول اليه لخوف عدو او سبع لم ينتقض ايضا وفي الفتاوى
اذا مر بالماء وهو نائم او لا يعلم به لا يبطل تيممه وقيل عن ابي حنيفة في النوم
ينتقض وهذا انما يتصور فيمن تيمم للجنابة او مر وهو نائم في الصلاة راكبا على
الدابة وهي تسير او ماشي وهو نائم والافضل انتقض تيممه بالنوم وقال
بعضهم اذا مر وهو نائم بالماء فعند ابي يوسف لا ينتقض تيممه وعند محمد ينتقض
وفي المنظومة في مقالات ابي حنيفة ثم مرور المرء في منامه بالماء كاليقظان

في

في منامه وهذا به قال على الانتقاض عند ابي حنيفة وفي الهداية خائف العدو
والسبع والعطش عاجز حكما والنائم عند ابي حنيفة قادر تقديرا والفرق
بين النائم والخائف ان النوم في حالة السعي على وجه لا يشعر بالماء ما دام
مخصوصا على وجه لا تجلله اليقظة المشعرة بالماء فلم يعتبر نومه مخيل كاليقظان
حكما وفي النهاية ذكر في فتاوى قاضيخان متيمم مر على الماء وهو نائم في بعض
الروايات عن ابي حنيفة ينتقض تيممه ثم قال ويشبه ان لا ينتقض عند
الكل لانه لو تيمم ويمر به ما لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل وقال الامام الزرنجري
في انتقاض تيمم النائم الماء بالماء روايتان ولو صلى المتيمم وجنبه بئر ماء
لم يعلم بها جازت صلاته ولو كان مع الحاج ماء زمزم في اناء لا يتيمم لانه
واجد للماء والجملة في ذلك ان يبيعه لغيره ويسلمه اليه ثم ان المرهوب
ليس بمستودعه اياه قال محمد لو ان خمسة متيممين وجدوا من الماء مقدار ما يتوضأ
به احدهم انتقض تيممهم جميعا وان قال لهم صاحب الماء يتوضأ به بعضكم شاء
انتقض تيممهم ايضا ولو قال هذا لكم جميعا لم ينتقض اما على قول ابي حنيفة فلان
الهبة لا تصح لانها هبة مشاع فيما يحتمل القسمة وكذا على قولهما وان صحت
الهبة فتقسيم كل واحد منهم ما يكفيه لوضوئه ولو اراد توا احدهم في الوضوء
انتقض تيممهم في قولهما واما على قياس قول ابي حنيفة فلان الهبة فاسدة
فلا يجوز اذنهم فيه والصحيح فساد التيمم اجماعا لان هذا معتوض بعقد فاسد
فيكون مملوكا فيفيد تقرر فيه ولو صلى بالتيمم فرأى الماء في الصلاة قبل
ان يعقد قدر التشهد في القعدة الاخيرة انتقض تيممه واستقبل الصلاة
عندنا وقال الشافعي يمضي عليها وان وجد بعد العقد قدر التشهد فسدت
ايضا عند ابي حنيفة خلافا لهما وان رآه بعد ما سلم تسليمة او تسليمتين
انتقض تيممه وصلاته صحيحة وقال عطاء وطاوس يعيد ما دام في الوقت
ولو انه حين ما سلم كان عليه سجدتا السهو سقطتا عنه اجماعا وان عاد
اليها ثم وجد الماء بطل تيممه وفسدت صلاته وان صلى متيمم بمتوضئين فرأى
الامام في صلاته فسدت صلاته وصلاتهم ولو رآه المأمومون خاصة بطلت
الامام تامة وصلاة من رآه فاسدة عندنا خلافا لابي يوسف وزفر فاسدة
ولو كان الامام متيمما فاحدث فاستخلف متوضئا ثم وجد الامام الاول الماء

هذا الماء؟

فسدت صلاته وحق للامام كواحد من القوم وان كان الاول منفردا
فاستخلف متيمما فراى المتيمم الماء فسدت صلاته وصلاة
القوم وصلاة
الامام الاول ولو راى المتيمم في صلاته سورا عاريا مغمى عليها تم بتراضا وجيد
والجنب اذا لم يكن له بد من دخول المسجد بان كان لا يجد الا الماء الذي في المسجد
ينبغي ان يجب ان يتيمم ثم يدخل المسجد ويحرم عليه ان يدخل المسجد قبل ان يتيمم
فان كان الماء الذي في المسجد جاريا او مما لا يختص ببعضه الى بعض اغتسل فيه
وان كان قليلا اغترف منه واغتسل خارج المسجد وان لم يجد شيئا يغترف به يتيمم ثانيا وصلى وكذلك الحائض والنفساء اذا انقطع الحيض والنفاس
ولم يكن لها بد من دخول المسجد فحكمها حكم الجنب ولو تيمم ليدخل المسجد ليأخذ
المصحف او الكتابة لم يجز له ان يصلي به ذلك التيمم اجماعا لان ذلك
ليس بجزء من الصلاة وكذا اذا تيمم ليدفن الميت او لزيارة القبور او لعيادة
المريض او الاذان لم يجز ان يصلي به اجماعا لان التيمم لم يحصل للصلاة
ولا يجزء منها وكذا اذا تيمم ليؤم بتعليم القرآن وكما يريد به الصلاة لم يجز ان
يصلي بهذا التيمم ولو تيمم لصلاة الجنازة او لصلاة النافلة او لسجدة التلاوة
او
او لقراءة القرآن جاز له ان يصلي به ذلك التيمم والله اعلم اي يصلي بذلك
التيمم سائر الصلوات لان سجود التلاوة وقراءة القرآن بعض من انواع
الصلاة الا ترى انه لا بد للصلاة من القراءة وفي الفتاوى الصحيح انه اذا
تيمم لقراءة القرآن لا يجوز به الصلاة **فصل في المسح على الخفين** المسح
في اللغة هو الاصابة وفي الشرع عبارة عن رخصة مقدرة جعلت للمقيم
يوما وليلة وللمسافر ثلثة ايام ولياليها وسمي الخف خفا من الخفة لان
الحكم خف به من الغسل الى المسح وعقبه بالتيمم من خمسة اوجه اما الان كلا منهما
طهارة مسح بخران احدهما بالتراب والاخرى بالماء واما الان كلا منهما
بدل عن الغسل واما الان كلا منهما رخصة موقتة الى غاية وهو وجدان الماء
للمتيمم ومضي المدة للماسح فتناسبا لهذه الاوجه فان قيل كان ينبغي ان
يعتدم كلا بهذا الفصل على التيمم لانه طهارة غسل فيكون التيمم مذكورا عقيبه
قيل له لثلاثة معان احدها ان التيمم بوضع الله وبدا بجنابة العبد
فكان التيمم اقوى والثاني ان التيمم بدل عن الكل وبدا عن البعض والكل

ان التيمم

ان التيمم ثابت بالكتاب والسنة وبدا ثابت بالسنة لا غير على ان
اعلم ان الكلام في المسح في موضعين احدهما في المسح على الخفين والثاني
في المسح على الجبائر وعقد لها المصنف رح فصلين وقدم فصل المسح على الخفين
اعلم ان الكلام في المسح على الخفين في مواضع في بيان جوازه وفي بيان مدته
وفي بيان شرائط جوازه وفي بيان مقداره وفي بيان ما ينقضه وبيان حكمه
اذا انتقض اما الاول فالمسح على الخفين جائز عند عامة الفقهاء وعامة
الصحابة رض واجمع من يعتد به في الاجماع على جواز المسح على الخفين في الحضر
والسفر سواء كان لحاجة او لغيرها حتى يجوز للمرأة الملازمة لبيتها والرجل
الذي لا يمشي واما الكرماني والشيعة والخوارج والاصم فخالفهم وقد روي عن
مالك رح روايات فيه والمشهور من مذهبه كمذهب الجماهير وقد روي
المسح على الخفين خلائق لا يحصون من الصحابة الاصل في جوازه اي جواز
المسح على الخفين انما قال جوازه ولم يقل وجوبه لان العبد مخير بين فعله وتركه
ولم يقل استحبابه لان المسح اعتقد جوازه ولم يفعله كان افضل لانه بالفعل
اذ هو اشق على البدن وفي الاشتي الجائز في اللغة ماخوذ من المجاوزة يقال
جاز التيمم اذا جاوزه وتعدى عما اصابه ومنه يقال في الدعاء وجواز على الصراط
وفي الشرع هو المحسوب والمعتبر الذي نهايته الى الحكم الموضوع لرفع الاثم
عن الدم والاثم شرعا قوله صلى الله عليه وسلم اي الاصل في جواز السنة
قولا وفعلا على سبيل الشهرة وفيه رد لقول من قال بشوته بالقرآن على قراءة
الخفض وليس قولهم هذا بصحيح وانما ورد بالسنة المشهورة القولية
والفعلية اما السنة القولية فقوله صلى مسح المتيمم يوما وليلة والمسافر
ثلاثة ايام ولياليها على الخفين ان ث، اذا لبسهما وهو متوضئ رواه
الشافعي والاثرم وابن خزيمة والطبراني والدارقطني وقال الخطابي صحيح
الاسناد واما السنة الفعلية فما روي عن عائشة رضي الله عنها انها
قالت ما زال رسول الله صلى مسح على الخفين بعد نزول المائدة وهي قوله
تع يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم
الى المرافق الآية حتى قبضه الله تع وروى البراء بن عازب رضه ان النبي
صلى نزل مسح على الخفين بعد نزول المائدة وقبلها حتى قبضه الله تع ولم يخالف

الامة ان الذي صلوه مسح واما اختلفوا ان مسح قبل نزول المائدة او بعده
وعن جرير رضه قال رايت النبي صلعم بال ثم توضاء ومسح على خفيه رواه
البخاري ومسلم قال ابراهيم كان يعجبهم هذا الحديث لان اسلام
جرير كان بعد نزول المائدة معناه والله اعلم ان الله تع قال في سورة المائدة
وامسحوا برؤسكم وارجلكم فلو كان اسلام جرير متقدما على نزول المائدة
لاحتمل كونه مرخصة في مسح الخف منسوخا بآية المائدة فلما كان اسلامه
متاخرا علمنا ان مرخصة بقي به وهو معنى ان المراد بآية المائدة غير صاحب
الخف فتكون السنة مخصصة للاية وعن المغيرة بن شعبة رضه قال كنت
مع النبي صلعم في سفر فاهويت لانزع خفيه فقال دعهما فاني ادخلتهما طاهرتين
فمسح عليهما رواه البخاري ومسلم وعن الحسن البصري رضه انه قال حدثني
سبعون رجلا من اصحاب رسول الله صلعم انهم رأوه صلى الله عليه وسلم
يمسح على الخفين ومن روى عن رسول الله صلعم ابو بكر وعمر وعلي وابن مسعود
وابن عمر وابن عباس وسعد والمغيرة وابو موسى الاشعري وعمرو بن
العاص وابو ايوب وابو امامة وسهل بن سعد وجابر بن عبد الله
وابو سعيد وبلال وصفوان وعبد الله بن الحارث بن جزء وسلمان
وثوبان وعبادة بن الصامت ويعلى بن مرة وانس بن زيد وعمرو بن
امية الضمري وبريدة وابو هريرة وعائشة قال ابو عمر بن عبد البر لم يرد
عن احد من الصحابة انكار المسح على الخفين الا ابن عباس وعائشة وابو هريرة
فاما ابن عباس وابو هريرة فقد جاء عنهما بالاسانيد الحسان خلاف
ذلك وموافقة لسائر الصحابة انتهى واما عائشة ففي صحيح مسلم انها احالت
ذلك على علم علي رضه وفي رواية قالت مالي به علم واما ما روى عنها قالت
لان اقطع رجلي بالموسى احب الي من ان امسح على الخفين فهو حديث باطل
نص الحافظ على ذلك وروى عن صفوان بن عسال المرادي رضه انه
قال امرنا رسول الله صلعم اذا كنا سفرا ان لا ننزع خفافنا ثلاثة ايام ولياليهن
الا من جنابة يعني لا ننزع خفافنا الا عند غسل الجنابة فلا يجوز للمغتسل
ان يمسح على الخف بل يجب عليه نزع الخف وغسل الرجلين كسائر الاعضاء

ولكن

ولكن من غالبظا او بوم رواه احمد والترمذي وصححه وابن ماجة وابن خزيمة
وقال الخطابي هو صحيح الاسناد وقال البخاري ليس من التوقيت اصح منه وعن
صفوان يعني نترع خفافنا عند غسل الجنابة ولكن لا ننزعها عند البول
والغائط والنوم بل نتوضاء ونمسح على الخفين فان قيل لم لا يجوز
المسح على الخف للمغتسل ويجوز للمتوضي قلنا لان الجنابة لا تكون غالبا
فلا حاجة في نزع الخف عند غسل الجنابة مشقة واما الحدث يكثر وقوعه فيكون
في نزع الخف مشقة والمسح على الخف رخصة ودارؤ الرخصة انما يكون
لدفع المشقة وقال ابو حنيفة رضه ما علمت بالمسح حتى جاءني فيه مثل
ضوء النهار فرأيته كان مبتدعا وعندنا خلاف الكفر على من لم يرى المسح
على الخفين لان الآثار التي جاءت فيه من حيز التواتر وقال ابو يوسف
جواز المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته وروي ان ابا حنيفة سئل
عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال هو ان نفضل الشيخين ويحب
الختنين ونرى المسح على الخفين فالشيخان ابو بكر وعمر والختنان عثمان
وعلي رضه وروي ان ابا قتادة رضه لما قدم الكوفة دخل عليه ابو حنيفة
وهو يصلي فقال له ابو قتادة من اين انت قال من الكوفة فقال انت
من القوم الذين الحدوا دينهم شعبا قال لا ولكني افضل الشيخين واحب
الختنين واري المسح على الخفين واري الصلاة خلف كل بر وفاجر
ولا اكفر احدا بذنب ولا اضع احدا من الاسلام الا من الوجه الذي
دخل فيه فقال له اصبت فالزم اصبت فالزم اصبت فالزم فنوكد من
الوجه الذي دخل فيه يعني دخولنا الاسلام بالشهادة فلا يخرج منه الا
بجحودها كذا في النهاية واذا ليس الخفين على طهارة كاملة اعلم
ان شرائط جواز المسح على الخفين انواع بعضها يرجع الى الماسح وبعضها
يرجع الى الممسوح فاما الذي يرجع الى الماسح فمنها ان يكون لابس الخفين
على طهارة كاملة عند الحدث به لبس ولا يشترط ان يكون على طهارة
كاملة وقت اللبس ولا ان يكون على طهارة اصلا وراسا وبه قال مالك
وقال الشافعي يشترط ان يكون على طهارة كاملة وقت اللبس وظاهر
كلام المصنف انه يشترط اللبس على طهارة كاملة وليس ذلك بشرط

صح المسح ولو للمرأة بكل حدث يوجب الوضوء
دون الغسل بالسنة المشهورة ويجوز من
عذره كالمتواتر مرتقى

لانه لا يشترط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث حتى لو غسل رجليه
ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة اى بقية الوضوء ثم احدث يجوز له المسح
وان وجد اللبس على غير طهارة وانما الشرط فيه ان يحدث في الطهارة
طهارة كاملة وتأويل كلام المصنف رح ان قوله اذا لبسهما متعلق بقوله ثم
احدث ويجوز في مسئلتنا بعد ما فرغ من الوضوء وسيجيء لابد على طهارة
لان البقاء على اللبس بمنزلة ان ينزعهما لانه لا يلبس نوبا او غيره ويبقيه
فتركه ساعة حتى لو لبس قبل غسل رجليه ثم غسل وجهه ويديه ومسح
برأسه وصب الماء في خفيه وحاضهما حتى غسل رجليه الى الكعبين تطهرت
فان كان في الخفين منقة يسيل منه الماء جاز له المسح اذا احدث نوى
الغسل اولم ينو وان لم يكن لهما منقة وحاض حتى غسل رجليه الى الكعبين
او الوجه من قبل الساق قال الحصري يجوز على قياس قول ابي حنيفة لان
الماء لا يصير مستعملا حتى يحصل به المقصود وعلى قياس قول محمد واحدى
الروايتين عن ابي حنيفة اذا نوى الغسل لا يطهر رجلاه حتى يصب الماء
ثلاثا وقال ابو يوسف لا يطهر وان كرر الصب ثلاثا واصل هذا الخلاف
ان من ادخل رجله في الاناء هل يجوز عن الغسل عند ابي حنيفة يجوز نوى
اولا وعنه محمد واحدى الروايتين عن ابي حنيفة ان لم ينو لكنه لك وان
نوى لا يطهر حتى يصبها ثلاثا في ثلاث آنية وعلى قول ابي يوسف
لا يطهر لاشتراط الصب فبنى الحصيري بنده على ذلك وجعل الخف بمنزلة
الاناء ونقل عن شيخ الامام سراج الدين البيقوني رح انه ينبغي ان يجوز
نوى اولا بالاجماع وجعل الخف بمنزلة الرجل لانصالها بها فلا يصير مستعملا
حتى يفارق الخف فان قلت هل في قوله طهارة كاملة نكتة قلت نعم
قوله كاملة احتراز عما اذا كانت ناقصة كما اذا توضأ بسور الحمار ولبس
الخف على ذلك ثم وجد الماء نزع خفيه لانه عند وجود الماء لزمه استعمال
الماء بحدث متقدم على اللبس ولو توضأ بسور الحمار عند عدم الماء ولبس
ثم احدث ومعه سور الحمار جاز ان يتوضأ به ويمسح فان وجد الماء بعد
ذلك فعليه ان يتوضأ ويغسل الرجلين وذكر في الزيادات انه لا يمسح
لانه بدل والبدل لا بدل له وعلى هذا المسافر اذا لبست على سبيل

الدم

الدم بعد الكمال الوضوء ثم احدث حدثا آخر مسح ما دامت في الوقت
فاذا خرج الوقت انتقضت طهارته بحدث متقدم على اللبس فلا يجوز لها
المسح كمن لبس على غير طهارة قالوا الا ان يكون الدم منتقضا عند الوضوء
واللبس فانه يمسح يوما وليلة لان طهارته غير متقدرة بالوقت وقد بقيت
على طهارة كاملة وعند زفر حضة المسافر كحضة غير انا لا نقيس
ادخل في الرخص من غيرنا فاذا جاز لغيرنا ان يمسح يوما وليلة فلنا اولى كذا في
الكرخي وفي الفتاوى اذا توضأ بسور الحمار ولبس الخفين فلم يقم حتى احدث
فانه يتوضأ بسور الحمار ويمسح على خفيه ثم يقيم ثم يصلي مسئلة قال في الفتاوى
رجل ليست له الا رجل واحدة يجوز له المسح على الخف ثم احدث جاز
المسح عليهما للمقيم للمقيم يوما وليلة وللمسافر ثلاثة ايام ولياليها
هذا كلام في بيان مدة المسح وهو للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة ايام
ولياليها لقوله صلعم يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها
رواه مسلم في صحيحه وعن صفوان بن عسال المرادي قال اتيت
رسول الله صلعم فقال ما جاء بك قلت طلب العلم فقال رسول الله
صلعم ان الملائكة تضع اجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع فعن ما ذا
جئت سئال قال فسأله عن المسح على الخفين فقال للمقيم يوما وليلة
وللمسافر ثلاثة ايام ولياليها كذا في المبسوط ذكر في النهاية من وقت الحدث
الى وقت الحدث ولا يعتبر فيه وقت اللبس ولا وقت الطهارة
وانما يعتبر وقت الحدث بعد لبس الخفين ان كان مقيما الى ان يمضي ذلك
الوقت من الغد وان كان مسافرا الى ان يمضي ذلك الوقت بعد ثلاثة
ايام ولياليها اختلف العلماء في اعتبار مدة المسح انها من اى وقت
يعتبر فقال عامة العلماء وهو قول اصحابنا يعتبر من وقت الحدث بعد اللبس
فيمسح من وقت الحدث الى وقت الحدث وقال بعض العلماء يعتبر من
وقت اللبس فيمسح من وقت اللبس الى وقت اللبس وقال بعضهم
يعتبر من وقت المسح فيمسح من وقت المسح الى وقت المسح حتى لو توضأ
بعد ما انفجر الصبح ولبس خفيه وصلى الفجر ثم احدث بعد طلوع الشمس
ثم توضأ ومسح على خفيه بعد زوال الشمس على قول اصحابنا يمسح الى مثله

فضاء

طلوع الشمس من اليوم الثاني ان كان مقيما وآن كان مسافرا يمسح
الى ما بعد طلوع الشمس من اليوم الرابع وعلى قول من اعتبر وقت اللبس
يمسح الى ما بعد انفجار الصبح من اليوم الثاني ان كان مقيما وآن كان مسافرا
الى ما بعد انفجار الصبح من اليوم الرابع وعلى قول من اعتبر وقت المسح
يمسح الى ما بعد الزوال من اليوم الثاني ان كان مقيما وآن كان مسافرا
الى ما بعد الزوال من اليوم الرابع والصحيح قولنا وهو اعتبار وقت الحدث
بعد اللبس ثم ما ذكرنا من تقدير مدة المسح بيوم وليلة في حق المقيم وثلاثة
ايام ولياليها في حق المسافر مخصوص بالاصحاء، فاما اصحاب الاعذار
كصاحب الجروح السائلة والاستحاضة ومن بمثل حالهما فكذلك الجواب عندنا
وزفر اما عند اصحابنا فتختلف الجوابات فهذه اربعة اوجه اما ان كان
الدم منقطعا وقت الوضوء واللبس وانما ان كان سائلا في الحالين
جميعا واما ان كان منقطعا وقت الوضوء سائلا وقت اللبس
وانما ان كان سائلا وقت الوضوء منقطعا وقت اللبس فان كان
منقطعا في الحالين فحكمه حكم الاصحاء لان السيلان وجد عقيب اللبس
وكان اللبس على طهارة كاملة فمنع الخف سراية الحدث الى القدمين
ما دامت المدة باقية وانما في الفصول الثلاثة فانه يمسح ما دام الوقت
الموقت باقيا فاذا خرج الوقت نزع خفيه وغسل رجليه عند اصحابنا الثلاثة
وزفر يستكمل مدة المسح كالصحيح كذا في البدايع قال في الفتاوى رجل ابتلي
بالبول فلبس الخفين وهو متوضئ ثم بال جاز له المسح على الخفين ويمسح
في مدة المسح من كل حدث موجب للوضوء الا اذا اصابه جنابة فانه
يغسل رجليه ظاهر كلامه ان الحدث سبب وجوب الوضوء وهو ليس
كذلك بل سبب وجوب الوضوء الصلاة واما الحدث فشرط فاضاف
الشيخ هنا الحكم الى الشرط مجازا كما في صدقة الفطر اضاف الصدقة الى
الفطر والسبب غيره واحترز بقوله موجب للوضوء عن الجنابة والحيض
والنفاس وهذا الذي ذكره المصنف من شرائط جواز المسح الى تمام
الى الماسح وهو ان يكون الحدث خفيفا فان كان غليظا كالجنابة والحيض
والنفاس فلا يجوز المسح بحديث صفوان بن عسال المتقدم قبل صورة

الا في حالة واحدة وبيان ذلك ان صاحب العذر اذا توضأ ولبس خفيه

الجنب

الجنب مسافرا توضأ ولبس الخف ثم اجنب وعدم الماء ما يكفيه للوضوء
ولا يكفيه للاغتسال فدخل وقت الصلاة وهو في حد المسح فانه يتيمم للجنابة
ثم اذا احدث بعد ذلك وهو عادم للماء ما يكفي لوضوئه فانه يتوضأ ويغسل
رجليه ولا يمسح على خفيه لان الجنابة سرت الى قدميه فبغسل رجليه
ويلبس خفيه ثم اذا احدث بعد ذلك ووجد ما يكفيه للوضوء جاز المسح
حتى يستوفي مدة كذا في البدايع والنهاية ولو وجد ما يكفي للغسل وجب
عليه استعماله فان تركه وصار آثما انتقض تيممه فلو وجد بعد ذلك ما يكفي
للوضوء توضأ وغسل رجليه ولم يجز له المسح فاذا لبس واحدث
بعد ذلك ووجد ما يكفيه للوضوء توضأ ومسح وعلى هذا ابدا قال صاحب
الحواشي وهذا تكلف في التصوير فان هذه المسئلة لا يحتاج الى هذه الصورة
فان من اجنب بعد اللبس لا يجوز له المسح مطلقا في اي صورة صورتها
والرجل والمرأة فيه في المسح على الخف سواء والمسح على الخفين على
ظاهرهما مخطوطا بالاصابع بينه او من دونس الاصابع الى الساق اعلم
ان من شرائط جواز المسح الراجعة الى الممسوح ان يمسح على ظاهر الخف
حتى لو اقتصر في المسح على باطنه وهو اسفل الخف لا يجوز والمستحب الجمع
بين الظاهر والباطن في المسح الا اذا كان على باطنه نجاسة وكذا لو مسح
على العقب او على جانبي الخف والساق لا يجوز وقوله مخطوطا بالاصابع
هذا هو المسنون ولو مسح براحته جاز وفي قوله مخطوطا اشارة الى انه
لا يشترط التكرار لان بالتكرار ينعدم المخطوط وقد نص في الهداية على ذلك
فقال لحديث المغيرة ان النبي صلعم وضع يديه على خفيه ومدهما الى اعلاه
مسحة واحدة وصورة المسح ان يضع اصابع يده اليمنى على موضع خف الايمن
واصابع يده اليسرى على موضع خف الايسر ويمدهما جميعا الى الساق فوق
الكعبين ويفرج بين اصابعه وهذا هو المسنون واما المفروض فمقدار
ثلث اصابع سواء مسح بالاصابع او حاض الماء او اصاب خفه مطر
مقدار ثلاث اصابع وكذا لو مسح بيد ومن قبل الساق او مسح عليها
عرضا اجزاه الا انه غير مسنون وكذا لو مسح بثلاث اصابع موضوعة
غير ممدودة فانه يجزيه الا انه خلاف المسنون ولو مسح برؤس الاصابع

وجاز في اصول الاصابع والكف لا يجوز الا ان يكون الماء متقاطرا او يجب
ان يمسح بباطن الكف ولو مسح بظاهر كفه جاز ولو مسح على باطن خفيه او
قبل العقب او مر جوابها لا يجوز وفي الكبرى ولا يشترط النية في المسح
على المنقبين كما لا يشترط في مسح الرأس والجامع ان الكل واحد منهما ليس
ببدل عن الغسل به قيل انه يجوز مع القدرة على الغسل وكذا فعل المسح
ليس بشرط جوازه بفعل الشرط اصابة الماء حتى لو حاض الماء واصابه
المطر جاز عن المسح وكونه نجاسة مثل فاصاب البلل ظاهر خفيه ان
كان بلل الماء او المطر جاز وان كان بلل الغسل قيل لا يجوز لان الغسل
ليس بماء انتهى ولو مسح باصبع واحد او باصبعين لا يجزيه فوكه بيده
من رؤس الاصابع الى الساق هذا هو المسنون وكيفيته مسح الخف فرضا واحدا
وانما يؤخذ من قبل الساق الى الاصابع او مسح عليها عرضا اجزاه على المختار
واظهار المخطوط في المسح ليس بشرط في ظاهر الرواية وفرض ذلك
اي مقدار المسح يعني المقدار المفروض في المسح ثلاثة اصابع من اصابع
اليد طولا او عرضا محددة او موضوعا ولو مسح باصبع او اصبعين وردها
حتى بلغ مقدار ثلث اصابع لا يجوز عند ما خلافا لزفر كما في مسح الرأس
ولو مسح بثلاث اصابع موضوعة غير موضوعة ولا محددة لا يجوز بلا خلاف
بين اصحابنا ولو مسح باصبع واحد ثلاث مرات واعاده الى الماء
في كل مرة جاز كما في مسح الرأس فوكه من اصابع اليد هذا هو الاصح اختاره
لانه المسح لان المسح بها يقع والكرخي اعتبر التقدير فيه باصابع الرجل
لان مقدار ثلاث اصابع من اصابع الرجل اكثر من اصابع المسح مقدار ما
يمسح الجبيرة والخرق الكبير المسح مقدار ثلاثة اصابع من اصغر اصابع الرجل
هو الصحيح لان الاصل في العدد هو الاصابع باعتبار انها اصل الرجل والقدم
تبع لها ولهذا قالوا ان قطع اصابع رجل انسان فانه يلزمه جميع الدية
والثلاث اكثرها فيقوم مقام الكل واعتبار الاصغر للاحتياط وان كان
بين من الخرق جرحان الخرق اقل من ثلاث اصابع جاز المسح عليه فان قلت
لم اعتبرتم في الخرق ثلاث اصابع الرجل وفي خف المسح ثلاث اصابع اليد
قلت الجواب ان الخرق اذا كان بين منه ثلاث اصابع انما منع من جواز

المسح

المسح عليه لانه مما يمنع قطع السفر بالمشي فيه ودونه ذلك لا يمنع
والمشي انما يحتوج به الرجل فاعتبر ثلاث اصابع منها واما المسح فلا يحوج
الا باليد فاعتبر باصابعها قال في المحيط اذا كان بيده وقدر ثلاث انامل
من اصابع الرجل وهي مستورة هل يمنع جواز المسح قال الشيخ لا يمنع
وقال الحلواني لا يمنع حتى يبدو قدر ثلاث اصابع بكمالها وهو الاصح
وفي الهداية ولا معتبر بقصور الانامل اذا كان لا يتوجع بالمشي اي اذا
كان الخف صفيقا حتى لو كان يبدو منه قدر ثلاث اصابع في حالة المشي
ولا يبدو في حالة وضع القدم على الارض فانه يمنع جواز المسح وكهذا
قال اذا كان لا يتوجع عند المشي قال ظهرت الابهام والتي معها
فعلى المسح ذكره الحاكم في المنتقى لانهما بانان وبان الثلاث وفي فاضيخان
اما معتبر الاصغر اذا انكشف من موضع غير موضع الاصابع اما اذا انكشف
الاصابع نفسها فانه يعتبر ان يكون المنكشف ثلاث اصابع اتفاقا
ولا يعتبر الاصغر حتى لو انكشف الابهام مع جارتها وهما قدر ثلاث اصابع
من اصغرها يجوز المسح وان كان مع جارتها لا يجوز ذكره الحلواني وفي
مشكل القدوري اذا كانت الابهام مقدار ثلاث اصابع وظهرت
لا يمنع المسح وان مقطوع الاصابع يعتبر باصابع غيره وقال بعضهم يعتبر
اصابعه وكبر القدم دليل على كبرها وصغره دليل على صغرها فيوفق فيهذا
الوجه كذا في الايضاح واختلف العلماء في الخرق على ثلاثة اقوال فقال
الشافعي الخرق في الخف يمنع جواز المسح سواء كان قليلا او كثيرا وبه
قال زفر وقال مالك لا يمنع وان كثر ما دام اسم الخف باقيا وتوسط
اصحابنا في ذلك فقالوا ان كان قليلا لا يمنع وان كثيرا منع والكثير الفاحش
بين القليل والكثير ثلاث اصابع من اصابع الرجل وهذا اذا كان الخرق
مستقبلا اما اذا كان قسطاطيا بان انتقض الخرز ولم ينكشف من القدم
مقدار ثلاث اصابع جاز المسح عليه وان كانت الاصابع تتداخل
فيه وكذا لو انكشف ظاهر الخف وفي داخله بطانة من جلد فانه يجوز
المسح عليه وان كانت الاصابع تبدو من الخرق حالة المشي ولا يبدو
حال وضع القدم على الارض لم يجز المسح عليه وان كان على العكس

جاز كذا في مبسوط السرخسي وهذا كله اذا كان الخرق اسفل من الكعب اما اذا كان فوقه فانه يجوز المسح عليه وان كثر وفي السراج الوهاج شرائط الخف الذي يجوز عليه المسح اربعة احدها ان يكون ساترا للقدم مع الكعب احترازا عن الخرق الذي في ان يكون مشغولا بالرجل احترازا عن منقطع الاصابع اذا لبسه وصار بعض الخف خاليا عن معدة القدم على الموضع الخالي لم يجز ويجوز ايضا اذا كان الخف واسعا وبعضه خاليا عن القدم فانه لا يجوز المسح على الخالي فلو جعل رجله في الخالي ومسح جاز وان ازال رجله بعد ذلك عن ذلك الموضع اعاد المسح الثالث ان يمكن متابعة المشي فيه احترازا عما لو جعل له خفاف من حديد او زجاج او خشب لانه لا يمكن فيه المشي المعتاد حتى لو امكن جاز والرابع ان ينقطع به مسافة السفر احترازا عما اذا لف على رجليه خرقة صفيقة لم يجز المسح لانه لا ينقطع به مسافة السفر كذا في الايضاح ولو كانت معدة الخف مشقوقة الا انها مشدودة لا يتوجه عند المشي بان كان الخف صفيقا فلا بأس بالمسح عليه وكذلك لا بأس بالمسح على الخف اذا كان الخرق طويلا بان انتقض المقدار الذي يبدو من الرجل منه ولم ينكشف من القدم مقدار ثلاث اصابع ولو كان الخرق في مواضع متفرقة ان كان في خف واحد فانها تجمع فان بلغت ثلاث اصابع من اصابع الرجل لم يجز المسح عليه وان كان في خفين لا تجمع ويجوز كل واحد منهما على حدته بخلاف النجاسة فانها تجمع من خفين فاذا زاد على قدر الدرهم منعت الصلاة لان المصلي ممنوع من حملها وهو حامل لها واما لا تجمع الخروق من خفين وتجمع من خف لان حكم الرجلين مختلف في حكم الطهارة بدليل ان بلل احدهما لا ينقل الى الاخرى وفي رجل واحدة ينقل الى موضع الخرق وهذا اذا كانت الخروق اسفل من الكعب اما اذا كان فوقه فانه يجوز المسح عليه وان كثرت واما المسح على الجوربين فان كانا مجلدين او منعلين يجوز بلا خلاف بين اصحابنا والمجلد هو ان يوضع الجلد على اعلاه واسفله والمنعل هو الذي يوضع على اسفله جلدة كالنعل للقدم وفي البدايع اختلفوا في المنعل قال بعضهم ان يكون الى الكعب وقال بعضهم مقدار القدم وان لم يكونا مجلدين ولا منعلين فان

فان كان رقيقين يشفان الماء لا يجوز المسح عليهما وان كان ثخينين لا يشفان لا يجوز المسح عند ابي حنيفة وعندهما يجوز وهو الصحيح ان يقوم على الساق من غير ان يشد بشيء وقولهم لا يشفان اي لا يرى ما تحتهما من بشرة الرجل من خلالهم قولهم شف الثوب اي رأى ما تحته ورأى ما وراءه ويشفان خطأ فاحش جائز مفيد احتجا ان ابي صلعم مسح على الجوربين رواه ابو داود والترمذي وصححه وابن ماجه ولانه يمكنه المشي فيه اذا كان ثخينا والحديث عند ابي حنيفة محمول عليهما اذا كانا مجلدين وفي الذخيرة رجع ابو حنيفة الى قولهما قبل موته بسبعة ايام وقيل بثلاثة ايام وعليه الفتوى وفي البدايع وذلك ان مسح على جوربيه في مرضه ثم قال لعواده قد كنت امنع الناس منه فاستنوا به ذلك على رجوعه وفي المجتبى من المسئلة على ثلاثة اوجه في وجه يجوز بالاتفاق وهو اذا كانا منعلين وفي وجه لا يجوز بالاتفاق وهو اذا لم يكونا ثخينين وفي وجه اختلفوا فيه وهو اذا كانا ثخينين غير منعلين والجورب هو ما يلبس من القطن وقيل من الصوف او الشعر واما الخف المتخذ من اللبد لم يذكر في ظاهر الرواية وقيل انه على التفصيل والاختلاف الذي ذكرنا وقيل ان كان يتطبق على ما جاز المسح عليه والا فلا وهذا هو الصحيح واما المسح على الجوربين من الجلد فان لبسهما فوق الخفين جاز عندنا خلافا لمالك في الكل وان لبس الجوربين فوق الخفين قيل انه على الخلاف والصحيح انه يجوز المسح عليه بالاجماع الجوربان فوق خف فوق خف الا ان سماحة الشرع منه لنا ان النبي صلعم مسح على الجوربين رواه ابو داود والترمذي واحمد ولفظ مسح على عامة وموقته قال الجوهري والمكعب خف قصير يلبس فوق الخف وهو فارسي معرب ولا بد ان يتبع للخف استمتاعا وغرضا وهو بدل من الرجل لا من الخف فقولنا استمتاعا اي لا يلبس الجوربان فوق الخف وتستوي بان في المشي والقيام والقعود والارتفاع والانخفاض وابدا والخف باستمتاع اللابس في هذه الوجوه يدور معه الجوربان فكان الجوربان بمنزلة في الاستمتاع وكذا في الغرض لان الخف كالهما وقاية للرجل كذا الجوربان وقاية للخف فكان بمنزلة وكلاهما تابع للرجل وكذا في غرض

الاستة فاد وضع الاوفى عن الرجل فلا يجوز الجوموق بحكم على ما ذكره الهداية
وان الجوموق تبع للخف استعمالا وغرضا فصار كخف ذى طاقين فان قيل
لو كان الجوموق مع الخف بمنزلة خف ذى طاقين لكان ينبغى ان لا يجب المسح
على الخفين عند نزع الجوموقين كما فى خف ذى طاقين اذا مسح عليه ثم نزع احد
طاقيه فانه لا يجب المسح على ما ظهر محدثا وهنا وجب اعادة المسح فعلم ان ليس
بمنزلة فيقال الجوموق ليس بتبع للخف من كل وجه بل كل واحد اصل بنفسه
وانما جعلناه تبعا له من حيث الغرض والاستعمال فانما يكون تبعا عند وجودهما
وانما يكون ذلك عند قيام الممسوح على حاله فاذا زال الممسوح فقد زالت
التبعية حقيقة وحكما فيخلل الحدث ما تحته فتجب اعادة المسح واما الخف
ذو طاقين فكل واحد من الطاقين متصل بالآخر من كل وجه فيصير ان بحكم الاتصال
كالشئ مع بشرة الرجل وكان المسح على احد الطاقين مسحا على ما تحته
من حيث الحكم وكان الممسوح على حاله حكما وان زال الطاق الممسوح وعلم
ان المسح على الجوموقين انما يجوز بشرطين احدهما ان لا يتخلل بينهما وبين
الخفين حدث كما اذا لبس الخفين على طهارة ولم يمسح عليهما حتى لبس
الجوموقين قبل ان تنتقض الطهارة التى لبس عليها الخف ثم يجوز المسح
على الجوموقين واما اذا احدث بعد لبس الخفين ومسح عليهما ثم لبس
الجوموقين بعد ذلك لا يجوز له المسح على الجوموقين لان حكم المسح قد
استقر على الخف وكذا لو احدث بعد لبس الخف ثم لبس الجوموق قبل
ان يمسح على الخف لا يمسح عليه ايضا لان ابتداء مدة المسح من وقت
الحدث وقد انتقض ذلك فى الخف فلا يتحول عنه الى الجوموق بعد ذلك
والشرط الثانى ان يكون الجوموق لو انفرد جاز المسح عليه حتى لو كان
خرقا كبيرا لا يجوز المسح عليه ثم لو مسح على الجوموقين ثم نزع احدهما فعليه ان
يمسح على الخف الظاهر ويعيد المسح على الجوموق الثانى لانه لما انتقض
بعض المسح انتقض كله وفى بعض روايات الاصل نزع الجوموق الثانى
ايضا ويعيد المسح على الخفين لان نزع احدهما كنزعهما كما فى الخفين وقال
زفر رح يمسح على الخف الذى نزع الجوموق عنه ولا يعيد المسح على الجوموق
الثانى لان الاستمرار باق وكان الفرض المسح فبزوال المسح بعد ما زال

فلا

بخلاف ما اذا خلع احدى خفيه فان قبل المسح على الخفين ثبت بخلاف القياس
فيقتصر على مورد النص فلم جوز تم المسح على الجوموق قبل الجوموق فى الخف
حتى شرطنا فيه ما شرطنا فى الخف من اللبس على الطهارة وعدم الحدث وان
المسح على العمامة والقلنسوة والبرقع والقفازين لانه لا حرج فى نزع هذه
الاشياء او الرخصة انما تبقى لدفع الحرج وفى نزع ما ذكرنا حرج لانه ربما يشق
نزع العمامة ومسح مقدم رأسه ولو كان يجوز المسح على العمامة لا قتصر عليه
وكذا لا يجوز المسح على النعلين ثم اذا كانت العمامة رقيقة ينفذ البلة منها
وبصيب الرأس مقدار مسحة فانه يجوز وعليه يحمل انه صلى مسح على عمامة وينقض
المسح على الخفين ما ينقض الوضوء لانه يبطل الوضوء وينقضه ايضا نزع
الخف اى بعد انتقاض الطهارة الاولى لسراية الحدث الى القدم ازال
المانع وهو الخف وحكم النزع يثبت بحذاء القدم لا الساق وكذا اكثر
هو الصحيح وعن ابى حنيفة اذا خرج اكثر العقب لا الساق انتقض المسح
وعن ابى يوسف اذا خرج اكثر ظهر القدم وعن محمد اذا بقى قدر ثلاث اصابع
من ظهر القدم فى محل المسح بقى حكم المسح لبقاء محل الفرض فى مستقره وكذا نزع
احد الخفين لتعذر الجمع بين المسح والغسل فى وظيفة واحدة قال شيخ الاسلام
اذا توضأ الرجل ولبس خفيه ثم بدا له ان ينزعهما فاخرج رجليه الى الساق فقط
ثم بدا له ان يعيدهما فاعادهما وأراد ان يمسح الخف بعد ذلك ليس له
ذلك بل عليه ان يغسل رجليه فى قول علمائنا وهو الحق لسراية الحدث
الى القدم واعلم ان نزع الخف ومضى المدة لا ينقضان الوضوء وانما
ان نقض الحدث السابق كما قلنا فى المتيمم اذا رأى الماء ولهذا لو كان
النزع قبل انتقاض الطهارة التى لبس عليها لم يضره واذا انتزع خفه وهو فى
الصلاة فانه يبنى ما تقدم ولا يبنى عليها بعد غسل رجليه كالمتيمم اذا رأى الماء
قوله ومضى المدة بيان اذا وجد الماء اما اذا لم يجد الماء لم ينتقض مسحه بل يجوز
له الصلاة قال فان نزع خفيه بعد مسح الخف اذا انتقضت مدته وهو فى الصلاة
ولم يجد ماء فانه يمضى على صلاته لان حاجته هنا الى غسل رجليه فلو قطع الصلاة
وهو عاجز عن غسل رجليه فانه يتيمم ولاحظ للرجلين فى التيمم فلهذا كان المضى
على صلاته اولى وعن المشايخ من قال تفسد صلاته والاول اصح وكذا اذا

المقدم ه

انتقضت المدة وكان يجاف الضرر فالبرء اذا تعذرا جاز له ان يصلي به كذا في الذخيرة وفي المشكلات انه ينتقض بمضي المدة اذا لم يتضرر باستعمال الماء اما اذا تضرر او كان في الصلاة ولم يجد الماء لم ينتقض مسح بمضي المدة ويجوز له المسح ولو كان الخف ذا طاقين فمسح عليه ثم نزع احد طاقيه فانه لا يجب عليه اعادة المسح على ما ظهر تحته واعلم ان المسح ينتقض بجملة اشياء بالحدث وبمضي المدة وبخروج وقت الصلاة في المعذور خلافا لزفر وبه دخول الماء خفه حتى بتلل بعض رجليه على ما قيل وبنزع الخفين او احدهما فاذا انقضت المدة نزع خفيه وغسل رجليه وصلى وكذا اذا نزع قبل مضي المدة لان عند النزع يسري الحدث السابق الى القدمين فكأنه لم يغسلهما وليس عليه اعادة بقية الوضوء بهذا اخرازا عن قول الشافعي رح فانه يقول عليه ان يعيد الوضوء وتحتنا ما روى علي رضي الله عنه ان عمر انه كان في غزوة فنزع خفيه وغسل قدميه ولم يعد الوضوء وهكذا روى عن الصحابة فان قيل ما الفرق بين هذا وبين ما اذا مسح رأسه ثم حلق الشعر حيث لا يلزمه اعادة المسح وههنا يلزمه اعادة الغسل بعد النزع قيل ان الشعر غير الرأس خلقة فاذا مسح الشعر فقد مسح الرأس ثم قشرت الجلدة فروجه فانه لا يلزمه اعادة المسح ولا الغسل اما ههنا الخف ليس من الرجل لكنه تابع سراية الحدث الى ما تحته نزعا فاذا زال التابع يسري الحدث الى الزوال التابع كذا في النهاية مسئلة رجل توضأ وغسل رجليه ولبس الخفين ثم احدث ومسح فدخل الماء احد خفيه قال بعضهم ان غسل الماء جميعها مع الكعبين وجب عليه غسل الرجل الاخرى وقال بعضهم ان اصاب الماء اكثر احدى رجليه انتقض مسحه ويجب عليه غسل الاخرى وبقية هذه الرجل وقال بعضهم لا ينتقض المسح اصلا وهو الاظهر مسئلة اذا كان باحدى رجليه جراحة فتوضأ وغسل رجليه الصحيحة ومسح على جبائر الاخرى وادخل رجله الصحيحة في الخف ثم احدث وتوضأ واراد المسح على الجبيرة والخف ليس له ذلك لانه لو جاز لصار جامعا بين الغسل والمسح وهذا لا يجوز وانما اذا كان لا يقدر على المسح على الجبيرة فحينئذ ان المسح بغيره جائز له المسح على الخف اتفاقا لانه يصير كأن الرجل لم تكن وانما اذا مسح على الجبيرة وغسل الصحيحة وليس الخفين ثم احدث فانه يتوضأ ويمسح على الخفين لانهما عند ادخالها الخفين منزلتان احدهما

منزلة

فلا يلزمه اعادة بازالته كما لو مسح الخف

منزلة حقيقة والاخرى منزلة حكما ولو كان منقطع احد الرجلين من الكعب فان غسل موضع القطع عند ما خلع جاز فتوضأ وغسل موضع القطع وغسل الاخرى ولبس الخف وربط موضع القطع بالجلد ثم احدث واراد المسح على الخف لا يجوز لان موضع المسح في المقطوعة قلابة فيجب فاذا وجب عنده وجب غسل الاخرى لئلا يكون جامعا بين الغسل والمسح ولا يجوز لهذا الرجل المسح ابدا كذا في المجتبى ولو كان القطع فوق الكعب جاز له المسح لانه ليس له الا رجل واحدة وان كان القطع اسفل الكعب ان كان بقي من ظهر القدم مقدار ثلاث اصابع او اكثر يجوز المسح عليها وان لم يبق مثل ذلك فلابد من غسل ما بقي من هذا القدم خلفا وجب غسله وجب عليه الرجل الاخرى كذا في المجتبى مسئلة اذا توضأ ومسح على جبيرة في غير القدمين وغسل رجليه ولبس ثم احدث والقدمان باقيتان فعليه ان يتوضأ ويمسح على الجبيرة وله ان يمسح على الخفين وان برأت الجراحة بعد ما انتقضت الطهارة الى لبس الخفين وان لبس عليها الخف فانه يغسل موضع الجبيرة ويمسح على الخفين لانه يغسل ذلك الموضع كملت طهارته غير انه ترك الترتيب وذلك لا يضره وان برأت بعد ما انتقضت الطهارة الاولى فعليه نزع الخف لانه لبس الخف على طهارة ناقصة ولو كان حين ربط الجبائر متوضئا ولبس الخفين وهو على وضوء فبرأت الجراحة بعد ما احدث توضأ وغسل موضع الجراحة وصلى وقرأ بعد المسح وهو مقيم فان قبل تمام يوم وليلة ثم مدة السفر ثلاثة ايام ولياليها والاصل في هذا ان المعتبر عند نا في الاحكام المتعلقة بالوقت الوقت الذي يصلح ان يؤدى فيه الصلاة يكون فرضه كفرض المقيم وان اقام فيه بنية قصر اربعة كفرض المسافر الا ترى ان الصبي اذا بلغ في الوقت الذي يجب عليها الصلاة فولد لها في تمام يوم وليلة هذا اذا جاوز الدم العشرة قبل مضي تمام يوم وليلة من وقت الحدث فانه لا جاوز الدم العشرة قبل مضي يوم وليلة ودخل في الصلاة فسبقه الحدث فيها وعاد الى مصره ليتوضأ فمضى يوم وليلة قبل ان يعود الى صلاته فالقياس ان تفسد صلاته لانه لما عاد الى المصر فقد صار مقيما وقد انتقضت مدة وهو في الصلاة

فائدة

الخفين

حاشية: ان المسح على الخفين انما يكون بالقدم

تقدمت الآن الصدر الشهيد ذكر في الواقعات ان الماسح اذا انتقضت
مدته وفي حال اضراره من الحدث لا يبطل صلاته استحسانا ولو عاد الى مصلاه
في مسكنه قبل مضي يوم وليلة انتقلت مدته الى السفر ووجب عليه الاتمام
في هذه الصلاة وهذه مسئلة عجيبة وهي انه ماسح في حق المسح مقيم في حق
اتمام الصلاة كذا في ايضاح القدوري رح ولو توضأ ولبس الخف وهو مقيم
ثم سافر قبل ان ينتقض الطهارة الذي لبس عليه الخفين ثم انتقضت وهو
مسافر فانه تحول مدته بالاجماع فصارت هذه المسئلة على ثلاثة اوجه
في وجه يتحول مدته الى مدة السفر بالاتفاق كهذه المسئلة وفي وجه لا يتحول
الى مدة السفر بالاتفاق وهو انه اذا سافر بعد ما احدث وبعد ما استكمل
مدة المقيم وفي وجه اختلفوا فيه وهو انه اذا سافر بعد ما احدث قبل
استكمال مدة المقيم فانه يتحول مدته الى مدة السفر عندنا وفي ابتداء
المسح وهو ما اذا اقام يعني دخل مصره او نوى الاقامة فان كان مسح
يوما وليلة او اكثر لزمه نزع خفيه وغسل رجليه حتى لو كان ذلك وهو في
الصلاة فسدت وان كان مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح يوم وليلة
كما لو كان مقيما في الابتداء وفيه الاختلاف فيه **فصل في المسح على الجبائر**
الكلام فيه في مواضع في بيان جوازه وفي بيان شرائط جوازه وفي بيان
صفة هذا المسح انه واجب ام لا وفي بيان ما ينقضه وفي بيان حكم اذا
انتقض وفي بيان ما يفارق فيه المسح على الجبائر المسح على الخفين اما الاول
فمنقول الاصل في جوازه ما روي عن علي رضه انه كسر منه اثنتي عشرة
وهو عظم الساعد في يوم احد وفي المبسوط والمغرب يوم خيبر وصوابه
يوم احد كما ذكره المصنف وهو الذي ذكره ابن ماجة وذكره على الصواب
صاحب المحيط فسقط اللوازمين فقال صلعم اجعلوه في يساره فانه
صاحب لواي في الدنيا والاخرة فقال علي رضه ما اصنع بالجبائر يا رسول الله
فقال صلعم امسح عليها رواه ابن ماجة عن علي بن ابي طالب قال انكسرت
احدى زندي يوم احد فذكرت رسول الله صلعم ان المسح على الجبائر قال
في المغرب وصوابه كسر احد زندي لان الزند مذكر وروى الدارقطني
عن عبد الله بن عمر رضه ان رسول الله صلعم مسح على الجبائر قال ابن المنذر

وصح عن ابن عمر المسح على العصابة موقوف عليه وساق باسناده عن
ابن عمر انه توضأ وكفه معصوبة فمسح عليها وعلى العصابة وغسل سوى
ذلك وهو قول جماعة من فقهاء التابعين عبيد الله بن عمر وعطاء وطاوس
ومجاهد والحسن وابي بكر والنخعي وقتادة الجبائر جمع جبيرة وهي الخشبة
التي يجبر بها الكسر واجوى الكلم في ما اشده بجرفة او الكسر ظفره فجعل عليه
العلك او الدواء ونحوه ذلك ويجوز ان يسمى الجبائر سواء سمى على
وضوء او على غير وضوء وسواء كانت الجبيرة اكبر من موضع الجراحة او بقدره
اعلم ان المسح على الجبائر هل هو واجب ام لا فعن ابي حنيفة انه اذا ترك
المسح على الجبائر وذلك لا يضره اجزاه وقال ابو يوسف ومحمد ان كان
لا يضره لم يجز ولا خلاف انه اذا كان المسح على الجبائر يضره انه يسقط
المسح عنه لان الغسل يسقط بالعذر فالمسح اولى واما اذا كان لا يضره
فقد صحح بعض المشايخ الخلاف على قول ابي حنيفة المسح على الجبائر مستحب
وليس بواجب وبهذا ذكر قول ابي حنيفة في اختلاف زفر ويعقوب
وعندهما واجب وحجتهما ما روي عن علي رضه ان رسول الله صلعم امره
بالمسح على الجبائر بقوله امسح عليها والامر للوجوب ولابي حنيفة ان الفرضية
لا تثبت الا بدليل مقطوع به وحديث علي من اخبار الاحاد فلا تثبت
فرضيته وقال بعض المشايخ ان كان المسح لا يضره يجب بلا خلاف وبه
التوفيق بين حكاية القولين وهو ان من قال المسح على الجبائر ليس
بواجب عند ابي حنيفة عنى به انه ليس بفرض عنده ومن قال ان المسح
على الجبائر واجب عندهما فانما عنى به وجوب العمل لا الفرضية وعلى
هذا لا يتحقق الخلاف وفي السراج الوهاج وقد جمع بعضهم بين القولين
فقال ان كانت الجبيرة لو علمها ماءها لم يمكن غسل لم يجب المسح عليها
لو كان لا يضره وان كان يمكن فالمسح عليها واجب بالاجماع قال
الصدر في رح وهذا احسن الاقوال ويؤيد ما ذكر في المصفى ان الخلاف
في الجرح اما الكسر فيجب عليه المسح بالاتفاق وفي مجرد القدوري
الصحيح من مذهب ابي حنيفة ان المسح على الجبيرة ليس بفرض واعلم
ان من شرائط المسح على الجبائر ان يكون الغسل لما يضر بالعضو الكسر

والجرح والقرح اذا لا يضره الغسل لكنه يخاف الضرر من جهة اخرى كالجدري
الجبائر فان كان لا يضره ولا يخاف لا يجوز ولا يسقط الغسل ثم اذا
مسح على الجبائر والخرقة التي فوق الجراحة جاز اما اذا مسح على الخرقة التي
عن راس الجرح ولم يغسل ما تحتها فقد لم يجز كذا في ظاهر الرواية وذكر
الحسن بن زياد انه ينظر ان كان على الخرقة وغسل ما تحتها من حوالي الجراحة
مما يضره الجراحة يجوز المسح على الخرقة الزائدة ويقوم الغسل عليها مقام
غسل ما تحتها كالمسح على الخرقة التي لاقت الجراحة وان كان ذلك
لا يضره بالجرح فعليه ان يحل ويغسل حوالي الجراحة ولا يجوز له المسح عليها
لان الجواز للحاجة الضرورة فتتقدر بقدر الضرورة ومن شروط جواز
على الجبيرة ان يكون المسح على ظاهر عين الجراحة مما يضرها فاذا كان لا يضرها
لا يجوز المسح الا على نفس الجراحة ولا يجوز على الجبيرة كذا ذكر الحسن
بن زياد لان الجواز على الجبيرة للعذر ولا عذر لو كانت الجراحة على
راسه وبعضه صحيح فان كان صحيحا قدر ما يجوز عليه المسح وهو قدر ثلاث
اصابع لا يجوز الآن المسح عليه لان المفروض من مسح الراس هو هذا
القدر وهذا القدر من الراس صحيح فلا حاجة الى المسح على الجبائر قال
صاحب البدائع وعبارة مشايخ العراق في مثل هذا انه ان ذهب
غير ظاهر في الزجاجة وان كان اقل من ذلك لم يسح عليه لان وجوده كعدمه
واحد ويسح على الجبائر قال ابو علي النسفي انما يجوز المسح على الجبيرة اذا
كان المسح على الخرقة يضره والا فلا يجوز كما لو قدر على غسلها قال
في المحيط ينبغي ان يحفظ هذا القيد فان الناس عنه غافلون ويجوز المسح
على الجبيرة ولو كان بعضها على الصحيح ويكون تبعا للمجروح لانه لا يمكن شد
الجبيرة على الجرح خاصة وعلى هذا عصابة المفتصد له ان يمسح على جميع
العصابة ولم يشد فم الروح واما الخرقة التي يجوز بين الرباطين فقيل
يجب غسلها وقيل يجزيه للضرورة وهذا هو المختار وفي الذخيرة والخلاصة
الصغرى وهو الاصح وعليه الفتوى ثم المسح على الجبائر يكفيه مرة واحدة
على الاصح وقيل يشترط ثلاثا وهو شاذ ضعيف ويشترط الاستيعاب
في مسحها خلافا للحسن على اصله في المسوحات بقي يجوز المسح على اكثر

الجبيرة ولا يجوز على النصف فادونه اجماعا قال في الهداية ويكتفي
بالمسح على اكثرها ذكره الحسن وذكر الفقيه ابو جعفر في الاسرار
ان الاستيعاب شرط فان قلت ما الفرق بين هذا وبين مسح الخف
والراس حيث لا يشترط فيهما الاكثر قلت اما الراس فلشبوته بالكتاب
والكتاب اوجب مسح البعض لان الباء للتبعيض اذا دخلت في المحل
واما الخف فانما الا بدال ثبت مسح بالكتاب عطفا على الراس فكان
مثله واما ان بدال ثبت بالسنة وهي اوجبت مسح البعض واما مسح
الجبائر فثبت بحديث علي وليس فيه ما يبقى عن البعض الا ان العقل
سقط اعتباره للحرج واقيم الاكثر مقامه كذا في النهاية قال في الواقعات
رجل به جرح يخاف ان غسل يضره فمسح على العصابة فسقطت العصابة
فلا بد لها بعصابة اخرى فالاحسن ان يعيد المسح عليها وان لم يعد اجزاه
كما اذا مسح راسه ثم حلقه في الحمام او كان لا يمكنه غسل الجراحة
الا بالماء الحار خاصة ولا يمكنه باسواه لم يجب عليه تكلف الغسل بالحار
ويجزيه المسح لاجل المشقة فان سقطت الجبيرة عن غير برء او برء وسقطت
الجبيرة الاولى او بتلك الجبيرة جازت ولم يبطل المسح الا ان الاحسن
ان يعيد المسح عليها وان لم يعد اجزاه كما قدمنا والى سقطت عن برء
بطل المسح ويغسل ذلك الموضع ولا يعيد الوضوء وان كان في خلال
الصلاة فسقطت عن غير برء لم يبطل صلاته وان سقطت عن برء بطلت
بغسل ذلك الموضع ويعيد الصلاة قال في البدائع واما بيان ما ينقض
المسح على الجبائر وبيان حكمه اذا انتقض فسقوط الجبائر عن برء ينقض
المسح وجملة الكلام فيه ان الجبائر اما ان سقطت لا عن برء وكذلك
الخرق اما ان يكون في الصلاة او خارج الصلاة فان سقطت لا عن
برء في الصلاة مضى عليها ولا يستقبل وان كان خارج الصلاة يعيد
الجبائر الى موضعها ولا يعيد المسح وكذلك ان شد بالجبائر اخرى غير
الاولى بخلاف المسح على الخفين اذا سقط الخف في حال الصلاة
انه يستقبل وان سقط خارج الصلاة يجب عليه الغسل والفرق
ان هناك سقط الغسل لمكان الحرج في النزع واذا سقط زال الحرج

كما في الشرح وههنا سقط بسبب العذر وان قائم فكما ان الغسل ساقط
وانما وجب المسح وهو قائم وان زال الممسوح كما اذا مسح على راسه
ثم حلق الشعر لا يجب عليه اعادة المسح وان زال الممسوح كذلك
ههنا وان سقطت عن برء فان كان خارج الصلاة وهو محدث وارد
اراد ان يصلي توضأ وغسل موضع الجبائر ان كانت الجراحة على اعضاء
الوضوء وان لم يكن محدثا غسل موضع موضع الجبائر لانه قدر على
الاصل فبطل حكم البدل وان كان في حال الصلاة يستقبل ولو مسح
على الجبائر ثم صح اما ثم برأت جراحته لا يجب عليه اعادة ما صلى بالمسح
عندنا انتهى كلام البدائع وان كان سقوطها عن برء بعد ما قعد قدر التشهد
فقع الاختلاف على ما بأتي بيانه في الصلاة ان شاء الله تعالى قال في السراج
الوهاج ومعنى قولنا والمسح على الجبائر كالغسل للاخرى انه لو مسح على جبيرة
احد الرجلين لا يجزه المسح على خف الرجل الاخرى لئلا يكون جامعا بين
الغسل حكما والمسح اذ كذلك لا يبطل بالسقوط ولو توضأ ومسح على
الجبيرة ثم ابتلت الجبيرة فرأى الجراحة ان نفذ البلل الى الخارج نقض الوضوء
والا فلا اي وان لم ينفذ البلل الى الخارج لا ينقض الوضوء ولو كان
الرباط طاقتين او لفافا فتعدى الى البعض دون البعض او كانت على
جرح قطنة فنفذ البلل منها نقض الوضوء ايضا واذا اجنب الرجل
وعلى جميع جسده او اكثره جراحة او به جدري فانه يتيمم ولا يمسح على جراحته
ولا يغسل الموضع الصحيح اي ليس عليه غسل ولا مسح وكان عليه
ان يتيمم ثم يجب ان يكون الاكثر من كل عضو جريحا او اكثر الاعضاء الصحيح
انه يعتبر بالاكثر من كل عضو فاذا كان اكثر العضو مجروحا جعل كانه مجروح
وسقط غسله وغسل بقية الاعضاء الصحيحة ومسح على جميع هذا الوضوء
كذا في الايضاح فان قلت فان غسل الاقل في هذه الصورة ومسح
على الجبائر هل يجزيه قال الصدر الشهيد رح لا اعرف لهذه المسئلة نظيرا الا
اني سألت شيخنا الامام سراج الدين السغناقي فقال ارى ان يجزيه
ثم قال بعد ذلك يعتوري في نفسي ان لا يجزيه فان كان اكثر بدنه صحيحا
فانه يغسل الصحيح ويمسح على الباقي وكذلك هذا الحكم في اعضاء الوضوء

ان كان

ان كان اكثر اعضائه صحيحا فانه يغسل الصحيح ويمسح على الباقي وان كان اكثر اعضائه جريحا
فانه يتيمم ولا يمسح ولا يغسل فاما اذا كان النصف جريحا والنصف صحيحا فانهم
فيه قال بعضهم يجب التيمم لانه طهارة كاملة وهو اختيار ابي الليث وقال بعضهم
يغسل الصحيح ويمسح الجريح ولو ترك المسح على الجبيرة ان كان الماء يضره جاز
والا فلا وان كان الماء لا يضره لا يجوز ترك المسح على الجبيرة وهذا التفصيل
هو الذي هو قول بعض المشايخ بين قول ابي حنيفة وصاحبيه وانما بان
ما يجاب به المسح على الجبائر المسح على الخفين فمنها ان المسح على الجبائر غير موقت
بالايام والمسح على الخفين موقت ومنها انه لا يشترط الطهارة كوضع
الجبائر حتى لو وضعها وهو محدث ثم توضأ جاز ان يمسح بخلاف المسح
على الخفين ومنها ان الجبيرة اذا سقطت عن برء يبقى غسل موضعها بخلاف
الخفين فان احدهما اذا سقطا يجب غسل الرجلين ومنها اذا سقطت عن غير
برء وشد اخرى فانه لا يجب عليه اعادة المسح بخلاف المسح على الخفين
ولو وضع على شقوق رجله دواء لا يصل الماء تحته يجزئه الماء على ظاهر الرواية
ولو انكسر ظفره فجعل عليه علكا او غيره فان نزع المسح عليه وان ضره المسح
تركه وتشقق اعضاؤه ترك عليها الماء ان ضره والا مسح عليها ان ضره والا تركه
مسح ما حولها ولو آذى غسل الصحيح في حرارة ظاهرة ومسح عليها جاز من غير كراهة
عند محمد باب في فصل صلوة المريض لما فرغ من بيان الطهارة شرع
في الصلوة لانها المقصودة والصلوة في اللغة الدعاء قال تعالى وصل عليهم
اي ادع لهم وهنا الصلوة على الميت اي الدعاء له وذكر شيخ ان صلوتك
سكن لهم اي ان دعاءك واستغفارك طمأنينة لهم في ان الله تعالى قبل توبتهم
اعلم ان يحتاج الى تغيير الصلوة لغة وشرعا وسبب وجوبها وتركها وشرائطها
وحكمها لان الشيء لا يعرف الا باسمه ولا يجب الا بسببه ولا يوجد الا بركنه
ولا يصح الا بشرطه ولا يعقل الا بحكمه اما تغييرها لغة فذكرناه واما شرعا
فعبارة عن افعال واذكار متغايرة يتلو بعضها بعضا وهي القيام والقراءة
والركوع والسجود واما سبب وجوبها فاوقاتها ما توجب في الذمة شرعا
علوم بهذه الاوقات بالادلة والامر طلب ما وجب في الذمة بسبب الوقت
قال عليه السلام اقم الصلوة لدلوك الشمس لان اللام في هذا الموضع انما تذكر

فتقليل كما في قوله صلعم صوموا لرؤيته وآما شرائط طهارة الحدث
وطهارة الخبث وستر العورة والاستقبال والوقت والنية فآنا اركانها
اربعة القيام او قوامه والركوع والسجود وآما القعدة الاخيرة فمفروض
وليست بركن وآما التحريمة فشرط عندنا وفرض عندهم وآما حكما فسنوط
الواجب عن ذمته بالاداء في الدنيا ونيل الثواب في الآخرة والبه اشار
النبي صلعم بقوله صلوا كما رأيتموني اصلي ثم قال تعلموا حجكم فلعلي لا احج بعد حجتي هذه واعلم ان المصنف
لم يذكر اوقات الصلوة وما يتعلق بها والكلام فيها في ثلاث مراضع في بيان
اصل اوقات الصلوات المفروضة وفي بيان حدودها وابعاضها واداوها
وفي بيان الازمان المستحبة منها اما الاول فاصل اوقاتها عرف بالكتاب
وهو قوله تع فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات
والارض وعشيا وحين تظهرون وقوله تعالى واقم الصلوة طرفي النهار
وزلفا من الليل وقوله اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن
الفجر وقوله تع فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن آناء الليل
فسبح وآطراف النهار فهذه الآيات كلها تشتمل على بيان فريضة هذه الصلوات
وبيان اصل اوقاتها وآما بيان حدودها وابعاضها واداوها فاما عرف بالاخبار
اما الفجر فاول وقته اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض المعترض في الافق وفي
المحيط اختلف المشايخ في ان العبرة لاول طلوعه او لاستطارته وانتشاره
وقيد بالمعترض احترازا عن المستطيل وهو الفجر الاول بيده طولا ثم بعقبه الظلام
ويسمى الفجر الكاذب وقتم الفجر لانه وقت لم يختلف في اوله ولا في آخره
وبدا محمد رح في اصل الجامع الصغير بصلاة الظهر لانها اول صلاة فرضت
على النبي صلعم وعلى امته وللناس فيما يبتدؤن به مذاهب ويسمى الفجر فجرا لانه
يفجر الظلام والافق واحد الافاق وهي اطراف السماء ويسمى الفجر الثاني
الصبح ايضا لانه يجمع بياضا وحمرة يقال للذي عليه بياض وحمرة اصبح وقال صلعم
الفجر فجران فجر يحل فيه الطعام ويحرم فيه الصلوة وفجر يحرم فيه الطعام ويحل فيه
الصلوة وقال عم ليس الفجر الابيض المستطيل ولكنه الاحمر المعترض واما
وقته ما لم تطلع الشمس اي الوقت الذي قبيل طلوع الشمس وآما الاول وقت
الظهر فحين تزول الشمس بلا خلاف اي اذا زالت من الارتفاع الى الانحطاط

وسمي ظهرا لانه اول وقت ظهر فيه الاسلام وقيل لانه عقيب وقت الظهيرة
والاصل فيه قوله تع اقم الصلوة لدلوك الشمس قال ابن عباس دلوكها
زوالها وقال ابن مسعود غروبها وعن عمر رض انه كتب الى صلعم فقال دلوك الشمس
زوالها ومعرفة الزوال ان تغرز خشبة في ارض مستوية وتخط على اطراف
الظل خطا فاذا دام الظل ينقص فهي لم تزل وان استوى الظل فهو وقت
قيام الظهيرة وآن اخذ في الطول وتجاوز الخط فقد زالت وقد دخل الوقت
فخط على راس الظل خطا فيكون قد ذلك الخط الى اصل العود في الزوال فاذا
صار ظل العود مثله من الخط لازم العود فقد خرج وقت الظهر ودخل
وقت العصر وعن محمد رح ان حد الزوال ان يقوم الرجل مستقبل القبلة فاذا
زالت الشمس عن يساره فقد الزوال وهذا في بلادهم اما في بلاد الحجاز عرفته
في شرح القدوري للزاهدي فان لم يجد ما يوزنه لمعرفة الفيء والاشكال فليعتبره
بامامة وقامة كل انسان ستة اقدام ونصف مقدمة وقال العلامي وقامة
المشايخ سبعة اقدام قال الزاهدي ويمكن الجمع بينهما بان بعيد سبعة اقدام
من طرف سمت الساق وستة ونصف من طرف الابهام وآكد ات الفقيه
في شرح الاربعين وفي شرح الوقاية طريق معرفة الزوال وفي الزوال
ان يسوي الارض بحيث لا يكون بعض جوانبها مرتفعا وبعضها منخفضا ويرسم
عليها دايرة ويسمى الدايرة الهندية وينصب في وسطها مقياس قايما بان
يكون بعده رأسه عن ثلاث نقط من محيط الدايرة متساويا ولكن قامة بمقدار
وضع خط الدايرة فاذا طلع في اوايل النهار خارج الدايرة لكن الظل
ينقص الى ان يدخل في الدايرة فضع علامة على مدخل الظل من محيط الدايرة
ولا شك ان الظل ينقص الى حد ثم يزيد الى ان يبلغ الى محيط الدايرة
ثم يخرج منها وذلك بعد نصف النهار فضع علامة على مخرج الظل فتنصف
القوس التي بين مدخل الظل ومخرجه وترسم خطا مستقيما من منتصف
القوس الى مركز الدايرة مخرجا الى الطرف الآخر الى المحيط فهذا الخط هو
خط نصف النهار فاذا كان ظل المقياس على هذا الخط فهو نصف النهار
والظل الدايرة في هذا الوقت هو في الزوال فاذا زال الظل من هذا
الخط فهو وقت الزوال فذلك اول وقت الظهر واعلم ان اصل ظل

ظل المقياس مثلي المقياس سوى فيء الزوال مثلا اذا كان في الزوال مقدار
ربع المقياس فآخر وقت الظهر ان يصير ظله مثلي المقياس وربعه هذا في رواية
عن ابي حنيفة وفي رواية اخرى عنه وهو قولهما والشافعي اذا صار ظل كل شيء
مثله سوى فيء الزوال فآخر وقت الظهر عند ابي حنيفة اذا صار ظل كل شيء
مثليه سوى فيء الزوال يعني سوى الظل الاصلي الذي ذكرناه والفيء في اللغة اسم
للظل بعد الزوال سمي فيئا لانه فاء من جهة المغرب الى جهة المشرق اي رجع
ومنه قوله تع حتى تفيء الى امر الله اي ترجع ولا يقال لما قبل الزوال في وقت
يقال له ظل مخصوص وقد يسمى ما بعد الزوال ظلا ايضا ثم ان الفيء يتفاوت
في البلدان تارة على حسب الطول والعرض واخرى على مقدار قصر النهار وطوله
كما قال في الحديث الصحيح وكان الفيء مثل الشراك اي كان ظل الشخص على الارض
كهيئة الشراك وكان هذا بمكة في المنطقة ظل بعض تلك الايام حين يقوم
قائم الظهيرة وقد تقلص الظل مزجوا بناه وقال الزاهدي في شرح القدوري
واعلم ان لكل شيء ظلا وقت الزوال الا بمكة والمدينة في اطول ايام السنة
لان الشمس فيها تأخذ الحيطان الاربعة وقال ابو يوسف ومحمد اذا صار ظل
كل شيء مثله وهو رواية عن ابي حنيفة وبه قال زفر والشافعي قال الطحاوي
وبه ناخذ وروى اسد والحسن عن ابي حنيفة اذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت
الظهر ولم يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه وبينهما وقت مهمل ليس
بوقت للفرض كما بين طلوع الشمس وزوالها وهو اختيار ابي الحسن الكرخي
وذكر شيخ الاسلام ان الاحتياط ان لا يؤخر الظهر الى المثل وان لا يصلي العصر
حتى يبلغ المثلين ليكون مؤديا للصلوتين في وقتهما بالاجماع واما اول وقت العصر
فاذا خرج وقت الظهر على اختلاف القولين عند ابي حنيفة بعد المثلين وعندهما
بعد المثل وذكر في الاصل عن ابي يوسف ومحمد اذا زاد على المثل دخل وقت
العصر فاشترطا الزيادة على المثل وعن ابي يوسف ان الزيادة لا يشترط بل اذا
بلغ المثل دخل وقت العصر وكذا عند ابي حنيفة اذا صار ظل كل شيء مثليه دخل
وقت العصر من غير شرط زيادة واخر وقت العصر الوقت الذي قبيل
غروب الشمس حتى لو اسلم الكافر او بلغ الصبي في وقت العصر وقد بقي
من الوقت ما يمكنه الا يتحرج فيه الصلاة لزمه الفرض عندنا وقال الشافعي لا يلزم

ح

حتى يدرك ما يصلي فيه ركعة فصاعدا واما الحائض اذا طهرت في هذه الحالة
ان كان لعشرة ايام كان الحكم كذلك وان كان لدونها فالباقي لها مراد في
وقت تقدر فيه على الاغتسال والتحريمة واما اول وقت المغرب فحين تغرب
الشمس بلا خلاف واخره فقد اختلفوا فيه فقال اصحابنا حتى يغيب الشفق
ثم اختلف اصحابنا في الشفق فقال ابو حنيفة هو البياض الذي في الافق بعد
الحمرة لان الشفق عبارة عن الرقة ومنه الشفقة وهي رقة القلب والبياض
ارق من الحمرة وهو مذهب ابي بكر الصديق رض واختيار المبرد من اهل اللغة
ولانا احوطنا الحمرة لان الاصل في الصلاة ان لا يثبت فيها كن ولا شرط
الا بيقين وقال ابو يوسف ومحمد هو الحمرة وهو مذهب علي كرم الله وجهه وهي
رواية عن ابي حنيفة وهو اختيار الخليل والاصمعي من اهل اللغة ولان الشواهد
ثلثة الشمس والشفقان وكذا الطوالع ثلثة ايضا الفجران والشمس ثم المتعلق
بالطوالع من دخول الوقت وخروج الوقت هو اوسط الطوالع فكذا الشواهد
يجب ان يتعلق دخول الوقت وخروجه باوساطها وهي الحمرة وتجاب
لابي حنيفة ان البياض في الفجر اذا كان معترضا في حكم الحمرة فكذا بياض الشفق
قولها اوسع للناس وقول ابي حنيفة احوط وان شئت قلت قولنا احوط
وقولها ارفع ويروى رجوع ابي حنيفة الى قولهما وبه يفتى واما اول وقت
العشاء فحين يغيب الشفق على اختلاف القولين عنده اذا غاب
البياض وعندهما اذا غابت الحمرة واخر وقت العشاء حين يطلع الفجر
الصادق عندنا وعندهما واما اول وقت الوتر فعند ابي حنيفة وقته وقت
العشاء يبتدئ اذا غاب الشفق الآتي فلو صلت على ظن العشاء فظهر
عليها عند التذكر وعندهما وقته بعد العشاء والاختلاف في وقته فرع على
الاختلاف في صفته فعنده الوتر واجب يقضي مع العشاء كصلاة الوقت
والفائتة وعندهما سنة مؤكدة فيشرع بعد العشاء وكيفية العشاء
وفاتحة الخلاف اذا صلى العشاء بغير وضوء ناسيا وصلى الوتر بوضوء
ثم تذكر او صلى العشاء في ثوب والوتر في ثوب آخر فتبين ان الذي صلى
فيه العشاء نجس فانه يعيد العشاء دون الوتر عنده لان الفائتة اصلا ضلاتا
واجبتان جمعهما وقت واحد كالمغرب والعشاء بمزدلفة وكالكعبتين

انتهى

مع الوقتية اذا صلى الغائبة على غير وضوء ناسيا ثم الوقتية بوضوء فانه يعيد الغائبة ولا يعيد الوقتية كذلك الوتر مع العشاء ، وقال ابو يوسف ومحمد يعيد العشاء ، والوتر لانه تبع اصلها ان الوتر سنة لانها تفعل بعد العشاء مع طريق البيع فلما ثبت حكمها قبل العشاء ، فاذا اعاد العشاء اعاد ما هو تبع لها كالركعتين بعد العشاء ، وهو في النهاية لو اوتر قبل العشاء متعمدا اعاده ولو ناسيا فان اوتر ناسيا للعشاء ، او صلى العشاء على غير وضوء ثم نام وقام وتوضأ واوتر ثم تذكر فعنده لا يعيد الوتر وعندهما يعيد في الحالين لانها سنة من سنن العشاء كركعتيها فكما لا يجزيه ركعتا العشاء فكذلك ما هو تبع لها سواء كان ناسيا للعشاء ، او ذاكرا فكذلك الوتر وعندهما يعيد حالة التذكر ولا يعيد حالة النسيان ولو صلى العشاء وركعتيها ثم تيقن الحدث في العشاء ، وحدثا اعاده واعاد الركعتين اجماعا لانها تبع لها ، مسئلة ، قال في المحيط ورد فتوى في زمن الصدر الامام الكبير برهان الائمة رح وكان فيها انا لا نجد وقت العشاء في بلدنا فان الشمس كما تغرب يطلع الفجر من الجانب الاخر فهل علينا صلاة العشاء فكتب في الجواب انه ليس عليكم صلاة العشاء ، وبذلك كان يفتي الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني ، وذكر المرغيناني ان الشيخ برهان الدين افتى بان عليه صلاة العشاء ، لانه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء على الصحيح قال الزاهد في شرح القدوري وبلغنا انه ورد بهذه الفتوى ما بلاد وبلغ على الشمس الائمة الحلواني فان الفجر يطلع فيها قبل غيبوبة الشفق في قصر ليالي السنة فانه بقضاء العشاء ، ثم ورد ما يخالف ما جزم به الشيخ الكبير شيخ السنة ابو المعالي فانه يوم الوجوب فبلغ جوابه الحلواني فارسل مرة بسالة ما عامة اي في مجلس وعظه بجامع خوارزم ما تقول فيمن استقاء من الصلوات الخمس واصبح هل يكون فاسدا فاخبر الشيخ فقال ما تقول فيمن طلع بيراه مع الفجر او رجلاه مع الكعبين كم فرائض ومتونه فقال ثلاث لفوات محل الرابع قال فكذلك الصلاة الخامسة فبلغ الحلواني جوابه فاستحسنه وافتى به ، هذا الذي ذكرنا هو اوقات الجواز ، واما اوقات المستحبة فالمستحب للشيخ اما ان يكون مصيحة او مسفرة فان كانت مصيحة فوقت الفجر المستحب اخر الغلس والاسفار بصلاة الفجر افضل من التغليس بها في الشتاء والصيف وفي

وفي حج جميع الناس الآفاقي حج الحاج بخراسان فان التغليس بها افضل في حقه ، وقال الطحاوي ان كان من عزمه تطويل القراءة فان فضل ان يبدأ بالتغليس ويختم بالاسفار ، وان لم يكن من عزمه تطويل القراءة فالاسفار افضل من التغليس لقوله صلعم اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر ، وقال اسفروا بالفجر يغفر لكم ، وقال ابراهيم النخعي ما اجتمع اصحاب رسول الله صلعم كما اجمعوا على التنوير بالفجر ، وحد الاسفار ان يدخل مغتسل ويطول القراءة ويختم بالاسفار ، وقال الحلواني والنسفي سيان بالاسفار ويختم به وهو الظاهر وقيل حد الاسفار ان يصلي في النصف الثاني ، وقيل هو ان يصلي في وقت لو صلى بقراءة مسنونة تركه فاذا فرغ لو ظهر له سهو في ظهارة امكنه الوضوء والاعادة قبل طلوع الشمس ولا يتوضأ ناخر ابيض لان الشك في طلوع الشمس لان ذلك بعد الصلوة ، واما في الظهر هو اول الوقت في الصيف واوله في الشتاء ، وحد الابراد في الصيف ان صيفها قبل الظل واما يستحب الابراد بثلاثة شرائط احدها ان يصلي الصلاة بجماعة في مسجد جماعة ، والثاني في ان يكون في بلاد الحارة ، والثالث ان يكون ذلك في شدة الحر والدليل على استحباب الابراد قوله صلعم اذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم ، وقال لعاد حين وجه الى اليمن اذا كان الصيف فصلي الظهر اذا فاء الفيء وتحرك الرماح فان الناس يتبطون فاصبر حتى يبرد كما ، واما تعجيلها في الشتاء فلما روى انس قال كان رسول الله صلعم يصلي الظهر في الشتاء وما ندري ما ذهب من النهار اكثر ام ما بقي ، وروى جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلعم يصلي الظهر في الشتاء حين تزيغ الشمس وفي فاضيخان تكلموا في صيفة الصيف والشتاء ، قال بعضهم الشتاء ما لا يكون فيه على الاشجار ورق والصيف ما يكون فيه الزهر والورق ، والخريف ما لم يكن فيه الزهر ويكون فيه الورق ، والربيع ما لا يكون فيه الورق ويخرج فيه الزهر ، واما العصر فالمستحب فيها هو التاخير ما دامت الشمس بيضاء نقية لم يدخلها تغير في الشتاء والصيف جميعا ولا يؤخرها الى تغير الشمس ، واختلفوا في التغير قال بعضهم هو ان يتغير الشعاع على الحيطان ، وقيل ان يتغير الفرض ويصير بحال لا تحار فيه

مطلب في تعجيل العصر في الصيف والربيع والشتاء

الا عين وهو الصحيح قال الكلي ولا يصلي العصر الا والشمس بيضاء نقية لم يدخلها صفرة فان صلى في الوقت المكروه عصر يومه جاز مع الكراهة لقوله صلعم من ادرك احدكم حين اذا كانت الشمس بين قرني الشيطان قام فنقر اربعا لم يذكر الله فيهن الا قليلا الا انك صلوة المنافقين الا انك صلوة المنافقين الا انك صلوة المنافقين فانه اخبر مكروه وامر فعل الصلاة باتمام ركوعها وسجودها غير مكروه لانه وقت وجوبها لانه مامور بها منهي عن تركها فكان فعلها غير مكروه واما المغرب فالمستحب فيها التعجيل في الشتاء والصيف جميعا وفي الازمنة كلها وتاخيرها الى اشتباك النجوم مكروه قال في السراج الوهاج الا في يوم الغيم قال صلعم لا تزال امتي بخير مالم يؤخروا المغرب الى طلوع النجوم وفي رواية الى اشتباك النجوم وعن جابر قال كنا نصلي مع النبي صلعم ثم نرجع فنناضل نبالنا حين تبلغ مغاربنا وكنا نرى مواضع نبالنا من الاسفار واخر ابن عمر رض اداء المغرب حتى جاء المزدلفة فصلى ركعتين وعن رض رأى بعضهم طالعين قبل اداء المغرب فاصلى ركعتين كذا في النهاية واما العشاء فالمستحب فيها هو التاخير الى ثلث الليل والتاخير الى نصف الليل مباح واما بعد النصف مكروه وهذا في الشتاء واما في الصيف فيستحب تعجيلها لاجل قصر الليل فيه قال صلعم لولا ان اشق على امتي لاخرت العشاء الى ثلث الليل فان قيل كيف يثبت الاستحباب بهذا الحديث ولم يثبت السنة كما في السواك تثبت السنة بقوله لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك قبل المنع في السواك الامر وهو قوله لامرتهم فلم يكن المشقة لازمة لو امر لكان واجبا لان مطلق الامر للوجوب فلما لم يؤمر لاجل المشقة لزم ثبوت ما دون الوجوب وهو السنة والمنع هنا اخبر لانه قال ولم يجل لامرت وتاخيرها لكان سنة لان مطلق افعاله محمول على السنة الا اذا قام الدليل على الوجوب فلما لم يؤخر ثبت ما دون السنة وهو الاستحباب وان شئت قلت ان النبي صلعم واظب على السواك اكثر من مواظبته على ان اخر ويستحب في الوتر كما في صلوة الليل ان يوتروا الى اخر الليل لقوله صلعم من طمع ان يقوم اخر الليل فليوتر اخره فان صلاة الليل محضورة وقال صلعم لابي بكر متى توتر قال اصلي لربي ما كتب لي ثم اوتر ثم اقوم فان

فصل

فان قمت صليت ما اوتر الليل وقال لعمر اوتر قبل ان يوتر قال اصلي ثم اقوم ثم اشتبه عليه اوتر اصلي ثم اوتر فقال لابي بكر اخذت بالثقة وقال لعمر اخذت بالقوة فان لم يتيقظ من نفسه بالانتباه اوتر قبل النوم لما روى ابو هريرة قال اوصاني خليلي ان لا انام حتى اوتر وهذا محمول على ان كان لا يثق من نفسه بالقيام وقالت عائشة رض من كل الليل قد اوتر رسول الله صلعم اوتر اوله واوسطه واخره وانتهى وسحره بالسحر وقبض وهو يوتر بسحر واما وقت الجمعة فهو وقت الظهر لان النبي صلعم فعل ذلك واذا كان يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب التاخير وفي العصر والعشاء التعجيل لما في تاخير العشاء من تقليل الجماعة لاجل الظلام على اعتبار الطين والمطر وفي تاخير العصر توهم الوقوع في الوقت المكروه وضابطه انك تقابل بين المعنيين المعنيين فيقابل التعجيل بالعصر والعشاء وتوخر البواقي وان شئت قلت ضابطه ان كل شيء يعجل ما فيه عين بالعلة يوم عين بالجر وهو الغيم وروى الحسن عن ابي حنيفة التاخير في الكل يوم غيم لان في التاخير تردد بين القضاء والاداء وفي التعجيل بين الصحة والفساد فكان التاخير اولى وفي المحيط وبكره الكلام بعد انتشاء الفجر الى ان يصلي الفجر الا بخير لما روى ابن مسعود وعن ابراهيم النخعي انهم كانوا يكرهون الكلام بعد طلوع الفجر الا بخير وهو قولهم كنا به عن الصحابة رض عنهم فاذا صلى الفجر فلا باس بان يتكلم في حاجة لمعاشه ومعاده والمراد من هذا الكلام كلام الفاحش فحرام في جميع الاوقات وقال بعض الناس يكره الكلام بعد صلوة الفجر ايضا الى طلوع الشمس وقال بعضهم الا ان ترتفع الشمس وعن الحسن بن علي رض عنهما انه كان لا يتكلم الا ان ترتفع الشمس وذكر الفقيه ابو الليث في البستان ان السهر بعد العشاء مكروه عند البعض قال وهو الكلام لاجل الموانسة وفي شرح كتاب الصلاة لبعض المشايخ ذكر الكراهة مطلقا ولم ينسبه الى بعض كذا في المضمرات

فصل في الصلوة

اذا رجعت الى المقصود من الشرح في بيان فضل صلاة الوتر قال روى عن رسول الله صلعم انه قال مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار على باب احدكم كبير الماء يغتسل فيه كل يوم خمس مرات فاذا بقي عليه من الدرن

بفتح الدال المهملة والراى الوسخ يعنى ان الصلوات الخمس تطهر الذنوب
فلا يبقى عليه شئ من الذنوب الصغاير قال الفقيه ابو الليث وهذا اذا صلى
الصلوات على التعظيم واتم ركوعها وسجودها فاما اذا لم يتم ركوعها وسجودها
فنى ورود هذا الحديث رواه البخارى ومسلم واكثر مدر وآلنساى
وقال صلعم من توضاء وسبغ الوضوء ثم قام الى الصلاة واتم ركوعها وسجودها
والقراءة فيها قالت الصلوة حفظك الله كما حفظتنى ثم صعدت الى السماء
بها نورا وضوء فتفتح لها ابواب السماء حتى تنتهى الى ساق الله تشفع
لصاحبها رواه الطبرانى فى الاوسط من حديث ابن مالك رفعه ولفظه قال
قال رسول الله صلعم من صلى الصلوات لوقتها وسبغ لها وضوءها واتم لها
قيامها وخشوعها وركوعها وسجودها خرجت وهى بيضاء مسفرة تقول حفظك
الله كما حفظتنى ومن صلاها لغير وقتها ولم يسبغ لها وضوءها ولم يتم خشوعها
ولا ركوعها ولا سجودها خرجت وهى سوداء مظلمة تقول ضيعك الله كما
ضيعتنى حتى اذا كانت حيث شاء الله لفت كما يلف الثوب الخلق
ثم ضرب بها وجهه وقال صلعم خمس صلوات افترض الله على عباده فمن
جاء بهن تاما ولم ينقصهن كان له عند الله عهد ان يدخله الجنة رواه مالك
وابو داود والنسائى وابن حبان فى صحيحه من حديث عبادة بن الصامت
قال سمعت رسول الله صلعم يقول خمس كتبهن الله على العباد فمن جاء بهن
ولم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد ان يدخله الجنة
العهد ما يجب حفظه من الميثاق وعهد الله على عباده واجب وهو وجوب
عبادته عليهم وعهد العباد على الله عز واجب عند اهل السنة بل وفاء الله
بهذه الوعود كرم وفضل منه وما وعد به وعهد به الله نبى به السنة لانه
لا يخلف ميعاده ويقع من اذى عباده اصر فان الله لا يضيع اجره كما السنة
وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال من سره ان يعلم ان الله تع هذا صلاة
فليحافظ على هذه الصلوات المفروضات وقال النبى صلعم جاء رجل
يتطهر فيحسن طهوره ثم يعمد الى مسجد من المساجد فيضع فيه الا كتب الله
له بكل خطوة حسنة ورفع له بها درجة وحط عنه بها خطيئة رواه مسلم
وابو داود والنسائى وابن ماجة وقال النبى صلعم الصلوات الخمس والجمعة

الى الجمعة كفارات لما بينهن اذا اجتنب الكبائر رواه مسلم والترمذى
وغيرهما قوله اذا اجتنب الكبائر هكذا هو فى اكثر الاصول اجتنب آخره باء
موحدة والكبائر منصوب اى اذا اجتنب فاعلها الكبائر وفى بعض
الاصول اجتنبت بزيادة تاء مثناة فى آخره على عالم بسم فاعله ورفع
الكبائر وكلاهما صحيح ظاهر ومعنى الحديث ان الذنوب كلها تغفر ان اجتنبت الكبائر
فانها لا تغفر وليس المراد ان الذنوب تغفر ما لم تكن كبيرة فان كانت
لا يغفر شئ من الصغاير فان هذا وان كان محتملا فى نفس الحديث بايادة
قال القاضى عياض رح المذكور فى الحديث من غفران الذنوب عالم توبت
كبيرة وهو مذهب اهل السنة وان الكبائر انما تغفر بالتوبة او رحمة الله
تع وفضله وقد ذكرنا فيما تقدم ان الكل واحد من هذه المذكورات صالح للتكفير
فان وجد ما يكفره من الصغاير كفر وان لم يصادف صغيرة ولا كبيرة كتبت
له حسنات ورفعت له درجات وان صادف كبيرة او كبائر ولم يصادف
صغيرة رجونا له ان يخفف من الكبائر وقال النبى صلعم صلاة الرجل فى الجماعة
تزيد على صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة تمام الحديث وذلك
انه اذا توضاء فاحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد لا يخرجه الا الى الصلاة
لم يخط خطوة الا رفعت له بها درجة وحط عنه بها خطيئة فاذا صلى لم تزل
الملائكة تصلى عليه ما دام فى مصلاه ما لم يحدث اللهم صل عليه اللهم
ارحمه ولا يزال فى صلاة ما انتظر الصلاة رواه البخارى واللفظ له
ومسلم وابو داود والنسائى وابن ماجة وفى رواية صلاة الجماعة افضل
من صلاة احدكم وحده بسبع وعشرين درجة رواه مالك والبخارى ومسلم واكثر مدر
والنسائى وقد اختلفوا فى الجمع بينهما فى ثلاثة اوجه احدها انه لا منافاة بينهما فذكر القليل
لا ينفى الكثير ومفهوم العدد باطل عند جمهور الاصوليين والثانى فى ان يكون
اخبر اولا بالقليل ثم اعلمه الله تع بزيادة الفضل فاخبر بها والثالث
ان يختلف باختلاف احوال المصلين فيكون لبعضهم خمس وعشرون
ولبعضهم سبع وعشرون بحسب كمال الصلاة ومحافظته على هيئاتها وخشوعها
وكثرة جماعتها وفضلهم وشرف البقعة وكل ذلك فهذه هى الاجوبة
المعتمدة وقال النبى صلعم فى الجماعة اربعين يوما ما لم تفته ركعة

كتب الله له براءتين براءة من النار وبراءة من النفاق رواه الترمذي
وقال النبي صلعم من داوم على الصلوات الخمس في الجماعة اعطاه الله خمس
خصال اولها يدفع عنه ضيق العيش ويرفع عنه عذاب القبر ويعطى كتابه
بيمينه ويمر على الصراط كالبرق الخاطف ويدخل الجنة بغير حساب لم ار
هذا الحديث مرفوعا الى النبي صلعم في كتب الاصول وذكر ابو الليث في تنبيه
الغافلين قال وبقال من داوم على الصلوات في الجماعة اعطاه الله
خمس خصال اولها يدفع عنه عذاب القبر ويرفع عنه ضيق العيش ويعطى
كتابه بيمينه ويمر على الصراط كالبرق الخاطف ويدخل الجنة بغير حساب
ومن تهاون بالصلوة في الجماعة عاقبه الله باثنى عشر خصلة ثلاثة منها في الدنيا
وثلاثة عند الموت وثلاثة في القبر وثلاثة يوم القيمة فاما الثلاثة التي
في الدنيا فانه يرفع البركة من كسبه وينزع سيما الخير من وجهه ويكون بغيضا
في قلوب الناس واما التي عند الموت فيقبض على ذلك ما جاء شديد
النزع واما التي في القبر فمنكر ونكير وظلمة القبر وضيقه واما التي
يوم القيمة فشدة حسابه وغضب الرب وعقوبة الله في النار وقال
النبي صلعم افضل الاعمال الصلوة لوقتها رواه احمد والبخاري وتسلم
والترمذي وانسائي وعن انس بن مالك رض قال قال رسول الله صلعم
ان لله ملكا بنادي عند كل صلوة يا بني ادم قوموا الى نيرانكم التي اوقدتموها
على ظهوركم رواه الطبراني في الاوسط والصغير وقال صلعم يبعث منادي عند
كل صلاة فيقول يا بني ادم قوموا فاطفئوا ما اوقدتم على انفسكم فيقومون
فيتطهرون ويصلون الظهر فيغفر لهم ما بينهما فاذا حضرت العصر فمثل
ذلك فاذا حضرت المغرب فمثل ذلك فاذا حضرت العتمة فمثل ذلك
فينامون فيدلج في خير ويدلج في شر رواه الطبراني في الكبير وعن ابي هريرة
ان رسول الله صلعم قال يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون
في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسالهم ربهم وهو
اعلم بكم كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون واتيناهم وهم
يصلون رواه مالك والبخاري ومسلم وانسائي قال القاضي عياض
الاظهر وقول الاكثرين ان هولاء الملائكة هم الحفظة الكتاب وقيل يحتمل

ان يكون

ان يكون غيرهم وعن انس بن مالك قال قال رسول
الله صلعم ان اول ما افترض الله على الناس من دينكم الصلاة واخر ما يبقى
الصلاة واول ما يحاسب به الصلاة ويقول الله انظروا في صلوة عبدي
فان كانت تامة كتبت تامة وان كانت ناقصة يقول انظروا هل لعبدي
من تطوع فان وجدت له تطوعا تممت الفريضة من التطوع ثم قال انظروا هل
لزكوته تامة فان وجدت زكوته تامة كتبت تامة وان كانت ناقصة قال
انظروا هل له صدقة فان كانت صدقة تممت له زكوته رواه ابو يعلى قال
الفقيه ابو الليث وذكر ان ابليس لعنه الله كان يزني في الزمان الاول
فقال له رجل يا فرة كيف اصنع حتى اكون مثلك فقال ابليس ولجك
لم يطب من هذا امر فكيف تطيب انت فقال الرجل اما احب ذلك
فقال له ابليس لعنه الله ان اردت ان تكون مثلي فتهاون بالصلوة ولا تبالي
بالحلف صادقا او كاذبا فقال له الرجل لقد عدمت ان لا ادع الصلاة
ولا احلف بيمينا ابدا فقال له ابليس ما بعلم مني احد بالاحسان منا عدمت
ان لا اضع ادميا قط ورد ابو الليث بسنده في تنبيه الغافلين عن
رسول الله صلعم قال الصلاة مرضات الرب تعالى وحب الملائكة وسنة
الانبياء ونور المعرفة واصل الايمان واجابة الدعاء وقبول الاعمال
وبركة في الرزق وراحة البدن وسلاح على الاعداء وكراهة الشيطان
وشفيع بين صاحبها وبين ملك الموت وتراح في قبره وفراش
تحت جنبه وجواب منكر ونكير وموانس وزائر معه في قبره الى يوم القيمة
فاذا كان يوم القيمة كانت الصلاة ظلا فوقه وتاجا على راسه وكل شئ
طلع يوم القيمة تورا يسعى بين يديه وسترا بينه وبين النار وحجة للمصلي بين
يدي الرب وثقلا في الموازين وجوازا على الصراط ومفتاحا للجنة ولكان
صلعم اذا اصاب اهله خصاصة قال قوموا الى الصلاة بذا اوصت قال الله
تع وامر اهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسالك رزقا نحن نرزقك وقال
صلعم من صلى الصبح فهو في ذمة الله فلا تخفروا الله في ذمته رواه مسلم في
صحيحه قال العلماء في هذا دليل على ان صلاة الصبح سبب الحفظ والعصمة
ودفع الافات وقوله في ذمة الله اي في ضمانه وامانه وقال صلعم اوصاني

الصلوات الخمس حطت عنك هذه عمدة واطلعت عنك هذه عمدة وصرفت
عنك بهذه عظمة وضعت عنك هذه كبيرة وغسلت عنك هذه موبقة ثم توضأ
كما امرك الله تعالى وكان صلعم اذا حزبه امر صلى اى اذا نزل به فهم وقال يا ابا هريرة
مرا هلك بالصلاة قال الله تعالى فى القرآن مرحيث لا يكتئب وقال وجب
كانت الكرب العظام تنكشف عن الاولين بالصلاة وقال ما نزلت باحد منكم كربة
الا فزع الى الصلاة وقال صلعم يرفع عن لا يصلى فزع عن لا يصلى ويرفع
ويرفع عنهم ويرفع عن لا يحج ولو اجتمعوا على ترك هذه الكلمات ما انظرهم الله طرفة
عين وقال لو لا عباد ركع وصبية رضع وبهائم رتع لصب عليكم العذاب صبا
وكان ابن المسيب يقول اذا رأى ابنه اى بنى لازيدن فى صلاتى من اجلك
رجاء ان احفظ فيك وينزل هذه الاية وكان ابوهما صالحا فكان بينهما وبين
الاب الذى حفظا به سبعة آباء والصالح هو القائم بما يجب عليه من حقوق
الله وحقوق العباد وقال صلعم ان الله ليرفع ذرية المؤمن حتى تلحقهم به وان كانوا
دونه فى العمل لتقر بهم عينه ثم تلا والذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم بايمان
الاية وقال ابن عباس هى ناسخة لقوله تع وان ليس للانسان الا ما سعى
فيدخل الله الابناء الجنة بصلاح الاباء وقال صلعم ان الله ليدفع بالمسلم
الصالح عن مائة اهل بيت من جيرانه البلاء وقال ان الله ليصلح بصلاح الرجل
المسلم ولده وولد ولده واهل دويرته ودويرات حوله فلا يزالون فى
حفظ الله تع ما دام فيهم وروى ان الله يحفظ بالصالح من بعده قابين سنة
قال الفقيه ابو الليث ومثل الصلاة مثل ملك اتخذ قصرا وعمل فيه ابوابا
فيها الوان الاطعمة والاشربة بكل لون لذة فى كل لون منفعة فكذلك الصلاة
دعا الرب الرباه وهيأ لهم فيها اصنافا مختلفة تجدهم بها لبذ ذهم بكل لون من
العبودية فالاصناف كالاطعمة والاذكار كالاشربة وروى ان من صلى الخمس
نال فضل برسول الله صلعم وعرج به ليلة المعراج الى السموات رأى فى سماء
الدنيا ملائكة قياما منذ خلقهم الله يركعون الله تع لا يركعون ولا يسجدون
وفى السماء الثانية ملائكة ركعا منذ خلقهم الله لا يرفعون رؤسهم وفى السماء
الثالثة ملائكة سجدا لله تع لم يرفعوا رؤسهم الى حين سلم عليهم نبينا محمد
صلعم رفعوا رؤسهم وردوا على السلام ثم سجدوا ثانية الى يوم القيمة

وفى تلك

وفى تلك صارت السجدة فى كل ركعة نصف يوم وفى السماء الرابعة ملائكة منذ خلقهم
وفى السماء الخامسة ملائكة مسبحين ذاكرين وفى السماء السادسة
ملائكة مهللين مكبرين وفى السماء السابعة ملائكة مسلمين يقولون
بالسلام منذ خلقهم الى يوم القيمة قال فهم قلب النبى صلعم ان يكون له ولامته
عبادة يجتمع فيها هذه الاشياء كلها فعلم الخلائق جل جلاله بحبه وشهوته وهو
اعلم به من قبل ان يتم النبى صلعم فجمع له فضل عبادة ملائكة السموات كلها
فى الصلاة واكرم بها نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم فمن قام فى صلاته بقلبه
واعضائه واداء اركانها بركوعها وسجودها نال ثواب ملائكة سبع
سموات ومن فيهن من خلقه وقال شقيق البلخى رح ثلاث الحكماء فى الصلاة
عشر خصال وصلة ومناجات ومفتاح الحوائج وموضع النفس على الرب
والفرج من الكرب والامن من الفزع وتسعة الرزق وعافية من الاسقام
وتكفير للذنوب وانس للموحدين فاما الوصلة فلانها عبادة والعبادة
وصلة العبد مع المعبود واما المناجات فلقوله صلعم المصلى يناجى ربه
قال الفقيه رح ثم الذى له فخر على غيره لانه يناجى الامير فكيف بمن هو يناجى
الجليل الخبير واما مفتاح الحوائج فقوله تع فقد موا بين يدى نجواكم صدقة
تسبق فى التقدير ركعتان يصليهما قبل رفع الحاجة واما عرض النفس
على الرب تع فان الصلاة اظهار العبودية واذعان له تع بالعبودية
واقرار لهم له بالربوبية واما الامن من الفزع فقوله صلعم اذا رأيتم فزعة
الاهوال فافزعوا الى الصلاة واما الفرج فقوله تع فلولا انه كان من المسبحين
يعنى من المصلين لقبل دعوته فى بطن الحوت يعنى يونس بن متى لبث
فى بطنه الى يوم يبعثون واما السعة فى الرزق فقوله فى قصة شعيب
عم وامر اهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا وقال تع ومن
يتوكل على الله فهو حسبه واما ذكر الآية اجر عن ضيق المعيشة على من اعرض عن الصلاة فمن
لم يعرض عنها يوسع عليه واما تكفير الذنوب فقوله تع اقم الصلاة طرفى
النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات واما العافية
من الاسقام فقوله صلعم لابى هريرة اشتكم بدء وقم فصل فان الصلاة شفاء
واما عرس الموحدين فان العرس يجتمع فيه الوان الطعام كذلك الصلاة

يجتمع فيها الوان العبادات والطاعات فاذا اصلى العبد ركعتين يقول
الرب تع عبدى مع ضعفك وقلة حيلتك اتيت بالوان العبادات والطاعات
فيها قيام وركوع وسجود وقراءة وثناء وتهليل وتحميد وتكبير وتمجيد وتسليم
فاصنع جلالتى وعظمتى وقوتى لاجعل بينى وبين امتك جنة فيها الوان النعيم اوجبت
لك الجنة بجودى وغيرها كرامة لا غنى بالوان العبادة واكرمك بزوجتى حيا
وغنى بالوصية قال الفقيه الى رحمه الله تع المصنف رح فاذا كانت
للصلوات الخمس هذه الفضائل فينبغى للعبد الا يواظب عليها ولا يترك
منها شيئا قال صلعم من حافظ عليها كانت له نورا وبرهانا ونجاة يوم القيمة
ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نورا ولا برهانا ولا نجاة وكان يوم القيمة مع قارون
وفرعون وهامان وابى بن خلف رواه احمد وبزوجها او خانها ولا يغبنها
عزا وفاتها مع تمام ركوعها وسجودها بالتعديل والطمانينة وحسن قراءتها
عطف على تمام اى ومع حسن قرأتها بالتجويد والترتيل واخراجها من مخارجها
وتسبيحاتها عطف على ركوعها اى ومع تسبيحاتها وتكبيراتها وقنوتها وتشهدها
وباقى عطف على قوتها بجميع سنن الصلاة من الفرائض بيان للشرائط والواجبات
عطف على جميع اى وباقى باقى الواجبات ولا يصح عطفه على الفرائض لانه يصير
من الشرائط وليس منها والسنن والآداب ويجتنب منهيات الصلاة
للصلاة ومكروهاتها قال النبى صلعم الصلاة مكيال فمن وفى وفى له ومن طفف
نقص فى الكيل فقد علم ما قال الله تع فى المطففين قال الله تع ويل للمطففين
اى شدة عذاب فى الآخرة او واد فى جهنم يسيل فيه صديد اهل النار
وعن حذيفة بن اليمان رض انه راى رجلا يصلى ولا يتم ركوعه ولا سجوده
فقال لو مت على هذا مت على غير فطرة الاسلام على غير دين الاسلام وعن ابى
عبد الله الاشعرى رض ان رسول الله صلعم راى رجلا لا يتم ركوعه وينقر فى سجوده
وهو يصلى فقال رسول الله صلعم لو مات هذا على حالته هذه مات على غير ملة
محمد صلعم رواه الطبرانى فى الكبير وابو يعلى باسناد حسن وابن خزيمة فى صحيحه
وقال النبى صلعم الا اخبركم يا سواد الناس بسرقة قالوا بلى يا رسول الله قال
الذى يسرق من صلاته قيل وكيف يسرق من صلاته قال لا يتم ركوعها ولا سجودها
رواه احمد والطبرانى وابن خزيمة فى صحيحه والحاكم وقال صحيح الاسناد وقال صلعم

لا ينظر الله يوم القيمة الى عبد لا يتم صلبه فى ركوعه وسجوده وقال اما يخاف
من يحول وجهه فى الصلاة ان يحول الله وجهه وجه حمار وقال الالتفات
فى الصلاة هلكة وقال لا ينظر الله الى صلاة لا يخضر الرجل فيها قلبه مع بدنه وروى
ان الله تع قال انا بيت بيتى واستقبل الصلاة ممن تواضع لعظمتى وقطع
نهاره بذكرى وكف نفسه عن الشهوات من اجلى يطعم الجايع ويكسو العريان
ويرحم المصاب فذلك الذى يضىء نوره فى السماء كالشمس ان دعانى
لبيته وان سالنى اعطيته فلت والفظ انا نقتضى الحصر اى لا يقبل الصلاة
الا من هذا الموصوف ولا يقبل من غيره وقال صلعم كم من قائم حظه من صلاته
التعب والنصب قال الغزالى وهذا اذا لم يغلب الغالب وقال صلعم ان العبد
ليصلى الصلاة لا يكتب له منها سدسها ولا عشرها وانما يكتب للعبد من صلاته
ما عقل منها واعلم ان قول الفقهاء فى الصلاة التى لا يحضر فيها القلب
ولا يتم فيها السنن انما صحيح كقول الطبيب فى وصفة مقطوعة الاطراف
هذا يسلطان انما حاجة فان كان ذلك كافيا بالتقرب به اليها الى
الملك فالصلاة ان فقدت صالحة للتقرب بها الى الله تع فان اشك
ان تردّ على المتهدر ويزجر فلا يعد مثل ذلك فى الصلاة كما تقدم فى الحديث
من انها تلف كما يلف الثوب الخلق فيضرب بها وجهه فينبغى للمصلى ان يجمع
قلبه ويصرف شواغله وعلاجه ان يغمض بصره او يصلى فى بيت مظلم ولا يترك
بين يديه ما يشغل قلبه وان لا يكون امامه او اصل هذا الخشوع يتقرب
القلب من حب الدنيا وهو اساس كل نقصان ومنبع كل فساد وقد لان
فليعلم الانسان انه فى صلاته يناجى ربه وآدابه مع الله تع والاعراض
عن كل ما يؤدب وليذكر خطر المقام بين يدى الله تع فى الآخرة وموقف
الحاجات ثم وسرعة انتقاله عن الاحباب ودواعيه لا يحل والاصحاب
وابداعه فى ظلم التراب فكيف يشتغل عن آخرته فمن هذه عائشة رض قال
بعضهم ان العبد يسجد السجدة عند ما يتقرب بها الى الله تع فلو تفتت
ذنوبه فى سجوده على اهل مدينة لاهلكهم افيقبل وكيف ذلك قال يكون ساجدا
عند الله تع وقلبه مصغ الى هوى ومنى به الى باطل فهو يستهزئ العبد فقال
الله تع ان يوفقنا ويختم لنا بخير وقد تم بيده صلاة عن الفقيه ابو الليث رح

والغش الغل بكسر الغين هو الغش وقد غل صدره يغل بالكسر غلا اذا كان ذا غش وفي الصحاح فعلى هذا يكون عطف الغش على الغل عطف تفسير، والغش بوضع النصيحة، قال صلعم من غشنا فليس منا قيل هو محمول على المستحل بغير تاويل فيكفر ويخرج من الملة وقيل معناه ليس على سيرتنا الكاملة وهدينا والحقد واصل الحقد ان الغضب اذا لزم كظمه وعجز عن التشفي في الحال رجع الى الباطن واختفى فيتضاعف حقدا، ومنشأ الحقد ان يلزم قلبه استصغاره والبغضة له والنفار منه وآن يدوم ذلك ويبقى وقد قال صلعم المؤمن ليس بحقود فالحقد ثمرة الغضب والحقد يثمر ثلاثة امور الاول الحسد وهو ان يملك الحقد على ان يتمنى زوال النعمة عنه فتتضمن بغيته ان اصابها وشر المصيبة ان نزلت به وهذا من افعال المنافقين الثاني الشماتة والتاني تزيد على اضمار الحقد في الباطن فتشمت بما يصيبه من البلاء الثالث ان يتجرد وتضاربه ويقطع عنه وآن طلبك واقبل عليك الرابع وهو دون ان تتوانى عنه استصغارا له الخامس ان يتكلم فيه بالاجل من كذب وافتراء بتره وهتك سره وعيبه، السادس ان يحكيه استهزاء وسخرية منه، السابع ايذاؤه بالضرب وما لم يؤلم به نفسه الثامن ان يمنعه حقه من صلة رحم وقضاء دين ورد مظلمة وكل ذلك حرام، واقل درجات الحقد ان يحترز من الغايات الثمانية المذكورة ولا تخرج بسبب الحقد الى بعضها بل ربما تشتغله بالباطل وهو ما ينقص درجتك في الدين ويحول بينك وبين فضل عظيم وثواب جسيم ولما حلف ابوبكر رضه ان لا ينفق على مسطح وكان قريبه لانه تكلم في واقعة الافك نزل قوله تع ولا يأتل اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولوا القربى الى قوله تع الا تحبون ان يغفر الله لكم فقال ابوبكر رض بلى نحب ذلك وعاد الى الانفاق عليه، فالاولى ان يبقى على ما كان فان امكنه ان يزيد في الاحسان مجاهدة للنفس وارغاما للشيطان فذلك هو مقام الصديقين وهي من افضل الاعمال المقربين فلنعد الى تمام الكلام في الصلاة (حوال عند القدرة احدها ان يستوفي حق الذي يستحقه من غير زيادة ونقصان وهو العدل والثانية ان يحسن اليه بالعفو والصلة وذلك هو الفضل والثالثة ان يظلم بالاستحقاق

من امته الا بعد اكذا قال الرسول صلعم وعن محمد بن سليم قال بلغني انه لما نزلت الصلوات الخمس صاح ابليس لعنه الله صيحة اجتمع اليه جنوده فقالوا ما لك يا سيدنا قال انه قد نزل اليوم بمحمد صلعم وامته الصلوات الخمس فما لو فعلوا الصلاة كانت صلاتهم كفارة لما بينهم قالوا فما حبلنا قال اشغلوهم عن مواقيتها وشغلوا اليهم الحديث الباطل وزينوا اليهم اشغال الدنيا حتى يجوزوا عن مواقيتها قال فان هذه الرحمة تنزل عليهم فما يبقات الصلاة فاذا اخروها لم يصبه الملك الرحمة قالوا وان لم نستطع ذلك قال فليقم اربعة منكم على واحد منهم في الصلوة احدكم من فوقه والاخر عن يمينه والثالث عن شماله والرابع من تحته اجتهدوا فالذي من فوقه يقول انظر الى فوق فان لم يطعه ذهب الى الذي عن يمينه ويقول له يعطى فاجتهد انت فيقول الذي عن يمينه انظر الى يمينك فان لم يطعه ذهب الى الذي عن يساره فيقولان له لم يطعنا فاجتهد انت فان لم يطعه ذهبوا الى الذي من تحته فيقولون له اجتهد انت لم يطعنا قال واجتهم الذي من تحت قدميه يقول بمجل بمجل فان كم يطعهم فاتم صلاته كتب له من هذه الصلاة اجر اربع غازية وشهيد ومجاهد وبعضه اولئك الاربعة الشياطين فيقولون هم في البر فلا يكون لهم على ابن آدم سبيل الى يوم القيمة وآن هو اطاع واحدا منهم لم يكن له من صلاته الا العناء وزرت على وجهه كما تزف التبن، وكان شيخ ابن حكيم للعالم لا يقبل شهادة من يصلي بغير وآء ويقول انه لو فقد باب سوك الدنيا لبس احسن ثيابه وارتدى واذا صلى فانه يذهب الى باب الله تعالى ملك الدنيا والاخرة افلا يتزين لله ان يتزين له باحسن ثيابه وتزيين فلما ترك التزين بامر الصلوة فهو فاسق لا يقبل شهادته ويحكى انه وقعت الاكلة في يد عمر بن ذر وكان جليلا في الزهد والعبادة فقالت له الاطباء لا بد لك من قطع يمينك اليد فقال اقطعوها فقالوا لا نقدر الا ان تشد بالحبال فقال لا تشدوني بالحبال لكنه اذا شرع في الصلاة فاقطعوها حينئذ فاني لا احس به من مخافة الله تعالى وجلاله في قلبي فلما شرع في الصلاة قطعت يده فلم يشعر بذلك واذا اراد الله بعبد خيرا في الصلاة يبقي او لا ان يقع ما جميع ذنوبه فتقدم الكلام على التوبة وتفاصيلها وتقدم قلبه من الغل

وذلك هو الجبور وهو اخبث الكبائر قال والثاني هو اختيار الصديقين والاول
منتهى درجة الصالحين والحسد اعلم ان الحسد ايضا من نتايج الحقد والحقد
من نتايج الغضب فهو فرع فرع الغضب والغضب اصل اصيل ثم للحسد من الفروع
ما لا يكاد يحصى وقد ورد في ذم الحسد اخبار كثيرة قال رسول الله صلعم الحسد
يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب وقال صلعم في النهي عن الحسد والبغضاء
وغيرانه لا تحاسدوا ولا تقاطعوا ولا تدابروا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله
اخوانا وقال صلعم كاد الفقر ان يكون كفرا وكاد الحسد ان يغلب القدر وقال
صلعم انه سيصيب امتي داء الامم قالوا وما داء الامم قال الاشر والبطر
والتكاثر والتنافس في الدنيا والتباغض والتحاسد حتى يكون البغي ثم يكون
الهرج وقال صلعم لا تظهر الشماتة لاخيك فيعافيه الله ويبتليك وقال ذكر
عام قال امرع الحاسد عدو النعمة منحط القضاء على غير اعراض بقسمي التي قسمت
بين عباده وقال صلعم استعينوا على قضاء الحوايج بالكتمان فان كل ذي نعمة
محسود وقال صلعم ان لنعم الله اعداء قيل ومن هم قال الذين
يحسدون الناس على ما اتاهم الله من فضله وقال صلعم ستة يدخلون النار
قبل الحساب بستة قيل يا رسول الله من هم قال الامراء بالجور والعرب
بالعصبية والدهاقين بالكبر والتجار بالخيانة واهل الرستاق بالجهالة والعلماء
بالحسد بقية العلماء الذين يطلبون الدنيا بحسد بعضهم بعضا فينبغي للعالم
ان يتعلم العلم ليطلب به الآخرة فاذا كان العالم يطلب بعلمه الآخرة
فانه لا يحسد احدا فاذا تعلم لطلب الدنيا فانه يحسد وقال بعض السلف
ان اول خطيئة كانت في الحسد حسد ابليس آدم فحمله الحسد على المعصية وفي
ان عون بن عبد الله دخل على الفضل بن المهلب وكان يومئذ على واسط
فقال اني اريد ان اعظك بشيء فقال وما ذاك قال لا تكفر فانه اول
ذنب عصي الله به ثم قرأ واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم الآية وآياك
والحرص فانه اخرج آدم من الجنة بسكنة امرأة جنة عرضها السموات والارض
يأكل منها الكسيرة واحدة تناول منها فحرص اكل منها واخرجه الله منها ثم قرأ قال
اهبطا منها الآية وقال اياك والحسد فانه قتل ابن آدم حين حسده ثم قرأ
واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق وحد الحسد كراهية النعمة وحب زوال الله النعم

عليه وحد الغبطة ان لا يحب زوالها ولا كره وجودها ودوامها ولكنك
تشتهي لنفسك مثلها وبسبب المنافسة قال صلعم المؤمن يغبط والمنافق يحسد
اما الحسد فهو حرام بكل حال لانه اصابها فاجر او كافر وهو يستعين بها على
تهييج الفتنة والفساد ذات البين فلا يضرك كراهيتك لها ومحبتك لزوالها
فانك لا تحب زوالها من حيث انها نعمة بل من حيث هي آلة الفساد وهو انما
الغبطة فليست بحرام بل هي اما واجبة او مندوب اليها او مباحة فان كانت
تلك النعمة دينية واجبة كالايمان والصلوة والزكوة فهذه المنافسة واجبة
وهو ان يحب ان يكون مثلها له ان لم يجب ذلك فيكون راضيا بالمعصية و
ذلك حرام وان كانت النعمة من الفضائل كالفتوح الامور في المكارم
والصدقات فالمنافسة مندوب اليها وان كانت نعمة ينتفع بها على وجه
مباح فالمنافسة فيها مباح قال الفقيه ابو الليث ليس شيء من الشر اسرع من الحسد
يعمل الحاسد خمس عقوبات قبل ان يصل الى المحسود اولها غم لا ينقطع عنه
الثاني في مصيبة لا يؤجر عليها الثالث مذمة لا يحمد عليها الرابع يسخط عليه
الرب الخامس تنقطع عنه ابواب الجنان وعن الاحنف بن قيس انه قال
لا راحة لحسود ولا وفاء لملوك ولا اري لخائن ولا جيلة لبخيل ولا مروءة
لكذوب ولا سؤدد لسيئ الخلق قال الفقيه ابو الليث رحمه الله علامة لا يتجاوز
دعاءهم الكل الرباء ومكان الفقيه ومن كان في قلبه غل او حسد للمسلمين والكبر
وهو الخداع واصله صرف الغير عما يقصده بحيلة والخيانة في الامانة وهي من علامات
المنافق كما جاء في الحديث الصحيح آية المنافق ثلاث وذكر منها الخيانة في الامانة
وقال صلعم لا ايمان لمن لا امانة له ولا صلوة لمن لا طهور له الحديث رواه الطبراني
وقال صلعم ثلاث منقذات بالعرش الرحم تقول اللهم اني بك فلا اقطع
والامانة تقول اللهم اني بك فلا خان والنعمة تقول اللهم اني بك
فلا اكفر رواه البزار وكان صلعم يقول اللهم اني اعوذ بك من الجوع فانه بئس
الضجيع واعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة رواه ابو داود والنسائي في
وابن ماجة ولسانه بالنصب عطف على قلبه اي ويطهر لسانه من الكذب والبهتان
والنميمة والغيبة تقدم الكلام على هذه المحرمات الاربعة في باب فضيل السواك
فليراجع ثم والخصومة وتقدم الكلام عليها في آفات اللسان التي لا تخفى الانسان

ويحفظ عينه من النظر الى الحرام قال رسول الله صلعم يعني عز ربه عز وجل النظرة سهم مسموم من سهام ابليس من تركها من مخافتي ابدلته ايمانا يجد حلاوته في قلبه رواه الطبراني والحاكم وقال صحيح الاسناد وقال صلعم كل عين ناكبة يوم القيمة الا عين غضت عن محارم الله وعين سهرت في سبيل الله وعين خرج منها مثل رأس الذباب من خشية الله رواه ابو الشيخ بن حبان وعن علي رضي الله عنه ان النبي صلعم قال له يا علي ان لك كنز في الجنة وانك ذو قرنيها فلا تتبع النظرة النظرة فانما لك الاولى وليست عليك الآخرة رواه احمد والترمذي واستغربه وقوله صلعم لعلي انك ذو قرنيها اي ذو قرني هذه الامة وذلك لانه كان له شجعان في قرني رأسه احدهما من ابن ملجم لعنه الله والاخر من عمرو بن ود وقيل معناه انك ذو قرني الجنة اي ذو كطرفيها وكلها الكناية تشمل جميع نواحيها كما سلك الاسكندر جميع نواحي الارض شرقا وغربا فسمي ذا القرنين لذلك على احد الاقوال وقيل سمي علي بذلك لغلبة الحوائج والبغاة وقال صلعم كتب على بن آدم نصيبه من الزنا مدرك ذلك لا محالة العينان زناهما النظر واللسان زناه الاستماع والسمع زناه الكلام واليد زناها البطش والرجل زناها الخطا والقلب يهوى ويتمنى ويصدق ذلك الفرج او يكذبه رواه البخاري وسلم وابو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه من سماع اللهو والطرب اي من سماع الغناء والغناء من غير آلة مطربة ممنوع منه شرعا قال والشعر والرجز والنوح والنصب وجميع ضروب الشعر يسمى غناء اذا اخذ بلحن اي طريقة قال صلعم ما من رجل يرفع صوته بالغناء الا بعث الله له شيطانان احدهما على هذا المنكب والآخر على هذا المنكب يضربانه بارجلهما حتى يكون هو الذي يسكت وتحرم الغناء بآلة المطربة التي هي شعار شاربي الخمر كالعود والمعازف والاوتار والمزمار والشبابة والضرب بالصفاقين وذكره استعمار المولد بن المستعلة على النزل والبطالة هو لا بأس الدف بضرب الرقاق في العرس والختان وكل ما حرم فعله حرم القصد لاستماعه ولا بأس بالحداء السير للسرعة وتنشيط النفوس وترويحها وعلى هذا مشايخ الصوفية يجتمعون وهم في مكان فيقرأ احدهم شيئا من القرآن ويجيد وحاديهم يذكر الجنة والنار والشوق الى الفوز بالغفران فهذا القدر لمثلهم لا يقابل بانكار ولا يبعد ان يجوز من ذلك ما يقوله المشتغلون باعمالهم من ازعاجاتهم التي تزيد في نشاطهم وتجدد

اما الشيخ لا سماع نفسه ودفعا للوحشة من نفسه صلى جهة مكروه او غير مكروه اختلف المشايخ فيه فمنهم من قال لا يكره وبه اخذ عامة الائمة السرخسي لو اما انكره ما يكون على سبيل اللهو وهذا القائل بحديث جاء روى عن انس بن مالك رضي الله عنه انه دخل على اخيه البراء بن مالك رضي الله عنه وهو يغني وكان من زهاد الصحابة رضي الله عنهم كذا في الذخيرة ومنهم من قال يكره وبه اخذ صدر الاسلام في المبسوط وكان يقول لا بأس بالغناء الذي يسبح نفسه لازالة الوحشة وكان بعض الصحابة يفعلونه وعن ابن ابي ليلى رحمه الله انه كل الغناء مطلقا واما اطلب الكلام ههنا بايراد ما ان الشيخ اساسي الحاجة الى معرفتها من غير الحاجة الى معرفة المستفتي

ع باب الاذان

لو ذكر

ظاهر الحديث الحرام

من اول الحرام

القسم

لذلك بما روى في الصحيحين قال كان النبي صلعم ينقل الى الرأس يوم الخندق ويقول والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا الى قوله اذا اراد فتنة ابينا برفع بها صوته ابينا ابينا وقال انس جعل المهاجرون والانصار يحفرون الخندق ويقولون نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا ابدا فجيبهم صلى الله عليه وسلم لا عيش الا عيش الآخرة فاغفر للانصار والمهاجرة والمذبان وهو التكلم بالا يعقل والا يعنيه ويحفظ به من علم الناس اي يحفظها من ان يضرب بها مسلما او يشتاول حراما او يؤذي احدا او يخون مسلما في امانة او يكتب بها ما لا يجوز الاطلاع به فالقلم احد اللسانين كما قال فلا تكتب بكفك غير شيء يسرك في القيامة ان تراه وبطنه وما حواه وفرجه من التلبس الحرام وقد تقدم الكلام على ذلك في باب فضل السواك وروى عن علي رضي الله تعالى عنه اي اي يحفظها عن المشي الى المحرمات والى ابواب الظلمة فان المشي اليهم من غير ضرورة معصية فانه تواضع لهم واكرام وقد نهينا عنه قال الثوري من تبسم في وجه ظالم او وسع له في مجلسه او ناله من عطاياه شيء فقد قطع عرى الاسلام وكان من اعوانهم وقال صلعم ما ازداد رجل من السلطان قربا الا ازداد من الله بعدا وقال حذيفة اتقوا ابواب الامراء فاما هو اولف للفتن وقيل من شارهم في عز الدنيا شاركهم في ذل الآخرة وقال صلعم من اقرب من باب السلطان افتتن فان كان ذلك بسبب طلب امواله فهو سعي الى الحرام وقد قال صلعم من تواضع لغني لغناه ذهب ثلثا دينه فهذا في الغني الصالح فما ظنك في الظالم اللهم الا ان يجرب اليهم لمصلحة غيره فذلك لا بأس فقد روي ان نبيا من الانبياء كان يأخذ بركاب الملك بنا لله جاء يعيش فيه مؤمن ثم بانى بالصلاة اي بعد ما تاب وطهر قلبه وثيابه واذنه وبدنه وترجل من المحرمات والمعاصي بانى بالصلاة مع التعظيم لله تعالى والحرمة ويقوم بين يدي الله تعالى ظاهرا وباطنا بالهيبة والاخلاص ويروى اي ويعتقد انها اي ان هذه الصلاة اخر صلاة يصليها وانه يموت عقيبها وتكون خاتمة عمله فيؤديها باكمل اوصافها واتم اركانها ويصليها بالخضوع سكون بدنه والخضوع هو الانقياد والمطاوعة ومنه قوله تعالى فلا يخضعن بالقول والخشوع اي سكون بدنه وصوته وتبصره قال خشع الرجل خشوعا اذا انطامن وخشع ببصره اذا رمى به الارض وغضه والخشوع اعم من الخضوع

لان الخشوع يكون في البدن والخشوع يكون في البدن والصوت والبصر قال الله تع
في صلاتهم خاشعون وفي الحديث قال رجل راه يعبث بلحيته في الصلاة لو خشع
قلب هذا لخشعت جوارحه وقال تع في البصر خاشعا ابصارهم وقال تع في الصوت
وخشعت الاصوات للرحمن اى سكنت كذا في ضيا الحلوم والتضرع الذل
والخشوع قال الله تع يتضرعون وحضور القلب والخضوع بغض الغيبة قال الله تع
حاضري المسجد الحرام لان الله تع امر بالخشوع في الصلاة حيث قال وقوموا لله
قانتين اى خاضعين وبدء الخاشعين في الصلوات حيث قال والذين هم
في صلاتهم خاشعون ويعلم ان واقف بين يدي الله تع والله يعلم ما في سره وعلانيته
ولا يخفى عليه شيئ من امور وهو صدقة في العبادة واخلاصه وثقة واشراكه
وحقيقته اى ظاهره وباطنه ومجازه اى عبادة بتاويل ويعلم هو اى المصلي
ان ربي عز وجل ايضا وبناجيه اى يساره قال تع اذا ناجيتم الرسول
وبرعوه لقوله صلعم اذا صليت فاعلم انك ترى ربك كما جاء في الحديث
الصحيح وقال الاحسان ان تعبد الله كانك تراه فان لم يكن تراه فانه يراك
يعني الشيئ الذي به تكمل اركان الاسلام ويحسنها هو الاخلاص والاخلاص ان
يقف في عبادة الله تع بحضرة الله كانك تراه يعني تحضر قلبك ولا تلتفت بقلبك
الى وسوسة شاغلة ولا يجري بخاطرك انك تصلي او تصوم ليراك احد او تتوهم
الناس انك رجل صالح متعبد ولا ينظر بعينك الى يمينك وشمالك ولا تبعث
بيديك ولا تحكه برجلك لان من يرى مولاه يغلب عليه الخوف بحيث لا يقدر
على شئ من هذه الاشياء ومن وقف بين يدي سلطان والسلطان ينظر اليه
بشفير وجهه من الخوف ويقل قوى يديه ورجليه من الخوف ولا يقدر ان يرفع
الذباب عن وجهه من الخوف فاذا كان هذه حال واقف بين يدي مخلوق
فكيف حال واقف بين يدي خالق المخلوقات فان لم تعلم انك تراه فانه يراك
يعني لا تقصر في العبودية ولا تعمل بالرياء من اجل انك لا تراه بعينك فان لم تكن
تراه فانه يراك ويرى ما في قلبك من الاخلاص والرياء فانه لا يخفى عليه شيئ
في الارض ولا في السماء يعلم خائنة الاعين وما تخفي الصدور وقال صلعم المصلي
يناجي ربه ثم يسأل الله تع حاجته بعد فراغه فراغ الصلاة من اضافة المصدر
الى المفعول من القبول بيان الحاجة اى قبول الصلاة والتضعيف اى تضعيف

الاجور

الاجور والنجاة عن التعذير ثم يرجع عما عن الصلاة ومن كلام الشيخ الامام العالم
الرباني احمد بن علوان من بلاد اليمن رح قال ينبغي للمصلين على ما يلزمهم قبل اداء
الصلوات من المقدمات وبعد اتيانها من المؤخرات وفي نفسها من الاداء
والاثبات اعلموا ان الفاعل الخ منه ومنها الحركات وعليها تترتب افعال
الصلاة هي هذه الجسد الجامع لهذه الآلات والصفات فاول ما يلزم ان يجيا
من ذنبه المقبل على ربه الداخل في طاعته الى قوله على صلاة اصلاح الاعضاء الخ
نقوم بها جوارحه الآلات الجسمية وتوظيفها بالتوبة والتعظيم للنفس الخ
تاكل كما يا كل الانعام من مواضع الشبهة والحرام لان المعاصي المفسدة للفروع
انما تسري سارياتها من الاصول فاذا كان ذلك كذلك فالصلاة فرع من فروع
الحركة والحركة فرع من فروع القوة والقوة فرع من فروع الغذاء فاذا طهر
الغذاء ولد طهارة في القوة فاذا طهرت القوة ولدت طهارة في الحركة
واذا طهرت الحركة ولدت طهارة في الصلاة واذا طهرت قبلت
وعلى اجنحة الملائكة حملت وبصلاة الصالحين وصلت واذا افسد
الغذاء ولد فسادا في القوة واذا افسدت القوة ولدت فسادا في
الحركة واذا افسدت الحركة ولدت فسادا في الصلاة واذا افسدت
الصلاة ردت ولم تقبل ولا على اجنحة الملائكة حملت ولا بصلاة الصالحين
توصل والثانية من المقدمات ان يتطهر بالطاهر من الماء وان يسبغ
وضوءه الاعضاء وان يستر العورة من حلال وان لا يرقل ولا يختال وان
يجتهد في تطهير المكان ورعاية الزمان وان يطهر الاقدام من المشي الى الحرام
والاثام وان يطهر الايدي للتكبير قبل ان يرفعها الى الملك الكبير المتعال من تناول
الحرام وظلم الانام بالسيوف والاقلام وان يطهر اللسان للتلاوة
القرآن من الكذب والبهتان والزور والعدوان وان يطهر السمع
لحسن الاستماع وان يطهر الابصار للخشوع والاعتبار من النظر الى ما حرم الجبار
وان يطهر الفؤاد لمناجاة رب العباد من الغش والفساد وسوء الاعتقاد
فاذا كبر متوجها الى الكعبة فليتوجه الى رب الكعبة قلبه وليقبل الملك بالترتيل
ويركع ويرفع ويسجد بالتمكين والتفصيل واقل ما يواظب عليه من التسبيحات
ثلاث ثلاث في الركعات والسجدات ثم بعقد هما يقينا ان الله يسمع

قرآءة وينظر الى حركاته ويطلع الى خطراته وانه في محل الخطاب وان الله عز وجل في
محل الجواب فيبرز بالخلع والصواب جهد ان خافت خلوة او صحت فاذا
تحقق معاني القربة فليكن مدرعا لانوار الهيبة شاهد الحضور لا الغيبة وليكن
للخواطر دافعا ولوسوسها قامعا الى ان يسلم سالما ويخرج من صلاته غانما ولكن
خروجه الى صفة الوجد وحفظ العهد ورعاية الود ومجانبة الصد ليتوفر له ريح
المعاملة ويبقى عليه انوار المقابلة ولا يميت الاوقات التي بين الصلوات
بمجالسة الاموات بل يصل الصلاة بالصلاة وديدنه الجياة بالحياة اما بالفكر واما
بمجالسة اهل الذكر فبالحري من صلاة عمرت بهذه الصفات وادبت بهذه
الآلات ما اعونها الذنوب وما اكسرها للقلوب وما اكشفها للكروب
وما ادفعها للخطوب وما اجمعها للمطلوب وما اجلبها للمحبوب وقال في
العوارف واعلم ان من الناس من اذا قال الله اكبر غاب في مطالعة العظمة
والكبرياء واستلاء باطنه نورا وصار الكون باسره في قضاء شرح صدره كخردلة
بارض فلاة وقال الشيخ عبد الله اليافعي في روض الرياحين سمعت بعضهم قال صليت
خلف ذي النون صلاة العصر فقال الله ثم بهت وبقي كانه جدليس
فيه روح من جلاله ثم قال اكبر فظننت ان قلبي قد انخلع من هيبة تكبيره وينبغي
ان يكون المصلي بين الخوف من الرد وعدم القبول والرجاء في القبول
كما روي عن الحسن بن علي رضه انه كان اذا اراد ان يتوضأ تغير لونه فيقيل
عن ذلك فقال اريد ان اقوم بين يدي الملك العلام وكان الحسن بن علي اذا
باب المسجد رفع راسه وقال الهي عبدك ببابك يا محسن قد اتاك المسيء
وقد امرت المحسن منا ان يتجاوز عن المسيء وانت المحسن وانا المسيء
فتجاوز عن قبيح ما عندي بجميل ما عندك يا كريم ثم يدخل المسجد وعن علي رضه انه كان
اذا حضر وقت الصلاة ارتعدت فرايصه فجميع فريضة وهي لحمة في الاسفل
في وسط الجنب ثم عند اذا قرعت الدابة بسوط جاء ترعد فرايصه وتغير لونه
فسئل عن ذلك فقال جاء وقت امانة وهي كل ما افترض على العباد
كالصلاة وزكوة وصيام وداود بن ابو كرها الوذايع واوكد الودايع
كتم الاسرار التي عرضها الله تع على السموات والارض والجبال فعرض تخيير
تضمن وما فيها فقبل ان احسنتي جوزيتن وان عصيتن عوقبتن فابين فاشفقن

ان يحملنها واشفقن منها خشين من عجزهن عن الاداء وحملها الانسان
مع ضعفه واكراده آدم روي انه قال اجعل الامانة بقوتي امر بالخلع فقبل
من تحملها بما فان ما هو منا لا يحمل الا بنا فحملها وقيل اكرام وجه التمس
وقيل الكافر فلا ادري الخبيث او ادرا ما حملت ام لا احسن ذلك وذكر ابن
رابعة العدوية العابدة الزاهدة المشهورة توفيت بالبصرة سنة قال
وماية وثمانون سنة كانت في الصلاة فسجدت على البواري فوقعت
قطعة خشبة في عينها فلم تفرغ حتى انصرفت من الصلاة وذكر ان حاتما الاصم
البلخي تلميذ شقيق البلخي من اكابر مشايخ خراسان ويقال له حاتم الاصم وانما
اصم وانما تصاممه فسمي بذلك فقيل جاءت امراة الى حاتم فسالته عن
مسئلة فخرج منها صوت ريح تلك الساعة ولكنها خجلت واستحيت فقال
لها حاتم ارفعي صوتك يرى من خلفك انه اصم فسترت المراة بذلك وقالت
انا لا اسمع الصوت فغلب عليه اسم الاصم ودخل على عصام بن يوسف امام
بلخ وذكر الثقة بما هما الزمنة وبسببي صاحب الروضة وانه دخل عليه عصام
بن يوسف فانه قال في الروضة يحكى ان حاتم الاصم ما جلس للعامة اي للوعظ
اجتمع عنده خلق كثير رجال ونساء فبلغ خبره لاهلها، بلخ فحسدوه وجاؤا
الى عصام بن يوسف وقالوا ان حاتما رجل جاهل لا يحسن شيئا من العلم والتوحيد
والوضوء والصلاة وانه ليضل الناس بجهله قال فركب عصام مع اهل بلخ
بجند عظيم وخرجوا الى موضع مجلسه وراوا فيه خلقا كثيرا لا يحصى عددهم فتعجبوا
من ذلك فتقرب اليه عصام وقال يا حاتم تعلم الناس العلم قال لا ولكني اتعظهم
واذكرهم الموت قال يا حاتم هل تموت انت قال نعم قال وكيف تموت
قال كما وصف نفسه تعالى كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام
يكن له كفوا احد قال يا حاتم فما حق الله على العباد قال الايمان بالله ورسوله قال
يا حاتم من العالم قال العالم الذي لا يخاف من المخلوقين ولا يستغني
شيء من متاع الدنيا قال يا حاتم من العابد قال الذي يشغل الصدوع بما فرض
قال يا حاتم من الزاهد قال الذي يعمل على الآخرة لاجل امر بقي فقال له عصام
بن يوسف يا حاتم هل تحسن ان تصلي قال نعم احسنه تمنيت شقيقا البلخي
ثلاثين سنة مع تعلق الوضوء والصلاة قال يا حاتم كيف بوضوءك وصلاتك

قال اذا قارب وقت الصلاة اسبغت الوضوء واتوضاء وضوئين وضوءا
ظاهرا ووضوءا باطنا قال عصام يا خاتم عرفت وضوء الظاهر فما وضوء الباطن
قال خاتم اتابع الوضوء الظاهر بالوضوء الباطن ووضوء الظاهر استعمال السنة
ووضوء الباطن ان تغسل قلبك بالتوبة والاستغفار من الذنوب وتطهر
قلبك من النقص والخيانة والعداوة وتغسل اعضاءك بماء الطاهر فهذا هو
الوضوء الى جميعها ثم اذا فرغت من الوضوء استقبل قبلتك في الموضع الذي اصلي فيه
حتى يستوي كل عضو مني مكانه وادر الكعبة بين حاجبي والمقام الى مقام ابراهيم
ثم يخيل لي كانه يدر وادر يتوفى بعيني ما في قلبي وكان قدمي على الصراط وادر الجنة
عن يميني والنار عن يساري وملك الموت من خلفي واظن انما اخر صلاتي ثم اكبر
تكبيرا باحسان ارى بالعظمة واقرأ وقراءة بتفكر وترتيل قال يا خاتم كيف تقرأ
بالترتيل قال اقرأ مثلا اذا مررت بآية رحمة رجوتها واذا مررت
بآية عذاب خفت منه واركع ركوعا بالتواضع قال وما الركوع بالتواضع
قال ان تسوي ظهرك مع الرأس في الركوع وتبدر ضبعيك وتنظر الى موضع
السجود واسجد سجودا بالتضرع قال وكيف سجودا بالتضرع قال ان تقدم ركبتيك
اليمنى الى الارض قبل اليسرى ثم اليد اليمنى ثم اليد اليسرى ثم الجبهة ثم الانف
وتسجد على سبعة اعضاء وتخاف انك لا تعيش الى ان تسجد الثانية وتظن انه
ليس شيء وجه الارض غيرك والله تع عالم بذلك ثم اسجد ثم اجلس على الهيئة
والتشهد على الرجاء وسلم على السنة وسلمها بالاخلاص واقوم الى الصلاة
بين الرجاء والخوف فاذا دخلت بالرجاء واذا خرجت خرجت مع الخوف
اخاف ان الله تع قبل هذه الصلاة ام مردها علي وجهي ثم اتعابد اخرى على هذا القسم
قال خاتم يا عاصم يشتغل الناس باداء الفرائض وغفلوا عن قبول الفرائض
يا عاصم نصحت اهلي ان لا يحلفوا في ثلاثة اوقات بعد الفراغ من الصلاة فاني
اخاف ان الله اهل قبلها ام مردها علي وجهي الثاني بعد الطعام فاني اخاف
اني شبعت والله محمد صلعم جياع والثالث عند النوم فاني اظن كاني نايم على
لحد رفلت اخاف كاني اصبح غدا ام لا اصبح قال عصام يا خاتم كذا صلاتك
ومنذ كم تصلي هذه الصلاة قال كذا صلاتي منذ ثلثمائة سنة فبكى عصام ونزل
عن فرسه ووضع يده على ام راسه وقال يا عصام لك الويل فانك ترعوا الغنوج الى

ثم

خلق الله تع وتذكرهم العلم والعمل بالكتاب مثل بذا الصلاة في جميع عمرك
قال عصام حاصلت من صلاتي مثل هذا قط ثم رجع عصام الى منزله ووزن
نفسه وقدحا يوزن نصف درهم فتعوذ ذكر هذه الحكاية بيناما الزندوستي
في الروضة قال خاتم يا اخي يا عصام اذا دخلت على امير او على سلطان من غير ان تجد
من خوفه وهيبته دبيب بين يديه يا خوف الادب وتشاهد انفاسك وانوارك
كلها لا تحصل بذلك فوقي والفعل لا يرضى ذلك الامير فيستوجب عقابه اي عقاب
الامير او عقابه وهو الى الامير بذلك محتاج ومحتاج الى انه تع فعل وقفت بين عصام
مثل ما وقفت بين يدي الامير وهو عبد الوهاب الحال امر والحال امر عبد منتظر الى
الخالق الرازق وامر تع خالق الخلق اجمعين وهو رهم وزارقهم ومحولهم
ومنقلهم من حال الى حال من صحة الى سقم ومن فقر الى غنى ومن سعادة الى شقاوة
هذا الكلام خاتم الاصم ثم قال المولف رح نسال الله تع ان يرزقنا الاخلاص
والتوفيق وحسن خاتمة الامر والتصديق بفضله وكرمه انه سميع قريب مجيب
والله اعلم **فصل في عدد الركعات** في الصلوات المفروضات
والواجبات والسنن المؤكدات والنوافل المستحبات اعلم ان عدد ركعات
الفرض في حق المقيم في اليوم والليلة سبع عشرة ركعة بالاجماع وتسعون تكبيرة
خمس منها في بضعة وتسعين ركعة واربع وثلثين سجدة ومائة وتسعين
تسبيحة وتسع تشهدات وخمس تسليمات اربع الظهر واربع للعصر
وثلاث للمغرب واربع للعشاء وفي يوم الجمعة خمس عشر ركعة نقص اربعا
لكان الخطبة سوال ما الحكمة في وجوب الصلوات الخمس في خمسة اوقات
مختلفة الجواب لان الله تع يطهر في كل وقت قدرة جديدة فاطهرانت
ايها العبد خمسة جديدة يطهر الله تع عنك صلاة الفجر في اول طلوع الشمس واحمر
النهار وعند الزوال حين ابتداء الشمس وتكثر حرارتها للتبريد في الصيف
وتمام الشتاء في الشتاء وعند العصر بمثل ذلك كيلا تغفل الاشياء وعند
الغروب يذهب بنور النهار ويأتي بظلمة الليل وعند العتمة يذهب بالشفق
فيطهر عند كل صلاة قدرة جديدة وتواجمع الملائكة لم يقدروا على مثل ذلك
فاطهرانت ايها العبد في كل وقت خدمة شكرا لما صنع ليبارك لك في كل
وقت بهدية وهو هدية الرحمة والغفران كذا قاله الزندوستي في الروضة قال

وقالت الفقهاء هو اظهر بالشرع ولا سؤال على الشرع، قال وسألت ابا الفضل
ابن عبد ربه فقلت لم كانت صلاة الفجر ركعتين والظهر والعصر اربعا والمغرب
ثلاثا والعتمة اربعا قال الشرع هكذا فقلت زدني فقال قالت الحكماء لان كل صلاة
صلاها بنو آدم من لدن ابينا آدم فيها فاذكرها الله تع لامة محمد صلعم لينالوا افضل
اولئك الانبياء، صلاة الفجر فانها كانت ركعتين لان اول من صلاها ابونا آدم
عم لما اخرج من الجنة اظلمت عليه الدنيا وجن الليل ولم يكن راى الظلمة قبل
ذلك فخاف من ذلك خوفا شديدا فلما اصبح واشرق الفجر صلى ركعتين شكرا
لله تع الاولى شكرا للنجاة من ظلمة الليل والثانية شكرا وضوء النهار ولما
منه تطلع فاذكرها الله تع بذلك لينذهب عنا ظلمة الكفر كما ذهب عنه ظلمة الليل
وينور علينا نور الطاعات كما نور عليه نور النهار، واما صلاة الظهر اربع ركعات
فاول من صلاها ابراهيم عم لما اراد ذبح ولده ثم نودي قد صدقت الرؤيا وقد
الله اوعند الزوال فنظر ابراهيم عم الى الفداء وكان في اربعة احوال حال
الذبح فبرقع الله عنه ذلك بالفداء، وحال عن الولد فكشف الله عنه ذلك الغم
وحال الفداء الذي فداه الله تع ولده بذبح عظيم وحال رضى الله تع منه فقضى
الله عنه ذلك اربع ركعات كل ركعة شكرا لما منح فاذكرها الله تع بذلك وقال
صلوا اربع ركعات الظهر لادفعكم لذبح ابليس اللعين كما دفعت خليلي لذبح
الولد واجتبكم من الغم كما نجيته وافديكم من النار كما فديته وارضى عنكم كما رضيت
عنه، واما صلاة العصر فاول من صلاها يوشع عم حين انجاه الله تع من بين
الجوت وكان في اربع ظلمات ظلمة الزلة وظلمة الماء وظلمة الليل وظلمة بطن
الجوت وكانت نجاته عند العصر فصلى اربعا شكرا لله تع على ما اعانه وفرض الله
علينا فقال عبدي صلى العصر اربعا لانجيك من ظلمة الخطايا كما نجيته من ظلمة بطن
الجوت وظلمة البحر كما نجيته من ظلمة الماء وظلمة جهنم كما نجيته من ظلمة الليل
وظلمة القبر كما نجيته من ظلمة الزلة، واما صلاة المغرب فاول من صلاها
عيسى عم حين اجره الله تع ان قومه به عوني ثالث ثلاثة فصلى حينئذ
ثلاث ركعات وكان بعد غروب الشمس فالركعة الاولى لنفي الالوهية عن
والثانية لنفيه عن والدته، والثالثة لاثبات الالوهية لله تع فاذا كان يوم
القيمة يقول الله تع قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله تع قال سبحانك

يوم ينفع الصادقين صدقهم لهم فعند ذلك يهون عليه الحساب ويتجيه من النار وقوله
من الفزع الاكبر فاذكرها الله تع ليهون علينا الحساب كما يهون عليه ويتجينا من النار
كما نجاه الله تع وقوله من فزع الفزع الاكبر كما فعل به، واما العتمة فاول من صلاها
موسى عم حين خلى الطريق عنه خوجه من مدين وكان في غم المرأة وغم اخيه
هارون وغم عدوه فرعون وغم اولاده فنجاه من ذلك كله وسمع منادي ينادي
اني انا ربك بمعنى انا وبك اجمع بينك وبين اخيك هارون واعطفك على عدوك
فلما سمع ذلك وكان في وقت العشاء الاخرة صلى اربع ركعات لكل حالة
ركعة فاذكرها الله تع بذلك فقال عبدي صلى العتمة اربعا لاجمع بينك وبين اخيك كما وعدته
واعطفك كما كفيته وقد اجمع بينك وبين الانبياء والصديقين كما جمعت
بينه وبين هارون واعطفك الطرق عدوك ابليس كما اعطفت الطريق على عدوك
فرعون فلذلك كانت الصلاة في اوقات مختلفة بركعات معدودة وقد كذا
في روضة الزندويسي وفي حق المسافر عشرة ركعة، ركعتا الفجر وركعتا
الظهر وركعتا العصر وثلاث للمغرب وركعتان للعشاء، والوتر ثلاث
يستوفيه المقيم والمسافر وفاعل يستوفيان المقيم والالف فيه علامة التثنية
على لغة اكلوني البراغيث، والسنن المؤكدات اثنتان وعشرون
ركعة يستوفيانها اي في السنن المقيم والمسافر، كذلك هذا على لغة
اكلوني البراغيث، اعلم ان النوافل جمع نفل والنفل في اللغة الزيادة
ومنه سميت الغنيمة نفلا لانها زيادة على ما وضع له الجهاد وهو اعلاء كلمة
الله تع، وسمي ولد الولد نافلة لانه زيادة على الولد قال الله تع ووهبنا
له اسحق ويعقوب نافلة، وفي الشرع عبارة عن فعل ليس بفرض ولا واجب
ولا مسنون، وكل سنة نافلة وليس كل نافلة سنة فالنوافل اعم من السنن
لانها مشتملة عليها، قال القاضي الامام ابو زيد النفل يتأدى بالجزء من النهار
في الفرائض لان العبد وان علت رتبته لا يخلو عن تقصير فجبر ان احد الوقتين
ان يصلي الفرض من غير تقصير لاتيانه على تركه السنن، وفي السراج الوهاج انما
كان النفل مكملا للفرض لان مصلي الفرض لا يخلو من تقصير وغفلة وغير ذلك
وفي معنى التكميل وجهان احدهما ان كمل النوافل من الفرائض على ما ورد
ان اول ما يحاسب العبد على الصلاة فان ترك منها شيئا يقول الله تع انظروا

قلت المراد من قوله السلام ان وجدت ناقصة من حيث الصفة الكائنة في الذات كالطمانينة والتعديل فكل هذا النقص الواقع بالنوافل من حيث انها تكون كاملة بذلك فتصير النوافل كالفرائض كما ورد في الصلوة التي قد اديت مرارا فنقص فريضة العبد الطمانينة والتعديل الا ان النوافل تكون مكملا للفرائض اذا المتروك يوصف بالنقص لكون بالمنقص وصفا يقتضي يقتضي الذات غالبا مرء وجود الموصوف اولا فالتكميل انما هو للموجود دون المعدوم وقيل ان التكميل يكون للمتروك من الفرائض فتدبر هكذا اورد عن الامام كمال الاسلام رحمه الله

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلوته فان وجدت تامة كتبت له تامة وان وجدت انقص من ذلك قيل انظروا هل لعبدي من تطوع فتكملوا بها فريضته ثم تؤخذ الاعمال على ذاكم

الى عبدي هل تجدون له نافلة فان وجدت كملت الفرائض منها وادخل الجنة والذي نفسي بيده ما ذهاب من النقص بالسهو والغفلة وترك سنة وتجبها وترك المندوب فيها وهذا كمثل بعض الصدقة دون الحد والاصلي وفي الحواشي المطولات بعد الفرائض شرعت لجبر النقصان وقيل الفرائض قطعا للطمع الشيطان فان الشيطان يقول لم لم يطيعني فترك ما لم يكتب عليه فكيف يطيعني فاترك ما كتب عليه انتهى هذا كصلاة قبل صلاة الفجر وهما سنة الفجر فانها اكد من سائر السنن ولهذا قيل انها فريضة من الواجب ويجتنى على جاحدها الكفر ولا يجوز ان يصليها قاعدا مع القدرة على القيام ولا يجوز اداؤها راكبا من غير عذر ولا الى غير القبلة ان لم يرعها في سفر ولا خوف وقال صلوها في ركعتي الفجر وهما خير من الدنيا وما فيها وقال هما خير من حمر النعم وقال صلوهما وان وطردتكم الخيل ودم في المبسوط سنة الظهر لا تابع للظهر والظهر اول صلاة فرضت وذكرها هو الاول اولى في المناسب وقد قيل ان سنة الفجر واجبة حتى لو انتهى الى الامام وهو في صلاة الفجر وخشي ان يفوته ركعة فانه يصليها بعد الصف ويدخل مع الامام وان خشي ان يفوته ركعتان او اكثر كان من الفرض وبه ركع الامام في التشهد فانه يصلي السنة عند ابي حنيفة وابي يوسف بعد الصف او في الصف ان لم يجد موضعا وعند محمد لا يصليها مخالطا للصف اذا كان يجد موضعا غيره والسنة فيها الاداء في البيت لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤديها في البيت وكذا سائر السنن الا فضل ان تؤدى في البيت الا التراويح على ما يأتي بيانه في هذا الفصل واختلفوا في وقت اداء سنة الفجر المستحب قال بعضهم يجوز قضاؤه وقد قيل ان العالم اذا كان مشغولا بالعلوم يجوز له ترك السنن الا سنة الفجر خاصة فانه لا يجوز له تركها ثم اذا فاتت سنة الفجر على الانفراد لا يقضي عندهما وقال محمد احب الي ان يقضي اذا ارتفعت الشمس الا قبل طلوع قيام الظهيرة واما عندهما فلا يقضي الا اذا فاتت مع الفرض تبعا للفرض سواء قضى الفرض بجماعة او وحده الى وقت الزوال وفي ما بعده اختلف المشايخ فيه قيل يقضي الفرض وحده وقيل يقضي السنة تبعا وفي الهداية اذا فاتت ركعتا الفجر لا يقضيهما قبل طلوع الشمس لانها تبقى نفلا مطلقا وهو مكروه بعد الصبح فاذا ارتفعت عندهما وقال محمد احب

روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى اربع ركعات بعد زوال الشمس يحسن قراءتهن وركوعهن وسجودهن صلى معه سبعون الف ملك يستغفرون له حتى الليل وكان صلى الله عليه وسلم لا يدع اربعا بعد الزوال يطيلهن ويقول ان ابواب السماء تفتح في هذه الساعة فاحب ان يرفع فيها عمل صالح الاحياء

اي الفرض

احب الي ان يقضيها الى وقت الزوال لان النبي صلى الله عليه وسلم قضاها بعد ارتفاع الشمس عذرا لبلة التعريس ولما كان الاصل في السنة ان لا تقضى اتباعا للقضاء بالواجب والحديث ورد في قضائها تبعا للفرض قال في الحواشي قول محمد احب الي ان يقضيها قريب من الافتراض لان قوله احب الي دليل على انه لا لوم عليه في الترك وهما قالا لا يقضي والآن قضى فلا بأس به واما سائر السنن سوى هذه فلا يقضي بعد خروج الوقت وهذا متفق عليه واختلفوا في قضائها تبعا للفرض على ما بين من بعد ان شاء الله تعالى وقت الاداء من طلوع الفجر الثاني الى طلوع الشمس وهي ركعتان قبل صلاة الفجر وهما سنة الفجر وقبل الظهر اربع وبعدها ركعتان وبعد المغرب ركعتان وبعد العشاء ركعتان وهي مؤكدات قال في المجرد يؤدي كل ركعة بخمس عشرة آية وكذا في الاربع بعد العشاء وان اراد بها تسليمتين لم يكن معتدا به من السنة كما روى ابو ايوب الانصاري قال كان النبي صلى الله عليه وسلم بعد الزوال اربع ركعات فقلت ما هذه الصلاة التي تداوم عليها قال هذه ساعة يفتح الله فيها ابواب السماء فاحب ان يصعد لي فيها عمل صالح قلت اني كل ذلك تفعل قلت بتسليمة واحدة ام بتسليمتين قال بتسليمة واصح ولان النفل شرع للفرض اربع هكذا النفل الامري ان الفجر لما كانت ركعتين كان نفلها مثله واما بعد الظهر شرع ركعتين نصف الجمعة اصلها اربع وبسبب الخطبة عادت الى ركعتين فكان النفل اربعا على اصل القياس واما صلاة العيد فشبيه صلاة الجمعة فجعلت ركعتين لانها بقام بجمع عظيم فبني على الايسر كالتراويح فان الجماعة تاثير في التخفيف فان ترك سنة الظهر الاولى حتى فوت الجماعة فالصحيح انه يقضيها بعد الفرض ويقضيها قبل الركعتين عند محمد وعند ابي يوسف بعدهما الركعتين على الاربع وينوي القضاء عند ابي يوسف وفي النوادر قال ابو حنيفة وابو يوسف يبدأ بالركعتين وقال محمد بالاربع ثم ينوي القضاء عندهما وعند ابي حنيفة لا ينوي القضاء فيكون متطوعا ابتداء فلا ينقلب الى نية القضاء وفي المحاليج تقدم الركعتين عندهما وقال محمد يقدم الاربع وهي المتون وركعتان بعدها اي بعد الظهر وهما مؤكدتان لما روي عن علي رضي الله عنه انه سئل عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنهار فقال اربع ركعات قبل الظهر وركعتان بعدها وعن ام حبيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى اثنتي عشرة ركعة

مطلب
في اثار الظهر الاولى

عن ام حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وفي نسخة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع بعدها حرم على النار رواه ابو داود

فرض حافظ اي واظب
دوام مع مصالح
سنة تابعها تبدن

والافضل في السنن والنوافل ادوها في المنزل الا المكتوبة والوتر والفجر والاضحى والفطر لقوله عليه السلام صلوة الرجل في بيته افضل الا المكتوبة وبين صلوة الفجر والظهر اربع ركعات وبين صلوة الظهر والجمعة اربع ركعات وبين صلوة الجمعة وبعدها اربع ركعات وبين صلوة العشاء والتراويح اربع ركعات وبين صلوة العيد والزوال اربع ركعات وبين صلوة العصر والمغرب اربع ركعات وبين صلوة المغرب والعشاء اربع ركعات وبين صلوة العشاء والوتر اربع ركعات وبين صلوة الوتر والفجر اربع ركعات وبين صلوة الفجر والظهر اربع ركعات وبين صلوة الظهر والعصر

ويكره الكلام بعد الوتر قبل التسليم وبعده على الاصح ويكره الوتر بثلاث موصولة بتسليمة واحدة على الاصح ويكره الوتر بثلاث موصولة بتسليمة واحدة على الاصح

ويكره الكلام بعد الوتر قبل التسليم وبعده

او افتتح نية الست او الثمان ثم افسدها فعليه قضاء ركعتين في ظاهر
الرواية وعن ابي يوسف روايتان وفي رواية يلزمه اربع وفي رواية يلزمه
قضاء ما تؤدي وكونها بركعة موجب العجة في التطوع ركعتان والخامس
الشفع الثاني بالقيام اليه في ان لثة لان كل شفع من التطوع كشفع على
حدة الا يرى انه يجوز في كل ركعة منه بالفاتحة وسورة واذا قام الى الثالثة
يستفتح كما يستفتح عقيب التحريمة ولو اوجب على نفسه بتسليمة فاداها بتسليمتين
لم يخرج عن نذره وان اوجبها بتسليمتين فاداها بتسليمة جاز عن نذره
وهذا يدل على ان التوبة في الاربع بتسليمة واصح اكثر فضيلة وقال في الجوامع
وهذا بمنزلة من جعل على نفسه ان يصوم ايامًا متتابعة فصامها متفرقة لم يخرج
ولو اوجبها متفرقة فصامها متتابعة اجزاه ولو قال لله علي ان اصلي
ركعة يلزم ركعتان وقال في غاية ركعات يلزم اربع لان التطوع لا يجوز
ان يكون وتيرًا ولو قال لله علي ان اصلي نصف ركعة لزم ركعة لانا لا نتصور
واذا لزمه ركعة وجب عليه ركعتان لان التطوع لا يكون وترًا وهذا على
قول ابي يوسف وهو المختار ولو قال لله علي ان اصلي ركعتين بغير وضوء
لا يلزمه شيء عند محمد وقال ابو يوسف يلزمه ركعتان بوضوء تصحيحًا للنذر
ولو قال ركعتان بغير قراءة لزمه ركعتان بقراءة اجماعًا لان الصلاة
بغير طهارة ليست بعبادة واما بغير قراءة فهي عبادة ولو قال لله علي صوم
نصف يوم او نصف عجة لا يصح نذره وعن محمد يلزمه صوم يوم وعجة لانه
لا يتنصف فيجب تمامه كذا في ايضاح الطريقي ومن دخل في صلاة النفل ثم افسدها
قضاها وان دخل فيها قاعدًا او مائلًا بناء كما اذا قام الى الخامسة
ناسيًا ثم افسدها لا يقضيها ثم ايضا لا يلزمه الا ركعتان هو ولو نوى ثلاث
ركعات عندهما خلافا لابي يوسف وقولنا افسدها سواء فسدت بفعله
او بغير فعله كالمريض ترى الماء وما اشبهه وفي قاضي زاده اذا حاضت في التطوع
يجب القضاء بخلاف الفرض فان صلى اربع ركعات وقعد في الاوليين
ثم افسد الاخريين قضى ركعتين لان الشفع الاول قد تم والقيام الى
الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة فيكون ملزمًا وقال ابو يوسف يقضي اربعًا
وهذا اذا افسد الاخريين بعد الشروع فيهما بان قام الى الثالثة ثم افسدها

اما اذا افسد قبل القيام لا يجب عليه قضاء الاخريين لانه افسد قبل الشروع
في الشفع الثاني وعن ابي يوسف يقضي اعتبارا للشروع بالقدوة وقيل يقضي احتياطا لانها بمنزلة صلاة واحدة كذا في الهداية صح ان الزوج لو جن او اغمي
عليها في الشفع الاول او اغميت بشفعة لها فاتمت اربعا لا يبطل الا خيار كذا في النهاية وفي المجتبى والكرخي اذا كانت في التطوع فجن او جبت الست
او ركعتين قضى على خيارها وان اتمت الاربع بطل خيارها لان ما زاد على ركعتين
صلاة اخرى واذا كانت في اربع الظهر الاولى لم يبطل خيارها بانتقالها الى
الشفع الثاني وكذا سنة الجمعة وان صلى اربعا ولم يقرأ فيهن شيئا اعاد
ركعتين عندهما وقال ابو يوسف اربعا وهذه المسئلة مبنية على اصلين احدهما
ان فساد الشفع الاول بترك القراءة لا يرفع التحريمة ولا يمنع الدخول في الشفع
الثاني في عندهما وقال محمد يرفع التحريمة ويوجب فساد الشفع الثاني وهو
ان الشفع الاول اذا فسد بترك القراءة فالشفع الثاني لا يلزمه بمجرد القيام
حتى يأتي في الشفع الثاني بركعة كاملة عنده وعند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
يلزمه بمجرد القيام وجمعوا ان الشفع الاول اذا صح لزمه الشفع الثاني بمجرد
القيام وقال الاصل ان ترك القراءة في جميع الشفع او في ركعة منه فسد
الشفع بلا خلاف واما الخلاف هل يبطل التحريمة ويخرج من الصلاة او يبقى
عند ابي يوسف لا يبطل التحريمة بترك القراءة في جميع الشفع حتى لو ادى بعد
ذلك صح ولو قهقه انتقض وضوءه وعند محمد يبطل التحريمة بترك القراءة
في الشفع او في احديهما حتى لو ادى بتلك التحريمة لا يجوز ولو قهقه لا ينتقض
وضوءه وعند ابي حنيفة ان ترك القراءة في جميع الشفع كما قال محمد وان
ترك في احديهما كما قال ابو يوسف ثم قول ابي حنيفة عدل بين القولين
فانه قال بالفساد وبقاء التحريمة وقال محمد بانقطاع التحريمة اصلا وقال
ابو يوسف بالصحة يعني ان الاحرام عند ابي يوسف لا ينقطع بترك القراءة
بحال وعند محمد ينقطع بكل حال اذا تم الترك وهو يعيد بالسجدة بعد الترك
وعند ابي حنيفة متى ترك قراءة صارت شرطا بدليل قطعي انقطع الاحرام
والا فلا فاذا ثبت هذا فالشروع عليه فان مسائل اربع مجمع عليها فيما اذا
ترك في الاوليين لا غير او في الاوليين واحد الاخريين او في الاخريين

لا يجزأ في احد الاولين والاخريين في هذه الاربع بقعدتين واربع
تختلف بنا اذا قرأ في احد الاخريين لا يجزأ في احد الاولين واحد
الاخريين يقضي اربعا عندهما وعند محمد ركعتين وتو قرأ في احد الاخريين
او لم يقرأ في الكل يقضي ركعتين عندهما وعند ابي يوسف اربعا قال في الزيادات
اذا قرأ في الاولين لا يجزئه فعليه قضاء الاخريين بالاجماع لان التحريمة لم تنعقد
فصح الشروع في الشفع الثاني فيفسد بتركه القراءة لا يفسد الشفع
الاول قال وهذا اذا قعد فيهما اما اذا لم يقعد فعليه قضاء اربع لان الفساد
في الثاني فيسري الى الاول اذا لم يقعد ولو لم يقرأ في الاولين وقرأ في
الاخريين ولم يقعد يقضي عن الاولين لانكون قضاء بالاجماع لانها صلاة
واحدة تعددت بتحريمة واحدة فلا تكون بعضها قضاء وبعضها اداء كذا في
المجتبى واعلم انه يجوز ان يصلي النافلة قاعدا مع القدرة على القيام
لقوله صلعم صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم الى في حق الاجر
فان قيل هذا الحديث لم يتعرض لصلاة الفرض ولا لصلاة التطوع
ولا لحالة العذر ولا لحالة غير العذر فما وجه الاحتجاج به على ما ادعيتموه
من جواز النافلة قاعدا مع القدرة على القيام قيل الاجماع منعقد على ان
صلاة الفرض قاعدا مع القدرة على القيام لا يجوز وكذا الاجماع منعقد
على ان صلاة المريض العاجز عن القيام قاعدا مساوية لصلاة القائم في
الفضيلة والا لم يجز حينئذ الا صلاة التطوع قاعدا بدون العذر فهو
على نصف الاجر من صلاة القائم وقيدنا بالنافلة احترازا عن الفرض والواجب
قال في الهداية والسنن الرواتب نوافل يعني يجوز ان يصليها قاعدا
مع القدرة على القيام واختلفوا في كيفية القعود قبل يقعد كيف شاء
والمختار ان يقعد كما يقعد في التشهد لانه عهد مشروعا في الصلاة وفي النهاية
ان شاء قعد كما يقعد في التشهد وان شاء تربع وان شاء احتبى
وعن ابي يوسف كجثي وعن محمد يتربع وعن زفر كما يقعد في التشهد قال
ابو الليث والفتوى على قول زفر وفي مختصر الكرخي يقعد كيف شاء
وعن ابي حنيفة يقعد في موضع القيام محتبيا لان عامة قعود رسول الله صلعم
في آخر العمر محتبيا ثم اذا قعد متربعا هل ينقض تربعه في حالة الركوع والسجود

بجزء النافلة قاعدا

نبه رواية ابن عن ابي يوسف في رواية ينقض تربعه اذا اراد ان يركع وفي رواية
يركع على حاله متربعا ثم ينقض اذا اراد السجود ويجلس للتشهد كما يجلس
للتشهد اذا صلى قائما اجماعا واتفقوا ان النافلة قائما ثم قعد من غير عذر جائز
عند ابي حنيفة وهذا استحسان وعندهما لا يجوز الا من عذر وهو القياس قائما
قبل اذا افتتحها قائما هل له ان يقعد عند ابي حنيفة في الركعة الاولى بعد ما صلى
قائما كما له ان يقعد في الثانية قبل نعم يجوز لان الاطلاق وضع دليل على
الجواز ولو نذر صلاة ولم يقل قائما او قاعدا كما اذا قال علي ان اصلي ركعتين
ولم يقل قائما او قاعدا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو بالخيار ان شاء
صلاها قائما او قاعدا وقيل نذره قائما لو افتتح التطوع قاعدا ثم بدا له
ان يقوم هل يصلي ما بقي قائما اولا فعندهم جميعا لا روت عائشة
رضي الله عنها ان النبي صلعم كان يفتتح التطوع قاعدا فيقوم ويركع وروي حتى اذا
بقي عشر آيات ونحوها قام فقام فقرأ ثم ركع وسجد وهكذا كان
يفعل في الثانية فقد انتقل من القعود الى القيام ومن القيام الى القعود
فدل على ان ذلك جائز في التطوع وبهذا ينكشف على قول محمد فاتح عنده
التحريمة المنعقدة للقعود لا تكون منعقدة للقيام حتى ان المريض اذا قدر
على القيام في وسط الصلاة فسدت صلاته عنده ومع ذلك جوز ههنا
ذلك اما بالسنة بالحديث الذي رويناه عن عائشة او لان المريض ما كان
قادرا على القيام وقت الشروع في الصلاة والان صار قادرا فكأنه قائم
اذا شرع ولم يكن قادرا على اتمام ثم اذا قدر عليه وهو في الصلاة فسدت
كذا ههنا واما اذا صلاة التطوع فهو قادر عند افتتاحه قاعدا على القيام فجاز
ومن كان خارج المصر تنفل على دابته الى اي جهة توجهت به يومي ايماء
ابن عمر قال رأيت رسول الله صلعم يصلي على حماره وهو متوجه الى خيبر يومي ايماء
والسنن الرواتب نوافل وعن ابي حنيفة انه يتنزل لسنة الفجر لانها آكد
من سائرها وقيدنا بالنافلة لان المكتوبة لا يجوز على الدابة الا من عذر وهو
الا يخاف في النزول على دابته او على نفسه من سبع او لص او كان في طين
او وحل لا يجد على الارض مكانا جافا او كانت الدابة جموحا لو تركت لا يمكنه
الركوب الا بمعين او كان شيخا كبيرا لو نزل لا يمكنه الركوب ولا يجد معينا

فيجوز صلاة الموضع في هذه الاحوال على الدابة ولا يلزمه الاعادة اذا استطاع النزول ولكن يسقط الاركان عن الراكب يسقط عنه استقبال القبلة كذا في الفتاوى العتيبة بخارج المصر بفنى بيوتها اما السفر وبفنى الجواز في المصر وتكلموا في حد خارج المصر فقيل قدر الميل فان كان اقل من ذلك لا يجوز وقيل مصلى العيد والاصح انه مقدر بما يجوز للمسافر القصر فيه ولو كان في المصر لا يجوز له التنفل على الدابة عندهما وقال ابو يوسف يجوز لان البناء صار تنفل على حماره في سكك المدينة والجواب لهما ان الذي كان يتنفل على حماره في سكك المدينة ليوانس بها مالك كذا في الكرخي وقد روى ان ابا يوسف قال لابي حنيفة حدثني فلان عن فلان عن النبي صلعم انه يتنفل على دابته في بعض سكك المدينة فقيل انه لم يقبل ذلك لانه شاذ وقيل بل قد ذلك رجوع منه ان يتنفل على دابته هذا اذا كان سائرة اما اذا كانت واقفة فلا قال في الوجيز اذا صلى الموضع في شق محمل على دابة وركز تحت المحمل خشبة حتى صار قرار المحمل عليها فانه يجوز وفي المنتقى اذا صلى على بعير قائم لا يسير لا يجوز ولو صلى على عجل قائم لا يسير جاز ولا شبهة في الحيوان العبد ان ولو افتتح التطوع خارج المصر راكبا ثم دخل المصر راكب فعندهما لا وضوء عليه عند ابي حنيفة لانقطاع التحريمة وقال الكرخي في فتاويه يتمها واختلفوا في معنى هذا فقيل يتمها على الدابة حالة بلوغ منزله وقيل ينزل ويتمها نازلا ولو افتتح التطوع راكبا ثم نزل بنى وان صلى ركعة نازلا ثم ركب استانف وعن ابي يوسف انه يستانف اذا نزل ايضا وكذا عند محمد اذا نزل بعد ما صلى ركعة يستانف والاصح هو الظاهر وهو ان الراكب اذا نزل لا يستانف وفي عكسه يستانف وقولنا في اصل المسئلة الى اي جهة توجهت به احرازعما اذا صلى الى غير ما توجهت الدابة لا يجوز كذا في الفتاوى لعدم الضرورة الى ذلك قال اصحابنا ان استقبال القبلة في ابتداء الصلاة على الراحلة غير واجب وقولنا يوميا اجاء الى ما غير ان يضع وجهه على اي شيء فاقوا ويجعل السجود اخفض من الركوع ويجوز ان يومي على اي الدواب شاء ولا يجوز للماشي ان يصلي الى اين كان وجهه عندهم جميعا لانه فاعل لما بنى في الصلاة بنفسه فصار كالكلام والاكل والشرب وكذلك السابح في البحر لا يجوز له الصلاة مع القدرة

لانه

لانه فاعل بنفسه لا بما في الصلاة فصار كما لو شي وكان رجلان على دابة فصلى احدهما منفردا يجوز صلاة الموضع وقال محمد اذا صلى جماعة وكانوا صفا واحدا او الامام في وسطهم ابو يوسف وزفر والحسن عن ابي حنيفة ان الراكب يوم الركبان لم يجزهم الا الامام وحده اذا كانوا يسيرون اما اذا كان وقوفا ليس بينهم طريق تقطع ولا تحول بينهم وبين الامام فانه يجزيهم وظاهر الاصل يقتضي خلاف ذلك وفي الفتاوى رجلان في محمل واحد فقدر احدهما بالايماء يجوز للآخر التطوع ايجوز ان يشكل اذا كانا في شق محمل واحد اما اذا كانا في شقين اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ان كان احد الشقين مربوطا بالآخر يجزيهما وان لم فصلاة المقتدي لا يجوز وقال بعضهم يجوز كيف ما كان اذا كانا على دابة واحدة وراكب الدابة اذا اقتدى بمن يسير كالراكب فاعرض عن القبلة لا يجوز صلاته واعلم انه اذا كان على سرج الدابة نجاسة كثيرة قدر الدرهم فانه لا بأس به على ظاهر الرواية قال في الفتاوى يعني اذا كان من لعاب الجار وعرقه واما اذا كانت النجاسة مثل الدم والعذرة والبول لم يجز اذا كان اكثر من قدر الدرهم وهو مثل قول محمد بن مقاتل وابو حفص البخاري واما على ظاهر الرواية فلم يفصل بينهما وجوز ذلك لان بناءه على التخفيف وفي شرح ابن ابي يوسف اذا صلى على الدابة وكان على سرجها نجاسة اكثر من قدر الدرهم لم يجز صلاته لانه غير منصرف في الغالب فاشبه اذا كان على الدابة نجاسة فانه لا يتوقى منها كذا هذا وفي الفتاوى اذا كان على سرج الدابة قذر لم تفسد صلاته قال الشيخ ابو بكر اراد به قذر الدابة اما اذا كان رجيع الآدمي وما اشبهه وكان في موضع جلوسه او الركابين وهو اكثر من قدر الدرهم منع الجواز وبعضهم قالوا اذا كان على الركابين لا بأس به واذا كان في موضع الجلوس منع الجواز وذكر الحاكم الشهيد الى ان الكل سواء ولو اوجب على نفسه صلاة وهو راكب جاز ان يؤديها راكبا وعن محمد رحمه الله ان يصلي كعبين تطوعا فصلاها على الدابة لم يجزه هذا المحمول على ما اذا كان ايجابها على الارض لانه اوجبها كاملة فلا يجوز ان يؤديها ناقصة وفي الفتاوى لو قال لله علي ان اصلي ركعتين فصلاها راكبا من غير عذر لم يجز وان كان بعذر جاز ولو تلى آية سجدة وهو راكب

فرض ان يؤدي بها على الدابة لان سبب وجوبها حصل وهو راكب وان قام على الارض لم يجز ان يؤديها على الدابة ولو كان في سفينة محضرت الصلاة فان كان يقدر على الخروج الى الشط فاخر الينا ان يخرج وان لم يخرج وصلى في السفينة اجزاه فان كانت موثقة في الشط لم يجزه الا ان يصلي قائما وكذلك اذا كانت على قرار الارض فان صلى في السفينة قائما اجزاه بلا خلاف ولا يؤثر في ذلك سير السفينة لانه غير منسوب بفعل موجود وعدمه سواء واما المربوط فلا يجوز الصلاة فيها الا قائما لان العجز في ترك القيام اذا كان يقدر عليه غير مغفور فان استدارت السفينة وهو سائر استدار الى القبلة حيث كانت لقدرته على الاستقبال من غير مشقة وليس كذلك الراكب لانه لا يقدر على الاستقبال فان صلوا في السفينة وهي سائرة وقعود اوهم يقدرون على القيام اجزاهم عندنا بيح وقد اساؤا وعند بعض لا يجزئهم وان كانت مربوطة او على وجه الجدل لا يجوز بالاجماع ويدخل على قول ابي حنيفة ما لو جاز قاعدا اذا كانت جارية اما اذا كانت راسية لا يجوز ولو صلى في السفينة فريضة او تطوعا فغلبه استقبال القبلة ولا يجوز ان يصلي حيث ما كان وجهه وفي الفتاوى قال الاسود بن غفلة سالت ابا بكر وعمر عن الصلاة في السفينة فقالا ان كانت جارية تصلي قاعدا وان كانت راسية تصلي قائما ويتبغي للمصلي ان يتوجه الى القبلة كيف ما دارت بخلاف راكب الدابة ولا يجوز اقتداء من في سفينة بمن في سفينة اخرى الا اذا كانا متقاربين بخلاف الدابتين فانه لا يجوز على كل واحد وكذا في من اقتدى على الجبل بامام في السفينة وعلى العكس ان كان بينهما طريق او طائفة من البحر لا يجوز الا قتداء ولا يجوز للعاجز ان يصلي فيها بالايماء سواء كانت الصلاة مكتوبة او ما فوقه بخلاف الدابة قال محمد رح في القوم يصيبهم المطر فيكثر الطين قال ان لم يستطيعوا ان ينزلوا او نزلوا على دوابهم وان استطاعوا النزول عنها او نزلوا قياما على الارض لانهم اذا لم يقدروا على النزول سقط النزول عنهم والركوع والسجود واذا كان لهم ان يصلوا ركبانا كان فرضهم الايماء واذا قدروا على النزول يلزمهم النزول لانهم يصلون مع الاستقرار فلم يجز لهم الصلاة ركبانا من غير استقرار وقوله

يصلون

يصلون قياما فمحمول على انهم لا يقدرون على القعود والسجود لاجل الطين فيجزئهم الايماء قال محمد فان اوتروا والدواب تسير لم يجز اذا قدروا ان يوتروا قائمين لان السير فيه انتقال واختلاف وذلك لا يجوز في الصلاة من غير حاجة فاذا صلى واقتدى في الصلاة في موضع واحد واما اذا تعذر الوقوف جازت صلاتهم مع السير كما يجوز صلاة المخائف وان صلوا جماعة فوقف احدهم بحذاء الامام اجزاهم وان كان بينهم طريق لم يجزهم وهذا قول محمد خاصة واما على قولهما فلا يجوز صلاة الركبان جماعة لانه يحول بين كل راكبين موضع ليس بمكان للصلاة وهو ما بين البعيرين فصاركما لو حال بينهما طريق ومحمد يقول ان الامام اذا وقف في وسط الصف فلم يحل بينهم الامام يحول بين الفئتين على الارض فجازت الصلاة واذا تقدم الامام حال بينه وبين المؤتمين مكان ليس بموضع للصلاة فلم يجز واذا كانوا لا يقدرون على الانحراف الى القبلة اجزأهم ان يصلوا الى غير القبلة لان التوجه يسقط بالعذر وان قدروا على السجود وصلوا قعودا يومون ايماء وان لم يقدروا على القعود اوموا قياما كذا في الكرخي وصلاة العيدين عيد الفطر وعيد الاضحى ركعتان سمي العيد عيدا لان لله تعالى فيه عوائد الاحسان الى العباد وقيل لان السرور يعود فيه يعوده وقيل لان الناس يعودون فيه الى الاكل مرارا وسمي الجمعة عيدا لقوله صلعم لكل مؤمن في كل سنة اربعة اعياد او ستة اعياد كذا في النهاية وترك صلاة العيد ضلال وبدعة واختلفوا في صلاة العيد فقيل سنة مؤكدة اخذا بهدي وتركها ضلالة لانها من معالم الدين وبكذا ذكر في الجامع الصغير ايضا انها سنة وقيل انها واجبة عرف وجوبها بالسنة وهذا هو الصحيح لقوله تع ولتكبروا الله على ما هداكم فقيل المراد به صلوة العيد الفطر والامر للوجوب وقوله تع فصل لربك والخ قيل يعني صلاة الاضحى كذا في النهاية ولان النبي صلعم قال في صلوة العيد اربع كتكبيرات الجنازة ولا تسهو وانت ربا صابه وجس ابهامه ولان صلعم صلى على النجاشي فكبر اربعا وهي اخر صلاة صلاها وكل تكبيرة قائمة مقام ركعة وسياتي الكلام على صلاة الجنازة في فصلها ان شاء الله تع وصلاة التراويح سنة

صلوة

صلوة التراويح

ركعة

بسنة ثم اعلم ان قيام شهر رمضان وان كان من النوافل فانه افضل
بخمسا وبيس ليلة في مطلعا النوافل من الجماعة وتوتر اركعات وسنة
للتهم ومن نوافل الليل الا استثنا من نوافل النهار وسنة رمضان لانه يرمضن
الذنوب اي يحرقها قال الله وربي ومستحب للناس ان يجتمعوا في شهر رمضان
بعد العشا فيصلي بهم الامام خمس ترويحات في كل ترويحة تسليمتان وذكره
بلفظ الاستحباب هو الاصح ان التراويح سنة مؤكدة لفعله صلى الله
عليه وسلم وسننه لكم قيامه واول من سن قيام رمضان البني صلى
الله عليه وسلم فانه صلى بهم ثمان ركعة في الليلة الاولى فاجتمعوا في الليلة
الثانية وكثروا فصلى بهم ايضا فلما كان في الليلة الثانية اجتمعوا فلم يخرج
اليهم فلما كان من الغد قال قد عرفت اجتماعكم ولكن لم يمنعني من الخروج
الا مخافة ان تفرض عليكم فتجزوا فتتركن العذر في ترك النوافل وهو حسنة
ان تكتب علينا وامرا ازواج البني صلى الله عليه وسلم لموجبات
وام سلمة وواظب عليها الى الفقهاء الراشدون وهو قال صلى الله عليه
وسلم من صام رمضان وقامه ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه
فقولا ايمانا اي تصديقا بثواب الله تعالى واحتسابا اي طلبا لثواب الله
قال في الغنية وفي التراويح سنة على الفاجاع على الرجال والنساء اما قول
الغدوري يستحب فانه اراد ان اداءها بالجماعة مستحب ولذلك قال يستحب
فانه اراد ان الناس ان يجتمعوا ولم يقل يستحب التراويح واذا ثبت
انها سنة فلا يحل تركها وان ترك اهل الموية كلهم الجماعة لم فقد تركوا السنة
واساؤا ومن كان يحسن القرآن فالافضل ان يصلي في بيته فهو
قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله في المسجد افضل وعن ابي يوسف ان قدر ان يصلي
في بيته كما يصلي مع الامام في المسجد فالافضل ان يصلي في بيته
وفي الغنية للفاجاني ان اداها في المسجد بالجماعة افضل وان يجتمع واحد
من الناس وصلاها في بيته فقد تركن الفضيلة ولا يكون تاركا للسنة وان صلاها بجماعة في البيت لم ينالوا فضل الجماعة
في المسجد بجماعة المكتوبات فانها اذا اديت بجماعة في البيت لم ينالوا فضيلة
الجماعة في المسجد واما اذا كان الرجل يصلي بنفسه في بيته وكبر الجماعة بحضوره وكبر

والسنة ان تصلي بجماعة لكن على الكفاية فلو تركوا اهل مسجد اساؤا وان تخلف عن الجماعة افراد وصلوا في منازلهم لم يكونوا مسيئين اختيار

عند غيبته فانه لا ينبغي له ان يترك الجماعة والتروايح اسم لاربع ركعات
سميت بذلك لانه يستريح عقيبها استراحة وقبله التراويح عشرون ركعة وقال
مالك التراويح ستة وثلاثين ركعة ابتداعا لعمر رضي الله عنهما الا
ان ما فعلاه هو المشهور عن الصحابة وان بيس وما رواه غير مشهور وما
ذكره عن عمر وعلي فهو محمول على انهما كانا يصليان بين كل ترويحتين اربعا فرادى
كما هو مذهب اهل المدينة فانهم اذا صاموا ما قال مالك بما زاد على العشرين
الى تمام ستة وثلاثين بجماعة فعند الشافعي لا بأس به وعندنا يكره لان
التنفل بالجماعة مكروه عندنا وعنده لا يكره واما اذا صلوا التراويح فرادى فيستحب
وقيل ان اهل المدينة انما فعلوا ذلك لانهم اراد وا ان يساووا اهل
مكة وذلك ان اهل مكة كلما صلوا ترويحة طافوا بالبيت سبعا فجعل
لهم اربع طوافات ولا يتصور ذلك لاهل المدينة فجعل اهل المدينة عوضا
كل طواف اربع ركعات فصار مع التراويح ستا وثلاثين وفعل النبي عليه السلام
احب اليه من فعل اهل المدينة والذي صلوه صلاة عشرين ركعة بعشرين تسليمة والمستحب
ان يجلس بين كل ترويحتين مقدار ترويحة وهم بالخيار في ذلك المجلوس
ان شاؤا ان يسبحوا او يهللوا او ينتظرون سكوتا وهل يصلون
اختلف المشايخ فيه فمنهم من كره ذلك ومنهم من قال هو حسن وهل يجلس
بين الترويحة الخامسة والوتر روى الحسن عن ابي حنيفة انه يجلس
وان كان الوتر ليس بترويحة من طريق اسم الاغلب على الكل وفي
الهداية يجلس بين الخامسة والوتر لعادة اهل الحرمين قال في النهاية
كان ينبغي لصاحب الهداية ان يقول والمستحب الاستراحة بين الترويحتين
مقدار ترويحة لانه استدل بعادة اهل الحرمين وهم كانوا لا يجلسون
فان اهل مكة يطوفون فيما بين كل ترويحتين اسبوعا واهل المدينة يصلون
بينهما اربع ركعات وفي البدائع الصحيح انه لا يستحب الجلسة بين الترويحة
الخامسة والوتر عند عامة المشايخ لانه قال في الكتاب يجلس بين
كل ترويحتين والوتر ليس بترويحة قال في الهداية واستحسن البعض
الاستراحة على خمس تسليمات وليس بصحيح واهل مكة اختلف المشايخ
فيه وعامتهم على انه بكره ... ولو صلى التراويح كل اربع بتسليمة او كل ست

والمستحب في مجلوس بين الترويحتين مقدار الترويحة وبين الخامسة وبين الوتر لعادة اهل الحرمين وليس بصحيح على ما ذكره البعض الاستراحة عامة المشايخ على خمس تسليمات

اوثمان او عشر تسليمة وقعد على رأس كل ركعتين فنفل لا يجوز الا على
ركعتين وفنفل يجزيه عن الكل وهو الصحيح وفي الفتاوى اذا صلى اربعا تسليمة
ولم يقعد في الرابعة الا بقدر التشهد وهو قول محمد وزفر وفي الاستحسان
لا يفسد وهو اظهر الروايتين عن ابي حنيفة وابي يوسف واذا لم يفسد
قال ابو الليث تنوب على تسليمتين وقال محمد بن الفضل تنوب الاربع
عن تسليمة واحدة قال وهو الصحيح وعن ابي بكر الاسكاف انه سئل
عن رجل قام الى الثالثة في التراويح ولم يقعد في الثانية قال ان تذكر في الثالثة
ينبغي ان يعود ويقعد ويسلم وان تذكر الثالثة بسجدة فان اضاف
اليها اخرى كانت هذه الاربع عن تسليمة واحدة واذا اتى بالاربع
ولم يقعد في الثانية فان قعد قدر التشهد قال بعضهم لا يجوز الا عن
تسليمة ايضا وعلى قول العامة يجوز عن تسليمتين لانه جمع المشروع ولم يخل
بشيء فيجوز كما اذا وجب على نفسه اربع ركعات بتسليمتين فصلى اربعا بتسليمة
فانه يجوز والاصل في التراويح عشر تسليمات كل تسليمة ثلاث ركعات ولو قعد
في كل ثلاث على رأس الثانية فعليه قضاء التراويح في القياس وهو قول
محمد واحدى الروايتين عن ابي حنيفة وفي الاستحسان وهو الرواية الاخرى
عن ابي حنيفة يجوز عن التراويح ويسجد عليه سجدتي السهو على قول من لا يجوز
عن التراويح ويقول عليه قضاء التراويح فقط على قول ابي حنيفة لا يلزمه شيء
ساهيا كان او عامدا او على قول ابي يوسف ان كان ساهيا فكذلك
وان كان عامدا فعليه مع التراويح عشرون ركعة اخرى لكل ثالثة قضاء
ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراويح ان كان ساهيا لا يلزمه شيء
وان كان عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة قال في الفتاوى وان صلى
ست ركعات اوثمانيا او عشرا بتسليمة واقعد على رأس الركعتين
منهم من قال يجوز عن تسليمة وعامتهم على انه يجوز كل ركعتين عن تسليمة
وقال بعضهم في الزيادة على اربع خلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه ولو صلى
ستا بتسليمة ساهيا وقعد في كل ركعتين على قول صاحبيه يجوز عن تسليمتين
لان عندهما الزيادة على اربع مكروه وعلى قول ابي حنيفة يجوز عن ثلاث
تسليمات لان عنده الست بتسليمة لا يكره وان صلى ثمانيا بتسليمة واقعد

يجلس بعد كل ترويحتين مقدار ترويحة وكذا بعد الخامسة ثم يوتر بهم مختار الفتاوى

وان اسقط عاشر تسليمتين فاته خمس تسليمات فاتت بعضهم لا يسقط به شيء منها

وقعد في كل ركعتين فعلى قول صاحبيه يجوز عن تسليمتين على اصلهما وعند ابي
يجوز عن اربع تسليمات لان ان فاته الى الثمان لا يكره وما زاد عليها مكروه
وان صلى عشرا بتسليمة وقعد في كل ركعتين فعندهما يجوز عن تسليمتين
وعند ابي حنيفة يجوز عن اربع تسليمات في الروايات الظاهرة فعنه
وفي رواية شاذة عنه عن خمس تسليمات وفي الصغير عن ابي حنيفة
ثلاث روايات يجوز عن خمس تسليمات وهو شاذ وفي رواية
عن اربع وفي رواية عن ثلاث وهي الجامع الصغير لان في الجامع الصغير
الزيادة على الست ركعات في الفاتحة مكروه ولا يكره الى الست ولو صلى
التراويح كلها بتسليمة واحدة ان قعد في كل ركعتين يجوز عن الكل وان لم
يقعد في كل ركعتين وقعد في آخرها ففي الاستحسان على القول الصحيح يجزيه عن
تسليمة واحدة ولو شك في الوتر على ظن ان التراويح قد تمت فسلم على
ركعتين تذكر انه ترك تسليمة فسلم على رأس الركعتين لم يجزه ذلك عن
التراويح وهذا يشير الى ان نية التراويح شرط وسيأتي ذكر ذلك ان شاء الله
تعالى وفي منية المصلي اذا صلى اربعا بتسليمة ولم يقعد على ركعتين يجزيه
عن تسليمة وهو المختار ولو صلى ثلاث ركعات بتسليمة ان قعد في الثانية
جاز عن تسليمة ويجب عليه قضاء ركعتين لانه شرع في الشفع الثاني في بعض
الحال الشفع الاول فاذا افسد الشفع الثاني لزمه القضاء قال صاحب
الفتاوى والصحيح انه لا يلزمه القضاء لانه ظن انها ثانية وان لم يقعد
في الثانية عامدا او ساهيا بعد صلاته عند محمد وزفر يلزمه قضاء الركعتين
وهذا هو القياس وفي الاستحسان هل يعيد قال ابو حنيفة وابو يوسف
لا يعيد ولا يجزي عن شيء ودون اربعا يجزي عن تسليمة واحدة وعلى هذا
الخلاف اذا اتى بثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية والصحيح انه لا يجوز
ولو سلم الامام في ترويحة فقال بعض القوم انك صليت ثلاثا وقال
بعضهم ركعتين فان الامام بنى على غالب ظنه فان لم يكن له غالب ظن
اخذ بقول من هو صادق عنده وان شكوا انهم صلوا تسع تسليمات او عشر
تسليمات قال بعضهم يعيدون تسليمة احتياطا لان الزيادة على التراويح انما يكره
اذا اعتقدوا بالزيادة وقال بعضهم يوترون ولا يعيدون بتسليمة احتياطا والصحيح

انهم يصلون بتسليمة اولى وزادى احتياطا كذا فى الخلاصة ولو تذكروا تسليمة بعد الوتر قال محمد بن الفضل يصلونها وزادى وقال الصدر الشهيد يجوز ان يصلوها بجماعة ولو صلى امام واحد التراويح فى مسجدين فى كل مسجد على الكمال قال ابو بكر الاسكاف لا يجوز وقال ابو جعفر يجوز لاهل المسجدين واختار ابو الليث قول الاسكاف وهو الصحيح لان التراويح سنة والسنن لا تتكرر وان فسد الشفع من التراويح وقد قرأ فيه قال بعضهم لا يعيد بناء على انه يحصل الختم فى الصلاة الجائرة وقال بعضهم يعيد لان المقصود هو القراءة والفساد فى القراءة وانما غلط فى القراءة فى التراويح فترك سورة او آية وقرأ ما بعدها فالمستحب له ان يرجع فيقرأ المتروكة ثم المقروءة ليكون قراءته على الترتيب كذا فى الخلاصة واختلف المشايخ فى قدر القراءة فى التراويح قال بعضهم بقراءة مقدار ما يقرأ فى العشاء وقال بعضهم بقراءة فى كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فى ذلك تخفيفا على الناس وبه يحصل السنة وهو الختم مرة لان عدد الركعات فى ثمانين ليلة ستمائة ركعة وآيات القرآن ستة آلاف وستمائة وفى الخلاصة الختم فى التراويح وقراءة ثلاث آيات قصيرة سنة والختم مرتين فضيلة والختم ثلاث مرات فى كل عشر رمضانات افضل فالختم مرة يقع بقراءة عشرة آيات فى كل ركعة والختم مرتين يقع بقراءة عشرين آية فى كل ركعة والختم ثلاثا يقع بقراءة ثلاثين آية فى كل ركعة فان اراد الختم فى الشهر مرة ينبغى ان يكون ليلة السابع والعشرين لكثرة ما جاء فى الاخبار انها ليلة القدر ولا يترك الختم فى رمضان لكسل القوم يعنى لا يقرأ اقل مما يحصل به الختم بل بعد التشهد من الدعوات حتى يتركها لانها ليست بسنة اذا علم انها تثقل على القوم الا انه يأتى بالصلاة فقط ويقرأ فى التراويح ما لا يؤدى الى تنفيرهم ويستحب تعديل القراءة بين التسليمات وان خالف فلا بأس فاما التسمية الواجبة فلا تستحب تطويل الركعة الثانية على الاولى كما فى سائر الصلوات واما تطويل الاولى على الثانية فقد قيل لا بأس به من غير ذكر خلاف وقيل يجب ان يكون على الخلاف فعندهما لا يطول بل يسوى بينهما وعند محمد مستحب تطويل الاولى على الثانية ولو ختم الختم التاسع عشر او ليلة الحادى والعشرين

هل يجوز له

هل يجوز له ترك التراويح بقية الشهر الاصح انه يكره له الترك لان التراويح سنة قيام رمضان لقوله صلعم وسننت لكم قيامه ولهذا قيل اذا اذا عجل الختم فالمستحب ان يبتدئ من اول القرآن فى بقية الشهر والافضل ان يصلى التراويح بامام واحد لان عمر رضه استنبط الصحابة ان يجمع الناس على قارئ واحد فلم يخالفوه فجمعهم على ابى بن كعب فان صلوها بامامين فالمستحب ان يكون انصراف كل واحد على تمام الترويحة فان انصرف على تسليمة لا يستحب ذلك فى الصحيح واذا جاءت التراويح بامامين على هذا الوجه جاز ان يصلى الفريضة احدهما ويصلى التراويح الآخر وقد كان عمر رضه يؤمهم فى الفريضة واوتر وكان ابى يؤمهم فى التراويح واما امامة الصبيان فى التراويح فسئل نصير بن يحيى عن ذلك فقال يجوز اذا كان ابن عشر سنين وقال السرخسى الصحيح انه لا يجوز لانه غير مخاطب كالمجنون واما الصبى الذى جاز لانهم على مثل حاله وعن محمد رحمه الله مثل قول ابى حنيفة رحمه الله ان امامة الصبى فى التراويح يجوز لان الحسن بن على كان يؤم غلمانه فى التراويح وكان صبيا كذا فى الخلاصة ويتجنب عما اعتاده كثير من الجهال من قراءة سورة الانعام كلها فى الركعة الاخيرة فى الصلوات الاربعة او غيرها من شهر رمضان فهى بدعة قبيحة وجهالة ظاهرة ويتجنب عن فعل ما ليس بمستحب لانها نزلت جملة واحدة وهذا مكروه من وجوه احدها تطويل الركعة الثانية على الاولى والثانى التطويل على الحاضرين والثالث هجرة القرآن والمستحب لمن يصلى التراويح ان يبتدئ القرآن وينتهى بختم القرآن من آخر ما هو معتاد له والرابع تخفيف الركعات بنفسه والخامس من ابهام العوام ان ذلك مستحب ويستحب للامام تحسين الصوت بالقراءة وترتيلها ما لم يخرج الى التمطيط فان افرط فى ذلك حتى زاد حرفا او اخفى حرفا فهو حرام هذا اذا ادار التراويح قاعدا فان تضرع العلماء على ان لا يستحب لغير عذر واختلفوا فى الجواز قال بعضهم لا يجوز من غير عذر اعتبارا بسنة الفجر اذ كل واحد منهما سنة مؤكدة وقال بعضهم يجوز لغير عذر وهو الصحيح بخلاف سنة الفجر فانه قد قيل انها واجبة ولو صلى الامام التراويح قاعدا لغير عذر او لعذر فاقتدى به قوم قياما قال محمد لا يجوز على اصله

القيام

وكره قاعدا مع القدرة على القيام مختار

انه يصلى تسليمة لانها فرض عند

على الذى يصلى قاعدا كذا فى

انه يقرأ فى التراويح

ويكره

ان اقتداء القاعد بالقاعد لا يجوز وعنه انه يجوز وقيل يجوز عند العجز وهو الصحيح
كذا في الخلاصة واذا صح اقتداء القائم بالقاعد فيها فالافضل للمقتدين
قال بعضهم المستحب لهم ان يقعدوا احترازا عن صورة المخالفة وقال القاضي
ابو علي النسفي المستحب لهم القيام عنده وهو قول محمد والمعتمد الامام
وكره للمأموم تأخير التحريمة بعد تحريم الامام فيكون قاعدا حتى اذا رأى الامام
الركوع نهض للركوع مبادرا اخوه قاضيخان تقوية الركعة للمأموم الثاني في
عبادة امر بها قال ادركتم واذا قاموا الى الصلاة فاسكنوا فاسكنوا لي
ولو اخذه النوم وغلبه يكره ان يصلي مع النوم لما فيه من التهاون كذا في الخلاصة
ولو اقتدى مصلي التراويح بمصلي الكسوفة او بمن يصلي نافلة غير التراويح لا يجوز
ولو اقتدى بامام يصلي التسليمة الثانية او العاشرة والمقتدي نوى التسليمة
الاولى جاز وهل يحتاج للكل شفع من التراويح الى نوى التراويح قال بعضهم نعم
لان لكل شفع منها صلاة على حدة كما في صوم رمضان يحتاج في كل يوم الى نية
وهو الصحيح ولو اقتدى بامام في التراويح والمقتدي نوى سنة العشاء
بان لم يكن صلى السنة بعد العشاء حتى قام الى التراويح جاز لان التراويح
في هذا الوقت سنة للعشاء في وقته فلم يختلف صلاتهما قال في الخلاصة
اذا نوى التراويح او سنة الوقت او قيام الليل في الشهر يجوز وان
نوى صلاة مطلقة او تطوعا فالمنصوب ذكر بعض المتقدمين انه لا يجزيه واكثر
المتأخرين على ان التراويح وسائر السنن بتأدى بمطلق النية والاصح
في التراويح صلاة مطلقة الاصح انه لا يجزيه واختلفوا في وقت
التراويح قال مشايخ بلخ الليل كله الى طلوع الفجر وقت لها
قبل العشاء وبعد العشاء وقال عامة مشايخ بخارا وقتها ما بين العشاء
والوتر فان صلاها قبل العشاء لم يؤدها في وقتها واكثر المشايخ على
ان وقتها ما بين العشاء الى طلوع الفجر حتى لو صلاها قبل العشاء لا يجوز
ولو صلاها بعد الوتر جاز وهذا هو الاصح وعليه عمل السلف ويستحب
تأخير التراويح الى ثلث الليل فان اوتروا الى ما بعد نصف الليل لا يجب
وقال بعضهم لا بأس به وهو الصحيح واذا فاتت التراويح عن وقتها لا تقضى
بجماعة وهل تقضى بغير جماعة قال بعضهم تقضى عالم يمض شهر رمضان وقال

ان نوى التراويح او سنة الوقت او قيام الليل او وقت مطلق للصلاة اذا نوى صح

بعضهم

وقال بعضهم لا تقضى وهو الصحيح وقال بعضهم تقضى عالم يأت وقتها في السنة
المستقبلة واذا تركوا واذا تركوا عن عظم منع من الصلاة الفائتة قاروا وا
القضاء بنية التراويح يكره ولو تركوا التسليمة بعد ان صلوا الوتر فعلى محمد
ان الفضل لا يعيدونها بجماعة وقال العدل الشهيد يجوز ان يعيدوها بجماعة ولو
صلى العشاء بامام وصلى التراويح بامام اخر ثم علم ان امام العشاء كان
على غير وضوء فانه يعيد العشاء والتراويح ولو عاشه تزوجها او تزوجها فاختلف
المشايخ فيه قال بعضهم يتزوج مع الامام ثم يقضي ما فاته من التراويح بعد ذلك
وقال بعضهم يصلي التراويح اولا ثم يتزوج كذا في الذخيرة ولا يصلي الوتر في
جماعة في غير شهر رمضان لانها نفل من وجه حتى وجبت القراءة في جميعها
ويؤدى بغير اذان واقامة والنفل بالجماعة غير مستحب لانه لم يفعله الصحابة
بجماعة في غير رمضان وما في شهر رمضان فالوتر بجماعة افضل من اداءها
في منزله هو الصحيح لان عمر رضه كان يؤمهم في الوتر وفي النوافل يجوز صلاة
الوتر بجماعة في غير رمضان وتبعض قولهم لا يصلي الوتر في جماعة يعنون به الكراهة
لا انتفى الجواز وفي الينابيع اذا صلى الوتر مع الامام في غير رمضان يجزيه
ولا يستحب ذلك ويستحب الاكثار من تلاوة القرآن في رمضان فقد
روى ان ابا حنيفة كان يختم القرآن في رمضان احدى وستين مرة
وثلاثين في الليالي وثلاثين في الايام وهو اصح في التراويح قال في السراج
الوهاج ويستحب الدعاء عقيب الختم قالت عائشة رضي الله عنها اذا ختم القرآن
ثم دعى اخذ على دعائه اربعة آلاف ملك واذا فرغ من الختمة يستحب
ان يشرع في الجزء متصلا بالختم فقد استحبه السلف واجمعوا فيه بقوله
صلتم جبر الاعمال الخلل والرخل فقيل لهما قال افتتاح القرآن وختمه وعن
طلحة بن مصرف ان من ختم القرآن آية ساعة كانت من النهار
صلت عليه الملائكة حتى يمسي واية ساعة كانت من الليل صلت عليه
الملائكة حتى يصبح فاذا كان كذلك فالمستحب ان يكون الختم اول الليل
واول النهار وكان عثمان رضه يبتدئ ليلة الجمعة ويختم ليلة الخميس وقراءة
القرآن افضل الاذكار ينبغي لحامل القرآن ان يحافظ على تلاوته ليلا
ونهارا سرا وجهرا وينبغي ان يكون الناس في شأنه الخشوع والتدبر والتفكر

مطلب في قراءة القرآن في شهر رمضان

فان البكاء عند القراءة صفة ويسن ان يكون العارفين وشعار الصالحين
والاسرار بالقراءة ابعد من الرياء فهو افضل لمن يخاف ذلك وان لم
يخف الرياء فالجهر افضل بشرط ان لا يؤذي غيره من مصل او نائم او غيرهما لان
العمل في الجهر اكثر لان ثوابه يتعدى نفعه الى غيره لانه يسمعه فيحصل له مع الاستبشار
بزوايا القرآن والاستبشار باوامره وبشره في نشاط الكسلان وتوقظ
النائم والغافل سأل الله الكريم الرؤف الرحيم ان ينفعنا بالقرآن العظيم
في الدنيا والآخرة وصلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوع واحد
الكسوف للشمس والخسوف للقمر وهما في اللغة الذهاب وقيل الكسوف
ذهاب الضوء والخسوف ذهاب الدابرة وهاب اهل الادب محمد
في قوله وليس في كسوف القمر جماعة لان الكسوف للشمس لكن الكسوف
ذهاب الضوء والخسوف ذهاب الدابرة القمر والمراد هنا من فيه ذهاب
الضوء فاذا علمت علمه وصلاة الكسوف ثبتت شرعيتها بالكتاب
والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى ومما نرسل بالآيات الا تخويفا
والكسوف آية من آيات الله تخوف لانها ابدلت بنوره الشمس ظلمة
وتبديل النعمة الى غيرها تخويف ولان القلوب تفزع لذلك طبعا فكانت
من الآيات المخوفة والله سبحانه انما يخوف عباده ليتركوا المعاصي ويرجعوا
الى طاعته الى فيها فوزهم واقرب احوال العبد في الرجوع الى ربه حال الصلاة
واما السنة فقوله صلعم اذا رايتم شيئا من هذه الافزاع فافزعوا الى الصلاة
وقد صلاها رسول الله صلعم واما الاجماع فان الامة اجمعت عليها وبحاجة فيها
الى معرفة ستة اشياء معرفة سبب شرعيتها وشرائط جوازها وصفتها
وكيفية ادائها وموضع الصلاة ووقت الصلاة اما سبب شرعيتها فالكسوف
لانها تخاف اليه وتنكر بتكرره وشرط جوازها ما يشترط لسائر الصلوات
وصفتها انها سنة غير واجبة لانها ليست من شعائر الاسلام فانها توجد
بعارض كما سنة فعلها النبي صلعم وفي التحفة قال بعض مشايخنا انها واجبة
لان النبي صلعم قال اذا رايتم شيئا من هذه الافزاع فافزعوا الى الصلاة والامر
للوجوب واختار هذا القول صاحب الاسرار قال لانها تقام على سبيل الشهرة
كصلاة العيد واما كيفية ادائها فاجمعوا انها تؤدى بجماعة لكن اختلفوا في

صفة

صفة ادائها على ما ذكر ان شاء الله تعالى واما موضع الصلاة فذكر في
شرح الطحاوي انها تصلى في الجامع او في مصلى العيد واما وقت
فهو الوقت الذي ابيحت فيه الصلاة دون الاوقات المكروهة فاذا
كشفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين كالابتداء من شرائط الجمعة الا
الخطبة فانه لا خطبة في صلاة الكسوف عندنا وروي ان الشمس كسفت
على عهد رسول الله صلعم يوم مات ولده ابراهيم فصلى الناس بقولهم ان كسفت
الشمس لموت ابراهيم فصلى الا ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يكسفان
لموت احد ولا لحياته فاذا رايتم شيئا من هذه الافزاع فافزعوا الى مواضع
الصلاة وفي رواية فصلوا الله وعظموه وسجدوا في تجلي الشمس ويجوز ان
يجمع لها في كل ناحية ولا تؤدى في الاوقات المكروهة وهي كيفية ان فيه بلا اذان
ولا اقامة ولا خطبة ولا تكرار ركوع فقال الشافعي رح في كل ركعة ركوعان وهو
يحتج بما روت عائشة رضي الله عنها وابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلعم صلى صلاة الكسوف
ركعتين باربع ركوعات واربع سجدات وصورة الصلاة عندنا ان يقرأ
في الركعة الاولى الفاتحة وسورة البقرة ان كان يحفظها او ما يعدلها من غيرها
ان لم يحفظها ثم يركع ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه ثم يرفع راسه
ويقرأ سورة آل عمران او ما يعدلها ان لم يحفظها ثم يركع ثانيا ويمكث
في ركوعه مثل ما مكث في قيامه ثم يرفع راسه ويسجد سجدتين ثم يقوم الى الركعة
الثانية فيقرأ فيها مقدار ما قرأ في القيام الاول في الركعة الاولى ثم يركع
ويمكث راكعا مثل قيامه ثم يركع فيمكث مثل ركوعه ثم يرفع مثل قيامه ثم
يسجد سجدتين ويتم الصلاة وان ان النبي صلعم صلى في الكسوف ركعتين
كاطول صلاة كان يصليها فانجلت الشمس مع فراغه منها وروي عن النعمان بن
بشير قال كان النبي صلعم اذا كسفت الشمس صلى صلاتكم هذه وروي سمرة
بن جندب وعبد الله بن عمر ان النبي صلعم صلاها ركعتين في كل ركعة ركوع
واحد ولان الاخبار وقعت متعارضة فيها وعند التعارض يترك الاخبار
ويرجع الى القياس وهو مثل قولنا والتوفيق بين الروايات ان يحمل ان
النبي صلعم اطال الركوع على ما روي سائر الصلوات فرفع اهل الصف الاول
رؤسهم ظنا منهم انه قد رفع راسه فرفعوا فلما راى اهل الصف

الاول ان النبي صلعم اكع لم يرفع راسه عاد والى الركوع وقد خلفهم فطنوا
انه ركع اكوعين فرد واعلى حسب ما وقع عندهم وعائشة رض كانت
في صف النساء وابن عباس في صف الصبيان في ذلك الوقت فنقلا
على ما وقع عندهما ولو كان على ما قالوه لم تزل الركوعين لنقل كبار الصحابة الذين
يكون النبي صلعم لان الحال اكشف على الرجال لقربهم واما تطويل القراءة
فقد صح انه صلعم قام في الاولى بقدر البقرة وفي الثانية بقدر ال عمران فالسنة
ان يطول القراءة في الركعتين ويجوز تطويل القراءة وتقطيعها الدعاء وتخفيف
القراءة فاذا خفف احدهما طول الآخر لان المستحب ان يبقى على الخشوع و
الخوف الى انجلاء الشمس فاي ذلك فعل فقد وجد وتجلى الامام القراءة
عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يجهر فيها بالقراءة وعن محمد روايتان في
رواية مثل قول ابي حنيفة وفي رواية مثل قول ابي يوسف فاذا صلى
بركوعين فما جلت الشمس وانجلى الكسوف فقد وجد وان لم تجل الشمس
الا بعد ما جلس في الركعة الثانية بعد ما قعد قدر التشهد فقد تم صلاته
لانه ادى ركعتين وقد زال الكسوف قبل ان يسجد للثالثة وان قام الى
الثالثة قبل ان تجلي الشمس فسدت صلاته لانه زاد ركعة ساهيا وان
جلست الشمس في الثالثة قبل ان يركع فقد تم صلاته لانه ادى ركعتين
وقد زال الكسوف قبل ان يركع للثالثة وان جلست الشمس في الثالثة
بعد ما ركع للثالثة لم تفسد صلاته لانه ادى ركعتين وزيادة ركعة
ساهيا لا تفسد الصلاة وان جلست الشمس في الثالثة بعد ما رفع راسه
من الركوع وقد سجد سجدة فقد تم صلاته لانه ادى ركعتين وزيادة
ركعة ساهيا لا تفسد الصلاة وان جلست الشمس في الثالثة بعد ما
سجد سجدتين فقد تم صلاته لانه ادى ركعتين وزيادة ركعتين ساهيا
لا تفسد الصلاة وان جلست الشمس في الرابعة قبل ان يركع فقد تم
صلاته لانه ادى ركعتين وزيادة ركعتين ساهيا لا تفسد الصلاة وان
جلست الشمس في الرابعة بعد ما ركع فقد تم صلاته لانه ادى ركعتين
وزيادة ركعتين ساهيا لا تفسد الصلاة وان جلست الشمس في الرابعة
بعد ما رفع راسه من الركوع وقد سجد سجدة فقد تم صلاته لانه ادى
ركعتين وزيادة ركعتين ساهيا لا تفسد الصلاة وان جلست الشمس
في الرابعة بعد ما سجد سجدتين فقد تم صلاته لانه ادى ركعتين
وزيادة ركعتين ساهيا لا تفسد الصلاة وان جلست الشمس في الرابعة
بعد ما قعد قدر التشهد فقد تم صلاته لانه ادى ركعتين وزيادة
ركعتين ساهيا لا تفسد الصلاة وان جلست الشمس في الرابعة بعد
ما سلم عن يمينه وعن يساره

كصلاة العيد هنا فعلم مرة وتركه اخرى فلم يكن سنة، وفي المبسوط قول
ابي يوسف مع ابي حنيفة، وفي المجتبى مع محمد وهو الذي ذكره المصنف مع
قال في الغاية وقال محمد يصلي في الاستسقاء ركعتين بجماعة كصلاة العيد
الا انه ليس فيها تكبيرات التكبير العيد، وفي الخلاصة القرائية اذا غارت
الانهار وانقطعت الامطار يستحب للامام ان يأمر الناس اولا بصيام
ثلاثة ايام وما اطاقوا من الصلاة والخروج من المظالم والتوبة من المعاصي
ثم يخرج بهم اليوم الرابع وبالحري يزوا الصبيان منفطمين في ثياب بذلة و
وتستكانة متواضعين متضرعين الى الله عز وجل بخلاف العيد لان هناك يخرجون
للسؤال فينبغي ان يكونوا بزي السؤال بخلاف العيد لانه يوم زينة ويستحب
اخراج الدواب وقيل لا يخرجون بها لان البغي صلعم لم يخرجها فان اخرجوها
فلا بأس، قال في النهاية وهذا في مذهبنا ما قاله الحلواني ان الناس
يخرجون الى الاستسقاء مشاة لا على ظهور الدواب في ثياب خلق او تحت
او مرقعة منذلين خاضعين ناكسي رؤسهم في كل يوم يغدون الصحراء
قبل الخروج ثم يخرجون، وروى انس بن مالك ان الناس قحطوا في زمن رسول
الله صلعم فدخل اعرابي من باب المسجد والنبي صلعم على المنبر يخطب يوم الجمعة
فقال يا رسول الله هلكت المواشي وجهدنا الهلاك على نفسك فادع
ان يسقينا فرفع رسول الله صلعم يديه فقال اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا
مريئا غدقا مجللا عاجلا غير رائث، قال الراوي وما كان في السماء
قزعة من سحاب اي قطعة من سحاب رقيقة فاجتمع السحاب من ههنا
حتى صار كاما ثم مطرت سبعا من الجمعة الى الجمعة ثم دخل ذلك الرجل
والنبي صلعم يخطب والسماء تشكب فقال يا رسول الله تهدمت البنيان
وانقطعت السبل فادع الله ان يمسكها فتبسم رسول الله صلعم لملالة
بني آدم ثم رفع يديه وقال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الاكام والظراب
وبطون الاودية ومنابت الشجر فانجابت السحابة عن المدينة حتى صارت
حولها كالاكليل، وبهذا الحديث لابي حنيفة في ان ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة
لانه لم يذكر في هذا الحديث غير الدعاء، وكذا عمر رضي خرج للاستسقاء فما زاد
على الدعاء فقيل له في ذلك فقال لقد استغفرت لكم بمجاديح السماء التي يستنزل

بها المطر قال في الصحاح بجاديح السماء انواؤها، وروي انه خرج بالعباس
واجلسه على المنبر وقال اللهم انا نتوسل اليك بعم
نبيك ودعى له دعاء طويلا فانزل الله المطر حتى يسيل اذ قال في اجماع ان الاستسقاء
انما هو الدعاء والاستغفار، ومن الادعية المشهورة في الاستسقاء اللهم
اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا رائثا غدقا مجللا سحاقا طبقا اللهم
انبت لنا به الزرع وادر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وانبت لنا
من بركات الارض، اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا
من البلاء ما لا يكشف غيرك، قوله مغيثا هو المنقذ من الشدة والهني الذي
لا ينغصه شيء، والمرء محمود العاقبة الذي لا بأس به، ومرئا بفتح الميم وكسر الراء
وبالهمزة من مرأت الطعام اذا حمدت عاقبته وهو المخصب يقال مرع بالفتح
ومرع اذا نبت فيه الكلأ، ورواه مرعا بضم الميم والباء الموحدة ومرتعا
بالتاء المثناة من فوق وهو من رتع الماشية اذا اكلت ما شاءت، والغدق
بفتح الدال كثير الماء، وقيل كثير القطر، والمجلل بكسر اللام سائر الا فوق
والسح بفتح السين المطر الشديد الواقع على الارض، او يخطب في الاستسقاء
عند ابي يوسف خطبة واحدة وعند محمد خطبتين ولا خطبة عند ابي حنيفة، ويستقبل
القبلة بالدعاء فعند ابي حنيفة يجيء فاذا فرغ من الصلاة دعى وعندهما يصلي
ثم يخطب فاذا مضى صدر من الخطبة قلب رداءه ويدعو قائما مستقبل
القبلة والقوم قعود مستقبلون ويقلب رداءه بتخفيف اللام، يعني
اذا مضى صدر من الخطبة قلب رداءه ولا يقلب القوم اردیتهم بتشديد اللام
وبه اخذ عامة مشايخنا، وقال ابو حنيفة لا يقلب رداءه وصفة قلب الرداء ان كان
مربعا جعل اعلاه اسفله واسفله اعلاه وان كان مدورا كالجبة جعل الجانب
الايمن على الايسر ووقت ذلك اذا مضى صدر من الخطبة، واما لم يقلب
عند ابي حنيفة لان النبي صلعم استسقى يوم الجمعة فلم يقلب رداءه واما روي
انه قلب رداءه فلنا كل محمول على ان رداءه عام تغير فاصلحه فظن الراوي
انه قلب، ويحتمل انه قام ذلك وجاء ان الحال ينقلب الى الخصب متى قلب
رداءه، وهذا لا يعرفه غيره، ولا يحضر اهل الذمة الاستسقاء لان الناس
يخرجون للدعاء، وما دعاء الكافرين الا في ضلال، ولو ان الناس تهادوا

للخروج للاستسقاء فسقوا قبل ان يخرجوا استحب ان يخرجوا ويشكروا الله
تعالى وتستزيده من المطر فان دائم المطر عليهم حتى تأذوا به وخافوا ان يهدم
البيوت فلا بأس ان يدعو الله تعالى ان يحبسه عنهم ويصرفه الى حيث ينفع
ولا يضر من الاكام وبطون الاودية ويستحب للانسان ان يدعو عند
نزول الغيث لقوله ثلاث اطلبوا استجابة الدعاء عند ثلاث عند التقاء الجيوش
واقامة الصلاة ونزول الغيث ورووا ان النبي صلعم كان اذا جاء المطر
خرج حتى يصيب جسده منه وكان صلعم اذا سئل الوادر قال لاصحابه اخرجوا
جوابنا الى هذا الذي سماه الله طهورا فنتطهر به ويحمده عليه وعن ابن عباس
انه كان اذا جاء المطر يأمر عبده ان يخرج فراشه الى المطر فيبتل له فذكر
فقال اما قرأت وانزلنا من السماء ماء مباركا فاحب ان يتبارك به
ويستحب لاهل المغرب ان يدعو لاهل الجدب ويستحب من سمع الرعد
ان يقول سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته قال عكرمة فقال
ذلك حين يسمع الرعد عوني من الرعد وقال ابن عباس من سمع الرعد
صوت الرعد فقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته
وهو على كل شيء قدير فان اصابته صاعقة فعلي ديته وعن رسول الله صلعم
انه كان اذا سمع الرعد والصواعق قال اللهم لا تقتلنا بغضبك
ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك وصلاة الضحى افضلها ركعتان
قال صلعم ركعتا الضحى يجلب الرزق وتنفي الفقر واكرهنا اثنا عشرة
ركعة بثلاث تسليمات وان شئت بتسليمات فاذا ذهب
ثلث من ربع النهار وتأجج في صلاة الضحى حديث صلاة الاوابين
حين ترمض الفصال عن ابي الدرداء رفعه الى النبي صلعم قال من صلى
سبحة بتين لم يكتب من الغافلين ومن صلى اربعا كتب من القانتين
ومن صلى ستا كفي ذلك اليوم ومن صلى ثمانيا كتبه الله من العابدين
ومن صلى ثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتا في الجنة رواه البيهقي في الشعب
الصغير قال سفيان الثوري في رسالته الى عباد بن عباد صلاة الضحى
ركعتان او اربعا او ستا او اثنتي عشرة ركعة يكتب من الاوابين
وعن ابي الدرداء رضه اوصاني حبيبي بثلاث لن ادعهن ما عشت

بسم

صلوة الضحى

وتقديم الركعتين من صلوة الضحى مناسب لتحية المسجد وهي حالة للنفس
وتسن في حين وقت الضحى عند ارتفاع الشمس
من التشاوف والزيادة عليها من الاداب
كان النبي صلى الله عليه وسلم يواظب عليها
على الضحى بهدايا
ومن وقت ارتفاع الشمس الى ما قبل الزوال وقت
الضحى على الجديد من الاقوال
[illegible]

بلغ مقابلة من النسخ الى قوله في النسخة
وفي حاشية المؤلف الاعراض عنه
البصر

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

بصيام ثلاثة ايام من كل شهر وصلاة الضحى وبان لا انام حتى اوتر رواه
مسلم وفي كتاب الغنية للشيخ عبد القادر الجيلاني رح باسناده عن ابن
عباس قال قال رسول الله صلعم من صلى الغداة جماعة ثم اعتكف الى طلوع
الشمس ثم صلى اربع ركعات يقرأ في اول ركعة بفاتحة
الكتاب وآية الكرسي ثلاث مرات وقل هو الله احد سبع مرات وفي
الركعة الثانية بفاتحة الكتاب مرة والشمس وضحاها وفي الركعة الثالثة
بفاتحة الكتاب والسماء والطارق وفي الركعة الرابعة بفاتحة الكتاب
مرة وآية الكرسي مرة وقل هو الله احد ثلاث مرات بعث الله اليه سبعين
ملكا ومناديل من مناديل الجنة فيصلون تلك الصلاة على تلك الاطباق
ثم يصعدون بها فلا يمرون على ملائكة الا استغفروا لصاحبها فاذا
وضعت بين يدي الجبار قال الله لعبدي لي صليت وايای عبدت
فاستانف العمل فقد غفرت لك وهذه الصلاة هي تعبير مارون عن
النبي صلعم عن ربه عز وجل يا ابن آدم اركع لي اربع ركعات من اول النهار
اكفك اخره رواه الترمذي وابو داود وحمل ذلك على صلاة الضحى صلاة
اوزع في الضحى اثنا عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة وآية
الكرسي مرة وقل هو الله احد مرة روى ابو الحسن القرشي المكاري
لها فضائل عظيمة صلاه اوزع في الضحى اربع ركعات يقرأ في الاولى بفاتحة
عشر مرات وآية الكرسي عشر مرات وفي الثانية بالفاتحة عشر مرات
وقل يا ايها الكافرون عشر مرات وفي الثالثة بالفاتحة عشر مرات
وقل اعوذ برب الفلق عشر مرات وفي الرابعة بالفاتحة عشر مرات
وقل هو الله احد عشر مرات ثم يتشهد ويسلم ويستغفر الله سبع
سبعين مرة ويقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم سبعين مرة رواه ابو الحسن
المكاري بسنده ولها بركة وفضائل صلاة اوزع في الضحى اربع ركعات
يقرأ فيهن يس وتنزيل السجدة وحم الدخان وتبارك الملك روى
ابو الحسن القرشي المكاري لها فضائل عظيمة فلا ينبغي لعاقل ان يدعها
ثم قال ان سلمان رضي الله عنه سأل النبي صلعم عمن لا يحفظ هذه السور الاربع

فقال له النبي صلعم فابن هو عز فقل هو الله احد خمسين مرة في كل مرة يعطيه الله ثواب ذلك وافضل من ذلك والله واسع المغفرة صلاة اوابين وهي صلاة البسر اربع ركعات يقرأ في فاتحة الكتاب عشر مرات وآية الكرسي عشر مرات وقل يا ايها الكافرون عشر مرات وقل هو الله احد عشر مرات وقل اعوذ برب الفلق عشر مرات وقل اعوذ برب الناس عشر مرات يقرأ ذلك في كل ركعة ثم يتشهد ويسلم ويستغفر الله سبعين مرة ويقول بعد ذلك سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لا اله الا الله وحده لا شريك له لا نعبد الا اياه مخلصين له الدين حنفاء رواه ابو الحسن القرشي فيها فضائل لا ينبغي لعاقل ان يدعها صلاة اوز للضحى اربع ركعات يقرأ في الركعة الاولى فاتحة الكتاب والشمس وضحاها مرة وفي الثانية فاتحة الكتاب مرة والضحى مرة وفي الثالثة فاتحة الكتاب وست آيات من اول الحمد به الى قوله بذات الصدور لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الى اخر السورة رواه ابو الحسن القرشي فيها من الثواب ما يجل عن الوصف ولا يجد صلاة اخرى للضحى ركعتان الاولى بفاتحة الكتاب وآية الكرسي عشر مرات وفي الثانية فاتحة الكتاب وقل هو الله احد عشر مرات استوجب رضوان الله مع الابرار رواه الهكار صلاة اوز للضحى ركعتان بفاتحة الكتاب وآية الكرسي مرة وست مرات قل هو الله احد وصلى على النبي صلعم بعدها خمس عشرة مرة تقلها الهكار صلاة اوز للضحى ركعتان بفاتحة الكتاب والشمس وضحاها وعشرين مرة قل هو الله احد وتسبيح الله خمس عشرة مرة سبحان الله العظيم والحمد لله الكريم ولا اله الا الله الحي القيوم تقلها الهكار ايضا وصلاة الاوابين الراجعين عن الذنوب اليه تعالى في جميع احوالهم وهي ما بين الف بين ما بين المغرب والعشاء ست ركعات بثلاث تسليمات يصلي ست ركعات بنية صلاة الاوابين يقرأ في كل ركعة بعد الفاتحة قل يا ايها الكافرون مرة وقل هو الله احد ثلاث مرات قال الشيخ عبد الله البسطامي وقال صلعم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن بسوء عدلن له بعبادة ثنتي عشرة سنة رواه ابو

وفي الرابعة فاتحة الكتاب وثلاث آيات من اخر الحشر هو الله الذي الخ

صلوة الاوابين

وقال

وقال صلعم من صلى بين المغرب والعشاء عشرين ركعة يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة حفظ الله اهله وماله ودينه ودنياه وآخرته وبرور من صلى بين المغرب والعشاء عشرين ركعة يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وآية الكرسي وقل هو الله احد ثلاث مرات حفظه الله في نفسه واهله وماله ودينه ودنياه وآخرته وبرور يدوام الكتاب وقل هو الله احد مرة حفظ الله سمعه وبصره واخره يمينه وعن شماله وفوق رأسه وتحت قدميه وامامه وخلفه وآذاه فقاه وبورك له في ماله ودينه ودنياه واخرته واولاده وصلاة الرغائب اثنا عشرة ركعة بين العشاءين تسليمات يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة واذا زلزلت ثلاث مرات وقل هو الله احد اثنتي عشرة مرة يصوم اول خميس من رجب ويصليها بين المغرب والعشاء في ليلة الجمعة قال العلماء ولم صلاة رجب فقد ورد بالاسناد عن النبي صلعم انه قال ما احد يصوم اول خميس من رجب ثم يصلي فيما بين العشاء والعتمة اثنتي عشرة ركعة يفصل بين كل ركعتين بتسليمة يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة واذا زلزلت في ليلة القدر ثلاث مرات وقل هو الله احد اثنتي عشرة مرة فاذا فرغ من صلاته صلى على النبي صلعم سبعين مرة فاذا فرغ يقول اللهم صل على النبي الامي وعلى آله ثم يسجد ويقول في سجوده سبعين مرة سبوح قدوس رب الملائكة والروح ثم يرفع رأسه ويقول سبعين مرة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم فانك انت العلي الاعظم ثم يسجد سجدة اخرى ويقول فيها مثل ما قال في السجدة الاولى، ثم يسأل حاجته فانها تقضى فقال صلعم لا يصلي احد هذه الصلاة الا غفر له ذنوبه جميعا ولو كانت مثل زبد البحر وعدد الرمل وورق الاشجار وتشفع يوم القيمة في سبعمائة من اهل بيته ممن قد استوجب النار وقال في كتاب البركة صلاة الرغائب النوافل وغيره فهذه صلاة مستحبة نقلها العلماء ولكن بلغني ان اهل المقدس يواظبون عليها ولا بأس كونها فاجبت ايرادها هنا لتلقيها بالجماعة فان شك انه ذكرها قلت وينبغي اذا اراد ان يسجد السجود بعدها ان يقرأ اية سجدة لانه يكره التطوع بسجدة في غير الصلاة ولهذا قال بعضهم جرت عادة بعض الناس بالسجود بعد الفراغ من الصلاة

صلوة الرغائب

السجود بعد الفراغ من الصلوة

برعوانيه وذلك بدعة لا يعرف لها اصل وذكر ابن الجوزي ان حديث
الرغائب والنصف من شعبان موضوع واتى به الشيخ محب الدين الطبري
ونقلها القاضي عن الغزالي واتى الحسن بن صخر الاردي وابن الجوزي وقال
الطبري الاشتراط الصحة انما يحتج في احاديث الاحكام وصفات
ذي الجلال والاكرام وان جماعة من العلماء نقلوها فقلت ولعل الوجه
الذي لم يره الطبري من كلام ابن الجوزي متعقبا للوضع هو الذي راه من تقدم
من العلماء الذين ظنين لها ولا يخفى عليهم مثل ذلك وتوراه متعقبا للوضع لزم
عليهم نقل الاجماع بيان وضعه وصلاة الاستفتاح في النصف من رجب عشرون
ركعة وصلاة ليلة النصف من شعبان مائة ركعة بخمس تسليمة ذكر
القاضي الامام المحدث في نفحات الانوار عن النبي صلعم انه قال من صلى في ليلة
النصف من شعبان مائة ركعة في كل ركعة فاتحة الكتاب وقل هو الله احد عشر
مرات فذلك الف مرة دخل اسرع الملائكة ثلاثين يوقفون للخير ثلاثين يدفعون
عنه السوء وثلاثين يعصمونه من السوء وعشرة يكيدون من كاده الى شفيها
من قابل قال وكان السلف يصلون هذه الصلاة ويسمونها صلاة الخير
ويجتمعون فيها ويتاصلوا جماعة قال القاضي وروى عن الحسن انه قال
حدثني ثلاثون من اصحاب النبي صلعم ان من صلى هذه الصلاة في هذه الليلة
نظر الله عز وجل اليه سبعين نظرة وقضى الله له بكل نظرة سبعين حاجة
ادناها المغفرة وتقبل هذه الصلاة ايضا المعافا بن اسمعيل في انس
المنقطعين الى رب العالمين ونقلها ايضا ابو طالب المكي في قوت
القلوب وقال الشيخ عبد العزيز الديريني في كتاب طهارة القلوب
وكان السلف الصالح يصلونها ورواها ايضا ابن الجوزي في كتاب الموزا
وقال الحافظ محب الدين الطبري جرت العادة في كل قطر من اقطار المسلمين
ان يقوموا على الكافة على صلاة مائة ركعة في ليلة النصف من شعبان بالف
قل هو الله احد ويرووا بها اثارا واخبارا ليس عليها اعتماد ولا تعول لانها موضوعة
كما قال الحافظ ابو الفرج بن الجوزي فان الحكم بالوضع اما خطير وشانه
كبير مع انها اخبار ترغيب والعامل عليها بنية ثواب وتصدق عوده والخطاء
في ابتداء الجواب والاولى تركها بالقبول من غير حكم بصحتها ولا حرج في العمل بها

نعم الاجتماع لها والاهتمام حتى يكون فيها اتباع ما شرع فيه الجماعة من النوافل في
بقية ذلك بدعة وبهم العامي به والقابل والا تقول فيها قال الامام عز الدين بن
في الفتاوى والجماعة فيها نعم البدعة هذه فان الاستند في ذلك حديث وقد صح
الاجتماع فيها عن رسول الله صلعم وان كان من غير قصد وانما قال عليه من ذلك
اشارة الى المداومة عليها والتقصد الدائم على ذلك الوصف والا فاصل
الاجتماع فيها قد سن وانما تركه رسول الله صلعم خشية ان تفرض الصلاة عليهم
قال الطبري وكذلك القول في الصلاة الرجبية نعم قد ورد في ليلة النصف
من شعبان احاديث مرسلة الا انه روى نحوها في كتبهم انتهى كلامه وفي فتاوى
ابن المنقطعين ما قال صلعم في ليلة النصف من شعبان يكون هبوط جبريل
وملائكة اصدق من السماء الى السماء الدنيا فاغفر لهم الى صباح
فاذا طبختم اللحم فاطبخوا الحب فان لكم بكل حبة عشرة الاف حسنة ويمحى عنكم
عشرة الاف سيئة ويرفع لكم عشرة الاف درجة فان يوم النصف من شعبان
يصوم الانس والجن والطير والسباع والوحوش والبهائم وحيتان
البحر وهوام الارض وان الطير يتوقل هذه ليلة النصف من شعبان وان
الله تبارك يغفر لكل مؤمن ومؤمنة الا رجلا بينه وبين اخيه شحناء او من مخمور قتل
رحم فصلوا في ليلة النصف من شعبان ركعتين فاقرؤا في اولاهما فاتحة الكتاب
وقل هو الله احد الف مرة وفي الثانية بفاتحة الكتاب وقل هو الله احد
مرة والتحلوا في احد عشر يمينكم ثلاث مرات وفي الاخرى مرتين ليفتكم الله
ما وصلوا في يومكم كما يحب لكم بكل ركعة ما كان عليكم من صلاة فائتكم وكرامة
وعليكم في بيوتكم فان الله تبارك لكم فيها وعليكم الى السنة المستقبلة
وان الله تبارك اذا غفر لعبده المؤمن وقبل منه لم يعذبه ابدا قال صلعم من صلى
ليلة النصف من شعبان اثنتي عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب
وعشر مرات قل هو الله احد لم يمت حتى يراها او يراها له في عمره قال في كتاب
البركة وهذا قد ما يصليها اهل الوقت في الغالب لاجتماع الناس فيها فيجتمع
عليهم النوم استحيا بعضهم من بعض والصلاة اوراها عظيم لا يعاجل الله بشيء
من ذلك الا بالصدق وحضور القلب واثر حضور مع الدائم او القاضي
الذي قد على قلبه من شغل الدنيا والوسواس وهذا الذي يقع في جميع الناس

المذكورين مع تبحر كل واحد منهم في العلم والمعرفة والخشية والورع والزهد
المتين لم يقدم على ان يسطر في كتابه قبل دون ان يشهد على ذلك اكابر في
او على احاد العلماء، او ينقل من الاقوال وغيرها ما لا يعلم فاجور واولى بالصحة
والتابعين واولى واجور على سيد اهل السموات واهل الارضين
لثبت واجماع قلوب اهل الله واصالحين العلماء العاملين على تعظيم
من ذكرناهم معلوم صريح وما كان كذلك كيف يظن بهم عدم التثبت والتحر
في النقل عن رسول الله صلعم حتى لا يسبوا الموضوع من غيره ولا يجعلوا الله ولا
بأنواعه ان لم يعلموه بل ان الزعم لا يظن بالاصاغر فكيف بالاكابر واما
صلاة ليالي رمضان واياه وصلاة ليلة العيدين ويومهما والصلاة في
شوال وصلاة يوم عاشوراء فقد تعقبها الشيخ الامام العلامة نجم الدين
عمر النسفي صاحب المنظومة في كتاب باقوة الصلوات والشيخ العالم
الزاهد شيخ الاسلام ابو الحسن علي بن احمد بن يوسف المؤنسي المكارم
في كتاب فضائل الاعمال فمن اراد الوقوف على ذلك وعلى ما ورد فيها من
الفضائل فليطالع الكتابين فقد ذكرا فيها من الثواب ما لا يحيط به الا الله تعالى
صلاة يوم الاحد اربع ركعات في كل ركعة الفاتحة مرة واحدة الرسول
مرة وايضا بعد صلاة الظهر يوم الاحد اربع ركعات في الاولى الفاتحة
وتنزيل السجدة وفي الثانية الفاتحة وتبارك الملك ثم يتشهد ويسلم
ثم يقوم فيصلي ركعتين اخريين يقرأ فيهما الفاتحة وسورة الجمعة ويسأل
الله ما يحتاج حاجة صلاة يوم الاثنين ركعتان عند ارتفاع النهار في كل ركعة
الفاتحة مرة وآية الكرسي مرة وقل هو الله احد مرة والمعوذتين مرة مرة فاذا
سلم يستغفر الله عشر مرات ويصلي على النبي صلعم عشر مرات وايضا
يصلي يوم الاثنين اثنتي عشرة ركعة في كل ركعة الفاتحة وآية الكرسي مرة
فاذا فرغ من صلاته قرأ اثنى عشر مرة قل هو الله احد ويستغفر اثنى عشرة
مرة صلاة يوم الثلاثاء اربع ركعات عند انتصاف النهار وفي حديث
انه عند ارتفاع النهار في كل ركعة الفاتحة وآية الكرسي مرة وقل هو الله
احد ثلاث مرات ويقول يوم الثلاثاء اللهم صل على محمد النبي الامي
وعلى آله وبارك وسلم مائة مرة ويقول يوم الثلاثاء يا حي يا قيوم الف مرة

وقد غلب على كثير من اهل الوقت الكسل والفتور وعدم متابعة الشريعة
في العبادات وغيرها واما العباد اهل الاخلاص فقدرهم الخابة واكثر انتهى كلامه
وصلاة الاستخارة ركعتان يقرأ في الاولى الفاتحة وقل يا ايها الكافرون وفي
الثانية الفاتحة والاخلاص فاذا فرغ دعى وقال اللهم اني استخيرك واستقدرك
بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم
وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني
وفي الحديث رواه البخاري ومسلم وغيرهما وسنة الطواف ركعتان
وهما واجبتان على اثر الطواف لا يجزان بدم ولا يفوتان ما دام حيا وعند
الاحرام بالحج او العمرة او بهما ركعتان يقرأ بهما سنة الاحرام وهما سنتان
مؤكدتان ولا يصليهما في الوقت المكروه وعند رمي كل جمرة من الجمرات
الثلاث في ايام النحر ركعتان بعد الدعاء الا جمرة العقبة في اليوم الاول
وبقية ايام الرمي فانه لا يدعو بعد جمرة العقبة اصلا ويدعو لانه موضع
ضيق وربما يؤدي الناس بعضهم اذا اراد ان يدعو ويهم ان
يتخلصا محل استجابة الدعاء والاصل ان كل رمي بعده رمي يقف ويدعو
وكل رمي ليس بعده رمي لا يقف ولكن يصلي بعد رمي جمرة العقبة ركعتين
في ليلة العقد ثمانية ركعة يقرأ في كل ركعة ام القرآن واذا زلزلت مرة
ويستغفر الله بعد الصلاة سبعين مرة ثم يدعو فيعطيه الله من الثواب
ما لا يصفه الواصفون وفي ليلة عرفة وهي ليلة النحر مائة ركعة وفي اول
ليلة من المحرم ست ركعات وفي ليلة عاشوراء اثنتا عشر ركعة يقرأ
الله مع ان يغفر لنا ما مضى منا ويختم لنا بما يرضى به عنا ويجعلنا في الدنيا
من الاذكار والمستغفرين بالاسحار بفضله وكرمه انه للذنوب غفار والعفو
ستار علمت ورأيت الخوض بهذه الصلوات صلاة ليالي الاسبوع
وابانه معمد في ذلك على ما نقله ثلة من اجل العلماء العاملين وآل اولياء
الصالحين العارفين بالله المخلصين المخلصين ابو طالب المكي
في قوت القلوب والشيخ عبد القادر الكيلاني في الغنية والمناوي الامام
المحدث الناريخي في لمحات الانوار وهي مشهورة في مراكش ونواحيها
وهم المطبوعون عليها ويعتمدون على الغافقي في هذه المعاني فهو ثلاثة الاولياء

المذكورون

صلاة يوم الاربعاء اثنتا عشرة ركعة عند ارتفاع النهار في كل ركعة الفاتحة
وقل هو الله احد ثلاث وآيات والمعوذتين ثلاث وآيات ويقول يوم
الاربعاء لا اله الا الله خالصا مخلصا صدقا صلاة يوم الخميس ما بين الظهر
والعصر ركعتين في الاولى الفاتحة مرة وآية الكرسي مائة مرة وفي الثانية الفاتحة
وقل هو الله احد مائة مرة ويقول يوم الخميس لا اله الا الله خالق كل شيء
وهو على كل شيء قدير مائة مرة ويقول يوم الخميس يا ذا الجلال والاكرام
الف مرة ويقول يوم الخميس سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم مائة مرة صلاة يوم الجمعة يوم
اذا استعلت الشمس وارتفعت قدر رمح او اكثر فتوضأ الوضوء وتصلي
سجدة الضحى ركعتين او اربعا او ثمانيا او اثنتي عشرة ركعة ولكل عدد
ثواب عظيم وتوتر يوم الجمعة قل هو الله احد الف مرة ويقول يوم الجمعة
اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك واشهد ان محمدا عبدك
ورسولك مائة مرة ويقول يوم الجمعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثم يصلي ركعتين ويسجد
بعد السلام ويطلب حاجته وعن ابن عمر رضه قال قال رسول الله صلعم من
الجامع يوم الجمعة فصلى اربع ركعات قرأ في كل ركعة الفاتحة وقل هو الله
احد خمسين مرة لم يمت حتى يرى مقعده من الجنة او يرى له صلاة يوم
السبت اربع ركعات في كل ركعة الفاتحة وقل يا ايها الكافرون ثلاث
مرات فاذا فرغ وسلم قرأ آية الكرسي كتب الله له بكل حرف حجة
وعمرة ورفع له بكل حرف ابو سنة وذكر في التوت بقية الفضائل ويقول
يوم السبت مائة مرة لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
ويقول ايضا يوم السبت الف مرة يا رحمن يا رحيم ذكر صلاة ليلة الاحد
عشرون ركعة في كل ركعة الفاتحة مرة وقل هو الله احد خمسين مرة والمعوذتين
مرة مرة واستغفر الله لنفسه مائة مرة واستغفر الله لنفسه ولوالديه
مرة وصلى على النبي صلعم مائة مرة وبرئ من حوله وقوته والتجا الى حول الله
وقوته ثم قال اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان آدم صفوة الله
ونطرته وابراهيم خليل الله وموسى كليم الله وعيسى روح الله ومحمد حبيب الله

صلاة

صلاة ليلة الاثنين اربع ركعات في الاولى الفاتحة وقل هو الله احد
عشر آيات وفي الثانية الفاتحة وقل هو الله احد عشرين مرة وفي الثالثة
الفاتحة وقل هو الله احد ثلاثين مرة وفي الرابعة الفاتحة وقل هو الله
احد اربعين مرة ثم يتشهد ويسلم ويقول هو الله احد خمسا وسبعين
مرة ويستغفر لنفسه ولوالديه خمسا وسبعين مرة ويصلي على النبي صلعم
خمسا وسبعين مرة ثم يسأل الله حاجته ويصلي ليلة الاثنين ايضا ركعتين
في كل ركعة الفاتحة وقل هو الله احد خمس عشرة مرة وقل اعوذ برب الفلق
خمس عشرة مرة وقل اعوذ برب الناس خمس عشرة مرة ويقول بعد التسليم
خمس عشرة مرة آية الكرسي ويستغفر الله خمس عشرة مرة صلاة
ليلة الثلاثاء اثنتي عشرة ركعة في كل ركعة الفاتحة مرة واذا جاء نصر الله
خمس آيات صلاة ليلة الاربعاء ركعتان في الاولى الفاتحة مرة وقل
اعوذ برب الفلق عشر آيات وفي الثانية الفاتحة مرة وقل اعوذ برب
الناس عشر آيات صلاة ليلة الخميس ما بين المغرب والعشاء ركعتين
في كل ركعة الفاتحة مرة وآية الكرسي خمس آيات وقل هو الله احد
خمس آيات والمعوذتين خمس آيات فاذا فرغ من صلاته استغفر الله
خمس عشرة مرة وجعل ثوابه لوالديه قال القفري فقد اذى حق والديه
عليه وان كان عاقا لهما وأعطاه الله ما يعطي الصديقين والشهداء
من اجل ادخال السرور عليهما صلاة ليلة الجمعة بين المغرب والعشاء
اثنتا عشرة ركعة الفاتحة مرة وقل هو الله احد عشر آيات ويصلي
ليلة الجمعة بعد صلاة العشاء الاخرة عشر ركعات في كل ركعة الفاتحة
مرة وقل هو الله احد مرة والمعوذتين مرة مرة ثم يوتر وينام على جنبه الايمن
ووجهه الى القبلة فكأنما احيا ليلة القدر صلاة ليلة السبت بين المغرب
والعشاء اثنا عشرة ركعة قلت وقد ذكر الشيخ نجم الدين النسفي
في كتاب باقوت الصلوات صلوات الاسبوع وفيها مع ما تقدم بعض
تفاوت والله اعلم فصل في النية وهي العلم الراجح بالعمل
الراجح الاصل فيها اي في اشتراطها قوله ع وما امروا الا ليعبدوا الله
الاخلاص ان يعبدوا الله على هذه الصفة مخلصين له الدين والاخلاص هو النية

وقوله تع فاعبد الله مخلصا حال من العابد وهنا يغلب له الدين المبنية الخلص
عملك سح والاخلاص سح انما يحصل بالنية وقوله صلى الاعمال بالنيات
المراد بالاعمال هنا العبادات لان الاعمال التي ليست عبادة لا يشترط لها
النية وقد اتفق العلماء على انه لو صلى احد صلاة رياء او خوفا ولم يقصد التوجه
وطاعة الله تع لم يحصل الثواب وكذلك لو ترك الاكل والشرب يوما او
اكثر من الصبح الى المغرب ولم يقصد الصوم لم يحصل له الصوم ولكل
امرئ ما نوى اى ولكل رجل من عمله ما نوى فان كان غزوه من اعماله رضى الله عنه
وطاعته حصل له الثواب من الله وان كان غرضه من ذلك المال شيئا آخر
غير طاعة الله لا يحصل له ثواب من الله كما اذا جلس في المسجد لشغل من اشغال
الدنيوية لا يحصل له ثواب وان جلس للاعتكاف او انتظار الصلاة يحصل له
ثواب بقدر جلوسه في المسجد اعلم ان المصلي له ثلاثة احوال لانه اما ان يكون
منفردا او مقتديا او اماما فان كان منفردا او اراد ان يصلي سنة تع
نويها بقلبه على جهة النوعية ويقول بلسانه على جهة السنية نويت ان اصلي
سح سنة الفجر ركعتين اداء مستقبل القبلة الله اكبر ولو اطلع نية الصلاة
وقال نويت ان اصلي ركعتين سح ولم يقل سنة الفجر كفاه ذلك وهكذا
في سائر السنن الا ان الاختيار ان ينوي السنة كذا في منية المصلي
وفي الهداية الصحيح انه يكفيه مطلق النية ويقول في الفرض اصلي لله تعالى
فرض الفجر ركعتين اداء مستقبل القبلة الله اكبر اعلم ان الفرض انواع فلابد فيه
من التعيين ولا يكفيه نية الفرض لان الفرض انواع فلابد من التعيين واذا
نوى فرض الوقت جاز الا في الجمعة لان العلماء اختلفوا في فرض الوقت
في هذا اليوم ولو لم ينو فرض الوقت في غير الجمعة لكن نوى الظهر لا يجوز
لان هذا الوقت كما يقبل ظهر اليوم ويقبل ظهر الغد لانه ربما يكون عليه
ظهر فائتة فلابد ان يقترن به ظهر اليوم او ظهر الوقت او فرض الوقت
وقيل يجوز وهو الصحيح كذا في الخلاصة وقال لان الوقت متعين له قال
في النهاية وانما يجزيه ان ينوي فرض الوقت اذا كان يصلي في الوقت اما
بعد خروج الوقت اذا صلى وهو لا يعلم بخروج فنوى فرض الوقت فانه لا يجوز
لان فرض الوقت بعد خروج وقت الظهر هو العصر فاذا نوى فرض الوقت

ناه بالعصر وصلاة الظهر لا يجوز بنيته وان نوى ظهر اليوم جاز ولو خرج
الوقت ولو قال نويت الفرض لا يجوز الا بين منوعة ظهر وعصر وغيرها
غلابة من المتعينين فيجب ان ينوي فرض الوقت والا حوطا الا يقول نويت
ظهر الوقت او فرض الوقت اذا كان الوقت واعلم انه لا يشترط مقارنة النية
هو الصحيح لكن نية المقبلة افضل ونية المحراب ومقام ابراهيم لا يجوز الا
اذا نوى بالمقام جهة الكعبة وفي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والسنن
المؤكدات والنوافل الموقتة تنوي هكذا كما تقدم في سنة الفجر وفي فرض الفجر
الا انه يزيد فيه عدد الركعات ويقول نويت اصلي سح سنة الظهر اربع
ركعات او سنة الظهر ركعتين او المغرب او العشاء او مستقبل
القبلة الله اكبر ويقول نويت اصلي سح فرض الظهر او العصر او العشاء
اربع ركعات او فرض المغرب ثلاث ركعات اداء مستقبل القبلة
الله اكبر واعلم ان نية اعداد الركعات ليس بشرط لكن هو الافضل والاحتياط
في عدد الركعات لا يضر حتى لو نوى الظهر ركعتين والفجر اربعا جاز وفي الوتر
يقول اصلي سح صلوة الوتر الواجب ثلاث ركعات اداء مستقبل
القبلة الله اكبر وفي التراويح يقول ما صلى سح صلاة التراويح ركعتين
اداء مستقبل القبلة الله اكبر ويكفي مطلق النية في التراويح على الصحيح
وفي منية المصلي اختلف المتقدمون في التراويح والاصح عندهم انه لا يجوز
الا بنية التراويح وقال المتأخرون يجوز التراويح والسنن بنية الصلاة
المطلقة الا ان الاختيار في التراويح ان ينوي التراويح او سنة الوقت
او قيام الليل وفي السنة ان ينوي السنة وفي النوافل يقول اصلي سح
صلاة التطوع ركعتين وفي صلاة الضحى يقول اصلي سح صلاة الضحى
ركعتين تطوعا مستقبل القبلة الله اكبر وفي سائر الصلوات يقول
هكذا بان يقول في العيدين اصلي سح صلاة العيد ركعتين او يقول سنة
الطواف ركعتين او سنة الاستخارة ركعتين وتحو ذلك وان كان المصلي
مقتديا يقول اصلي سح فرض الفجر ركعتين اداء مأموما او يقول بدل مأموما
مقتديا بالامام مستقبل القبلة الله اكبر وفي سائر الصلوات المؤداة خلف
يقول اصلي سح فرض الظهر اربع ركعات اداء مأموما او مقتديا بالامام

الى آخره وهكذا في بقية الصلوات اعلم انه يحتاج الامام والمنفرد الى ثلاث
نيات نية الصلاة اي صلاة هي ونية الاخلاص ونية استقبال
القبلة وقيل ان كان يصلي في المحاريب المنصوبة لا يشترط نية القبلة
وفي الصحاح يشترط ويحتاج المؤتم الى هذه الثلاث ونية المتابعة فيكون
محتاجا الى اربع نيات وان نوى صلاة الامام اجزاه وذكر شيخ الاسلام
اذا قال نويت صلاة الامام لا يجزيه الاقتداء لان به اليقين لصلاة الامام
وليس بمقتد به وكذا اذا قال اصلي الصلاة التي يصليها الامام ومنهم من قال
متى انتظر تكبير الامام ثم كبر بعده كفاه وذلك عزيمة الاقتداء والآن انتظار
لتكبير الامام قصد منه للاقتداء الآن الصحيح لا بد من نية الاقتداء بالامام
لان الانتظار متردد وقد يكون للاقتداء وقد يكون لغيره فالم يقصد الاقتداء
بالامام لا يصير مقتديا بمجرد الانتظار وفي فتاوى قاضيخان الاحسن ان يقول
نويت ان اصلي مع الامام ما يصلي الامام وقيل اذا نوى صلاة الامام
اجزاه وقام مقام نيتين كذا في النهاية وان نوى الاقتداء بالامام ولم يعلم
بحاله انه هو صح وان اقتدى بالامام يظنه زيدا فاذا هو عمرو صح ايضا
الا ان ينوي الاقتداء بزيد فاذا هو عمرو فانه لا يصح لانه نوى الاقتداء بغير
امام والافضل ان ينوي الاقتداء بعد ما كبر الامام للتحريمة ليصير مقتديا
بمن هو في الصلاة وان نوى الاقتداء حين وقف الامام موقف جاز ولو
نوى الشروع في صلاة الامام وكبر على ظن انه قد شرع ولم يشرع لم يجزه وفي
الفتاوى كان شاكا او يقول اذا كان الامام حاضرا او اراد او ادرك
فضيلة تكبيرة الاحرام ينبغي ان يشرع في صلاة الامام قبل ان يقول ثلاث
آيات وان كان غائبا فقبل قراءة سبع آيات وقال بعضهم اذا ادرك
الامام في الركوع الاولى يصير مدركا فضيلة تكبيرة الافتتاح وفي الجمعة
يقول اصلي سنة فرض الجمعة ركعتين اداء مأموما او مقتديا بالامام مستقبل
القبلة الله اكبر ويقول في سنتها سنة الجمعة اصلي سنة الجمعة
اربعا او سنة الجمعة ركعتين اداء مستقبل القبلة الله اكبر ولو قال
في سنة الجمعة اصلي سنة الجمعة وفي العيد بين الظهر والاضحى يقول
اصلي سنة صلاة العيد ركعتين اداء مأموما بالامام مستقبل القبلة الله اكبر

والصلاة

وفي صلاة الجنازة يقول اصلي سنة صلاة الجنازة اربع تكبيرات مقتديا
بالامام مستقبل القبلة الله اكبر وفي الوافي والجنازة يقول الصلاة سنة
والدعاء للميت واما الامام فانه يقول كما يقول المنفرد ولا يحتاج الى نية
الامامة الا اذا كان خلفه نساء فانه لا يصح امامتهن الا بالنية اربع نيات
وقال نوح يصح امامة الرجل للمرأة من غير نية امامتها كما تصح في الرجل بدا
الذي ذكرنا كله في الاداء واما في القضاء فانه يقول في فجر يوم اصلي سنة
فرض فجر اليوم ركعتين قضاء مستقبل القبلة وفي فجر الاسبوع يقول اصلي
سنة فرض فجر الامس ركعتين قضاء مستقبل القبلة وفي الظهر والعصر
والمغرب والعشاء يقول هكذا يقول في فرض ظهر اليوم او عصر اليوم او ظهر
الامس او عصر الامس قضاء مستقبل القبلة وان كانت عليه فوائت
شهر او سنة فان كان يصلي على الترتيب من اول الشهر او السنة الظهر
ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء ثم الفجر يقول اصلي سنة فرض اول فجر على
قضاء وكذلك يقول في الظهر والعصر وسائر الصلوات وان لم يصل
على الترتيب من اول الشهر واراد ان يقضي ثلاثين فجرا ثم ثلاثين ظهرا ثم
ثلاثين عصرا وكذلك الى آخرها ابواه يقول اصلي سنة فرض اول فجر على
قضاء وهكذا يقول في سائر الفوائت اصلي سنة فرض اول ظهر على
قضاء مستقبل القبلة الله اكبر وهكذا بقية الصلوات فان صلى مع الامام
يوم الجمعة وشك في اعتقاده واراد اعتقاد الامام هل اعتقاد صحيح
او فاسد او شك في طهارته هل هو محدث او طاهر او وقع الشك
في كون مصره دار الاسلام او دار الحرب واراد المصير ان يحتاط في امر
الصلاة فانه ينبغي ان يصلي بعد صلاة الامام اربع ركعات
وينوي بالاربع ركعات صلاة الظهر احتياطا حتى انه لو لم يقع الجمعة
موقعها عن عهدة فرض الوقت باداء الظهر بيقين ويقول اصلي فرض الظهر
اربع ركعات اداء فان كانت عليه فوائت الى بصيرها بعد الجمعة
فرض الظهر اداء سواء كانت عليه فوائت دخلت في هذه النذر ام لم تكن
فوائت اصلا ودخلت في هذه النذر اراد ام لم تكن عليه فوائت وان كانت
عليه فوائت ولم تدخل في هذه النذر ان لم تقع الفوائت سابرت

في القضاء لم يتوقت هذه الاربع اداء ثم يصلي بعد هذه الاربعة التي
صلاها بعد الجمعة ويتوقت بها الظهر سنة الجمعة ولو اقتصر في التوقت على
قوله اصلي سنة فرض الفجر او فرض الوقت ولم يقل ركعتين مستقبل
القبلة اداء جاز وفي النوافل لو اقتصر على قوله اصلي سنة فرض ركعتين وطلب
نية الصلاة ولم يقل سنة الفجر ولا مستقبل القبلة الله اكبر جاز والنية
عمل القلب لانها ارادة والارادة عمل القلب لا عمل اللسان لان عمل
اللسان يسمى كلاما لا ارادة وهو ان يعلم ان شرط صحة النية ان يعلم
بقلبه اي صلاة يصلي سواء كانت فرضا او نفلا وسواء كانت قضاء
ام اداء والنية بالقلب فرض اللسان وباللسان سنة اي الذكر باللسان
مع عمل القلب سنة وفي الهداية اما الذكر باللسان فلا معتبر به ويحسن
ذلك لاجتماع عزيمته ولو ذكر بلسانه ولم ينو بقلبه لم يجز صلاته كان النية
لانه ذكر باللسان والافضل ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويديه
بالرفع ويستحب ان يكون بنية مقارنة للتكبيرة هذا هو الافضل وقال الطحاوي
المقارنة شرط لا يفصل بينهما اي بين النية وبين التحريمة بشيء اي عمل ولا
يجوز تقديم النية على التكبيرة اذا لم يوجد ما يقطعها وهو عمل لا يليق بالصلاة
ولا معتبر بالمقارنة عن التحريمة لان ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية وعند
الكرخي يجوز بنية متأخرة عن التحريمة واختلفوا في قوله لا مني قال بعضهم
اي منح الثناء وقال بعضهم الى التعوذ ولا معتبر بقول الكرخي لان النية
بعد الشروع تتوقت الى وقت الشروع خلافا لهما فان قلت الصوم يجوز
بنية متأخرة عن وقت الشروع قبل وقت الشروع فيه وهو وقت النجاسة
الغير وقت نوم وغفلة فلو شرطت النية ح لفساد الامر على الناس فلهذا
جاز متأخرة اما الصلاة فوقت الشروع فيها وقت انتباه ويقظة فيمكنه
تحصيلها حال الشروع بلا مشقة فلا يجوز متأخرة واختلف اصحابنا فيمن دخل
في الصلاة بنوى الظهر وكبر ناويا وقال ابو يوسف يجزيه عن الفرض
خاصة ويبطل التطوع لان الذي يحتاج اليه في صحة الدخول في التطوع هو نية
الصلاة فحسب وليس يحتاج في صحته الى نية التطوع وصلاة الفرض لابد
فيها من وجود نية الفرض فوقع عنه وسقط التطوع وقال محمد لا يجزيه الصلاة

ولا يكون واحدا منهما لا تطوعا ولا فريضة لان افتتاح كل واحد من العملين
يوجب الخروج من الاخر لو كان فيها الا ترى انه لو كان في صلاة الفرض
فاحرم بالتطوع خرج من صلاة الفرض وكذا لو كان في التطوع فاحرم بالفرض
خرج من التطوع فاذا كان حكم البنيتين بناقضان لم يكن واحدا
منهما عند اجتماعهما كما لو دخل في صلاتي فرض وتوى في الصوم الكفارة وقضاء
رمضان كان عن القضاء وقال محمد يكون تطوعا وان نوى كفارة الظهار
وكفارة اليمين يجعل عن ايتهما شاء وقال محمد يكون تطوعا ولو نوى الزكاة
والتطوع يكون عن الزكوة وعن محمد عن التطوع ولو نوى عن الزكاة وكفارة
اليمين فهو على الزكاة ولو نوى الزكاة وكفارة الظهار جعل عن ايتهما شاء
واما ذكر هذه المسائل لانها من جنسها كذا في الغاية ولو نوى مكتوبة
وصلاة جنازة فهي عن المكتوبة ولو نوى نافلة وجنازة فهي نافلة ولو
نوى الظهر والعصر لم يصح ولو نوى الظهر والعصر وهما عليه فهي عن الاولى منهما
وان نوى الظهر والفجر وعليه الفجر من يومه فان كان في اول وقت الظهر نوى
من الفجر ولو كان في اخر وقت الظهر فنوى الظهر ولو افتتح المكتوبة
ثم ظن انها تطوع وصلى على نية التطوع وان كبر ينوي تطوعا ثم كبر ينوي
الفرض يصير شارعا في الفرض ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتتح النفل
او التطوع بتكبيرة اخرى فقد نقض الظهر وصح شروعه فيما كبر وكذا اذا افتتح
في المكتوبة ثم كبر ينوي الشروع في النافلة ان كان منفردا فكبر ينوي الفرض
يصير شارعا فيما كبر ولو نوى ركعتين بتيمم فصلى ركعة ودخل فيها ولو
نوى ركعتين فصلى ركعة ونصفا ولو نوى ركعة ونصفا فصلى ركعة ودخل فيها ولو
نوى ركعتين فصلى ركعة ونصفا ولو نوى ركعة وقعدة فصلى ركعتين ودخل في الثانية
لا يكون في الركعة الوقتية مسئلة رجل لم يعلم ان الصلوات الخمس
فرض على العباد الا انه كان يصلي في مواقيتها لا يجزيه وعليه قضاؤها
لانه لم ينو الفرض وكذا لو علم ان منها فريضة ومنها نفلا ولم يعرف الفريضة
من السنة فان نوى الفريضة في الكل اجزاه وقال في الواقعات
رجل صلى سنين ولم يعرف الفريضة من النافلة فان كان يظن ان كلها
فريضة اجزاه ما صلى لان النفل بنا دى بنية الفرض واما الفرض فلا
بنا دى بنية النفل وا سبحانه اعلم نسأل الله تعالى ان يوفقنا للعمل الصالح

والاخلاص فيه بفضله وكرمه انه سميع الدعاء ومجيب دعوة المضطرين
والله الهادي **فصل في صفة الصلاة** لما فرغ من بيان ذكر التوابع
المتقدمة التي هي مقدمة الصلاة لكونها شروطا وسببا شرع في بيان
المتبوع وكيفيته وهو الصلاة بصفاتها وهذا الباب من قبيل اضافة الجزء
الى الكل لان كل صفة من هذه الصفات تتم الصلاة وبقال لهذا الباب
من باب اضافة الشيء الى نفسه لان هذه الصفة المذكورة هي الصلاة
بعينها والفرق بين الوصف والصفة ان الوصف هو كلام الواصف
والصفة هي المعنى القائم بذات الموصوف فقولك العالم زيد عالم وصف
لزيد لا صفة له والعلم القائم به صفة له لا وصف له وحاصلان قيام الوصف
بالواصف وقيام الصفة بالموصوف والوصف والصفة مصدران
كالوعد والعدة اعلم ان شرط الثبوت الشيء ستة بناء العين وهي
ماهية الشيء والركن وهو جبل الماهية والحكم وهو الاثر الثابت بالشيء
ومحل ذلك الشيء وشرطه وسببه فلا يكون الشيء ثابتا الا بوجود هذه الاشياء
الستة فالتعيين هنا الصلاة والركن القيام والقراءة والركوع
والسجود والمحل الشيء هو الادمي المكلف والشرط هو ما تقدم من الطهارة
وغيرها والحكم هو جواز الشيء وفساده وثوابه والسبب الاوقات
ومعنى صفة الصلاة اركانها الصلاة الاصل في وجوب الصلاة اي
الدليل على فرضية الصلاة قوله اقيموا الصلاة اراد بها الصلوات
الخمس بشروطها وقوله تع حافظوا اراد بها المواظبة على الصلوات الكتوبات
بمواقيتها وحدودها والصلوة الوسطى خصت بالذكر تفضيلا وهي صلاة
العصر عند ابي حنيفة لحديث وردبها وصلاة الفجر عند مالك وان في
لانها بين صلاتي النهار وصلاتي الليل وقبل الظهر لانها في وسط
النهار وقبل المغرب وقبل العشاء وفي قيل هي بعض الصلوات
لا بعينها وقوموا لله في صلاتكم قانتين طايعين خاضعين واصل
القنوت الطاعة ثم استعير لطول القيام وعن زيد بن ارقم كنا نتكلم
في الصلاة الى ان نزل وقوموا لله قانتين فسكتنا وقوله تع واقم
الصلاة طرفي النهار اراد به الفجر والظهر والعصر والمراد الغداة والعشي وهي الصبح

والظهر

والظهر او العصر لان ما بعد الزوال عشي وزلفا طرف جمع زلفة وهي
طايفة من الليل والمراد صلاة المغرب والعشاء او العشاء آخر الصلاة
لدلوك الشمس لزوالها وقيل لغروبها الى غسق الليل الى ظلمته والمراد صلاة
العشاءين وقيل العشاء الاولة وقرآن الفجر صلاة الفجر وسميت قرانا
بها منه كما سميت ركوعا وسجودا ان قرآن الفجر كان مشهودا تشهده
ملايكة الليل وملايكة النهار او الصبح هو لا نزل هو لاء وقاتحبل دلوك
الشمس زوالها دخل في الآية الصلوات الخمس وآتحبل غروبها خرج عنها
الظهر والعصر وقوله تع فسبح اي صل بحمد ربك محل الحال اي وانت حامد
بان وفقت للتسبيح قبل طلوع الشمس هي صلاة الفجر وقبل غروبها هي
صلاة العصر ومن آناء الليل ساعاته جمع اني كنى وآنا كعا ومحل من آناء
الليل نصب بقوله فسبح والمراد صلاة المغرب والعشاء واطراف
النهار عطف على ما قبل وهي صلاة الظهر وسميت ظرفا لانها وقعت عند
زوال الشمس فهو طرف النصف الاول وطرف النصف الثاني وقيل المراد
بقبل غروبها صلاة الظهر والعصر لوقوعهما في النصف الاخير قبل الغروب
واطراف النهار تجوز لانها اول الطرف الاول والمغرب لانها اول الطرف
الثاني فاكد او جمع اطراف وهما طرفان لان من الليس لغة في موضع آخر
طرفي النهار ويجوز انه جمعها نظرا الى ابتدائها فكان كل طرف منها جاء وقبل
اطراف النهار ساعاته معنى الآية صلي الصلوات الخمس في اوقاتها
لعلك ترضى انت يا محمد بما يعطى فاكو اولن يرضى صلتي بتخليد احد من امته
في النار وقوله تع فسبحان حين تمسون حين تظهرون
في المساء والمراد صلاة المغرب والعشاء وحين تصبحون اي صلاة
الصبح وله الحمد في السموات والارض وعشيا اي صلاة العصر وحين تظهرون
تدخلون في الظهيرة وهي صلاة الظهر وقوله تع وسبح بحمد ربك قبل
طلوع الشمس اي صلاة الفجر وقبل الغروب هما الظهر والعصر ومن الليل
فسبح هما العشاءان وادبار السجود في فتح الهمزة مصدر ادبر اي وقت
انقضاء السجود وبفتحها جمع دبر اي وقت ادبارها والمراد ركعتا المغرب
وقبل ركعتا المغرب وقبل النوافل المسنونات وقوله تع وسبح بحمد ربك

قوله سبحان الله وبحمده حين يقوم من منامك وقبل من مجلسك قال
صلعم من جلس مجلسا يكثر فيه لغط فقال قبل ان يقوم سبحانك اللهم وبحمدك
اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك الا كان كفارة
ما بينهما ومن قال ايضا فسبحه قبل صلى الغداة ين واد بار عقب غروب
النجوم سبح ايضا اى صل الوتر او جهده الايات الصلوات الخمس
كما بينا وقوله صلعم لا فرق من اولة الكتاب شرع في اولة السنة بنى الاسلام
على خمس يعني جعلت هذه الاركان الخمسة اصولا للاسلام وما عداها
الخمسة من احكام الشريعة فرع لها ومثال الاسلام للقصر وهذه الاركان الخمسة
كالاسطوان لذلك القصر وما بقي من احكام الشريعة كجدار سطح ذلك القصر
وكالجدار الذي حوالية وكتزيينه بانواع النقوش فمن حفظ هذه الاركان
الخمسة وحفظ سايراحكام الشريعة يكون قصر اسلامه تاما كاملا قويا ومن
حفظ هذه الاركان الخمسة ولم يحفظ سايراحكام الشريعة يكون قصر اسلام
بغير جدار سطح وبغير جدار حوالية شهادة ان لا اله الا الله تجوز بها شهادته
وتجز الكلمات التي بعدها على انها بدل من قوله خمس ويجوز برفعها على انه خبر
مبتدا محذوف اى هي شهادة واقام الصلاة وايتاء الزكوة وصوم
رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا رواه البخاري ومسلم وغيرهما
عن غير واحد من الصحابة وقوله صلعم صلوا خمسكم وصوموا شهركم وادوا زكاة
اموالكم واطيعوا اذا امركم تدخلوا جنة ربكم رواه اصحاب السنن قوله صلوا
خمسكم اى خمس صلوات المفروضة عليكم وصوموا شهركم اى شهر رمضان
واذا امركم امر الخليفة والسلطان وغيرهما من الامراء فاذا فعلتم هذه الاشياء
فحق لكم ان تدخلوا جنة ربكم وقوله صلعم الصلاة عماد الدين من اقامها فقد اقام
الدين ومن تركها فقد هدم الدين وقوله صلعم من ترك صلاة متعمدا فقد كفر
رواه الطبراني في الاوسط باسناد لا بأس به يعني بقوله كفر لا يراد به اى يعتقد
الصلاة واجبا اذا رفضا واذا اراد الرجل افتتاح الصلاة استقبل القبلة
على الطهارة من الاحداث والانجاس وقد تقدم بيان ذلك وامر استقبال
القبلة فقد تقدم طرف منه في بيان شرائط الصلاة ونذكر ههنا بعض مسائل
اعلم ان القبلة كانت في اول الاسلام الى بيت المقدس وقد استقبلها

النبي صلعم مدة اقامته بمكة قبل الهجرة وكان يجب التوجه الى الكعبة لانها
كانت قبلة ابيه ابراهيم عم واسمعيل واسحق وكانت مرئية جبة لانها
بجعل من ناحية الصفا ليستقبل الكعبة وبيت المقدس فلما تحول الى المدينة
تعذر عليه ذلك لانه لا يمكنه استقبال بيت المقدس واستدبار الكعبة فاقام النبي صلعم
بالمدينة الى بيت المقدس ستة عشر شهرا او سبعة عشر شهرا وكان يحب ان
يحول قبلته الى الكعبة فنزل جبريل عليه السلام فقال له النبي صلعم اني احب ان
استقبل الكعبة فقال له جبريل انما انا عبد مملوك ثم عرج جبريل الى السماء
والنبي صلعم يتبعه ببصره ويقلب طرفه نحو السماء ينتظر نزول الوحي فنزل قوله
تع قد نرى تقلب وجهك في السماء الاية والمسجد الحرام هنا هو الكعبة وقوله
شطر المسجد الحرام اى نحوه وتلقاءه ثم حيثما كان بكم فعرضه اصابة عينها ومن
كان نايا عنها فعرضه جهتها هو الصحيح وقال الجرجاني اصابة عينها ايضا الذي
نرضى وفارق الخلاف شرط اصابة عين الكعبة للناي على قول الجرجاني بشرطها
والصحيح انه لا يشترط بل الشرط بينه الجهة لاعجزه ولو تزور محراب مسجده
لا يجوز ثم الكعبة اسم للبقعة دون الحيطان فان الحيطان لو وضعت
في موضع اخر وصلى الهالم يجز ولو صلى في جوفها او على سطحها جاز الى حيث
توجه لان الذرية بين يديه قبلة فان اشتبهت عليه القبلة وليس
بحضرة من يسأله عنها اجتهد وصلى والاجتهاد بذل المجهود لنيل المقصود
فان لم يقع اجتهاده على شيء من الجهات قبل يؤخر الصلاة وقيل يصلي
كل صلاة الى الجهات الاربع والمسئلة على ثلثة اوجه اما ان لا يشك
ولا يتحرى وجوابه ان صلاته على الجواز الا ان يتبين له الخطاء والثاني
ان يشك ولا يتحرى وجوابه ان صلاته على الفساد الا ان يتبين له الصواب
فان تبين له الصواب اى علم في الصلاة ان اصاب القبلة انصرف
ولا يجوز له البناء وان اشك ان يشك ويتحرى وهي مسئلتنا وجوابه
ان الصلاة على الجواز ولو تبين له الخطاء وهذا اذا كانت السماء متغيمة
اجماعا فان كانت مصحية قال بعضهم يجوز ولا فرق بين الغيم والصحو وقال
بعضهم انما يجوز اذا كانت متغيمة اما اذا كانت مصحية لا يجوز لانه يجب
عليه معرفة القبلة بالدلايل فاذا فرط ولم يكن الجهل عذرا ومن الطرايق الى معرفتها

لاهل اليمن الكعبة وفي الفتاوى رجل صلى بالتحري الى جهة في مقازة وليس
معه احد لكنه لا يعرف النجوم فتبين له انه اخطأ القبلة فان كان بينه وبين
الكعبة مقدار ما يجوز صلاته وقال في غيره لا يجوز لانه لا عذر لاحد في الجهل بالادلة الظاهرة المعتادة نحو الشمس
والقمر وغيرهما وقوله وليس بحضرته من يسأله عن الحضرة بناء ان يكون
بحيث لو صاح بهم سمعوه لا يجب عليه طلب من يسأله واذا وجد من يسأله وجب
عليه سؤاله والاخذ بقوله وقوله خلافه رأيه اذا كان المخبر من اهل ذلك الموضع
وكان مقبول الشهادة وكذا الاعمى اذا لم يجد وقت الشروع من يسأله وتحرى
جاز وان وجد من يسأله ولم يسأل لا يجوز صلاته كذا في الذخيرة وان كان
المخبر بالقبلة ليس من اهل ذلك الموضع وهو لا يعلم القبلة لا يترك تحريه بخبره
وفي التجنيس رجل بالمفازة اشتبهت عليه القبلة فاخبره رجلان ان القبلة
الى هذا الجانب ووضع اجتهاده الى موضع الخر فان لم يكونا من اهل ذلك
الموضع وهما وان مسلم لم يلتفت الى قولهما لانهما يقولان بالاجتهاد
فلا يترك اجتهاده بخبره ويجوز التحري في سجدة التلاوة كما يجوز في الصلوة
ولو اجتهد بحضرة من يسأله فاصاب القبلة وجب ان لا يجوز على قولهما
خلافا لابي يوسف وفي المجتبى يجوز اذا اصاب القبلة فاذا اجتهد وصلى
ثم علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعادة عليه لانه ليس في وسعه الا التوجه
الى جهة التحري والتكليف مقيد بالوسع واذا علم ذلك وهو في الصلاة
استدار الى القبلة والتكليف وبنى لان اهل قبا لما سمعوا بتحويل القبلة
استداروا كهيئتهم واستحسنه البعض وكذا اذا تحول رأيه الى جهة اخرى
توجه اليها ولو سأل قوما بحضرته فلم يخبروه حتى صلى بالتحري ثم اخبروه بعد
فراغه منها فصلاته جائزة وان اخبروه انه لم يصل الى القبلة فلا اعادة عليه
وان اشتبهت عليه القبلة ولم يتحر فشرع وصلى لا يجوز صلاته وان علم انه
اصاب استقبل القبلة ولو نوى ان قبلته محراب مسجد لا يجوز لانه علامة
وليس بقبلة وفي التجنيس رجل تحرى القبلة فاخطأ فدخل في الصلاة
وهو لا يعلم ثم علم وحول وجهه الى القبلة ثم اقتدى به رجل وقد علم حاله الاول
لا يجوز صلاة المداخل لانه داخل وقد علم ان الامام كان على الخطأ في اول
صلاته فلا عبرة بحال دخوله كذا في النهاية واذا اداه اجتهاده الى جهة فصلى

باجتهاد

الى غيرها

الى غيرها فصلاته فاسدة ولو اصاب القبلة عندهما وقال ابو يوسف
يجوز اذا اصاب لان المقصود قد حصل كما في الاولى اذا تحرى وتوضأ
بغيرها واذا اداه اجتهاده ثم تبين انه كان مصيبا وهما يقولان المجتهد اذا اداه
اجتهاده الى ناحية القبلة في هذه الحالة لانه لا وسع له الا هذا فكان التكليف
به لا غير وتركه صار اعراضا عن القبلة بخلاف الاولى لان ما استقبل يستقبل
منزلة الظاهر الاترى انه يلزمه الاعادة اذا توضأ بما اداه اليه اجتهاده واذا
ظهر خطاؤه وفي الفتاوى اذا صلى ركعة بالتحري ثم تحول رأيه الى ناحية
اخرى فانه يتحول الى تلك الناحية وتتم الصلاة ولا يستأنف بخلاف
ما اذا تحرى في الثوبين فصلى في احدهما ثم تحول رأيه الى ثوب اخر فكمل صلاته
صلاة في الاول جائزة دون الثاني ولو صلى الى جهة ثم غير ان بنى
في القبلة ثم شك بعد ذلك تنوعلى التحري حتى يعلم اليقين فاذا
فيجب عليه الاعادة حينئذ فان علم في الصلاة استقبل القبلة وان علم
بعد الفراغ اعاد ولو صلى بالتحري وخلفه نائم ومسبوق فبعد فراغ الامام
تحول رأيهما الى جهة اخرى فالمسبوق يتحول الى الجهة التي وقع تحريه عليها
والاصح تفسد صلاته كذا في الفتاوى ولو صلى الاعمى ركعة واخطأ القبلة
فجاء رجل وسواه مضى على صلاته ولا يقتدي ذلك الرجل به كذا في الفتاوى
وهذا ايضا اذا لم يجد احدا يسأله اما اذا وجد فلم يسأله فصلاته فاسدة
مسئلة ذكر في خزانة الاكمل انه يكره ان يتوجه في صلاته وقبلته تتغير بوقت
او مستوقدة اما اذا كان قبلته قنديل او سراج لم يكره ولو ان رجلا صلى وفي
ثوبه ان على ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم فصلى ثم ظهر انها اقل او لم يكن
فان صلاته جائزة ولو صلى الوقتية وعنده ان عليه فائتة ثم علم انها لم تكن
بجزيه ولو كان عنده انه محدث او جنب ثم ظهر بخلافه لا يجزيه وكذلك
الخوف والخروج ان الصلاة مع النجاسة اذا مع فائتة يجوز عند بعض العلماء
اما مع الحدث والجنابة فلا يجوز عند احد وعن ابي يوسف انه يجزيه لحصول
المقصود وهو الطهارة كذا في الفتاوى ولو صلى وعنده ان الشمس
لم تزل ثم تبين له انها صلى بعد ما زالت لم تجز صلاته ولم يذكر رواية ابي يوسف
وينبغي انه يجوز كذا في الفتاوى ايضا واستغفر الله تع ويتوكل حالة الشروع

ة الصلاة قبل التية ربنا ظلمنا انفسنا فاغفرلنا وارحمنا الصدور
دسنات الامور تفرقات الامور وتنوء بعفوك من عقابك برضاك
ن سخطك اللهم بنهاك توفة العافلين ووفقنا لما تحب وترضى وجنبنا
عاكره وتسخط ربنا اغفرلنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل
ة قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤف رحيم ثم يقول وجهت وجهي
ارصرفت وجهي الى الله واعرضت عن غيره ويحتمل ان يكون معناه قصدت
بعبادتي الله واخلصتها له الذي فطر خلق السموات والارض حنيفا
منصوب على الحال والحنيف المائل عن غير ملة الاسلام وما انا من المشركين
ثم يقول ان صلاتي ونسكي اي عبادتي ومحياي اي جميع ما اتقرب به في حياتي ومماتي اي ما يحصل
بي جميع طاعتي في حياتي وما اموت عليه من الايمان والعمل الصالح خالصا
ة رب العالمين لا شريك له وبذلك اومرت وانا من المسلمين
ولا يقول وانا اول المسلمون لان ذلك للنبي صلعم لانه اول المسلمين
من امته لان كل نبي اسلامه مقدم على اسلام امته ولو قال انا اول
المسلمين تفسد صلاته لانه كذب ومنهم من قال لا يفسد لانه يحمل على
انه اراد به ما في القرآن لا البناء على نفسه والاولى ان لا يأتي بقوله وجهت
وجهي قبل التكبير ليصل النية بالتكبير هو الصحيح احترازا عن قول بعض المتأخرين
انه يقولها قبل التكبير منهم الفقيه ابو الليث لانه ابلغ في التعريف قال
الكرخي اختار المتأخرون الاتيان به قبل تكبيرة الاحرام وهذا هو الذي
اختاره المصنف رح وان شاء يقرأ وجهت وجهي الى آخره بعد التناء
قبل التعوذ وهذه رواية عن ابي يوسف رح والاصح هو الاول ثم سوى
الصلاة بقلبه وهو شرط صحة الصلاة ويذكر بلسانه وهو الافضل
كما وصفنا في الفصل الذي قبله ثم يكبر تكبيرة الافتتاح بحضور قلبه واراد بها
التحريمة وهي شرط عندنا وليست بركن حتى ان من يحرم للفرض كان له
ان يؤدي بها التطوع لكنه يكره لترك التعطل عن الفرض بالوجه المشروع
وهو التسليم وصورة بناء النفل على تحريمة الفرض هو ان يحرم بالفرض
فلما فرغ منه ولم يسلم الا السلام شرع في النفل قبل التسليم من غير تحريمة
جرى فهذا جائز عندنا خلافا للشافعي لان التحريمة قد وجدت فلا يشترط

وجودها

وجودها قصدا لكن من نظر للفرض جاز ان يؤدي بها النفل وكذا من
قبل الثوب ليؤدي به الفرض جاز ان يؤدي به النفل واما بناء النفل
على تحريمة فرض اول لا يجوز اجماعا لانه لو كان على رجل فوائت فصلى الظهر
ثم قام منه الى العصر من غير تكبيرة الافتتاح لم يصر شارعا في العصر لان
احرام الظهر لا ينعقد العصر وكذا بناء الفرض على تحريمة النفل لا يجوز لانه
بناء قوي على ضعيف فان قيل هل يجوز النفل على النفل وبناء الفرض
على الفرض قيل ذكر الامام ظهير الدين انه لا يجوز بناء الفرض على الفرض
وقال الامام ابو زيد يجوز بناء النفل ولا يجوز بناء الفرض على الفرض
كذا في النهاية والمفتوح والخشوع اي وكبر بالمفتوح والخشوع وقدم
تفسيرهما والسكينة والوقار والفرق بين السكينة والوقار ان
السكينة في القلب وهي التواضع والوقار في الاعضاء وهو ان لا يلتفت
يمينا ولا شمالا في الصلاة ولا يعبث بثوبه او بدنه ونحو ذلك
متصلا حال كون التكبير متصلا بالنية لا يفصل بينهما وبين التكبير بعمل ولا
ويرفع يديه مع التكبير والرفع سنة لان النبي صلعم واظب عليه وقوله
مع التكبير اشارة الى اشتراط المقارنة وهو المروي عن ابي يوسف
والاصح ان يرفع اولا فاذا استقرتا في موضع المحاذاة كبر لان الرفع
بمنزلة النفي كانه نبذ ما سوى الله تع وراء ظهره فالد اليمنى كالناحية
واليسرى كالدنيا كانه قال بلسان حاله نبذت ما سوى الله تع الدنيا
والاخرة وراء ظهره واعرضت عنهما واقبلت الى عبادة الله تعالى
والله اكبر اي هو اعظم من ان يؤدي حقه بهذا المقدار ولان في الرفع
نفي الكبرياء عن غير الله وقوله الله اكبر بمنزلة اثبات الكبرياء وفي النهاية
اختلف المتأخرون في افضلية وقت الرفع فاختار شيخ الاسلام
وقاضيخان وصاحب التحفة المقارنة فيرفع يديه مقارنا للتكبيرة ولا يعتد
عليها لانه سنتها فانه شرع فيها لزيادة الاعلام لانه اعلام للاصم فيكون
تبعا لها كالجهر بها واذا كان الرفع من سنة التكبيرة كان تبعا لها
وانما يحتمل التبعية اذا وجد الرفع مع التكبيرة فوجب ان يكون الرفع
مقارنا لها كتكبيرات الركوع والسجود والقيام فان هناك سنة المقارنة

ذكره ههنا، وحكى ان ابا يوسف سئل رجلا بأى شئ تفتتح الصلاة بالفرض
ام بالسنة فذهب ظن الرجل الى التكبير فقال بالفرض قال قد اخطأت
فقال بالسنة يعنى الرفع قال اخطأت انما تفتتح بهما جميعا وهذا يدل على
المقارنة لا بتقدم احدهما صاحبه وقال شمس الائمة ولكن المشايخ اختاروا
او لا يديه فاذا استقرتا فى موضع المحاذاة كبر وقد بينا وجهه قال فى الخلاصة
من اراد اداء الصلاة اخرج الكفين من الكمين عند التكبيرة الاولى حتى لا يقع
تكبيرة الا والكم الاعلى حال القيام اما اذا جنى عليه ثم كبر ان كان الى القيام
اقرب يصح وان كان الى الركوع اقرب لا يصح ثم اذا رفع يديه واستقرتا
فى موضع المحاذاة كبر ويحذف التكبير حذفا ولا يمطط قال ابو يوسف
سألت ابا حنيفة عن التكبير فقال احذفه واجزه ولا اذا طوله دخل فى حد
الاستفهام والتمطيط هو ان يقول اكبار فيزيد الالف بعد الباء فاذا قال
كذلك لا يجوز ولا يصير شارعا وان قاله فى حال الصلاة فسدت
صلاته لانه اسم الشيطان وقيل ان جمع كبر وهو الطبل وكذا الا يد
الهمزة لا يقول آلله لانه يصير استفهاما فان قال ذلك لا يجزيه ولا يصير
شارعا وان قاله فى خلال صلاته فسدت صلاته عند الاكثرين لانه
اذا مد الهمزة فذلك حطا فى الدين وان مد فى لفظ التكبير فذلك خطأ
فى اللغة وكلاهما جائز وقال بعض مشائخنا ان كان لا يميز بينهما لا يفسد صلاته
ولو كبر متعجبا من شئ ولم يرد به التعظيم لا يجزيه ولا يصير شارعا كما فى الخانية
وقوله الله اكبر ليس معناه اكبر من غيره اذ ليس معه غيره حتى يقال هو اكبر
وانما معناه اكبر من ان ينال بالحواس وان يدرك جلاله بالعقل والقياس
واكبر من ان يدرك جلاله غيره حتى يجادى بايهامه سبحتى اذ منه هذا فى حق
الرجل واما المرأة فسيأتى حكمها فى الفصل الذى بعد هذا ان شاء الله تعالى
فان قال بدل التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر اجزاه عند ابى حنيفة
ومحمد ويكره الدخول بغير لفظ التكبير عندهما قال السرخسى لا يكره وفى
الذخيرة الصحيح انه يكره لقوله صلى الله عليه وسلم تحريمها التكبير وقولنا بدل
التكبير اشارة الى ان الاصل الله اكبر وغيره بدل منه وان قال الله اجل
او اعظم ساهيا لم يجب عليه سجود السهو الا فى افتتاح صلاة العيد فانه اذا قال

ذلك

ذلك ساهيا لم يجب عليه سجود السهو الا فى الافتتاح صلاة العيد فانه
اذا قال ذلك ساهيا وجب عليه السهو كذا فى المستصفى هذا اذا
لم يسم الله بهذه الصفة اما اذا قال ابتداء اجل او اعظم او اكبر
ولم يزد عليه لا يصير شارعا بالاجماع لان الاقتصار على الصفة دون
الاسم لم يكمل به التعظيم والثناء واذا ذكر اسم الله تع مع غير صفة فقال
الله الرحمن او الرب صح وخلافا عند ابى حنيفة لان فى هذا معنى التعظيم
وقال محمد لا بد من ذكر الصفة مع الاسم لان تمام التعظيم بذكر الاسم
والصفة ولو افتتح الصلاة بلا اله الا الله او الحمد لله او سبحان الله
او قال تبارك الله يصير شارعا فى الصلاة عندهما سواء كان يحسن
التكبير او لا وسواء كان يعرف ان الصلاة تفتتح بالتكبير او لا وقال
ابو يوسف اذا كان يحسن التكبير لم يجز الا بالعربية الخالصة الله اكبر الله
الله كبير الله الكبير لقوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير فعلم ان
لا تحرم بغيره اما اذا كان لا يحسنه جاز لانه لا يقدر عليه ولهذا قوله تعالى
وذكر اسم ربه فصلى على الصلاة بمطلق ذكر اسم ربه كذا فى النهاية
ولو قال الرحيم اكبر صح عندهما خلافا لابى يوسف ولو قال الرحمن صار
شارعا عند ابى حنيفة ولو قال الرحيم لا يصير شارعا لانه من الاسماء
المشتركة ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم لا يصير شارعا لانه للتبرك
وكانه قال اللهم بارك لى فى هذا وعن محمد بن الفضل يجوز عند ابى حنيفة
والاول اصح ولا يجوز بقوله ما شاء الله كان ولا بالفارسية ولا باكرام
لانه دعاء وليس بثناء مجرد ولو افتتح بقوله اللهم ولم يزد عليه قال
بعضهم يصير شارعا والاصح انه لا يصير شارعا ولو قال اللهم اغفر لى
او استغفر الله لا يصير شارعا اجماعا ولو قال سبحانك يصير شارعا
عندهما كذا فى الخانية وهو مثل قوله سبحان الله وفى منية المصلى
يجوز قوله اللهم او يا الله ولو قال اللهم ارزقنى لا يصير شارعا ولو كبر
المقتدى قبل الامام لا يصير شارعا فى صلاة الامام ولا فى صلاة نفسه
وقيل يصير شارعا فى صلاة نفسه فى الاول اصح لانه نوى الاقتداء
وسبق الامام وفى العيون ان الامام اذا نوى التكبير وجزم فى خلفه

وفرغ قبله فانه يجوز عند ابي حنيفة لانه اذا قال الله ولم يزد جاز فكذا اذا
كان قوله اكبر قبل فراغ الامام يجوز اذا لم يكن اول كلامه قبل الامام وفي
مبسوط المصلي اذا افتتح مع الامام وفرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من
قوله الله لا يصير شارعا ولو قال الله مع الامام او بعده وفرغ من قوله
اكبر قبل فراغ الامام من اكبر لا يجوز ايضا لانه يصير شارعا بالكل فيقع
الكل فرضا وبه اخذ خلف خانية وروى خلف بن ايوب عن ابي يوسف
اذا قال الامام التكبير وحذف من خلفه فرغ منه قبل ان يفرغ الامام قبل
يعيد ولا يجزيه ذلك كذا في الكرخي ولو اذكر ثانيا وتوسر الشروع والمذهب
يصير شارعا وقاطعا لما قبله والافضل ان يكون تكبير المقتدي مع تكبير الامام
عند ابي حنيفة وعندهما يكبر بعد تكبير الامام واذا شك المقتدي هل كبر
قبل الامام او بعده فانه يحكم بالكبر رانية خانية وان استوى الظن فانه يجزيه حملا
لامره على الصواب كذا في التتارخانية ولو افتتح بالفارسية وهو يحسن
العربية اجزاه عند ابي حنيفة مع الكراهة وعندهما لا يجزيه الا اذا كان
لا يحسن العربية وهو ان قرأ بالفارسية جاز عند ابي حنيفة وان كان
يحسن العربية وشايخ بلخ اخذوا في هذه المسئلة بقولهما وهو اختيار
ابي الليث وهو قول ابو بكر الاسكاف رجوع ابي حنيفة الى قولهما وعليه
الاعتماد هكذا في الهداية والخلاف في الاعادة ويقع ان القراءة بالفارسية
هل تعتبر عن القراءة بالعربية ام لا فعند ابي حنيفة على قوله الاول يعتبر
عنها وعلى قولهما ولا خلاف في ان القراءة بالفارسية لا تفسد الصلاة
قال حسام الدين الاسغاني وفي فيه نظر لان القراءة بالفارسية ليست
بقراءة القرآن عندهما فكانت من كلام الناس وهو مفسد للصلاة
قال العتابي في شرح الجامع الصغير اذا قرأ بالفارسية كل لفظ جاء هو
في معناه من غير ان يزيد فيه شيئا اما اذا قرأ على طريق التفسير فسدت
صلاته بالاجماع قال في النهاية والخلاف فيما اذا جرى على لسانه من غير
قصد اما من تعمد قراءة القرآن بالفارسية يكون رافضا او مجنونا فالمجنون
يداوى والرافض يقتل والمخطئة والمتشهد على هذا الاختلاف ولو تشهد
بالفارسية او سمى عند الذبيحة بالفارسية اجزاه اجماعا هذا ان كان يحسن

العربية

العربية وكذا لو حلف لا يحلف فلانا فاوفاه بالفارسية حنث اجماعا
وان اذن بالفارسية لا يجوز لان الاذان للاعلام وهو لا يقع
الا بما يعرف حتى لو وقع في العرف بالفارسية جاز وفي الهداية
اما الكلام في الافتتاح فمحمد مع ابي حنيفة في العربية ومع ابي يوسف في
الفارسية ومعنى ذلك ان مع ابي حنيفة في العربية حتى يجوز الافتتاح بثناء عربي
باقي لفظا كان بعد ان كان عربيا ومع ابي يوسف في الفارسية فلم يجز
الافتتاح بالفارسية لان لغة العرب لها فرية على غيرها لقوله صلعم
انا عربي والقرآن عربي ولسان اهل الجنة عربي ويقرأ اصابعه ولكن
التفريج بين الاصابع عند رفع اليدين والذر روى ان النبي صلعم كبر ناشرا
اصابعه معناه ناشرا لها غير ملتصقة ان لم يرفع قابضا اصابعه الى الكف
وقال شيخ الاسلام من الناس من ظن انه اراد بنشر الاصابع ان يفرج
بين الاصابع تفريجا وهو غلط ولكن اراد النشر عن الطي كما يكون في الكرة
ان لا يرفع يديه مضمومتين بل يرفعهما منضوبتين حتى يكون الاصابع مع
الكف مستقبل القبلة وقال الفقيه ابو جعفر الهندواني اذا رفع
يديه لا يضم اصابعه كل الضم ولا يفرج كل التفريج بل بينهما تفريجا على ما عليه
اصابعه بين الضم والتفريج كذا في النهاية ثم يقبض بيده اليمنى على مصل
اليسرى ويضعهما تحت سرته اعلم ان الكلام في الاعتماد في اربع مسائل
احدها انه هل يعتمد في الصلاة ام لا الثانية كيف يعتمد الثالثة اين يضع
الرابعة متى يضع اما الاولى فعندنا السنة ان يعتمد وقال مالك يرسل
يديه ارسالا وقال الاوزاعي هو مخير بين الاعتماد والارسال وكان
يقول انما امروا به اشفاقا عليهم لانهم كانوا يطيلون القيام فكان الرجل
ينزل رؤس اصابعهم اذا ارسلوا فقيل لهم لو اعتمدتم لاحج عليكم
والمذهب عندنا انه سنة واظب رسول الله صلعم وقال انا معاشر
الانبياء امرنا بان نؤخر سحورنا ونعجل افطارنا في الصلاة وقال علي رضي الله عنه
من السنة ان يضع المصلي يمينه على شماله تحت السرة في الصلاة وانما كيفية
الاعتماد وهي المسئلة الثانية فعند محمد يضع باطن كف اليمنى على ظاهر كف
اليسرى وعند ابي يوسف يأخذ بيمينه رسغ اليسرى وقال الفقيه ابو جعفر

قول ابي يوسف احب الي وفي النهاية اما صفة الوضع ففي الحديث المرفوع
لفظ الاخذ وهو قوله عم انا معاشر الانبياء امرنا ان نأخذ شمائلنا في الصلاة
وفي حديث علي لفظ الوضع وهو قوله من السنة ان يضع المصلي يمينه
على شماله تحت السرة في الصلاة فمحمد اخذ بلفظ الوضع وابو يوسف
بلفظ الاخذ قال السرخسي واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بينهما بان يضع
باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والابهام على الرسغ
ليكون عاملا بالحديثين قلت وظاهر عبارة المصنف يشير الى قول
ابي يوسف رح واما موضع الوضع وهي المسئلة الثالثة فقال افضل
عندنا تحت السرة لما روينا من حديث علي واما وقت الوضع وهي المسئلة
الرابعة فيضع حين يشرع في التكبير وقال محمد لا يضع ما لم يشرع في القراءة
فالاعمال سنة القيام عندهما حتى لا يرسل يديه حالة الثناء وعنده
محمد هو سنة القراءة حتى انه يرسل حالة الثناء وعن ذا اخذ في
القراءة اعتمد وقولهما هو ظاهر الرواية قال في الهداية الاعتماد سنة
القيام عند ابي حنيفة وابي يوسف والاصل ان كان كل قيام فيه
ذكر مسنون يعتمد فيه وما لا فلا وهو الصحيح فيعتمد في حالة القنوت وفي
صلاة الجنازة ويرسل في القومة بين الركوع والسجود وبين
تكبيرات العيد وبهذا اذا لم يطل القيام اما اذا اطاله فيعتمد وقوله
هو الصحيح يحترز عن قول ابي حفص الكبير فانه يقول السنة في صلاة
الجنازة وتكبيرات العيد والقومة التي بين الركوع والسجود الارسال
ويحترز ايضا عن قول الامام ابي علي النسفي والحاكم وابي عبد الله الجرجاني
فانهم يقولون السنة في هذه المواضع كلها الاعتماد وقالوا مذهب
الروافض لعنهم الله الارسال في اول الصلاة ففي يعتمد مخالفة لهم
ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك
سبحانك علم للتسبيح لا يتصرف
ولا ينصرف وهو منصوب على المصدر والتسبيح هو تنزيه الله تعالى
عما لا يليق بصفاته والتحميد اثبات الصفات الحميدة له وقيل سبحانك
انتصب بمضمر اي اعتقد تنزيهك وقوله وبحمدك اي وبحمدك نسبحك
وفي المبسوط جاء عن الضحاك في تفسير قوله تعالى وسبح بحمد ربك حين

تقوم انه قول المصلي عند الافتتاح سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك
اسمك اي دام خيرك والبركة الخير الكثير الدائم قال صاحب الحواشي
من بركة اسم الله تعالى اذا اوجاء وجلاله اذا لا يمتنع ذكر الجلالة الا لعلة وتعالى
جدك ارتفع شأنك والجد هو العظمة والجلال وفي الحديث ولا ينفع
ذا الجد منك الجد اي لا ينفع ذا الغنى غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك
ولا اله غيرك فيه وجهان والبناء على الفتح هو المشهور وانما زاد وجل
ثناؤك لم نذكره في المشاهير فلا يأتي به في الفرائض كذا في الهداية اعلم
انه اذا افتتح المؤتم الصلاة بعد ما شرع الامام في القراءة لا يأتي في
الثناء بل يستمع وينصت لقوله تع واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
ويقبل على الثناء بين سكتات الامام كذا في الكافي ثم يقرأ اعوذ بالله
اي الجأ الى الله من الشيطان المبعد عن الخير الرجيم المرجوم والكلام
في التعوذ في ثلاثة مواضع احدها في اصله فعندنا يتعوذ خلافا لمالك
لقوله تع فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم
ولم يفصل وعن علي رض ان رسول الله صلعم كان اذا قام الى الصلاة
كبر وسبح وتعوذ بالله من الشيطان الرجيم والثاني في وقته فعند
علمائنا يتعوذ بعد الثناء قبل القراءة وان كثر في لفظ التعوذ فاختار
طائفة من القراء اعوذ بالله من الشيطان الرجيم واختار طائفة
منهم استعيذ بالله وكل ذلك قد ورد والاشهر قال الشيخ الامام
المحبوبي رحمه الله قال ابو جعفر الهندواني هو ان يقول استعيذ بالله لانه يوافق
لفظ القرآن وان شاء قال اعوذ بالله لانه قريب ولانه نقل
ان النبي صلعم كان لا يزيد على قوله اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
وانما يتعوذ المقتدي والامام اما المقتدي فلا يتعوذ عندهما وقال ابو يوسف
يتعوذ واصل الخلاف ان التعوذ شرع للقراءة عندهما لانه شرع لافتتاح
القراءة فكان كالشرط لها وشرط الشيء يتقدم عليه كالطهارة يتقدم على
الصلاة وقال ابو يوسف شرع للثناء لانه دعاء فكان من جنسه وفائدة
الخلاف انه لا يأتي به المقتدي عندهما لانه لا قراءة عليه وعند ابي يوسف
يأتي به وكذا في صلاة العيد يأتي به عند ابي يوسف عقيب الثناء قبل

التكبير وعندهما بعد التكبيرات وكذا السجود اذا قام الى القضاء خلافا
لعند ابي يوسف لانه قائم الى آخر عتيب الثناء وعندهما باني به لانه يقرأ
الا ان هو اختار صدر الاسلام قول ابي يوسف وقال صاحب الطحاوية
الاصح قول ابي يوسف **مسئلة** قال في منية المصلي اذا ادرك الامام
في القعدة يكبر للاحرام ويقعد وقال بعضهم باني بالثناء ثم يقعد ولا يتعوذ
الا بعد ذلك **بسم الله الرحمن الرحيم** اي يقرأ بعد التعوذ والتسمية
قال في الهداية هكذا نقل في الشاهير وروى انس رض قال صليت
خلف النبي صلعم وخلف ابي بكر وعمر فكانوا يفتتحون القراءة بسم الله
الرحمن الرحيم واما حديث عائشة رض ان النبي صلعم كان يفتتح القراءة
بالحمد لله رب العالمين فمأول اذا كان لضيقها وهو مذهبنا وهو قول
علي وابن مسعود وبشرها اي التعوذ والتسمية لقول ابن مسعود
اربع يخفيهن الامام وذكر منها التعوذ وعن انس قال صليت خلف
النبي صلعم وخلف ابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم جهر بسم الله
الرحمن الرحيم قال المطرزي استدل الحديث اخفاه واما يشرها بزيادة
الباء فهو اما اذا كان امرسوا وكان اماما او منفردا في صلاة
الجهر والمخافة والتسمية ليست بآية من الفاتحة ولا آية من اول
كل سورة حتى لقول الشافعي رح انها آية من اول الفاتحة وله في اوائل
السور قولان وانما هي آية من القرآن في سورة النمل بالاتفاق وذكر
ابو بكر الرازي انها آية من القرآن انزلت للفصل بين السور وهكذا
روي عن محمد رح لما روي عن ابن عباس رض كان لا يعرف فصل السورة
حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود والحاكم في المستدرك
وعن ابي هريرة عن النبي صلعم انه قال ان سورة من القرآن ثلثين آية
شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك واجمعوا على انها ثلثين بغير التسمية
ولهذا كتبت خطا على حدة ولا يتأذى بها فرض القراءة وقال في البدائع
يتأذى بها فرض القراءة حتى قال محمد يكره للجنب والحائض قراءتها على وجه
القرآن قلت يعني كراهة التحريم ثم بقراءة فاتحة الكتاب سميت الفاتحة
لانها تفتتح القراءة اي تبتدأ والسورة وقراءة الفاتحة ليست بركن

علة ما

عندنا وكذا ضم السورة اليها خلافا للشافعي في الفاتحة وكما كتب
فيها للقول لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وفي حديث الا صلاة
الا بفاتحة الكتاب وسورة معها للقول تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن
والتعيين ينفي التيسير وكان الزيادة عليه يجزء الواحد لا يجوز لكن
تجب العمل دون الركنية فقلنا بوجوبها واما الركنية فلا تثبت
الا بدليل مقطوع به وخبر الواحد موجب للعمل دون العلم حتى لا يكفر جاحده
فيتعين به الفاتحة واجبة حتى يكره له ترك قراءتها وكذا يجب ضم السورة
الى بعدها بالجزء المفروضة لان ذلك زيادة على النص وهي نسخ
قيل لم قلتم ان خبر واحد بل هو خبر مشهور تلقته الامة بالقبول فتجوز
الزيادة بمثله قيل انما يجوز به الزيادة على الكتاب اذا كان المشهور
محكما اما اذا كان محتملا فلا وهذا محتمل لان مثله يذكر لنفي الجواز مثل لا صلوة
الا بطهور ويذكر لنفي الفضيلة مثل لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ولا صلاة
الا بسواك فلما كان كذلك صار محتملا وبالمحتمل لا يجوز الزيادة على الكتاب
فان قيل نزلت بمكة ولم يكن الفاتحة نازلة يومئذ واما نزلت
بالمدينة فلم تجب قراءتها يوم نزول هذه الآية فلما نزلت وجبت قراءتها
قيل الامر بقراءة ما تيسر بان بعد نزول الفاتحة فيكون حكما باقيا
فلا يترك بجواز الواحد فان قيل هذه الآية مخصوصة بما دون الآية
اذ الما تيسر ينطلق على ما دون الآية قلنا لم قلتم لا يجوز الصلاة عند
ابي حنيفة بقراءة ما دون الآية قيل هذا من الآية لا تناول ما دون
الآية لان قارئ ما دون الآية لا يسمى قارئا عرفا ولهذا اختلفوا في
جواز قراءتها للجنب بخلاف الآية فان قيل قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر
مطلق فلم عينتموه في الصلاة قيل الامر للوجوب والقراءة ليست
واجبة خارج الصلاة بالاجماع فتعينت في الصلاة ويجهر بها اي بالفاتحة
والسورة في الفجر والركعتين الاوليين من المغرب والعشاء وفي
الجمعة والعيدين عندنا هذا هو المأثور المتواتر وفي صلاة الاستسقاء
والكسوف عندهما عند ابي يوسف ومحمد واما عند ابي حنيفة فلا صلاة
بجماعة في الاستسقاء ولا جهر عنده في الكسوف ويجهر الامام في الراويح

علة الجهر بالقراءة

والوتر في شهر رمضان ويخفي الامام القراءة في الظهر والعصر وان كان يعرفه لقوله صلعم صلاة النهار عجماء وفي رواية خداج الا ان يقرأ فيها فاتحة الكتاب وفعل الخلفاء الراشدين بهم عرفنا قراءة رسول الله صلعم في الظهر والعصر قال باضطراب اللحية وقال ابو قتادة كان رسول الله صلعم يسمعنا الآية والا يطيل في الظهر احيانا وانما يجهر في العيدين والجمعة وان كانت الصلاة بالنهار لورود النقل المستفيض بالجهر فيها وكان القياس ان يجهر في الصلوات كلها لان القراءة ركن فلا يكون الصلاة فيجب اظهارها في الصلاة كلها كسائر الاركان ولهذا كان النبي صلعم يجهر في الابتداء في الصلوات كلها الا ان الكفار لما سمعوه القراءة منه في الظهر والعصر كانوا يلغون فيه ويغلطونه فترك الجهر فيها وذلك ان كفار قريش قالوا لاتباعهم لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون فانزل الله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون فامرهم بالاستماع والانصات والغلو انما يكون بالمكاء والصفير فاذا سمعوه فاتوا به حتى تغلبوه فيسكتوا وصلاة الجمعة انما فرضت بالمدينة وكانت الغلبة فجهر رسول الله صلعم فيها فبقيت كذلك وكذلك العيدان واما الاذكار في الصلاة سوى القراءة فكل ذكر وجب وجب للصلاة فان الجهر يجوز ان يتقارن به مثل تكبيرة الافتتاح وما ليس بواجب فمع حرفين ما وضع للعلامة يجهر به كتكبيرات الانتقال عند كل خفض ورفع اذا كان اماما واما المنفرد فلا يجهر ان به وان كان يختص ببعض الصلوات كتكبيرات العيدين جهر به وكذا القنوت في مذهب الواثقين واختار صاحب الهداية الاخفاء به على ما ياتي بيانه في موضعه ان شاء الله تعالى قال ابو حفص الكبير رحمه الله سمع احد اجهر بالقنوت واما سور ذلك فلا يجهر به مثل التشهد وآمين والتسبيحات لانها اذكار لا يقصد بها العلامة وفي التطوع بالنهار يخافت وفي الليل يجهر الا انه بالخيار في حق المنفرد والجهر افضل كذا في المبسوط قال في الهداية في اعتبار النفل بالفرض انه لو كمل له فيكون تبعا والحكم في المتبوع حكم في التبع فيما يصلح تبعا له كالمجتهد يصير مقيما في السفر بالمأمومية وقولنا فيما يصلح تبعا له احتراز عن حكم الجواز والفساد فانه اذا صلى الاربع قبل الظهر ثم شرع في الظهر وقعدها لا يسري ذلك الفساد الى السنة قبلها وان كانت شرعت تكميلا للفرض

ان كل واحد منهما تحريمة مبتدأة غير مبنية احداهما على الاخرى وقولنا غير مبنية احتراز عن صلاة المقتدي حيث تنعقد بناء على صلاة الامام وان كانت لصلاة كل واحد منهما تحريمة مبتدأة وقد ذكرنا في الفوائد بيانه كون التطوع لصلاة مكملا للفرض فلو اجمع تحرمة وان كان الجهر في تطوع الليل افضل من المخافتة لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلعم كان في تهجده يوما يسمع القراءة ويوما لا يسمع وفي الصحيحين كان قراءة رسول الله صلعم في خروج الحجرة في صلاة الليل وكانت قراءة ابن مسعود تسمع من خارج الدار وهو يصلي وفي النهاية قرأ النبي صلعم يا ابا بكر يتهجد ويخفي القراءة وقرأ عمر يجهر بالقراءة وبلال ينتقل من سورة الى سورة فلما اصبحوا سأل كل واحد منهم فقال ابو بكر كنت اسمع مناجاة ربي وقال عمر كنت اوقظ الوسنان واطرد الشيطان وقال بلال كنت انتقل من بستان الى بستان فقال لابي بكر ارفع من صوتك قليلا وقال لعمر اخفض من صوتك قليلا وقال لبلال اذا ابتدأت سورة فاتمها بحمد الله وثنائه صلاة الغداة فصلاها بعد طلوع الشمس ان امر فيها جهر كما فعل رسول الله صلعم حين قضى الفجر غداة الهرير التعريس بحاجة واما صلى وهن خافت حما ولا يتخير هو الصحيح لان الجهر يختص اداؤه بالجماعة حما او بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير وكم يوما خرجا كذا في الهداية واما قال هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم انه يتخير بين الجهر والمخافتة والجهر افضل كما في الوقت والاول هو الصحيح لان الجهر في حق المنفرد انما شرع لانه يحتمل ان يقتدي به غيره وهذا الاحتمال خارج الوقت نادر فلا يكون معتبرا واما قال في قضاء الفائت فصلاها بعد طلوع الشمس لم يقل بعد طلوع الفجر وان كانت فائتة في الوكتين ليبين ان المعتبر في حكم الجهر والمخافتة حالة الاداء لا حالة القضاء وحالة اداء القضاء حالة الجهر لانها من صلاة الليل وبعد طلوع الشمس حالة المخافتة بخلاف ما بعد طلوع الفجر فانه حالة الجهر ولو سبق رجل يوم الجمعة بركعة ثم قام لقضاء ما فاته كان بالخيار ان شاء جهر وان شاء خافت كالمنفرد في صلاة الجهر واذا قال الامام ولا الضالين قال ابي الامام ابن حنيفة وهذا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة ان الامام لا يقولها كذا في الذخيرة

لانه الامام داع ويؤمن المؤتم لانه مستمع وانما يؤمن المستمع دون الداعي
قال في الهداية والكذ والتفرقة وجهاء والتشديد خطا فاحش والضالون
هم النصارى والمغضوب عليهم هم اليهود وبقولنا المؤتم كقوله صلوا اذا قرء
الامام فامنوا ولان التأمين دعا معناه اللهم استجب اوامين بالمد
وهو اسم من اسماء الله تعالى والمد في الادعية الاخفاء قال الله تعالى ادعوا
ربكم تضرعا وخفية وقيل معنى آمين لا تخيب رجاءنا والدليل على انه دعاء
قوله تعالى لموسى وهارون قد اجيبت دعوتكما وكان موسى داعيا وهارون مؤمنا
وليست امين من الفاتحة لكن روى انه الذي صلى كان يقولها وبامرها وقال
صلى لقنني جبريل بعد قراءتي من الفاتحة امين وقال كزلك كالطابع على الكتاب
كذا في تفسير عبد الصمد والمؤتم من ائتم به اراد المقتدي يجوز ان يكون اسم
الفاعل ويجوز ان يكون اسم المفعول لان المقتدي مختلف وان كان اللفظ
متحدا لان تقدير اسم الفاعل مؤتم بكسر الميم الثانية وتقدير اسم المفعول مؤتم
بفتح الميم الاولى والمراد به هنا هو الثاني وهو الامام لمناسبة الكلام كذا
في شرح قوام الدين الاتقاني فان قال اكره بحذف الياء لانه صلاة
لانه مذكور في القرآن فان قال امين من غير مد ينبغي ان يفسد لانه كلام ولو
قال امين بشد يد الميم والمد يفسد عند هما وقال ابو يوسف لا تفسد
والتقرير على قول ابي يوسف لانه موجود في القرآن قال الله تعالى ولا امين البيت
الحرام كذا في الواقعات ثم قال بعضهم التقرير على قولهما واذا اسمع المقتدي
من الامام ولا الضالين في صلاة المخافتة كالظهر والعصر هل يؤمن قال
بعضهم نعم لظاهر قوله عم اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا امين وهم
يفصل وقال بعضهم لا يؤمن لان ذلك الجهر لغو فلا يتبع وفي صلاة الجمعة
اذا سمع المقتدي من المقتدي الثاني هل يؤمن المقتدي بتامين المقتدي قال
الامام ظهير الدين يؤمن كذا في الخلاصة وقال في المبسوط بخفي الامام التعوذ
والتشهد والتسمية وامين ويجهرنا اي يخفي الامام والقوم كلهم امين ويجهر
كما يجهر بالتأمين بالتعوذ والتسمية والقراءة خلف الامام سواء كان
الامام في صلاة الجهر والمخافتة وهذا قولهما وقال محمد رح يستحسن قراءة الفاتحة
في صلاة المخافتة احتياطا وقولهما قوله تع واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا

قال اكثر

قال اكثر المفسرين هذا خطاب للمقتدي وقال عم من كان له امام فقراءة
الامام له قراءة وهو كن مشترك بينهما لكن حظ المقتدي الانصات
في حال المخافتة والاستماع في حال الجهر وقال عم اذا قرء الامام فانصتوا
واما قوله عم لا صلاة الا بفاتحة فمقول بموجبه وصلاة المقتدي صلاة
بفاتحة لان قراءة الامام له قراءة ولانه اذا ادرك الامام راكعا
سقطت عنه القراءة فان قيل الاستماع للتدبر والتفكر وهو انما يحصل
في صلاة الجهر واما المخافتة فلا طائل في الاستماع فلما امروا بهما شيئان
الاستماع والانصات فاذا لم يمكن الاستماع فالانصات لكن بروى في
المحيط الفرآءة ما سقطت عن المقتدي لاجل الاستماع والانصات واما
سقطت لان قراءة الامام صارت له قراءة مع مشاركة الامام في الفعل
الذي هو محل قراءة الامام ولو قراءة الامام آية ترغيب او ترهيب فلا يتبعه
المقتدي ولكن يستمع وينصت وان كان المصلي متنفلا ان كان في التطوع
فحسن له الدعاء لحذيفة قال صليت خلف رسول الله صلى صلاة الليل
فما مر بآية فيها ذكر الجنة الا وقف وسأل الله الجنة وما مر بآية فيها ذكر النار
الا وقف وتعوذ من النار وان كان في الفرض يكره له ذلك لانه لم يتفل
عن رسول الله صلى انه فعل ذلك ولان الامة بعده وكان محمد تا وشر الامور
محدثاتها ولو كان مأموما في التطوع لا يفعل ايضا وفي النهاية اذا قرأ الامام
آية ترغيب او ترهيب لا يدعو المقتدي لانه مأمور بالاستماع والانصات
وكذا في الخلاصة لزم الاستماع والانصات لقوله عم من قال لصاحبه الامام
يخطب يوم الجمعة انصت فقد لغا ومن لغا فلا جمعة له وكذا الخطيب
لا يتكلم بشيء غير الخطبة لانها ذكر منظوم فالتكلم في خلالها يبطلها كما اذا تكلم
المؤذن في خلال الاذان وكذا التشميت ورد السلام يحل بالاستماع
فلا يأتي بها الا في رواية روت عن ابي حنيفة انه قال رد السلام فرض
واستماع الخطبة سنة لكنا نقول رد السلام انما يكون فرضا اذا كان السلام
مشروعا وفي حالة الخطبة السلام ممنوع منه فلا يكون الجواب فيه فرضا
كما في حالة الصلاة وكذا لو كان يقرأ القرآن فسلم عليه لا يرد الجواب
وكذا اذا سلم على المدرس في حال تدريسه لا يرد وقال في السراج الوهاج

وكذا الجمعة اذا سلم لا يجب الرد عليه لانه مقصوده الطلب دون ابتداء السلام وفي الهداية اذا قرأ الخطيب يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما يصلي السامع على النبي عليه السلام في نفسه وكذا اذا صلى الخطيب على النبي في خطبته لعرضية الاسماع وروى ابن سماعة عن ابن عمر انه سمع رجلا يقول لصاحبه والامام يخطب متى تخرج القافلة فقال له صاحبه انصت فلما فرغ من الصلاة قال للذي قال انصت اما انت فلا صلاة لك واما صاحبك فحسن واختلفوا في انه يرد السلام بالمنبر والاحوط لهم السكوت اقامة لفرض الاستماع فان قلت فهل تكره الكتابة كالقراءة قلت ذكر في الغوايه انه اذا كتب وهو قريب من المنبر قال بعض مشايخنا ان كان بحيث لو عن لطمه العقب يكره وان كان من الكتاب لا يكره وبعضهم قالوا يكره على كل حال وهو الصحيح لانه يشتغل عن فرض الاستماع والانصات وكذا الخطيب لا يرد السلام ولا يشمت العاطس واختار بعض اصحابنا القراءة للمقتدي خلف الامام في صلاة المخافتة وهو قول ابي حنيفة الاول واما المنفرد فيفعل مثل ما يفعل الامام في جميع ما تقدم في افتتاح الصلاة من الدعاء والثناء والتعوذ والتسمية والقراءة الا ان في القراءة في صلاة الجهر مخير ان شاء جهر واسمع نفسه لانه امام في حق نفسه وان شاء خافت لانه ليس خلفه من يسمعه والافضل هو الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة كذا في الهداية قوله امام في حق نفسه هذا دليل على انه مخير وعلى انه يكتفي بادنى الجهر اذ الامام انما يجهر لاسماع القوم ليتدبروا في قراءته فيحصل لهم احضار القلب وهو كما ان امام نفسه احتاج الى اسماع نفسه بعض الحروف بتحريك اللسان وخروج الحروف من مخارجها وادنى القراءة فعل اللسان ادنى الصلاة وقال ابو جعفر الهندواني الجهر ان يسمع غيره والمخافتة ان يسمع نفسه وهو الصحيح لان مجرد حركة اللسان لا يسمى قراءة ادنى الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والاستثناء واما الصلاة السرية التي لا يجهر فيها فان المنفرد لا يخير فيها بل يخافت حتى انه اذا زاد على قدر ما يسمع اذنيه فقد اساء وكذا لا يجهر المنفرد والمقتدي بالتكبيرات وكذا الامام اذا جهر فوق حاجة الناس فقد اساء كذا في شرح المنار لان الامام انما يجهر لاسماع القوم ليتدبروا القراءة ليحصل لهم احضار القلب فيكتفي في ذلك بتحصيل المقصود منه وفي النهاية اذا جهر المنفرد فيما يخافت فيه ولم يترك واجبا عليه لان المخافتة انما وجبت لنفي المفاسد وانما يحتاج الى ذلك في صلاة تؤدى بالشوكة والمنفرد يؤدي على سبيل الخفية فلم يكن المخافتة واجبة عليه فاذا فرغ من القراءة وركع ولا يرفع يديه وفي كلامه اشارة الى انه يكبر قائما ثم يركع وفي الجامع الصغير يكبر مع الانحطاط وفي الاول يكبر في نهض القيام وهو قول بعض المشايخ والثاني يقتضي مقارنة التكبير مع الانحطاط وقال بعضهم ينبغي ان يكون ابتداء التكبير الانتقال عند اول الحدور والفراغ عند الاستواء

جهر

في الركوع لان هذا تكبير الانتقال فيؤتى به بعد الانتقال وهو الصحيح وقول صاحب
الهداية لان الذي صلعم كان يكبر عند كل خفض ورفع اما ذكره رد القول بعض
الناس قالوا انه لا يكبر حال ما يركع وانما يكبر حال ما يرفع راسه من الركوع
قالوا لان التكبير حالة الانتقال ما يشرع مقصودا لنفسه وانما شرع لاعلام
بدليل سنية الجهرية وانما يحتاج الى الاعلام حالة رفع الراس من الركوع
والسجود لان القوم لا يعاينون رفع الامام راسه عنها فيحتاج الى
الاعلام بالتكبير فاما حالة الخفض فانهم يعاينون خفضه فاستغنى عن الاعلام
فاجتنح صاحب الهداية عليهم بقوله لان الذي صلعم كان يكبر عند كل خفض ورفع
واما قولهم انه لا يحتاج الى الاعلام في حالة الخفض لان القوم يعاينون
خفضه فملتقط يحتاج اليه لانه قد يكون خلفه اعمى فلا يعاين ذلك كذا في
النهاية وفي المفردات معنى ذكر التكبير عند كل خفض ورفع وهو عند
ابتداء كل ركن وانتهائه الله اكبر فانه يؤتى جملة بهذا القدر بل جملة
اعلى من هذا كما قالت الملائكة ما عبدناك حق عبادتك فالله اكبر يجذب
التكبير ولا يطوله لان المد في اول الخطاء من حيث الدين لكونه استفهاما
وهو تقرير وفي آخره لحن من حيث اللغة قال في النهاية تطويل التكبير لا يخلو
اما ان يكون خطاء لانه اذا قال الله بمد الهمزة فهذا يفسد الصلاة وان
تعمد يكفر لانه شك فانا آدا مد اخره بان خلل الالف بين اللام
والهاء فهذا لا يضره لانه استباغ ولكن الحذف اولى واما اذا مد
الهمزة من اكبر يفسد الصلاة ايضا لمكان الشك واذا مد ما بين الباء
والراء بان وسط الفاء بينهما قال بعضهم يفسد وقال بعضهم لا يفسد
وانما قال لحن من حيث اللغة لانه افعل التفضيل لا يجمل الا مع من قالت
مشايخنا لو ادخل المد بين الباء والراء في لفظ اكبر عند افتتاح
الصلاة لا يصير شارعا في الصلاة بخلاف ما لو فعله المؤذن في
اذانه حيث لا يجب اعادة الاذان وانما كان خطاء منه لانه امر الاذان
اوسع وحاصله انه لا بد في كلمة الله مع والالف في كلمة اكبر ويجزم الراء من
اكبر وانما كان اصله الرفع بالخبرية لانه روى عن ابراهيم بن النخعي موقوفا
عليه ومرفوعا الى النبي صلعم انه قال الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير

جزم

ومن قوله ولا يرفع يديه يعني اذا اخر المصلي راكعا لا يرفع يديه عندنا
لا في حالة الركوع ولا في حالة الرفع منه وسيأتي في الكلام على رفع اليدين
في الركوع الثانية ان شاء الله تع ويعتمد بيديه على ركبتيه ويفرج اصابعه
لقوله صلعم للذي اذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وفرج بين
اصابعك ولا يندب الى التفريج الا في هذه الحالة لانه امكن ولا الى
الضم الا في حالة السجود لان اليد اعون في الاعتماد عليها وتزداد
قوة عند الضم وتقع رؤس الاصابع مواجهة للقبلة وما تصور ذلك
بتركك على عادته فلا تكلف لا للضم ولا التفريج لانه لا حاجة اليهما
قال في المبسوط وكان ابن مسعود واصحابه يقولون بالتطبيق وهو
ان يضم اهدر الكفين الى الاخر ويرسلهما بين فخذيه وروى عن سعد بن
ابي وقاص انه رآه يطبق فنهاه فقال رأيت عبد الله يفعل هكذا فقال
رحم الله ابن ام عبد كنا امرنا بهذا ثم نهينا عنه ويبسط ظهره لان
الذي صلعم كان اذا ركع بسط ظهره ولا يرفع راسه ولا ينكس ويكون
راسه مع عجزه مستويا اي يستوي راسه بعجزه فلا يرفع عجزه ولا راسه
ولا راسه على عجزه لانه الذي صلعم كان اذا ركع لم يرفع راسه ولم يصوبه
ولكن بين ذلك وروي انه كان اذا ركع لا يصوب راسه ولا يقنع
اي يجعل ظهره معتدلا مستويا يقال اقنع الرجل راسه اذا رفعه وشخص
ببصره وروي انه صلعم كان يعتدل في ركوعه بحيث لو وضع على ظهره قدح
فيه ماء لم يهراق وقال صلوا كما رأيتموني اصلي فكان يركع احدكم فلا يرفع ولا
يصلبه التذبيح ان يرفع عجزه ويطأطئ راسه ولو ركع المقتدي قبل الامام
ان ركع بعد فراغ الامام من القراءة ثم ادركه الامام يجوز وان ركع
قبل ان يأخذ الامام في القراءة ثم قرأ الامام وركع والرجل راكع لا يجوز
وان ركع بعدما قرأ الامام ثلاث ايات ثم اتم القراءة وادرك ركعها
جاز كذا في الفتاوى واذا رفع راسه قبل ان يركع الامام لم يجزه الركوع
ولو انتهى الى الامام وهو راكع فكبر للاحرام فاذا رفع الامام راسه
قبل ان يركع لا يصير مدركا لهذه الركعة ولو نهض فانتهى الى الامام كبر
منتصبا ان كان اذا ادرك ركوع اوتب فصلاته فاسدة لان بتكبيرة الاحرام

لاتصح الا في حالة القيام واعلم انه اذا ركع الرجل قطاطا رأسه قليلا
اذا كان الى القيام اقرب منه الى تمام الركوع لايجوز وان كان الى تمام الركوع
اقرب منه الى القيام اجزأه كذا في الكرخي مسئلة اذا كان الرجل بحيث
يبلغ حد ويدة الى الركوع يجب عليه ان يخفض رأسه للركوع ولا يجزيه دونه
عن الركوع لانه كالقائم ولا يجوز تغيره الا قدر أبي على الصحيح وقدروا قرب
من الركوع ما بينا ولا اسم بعد ان يبلغ الى حد ويجوز ان يكون بحيث
اذا مد يديه نال ركبتيه والطمأنينة في الركوع ليست بفرض عندنا وعند
ابي يوسف فرض وكذا في السجود على هذا الخلاف ويقول في ركوعه
سبحان ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه واوسطه ثلاث واوفى
كمال السنة واوفى كمال التسبيح لا اوفى كمال الجواز ان يقولها عشرا
وفي منية المصلي اوفى تسبيحات الركوع ثلاث والاوسط خمس
والاكمل سبع وفي النهاية وذلك ادناه اراد في كمال الجمع واما قال
ادناه لان الزيادة على الثلاث مستحبة وفي بعض النسخ اوفى كمال
السنة ولكن الاول اولى لانه لم يرد بهذا اللفظ اوفى الجواز انما المراد
اوفى الكمال فان الركوع والسجود يجوز بدونه وبهذا في المنفرد اما الامام
فلا ينبغي له ان يطول على القوم بل يقولها حتما ليتمكن المقتدي من ثلاث
والتسبيح في الركوع والسجود سنة وليس بواجب عندنا وعند
ابي مطيع لا يجوز صلاته بدونه وعند الشافعي هو في بالتسبيح ثلاثا
ويزيد عليه اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك اسلمت ولك
امنت وعليك توكلت وفي السجود وجهي للذي خلقه وصوره
وشق سمعه وبصره تبارك الله احسن الخالقين فان قلت
كيف يعرف الضمير في قوله وذلك ادناه الى لفظ الجمع وهو غير مذكور
قيل ان لم يذكر لفظا فقد ذكر دلالة وهو سبق ذكر الثلاث
فلما جاز صرف الضمير الى معلوم غير مذكور اصلا في قوله تع اما اسرنا
في ليلة القدر بعد القرآن فلان يجوز صرفه الى معلوم وهو مذكور دلالة
اولى وكان ينبغي ان ينظر قوله ع من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت

اي فبالسنة اخذ ونعمت الخصلة ولم يذكر السنة والافضل لفظا
ولكن ذكرنا دلالة لان الوضوء للصلاة طريقة مسلوكة وخصلة مرضية
في الشريعة فكان ذكرها وروده الضمير البها بدلالة التوضي عليها فكذا ههنا
فان تسبيح مرة واحدة روي عن محمد انه قال يكره وذلك وقال ابو مطيع البلخي
تميذ ابي حنيفة لو نقص من ثلاث تسبيحات في الركوع والسجود لم يجز
صلاته وذهب في ذلك الى ان الركوع والسجود ركنان مستدلا بما ان القيام
فرض بما ذكر مفروض فثبت ان القيام هو تورفع الامام رأسه
من الركوع والسجود قبل ان يسبح المقتدي ثلاثا قال ابو الليث يرفع
مع الامام ويترك ما بقي من التسبيح وهو الصحيح وقال الامام ظهير الدين
يتم الثلاث لان من الناس من يقول لا يجوز الا بذلك وهو ابو مطيع
والاول اصح كذا في الفتاوى وان زاد على ذلك اي على ثلاث تسبيحات
في الركوع كان افضل والزيادة مستحبة بعد ان يكون وتريا اذا كان
منفردا الا اذا كان اماما فانه لا يزيد على الثلاث على قول بعض المشايخ
وقال بعضهم يقول الامام اربعا حتى يتمكن القوم ان يقولوا ثلاثا وقيل
يقول الامام خمسا ليتمكن المقتدي من ثلاث ولو كان الامام في الركوع
فسمع من خلفه خفق النعال هل ينتظره ام لا قال ابو حنيفة لا ينتظره
وقال احتشى عليه اذا اعطاه بعض الربا وعن محمد ايضا انه كره الانتظار خوفا
لزعم الناس عن الجماعة وقال بعضهم ينتظره بسير امقدار التسبيحة
والتسبيحتين ولا ينتظره اكثر من ذلك وقيل طول التسبيحات
ولا يزيد في العدد وقال بعضهم ان كان الداخل غنيا لم ينتظره وان كان
فقيرا جاز انتظاره وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان كان الامام عرف
بالجبار لا ينتظره وان كان لا يعرفه لا بأس به اذا رجا انتظاره وقيل
ان كان عادته حضور المسجد وملازمة الجماعة جاز انتظاره والا فلا
وعند الشافعي لا بأس بانتظاره بل يستحب ذلك عندنا ولو دخل وهو
في التشهد قبل السلام فني انتظاره خلاف وما سوى هذين الموضعين
من الصلاة فلا ينتظره اصلا ثم يرفع رأسه ويستوي قائما وهذه
القومة ليست بفرض في ظاهر الرواية وهو قولهما وقال ابو يوسف

وض وبه قال الشافعي تبطل بالجلسة بين السجدتين وقوله
صلعم للاعرابي ثم ارفع راسك حتى يعتدل قائما وقال صلعم لا تجزي صلاة
لا يقيم الرجل فيها صلبه وقوله اذا الجزء الاحاد لا يجوز الزيادة به على الكتاب
والله تع قال اركعوا واسجدوا ولم يذكر القيام مع الركوع وكان زيادة بخبر
الواحد واما قوله عم لا تجزي صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه فالمشهور منه
لا صلاة لمن لم يقم صلبه وهو لنفي الفضيلة كقوله لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد
وفي المجتبى العقوبة بين الركوع والسجود ليست بفرض في ظاهر الرواية
فان تركها جازت صلاته ولكنه يكره اشد الكراهة وعن ابي يوسف انها فرض
ويقول سمع الله لمن حمده اذا اجاب الله لمن دعاه يقال سمع الامير كلام
فلان اذا اجاب وقبل قبل الله حمد من حمده يقال سمع القاضي البينة
اذا قبلها والهاء بالكناية لا للوقف وفي قنية المجد اذا قال سمع الله
لمن حمده يقول الهاء بالجزم ولا يبنيها على الحركة في الهاء وكما يقول هو لان كل
موضع ثبت الوقف بين الكلمتين لا يتبين الاعراب في الحرف
الاخير ويقول المقتدي ربنا لك الحمد وهو الاظهر وفي المبسوط اللهم
ربنا لك الحمد وبل يقولها الامام عند ابي حنيفة لا وعندهما ثم يقولها
في نفسه بعد اذا يقول سمع الله لمن حمده لما روى ابو هريرة ان النبي صلعم
كان يجمع بين الذكرين ولانه ذكر مفروض فلا ينسى نفسه فيه كما قال سمع الله
لمن حمده صار مخادعا للتحميد وكان عليه الامتثال فيأتي به مع التسميع كالمنفرد
قلنا المنفرد لما حسب عليه واذا لم يكن معه من يمتثل بعين له عليه الامتثال
وله قوله صلعم اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد
وهذه قسمة والقسمة تنافي الشركة ولهذا لا يأتي المؤتم بالتسميع
عندنا خلافا لمحمد قال صلعم اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا امين
ولم يقتض نفي المشاركة اذ الامام ايضا يقولها قلت ظاهر القسمة
يقتضي نفي المشاركة الا ان المشاركة هناك بدليل اخر وهو قوله عم
اذا ام الامام فامتموا وليس هنا مثل ذلك ولانه لو كان الامام
هنا يقولها لوقع تحميده بعد تحميد الماموم وكان مخالفة لا موافقة وفي الذخيرة
قال الحلواني كان مشايخنا يحكون عن استاذه انه كان يميل الى قولهما وهذه المسئلة

يعني ان الامام يجمع بينهما حين كان اماما والتطوع يجمع بينهما ايضا وهكذا
روى عن جماعة من المتأخرين انهم اختاروا قولهما وهو قول اهل المدينة والمنفرد
لا يأتي بالتسميع في قول اصحابنا جميعا واما المنفرد فانه يقولها اي يجمع بين
التسميع والتحميد وهو الاصح كذا في الهداية وقال شيخ الاسلام الاصح عنه
ابي حنيفة ان المنفرد يأتي بالتسميع لا غير وفي هذه المسئلة روايات
عن ابي حنيفة رض قال الصدر الشهيد في شرح الجامع الصغير روى عنه
ان المنفرد يأتي بالتسميع لا غير وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يأتي بهما
كما هو مذهب ابي يوسف ومحمد ثم قال وعليه الاعتماد وقال قاضيخان في
شرح الجامع الصغير المنفرد عندهما لا يأتي عندهما الا بالتسميع فالمنفرد اولى
واضطربت الرواية عن ابي حنيفة روى عنه انه يأتي بالتسميع لا غير وروى
الحسن عنه انه يجمع بينهما وبه اخذ بعض المشايخ وفي ظاهر الرواية وهي
رواية ابي يوسف انه يأتي بالتحميد لا غير وبه اخذ شمس الائمة الحلواني
وكثير من المشايخ انتهى كلام قاضيخان قال في شرح الاقطع الصحيح انه
لا يجمع بينهما لانه علامة في الرفع فلا يجمع فيه بين علمين وجه الرواية
الاخرى ان قوله سمع الله لمن حمده يقتضي حمد الله وليس هناك سوى
فيأتي به وقيل الاصح ان المنفرد يأتي بالتحميد لا غير وبه قال الطحاوي
وهو الذي اختاره حافظ الدين في الوافي والكنز والمقومة الخ بين
الركوع والسجود ليست بفرض عند ابي حنيفة ومحمد رح ولكنه اساء
اذا لم يقم صلبه وقال ابو يوسف رح بين رحمه الله اذا لم يقم صلبه
لا يجوز صلاته عندهما الاستواء قائما ليس بفرض وكذا الجلسة
بين السجدتين والطمأنينة في الركوع والسجود وقال ابو يوسف
بفرض ذلك بمقدار تسبيحة ولقب المسئلة ان تعديل الاركان ليس
بفرض عندهما خلافا لابي يوسف وهو قول الشافعي لقوله صلعم للاعرابي
الذي اخف الصلاة ثم فصل وقالا ان الركوع هو الانحناء والسجود
هو الانخفاض لغة فتتحقق الركنية بادنى منهما وكذا في الانتقال اذ هو
غير مقصود لغة وانما المقصود به غيره وهو امكان اداء ركن آخر
وفي الآثار ورد حديث الاعرابي تشبيه اياه صلاة حيث قال

وما نقصت منها شيئاً فقد نقصت من صلاتك كذا في الهداية وأما وضع الأعراب فهو شاهد لنا لأن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الأعرابي حين فرغ من صلاته وكان ما ترك من الطمأنينة ركناً لفسدت صلاته وكان المضي بعد ذلك من الأعرابي عيناً وكان لا يترك النبي صلى الله عليه وسلم فلما ترك كان ذلك دلالة على أن صلاته جائزة الا أنه ترك الأكمال فأمره بالاعادة زجراً له عن ترك الطمأنينة والدليل على ذلك أنه قال في أول الحديث وما نقصت منها شيئاً فقد نقصت من صلاتك فقد وصف صلاته بالنقصان دون الفساد وذلك يقتضي وجود أصل الفعل فوصفهم الأصل بالفساد خلاف الجزء من الطمأنينة في الركوع والسجود وهي القرار فيهما والدوام عليها مقدار تسبيحة هل هي سنة أم واجبة على قول أبي حنيفة اختلف فيه المشايخ قال أبو الحسن الكرخي واجبة عند أبي حنيفة حتى لو تركها ساهياً وجب عليه السهو وقال أبو عبد الله الجرجاني وهو تلميذ أبي بكر الرازي وهو تلميذ الشيخ أبي الحسن الكرخي انها سنة حتى لو تركها ساهياً لا يجب عليه سجود السهو وبه أخذ الخلاف بين الكرخي والجرجاني انما هو في الطمأنينة في الركوع والسجود وأما الطمأنينة في الانتقال وهي القومة بين الركوع والسجود والجلسة بين السجدتين فانتفاء على انها سنة وليست بواجبة على قول أبي حنيفة ومحمد فاذا استوى قائماً كبر وسجد فيه اشارة الى أنه يكبر قائماً ثم يسجد وفي المنتقى يكبر حالة الانحطاط وقد تقدم مثله في الركوع ولا يرفع يديه حالة التكبير خلافاً للشافعي فيكون أول ما يصيب الأرض ركبتاه ثم يداه ثم جبهته ثم يديه ثم ركبتيه واذا أراد أن معرفة ذلك فنقول اذا أراد أن يسجد يضع أولاً ما كان أقرب الى الأرض واذا أراد القيام يرفع أولاً ما كان أبعد عن الأرض هذا اذا كان صحيحاً يمكنه ذلك ولو كان ذا ضعف أو ذا عذر لا يمكنه وضع الركبتين قبل اليدين فانه يضع يديه أولاً ويقدم الوضع على البرك وكذا في المعراج وكذلك في حالة القيام من السجود ان كان لا يمكنه رفع اليدين أولاً يرفع الركبتين ثم اليدين ويسجد على أنفه وجبهته فان قلت لم قدم ذكر الأنف على الجبهة مع أن وضع الجبهة أصل لاداء الفرض

ثم أنفه وقال بعضهم أنفه ثم جبهته واذا أراد القيام يرفع رأسه

الى في حاشية فتحي وتذيله بالين اباق يوبن تمسة تقال حتى يجيء من الباب الرابع اذا مشى بلا ضعف ولا ثقل واذا قوى

عنه

عنه وضعها باجماع اصحابنا الثلاثة بخلاف الأنف قلت لأنه بوضع أول ما كان أقرب الى الأرض عند السجود والأنف أقرب اليها من الجبهة فلهذا لم قدم ذكره على ذكر الجبهة وذكر شرطاً جواز السجود ان لا يرفع قدميه فانه فاذا رفعهما في حالة سجوده لا يجزيه السجود وان رفع أحد قدميه يجزيه مع الكراهة واذا صلى على الدكان وادى رجليه عن الدكان عند السجود لا يجوز وكذا على السرير اذا أدلى رجليه عنه لا يجوز وفي النهاية اذا سجد ورفع اصابع رجليه عن الأرض لا يجوز وذكر الترمذي اذا لم يضع العقبين جاز سجوده وفي مبسوط شيخ الاسلام ما يدل على أنه ما سوى وضع الجبهة والأذن ليس بفرض ومنعه في السجود وفي الهداية ووضع اليدين والركبتين سنة عندنا وهو احتراز عن قول زفر فان عنده واجب وفي الكبرى واذا لم يضع المصلي ركبتيه على الأرض في السجود لا يجزيه لأنا أو ما ان يسجد على سبعة أعضاء فهذا اختيار أبي الليث وفتوى مشايخنا انه يجوز وفي الخلاصة وعليه الفتوى وكذا اذا رفع السجود ارفع من موضع القدمين قال الحلواني ان كان التفاوت مقدار اللبنة أو اللبنتين يجوز وان كان أكثر لا يجوز واراد باللبنة المنصوبة لا المفروشة وحد اللبنة أربع أصابع فان افتقر على احدهما بان سجد على الجبهة وحدها أو على الأنف وحده جاز عند أبي حنيفة رح سواء كان لعذر أو لغير عذر انما يجوز الاقتصار على الأنف اذا سجد على ما صلب من الأنف أما اذا سجد على ما لان منه وهو الأرنبة لا يجوز اجماعاً كذا في المضمر واذا وضع جبهته وحدها دون الأنف جاز عند اصحابنا جميعاً وكذا لو وضع أنفه دون الجبهة عذر فانه يجوز ولا يكره لأجل العذر ان لم يكن بالجبهة عذر جاز عند أبي حنيفة ويكره وعندهما لا يجوز ومنشأ الخلاف أن الجبهة والأنف عضو واحد عنده وعندهما عضوان معلل نصير بن يحيى مازال قول أبي حنيفة مشكلاً على صح جبهته أو في قرأت الأنف والجبهة عضواً واحداً كذا في المنتقى وفي التحفة اذا وضع الجبهة وحدها من غير عذر يجوز عند أبي حنيفة بلا كراهة وفي الأنف وحده يجوز مع الكراهة ويستحب الجمع بينهما في حالة الاختيار لأنه النبي صلى الله عليه وسلم واظب على ذلك

وعندهما ارعند ابي يوسف ومحمد لايجوز الاقتصار على الانف الا
من عذر وروى عن ابي حنيفة انه رجع عن هذه المسئلة وعن جواز اقتصاره
على الانف لغير عذر وقال مثل قولهما وقال في مجمع النوازل وبروى عن ابي
حنيفة مثل قولهما وعليه الفتوى واما الاقتصار على الجبهة فيجوز اتفاقا سواء
كان لعذر او لغير عذر لهما قوله صلعم امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وعد
منها الجبهة دون الانف ولابي حنيفة ان السجود يتحقق بوضع بعض الوجه
والمشهور في جزء الوجه لا الجبهة فيكون الانف مع الجبهة داخلين
في الوجه على السواء ولو اكتفى بالجبهة يجوز فكذا لو اكتفى بالانف ولان
الانف لايخلو اما ان يكون محلا للفرض اولا ولا يجوز ان يكون محلا لان
الفرض ينتقل اليه بالاجماع اذا كان بالجبهة عذر ولو كان غير محل لما صار
محلا له عند العذر كالذقن قال شيخ الاسلام متى عجز عن السجود على
ما عين محلا للسجود سقط عنه السجود وينتقل فرض السجود الى الايماء
اذا كان العذر بهما جميعا فانه يصلي بالايماء فلو كانت الجبهة متقنة للسجود
لايجزيه دون الانف كان يجب ان يقال بانه اذا عجز عن وضع الجبهة ينتقل
وينتقل الحكم الى الايماء فلما وجب بهما وضع الانف يتعين كونه محلا
للسجود كالجبهة فان قيل كيف يتم الاستدلال لابي يوسف ومحمد
بالحديث الذي استدلا به مع ان تركه وضع اليدين والركبتين
جازت سجدته بالاجماع وهذه الاعضاء الاربعة من جملة السبعة
التي اوردا بالسجود عليها فيستقيم حينئذ لابي حنيفة ان يحتج عليهما بجواز
ترك الجبهة بهذا الحديث كما جاز ترك هذه الاعضاء الاربعة لان
كلا منهما في كونه مامورا به سواء قيل ايراد الحديث لبيان ان هذه
الاعضاء هي محال للسجود لاغير فانا لا نسلم ان وضع هذه الاعضاء السبعة
كلها لازم للاجماع والانف غير هذه الاعضاء لانه كورقة فيجب ان لا
يتأدى الفرض بوضع الانف مجردا كما لو وضع الذقن مجردا الان نص
الحديث لم يتناوله فلم يكن محلا للسجود ولو وضع جبهته او ذقنه في السجود
ولم يضع جبهته ولا انفه لا يجوز في حالة العذر ولا في غير حالة العذر لان
الشرع عين الانف والجبهة للوضع لانهما فاينا في مع استقبال القبلة

ووضع

ووضع الجبهة لا بأس الا بالانحراف عن القبلة فتعين الجبهة والانف
للسجود شرعا ولان السجود على الذقن لم يعرف تعظيما والصلاة
انما شرعت بافعال تعرف تعظيما واما قوله تعالى يخرون للاذقان سجدا
فمعناه يقعون على وجوههم سجدا او المراد بالاذقان الوجوه كما قال
ابن عباس ولو وضع جبهته على قطن صغير ان وضع اكثر جبهته على الارض
يجوز والا فلا وكان ينبغي اذا وضع من الجبهة بمقدار الانف ان يجوز عنه
ابي حنيفة كما اذا وضع الانف الا انا نقول في الانف انما يجوز لان بعضه
كامل فصار كالجبهة واما هذا العذر في الجبهة فليس ببعضو كامل ولا بكرة
فان كان به عذر لا يمكنه السجود على الجبهة والانف او على احدهما فانه
يومي ايماء ولا يسجد على لحاء الذقن ويضع يديه بين يدي السجود حذاء
وجهه بين كفيه لان النبي صلعم فعل ذلك ولان اخر الركوع معتبر بأوله
فكما يجعل راسه بين يديه في اول الركوع عند تكبيرة الاحرام فكذا في اخره
كذا في النهاية ناشرا اصابعه مستقبل القبلة باصابعه قوله ناشرا اصابعه
اي ناشرا اياها غير ضاما اي لا يضيق اصابعه الى الكف وفي خلاصة الفتاوى
الاصابع الا يفرج بين الاصابع تفريجا فاحشا غلط ولكن اراد النشر
المعتاد كما يكون في الثوب حتى يكون الاصابع مع الكف مستقبل القبلة
لما ذكرنا انه لا يندب الى التفريج الا في حالة الركوع وانما الى الضم الا في
حالة السجود لان اليد اقوى في الاعتماد عليها وتزداد قوة عند الضم
ويضع رؤس الاصابع مواجهة للقبلة ولا يفترش ذراعيه حال سجوده
لقوله صلعم اذا سجد احدكم فلا يفترش ذراعيه افتراش الكلب وفي خبر
قال وما رسول الله صلعم ان نعتدل في السجود ولا يسجد احدنا باسطا
ذراعيه على الارض كالكلب ويديه اي صبعيه اي يظهرهما والضبع الكوع
العضد كذا في المغرب وقال بعضهم بالضم ايضا لغة في الضبع وفي الصحاح
والديوان بالسكون لا غير وهذا اذا لم يؤذ احدا اما اذا كان في الصف
او الصيف لا يفعل وهذا ايضا اذا كان رجلا واما حكم المرأة فسيأتي
في الفصل عقيب هذا الفصل ان شاء الله تع وليس على المصلي كشف
يديه في حالة السجود لانهما عضوان من اعضاء السجود فلم يجب كشفهما كالقدمين

ويجافي بطنه عن فخذيه اى يباعد ومنه قوله ج تجافى جنوبهم عن المضاجع
ارتفعا عد وكان النبى صلعم اذا سجد جافى بطنه حتى ان بهمة لو اراد ت
ان تمر بين يديه لمرت والبهمة هى الصغيرة من اولاد الغنم ولو ان
المرأة قسباني في الفصل عقيب هذا ان شاء الله تعالى ويوجه اصابع
رجليه نحو القبلة لحديث عايشة رض قالت كان رسول الله صلعم اذا
سجد وضع اصابع رجليه تجاه القبلة وكذلك ايضا يوجه اصابع يديه
نحو القبلة لقوله صلعم اذا سجد المؤمن سجد معه كل عضو فليوجه كل عضو
القبلة ما استطاع ورأى ابن عمر رض رجلا ساجدا قد عدل بصدره عن
القبلة فقال استقبل بها القبلة فانهما يسجدان مع الوجه ويعتدل
في سجوده ويضم فخذه لقوله صلعم اعتدلوا في السجود ولا يفترش احدكم
ذراعيه افتراش الكلب وللضم فخذيه ويقول في سجوده سبحان ربي
الاعلى ثلاثا لقوله صلعم اذا سجد احدكم فليقل في سجوده سبحان ربي الا
ثلاثا وعن عقبة بن عامر قال كان رسول الله صلعم اذا ركع يقول في ركوعه
سبحان ربي العظيم ثلاثا واذا سجد قال سبحان ربي الاعلى ثلاثا ولما نزل
قوله ج سبح اسم ربك الاعلى قال رسول الله صلعم اجعلوها في سجودكم ولما
نزل قوله ج فسبح باسم ربك العظيم قال اجعلوها في ركوعكم وذلك ادناه
واما ادنى تسبيحات السجود فادنى الكمال ثلاث واوسطه خمس واكمله سبع
ولو زاد عليه كان افضل كذا ذكر في الركوع الى يجب
ان يزيد على الثلاث بعد ان يجتمع ويرى فان كان اماما لا يزيد على ما يعلم
القوم حتى لا يؤدي الى التنفير قال الثوري يستحب للامام ان يقول ثلاثا حتى
يتمكن المقتدي من ثلاث فان نقص عن الثلاث او تركه اصلا فانه يكره
ويجوز صلاته هو قال ابو مطيع لا يجوز صلاته لان تسبيحات الركوع والسجود
عنده فرض والصحيح الاول قال في الهداية تسبيحات الركوع والسجود
سنة لان النص ثناء لها وورد تسبيحها فلا تزاد على النص فان
سجد على كور عمامته او فاضل ثوبه جاز لانه صلعم كان يسجد على كور
عمامته كور العمامة دورها يقال كور عمامته اذا ادارها على راسه ويقال
لهذه العمامة عنزاكوا بضم منه قوله ج بكور الليل على النهار اى يديرها على الاخرى حتى

اصبها

كلا والعبد

كل واحد منهما على الاخر ويزيد من ساعات احدهما في ساعات الاخر
وقد تستحب الزيادة في الكور في الدعاء اللهم انى اعوذ بك من الحور
بعد الكور اى من النقصان بعد الزيادة ثم اذا سجد على كور عمامته
قال محمد ان وجد صلابة الارض اجزاه والا فلا ولا يكره السجود
على فاضل ثوبه اذا كان لدفع الاذى وان لم يكن لدفع الاذى بل كان
للكبر لا يجوز بالاجماع ويروى ان النبى صلعم صلى في ثوب واحد يتقى حر الارض
وبردها كذا في الهداية واما سجوده على كمه يتقى وجهه عن التراب جاز
ولكره ويتقى عمامته عن التراب لا يكره كذا في الجوهرة وبنا حكاية لطيفة
عن ابي حنيفة رض اذ كان يصلي وقد وضع بين يديه فوقه فسجد عليها
يتقى بها الحر فمر به رجل فقال له يا شيخ لا تفعل هكذا فانه مكروه فقال له
ابو حنيفة من اين انت فقال من خوارزم فقال الله اكبر جاء النهر من
الصف الاخير وهذا يدل على ان العلم محل منا الفهم لا منكم ثم
قال له اما في مساجدكم حشيش قال بلى قال ايجوز السجود على الحشيش
ولا يجوز على الطرف كذا في الغياثية وفي الذخيرة اذا صلى على القطن
او الثلج المجلوج ان وجد صلابة الارض في سجوده اجزاه والا فلا وان
الى الحشيش بعضه على بعض وسجد عليه ان وجد حجم الارض جاز والا فلا
وان سجد على الذرة او الدخن او المجلوج في الجواليق جاز كذا في مجمع
المصلي وان وضع كفيه على الارض وسجد عليها جاز كذا في عمدة المفتي
وهو الاصح وعند بعضهم لا يجوز وان بسط كمه على النجاسة وسجد
عليه لا يجوز هو الصحيح لان الملبوس المتصل بالبدن له حكم البدن واما سجد
على ظهر من يصلي في صلاته في حالة الزحام جاز للضرورة وعلى ظهر من يصلي
صلاة اخرى او ليس في الصلاة لا يجوز لعدم الضرورة ولو سجد
على فخذ نفسه لا يجوز على المختار الا اذا كان لعذر وان سجد على ركبته
لا يجوز لعذر او لغير عذر كذا في الغاية ثم يرفع راسه بكبر لان النبى
صلعم كان يكبر عند كل خفض ورفع ومقدار الجلوس عندنا بين السجدتين
مقدار تسبيحة حتى يستتم قاعدا لسنة ان يرفع راسه حتى يستتم
جالسا لقوله صلعم في حديث الاعرابي ثم ارفع راسك حتى تستوي

جالسا وتوكم يسجد وسجد اخرى اجزاه عند ابي حنيفة ومحمد لان العلماء
عندهما ليست بفرض خلافا لابي يوسف وقد بينا ذلك ويشكل على هذا
هذا الرفع الذي يكون فاصلا بين السجدتين فروى الحسن عن ابي حنيفة
انه اذا رفع مقدار ما يمر الريح بينه وبين الارض اجزاه وقال محمد بن سلمة
اذا رفع راسه بحيث لا يشكل على الناظر انه رفع راسه اجزاه وانما اذا
لم يرفع مقدار ما يمنع عند الناظر انه رفع راسه لا يجزيه وفي الهداية
الاصح انه اذا كان الى حال السجود اقرب لا يجوز لانه يعد ساجدا
واذا كان الى الجلوس اقرب جاز لانه يعد جالسا فتتحقق السجدة
الثانية وفي المحيط الاصح انه اذا رفع مقدار ما نسيج راقعا اجزاه وفي
النهاية هذا الرفع ليس بركن وانما الركن هو الانتقال لانه لا يمكنه
اداء السجدة الثانية الا بعد فراغ رفع الراس فلزمه رفع الراس
ضرورة امكان الانتقال الى غيره حتى لو امكنه الانتقال من غير رفع الراس
بان سجد على وسادة فازلت الوسادة حتى وضعت جبهته
على الارض اجزاه وان لم يوجد الرفع كذا ذكره القدوري في المختصر
وليس بين السجدتين ذكر مسنون عندنا سوى التكبير وقال الشافعي
يقول اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وارزقني ثم يكبر ويسجد ثم افعل
ويفعل في السجدة الثانية مثل ما فعل في السجدة الاولى وتكلموا
في تكرار السجود فقال اكثر المشايخ هذا توقيف واتباع للشرع فيعتبر
ان يعقل له معنى وقد تعبدنا به وان لم نعقل معناه تحقيقا للابتلاء
فنفعل كما امرنا به ومنهم من قال ان السجدة الاولى شكر النعمة الايجاد
والاخرى شكر البقاء الايجاد وقيل الاولى اشارة الى انه خلق
من الارض والثانية اشارة الى انه يعاد فيها كما قال تعالى منها خلقناكم
وفيها نعيدكم وقال ايضا ان الركوع وحده كالسجود لكنك اذا رفعت
راسك من الركوع ثم انحططت الى السجود فقد حصل بالانحطاط ركوع
ثان وقال اذا كان السجود منفيا ترغيما للشيطان فانه امر بسجدة فلم
يفعل فنحن نسجد مرتين ترغيما له واليه اشار النبي صلعم بقوله في سجدتي
السهو ترغيما للشيطان وقال الله تعالى واسجد واقترب

فالسجدة

فالسجدة الاولى بقوله واسجد والثانية بقوله واقترب وان
خلف سجوده فكما رفع راسه سجدة اخرى وروى عن ابي حنيفة انه
قال اذا كان الى القعود اقرب جاز سجوده واذا كان الى الارض
اقرب لا يجوز وهذا هو الاصح في مقدار الرفع الذي يكون فاصلا
بين السجدتين وقد بينا ذلك انفا ثم يرفع راسه مكبرا وينهض
قائما على صدور قدميه ولا يجلس ولا يعتمد بيديه على الارض وقال
مالك واحمد وقال الشافعي يجلس جلسة خفيفة ويعتمد بيديه على
الارض ثم يقوم معتمدا على الارض لانه النبي صلعم فعل ذلك ولنا
حديث ابي هريرة ان النبي صلعم كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه
مرجعا كان على الرصف والرصف الحجارة المحماة وما رواه ان في
المحمول على حالة الكبر بدليل انه نهض في الركوع وفي السجود
فاني قد بدنت اي قد كبرت وضعفت ولانه هذه قعدة استراحة
والصلاة ما وضعت لها بحال بدن الرجل بالتشديد اذا استرخى
وبدن وبدن بالتخفيف اذا سمن وضخم وفي النهاية الخلاف
بيننا وبين الشافعي في هذه المسئلة في موضعين احدهما في اعتماد
اليدين فعندنا يعتمد بهما على ركبتيه وعنده يعتمد بهما على الارض والثاني
الجلسة وما رواه فمحمول على حالة الكبر والضعف وما رويناه
محمول على حالة القدرة فيوفق بين الخبرين فهذا الوجه او نتركهما
للتعارض ويعمل بالقياس وتبين ان هذه قعدة استراحة والصلاة
ما وضعت لها وانما قلنا انها للاستراحة لانه لا يؤتى بها للفصل فان
الفصل بالقعدة انما شرع اما بين السجدتين او بين الشفعين لا غير
فلما لم يكن هذه القعدة للفصل كانت للاستراحة ولانه اعتمد بيديه
على غيره في صلاته من غير حاجة ولا عذر فصار كما لو انكاء حائطا او تعصى
بخلاف ما لو اعتمد على ركبتيه لانا قلنا على غيره وهي الارض وذكر الحلواني
ان الخلاف بيننا وبين الشافعي في الافضلية حتى لو فعل ما هو كذلك عندنا
لا بأس به عند الشافعي ولو فعل كما هو مذهبه لا بأس به عندنا ويفعل
في الركعة الثانية مثل ما فعل في الاولى بيتدئ من القيام والقراءة والركوع

والسجود الا انه لا يستفتح آخر لا يقول سبحانك اللهم الى آخره
ويسمى هذا الدعاء دعاء الاستفتاح لانه يفتتح بفتح صلاته ولا يتعوذ وكان
ذلك لم يشرع الا مرة واحدة واعلم انه لا يرفع يديه عند الركوع ولا عند
الرفع منه ولا عند القيام الى الركعة الثانية ولا يرفع يديه في الصلاة الا في
التكبيرة الاولى عندنا فلو رفع عندنا لا تفسد صلاته على الصحيح وورد ما يحمل
النسخ عن ابي حنيفة انها تفسد صلاته وقال الشافعي يرفع يديه ثم يركع
ثم يرفع يديه ايضا اذا رفع رأسه من الركوع لنا قوله صلعم لا ترفع الايدي
الا في سبعة مواطن ثلاثة منها في الصلاة عند الافتتاح وللقنوت
وفي تكبيرات العيدين واربعة منها في الحج عند استلام الحجر اذا نظر من الاستلام
لاجل الزحام كذا في السراج الوهاج وعلى الصفا والمروة وبعرفة وجمع
وعند المقامين عند الجمرتين وهي الاولى والوسطى كذا في المجتبى وفي
الكرخي وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلعم لا ترفع الايدي الا في
سبع مواطن عند افتتاح الصلاة واستقبال القبلة والصفا والمروة
والموقفين والجمرتين والقنوت والعيدين وصفة الرفع في الاربعة
المواضع في الحج اما عند استلام الحجر اذا نظر من مقبله يجعل وجهه
نحو الحجر ويرفع يديه حذو منكبيه ويجعل باطنهما نحو الحجر وظاهرهما نحو وجهه
فيكبر ويهلل ويحمد الله ويثني عليه ويصلي على رسوله ويقبل كفيه والاتي في
على الصفا والمروة يجعل باطن كفيه نحو السماء كما يفعل في الدعاء ويستقبل
القبلة ويدعو الله تعالى بحاجته رافعا يديه الى السماء والاتي لغة بعرفة وجمع
اما بعرفة بعد ما يصلي الظهر والعصر مع الامام وقف بعرفة ودعى الى وقت
الغروب ويجعل باطن كفيه نحو السماء فقد كان النبي صلعم يدعو يوم
عرفة هذا وايديه في نحره كالمستطعم المسكين واما بجمع بعد ما صلى الفجر بغلس
في اول يوم النحر ووقف ودعى ويجعل باطن كفيه نحو السماء والرابع
عند الجمرتين وهي الاولى والوسطى دون جمرة العقبة ويرفع يديه حذو منكبيه
ويجعل باطنهما نحو الكعبة في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف يجعل باطنهما نحو السماء
كما في سائر الادعية وقد جمعت هذه السبعة في نفس جميع القاء
للافتتاح في الصلاة ولافتتاح الطواف والتاء للقنوت

والعين

والعيدين والالف لاستلام الحجر والصاد والميم الصفا والمروة
والعين عرفات والجيم الجمرات كذا في المستصفى وقوله في الحديث
الاتي سبع مواطن المراد بها البقاع قال بغير الياء وقاله راوي الشافعي
من الرفع محمول على الابتداء او الاستلام ثم نسخ كذا نقل عن ابن
الزبير قال عبد الله بن الزبير رأى رجلا يصلي في المسجد الحرام وكان يرفع
يديه عند الركوع وعند الرفع منه فلما فرغ من صلاته قال له لا تفعل فان هذا
شيء فعله النبي صلعم ثم تركه ويدل على هذا ايضا ما روي عن ابن مسعود
انه قال رفع النبي صلعم فرفعنا وترك النبي صلعم فتركنا وفي صحيح مسلم عن
جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلعم فقال مالي اراكم رافعي ايديكم
كانها اذناب خيل شمس اسكنوا في الصلاة والشمس جمع سموس
اي صعب وروي عن مجاهد انه قال صحبت ابن عمر عشر سنين وكان لا
يرفع يديه الا عند تكبيرة الافتتاح وذكر في المبسوط ان الاوزاعي لقي
ابا حنيفة في المسجد الحرام فقال ما بال اهل العراق لا يرفعون ايديهم عند
الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وقد حدثني الزهري عن سالم
عن ابن عمر ان النبي صلعم كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس
منه فقال له ابو حنيفة حدثني حماد عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله
بن مسعود رضي ان النبي صلعم كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ثم لا يعود
فقال عجبا من ابي حنيفة احدث بحديث الزهري عن سالم وهو يحدثني
بحديث حماد عن ابراهيم فارسا في علوه واسناده فقال ابو حنيفة اما
حماد فكان افقه من الزهري واما ابراهيم فكان افقه من سالم ولو لا ان
ابن عمر لعلت بان علقمة افقه منه واما عبد الله فعبد الله فرجح ابو حنيفة
حديثه بفقه رواته فكلت الاوزاعي والترجيح بفقه الراوي لا بعلو
الاسناد والشافعي اعتمد حديث ابن عمر وأداه النسمة فعمل بما في
بما في اول الركعة الثانية والاتي لغة والاتي ابوة فعن ابي حنيفة فيها
روايتان في رواية لا يأتي بها وفي رواية يأتي بها عند افتتاح كل ركعة
في الجهر والمخافة وهو قولهما ارجوا ابي يوسف ومحمد هذا في قراءتنا قبل
الفاتحة واما عند رأس كل سورة فعند ابي حنيفة وابي يوسف لا يذكر في

وعند محمد رح اذا جمع بين السور فان اسر بالقراءة ذكر على نحو
كل سورة وان جهر لم يذكر، وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح انه كان
يقرأ عند الفاتحة في كل ركعة في اي قرأ، عند السورة تحسن وفي السراج
الوهاج وهل يأتي بالبسملة في الركعة الثانية والثالثة والرابعة قال الكرخي
وقال محمد احب الي ان يأتي بها في كل سورة وقيل في ذلك عن ابي حنيفة
ثلاث روايات، وروى ابو يوسف عنه انه يقرأ انا في كل ركعة مرة والاعبدة
في تلك الركعة، وروى الحسن عنه انه يقرأ انا في اول ركعة عند ابتداء القراءة
ولا يقرأ انا بعد ذلك الى ان يسلم، وروى محمد عنه انه يقرأ انا بعد الفاتحة
وبعد ما السورة وهذا في صلاة المخافتة، اما الجهرية فلا يعيد بها فيها والصحيح
انه يوتي بها في كل ركعة مرة ولا يوتي بها بين السورة والفاتحة، الا عند
محمد فانه يأتي بها في صلاة المخافتة، والسهو اذا قام الى القضاء لا يأتي
بها في رواية الحسن، وعن محمد يسجد ويأتي بها قال الكرخي وبه ناخذ كذا في
البدائع، وفي النهاية ذكر ابو علي الدقاق انه يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
قبل الفاتحة في كل ركعة قال وهو رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة وبهذا
احوط الآن العلماء اختلفوا في البسملة انها هل هي من الفاتحة ام لا
وعليه اعادة الفاتحة في كل ركعة وكان عليه اعادة البسملة في كل ركعة
ليكون ابعد من الخلاف كذا في المحيط، فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية
في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب اليمنى
نصبا ولا يتورك كما يقوله الشافعي لما حديث عائشة انها وصفت
قعود رسول الله صلعم في الصلاة بمثل ما قلنا، وكذلك وائل بن حجر
وتبيانى في الفصل الذي عقيب هذا حكم جلوس المرأة في التشهد
ان شاء الله تعالى، ووجه اصابعها نحو القبلة، يعني اصابع رجله اليمنى
لان ما امكنه ان يوجهه الى القبلة فهو اولى ووضع يديه على فخذيه لانه
اسلم من العبث في الصلاة فيضع بين اليمنى على فخذه اليمنى واليسرى
فخذه اليسرى ولا ياخذ الركبة هو الاصح كذا في الذخيرة، ويبسط اصابعه
نحو القبلة، وفرجها اي فرج بين اصابعه ولا يتكلف التفريج بل يتركها
على حالها وهذه القعدة الاولى سنة لو تركها جازت صلاته عامدا كان

او ناسيا

او ناسيا الا ان في النسيان يلزمه سجود السهو وفي العمد لا يلزمه سجود
السهو ولكن يكره ويكون مسيئا، وفي الكرخي جنس القعدة مسنونة
لان النبي صلعم قام الى الثالثة فسبح به فلم يرجع ولو كانت واجبة لرجع
والصحيح انها واجبة لانه يترك كما ساهيا يجب السهو وهو لا يجب الا بترك
واجب وفي الظهيرية والاصح انها واجبة فانه نسيها اي نسي القعدة
الاولى في رباعيات الاربع او الثلاث في الفرض وقام ثم تذكر ان
كان الى القعود اقرب بان لم يرفع ركبتيه عن الارض وفي المبسوط عامة
المشايخ قالوا يعود وان استتم لا يعود والاصح هذا صاحب الهداية
قال فقعد وتشهد لانه عاد الى الشيء باخذ حكم كفناء المصر يأخذ
حكم المصر في حق صلاة العيد والجمعة، وكرم البزدوي حكم البزدوي هل يسجد
للسهو في هذه المسئلة الذي ذكره المصنف رح بعد هذا انه يسجد
في الحالين فيما اذا كان الى القعود اقرب، وفيما اذا كان الى القيام
اقرب، وقال في النهاية المختار انه يسجد لانه بقدر ما اشتغل بالقيام
صار متوانيا واجبا وجب وصله بما قبله فصار تاركا للواجب
فيجب عليه السهو، ووجد ايضا بخط الكلي رح الصحيح انه يسجد، وقال
في الهداية الاصح انه لا يسجد كما اذا قام الى خامسة، وبه اختار الشيخ ابو الفضل
لانه اذا كان الى القعود اقرب صار كانه لم يجد لهذا بعد وجاء في
الحديث الذي صلعم يسجد به حين قام الى الثالثة فعاد، وروي انه لم يعد
ولكن يسجد بهم فتأملوا والتوفيق بين الحديثين ان عاد روي انه عاد كان
قبل ان يستتم، وروي انه لم يعد كان بعد ما استتم، وان كان الى القيام
اقرب لم يعد لانه كالقائم حقيقة، ولو كان في حقيقة القيام لم يعد بالاتفاق
فكذا هذا لانه اخذ حكم القرب منه وسجد للسهو اريد عليه سجود السهو
الى الحالين اذ في حال كونه الى القعود اقرب وفي حال كونه الى القيام
اقرب لكن في الحال الاولى فيه خلاف كما بيناه، وفي حال الثانية بالاتفاق
يسجد للسهو لانه ترك الواجب فلو عاد في هذه الحالة الثانية بطلت
صلاته خلافا للجاني كما اذا عاد بعد ما استتم قائما وذلك لان القيام
فرض والقعدة الاولى واجبة فلا يترك الفرض لاجل الواجب فاذا قبل

يشكل على هذا بما اذا اتى باية السجدة حال القيام فانه يترك القيام فقط
وهو فرض ويأتي بسجدة التلاوة وهي واجبة فقد ترك الفرض لاجل
الواجب قيل كان القياس هنا كذلك ايضا الا انه جوز ذلك بالاثر فان
النبي صلعم واصحابه كانوا يسجدون ويتركون القيام لاجلها فترك القياس
والمعنى فيه ان المقصود من سجود التلاوة اظهار التواضع ومخالفة الكفار
فانهم كانوا يستكبرون عن السجود فجوز ترك القيام تحقيقا لمخالفتهم وهذا
في صلاة الفرض اما في النفل اذا قام الى الثالثة سواء قعد قدر التشهد او لا
لم يعد قائما ما لم يقيد ركعة بسجدة كذا في الوجيز ثم يتشهد فيها ارخى القعدة
الاولى وهذا من قبيل اطلاق اسم البعض على الكل واختلفوا في هذا
التشهد قيل انه واجب كالقعدة وقيل انه سنة والصحيح انه
واجب ولا خلاف في التشهد في القعدة الثانية انه واجب وذكر
ابن ابي هريرة في شرحه ان التشهد مسنون في القعدة الاولى والثانية
وقال الشافعي مسنون في القعدة الاولى وفرض في الثانية لنا قوله صلعم
اذا رفع الامام رأسه في آخر السجدة وقد رآه احدث فقد تمت صلاته
وقال عليه السلام لابن مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك
والتشهد التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وبهذا تشهد
عبد الله بن مسعود رضه فانه قال اخذ رسول الله صلعم بيدي وعلمني التشهد
كما يعلمني سورة من القرآن وقال التحيات الى آخره والاخذ به عندنا اولى
من الاخذ بتشهد ابن عباس وهو قوله التحيات المباركات الصلوات
الطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد
ان محمدا رسول الله لان فيه الامر وافعل الاستحباب والالف واللام
وبها للاستغراق وزيادة الواو وهو لتجديد الكلام كما في القسم وتاكيد
التعليم وقوله كما في القسم اذا قال والله الرحمن الرحيم فهذا قسم
واحد واذا قال والله والرحمن والرحيم فهذا ثلاثة اقسام لان الواو

التحيات لله

التحيات لله

للتحيات لله الملك لله او البقاء لله وهي العبادات
القولية والصلوات يعني الصلوات الخمس وهي العبادات
البدنية كالصلاة والصوم والطيبات العبادات المالية كالزكوة
وقيل الطيبات ان لا اله الا الله يعني الوحدانية لله ورحمة وبركاة
ورضوان الله لك ورحمته وبركاته عليك وعلى اهل بيتك وبالبشر
بالمبشر في الشهادة ام لا من قال لا لا يأتي فيه زيادة وفتح
لا يحتاج اليه فالترك اولى لانه يفضي الصلاة على السكينة قال في الكبرى
وعليه المشورة وقال بعضهم يشير بالمسبحة لانه النبي صلعم كان يفعل ذلك
وكيفية ان يقبض اصبعه الخنصر والتي تليها ويحلق الوسطى بالابهام ويشير
بسبابة هكذا ذكره ابو جعفر الهندواني ان النبي صلعم كان يفعل هكذا
وكانه اراد بقبض الاصابع الاربع واقامة المسبحة وضعها تحقيقا وفتحه
استوجيه كذا في الكافية قوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
ارزقك السلام الذي سلمه عليك ليلة المعراج فهذا حكاية عن ذلك
السلام لا ابتداء سلام على النبي صلعم ومعنى السلام ارسلام فان الله
وسمى الجنة دار السلام لهذا وسمي الله به لتنزهه عن النقائص والسلام
ان كان مصدرا كالرواح فمعناه انه ذلك وان كان اسم الله فمعناه حفيظ
عليك والاصل في التشهد انه لما اسري بالنبي صلعم ليلة المعراج وانتهى
الى حيث شاء الله قال جبريل للنبي صلعم سلم على ربك فقال التحيات
لله والصلوات والطيبات فقال الله تع السلام عليك ايها النبي
ورحمة الله وبركاته قال النبي صلعم فاجبت ان يكون ذلك حظي في السلام
فقلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقال جبريل واهل السموات
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله فقوله
وعلى عباد الله الصالحين الصالح هو القائم بحقوق الله تع وحقوق
العباد والصلاح ضد الفساد وفي المجتبى الصالح من كان في غاية الاستقامة
وهذا التشهد هو تشهد عبد الله بن مسعود وهو المختار عندنا قال
عبد الله بن مسعود اخذ رسول الله صلعم بيدي وعلمني التشهد كما يعلمني
سورة من القرآن وقال قل التحيات لله والصلوات والطيبات

الى آخره * وقال لي اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك
فقلح به تمام الصلاة * وروى ابن مسعود ذلك ابو بكر وعائشة
ومعوية وجابر * وقال الشافعي رح المختار تشهد ابن عباس التحيات
المباركات الصلوات الطيبات سلام عليك ايها النبي * وقال مالك
المختار تشهد عمر بن الخطاب رض التحيات لله الزاكيات لله الطيبات
لله الصلوات لله * وهو مذهب احمد بن حنبل في التشهد مثل مذهبنا
وقال الشافعي الاخذ بتشهد ابن عباس اولى لوجوه اربعة احدها ان
فيه زيادة المباركات * والثاني موافقة للقرآن قال الله تع تحية من عند الله
مباركة * والثالث ذكر السلام بغير الف ولام * واكثر تسليمات
القرآن كذلك كقوله تع سلام عليك طبتم كما قالوا سلاما وسلام
يوم ولد * وآشرف الكلام ما وافق القرآن * والرابع انه مما اخذ عن جبر ابن عمر
لان ابن عباس كان صغير السن وكان ينقل ما تأخر الشيخ واصحابنا قالوا
الاخذ بتشهد ابن مسعود اولى لوجوه اربعة الاول المتعلم باخذ السيد
قال ابن مسعود اخذ رسول الله صلعم بيدي فعلمني التشهد * وقال في التحيات
لله الى آخره * وهذا امر والاخذ بالمد واجب لوكيدا فيما يعلمه * وقال اذا
قلت هذا فقد تمت صلاتك * والثاني في الامر * والثالث يتعلق بالتمام
به * والرابع اذا اختلفا اسنادا فالخامس ان عامة الصحابة اخذوا به
والسادس ان فيه زيادة واو العطف فيصير كل كلام ثناء على حدة
لان المعطوف غير المعطوف عليه وبغير الواو يصير الكل ثناء واحدا
بعضه صفة لبعض * والسابع بالالف واللام وهو ابلغ لانها تستغرق
الجنس * وسلام نكرة * وان من تقدم اسم الله فانه اذا قدم علم المتدرج
في ابتداء الكلام واذا اخر كان محتملا وازالة الاحتمال باول الكلام فكان
اولى * والثامن ان قوله التحيات عام يتناول كل قربة الصلاة وغيرها
فاذا قال الصلوات بغير الواو صار تخصيصا ومع ذكره مع الواو في
الاول عاما فيكون ابلغ في الثناء * والعاشر ان ما قلناه اوفق للقياس
لانه ذكر ممدوح في احد طرفي الصلاة فيكون الواو من سنة كالافتتاح
اعتبارا للاحد الذكرين بالآخر * فاما ما قاله الشافعي ان فيه زيادة كلمة

قلنا

قلنا لو ترجح بالزيادة لترجح تشهد جابر فانه فيه بسم الله الرحمن الرحيم
التحيات لله * ولانا في خبرنا زيادة الواو وزيادة الالف واللام وزيادة
كلمة في الشهادة وهو قوله عبده ورسوله * واما قوله يوافق القرآن لانه
فيه المباركات قلنا موافقة للقرآن لا تجعل اولى لان قراءة القرآن كره
في الصلاة فكيف يستحب ما يوافقه * ولانا نقول ذكر تحية مباركة في خطاب
الآدميين واذكار الصلاة كلما بعدت عن خطاب الآدميين كانت
اولى * واما قوله اكثر التسليمات بغير الالف واللام فاحد الجوابين ما
ذكرنا * والثاني ان الله تع ذكر الالف واللام ايضا فقال والسلام
علي يوم ولدت وكذلك السلام المحلل
مشروع بالالف واللام * واما قوله انه خبر ابن عباس ماخوذ وابن عباس
يروي اخر السنن لصغر سنه فلا حجة فيه لانا قد لم برجح رواية اصاغر
الصحابة على اكابرهم اذ الاكابر هم المهاجرون الاولون * وكان ابن مسعود
وان تقدمت هجرته فقد دامت صحبته الى ان قبض رسول الله
صلعم * واما اخذنا بتشهد ابن مسعود لحسن ضبطه ونقله فانا حنفية
قال اخذ حماد بيدي * وقال حماد اخذ علقمة بيدي * وقال علقمة اخذ ابن مسعود
بيدي * وقال ابن مسعود اخذ رسول الله صلعم بيدي * وعلمني التشهد كما
يعلمني السورة من القرآن * وحكي ان اعرابيا دخل على ابي حنيفة وهو جالس
بين اصحابه فقال له اني الصلوة واو واو واو فقال واو واو فقال
بارك الله فيك كما بارك في لا ولا فلم يعلم احد سوال السائل وجواب
ابي حنيفة فلما لوه عن ذلك فقال سالني التشهد واو واو واو فقلت
واو واو فذا على في بابركة كما بارك في الشجرة الزيتونة لا شرقية ولا غربية
كذا في المبسوط * ويكره ان يزيد في التشهد واو او يبتدئ بحرف فقيل
بهذا قال ابو حنيفة * ولو نقص من تشهده او زاد فيه كان مكروها لان اذكار
الصلوة محصورة فلا يزاد فيها وليس كذلك التلبية لان اركان الحج
غير محصورة * وقيل لا فرق بينهما لانه يكره ايضا ان يزيد في خلال تلبية
رسول الله صلعم شيئا او يبتدئ بغيرها وانما يزيد بعدها كالتشهد ولا يزيد
على هذا في القعدة الاولى فان زاد كان عامدا اكره لذلك وان كان ساهيا

فعليه السهو واختلفوا في الزيادة الموجبة للسهو فروى عن ابي حنيفة اذا
زاد حرفا واحدا وجب عليه السهو وعليه اكثر المشايخ وقيل اذا زاد
اللهم صل على محمد وقيل لا يجب حتى يقول وعلى ال محمد ثم يقوم الى الركعة
ان لثة ولا يعتمد بيده على الارض الا لعذر فان كبر او ضعف وبقعل في
الشفع الثاني مثل ما فعل في الشفع الاول الا في القراءة فانه يجزأ الفاتحة
دون السورة في الركعتين الاخريين ويجزأ الزيادة على الفاتحة في الركعتين
الاخريين وعن عليه في شرح المختار لحديث ابي قتادة ان النبي صلى فيه
في الاخريين فاتحة الكتاب وهذا وذلك سنة على الظاهر هو في الهداية
هو بيانا ان الفضل هو الصحيح احترز عما روى الحسن عن ابي حنيفة ان القراءة
في الاخريين واجبة حتى لو تركها ساهيا لزمه السهو لكن الصحيح من الروايات
انه اذا تركها ساهيا لا يلزمه سهو لان القراءة في الاخريين ليست
بواجبة فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الرابعة من الصلوات
الرباعية او في الركعة الثالثة من صلوة الثلاثة يجلس كما جلس
في القعدة الاولى بهذا احترز عن قول الشافعي فانه يجلس عنده في هذه
القعدة متوركا وهو ان يخرج رجله من ورك اليمين وينصب رجله اليسرى
وينصب اليمنى ويتشهد كما تشهد في الاولى وهو واجب عندنا في
التشهد اما الجلسة فهي فرض ثم بعد قراءة التشهد يقول اللهم ربنا لك
الحمد كله ولك الملك كله ولك الشكر كله اليك يرجع الامر كله سره وعلانيته
وانت على كل شيء قدير اللهم صل على محمد وعلى ال محمد وسلم على محمد وعلى
ال محمد وبارك على محمد وعلى ال محمد وارحم محمدا وال محمد كما صليت وسلمت
وباركت ورحمت على ابراهيم وعلى ال ابراهيم انك حميد مجيد وفي بعض
المصاحف ويقول ورحمت وان قال وترحمت بالتشديد يجوز ولا يقول
في العالمين ولو قال لا بأس فانه حكى ما في الحكمة في قوله اللهم صل على محمد
كما صليت على ابراهيم مع ان محمدا صلى الله عليه وسلم افضل من ابراهيم
صلوات الله عليهما في الجواب احد ثلاثة اقوال احدها ما حكي عن الشافعي
ان معناه صل على محمد ثم الكلام بهذا استئناف وعلى ال محمد كما صليت
على ابراهيم وال ابراهيم والمسؤل مثل ابراهيم والهم ال محمد صلوات الله

ان في معناه اجعل لمحمد وآل صلوة مثل ما جعلتها لابراهيم وآله فالمسؤل
المشاركة في اصل الصلاة لا قدرها ان لم تشأ ان على ظاهره والمراد
اجعل لمحمد وآل صلاة بمقدار الصلاة التي لابراهيم واله والمسؤل مقابلة
الجملة بالجملة فان المختار في الآل انهم جميع الاتباع ويدخل في ال ابراهيم
خلائق لا يحصون من الانبياء ولا يدخل في ال محمد صلعم الا مؤمنو بني هاشم
هذه الجملة التي فيها بني واحد بتلك الجملة التي فيها خلائق من الانبياء واعلم
ان الصلاة على النبي صلعم في القعدة الاخيرة سنة ولا تبطل الصلاة
بتركها عندنا وقال الشافعي قراءة التشهد والصلاة على النبي فرضان
حتى لو تركها لا يجوز الصلاة عنده لنا قوله عم لابن مسعود اذا قلت
هذا او فعلت فقد تمت صلاتك فقد علق باحدهما فرض الصلاة
على النبي فقد زاد على النص ولانه ذكر يخافت به في جميع الاحوال فيكون سنة
قياسا على تسبيحات الركوع والسجود واما الجواب عن قوله تعالى يا ايها
الذين امنوا صلوا عليه انه امر بالصلاة على النبي فليس فيه دليل على ان
الايجاب في الصلاة ام خارجها الصلاة على النبي واجبة على الاطلاق
فانه شاء فعلها في الصلاة او خارجها بدليل ما روى عن كعب بن عجرة
قال يا رسول الله كيف الصلاة عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى
ال محمد فالنبي صلعم لم يعلمهم حتى سألوه ولو كان من اركان الصلاة لبينه
لهم قبل السؤال كسائر الاركان وحين علم الاعرابي اركان الصلاة
لم يذكر له الصلاة عليه ولما قوله صلعم لا صلاة لمن لم يصل على في صلاته نفي
الكمال لا نفي الجواز كقوله لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد وبه نقول
والآية تدل على ان الصلاة على النبي واجبة على الاطلاق مرة واحدة
لان مطلق الامر لا يقتضي التكرار وهو قول ابي الحسن الكرخي لكن المستحب
عنده ان يكثر الانسان من الصلاة عليه في مقابلة حفه علينا وقال الطحاوي
تجب الصلاة عليه كلما ذكر سواء ذكره بنفسه او سمع ذكره قال في فتاواه
وهو الاصح وكذلك صححه الزاهدي شارح القدوري للقدوري لان جبريل عم
قال للنبي صلعم من ذكرت عنده فلم يصل عليك فلا غفر الله له وفي شرح
القدوري للزاهدي واختلف في تكرار وجوب الصلاة على النبي اذا تكرر

ذكره في مجلس واحد والصحيح ان تكرار الوجوب وانما كرر في شرح الجامع
الصغير لتاج الائمة في تكرار اية السجدة في مجلس واحد انه يكفيه سجدة واحدة
ولا يسن لكل مرة وفي الصلاة على النبي تكفيه صلاة واحدة ولكن يسن
لكل مرة وفي النظم ولو تكرر اسم اية في مجلس يكفيه ثناء واحد وفي مجلسين
يجب لكل مجلس ثناء على حدة ولو تكرر لا يبقى دينا عليه وكذا في الصلاة على
النبي لكن لو تركها يبقى دينا عليه قال لانه مامور بالصلاة غير مامور بالثناء
فلت كونه مامورا عليه الموجبة للقضاء فلا يكون وقتا للقضاء كقضاء الفائتة
في الاخريين بخلاف الصلاة على النبي صلعم انتهى وفي خزانة الاكمل ولا يجب
على النبي ان يصلي على نفسه واما كيفية الصلاة على النبي فذكر عيسى بن ابان
ان محمدا سئل عن ذلك فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى ال محمد كما صليت
على ابراهيم وعلى ال ابراهيم انك حميد مجيد وكان ابن عباس وابو هريرة
يزيدان على هذا وارحم محمدا وال محمد كما ترحمت على ابراهيم وعلى ال ابراهيم
انك حميد مجيد وكره بعضهم هذه الزيادة لما فيه من الظن بتقصير الانبياء
فان احدا لا يستوفي الرحم الا بما يتيقن ما يلام عليه ونحن امرنا بتعظيم الانبياء
وتوقيرهم ولهذا اذا ذكر النبي لا يقال رحمه الله ولكن يصلى عليه وقال الشيخ
لا بأس به لان الاثر ورد به من طريق ابي هريرة ولا عيب على من اتبع
الاثر وان احد لا يستغني عن رحمة الله وفي المحيط وكان الفقيه ابو جعفر
يقول وانا انا فاقول وارحم محمدا وال محمد واعتمد على التوارث الذي
وجد في اهل بلدة وبلدان المسلمين وكان الشيخ الامام ابو الحسن
الاستغني رح يقول لا بأس ويقول معنى قولنا ارحم محمدا ارحم امة محمد فهو
راجع الى الامة هذا كمن جنى جناية وللجاني اب شيخ كبير فاراد ان يعفو
العقوبة على الجاني فان من يقول للذي يعاقبه ارحم هذا الشيخ الكبير
وذلك الترحم راجع الى الابن كذا في النهاية وقال بعضهم الافضل ان يقولوا
اللهم صل على محمد عبدك ورسولك وعلى ال محمد وازواجه وذريته كما
صليت على ابراهيم وعلى ال ابراهيم وبارك على محمد النبي الامي وعلى آل
محمد وازواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى ال ابراهيم انك حميد
مجيد ولا يقول في العالمين لانه غير مشهور ولو قاله لما بأس به كذا في منية

المصلي

المصلي ومعنى قوله انك حميد مجيد الحميد المحمود والمجيد الماجد وهو الكريم بتوفيق
بالتوفيق قبل الاستجابة والمجد الكرم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة
حسنة وقنا عذاب النار ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا اي لا تمنعنا الطاف
بعد اذ لطفت بنا وهب لنا من لدنك رحمة من عندك رحمة بالتوفيق
والعصمة انك انت الوهاب ربنا ما خلقت هذا باطلا الخلق فيكون
بمعنى المخلوق الاشارة الى جميع المخلوق باطلا مفعول له او حال منه
بمعنى ما خلقت شيئا الا لحكمة سبحانك فقنا عذاب النار في الكلام
معنى الجزاء تقديره اذا نزهناك فقنا عذاب النار ربنا فاغفر لنا ذنوبنا
وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الابرار اقبض نفوسنا واحشرنا في جملة
النبيين والصالحين ربنا واتنا ما وعدتنا دعاء بمعنى الخبر بخلاف اغفر لنا
جميع ذنوبنا لتوبتنا ما وعدتنا على السنة رسلك من الفضل والرحمة
ولا تخزنا يوم القيمة انك لا تخلف الميعاد ذكر ربنا مبالغة في التضرع
والابتهال وموذنا بالاجابة وعن النبي صلعم من اخر ثلاث آيات من
آخر سورة آل عمران اللهم رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات تابع بيننا وبينهم
في الخيرات انك مجيب الدعوات قاضي الحاجات منزل البركات
واسع السيئات مقيل العثرات انك على كل شيء قدير وبرحمتك يا ارحم
الراحمين وان دعا بدعوات اجاز لقوله صلعم لابن مسعود قل
التشهد ثم اختر من الدعاء اطيبه واعجبه اليك وانما بدأ بالصلاة
على النبي صلعم ليكون اوجب الى الاجابة لكن ينبغي ان يدعو بدعاء يشبه
الفاظ القرآن لم ير حقيقة التشبيه لان كلام العباد لا يشبه كلام الله
ولكنه اراد الدعوات المذكورة في القرآن ربنا اتنا في الدنيا حسنة
الآية او بأي بمعناها مثل اللهم عافني واعف عني واصلح امري واصرف
عني شر كل ذي شر اللهم استعينك بطاعتك وطاعة رسولك وارحمني يا ارحم
الراحمين والادعية المأثورة الادعية بالنصب والخفض فانتصب

عطف على الفاظ القرآن والمحض عطف على القرآن والمأثورة المروية عن النبي
صلعم وعن ابي بكر رضه انه قال يا رسول الله علمني دعاء ادعوه به في صلاتي فقال
قل اللهم انى ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفرلي
مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم ولا يدعو بما يشبه
كلام الناس وكلامهم ما لا يستحيل سؤاله منهم مثل اللهم زوجني فلانة اللهم
اكسني ثم اللفظ الذي لا يسأل الامر امره لا يفسد مثل اللهم اغفرلي
وادخلني الجنة ونجني من النار وما يتصور سؤاله من العباد يفسد مثل اللهم
ارزقني لانه العباد تستعد فيما بينهم بمال رزق الامير الجيش وفي الواقعات
اذا قال اللهم ارزقني الحج لا يفسد صلاته لانه لا يشبه كلام الناس وانه
قال اللهم اقض ديني يفسد لانه يشبه كلامهم لانه لا يستحيل سؤاله منهم ولو
قال اللهم اغفر لوالدي او لابي لا تفسد لانه من القرآن كذا نقل عن محمد بن
الفضل قال كل دعاء في القرآن اذا دعى به المصلي لا يفسد صلاته ولو قال
اللهم اغفر لامي او لاخي او لي ولفلان تفسد ولو قال اللهم
اغفرلي ولاخي لا تفسد ولو قال اللهم ارزقني من بقلها وقثائها وفومها
وعدسها وبصلها لا يفسد ولو قال اللهم ارزقني بقلا وقثاء وفوما وعدسا
وبصلا تفسد كذا في النهاية وبهذا كله عندنا وقال الشافعي ما ساغ الدعاء
خارج الصلاة لا تفسدها لقوله صلعم لابن مسعود ثم اختر من الدعاء اعجبه
اليك ولم يفصل قلنا هو محمول على الدعاء الذي لا يشبه كلام الناس
واما قوله صلعم ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هي
التسبيح والتهليل وقراءة القرآن فكان ما سوى هذه الاشياء من الذكر
منهيا عنه في الهداية ولا يدعو بما يشبه كلام الناس تحرزا عن الفساد
قال في النهاية احتراز عن التعريف والبلغة الملائي لكلام الناس لا جميع الصلاة
بالتفاق لانه حصل بعد فراغه من التشهد يعني يخرج به من الصلاة والذي
يشبه كلام الناس انما يفسد الصلاة اذا كان قبل تمام قراءتها اما اذا كان
بعد التشهد لا يفسدها الا ترى ان حقيقة كلام الناس بعد التشهد
لا يفسدها فكيف بما يشبهه وهذا عندهما ظاهر وكذا عند ابي حنيفة
لانه كلام الناس منع منه فتم صلاته لوجود الصنع فكان بهذا الدعاء الذي

يشبه

يشبه كلام الناس خارجا عن الصلاة لا مفسدا لها ويمكن ان يجاب
عن قول صاحب الهداية انه يحتوج الفساد بانه يحال جزاء على اعتبار انه
ليس بسجدة صلبية لانه لا يمكنه ان يأتي بها بعد ان يرجو بما يشبه كلام الناس
لان صلاته قد فسدت بخلاف التسليم ثم يسلم عن يمينه ويقول
السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول وبركاته كذا في المحيط ويسلم عن
يساره مثل ذلك والسنة ان يكون التي الثانية اخفض من الاولى فان
قال السلام عليكم ولم يزد عليه اجزاه وان قال السلام ولم يقل عليكم لم يجز
اتيانه بالسنة ولو قال سلام عليكم لم يكن اتيانا بالسنة اتيانا وكذا اذا
قال عليكم السلام لم يكن اتيانا بالسنة ويكره له ذلك وفي شرح الزاهدي
ولم يذكر قدر ما يحول به وجهه وقد روي عن ابي مسعود انه صلعم كان يسلم
عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن وروي الايسر وعن يساره حتى يرى
بياض خده الايسر وروي الايمن والمختار بالسلام ان من امام بالصلاة
فكان عاب عن الناس لا يكلمهم ولا يكلمونه وعند الفراغ كان رجع الامام فسلم
ولو سلم او لا عن يساره ناسيا او ذاكرا يسلم عن يمينه وليس عليه
ان يعيده على يساره وليس عليه سجود السهو وان خلفه ساهيا لم يسلم
خلفه وجه فانه يسلم عن يساره ولو سلم عن يمينه وفي ان يسلم عن
يساره حتى قام فانه يرجع ويقعد ويسلم ما لم يتكلم او يخرج من المسجد كذا
في المنتقى والتسليمة الاولى للخروج من الصلاة والثانية للمسنونة وترك
الجفاء والتسليمات قول جمهور العلماء وكبار الصحابة عمر وعلي وابن مسعود
وقال مالك يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه وبهذا روت عائشة
وسهل بن سعد انا عدد عن رسول الله صلعم الا ان الناخذ كبار رواية
الصحابة اولى فانهم كانوا يروون النبي صلعم كما قال لبيك منكم او لا الاحلام والنهى
واما عائشة فكانت في صف النساء وسهل بن سعد من جملة الصبيان
فيحمل انهما لم يسمعا التسليمة الثانية لبعدهم على ما روي ان النبي صلعم كان
يسلم التسليمة الثانية اخفض من الاولى ولا يسلم على احد جانبيه
فيسلم على الجانب الايمن لان الجانبين في حق السلام على السواء فكان
فيما قلناه تعميم وفيما قاله تخصيص البعض دون البعض وكان التعميم اولى الا ترى

انه في الدعاء بعد السلام لا يخص البعض دون البعض ولو ضحك ملكا التسليم لم يكن عليه وضوء ولو سلم الامام قبل ان يرفع المقتدي من التشهد فانه يتم التشهد ولا يبني عليه شيئا من الدعوات او الصلاة على النبي فاذا سلم وهل يصير المقتدي خارجا من الصلوات بعد اتمام التشهد بسلام الامام عندهما لا وعند محمد يصير خارجا ولو تكلم الامام قبل ان يرفع المقتدي من التشهد فانه يتم التشهد ولا يعتد بشيء من الدعوات ولا يتم المقتدي التشهد كذا في الخلاصة وروى الحسن عن المقتدي اذا رفع من التشهد قبل رفع الامام فقبل ان يقوم فصلاته تامة وذكر في التحفة لو اقتدى انسان بعد قوله السلام قبل قوله عليكم لا يصير داخلا وهذا قول عامة المشايخ وقيل لا يخرج من الصلاة الا بالتسليمتين حتى لو ادرك الامام بعد الاولى قبل الثانية فقد ادرك الصلاة معه فان قلت متى يسلم المقتدي فاعلم ان في ذلك روايتين عن ابي حنيفة احداهما يسلم مع الامام كالتكبيرة الثانية بعد الامام والفرق بينه وبين التكبيرة على هذا ان في مقارنة التكبير سرعة الى العبادة وفي مقارنة التسليم سرعة الى الخروج عنها وبقاؤه في حرمة الصلاة اولى من الخروج وقال ابو جعفر يصير المقتدي خارجا من الصلاة بسلام الامام فيسلم مع الامام حتى يصير خارجا بسلام نفسه فيكون متما للسنة فان كان المصلي اماما ينوي بالتسليم من عن يمينه من الحفظة الملائكة الذين يحفظونه من السوء والمكارة ويحفظون اعماله الحسنات والسيئات فهم يشملون الكرام الكاتبين وغيرهم وفي شرح الزاهدي اختلف في نية الحفظة فقيل ينوي الكاتبين وقيل الحفظة الحفظة والرجال والنساء ويدخل في نيته من عن يساره ويدخل الامام في نية الثانية من عن يساره مثل ذلك ان من الحفظة والرجال والنساء لان الاعمال بالنيات قال في النهاية لان التسليمة سنة فيكون بالنية بناء على سائر السنن وهكذا يفعل خارج الصلاة اذا سلم ينوي الرد عليهما كذا في المبسوط قال شمس الائمة ينوي بهم لانه يستقبلهم بوجهه ويخاطبهم بلسانه فينوي بهم بقلبه فان الكلام يصير عزيمة بالنية وقال في المبسوط يقدم في النية الحفظة ثم المصلين وفي الجامع الصغير يقدم بني آدم لمشاهدتهم وروي

الجامع

الجامع الصغير اصح لانه اخذ المتصنفين وفي تقديم بني آدم تنبيه على انهم افضل من الملائكة وهو المذهب عند اهل السنة خلافا للمعتزلة وقد بحثوا معهم في الكلام ولا ينوي للملائكة عند الجمهور الا ان اختلف في عدد هم فعن ابن جريج هما ملكان احدهما عن يمينه والاخر عن يساره فالذي عن يمينه يكتب بعشر شهادة صاحبه والذي عن يساره لا يكتب الا بشهادة من صاحبه اذا قعد فاحدهما عن يمينه والاخر عن يساره وان مشى فاحدهما امامه والاخر خلفه وان نام فاحدهما عند رأسه والاخر عند رجليه وقال بعضهم هم اربعة اثنان بالنهار واثنان بالليل وقال عبد الله بن المبارك هم خمسة اثنان بالنهار واثنان بالليل والخامس لا يفارقه ليلا ولا نهارا وقال ابن عباس مع كل مؤمن خمسة من الحفظة واحد عن يمينه يكتب الحسنات والذي عن يساره يكتب السيئات والذي عن يمينه امام يلقنه الخيرات ويحرسه من عدو الكفرة والذي عن يمينه فاضية يكتب ما يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويبلغه اليه وفي بعض الاخبار وكل بالعبد ستة ملكا وقيل مائة وسبعون وقيل اكثر من ذلك بذلك ورد الخبر عنه ولو بدا لكم ان تنبئوهم على كل سهل وجبل كلهم باسط يديه فاغر فاه ولو وكل العبد الى نفسه طرفة عين لاختلفت الشياطين فاذا كان كذلك فبنو آدم كالوحوش من غير حفظة وفي شرح العقود ورد الزاهدي واختلف ايضا في نية المسلمين فقيل ينوي الحاضرين منهم وقيل بالادنى الحاضرين وفي نية جميع عباد الله الصالحين من الملائكة والانس وقيل ينوي بهما جميع المؤمنين وقيل لا ينوي الصبيان الا ترى انا نقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قال الزاهدي قلت وكفى الفسقة مؤنة وشينا وسيهم خزيا وحيا ان ليس لهم في الدنيا من سلام المصلين نصيب ولا سهم في العفو والا فرب انتهى قال صدر الاسلام والنية في التسليم شيئ تركه جميع الناس لانه فلا ينوي احد شيئا وهذا حق لان النية في السلام صارت كالشريعة المنسوخة ولهذا لو سألت الوف الوف من الناس اين نويت بسلامك لا يكاد يجيبك احد منهم بما فيه طائل الا القليل وفيهم تفكر قال قوام الدين الاتقاني وهذا الذي قاله من نية الحفظة كان في الزمن الاول اما في زماننا فلا ينوي النساء لان النية

لا يحضرن الجماعة لفساد اهل زماننا كذا في الهداية قال في الهداية ولا ينوي
من لا تفرض عليه في صلاته هذا الصحيح لان الخطاب خاص الحاضرين وآخرون يقولون
هو الصحيح عن قول الحاكم الشهيد فانه يقول ينوي بالتسليمتين جميع المؤمنين
والمؤمنات ومن شاء من الحاضرين كذا في الصلاة ومن لا يشاركه في الصلاة ومن لا يكون
المصلي مقتديا بنوى بالسلام من عن يمينه من الملئكة والرجال والنساء ومن
يساره مثل ذلك الا ان يكون المقتدي ينوي الامام في الجانب
الايمن ان كان الامام في الجانب الايمن ان ينوي المقتدي امامه في جملة الذين
في الجانب الايمن وينوي الامام في الجانب الايسر ان كان الامام
في الايسر وان كان الامام خلفه وجه ان يخص وجه المقتدي او خلوي
نواه المقتدي في الجانب الايمن عند ابي يوسف ترجيحا لجانب اليمين
ان نواه في الجانبين جميعا لانه ذو حظ من الجانبين وان كان المصلي
منفردا ينوي بالتسليمتين الحفظة لا غير لانه ليس معهم سواهم قال في الهداية
والامام ينوي بالتسليمتين هو الصحيح بهذا احتراز عن قول بعضهم فانهم قالوا
ينوي الامام في التسليمة الاولى والاصح انه ينوي في التسليمتين كذا
ذكر في الضياء وقال صدر الاسلام يجب ان الامام لا ينوي لانه يخبر بالسلام
ويشير به اليهم وهو فوق النية فلا حاجة الى النية واعلم ان اصابة لفظ
السلام واجبة عندنا وليس بفرض خلافا للشافعي هو يتمسك بما روى
ابو سعيد الخدري ان النبي صلعم قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
وتحليلها التسليم والالف واللام يدخلان لاستغراق الجنس وتعريف
المعهود ولم يسبق هنا معهود حتى ينصرف اليه وكان لاستغراق الجنس
فقد جعل جميع التحليل بالسلام فمن اتى بغيره فقد خالف النص ولنا
حديث ابن مسعود ان النبي صلعم لما علمه التشهد قال له اذا قلت
او فعلت هذا فقد تمت صلاتك فان شئت ان تقوم فقم وان شئت
ان تقعد فاقعد فالنبي صلعم حكم بتمام الصلاة قبل السلام وغيره بين
القعود والقيام وهذا ينفي بقاء واجب عليه والان النبي صلعم صلى الظهر
خمسا سهوا ولم يزد انه اعادها ولو كان اصابة لفظ السلام فرضا
لكان لا تجزيه الصلاة اذا ادى بقية الخامسة بالسجود كما لو كان المتروك

سجدة صلبية وانما تعلق بحديث الخدري ان التحليل يقع بالتسليم فانه ليس
فيه ان التحليل لا يقع بغيره فهو مسكوت عنه فمنقول بالتسليم يقع الخروج
بالنص وبغيره بالقياس قال في الهداية وبهذا لا يثبت الفرضية يعني
ان فرضية عدم وتحليلها التسليم من اخبار الاحاد فلا يثبت به الفرضية كذا
في الاسرار فاذا سلم الامام من الجانبين يقطع اذا كان الصلاة الفرضية
بعدها سنة جملة اسمية في محل النصب خبر كان ان الخ اما ان كان صلاة
يتنفل بعدها او لا فان كانت صلاة يتنفل بعدها فانه يقوم ويتنفل في مكانه
او يتحول عن مكانه امامه او يسرة او يتأخر الى خلفه وصلى السنة وغيره
تأخر السنة عن اداء الفريضة قالت عائشة رض كان النبي صلعم اذا
فرغ من الصلاة لا يمكث في مكانه الا مقدار ان يقول اللهم انت السلام
ومنك السلام تباركت يا ذي الجلال والاكرام وبرواية ان الجلوس
في هذه الحالة مستقبل القبلة بعدة لان مكثه بوهم الداخل انه في الصلاة
فيقتدي به وفي البدايع ويكره له المكث قاعدا ولكن يقوم ويتحول عن ذلك
المكان وعن ابن عمر رض انه كره للامام ان يتنفل في المكان الذي
ام فيه لان ذلك يؤدي الى اشتباه الامر على الداخل فينبغي ان يتحول
ازالة للاشتباه او لاستكباره عن شهوده على ما روي ان مكان المصلي
يشهد له يوم القيمة وبهذا خرج الامام وامام المقتدي فمنعهم قالوا الا خرج
عليهم فترك الانتقال لاندفاع الاشتباه على الداخل عند معاينة فراغ مكان
الامام عنه وروى محمد رحمه الله قال يستحب للقوم ان ينتظروا الصفوف
ويتعرفوا الزوال الاشتباه عن الداخل المعاين الكل في الصلاة البعيدة
عن الامام وان لم يكن بعدها سنة او انه كان صلاة لا يتنفل بعدها
كصلاة الفجر والعصر فانه يقعد مكانه ولا يحول عنه وان شاء انحرف
الى يمين القبلة تبركا بالتيامن وان شاء انحرف الى اليسار وان شاء
استقبلهم بوجهه الا ان يكون بحذائه امير يصلي فحينئذ لا يستقبله بوجهه لان
النبي صلعم نهى عن استقبال الصورة في الصلاة وروي ان عمر رض رأى
رجلا يصلي الى وجه رجل فعلاه بالدرة وقال للمصلي استقبل الصورة
في صلاتك وللقاعد استقبل المصلي بوجهك وقد روي ان النبي صلعم

كان اذا سلم من الصلاة يقول بصوته الاعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء
قدير ولا نعبد الا اياه وله النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا نسئل
ثلاثا ويقول اللهم انت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام
تباركت يا ذا الجلال والاكرام وروى الجماعة الا البخاري انه كان يقول
استغفر الله استغفر الله استغفر الله ثلاثا اللهم انت السلام
ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وروى البخاري ومسلم
انه كان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل
شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد
منك الجد فاذا فرغ القوم من صلاتهم ثم شكوا في الامام لم يلتفت الى
ذلك فان يقين واحد بالاتمام وواحد بالنقصان وشك باقي القوم
فلا اعادة الا على الذي يتيقن النقصان وكذا اذا كان اثنان واثنان فان
كان الامام متيقنا للنقصان وواحد من القوم متيقنا بالتمام اقتدى القوم
بالامام وعن محمد فيمن قام فوق ما قاعد ان انك لم تتم الصلاة
اعاد ولو كنت انا لا عدتها بقول الواحد العدل استحسن ذلك وذكر محمد
فيمن قام قوما شهد ان قال كان في ثوبي نجاسة فانهم يعيد الا ان يكون ظنا
فلا يصدق كذا في المنتقى والمختار ان لا يبالي الا ان يفاجئه كذا في الصحاح
ويقول بعد الصلاة التي لا يتنفل بعدها او بعد سنة الصلاة اللهم بتوفيقك
التوفيق واستغفر الله من التقصير سبحانك ما عبدناك حق عبادتك
اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك ثم يقول اية الكرسي
قال رسول الله صلعم من قرأ اية الكرسي دبر كل فريضة لم يتوفه الا
الله عز وجل رواه الترغيبي في الترغيب كذا في الخلاصة وروى ابن السني والترغيبي في
تفسيره انه يقول بعد الفريضة فاتحة الكتاب واية الكرسي وشهد الله
وقل اللهم مالك الملك الى قوله بغير حساب وذكر لها فضائل عظيمة ثم يقول
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده
ورسوله وان الاسلام كما وصف وان الدين كما شرع وان القول كما قال
وان الكتاب كما انزل وان الله هو الحق المبين وذكر الله محمدا بالخير وصلى

افضل

افضل خلق العالمين وجمع محمدا بالسلام وبهذا الدعاء الذي ذكرناه والمرأة
يقول الامام والقوم جميعا اذا فرغوا من صلاتهم ثم ينتقل الامام بوجهه فيحمد
الله ويثني عليه ويصلي على نبيه ويستغفر الله لنفسه ولوالديه وللمسلمين
والمسلمات ويسأل القبول والتوفيق
والعصمة والمغفرة والرحمة وخاتمة الامر بالخير والسعادة وبه يوفق والى الله
والقوم اجمعين وللمؤمنين وللمؤمنات والقوم يؤمنون على دعاء الامام ثم
يختم الامام دعاءه بقوله ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار والحمد لله رب العالمين واذا كان يخاف الامام احدث يصلي
بخرف الامام عن يمينه او يسرته ويدعو واذا كان بينه وبين الامام وبين الصف
حائل لا يخرف الامام عن ذلك واذا شاء انحرف والمنفرد يدعو كما يدعو
الامام وارتفاع دعى به جاز والمسبوق اذا فرغ من التشهد تابع القوم
ولا يقعد مع الامام القعدة الاخيرة ولا يقوم الى قضاء ما سبق به قبل القعود الا
اذا سلم الامام فاذا سلم قام الى قضاء ما سبق به واهل بنا يقوم
المسبوق الامام في الصلوة على النبي صلعم وفي الدعوات بين اختلف
اصحابنا في المسبوق اذا اقعد مع الامام في القعدة الاخيرة هل يزيد على التشهد
روى هشام عن محمد رح ان يصلي على النبي صلعم ويدعو بالدعوات التي هي في
القرآن كالدعوات المأثورة التي ليست في القرآن وقال هشام رح
ذات نفسه ارى قول نفسه لا رواية عن محمد ان يكرر التشهد الى عبده ورسوله
ورآه بعد اخر الى ان يسلم الامام وقال بعضهم لا يزيد على التشهد الى عبده ورسوله
ثم سكت وهي فاضيخان والصحيح انه يدعو وفي النهاية المختار انه يأتي بالتشهد
وبالصلوة على النبي صلعم والدعوات ولا يسلم هو اذا سلم المسبوق اذا سلم
الامام ويقوم الى قضاء ما سبق به فاذا كان على المصلى سجدة السهو فرغ
من قراءة التشهد وبلغ الى عبده ورسوله بل يصلي على النبي صلعم ويدعو
ان كان اماما لا يصلي على النبي صلعم ولا يأتي بالدعوات بل كما فرغ من قراءة
التشهد يسلم عن يمينه ويسجد للسهو اختار المصنف رح انه يسجد للسهو
بعد ان يسلم تسليمة واحدة عن يمينه قبل ان يسلم التسليمة الثانية وهكذا
ذكره المصنف رحمه الله في فصل سجود السهو وبه اقول بعضهم والصحيح انه
يسجد للسهو بعد التسليمتين ويأتي بهما كما ذكرنا بالصلوة على النبي صلعم والدعوات

في التشهد سجد في السهو وان كان منفردا بانى بها في تشهد الصلوة الى تشهد
سجد في السهو والله اعلم قلت وهذا التفصيل الذي ذكره المصنف رحمه بين
الامام والمنفرد غريب واجرى الاصحاب الخلاف في حق الامام والمنفرد
قال في الهداية وبانى بالصلوة على النبي صلعم والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح
قال فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير فرق بخامر اختار الدعاء قبل السلام
وبعده وهو قول العامة وهو الصحيح لان كل واحد من التشهد في اخر الصلاة ثم قال ومنهم
من اوجب الدعاء الى ما بعد سجدة السهو وهو اختيار الكرخي وعامة اهل النظر
من مشايخنا ثم قال وهو المختار عندنا لان الدعاء مشروع بعد الفراغ من الصلاة
والفراغ قبل الجبر وقال الفقيه ابو الليث في كتاب النوازل قال بعضهم
ان في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما يتشهد ويدعو قبل
السلام الاول لانه تخرج من حرمة الصلوة بالتسليم وفي قياس قول محمد
يتوخى الدعاء الى القعدة الاخيرة بعد السلام لان من اصله انه لا يخرج من حرمة
الصلاة قال الله تعالى ان بعينا على اداء خمس صلوات في اوقاتها
مع تمام ركوعها وسجودها خبر اعلانا خافية اربعا ويفعل بانا ما هو بدلا منه هو قول
الفقيه بانى بنية وابن المعونة بان يفعل لمن انفاه ولا ذكر المصنف رح احكام
الصلاة التي تعم الرجال والنساء عقبه بفصل في الاحكام المختصة بالنساء
فقال **فصل في صلوة المرأة** اعلم ان المرأة تفعل في الصلاة
في جميع ما ذكرنا مثل ما يفعل الرجل الا في اربع مسائل الرفع والوضع في السجود
والقعود اما المسئلة الاولى في الرفع فانها ترفع يديها في التكبيرة الاولى
تكبيرة الافتتاح حذاء منكبيها وتنشر اصابعها ولا تجزح بينهما قال في الهداية
والصحيح ان المرأة ترفع حذاء منكبيها لانه استر لها وهو آخر قوله هو الصحيح
من قول صاحب الوجيز انها ترفع الى الثديين وهو آخر ايضا عن رواية الحسن
عن ابي حنيفة انها ترفع حذاء اذنيها كالرجل وعلى هذا الخلاف التكبير في القنوت
والاعياد والجنازة ولان الرجل يحتاج الى الاعلام في الاقامة والرفع الى الاذنين
ابلغ فكان هو احوج الى زيادة الاعلام وهي تقيم وحدها فلا حاجة بها الى زيادة
الاعلام واما الاقامة فذكر في النوادر انها كالرجل في الرفع والمرأة في الركوع
والسجود بينا انها تخالف الرجل فانه يفتح ابطيه عند السجود كما تقدم

وانما سوى

وانما سوى بين المرأة والرجل في الرفع على رواية الحسن لان الرفع انما يكون بتكبيره
وهما لا بعورة منها فكانت هي والرجل فيه سواء كذا في النهاية واما المسئلة
الثانية في الوضع فانها تضع يديها على صدرها تحت ثديها ولا تفرق بين يديها
اليمنى على مفصلها اليسرى بل تضع كفها اليمنى على ظاهر كفها اليسرى واما المسئلة
الثالثة في السجود فانها تضع يديها على الارض حذاء منكبيها وتضم فخذيها
وتخفض ولا تنتصب ولا تبدي ضبعيها وترفع بطنها بحذ يها واما المسئلة
الرابعة في القعود فانها تجلس للتشهد في القعدة الاولى والثانية على الياء
اليسرى وتخرج رجليها من الجانب الايمن لان ذلك اكمن لها واستر لها والله اعلم
وان الستر واجب فكان حفظ اولى من القعود المسنون قال ابن شجاع
تضم فخذيها وتجعل الساق الايمن على الساق الايسر وروى ابن سماعة
قرع امرأتين تصليان فلما قضتا صلاتهما دعاهما وقال لهما اذا سجدتما فضما
بعض اللحم الى اللحم فان المرأة ليست في ذلك كالرجل وفي السراج الوهاج
والمرأة تخالف الرجل في عشرة مواضع ترفع يديها في الاحرام الى منكبيها وتضع
يمناها على شمالها تحت ثديها ولا تجافي بطنها عن فخذيها ولا تبدي ضبعيها في السجود
وتجلس متوركة في القعدة ولا تفرج اصابعها في الركوع ولا تفرج الرجلين
وتكره جماعتهن وتقف الامامة وسطهن ولا تجهر في موضع الجهر والاقامة كالمرأة
في جميع ذلك الا في رفع اليدين عند الافتتاح فانها كالرجل **فصل**
في الاستحباب الافضل للمصلي ان يكون ناظرا ببصره في حال قيامه الى موضع
سجوده وفي حال ركوعه الى ظهر قدميه وفي حال سجوده الى انفه وفي حال قعوده
الى حجره وفي حال سلامه الى منكبيه لان الله تعالى امر بالخشوع حيث قال وقوموا
لله قانتين اراد خاضعين وامدح الخاشعين في الصلاة حيث قال الذين هم
في صلاتهم خاشعون نهى فيقوا القلب واضيفت الصلاة الى المؤمنين لانهم
هم المنتفعون بها وقال وانها لكبيرة ثقيلة عظيمة الا على الخاشعين
الخائفين والاصل الخشوع السكون ومثل الفروع لكن الفروع اكثر ما يستعمل
في القلب والخشوع في الجوارح ولم تثقل الصلاة على الخاشعين لتوقعهم
ما ادخر لهم من ثوابها وثقلت على غيرهم لانهم لا يتوقعون ثوابها قال الله
تعالى ان ابراهيم لحليم اواه منيب والاواه الخاشع والمنيب الراجع

بفضله وكرمه ان يجيب دعوة المضطرين ويفرج حوائج السائلين فصل
في المنهيات في الصلاة اعلم ان ما يكون مكروها او مفسدا للصلاة
الاصل فيها ما ورد في المنهيات قوله صلعم لا تلتفتوا في صلاتكم فان لا صلاة لمن يلتفت
وقوله صلعم لو علم المصلي ما يناجي ما التفت وعن عائشة رض قالت سالت
رسول الله صلعم عن التفات في الصلاة فقال اختلاس يختلسه الشيطان
من صلاة العبد رواه البخاري والنسائي وابو داود وابن خزيمة وعن ابي ذر
قال قال رسول الله صلعم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته مالم يلتفت فاذا
صرف وجهه انصرف عنه رواه احمد وابو داود والنسائي وابن خزيمة وصححه
والحاكم وصححه وعن ابي هريرة رض قال اوصاني خليلي صلعم بثلاث وانهاني عن ثلاث
عن نقار كنقرة الديك واقعاء كاقعاء الكلب والتفات كالتفات
الثعلب رواه احمد باسناد حسن وابو يعلى ورواه ابن ابي شيبة وقال
كاقعاء القرد ومكان الكلب وعن جابر رض قال قال رسول الله صلعم اذا قام
الرجل في الصلاة اقبل الله عليه بوجهه فاذا التفت قال يا ابن آدم الي
من التفت الي هو خير لك مني اقبل الي فاذا التفت الثانية قال مثل ذلك
فاذا التفت الثالثة صرف الله وجهه عنه رواه ابو البزار وقال صلعم ايكم
والالتفات في الصلاة فان الالتفات في الصلاة هلكة الحديث
رواه الترمذي وحسنه وفي بعض النسخ حسن صحيح وروي عن ابي صلعم
انه راى رجلا يعبث بلحيته في الصلاة فقال لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه
وقال صلعم ان الله كره لكم ثلاثا العبث في الصلاة والرفث في الصوم
والضحك في المقابر وكراهة الضحك في المقابر لكونها مواضع الاعتبار وقلة
وذكر الاخوة والتيقظ للموت وقال صلعم ان في الصلاة لشغلا فينبغي
باعمال الصلاة فلا ينبغي ان يشتغل بغيرها من المنهيات الى ذكر المصنف
الالتفات في الصلاة قال وينبغي للمصلي ان لا يلتفت في صلاته يمينا
ولا شمالا ولا وراءه ولا امامه والالتفات المكروه انما يكون عنقه حتى تخرج
وجهه عن جهة القبلة واما اذا التفت ببصره فقط صلاته ولو نظر
بمؤخر عينيه يمنة او يسرة من غير ان يدور عنقه لا يكره لان النبي صلعم كان يلاحظ اصحابه
في صلاته بمؤخر عينيه موح العين طرفها ما يلي الانف والتحاظ طرفا ما يلي

الاذن

الاذن وهو مؤخر العين بضم الميم وكسر الحاء مخففا طرفها الذي يلي الصدغ ويكره
ان يرفع راسه الى السماء لانه كالالتفات وان يطامن راسه كالذي يتثاءب
صلعم نهى ان يرفع الرجل في صلاته بصره الى السماء ولا يعبث بثوبه ولا بجسده
والعبث هو كل فعل ليس فيه فائدة فيه فاما الذي فيه فائدة فهو ليس بعبث
خارج الصلاة مكروه فالفاعل به فيها وكل عمل مفيد لا بأس به لان النبي صلعم
عرج في صلاته فسئلت الوقوع عن جهته لانه كان بوذنيه وانما ليس
بمفيد فعله مكروه والعبث مكروه غير مفسد ولا يقلب الحصى الا اذا لا يمكنه
السجود عليه فيسويه مرة واحدة وتركه افضل واقرب الى الخشوع ولهذا
قال صلعم هو خير لك من مائة ناقة كلها سود الحدق والذي يقلب الحصى يرفع
عبثه وقال صلعم لابي ذر مرة يا اباذر والا فذره وقال صلعم اذا قام احدكم
الى الصلاة فان الرحمة تواجهه فلا يمسح الارض الا مسحة واحدة هو قال
شمس الائمة الكردري رحمه الله في ذلك سبعة سئل ابو ذر غير البشر
عن تسوية الحجر فقال يا اباذر مرة والا فذرة آر دع ولا يضع على حاصرته وهو
المنخصر وهو منع عنه لانه على اليهود وروي عن عائشة رض انها رات رجلا يفعله
فقالت هكذا اهل النار في النار وقال بعضهم يحمل على اهل النار ولان
فيه ترك الوضع المسنون وفي النهاية قال صلعم الاختصار في الصلاة راحة
اهل النار معناه ان هذا فعل اليهود في صلاتهم وهم اهل النار لانهم فيها
راحة ولان هذا فعل المصاب وحال الصلاة حالة مناجاة العبد ربه ففي
حالة الافتخار لا حالة اظهار المصيبة ولا يشبك اصابعه بعضها في بعض ولا يفرقع اصابعه
وهو ان يغمزها او يجدها حتى يصوت لقوله صلعم لبعض امته اني احب لك ما احب
لنفسي لا تفرقع اصابعك وانت تصلي ولا تشبكها هو قال صلعم الصابك
في الصلاة والمتلفت والمفرقع اصابعه بمنزلة واحد ولا يسدل ثوبه لان
النبي صلعم نهى عن السدل ورد ان قوما جاءوا يصلي وقد سدل ثوبه فعطفه عليه
والسدل ان يلقي ثوبه من راسه الى حقويه وقيل هو ان يضع الازار على كتفيه
ولم يعطف على بعضه وفي الهداية هو ان يجعل ثوبه على راسه او كتفيه ثم يرسل
اطرافه من جوانبه ولا يعقص شعره لان النبي صلعم نهى ان يصلي الرجل وهو عاقص
شعره وهو ان يلف ذوابته حول راسه كما يفعله النساء في بعض الاوقات

في النهاية ولا بأس بجمع شعره فيعقده في مؤخر رأسه وكل ذلك مكروه وفي غرر الأذكار قرأ على رجل ساجد ناشر شعره فحلّه حلّا عنيفا وقال إذا طول أحدكم شعره فليسدله يسجد معه ولا يكف ثوبه ولا بأس برفعه من بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود كي لا يترتب وقد قال عم امرت ان اسجد على سبعة أعظم لا أكف ثوبا ولا أعقص شعرا وفي المضمرات عن بعضهم لا بأس بالكف من غير تكلف ولا يعجز بكره أن يصلي معتجرا أو بأن يكون عمامة حول رأسه ويكون وسط رأسه مكشوفا وقيل بأن يجلس وسط رأسه ويترك جوانبه وقيل هو الذي يغطي رأسه ووجهه وقيل هو الذي يلف شعره على رأسه بمنديل فيصير بمنزلة العاقص شعره ولا يبقى بكره الاقعاء في الصلاة لأن النبي صلعم نهى عن الاقعاء في الصلاة وهو أن ينصب عقبيه ويجلس عليهما وقيل هو أن ينصب ركبتيه ويضع يديه على الأرض كما تكلب الآن اقعاء الكلب في نصب اليدين واقعاء الآدمي في نصب الركبتين إلى صدره وفي النهاية هو أن يضع إليته على الأرض وينصب ركبتيه نصبا وهذا أصح لأن اقعاء الكلب بهذه الصفة ولا يترك الأمر عذر لأن فيه ترك سنة القعود فإن كان به عذر جاز له لأن الأعذار تؤثر في فروض الصلاة فكذا في هيئتها وقد علل بعضهم كراهة التربع فقال لأنه جلوس الجبابرة قلت هذا لا يصح فإن النبي صلعم كان يتربع في جلوسه في بعض أحواله وهو منزه عن أخلاق الجبابرة وكذلك عامة جلوس عمر في مسجد رسول الله صلعم والصحيح أن يقال لا بأس بالجلوس على الركبتين أقرب إلى التواضع من التربع فهو أولى إلا في حالة العذر كذا في النهاية ولا يسلم ولا يرد السلام بلسانه لأنه كلام ولهذا لو حلف لا يكلم فلانا فسلم بحيث لا يسمعه لا يحنث ولأنه خطاب لغيره لا لاصلاحها فلم يجز وأما ما يقولون لا لاصلاحها عامدا أو ساهيا فلا وفي الصحيح عن عبد الله بن مسعود قال كنا نسلم على رسول الله صلعم وهو في الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا فقال ان في الصلاة شغلا وكذا لا يرد السلام بيده لأنه تسليم معنى قيل تسليم اليهود الاشارة بالاصابع وتسليم النصارى الاشارة بالكف لعنهم الله فيكره رد السلام باليد لهذا المعنى ولقوله صلعم كفوا أيديكم

في الصلاة

في الصلاة وكذا لا يرد السلام بقلبه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة يرد بقلبه في الصلاة فان رد السلام بلسانه بطلت صلاته وكذا إذا صلى بنية السلام بعد ما فرغ وكذا لو أشار برد السلام برأسه أو بيده أو بإصبعه لا تفسد صلاته ثم هل يجب بعد السلام فعند محمد لو سلم على المصلي يرد بعد الصلاة وعند أبي حنيفة يرد في نفسه وعند أبي يوسف لا يرد في الحال ولا بعد الفراغ ويكره السلام على القارئ والمصلي والجالس على البول والغائط ولا يتكلم فان تكلم في صلاته عامدا أو ساهيا بطلت صلاته بتغير كلاما يتعارفه في مفاهيم الناس سواء حصل به حروف تام لاحق لو قال بالياء به للحمار فسدت صلاته واحترز بقوله ساهيا عن مذهب الشافعي فان عنده الكلام في الخطاء والنسيان لا يفسد الصلاة الا اذا طال والصحيح قوله صلعم رفع عن امتي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه والرفع شرعا يكون حكما وقاس الكلام على السلام لان كل واحد منهما قاطع ثم في السلام يفصل بين النسيان والعمد وان قوله صلعم الا ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وانما هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن ونحو ما روي محمول على رفع الاثم بخلاف السلام ساهيا لانه من الاذكار وهو من جنس الصلاة به قيل ان المتشهد يقول السلام عليك أيها النبي السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وهو اسم من أسماء الله تعالى وانما أخذ حكم الكلام بخلاف الخطاب وانما يتحقق معنى الخطاب فيه بالقصد فان أتى به ساهيا اعتبرناه بالاذكار وان كان عامدا اعتبرناه بالكلام عملا بالشبهين فيعتبر ذكرا في حالة النسيان وكلاما في حالة العمد وأما الكلام فليس من جنس أذكار الصلاة فكان منافيا على كل حال وأما الحديث فمعناه ان الخطاء والنسيان وما استكره عليه ملحق بالمباح في عدم الاثم لا غير فلا يظهر فيما عدا الاثم من الحكوم سواء كانت صلاة الناس فكان ظاهر الحديث غير مراد لوقوع هذه الاشياء وان المراد به نفي الحكم والحكم نوعان ممتنعا أحدهما الجواز والفساد وبناء على وجود السبب وعدمه والثاني الثواب والعقاب وبناء على وجود القربة وعدمها وكان بمنزلة الاسماء المشتركة والمشترك لا عموم له وقد ورد به

رفع الامام اجماعا كلابر اوبه غيره والآن الحكم غير ملفوظ به وانما ثبت مقتضى
لاعموم له وقد ثبت ان الامام مرفوع بالاجماع فلم يثبت ما عداه وفي الكبرى
اذا تكلم في صلاته وهو في النوم تفسد صلاته هو المختار وان لم يكن الفوقية في
هذه الحالة حدثا لان الكلام قاطع للصلاة مطلقا ورجل صحيح مجرور على لسانه نم
فان كان هذا الرجل بنائما وان يجري على لسانه في غير صلاته نم تفسد لانه من كلامه
ولو لم يكن له عادة في غير الصلاة لا تفسد صلاته لانه يجعل ذلك من القرآن
ولو تثاءب فحصل منه صوت لا تفسد صلاته لانه لا يسمى كلاما ولو لدغه عقرب
او نهشته حية فقال بسم الله تفسد صلاته عند هما خلافا لابي يوسف
وكذا لو قال عند رؤية الهلال ربي وربك الله كذا في الخانية وهو في الذخيرة
لو قال المريض بارب لا تفسد صلاته ولو عود المريض نفسه شيئا من القرآن
للحفظ ونحوه تفسد صلاته كذا في الخانية وهو لو اجاب المؤذن تفسد صلاته
وان اذن في الصلاة تفسد اذا اراد الاذان وعند ابي يوسف لا تفسد
مالم يعقل على الصلاة حي على الفلاح هو لو قال اللهم اغفر لي اللهم ارحمني
اذا قال اللهم اغفر لاحد اولبي او لخالي او لزيد فسدت وان قال لاخي
قال الحلواني لا تفسد وقال محمد بن الفضل تفسد وان قال اللهم اغفر للمؤمنين
والمؤمنات لا تفسد والاصل فيه انه اذا دعى بما جاء في القرآن او في
الماثور لا تفسد وان لم يكن في القرآن ولا في الماثور ولا يستحيل سؤاله
من العباد تفسد هو لو وسوس الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله ان
كان ذلك لامر الآخرة لا تفسد وان كان لامر الدنيا تفسد هو لو قال اللهم
ارزقني روبك او جنتك او ج بيتك لا تفسد هو لو قال اللهم ارزق
دابة او كرما او اقض دينه تفسد هو لو استفتح ففتح عليه في صلاته ان الفاتح
في صلاة تفسد صلاة الفاتح اذا اراد التعليم وان اراد القراءة
دون التعليم لا تفسد ومعناه ان يفتح المصلي على غير امامه لانه تعليم وتعلم فيكون
من كلام الناس لان المستفتح كانه يقول اذا انتهيت الى هذا فاقرأ القول
بعده والذي يفتح كانه يقول اذا انتهيت الى هذا فبعده هذا فيكون من كلام
الناس والاستفتاح طلب الفتح هو لو على غير امامه يجوز ان يكون ذلك لغير
في الصلاة وخارجها قال في الهداية ثم شرط التكرار في الاصل يعني في المبسوط لان

ليس

ليس من اعمال الصلاة فيعفى القليل منه ولم يشترط في الجامع الصغير وهو
الصحيح لان الكلام نفسه قاطع وان قل وعفي في المبسوط اذا كان حيث
وخلفه رجل يتعلم القرآن فاستفتح ففتح عليه المصلي غير مرة فان نظر الى المتعلم
فسدت صلاته وان لم ينظر اليه وارادا القراءة لم تفسد وان اراد تعليمه فان انقلب
معلما فسدت صلاته والتعليم ليس من اعمال الصلاة فان اكثر منه في الصلاة فسدت
كلو اشتغل بعمل آخر هو ان اذا لم يرد تعليمه ولكن اراد به قراءة القرآن لم تفسد
صلاته لانه انقلب قارئا في صلاته والقراءة من اعمال الصلاة فلا تفسد
وان كثرت وان فتح على امامه لم يكن كلاما مستثنا لانه منظر الى اصلاح صلاته
فكان هذا من اعمال صلاته مبني وبنو الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح
انه رخص فيه يعني الفتح وقراءته ممنوع منه خلف الامام وانما جاز الفتح على
امامه لانه انما تعلم قراءته في الصلاة سورة المؤمنين فتبرك منها كلها فلما
فرغ قال لم يكن فيكم ابي بن كعب قالوا بلى قال هلا فتحت علي قال علمت
انها نسخت لانا نكم وعن علي رضه انه قال اذا استطعمك الامام فاطعموه هو
مجاز عن الاستفتاح هو في فتاوى اذا قرأ الامام ما يجوز به الصلاة الا انه
توقف ولم ينتقل الى آية اخرى ففتح المقتدي عليه اختلفوا فيه قال بعضهم
تفسد صلاته اذا اخذ بقوله وقال بعضهم لا تفسد وهو الاصح يعني لا تفسد
صلاة الفاتح ولا صلاة الامام ولو ان الامام انتقل الى آية اخرى تفسد
صلاة الفاتح وصلاة الامام لو اخذ به لوجود التلقين والتلقن من غير ضرورة
كذا في الهداية هو في المحيط لا تفسد ولو اخذ بقوله وينبغي للمقتدي اذا ابتدأ
بالفتح وللامام ان لا يلتفت اليه وهو ان يردد الآية او يقف ساكتا وهو
تفسير الابجاد بل يركع اذا جاء او ان او ينتقل الى آية اخرى واختلف الروايات
في وقت او انه فتى بعضها اعتبر او انه المستحب وفي بعضها اعتبر فرض القراءة
يعني اذا اتى بقدر ما يجوز به الصلوة ركع وكذلك ينبغي للمقتدي اذا ابتدأ
بالفتح وينبغي للامام اذا اراد ان ينتقل الى سورة اخرى او يركع ولو قال
المصلي في ايام التشريق الله اكبر الله اكبر لا تفسد صلاته كذا في الخانية
ولا يشير الى احد بيده ولا برأسه فلو طلب منه ينبغي فاومى برأسه او بيده
او قيل له اجبه فاومى برأسه ينعم او لا فان صلاته لا تفسد قال الحلواني

لا بأس ان يتكلم مع المصلي ويجيب بهو بانه لا اثم الذي بينه بين المصلي
وبين موضع سجوده به فيه بالاشارة او التسبيح ولا يجمع بينهما بين الاشارة
والتسبيح واما اذا قرر اي موضع سجوده فلا يشير اليه واذا مرت امرأة بين
يدي المصلي لم تقطع الصلاة لقوله صلعم لا يقطع الصلاة مرور شيء الا ان الاثم
اثم لقوله صلعم لو علم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الوزر لوقف اربعين
قال بعضهم اربعين يوما وقال بعضهم اربعين شهرا وقال بعضهم اربعين سنة
وذكر ابو داود في سننه اربعين خريفا وعن كعب رضه انه قال لو علم المار
ماذا عليه لكان ان يخسف الله به خيرا له وقال اصحاب الظواهر بفساد صلاة
المصلي مرور المرأة بين يديه لقوله صلعم يقطع الصلاة مرور المرأة والكلب
والحمار ولكنا نقول قالت عائشة حين بلغها هذا الحديث يا بئس القرائن
والشقاق والنفاق قرنتمونا بالحمير والكلاب كان رسول الله صلعم يصلي
وانا معترضة بينه وبين القبلة اعتراض الجنازة فاذا سجد غمزني رجلي واذا
قام مددتها قال في الهداية واما بانم المار اذا قرر في موضع سجوده على ما قبل
وانا لا يكون بينهما حائل ويحاذي اعضاؤه اعضاء لو كان يصلي على الدكان
لو كان المصلي على الدكان والدكان مثل قامة الرجل لا بانم المار لانه اعضاء
لا تحاذي اعضاءه وكذا كل مرتفع كالسطح والسرير المرتفع وفي الحواشي انما بانم
بشرطين احدهما ان لا يكون بينهما حائل مستتر او سطوانة او رجل قائم او قلنسوة
ظهره الى وجه المصلي والثاني ان يمر في موضع سجوده على الاطلاق وقال
بعضهم يكره المرور في معدار ثلثة اذرع بينه وبين المصلي وقدره بعضهم بخمسة
اذرع وقدره بعضهم بمقدار صفين او ثلاثة وفي
النهاية الاصح ان كان بحال لو صلى صلاة خاشع لا يقع بصره على المار لا يكره لكن
ان يكون منتهى بصره في قيامه الى موضع سجوده وفي ركوعه الى صدور قدميه وفي
سجوده الى ارنبة انفه وفي قعوده الى حجره وفي سلامة الى منكبيه كذا قال
الترجمان واختار فخر الاسلام انه اذا صلى راميا بصره الى موضع سجوده
فلم يقع عليه بصره لم يكره وعند شمس الائمة السرخسي وقاضيخان فاختار
صاحب الهداية بانم الوضع الذي يكره المرور فيه هو موضع السجود والذي
ذكره الترجمان وفخر الاسلام اشبه الى الصلاة وذلك انما المصلي اذا صلى

على

على الدكان وبحاذي اعضاءه المار اعضاءه يكره المرور وان كان يمر اسفل الدكان
وذلك ليس بموضع سجود المصلي وانما يوضع على الدكان ولو قرر رجلان متحاذيان
فالكراهة تلحق الذي على المصلي وبقدر المصلي المار ما استطاع لقوله صلعم ادرؤا
ما استطعتم ودع الكرخي اذا مر المار قليلا راى المصلي فانه لا يعرف والا فليس بمار
فانما هو شيطان انما المار لا يدري انه يصلي لا يفسد الصلاة لان المقصود بذلك
اصلاحها فلا يفعل ما يوذن الافساد ولا بأس بقتل الحية والعقرب
في الصلاة لقوله صلعم اقتلوا الاسودين ولو كثر في الصلاة يعني بالاسودين
الحية والعقرب ولان في ذلك ازالة الشغل فاشبه دفع المار وانما يباح
ذلك اذا خاف الالم منها واما اذا كان لا يخاف بكره كذا روي عن ابي حنيفة وقال
بعضهم يباح قتل العقرب ودع الحية لان الحية لا يكون قتلها الا بضربات
وقال السرخسي انما يباح قتل الحية اذا امكنه ذلك بضربة واحدة واما اذا احتاج
الى معالجة وضربات يستقبل الصلاة وهو الاظهر لان الكل سواء لانه هذا
عمل رخص فيه للمصلي كذا في الفوائد وقد روي عن شمس الائمة السرخسي انه قتلها
بعمل كثير رخص قال فخر الاسلام به آخذ واذا لم يجتمع في قتل العقرب الى مشي
وعلاج وكذا اذا قتلت بحجر فانه ان بينها او بطيها ويقتلها فلا وذكر في البدائع
ان قوله عم اقتلوا الاسودين ولو كثر في الصلاة به اخذ خصاف وابا حنيفة وان
كان صيغة صيغة الامر كان قتلها ليس من اعمال الصلاة حتى لو عالج معالجة
كثيرة في قتلها فسدت صلاته وليس في ذلك جميع انواع الحيات هو
الصحيح وقال الطحاوي الحيات على نوعين منها ما يسكن البيوت وهي قصيرة
وهي بيضاء لها صفيران تمشي مستوية فلا بأس بقتل في غير الصلاة
لا يباح قتلها الا بعد الانذار والانذار ان يمشي خلف من طريق المسلمين
او يمشي ارجعي باذن الله ورسوله ثلاثا فان اتى في ثلث وغير ذلك مما كان غير ذي
الى السواد وهي مشية النوام وقال الطحاوي به فاسد لان النبي صلعم اقره
على الجن العهد والميثاق ان لا يظهروا لامة في صورة الحية ولانه خلوا بيوتهم
فاذا نقضوا ابيح قتلهم والاولى هو الانذار وقال السرخسي الصحيح عندي
انه لا بأس بقتل جميع انواع الحيات في الصلاة لانا مسلطنا من قتلها
بعد قصة آدم حين اعانه الحية ابليس على آدم وقال عم لا اوزغ الله ولا

وقال صدر الاسلام اذا لجأ قاتل فقتل الجبات حتى لا يقتل جبنا فانهم يتوقون اذى كثيرا بل اذا رأى حية وشك فيما يقتل لها خلق طويل المسلمين وترفقا ترتكب فاحشا واحدا من اخوانه فقتل حية كبيرة بسيف لنا فضربه الجن حتى جعله زمنا كالا يتحرك رجلاه فربما نشر هم عالجناه وداويناه بارضاء الجن حتى تركوه وقال بايده وهذا عاينته بعيني كذا في النهاية وفي الجامع البرهاني اذا هاج قتل الحية في الصلاة اذا وقعت بين يديه وخاف ان تؤذيه والا فيكره ولو رمى طائرا بحجر لم يفسد صلاته ويكره لو ذلك وقيل اذا رأى آدميا احدا من الناس فظن انه ليس في الصلاة فسدت صلاته وان علم انه في الصلاة لم يفسد كذا في شرح ابن ابي عوف ولا يرفع صوته بالقراءة او التسبيح مجيبا لاحد وان كان قصده اعلامه انه في الصلاة فلا بأس به ولو اجاب رجلا في الصلاة بلا اله الا الله فهو كلام يفسد الصلاة عندهما وقال ابو يوسف لا يكون مفسدا وهذا الخلاف فيما اذا اراد جوابه وقال في النهاية وصورته اذا قيل بين يدي المصلي امع الله اله غير الله فقال لا اله الا الله يريد جوابه وان اذا اراد اعلامه انه في الصلاة لا تفسد اجماعا لقوله صلعم اذا نابت احدكم نائبة في الصلاة فليسبح فانما التسبيح للرجال والتصفيح للنساء وجه قول ابي يوسف ان ما بقي بعد غلبة بغير بغير بمنزلة العزيمة بعد القلب على ما مر انت فاعل فانا بلى بتغير بغير بمنزلة الاخبار لما روي عن سعد السعدي انه قال انا استغفر الله من قولي الحمد لله منذ ثلاثين سنة فقيل له كيف قال وقع حريق بالليل فخرجت انظر الى دكاني فقيل لي الحريق بعيد فقلت الحمد لله ثم قلت هب انك تخلص ودكانك امامهم للمسلمين وجه الجواب ان اخراج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمل فيجعل جوابا وصار كما لو تشهد قال في الهداية والاسترجاع على هذا الخلاف وكذا التحميد اذا اخبر بخبر سره فقال الحمد لله او بخبر يسوء فقال انا لله وانا اليه راجعون قال الصحيح انه على الخلاف وفي الفتاوى يفسد صلاته وقيل الاسترجاع يفسد بالاتفاق لانه اظهار الجزع والمصيبة ولم تشرع الصلاة لاجل ذلك والتحميد لا يفسد لانه اظهار الشكر والصلاة شرعت لاجله وقيل التحميد يفسد ايضا على قولهما كما لو قال الحمد لله على قدوم ابي وامثاله ذلك ولو فرح بذلك يفسد صلاته فكذا هذا

ولو وصف

ولو وصف الله بما لا يليق فقال سبحان الله يريد الجواب فهو على الخلاف عندهما يفسد وعند ابي يوسف لا يفسد ولو سمع ذكر الله فقال جل جلاله او اسم النبي فصلى عليه ان اراد اجابته تفسد وان لم يرد لا تفسد وكذا لو سمع ذكر الشيطان فقال لعنه الله وعن ابي يوسف لا تفسد ولو قال نعم جوابا للغير تفسد صلاته ولو قرأ الامام اية رحمة او اية عذاب فقال المصلي صدق الله فقد اساء ولا تفسد صلاته كذا في الفتاوى ولو قال رجل اسمه موسى ومالك بن نمير يا موسى او كان في عنده وكتاب موضوع فقال يا يحيى خذ الكتاب او كان في سفينة وابنه خارجا فقال يا بني اركب معنا او وقع عليه الباب فقال ادخل بسلام امنين او قيل له ما لك فقال الجمل والبغال والحمير فتى بذلك ان اراد الجواب او الامر بالفعل فسدت صلاته عندهما خلافا لابي يوسف وان اراد القراءة لا تفسد اجماعا وكذا اذا قرع عليه الباب فسبح ان اراد اعلامه انه في الصلاة لا تفسد والا فسدت ولو سبح فتنحنح لا بسبح فان سمع منه فقد قطع للصلاة عندهما وقال ابو يوسف لا يقطع الا ان يريد به التفهيم ثم رجع وقال صلاته تامة ولو اراد به التفهيم قال ابن سماعة يريد بالتفهيم ان يقول اف وجه قولهما قوله تعالى فلا تقل لهما اف سماه قولا وقال عليه السلام من تنحنح في صلاته فقد تكلم وفي السراج الوهاج ولو تنحنح الترب عن موضع سجوده ان كان مسموعا غير مسموع لا يفسد اجماعا لانه بمنزلة النفس وان كان مسموعا افسد عند ابي حنيفة ومحمد سواء بان لعروف اولا وسواء اراد به التفهيم اولا وكان ابو يوسف اولا يقول لا تفسد الا ان يريد به التفهيم وهو اظهر الكراهية واما اذا اراد تنقية موضع سجوده من التراب لا يقطع صلاته ثم رجع وقال لا تفسد بكل حال اراد به التفهيم اولا واصل ان الكلام قاطع للصلاة اجماعا والتنحنح كلام لقوله عليه السلام من تنحنح في الصلاة فقد تكلم ولان له صوت وحروف الا ان ابا يوسف خصه بالاثر وهو ما روي عن النبي صلعم انه صلى صلوة الكسوف وجعل يتنحنح ويقول الم نعدك ان لا تعذبهم وانا فيهم والتنفيه قاطع لانه اسمع سماه قولا فقال ولا تقل لهما اف ولانه من جنس كلام الناس لان له حروفا تتهجى وله معنى مفهوم يذكر لمقصود

والكلام منه للصلاة بخلاف التنحنح فانه لاصلاح الملوح للتكلم به ولو
قال في المحيط اذا قال اف لمحضا لا يفسد صلاته عند ابي يوسف رواية
واحدة وان قال اف مشددة ففيه اختلاف المشايخ عنه وتأكد عندهما انه
يفسد الصلاة في المخفف والمشدد جميعا وان تنحنح لغير عذر بان لم يكن مدفوعا
اليه او لم يكن مضطرا اليه وحصل به حروف يتبين ان يفسد صلاته عند ابي حنيفة
ومحمد وان كان مدفوعا اليه او مضطرا اليه لعذر بان اجتمع البلغم في حلقه فهو عفو
كالعطاس والجشاء لا يفسد صلاته لانه جشية لا يمكنه الاحتراز عنه الا بمشقة
واذا عطس لا تفسد صلاته وان سمع من العاطس حروف وهي الصحيح
فانه يكون لبعض الناس بكد وذلك لا يقطع الصلاة فكذلك هذا واما المسموط
اذا لم يكن مضطرا الى التنحنح الا انه تنحنح لاصلاح القراءة فانه يصير من القراءة
الا ترى ان المشي للبناء لا يقطع الصلاة وان لم يكن مناله لا تفسد اصلاحا وان
الفواتح اذا كان لتحسين الصوت ان ظهرت بالحروف كخواتيم الفاتحة
او الضم تفسد صلاته عندهما واما اذا لم يظهر حروف لا يفسد الصلاة
وعن ابن مسعود اربع من الجفاء ان يمسح جبهتك قبل ان تنصرف وان تبول
قائما وان تسمع المنادي فلا تجيبه وان تنخ في سجودك وجه قول ابي يوسف
ان النبي صلى صلاة الكسوف وجعل ينخ ويقول رب لم تعدني ان
لا تعذبهم وانا فيهم واما النخ الذي لا يسمع فلا بأس به وهو كالنفس ولا يفسد
الا من عذر بان اضطر الى ذلك فلا بأس به وينبغي ان يدفع السؤال ان قدر وبالتأخير
فاذا فعل وغلبه شيء من ذلك كظم وان لم يقدر فلا بأس بان يضع يده على فيه
او كمه على فيه قال صلى اذا تثاءب احدكم في الصلاة فليضع يده على فيه
ولانه يدفع الاذى عن نفسه لانه لا يأمن ان يدخل شيء في حلقه من الهوام فقد
تقدم انه اذا تثاءب فضحك منه لا تفسد صلاته لانه لا يسمى كلاما ولا بأس بالتمطي
ولا بالتمطط بفتح الطاء من باب فعل يفعل بالفتح فيهما ومطط الانف نزع
المخاط منه والمخاط ما يسيل من الانف فان جاده بلسانه واضطر الى الازدراد
او المخاط باخذ بطرف ثوبه ولا يدلك ثلاث مرات كانه على كبير
عند الصلاة ولا يتمطى كاه يكره ان يتمطى كاه في الصلاة لانه يشبه فعل
المجوس الا اذا تثاءب فغلبه ذلك لا ذكر كاه ولا وجهه يكره ان يتمطى وجهه

ولا يتمطى يكره لانه يتمطى يشبه في الصلاة لانه يزيل هيئة الصلاة ولا بأس
بهذه ثلاث مرات قال في الذخيرة اذا عبث بلحيته او حك بعض جسده
لا يفسد صلاته بيتي اذا فعل ذلك مرة او مرتين او مرارا وبين كل مرتين قدر ما
لو فعل ذلك ثلاث مرات متوالية تفسد صلاته كما لو تنفس
عشرة مرتين لا تفسد وثلاث مرات تفسد وفي الفتاوى اذا حك
جسده ثلاثا ما تفسد صلاته اذا كان بيده عذر واحدة وفي الذخيرة اختلفوا
في ذلك هل الذهاب والرجوع مرة او الذهاب مرة والرجوع اخرى
ولا يفتل الثوب ولا يرفعه الا اذا كثر بان فتل ثلاث فتلات او ثلاثة
براغيث فانه يفسد صلاته ولو فتل الفتل مرارا ان كان متتابعا لا تفسد
صلاته وان كان بينهما تباعد لا تفسد والترك افضل وفي الفتاوى اذا فتل
ثلاث فتلات على التوالي او نفض ثلاث نفضات على التوالي او حك
او سرح راسه او لحيته فسدت صلاته ولا ينفض ثيابه من التراب والصحيح
انه لا بأس به ولا يمسح جبهته من التراب ولا يمسح وجهه من الغبار ولا يشم العاطس فان عطس فقال له الآخر يرحمك الله وهو
في الصلاة فسدت صلاته لان هذا يجري في مخاطبات الناس فكان
من كلامهم فلو قال العاطس لنفسه يرحمني الله لا تفسد لانه دعاء قال
في الفتاوى ولو قال يرحمك الله بالنفي لا تفسد ايضا ولو قال العاطس
والسامع اللهم لا تفسد لانه لم يوجد جوابا وفي المحيط روى عن ابي حنيفة
ان العاطس يحمد الله في نفسه ولا يحرك به لسانه فان حرك به لسانه
فسدت صلاته كذا في النهاية ولو قال له رجل يرحمك الله وقال انوار عينك
فسدت صلاتهما جميعا وفي الفتاوى لا تفسد صلاة من قال ايمن لانه
لم يجب له ولا يمسح جبهته من التراب ولا بأس ان يمسح جبهته من التراب
بعد ان يفرغ من صلاته قبل ان يسلم وان كان في وسط الصلاة كره
وقال ابو يوسف احب الي ان يدعه وقال محمد لا ارى به بأسا قبل السلام
والتشهد لان تركه يوذن بالعبث وربما شغله عن صلاته وعن ابن عباس
اذا كنت في الصلاة فلا تمسح جبهتك ولا تنخ ولا تحرك الحصى وعن ابن مسعود
اربع من الجفاء ان يمسح جبهتك قبل ان تنصرف وان تبول قائما وان تسمع
المنادي فلا تجيبه وان تنخ في سجودك واما تثاؤب وسط الصلاة فانه يكره اجماعا

ولا بأم فلو قرأ وركع وسجد وهو نائم تفد صلاته ولو ركع او سجد ناسيا
اعاد ولم يفسد وفي منية المصلي اذا نام في القعدة الاخيرة فكلما تم انتبه
وجب عليه ان يقعد مقدار التشهد فان لم يفعل فسدت صلاته لان
الافعال في الصلاة حالة النوم لا تكتب بالكرام اذا قرأ ماشيا او ركع نائما
وهذه المسئلة يكثر وقوعها لا سيما في التراويح ولا يضحك ولا بأس
بالتبسم الضحك ما يكون مسموعا له دون جاره وهو يفسد الصلاة دون
الوضوء والتبسم ما لا يكون مسموعا له ولا يفسد بما جميعا لما روي ان النبي
صلعم تبسم في صلاته فلما فرغ سئل عن ذلك فقال اخبرني جبريل ان امتي
يتبسم في صلاته فلما فرغ سئل عن ذلك فقال اخبرني جبريل ان امتي
يقول من صلى عليك مرة صليت عليه عشرا ولم تسانف الصلاة
ولا يبكي من وجع او مصيبة فان كان بكاؤه من خشية الله تع او حوفا من النار
فلا بأس به وكذلك لا بأس ولا يناؤه الا من خشية الله تع وقال ابو يوسف
ان قال آه لا تفسد صلاته وان قال اوه تفسد صلاته سواء كان من وجع
او مصيبة او من خشية الله تع اعلم ان اذا ان في صلاته او ناؤه او بكى
فارتفع بكاؤه ارحصل به حروف فان كان من ذكر الجنة او النار لم يضره
لانه دليل على زيادة الخشوع فكان في معنى التسبيح وان كان من وجع او مصيبة
تقطع الصلاة لان فيه اظهار الجزع والتأسف فكان من كلام الناس والفرق
في ذلك ان الانين اظهار الوجع وكانه قال اعينوني فانا وجيع او مريض
او ملهوف ولو صرح بذلك فسدت صلاته فكذلك اذا كنى ومعنى
الانين من ذكر الجنة او النار تعرض بسؤال الجنة والتعوذ من النار لا يفسد
ولو صرح بذلك فقال اللهم اني اسألك الجنة واعوذ بك من النار لا يفسد
فكذا اذا كنى وعن ابي يوسف في الانين من الوجع ان كان بحيث لا يمكنه
منه قطع الصلاة وان كان لا يمكنه لا يقطع وعن محمد ان كان المريض ضعيفا
يقطع وان كان ثقيلا لا يقطع لانه يمكنه القعود الا بالانين وتفسير الانين
ان يقول آه او اناه او اوه ساكنة الواو وعن ابي يوسف
ان قوله اه لا تفسد في الحالين ارفي حال ذكر النار وحال التوجع وانما قيد
لان الاصل عنده ان الكلمة اشتملت على حرفين وبعضها ان اوحرفا
لا تفسد وانما اصلين تفسد وحروف الزيادة يجمعها قولك

اليوم

اليوم تنساه فمتى جاء بهذا لا يفسد قوله اه لانها حرفان من حروف الزوائد
لانه زاد على حرفين وكان كلاما لان اقل الكلام ثلثة احرف حرف
ابتداء وحرف وسط وحرف انتهاء وهو انما فقد عدم الالف والهاء
زائدين فهو اشارة الى ان الزائد عليها مفسد وفي الهداية ضعف
اصل ابي يوسف وقال هذا لا يتيسر لان كلام الناس في متفاهم العرف
يتسع وجود حروف الهجاء وانهام المعنى ويجتمع ذلك في حروف
كلها زوائد ولا يبكي على حائط او غيره كالصبي والانين من غير عذر
فان كان له عذر بان كان مريضا تعذر عليه القيام متكئا يصلي متكئا على
وحائط او غاره وان اناء او بكى في صلاته من غير عذر فبكره وهذا في الفرائض
وفي التطوع على الاصح وقيل فيها ولا يقف على رجل واحدة في الفرائض
من غير عذر وفي النوافل فيجوز وفي صلاة الاثر التراويح بين التعدين في
القيام افضل عند ابي حنيفة وثم يروى عن ابي يوسف خلافه وهكذا في شرح
السرخسي كذا في شرح القدوري للزاهدي ولا يقدم احد رجليه على الاخرى
ولا يميل على احديهما اذا احدر رجليه فبكره ان يتمايل على يمينه مرة وعلى يساره
اخرى كذا في الفتاوى ولكن يسوي بينهما اربين رجليه ولا يلصق احدى
رجليه ولكن يفرج بينهما لا تفريجا كثيرا بل يفرج بينهما تفريجا قليلا ولا يحرك
راسه في القراءة ولا يميله الى الكتف ولا يكشف عورته اعلم ان في شرائط
الصلاة ستر العورة وقد تقدم الكلام عليه في شرائط الصلاة فليراجع ثمة
والكلام هنا في حد العورة الغليظة والخفيفة من الرجل والحرة والامة وحد
الماء منها في الصلاة فنقول وبالله التوفيق عورة الرجل من تحت
سرته الى تحت ركبته والعورة على وجهين غليظة كالقبل والدبر وخفيفة
وهي ما عداهما وقليل الكشف في العورة لا يمنع الصلاة والكثير يمنع وحد
الماء ربع عضو فاكثر وعند ابي حنيفة ومحمد فاكثر الكشف اقل من الربع لا يمنع
وكذا اذا كان في اعضاء متفرقة فان كان ذلك كله لو جمع يبلغ ربع عضو فاكثر
كان اقل لا يمنع وعند ابي يوسف الى الماء النصف فاذا دون النصف
من النصف لا يمنع وقيل له في النصف روايتان وفي رواية جعله في حد القلة
وفي رواية جعله في حد الكثرة والعضو كالبطن والفخذ والساق والساعد

والكشف النازل من الرأس للمرأة وكذلك الاذنان حتى لو انكشف ربع كل واحد من هذه الاشياء على الانفراد منع جواز الصلاة والمذكر بانفراده والالتباس بانفرادهما والمذبر بانفراده والالتباس بانفرادهما والركبة هل تمنع بانفرادها قال بعضهم هي تبع للفخذ فهي مع الفخذ عضو واحد وقال بعضهم هي عضو على حدة وقدر المرأة ان كانت ماهرة يتبع للصدر وان مبتدئة كان بانفراده ثم لا فرق بين العورة الغليظة والخفيفة في اعتبار الربع على الصحيح خلافا للكرخي ومن تابعه فانهم يقولون الخلاف في العورة الخفيفة اما اذا انكشف من العورة الغليظة اكثر من قدر الدرهم منع الصلاة واعتبروها بالنجاسة المغلظة والصحيح ان الاختلاف فيها جميعا واحد وما ذكره الكرخي وهم لان قصده بهذا التغليظ في العورة الغليظة وهي المخففة تخفيف لان اعتبر في الدبر قدر الدرهم وهو لا يكون اكثر منه فهذا يقتضي جواز الصلاة وان كان جميعه مكشوفا وفي الفتاوى اختلف المشايخ في الدبر هل هو عورة مع الالتيين جميعا او كل الية منهما عورة والدبر نفسها منهم من قال كل ذلك عورة واصح فصل في هذا منع المنكشف ربع احدهما كان ما انفصل واختلفوا ايضا في الخصيتين فبعضهم اعتبرهما مع الذكر حتى يعتبر ربع المجموع وبعضهم اعتبرهما على الانفراد اعتبارا بالدية والركبة من العورة عند الشافعي خلافا قال في النهاية واختلفوا في الركبة مع الفخذ فمنهم من جعل كل واحد منهما عضوا على حدة فعلى هذا يعتبر انكشاف ربعها على الانفراد ومنهم من جعل الركبة مع الفخذ عضوا واحدا فيعتبر حينئذ انكشاف ربع الكل حتى لو صلى والركبة مكشوفة والفخذ مغطى جازت صلاته لان نفس الركبة من الفخذ فعلى هذا بين اختلف التخريج في من حولهم الركبة من العورة هل هي بيانية او تبعيضية فعلى الاول بيانية وعلى الثاني تبعيضية واما حكم النظر الى فخذ الرجل لعدم التمييز واما السرة فليست من العورة عندنا خلافا للشافعي لما روي عن ابن عمر انه كان اذا انتزر ابدى عن سرته وقال ابو هريرة للحسن بن علي رضي الله عنهما ارفع الموضع الذي كان يعتقل رسول الله صلعم منك فابدى عن سرته فعقبها ابو هريرة كذا في النهاية ولو انكشف ما بين سرته وعانته قدر ربع ما حول ذلك تفسد صلاته كذا في الوجيز وكان محمد بن الفضل يقول

السرة

السرة الى موضع نبات شعر العانة ليس بعورة لتعامل الناس في ابداء ذلك الموضع عند الانتزار وما سرة نوع حرج وبدا القول ضعيف لان التعامل بخلاف النص لا يعتبر كذا في الفتاوى وحكم العورة في الركبة اخف منها في الفخذ حتى لو راى الفاضي غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا يبالغ كما في الفخذ وان راه مكشوف السوءة او بعض العورة واجبه على ذلك كما في الفخذ كذا في الفتاوى والصغيرة جدا لا يكون لها عورة ولا بأس بالنظر اليها ومسها الا التي تصلح للجماع يقبل ذكر الحسن والحسين في صغرهما ولا بأس بتقبيل احدهما ذلك ويجره والصبي يضحك كذا في الفتاوى ايضا واما الحرة فجميعها كلها عورة الا وجهها وكفيها وهل قدميها عورة فيه خلاف وفي الهداية الاصح ان ليس بعورة في حق الصلاة والمشي والمراد من الكف باطنه لا ظاهره وهو لو انكشف ربع قدم المرأة على قول من جعل عورة منع جواز الصلاة وانكشاف ذراعيها كانكشاف بطنها في ظاهر الرواية ولو انكشف ربع ساقها مكشوف بعيد الصلاة عند ابي حنيفة ومحمد وان كان اقل من الربع لا تعيد وقال ابو يوسف لا تعيد اذا كان اقل من النصف وفي النصف عنه روايتان في رواية الجامع الصغير جعل في حد القليل وفي رواية الاصل جعل في حد الكثير والكم في الشعر والبطن والظهر والفخذ على هذا الاختلاف لان كل واحد عضو على حدة والمراد بالشعر النازل من الرأس هو الصحيح وهو اختيار ابي الليث واختار الصدر الشهيد هو ما على الرأس واما المسترسل فعفو روايتان والاحوط ان عورة والاظهر منه جواز النظر الى صغيرة الاجنبية وذلك بدوي لا الفتنة وروي انه ليس منه بعورة في حق الصلاة لكن مع هذا يحرم النظر اليه لا لانه عورة بل لان النظر عن شهوة الى شعور بعض فتنة كالنظر الى وجه المرأة الشابة او الى الشعور الامارد عن شهوة فذلك حرام ولو انكشف ربع اذنيها لا يجوز صلاتها هو الصحيح قال محمد في الجامع الصغير اذا صلت وثلث ساقها او ربعه مكشوف يعيد الصلاة وان كان اقل لا يعيد فان قيل لما اوجب محمد بين الثلث والربع وذكر الربع ينبغي ان يذكر الثلث فالجواب عنه من وجوه احدها ان الربع مانع قياسا والثلث مانع استحسانا فاورد القياس والاستحسان والثاني ان الربع مانع مع العدم والثلث مانع

لامع القدم والثالث ان محمدا رح لم يثبت العفو فى الربع بالكثرة لانه
لم يرد عن النبى صلعم ان الربع كثير وقد روى عنه ان الثلث كثير فى الوصية
حين قال والثلث كثير ولكن دل الدليل على ان الربع كثير كما فى حلق الراس
ومسح ربع الرأس فرق بين الثلث والربع كى لا يكون قاطعا فى ماله تردد والرابع
ان ابا حنيفة سئل عن هذه المسئلة على هذا الوجه فاورد ها محمد فى كتابه
كذلك وان صلت فى ثوب متخرق وهى بقدر ربع الثوب الجديد فتكشف
من شعرها شيئ ومن فخذها شيئ ولو جمع ذلك ربع الساق
لا يجوز صلاتها قال الامام الترجمانى كل عضو هو عورة من المرأة اذا انفصل
عنها هل يجوز النظر اليه فيه روايتان احداهما يجوز كما يجوز النظر الى ريقها ودمها
والثانية لا يجوز وهو الاصح وكذا الذكر المقطوع من الرجل وشعرها اذا
حلق على هذا والاصح انه لا يجوز النظر اليها ودر ان تجوز لانه لا انفصل
عنه سقطت حرمة واما الامة فما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة
وبطنها وظهرها عورة وكذلك المدبرة وام الولد والمكاتبة ومن فى رقبتها
شئ من الرق بمعنى الامة والمستسعاة بمنزلة المكاتبة عند ابى حنيفة
وذلك لان المرأة ادخل فى العورة من الرجل فتكون من الامة اولى واما بطنها
وظهرها فعورة لان ذلك محل الفرج بدليل انه اذا شبه امرأة بظهر
ذات محارمه او بطنها كان مظاهرا كما لو شبهها بفرجها والظهر هو ما قابل
البطن من لحمة الصدر الى السرة وما سوى ذلك من بدنها فليس بعورة
لانها قد غارت الحرة من حيث انها مال يتباع وتشترى فغارت فيها الستر
ولانها تخرج فى حوائج مولاها فى ثياب مهنتها عادة فاعتبر حالها بذوات
المحارم فى خروج الرجال وفى الحج وقد روى عن عمر رض انه راى امرأة متنقبة
فزبى بمخفقته وقال بالحاج لا تتشبهى بالحرائر ولهذا اذا صلت الامة وراسها
مكشوف فصلاتها جائزة لان راسها ليس بعورة كالرجل المقنع المشكل
اذا كان رقيقا فعورته عورة الامة واما كان خنثى آزاد رماه انه ستر جميع بدنه لجواز
ان يكون امرأة فانه ستر ما بين سرته الى ركبتيه وصلى قال بعضهم يلزمه الاعادة
لجواز ان يكون امرأة وقال بعضهم لا يلزمه الاعادة لجواز ان يكون رجلا عنينا
عورة القبل والصبية ما دام لم يشتهيا فالقبل والدبر ثم يتغلظ بعد ذلك

الى عشر سنين ثم يكون عورة البالغين كذا ذكر ذلك زمانه بكل بلوغ المراهقة
فيه ولا بأس بوجه ارفع نفسه القبل او الدبر فان ذلك مكروه ولا يمس
بيده فى موضع يكون الاعتماد مسنونا واما فى موضع الذكر لا يكون فيه وضع اليمنى
على الشمال مسنونا فانه يرسل يديه ولو اكمل سراويله او ميزره فشده وبطل
قبل قبل ان يوذن ركعا لا يعيد صلاته وان شد بعمل كثير او بعدما اذى
ركعا فسدت صلاته وفى الواقعات رجل شد ازاره فسدت صلاته
لانه عمل كثير واذا حل لا يفسد قال ابو يوسف اذا تزع المعتق قميصه وحله ازار
لا تفسد صلوته ويكره له ذلك وقال فى الفتاوى اذا تزع القميص لا تفسد
وان لبسه تفسد وان شد السراويل تفسد وان فتحه لا تفسد ومنيه المصلى
ويكره تزع القميص والقلنسوة ولبسهما بعمل يسير واختلف الصحابة فى تحديد
العمل الكثير الذى ينافى الصلوة فقال بعضهم الزائد على ثلاث حركات كثير
وقال بعضهم الثلاث كثير وما دونه قليل وقال بعضهم ما كان بيدين فهو كثير
وكل عمل لا يمكن اقامته الا باليدين عادة كشد الازار والزر وكور العمامة
كثير وقيل كل ما يراه بعد فعلة خارج الصلوة يفسد وان شك
فى حاله فليس بمفسد وهذا هو الاصح وان وقعت عمامته او قلنسوته
هو فى الصلوة لا بأس بان يرفعها ويضعها على راسه بيد واحدة احترازا عما لو
رفعها بيديه ووضعها على راسه فانه يفسد صلاته وفى ذكر لا بأس بها اشارة
الى ان تركها اولى ويصلح راسه كشوف هذا على قول من حد العمل باليدين
وكذلك اذا سقطت عمامته ان سواه بيد واحدة لا بأس به وان سواه
باليدين فسدت صلوته وان تخربت عمامته لا يعيدها باليدين ولا بيد
واحدة ويصلح كشوف الراس للعذر او يصلح راسه بطرف العمامة بعمل
قليل فرق المصنف رحمه بينهما اذا لم تتخرب عمامته لكن ندبى منها كور
فسواه بيد واحدة فانه لا بأس به وبينهما اذا تخربت عمامته كلها فانه
لا يعيدها باليدين ولا بيد واحدة فانه يفسد صلاته لان التعمم عمل كثير وفى
منيه المصلى وان رفع العمامة من راسه ووضعها على الارض او رفعها من
الارض ووضعها على راسه او نزع القميص او تعمم بيد واحدة لا تفسد ولكنه
يكره قلت هذا مخالف لما ذكره المصنف رح اللهم الا ان يحمل كلام المنية

الخنثى

على ما اذا اسقط عمامته كورفسواه وتحمر بيده واحدة وفي القنية ويكره للرجل ان يصلي حاسرا راسه وفي المنية تكاسلا ولا باس به اذا كان للتخشع والتضرع ويكره التلثم والتقنع وهو ان يشتمل بثوب واحد بغطي به راسه وفمه ولا يرفع منه جانبا تخرج منه يده سميت صماء لانه شد على يده المبالغة كالصخرة الصماء ليس فيها صدع وقيل هما ان يشتمل الرجل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من احد جانبيه فيضعه على منكبه فتبدو منه عورته ولا باس بالصلاة في الثوب الواحد لان النبي صلعم صلى في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه امرأة عائشة وعمر غبا وذا قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في شملة قد توشح بها وعقد بين كتفيه وقال صلعم اذا كان ثوبك واسعا فاتشح به وان كان ضيقا فاتزر به وعن ابي هريرة قال نهى رسول الله صلعم ان يصلي الرجل في ثوب ليس منه على عاتقه شيء وفي القنية وان ليس قميصا ليس تحته ازار وليس فوقه رداء وصلى فيه جازه وعن سلمة بن الاكوع قال قلت يا رسول الله اني اكون في الصيد واصلي في قميص واحد فقال زره عليك ولو بشوكة وروى ابن شجاع ان من صلى محلول الازرار وعليه قميص ان كان لو نظر راى عورته من ربقة لم تجز صلوته وان كان لو تكلم يبدو عورته جازت صلاته وعن ابي صلعم انه نهى ان يصلي الرجل في قميص محلول الازرار مخافة ان يرى فرجه اذا ركع ويكره ان يصلي في ثياب البذلة والمهنة والمستحب ان يصلي في ثلاثة اثواب قميص وازار ورداء وعند ابي حنيفة رحمه الله ان كان ثوبا حسن ثيابه للصلوة والمرأة تصلي في قميص وخمار وملحفة ولا يجوز قدر ما يستر عورته لان الخروج في مثله كبيرة وان اخذ اللجام من راس فرس احد بيده واحدة فلا باس به وكذلك تركه اولى وان اخذ بيديه فسدت صلاته وكذلك المحلاة على هذا ان علقها بيديه فسدت صلاته وان كان بيد واحدة فلا باس به ولا يسرج او يضع السرج على ظهر فرسه لانه يحتاج الى عمل كثير ولا باخذ السرج من على ظهر فرسه ولا باس بان يمسك لجامه وهو يصلي واللجام في يده في قرن الفرس وهي واقفة وان اخذ عنان دابته او مقودها وهو يمشي ان كان موضع قبضته بحالم يجزه وان كان الذي هو موضعا آخر

جاز

جاز وان كان يتحرك بتحركها في صلاته في الركوع والسجود وهو المختار وان جذبة الدابة وهو يصلي حتى ازالها عن موضع سجوده فسدت صلوته ولا باس بقبضه ويكره ذلك وان حمل رجل بزره بيده واحدة لا باس به وكذلك السكة ومنطقة الصبيان على هذا التفصيل يكره ان يشد السكة والمنطقة وان حلها بيده واحدة لا باس به وتركه اولى المرأة اذا وقف قدامها ليزر ازرارها كمشوف فصلاتها جائزة لان رأسها ليس بعورة كالرجل فان اعتقت وهي في الصلوة لزمها ان تاخذ القناع في صلاتها ولا يبطل ذلك صلاتها لان الفرض لزمها في الحال بخلاف العريان اذا وجد ثوبا وهو في الصلوة فانه يفسد صلوته لان العريان توجه عليه الخطاب قبل ذلك بخلاف الامة ثم اذا كان مشيها ثلاث خطوات فادونها لا تفسد صلوتها وان كان اكثر فسدت وان لم تقنع او تقنعت وقد اوت ركنا فسدت صلاتها وفي القنية وان اخذت قناعها بعمل قليل قبل ان تودي ركنا لا تفسد صلاتها والعمل القليل ان ياخذه بيد واحدة وان كان بعد اداء ركن مع العلم بالعتق تفسد صلاتها ولا يتنع بالقراءة ولا بالتسبيح فان ذلك مكروه ولا يعد الاي ولا التسبيح بكرها عد الاي في الصلوة وعد التسبيح عند ابي حنيفة في الفرض والنفل هو الصحيح لانه ليس من اعمال الصلوة وبه ورد ان عمر رض قال لم يفعل ذلك عد فوثبك لتستفز منها فانت مستغن عن عد التسبيح ولانه لا يحتاج اما

ان يقعد بعيدة او يقلبه ولا يجوز بعيدة لقوله صلعم كفوا ايديكم في الصلاة
وان كان يقلبه شغلوه عن الصلاة وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس به
في الفريضة والمتطوع لان السنة وردت بقراءة هذه الآي وهي اربعون
آية او ستون وذلك لا يتوصل اليه الا بالعقد وقد وردت السنة في صلاة
التسبيح في تسبيحاتها عشرا وروي انها فرقا بين الفرض والنفل فكرهاه
دون النفل لان النفل قد يسومح فيه مالم يسامح في الفرض وفي المضمر
المكروه هو العقد بالاصابع او بخيط يسبحه واما القراءة برؤوس الاصابع والمسبحة
بالقلب لا يكره اتفاقا واما العقد بالبنان فانه بعد الصلوة وقيد
الصلاة احترازا عن خارج الصلاة لما ذكر فخر الاسلام رح ان عد التسبيح
في غير الصلاة بدعة وكان السلف يقولون تنزب ولا تحص وتسبح
وتخصص وفي شرح قوام الدين الاتقاني وقيد التسبيح والآي احترازا عن عد
الناس وغيرهم فان ذلك يكره بالاتفاق ثم قيل بدء الاختلاف في الفرائض
والنوافل جميعا وقيل الخلاف في المكتوبة ولا خلاف في النوافل انه لا يكره
وقيل الخلاف في النوافل ولا خلاف في المكتوبة انه يكره قال فخر الاسلام
فان احتاج المرء الى العقد عقد اشارة لا اضماما وصورة صلوة التسبيح
ما روى صاحب السنن باسناده الى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلعم
قال للعباس بن عبد المطلب يا عماه الا اعطيك الا امنحك
الا اجزيك الا افعل بك عشر خصال اذا انت فعلت ذلك غفر الله
عز وجل لك ذنبك اوله واخره قديمه وحديثه خطاه وعمده صغيره وكبيره
سره وعلانيته ان تصلي اربع ركعات تقرا في كل ركعة فاتحة الكتاب
وسورة فاذا فرغت من القرآن في اول ركعة وانت قائم سبحان الله والحمد لله
ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم تركع فتقولها وانت راكع عشرا
ثم ترفع راسك من الركوع فتقولها عشرا ثم تهوي ساجدا فتقولها وانت
ساجد عشرا ثم ترفع راسك من السجود فتقولها عشرا ثم تسجد فتقولها
عشرا ثم ترفع راسك من السجود فتقولها عشرا فذلك خمسة وسبعون
في كل ركعة يفعل ذلك في اربع ركعات ان استطعت ان تصليها في كل
يوم مرة فافعل فان لم تفعل ففي كل جمعة مرة فان لم تفعل ففي كل شهر مرة

صلوة التسبيح

فان لم

فان لم تفعل ففي كل سنة مرة فان لم تفعل ففي عمرك مرة وفي رواية
احوزا تسبيح خمس عشرة تسبيحة قبل القراءة وتسبيح عشرا وهذا اختيار
ابن المبارك وآداءه في الركوع يعد باصابعه على ركبتيه وفي السجود باصابعه
على الارض وفي بعض طرق البيهقي انه زاد في الاذكار ولا حول ولا قوة الا
بالله وروى ابو نعيم في الحلية الحديث المتقدم ثم قال فاذا فرغت فقلت
بعد التشهد وقبل التسليم اللهم اني اسالك توفيق اهل الهدى
واعمال اهل اليقين ومناصحة اهل التوبة وعزم اهل الصبر وجد اهل الخشية
وطلبة اهل الرغبة وتعبد اهل الورع وعرفان اهل العلم حتى اخافك
اللهم اني اسالك مخافة تحجزني عن معاصيك حتى اعمل بطاعتك
عملا استحق به رضاك وحتى اناصحك في التوبة خوفا منك وحتى اخلص
لك النصيحة حبا لك وحتى اتوكل عليك في الامور كلها حسن الظن بك
سبحان خالق النور قال الشيخ عبد الله البسطامي في رسالته ينبغي للمصلي
ان يعمل بحديث ابن عباس مرة وبما علما ابن المبارك اخرى وان يفعلها
بعد الضحى قبل صلوة الظهر واحب قراءة في كل ركعة بعد الفاتحة مرة من طوال
المفصل ومرة من الزلازل والعاديات وسورة النصر والاخلاص
ومرة التكاثر والعصر وقل يا ايها الكافرون والاخلاص وان يكون دعاؤه
بعد التسبيح وقبل التسليم اللهم اني اسالك توفيق اهل الهدى وذكر الدعاء
المتقدم قال الشيخ عبد الله البسطامي والد ليس في استحباب صلوة التسبيح
ما ذكره القاضي تاج الدين السبكي رحمه الله قال ومن مهمات المسائل ان الرافعي
لم يذكرها بعينها والذي الآن في غير مظنتها استطرادا صلوة التسبيح ولكنه ثبت
بما قد اخرجه ابو داود والترمذي وابن خزيمة في صحيحه والحاكم مستدركه
وقال الدارقطني اصح شيء في فضائل الصلوات فضل صلوة التسبيح
ونص على استحبابها من اصحابنا الشيخ ابو حامد المحاملي والشيخ ابو محمد
ولده امام الحرمين والغزالي والروياني والرافعي والمتاخرون اخرهم
الوالد في شرح المنهاج وغالبهم لم يذكر المسئلة الا في غير مظنتها قال
الروياني في البحر يستحب ان يعتادها كل حين ولا يتغافل عنها ولا ينبغي ان
يغتر بما فهم النووي في الاذكار من زوائدها فانه اقتصر على رواية الترمذي

بما فهم النووي في الاذكار من رده ما مر افقصر على رواية الترمذي وقول البقية
ليس فيها حديث صحيح ولا حسن والظن به رجاء ان لو استخضر تخريج ابي داود
لحديثها وتصحيح بن خزيمة والحاكم له صحيحه لما قال ذلك ولم يحسن ابن حجر
ادعاءه ان حديثها موضوع وقد كان عبد الله بن المبارك يواظب عليها
عقبها كان يسبح قائما قبل القراءة خمس عشرة مرة ثم بعد القراءة عشرا
ولا يسبح عند رفع الرأس من السجود وقال الشيخ عبد الله البسطامي رحمه الله
وانما اطلت في هذه الصلوة لما ذكره النووي واعتناء اهل العصر عليها فحبب
الي بقدر انه لك فينبغي الحرص عليها وما من تسبيح عظيم الثواب الوارد فيها
ثم يتغافل عنها الا متهاون بالدين غير مكترث بامثال الصالحين لا ينبغي ان يعتمد
من الخير في شيء انتهى **فروع في بعض مكروهات الصلوة** يكره ان يصلي
الى وجه قاعد يتحدث ولا بأس ان يصلي الى ظهره لما روي ان عمر رضي الله عنه رأى
رجلا يصلي الى وجه فغلاها بالدرة وقال للمصلي استقبل الصورة في
صلاتك وللقاعد استقبل المصلي بوجهك وتوصلي الى وجه انسان وبينهما
ثالث ظهره الى وجه المصلي لا يكره وروي انه صلى بين ان يصلي الرجل وحده
وعنده قوم يحدثون او نيام بهذا وبين هذا اذا كانوا بارزين فصوانهم على
وجه يخاف منه وقوع الغلط في الصلوة وفي النائم اذا كان يخاف الاحتلام
منه صوت فيضحك منه في صلوته ويخجل النائم اذا انتبه وان لم يكن كذلك
فلا بأس ولا بأس ان يصلي وبين يديه مصحف معلق او سيف معلق وان الصلوة
مكروهة وقال السيف آكد لانه في الحديث شديد فلا يليق تعليقه
في مقام الابتهال وقيل هذا قول ابن عمر واستقبال المصحف فيه تشبه
باهل الكتاب فانهم يفعلون ذلك بكتبهم وقيل هو قول ابراهيم النخعي قلت
اما السيف فهو آلة الحرب كالقلم والمرضوع موضع الحرب ولهذا يسمى
المحراب محرابا لانه موضع محاربة الشيطان فليبق على ما هو عليه والا ما امر ما خذ الاسلحة
في صلوة الخوف فاذا كان معلقا بين يديه كان اكمن لاخذه اذا احتاج اليه
فلا يكره هو اما المصحف اذا كان بين يديه بحيث يقرأ منه كان مكروها واما اذا كان
موضوعا فلا بأس به وكذا اذا كان معلقا ولا بأس ان يصلي على بساط فيه
تصاوير لان فيه استهانة بالصورة ولا يسجد على التصاوير لانه يشبه عبادة

الصورة

الصورة والظاهر الكراهة في المبسوط وتصوير بين ان يسجد على الصورة
او لا يسجد فان كلاهما مكروه وفي الجامع الصغير اذا كان في موضع يسجد وبكره فانه
من التعظيم له وان كان في موضع جلوس وقيامه لا يكره لانه من الاهانة
ووجه ما في المبسوط ان الباب الذي بعد للصلوة يعظم على سائر البسط
فيكون هذا نوع تعظيم للصورة وقد امرنا بالاهانة ويكره ايضا ان تكون الصا
فوق رأسه في السقف او بين يديه او بحذائه لما روي عن ابي هريرة ان
جبريل استأذن على رسول الله صلعم فاذن له فقال له ادخل كيف ادخل
بيتا فيه ستر عليه تماثيل جواز او رجال اما ان تقطع رؤسها او تجعل بساطا
يوطأ انا معاشر الملائكة لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة وان كانت
الصورة صغيرة بحيث لا تبدو للناظر الا بتفكر لا يكره لان الصغار جدا لا تشبه
لانه كان على خاتم ابي موسى وثيابه ولا وجه خاتم وانبال الذي على عهد عمر رض
كان على قفة صورة اسد وليوة وجنهما مبنيتان فنظر اليه عمر اعز درت
عيناه ودفعه الى ابي موسى الاشعري وامثل ذلك انبال التي في غيضة
وهو رضيع لانه حكي انه نبت نصر حين استولى اجزاء في زمانك يولد ولد
يفتلك وكان يتبع الاولاد يقتلهم فلما ولد وانبال القنة في عيصة رجا ان
يخرج من القنة فيقبض امه لهذا يحفظ وليوة ترضعه وبها يجانه فاراد
بهذا ان الخطر من امة وكان لابن عباس كانوا المخوف بصورة صغار
كذا في الغاية وكان التمثال مقطوع الرأس او محو الرأس بان بطلا موضعه
بالمراة او نحاط فليس بتمثال لانه لا يعبد بدون الرأس وصار كما اذا
صلى الى شمع او سراج على ما قالوا كذا في الهداية التمثال هو ما يصنع مما يصور
بصورة مشبهة لخلق الله تعالى من ذوات الروح ومعنى قوله على ما قالوا
انه ان بخلاف البعض قال الزرنجي اختلف في من صلى وبين يديه شمع
او سراج فقيل يكره كما لو كان بين يديه كانون فيه جمر او نار توقد والصحيح
انه لا يكره لان السراج لا يعبد وحده واحد وكما تكره الصورة في البيوت يكره
دخولها والآثار لا لها بما فيها والجلوس فيها ولو كانت الصورة على وسادة
ملقاة او على بساط مفروش لا يكره لانها تداس وتوطأ بخلاف ما اذا كانت
الوسادة منصوبة او كانت على السرير لانه تعظيم لها وتشدد ما كرابها ان يكون

كانون او جاقي مرقاة المفاتيح
بجر جمر وهو كوزي رجاء

امام المصلى ثم مر فوقه راسه ثم على يمينه ثم على شماله ثم خلفه ولو لبس ثوبا فيه تصاوير يكره لانه يشبه حامل الصنم والصلوة جائزة في جميع ذلك لكنه لا يستمع نشر انظارا وتعاد على وجه غير مكروه وهو الحكم في كل صلوة ادیت مع الكراهة كذا في الهداية وحكى عن الحسن البصري وعطا انهما قالا بفساد صلوة من وقف عطا وجلس الحسن البصري وقال تعظيم الصورة في ترك الجلوس عليها ولا يكره تمثال غير ذي روح لما روي ان ابن عباس نهى مصورا عن التصوير فقال كيف اصنع وهي كسبي فقال ان لم يكن لك فعليك بتمثال الاشجار وعن علي رضي الله عنه قال من صور تمثال ذي روح كلف يوم القيمة ان ينفخ فيه الروح وليس بنافخ ولا يكره بيع الثوب الذي فيه التصاوير وقال بعضهم يكره حتى لا تقبل شهادته بهذا وناسخ وفي نوادر هشام لا اجرة للناسخ لتصوير التماثيل لانه عمل معصية واذا قرأ من المصحف في صلوة فسدت صلاته عند ابي حنيفة سواء كان اماما او غيره وسواء كانت اية تامة او دونها وقال بعضهم ان كانت اية تامة فسدت والا فلا وهذا اذا كان لا يعرف القراءة الا من المصحف اما اذا كان يحفظ عن ظهر القلب وهو مع ذلك ينظر في المكتوب على المحراب وتقرأ فلا شك انه يجوز ولا تفسد صلوته وعند ابي يوسف ومحمد لا تفسد صلاته بالقراءة من المصحف لانها عبادة انضافت الى عبادة اخرى لما روي ان ذكوان كان يؤم عائشة في رمضان ولا يقرأ من المصحف ولان الفساد لا يخلو اما ان يكون لاجل حمل المصحف او لاجل النظر اليه او لاجل تقليب الاوراق ولا يجوز ان يكون لاجل الحمل لانه لو حمل اكثر من المصحف لا تفسد اجماعا والاثر في انه صلى كان يصلي وامامة بنت ابي العاص على عاتقه وكان يضعها اذا سجد ويحملها اذا رفع راسه من السجود ولا يجوز ان يكون لاجل النظر الى المصحف لانه لا يكون اكثر من النظر الى المنقوش في المحراب وهو لا يوجب الفساد ولا يجوز ان يكون لتقليب الاوراق لانه عمل قليل فلا يفسد ثم اذا كان عند هما لا تفسد الصلوة فهو مكروه لانه صنع اهل الكتاب فانهم يصلون هكذا ذكره التمرتاشي عن الشبهي وفي خزانة المفتين اذا حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الاوراق عمل كثير ولانه ايضا ملقن من المصحف وتعلم في الصلوة فلا يجوز كما لو تلقن وتعلم من رجل فعلى هذه العلة الاخيرة لا فرق

بين

لا فرق بين ان يكون المصحف محمولا او موضوعا وعلى العلة الاولى يفرق فيجوز اذا كان موضوعا ولا يجوز اذا كان محمولا الا ان العلة الثانية وهو التلقن من المصحف اصح وكان محمد بن الفضل يقول انا اجمعنا على ان الرجل اذا كان يمكنه ان يقرأ من المصحف ولا يمكنه ان يقرأ عن ظهر القلب لم يجز قراءته بالاجماع الا انهم لا يسلمون هذا كذا في النهاية واما لو حفظ ذكوان فتارة واذا اراد ان يؤم رفع في المصحف قبل ان يصلي ثم اذا صلى كان يقرأ عن ظهر القلب لانه كان لا يحفظ الا بعد ان يقرأ في المصحف الا ترى ان القراءة في المصحف مكروهة فلا يتوهم على عائشة انها تؤم رضي الله عنها على وجه مكروه ولو نظر الى المكتوب وفهم فالصحيح انه لا تفسد صلوته بالاجماع واذا نظر اليه غير مستفهم لكن فهم بنفس النظر اما لو نظر اليه مستفهما فسدت صلوته عند محمد وبه اخذ ابو الليث وعند ابي يوسف لا تفسد وهذا اذا كان المكتوب غير القرآن اما اذا نظر الى مكتوب هو قرآن وفهم لا تفسد صلوته بلا خلاف وعن نفس الاية اذا كان مكتوبا على الثواب غير القرآن فتأمل المصلي حتى فهم من غير ان يقرأ بلسانه لا تفسد صلوته لان بالنظر لا يكون متكلما والمفسد هو الكلام وقال شيخ الاسلام قال بعض مشايخنا اذا كان مكتوبا على المحراب كن في صلوتك خاشعا فنظر اليه وتأمل حتى فهم فعند ابي يوسف لا تفسد صلوته وعند محمد تفسد وفاسوه على مسئلة اليمين اذا حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر اليه حتى فهمه ولم يقرأه بلسانه فعند ابي يوسف لا يحنث لانه لم يقرأه لان القراءة انما تهي بلسانه وعند محمد يحنث متى فهم ما فيه فجعل الفهم له كالقراءة في حق الحنث فكذا في حق فساد الصلوة وهو لو قرأ في الصلوة كن في صلوتك خاشعا فسدت صلوته فكذا اذا فهم ومن مشايخنا من قال لا تفسد صلوته ايضا عند محمد وانما فهم لانه قرأ كتاب فلان غير مقصود في نفسه وانما المقصود علم ما فيه فينصرف اليمين الى ما هو المقصود واما قراءة القرآن مقصود بنفسه يبقى به الثواب فينصرف اليمين فيه الى القراءة لا الى الفهم والدليل عليه انه لو نظر الى جنين امرأته وعليه مكتوب انت طالق وفهمه ولم يقرأه لم تطلق وكذا اذا كان مكتوبا على جبين عبده انت حر فنظر اليه وفهمه ولم يقل بلسانه دل على ان محمدا انما جعل

الفهم بمنزلة القراءة في قراءة كتاب فلان خاصة وأما في حق سائر الاحكام المتعلقة بالخطوع لم يجعل الفهم كالقراءة وفي الهداية لو نظر الى مكتوب وفهم ما فيه لم تفسد صلوته بالاجماع بخلاف ما اذا حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر وفهم حيث يحنث بالفهم عند محمد لان المقصود هناك الفهم أما في الصلوة فيتعلق بالعمل الكثير واعلم ان كل صلوة أديت مع الكراهة فانها يجوز ولكن يجب ان تعاد على وجه غير مكروه ولهذا لو صلى وفيه في صلوة بعيد ويكون الفرض هو الثاني كذا في الفوائد ولا يتحد سورة بعينها لا بقراءة غيرها ليس في شئ من الصلوات قراءة سورة بعينها لا يجوز غيرها يعني ان الصلوة لا تنعقد بتحديد سورة مخصوصة بل يقرأ ما يتيسر من القرآن ويكره ان يتخذ سورة بعينها للصلوة لا يقرأ غيرها فيما مر هجر الباقي وايهام التفضيل يعني بذلك مثل سور الفاتحة وذلك بان يعين سورة الا على وهل اذا كان ليوم الجمعة الا اذا كان هي اليسر عليه او تبرك بقراءة رسول الله صلعم يعني هذا اذا ادار ان ذلك حتما واجبا لا يجوز غيره أما اذا علم انه يقرأ باقي سورة قرآنا ولكن تقرآنا بين السورتين تبركا بقراءة رسول الله صلعم لا يكره لكن بشرط ان يقرأ غيرها احيانا لكن لا يظن جاهل انه لا يجزئ غيرها ولا ايضا يوهم هجران الباقي قال الفقيه ابو الليث اذا يكره ان يتخذ سورة معينة اذا لم يعتقد الجواز بغيرها أما اذا اعتقده ولكن يقرأ هذه السورة لانها ليست عليه فلا يكره وعلى هذا كره اصحابنا ان يخص لنفسه موضعا من المسجد يصلي فيه ولا يقرأ السورتين ويترك بينهما سورة كما اذا قرأ في الركعة الاولى اذا جاء نصر الله والفتح وفي الثانية قل هو الله احد فانه مكروه وقيل لا يكره كذا في الفتاوى وان ترك بين الركعتين السورتين فصاعدا اي وثلاث سور فاكثر لا يكره هذا اذا جمع بين السورتين وبينهما سورة او سورة في ركعتين أما اذا كان في ركعة فانه يكره ان يجمع بين سورتين وبينهما سورة او سورتين ولا يقرأ في الركعة الثانية سورة اطول من السورة التي قرأها في الاولى الا اذا كان قليلا فلا بأس اعلم ان اطالة الركعة الثانية على الاولى مكروه بالاجماع في الصلوات كلها يعني في الفرايض أما في السنن والنوافل فلا يكره كذا في الفتاوى والمستحب في الصلوات كلها ما خلا الفجر التسوية بين الركعتين في القراءة عندهما قال محمد احب الي ان يطول الاولى على الثانية في الصلوات كلها لان في التسوية

بينهما حجاجا ولا حرج في الترجيح والدليل على ذلك ما روي ابو قتادة ان النبي صلعم كان يطيل الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها الا انهما قالا بهذا القول على الاطلاق من حيث الثناء والتعوذ وجنحا الى ان الركعتين استويا في استفتاح القراءة يعني ان القراءة بنحو فرض فلما استويا في الفريضة استويا في المقدار وقد صح ان النبي صلعم قرأ في صلوة الجمعة في الركعة الاولى بالجمعة وفي الثانية اذا جاءك المنافقون وكل واحد منهما احد عشرة آية وأما في صلوة الفجر فيستحب تطويل الاولى على الثانية بالاجماع لانها في وقت نوم وغفلة ولهذا اختصت بالتغليب بخلاف سائر الاوقات لانها وقت علم ويقظة فلو تغافلوا في غير الفجر انما يتغافلون باستثقال وبناهم وذلك مضاف الى تقصيرهم واما تغفلهم بالنوم فليست باختيارهم فيستحب فيها تطويل الاولى على الثانية بالاجماع اعانة لهم على ادراك الجماعة والاعتبار في التطويل والقصر بالاي وهي ثلاث آيات لعدم امكان الاحتراز عنه فيما غير ذلك قال المرغيناني في التطويل معتبر من حيث الاي اي كان بينهما مقاربة فان كانت الآيات متفاوتة تعتبر من حيث الطول والقصر فانه يعتبر الكلمات والحروف هذا اذا كان اماما أما اذا كان منفردا فهو بالخيار ان شاء طول على الامام او سوى بين الركعتين على ما مر وصحح القدوري في القراءة كذا في السراج الوهاج ولا يقرأ في الثانية سورة قبل السورة التي قرأها في الاولى اي يكره ان يقرأ في الركعة الاولى سورة وفي الاخرى سورة فوقها فاذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الفلق يقرأ في الثانية قل اعوذ برب الناس ايضا وعلى هذا قراءة الآيات اذا قرأ في الركعة الاولى آية فانه يكره ان يقرأ في الاخرى آية من سورة فوقها وكذلك لا يقرأ في الاولى من وسط سورة وفي الثانية من وسط سورة اخرى بلا ضرورة وكذلك لا يقرأ في الاولى من اخر سورة وفي الثانية من اول سورة اخرى ولكن يقرأ في الركعتين من سورة واحد اما من وسطها او من آخرها او يقرأ في الاولى سورة بتمامها وفي الثانية كذلك او سورة بتمامها وفي القراءة في الركعتين من آخر السورة افضل قراءة سورة بتمامها في كل ركعة ايتهما كان اكثر فهو افضل لكن ينبغي ان يقرأ في الركعتين اول سورة واحدة لا آخر سورتين ولو قرأ في الركعتين من وسط السورة او من آخرها لا بأس

وان انتقل من آية الى آية وهما آيات بكره وفي السراج الوهاج ولو قرأ
بعض السورة في الركعة الاولى وبعضها في الركعة الثانية لا يكره في الصحيح
وقال بعضهم يكره ولو كرر آية في التطوع لا يكره وفي الفرائض يكره كذا في الفتاوى
ويكره ان يقرأ الفاتحة وهو في ركعة او يقرأ الفاتحة ومعها آية او لا يكره بانا
او يقرأ السورة بغير الفاتحة واذا آخر المصلي في قرأته بآية فيها ذكر النار فوقف
عندها او تعوذ بالله من النار او استغفر الله وذلك في التطوع فحسن
كذا روي عن بعضهم قال صليت بالليل ركعتين فقرأ في احداهما سورة البقرة وفي الثانية
سورة النساء فلما مر بآية فيها ذكر الجنة الا وقف وسألها ولا ذكر النار الا استغفر
منها واما الامام في الفرائض فلا يفعل ذلك لانه يطول على الموتمين ويمل
القوم اذا مر تبعاً وقال بعض المشايخ لا يكره اذا قرأ من آخر سورة وهو الاصح
يعني اذا مر من آخر السورة في الركعة الاولى ومن آخر سورة اخرى في الثانية
لا يكره على الاصح وبه اخذ بعض المشايخ وقد ذكر المصنف آنفا
انه لا يفعل ذلك فيكون مختار المصنف انه يكره ففروع في المفسدات
اذا اكل او شرب في صلوته فسدت صلوته سواء اكل عامداً او ناسياً
لانه معنى ينافي الصلوة كالكلام والحدث وحالة الصلوة مذكرة قال
في الغاية ما افسد الصوم افسد الصلوة وما لا فلا وجعل قدر الحمصة منهما
فيهما قال في الفتاوى اذا كان بين اسنانه شيء من طعام فابتلعه ان كان
قليلاً دون الحمصة لم يفسد صلوته لانه ذلك تبع لريقه الا انه يكره وان
مقدار الحمصة فصاعداً فسدت صلوته ولو ابتلع ما بين اسنانه لم يفسد
اذا كانت الغلبة للريق ولو مضغ علكاً لا تفسد صلوته اذا كثر وكذا اذا
لاك الفوفل ولم يتفصل منها شيء ان كثر ذلك فسدت من اجل انه
عمل كثير وان انفصل منها شيء ودخل حلقه فسدت ولو قل وان اذا لم يكلها
ودخل ريقه لم تفسد ولو وقع في قدر بردة او قطرة مطر او ثلج فابتلعه فسدت
وان ابتلع سمسمة فسدت على المشهور وعن ابي حنيفة لا تفسد ولو كان
في فمه سكرة او فانيذ فذاب ودخل حلقه فسدت وان اكل السكر
قبل الشروع وبقيت حلاوته في فمه بعد الشروع ولم يدخل حلقه مع ريقه لا تفسد
ولو دخل الدمع حلقه فابتلعه لم تفسد وبكره ان يصلي وفي فمه دراهم او دنانير

ولو كان لا يمنع القراءة لانه يمنع الخشوع ولو قام في الصلوة اقل من قدر ما
فعاد الى حوذا ان اعاده وهو قادر على ان يجلس تفسد اذا بو يوسف لا تفسد
وعند محمد تفسد وان نقد الثلج ان كان اقل من ملاء الفم لا تفسد وان كان
ملاء الفم فسدت وان عمل في الصلوة شيئاً ثقيلاً بحيث يتكلف
لعمله منه فسدت صلوته ولو رفع نعله بحذائه اصبعه وفيها نجاسة
كثيرة ان كان في حال ركوعه او سجوده او قعوده تفسد وان كان في حال
قيامه لا تفسد وان طال لان فيه ضرورة كذا في الفتاوى وان ضرب
واحدة ضربة او ضربتين لا تفسد صلوته وان ضرب ثلاثا في ركعة واحدة
تفسد وقال بعضهم اذا ضرب ضربة وسكن ثم ضرب اخرى وسكن
ثم ثالثة وسكن لا تفسد كما قدمنا في المشي اذا مشى خطوة وسكن ثم خطوة
وسكن ثم خطوة وسكن لا تفسد وان كان متتابعاً فسد ولو ضرب
انسانا بسوط او بيده او بيده فسدت صلوته ولو مشى ان كان مقدار
صف لا تفسد لانه قليل وان كان مقدار صفين ان مشى دفعة واحدة
فسدت وقيل ان مشى خطوة ووقف ثم خطوة لا تفسد وان اغلق
الصحن الباب لا تفسد وان فتح المغلق تفسد ولو تزوج بمراهقة
او ثيبة مرة او مرتين لا تفسد وان زاد فسدت وان رمى بسهم تفسد
وان كان بيده دهن او طيب فمسح به رأسه او لحيته لا تفسد وان التقط
اذا دهن رأسه بيده واحدة لا تفسد وان اخذ الماء بيده ودهن رأسه
بالبد الاخرى فسدت ولو رمى بثلاثة احجار على الولاء فسدت ولو بين
خفيفة بغير صلوته وان انتقل او خلع خفيفة لا تفسد وان رضع منها الولد
او رضعته هي تفسد صلوتها وان ارتضع الولد وهي كارهة ان نزل لبنها
تفسد والا فلا وقيل ان مص مصة او مصتين ولم ينزل لبنها لم تفسد
وان مص ثلاثا وان لم ينزل اللبن كذا في الفتاوى وان قبلت المصلي
امرأته ولم يقبلها بشهوة صلوته تامة وان قبلها بشهوة او لم يدر بشهوة
فسدت صلوته وفي الفتاوى لا تفسد الا اذا قبلها بشهوة وعن ابي يوسف
اذا كانت هي تصلي فقبلها رجل لا تفسد صلوتها لعدم الفعل منها ولو نظر
الى فرج امرأة قد طلقها بشهوة وهو في الصلوة بصير راجعا لها ولا تفسد

صلوة لانه لبس بمحل كثيره ولو فعلها او تكلم فسدت صلوته وفي الخانية
اذا نظر الى فرج مطلقة طلاقا رجعيا صار مراجعا ولا يفسد صلوته وفي الاجناس
قال ابو حنيفة وابو يوسف يصير مراجعا ويفسد صلوته ولو وقع نظر المصلي
على عورة غيره لا يفسد صلوته ولو نظر الى فرج امرأة بشهوة وهو يصلي حرمت
عليه امهاتها وبناتها يعني داخل الفرج لا جوابه ولو كتب في الصلوة خطا مستبينا
لا يفسد صلوته الا ان يطول فيصير عملا كثيرا فيفسد وحد الطول ان يزيد على
ثلاث كلمات وفي خزانة المفتين اذا كتب فاستبانت حروفه ثلاث
كلمات لا تفسد وان زاد على ذلك فسدت واذا كتب على الهوا
او على يده شيئا لا يستبين لا يفسد واذا كبر واذا حمل شهيدا او عليه ثياب
ملطخة بالدم لا يفسد صلوته ولو وقع ثوب الشهيد على المصلي يفسد
ولو كان فوق المصلي ثوب معلق وطرفه نجس ومتى قام بقع الطرف
النجس على راسه فسدت صلوته وما مجرد اللمس من غير حمل لا يضره وان
ان يصلي متقلد القوس والجعبة الا ان يحركا عليه حركة تشغله فحينئذ تكره وتجزيه
صلاته وهذا اذا لم يكونا نجسين واما اذا كانا نجسين فسدت صلوته ورجل
رفع المصلي عن مكانه ثم وضعه من غير ان يجر عن القبلة لا يفسد صلوته وان وضعه
على الدابة يفسد كذا في التتارخانية والمصلي اذا دعاه احد ابويه لا يجيبه ما لم يخف
ان صلوته الا ان يستغيث به لبني لان قطع الصلوة لا يجوز الا لضرورة
وكذا الاجنبي اذا خاف ان يسقط من سطح او تجرفه النار او يغرق في الماء ويستغيث
بالمصلي وجب عليه قطع الصلوة وقال الطحاوي اما في النوافل اذا ناداه احد
ابويه ان علم انه في الصلوة وناداه لا بأس ان لا يجيبه وان كان لم يعلم
انه في الصلوة اجابه ورجل قام الى الصلوة فدفع منه شيئ قيمته درهم له
ان يقطع الصلوة ويطلب السارق سواء كانت فريضة او تطوعا لان
الدرهم مال المرأة تقطع فقيرا جاز لها قطع الصلوة لاصلاحها وكذا
الماشية اذا نفرت دابته او خاف الراعي على غنم الذئب قال في الاجناسي
تقطع الصلوة لاجل الدرهم وفي هذا تقديم لحق العبد على حق الشرع
لغناه الله وافتقار العبد ولو رأى العبد البصير فخاف عليه ان يقع فيما فقطع
صلاته لاجله ولو وضع القنديل في السراج وهو يصلي لا يفسد صلوته لانه قليل

كره في الفتاوى ولو تسجد على مكان نجس ثم اعاد على مكان طاهر جازت
صلوته وان تعمد ذلك فسدت ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر
او تطوع فقط نقض الظهر لانه صح شروعه في غيره فخرج عنه وبدا في غير صاحب
الترتيب اما اذا كان صاحب ترتيب فانتقل من الظهر الى العصر قبل
اداء الظهر لا يصير شارعا في العصر بل في التطوع لان العصر لا ينعقد في حقه
قبل اداء الظهر وعلى هذا اذا كان في الكتوبة فكبر بنوى النافلة او على العكس
او في الظهر فكبر بنوى الجمعة او على العكس او كان يصلي منفردا فكبر بنوى القدوة
بالامام في تلك الصلوة او العكس ولو افتتح منفردا ثم اقتدى به رجل فافتتح
ثانيا لاجل فتوى الافتتاح الاول الا اذا نوى الداخل امرأة وحاصله
ان الثانية لو كانت غير الاولى ونوى الدخول بما غيرها هو فيه كان من ضرورته
خروجه عما هو فيه فيبطل كمن شرع بالغ ثم جره الصبي بالفعل او باكره او نجس آخر
ينتقض الاول كذا هذا واذا كانت الثانية عين الاولى فلا حتى لو صلى ظل
يجب على ما صلى ثم الصلوة كمن افتتح الظهر بعد ما صلى منها ركعة نهى هي التي
فاركعة التي صلاها هي عين الركعة المحسوبة في الصلوة التي هو فيها ويلغو
ما نوى من الافتتاح حتى لو صلى بعدها ثلاث ركعات يخرج عن عهدة فرض
الظهر ولو صلى اربعا بعد ما نوى على ظن ان الاولى انتقضت ولم يقعد في
الثالثة تفسد صلوته لان الاولى لم تبطل وفي الخلاصة هذا اذا نوى بعد
وكبر اما اذا قال بلسانه نويت ان اصير الظهر ينتقض ما صلى ولا يجزيه
تلك الركعة وفي الذخيرة هذا اذا لم يكن مسبوقا اما اذا كان مسبوقا وقام
الى قضاء ما سبق به ثم افتتح يكون مسيئا نافلا بالنية مع التكبيرة لاختلاف
الصلوتين حكما ولو صلى على الجنازة فكبر ثم جئ بأخرى فوضعت بحذائه فكبر
ان نوى بتكبيرة الصلوة على الاولى او عليهما او لا نية له فهو على الاولى جميعا
ثم يستقبل الصلوة على الثانية لان نوى ايجاد الموجود وهو لغو واذا
كبر بنوى الصلوة على الثانية يصير رافضا للاولى شارعا في الثانية لان
نوى ما ليس بموجود فصحت بنيته كذا في النهاية ولا يرفع صوته بالقراءة
والتسبيح زيادة ولا سجوده ولا طول ركوعه وسجوده وتشهده وقيامه
زيادة للناس بل ينبغي ان يكون صلوته في الخلاء وعند الناس على نحو ما هو

كره

قال الفقيه ابو الليث في تنبيه الغافلين يعلم الناس في الفرائض قال بعضهم لا يدخل فيها الربا لانها فريضة على جميع الخلق فاذا اخذ ما هو فرض عليه لا يدخل فيه الربا وقال بعضهم يدخل في الفرائض وغيرها قال الفقيه ابو الليث هذا عندي اذا كان يؤدي الفرائض ربا للناس ولم يكن ربا الناس لكان لا يؤديها فهذا منافق تام وهو من الذين قال الله تع ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار في الهاوية مع الى فرعون لانه لو كان يؤديه صحيحا خالصا لوجه لكان لا يمنعه عن اداء الفرائض واذا كان يؤدي الفرائض الا انه يؤديها عند الناس احسن واتم واذا لم يره احد يؤديها ما فقد من الثواب الناقص ولا ثواب لتلك الزيادة وهو مسئول عنها محاسب عليها لقوله صلعم من سمع بعمل سمع الله به سامع خلقه وحقره وصغره يوم القيمة رواه الطبراني في الكبير باسانيد احدها صحيح والبيهقي من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلعم يقول من سمع الناس بعمله سمع الله به سامع خلقه وصغره وحقره رواه البخاري ومسلم من حديث جندب بن عبد الله قال قال النبي صلعم من سمع سمع الله به ومن يرائي يرائي الله به سمع بتشديد الميم ومعناه من اظهر عمله للناس رياء اظهر الله نيته الفاسدة في عرصة يوم القيمة وفضحه على رؤس الاشهاد وقال صلعم من زين بعمل الآخرة وهو لا يريد به الا الله لا يطلبها لعين في السموات والارض رواه الطبراني في الاوسط وقال صلعم من طلب الدنيا بعمل الآخرة طمس وجهه ومحي ذكره واثبت اسمه في النار رواه الطبراني في الكبير وقال من تحبب الى الناس بما يحبون وبارز الله بما يكرهون لقي الله وهو عليه غضبان رواه الطبراني في الاوسط وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلعم من احسن الصلوة حيث يراه الناس واساءها حيث يخلو فتلك استهانة استهان بها ربه تبارك وتع رواه احمد في الزهد في كتابه وابو يعلى وقال صلعم من صام مراءاة فقد اشرك ومن تصدق مراءاة فقد اشرك ومن تقدح مراءاة فقد اشرك رواه البيهقي وقال صلعم ان اخوف ما اخاف عليكم الشرك الخفي ان يقوم الرجل فيصلي فيزين صلوته لما يرى من نظر رجل رواه البيهقي ابن ماجة وقال صلعم اذا جمع الله الاولين والآخرين يوم القيمة ليوم لا ريب فيه نادى مناد من كان اشرك لله في عمل احدا فليطلب ثوابه

من عنده

من عنده قال الله انا اغنى الشركاء عن الشرك رواه الترمذي وابن ماجة وابن حبان في صحيحه والبيهقي وقال لا يقبل الله عملا فيه مثقال حبة من خردل من رياء رواه ابن جرير بالطبراني مرسلا وقال اذا كان آخر الزمان صارت امتي ثلاث فرق فرقة يعبدون الله خالصا وفرقة يعبدون الله رياء وسمعة وفرقة يعبدون الله ليستاكلوا به الناس فاذا جمعهم الله يوم القيمة قال للذين يستاكل الناس بعبادتي وجلالي ما اردت بعبادتي فيقول وعزتك وجلالك لاستاكلن الناس بعبادتي فيقول وعزتك وجلالك لاستاكلن الناس قال لم بتفكك ما جمعت انطلقوا به الى النار ثم يقول للذين كانوا يعبدونه رياء بعزتي وجلالي ما اردت بعبادتي قال بعزتك وجلالك لارائن الناس قال لم يصعد الى منتهى انطلقوا به الى النار ثم يقول للذين كانوا يعبدونه خالصا بعزتي وجلالي ما اردت بعبادتي قال بعزتك وجلالك انت اعلم بذلك منا اردت بها وجهك قال صدقت عبدي انطلقوا به الى الجنة رواه الطبراني في الاوسط والبيهقي قال الفقيه ابو الليث فمن اراد ان يجد ثواب عمله في الآخرة ينبغي ان يكون عمله خالصا لله تع بغير الرياء ثم ينبغي ذلك العمل كي لا يبطل العجب لانه يقال حفظ العمل اشد من فعلها قال ابو بكر الواسطي لانه مثل كمثل زجاج يسرع اليه الكسر ولا يقبل الكسر الجبر وكذلك العمل اذا مسه الرياء كسره واذا مسه العجب كسره واذا اراد الرجل ان يعمل عملا وخاف الرياء من نفسه فان امكنه ان يخرج الرياء من نفسه ينبغي له ان يجتهد في ذلك واذا لم يمكنه فينبغي ان يعمل ذلك العمل ولا يتركه لاجل الرياء ثم يستغفر الله تع عما دخل فيه من الرياء فلعل الله تع يوفقه للاخلاص في عمل آخر وقال في المثل ان الدنيا خربت منذ مائة عام فرأوا من بعيد انهم كانوا يعملون اعمال البر مثل الرباطات والمناظر والمساجد وكان للناس منفعة وان كانت للرياء فربما ينفعه دعاء احد من المسلمين كما روي عن بعض المتقدمين انه بنى رباطا وكان يقول في نفسه لا ادري ان كان على هذا امر لا فاتاه آت في منامه وقال ان لم يكن عملك صحيحا فدعاء المسلمين الذين يدعون لك هو صحيح فسر بذلك ولا يفكر في امور الدنيا فانه يكره لان ذلك تفكر في صلوته فتذكر حديثا او شعرا او خطبة او مسئلة يكره ولا بد صلوته كذا في السراج الوهاج ويكون تفكره في معاني القرآن وامور الآخرة

وهكذا ينبغي ان يكون تفكره وخارج الصلوة واعلم ان المصنف رحمه الله لم يتعرض في هذه المقدمة الا لبيان مسائل سبق الحدث وتوضيحا فاحببنا ان نذكرها عقيب المنهيات فنقول وبالله التوفيق من سبقه حدث اوغلبه انصرف وتوضأ وبنى السبق بعذر وقصده والغلبة بعذر لكن لم يقدر على دفعه ولو عطس فسبقه الحدث او تنخع او سعل فخرج بقوته ريح فانه لا ينبغي هو الصحيح قولنا انصرف اراد انصرف عن مسامته من غير توقف بعد سبق الحدث فان مكث ساعة قدر ما يتوضأ ركنا بطلت صلاته لانه بعيد مؤديا جزأ من الصلوة مع الحدث وذلك لا يجوز فقد ما ادى واذا فسد ما ادى بعد الباقي ضرورة لان الصلوة الواحدة لا يتجزى صحة وفسادا كذا في النهاية وفي المنتقى اذا لم ينو بمضاه الصلوة لا تفسد واذا انصرف بناء له المشي والاعتراف من الاناء والاخراف عن القبلة وغسل النجاسة والاستنجاء اذا امكنه من غير كشف عورة حتى قال ابو حنيفة اذا كانت امرأة لا يجوز لها الاستنجاء لانه لا يمكنها الاستنجاء الا بالكشف فلو امكنها من غير كشف العورة جاز لها البناء هذا وفي فتاوى قاضيخان اذا ذهب ليتوضأ فانكشفت عورته في الوضوء وكشفها هو ان لم يجد بدا من ذلك لم تفسد وان وجد بدا ان امكنه الاستنجاء من تحت القميص فانه لا تفسد صلوته وفي النهاية انما يجوز له البناء في الاحداث الخارجة من احد السبيلين الموجبة للوضوء دون الغسل من غير قصد منه الحدث ولم يأت بعده بما ينافي الصلوة من غير توقف في موضع الصلوة او كلام او حدث او كشف عورة من غير ضرورة او فعل ينافي الصلوة كما لو بدت منه بدرة واما اذا لم يجد بدا من نفسه قال ابو علي النسفي اذا وجد بدا من ذلك وفعله فسدت بان تكلم او استنجاء وغسل موضع النجاسة من تحت القميص فانه لا تفسد وكذا اذا وجد موضعا بعيدا قريبا من الوضوء او دخل مكانا وجاوزه الى مكان آخر ليتوضأ هناك فسد لانه مشى من غير حاجة وفي الفتاوى اذا وجد ماء فذهب الى الابعد ان كان قريبا الى جنب ذلك الماء بان كان بينه وبين احدهما الى جنب الآخر لم يضره ذلك فافهم هذه القيود وقولنا وبنى من سبقه حدثا جواز البناء انما لا يفعل فعلا ينافي الصلوة

من الكلام والاكل والشرب والاستقاء من البئر وفي الحر غبنا في ان يستقي من البئر ويبني اذا لم يكن عنده ماء اخذ وقال الكرخي لا يبني مع الاستقاء من البئر ولو لم يتكلم بعد سبق الحدث ولكن بال او تغوط فانه لا يبني لان هذا احدث عمدا وحدث العمد مانع للبناء والاصل في هذا ان القياس يمنع البناء لان الحدث بناء في الصلوة فيتوضأ ويستأنف وهو قول الشافعي قال لان الحدث بناء في الصلوة والمشي والانحراف بعد انما هو لان آثار فرض صلوته قد ارتفع او ارتعف او اعذر في صلوته فليتوضأ وليبن على صلوته مالم يتكلم وقال عليه السلام اذا صلى احدكم فقاء او رعف فليضع يده على فيه وليتقدم فمن لم يسبق بشيء ولو آثار توضأ وبنى وخلافا لهما لا يمنع البناء هو الصحيح لان الفرض يتقوم بالكل وفي الفتاوى اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ او جرته بئر فذهب الى الماء ان كان مؤنة الذهاب او الاستقاء اقل من مؤنة الذهاب الى الماء فانه يستقي من البئر والا فليذهب الى الماء ولو احدث ومكث مقدار ركن لم يجز له البناء الا اذا احدث في نوم ثم انتبه وذهب من ساعته جاز له البناء وعن محمد لو ركع وسجد في حال نومه ثم انتبه وذهب جاز له البناء لان ما اتى به في حال نومه كالعدم وعن ابي يوسف اذا احدث في سجوده فرفع رأسه وكبر برمته اتمام سجوده اولم ينو شيئا فسدت صلوته وان آراد به الانصراف لا تفسد وقبل اذا رفع رأسه من الركوع وقال سمع الله لمن حمده وهو محدث لا ينبغي كذا في الفتاوى ولو انه قرأ في انصرافه وفي رجوعه فسدت صلوته على الصحيح لانه قرأ واليها فقد اداء جزأ مع الحدث وان قرأ بانيا فقد صلى مع المشي وذلك لا يجوز وقيل انما يفسد اذا قرأ في انصرافه دون رجوعه وقيل على العكس والاول اصح ولو سبح او هلل لا يمنع البناء على الاصح والمرأة اذا سبقها الحدث في صلوتها لها ان تكشف اعضاءها في الوضوء اذا لم تجد بدا من ذلك ولو احدثت الامة في صلاتها ثم اعتقت فتوضأت ثم تقنعت بنت وان رجعت الى الصلوة غير متقنعة فقامت ثم تقنعت استقبلت ولو طلب الماء بالاشارة او اشترى بالتعاطي او نسي ثوبا في موضع الوضوء فرجع واخذ الثوب لا يبني ولو دخل المسرجة

ودرة الباب جاز له البناء وان حمل الامام الى موضع صلوته ان كان تحمل بعيد
واحدة جاز له البناء وان علم الامام وحمله بعيدين لا ينبغي ثم لا يخرج مسبوقة
الحدث اما ان يكون اماما او منفردا او مقتديا فان كان اماما استخلف وذهب
وبنى على صلوته كيفية الاستخلاف ان يجر بثوبه الى المحراب فان كان
الخليفة لم يعلم كم صلى الامام فان الامام يشير باصبع اذا كان قد بقي ركعة
او باصبعين ان كان الباقي ركعتين وسجدة التلاوة بضع اصبعه على جبهة
والسهو بضع يده على قفاه واما اذا كان الخليفة يعلم حال الامام فلا حاجة
الى ذلك وانما ينبغي على صلوته عالم بحدث شبانا فيفسد الصلوة من
الاكل والشرب والكلام وغير ذلك واما اذا احدثه فسدت ولم يجز
له البناء وهو اذا كان منفردا او مسبوقة الحدث فانصرف وتوضأ فهو
بالخيار ان شاء اتم صلوته في الموضع الذي توضأ فيه وان شاء عاد الى
مصلاه والافضل العود وهو اختيار السرخسي وخواهرزاده ليكون
مؤديا جميعها في مكان واحد وقيل الافضل في الموضع الذي توضأ فيه
لما فيه من تقليل المشي فان ثلث ومشى وعاد الى المسجد ينبغي ان يفسد لانه
مشى من غير حاجة وقيل المشي وان وجد حقيقة لم يوجد حكما لان حرمة الصلوة
تكفل الاماكن لمكان واحد به لسهل ان من صلى على الدابة وبنى سجدة من
والدابة تسير يكفيه سجدة واحدة واما اذا كان مقتديا فانصرف وتوضأ
فانه يعود الى مكانه الا ان يكون امامه قد فرغ من صلوته او لا يكون بينهما حائل
فيجوز للاقتداء به في موضع ما توضأ فيه فان كان الامام قد فرغ من صلوته
جاز له ان يبني على صلوته في الموضع الذي توضأ فيه فان ثلث المقتدي
في حكم اللاحق فيما يقضي كالذي خلف الامام واذا كان بينه وبين ما يمنع
الاقتداء من طريق او حائل فينبغي ان لا يجوز ان يصلي في موضع وضوئه قبل
هو كالاحق ولكن الامام قد خرج من حرمة الصلوة فلا يراعى حينئذ ترتيب
المقام بينه وبين امام قد خرج من الصلوة وربما يكون قد تمات او نام
او احدث وهو يلتزم الاقتداء به وهو لا يعلم واذا كان الامام
لم يخرج من الصلوة فبقي المقتدي ان يعود وهو لو صلى في موضع وضوئه فسدت
صلوته لانه لا يصح اقتداؤه به وهو في موضع وضوئه فان كان في موضع يجوز

الاقتداء به

الاقتداء به فيه جاز الاقتداء به وهم اذا عاد قبل فراغ الامام فانه ينبغي له
ان يشتغل اولا بقضاء ما سبقه به الامام في حال يشاهد الوضوء بغير
قراءة لانه لا حق وتبقوم مقدار قيام الامام ومقدار ركوعه وسجوده وقاعدة
زاد او نقص لا يضره وهو اذا سبح فيما بقي لم يجب عليه سجود السهو لانه لاحق
فكان خلف الامام وهو لو لم يشتغل بقضاء ما سبقه به الامام ولكنه ناسيا
او لاهيا فقضى ما سبقه به بعد تسليم الامام جازت صلوته عندنا لان الترتيب
بين افعال الصلوة ليس بشرط عندنا وعنده زفر لا يجوز لان الترتيب
عنده شرط هذا واما اذا كان اماما مسبوقة الحدث فانه كان معه رجل واحد
كان اماما تكبيرة الامامة اولم ينو ما قام في مكان الامام اولم يقم قدمه الامام
اولم يعقده لانه اذا كان واحدا تعينت الامامة فيه حتى ان الامام الاول
لو اقتدى به على نفسه لم تفسد صلوة الثاني فان توضأ الاول وعاد
الى مكانه صار مأموما والامام هو الثاني لانه لما خرج من المسجد خرج من الامامة
وصار الثاني اماما وهو مؤتم به والاقتداء الثاني في مسبوقة الحدث وخرج من المسجد
قبل ان يرجع الاول فسدت صلوة الاول وصلوة الثاني تامة على حالها وبنى
على صلوته وهو مسبوقة الحدث بعد ما جاء الاول تحولت الامامة الى الاول
وتمت صلوتهما جميعا وهو لو جاء رجل فاقتدى بالثاني قبل ان يجيء الاول ثم جاء
الثاني الحدث وخرج من المسجد كان الثالث اماما لهما جميعا ولا يفسد صلوة
واحد منهم وهو ان الثالث مسبوقة الحدث وخرج من المسجد قبل ان يجيء احد من
الاولين فسدت صلوتهما وصلوة الثالث تامة وهو لو كان مسبوقة الحدث
بعد مجيء احدهما تعينت الامامة فيه ولا يفسد صلوة احدهم وهو لو كان خلفه
رجل واحد فاحدثا جميعا معا وخرجا من المسجد فصلوة الامام تامة وبنى عليها
وصلوة المقتدي فاسدة وهو لو كان الامام خلف اثنان او اكثر فلم يتقدم واحد
منهم ولا قدم الامام حتى خرج من المسجد فصلوة القوم فاسدة لانه لم يبق
لهم امام في المسجد وصلوة الامام تامة لانه لاحق حي نفسه كالمنفرد ولو قدم
واحدا منهما او تقدم من غير تقديم الامام وقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام
من المسجد جازت صلوتهم وصار الثاني اماما والاول كواحد من القوم حتى
لو افسد الثاني صلوته فسدت صلوة القوم وصلوة الامام الاول والامام

الاول اذا اقتدى صلوة فسدت صلوة خاصة هو انه الامام الاول فسد
صلوة قبل ان يقوم الثاني مكانه فسدت صلوتهم جميعا لانه بعد لم يخرج من الامام
وانما يخرج من الامامة باحد امرين اما بخروجه من المسجد او بقيام الخليفة مقامه
حتى ان رجلا لو جاء واقتدى به قبل خروجه من المسجد جاز الاقتداء به وكذا
لو كان مسافرا او نوى الاقامة انتقل فرضه وفرض القوم اربعا هكذا قال في
الفتاوى امام سبقه الحدث في الصلوة فاقتدى به رجل قبل ان يخرج الامام
من المسجد قبل ان يتوضأ قال الفقيه ابو جعفر يصح اقتداؤه وهكذا ذكر محمد
في كتاب الصلوة لو ان الامام حين سبقه الحدث ما خرج وقدم رجلا
جاز ساعتئذ فتقدم وكبر بنية صلوة الامام الاول صحت صلوتهم فهم
كانه قدم مسبوقا فجاز اقتداؤه به بعد الحدث ولو كبر بنية صلوة نفسه
ولم ينو الاقتداء بالاول فصلاته تامة وصلوة القوم فاسدة الا اذا استقبل
الصلوة واقتدوا به اجزأهم واما صلوة الامام الاول قال بعضهم تفسد
لانه كواحد من القوم وقال بعضهم لا تفسد لانه خرج من المسجد من غير استخلاف
ولو ان اماما احدث وقدم رجلا من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد قبل
قيام الثاني مقامه فان نوى الثاني ان يكون اماما من ساعته لم تفسد صلوتهم
وخرجت الامامة اليه وصار الاول كواحد من القوم وان لم ينو ان يكون
اماما اذا قام مقام الاول فسدت صلوتهم اذا خرج الاول قبل ان يصل
الثاني الى مقام الامام ولو قام مقام الاول قبل خروجه من المسجد جازت
صلوتهم لان قيامه مقامه بمنزلة البناء فيه ولو لم يتقدم احد وكان في المسجد
فتوضأ الامام فانه يعود الى موضعه ويبني لان صلوة القوم انما تفسد
بخروج الامام من المسجد من غير خليفة وبنا لم يخرج ولو كان المسجد ملآنا
وصفوف خارج المسجد فقدم رجلا من خارج المسجد لم يخرج عنه بها وبطلت
صلوة القوم وقال محمد يجوز ولو ان القوم افترقوا فرقتين فقدم كل
فريق منهم بطلت صلوة القوم جميعا لانها صلوة واحدة فلا يكون لها
ائمة متفرقة ولو استخلف الامام رجلا فانفرد عنهم رجل او رجلان فنووا
الانفراد بانفسهم بطلت صلوة المنفردين قال في الفتاوى اذا قدم
الامام او القوم رجلا ليشرط عليه الاقتداء به وهذا بخلاف ما ذكر

في الاصل ولو قام الامام الثاني في موضع الامامة صار اماما والاول
مقتديا خرج من المسجد او لم يخرج حتى لم تذكر هذه المسئلة هاهنا وانما تفسد
صلوة القوم ولو احدث الامام وانصرف من غير استخلاف استخلف
القوم فان لم يستخلف الامام ولا القوم حتى خرج الامام من المسجد بطلت
صلوة القوم لان الامام خرج من الامامة بالحدث فصار وامأمومين
بلا امام فبطلت صلوتهم وهل يبطل صلوة الامام فيه روايتان احداهما
لا يبطل وهو المشهور لان الامام غير مقتد بغيره فهو كالمنفرد وذكر الطحاوي
انها تبطل لانه اذا خرج من المسجد صار مأموما وآثما ولو لم يكن له امام
بطلت صلوته كالقوم ولو استخلف الامام امرأة فصلى معهم فسدت
صلوتهم جميعا الرجال والنساء والامام والمقتدون في قول اصحابنا الثلاثة
لانه لما قدم المرأة صارت اماما وآقتداء الرجال بالنساء لا يصح وآقتداء
النساء صلوة النساء فلانهن دخلوا في حرمة كاملة فاذا انتقلوا الى
حرمة ناقصة لم يجز فلهذا خرجوا من فرض الى فرض آخر وقال زفر صلوة
المرأة والنساء جائزة لان المرأة يجوز لها ان تؤم النساء وفي الابتداء
هكذا في حال البقاء وان احدث الامام فاستخلف مسبوقا فالاولى
للمسبوق ان لا يتقدم فان تقدم واتم بهم صلوتهم وفرغ من التشهد
قدم منهم رجل يسلم بهم ويقوم هو الى قضاياه فان لم يقدم احدا منهم وكبر
فتقدم بعد ما قعد قدر التشهد او احدث او تكلم فسدت صلوة
وصلوة القوم تامة واما صلوة الامام الاول فان ادرك الامام
الثاني في صلوته وقضى ما عليه وفرغ مع القوم فصلاته تامة وان لم يدرك
اولم يفرغ مما عليه فالصحيح ان صلاته تفسد وفي رواية ابي حفص الكبير
مسئلة حسنة قال في شرح ابن ابي عوف المنوفي اذا سبقه الحدث
فانصرف ليتوضأ فلم يجد الماء فتيمم ثم وجد الماء قبل ان يعود الى مكانه
لم تفسد صلوته وعليه ان يتوضأ ويبني وهذا قولهما وقال محمد تفسد
واما اذا وجد الماء بعد ان عاد الى مكانه فان صلاته تفسد بالاجماع
لانه فعل بالتيمم جزأ من الصلوة فابطلته رؤية الماء قال في المنتقى اذا
احدث فاستخلف وذهب للوضوء فتذكر فانه تفسد صلاته

دون صلوة القوم ولو بسبقة الحدث وهو في الركوع او السجود فانه لا
بهما لان تمام الركن بالانتقال وكذا اذا كان اماما فاستخلف غيره فان
الخليفة بعد الركوع والسجود فان لم يعد لم يجز كذا في المجتبى ولو حصر الامام
عن القراءة جاز له ان يستخلف عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز بل يتمها
بدون قراءة كالامي اذا ام اميين لان جواز الاستخلاف ثبت
بخلاف القياس والنص ورد في الحدث وهذا ليس في معناه لان
الحدث جائز به البلوى فلا يندر ونسيان جميع ما يحفظ من القرآن
نادر فاشبه الجنابة ولان الحصر ليس في معنى الحدث من وجوه احدها
ان الطهارة شرط لجميع الصلاة والقراءة لبعضها والثاني انه لا جواز للصلاة
بدون الطهارة ولها جواز بدون القراءة والثالث ان القراءة يجوز فيها
النيابة بخلاف الطهارة ولابي حنيفة ان الاستخلاف لعلة العجز وهو
ههنا اثبت من الحدث لانه لا يمكنه الخلاص عن الحصر بنفسه بخلاف سبق الحدث
فانه يمكنه الخلاص منه باعادة الطهارة اولان جواز الاستخلاف في الحدث
للعجز مع المضي وهو ههنا لزم لان المحدث عسى ان يجد ماء في المسجد
فيمكنه اتمامها من غير استخلاف والمذر في جميع ما يحفظ لا يعتد على
الاتمام الا بالتعليم والتذكر بخلاف الجنابة لانها كالحدث في العجز الا
انه فيها يحتاج الى زيادة الكشف قال في المصفى والخلاف فيما اذا لم
يجزه ما يجوز به الصلوة اما اذا قرأ وذلك فعليه ان يركع ولا يجوز له الاستخلاف
اجماعا وقال الرازي انما يستخلف اذا لم يمكنه قراءة شيء فان امكنه
قراءة آية لا يستخلف فان استخلف فسدت صلاته ثم انما يجوز الاستخلاف
اذا كان حافظا فقهر بحبل او خوف فاما اذا انسي فصار اميا لا يجوز له
الاستخلاف الحصر بفتحتين التي وضيق الصدر والفعل حصر مثل نصر
وانما ضم الحاء فخطأ كذا في المغرب ولو احدث الامام ولم يتقدم
احد وكان في المسجد ماء فتوضأ به الامام فانه يعود الى موضعه ويبني كان
صلوة القوم انما تفسد بخروج الامام من المسجد من غير حدثه وههنا لم يخرج
ولو ان الامام صار حافظا فجيء لا يمكنه المضي في الصلوة ليس له ان
يستخلف عند ابي حنيفة وعندهما له ان يستخلف وفي مسئلة سبق الحدث

الاستئناف

الاستئناف افضل يخرج عن شبهة الخلاف وهذا في حق الكل عند بعض المشايخ
وقيل هذا في حق المنفرد قطعا واما الامام والمأموم ان كانا يجدان الماء يخرج
فالاستئناف افضل وان كانا لا يجدان جماعة فالبناء افضل صيانة لفضل
الجماعة وصحح هذا القول صاحب الفتاوى وقال بعضهم ان كان في الوقت سعة
فالافضل الاستئناف وفي الكرخي الافضل ان يتوضأ ويتكلم ويستأنف
لانه يؤدي فرضه عن يقين ولا اختلاف فهو اولى وقد ظن انه احدث
فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث يستأنف وان لم يكن خرج من المسجد بنى ولو كان
يستخلف فسدت صلاته لانه عمل كثير من غير عذر وروى عن محمد انه لا يستأنف
في الوجهين سواء خرج من المسجد او لم يخرج لانه انصرف من غير عذر قال في النهاية
وخلاف محمد فيما اذا كان باب المسجد الى غير القبلة اما اذا كان الى جانبها
ومضى ووجهه الى القبلة لا يفسد بالاتفاق حتى يخرج من المسجد وفي الفتاوى
توهم انه رعف فاستخلف وقبل ان يخرج من المسجد ظهر انه لم يرعف قال
ابن الفضل ان كان الخليفة ادى ركنا من الصلاة لم يجز للامام ان يأخذ الا
مرة ثانية ولكن يقتدي بالخليفة وان لم يؤد ركنا فعنده يجوز ان يأخذ الامام
مرة اخرى وقال محمد تفسد صلاته ولو ظن انه افتتح الصلاة على غير وضوء فانصرف
ثم تبين انه على وضوء فسدت صلاته وان لم يخرج لان الانصراف على سبيل الرفض
والفرق بين حدث السلاة وبين ما اذا ظن انه احدث ثم علم انه لم يحدث انه
لو تحقق ما توهمه في حدث السلاة يستقبل ولو تحقق في تلك ما توهم بنى على صلاته
ولو رأى المتيمم سراب الماء فظنه ماء او ظن الماسح على الخفين ان مدته قد انقضت فانصرف
ثم علم انه لم ينقض او رأى في ثوبه حمرة فظنها دما او ظن انه لم يمسح
راسه فانصرف ثم تبين انه مسحه فانه يستأنف في هذه كلها لان الانصراف على جهة
الرفض ولو صلى الف فسلم على ركعتين يظنهما تمام صلاته ولم يتكلم او في الظهر يظنها جمعة
او على ظن انه مسافر فانه يستأنف ولو ظنها رابعة فانه يبني ويسجد للسهو لانه
في الاول يتيقن انه صلى ركعتين وكان قاعدا في السلام وسلام الفرض قاطع
في الثاني على ظن انها رابعة فلم يكن قاعدا ولو خشي ان يبدره القيء او الرعاف
او الحدث فانصرف لم يجز له البناء في قول ابي حنيفة وزفر لان الانصراف لم يكن
لحدث فاشبه اذا انصرف لحاجة وقال ابو يوسف يبني لانه اذا خشي لم يكن

المضي في صلاته بجاز لان البناء كان لو وجد ذلك ولو انصرف على ظن ان
في ثوبه نجاسة ليغسلها ثم علم انه لا نجاسة فيه فانه لا يبني ولو احدث
في صلوة الجنازة فقدم غيره جاز هو الصحيح فان نام فاحتلم او نظر الى امرأة
فانزل او جن او اغمي عليه او قهقهة استانف الصلوة بناء او لم يقعد قدر
التشهد في الثانية اما اذا قعد فانه يستانف في المسائل كلها وان
لم يجز البناء مع الجنون والنوم والاغماء والاحتلام لان بعذر وجود هذه
العوارض فلم يكن في معنى ما ورد به النص وكذا القهقهة لانها بمنزلة الكلام
قال في المبسوط هي الخشن من الكلام عند المناجات حتى تفسد الوضوء
ثم سوى بين النسيان والعمد في الكلام ففي القهقهة اولى وان قهقهة بعد
ما قعد قدر التشهد قبل السلام لم تفسد صلاته كالكلام في هذه الحالة لوجود
الصنع الثابت وكن في القهقهة بلزمه الوضوء لصلاة الخارج وقال زفر كل قهقهة
لا توجب اعادة الصلاة لا توجب اعادة الوضوء ولو اغمي عليه بعد القعود
قدر التشهد فان صلاته وصلاتهم تامة وعلى الامام الوضوء لصلاة الخارج
اما صلاة الامام فانه صار خارجا بالاغماء وليس عليه ركن من اركان الصلوة
فتجزيه صلاته وكذلك صلوة من كان على حاله فان قلت الخارج بصنعه وفي
عند ابي حنيفة ولم يوجد فلنا قد وجد لانه مع الى عليه لان من اضطراب بوجه
وذلك صنع منه وان لم يضطرب فقد رماه وجد من ذلك بعد الحدث
قاطع للصلوة لانه يصير مؤديا جزاء من الصلوة مع الحدث والا واضح
منه واما الماموم فمن كان منهم على مثل حال الامام فصلاته جائزة ايضا واما
المسبوقون فينبغي ان يكون حكمهم في الاغماء حكمهم فيما اذا قهقهة الامام قال
المحذر الامام اذا قهقهة بعد ما قعد قدر التشهد او احدث متعمدا او خلفه
لاخوان ومسبوقون فقد اساء على خمسة اوجه القهقهة والحدث العمد والسلام
والكلام والقيام وفي ثلاثة منها صلوة الكل تامة في السلام والكلام وفي القيام
بالاتفاق واما القهقهة والحدث العمد فصلاة الامام وقد مر هو بمنزل حالة
تامة واما صلوة المسبوقين فانها فاسدة عند ابي حنيفة وعندهما تامة
ويقومون بما عليهم واما صلوة اللاحقين اذا ادركوا الامام في صلاته
فصلوا معه فصلاتهم تامة وان لم يدركوا فيقهقه روايتان مع رواية ابي سليمان

تفسد

تفسد وفي رواية ابي حفص لا يفسد والاصح انها تفسد قال في الهداية
اذا قعد الامام قدر التشهد ثم قهقه او احدث متعمدا فسدت صلوة
المسبوقين عند ابي حنيفة لان القهقهة مفسدة للجزء الذي يلاقيه من صلوة
الامام فيفسد مثله من صلوة المقتدي غير ان الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق
محتاج اليه والبناء على الفاسد فاسد بخلاف السلام فانه منه والكلام
في معناه وينتقض وضوء الامام لوجود القهقهة في حرمة الصلوة وعند
ابي يوسف ومحمد لا يفسد وان تكلم او خرج من المسجد لا تفسد اجماعا
لما بينا ان صلوة المقتدي بناء على صلوة الامام جوازا وفسادا ولم تفسد
صلوة الامام فكذا صلاتهم وصار كالسلام والكلام وان تكلم الامام
بعد التشهد متعمدا يجب على المقتدين السلام اذا كانوا مدركين كما لو سلم
الامام او الكلام والسلام منهيان والمنهي بتعذر بخلاف ما اذا قهقه
او احدث متعمدا فانهم لا يسلمون بل يتوضؤن ويبنون من غير سلام لان
القهقهة والحدث العمد مفسدان ولا ينهيان والمفسد لا يتعذر والمراد
بالمنع ما يكون مستحقا بالتحريمة ان متصلا كالسلام او منفصلا كالخروج فالسلام
مستحق بالتحريمة ومنهي بها لقوله صلعم تحليلها السلام واما الخروج فليس
بمنع فاذا قضيت الصلوة فانشروا في الارض والكلام كالسلام
من وجه لاشتمال السلام على معنى الكلام لما فيه من خطاب الآدمي
الا ترى انه يحنث في يمينه لا يكلم فلانا فسلم وهو امام وفلان من المقتدي ويفارق
السلام من حيث ان الصلوة مشروع ومن الكلام واما الحدث والقهقهة
فليسا من موجب التحريمة بل من محظوراتها فلا ينهيانها فافترقا قال في النهاية
الكلام في معنى السلام لان السلام كلام مع القوم عن يمينه وبساره
لوجود كاف الخطاب فيه ولو انفتح البول على ثوب المصلي او بدنه اكثر
من قدر الدرهم فانفتل ليغسله فانه يستانف الصلوة ولا يبني وبه قال زفر
وقال ابو يوسف يبني لانه اتى بفعل يعفى عنه في الصلوة فلا يكون حدثا
كما لو انفتح على ثوبه اقل من الدرهم ولهما ان
النجاسة تمنع البناء وانما اجتاز للامر وهو ورد في الحدث فاسوى به
اصل النجاسة وكذا اذا اصابه شيء فادماه او مس فرجه شيء فسال
او دخل السوك رجله او جبهته فسال منها الدم من غير قصده او عضه فاسقال

منه الدم او سقط عليه من السطح عود او حجر او مدر او لوح فشجه او كان تحت شجرة فسقط عليه شيء منها فجرحه او رماه انسان بحجر فشجه ففي هذا كله يستانف عندهما ولا يبني وعند ابي يوسف يبني وتوضأ على ثوبه بخلاف ما اذا اصابه حدث من غير فعل باشيء انسان فسال الدم على ثوبه فانه يغسل الدم ويستانف عندهما وعند ابي يوسف يجوز له البناء سواء اصابه دم غيره لم يجز له البناء عندهما واذا اصاب ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم ان كان معه ثوب آخر القى هذا الثوب وستر عورته بالثوب الآخر ومضى على صلاته فان لم يلقه وادى ركنا فسدت صلاته وان لم يكن معه الا ثوب واحد فانصرف وغسله لم يجز له البناء عندهما وقال ابو يوسف يجوز له البناء وان سبقه الحدث بعد التشهد توضأ وسلم لان السلام واجب فلا بد من التوضي ليأتي به فان فعل بعد انصرافه للوضوء فعلا بعد الصلاة بطل عنه السلام ولا اعادة عليه وان تعمد الحدث في هذه الحالة يعني بعد التشهد او في حالة الوضوء او عمل عملا ينافي الصلاة تمت صلاته لان نقض البناء لوجود القاطع لكن لا اعادة عليه لانه لم يبق عليه شيء من افعال الصلاة واختلف اصحابنا في تحديد العمل الذي ينافي الصلاة فقال بعضهم الزيادة على ثلاث كثير وقال بعضهم الثلاث كثير وما دونه قليل وقال بعضهم ما كان بيد فهو قليل وما كان بيدين فهو كثير وهو قول كل الوراء الرازي بجملة فنظنه خارج الصلاة نقضه وان شك في حال قليل يعفى وهذا هو الاصح وتوضأ الامام بعد ما قعد قدر التشهد او تعمد الحدث وذهب القوم فمر غير سلام وان تكلم كان عليهم ان يسلموا ولو اراز المتيمم الماء في صلاته بطلت صلاته وكذا اذا اعلم بالماء اخبره عدل بوجوده كما في الغاية وقال في النهاية وهذا اذا لم يسبقه الحدث اما اذا سبقه الحدث فانصرف ليتوضأ فوجد الماء فانه يتوضأ ويبني ولا تبطل صلاته وقال في الاصل يستقبل ولا يبني وقولان بطلت صلاته هذا اذا كان الماء مباحا او كان مع اجنبي او صديقه او خادمه اما لو كان مع اجنبي لا تبطل ويمضي على صلاته فاذا فرغ وطلب منه واعطاه توضأ وان لم يعط فهو على تيممه فاذا رآه بعد ما قعد قدر التشهد بطلت صلوته عند

الجمعة

عند ابي حنيفة خلافا لهما وهذه المسئلة احد المسائل الاثنى عشرة التي ذكرها في المختصرات وزاد عليها المتاخرون مسائل نذكرها بتيسير الحفظ على المتعلمين فقول الثانية اذا كان ماسحا فانقضت مدة مسحه بعد ما قعد قدر التشهد بطلت صلاته عندهما وقال ابو يوسف تبطل بحدث في الصلوة وهو اصح فذهب ليتوضأ فانقضت مدة مسحه قبل غسل رجليه وبنى وقال في الاملاء يستانف وهو الصحيح لانه انتقض الوضوء بل بحدث لكن عنده وبغير الحدث اذا بقي على الشروع فبغير كما شرع في الصلاة من غير غسل فاذكر المنقض اذا احدث ثم ذهب ليتوضأ فخرج الوقت فانها يتوضأ ويستانف وقولنا فانقضت مدة مسحه هذا اذا وجد الماء اما اذا لم يجده او كان بحال اذا مد خفه خاف التلف على رجليه لم يعد اجماعا الثالثة اذا خلع خفيه بعمل يسير اخر ازعا اذا كان بعمل كثير فان صلاته تفسد اجماعا اما اذا لم يقصد خلعه بعمل رفيق بان يلوي الخف واسعا لا يحتاج في نزعه الى المعالجة الا قليلا اذا كان اميا فقدر سورة او تذكرها او سمع من غيره سورة الاخلاص او آية تخفظها اما اذا تعلم متلقنا من غيره فهو على كثير فيفسد اجماعا وهذا ايضا اذا كان اماما او منفردا اما اذا كان ماموما لا تبطل اجماعا وتوتعلقها في وسط الصلوة لانه لا قراءة عليه بخلاف ما اذا كان غريانا فوجد ثوبا في الصلوة او بعد التشهد فانها تفسد لوجوب الستر عليه الخامسة اذا صلى عريانا فوجد ثوبا يعني بالملك اما بالاباحة فهو على الخلاف المتقدم في التيمم السادسة اذا كان موميا قعد على الركوع والسجود والثابوة اذا نذكر فانه تعليه قبل هذه ولو كانت وتراولا بد اذا كان في الوقت سعة وهي في حد الترتيب والا لم تبطل ثم هذه الصلاة لا تبطل قطعا عند ابي حنيفة بل يبني ما فوته اذا صلى بعدها خمس صلوات وهو ذكر الغاية فانها تنقلب جائزة الثامنة اذا احدث القارئ فاستخلف اميا على الاصح وقبل ان الصلاة تفسد في هذه المسئلة اجماعا لان الاستخلاف على كثير فوجه الصحة وقيل بعد لانه صنع غير مستقل بدليل انه لو استخلف قارئا في خلال صلاته لم يجز فلم يكن الفساد بسبب الاستخلاف واما الفساد

بضرورة حكم شرعي وهو عدم صلاحية للامامة الثانية اذا طلعت الشمس
وهو في صلوة الفجر وليس المراد انه ينظر الى الوقت بل اذا راى الشعاع الاول
لم يكن ثم حجاب يمنعه لرأى الوقت كما في مكروهاتها ومع فانها باطل وذكر صاحب
المصفى ان شيخ مجد الدين ذكر عن شيخه المحبوبي انه قال كنا في بخارا نفتوا
عن الصلوة وقت طلوع الشمس لان الغالب انهم اذا منعوا عن ذلك
لم يقضوا فحمدنا هما اذا صار ظل كل شيء مثله وعندهما مثليه وفي المضمرات
هذه المسئلة لا يتصور الا على رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ان آخر
وقت الظهر اذا صار ظل كل شيء مثله كما هو قولهما والحاوية عشر اذا كان
يسيرا على الجبيرة فسقطت عن بره الثانية عشر اذا كان صاحب عذر
فانقطع عذره كما سيجيء ومن في معناها ان لثة عشر اذا صلى في الثوب
وفيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم ثم وجد ما يكفي لغسلها والرابعة عشر
اذا اعتقت الامة ولم يجد خمارا وهي مكشوفة الراس الخامسة عشر
سقوط الخف عن الماسح عليه اذا كان واسعا بحيث يرى فضله الساد وسادس عشر
خاض النجر اذا زالت الشمس السابعة عشر اذا كان يقضي القضاء فخاف عليه
الوقت المكروه وذكره في شرح الكنز للزيلعي الثامنة عشر صاحب العذر اذا خرج
وقته ففي هذه المسئلة كلها يبطل صلاته عند ابي حنيفة خلافا لهما وهو الاصل فيه
ان الخروج بصنعه فرض عنده خلافا لهما فاعترض هذه الاشياء في هذه الحالة
كاعتراضها في خلال الصلاة عنده وقالا كاعتراضها بعد السلام فان قلت
لا فائدة في التقييد بصنعه عنده فانه اذا حاذت امرأة في هذه الحالة ثم صلى
بالانفاق ولا صنع لها قبل المحاذاة من جهة صنع لما ان المفاعلة تقتضي
فاعلين فكان الفعل موجودا من جهة كما هو موجود منها واذا لم يكن للرجل فيه
اختيار قال الشرنبلالي اصل الخلاف في هذه المسائل اختلف فيه من اصحابنا
من قال هو ان الخروج من الصلاة بصنع المصلي فرض عند ابي حنيفة خلافا لهما
ثم قال وهذا لا يتصور لاستحالة ان يتأدى الفرض بالحدث العمد ولو كان
فرضا لتعين بما هو قربة وليس كذلك الصحيح ان بقاء عند ابي حنيفة
بعد الفراغ من التشهد واعتراض المغير للفرض في هذه الحالة كاعتراضه في خلال
الصلوة وهذه العوارض مغيرة للفرض بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير

والنوم

والقهقهة والحدث العمد والخارج النجس مبطلة لا مغيرة وطلوع الشمس مغير للفرض
من الفرض الى النفل وقربة المتيمم لما مغيرة لا فرض لانه كان فرضه التيمم فتغير
فرضه الى الوضوء بسبب سابق للصلاة وكذا سائر اخواتها وفي الكرماني
لو تاخر بطلت صلاته عند ابي حنيفة في هذه المسائل ولا ينقلب نفلا الا في
ثلاث مسائل وهو اذا اداه مكروها او طلعت الشمس في الفجر او خرج وقت
الظهر في الجمعة وما عداها هذه لا ينقلب نفلا ولا يستعمل في القراءة والتسبيحات
والدعوات والاذكار بل يقرأ بتسبيح ويدعو بالسكينة ينطق بتواد وبتسبيح
ويدعو بالوقار هو التفرج بينهما ان السكينة في القلب وهي التواضع
والوقار في الاعضاء هو التعظيم والحرمة والحمد والتنزيه والوقوف
بين الخوف والرجاء وهو ان كل حرف من موضعه واداء كل كلمة كما ينبغي وبوار
بحضور القلب والخوف والرجاء والخشوع والخضوع ويوفر حق كل ركن
بما وفر من الافعال والاذكار فاذا فرغ من الصلوة يكون بين الخوف والرجاء
خوف من عدم قبولها منه لتقصيره في اداءها كما ينبغي ورجاء ان يقبلها الله تعالى
منه بفضله وكرمه حاصله خوف من عدم القبول ورجاؤه للقبول ثم يحمد الله
تعالى على توفيقه لاداءها ويستغفره عما قصر فيها سائلا الله تعالى ان يرزقنا
توفيق طاعته وينجاوز عما قصرنا في عبادته ويحسن خاتمته اولا بفضله وكرمه
ان بعباده رؤف رحيم اعلم ان مسائل الجماعة والاقتداء لم يتعرض
كريها المص بها فاحببنا ان نذكرها فنقول وبالله التوفيق الكلام هنا في موقفين
الاول في الجماعة والثاني في الاقتداء اما الجماعة فالكلام فيها في مواضع في
بيان وجوبها وفي بيان من تجب عليه وفي بيان من تسقط به وفي بيان من يفعله
فاتت الجماعة وفي بيان من يصلح للامامة في الجملة وفي بيان من يصلح لها على التفصيل
وفي بيان من هو احق واولى بالامامة وفي بيان مقام الامام والمأموم اما الاول
فقال عامة المشايخ انها واجبة ذكره في التحفة وفي البدائع والصحيح انها سنة
مؤكدة اقرب قربة فيها من الواجب وجه قول العامة قوله تعالى واركعوا مع الراكعين
وهذا يدل على وجوبها وجه الصحيح قول سلم الجماعة من سنن الهدى لا يتخلف
عنها الا منافق وعن ابي ذر قال قال رسول الله صلعم من ثلاثة في قرية لا ينودى
فيهم ولا يقام فيهم الصلوة الا قد استحوذ عليهم الشيطان فعليك بالجماعة فانما يأكل

الجماعة

الذنب الفارة استحوذ استولى عليهم وتمكن منهم وقال ابن حنبل والاوزاعي
وداود الجماعة فرض عين لقوله صلعم من سمع النداء فلم يأته فلا صلوة له
الا من عذر وقال لقد هممت ان امر رجلا يصلي بالناس ثم احمل على قوم
يتخلفون عن الصلوة فاحرق عليهم بيوتهم ولو كانت سنة ما استحق هذا
به الوعيد الآن عامة العلماء اخذوا بظاهر قوله مع اقيموا الصلوة
ومن صلى وحده فقد اداها وقال صلعم صلاة الرجل بجماعة تفضل على صلاته
وحده بخمس وعشرين درجة ولم يقل صلاته وحده فاسدة فالنبي صلعم انما
اخبر للفضيلة لا للجواز فدل على انها سنة الا انها مؤكدة لانها من شعائر
الاسلام واما الحديث الذي احتجوا به فانه قال تخلفوا عن الصلوة
ولم يقل عن الجماعة والصلوة فريضة وتارك الفرض يستحق الوعيد
ولو سلم تخلفوا عن الجماعة لا يدل على الفريضة ايضا لانه من اخبار الاحاد فلا
يزاد به على الكتاب والذي يدل على ما قلنا فروض الاعيان اذا صلى وحده
وهو يمكنه الاداء بجماعة لا يجوز صلاته لقوله صلعم لا صلوة لجار المسجد
الا في المسجد فلما نفى الفضيلة والكمال لا النفي الصحة والجواز كقوله
صلعم لا صلوة للعبد الآبق والمراة ان مشزنة واذا ثبت ان الجماعة
سنة مؤكدة فهي تسقط في حال العذر لان الاعذار تسقط الفروض فاولى
ان تسقط السنن ومن الاعذار المسقط لها المطر الذي يتخلف عنها المطر الريح
في الليلة المظلمة واما بالنهار فليست الريح عذرا وكذا اذا كان يدافع احد الاخبثين
او احدهما او كان اذا خرج يخاف ان يجيء غريمه الذي عليه الدين او كان يخاف
الظلمة او برد سوء او فيت الصلوة فيختفي او تفوته العافلة او يكون
قيما لمريض او يخاف ضياع ماله وكذا اذا حضر العشاء وافيمت صلوة
العشاء ونفسه تنوق اليه وكذا اذا حضر الطعام في غير وقت العشاء
ونفسه تنوق اليه واما بيان من يجب عليه الجماعة فالجماعة انما تجب على الرجال
العاقلين الاحرار القادرين عليها من غير حرج فلا تجب على النساء والصبيان
والمجانين والعبيد والمقعد ومقطوع اليد والرجل من خلاف والشيخ الكبير
لا يقدر على المشي والمريض فليس على هؤلاء جمعة ولا جماعة واما النساء
فلان خروجهن الى الجماعة فتنة واما الصبيان والمجانين فلعدم اهلية وجوب

الصلاة في حقهم

في حقهم واما العبيد فلدفع الضرر عن مواليهم بتعطيل منافعهم المستحقة واما المقعد
ومقطوع الرجل من خلاف والشيخ الكبير فلانهم لا يقدرون على المشي والمريض
لا يقدر عليه الا بحرج فاما الاعمى فلا يجب عليه حضور الجماعة عند ابي حنيفة وان
وجد قائدا او عندهما يجب اذا وجد قائدا واما بيان من ينعقد به الجماعة فاقل
الجماعة اثنان وهو ان يكون مع الامام واحد لقوله صلعم الاثنان فما فوقهما جماعة
لا فرق في ذلك بين الواحد رجلا او امراة او صبيا بعقل او صبي معه صبي يعقل
الصلوة كانت جماعة قال في الفتاوى اذا حلف لا يصلي بجماعة وام صبيا
يعقل حنث في يمينه فاما المجنون والصبي الذي لا يعقل فلا عبرة بهما لانهما ليسا
من اهل الصلوة فكانا ملحقين بالعدم ولو صلى في بيته بزوجته او جاريته او ولده
فقد اتى بفضيلة الجماعة ولو نام او سهى او شغل عن الجماعة فالمستحب ان
يجمع اهله في منزله فيصلي بهم قال ورأيت الذي صلعم خرج ليصلح بين حيين من العرب
فحضر الناس عبد الرحمن بن عوف فصلى بهم فجاء النبي صلعم فمال الى صفهم فصفق
الناس وهذا يدل على تاكيد الجماعة قال صلعم من صلى اربعين يوما في جماعة يدرك
التكبيرة الاولى كتب له براءتان براءة من النار وبراءة من النفاق واما بيان
ما يفعل بعد فوات الجماعة انه لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر لكنه ذكر في الاصل
انه اذا فاتته الجماعة في مسجد حيه فانه في مسجد آخر يجوز اداء الصلوة فيه
فحسن وذكر القدوري انه اذا فاتته الجماعة جمع بامله في منزله وان صلى وحده
جاز لحديث المتقدم آنفا وفيه دليل على سقوط الطلب اذ لو وجب لكان
اولى الناس به رسول الله صلعم واما بيان من يصلح للامامة فهو كل عاقل مسلم
حتى يجوز امامة العبد والاعرابي والاعمى وولد الزنا والفاسق لقوله صلعم
صلوا خلف بر وفاجر والحديث وان ورد في الجمع والاعياد لتعلقها
بالامراء واكثرهم فساق لكنه بظاهره حجة فيما نحن فيه اذ العبرة لعموم اللفظ
لا لخصوص السبب وكذا الصحابة رضي الله عنهم كابن عمر وغيره وانهم يقتدون
اقتدوا بالحجاج في صلوة الجمعة وغيرها مع انه كان افسق اهل زمانه حتى
كان عمر بن عبد العزيز يقول لو جاءت كل امة بخبثها وجئنا بابي محمد لغلبناهم
وابو محمد كنية الحجاج وروي انه الحجاج كان يخطب يوم الجمعة فاطال الخطبة
حتى كاد يدخل وقت العصر فقام ابن عمر فقال اقصر يا عدو الله كدت ان تقتل

كما الزمنى فلما فرغ الحجاج من صلاته دعى بابن عمر فقال له ما حملك ان سلطت
بالك فاخر الصلوة عن وقتها فاعتذر بعذر فقال له ابن عمر اما يكفيني ان صليت خلف
رسول الله صلعم وخلف ابي بكر وعمر الا ان اصلي خلفك وانت افسق
الناس ٥ وروى عن ابي سعيد مولى بني اسيد انه قال عرست فدعوت
رهطا من اصحاب رسول الله صلعم فيهم ابو ذر وابو سعيد الخدري وحذيفة فحضرت
الصلوة فقدموني فصليت بهم وانا يومئذ عبد ٥ وفي رواية قال فتقدم ابو ذر
ليصلي بهم فقيل له اتقدم وانت في بيت غيرك فقدموني فصليت بهم وانا
يومئذ عبد ٥ وفي هذا حديث معروف اورده محمد بن الحسن في كتاب الماذون
وروى ان رسول الله صلعم استخلف ابن ام مكتوم على الصلاة بالمدينة حين
خرج الى بعض الغزوات وكان اعمى ويكره تقديم العبد لان مستحقر بين
الناس وينفر وانه لا يتوقع للعلم فقد يكون في مقابل الجماعة وتقديم الحر الى
كثيرا فكان الحر اولى كما قلنا في تقديم الاكبر على الاصغر واما قوله صلعم اسمعوا
واطيعوا ولو ولي عليكم حبشي اجدع فالمراد منه ولاية الامر والحث على الطاعة
دون التقدم في الصلوة على ان الصلوة خلف جائر تؤدى عندنا ولكن الكراهة
في الافضل عند وجود غيره وليس في الحديث بيان ذلك ولا شك ان الحر
افضل لانه يصلح لكثير من امور الدين لا يصلح العبد لها من حضور الجمعة ووجوب
الزكاة واشباه ذلك وكذلك يكره تقديم الاعرابي وهو الذي يسكن في
البوادي لان الجهل في الاعراب غالب قال الله تعالى فيهم واجدر الا يعلموا
حدود ما انزل الله على رسوله ولان الناس يكرهون امامته وكذلك يكره تقديم
الفاسق لانه لا يهتم بامر دينه فان كان اماما وعجز القوم عن منعه فانه يقتدي
في الجمعة ويصلي اخرى غير الجمعة فيكون النفل الى مسجد آخر غير مسجده وكذلك يكره
تقديم ولد الزنا لانه ليس له اب يفقهه فيغلب عليه الجهل لانعدام الاب
المتعلم ولان الناس يستخفون وينفرون عنه وكذلك يكره تقديم الاعمى
لانه لا يتجنب النجاسة وربما لا يهتدي للقبلة الا بغيره وفي المحيط اذا لم
يكن غيره من البصراء افضل منه فهو اولى فان قلت فما الافضل ان يصلي خلف
هؤلاء او الانفراد وقيل اما في حق الفاسق فالصلاة خلفه اولى فانه ذكر
في الفتاوى ان الرجل اذا صلى خلفه يحوز ثواب الجماعة لكن لا ينال ثواب

من يصلي خلف تقي ٥ واما الاعرابي فيمكن ان يكون الانفراد اولى لجهلهم بشروط
الصلوة ويمكن ان يكونوا على قياس الصلوة خلف الفاسق ٥ واما افضل
من يصلي خلفهم فلان الناس بكرة اما منهم ٥ فقال صلعم لزام قوما فليؤم
لذكارهون فلا صلوة له ٥ وفي رواية لعن الله من زام قوما وهم لذكارهون ٥
وكما ان الامام صاحب بدعة يكره الصلوة خلفه ٥ وقال بعضهم ان
الصلوة خلف المبتدع لا يجوز ٥ وذكر في المنتقى رواية عن ابي حنيفة انه كان
لا يرى الصلاة خلف المبتدع ٥ والصحيح انه كان بحيث يكفر لا يجوز وان كان
لا يكفره يجوز مع الكراهة ٥ وفي الفتاوى لا تجوز الصلوة خلف الرافضي والقدري
والمجسم ويكره الصلوة خلف شارب الخمر واكل الربا ٥ ولا بأس بالصلوة
خلف الامام الجائر لان بعض الصحابة صلوا خلف الحجاج ٥ واما بيان من يصلح
للامامة على التفصيل فكل من صح اقتداء الغير به في صلوة يصلح اماما له فيما هو من
فلا وسيأتي بيان شرائط صحة الاقتداء ٥ واما بيان من هو احق بالامامة ٥ وهو
بيانا فالحر اولى بالامامة من العبد والتقي اولى من الفاسق والبصير اولى من
الاعمى ٥ وولد الرشدة اولى من ولد الزنا ٥ وغير الاعرابي من هو لان اولى من
الاعرابي واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة لان به يصلح الصلوة
وبعده ما بعد ان يكون حافظا لما يجوز به الصلوة من القرآن ٥ واكرمهم بالسنة
بها الشريعة ٥ وعن ابي يوسف اقرأهم لكتاب الله اولى لان القراءة لا تجب
منها والحاجة الى العلم اذا كانت ثابتة الا ان تفوق القراءة مفقود الباقي
واحد والعلم سائر الاركان ٥ وقد روى انه صلعم قال ليؤم القوم
اقرأهم لكتاب الله تعالى فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة ٥ واما
بدء بالقارئ لان القارئ في ذلك الوقت كان يتعلم القرآن باحكامه وتفسيره
وكل من كثرت قراءته في ذلك فهو اعلم ٥ ولهذا قيل ان عمر رضه تعلم البقرة في
اثنتي عشرة سنة ٥ فاما في زماننا فالقارئ يقتصر على تعلم القرآن من غير تفسير
فيكون ماهرا في القراءة ولا حظ له في العلم فيكون العالم بالسنة اولى منه
الا ان يكون ممن يطعن عليه في دينه فحينئذ لا يقدم لان الناس لا يرغبون
في الاقتداء به ٥ وقال في الواقعات اذا تعلم الرجل فان اذا وجد قرآنا
كان تعلم باقي القرآن افضل من صلوة التطوع وتعلم الفقه اولى من ذلك

لانه يتعلم جميع القرآن فرض كفاية ويتعلم ما لابد منه من الفقه فرض عين وقال
اصحابنا ان العالم بالسنة اذا كان غيره او ورع ان تقدم العالم اولى من الاورع
اذا كان يجتنب الفواحش الظاهرة لان الامام مؤتمن في الصلوة والعالم
بالسنة اقدر على حفظ الامامة من غير العالم فكان اولى وقالا ان العلم واحد
فارزقهم القارئ لانه فيه زيادة فكان اولى وقالا ان تساووا في العلم واحد هم
زيادة الورع والورع درجة فوق التقوى لان التقوى اجتناب المحارم
والورع اجتناب الشبهات وقالا ان تساووا فاسنهم اراكبرهم سنا قال
صلعم لابني اخيه ليؤذن لكم اكبركما سنا ولان في تقديم الاسن
تكثير الجماعة لان رغبة الناس في الاقتداء اكثر فكان اولى وقالا ان تساووا في السن فاحسنهم
خلقا فان تساووا فاحسنهم خلقا وهو المحيط الاسن اولى من الاورع اذا لم
يكن فيه فسوق ظاهر لان الكبير اخشع وهو تقدم الوالي على الجميع وعلى امام المسجد
وصاحب البيت المستاجر اولى من المالك لانه احق بمنافعه وكذا المستعير
اولى من المعير وان كان صاحب البيت اولى بالامامة في بيته لقوله صلعم لا يؤمن الرجل
في بيته ولا يجلس على تكرمته الا باذنه والتكرمة الفراش موقتيل البساط او الوطاء
قالوا الا ان يكون مع صاحب البيت سلطان او قاض لان ولاية السلطان
عامة فكان اولى من غيره وامام المسجد الراتب فيما احكامه غيره وان كان غيره افقه
منه وادور رجلا في الفقه والصلاح سواء الا ان احدهما اورع فقدم اهل المسجد
غير الاورع فقد ساؤا واختار بعضهم الاورع واختار بعضهم غيره فالغيره
للاكثر ولو كان في جوار مسجد وبالبعد منه مسجد اكثر جماعة من مسجد حيه فصلوة في مسجد
حيه افضل وان بان مقام الامام والقوم فتقول اذا كان مع الامام واحد
اقامه عن يمينه بدا واذا كان قبل الشروع في الصلوة وان كان بعد ما شرع
اشار اليه بيده لحديث ابن عباس قال بت عند خالتي ميمونة لارقب صلوة
النبي صلعم بالليل فاتيته وقال نامت العيون وغابت النجوم وتجلى الحي القيوم
ثم قرا آخر سورة آل عمران ان في خلق السموات والارض الى آخرها ثم
قام الى شن معلق فتوضا منه ثم افتتح الصلوة فقمت وتوضات ووقفت
خلفه فاخذ باذني واقامني عن يمينه فعدت مكاني فاخذ في ثلاثا وثلاثا فظننا
فرغ فقال ما منعك ان تثبت في الموضع الذي اوقفتك فيه فقلت يا رسول الله

لا ينبغي

لا ينبغي لاحد ان يصلي في المسجد فقال صلعم اللهم فقهه في الدين وعلمه
ان تاول فاعادة النبي صلعم اياه الى الجانب الايمن دليل على ان المخ ان كان
مع الامام رجل واحد ولا يتاخر عن الامام وعن محمد يضع اصابعه عند عقب
الامام والاول هو الظاهر فان كان وقوفه يمنا للامام وسجوده يتقدم
على الامام لا يجزه لان العبرة لموضع الوقوف وتقدم سجوده لطوله ولو كان
خلفه او على يساره جاز لان الجواز متعلق بالاركان وقد وجدت الا انه
يكون مسيئا لمخالفة السنة وقيل ان وقف خلفه لا يكون مسيئا لانه قد
عمل ما عمل به واحد من الصحابة ولم يتعقل بفعله ومن جهة النبي صلعم بل وعلى ان العلم
والفقه واذا وقف عن يساره وكان مسيئا لما روى انه عند ذلك فعله برد
من جهة النبي صلعم فصار نسخا للسنة من كل وجه وكان مسيئا ولو كانت معه
امراة فانها تقوم خلفه وكذا لو كان معه خنثى مشكل لاحتمال انه امراة وان كان
رجل وامراة او رجل وخنثى اقام الرجل عن يمينه والمراة او الخنثى خلفه ولو كان
معه رجلان وامراة او خنثى اقام الرجلين خلفه والمراة او الخنثى خلفهما ولو
جاء رجل والصف طائ انتظر حتى يجئ آخر فان خاف فوت الركعة جذب
واحدا من الصف ان علم انه لا يوذيه وان صلح معتمدا خلف الصفوف
جاز كذا في وقتاوى وان كانا اثنين تقدم عليهما وكذا اذا كان احدهما صبيا
وعن ابي يوسف يتوسطهما للاثر وان ابن مسعود صلى بعلقمة والاسود فقام
وسطهما وقال انا ان النبي صلعم تقدم على انس واليتيم حين صلى بهما واكنيتم اخوا
انس لامه واسمه عمير وقيل صبيرة قال انس افاحتى رسول الله صلعم واليتيم
وراءه وابن ام سليم خلفنا واما روى عن ابن مسعود انه قام وسطهما فان
ابراهيم النخعي كان ذلك لضيق البيت والاصح ان هذا كان مذهب ابن مسعود
وابو يوسف يقول الاثنان لا يجاء حقيقة وحكما وان كان القوم كثيرا
وقام الامام وسط الصف او الى يمينه الصف او ميسرته من خلف الصف
فصلاتهم صحيحة تامة وقد ساؤا واما صلوة الامام فلانه كالمنفرد فيما يصلح
واما صلوة المؤتمين فانهم لم يتقدموا الامام الا ان الامام مسي لانه ترك
السنة لغير عذر فكان مخالفا لها الا ترى ان المحاريب ما نصبت الا في وسط
المساجد وهي قد نصبت لمقام الامام كذا في المبسوط وينبغي للقوم اذا قاموا

في الصف ان يبرأصبعوا ويسدوا الخلل ويسووا بين مناكبهم لقوله صلعم
تراصوا والصفوا المناكب بالمناكب والكعاب بالكعاب والسنة
ان يقوم الامام متقدما وسط الصف لان المحاريب منصوبة في وسط المسجد
وهي لمقام الامام ولا بأس ان يكون مقام الامام في المسجد وسجوده في الطاق
وهو المحراب ويكره ان يكون قائما في الطاق لانه تشبه بصنع اهل الكتاب
فرجحت تخصيص الامام بالمكان بخلاف ما اذا كان قدماه خارجين عن الطاق
وسجوده فيه فانه لا بأس به اجماعا قال في الحواشي واما يكره قيامه في الطاق
اذا كان المسجد متسعا اما اذا ضاق عن صف الامام فلا بأس به وفي المبسوط
اذا خلف لا يصلي في المسجد فصلى في الطاق لم يجز وينبغي لمن جاء الى الصلاة
ان يمشي وعليه السكينة والوقار لقوله صلعم اذا اتيتم الصلوة فلا تأتوها وانتم
تسعون ائتوها وعليكم السكينة والوقار فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا
وفي الكرخي قال محمد في رجل دخل المسجد والامام راكع قال احب الي ان يركع
حتى يصل الصف وان خاف الفوت ويكره للرجل ان يركع دون الصف
كما يكره ان يصلي وحده خلف الصف وروي ان ابا بكرة دخل والنبي صلعم
راكع فكبر ثم مشى الى الصف فلما فرغ النبي صلعم قال له زادك الله حرصا
ولا تعد وكوا جمع الرجال والصبيان والخناثى والنساء والصبيات
المراهقات فاردوا ان يصطفوا للجماعة يقوم الرجال صفا مما يلي الامام ثم
الصبيان ثم الخناثى ثم النساء ثم الصبيات المراهقات لقوله صلعم
ليليني منكم اولوا الاحلام والنهى ثم الذين يلونهم سني وليس في هذا الحديث
كرار كما ظن بعضهم ان الاحلام هي العقول بل المعنى ليليني منكم البالغون اولوا
العقول والحاكم هو البالغ كرار النبي صلعم امر معاذا ان يأخذ من كل
حالم دينارا الحالم بلغ وقت الحلم سواء احتلم او لم يحتلم وكذا اذا اجتمعت
الجنائز وفيها جنازة رجل وصبي وخنثى وانثى وصبية وضعت جنازة الرجل
مما يلي الامام والصبي خلفه والخنثى خلف الصبي والانثى خلف الخنثى والصبية
خلفها هكذا في الذخيرة في قبر واحد للضرورة يجعل الرجل مما يلي القبلة ثم الصبي
ثم الخنثى ثم الانثى ثم الصبية ويجعل سن كل اسفل جاريا من تراب او غيره فان
قامت امرأة الى جانب رجل وهما مشتركان في صلوة واجبة افسدت عليه صلوته

والمحاريب

والمحارم كالاجانب وهذا اذا نوى الامام امامتها وان قاس ان لا تفسد صلوته
وهو قول الشافعي اعتبارا بصلاتها حيث لا تفسد وان قوله صلعم اخروهن
من حيث اخرهن الله وهذا امر تقديم فرضية ترتيب مقامها فاذا جاز في
ذلك ترك فرض ترتيب المقام فيفسد الصلوة كما اذا تقدم المقتدي على
امامه لان تأخير المرأة فرض على الرجل في صلاة يشتركان فيها كما يفرض عليه ان
يتأخر امامه قال في الهداية وهو المحاذاة دونها فيكون هو التارك
لفرض المقام فتفسد صلاته دون صلاتها كما في موم اذا تقدم على الامام وفي
الكرخي المرأة منهية عن التقدم على الرجل والرجل منهي عن التأخر عنها فاذا تأخرت
فسدت صلوته وان تقدمت لم تفسد صلاتها لان النهي في حق الرجل
مختص بصلاته والنهي في حق المرأة غير مختص به لانه ان كان واحد منهما منهيا
وقد خص النبي صلعم الرجل بالخطاب فقال اخروهن ولم يخاطبهن بالتأخير
وفي الكرخي خبرة اذا جاءت امرأة بعد ما شرع الرجل في الصلاة ونوى امامتها
واقتدت به فلم يمكنه ان يتقدم عليها خطوة او خطوتين لكراهة ذلك في الصلاة
او لضيق المكان فانه ينوي امامتها بالاشارة بالرأس فان فعل ذلك فقد وجد منه
التأخر وان لم ينو تأخر المرأة بذلك فقد تركت فرضا فتفسد صلاتها دون صلاته
وهذه مسئلة عجيبة فانها قبل ما كان ورود الحديث في حق الصلوة
وجب ان يكون المحاذاة مفسدة لصلوة الرجل عند قيامها بجذائه في الصلوة
التي هي غير مشتركة للاحاديث لم ينقل قبل مراعاة الترتيب في المقام
انما يجب في صلوة تؤدى بالجماعة ولا يجب في صلوة تؤدى منفردا كذا ههنا
فان قبل لما كان هو مأمورا بان يخرها كانت هي مأمورة بالتأخر ضرورة
فينبغي ان لا تفسد صلاتها ايضا قبل الضرورة غير مشتملة فانه يمكن الرجل
تأخيرها بان يتقدم عليها خطوة او خطوتين فلما لم يثبت الضرورة في تأخرها
لم يثبت لها مقتضى خطاب الرجال او يقول هي مأمورة بالتأخر ضمنا لقصد
والثابت ضمنا تحط رتبته عن الثابت قصدا فاظهر الامر بالتأخير في حقها
لاجل الجوح الامام وفي حقه بالفساد اظهارا للتفرقة بين الثابت ضمنا
وبين الثابت قصدا واعلم انه اذا لم ينو امامتها لم تفسد فجاز ان لا يجوز
صلاتها لان الاشتراك لا يثبت بدون ان ينويها عند تحلقا فلا تفرض بشرط

نية الامامة وقت شروع الامام ولا يشترط حضورهن عند النية في الاداء
ويشترط في احرازه وانما يشترط نية امامتها اذا ابتدأت محاذية بها فاقتدت
به محاذية له او للمقتدي به ولو وقفت بجنب الامام ولم ينو امامتها كانت
صلاتها فاسدة وصلوته تامة وان وقفت خلفه ان لم يكن بجنبها رجل فعلى
رواية لا يصح اقتداؤها ان لم ينو الامام امامتها وفي رواية يصح وان كان
بجنبها رجل فالصحيح انه لا يصح اقتداؤها الا بالنية وروى الحسن عن ابي حنيفة
انها اذا وقفت خلف الامام جاز اقتداؤها وان لم ينو امامتها ثم اذا
وقفت الى جنبه فسدت صلاتها لا صلوته وان كان نوى امامتها فسدت
صلوته وان في الجمعة والعيدين فاكثر المشايخ قالوا الاصح اقتداؤها بالامام
الا ان ينو بها كسائر الصلوات ومنهم من جوز ذلك بدون النية لانها
لا تفتقر على اداء الجمعة والعيدين وحدها مع ان الظاهر انه لا يكون وقوفها
بجنب الامام للزحام فيصح اقتداؤها للضرورة بخلاف سائر الصلوات
كذا في النهاية ومن شرائط المحاذاة المفسدة ان تكون الصلوة مشتركة نظماً
واداءً احترازاً عن المسبوح وغيره وان تكون مطلقة احترازاً عن ركوع
وان يكون المرأة من اهل الشهوة حالاً او مآلاً وان لا يكون بينهما حائل ولا يشترط
وآدناه قدر مؤخرة الرجل وغلظ غلظ الاصبع والكعبة تقوم مقام الحائل
وهو قدر ما يقوم الرجل وان تتفق الجهة حتى لو اختلفت لا تفسد المحاذاة
وبد لا يكون الا في الكعبة وان ينوي الامام امامتها الا في الجمعة والعيدين
وقدر بعضهم سن المرأة بتسع سنين وقيل بسبع سنين والصحيح انه لا يقدر
بشيء والمجنونة اذا حاذت لا تفسد ولو كانت بالغة منتهاة لعدم صحة
الصلوة منتهاه والصبية التي تعقل الصلوة اذا كانت لا تشتهى لا تفسد
وتغيير قوله مشتركة ان شاركته في التحريمة بان نوى ظهرا معا او نوى ظهرا او نوت
تطوعا او نوى ظهرا ونوت عصرا على الصحيح وفي شرح ابن ابي عوف اذا نوى
ظهرا او نوت عصرا لم يكن واحد منهما ولم يجز في صلوة لانها صلاتان مختلفتان
فصارا كالمنفردين ولا يشترط ان يدرك اول الصلوة في الصحيح حتى لو سبقها
بركعة او ركعتين فحاذته فيما ادركت تفسد عليه وان كانا مسبوقين فحاذته
فيما سبقا به لم تفسد عليه لانهما كالمنفردين وقال في النهاية شرطت المحاذاة مطلقا

يتناول

يتناول كل الاعضاء او بعضها فانه ذكر عن ابي علي النسفي عن محمد اذا حاذت
عضواً منها عضواً من الرجل حتى لو كانت المرأة على الطاق ورجل بحذائها اسفل
منها ان كان بحذاء الرجل منها شيء تفسد صلاته ونص في فتاوى قاضيخان
ان المرأة بقوله اذا حاذت عضواً منها هو قدمها لا غير فانها اذا حاذت غير قدمها
اي محاذاة غير قدمها يعني من الرجل لا توجب فساد صلوته وقال اذا صلت
المرأة مع زوجها في البيت ان كان قدمها بحذاء قدم الزوج لا يجوز صلاتها
بالجماعة وان كان قدمها خلف قدم الزوج الا انها طويلة بحيث رأسها قبل
رأس الزوج جازت صلوتهما لان العبرة للقدم ولو نوى النساء الاقتداء
بالمرأة لا تفسد صلاته ويشترط ان يكون المحاذاة في ركن كامل حتى لو كبرت
في صف وركعت في صف آخر وسجدت في ثالث فسدت من كل صف
وعن ابي يوسف مقدار ركنين ولو كان خلف الامام رجل وامرأة فسبقهما الحدث
فانصرفا وتوضئا ثم اتيا وقد فرغ الامام من صلوته اوما خلف الامام فاستهما
وقامت المرأة بجنب الرجل فانها تفسد عليه لانعدام الحائل والا حتى كانت
خلف الامام ولو كانا مسبوقين لا تفسد عليه لان المسبوق كالمنفرد فيما
يقضي اذا حاذته حالة ما يقضيان لا بأس به ولو احدثا في الصلوة فذهبا يتوضئان
فحاذته في الذهاب او الرجوع فالاصح انه لا يفسد لانه يوجب الفساد كذا في الظهيرية
ويشترط ايضاً في المحاذاة ان يستويا في المكان حتى لو كان الرجل على الدكان
او على الحائط وهو قدر قامة وهي على الارض لا تفسد ولو كان صف
الرجال على الحائط وصف النساء امامه ان كان الحائط مقدار قامة الرجل
لا تفسد وجازت صلاتهم وان كان اقل لم يجز ولو حاذته في صلوة الجنازة
لم يفسد عليه وقرر اصحابنا بين الاقتداء والمحاذاة في صلوة الجنازة حتى
لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة في صلوة الجنازة ولا يفسد بالمحاذاة لانها تشبه
التلاوة من وجه لانها ركن واحد كالتلاوة والمرأة تصلح اماما في التلاوة
اذا نذرت آية سجدة كان عليه سجدة التلاوة مع اداء الثاني امام السامع وتشبه
الصلوة من حيث انها تحرمة وتحليلاً بخلاف التلاوة فلذا فرقنا لكلا الشبهين
قطعنا فالحقت بالتلاوة في حق المحاذاة فلم توجب الفساد وبالمطلقة في
انها لا تصلح اماماً فيها ولو قامت امرأة وسط الصف فانها تفسد صلوة

واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وواحد خلفها يجذبانها ولا تفسد صلوة
الباقين لانه هو لاء لما فسدت صلاتهم صاروا كالحائط بينها وبين الآخر فان
وان كانت اوائلهن اقدامها صلوة اربعة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها
واثنان خلفها وان كن ثلاثا افسدن صلوة خمسة واحد عن يمينها وواحد
عن يسارها وثلاثة خلفهن وان كانت الصفوف كثيرة افسدن ثلاثة
ثلاثة الى آخر الصفوف وهذا بالاجماع وان كانت اوائلهن اقدامها صلوة
اربعة لا غير عندهما وعن ابي يوسف رواية احدهما كذلك والآخر
هما كالثلاث فسدن صلوة هو لاء الاربعة وصلوة رجلين رجلين
الى آخر الصفوف قال لان للاثنين حكم الجمع ولو كان نصف قدم من النساء
خلف الامام ووراءهم صفوف من الرجال فانهن يفسدن صلوة من خلفهن
من الرجال ولا تصح اقتداؤهم بالامام وان كانوا عشرين صفا لان نصف
النساء اذا كان قداما يمنع الاقتداء وقال عمر رضه ليس مع الامام من كان بينه
وبين الامام طريق مسلوك او صف من النساء ولانهم لما فسدت
صلوتهم اعني الصف الاول من الرجال قعدوا شغلوا ذلك المكان بغير صلوة
فصار كطريق مسلوك وكما كان بين الامام واللذين طريق مسلوك
فسدت صلوة اللذين فكذا هذا وهو الصحيح واختلفوا في حد الطريق والاصح ما يمر به
الجمل ويقطع حكم هذا الطريق عند ابي يوسف باثنين وعند ابي حنيفة ومحمد
بثلاثة وهو الاصح قال صاحب المنظومة في معاملات ابي يوسف رح
واثنان في الجمع وكذا سد الطريق ومحاذاة النساء معناه اذا
قامت امراة في الصف مقتدية بالامام افسدت على ثلاثة لا غير اجماعا
وان كن ثلاثا افسدن صلوة من عن يمينهن ويسارهن وثلاثة ثلاثة الى
آخر الصفوف اجماعا وان كانا اثنتين افسدتا على اربعة اثنين عن يمينها
ويسارها واثنين خلفهما وعند ابي يوسف هما كالثلاث فسدن صلوة
الاربعة ورجلين رجلين الى آخر الصفوف وهو كذا سد الطريق بين
اذا كان بين الامام والقوم طريق عظيم منع صحة الاقتداء اذا اتصلت
الصفوف على الطريق واقتدوا جاز وبكره فان قام آخر خلف المقتدي
وراء الطريق لا يصح اقتداؤه وهو لو قام على الطريق ثلاثة يجوز صلوة من خلفهم

اجماعا

واما الكلام في الجمعة

اجماعا وبثبت الاتصال بهم وان قام على الطريق اثنان فعند ابي يوسف
يثبت الاتصال كالثلاثة فيجوز صلوة من خلفهما وعند هما لا يثبت
الاتصال بهما ولا تجوز صلوة من خلفهما كذا في المضمرات ولو كانت المراة محاذية
للرجل وبينهما مقدار ما يسع الرجل لا يبطل صلوة سواء كانت عن يمينه او عن يساره
ويكره للنساء حضور الجماعات لما فيه من تفويت الثواب منهن لما فيه من خوف
الفتنة بهن وذكر في كتاب الصلوة الاساءة مكان الكراهة والكراهة
اظهر من الاساءة وكذا يكره لهن حضور مجالس العلم خصوصا في هذا الزمان
ولا بأس ان يخرج العجوز في الفجر والمغرب والعشاء والجمعة والعيدين
وهذا عند ابي حنيفة وقالا تخرج في الصلوات كلها لانه لا فتنة لقلة الرغبة
فلا يكره كالعيد ولابي حنيفة ان وقت الصبح حائل وهو شدة البرد فتقع الفتنة بخلاف
الفجر اذ انتشارهم في الظهر والعصر والجمعة اما في الفجر والعشاء فمأمون
وفي المغرب بالطعام مشغولون وفي العيد الجناية نادرة فيكفيها الاعزال
عن الرجال فلا يكره لانه تزول الفتنة وكره اليوم على الكراهة في الصلوات
كلها لظهور الفساد في هذا الزمان وقد كان الخروج مباحا لهن بقوله صلعم لا تمنعوا
اماء الله مساجد الله ثم منعن بعده ذلك لخوف الفتنة وتهى عمر النساء
عن ذلك فشكون الى عايشة فقالت لو علم النبي صلعم ما علم عمر ما اذن لكم في
الخروج ثم المغرب فيها خلاف ذكرناه في المحيط من قبيل الصلوة وذكر الجمعة
من قبيل الطهارة حتى ان يباح لهن الخروج الى المغرب بالاجماع ولا يباح الى الجمعة
عند ابي حنيفة وفي المبسوط صلوة الجمعة كالعيدين حتى يباح لهن الخروج
اليها بالاجماع واما الكلام في الاقتداء بالامام فيقع في موضعين احدهما
في ركن الاقتداء والثاني في بيان شرائط الركن اما ركنه فهو نية الاقتداء
بالامام وقد تقدم تقريره واما شرائط الركن فانواع منها الشركة في الصلاتين
واتحادهما سببا وفعلا ووصفا لان الاقتداء انما يتحقق على الجزئية فالمقتدي
عند تحريمة الامام انعقدت له تحريمة الامام وذلك لا يتحقق الا بالشركة في الصلو
واتحادهما من الوجوه التي وصفنا وعلى هذا يخرج مسائل المقتدي اذا سبق
الامام بالافتتاح لم يصح اقتداؤه وقد تقدم تفريعات ذلك ولا يجوز
اقتداء المتنفل بمن يصلي الفريضة بالعكس ولا ينعقد تحريمة المتنفل صحيحا حتى لو فسد

لا ينتقض وضوءه وتوكأ في نفوذ لا يجب قضاؤه وتوام العاري عراة
ولا بين فصلاة العاري وهو مثله جائزة بلا خلاف وكذا صاحب
الجرح السائل بمن هو مثله وبأصحاء والفرق بينه وبين امي على قول بأن
امي العاري والمجروح لا يمكنهم ان يجعلوا صلاتهم بشباب وآبائهم بقطع القدم
وان اقتدوا بصحيح ولا بين والامي يمكنه ان يجعل صلوة بقراءة بأن يقتدي
بقاري ولا يصح اقتداء الطاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهرات
خلف المستحاضة لان الصحيح اقوى حالا من المعذور وكل شيء لا ينقض ما هو فوقه
وينقض ما هو مثله او دونه ولا يجوز بناء القوي على الضعيف ويصح من به سلس
البول خلف مثله واما اذا صلى من به سلس البول خلف من به السلس وانقلب
ريحا لا يجوز لان الامام صاحب عذرين والمأموم صاحب عذر واحد ولا يجوز
اقتداء القاري بالامي والمتكلم بالاخرس ولا بصير شارعا في الاصح كذا في التتارخانية
حتى لو فتحه لا ينتقض وضوءه والامي هو الذي لا يعرف من القرآن ما يتأدى به
الصلوة واما ام الامي امثلين جاز وان ام قارئين فسدت صلاة وصلاتهم
وقال ابو جعفر في امي امثلين صلوة اذا علم ان خلفه قارئا وفي ظاهر الرواية لا وفي
وفي الكرخي اذا نفسد صلوة بالنية لامامة القاري واما اذا لم ينو امامته لا تفسد
كما لو اقتدى وتوافقا الامي ثم ان في القاري نفسد صلاته وقال الكرخي لا تفسد
لانه انما يكون قادرا على ان يجعل صلاته بقراءة قبل الافتتاح وتوحصر الامي والقاري
يصلي فلم يقتدر به وصح وحده والاصح انها تفسد واذا ام قارئين واميين
فصلوة الكل فاسدة وعند ابي حنيفة لان الاميين قادرون على ان يجعلوا
صلاتهم بقراءة بان يقتدوا بقاريين وعندهما صلاته وصلوة من هو مثله جائزة
ولو صلى الامي وحده والقاري وحده جاز هو الصحيح ولا يجوز اقتداء الامي
بالاخرس لانه الاخرس لا يأتي بالتحريمة وهي فرض ولا يجوز اقتداء الاخرس
بالامي ولا يجوز اقتداء من يكبر ويسبح بالاخرس ولا يجوز للرجال ان يقتدوا
بامرأة ولا يصح اقتداء المرأة فلو اصلوا خرجوا من حيث اخرجن الله فلا يكون
فسادها اركما اخرجن الله في الشهادات والارث والسلطنة وجميع
الولايات وهل ينعقد التحريمة اذا اقتدى بها ان علم انها امرأة لا ينعقد وان
واحدة وان لم يعلم فيه اختلاف المشايخ وفي الامة اذا لم يعلم ثم علم ينعقد

رواية

رواية واحدة وفي الاقتداء بالعبد لا ينعقد اصلا وفي الصبي فلا يجوز ان
يصلي من عليه قضاء الا فائتة مثله وعند الشافعي يجوز بناء على ان عنده يجوز اقتداء
المفترض بالمتنفل وفي الهداية لا يجوز اقتداء البالغ به وفي التراويح والسنن
المطلقة تبعا للمؤكدة جوز مشايخ بلخ ولم يجوزه مشايخنا قال في الزيادات السنن
المطلقة هي التراويح والمشروعة قبل الفرائض وبعدها وصلوة العيد والوتر
عند جماعة وصلوة الكسوف والخسوف والاستسقاء عندهما جوزه مشايخ
بلخ وقاسوه على المكتوبة وتمام من تحقيق الخلاف بين ابي يوسف ومحمد في النفل
قالوا لا يجوز الاقتداء بالصبي فيه عند ابي يوسف ويجوز عند محمد والمختار
ان لا يجوز في الصلوات كلها وصورة المكتوبة ان يدخل في صلوة على ظن
انها عليه ثم تبين انها ليست عليه وقد اقتدى به رجل في ذلك يجوز اقتداؤه
نفلا ولو خرج الظالم ولم يقم احد يجب عليه قضاؤها بالخروج عند اصحابنا الثلاثة ويجب
على المقتدي القضاء قال في النهاية والاختلاف راجع الى ان صلوة الصبي
هل هي صلوة ام لا فعلى ليست بصلوة واما يؤمر بها تخلقا وقيل لو صلت
المرأة بغير قناع جازت وقيل هي صلوة ولو قهقهت فيها اعادت
بالوضوء واعلم ان امامة الرجل للرجل جائزة بسور بغير الامام امامة اولم ينو وامامة
المرأة للنساء جائزة وامامة المرأة للرجال لا يجوز حتى لو اقتدى بها الرجل
لم تفسد ولا يلزمه القضاء ولا يكون متنفلا واما امامة الرجل للمرأة جائزة اذا
نوى امامتها وبدا اذا لم يكن في الخلوة اما اذا كان في الخلوة ان كان محرما لها
او محرما لبعض النساء المقتديات فانه يجوز ولا يكره واذا لم يكن فانه يجوز
ويكره وعند زفر يجوز امامة الرجل للنساء سواء نوى امامتهن اولا وقال
الحسن بن زياد اذا قامت بجنب الرجل لم يجز اقتداؤها به ما لم ينو امامتها
واذا قامت خلفه صح اقتداؤها به نوى او لم ينو واذا صح اقتداؤها به وقامت
بجنبه افسدت عليه صلوته واذا فسدت صلوة فسدت صلوة القوم
جميعا واذا تقدمت على الامام لا يصح اقتداؤها ولا صلاة خلفها وامامة الخنثى
المشكل للنساء جائزة الا انه يتقدم ولا يقوم وسط الصف حتى لا يفسد
صلاة بالمحاذاة لجواز ان يكون رجلا وامامة الخنثى المشكل للرجال لا يجوز
لجواز ان يكون امرأة وامامة المتنفل لا يجوز ان يكون الامام امرأة والمقتدي رجلا

وصلوة الامام تامة لان بصلي صلوة نفسه وصلوة المقتدي فاسدة ولا يجوز
اقتداء تام بركع ويسجد بالموي عندهما وعند ابي يوسف لان الركوع والسجود
من اركان الصلوة لا يسقط في غير حال العذر بحال فلم يجز اقتداء القادر عليه
بالعاجز خلف الامي وبصلي الموي خلف الموي لاستواء حالهما الآن
بموي المؤتم قاعدا والامام مضطجعا فلا يجوز لان القعود معتبر بنفس
القوة كذا في الهداية واذا كان الامام يصلي قاعدا بالايماء والمقتدي قائما
بالايماء جاز لان هذا القيام غير معتبر لانه ليس بركن حتى كان الاولى تركه
وفي النهاية اقتداء القادر يصلي قاعدا بالايماء بالقادر يصلي مضطجعا فيه خلاف
والاصح انه يجوز على قول محمد وكذا الاظهر على قولهما جوازه وهو به اخلاف
ما في الهداية قال في النهاية وعلى هذا الخلاف اقتداء المتيمم بالاحدب الذي
هو كالراكع وتوكان بعدم الامام العوجاج فقام على بعض قدميه يجوز بغير
اولى منه كذا في الخلاصة ويجوز اقتداء الغاسل بالماسح على الخف وهذا
بالاجماع لان المسح طهارة كاملة لا يقف على الضرورة ففي كالغسل والآن
الخف مانع سراية الحدث الى القدم وما على الخف بمنزلة المسح وكذا الجبيرة
على الجبيرة يجوز ان يؤم الغاسل ويجوز اقتداء المتوضي بالمتيمم عند ابي حنيفة
وابي يوسف لانها طهارة مطلقة غير موقتة بوقت بخلاف طهارة المستحاضة
وقال محمد لا يجوز لانها طهارة ضرورية من حيث انه لا يصار اليها الا عند العجز عن الماء
وقبل الخلاف فيما اذا لم يكن للمتوضئين ما واما اذا كان لا يؤمهم اجماعا وقال
زفر يؤمهم كان معهم ماء او لم يكن واما في صلوة الجنازة فاقتداء المتوضي بالمتيمم
فيها جائز بلا خلاف وفي النهاية احتج محمد في المسئلة المارة وعن علي رضه انه قال
لا يؤم المتيمم المتوضئين ولا المقيد المطلقين والمعنى فيه ان المقتدي اذا صلى
بالمتيمم مع قدرته على الاداء بالوضوء فعلى قياس ان صاحب الجرح السائل
لا يؤم الصحيح لانه يقدر على اداء الصلوة بطهارة كاملة فلم يجز الاداء بطهارة
ناقصة ولهما احتجا بحديث عمرو بن العاص كانه فد جعله النبي صلعم اميرا على سرية
فصلع بهم وهو جنب فقالوا يا رسول الله انه صلى بنا وهو جنب فسأله النبي
صلعم عن ذلك فقال يا رسول الله احتلمت في ليلة باردة وخشيت الهلاك
ان اغتسلت فتوضأت فتوضأ ولا يتلوا الا نعلم فتيممت وصليت بهم فتبسم

رسول

رسول الله صلعم ولم يزجرهم ولم يأمرهم بالاعادة
واجيب فيه ان هذا اظاهر اقتدى بطاهر في حقه فصح اقتداؤه قياسا على ما لو كان
متوضيا ولو كان المقتدي متيمما واما الجواب عن حديث علي فانا اردنا بالمتيمم
والمكال لا نفي الجواز به كل عليه عطف المقيد على ذلك وهناك اراد بالمتيمم
لان اقتداء المطلوب بالمقيد جائز ثم هذا الاختلاف في المتيمة بناء على ذكر
في اصول الفقه فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف التراب خلف عن الماء وعند
محمد التيمم خلف عن الوضوء وفائدة الخلاف تظهر في المتيمم عند محمد لانوم
المتوضيين لان التيمم عنده خلف عن الوضوء وكان المتيمم صاحب الخلف
فليس لصاحب الاصل ان يبني صلاته على صلوة صاحب الخلف كما لا
يبني الراكع والساجد صلاته على صلوة الموي وعندهما التراب خلف
عن الماء وحصول الطهارة به ثم بعد حصول الطهارة كان شرط الصلوة موجودا
في حق كل واحد منهما بمنزلة الصحيح يوم الغاسلين ثم اعلم ان اصحابنا الثلاثة
تركوا اصولهم المذكورة هنا وعلموا في باب الرجعة فجعل محمد جعل طهارة التيمم
هناك ضرورية فكذلك لم يجز امامة المتوضيين وجعلها طهارة مطلقة في باب
الرجعة حتى ان المعتدة في الحيضة الثالثة اذا انقطع دمها واياسها من العشرة
فتيممت ينقطع الرجعة بمجرد التيمم ثم عبر ان يصلي كما اذا اغتسلت بما جعلاها طهارة
مطلقة هناك حيث جواز امامة المتوضيين وضرورية من حيث عدم انقطاع
الرجعة بمجرد التيمم فيكون في هذا مناقضة فاوجه ذلك ان الاصل المذكور في
موضع اذا ترك موضع آخر باعتبار اقتضى ذلك الموضع اياه لا يكون مناقضة
بل عمل بالدليل في كل موضع على ما يقتضيه وهو قول طهارة التيمم مقتضية للاطلاق
وللضرورة اما كونها مطلقة فلانها ليست بموقتة بخلاف طهارة المستحاضة
وثبت بها ما يثبت بالطهارة بالماء من استباحة الصلوة ومس المصحف
وسجود التلاوة وما كونها ضرورية فلانها تبقى الحقيقة ملوث وملطخ وكان رفع
الحدث حقيقة حتى اذا وجد الماء كان محدثا بالحدث السابق وقد اصح
بهذا فقد اختار كل واحد منهما ما لاح له من الدليل فاختار محمد في الموضعين
جانب الاحتياط لانه ما يختار في متنوا الاحتياط حتى انها لو اغتسلت
وتركت المضمضة والاستنشاق ينقطع الرجعة عند محمد خلافا لابي يوسف

احتياط الشبهة اختلاف العلماء فان منهم من يقول المصحفة والاستنجاء
في الاغسال سنة فكان الاحتياط في قطع الرجعة فلما كان الاحتياط اصلاً
متبعاً كان الاحتياط في مسئلتنا القول بعدم جواز اقتداء المتوضي بالمتيمم
والاحتياط فيه اما ان يفسد صلوته او يصلي منفرداً حتى يكون صلوته بالوضوء
من كل وجه فيخرج عن عهدة الصلاة اجماعاً وكذا في فصل الرجعة لما ثبت
ليس له ان يجعلها لان الحكم بالرجعة مما يؤخذ فيه بالاحتياط اجماعاً حتى انها لو
اغتسلت وبقيت لمعة من بدنها تنقطع الرجعة احتياطاً ولم يحل لها اداء الصلوة
وبما يحل لها الصلوة بالتيمم فالاولى ان تنقطع الرجعة وكما لو اغتسلت بسور الحمار
تنقطع الرجعة اجماعاً احتياطاً ولم يحل لها اداء الصلوة فكان العمل بالاحتياط
اصلاً عنده وهو متحد في الموضعين لكن اختلف سبباً الاحتياط في الموضعين
فلا تناقض منه لان اصله واحد غير منقوض وهو العمل بالاحتياط وانما جاءت
صورة التناقض باختلاف طرق الاحتياط في الموضعين واما الاحتياط
فشيء واحد فيهما فلا تناقض واما ابو حنيفة وابو يوسف فاختارا جانب الاطلاق
في حق الصلوة وما يلحقها فيما سواه فان الشارع انما اعطى لحكم الطهارة المطلقة
في حق الصلوة نفوذاً ولكن يريد ليطهركم حتى اجمع اصحابنا الثلاثة فيمن تيمم
الاسلام ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم فتوضأ على تيممه كما كان توضأ ثم ارتد ثم اسلم
ان الصلوة لورود طهارة في حق الصلوة خصوصاً وقد تأيد ما قالاه بحديث
عمرو بن العاص في حق الصلوة على ما ذكرناه ولكن هو في الحقيقة فوت ليس
بطهارة حقيقة فعملا بحقيقته فيما سوى الصلوة على ما ذكرنا حتى لم يكن طهارة في حق
انقطاع الرجعة حتى لم تنقطع الرجعة به مسئلة اذا صلى متيمم خلف متوضئ
فرأى الماء ولم ير الامام فصلوة الامام تامة وصلوة من رآه كاسدة
عندنا خلافاً لابي يوسف وزفر ولا كلام في هذه المسئلة على اصل محمد لان عنده المتيمم
لا يؤم المتوضئين ولو كان الامام متيمماً فاحدث فاستخلف متوضئاً ثم وجد
الامام الاول الماء فسدت صلاته لانه صار كواجد من القوم ولو كان الاول
متوضئاً فاستخلف متيمماً فرأى الخليفة الماء فسدت صلاته وصلوة القوم
وصلوة الامام الاول لانه هو الامام الآن وتصلي القائم خلف القاعد
يعني اذا كان الامام قاعداً فركع وسجد فاقتدى به من يصلي قائماً يركع ويسجد فاته

يجوز

يجوز عندهما وقال محمد لا يجوز لقوله صلعم لا يؤمن احد بعدي جالساً ولم يروه
الجالس خلف الجالس فان اقتدى الجالس بالجالس جاز اجماعاً فقلنا
ان المراد به لا يؤم جالس قائماً بدليل ان هذا اقتداء غير المعذور بالمعذور
لان صلوة الفرض جالساً لا يجوز الا عند العجز فلا يصح الامامة فيه بالقائم بناء
على اقتداء الراكع الساجد بالموحي والقارئ بالامي والكاسي بالعاري والطاهر
بصاحب الجرح ولهما ان آخر صلوة صلاها النبي صلعم باصحابه كان قاعداً وهم
قائمون وذلك انه عام لما ضعف في مرضه قال مروا ابا بكر يصلي بالناس
فقالت عايشة لحفصة قولي له ان ابا بكر رجل اسيف اذا وقف في مكانك
فلو امرت غيره فقالت له ذلك مرتين فقال انكن صواحبات يوسف
مروا ابا بكر يصلي بالناس فصلاه الذي في النظاير على ما مر ذكره الجاكم في طلب
ما مر ذكره فلما افتتح ابو بكر الصلوة وجد رسول الله صلعم من نفسه
خفة فخرج بنفسه ورجليه بين علي والفضل ورجلاه تخطان الارض حتى دخل المسجد
فسمع ابو بكر حسه فتأخر وتقدم النبي صلعم وجلس يصلي وابو بكر يصلي بصلاته
والناس يصلون بصلوة ابي بكر يعني ان ابا بكر يسمع تكبير النبي صلعم فيكبر والناس
يكبرون بتكبير ابي بكر وهذا آخر فعل رسول الله صلعم في مرضه وكان ناسخاً كان
قبله والجواب عن قطعه بالجزء فما معنى قول لا يؤم احد بعدي جالساً الا
يؤم جالس بجالس يهوي قائماً على القيام وتحن هكذا نقول وكان النبي صلعم
مخصوصاً بهذا بدليل ما روى الزهري عن انس ان رسول الله صلعم سقط من فرسه
فجحش شقه الايسر وقيل الايمن فلم يخرج اياماً فدخل عليه اصحابه فوجدوه يصلي
قاعداً فافتتحوا الصلوة خلفه قياماً فاشار اليهم ان اقعدوا فقاموا فلما فرغ من صلاته
قال انما جعل الامام اماماً ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا صلى قائماً فصلوا قياماً
واذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً ولا يؤم احد بعدي جالساً الا يؤم جالس يهوي قائماً
على القيام كما فعلته انا فاني كنت مخصوصاً بذلك وفي القاموس ما يصح اما
الاحدب للقائم اذا كانت حدوبته كاراكع يعني بحيث انه اذا مد يده
قال ركبتيه كذا في الموازنة وقيل يجوز والاول اصح وفي النهاية ذكر الترمذي
انه على الاختلاف في اقتداء القائم بالقاعد وبالقاعد ايضاً لا يجوز عندنا
كما اقتداء القائم بالقاعد والنفل والفرض في ذلك سواء ولا يجوز اقتداء

لا يملك نفسه

المفترض بالمتنفل لانه اقتداء بناء وصف المفترضية معدوم في حق الامام
فلا يتحقق البناء على المعدوم قال بعض المشايخ قولهم لا يصح المفترض خلف
المتنفل يعني في جميع افعال الصلوة اما في جزء من اجزائها يصح كما ذكر محمد في الاصل
فيمن ادرك الامام بعد ركوعه فسبح الامام لحدث فاستخلف هذا المسبوق
فانه يأتي بالسجدتين وبكونان له نفلا حتى انه يعيدهما لو خلفه فرضا ومع هذا
صح الاقتداء وكذا اقتداء المتنفل بالمفترض في الركعتين الاخريين فانه
القراءة للمتنفل فرض وللمقتدي نفل ومع هذا اجازوه وعامة المشايخ قالوا
لا يجوز اقتداء المفترض بالمتنفل في شيء من افعال الصلوة اصلا واجازوا
في مسئلتين مسئلتين اما الاولى فقالوا اداء السجدتين ليس بنفل في حق الخليفة
بل هما فرض لوجود حد الفرض فانه وصح انه اذا قام يأتي بهما فيصير صلاته
وبناء الامام الخليفة قائم مقام الاول ولو كان الاول في مكانه كانت السجدتان
فرضا في حقه فكذا في حق الخليفة واما المسئلة الثانية فقالوا صلوة المقتدي
اخذت حكم الفرض بسبب الاقتداء وهو لهذا الزمه قضاء عالم يدرك مع الامام
من الشفع الاول وكذا لو افسد المقتدي الصلوة على نفسه يلزمه قضاء اربع
ركعات واذا اخذت صلوة المقتدي حكم الفرض كانت القراءة نفلا في
حقه كما في حق الامام وكان بناء اقتداء المتنفل بالمتنفل في حق القراءة كذا في
الهداية وعند الشافعي رح يجوز اقتداء المفترض بالمتنفل واحتج بما روي ان
معاذا كان يصلي مع النبي صلعم الخ، ثم يصليها في قومه في بني سلمة وكان معاذ
مع النبي صلعم متنفلا ومع قومه فرضا ولانه كان يصلي مع النبي صلعم بنية النفل لتعلم
منه سنة القراءة ثم يأتي فيصلي بهم الفرض ويجوز اقتداء المتنفل بالمفترض
لانه بناء الضعيف على القوي بخلاف المفترض بالمتنفل لانه بناء القوي على الضعيف
فلا يجوز، قال فيقبل اذا جوز ثم صلوة المتنفل خلف المفترض في القراءة فرض على
المقتدي في الاخريين لان القراءة فرض في جميع ركعات النفل وهي على الامام
نفل فكان فيه اقتداء المفترض بالمتنفل فلما اقتدي به لم يسقط عليه قراءة الفاتحة فصار
ولا ما خلفه وكذا القعدة للمتنفل في الشفع الاول يصير نفلا لما صار نفلا اربعا
بحكم الاقتداء وهو لا يجوز اقتداء من يصلي فرضا بمن يصلي فرضا آخر لان الاقتداء
شركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وتسواء تغاير الاسماء اسما او صفة كصلوة

ظهر

ظهر امس خلف من يصلي ظهر اليوم فانه لا يجوز واذا لم يجز فصلاته هل يصير شارعا
في صلوة نفسه، قال في النهاية وفي كل موضع لا يجوز الاقتداء فيه بمن تقدم
ذكرهم من الرجل بالمرأة والقارئ بالامي والآخرس والراكع الساجد بالموئ
والصحيح بالمعذور والكاسي بالعريان هل يكون شارعا في صلوة نفسه
فيه روايتان في رواية لا يصير شارعا حتى لو ضحك قهقهة لا ينتقض وضوءه
وهو قول محمد وفي رواية يصير شارعا وهو قولهما قال في الذخيرة والصحيح
انه يصير شارعا ثم يفسده وفي القنية وروي عدم الشروع اصح وفائدة
في وجوب القضاء اذا كان نفلا وعلى هذا الخلاف اقتداء البالغ بالصبي
والمحدث والجنب قال المجتبى اذا اختلف الفرض فصلاة احدهما
الظهر والآخر العصر او فاتت احدهما ظهر يومه والآخر عصر امسه فاقتدى احدهما
بالآخر فصلوة الامام تامة وصلوة من اقتدى به يكون نفلا هكذا ذكر في كتاب
الاذان وفي الزيادات والنوادر لا يكون نفلا وقال في باب الحدث
لو ان امرأة اقتدت برجل بنية العصر والامام ينوي الظهر او نوى امامها وهاذا
لا يفسد عليه ولو كانت داخلة في صلوة التطوع كانت يفسد عليه فقبل
في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الاذان قولهما وما ذكر في الزيادات
قول محمد وروى الفتح بن كثير انه قال دخلت المدينة ولم اكن صليت الظهر
فوجدت الناس في الصلوة فظننت انهم يصلون الظهر فدخلت معهم
ونويت الظهر فلما فرغوا علمت انهم كانوا في العصر فقمت وصليت
الظهر ثم صليت العصر ثم خرجت فوجدت اصحاب رسول الله صلعم
متوافرين فاخبرتهم بما فعلت فاستحسنوا ذلك وادوا به فانعقد
جماع الصحابة على ما قلنا، وفي القنية واذا اقتدى بامام في الوتر والامام يقلد
ابا يوسف ومحمد في انه سنة والمقتدي يقلد ابا حنيفة في انه واجب صح اقتداؤه
لان الصلوة واحدة، قال وبهذا نظير من صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس
فجاء انسان واقتدى به في الاخريين يجوز وان كان بهذا اقتدى المقتدي لان
الصلوة واحدة، ولو افسد نفلا دخل فيه ثم اقتدى به رجل يصلي ما فاته لم يجز
لانه لما افسده وجب عليه قضاؤه فكان واجبا فلا يصح فيه الاقتداء بالمتنفل
ابتداء، وصح المتنفل خلف المتنفل اذا اسقط نفلا بما في القوة حتى انه لو صلى

التراويح خلف الصبي او خلف من عليه صلاة فائتة لا يجوز واذا اقتدر
الناذر بالناذر لا يجوز الا اذا ينذر صلوة ثم يقول الآخر منه على ان اصلي تلك
المنذورة فاقتدر احدهما بالآخر جاز قال في الصغرى لو ان رجلا قال لله علي ان
اصلي ركعتين متلوعا ثم قال آخر منه علي ان اصلي ركعتين متلوعا فاقتدر احدهما
بصاحبه قال ابو حنيفة لا يجوز صلوة المقتدر عن النذر وهكذا قال محمد في الزيادات
وقال ابو يوسف في الامالي يجزيه ولو نذر كل واحد منهما ان يصلي ركعتين نافلة ثم اقتدى
احدهما بصاحبه حال القضاء جاز وينبغي للمتنفل خلف المفترض ان لا يرفع فيه
بناء الضعيف على القوي فخالفه ولو اقتدى المسلم بالكافر في صلاة لا يجوز
لان الكافر لا صلاة له والاقتداء به لا صلوة له باطل ومن شرائط ركن
الاقتداء ان لا يكون المقتدي عند الاقتداء متقدما على امامه لقوله صلعم ليس
مع الامام من تقدمه ومنها اتحاد مكان الامام والمأموم فاذا كان بين الامام
والمقتدي حائط منع الاقتداء الا ان يكون الحائط قصيرا مقدار الذراع او نحوه
واما اذا كان اكثر من ذلك فان كان فيه باب مفتوح او ثقب لو اراد ان
يصلي الى الامام امكنه ذلك ولا شبهة عليه حال الامام صح الاقتداء وان
كان عليه باب مغلوق او كان فيه ثقب صغير لو اراد الوصول الى الامام
لا يمكنه لان لا شبهة عليه حال امامه قال الحلواني اذا لم شبهة عليه حال امامه
صح اقتداؤه ولو كان لا يمكنه الوصول اليه وان شبهة عليه حال امامه لم يصح
الاقتداء ولو قام الامام على سطح المسجد والقوم في المسجد ان كان للسطح
باب في المسجد ولا شبهة عليهم حال الامام صح الاقتداء وان لم يكن ثم لا شبهة
عليهم حال الامام صح الاقتداء وان قام على سطح داره وهي منصلة بالمسجد
لا يصح اقتداؤه وان كان لا شبهة عليه حال الامام ولو كان في المسجد نهر يجوز
ان كان صغيرا لا يمنع الاقتداء وان كان كبيرا منع وان كان في الصحراء ان كان بينه
وبين امام اقل من ثلثمائة ذراع صح الاقتداء والا فلا وان كان بين الامام والمقتدي
طريق ان كان ضيقا لا يمر فيه العجلة ساوى الوقوف لا يمنع الاقتداء وان كان واسعا
يمر فيه ذلك منع والصلوة خارج المسجد بامام هو في المسجد كانت غير متصلة
لا يجوز اقتداء من هو خارج المسجد بالامام الذي في المسجد ولو اقتدى بالامام في
اقصى المسجد والامام في الرحاب جاز لان المسجد واسع فكل حكم بقعة واحدة

بخلاف الصحراء فانه اذا كان يصلي فيها واحد فله موضع سجوده كالمسجد لانه لكل
عن يمينه ويساره وخلفه حتى لو تخيل له ان احدث وانصرف ليتوضأ ثم
بين انه لم يحدث ان لم يجاوز موضع سجوده فانه يبني على صلوته وان جاوز
موضع سجوده لم يجز له البناء وبه اذا لم يكن بين يديه بناء ولا بسترة اما
اذا كان فانه اذا جاوزه بطلت ولو كان جماعة يصلون في الصحراء فانهم
آخر الصفوف له حكم المسجد حتى لو ظن انه احدث فانصرف ليتوضأ ثم
بين انه لم يحدث ان لم يجاوز الصفوف جاز له البناء وان جاوزها
لم يجز له البناء هذا لو كان بين الامام والقوم فرجة وهم في الصحراء فان كانت
قدر الصفين فصاعدا لا يجوز اقتداؤهم به وينبغي لمن يصلي في الصحراء ان يجعل
امامه سترة ومقدارها ذراع فصاعدا لقوله صلعم اذا صلى احدكم اذا صلى في الصحراء
فان يكون امامه مثل مؤخرة الرحل يعني مؤخره بضم الميم وكسر الخاء وهي الخشبة
العريضة التي يجلس وراءها الراكب وتشد به الاحمال وقولنا ان يصلي
الامام في مكان ارفع من مكان الامام ولا ينبغي للامام ان يكون ارفع وفي
الخانية اذا كان وضع اقدام بعض القوم عند قيام الامام اعلى من موضع قدمي الامام
الرواية لم يتصل بين الامام والمقتدي فانه ينبغي ان يكون مقام احدهما ارفع من مكان
صاحبه وهذا اذا كان لغير العذر اما لعذر فلا بأس كما لو ضيق المكان ولم يتمكن في
ظاهر الرواية فذر الارتفاع الذي يكره وذكر الطحاوي ان مقدار بما يقام به في الشتاء
يكره ان يكون الامام في مكان اعلى من القوم وعلى العكس لا يكره قال وعليه عامة
المشايخ والارتفاع المكروه مقدر بقامة الوسط وفي الكرخي يكره ان يصلي
الامام على دكان وهم اسفل منه او يكونوا هم على دكان والامام اسفل منهم
ولا ينبغي للامام ان يصلي ارفع منهم بما يجاوز العادة ولا بأس ان يكونوا ارفع منهم
بما دونه ولو كان بين الامام والمقتدي صف من النساء يمنع صحة الاقتداء
لان الصف من النساء بمنزلة الحائط الذي ليس له فوجه واحد يمنع صحة الاقتداء
كذا في الهداية وفي البدائع ولو كان على سطح بجنب المسجد متصل به ليس بينهما طريق
فاقتدى صح اقتداؤه ومن اقتدى بامام ثم علم ان على غير طهارة اعاد الصلوة
لقوله صلعم من امّ قوما ثم ظهر انه كان محدثا او جنبا اعاد صلوته واعاد وان علم
بذلك من وجهين اما بشهادة العدول يشهدون انه احدث ثم صلى فان

الصلوة خلفه والثاني ان يخبر الامام بذلك بعد فراغه بان قال صليت بكم وانا محدث وبطل بقوله ان كان بعد اموان لم يكن بعد لا لا يبطل الا ان يستحب الاعادة وقوله صلى الرجل على ظن انه محدث او جنب ثم تبين انه على طهارة لا يجزيه صلاته ويخشى عليه الكفر وقيدنا بالعلم بعد الاقتداء لانه لو علم ان امامه محدث قبل الاقتداء لا يجوز الاقتداء وقوله والعياذ بالله ان رجلا ان قوما شهرا ثم قال كنت مجوسيا يجوز صلاتهم ويضرب ضربا وجيعا ويخبر على الاسلام وان قال كنت محدثا او على نوبة نجاسة فعليهم ان يعيدوه ويعيدوا الصلوة لانه اخبرهم بخبرهم امور الدين وخبر الواحد في امور الدين حجة يجب العمل به الا ان يكون ما جانح فلا يصدق وهو الفاجر الفاسق الذي لا يبالي بما يقول وبفعل وبحال الفاجر هو الذي يلبس لباسا حسنا ويطوف في السكك وينظر الى النساء هل ينظرون اليه ام لا وتجوز اقتداء المتنفل على نوبة الامام بجانبه جواز صلاته ودون امامه لا يجوز صلوته وتوكانه على العكس يجوز صلاته وينبغي للامام ان لا يطول بهم الصلوة بعد القدر المسنون فان روي ان معاذا صلى بقوم فاطال عليهم القيام فشكوه الى رسول الله صلعم فقال اتريد ان تكون فتانا في موضعه اشد منه في الموعظة فقال افتان انت يا معاذ فاقرأ بها فلانا اين انت من والشمس والطارق والشمس وضحاها وروي انه قال له اتريد ان تكون فتانا اقرأ باسم ربك الاعلى والليل اذا يغشى حديث الغاشية وروي انه قال صل بهم صلوة اضعفهم فان فيهم المريض والكبير وذا الحاجة وذكر في المصابيح ان معاذا صلى بقوم صلوة فافتتحها بسورة البقرة فانحرف رجل منهم فسلم ثم صلى وحده فقال معاذ انه منافق فذهب الرجل الى رسول الله صلعم وقال يا رسول الله انا قوم نعمل بايدينا وسقى بنو اصحابك وانك معاذا صلى بنا البارحة فافتتحت سورة كذا فانحرفت فزعم انى منافق فقال صلعم يا معاذ افتان انت فاقرأ بها فلانا اقرأه والشمس وضحاها وسبح اسم ربك الاعلى ونحوها وقال انس ما صليت خلف احد اخف مما صليت خلف رسول الله صلعم وروي انه صلعم قرأ بالمعوذتين في صلوة الفجر فلما فرغ قالوا او جزت يا رسول الله قال سمعت بكاء صبي فخشيت على امه قلت على ان الامام ينبغي له ان يراعي حال قومه وبكره للقاعد ان يصلي

وحده حين جماعة بغير رجال الحي ان ارتكاب مكروه وهو قيام الامام وسط الصف او بقعدتهن وفي المقدم زيادة الكشف وفي الوسط ترك مقام الامام وذلك كله حرام اما زيادة الكشف فلعموم الحديث ولا يدين زينتهن الا ما ظهر منها واما ترك مقام الامام فلترك السنة من كل وجه لانه لم يعين رسول الله صلعم ولا احدا من اصحابه في ذلك الفرائض والنوافل والتراويح في كراهة صلاتهن جماعة واما في صلوة الجنازة فذكر في النهاية انه لا يكره لهن ان يصلين جماعة وقف الامام وسطهن وقام قبل من اين وقعت المغايرة بين صلوة الجنازة وبين سائر الصلوات قبل لان الجماعة في الكتوبات سنة وفي التراويح سنة ايضا ولا يتوصل الى اقامة هذه السنة الا بارتكاب المكروه وكان ترك السنة اولى من ارتكاب المكروه والبدعة فاما صلوة الجنازة فنافلة وقيام الامام وسطهن مكروه فحصل بين شيئين بين ترك الفرض المحرز اعني ارتكاب المكروه وبين اقامة الفرض مع ارتكاب المكروه وكان اقامة الفرض مع ارتكاب المكروه اولى فافهم اردن ان يصلين بجماعة وقف الامام وسطهن وبقيامهما وسطهن لا يزول الكراهة لكن هو اقل كراهة من التقدم فان قلت تعارضت هنا كراهيتان زيادة الكشف في التقدم وترك مقام الامام فلم رجحت زيادة الكشف قلت لان الاحتراز عن الكشف فرض والاحتراز عن ترك مقام الامام سنة والفرض اقوى من السنة فان صلين بجماعة صلين بلا اذان ولا اقامة وان تقدمت امامهن عليهن جازت صلاتهن ولم يفسد لاجتماع شرائط الجواز منه وقولنا وسطهن هو باسكان السين ولا يجوز فتحها والاصل فيه ان كل موضع صلح فيه ثلثة وسط بالتسكين ويكون وسطا ظرفا كقولك جلست وسط القوم اربعتهم وكل موضع لا يصلح فيه بين فهو وسط بتحريك السين ويكون وسطا اسما لا ظرفا كقولك جلست وسط الدار ولو ان قوما قرأوا الصلوة فالافضل ان يصلوا وحدانا فقودا بالاجماع وينبغي لبعضهم عن بعض كي لا يقع بصر بعضهم على عورة بعض فان صلوا جماعة وقف الامام وسطهم كالنساء وصلاتهم بجماعة مكروهة لان الجماعة سنة فهم لا يتوصلون اليها الا بارتكاب ما هو حرام وترك ما هو سنة اولى من ارتكاب ما هو

والله اعلم فصل في القراءة الاصل في وجوب القراءة
اي فرضيتها في حق العلم قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن نزل
في شان الصلاة بدليل سياق الآية لان الامر للوجوب والقراءة لا تجب
في غير الصلاة فثبت انها في الصلاة وسياق الآية يعلم ان يكون
منكم مرضى اي لا يقدرون على قراءة السور الطوال وقوله صلى الله
عليه وسلم لا صلوة الا بقراءة وقوله صلعم لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
ومعها غيرها وقوله صلعم لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وشيء معها من القرآن
ثم القراءة واجبة اذا فرض فعلى في حق العمل في الركعتين الاوليين وقال
الشافعي رح فرض في الركعات كلها لقوله صلعم لا صلوة الا بقراءة وكل
صلوة وقال مالك فرض في ثلاث ركعات اقامة للاكثر مقام الكل خبر
وقال الحسن البصري في ركعة واصح لقوله تع فاقرؤا ما تيسر من القرآن امر بفعل
القراءة في الصلوة لانه لا يجب خارجها والامر بالفعل لا يقتضي التكرار وقوله تع فاقرؤا ما تيسر من القرآن هذا امر بالفعل لا يقتضي التكرار واما ادخينا
في الثانية استدلالا بالاولى لانها شاكلاها من كل وجه واما الاخريان
فبخبر فيهما في حق السقوط باستوفه صفة القراءة في الجهر والاخفاء وفي قدر
القراءة فلا يجهر بهما والصلوة المذكورة في قوله لا صلوة الا بالقراءة مذكورة
مرادا فينصرف الى الكاملة وهي الركعتان عرفا كمن حلف لا يصلي صلوة فانه
لا يحنث حتى يصلي ركعتين بخلاف ما اذا حلف لا يصلي والمراد بقوله صلوة قائمة
يحنث اذا صلى ركعة قائما قبل الركعة الثانية لانها شاكلت الاولى في تحريمة
في تكبيرة الافتتاح والثناء والتعوذ فلما اشابهته والمشاكلة في الكيفية والتبعية
فيما يرجع الى نفس الصلوة واركانها فالتكبير فشرط وهو زائد والتعوذ والثناء
زائدان ايضا وليس من اركان الصلوة فالقراءة فيهما لا يتغير في ثبوت
الفائدة قال فجعل القراءة فرض في الركعتين بغير عينها ان شاء قرأ في الاوليين
او في الاخريين او في الاولى والرابعة او في الثانية والثالثة والافضل في
الاوليين وفي الاخريين مخير ان شاء قرأ وان شاء سبح وان شاء سكت
ولهذا لا يجب سجود السهو بترك القراءة فيهما سهوا في ظاهر الرواية كذا
في الهداية الا ان الافضل ان يقرأ فيهما الفاتحة قال في النهاية ان شاء قرأ

يعني الفاتحة وان شاء سبح يعني ثلاث تسبيحات وان شاء سكت
يعني مقدار ما يمكن ان يقال فيه ثلاث تسبيحات فاذا لم يقرأ ولم يسبح كان
مسيئا ان تعمد السكوت وان كان ناسيا فالاصح انه لا يجب عليه سجود
السهو وبهذا يستدل ان القراءة في الاخريين ليس بواجبة اذ لو كانت
واجبة لوجب بتركها سهوا سجود السهو وقوله وان شاء سكت
يعني عند ابي يوسف فانه عند السكوت ليس باساءة وعندهما اساءة
وعند بعضهم كراهة والكراهة اخف من الاساءة فالقراءة سنة والتسبيح
مباح والسكوت اساءة على ما بينا من الخلاف وفي هذه المسئلة اشكالان
احدهما انه خير بين القراءة وبين السكوت والقراءة سنة موكدة فكيف
يكون مخيرا بينهما حتى يترك هذه السنة والثاني انه سوى بين القراءة والتسبيح
والسكوت وليس هم سواء لان القراءة سنة والتسبيح مستحب والسكوت
مباح او اساءة والجواب انا نمنع الجواز ولعدم الخلاف وقال هو مخير
في حق جواز الصلوة بين هذه الثلاثة وان كل منها يجوز به الصلوة فالسكوت
على هذا الوجه لم يقصد الافضل لانه الافضل ان يقرأ في الاخريين الفاتحة وانما
في الوتر والتطوع والسنن الموقتة يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب والسورة
والله اعلم القراءة فرض في جميع ركعات النفل في جميع الوتر اما النفل فلان كل
ركعة شفع منه صلوة على حدة والقيام لاداء ركعة تحريمة مبتدأة ولهذا يستفتح
فيها ويتعوذ وهو لا يجب بالتحريمة الاولى الا ركعة واحدة في المشهور عن اصحابنا وانما
الوتر فللاحتياط لانه متردد بين النفل لوجود علامة الاوبين لانه يقرض فعلا
ولا يقرض اعتقادا فاحتاط لاداء بايجاب القراءة لاحتمال ان يكون نفلا فيصير
بترك القراءة في ركعة منه ولا يستفتح في الثانية منه ولا يتعوذ ولا يكمل بقية
الاول بالصلوة على النبي صلعم والدعاء تشبيها بالفرض وقالت اذا كان
النفل كل شفع صلوة على حدة يجب ان يفسد بترك القعدة الاولى لانها اخرة
قلت كان القياس ذلك وهو قول زفر وراية قال في المنظومة في مقالات
كثيرة ومن يصل اربعا وما قعده في وسطها وذاك في النفل قد اتى فسد
النفل الا انا استحسنا ان لا يفسد ويجب السهو اذا كان ساهيا لان
التطوع كما شرع ركعتين شرع اربعا فاذا ترك القعدة وقام امكننا ان نجعل

الكل صلوة واحدة فلا يفسد وقال قلت لو صار بالقيام الى الشفع الثاني يصير
صلوة واحدة لما امر بالعود بل يؤمر بها قلت انما امر بالعود مالم يتجد بالسجدة
لانه يشبه الظهر من وجه حتى ان الفساد في آخره يسري الى اوله من ترك القعدة
ويشارك من وجه حتى ان القراءة تجب في الشفع الثاني فاشبه الفجر فلشبهه
بالفجر وبالظهر لا يؤدى **فصل في قدر القراءة** الكلام في القراءة في الاصل
يقع في ثلاث مواضع احدها في بيان فرضية اصل القراءة والثاني في بيان
محل القراءة المفروضة والثالث في بيان فرضية اصل القراءة فقد تقدم ان
القراءة فرض في الصلوات كلها اذا كان اماما او منفردا واما المقتدي
فلا قراءة عليه عندنا لان المفروض هو اصل القراءة عنه مام غير متعين وقامت
الفاتحة والسورة عينا في الاوليين فلست بفريضة وكلتاهما واجبة على ما نقدم
في بيان واجبات الصلوة واما بيان محل القراءة المفروضة فمحلها الركعتان
الاوليان عينا في الصلوة الرباعية هو الصحيح من مذهب اصحابنا كذا في الهداية
وقيل محلها منها كعما غير عين وهو الذي ذهب اليه الكرخي واشار في الاصل
الى القول الاول فانه قال اذا ترك القراءة في الاوليين قضاها في الاخريين
بعد جعل القراءة في الاخريين قضاء عن الاوليين فدل ان محلها الاوليان هذا
قال في الهداية ومن قرأ في الثلث في الاوليين السورة ولم يقرأ الفاتحة لم
يقض الفاتحة في الاخريين واذا قرأ الفاتحة ولم يزد عليها فقرأ في الاخريين
السورة والفاتحة وجهر بالكل جهرا عندهما وقال ابو يوسف لا يقضي شيئا
منها لان الواجب اذا فات عن وقته لا يقضي الا بدليل ولا دليل هنا لانه
في الاخريين قرأ سورة مشروعة والفاتحة لم تشرع الا قرءة واحدة فقامتا
لا الى خلف ولانه قرأ في عن القراءة ما يجوز به الصلوة وفي الهداية لا يقضي
واحد منهما عند ابي يوسف اما الفاتحة فلانها لم تشرع الا قرءة واما السورة
فلانها سنة في الاوليين وما كانت سنة في وقتها كانت بدعة في غيره
وقتها فلا يقضي ولهما وهو الفرق بين الوجهين ان قراءة الفاتحة شرعت
على وجه يفتتح بها القراءة ويترتب عليها السورة ولهذا تعلق قضاؤها في الاخريين
بترتب الفاتحة على السورة وهذا بخلاف الموضوع بخلاف ما اذا ترك
السورة لان المكن قضاؤها على الوجه المشروع ثم ذكر ههنا ما يدل على الوجوب

وهو قوله

وهو قوله في الاخريين السورة والفاتحة وذكر في الاصل حنيفة الاختيار
فقال احب الي ان يقرأ في الاخريين السورة والفاتحة لانها واجبة كانت
مؤخرة فغير موصولة بالفاتحة فلم تتعين مراعاة موضوعها من كل وجه ويجهر
بهما جميعا هو الصحيح لان الجمع بين الجهر والمخافتة في ركعة واحدة شنيع
وتغيير النفل وهو الفاتحة اولى لان النفل قابل للتغيير الا ترى ان من شرع
في النفل خفف ثم صلى الظهر في ركعتين يلزمه اربع وكذا لو اقتدى
في المغرب صلى اربعا لان النفل بالثلاث غير مشروع وانما جهر بالفاتحة
ومن سننها الاخفاء في الاخريين لان قراءتها في الاخريين سنة والسورة
واجبة لكونها قضاء فكان مراعاة صفة الواجب اولى فاذا جهر بالسورة
جهر بالفاتحة تبعا لها حتى لا تختلف صفة القراءة في قيام واحد واذا جهر
قلت يجهر بها تبعا للسورة وان كان لا يجهر بها قصدا لكم من شيء ثبت ضمنا
ولا يثبت قصدا كبيع الشرب والطريق وعن ابي حنيفة ومحمد لا يجهر بها جميعا
تغليبا للفاتحة وسبعتها وكونها في محلها وهم من قال يجهر بالسورة خاصة
وهي رواية عن ابي حنيفة لانه في الفاتحة مؤد فراعى صفة ادائها وفي السورة
قاض فيجهر بها كالاداء فلا يكون بهذا جامعا بين الجهر والمخافتة في ركعة واحدة
لان القضاء يجتمع بمحل الاداء واما بيان قدر القراءة فالكلام فيه في ثلاثة
مواضع احدها في بيان القدر المفروض الذي يتعلق به اصل الجواز مع الكراهة
والثاني في بيان القدر الذي يخرج به عن حد الكراهة والثالث في بيان القدر
المستحب وقد ذكر المصنف رحمه الله هذه المواضع الثلاثة فقال اعلم ان الجواز
لها ثلاث مراتب المرتبة الاولى مرتبة الجواز مع الكراهة والمرتبة الثانية مرتبة
الجواز بغير الكراهة والمرتبة الثالثة مرتبة الافضلية اما مرتبة الجواز اراد في
ما يجزئ من القراءة في الصلوة مع الكراهة انه يقرأ اية قصيرة سواء كانت
الاية كلمة واحدة مثل قوله ثم مدهامتان او كلمتين مثل قوله ثم نظر ومثل
قوله ثم عبس وبسر سواء كانت الاية حرفا واحدا مثل ص حتى فيه اختلاف
المشايخ والاصح انه لا يجوز وهو قول الشافعي وهو قول قوام الدين الاسعاني اختلف المشايخ
على قول ابي حنيفة رحمه الله في جواز الصلوة بالاية القصيرة اذا كانت كلمة
او حرفا واحدا اما اذا كانت مشتملة على كلمتين نحو قوله ثم نظر كيف قدر

ثم نظر فلا اختلاف بينهم على قوله حيث يجوز بالانفاح ولو قرأ آية قصيرة
ثلاث مرات هل يجوز عندهما قال في الخلاصة قيل يجوز ثم قال وسمعت
من ثقة انه فيه اختلاف المشايخ فاذا قرأ ذلك في كل ركعة مع الفاتحة
او بقدر الفاتحة جازت صلوته وبكره وذلك عند ابي حنيفة اعلم ان المقدر
المفروض الذي يتعلق به اصل الجواز عند ابي حنيفة فيه ثلاث في ظاهر الرواية
مقدر غير مقدرة بل هو على ما ادى فيه اجتهاده الا اسم سواء كانت آية او ما دونها
مثل قوله ثم نظر ولم يزد ولم يقرأ بعد ان قرأ ما على قصد القراءة وهو في
رواية مقدر المفروض بآية طويلة كآية الكرسي وآية الدين او ثلاث آيات
وبه اخذ ابو يوسف ومحمد ولو قرأ آية من القرآن لا يجوز عن الفرائض لانه لا يسمى
قارئا ولا تالياً وفي البدائع ولو قرأ شيئاً من التوراة والانجيل والزبور في
الصلوة ان يتقن آية غير محرف يجوز عند ابي حنيفة وان لم يتقن لا يجوز
لان اسم القرآن اخرج عن تعارفهم بقوله ثم يجوز فوض الكلام عن مواضعه فيجعل اسم المفروض محرف
فيكون من كلام الناس فلا يتكلم بالجواز بالشك والاحتمال وعند ابي يوسف
ومحمد رحمهما الله مقدار ما يتعلق به الجواز ثلاث آيات قصار او آية طويلة كآية
الدين وآية الكرسي فاذا قرأ ذلك في كل ركعة بغير الفاتحة جازت صلاته
وبكره ملاءة يستحب فاربا به وهو ذلك فانه قرأ ما دون الآية ولابي حنيفة
قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن من غير فصل الا ان ما دون الآية خارج والآية ليست
في معنى ما دون الآية لوقوع العجز بها في الحكم وهو ان الآية بحرم قراءتها على
الجنب والحائض وما دونها لا بحرم قراءته عليهما وهو لهما في القراءة احتياطا وفي
العبادات ادرء حتى وما امر به الجواز بغير الكرابة فهو ان يقرأ الفاتحة
والسورة او ثلاث آيات فاذا قرأ ذلك في كل ركعة جازت صلاته والا كره
ولو قرأ الفاتحة ومعها آيتين وكذلك لو قرأها ومعها آية واحدة فان
ذلك مكروه بالاجماع وكذلك لو قرأ الفاتحة وحدها وكذلك لو قرأ السورة
بغير الفاتحة فانه يكره وهذا ما ذكرنا انه الافضل فاما الفصل الذي يجوز في الفجر والظهر طوال
السبع المفصل وفي العصر والعشاء اوساطها وفي المغرب قصارها
قال في المحيط القراءة في الصلوة على خمسة اوجه فرض وواجب وسنة
ومستحب ومكروه فالفرض ما يتعلق به الجواز وهي آية تامة عند ابي حنيفة وهو المسنون

والمسنون ان يقرأ في الفجر في الركعة الاولى من المفصل وهو من الحجرات الى البروج وفي الثانية
من البروج الى لم يكن وفي الظهر في الركعة الاولى قدر الاعراف والثانية قدر نصفها
وفي العصر بقصار المفصل وهو من والذاريات الى آخره ويستحب في الفجر في الركعة الاولى
في الركعة الاولى قدر ستين آية واربعين آية سوى الفاتحة وفي الثانية سوى الفاتحة وعن ابي
حنيفة يقرأ في الاولى والثانية ما بين المئين الى المفصل وفي الثانية مثل ذلك والمكروه
ان يقرأ الفاتحة وحدها او الفاتحة وسورة قصيرة او يقرأ السورة بغير الفاتحة وقال محمد
رحمه الله في كتاب الصلوة يقرأ في الفجر ما بين سورة الفاتحة وفي المجامع الصغير حسن او ستين
وقيل ان كان الوقت وقت شتاء كان بالمخيف يقرأ ما بين وان كان وقت فراغ
كان بالمشتاء يقرأ ما بين ستين الى مائة وان كان فيما بينهما يقرأ ما بين الى ستين وقيل ان
كان من عادته يقرأ مائة وان لم يكن من عادته يقرأ ما بين وروى جابر ان النبي
صلى الله عليه وسلم قرأ في الفجر بقاف وربما قيل كان يقرأ في الفجر الواقعة وربما ورد ابو
وائل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة تبارك وصل الى اوروى
انه كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزيل وصل الى الانسان واما روى عن عمر انه قرأ في الفجر
في الركعة الاولى سورة يوسف وفي الثانية الحج وسجد ثم قام فقرأ اذا زلزلت وركع وروى
انه قرأ الكهف فينبغي ان يكون بيان الوقت واما في الظهر فعن ابي حنيفة يقرأ في الاولى
بمثل والشمس كورت وفي الثانية لا اقسم او الشمس وضحاها وفي خبر جابر ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر والسماء ذات البروج والسماء والطارق وروى ابو
سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في كل ركعة قدر ثلاثين آية او قال
نصف ذلك وعن انس في تقدير ذلك بالساعات وقم يتناولون واما العصر فقال محمد
يقرأ فيها بقدر عشرين آية سوى الفاتحة وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في
العصر في كل ركعة قدر خمس عشرة آية واما المغرب فيقرأ في كل ركعة سورة قصيرة قدر
خمس آيات او ست آيات سوى الفاتحة وعن ابي حنيفة يقرأ فيها مثل العصر وروى ان النبي صلى الله
عليه وسلم قرأ في المغرب بالمعوذتين وقيل قرأ في المغرب بالتين وقيل باذا زلزلت وان
اخر المغرب مكروه فينبغي ان يختصر والذي روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ فيها
بالاعراف فهو بيان الوقت واما العشاء فقال في الاصل يقرأ فيها بعشرين آية سوى
الفاتحة كالعصر وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ اقرأ في صلاة العشاء بسبح
اسم ربك الاعلى والليل اذا يغشى والشمس وضحاها واما في الوتر فقال محمد ما قرأه فيه

قوله حسن وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قرأ في الوتر في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد بكذا روى ابن عباس وفي النهاية اذ اقرأ اية طويلة في ركعتين كآية الكرسي وآية الذين تزاد بعضها في ركعة وبعضها في ركعة اختلف فيه المشايخ على قول ابي حنيفة قال بعضهم لا يجزئه لانه ما قرأ اية تامة في كل ركعة وهم على انه يجوز لان بعض هذه الايات تزيد على ثلاث ايات قصار فلو جعلنا لها فلا يكون قراءة ادنى من قراءة ثلاث ايات قصار وهذا اذا كان في الفجر اما في الوتر فيجزئه اتفاقا كما في سورة شاء وفي الفجر يقرأ في حال الضرورة بقدر ما لا يفوته الوقت واما في الضحى فيما بين والعصر قال في الهداية ويقرأ في الظهر في الفجر بما بين الاربعين الى الستين سوى الفاتحة وبه روى عن اربعين الى ستين وبه روى من ستين الى مائة وبكل ذلك ورد الاثر وجه التوفيق انه يقرأ بالاربعين مائة وبالستين الى اربعين وبالاوساط ما بين ستين الى ستين وقيل ينظر الى الطول الليالي وقصارها والى كثرة الاشغال وخفتها ففي الشتاء بقراءة مائة وفي الصيف اربعين وفي الخريف والربيع ستين او ستين وان كانت الليالي قصارا يقرأ اربعين وان كانت طوالا يقرأ ما بين ستين الى مائة وان كان فيما بين ذلك يقرأ ستين او ستين وقيل يعتبر حال نفسه ان كان حسن الصوت يقرأ مائة وان لم يكن يقرأ اربعين وقيل ان كانت لا مائة طوالا يقرأ اربعين كما في سورة الملك وبخمسين الى ستين ان كانت اوساطا وما بين ستين الى مائة اذا كانت قصارا كسورة المدثر ونحوها ويروى ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قرأ في الفجر سورة البقرة فلما فرغ قال له عمر كدت اتنفس بطلوع الشمس بخليفة رسول الله فقال لم نجئ ناعتين وعمر قرأ في الفجر سورة يوسف فلما بلغ الى قوله تعالى انما اشكو بثي وحزني الى الله حسبته البقرة فركع ثم على قول ابي يوسف ومحمد لا يجزئ اقل من ثلاث ايات قصار او قراءة ايه طويلة كآية الدين واية الكرسي عند ابي حنيفة كما مر وقال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وفي الخلاصة لو قرأ نصف اية مرتين او كرر كلمة من اية واحدة مرارا حتى بلغ اية تامة لم تجزه وان كان لا يحسن الا قول الحمد فانه يقرأها مرة واحدة ولا يلزمه تكرارها كذا عن ابي يوسف •

وبطول الامام اركعة الاولى على الثانية في صلاة الفجر بالاجماع وفي سائر الصلوات اختلفوا فيما عدا الفجر يسوي بينهما اي بين الركعتين عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد يطول كما في الفجر واما المنفرد يسوي بينهما في سائر الصلوات اعلم ان المستحب في الصلوات كلها خلا الفجر التسوية بين الركعتين في القراءة عندهما وقال محمد احب الي ان يطول الاولى على الثانية في الصلوات كلها لان التسوية بينهما حرجا ولا حرج في الترجيح

والتطويل

والله تعالى اعلم ذكر ما روي في قنوت الوتر اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطيل ركعته الاولى على الثانية في الصلوات كلها انما فعل ذلك ليتحول على الاقلة من حيث انه والقنوت وهو تحميدات في الركعتين استوى في استحباب القراءة حتى ان القنوت في الفجر فيها فرض فيها مسنون وفي الوتر فيه واجب استوى في القنوت وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاة الفجر في ركعة الاولى بالجمعة وفي الثانية واذا جاءك المنافقون وكل واحدة منهما احد عشر اية واتى في سورة الفجر فيثبت التطويل الا ترى ان في الثانية باجماع الصحابة وقت نوم وغفلة وقد اختفت بالتشويب بخلاف سائر الصلوات ففيها وقت نوم وغفلة فتوهم غافل في غير الفجر انها تغافلون وتشاغل وتنامون وذكرت خفاف الى التقصير عنهم وخفاف عليهم بالنوم فليست باحبارهم فيستحب فيها تطويل الاولى على الثانية بالاجماء لعلهم على اورد ان بجماعة وما اعتبر في التطويل والتقصان بالاوقات ثلاث ايات لعلهم امكان الاقتداء فان غير حرج قال الحلواني التطويل بعينه من حيث الاولى ان كان بينهما مفارقة فان كانت ايات متفاوتة فربما يطول الاقصر فانه يعتبر الكلمات والحروف واما على الثانية على الاولى فكما مر في الصلوات كلها يعني في فرائض الى السنن والنوافل كما مر في الكتاب وهذا ايضا اذا كان اماما او كان منفردا وقد مر عن علي الامام بن ابراهيم بن اسماعيل الفقيه انه قال اذا كان في القراءة ولو كرر اية في التطوع لا بأس به وفي الفرائض يكره وذكر في الفتاوى واما المسافر فانه يقرأ في الكتاب واتى سورة بشر هاروي ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاة الفجر في سفرة بالمعوذتين وان للمسافر ان يترك سقط الصلاة فلان يوثر في تخفيف القراءة اولى وهذا اذا كان في حالة الاضطرار بان كان على عجلة من امره او طلبة الغلة فان كان في السفر في استقبال الوقت بحيث لو اشتغل بالتطويل يخرج الوقت كما اذا كان في آخر الوقت وانكشف انه لو شرع في السنة مع التخفيف فان قيل اذا كان في امنة وقرار يقرأ في الفجر كما في السفر كان هو الاصل سواء في امنة او لا مستقبلة عليه في هذا كما في سنة القراءة بالتطويل والمقيم يقرأ من اربعين الى ستين في صلاة الفجر فلم لم يجعل حال المسافر في قدر القراءة من حال المقيم مع ما هو في الامن والقرار قيل ان المسافر وان كان في امن وقرار فقيام السفر معه اوجب التخفيف به ولكم وجوه من الفقه الاخر الا ترى ان ترجيح الفطر مع تمكن الامن والقرار لوجود علة التخفيف وهو التسلم بسلام الله تعالى القيام بالواجبات والاجتناب عن المنهيات انه لما فرغ الفصل عما يتعلق من بيان صفة الصلوة قدمها وآخرها وشفعها وتنها وذكر القراءة فيها حيث ان ذكر سائر ما يتعلق بالقراءة في سائر الاوقات وهو الاداء بالجماعة ويلحق قضاءها بالاداء اذا ادرك الفريضة وان كان المقضي يقرض سائر الاوقات

الفرض بنية الاصل ان الصلوة تفسد بغير عذر حرام لانه ابطال العمل بها صلاة الفرض ان
ان لم تنقض اذا كان للاكمال يجوز لانه وان كان نفسا صوت فهو كما اذا صلى فمن
صلى ركعة من الظهر الا لعشر ثم اقيمت الصلاة فانه يضيف اليه ركعة اخرى
ويتشهد ويسلم صيانة للمؤدى عن البطلان ثم يدخل مع الامام احرازا للفضيلة بالجماعة
قال الكيدري وتنقلب نفلا بنفس النية حتى اذا اراد ان يتم الفرض اعاد ما مضى
نية القطع وان كان لم يقيد الركعة الا بالسجدة يقطع ويشرع مع الامام
هو الصحيح لانه تحتمل الفرض والقطع للاكمال بخلاف ما اذا كان في النفل فان
القطع فيه ليس للاكمال وقال بعضهم يتم ركعتين ولو لم يقيد ما بالسجدة الاولى
بذا قال السرخسي والمراد بقوله اقيمت الصلاة اي شرع الامام في الصلاة لان الاذان
المؤذن فانه للواحد المؤذن في الاذان فاما اذا رجل لم يقيد الاولى بالسجدة فانه يتم
الركعتين بلا خلاف بين اصحابنا وانما كان له ان يقطع ويدخل مع الامام احرازا
لفضيلة الجماعة لانه يجوز قطع الصلاة لحطام الدنيا فلاحراز فضيلة الجماعة اولى لان
للصلاة بالجماعة مزية على صلاة الواحد كما قال صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة تفضل
على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة فان قلت كيف جاز ابطال صفة الوتر
للقراءة السنة قلت يجوز ابطال الفرض للقراءة الفرض على اكمل الوجوه الاترى
انه تجعل الانحراف والانصراف في صلاة الخوف للقراءة الجماعة فعدم ان القراءة
امر عظيم فان كان في السنة قبل الظهر او الجمعة فاقيمت او خطب قطع على ركعتين
بروى ذلك عن ابي يوسف واليه مال السرخسي وقيل بتمامها واليه اشار في
الاصل وفي الفتاوى اذا شرع في الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام للخطبة قبل يسلم
على ركعتين والصحيح انه يتم اربعا واليه مال الامام حسام الدين وكذا لو شرع في
الاربع قبل الظهر ثم اقيمت الصلاة فانه يتم اربعا واذا كان قد صلى ثلثا من
الظهر والعصر انهما لان الاكثر حكم الكل فلا يحتمل النقض بخلاف ما اذا كان في
الثالثة ولم يقيد ما بالسجدة حيث يقطعها لانها لا تحتمل الرفض وتجزيه ان شاء
عاد وتعد وسلم كمن يسلم بتسليمة واحدة لان ذلك ضروري وبه صرح في شروح الجامع
الصغير وان شاء كبر قائما وبنوى الدخول مع الامام قال لحمد الاسلام وهذا اصح فيقطع
الثالثة في ضمن شروعه في صلاة الاولى ثم هو مخير في رفع الايدي عند الرفع وان
شاء لم يرفع قاله محمد بن الفضل في شرحه وقال بعضهم يسلم تسليمتين قائما كصلوة

الصلاة بمنارة فان انتهاء الامور الى المقصود وقعد وسلم من غير تشهد عند البعض وقال بعضهم
يتشهد ويسلم وذكر في الخلوانية انه لو سلم قائما ولم يعد الى التشهد تفسد صلاته كذا في الغرائب
وفي النهاية قال السرخسي يعود الى التشهد لانه اراد الخروج عن صلاة معتد بها فخرج
عن صلاة معتد بها مع شروع انما يعود بالقعدة ثم اذا عاد الى القعود قال بعضهم يتشهد ثانيا
لان القعدة الاولى لم تكن للختم وقال بعضهم يكفيه الاول لان بالعود اليها يرتفع القيام كأنه
لم يوجد ثم يسلم تسليمتين عند بعضهم وعند بعضهم تسليمة لان الثانية تنفل وقد قطع
من وجه وانما اذا كان قد قيد الثالثة بسجدة فانها لا تؤدي اكثر الصلاة فلا يجوز له
قطعها فاذا فرغ منها دخل مع الامام متنفلا وانما دخل مع الامام ليس بختم لانه متطوع والمتنفل
لا يكره في وقت واحد كمن فاتته الاربع دخل مع الامام متطوعا ان القطع بعد الظهر
مشروع وانما فاتته الجماعة بخروجه من المسجد والامام يصلي بجماعة لا يرى الجماعة وحده مرة في
هذا النفل وهو ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرغ من صلاة الظهر فراى رجلين
في اخريات الصفوف لم يصليا معه فقال على بهما فاتي بهما ترعد فرائصهما فقال على
رسلكما فاتي ابن اخراه بكبش العقبة فقال كلما فقال صليتما معنا فقالا قد كنا صلينا في
رحالنا فقال عليه السلام اذا صليتما في رحالكما ثم اتيتما صلاة قوم فصليا معهم واجعلا صلاتكما
معهم شفعا اي نافلة وكذا الحكم في صلاة الغداة لان النفل بعد ما مشروع ايضا فان قيل
النفل بالجماعة في غير رمضان مكروه قيل قال اذا كان الامام والقوم متنفلين فاما اذا
ادى الامام الفرض والقوم النفل لا بأس به لما روينا من الحديث فان قال ان كان
فرضه ما صلى مع الامام فالجملة ان لا تقعد في الرابعة في صلاة الفجر اذا ما وحده وبعضي
الخامسة والسادسة فيصير ذلك نفلا وفرضه ما صلى مع الامام وان صلى من الفجر ركعة ثم
اقيمت يقطع ويدخل معهم لانه تراصف اخرى لفوته بالجماعة وكذا اذا قام الى الثالثة
قبل ان يقيد ما بالسجدة فانه يقطع فانما اذا قيد ما لم يقطع ويمضي عليها وبعد الرفع لا يشرع
مع الامام لكراهة النفل بعد ما وكذا بعد العصر وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية لان
النفل بعد الثلاث مكروه وفي صلاة اربعا على لفقه الحامد وعن ابي يوسف انه ان
يدخل مع الامام ويصلي اربعا فيصير نفلا مع الامام فاذا فرغ الامام قام واتم الرابعة
لان هذا التغيير انما وقع بسبب الاقتداء والتغيير بسبب الاقتداء لا بأس به كمن ادرك
الامام في السجدة فانه يتابعه فيها والسجود قبل الركوع غير مشروع وكمن ادرك
في القعدة فانه يتابعه وهي قبل اداء الاركان غير مشروعة وعنه في رواية اخرى يدخل مع

الامام وسلم معه على رأس الثالثة لان ما تقدم تغير ولم يقع في القطع بسبب الاقتداء فيستحب له ان
لا يقتدي بالامام في الظهر بعد ما سلم الامام وترك الامام القراءة في ركعتين فانه يجوز صلاة المقتدي
لانه وقع التغير بسبب الاقتداء وهذا ان دخل مع الامام اثم اربعا لان مخالفة الامام لهان
من مخالفة السنة وفي جعلها اربعا مخالفة للامام اثم اذا اقتدى بالامام في المغرب وترك
المقتدي اربعا وقعد الامام على رأس الثالثة وقام الى الرابعة وتابعه المقتدي فسدت
صلاته واما اذا سهى الامام عن القعدة على رأس الثلاث فقام وصلى الرابعة وصلى معه المقتدي
جازت صلاته وفي الكرخي اذا صلى الرجل ركعة من المغرب ثم اغمي عليه فظنوا ودخل
مع الامام لانه لو فاتهم اليها اخرى كان مؤديا اكثرها فقاته بجماعة فتقطع النفل اولى واما
سجدتي الركعة الثانية مضى عليهما فاذا فرغ لا يدخل مع الامام لانه لا يجلوا اما ان يصلي معه ركعتين
وسلم وهذا لا يجوز لانه دخول في بعض صلاة الامام دون بعض او ثلاثا ويصير اربعا فيه
ليلا يكون متنفلا بوتر وذلك ايضا لا يجوز لانه التزم القعود في ثانيته النفل وذلك
مكروه فلم يبق الا ان لا يدخل فان دخل معه فان الامام اذا سلم لا يسلم معه
يقوم فيأتي بركعة حتى لا يكون متنفلا بثلاث واما العصر فان كان قد صلى منها ركعة
واقيمت فتمم اليها اخرى وسلم وان كان قد سجد في الثالثة مضى عليها فاذا فرغ لا
يدخل مع الامام لكراهة النفل بعد ما ومن ادرك ركعة من الظهر مع الامام ولم يدرك
الثلاث فانه لم يصل الظهر في جماعة وقال محمد قد ادرك فضل جماعة لان من ادرك اقل
الشفع فقد ادرك فصار محرزا ثواب الجماعة لكنه لم يصلها بالجماعة حقيقة وهذا الجنث
في يمينه اذا حلف لا يدرك الجماعة ولا يحنث في يمينه اذا حلف لا يصلي الظهر بجماعة
هذا كلام صاحب الهداية قال في النهاية انه لم يفصل النظر في جماعة بين انه ادرك الجماعة
وفاته ثم لو حلف فقال ان صليت الامام الظهر فعبدي حر فادرك معه ركعة لم يحنث
لان شرط حنثه ان يصلي الظهر مع الامام وهو صلى ثلاثا وحده والمسبوق بما يقضي كالمنفرد
وان فاته ركعة مع الامام وصلى ثلاثا معه ففي ظاهر الجواب لا يحنث لانه لم يصل الكل
معه وقال الشر جستي يكون حانثا لانه صلى الاكثر مع الامام والاكثر حكم الكل ولو قال
عبده حر ان ادرك الظهر مع الامام حنث وان ادركهم قعودا في القعدة الاخيرة في
اخر الصلاة لان مدرك البعض بسمى مدركا وقال خواهر زاده المسئلة انه اذا ادرك
ركعة من الظهر مع الامام فانه لم يصل الظهر بجماعة في حقهم جميعا ويكون مدركا فضل الجماعة
في حقهم جميعا ويكون مدركا فضل جماعة في حقهم جميعا لان من ادرك اخر الشفع فقد

ادرك فضل تحريمة الجماعة كذا ذكر شيخ الاسلام وان ادرك فاتحة الامام في التشهد
مع الامام وفي الحواشي هذه المسئلة بالاتفاق وان مضى مع الامام ولم يدرك معه شيئا
فرأى خواهر زاده ان عنده مدرك الجمعة في التشهد لا يكون مدركا للجمعة حتى انه لو صلى اربعا فقهم
انه لا يكون مدركا فضل جماعة فقيه صاحب الهداية بالذكر لان ما ذكره خواهر زاده لا يوجد فلا يكون مدركا
ادرك الامام في الجمعة في التشهد مدركا لفضيلة الجماعة وانما يصلي اربعا اذا فاتته الركعة
في كل ركعة بحر وسوط ويقعد في الثانية احتياطا وقد روي ابن مسعود ادرك الامام في التشهد
فقال لجلسة قد ادركت الصلاة ومن انتهى الى الامام في صلاة الفجر وهم يصلون ركعتي الفجر ان
خشي ان تفوته ركعة ويدرك الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد اذا كان مكانا
موضع معد لذلك وان لم يكن يصليهما في المسجد بعد النصف فان لم يجد موضعا صلاهما في
النصف واشد الكراهة ان يصليهما محاطا للنصف فاذا فرغ منهما دخل مع الامام لانه
امكنه الجمع بين الفضيلتين وان خشي فوت اركعتين جميعا دخل مع الامام لان اداء
الجماعة اعظم والوعيد بالترك الزم قال صلى الله عليه وسلم تارك الجماعة ملعون في
التوراة والانجيل وفي قاضي خان عن ابي جعفر انه اذا خشي ان يفوته ركعتان
ويدرك الامام في التشهد فانه يصلي السنة عند ابي حنيفة وابي يوسف لان ادراك
التشهد كادراك الركعة اصله الجمعة وقيل ينبغي ان يشرع في السنة ثم يقطعها ويدخل مع
الامام حتى مزجه بالشروع ولكن من القضاء وفي المضمرات رجل جاء الى الامام في صلاة
الفجر وخاف انه لو اشتغل بالسنة يفوته الفجر بالجماعة قال جاز له ان يدخل في صلاة الامام
ويترك السنة ويقضيها بعد ما طلعت الشمس عند محمد وان اراد ان يقضيها قبل طلوع
الشمس فالحيلة ان يشرع في السنة ثم يفسدها على نفسه ثم يقضيها قبل طلوع
فاذا فرغ الامام من الفريضة يقضيها قبل طلوع الشمس ولا يكره لان بافساده اياها صارت
دينا عليه ويصير كمن شرع في التطوع ثم افسدها على نفسه ثم قضاها في هذا الوقت ولا يكره
كذا اختاره من المشايخ من قال في هذه المسئلة يخير بين نوع حط وان فيهما لمزايا فساد
العمل والله تعالى يقول ولا تبطلوا اعمالكم والاحسن ان يقال يشرع في السنة ويكبر تحريمة
ثم يكبر ركعة ثانية للفريضة فيخرج بهذه التكبيرة من السنة ويصير شارعا في الفريضة
ولا يصير مفسد العمل بل يصير مشتغلا عن عمل الى عمل هو كمن كبر للظهر في وقت العصر
على ظن انه لم يصل الظهر ثم تذكر انه صلى الظهر فهي وقعتها يكبر تحريمة اخرى من غير سلام والكلام هنا
انه دخل في العصر فانه يصير شارعا في العصر خارجا عن الظهر كذا اختاره هذا اكيس بالقوى

لان ما وجب بالشروع لا يكون اقوى من الواجب بالنذر والمنذور لا يؤدى بعد خروج وقته فكذا
الشفع وانما قيدنا بسنة الفجر احترازا عن سنة الظهر حيث يقضيها كما ان اداها قبل فوت
فوت الكل او فوت البعض لانه يمكن ادراكها في الوقت بعد الفرض هو الصحيح وعند البعض
لا تقضى واختلف ابو يوسف ومحمد في نفلة يصليها على الركعتين قال ابو يوسف يقدم
الركعتين وهو قول ابي حنيفة وقال محمد يقدم الاربع والاقوى على قول محمد وفي الجوهرة
الاصح انها تقضى قبل الركعتين وفي النوادر قال ابو حنيفة وابو يوسف يبدأ بالركعتين
وقال محمد يبدأ بالاربع ثم عندهما يؤدي القضاء وعند ابي حنيفة لا يؤدي القضاء ولو
قضاها فمن يكون سنة فعند ابي حنيفة لا وعندهما نعم وفي المنتقى اختلفوا في التي يقضي
هل يكون نفلا مبتدأ او سنة فعلى قول من يقول نفل مبتدأ يقضيها بعد الركعتين وعلى
قول من يقول انها سنة يقضيها قبل الركعتين لان كل واحدة منهما سنة الا ان احديهما
قائمة والاخرى فائتة فبدأ بالفائتة كما في الفرائض ومن انتهى الى الامام في ركوعه
فكبر ووقف حتى رفع الامام رأسه لا يصير مدركا خلافا لزفر سواء تمكن من الركوع اولا وكذا
اذا الحظ ليركع فرفع الامام رأسه قبل ان يركع ثم ركع فانه لا يصير مدركا لهذه الركعة واجزأه
انه لو انتهى الى الامام وهو قائم وكبر وهم يركع مع الامام حتى رفع رأسه فانه يصير مدركا لهذه
الركعة وجه قول زفر انه ادرك فيها حكم القيام وحكما فتابا تي بتكبيرات العيد في الركوع
ولنا حديث ابي بكرة انه كبر وركع عند باب المسجد ثم دب راكعا حتى لحق بالصف
فقال صلى الله عليه وسلم زادك حرصا ولا تعد ولو ركع المقتدي قبل امامه فادركه امامه
فيه جائز وقال زفر لا يجزيه لان ما اتى به قبل امامه غير معتد به فكذا ما يتبعه عليه ولنا ان المدرك
هو مشاركته في جزء واحد وقد وجد وفي النهاية اذا دخل الرجل المسجد والامام راكع فقال
بعض مشايخنا ينبغي له ان يكبر ويركع ثم يمشي حتى يلحق بالصف كما لو فاتته الركعة اكثر
مشايخ على انه لا يكبر كي لا يحتاج الى النسيء في الصلاة فمن اختار القول الاول قال
معنى قوله عليه السلام لا تأتوها تعدون بل ائتوها وانتم تمشون ومن اختار الثاني قال ضم
الغد الى مشى هذا المنع وهو التكبير قبل الانصال بالصف والنسيء في الركوع وانما
لم يأمره بالاعادة لان ذلك قد كان لعذر فسح الصلاة بما خاف ان ادرك الامام في
الركوع وهو يعلم انه اذا اشتغل بالثناء لا يفوته الركوع اتى بالثناء وان كان يفوته
الركوع اذا اشتغل بالثناء قال بعضهم يأتي بالثناء لان الركوع يفوته الى خلف وهو القيام
والثناء اذا تركه تفوته اصلا لانه لا يقضي والفوت الى خلف اهون وقال بعضهم يترك

الثناء

الثناء ويركع لان الركوع وان كان يفوته فسنة بجماعة تفوته وفضيلة بجماعة فكان من فضيلة القضاء
وفي دخل مسجدا قد اذن فيه كره ان يخرج حتى يصلي فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج احد
المسجد بعد اذان الا منافق او رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع اما اذا كان مسجد حيه فلا كما
انه لا يخرج قبل الصلاة وان لم يكن مسجد حيه فلا كما انه لا يخرج قبل الصلاة ان كانوا
قعودا في مسجد حيه كذلك ايضا لا يخرج وان لم يكونوا صفوفا ان خرج ليصلي معهم فلا بأس
والفضل ان لا يخرج الا ان يكون اماما او مؤذنا او يعرف الناس في مسجد حيه لقلته وان
كانت جماعة في مسجد حيه فاته ان اتى مسجدا آخر ربما تجد فيه جماعة فحسن وقد اذا لم يدخل
المسجد اما اذا كان قد دخله يصلي فيه فان قلت ايهما افضل قلت كان النسيء يقول
يختار الطيب بكثرة والنخعي يختار مسجد حيه ولو دخل مسجدا وكان قد صلى فاذن
المؤذن خرج من المسجد وكان في الظهر والعشاء فلا بأس ان يخرج لانه قد اجاب داعي الله
واذا اخذ المؤذن في الاقامة فانه يخرج لان التنفل بعدهما مباح وان كانت العصر او
المغرب او الفجر خرج وان اخذ فيها كره الخروج لما صح من قول بعض الاكابر التنفل
في المسجد مكروه فلان المسجد لقلة شبه المنع من الصلاة وقيل لا بأس به فوا حيف على
متاع المسجد في غير اوان الصلاة وقيل في زماننا لا بأس بالخياطة ولا يفتح الباب في اوقات
الصلوة لان الغلبة في هذا الزمان لاهل الفساد فيخاف منهم على متاع المسجد وقيل
اذا تقاربا بان الوقتان كالعصر والمغرب والعشاء والخفتن وبعد العشاء والفجر يغلق الى الزوال ولا بأس بنقش المسجد بالجص والحمرة والزرنيخ وماء الذهب
وتزيينه بالساج اذا فعله لا يؤجر عليه ولا يأثم بفعله وقيل هو قربة اذا فعله من مال نفسه
واما اذا فعل متولي الوقف فانه يحسن ومن الناس من كرهه لان مسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مسقفا من جريد النخل وكان يكف من المطر حتى كان
النبي صلى الله عليه وسلم يسجد في الماء والطين ولما بنت الوليد بن عبد الملك الرسين
الف مثقال ليزيد بها مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر بن عبد العزيز
لو كنت احوج الى هذا المال واما عندنا فلا بأس بذلك لان العباس اول من
زين المسجد الحرام وعمر زاد في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزينه ولان في تزيينه رغبة الناس في المجلوس فيه لانتظار الصلاة وذلك حسن
ولان الله تعالى حث عليه على قارئ الماجد فقال انما يعمر مساجد الله من آمن
بالله واليوم الآخر ولان الكعبة مزخرفة بالذهب والفضة مسقوفة بالديباج

واخبر قال اصحابنا من قبل ذلك فزال نفسه جاز والعرف الى الساكن افضل وخير
لمتولي الوقف يرجع الى الحكام ابتداء زال الوقف مثل التحبيس وان النقش وخوف
الفاني زمانا لو صرف ما يفضل من الحارة الى النقش جاز لان الظهور باخذ وكذا في النهاية
وكما يستحسن كتابة القرآن والحديث في المحاريب والجدارات كذلك يستحسن
الكتابة وان تقاوم بالاقدام مسائل زكوة القاري وهي تشتمل على انواع النوع الاول
في الوقف على غير موضع الابتداء وهو على وجهين الاول ان يتغير به المعنى تغيرا فاحشا
يكون الوقف والابتداء قبيح نحو ان يقف على الشرط قبل ذكر الجزاء ثم ابتداء بالجزاء فقراء
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتداء بقوله اولئك هم خير البرية ونحو ان يفصل
بين النعت والمنعوت والصفة والموصوف فحقه انه كان مبتدا ووقف ابتداء بالمكروه
لا تفسد صلاته باجماع بين علمائنا والوجه الثاني ان يتغير به المعنى تغيرا خفيا بان قرأ
نشهد ان لا اله الا هو ووقف ثم قرأ ان هو او قرأ وقالت النصارى ووقف
ثم ابتداء المسيح ابن الله فعلى هذا الوجه لا تفسد صلاته عند عامة العلماء وعند بعضهم
تفسد والتصوير على عادم الف وبكل حال لان في مراعاة الوقف والوصل
والابتداء ايقاع الناس في الحرج حصوصا في حق العوام والحرج مدفوع شرعا وفي الخلاصة
وان وقف على بعض الكلمة ثم استانف لا تفسد صلاته وان تغير المعنى للضرورة
مثل ان يقول الى فانقطع نفسه فقال الحمد لله او الحمد لله ولا اعتبار بالوقف في
حق جواز الصلوة حتى قال محمد البخاري رحمه الله انه لو قرأ الم الله لا اله ووقف
ثم ابتداء الا هو الحي القيوم او قرأ اشهد ان لا اله ووقف ثم ابتداء بقوله الله
والملائكة لا تفسد صلاته لان الكلام لا يتغير به وعليه الفتوى وكذلك لو ترك
جميع الوقوف في القرآن لا تفسد صلاته عندنا وفي فتاوى الفضل ان يحفظ الوقوف
ومعرفة ذلك من باب الفضيلة ولا تتعلق به قطع الصلوة ايضا ووقف لا تفسد
صلاته لانه زمانا كان الوقف للاستراحة والضرورة وكذلك التقديم والتاخير
في جميع القرآن حتى انه لو قرأ الخرجون الرسول واياكم ووقف ثم قال ان تؤمنوا
بالله ربكم جاز ولو قرأ لا يحرجون الرسول ثم وقف ثم ابتداء واياكم ان تؤمنوا
بالله ربكم هذا الوقف غير مستحسن ولكن لا يقطع الصلاة وهذا على مذهب الفقهاء
فاما على مذهب القراء فانهم يزعمون ان عدد من الوقوف في القرآن في موضع بعينه
لو وقف عندها يقطع الصلاة لو سمعت انهم يكفرون صاحبها ولكن الكفر انما يكون بالقصد

هذا الاعتقاد والذي يقف بالنقش والعروض لا يكون الكفر به فضل ولا يقطع الصلاة فرأ
قوله تعالى حكاية عن الخليل ما اراه بصركم وما انتم بصرخي اني كفرت بما اشركتموني من قبل فوقف
عند قوله وما انتم بصرخي ثم ابتداء اني كفرت قال بعض القراء يكفر وقد ليس كما قال لان الخليل
يكفر من اشرك به وهو لم يشرك قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله فلو وقف عند قوله
وقالت اليهود ثم قال عزير ابن الله قال القراء يقطع صلاته وعند الفقهاء لا تفسد نوع آخر
في الله وشهيد بيني انه خبيرا وانوا قرأ في صلاته اباك بعد تخفيف الباء قال بعض العلماء
صلاته لان الاباء بالتخفيف ضوء الشمس حكاية قال الصوفي تمسك بعبد والصحيح ذلك
يكفر فاذا قرأ سهوا لا تفسد صلاته والاصح انه لا يفسد لان هذا قراءة عمر بن وابل وان
ان ما كان قراءة وان كانت شاذة لا تفسد الصلاة وعلى هذا الاصل لو قرأ عني عيسى حكاية عن
عيسى لا تفسد صلاته وهو قراءة عايشة رضي الله عنها ولو قرأ سبحانا لا تفسد صلاته لانه قراءة
وان كانت شاذة وفي الخلاصة ولو ترك التشديد في قوله اباك يعبد واباك نستعين
وفي قوله الحمد لله رب العالمين المختار انه لا يفسد صلاته وكذا في جميع المواضع وفي الكافي
قول عامة المشايخ انه يفسد وان ترك المد ان كان لا يتغير المعنى بان قرأ اولئك قراء
اعلنا بترك المد لا تفسد وان كان يتغير المعنى بان قرأ سواء عليهم بترك المد وكذا في
قوله دعاء ونداء المختار انه لا يفسد كما في ترك التشديد نوع آخر في اللحن والاعراب قال
في الذخيرة هو على وجهين اما ان لا يتغير المعنى بان قرأ لا ترفعوا اصواتكم او قرأ ان الذين
يغضون اصواتهم برفع النون او قرأ الرحمن على العرش استوى بنصب الراء ففي هذا
الوجه لا تفسد صلاته بالاجماع وان تغير المعنى بان قرأ هو الله الخالق البارئ المصور
بفتح الواو وضم الميم او قرأ وعصى آدم ربه بنصب الميم ورفع الباء او قرأ واذا ابتلى ابراهيم
ربه برفع ابراهيم ونصب رب او قرأ واذا ابتلى من البحث والنفس بفتح الجيم
او قرأ عفا الله عنك لم اذنت لهم بكسر الكاف واكثر ففي هذا الوجه اختلف المشايخ
قال بعضهم لا تفسد صلاته وهو الاشبه لان في اعتبار الصواب ايقاع الناس في الحرج والحرج
مرفوع شرعا فالخ الحلواني وبه يفتي وفي النصاب عن ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما
فيمن قرأ واذا ابتلى ابراهيم لا تفسد صلاته لان الابتلاء من العبد بالسؤال واظهار الحاجة
والصحيح انه يفسد لان اظهار الحاجة لا تليق بالعبد وفي الفوائد لو قرأ في الصلاة
بخطاء فاحش ثم رجع وقرأ صحيحا قال عند بر صلاته جايزة وكذلك الاعراب لو قرأ
النصب مكان الرفع او الرفع مكان النصب او الخفض مكان الرفع او النصب

لا تفسد صلاته وبه يفتي وكذا عن ابي عمرو انه قال التعمد في القراءة لا يفسد الصلاة لان التعمد
ليس في كلام الله وسئل عن ابن ان انفصل عن ابي وعمي آدم ربه بفتح آدم ورفع آدم
فقال يفسد صلاته هذا اذا تعمد ذلك وذكر الفقيه ابو الليث لو قرأ ولا يدري تكلموا
ان الغرة تفسد جميعا بفتح ان ان كان مستمدا الكفر وان كان غير مستمد فسدت صلاته لانه غير
المعنى كان الفقيه ابو حفص يقول ان الغرة تفسد قال صاحب الظاهر وهذا بعيد لان ان بالفتح قد
يكون بمعنى لان فيكون معناه ولا يدري تكلموا لان الغرة تفسد فاذا كان قد استفتحها
لم يكفر وان تعمد ذلك ولا تفسد صلاته اذا كان مجتهدا وفي السراج الوهاج واما الخطاء
في الحركة اذا قام بتغيير بها المعنى لا تفسد بخوان يقرأ ولقد ارتباه ايانا بالنصب ولم يقرأ
ان الله بري من المشركين ورسوله بكسر اللام تفسد وقيل لا تفسد ويحمل على اللحن ولو قرأ
مع البنيم بتسكين الدال وتخفيف العين لا تفسد لعموم البلوى وفي فتاوى النسفي
نوع آخر في الالتباس وهو الذي لا يقدر على التكلم ببعض الحروف قال في الذخيرة لو قرأ
مكان الراء اللام فقرأ الجحيم مكان الرحيم او قرأ مكان الباء مكان رب وما
اشبه ذلك ولا يطاوعه لسانه على غير ذلك فانه يرجو ان يجد تلك الالفاظ في الصلاة
فانه لا يترك قراءتها وان كان فيها تبديل وان كان يجد ابات بين فيها تلك الحروف
فقرأ مع ذلك الايات التي فيها تلك الحروف هل يجوز صلاته وذكر في بعض النسخ
القاري ان فيه اختلاف المشايخ والصحيح انه لا يجوز صلاته لانه تكلم بكلام الناس مع قدرته
على ان لا يتكلم وشمل هذا ايوجب فساد الصلاة وذكر في بعض النسخ القياس ان لا يجوز
صلاته والاستحسان يجوز وبالقياس ناخذ وان كان لا يجد ابات بين فيها تلك
الحروف قال بعض المشايخ يسكت ولا يقرأ ولو قرأ لا تفسد صلاته وقال بعضهم يقرأ
ولا يسكت ولو سكت تفسد صلاته قال الصدر الشهيد والمختار للفتوى في جنس هذه
المسائل ان هذا اذا كان بحال لو تعلم ان كان يجتهد اناء الليل واطراف النهار في تصحيح هذه
الحروف ولا يقدر على تصحيحها فصلاته جائزة لانه عاجز وان ترك تعلم فصلاته فاسدة
لانه قادر وان ترك جهده في بعض عمره لا يسعه ان يتركه في باقي عمره ولو ترك تفسد
صلاته الا ان يكون الحرف كله في تصحيحه وانه مشكل عندي لان ما كان خلقة فالعبد
لا يقدر على تغييره ونوع آخر في ذكر حرف مكان حرف وفي وصل حرف كلمة الى
حرف كلمة اخرى وتقديم حرف على حرف اذا ذكر حرفا مكان حرف ان كان لا يتغير
بتغير الكلمة بحرف البدل من الفاظ القرآن لا تفسد صلاته وان كان لا يوجد الكلمة

ان تجد في القرآن ابات فيها تلك الحروف نحو

ت حرف البدل في القرآن فان كان مع موافقته في المعنى لا تفسد صلاته عند عامة العلماء
كابي يوسف رح وان كان مع مخالفته في المعنى والقياس ان تفسد صلاته وهو قول عامة
المشايخ رح واستحسن بعض مشايخنا رح وقالوا بهذا لو ابدل الف واو لعفو ونحو ذلك في حق العوام صار كافرا
رشح هذا في الكل تنظر في الحروف المتقاربة في المخرج اما في الحروف المتباعدة في المخرج
وقد تغير المعنى كخوان يقرأ وبشتركن مكان تبشر بالباء تفسد صلاته وعلى هذا فقس هذا هو الجواب
في جنس هذه المسائل ان الكلمة مع حرف البدل اذا كانا لا يوجد في القرآن ولا كلمة اخرى
واحد منهما قريب المخرج بجوز بان ابدل احد الحرفين عن الآخر لا تفسد صلاته عند بعض المشايخ
وعليه الفتوى هذا لو قرأ غانما البنيم فانا كمهرا بالكاف لا تفسد صلاته على اختيار بعض
المشايخ لان جاءة العرب يبدلون الكاف عن القاف وهو جيد واحد وفي النصاب لو قرأ
غير المغضوب او الضالين بالظاء تفسد بالقياس عند محمد بن المذكر وابي مطيع بن
حفص الكبير لانه يخالف القرآن لفظا ومعنى وفي الاستحسان لا تفسد وهو قول محمد بن سلمة
لان عند قرب المخرج الناس فيه بلوى خصوصا العجم وقل ما يضبط فيوخذ بالسعة وهو اقرب
الى الصواب وفي فتاوى سمرقند وقال وان الضالين بالظاء وغير المغضوب بالظاء
او بالذال او بالذال قال ابو مطيع تفسد صلاته وما به كثير من الشباب لان الظاء
غير الضاد فصار كانه قرأ حرفا آخر وقال محمد بن سلمة جازت صلاته لان الغلبة
والبلوى وشبهه بين الحرفين قال صاحب المضمرات يفتى في حق الفقهاء وغيرهم
بقول ابي مطيع رح مبالغة للصلاة ويفتى في حق العوام بقول محمد بن سلمة اخبارا
عما يطابق موضعه وبالرحمة في موضعها وفي السراج الوهاج اذا اعتاد القارئ قارئ فاصل
حرفا مكان حرف فظهر له انه يشبهها قرب في المخرج او كانا من مخرج واحد لا تفسد صلاته كما
اذا قرأ فاكمهرا واما اذا قرأ مكان الضاد دالا او على العكس تفسد صلاته وعليه كثير
العلماء وعن محمد بن سلمة لا تفسد لان العجم لا يميزون ذلك ولو قرأ فل اعوذ برب
بالذال لا تفسد ولو قرأ انا ما اضطررتم بالظاء او الذال تفسد ولو قرأ فهل عسيتم
بالضاد لا تفسد ولو قرأ الشيطان بان لا تفسد ولو قال نوح اشتهد اللهم سل
علي محمد لا تفسد ولو قال الضالين مكان الصالحين فسدت لان الصالح من يكون اهلا
للصلح وقال محمد بن الفضل لا تفسد لان الصلح صاحب الصلاح فيكون معناه المجاهد
او الغازي فيكون من الصالحين كذا في الظهيرية وبرو في الخلاصة اذا وصل حرف كلمة بحرف
كلمة اخرى كخوان قرأ انا كنعبد وايا كنستعين وصل الكاف بالنون وغير المعنى يفسد

وهذا الذي ذكره من قراءة المقتدي في التشهد الاخير مستقيم لانه مقتدى وان اختلف الاقتداء وحقيقة
لان الحقيقة لا تجب عليه اقتداء الفريضة فاستوى الكل في الحالة الصحيحة اما في قراءة المقتدي
بالسلام من الصلاة فلا يجوز الاقتداء به لاجل وجوب ويقنت في الثانية في الركعة الثانية
بعد القراءة قبل الركوع القنوت واجب على الصحيح حتى يجب بتركه ساهيا سجود السهو
وقدره مقدار سورة من الاستفتاح والبروج وقال الشافعي القنوت بعد الركوع لما روي ان
صلى الله عليه وسلم قنت في آخر الوتر وهو بعد الركوع ولنا ان عليا وابن مسعود وابن عباس
رووا ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت قبل الركوع ولانه ذكر وارد بعد قبل الركوع
كتكبيرات العيد وما رواه من القنوت في آخر الوتر فنسخ او محمول على نصف الشهر فهو آخره
في جميع السنة وبه قال الامام احمد وقال مالك والشافعي يقنت في النصف الاخير
من رمضان لان عمر رضي الله عنه سن التراويح بالقنوت في النصف الاخير من رمضان فلنا
المراد بالقنوت طول القيام لان القنوت في الوتر وقد اصطلح الخلفان على
القنوت اجمل من اثنى وتركت من غير فصل واذا اراد ان يقنت كبر ورفع يديه حذاء اذنيه ثم
يرسلهما ثم قنت اما التكبير فلان الحالة قد اختلفت فرجحنا القراءة على الثناء
فانه قلت التكبيرات شرعت عند اختلاف الحالات فرجحت الافعال كما لخفض والرفع
او رجحت الاقوال وهو القياس بخلاف صلاة العيد لان تلك محصورة منها بالتكبير حتى
لا تكبير عند الانتقال من دعاء الافتتاح الى قراءة القرآن واما اختلف الحالة من الثناء الى
قراءة القرآن قيل شرع رفع اليدين في هذه الحالة بالجهر وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم ارفع
يديك اني اراك تسبح مواطن وذكر منها القنوت ورفع اليدين شرع في الصلاة بدون
التكبير كما في تكبيرة الافتتاح وتكبيرات العيد والمعنى فيه ان التكبير مع رفع اليدين فيه اعلام
للصغير وبين هذا الامر والاعلام ما ذكرنا في تكبيرة الافتتاح وذلك المعنى موجود هنا
لان الاستماع والانصات واجب عند القراءة وليس بواجب حالة الدعاء
فان المقتدي يدعو ايضا كما يدعو الامام ولا يحسن ذلك الا بتكبير الاعلام الخفي كما شرع
للاعلام الجهر برفع اليدين بخلاف دعاء الافتتاح فان قدر معلوم بقلته فلا يحتاج
الى زيادة الاعلام يعني للانتقال منه الى القراءة فانه قلت قوله صلى الله عليه وسلم ارفع يديك
في التسبيح مواطن يقتضي الحضر رفع اليدين على كل التسبيحة فينبغي ان يرفع يديه
لانه ذكر حرمة الرفع عاما ثم استثنى منه هذه التسبيحة فبقي حكمه عاما حتى ان اصحابنا
استدلوا بهذا على حرمة رفع اليدين عند الركوع ثم عملت الامة على خلاف هذا فعلم ان

به يعم في موضع الا وعينه كلها وان لم يكن حتى من المواضع التسبيحة فانه وجه الجواب ذكر الامام ابو
عاصم السمرقندي ان اباه ادرك عشرة حتى قال انا لا نعد منها ان يرفع يديه في كل تسبيحة ويرفع
يديه بحيث يرى بياض ابطيه قال النبي صلى الله عليه وسلم ان ربكم حيي كريم يستحي من عبده ان يرفع
يديه ان يردهما صفرا وكذلك ذكر ركن الاسلام محمد بن ابي بكر الكشري في فصل سنن الدعاء بعد ذكر
خمسة شرائط فقال وبعد ما بالغ في الدعاء ورفع يديه الى المنكبين ويجعل بطن كفيه مما يلي وجهه
وفي السوط في باب الاستسقاء عن ابي يوسف ان شاء رفع يديه في كل دعاء وان شاء اشار
بسبحته لانه رفع اليد عند الدعاء في الاستسقاء ليس من المواضع التسبيحة فعلم ان رفع اليد سنة في
غير تلك المواضع جائزة ثم وجه ما ذكر في الحديث من الاخبار انه على وجه السنن الفاضلة فتجري
سنة الهدى واما الاستدلال على حرمة رفع اليد عند الركوع بانه لم يكن من المواضع التسبيحة فقد علم ان
منها كان من الزوائد والصلاة مملوءة من الزوائد لانه بناها على السكينة والوقار قوله ثم
يرسلهما اختلفوا فيه قال يرسل حين يبدأ بالقنوت وبه قال الكرخي والطحاوي يرسلهما قال
بو بكر الاسكاف يتمه وهو قول ابي حنيفة ومحمد والقنوت اللهم انا نستعينك اي نطلب
منك العون على الطاعة وترك المعصية ونستغفرك اي نطلب المغفرة لذنوب
ونستهديك نطلب الهداية ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك من الثناء وهو المدح
عليك الخير اشتقاقه على المصدر كالشكر شكرت له قال في المغرب شكر له نعمته في شكره
وفي دعاء القنوت شكرتك كما يجري على السنة العامة ليس بمثبت في الرواية اصلا
ولا كفرك نكفرك نقيض الشكر وفي كفرت فلانا على حذف بمعنى اي كفرت نعمته
ونخلع ونترك نطرح من يفجرك اي يعصيك وتخالك الفجار وهي تخلع
ونترك نوجز اي في اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى اي نسرع
في العمل وحفدة نعمل لك بطاعتك قرأ حفدة وهو الاسراع في الخدمة نرجو رحمتك
ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق اي لاحق وقيل المراد ملحق بالكفار غيرهم وبدأ وجه
بالاستيناف الذي معناه التعليل بقراءة ملحق بكسر الحاء وبروى بفتح الحاء وكسر الحاء اهـ
اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا
فيما اعطيت وقنا بتاء مفتوحة وقنا بتاء مكسورة شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت
ولا يعز من عاديت تباركت وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت وبدأت نستغفرك اللهم ربنا ونتوب
اليك وصلى الله على محمد النبي الامي الذي به من الضلالة هديت وعلى آل محمد رب

اغفر وارحم وانت خير الراحمين ثم لا ينبغي ان يقتصر على الدعاء الذي توارثه العوام من نستعينك ونغفرك
ونؤمن بك ونخلع من يكفرك الخ لما توهم العوام انه فرض ولكن تواني بالدعاء المأثور في بعض الاوقات وبغيره
في بعضها فهو حسن وفي الكافي وليس في القنوت دعاء موقت بكذا ذكره في كتاب
الصلاة وقال بعض مشايخنا ليس فيه دعاء موقت بعد قوله اللهم انا نستعينك وقالوا الاولى
بالدعاء بذهاب بركة القلب والدعاء الدنيوي به جائز بعد ان يكون غير مشبه بكلام الناس وقال
بعضهم الافضل ان يكون في الوتر دعاء موقت لئلا يظن العوام انه ليس بواجب ولا يقطعها بل
يقطعها عند الصلاة فان كان اماما يجهر بالقنوت ويكون وحده دون الجهر
اي دون الجهر بالقراءة في الصلاة والقوم يتابعونه اي الامام في القراءة اي قراءة القنوت
ويكون قراءة القوم دون قراءة الامام وان كان منفردا فهو بالخيار ان شاء جهر بالقنوت
وان شاء خافت والاخفاء الى خاتمة الاكثر من القنوت على الجهر به او يخافت فارغ انتهى
فيه الاخفاء الى دعاء من ستة الا دعية اخفاء والاشكال في المنفرد انه يخافت فما فوائد كان
اما فقد اختلف فيه المشايخ فقال بعضهم يجافت وإليه ذهب محمد بن الفضل وابو حفص الكبير
ومنهم من قال يجهر به لان له شبها بقراءة وفي المبسوط الاختيار فيه الاخفاء في حق الامام
والقوم لقوله صلى الله عليه وسلم خير الدعاء الخفي وعزا الى بعض مشايخنا ان الامام يجهر والقوم
يؤمنون على قياس الدعاء خارج الصلاة وفي المجتبى اذا كان اماما يجهر ويكون وحده
دون الجهر بالقراءة في الصلاة والقوم يخافتون ان شاء جهر وان شاء خافت وقيل الاخفاء
افضل وقيل ان كان الغالب في القوم انهم لا يعلمون دعاء القنوت جهر
ليعلموا والا خافت وقيل انهم اختلفوا على ثاني يوم المقتدي لم يقتد بابي يوسف بالي يوم
وعند محمد يقتدي وقول ابي يوسف اخيرا وقيل ان القوم يتابعونه الى قوله ان
غدا يكفر يحق فاد في الامام بعد ذلك تابعه القوم وقراءته عند ابي يوسف
وعند محمد يؤمنون ولا يقرؤون وفي الخلاصة وبه اذا قنت الامام قنت امامهم معه لان الامام
يقنت مخافتة فيمكن للمقتدي ان يقنت معه وان كان لا يسمع القنوت على الدعاء
الوتر مرة او ثلاث مرات قال مرة واحدة وثلث مرات اللهم اغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات
قال في الذخيرة القنوت في الوتر مرة واحدة دون القيام وقيل من لا يعرف القنوت يقول
بار بنا ثلاث مرات وقيل يقول اللهم اغفر لي ثلاث مرات وهو اختيار الفقيه ابو الليث
واختار بعضهم ان يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة الى عذاب النار وبقراءة في كل ركعة
من الوتر فاتحة الكتاب والسورة امام عندهما فظاهر لانه نفل فيجب القراءة في

جميعه واما على قول ابي حنيفة فلانه يحتمل ان يكون نفلا كمن نذر ان يصلي ركعة فصلى ركعتين
فكان الاحتياط فيه وجوب القراءة في الكل والا يقرأ فيه سورة معينة لان المشيئين على الدوام
يفضي الى ان يعتقده بعض الناس واجبا كان قرأ ما ورد به السنة احيانا كالاخلاص
ولا يواظب عليه فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى الفاتحة وسبح اسم
ربك الاعلى وفي الثانية الفاتحة وقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة الفاتحة وقل هو الله احد
فروع لو كبر الامام في الوتر قبل ان يشرع المقتدي في القنوت فانه يتابع الامام ويرفع يديه
ولا يقنت كذا في الخلاصة ولو ان رجلا فاتته الاوتار فقضاها فانه يقنت فيها
كما في حالة الاداء في الاصل ولو ترك القراءة في ركعة الثالثة من الوتر يقنت عندهما وكذا
عند ابي حنيفة استحسانا ولو شك في الثانية او الثالثة فالوتر يقنت لان
في الثالثة جزم واذا قنت في الاولى او الثانية ساهيا لم يقنت في الثالثة لانه لا يتكرر في
الصلاة والمسبوق يقنت مع الامام ولا يقنت بعد ذلك فيما يقضي ولا قنوت في شيء
من الصلوات الا في الوتر وقال الفقيه ابو جعفر يقنت في الفجر قال الطحاوي لا يقنت في الفجر
عندنا في غير ليلة فان وقت ليلة فالبائن كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قنت فيها
شهرا يدعو على رعل وذكوان وبني لحيان ثم تركه كذا في المنتقى والقنوت في الفجر منسوخ عندنا
وروى الطحاوي في الوتر فان لم يقنت حتى ركع او سجد او قعد قدر التشهد ثم قنت لم يعد
القراءة ومنهم من قال يعيد القراءة ما لم يقيد الركعة بالسجود ولو سها خلف من يقنت بعد الركوع تابعه فيه وكذا لو اقتدى بمن يرى السجود
بعد القيام في الوتر او سها فسجد وكذا من يرى تكبيرات العيد ست تكبيرات في كل ركعة
فسها فكبر خمسا وكذا من يرى زيادة تكبيرة على الجنازة اربعا وهو مذهب ابن مسعود
رضي الله عنه فسها فكبر خمسا وكذا من يرى التسليمة الواحدة في صلاة الجنازة فسها فسلم
تسليمتين وكذا من يرى التسليمتين في الجنازة فسها فسلم تسليمة واحدة وهذه المسائل
كلها على نهج واحد وهو ان المقتدي يتابع الامام في كل ما يأتي به مما هو من افعال الصلاة
سواء كان مما يعتقده المقتدي واجبا او سنة او لا يعتقده كذلك الا في مسائل
احدها لو سلم الامام على رأس الركعتين ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وثانيها لو سلم الامام على رأس الثلاث ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وثالثها لو سلم الامام على رأس الاربع ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
ورابعها لو سلم الامام على رأس الثلاث ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وخامسها لو سلم الامام على رأس الاربع ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وسادسها لو سلم الامام على رأس الثلاث ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وسابعها لو سلم الامام على رأس الاربع ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وثامنها لو سلم الامام على رأس الثلاث ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وتاسعها لو سلم الامام على رأس الاربع ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وعاشرها لو سلم الامام على رأس الثلاث ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وحادي عشرها لو سلم الامام على رأس الاربع ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وثاني عشرها لو سلم الامام على رأس الثلاث ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وثالث عشرها لو سلم الامام على رأس الاربع ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
ورابع عشرها لو سلم الامام على رأس الثلاث ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وخامس عشرها لو سلم الامام على رأس الاربع ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وسادس عشرها لو سلم الامام على رأس الثلاث ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وسابع عشرها لو سلم الامام على رأس الاربع ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وثامن عشرها لو سلم الامام على رأس الثلاث ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وتاسع عشرها لو سلم الامام على رأس الاربع ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وعشرونها لو سلم الامام على رأس الثلاث ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وحادي عشرونها لو سلم الامام على رأس الاربع ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وثاني عشرونها لو سلم الامام على رأس الثلاث ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وثالث عشرونها لو سلم الامام على رأس الاربع ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
ورابع عشرونها لو سلم الامام على رأس الثلاث ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وخامس عشرونها لو سلم الامام على رأس الاربع ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وسادس عشرونها لو سلم الامام على رأس الثلاث ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وسابع عشرونها لو سلم الامام على رأس الاربع ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وثامن عشرونها لو سلم الامام على رأس الثلاث ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وتاسع عشرونها لو سلم الامام على رأس الاربع ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام
وثلاثونها لو سلم الامام على رأس الثلاث ساهيا لا يسلم المقتدي معه بل ينتظر سلام الامام

ج رأسه فقهاء احد عشر مسئلة تذكر فيها الاختلاف في جواز شروط الاقتداء بالشافعي فيصلي لا يجوز
الاقتداء به وقال التمرتاشي اذا لم يعلم منه ما يفسد صلاته يجوز الاقتداء به وقال واذا شاهد منه
ولم يتوضأ او شاهد منه الاشياء التي ذكرناها فالصحيح انه لا يجوز الاقتداء به هذا الذي ذكره
هو الف والذي ذكره الراجح الى زعم المقتدي وبقي الذي يرجع الى زعم الامام فنقول اذا
شاهد امامه الشافعي مس امرأته ومس ذكره ولم يتوضأ ثم اقتدى به فاكثر مشايخنا على انه يجوز وذكر
الحلبي والذي لا يجوز قول الهندواني اليس لما ان زعم الامام ان صلاته ليست بصلاة فكذلك
الاقتداء به حينئذ بناء على الموجود في المعدوم وفي زعم الامام وهو الاصل فلا يجوز الاقتداء كذا في
النهاية ولو اقتدى برجل قنت في صلاة الفجر قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يتابعه
المقتدي في القنوت ثم عندهما اذا لم يتابعه يقف قائما بقدر ما يتابعه فيما يجب متابعته
وهو القيام وقيل يقعد تحقيقا للمخالفة لان السكت شريك الدعاء وقال ابو يوسف
رحمه الله يتابعه لانه تبع للامام وهو مجتهد فيه وعلى هذا اذا كبر الامام شافعي المذهب فقعد
لا يتابعه في القعدة واذا لم يتابعه قال بعضهم يسكت كي لا يصير مخالفا للامام فيما هو مشروع فيه
السلام وقال بعضهم يسلم قبله لان الامام اشتغل بالبدعة فلا ينتظره والاصح انه يسكت
ولو تذكر في الركوع انه لم يقنت فانه لا يعود الى القيام اذا قرأ الفاتحة والسورة وقنت
القنوت فركع فتذكر في الركوع انه لم يقنت فانه لا يعود ويمضي على ركوعه وصلاته تامة في قول
ابي حنيفة وعنه رواية اخرى انه يعود ويسجد للسهو في الوجهين سواء عاد او لم يعد
وهذا بخلاف ما اذا ترك القراءة فانه يعود ويقرأ مالم يقيد الركعة بالسجود فاذا قيدها
فانه لا يعود وفي الكرخي اذا نسي القنوت ثم ركع ثم ذكر مضى على ركوعه ولا يرفع رأسه
للقنوت لان محل السنة فيما قبل حال القيام فاذا ركع فات موضعها كذا في
الذخيرة ولو اقتدى برجل قنت في صلاة الفجر قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يتابعه
المقتدي في القنوت ثم عندهما اذا لم يتابعه يقف قائما بقدر ما يتابعه فيما يجب متابعته
وهو القيام وقيل يقعد تحقيقا للمخالفة لان السكت شريك الدعاء وقال ابو يوسف
رحمه الله يتابعه لانه تبع للامام وهو مجتهد فيه وعلى هذا اذا كبر الامام شافعي المذهب فقعد
لا يتابعه في القعدة واذا لم يتابعه قال بعضهم يسكت كي لا يصير مخالفا للامام فيما هو مشروع فيه
السلام وقال بعضهم يسلم قبله لان الامام اشتغل بالبدعة فلا ينتظره والاصح انه يسكت
ولو تذكر في الركوع انه لم يقنت فانه لا يعود الى القيام اذا قرأ الفاتحة والسورة وقنت
القنوت فركع فتذكر في الركوع انه لم يقنت فانه لا يعود ويمضي على ركوعه وصلاته تامة في قول
ابي حنيفة وعنه رواية اخرى انه يعود ويسجد للسهو في الوجهين سواء عاد او لم يعد
وهذا بخلاف ما اذا ترك القراءة فانه يعود ويقرأ مالم يقيد الركعة بالسجود فاذا قيدها
فانه لا يعود وفي الكرخي اذا نسي القنوت ثم ركع ثم ذكر مضى على ركوعه ولا يرفع رأسه
للقنوت لان محل السنة فيما قبل حال القيام فاذا ركع فات موضعها كذا في
الذخيرة لو اقتدى برجل قنت في صلاة الفجر قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يتابعه
المقتدي في القنوت ثم عندهما اذا لم يتابعه يقف قائما بقدر ما يتابعه فيما يجب متابعته
وهو القيام وقيل يقعد تحقيقا للمخالفة لان السكت شريك الدعاء وقال ابو يوسف
رحمه الله يتابعه لانه تبع للامام وهو مجتهد فيه وعلى هذا اذا كبر الامام شافعي المذهب فقعد
لا يتابعه في القعدة واذا لم يتابعه قال بعضهم يسكت كي لا يصير مخالفا للامام فيما هو مشروع فيه
السلام وقال بعضهم يسلم قبله لان الامام اشتغل بالبدعة فلا ينتظره والاصح انه يسكت
ولو تذكر في الركوع انه لم يقنت فانه لا يعود الى القيام اذا قرأ الفاتحة والسورة وقنت
القنوت فركع فتذكر في الركوع انه لم يقنت فانه لا يعود ويمضي على ركوعه وصلاته تامة في قول
ابي حنيفة وعنه رواية اخرى انه يعود ويسجد للسهو في الوجهين سواء عاد او لم يعد
وهذا بخلاف ما اذا ترك القراءة فانه يعود ويقرأ مالم يقيد الركعة بالسجود فاذا قيدها
فانه لا يعود وفي الكرخي اذا نسي القنوت ثم ركع ثم ذكر مضى على ركوعه ولا يرفع رأسه
للقنوت لان محل السنة فيما قبل حال القيام فاذا ركع فات موضعها كذا في
الذخيرة

ثم تذكر في الركوع او بعد ما رفع رأسه من الركوع قبل ان يسجد انه لم يقرأ الفاتحة فعاد
ليقرأ ما بقي من القراءة وقنت والركوع وكذلك لو تذكر في الركوع انه لم يقرأ السورة
وقنت والقراءة على الصلاتي ثم تذكر فانه يرفع رأسه ويقرأ الفاتحة والسورة
وقنت والركوع ويسجد للسهو في هذه المسائل الثلاثة مسئلة ما اذا
ترك القنوت ومسئلة ما اذا ترك الفاتحة ومسئلة ما اذا ترك السورة
هذا اذا ترك القنوت او الفاتحة او السورة ساهيا وان كان تركها عامدا ثم
سجد وهذا واجب الوتر واجب عندي حنيفة ومحمد رحمهما الله من الفرض وفوق السنة
وعند صاحبيه سنة مؤكدة لظهور اثار السنن فيه فرضيته انه لا يكفر جاحده ولا
يؤذن له وكيفية القراءة في الركعة الثالثة سنة وروى يوسف بن خالد السمتي
عنه انه واجب حتى لو تركها ساهيا او عامدا يجب قضاؤه وان طالت المدة وانه
لا يؤدي على راحلته من غير عذر وانه لا يجوز الا بنية الوتر ولو كان سنة لما اشترط
له هذه الشرائط وروى حماد بن زيد عن ابي حنيفة انه فرض وهو قول زفر
واختاره صاحب المنظومة حيث قال والوتر فرض وبرئ من كره في خبره فساد
فرض خبره وقد تقدم في اول الفصل الدليل على وجوبه فالسنة وتعذر ايجاب قضائه
بالاجماع واما لم يكفر جاحده لان وجوبه ثبت بالسنة اي بخبر الواحد واما لم يؤذن
له لانه يؤدى في وقت العشاء فاكتفى باذانه واقامته فان قيل فالنبي صلى الله
عليه وسلم علم اعرابيا الصلاة في اليوم والليلة خمس صلوات فقال هل علي
غيرهن قال لا الا ان تطوع وفي القرآن ما يدل وذلك آيتان قال الله تعالى
والصلاة الوسطى ولن يتحقق الوسطى الا اذا كانت ستا فاوجبه وجوبه قبل
وجوبه وجوبه قول صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلاة الى صلاتكم فاضاف الزيادة
الى الله تعالى الى النفل والنفل تضاف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك
الزيادة انما تتحقق اذا كانت من جنس المزيد عليه لا بالمال زاد في ثمنه اذا وجب جنسه
مثله زاد على الجبة اذا باع والمزيد عليه واجب فكذا الزيادة ثم قال
صلى الله عليه وسلم انا وهي الوتر على سبيل التوكيد ففي هذا دليل على انه كان معلوما
عندهم وزيادة التوكيد زيادة قصد لا زيادة اصل وهو الوجوب واما كان
موقتا بان افضل الوقت للوتر وقت السحر وكره اداءه في الغداة وفي ذلك الوقت
اشتغال الكراهة ولو كان الوتر جائزا للعشاء سنة لركعتي العشاء كان وقته

المستحب وقت الفساد وانما فقضا يقتضي لغة لا خلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه في انه
يقتضي بعد ذهاب الوقت وكان عمر رضي الله عنه فاتته صلاة فاتراويح روى لقدر
اعداد ركعاتها باعداد الفرائض وكن يبلغ عشرين ركعة الا بالوتر انا ان وجوب
الوتر بدليل موجب علم اليقين فلهذا اخطت رتبته عن سائر المكتوبات
فلا يسمى فرضا مطلقا اما الفرض المطلق فالصلوات الخمس وكلي عن محمد البهري
اجماع المسلمين على ان الوتر واجب فان قيل الاجماع كالكتاب يكفر جاحده قلنا نعم
اجماع ثبت بالاحاد فهو كالخبر الصحيح ثبت به الحكم ولا يكفر جاحده فابو حنيفة الحق
الوتر بالفرائض وسماها الخفاء بالسنن وتظهر ثمرة الخلاف بين ابي حنيفة
وصاحبيه في صلاة الفجر فاذا افتتح صلاة الفجر وصلاها وهو ذاكر انه لم يوتر
لا يجوز صلاة الفجر اي صلاة الفجر فاسدة عند ابي حنيفة رحمه الله اذا كان في
الوقت سعة اما اذا ضاق الوقت بحيث لا يسع الا الفجر فانه يسقط
الترتيب وعند صاحبيه يجوز اي صلاة الفجر صحيحة ويقضي الوتر بعدها وتظهر
ثمرة الخلاف ايضا في مسئلة ثانية وهي ما اذا صلى الوتر على ظن انه صلى العشاء
ثم تبين انه لم يصل العشاء او انه صلاها بغير طهارة فعنده يعيد العشاء والوتر
وعندهما يعيد العشاء والوتر كمن صلى ركعتي العشاء على ظن انه صلى العشاء
ثم تبين انه ما صلى العشاء او صلاها بغير طهارة فانه يصلي العشاء ويعيد
ركعتي العشاء والله اعلم قال الله تعالى ان يجعلنا منقطعين عن
خلقه متصلين بحضرته صابرين على بلائه شاكرين لنعمائه بفضله وكرمه
انه المنان الرحمن الحميد المبدي المعيد **فصل** في الترتيب اي بين الفائتة
الفائتة والوقتية وبين القضاء وبين قضاء الفوائت اي قضاء الفوائت
الفوائت والفوائت جمع فائتة تفرع من بيان احكام الاداء وما يتعلق
به وهو الاصل شرع في ذكر القضاء وهو خلفه اذ الاداء عبارة عن تسليم نفس
الواجب والقضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب والتسليم لمثل الواجب انما
يكون عند العجز عن تسليم نفسه كما في المضمونات من حقوق العباد فكان
القضاء خلفا فكذلك كان ذكره بعد ذكر الاصل وهو الاداء ويجوز بلفظ القضاء
اجماعا وفي القضاء بلفظ الاداء خلاف والصحيح انه يجوز واتما قالوا القضاء
الفوائت ولم يقولوا قضاء المتروكات لان الظاهر من حال المسلم انه لا يترك

القضاء

الصلاة عمدا بل يفوته باعتبار غفلة او نوم او نسيان كما في الحديث السلام من نام عن
صلاة او نسيها والحكم في العمد كذلك اذ الظاهر ان المسلم لا يكون عامدا في ترك الصلوة
نظرا الى الاسلام واتما ذكروا الفوائت بلفظ الجمع بان قالوا في الجمع بين الفوائت بلفظ
الواحد لان الجمع لا يجب في الفائتة الواحدة والقضاء عندنا فرض مبتدا لا يجب
بتقضي الامر الاول فكل من امر بعبادة في وقت فتركها في ذلك الوقت
لم يلزمه القضاء بمقتضى الامر وانما يلزمه بدليل آخر وذلك لان فوات العبادات ما
يفوت بفوات وقتها ولا يجوز قضاؤها كصلاة الجمعة والاضحية وفرض يجاز وقتها ثم
قضاؤها كالصلوات الخمس وصوم رمضان وقد اختلفوا بين فرض يلزمه القضاء
عند تقدير الفعل في الوقت في بعض العبادات مثل الحائض اذا تركت الصلاة وقت
طهرها وكذا النفساء ولو كان يجب بمقتضى الامر الاول لما اختلف ذلك
الاصل فيه اي في وجوب الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة
او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها ولا وقت لها الا ذلك
روى شجاع عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها
لا كفارة لها الا ذلك اقم الصلوة لذكري وقال من نسي صلاة او نام عنها فكفارتها
ان يصليها اذا ذكرها ومعنى قوله تعالى اقم الصلاة لذكري اي لتذكر الصلاة فانه اذا
ذكر الصلوة فقد ذكر الله ليطابق قوله صلى الله عليه وسلم فليصلها اذا ذكرها اي
اذا ذكر الصلوة يعني اقم الصلوة اذا ذكرتها فان كنت ناسيا او نائما فانت
معذور حتى تنبه من النوم وتزول عنك النسيان والالف واللام في قوله لذكري اما للوقت
ذكري وقوله في الحديث من نام عن صلاة او نسيها الحكم غير مقصور على النوم والنسيان
بل ورد التنبيه على احسن الوجهين والاظهر بالخبر هو قوله صلى الله عليه وسلم
من ذهل مع الامام في الصلاة فليذكر ان عليه صلاة قبلها مضى في هذه ثم
يصلي تلك ثم يعيد هذه روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من نسي صلوة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فاذا فرغ من صلاته فليعد الصلاة التي
نسي ثم ليعد الصلاة التي صلاها مع الامام قال البيهقي الصحيح انه موقوف
على ابن عمر وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فاتته اربع صلوات الظهر والعصر
والمغرب والعشاء يوم الخندق فقضاهن على الترتيب والاولى ان امر بلالا
فاذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ثم اقام فصلى المغرب ثم اقام فصلى

ذكر في وقت العصر انه لم يصل الظهر وهو متمكن منه او اداه الظهر قبل تغير الشمس الا ان
جميع العصر او بعضه يقع بعد التغير بقدر ما يسعه الترتيب والا يجوز اداء العصر قبل الظهر وقال
محمد رحمه الله اذا شرع العصر في اول الوقت وهو لا يعلم ان عليه الظهر وطال القيام
والقراءة حتى دخل وقت المكروهة ثم تذكر ان عليه الظهر فلو ان يمضي على صلاته ويتم
فتح العصر في حال ضيق الوقت فلما صلى منها ركعة او ركعتين غربت الشمس قال ابو حنيفة
ان تفسد العصر وفي الاخسان يمضي فيها ثم يقضي الظهر ثم يصلي المغرب وكونه تذكر
ان عليه الظهر بعدما احمرت الشمس فانه يصلي العصر ولو صلى الظهر ثم تذكر ان عليه
صلاة المغرب ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو ذاكر ان عليه الظهر والحال
القيام والقراءة حتى دخل الوقت المكروه لا يجوز صلاته وعليه ان يقطع العصر ثم يفتتح
العصر ثم يصلي الظهر بعد المغرب ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو لا يعلم ان
عليه الظهر والحال القيام والقراءة حتى دخل وقت المكروهة ثم تذكر ان عليه الظهر فله
ان يمضي على صلاته وحاصل هذا انه اذا امكنه اداء الظهر والعصر قبل تغير الشمس
فعليه الترتيب وان كان لا يمكنه ذلك فعليه اداء العصر وان كان يمكنه اداء
الظهر قبل التغير ويقع العصر كلها او بعضها بعد التغير لزمه مراعاة الترتيب ولو
افتتح العصر في اول الوقت ثم تذكر ان عليه الظهر فسدت فريضته وعليه ان
يتمها اخرى ويسلم ثم يقضي الغائبة ثم يصلي الوقتية وقال محمد يقطع لان فريضته
قد فسدت ارتفعت تحريمته وعندها التحريمة باقية والاصل انها اذا صلى الوقتية
ثم ذكر فيها الغائبة انها تبطل الفرضية وهل تبطل التحريمة واصل الصلاة ام تبقى التحريمة
وتنقلب الصلاة نفلا عندها لا تبطل التحريمة بل تنقلب نفلا وعند محمد تبطل
التحريمة لانها عقدت للفرض فاذا بطل الفرض بطلت ولهما انها عقدت
لاصل الصلاة بوصف الفرض ثم لم يكن فرضا فبطلان الوصف بطلانا الاصل وفائدته
اذا فسدته قبل ان يخرج منها ينقض وضوءه عندهما وعنده لا ومعرفة ضيق
الوقت هو ان يكون الباقي من الوقت لا يسع الغائبة والوقتية جميعا وفي
الغائبة ضيق صبح الوقت يعتبر عند الشروع حتى لو شرع مع تذكر الغائبة
وطال القيام والقراءة حتى ضاق الوقت لا يجوز صلاته الا ان يقطعها ويشرع
عند ضيق الوقت ولو ان مصلي الجمعة تذكر ان عليه الفجر فان كان بحيث لو
قطعها واشتغل بالفجر تفوته الجمعة والتفوته الوقت فعند ابي حنيفة وابي يوسف

اشار رواه الترمذي وانسائي قال الشيخ محي الدين عبد القادر في الغنية قال النفقة
مرتبا هكذا هو في معظم الكتب والعجب ان العدد الاخير وهو لم تقضه صلى الله عليه وسلم
اعلم ان مراعاة الترتيب في الصلاة بين الفوايت وفرض الوقت شرط وبين
الفوايت فقط مسنون واما يسقط الترتيب باحد معان ثلثة اما بالنسيان
او بضيق الوقت لانه اذا ضاق الوقت لم يجز وقت التذكر وقدما الغائبة
لو قدم الغائبة جاز لان النهي عن تقديمها لمعنى في غيره وهو سوء الوقتية عن
الفوات بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا يجوز
لانه اداها قبل وقتها الثابت بالحديث وهو قوله فليصلها اذا ذكرها فان ذلك
وقتها قال ابن الحرالي عوف في شرحه اذا كان الوقت لا يتسع للغائبة والوقتية
بدأ بالوقتية واخر الغائبة لانه لو بدأ بالغائبة لفاتتا الوقتية فيصيران جميعا
فايتتين واذا بدأ بالوقتية كانت احديهما فايتة فلان يصلي احديهما وقتية اولى
من ان يجعلهما فايتتين فلو صلى الوقتية اولا والوقت يتسع لهما ثم يجزء الوقتية الى
صلى الغائبة اولا والوقت لا يتسع لهما اجزاه الغائبة ولو كانت الفوايت
اكثر من واحدة والوقت لا يسع جميع الفوايت وكان مع الوقتية لكن يتسع بعضها
مع الوقتية لا يجوز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض مع الوقتية وقيل
على قول ابي حنيفة يجوز لانه يسقط الترتيب باداء البعض فلا يلزمه الصرف
الى ذلك البعض كذا في الخلاصة وعلم من هذا ان ضيق الوقت ان
يكون الباقي من الوقت مقدارا لا يسع فيه الوقتية والمتروكة جميعا واختلفوا هل
العبرة لاصل الوقت ام للوقت المستحب في سقوط الترتيب بضيق الوقت
قال بعضهم العبرة لاصل الوقت وقال بعضهم للوقت المستحب قال الطحاوي
على قياس قولهما العبرة لاصل الوقت وعلى قياس قول محمد للوقت المستحب
بيانه اذا شرع في العصر وهو ناس للظهر ثم تذكر الظهر في وقت لو اشتغل
بالظهر يقع العصر في وقت مكروه فعلى قول من يقول العبرة للوقت المستحب
يمضي في العصر ثم يصلي الظهر بعد المغرب وفي المنتقى اذا افتتح العصر في اول
وقتها وهو ناس للظهر ثم احمرت الشمس ثم ذكر الظهر يمضي في العصر وهذا
يدل على ان العبرة للوقت المستحب ولو افتتح العصر في آخر وقتها فلما صلى ركعتين
غربت الشمس ثم تذكر انه لم يصل الظهر فانه يتم العصر ثم يقضي الظهر وهو

تذكر

يقطع الجمعة وتصلى الظهر وعند محمد تبطل الجمعة لان الجمعة اقوى من الظهر لانها
ادى بشرائط والظهر الوقتى الظهر ثم اورك الجمعة كان قريبة الجمعة وان الاضعف كان
اقوى وخوف فوت الاقوى ممنوع من الاشتغال بالادنى ولو كان بحيث انه اذا
قضى الظهر ادرك الجمعة مع الامام فانه يشتغل بالظهر اجماعا وان كان بحيث اذا
قطع الجمعة واشتغل بالظهر يفوته الوقت اتم الجمعة اجماعا ثم تصلى الظهر بعدها مسئلة
اذا افتتح العصر فى اول الوقت ثم تذكر ان عليه الظهر فسدت العصر فلو كانا
على الف ديفسد فسادا موقوفا حتى لو صلى بعده ست صلوات والعصر
الظهر انقلب الكل جائزا عند ابى حنيفة وعندهما يفسد فسادا تاما لاحول
ولا قوة الا بالله هذا اذا كان ذكر هذا لانه لو صلى العصر وكذا قبل ان يصلى السادسة فسدت الخمس وكذا
صلى السادسة قبل القضاء ثم تذكر فسد عنده قال الشيخ رحمه الله وهذا اشارة الى انه لا
واحدة تفسد ما وراءها تفتح حاتم المعنى فى السادسة هى سادسة
المتروكة وسابقة بالنسبة الى التى تركها ثم فى حالة التذكر وسقوط الوقت تقدم
الفائتة على الوقتية شرط لان النبى صلى الله عليه وسلم جعل وقت التذكر وقت الفائتة
بقوله فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها ومن ضرورته ان لا يكون وقتا
لغيرها اذ الوقت الواحد لا يسع وقتين واداء الصلاة قبل وقتها لا يجوز وان
فاتته صلوات وكانت كثيرة ربتها فى القضاء كما وجبت وكما ان مراعاة
الترتيب بين الفوائت والوقتية واجبة عند قلة الفوائت فكذا هى واجبة
بين الفوائت نفسها والدليل على وجوب الترتيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
شغل يوم الخندق عن اربع صلوات فقضاهن بعد هوى من الليل مرتبا ثم قال
صلوا كما رايتمونى وهذا امر بالترتيب كما اصلى او كما صليت لانه ليس فى وسع
احد ان يصلى كما صلى فى الخضوع والخشوع لكن فى وسعهم ان يصلوا كما رواه يصلى
او لو فوته فى هذا التكرار ومعناه يزيد الفوائت على ست صلوات والصلوة
السابعة جائزة عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله اذا
زادت على ست صلوات فالصلوة السادسة جائزة والله اعلم قوله ومعناه
يزيد الفوائت على ست صلوات مراده ان لتصير الفوائت ستا ودخل فى
السادسة فانه يجوز اداء السابعة لان بالقضاء الى تلك الفوائت تصير
الفوائت سبعا وفيه اشكال ومعناه يدخل السابعة يزيد الفوائت على ست

واما اذا لم يكن بخروج السابعة والجواب ان هذا قريب اطلاق اسم الكل على الاكثر
فان الغالب ان خروج السادسة لا يكون الا بعد خول السابعة ومعنى دخول السابعة
بحيث فوات السادسة بعرضية ان تفوت وبعضهم حملوا هذا الكلام على ما اذا
فاتته ست فوائت السابعة ولم يحتاجوا الى هذا التكلف وقيل معناه اذا ان يصير
الفوائت ستا ويحمل الزيادة على الست بالوتر وفى النهاية على هذا يقتضى ان
يكون الفوائت ستا لانه ذكر الفوائت بقيد الجمع والزيادة يغاير المزيد عليه
ست فيصير المجموع سبعا لكن معناه ان اعتبار الفوائت فى نفسها بان على ست لانها
اذا زادت على ست فقد كثرت ودخلت فى خبر التكرار وآلة حول فى خبر التكرار
وسبيل الكثرة وقال زفر رحمه الله الترتيب فى الصلوات واجب الى شهرة فاذا زاد على شهر
سقط الترتيب وقال بشر المريسى الى آخر عمره فمن ترك صلاة لم يجزه صلاة فى
عمره عالم بقضائها اذا كان ذاكرا لها لان حصول الفوائت تفريط منه فلا يستحق
به التخفيف وقال فى الهداية ان ترتيب الفوائت على ست لان الفوائت
قد كثرت وسقط الترتيب فيما بين الفوائت نفسها كما يسقط بينها وبين الوقتية
حتى انه لو كان عليه صلاة شهر فصلى ثمانين فجرا ثم ثمانين ظهرا ثم ثمانين عصرا
وكذلك الى آخرها اجزاه ولم يوجد الترتيب فى نفسها صحا لان فجر اليوم اشتغل
بعد فعل الظهر والعصر وهذا بخلاف ما يقوله البعض انه تراعى الترتيب فى
الفوائت فقالوا اذا قضى فائتة ثم فائتة فان كان بين الاداءين اقل من ست
فوائت يجوز له قضاء الثانية وان كانت اقل لا يجوز له قضاء الثانية ما لم يقض
بينهما وليس هذا القول بصحيح لما روى ان الفوائت عند كثرتها اسقطت
الترتيب فى غيرها فلان يسقط فى نفسها اولى ومتى قضى الفوائت ان قضاها
بجماعة وكانت يجهر فيها جهر الامام فيها بالقراءة وان قضاها وحده يخير ان شاء
جهر وان شاء خافت كما فى الوقت قال رح واذا كانت الفوائت كثيرة فاشتغل بالقضاء
يحتاج الى تعيين الظهر او العصر وينوى ايضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا قرنا بين الصلوة
والصوم نفى الصوم لو كان عليه قضاء يومين فقضى يوما ولم يعين جاز لان فى
الصوم السبب واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه اكمال العدد فاما فى الصلاة
السبب مختلف فلا بد من التعيين حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضانين
يحتاج الى التعيين ولو اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة قيل يجوز لو فتية

مع تذكر الجنابة لكثرة الفوائت وعليه التقوير وقيل لا يجوز ويجعل الماضي كان لم يكن
زجرا عن التهاون قال الصدر الشهيد وبه اخذ واضح وتفسيره العذبة رجل ترك صلاة شهر
بجنابة وقضاها ثم صام ما صام وانشغل بادا الصلاة في مواقيتها قبل ان يقضي تلك
الفوائت ترك صلاة ثم صلاة اخرى وهو ذاكر لهذه الجنابة وللترتيب العذبة
قال بعضهم لا يجوز ويجعل الماضي كان لم يكن احتياطا وزجرا عن التهاون وان لا
يصير المعصية وسيلة الى التخفيف قال في الينابيع وهو الصحيح وقال بعضهم يجوز ويلزم
التقوير لان الاشتغال بهذه الفائتة ليس بعذر في ترك الفوائت والتهاون
بالكل تفويت للفريضة عن وقتها ولو قضى بعض الفوائت حتى قل ما بقي عاد الترتيب
عند البعض وهو الاظهر وقال بعضهم لا يعود وهو اختيار ابي حفص لان الساقط
لا يتصور عوده قال صاحب حواشي الهداية وهو الاصح والتوفيق بينهما انه
اذا اقتضاها مرتبا عاد الترتيب وان لم يقض مرتبا لم يعد قال في القنية وعلى هذا
ان الترتيب اذا سقط لكثرة الفوائت هل يعود فيه روايتان وكان محمد بن
الفضل يختار رواية العود واختارا لسر خسي رواية عدم العود وبيانه اذا ترك
صلاة شهر وقضاها الى صلاة اوصلاتين ثم صلى وقتية وهو ذاكر للباقي قال
بعضهم لا يجوز وإليه مال ابو جعفر وقال بعضهم يجوز وإليه مال ابو حفص
الكبير وعليه التقوير وعلل فيه بان الترتيب قد سقط والساقط لا يعود
كما قلنا في ما قبل بخمس وعشرين صلاة جارحي كثر وسال ثم عاد الى القلة لا يعود
بخلاف ما لو سقط اعتبارا النجاسة بالنجاسة والساقط لا يعود قال في الهداية
عود الترتيب هو الاظهر فان قيل على هذا ما سقط الترتيب بالكثرة فكيف
يعود عند القلة مع ان الساقط لا يعود قلنا هذا فرع قبيل انتهاء الحكم بانتهاء
علته وثبوت الحكم عند زوال المانع لان سقوط الترتيب كان بعلة الكثرة
المفضية الى الحرج فلما قلت لم يبق الحرج فعاد الحكم الذي قبله وهذا اصل حق
الحضانة فانه اذا بانت لاحرة سقط بالنزوج ثم اذا ارتفعت الزوجية بموت
الجد الذي كان سقط بالتزويج لزوال المانع كذا قيل لكن هذا خلاف ما افتى
الناس حتى وفق الامام مسئلة اذا ادى بعض الصلاة في الوقت بان غربت
الشمس وقد ادى بعض العصر الوقتية وعليه صلاة او صلاتان قبلها وهو ذاكر
قال السرخسي نعم وطعن عيسى بن ابان في هذا وقال الصحيح انه يقطعها

بعد الذبح

بری ان ذلک یجزیہ فانہ یعید الفجر والظہر ولو اعاد الفجر ولم یعد الظہر حتی صلی العصر فان العصر یجزیہ لانہ صلی وعلیہ ظہر وفی جواز الظہر اختلاف ویعید الظہر لانہ صلاہا وعلیہ الفجر ولا اختلاف فی اعادتہا رجل صلی شہرا وہو ذاکر ان علیہ فائتۃ لم یکن علیہ اعادۃ ما صلی عند ابی حنیفۃ وانما علیہ اعادۃ الفائتۃ لا غیر وعندہما یعید الفائتۃ وصلاۃ یوم ولیلۃ لان ہذہ الصلوات کثیرۃ کانت اعادتہا واجبۃ لو لم تزد علی الخمس فاذا زادت سقط الاعادۃ کما لو صلاہن بغیر طہارۃ وفائتۃ حکمنا بفسادہا فلا یجوز ان یحکم بعد ذلک بصحتہا وابو حنیفۃ یقول انہ اذا صلی بعدہا اکثر من یوم ولیلۃ فقد دخلت الصلاۃ فی حیز التکرار فسقط الترتیب واذا سقط لم یجب الاعادۃ ولو صلی العصر وہو ذاکر ان علیہ ظہرا لا یجزیہ لانہ تبین ان ذلک بجزیہ فان صلاۃ لا یجزیہ وعلیہ ان یصلی الظہر ثم العصر وقال زفر یجزیہ لقولہ صلی اللہ علیہ وسلم صلاۃ من علیہ صلاۃ قالوا وہذا محمول علی ان الرجل لیس من اہل الاجتہاد فعذرہ بقولنا واما اذا کان من اہل الاجتہاد وہو یری سقوط الترتیب فصلاتہ فاسدۃ لان ہذا مما یسوغ فیہ الاجتہاد وقد اجتہد وہو ترک الظہر والعصر من یومین مختلفین للبدری ایتہما ترک اولا فانہ یجزئہ فان کان اداہا علی غالب رایہ فی فوتہم جمیعا وان لم یکن لہ رای فعند ابی حنیفۃ یصلی الظہر ثم العصر ثم یعید الظہر او یصلی العصر ثم الظہر ثم یعید العصر لتکون جائزۃ بیقین وعندہما یجزئہ ولا یلزمہ اعادۃ شیء وکو ترک الظہر والعصر والمغرب من ثلاثۃ ایام مختلفۃ للبدری ایتہن اولا فانہ یقضی کیفما شاء فی فوتہم جمیعا لانہ لا جاوز یوما ولیلۃ فقد سقط الترتیب بخلاف المسئلۃ الاولی فانہ اذا فاتتہ الظہر والعصر من یومین مختلفین فان الترتیب واجب لانہ لم یحصل من الصلاتین ست صلوات وانما بینہما خمس ومنہم من قال لا یسقط الترتیب واعتبر ان تکون الفوائت ست صلوات حتی یجب ان یصلی الظہر ثم العصر ثم الظہر ثم المغرب ثم الظہر ثم المغرب ثم الظہر فیصلی سبع صلوات حتی یؤدی الترتیب بیقین والصحیح ذلک لان یعتبر ما یلزمہ فی الفائتین اذا انفرد ثلاثۃ ایام ولیلۃ ثم یفعل بعد الثلثۃ ما کان یلزمہ ان یفعل فی الصلاتین فان ترک مع ذلک الفساد فعلیہ ان یصلی سبع صلوات کما ذکرنا فی المغرب ثم یصلی الفساد ثم یصلی بعدہا

سبع صلوات التی کانت لازمۃ قبلہا لانہ لا یسقط الفرض بیقین لان ہذا الوقت یصلح لہذا القضاء بقی السابع کما فی الکرخی ولو فاتتہ صلاۃ فرض یوم ولیلۃ لا یدری ای صلاۃ ہی فانہ یعید صلاۃ یوم ولیلۃ احتیاطا ولو لم یکن لہ رای فانہ کما لہ رای فانہ یعمل علی غالب رایہ فی ذلک وقال الثوری یقضی المغرب والفجر ثم یصلی اربع رکعات ینوی بہا الظہر والعصر والعشاء لان ہذہ الصلوات تختلف عددا ومتفق فانہ اذا صلی اربعا ینوی احد الثلاث فقد اسقط فرضہ ولو صلی الفجر وہو ذاکر انہ لم یوتر فصلاۃ الفجر فاسدۃ عند ابی حنیفۃ الا ان یکون صلی الفجر فی آخر وقتہا وعندہما صلاۃ الفجر فانہ وہذا مبنی علی اختلافہم فی الوتر فعندہ ما کان واجبا کان الترتیب شرطا وعندہما لما کان سنۃ فلا ترتیب بین الفرائض والسنن ثم عند ابی حنیفۃ تواضعند فرض الفجر حتی یفسد سنۃ الفجر قال الصفی لا یفسد واعلم ان الترتیب فی نفس الصلاۃ لا یراعی عندنا وعند زفر یراعی کما اذا ادرک مع الامام اول صلاتہ ثم نام خلفہ او سبقہ الحدث فذہب بنفسہ فسبقہ الامام ثم انتبہ انہ لم یجد بد من ان یقضی علیہا ان یقضی اولا ما سبق فیہا ثم یتابع الامام اذا ادرکہ فلو تابع الامام ولم یقض الفساد ثم قضاہا بعد تسلیم الامام جاز عندنا خلافا لزفر وکذا اذا صلی جنبا او ذاکرا محمد النجس ثم تذکر علی اداء الرکعۃ الثانیۃ مع الامام وبقی فاجنبا او ذاکرا الرکعۃ الثانیۃ فاوی اولا الرکعۃ الثانیۃ قبل ان یؤدی الاولی ثم قضی الاولی بعد تسلیم الامام جاز عندنا وعند زفر لا یجوز قال فی الفتاوی المسبوق اذا بدا بقضاء ما فاتہ فاتہ بعد صلاتہ وہو اصح لان ذلک منسوخ لانہ کان فی ابتداء الاسلام یقضی المسبوق ما فاتہ اولا ثم یتابع الامام وکان ذات یوم بین معاذ فتابع الامام اولا ثم قضی ما فاتہ بعد ذلک فقال النبی صلی اللہ علیہ وسلم ان معاذا سن لکم سنۃ حسنۃ فاتبعوہ ما یجئ فی ذلک قول النبی صلی اللہ علیہ وسلم لا فعل معاذ المسبوق اذا قام الی قضائہ قبل سلام الامام یکون مسیئا وقیل ان کان فی الوقت ضیق لم یکرہ فان الامام حاضر اداہ ان کان بخاف الفوت بین یدیہ لا یکرہ ایضا المسبوق برکعۃ او رکعتین اذا قام قبل تشہد الامام الی القضاء ان وجد منہ بعد تشہد الامام قدر القیام والقراءۃ مقدار ما یجوز بہ الصلاۃ جازت صلاتہ وان لا فلا وان کان مسبوقا بثلاث رکعات فوجد منہ بعد قعود الامام قدر التشہد ما یجزی فرائض القیام فی الرکعۃ وقراءۃ فی الثانیۃ وان لم

جازت صلاته ولو قام المسبوق الى قضاء ما يقيد الركعة بسجدة ثم عاد الامام الى
سجد في التسهو لانه تابعه فان تابعه فسدت صلاته لانه اقتدى بعد ما تحكم القراءة
وان لم يقيد الركعة بسجدة تابعه فان لم تابعه لا تفسد صلاته لانه ترك المتابعة
فجاز بسن بفرض وكذا المقيم خلف المسافر اذا قام للاتمام فسجد الامام للسهو تابعه
المقيم لم يقيد الركعة بسجدة ولو سجد الامام لتلاوة تابعه المسبوق لم يقيد ركعة
بسجدة فان لم تابعه لا تفسد صلاته في الاصح وان قيد ركعة بسجدة لا تابعه
فان تابعه فسدت صلاته كذا في الفتاوى والمسبوق بركعتين اذا ترك القراءة
في احديهما لا تفسد صلاته وان كان مسبوقا بثلاث يجب في القراءة في الثالثة
ولو سلم المسبوق مع الامام ساهيا او قبله لا يلزمه سجود السهو لانه مقتد وان سلم
بعده لزمه لان الامام اذا قام الى خامسة في الظهر فتابعه المسبوق ان قعد الامام
في الرابعة تفسد صلاة المسبوق لانه قد تم فرضه وبالقيام صار متنفلا واقتدا
المفترض بالمتنفل لا يجوز وان لم يقيد لا تفسد حتى يقيد الخامسة بسجدة المسبوق اذا
اوسلم مع الامام على ظن انه عليه السلام مع الامام فسهو سلم عندهما تفسد صلاته
المسبوق اذا سلم الى القضاء فالذي يقضيه هو اول صلاته حكما عندهما وقال محمد
اخرا لانه في حق القراءة والقنوت حتى انه يستفتح فيما يقضي وعند محمد يستفتح
حال وحده مع الامام ولا نظير الخلاف في القراءة والقنوت حتى لو ادرك
ثالثة الوتر فقنت مع الامام لا يقنت فيما يقضي بالاجماع وفي الوجيز ما ادرك
المسبوق مع الامام فهو آخر صلاة المسبوق وما يقضيه بعد فراغ الامام فهو اول
صلاته عندهما وقال محمد ما صلى مع الامام هو اول صلاته وما يقضيه فهو آخره
بيانه اذا سبق بثلاث ركعات فانه اذا سلم الامام يقوم فيصلي ركعة بالفاتحة
وسورة ثم يقوم من غير تشهد فيصلي اخرى بالفاتحة وسورة ثم يقعد ويتشهد
ثم يقوم فيصلي اخرى بالفاتحة لا غير ويتشهد ويسلم وبه عندهما وقال محمد يقضي
ركعة بالفاتحة وسورة ويقعد ويتشهد ثم يقوم فيصلي ركعتين بالفاتحة خاصة
ويتشهد ويسلم ويجب ان يجيء البكاء وكان من الجواب محمد بن الحسن وسئل
محمد عن المسبوق انه يقضي اول صلاته او اخرها فقال محمد في حق القراءة والقنوت
اخرا وفي حق القعدة اولها فقال يجيء على وجه السهو فيه هذه صلاة معكوسة
فقال محمد لا افهم وكان كما قال فلم يجمع اصحابه ولم يفرع يجيء وفي شرح ابن

بلى عرف فانه ترك اربع سجدات من اربع ركعات فقضاهن في آخر صلاته قبل التسليم
جاز وقال الشافعي يضم له ركعتان وتقضي ركعتين رجل ماث وعليه صلوات فاوصى
ان يطعموا عنه لصلاته اتفق المشايخ على تضعيفه هذه الوصية فرتكت ماله واختلفوا اهل يحرم
الامام مقام الصلاة قال ابن مقاتل وابن سلمة يقوم وقال الثلجي لا يقوم ويعطى الكل
لكن بنصف صاع من الحنطة ولو ترك كفارة كذلك وبه اقول الى ستين في الوتر ولو اعطى فقيرا
واحدا جملة جاز بخلاف كفارة اليمين ولو اعطى عن خمس صلوات ستة امناء فقيرا
وشا فقيرا آخر قال ابو بكر الاسكاف يجوز كذلك كفارة واختار ابو الليث انه يجوز عن
صلوات دون الخامسة لانه فرق ولا يجوز ان يعطي كل مسكين اقل من نصف صاع
كما في كفارة اليمين فكفارة الصلاة يفارق كفارة اليمين في ان كفارة الصلاة
لا يشترط فيها العدد ولو اعطاها فرسخا انه لو ادى اقل من نصف صاع الى فقير واحد
لا يجوز كذا في الفتاوى مسئلة لو ان غلاما صلى العشاء قبل البلوغ ثم قام فاحتلم
ولم يتنبه حتى طلع الفجر قال بعضهم لا يجب عليه قضاء العشاء وقال بعضهم عليه اعادتها وبهذا
نختار وان استيقظ قبل طلوع الفجر فعليه قضاء العشاء اجماعا والله اعلم

فصل

في سجود السهو اعلم ان السهو ما آتشى ذكر الاداء من الفرائض والنوافل والقضاء شرع في جبر نقصان
يمكن جبرها جميعا كما ذكرت النوافل بعد الفرائض لكونها جابرة النقصان يمكن في الفرائض
بعد اذكر السهو هذا لكونه جابرا النقصان يمكن في الاداء والقضاء والفرائض
والنوافل جميعا فكان بعد الجميع وهذا من اضافة الشيء الى سببه وفي النهاية هو
اضافة الحكم الى السبب والسهو غروب الشيء عن الذهن والسهو والنسيان عند
اهل السنة فرقا ان بين السهو والنسيان فرقا وهو ان النسيان غروب الشيء عن النفس
بعد حضوره والسهو قد يكون عن علم كما لو اتان عالما به وقد لا يكون عالما به
وقد يكون النسيان بمعنى الترك قال الله تعالى نسوا الله فنسيهم والكلام في السهو
في ثلاثة مواضع في سببه وحكمه وصفته اما سببه فالزيادة او النقصان في الصلاة
واما حكمه فعند السلام عندنا واما صفته فواجب على الصحيح الاصل فيه وجوبه قوله صلى الله
عليه وسلم اذا شك احدكم في صلاته فلم يدر اثلاثا صلى ام اربعا فليطرح الشك وليبن على
ما استيقن ثم يسلم ثم يسجد سجدتي السهو ويتشهد ويسلم هذا الحديث ركب فرجين
الاول عن ابن مسعود رضي الله عنه قال اذا سهى احدكم في صلاته فليتحر الصواب متفق عليه
والثاني عن عبد الله بن جعفر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من شك في صلاته فليسجد

سجدتين بعد ما يسلم رواه احمد وابو داود والنسائي وقوله صلى الله عليه وسلم
لكل سهو سجدتان بعد السلام رواه ابو داود وابن ماجة وقوله صلى الله عليه وسلم
انما انا بشر مثلكم انسى كما تنسون فاذا نسيت فاحكم في صلاته فلينظر اخرى ذلك
الى الواجب وذلك الى الفرض فليتم عليه يعني فليأخذ بالاقل وليتم عليه ما بقي ثم يسجد
سجدتي السهو رواه البخاري ومسلم وابو داود وابن ماجة الاصل في هذا الباب انه
متى سهي في صلاته عن فعل مسنون اي ترك فعلا مسنونا يعني فعلا واجبا عرف
وجوبه بالسنة وسميته الواجب بالمسنون لشبوته بالسنة او زاد فيها اي في صلاته
فعلا من جنسها اي من غير جنسها كتقليب الحجر ونحوه فانه ان يكون مكروها
او مفسدا ليس منها فان قلت ما الفائدة في قوله ليس منها اذ معلوم
انه فاعل في صلاته علم ان اثر اياه ليس منها فيل اخرنا بذلك فانا اذا اطال
القيام او القعود فانه زاد فيها فعلا من جنسها وهو لا يجب عليه سجود السهو
لانه منها بل ان جميع ذلك فرض كما قال اصحابنا في اصول الفقه او اثر فعلا
في صلاته واطال القراءة او الركوع او الجلوس فجميع ذلك فرض فعلوا ليس
ليس منها لا ينقض عليه بهذه المسئلة فان زاد فيها فعلا من جنسها وانه يجب
عليه سجود السهو بهذا الاعتراض بقوله ليس منها اذ بعد منها فان قلت لم وجب السهو
عند الزيادة والنقصان هو لجبر النقصان والزيادة ضد النقصان قلت لان الزيادة
في غير موضعها نقصان الا ترى ان من اشترى عبدا وله ست اصابع كان ناقصا
زيادة كما لو كان له اربع اصابع لان الزيادة بعد الكمال نقصان لانه لا يخلو
عن تأخير ركن او تأخير واجب واعلم ان الاصل في وجوب سجود السهو ترك
الواجب او تأخير الواجب او تأخير الركن سهوا فاذا وجد واحد منها يتحقق سبب
الوجوب يجب سجود السهو نظرا لترك الواجب ما اذا ترك القعدة
الاولى او القراءة فيها وقام الى الثالثة ساهيا ونظرا لتأخير الواجب اذا قام الى الثالثة
ساهيا لان اصابة لفظ السلام واجبا وبقي قاعدا على ظن انه سلم ثم تبين انه
لم يسلم يجب عليه سجود السهو ونظرا لتأخير الركن ما اذا اتى بثلاث سجدات
او دعي في القعدة الاولى لان القيام ركن تأخر بزيادة السجدة او الدعاء فان
قلت لم علم ان الاصل في سبب سجود السهو ترك الواجب او تأخير الواجب
او تأخير الركن ساهيا وقد يجب بسبب الزيادة ساهيا قلت لما وجب السجود

بالزيادة

بالزيادة فلان تأخر بالزيادة لا نعرف له غير ذلك كما في زيادة السجود وعرف ترك الواجب كما في زيادة
القيام لان قام الى الثالثة ساهيا لانه صار جابرا لترك الواجب وعلامة بقاء لفظ السلام
واجب عليه سجدتا السهو ثم القعدة اشتملت على الافعال والاذكار فاذا وقع له
السهو في الافعال يجب سجود السهو وكذلك بقية المصنف بقوله سهي في صلاته عن
فعل او زاد فيها فعلا من جنسها في موضع القيام ساهيا او قعد في موضع القيام
او ركع في موضع السجود او سجد في موضع الركوع او ركع او سجد في موضع القعود
على النبي صلى الله عليه وسلم او الدعاء على قراءة التشهد في القعدة الاولى ساهيا
واختلفوا في الزيادة قال بعضهم اذا زاد اللهم صل على محمد وقال بعضهم لا يجب حتى
يقول آله او سجد ثلاث سجدات ساهيا او ترك سجدة من ركعة من صلب
الصلاة من نفس الصلاة تذكر في آخر الصلوة فسجدها او ترك سجدة الصلاة
عن موضعها واما اذا سهي عن الاذكار كما اذا سهي عن التشهد والتعوذ والتسبيحة
وتكبيرات الركوع والسجود وتسبيحها فانه لا يجب سجود السهو ولا يجب
سجود السهو بترك التسبيحة وكذا بترك رفع اليدين في تكبيرة العيد وتكبيرات الافتتاح
واما في ست مواضع الاستثناء من الاذكار فانه اذا تركها ساهيا يجب سجود السهو
واما في تكبيرات العيدين فانه اذا تركها او بعضها يجب السجود لاجلها واجبة قال
في البدائع لو زاد في تكبيرات العيد او ترك شيئا منها وجب السهو وكذا اذا اتى
بها في غير محلها وفي التجريد لو ترك تكبيرة الركوع في صلاة العيد يجب السهو قال بعضهم
والظاهر انه اراد به تكبيرة الركوع الثاني لانه تابع لتكبيرة العيد والقنوت لانه واجب
وكذا اذا ترك تكبيرة القنوت يجب عليه السهو لانه بمنزلة تكبيرات العيد
وقراءة التشهد في حقه لانه واجب فان رسول الله صلى الله عليه وسلم واظب
عليه فهو غير ترك ثم ذكر التشهد بكمال القعدة الاولى وان ترك القراءة فيها
وكل تركه واجب وفيها سجود السهو وهو الصحيح كذا في الهداية وهو خلاف ما قال
الامام ابو جعفر الاسترونشني رحمه الله ان قراءة التشهد في القعدة الاولى سنة لان القعود
الاخيرة لما كانت فريضة كانت القراءة فيها واجبة والقعدة الاولى لما كانت واجبة
كانت القراءة فيها بحيث ان يكون سنة ولو نسي بعض قراءة التشهد فعليه السهو عند ابي
حنيفة وابي يوسف كذا في البدائع واذا سهي عن قراءة التشهد ثم ذكر قبل السلام
انه لم يتشهد قال ابو يوسف يعود ويتشهد وقال محمد لا يتشهد

وقراءة القرآن في القيام في الشفع الأول بأن سهى عن قراءة الفاتحة أو عن فتح السورة
اليها وفي القعود في الشفع الثاني لا سهو عليه في ظاهر الرواية
وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا لم يقرأ في الأخريين ولم يسبح فعليه سهو إن كان
منفردا وإن كان إماما فعليه السهو وروى أبو يوسف عنه أنه كان لا يدري
في عدده حرجا ولا في سهو سجود ولو قرأ مع الفاتحة آية مقصرة وركع ساهيا فعليه
السهو ولو قرأ الفاتحة وآيتين وركع ساهيا تذكر عاد وأتم ثلاث
آيات وعليه السهو ولو بدأ بالسورة ساهيا فقرأ بعضها تذكر فإنه يقرأ الفاتحة
ثم السورة ويسجد للسهو قال أبو الليث يلزمه السهو وإن كان حرفا
من السورة فإن قرأ أكثر الفاتحة وسهى البناء لا سهو عليه وإن بقي أكثرها فعليه
السهو أما كان أو منفردا وإن أخر السلام بأن قام إلى الخامسة ساهيا
وكذلك أي يجب سجود السهو لو جهر الإمام فيما يخافت فيه أو خافت
فيما يجهر فيه لأن الجهر في موضعه والمخافتة في موضعها من الواجبات وجد أداء كما
أما لو أداه المنفرد أو أجهر فيما يخافت فيه فقيه اختلاف المشايخ وفي أكثرها
لا سهو عليه لأن الجهر والاخفاء ليس من سننه فكأنه زاد ما ليس عليه وسهو
الجهر فضار كالجهر بالإذكار أو خافت فيما يجهر فيه فلا سهو عليه إجماعا
واختلف الروايات في مقدار ما الواضح قدر ما يجوز به الصلوة في الفصلين لأن
اليسير من الجهر والاخفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير ممكن وما يقع به الصلوة
كثير غير أن ذلك عند أبي حنيفة آية واحدة وعندهما ثلاث آيات وهذا في حق
الإمام دون المنفرد لأن الجهر والمخافتة من خصائص الجماعة أي وجوبهما قال
في النهاية هذا الكلام في حق المنفرد في الصلاة التي يجهر فيها صحيح لأنه مخير بين الجهر
والمخافتة وأما في حق الصلاة التي يخافت فيها ينبغي أن يجب عليه السهو
إذا جهر فيها لأن المخافتة عزيمة في المنفرد واجبة كالإمام وقد ذكر في النوادر أنه يجب
عليه السهو وذكر الناطفي الصواب وأبه أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي
حنيفة في المنفرد إذا جهر فيما يخافت فيه أن عليه السهو وأما في ظاهر الرواية
لا يجب عليه لأنه لم يترك واجبا عليه لأن المخافتة أما يجب لنفي المخافتة
لأن المخافتة في الأصل إنما شرعت لصيانة القرآن عن مخالطة الكفار لأن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر في الصلوات كلها فلما كان الكفار يفرون

به ويخالطون النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالمخافتة فيه وهذه شرعت المخافتة في صلاة النهار
دون الليل لأنهم كانوا نياما في صلاة الليل ومشغولين بكل الغفلة فلما علم أن ما شرعت
لصيانة القرآن وقد يحتاج إلى هذا في صلاة تؤدى على سبيل الشهرة والمنفرد يؤديها على
سبيل الخفية فلم يكن في المخافتة واجبة عليه كذا في المنفرد في الذخيرة والمحيط وقال
بعضهم المقدار الذي يجهر في المخافتة مقدار القراءة وعن محمد أكثر الفاتحة وعن أبي يوسف
أنه إذا جهر الإمام في موضع المخافتة بحرف واحد وجب عليه السهو وفي النجنية إذا خافت
فيما يجهر فيه إن كان ذلك من الفاتحة فقرأ أكثرها وجب وإن أقلها وإن كان
من غيرها فإن قرأ آية طويلة أو ثلاث آيات قصار فعليه السهو وإن أقل من
ثلاث آيات فلا سهو عليه وإن جهر فيما يخافت فيه لزمه السهو قل أو كثر وإن خافت فيما
يجهر فيه فإن كان في أكثر الفاتحة أو في ثلاث آيات من غيرها أو آية مقصرة على قول أبي حنيفة
يلزمه السهو وإلا فلا والفرق أن الجهر فيما يخافت فيه أغلظ لأن الذي يجهر فيه قد
يخطر من المخافتة في الأخريين وكذا المنفرد يجهر فيما يجهر فيه بخلاف الذي يخافت فيها
وفي الفتاوى إذا خافت صلاة الليل وهي صلاة يجهر فيها ما بالنهار ونوى فيها وفي
ساهيا كان عليه السهو وإن لم يسه في صلاة النهار وجهر ساهيا كان عليه
السهو ولو نام في التطوع بالليل فخاف منه الفوات ساهيا وإن ساهيا فعليه السهو
ولو جهر الإمام في التعوذ والتسمية والثناء بين ساهيا لا سهو عليه وكونه من السهو
ثم قرأ الفاتحة سهوا لا سهو عليه وذكر في خان لو جهر وهو الإمام تعلم سورة فيقل
أو كثر فعليه السهو في الروايات الأصح وكذا إذا خافت فيما يجهر قل أو كثر
وفي كل ذلك سهو واحد كما لو كان واحدة ولو تذكر في الأخريين أنه لم يقرأ الفاتحة
إلى سهى عن قراءة الفاتحة في الأوليين أو في إحداهما حدث الأوليين لم يقضهما في
الأخريين لأن الأخريين محل الفاتحة فإذا قرأها فيهما كانت عن نفسهما ولا يكون
قضاء عن الأوليين ولا يؤمر بقراءتهما قرأتين لأن قراءتهما قرأتين غير مشروع ولو تذكر
في الأخريين أنه لم يقرأ السورة التي سهى عن السورة في الأوليين أو في إحداهما
فعليه أن يقضيهما في الأخريين لأن الأخريين محل لقراءة السورة فإذا
قرأها كانت قضاء ويجهر بهما إذا كان يجهر بالسورة وبالفاتحة في الأخريين إن كان يجهر في
صلاته كالجهر وهو الإمام وقيل يستحب ذلك لأن الجهر في الأخريين لم يكن من الإمام
شيء وإن كان منفردا أو في صلاة الأسرار يسر بهما بالفاتحة والسورة

ن الاخريين وسجد للسهو وعن ابي يوسف انه لا يضمها في الاخريين سواء ترك
الفاتحة او السورة لانه قد اتى محل القراءة بما يجوز به الصلاة ولو قرأ الفاتحة مرتين في
الاولى او في احديهما فعليه سجود السهو لانه اخر الضم ولو قرأ في الاولى
الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة فلا سهو عليه وقد كان قرأ سورة طويلة وكذلك
لو قرأ الفاتحة مرتين في الاخريين فلا سهو عليه وفي الواقعات اذا قرأ في الركعتين
الاخريين من نظم الفاتحة والسورة ساهيا لا سهو عليه هو المختار للفتوى قال الشيخ
قراءة الشيخ والقراءة افضل ولم يبين الفاتحة وحدها ولو لم يقرأ الفاتحة
في الاخريين لا سهو عليه في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية وروى الحسن عن ابي حنيفة
انه اذا لم يقرأ في الاخريين ولم يسبح فقد اساء ان كان متعمدا وان كان ساهيا
فعليه السهو وروى ابو يوسف عنه انه كان لا يرى في عمده حرجا ولا سهو
سجود او لو صلى بسورة السجدة فلما سجد قام فقرأ الفاتحة ثم قرأ بجانبي جنوبه
لا يجب عليه السهو كذا في الواقعات ولو قرأ مع الفاتحة اية قصيرة وركع ساهيا
فعليه السهو ولو قرأ الفاتحة وبين وركع ساهيا ثم تذكر عاد وأتم ثلاث
اياب وعليه السهو ولو بدأ بالسورة ساهيا فقرأ بعضها ثم قرأ الفاتحة
والسورة وسجد للسهو قال ابو الليث عليه السهو وان كان قرأ من السورة
قدر قراءة الفاتحة وسجد للسهو فلا سهو عليه وان بقي اكثرها فعليه السهو هذا
كان منفردا ولو قرأ الفاتحة مكان التشهد فعليه السهو وكذا اذا قرأ الفاتحة
ثم التشهد كذا عن ابي حنيفة وفي خزانة المفتين اذا بدأ بالقراءة في موضع التشهد
ثم تشهد ترك السهو اما لو بدأ بالتشهد ثم بالقراءة لا سهو عليه ولو قرأ التشهد
مرتين ان كان في القعدة الاولى فعليه السهو وان كان في القعدة الاخيرة
فلا سهو عليه ولو قرأ القرآن في ركوعه او سجوده او تشهده اي قعدته فعليه
سجود السهو ولو قرأ التشهد في ركوعه او سجوده او قيامه فلا سهو عليه ولو
قرأ التشهد في القيام ان كان في الركعة الاولى لا يلزمه شيء وان كان في الثانية
اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يلزمه شيء كذا في الظهيرية وفي المحيط اذا تشهد
في ركوعه او سجوده او قيامه لا سهو عليه لان هذا ثناء والقيام والركوع والسجود
موضع الثناء بخلاف ما اذا قرأ القرآن في ركوعه او سجوده او تشهده فانه
يجب السهو لانه ليس بموضع للقراءة ولو سلم فتذكر ان عليه سجدة فادّه

وصلبه

وصلبه ثم سجدة صلبيه فانه يعود ويرفض التشهد ويسجد لها لتتالي فروضه
او صلبيه ثم يتشهد ويسلم عن يمينه ثم على قول والصحيح انه يسلم تسليمتين عن
يمينه وعن يساره ثم يسجد سجدتي السهو ولو تذكر بعد السلام ان عليه سجدة
تلاوة وصلبية جميعا فانه يقضي الاول فالاول ثم سجدة التلاوة والصلبية
ثم يتشهد ويسلم ويسجد سجدتي السهو وسجود السهو بعد السلام عندنا
خلافا لزفر عن قول انه متى فانه يقول قبل السلام ولو سجد قبل السلام جاز عندنا
الا ان الاول اولى والخلاف في الاولوية وسواء كان السهو في الزيادة او
النقصان فانه بعد السلام وقال مالك ان كان للنقصان فقبل السلام
وان كان للزيادة فبعد السلام والضابط لذهبه الخلاف مع الخلاف والدليل
مع الدليل وههنا حكاية لطيفة ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده في مبسوطه وقال روى
ان ابا يوسف رح كان مع هارون الرشيد فجاء الامام مالك فسأله عن هذه
المسئلة فقال ان كان عن نقصان سجد قبل السلام وان كان عن زيادة فبعد السلام
فقال ابو يوسف رحمه الله لو وقع السهو في الزيادة والنقصان جميعا
فسكت مالك فقال ابو يوسف رح الشيخ نازع بخطي ونازع لا يجيب فقال مالك
على هذا اوردت كتابك بخانقين مالك آن ابا يوسف قال الشيخ نازه بخطي
ونازع يجيب وصورته انه اذا فرغ عن قراءة التشهد تفي القعدة الاخيرة
في اخر الصلاة يسلم عن يمينه تمام اختيار المصنف وذكر الاصحاب قولين غير
هذا القول الذي ذكره المصنف احدهما وهو قول عامة المشايخ وهو الصحيح انه يأتي
بالتسليمتين ثم يسجد للسهو والثاني هو قول فخر الاسلام ان يسلم تسليمة واحدة
لا غير تلقاء وجهه ولا يلتفت عن القبلة لانها لمعنى التحية والمختار في سبب هذا
القول التسليمة الواحدة الى البدعة ثم يكبر تكبيرة ويسجد للسهو ولا يرفع يديه
ثم يسجد للسهو سجدتين ويقول في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلاثا ويكبر
بين السجدتين عند الخفض والرفع فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية كبر وتشهد
وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعى بالدعوات المأثورة واعلم انه يأتي بالصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في قعود السهو بعد سجود السهو هو
الصحيح لان الدعاء موضعه اخر الصلاة وقال الطحاوي يدعو في القعدتين جميعا ويصلي على
النبي فيهما وهذا قال عند ابي حنيفة وابي يوسف يصلي على النبي في القعدة

الاداء وعنه محمد في الاخيرة ثم سلم من يجانبين والله اعلم قال في السراج الوهاج فرائض
يتشهد ويسلم فيه نشارة الى ان سجود السهو بعض الصلاة والسلام ركن لا يرتفع
الفقده لان الاقوى لا يرتفع بالادنى بخلاف السجدة الصلبية لانها اقوى من الفقده
فترفعها قال المجتبى لو اسلم المصلي وعليه سجدتا السهو ان يخرج بهذا السلام
من الصلاة قال ابو حنيفة وابو يوسف يخرج ويجامع فاتم او يسجد السهو عاد
الى حرمة الصلاة ويرتفع السلام ولا يرتفع التشهد حتى لو احدث متعمدا افسد
صلاته واما العود الى سجدة التلاوة والسجدة الصلبية فانه يرتفع التشهد
حتى لو احدث متعمدا لم تفسد صلاته وقال محمد وزفر سلام من عليه السهو لا يخرجه من
حرمة الصلاة وفائدته في ثلاث مسائل احدها لو اسلم وعليه السهو فاقتدى به
رجل فاتم اقتداؤه موقوف عنده حتى ان عاد الامام الى سجدتي السهو صح اقتداؤه
وان لم يعد لم يصح وعندهما ان عاد الامام الى سجدتي السهو صح اقتداؤه
عاد اولم يعد والثانية لو اقتدى به بعد السلام في هذه الحالة فصلاته تامة وسقط
عنه السهو اجماعا ولا يجب عليه الوضوء لصلاة اخرى عندهما وعند محمد يجب لانه
لان القهقهة حصلت في حرمة الصلاة وعند زفر لا يجب الوضوء في هذه المسئلة
لان من اصله ان كل موضع لم يجب عليه اعادة الصلاة فيه لم يجب عليه اعادة الوضوء
كما قال فيما اذا تكلم بعد ما قعد قدر التشهد وكانت نية المصلي ان اقتدى الامام
بعد السلام قبل السجود ولا يتحول فرضه الى الاربع وسقط عنه السهو عندهما
لان العود الى سجود السهو اعادة الى ما حكم بسقوطه وعند محمد وزفر يتحول فرضه
الى الاربع ويجب عليه سجود السهو ولكنه يؤخره الى آخر الصلاة واجمعوا انه اذا
عاد الى سجدتي السهو ثم اقتدى به رجل صح اقتداؤه الا عند بشر وكذا اذا قهقه
يجب عليه الوضوء الا عند زفر ولو نوى الامام تحول فرضه الى الاربع ويؤخر
السجدتين الى آخر الصلاة لانه عاد الى حرمة الصلاة بالاجماع سواء نوى الامام
بعد ما سجد سجدة او سجدتين ولو سلم وعليه السهو وكان ذاكرا وغير ذاكر
وكان من نيته ان يسجد له اولا فانه لا يسقط عنه الا اذا فعل ما يمنع البناء
كالكلام والقهقهة وحدث العمد ولو قام ليسجد في المسجد وان كان ذاكرا
فعرف وجه قول زفر سقط وان لم يعرفه لم يسقط ولو سلم وعليه سجدة التلاوة
ان كان ذاكرا سقطت حتى لو اقتدى به احد لم يصح اقتداؤه ولو قهقهة لا وضوء عليه

ولو كان مسافرا ونوى الاقامة لم يتحول فرضه ربعا وان سلم وهو غير ذاكر لم يخرج لفساده
اجماعا حتى لو اقتدى به رجل لم يصح اقتداؤه عاد اولم يعد ولو قهقه انتقض وضوءه ولو كان
مسافرا ونوى الاقامة تحول فرضه الى الاول لان نيته صحت في حرمة الصلاة ولو
كانت الركعة باقية يسجد بعد صلاته ثم يتشهد ويسلم ويسجد للسهو فيعود الى سجدة
التلاوة يرتفع التشهد وكذا اذا سلم وعليه قراءة التشهد ان سلم وهو ذاكر يسقط
وان سلم ناسيا لم يخرج من الصلاة وان سلم وعليه سجدة صلبية ان سلم وهو ذاكرها
فسدت صلاته وان كان ناسيا لم يخرج من الصلاة حتى لو اقتدى به احد صح اقتداؤه
غير انه ان عاد وسجد بعد ما اقتدى به المقتدي على المتابعة ويتشهد مع الامام ويسلم معه
ويسجد للسهو معه فاذا سلم قام الى القضاء ولم يعد الامام الى قضاء تلك السجدة
فسدت صلاته وصلاة المقتدي بعد صحة الاقتداء وفائدة صحة الاقتداء تظهر
بتية القطع في صلاة الظهر والعشاء فعليه قضاء اربع ان كان الامام مفترضا
ان كان مسافرا تم العود الى سجود السهو برفع السلام ولا يرفع التشهد حتى لو قهقه
او احدث متعمدا او تكلم متعمدا بعد ما عاد الى سجدتي السهو لا تفسد صلاته والعود
الى سجدة التلاوة والصلبية يرفع التشهد حتى لو قهقه او احدث او تكلم فسدت
وانه عاد الى شيء هو منه قبل القعدة فصار رافضا لها ولو سلم وعليه السهو وسجدة
التلاوة ان سلم غير ذاكر لهما او ذاكر للسهو خاصة فان سلامه لا يكون قطعا
وعليه ان يسجد اولا للتلاوة ثم يتشهد ويسلم ثم يسجد للسهو ويتشهد ويسلم
وان سلم وهو ذاكر لهما او للتلاوة خاصة كان سلامه قطعا وسقط عنه سجدة
التلاوة والسهو ولو سلم وعليه سجدة صلبية والسهو وهو غير ذاكر لهما او ذاكر
للسهو خاصة لم يسقطا جميعا وعليه ان يسجد اولا للصلبية ويتشهد ويسلم ثم يسجد
للسهو وان سجد وهو ذاكر لهما او للصلبية خاصة فسدت صلاته وسلامه قطع
فانه ترك ركنا من اركان الصلاة ولا يمكنه العود مسئلة قال في الفتاوى السغدية
بعد سجدتي السهو ليست بركن وانما امر بها بعد سجدتي السهو ليقع ختم الصلاة
بها حتى لو تركها وقام وذهب لا بأس صلاته كذا قال الحلواني ما لم يرفع سجود السهو
اعلم ان سهو الامام موجب على المؤتم السجود لان المتابعة على القوم لازمة حتى ان
الامام ولهذا جزم المؤتم حكم الامامة بنية الامام قال في النهاية المتابعة على القوم
لازمة حتى ان الامام اذا تشهد وقام من القعدة الاولى الى الثالثة فنسي بعض من خلفه

التشهد حتى تموا جميعا فمن لم يتشهد ان يعود ويتشهد ثم يتبع الامام وان خاف فوت
الركعة الثالثة تابع الامام فيلزمه ان يتشهد بطريق المتابعة وقد تخالف المنفرد ان التشهد
الاول في حقه سنة وبعد ما تشهد بفرض القيام ليعود الى السنة وهنا التشهد
فرض عليه بحكم المتابعة فان لم يسجد الامام لم يسجد المؤتم لانه قد اجاد بصيرا بخلافه والمزم
الاداء اذا متابعا فان فات يشكل على هذه المتابعة التي ذكرت في المحيط
والخزانة انها اذا قام بفعلها الامام بفعلها القوم احدا انه اذا قام يرفع الامام يده
عند تكبيرة الافتتاح يرفع القوم واذا قام بين الامام فالمقتدي يثني وكذا اذا ترك
الامام تكبيرة الركوع والتسبيحة والتسميعة وتكبيرات الخفاظ وقراءة التشهد والتشهد
والتاسع بتكبيرة التشريق قلت هذه الاحكام اثبتت في ضمن شيء باشره الامام بل
تثبت ابتداء على كل واحد من الامام والمقتدي ولا يجري فيها النيابة فاذا قام بفعلها
الامام بفعلها المقتدي لانها تثبت ابتداء كما لو كان المقتدي منفردا في صلاته
واما وجوب السهو فانما يثبت في ضمن ما باشره الامام فلما قام بأت به المباشر
ثم يجب على غيره وان سهى المؤتم لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود لانه لو سجد وصلاته
كان مخالفا للامام ولو تابعه الامام ينقلب الكل تبعا حتى قبل المسبوق اذا قام الى
قضائه او المقيم اذا اقتدى بالمسافر ثم قام الى اتمام صلاته فيما يقضي يجب عليه
سجود السهو وهو في اصل الصلاة مؤتم فكان مخالفا للامام ايضا فلما الحق القعدة بموقف
الامام لا تعد مخالفة وذلك لان للمؤتم لو سجد لاتجلوا اما ان يسجد في الحالة التي
كان فيها مع الامام او بعدها في الاول كانت مخالفة صورة ومعنى وفي الثاني
معنى لا صورة لان سجود السهو انما هو خيران لنقص تمكن في الصلاة التي ادامها
مع الامام فاذا سجد بعد الفراغ من الصلاة صار كانه سجد في الحالة التي كان
فيها مع الامام فكانت مخالفة معنى وان لم تكن صورة وانما في ما بين السجدتين
فانهما يختلفان بعد فراغ الامام ولا يتفقا بصلاة الامام فما يكون مخالفة لا صورة
ولا معنى ومن سهى عن القعدة الاولى في رواية الاربع او الثلاث من
الفروض ثم ذكره وهو الى حال القعود اقرب عاد فقعد وتشهد لان ما
قرب الى الشيء يأخذ حكمه كفناء المصر يأخذ حكم المصر في حق صلاة العيد والجمعة
وكحريم البئر له حكم البئر وتقييد القرب الى القعود بان لم يرفع ركبتيه عن
الارض وفي المبسوط ما لم يستتم قائما يعود وان استتم لا يعود ويمضي هذا

صاحب الهداية ولم يذكر القعدة وهي ما يجلس فيه قدر التشهد وقال في الهداية اذا ذكر انه لا سجود
عليه اذا لم يقم وهو اختيار الشيخ محمد بن الفضل لانه اذا كان الى القعود اقرب صار كانه لم
يقعد وفي نهاية المختار انه يسجد لانه بقدر ما اشتغل بالقيام صار موخرا واجبا وجب
وجعله قبل ان ذكر فصار تاركا للواجب فيجب عليه السهو وجه ايضا بخلاف المقيد
انه يسجد واجاب في المحيط ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد بمن قام الى الثالثة فعاد
وروي انه لم يعد ولكن سجد بهم فقاموا والتوفيق بين الخبرين ان من روى انه عاد كان
قريبا ان يستتم ومن روى انه لم يعد كان بعد ما استتم فاذا كان الى القعود اقرب
فان كان الى القيام اقرب لم يعد ويسجد للسهو فانه ترك الواجب فلو عاد وصلى
صلاته خلافا لزفر جاز كما اذا عاد بعد ما استتم قائما وذلك لان القيام فرض والقعدة
الاولى واجبة فلا يترك الفرض للواجب فان قيل ينتقض على هذا ما اذا اتى بالسجدة
حال القيام فانه يترك القيام قصدا وهو فرض وانى بسجدة السهو وهي واجبة فقد ترك
الفرض للواجب قيل كان القياس كذلك الا ان الا يترك القيام الا انه جوز ذلك
بالاثر فان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا يسجدون ويتركون القيام لاجلها تركت
القياس وهذا في صلاة الفرض اما في النفل فانه لو قام الى الثالثة من غير قعدة فانه يعود
ما لم يستتم قائما لم يعد ما لم يسجد كذا في الجوهرة وان سهى عن القعدة الاخيرة فقام
الى الخامسة رجع الى القعدة لم يسجد والى الخامسة اي تركها كان في ركوعه الى القعدة اصلح
صلوته وذلك لان لم يسجد لان ما دون الركعة محل الفرض ويسجد للسهو لانه اخر واجبا
وهذه قعدة ومعنى قولهم ان ما دون الركعة محل الفرض انه ليس له حكم الصلاة ولهذا
يجب به في بقيته لا اصلي وان قيد الحالف بطل فرضه بوضع الجبهة عند ابي يوسف انه سجود
كامل وعند محمد رحمه الله ان قام الى ما فوقه وهو الرفع وتحول فخذاه فيه وان قام الى
سجدة الحدث في السجود ورفع راسه يستوفيها فانه يجوز له البناء عند محمد لانه لم يؤد جزءا
من الصلاة مع الحدث وعند ابي يوسف لا يجوز البناء لانه قد حصل جزء من الصلاة
مع الحدث وهو السجود فلا يجوز البناء قال فخر الاسلام والمختار للفتوى قول محمد وعلى
انه ذكر قول محمد بن ابي ابي يوسف فقال زلة صلاة فسدت بصلاة الحدث
زلة بزاء مكسورة منقوطة بنقطة من فوق وهي كلمة استرجاع انا انها هالك
وانما قال ابو يوسف هذا بلفظ الحقه زلة محمد وهو ان محمدا قرب بسجدة واجب قد
ذهبت فيه الذوب وبالت فيه الكلاب فقال هذا مسجد ابو يوسف فان مثل هذا

يتبقى سجدا الى يوم القيمة عنده وعندهما يكون الوقف تحريما عنده وعندهما يعود الى ملك الواقف
في حياته والى ورثته بعد وفاته طلوعا والامام الى القعدة بعد ما ركع قبل السجود للتلاوة وسجد
القوم ولم يعلموا بعود العالم بعد صلاتهم لانه عاد الى القعدة فارتفض ركوعه فكذا ركوع
القوم لانه بناء على صلاته وانما يطل فرضه لانه لم يستحكم شروعه في الناقلة قبل اكمال اركان
المكتوبة لان اركانها هي القيام والركوع والسجود والقراءة فلما ختم الامام بالقعدة
الاخيرة فقد خرج عنه لان الفرض وقد كان الركعة بسجدة واحدة صلاة حقيقة حيث
يحنث به في يمينه لا يصلي واذا بطل فرضه بقي واجبا فاذا قيد الركعة بسجدة تحولت صلاة نفل
عندهما وقال محمد لا يتحول لتضاد بطل حقيقتان الفرضية اذا فسدت بطلت التحريمة
وذلك لانها عنده بطلت بجنسين احدهما ان القعدة جعلت واحدة فاذا فسدت تحقق
الفرضية بطل اصل الصلاة والثاني انها لو لم تفسد اصلا يصير قاطعا وترك القعدة على
رأس الركعتين في التطوع عمدا عنده واذا فسدت لا يتمها اخرى وعندهما ترك
القعدة على رأس الركعتين في التطوع لا يفسده فبقيت التحريمة فيضيف اليها اخرى
حتى يصير شفعا بتمت وختم اركعة الثانية لها واجب وفي البسوط فاخ اجب
الى ان يشفع بحاشة لان النفل شرع شفعا لا وترا وهذا في سائر الصلوات الا في الصبح
فانه لا يضم لها لانه يكون تطوعا قبل المغرب وذلك مكروه وفي خامسي ان
الفجر فانه لا يضيف لها لان النفل قبلها وبعدها مكروه ولو اقتدى به انسان
في ثالثتين الركعتين اعني بحاشة والثانية بمنزلة ست ركعات عندهما لان النفل
صار نفلا وعند محمد لا يلزمه شيء لانه قد انقطع الاحرام حين فسد الفرض ولم يتم
ركعة سادسة لا شيء عليه لانه مظنون والمظنون غير مضمون ولكن الافضل ان يقضي ركعتين
ثم يسجد للسهو عندهما الاصح لا يسجد لان النقصان بالف ولا يجبر كذا ذكره
الترجماني هذا الذي ذكرنا اذا قام الى بحاشة ساهيا اما اذا قام اليها عامدا ولم يكن
قعد قدر التشهد فعندنا ما لم يقيد بحاشة بالسجدة لا يفسد صلاته كما لو قام اليها
ساهيا وان قعد في الرابعة ثم قام الى بحاشة ولم يسلم نظيرها القعدة الاولى عاد الى
القعود ولم يسجد في بحاشة وسلم وسجد للسهو لان التسليم في حالة القيام غير مشروع
في الصلوة المطلقة وقد امكنه الاتيان به على وجهه بالقعود لان دون الركعة محل
للفرض والسلم فجاز ان يفسد صلاته ولو عاد لا يعيد التشهد فان قام عامدا هل يباح
قال بعضهم نعم فان عاد وامعه وان مضى في اثنا فرضه يتبعه لان صلاتهم قد تمت

بالقعدة والصحيح انهم لا يتابعونه لانه لا متابعة في البدعة فان عاد قبل ان يقيد بحاشة
بسجدة اتبعوه في السلام وان قيد بالسجدة سلموا في الحال كذا ذكره الترجماني
فان قيد بحاشة بسجدة ثم ذكر ختم البها ركعة اخرى وقد تمت صلاته واركعتان
له نافلة ولا يثوبان عن سنة الظهر على الصحيح فان قلت هل ختم الاخرى على الايجاب
ام على الاستحباب قلنا ذكر في الاصل ما تدل على الوجوب فان قال وعليه ان يختم ركعة
على الايجاب ثم اذا اضاف البها ركعة اخرى يتشهد ويسلم ويسجد للسهو ثم
يتشهد ويسلم وهذا السجود للنقص المتمكن في النفل عند ابي يوسف لانه خلله فيه
على الوجه المشروع وعند محمد للنقص المتمكن في الفرض لانه خرج منه على غير الوجه
المشروع وفائدة الخلاف فيمن اقتدى به عند ابي يوسف على المقتدي قضاء ركعتين
فانه يستحكم خروجه عن الفرض وانما النقصان في النفل وعند محمد يقضي سنتا لانه
لم يؤد في بحاشة التحريمة وقال الامام ابو منصور الماتريدي الاصح انه جابر للنقص المتمكن في
الاحرام لتجبر النقص في الفرض بالنقص في النفل وانما وجب اذا وان تكلم سهوا
لان السهو لانه ترك لفظة السلام واضافه لفظ السلام واجبة حتى انه اذا تكلم في
صلاته ولم يدر انه ثنائي صلى ام اربعا فشغله فكره حتى اخر السلام لزمه السهو وهو انما
يجب بتأخير الواجب وكان القياس ان لا يجب عليه السهو لان سهوه وقع
في الفرض وقد انتقل منه الى النفل ومن سهى في صلاة لم يجب عليه ان يسجد في صلاة
اخرى الا ان الاول استحسان ووجهه انه انتقل من الفرض الى النفل لكن
انتقاله الى النفل بناء على التحريمة الاولى فيجبر مع حق السهو كانهما صلاة واحدة
وهذا لمن صلى ست ركعات تطوعا بتسليمة واحدة وقد سهى في الشفع الاول سجد
للسهو في اخر الصلاة وان كان كل شفع من التطوع كصلاة على حدة لكن كلها في
حق التحريمة صلاة واحدة وهذا القياس والاستحسان بناء على مسئلة اخرى وهي ان
المسبوق اذا قام الى القضاء ولم يتابع الامام في سجوده هل يسجد في اخر صلاته
القياس ان لا يسجد لان السهو وقع في صلاة الامام وهو قد انتقل عن صلاة الامام
الى صلاة اخرى وفي الاستحسان يجب لان صلاته بناء على صلاة الامام فيجبر كانهما
صلاة واحدة في حق سجود السهو كذا هذا واذا وجب ختم ركعة اخرى البها لتصير الصلاة
نفلا اذ الركعة الواحدة لا يجوز في النفل فان اقتدى به احد في ثالثتين يلزمه
ان يقضي ستا عند محمد قال في الوجيز وهو الاصح وعندهما يقضي ركعتين فان افسد

المقتدي لا قضاء عليه عند محمد اعتبارا بالامام وعندهما يقضي ركعتين وهو الصحيح وعليه
الفتوى مسئلة اذا اقتدى في اركعة قدر التشهد وقام الى الخامسة ساهيا فائتمه مريد
انسان لا يصح اقتداؤه ولو عاد الى القعدة لانه قام الى الخامسة فقد شرع في
النفل وكان اقتداء المفترض بالمتنفل ولو لم يقعد في الرابعة قدر التشهد وقام
الى الخامسة ساهيا واقتدى به رجل ثم عاد الى القعدة صح اقتداؤه لانه لم يخرج من
الفرض كذا في الفتاوى ولو صلى ركعتين فظن انها صلاته فسلم فيهما وسجد للسهو ثم اراد
ان يصلي اربعا ان لم يكن لذلك في الاولى ان السجود يبطل لو قوعه في وسط الصلاة
ومع هذا الاولى صحة البقاء للتحريمة وسلم وعليه اعادة سجود السهو لانه لما جاء في حق
السجدتان وسط الصلاة فعل عندهما وهذا بخلاف السلام اذا سجد للسهو ثم
نوى الاقامة فانه يصح نيته وبنى لانه لو لم يبن يبطل جميع الصلاة ونقض السهو
اولى فكان اولى واما هنا فيمكنه الاتيان بركعتين بجزيه متصلة وليس
في الجمع الا احراز فضيلة الدوام وفيه نقض الواجب وهو سجود السهو فالحرز
عن نقض الواجب اولى من احراز غير الواجب ومن سلم وعليه سجدتا السهو
فدخل رجل في صلاته بعد التسليم فان سجد الامام كان داخلا واقتدى وهذا فيما
وقال محمد هو داخل سجد الامام او لم يسجد لان عنده سلام من عليه السهو لا
يخرجه عن الصلاة اصلا لانها وجبت جبرا لانتقاص فلا بد ان يكون في اداء الصلاة
وعندهما يخرجه خروجا موقوفا لانه محل خرج نفسه واتمام بعمل طاجة الى اداء السجدة
فاذا لم يسجد بان انه قد خرج من الصلاة وفائدة الخلاف تظهر في بناء ما
انتقض الطهارة بالقهقهة وتغير الفرض بنية الافاقة في بناء حالة عندهما
لا يتغير فرضه ويسقط عنه سجود السهو لانه لو سجد يتغير فرضه فيكون مؤديا
سجود السهو في وسط الصلاة ومن سلم يريد قطع الصلاة وعليه سهو فعليه ان
يسجد للسهو لان هذا السلام غير قاطع ونيته تغير الشروع فلغت مسئلة اذا
سهى عن قراءة التشهد في القعدة الاخيرة حتى سلم ثم تذكر فانه يعود الى
قراءة التشهد ويبني على صلاته ان لم تفصل القعدة قال المحاولي ان لم تفصل اذا عاد الى
سجدة التلاوة وقال محمد بن الفضل لا يرتفض وفي النوادر اذا سلم وقد سهى
عن قراءة التشهد ثم تذكر فاخذ في قراءة التشهد فلما قرأ بعضه قام فسلم
قال ابو يوسف تفسد صلاته لان القعدة قد ارتفضت وقال محمد لا تفسد

كذا في

كذا في الفتاوى رجل شك في صلاته فلم يدر انها صلى اثلاثا او اربعا وكان ذلك اول ما عرض له
يستانف الصلاة وان شك تساوى الامرين لا مرة بل واحدة هكذا الى آخر وان ظن تساوى الامرين
وجهة اغلب ايج وان لم يكن تساوى الامرين ولا وجهة لحط راجح وقولنا اول ما عرض له قيد
واحترز به عما لو عرض له مرارا فان حكمه ما ذكر في الفتاوى وقال شمس الائمة معناه ان السهو لم يكن من عادته وفائدته اختلاف
بين العبارات انه اذا سهى في صلاته اول مرة واستقبل ثم وقف سنين ثم سهى على قول
شمس الائمة تستانف لانه لم يكن من عادته وان حصل عليه مرة واحدة واكثر وتعاوده
من العادة وعلى العبارتين الاوليين يجتهد في ذلك فان كان الشك يعرض له
كثيرا فان غلب ظنه ان كان له غالب ظن وان لم يكن له غالب ظن بنى على
اليقين وهو الاقل ثم اذا لم يكن له غالب ظن فانه يقعد في كل موضع يتوهم انه آخر
صلاته كما اذا شك انها الثالثة او الرابعة ولم يغلب على ظنه شيء فانه يجعلها اكرابعة
في حق القعود فيقعد ثم يقوم فيأتي بالرابعة ولو كان في الوتر وشك انها الثانية
او الثالثة فانه يقنت فرتين يعني اذا شك في الوتر وهو في حالة القيام انها الثانية
او الثالثة يقنت لجواز انها الثالثة ثم يقعد ثم يقوم ويضيف اليها اخرى ويقنت
فيها ايضا هو المختار فرق بين هذا وبين السبوق بركعتين من الوتر في رمضان اذا
قنت مع الامام في الاخرين حيث لا يقنت فيما يقضي اجاب ان هناك تكرار القنوت
في موضعه غير مشروع وههنا احدهما في موضعه والاخر في غير موضعه واذا كان السبوق فهو
مامور بان يقنت مع الامام فصار ذلك موضعا له فاذا اداه في الثاني كان ذلك
تكرارا له في موضعه ثم في فصل البناء على الاقل سجد للسهو وفي فصل البناء على غلبة الظن
ان شغل تفكره مقدار ركن وجب السهو والا فلا ولو شك في اركان الحج بنى وبنى ايضا بخلاف
الصلوة لان الزيادة في اركان الحج لا تفسد الحج وزيادة ركعة تفسد الصلاة
قال في الفتاوى رجل صلى المغرب اذا شك انه في الاولى او الثانية وهو فارغ ثم تذكر
انه ركعة ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة فيقعد ولو شك بعد السلام انه صلى ثلاثا ام اربعا
يحكم بالجواز بناء على الظاهر ولو شك بعد ما فرغ من التشهد قال محمد ثم صلاته
وانا بني عليه ولو شك في صلاة الفجر في حال قيامه انها الاولى او الثانية فانه يجري قال
فرغ تحريمه على شيء حمل به والبناء على الاقل وبجعلها اولى فيتم الركعة ثم يقعد لجواز
انها الثانية ثم يقوم فيأتي باخرى ويقعد لجواز انها هي الثالثة ثم يسلم وان
شك انها هي الثانية او الثالثة عمل بالتحري فان لم يقع له التحري وكان قاعدا قعدني

في الحال ولا يركع لجواز انها نافلة فلو قطعها بمضي فيها ولا يعتد فقد ترك الفجر فاقتدى بمصلي
ثم يقوم ويأتي ما فرغ ويعتد بجواز ان القيام الذي رفضه ثمانية وقد تركه فعليه ان يصلي فرضا
حتى يتم صلاته وان وقع الشك في ذوات الاربع انها الاولى او الثانية عاد الى التحري
وان لم يقع تحريه على شيء بنى على الاقل فيجعلها الاولى ثم يعتد بجواز انها ثمانية والمقتدي
فيها واجبة ثم يقوم فيأتي ما فرغ ويعتد بجواز انها رابعة ثم يقوم ويأتي ما فرغ
ويعتد انها جعلتا في الحكم رابعة والمقتدي في الرابعة فرض مسئلة رجل شك في
الظهر ثم شك هل صلى الفجر ام لا فلما فرغ من الظهر تبين له انه لم يصل الفجر فانه يصلي
الفجر ثم يعيد الظهر وان شك في صلاته هل صلاها ام لا ان كان في الوقت فعليه
ان يعيدها وان كان بعد خروج الوقت لم يلزمه اعادتها وكذا لو شك في ركعة
بعد الفراغ فرائض الصلاة لا شيء عليه وان كان في الصلاة يلزمه اداؤها ولو غلب على
ظنه في صلاته انه احدث او انه لم يمسح رأسه ثم تيقن انه لم يحدث او انه قد مسح
رأسه قال محمد بن الفضل ان كان قد أدى ركنا حال غلبة على ظنه الحدث وقد
المسح فانه يستأنف الصلاة وان لم يؤد ركنا مضى على صلاته ولو سبقه
الحدث فذهب ليتوضأ فشك هل صلى ثلثا ام اربعا وتشاغل ذلك عن وضوئه
ساعة ثم استيقن فانه يتوضأ ويبني على صلاته السهو كذا في الفتاوى رجل صلى اربعا وسها
ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدري اي صلاة هي فانه يعيد الفجر والوتر
لانها تفسدان بترك القراءة في ركعة واحدة ولو تذكر انه ترك القراءة في ركعتين
اعاد الفجر والمغرب والوتر رجل صلى الوتر فشك وهو قائم انه كم صلى فانه يأخذ
بالاقل احتياطا ان لم يقع تحريه على شيء ويقعد في كل ركعة ويقرأ في كل ركعة
واما القنوت فقال ائمتنا يقنت في الاولى لا غير لان تكرار القنوت غير مشروع
وعن ابي حفص الكبير انه يقنت في الركعة الثانية ايضا واجمعوا ان المسبوق
بركعتين اذا اقتدى مع الامام لا يقنت قرأ اخرى وكذا اذا ادركه في الثانية في
الركوع ولم يقنت معه لم يقنت فيما يقضي كذا في الفتاوى رجل شك في صلاته
انه هل كبر للافتتاح ام لا ان كان ذلك اول مرة استقبل الصلاة وان كان بعد
ما مشى ذلك كثيرا جاز الماضي وكذا اذا شك انه هل احدث ام لا او هل اصابت
النجاسة ثوبه ام لا او هل مسح رأسه ام لا وكان ذلك في الصلاة ان كان ذلك
اول مرة استقبل وان كان يقع كثيرا لا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب كذا في الخلاصة

رجل صلى ومن اراد ان يصلي يقوم فلما صلى سلم اخبره رجل عدل انك صليت الظهر ثلاث ركعات
فان كان عند المصلي انه صلى اربعا لا يلتفت الى قول المخبر وان شك المصلي في
اخباره صادق ام كاذب روى عن محمد انه يعيد صلاته احتياطا وان شك في قول
رجلين عدلين يعيد صلاته وان لم يكن اخبر عدلا لا يقبل قوله قال محمد وهذا اذا كان واحد بعد
واحد عدل بكل حال ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت
ثلاثا وقال الامام اربعا فان كان الامام على يقين لا يقبل قولهم وان لم يكن
على يقين اخذ بقولهم فان اختلف القوم فقال بعضهم اربعا والامام مع احد
الفريقين يأخذ بقول الامام ولو كان معه واحد فان اعاد الامام الصلاة واعاد القوم
معه مقتدين به صح اقتداؤهم لان الامام ان كان هو الصادق كان اقتداء المتنفل بالمتنفل
وان كان هو الكاذب كان اقتداء المتنفل بالمفترض وان استيقن واحد منهم انه
صلى ثلاثا واستيقن واحد انه صلى اربعا والامام وباقي القوم في شك فلا اعادة
على الامام ولا على القوم لان قول المستيقن بالنقصان قد عارضه قول المستيقن بالتمام
والظاهر بعد الفراغ انه اتم فلا يعاد وعلى المستيقن بالنقصان الاعادة لان يقينه
لا يبطل يقين غيره في حقه ولا اعادة على المتذكر يتيقن بالتمام ولو استيقن واحد من القوم
بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوا احتياطا
وان لم يعيدوا لا شيء عليهم اذا استيقن عدلان بالنقصان واجر ابتلاء
مسابق في المسبوق واللاحق المسبوق فيما يقضي كالمنفرد واللاحق كانه خلف
الامام وانما يكون لاحقا اذا اقتدى بالامام في اول الصلاة ثم عجز عن الاتمام بالاعمال
فخرج من حدث او نوم او كان في الطائفة الاولى في صلاة الخوف او بقي فاما بل من حام
الناس ولم يقدر على الركوع والسجود فانه يقضي بغير قراءة ولا يجب عليه سجود السهو اذا
سهى واما المسبوق بركعة او ركعتين فالقراءة عليه فيما يقضي فرض حتى لو ترك
القراءة في ركعة او ركعتين فسدت صلاته وان كان مسبوقا بثلاث او اربع
فالقراءة في ركعتين فرض وان سهى فيما يقضي وجب عليه السهو ثم المسبوق فيما يقضي
اول صلاته في حق القراءة والقنوت واخر صلاته في حق التشهد بيانه اذا ادرك
مع الامام ركعة من المغرب ثم قام الى القضاء بعد تسليم الامام فانه يقضي ركعتين بقراءة
في كل ركعة بحمد وسورة ولو ترك القراءة في احديهما فسدت صلاته لان ما يقضيه اول
صلاته في حق القراءة وعليه ان يقضي ركعة ويتشهد ثم ركعة اخرى ويتشهد ويسلم لانه

يقضي اخر صلوته في حق التشهد وقد ادرك مع الامام ركعة فاذا قام الى القضاء
يقضي ركعتين فالاولى منهن ثانية وتكتفي فيها التشهد كذا في المجتبى وفي الوجيز
رجل سبق بثلاث ركعات في الظهر او العصر او اسلم الامام يقوم فيصلي ركعة بالفاتحة
وسورة ثم يقوم ولا يتشهد فيصلي اخرى بالفاتحة وسورة ثم يقعد ويتشهد ثم يقوم
فيصلي اخرى بالفاتحة خاصة ويتشهد ويسلم وهذا عندهما وقال محمد يقضي ركعة بالفاتحة
وسورة ويقعد ويتشهد ثم يقوم فيصلي ركعتين بالفاتحة خاصة ويتشهد ويسلم
واصل صاحب الوجيز في ذلك ان ما يقضي المسبوق اول صلاته حكما عندهما
وعند محمد اخر صلاته اما في حق القراءة والقنوت حتى يستفتح المسبوق فيما يقضي
عندهما وعند محمد يستفتح حال ما خلف مع الامام ولا يظهر الخلاف في القنوت حتى
لو ادرك ثالثة الوتر فقنت مع الامام لا يقنت فيما يقضي بالاجماع وفي المجتبى
اذا ادرك مع الامام ركعة من الظهر او العصر او الجمعة وقام الى القضاء فعليه
ان يقضي ركعة يقرأ فيها الفاتحة وسورة ويتشهد لان ما يقضي اخر صلاته في حق
التشهد فلذلك يتشهد لانها ثانيته وهذا بخلاف ما في الوجيز ثم يقوم
فيقضي ركعة اخرى ويقرأ فيها الفاتحة وسورة ولا يتشهد وفي الثالثة هو بالخيار
ان ان القراءة افضل واذا ادرك منها ركعتين يقضي ركعتين ويقرأ فيها
الفاتحة وسورة ويتشهد عقيبهما ويسلم ولو ترك القراءة فيها او في احديهما فسدت
صلاته لانه يقضي اول صلاته في حق القراءة عندهما ولو كان الامام ترك
القراءة في الاوليين وقضى في الاخريين قضاء من الاوليين فادرك هذا
المسبوق الامام في الاخريين فالقراءة فيما يقضي فرض عليه لانه يقضي اول صلاته في
حق القراءة والقراءة في اول الصلاة فرض عليه ثم المسبوق يتابع الامام
في سجود السهو ثم يقوم الى قضاء ما سبق به ولا يسلم مع الامام فان سلم معه ان
كان ذاكرا فسدت صلاته وان كان ساهيا لا تفسد لان سلام الساهي لا يخرجه
من الصلاة وعليه سجدتا السهو لاجل سلامه ساهيا ان سلم قبل الامام او معه لزمه وان
سلم بعده لزمه ولو لم يتابع الامام في سجود السهو وقام الى القضاء لا يسقط عنه سجود
في اخر صلاته ولو سلم الامام فقام المسبوق ثم تذكر الامام ان عليه سهوا فعليه
ان يقعد المسبوق ركعته فعليه ان يرفض ذلك ويعود الى متابعته ثم
اذا سلم الامام قام الى القضاء ولا يعتد بما فعل من القيام والقراءة والركوع ولم

بعد

يعد الى متابعة الامام وقضى على قضاياه فانه يجوز صلاته ويجب سجود السهو فرادى استحسانا
لم تفسد صلاته لان العود الى السجود قبل السلام وقبل التشهد فعاد كان قام بعد
تشهد الامام قبل ان يسلم ولو تذكر الامام سجدتي السهو بعد ما قيد الفارض المسبوق ركعة
بسجدة فانه لا يعود لان الركعة الكاملة لا تقبل الرفض فان عاد الى متابعته فسدت صلاته
لانه زاد ركعة كاملة ولو تذكر الامام ان عليه سجدة التلاوة وعاد الى قضاياه ان كان
المسبوق لم يقيد ركعة بسجدة فعليه ان يرفض ذلك ويعود الى متابعته ويسجد
معه للتلاوة ويتشهد ويسلم الامام ثم يقوم المسبوق الى قضاياه ولا يتشهد لانه
يسلم قبل ولو لم يتابعه حتى قيد ركعة بسجدة فسدت صلاته لانه لما عاد الامام
الى سجدة التلاوة فقد انتقض تشهده وقد تقرر فيما مر ان موضع يجب عليه الاقتداء
ولو تذكر الامام ان عليه سجدة التلاوة بعد ما قيد المسبوق ركعة بسجدة وعاد الامام
فيها فانه يعاد المسبوق الى متابعته فسدت صلاته لانه زاد ركعة كاملة وان لم يعد
ومضى عليها فقيه روى ان في رواية كتاب الصلاة تفسد صلاته لان المنفرد في
موضع يجب عليه فيه الاقتداء وفي رواية النوادر لا تفسد لان المنفرد هو الذي يؤدي
بعد ما حكم له بالانفراد فصار كما لو سبقهم الحدث فتوضأ وانصرف فقام الى تمام صلاته بعد ما تشهد الامام
قبل ان يسلم ثم نوى الامام الاقامة تحول فرضه الى الاربع فان كان هذا المقيم لم يقيد
ركعة بسجدة فعليه ان يعود الى المتابعة وان لم يعد فسدت صلاته وان قيد ركعة
ان عاد فسدت وان لم يعد ومضى عليها لم تفسد كذا هنا ولو لم يعد الامام الى
سجدتي التلاوة فصلاة المسبوق تامة في الاحوال كلها وعليه ان يقضي ما عليه
ولو عاد الامام الى سجدتي السهو فتابعه المسبوق ثم تبين انه لم يكن عليه سهو فان لم يعلم
بالحال فسدت لانه اقتدى في موضع يجب عليه الانفراد وان علم انه
متى انفرد في موضع يجب عليه الاقتداء واقتدى في موضع يجب عليه الانفراد فسدت
صلاته فان قام المسبوق اذا قام الى القضاء ثم تذكر الامام سجدة تلاوة ولم
يعد الى متابعته والثاني ان المسبوق اذا تابعه في سجود السهو ثم تبين انه لم يكن عليه
وكذا المسبوق اذا قاما يقضيان فاقتدى احدهما بالاخر فسدت صلاة
المقتدي ولو قام المسبوق لانه اقتدى في موضع يجب عليه الانفراد وكذا المنفرد
خلف المسافر اذا سلم الامام وقام الى الاتمام فاقتدى احدهما بصاحبه فسدت
صلاة المقتدي ولو قام المسبوق الى القضاء بعد ما رفع الامام رأسه من السجدة قبل

ان يتشهد لا يفسد صلاته وكذا لو قام وقرأ الا ان يعتقد الامام قدر التشهد فذلك غير معتبر
وانما يعتبر من قيامه وقراءته بعد ذلك فان كان مسبوقا بركعة او ركعتين فوجد منه
بعد قعوده الامام قدر التشهد لتمام وقراءته قدرا يجوز به الصلاة جازت صلاته وان كان
مسبوقا بثلاث فان وجد بعد القعود قدر التشهد فتمام وان لم يوجد الا قراءته معه
جازت صلاته وعليه ان يقرأ في الاخريين وان لم يوجد منه تمام بعد قعود الامام قدر
التشهد فسدت صلاته قال في الخلاصة وذا نوى ان يسجد بعدما قعد قدر التشهد
فانه يسجدها ويعيد القعدة لانها غادرت بسجوده حتى لو سجد للتلاوة ولم
يعد القعدة فسدت صلوته قال الحلواني من اصحابنا فلم يأخذ بهذا وقال ينبغي ان
لا تفسد القعدة وبه فارق ما اذا نوى قبل القعدة حيث تفسد القعدة ولو تذكر
سجدة التلاوة في آخر الصلاة وسجدها حصل بها سجود السهو بهذا اخبر قال
عصام يلزمه ولو سهى في سجود السهو علم بدء السجدة ثم سجد بين على ما نوى
ولا يجب عليه سهو وقد روى عن محمد بن الحسن رح انه سئل الكسائي فقال
حصل للسهو سهو فقال لا فقال محمد رح لم فقال لان الصغير لا يصغر ولو سهى في صلوة
مرارا يكفيه سجدتان ولو سلم وعليه سجدة السهو فطلعت الشمس بغير السلام فعل
ان سجد للسهو او احرمت الشمس في صلاة العصر سقط عنه سجود السهو لانه سنة
والسنن تكره في هذه الاوقات مسئلة اذا قبل لك رحمك الله صلى الظهر اربعا وجب
عليه القراءة في الاربع لكنها بحيث لو ترك القراءة في ركعة منها تفسد صلاته كيف
يكون هذا الجواب ان يقدر ان مسبوق بركعتين فاخذت امام واختلف به
المسبوق وقد اشار اليه انه لم يقرأ في الاولين فالمسبوق اذا قام ليقضي ما فاته ان يقرأ في الاخريين لانه
قائم مقام الامام في الاخريين فاذا قرأ فيهما لحقت قراءته هذه الاولين فصلت
الاخريان عن القراءة فصار كان الخليفة لم يقرأ في الاخريين فاذا قام الى قضاء ما
سبق به يلزمه ان يقرأ فيما سبق به من الركعتين كذا في الخلاصة والله اعلم

فصل في سجود التلاوة هذا من باب اضافة الشيء الى سببه فالتلاوة هي
السبب بلا خلاف وفي اضافة السجود الى التلاوة اشارة الى انه اذا اكتفى
تنجيا بالاجابة عليه بسجود الاصل في وجوبها اي وجوب سجدة التلاوة قوله
تعالى فاسجدوا لله واعبدوا والشمس والقمر كان ماس بسجود الشمس والقمر يعبدونه
بذلك فسجود الله تعالى كالصابين وغيرهم الكواكب فنهوا عن ذلك وامروا ان

يسجدوا لله الذي خلقها وخلقهم فقال تعالى فاسجدوا لله الذي خلقهم ان كنتم اياه
تعبدون فان استكبروا عن امتثال امر الله في ترك السجود لغيره كما قال الذين عند ربك
الملائكة يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون لا يملون وسوق السجدة عقيب قوله
يسأمون عند اصحابنا حنيفة والشافعي واحمد وعند ابن عباس وبك رضي الله عنهم عند تمام
الاية هكذا في جامع المضمرات قال في الخلاصة وقول اصحابنا هو الاحوط لان اذا
كانت عند الاية الثانية لم تكن تحصيلا عند الاولى وان كانت عند الاولى جاز انها في
الاية الثانية وقوله تعالى فاسجدوا لله واعبدوا وقوله تعالى واسجد واقترب تقرب الى الله تعالى بالسجود في هذه الاية والامر
للوجوب فيكون سجود التلاوة واجبا وكذا قوله تعالى الا يسجدوا لله الذي يخرج
الخبء اي ما غاب في السموات والارض مطلقا اي من غير تقييد بوقت او بشيء
تخفيف الا ترى انه نسب الصد عن السجود الى الشيطان في هذه الاية الامر على قراءة
التخفيف بالياء وفي قراءة التشديد بالتاء او بعده الاية في قراءة التخفيف يا عبادي
حذف ذكر العباد اقتصارا لان الكلام دل عليه او هو اي التخفيف
قراءة الكسائي وحده وكذلك قوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن
اسجد لما تأمرنا وزادهم نفورا لانهم لم يكونوا سمعوا ذكره المعنى اي شيء هو ولم
يعرف اهل الرحمان اليمامة يقولون مسيلمة انهم لم يذكروا اسم الرحمن لغة بل قد
وضعوا السجود لما امرتنا خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم اي اسجد والذي تأمرنا بالسجود
له او يسجد لما تأمرنا بالسجود للرحمن فازدادوا نفورا عن الايمان بالامر بالسجود له تعالى
تباعد عن الايمان وقوله تعالى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ذموا على
على ترك السجود واوعدهم على ذلك بقوله فبشرهم بعذاب اليم حالا وعادة الذم
لا يكون بترك الواجب لا بترك السنة وفي البقية بقية اي السجود في القرآن
ليس فيها ما يقتضي السجود لكن مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم
من غير ترك بدل على الوجوب وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم السجدة على من
سمعها وعلى من تلاها لعطف الغير وعلى كلمة الايجاب والالزام بهذا ذكر في الحديث
مرفوعا في المبسوطين والاسرار والمحيط وشروح الجامع الصغير ذكره موقوفا على جماعة
من الصحابة ووقفه صاحب البسط على عثمان وعلي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم
قال اصحابنا ان اثبات السجود بكلها دليل على الوجوب لانها نزلت اقساما فمنها
ما هو مرجح مثل التي في النجم واقرأ والامر للوجوب ومنها ما فيه ذكر طاعة الانبياء كالتي

والاولياء وذلك يوجب الاقتداء بهم قال الله تعالى فبهداهم اقتده والثالث ذكر ما به
استكمال الكفار وما اقتضى ذلك واجبة والدليل على الوجوب ايضا انها سجدة
يؤتى بها في الصلاة وليس من نفس الصلاة والوجوب في الصلاة زيادة سجدة نقلا فكانت
واجبة وصيانة الصلاة عن خلل ما ليس منها واجب فلو كانت نفلا لكانت
الصيانة الواجبة اولى من فعل ما هو سنة فان قلت لو كانت واجبة لما ادبت
بالايماء اذا قلت على الدابة مع قدرته على النزول قلت اداؤها على الدابة كما وجبت
اما اذا اداها على الارض لا يجوز على الدابة واما ما روي ان رجلا عند النبي صلى الله عليه وسلم
اتاه سجدة فلم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقال لو كنت اصليا لسجدت لك فجوابه
ما يجاب انه لم يسجد في فور وانما اخر جاز عندنا واو كانت القراءة مكررة
والراوي لم يشعر بالمرة الاولى لان السامع انما يلزمه السجود في الفور اذا سجد
التالي الازي انه قال لو سجدت لسجدنا واما ما روي عن عمر رضي الله عنه انه تلا في خطبته
اية سجدة فانشز الناس للسجود فقال على رسلكم فان الله تعالى لم يكتب علينا السجود
ان مراد عمر لم يكتب علينا السجود فاراد ان بين المفروض جواز التاخير في حالة الخطبة
والله اعلم السلم ان سجود التلاوة في القرآن اربعة عشر سجدة منها ص سجدة الشكر
وحم باب وفي حم السجدة لا يساموز وصل يجب السجدة ويشترط لاداء جميع الآية
ام بعضها فيه اختلاف والصحيح انه اذا قرأ حرف السجدة وقبل كلمة وبعده كلمة وجب
السجود والا فلا وقيل لا يجب الا ان اقترأ كلمة السجدة ولو انه قرأ اية السجدة
كلها لا الحرف الذي في آخرها لا يجب عليه سجوده والمستحب للقارئ السجدة اذا كان
الجماعة منتبهين للصلاة والا فلا حتى يفهم وآن نام بالفارسي يلزم السامع وان
لم يفهم عند ابي حنيفة وعندهما لا يلزمه الا اذا فهم وروي ان ابا حنيفة رجع الى قولهما
الاخير وان قرأها بالعربية وجب على السامع فهم او لم يفهم اجماعا وفي الجامع
واحسن عندنا وهي اثنتا وعشرة عندنا فقي ثنتان وسجدة صاد سجدة تلاوة وعندهما
سجدة شكر فلا سجود بها عنده اذا تلاها في الصلاة تالي السجدة من امام فتابعه
عندنا سجدة تلاوة لانها مقرونة بالركوع وذلك امر بالصلاة دون السجدة وان
السنة في الواحد لا يجتمع فيها سجدتا شكر لا يشرع واما سجدة ص فهي عندنا سجدة
تلاوة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سجدة ص سجدها داود توبة ونحن نسجدها
شكرا وروي ان رجلا من الصحابة قال لرسول رأيت فيما يرى النائم كاني اكتب سورة

ص فلما انتهيت الى موضع السجدة سجدت الدواة والقلم فقال صلى الله عليه وسلم نحن اخف
بحاسا منك دواة والقلم فامر بها حتى تثبت في مجلسه فسجدها مع الناس وروي ان عثمان
قال سجدة ص في مسلمانه فسجد فان قيل في الحديث زيادة وهي انه قال سجدها داود توبة
ونحن نسجدها شكرا قلنا هذا لا ينافي كونها سجدة تلاوة فانه عليه السلام بنى بها العبد الذي وجد
معنى الشكر في السجود واجب في ثلاثة مواضع ثنتان منها الاربعة عشر موضعا على التالي
والسامع سواء كانا في الصلاة او خارجها وجبا او حاضا او نفساء او كافرا وجبا
وسكرانا فذلك كله سواء فانه يجب على السامع وان لم يسمع وان لم يعقل السامع ولو
سمعها من امرأة او شيء عليه او مجنون او من غير فهم روايتان اصحهما لا يجب وفي النفاس روايتان
لا يجوز ان يجب عليه السجود ذكره من النوادر الاصح الوجوب لانه وجب على التالي
الذي لم يقدر وانتهان ولو كان السامع ممن لا يجب عليه الصلاة كالحائض والنفساء
لا يجب عليه ثم الحائض والنفساء والصبي لا يجوز ان تكون الكافر لا يجب عليهم السجود سواء
سمعوا او لا لان من كان من اهل وجوب الصلاة اداء او قضاء كان
من اهل وجوب السجدة ومن لا فلا ولو تلاها وهو اصم يجب عليه ولو تلاها ثم سمعها انسان
او سمعها ثم تلاها وهو في مجلس واحد لم يجب عليه الا سجدة واحدة اذا لم تتغير المجلس وان تغير
من الصدى لم يجب عليه شيء واذا كان التالي في الوقت السامع بلا الصلاة اما او قضاء
حتى لو كان التالي بلا الصلاة والسامع بالعكس لم يجب على التالي ولو كان
التالي لبس بلا الصلاة والسامع بالعكس يجب وسواء كانا في التالي السامع
قاصدين للصلاة والسماع او لم يكونا كالنائم والمغمى عليه والمجنون سواء كانا في
الصلاة او خارجها او كان احدهما في الصلاة والآخر خارجها حتى لو كان التالي في
الصلاة والسامع خارجها سجدا ولو كان التالي خارج الصلاة والسامع في الصلاة
سجد السامع خارجها واذا تلا الامام آية سجدة سجد هو والقوم معه سواء سمع منه
اولا وسواء كان في صلاة الجهر او المخافتة الا انه يستحب ان لا يقرأ في صلاة المخافتة آية
سجدة فان سمعها رجل خارج الصلاة ثم دخل مع الامام في تلك الركعة الثانية
او الثالثة بعد سجود الامام لم يجب عليه شيء وان ادرك الامام في الركعة الثانية
او الثالثة لم يجب عليه ايضا عند ابي يوسف فلا فالمحمد وتظيره لو ادرك الامام في
الركعة الثالثة من الوتر في الركوع في رمضان يصير مدركا للقنوت حتى لا يأتي به في الركعة
الاخيرة آلة المقتدي فانه اذا قرأها لا يجب عليه ولا على امامه ولا على من تابعه في الصلاة

من المقتدين والمقتدي اولها وتجب على من كان خارج صلاة اي صلاة المقتدي اذا
قاما المقتدي في الصلاة خلف الامام وسمعها من المقتدي ممن ليس معه في الصلاة فانه
يجب عليه السجود على الصحيح لان الحجر ثبت في حقهم بسبب الاقتداء فلا يعود
وجوبه اذا لم يدخل معهم فيما اذا اداء مع امامه وقال سقط عنه قوله لا يجب عليه ولا على امامه بعني
اذا في الصلاة ولا بعد الفراغ منها عندهما وقال محمد يلزمهم بعد الفراغ ولو سمعوا وهم في الصلاة
سجدة من رجل ليس معهم في الصلاة لم يسجدوا في الصلاة لانها ليست بصلوته لان
سماعهم هذه السجدة ليس من افعال الصلاة فيكون اداؤها فيها منهيا عنه وفي
وجب كاملة فلا يتأدى بالمنهي ويجب عليهم ان يسجدوا بعد الصلاة لقوله النلاوة
ومن غير حجر فان سجدوا في الصلاة لم يجزهم لنقصانها بعني انها ناقصة لكان ينبغي
لانها وجب خارج الصلاة فانسان نهي عن اداءه في الصلاة فيمكن النقصان
باداءها في الصلاة وما وجب بصفة الكمال لا يتأدى بصفة النقصان ولان بعضهم
لانها من افعال الصلاة وفي النوادر بقيه وهو قول محمد وهو القياس والاول فرحها
وهو استحسان وهو الاصح ولو قرأ الامام اية السجدة التي سمعها من الاجنبي في الصلاة
قبل فراغه منها سجد في الصلاة واجزأته عنهما جميعا ولو قرأ الامام اية سجدة
سمعها رجل ليس معها في الصلاة فدخل معه بعد سجود الامام لم يكن عليه ان يسجدها
لانه صار مدركا لها باداء الركعة قال في النهاية هذا اذا ادرك الامام في
تلك الركعة التي تلا فيها السجدة اما اذا ادرك في الركعة الثانية لم يتصور ادراكه
فيها ولما تعلق بما من القراءة والسجود فيلزمه ان يسجدها خارج الصلاة وقيل يتصور
فلا يلزمه خارج الصلاة واما اذا لم يدخل معه في الصلاة فانه يجب عليه ان يسجدها
لتحقق السبب قال في الهداية وكل سجود وجبت في الصلاة فلم يسجدها فيها
لم تفض خارج الصلاة لانها صلوتية ولها فرضية الصلاة فلا تتأدى بالناقص
قال في النهاية فان قلت ينتقض هذا الكلي بقولهم فيما اذا سمعوا وهم في الصلاة
سجدة من رجل ليس معهم في الصلاة الى ان قال وسجدوها بعدها فقد وجبت هذه
السجدة في الصلاة ثم سجدوها ومع هذا يسجدونها بعدها فالجواب انه يجب
تفسيد هذا الكلي بان يقال وكل سجدة صلاتية واجبة في الصلاة لم تفض خارجها
بدليل تعليل المسئلة بقوله لانها ليست بصلاتية ولكن صاحب الهداية ترك هذا
القيد لظهوره ومعنى قوله لها فرضية الصلاة فلا تتأدى بالناقص لانها وجبت بتلاوة

تتعلق بها

تتعلق بها جواز الصلاة الا ترى انه لو تكلم في سجدة التلاوة في الصلاة تنتقض طهارته بخلاف
ما اذا تكلم في الصلاة اخرى ومن تلا سجدة فلم يسجدها حتى دخل في الصلاة فتلاها وسجد
اجزأته السجدة عن التلاوتين وبهذا نعلم رواية كتاب الصلاة وفي النوادر يسجد اخرى
بعد الفراغ وبهذا اذا دخل في الصلاة قبل ان يتبدل المجلس اما اذا تبدل لم يجزه سجدة الصلاة
عن التلاوة ثم على رواية كتاب الصلاة اذا لم يسجد ما في الصلاة حتى فرغ منها
سقطت عنه السجدة ان جميعا وفي رواية النوادر وجب خارج الصلاة بسقط ان
فاسجدة في غير الصلاة فسجدها ثم دخل في الصلاة فتلاها سجدها ولم يجزه الا سجدة
واحدة على انه سجدة في الصلاة فسجدها ثم سلم واعاد تلك الآية فعليه ان يسجد اخرى وفي النوادر
الصلاة لا يجب عليه سجدة اخرى ووفق الفقيه ابو الليث بينهما فقال في المتكلم بعد
السلام يجب سجدة اخرى لان الكلام يقطع حكم المجلس وان لم يتكلم لا يجب عليه سجدة
اخرى وهذا هو الصحيح ولو قرأ اية سجدة في الركعة الاولى فسجد ثم قام فاعادها
في تلك الركعة ثانيا ثم مر بهذه اخرى بالاجماع وان اعادها في الركعة الثانية فعلى قول ابي
يوسف الاول وهذا استحسان يلزمه اخرى وهو قول محمد وعلى قول ابي يوسف الآخر
وهو القياس يكفيه تلك السجدة وفي الكرخي ايضا اذا تلا اية سجدة في الركعة الاولى
فسجدها واعادها في الركعة الثانية فلا سجود عليه عند ابي يوسف وقال محمد يسجدها
استحسانا قال في الخلاصة وهذا الاختلاف اذا كانت الصلاة بركوع وسجود اما اذا تلا
بالايماء لا يجب اخرى وكذا لو اعادها في الثانية وذكر الطحاوي اختلفوا في ذلك على قول محمد
في تحمد اذا افتتح الصلاة بالايماء على الدابة فقرأ في الركعة الاولى اية سجدة فسجدها ثم
قرأها في الثانية فعلى قول ابي يوسف لا يلزمه اخرى والاشكال في قوله وكذا اختلفوا في
قول محمد قال بعضهم فريضة سجدها عن عهدة واحدة ولو كان النفل
ليس من اهل الصلاة فكان السامع اهلا للصلاة يجب على النفل موجبه
النفل ومعنى كون النفل ليس من اهل الصلاة بان كان النفل كافرا او صبيا او محدثا
او حائضا او نفساء ولو كان على النفل بان كان النفل اهلا للصلاة والسامع
ليس باهل يجب على النفل دون السامع وقد مر تفريعات هذه المسئلة ومن
تلا اية السجدة في الصلاة ولم يسجدها واراد ان يركع للصلاة فانه يومي
الى سجدة التلاوة بقلبه قبل الركوع فان لم توجد النية عند الركوع لم يجزه اعلم ان اذا
قرأ اية السجدة في الصلاة فان شاء ركع وان شاء سجد يعني ان شاء اتمم ركوع الصلاة

مقامها وان لم يسجد لها الآن المقصود اظهار الخضوع عقيب التلاوة وهذا المعنى موجود
اذا ركع بعدها وقال الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله اذا كانت السجدة في خاتمة السورة او فيما
بعد آخر ما نزل الاعراف وبني اسرائيل والنجم والانشقاق واقرأ فركع حين رفع من السجود
اجزأته سجدة الركعة عن سجود التلاوة فانه روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزد على
هذه السور وعن ابي حنيفة رحمه الله انه كان اذا تلى سورة الانشقاق في غير صلاة سجد واذا قام في الصلاة من ركعة لم يسجد كذا
في الكرخي وقوله اجزأته سجدة الركعة عن سجدة التلاوة دليل على ان الركوع وما بعده من
السجود يقوم مقام سجود التلاوة فيقع الفرائض في ذلك وقال بعضهم الركوع
خاتمة يقوم عنها جميعا وهذا معنى قوله ثم الركوع يتوب مناب السجود قال بعض
مشايخنا الركوع ينوب عنها وقال بعضهم السجود قائما اذا خرج الى سورة اخرى
فقد يجاوز محل السجدة فتنقل السجدة الى مثله فلا يجزي الركوع عنها وعن ابي يوسف
اذا قرأ بعد اية السجدة مقدار ما يجزي به الصلاة ثلاث آيات قصار لم يجزه الركوع
بحال لان هذا القدر يشبه حكمه نفسه فتقطع ما بين التلاوة والسجدة فلم يجزه الركوع
ولو نوى بها بعد ما رفع رأسه من الركوع لا يجزئه بالاتفاق وعليه قضاؤها في الصلاة
ولو لم يقضها حتى خرج من الصلاة سقطت سجدة التلاوة عنه لان الصلاتية لا تؤدى
خارج الصلاة ولو سجد سجدة صلبية عن سجدة التلاوة واجزاه عنها وفي الفتاوى برهانية اذا تلى
سجدة وركع للصلاة على الفور او سجد اجزاه عن سجدة التلاوة نوى في السجدة او لم ينو
وكذا اذا قرأ بعدها اية او اثنتين او ثلاثا ولو نوى في الركوع فقيه روايتان في رواية يجزئه
وفي رواية لا يجزئه ولو كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد عليه سجدة واحدة وان
قرأها في مجلس فسجد لها ثم ذهب وجاء فقرأها سجد لها ثانيا وان لم يسجد لها في الاول
فعليه سجدتان والاصل ان ما بنى السجدة على التداخل وفعا للحرج وهو تداخل في الشبب
دون الحكم وهذا لان ما بني على العبادات وآثاره في العقوبات والتداخل عند اتحاد
المجلس لكونه جامعا للمتفرقات فاذا اختلف المجلس علا حكم وهو وجوب السجدة
الى الاصل الذي هو التكرار وقال الشيخ ابو الحسن الرستغفني ان الفعل بالتداخل في التلاوة ضعيف
لان التداخل لا يبنى في القرب والعبادات وآثاره الصحيحان تقال سبب وجوب
السجدة حرمة المتلو للقراءة الثانية والثالثة محض التكرار للتذكر والتفكر والحفظ لا
يتحقق السبب ثم الفرق بين السجدة وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا
ذكر في المجلس مرارا في انه يستحب تكرار الصلاة عليه كلما ذكر في مجلس واحد ولا يستحب

تكرار السجدة

تكرار السجدة وكذا ثبت ذلك الاية في المجلس لانه ذكر حق الرسول صلى الله عليه وسلم
كما قال صلى الله عليه وسلم لخطيب ذكرني بعد موتي فقيل وكيف بذكرك يا رسول الله ان اذكر في موضع
ولا يصلي علي فرأى في المجلس واحد اخرز فاذا تبدل المجلس والتبدل كون حقيقة وهو ظاهر
ويكون حكما كما اذا كان في مجلس بيع فانتقل الى مجلس نكاح او اكل كثير او شرب كثير
او ضعف المرأة طفلها او اشتغل بالحديث او بعمل عمل سيرة قاطع لما قبله
فانه يقطع حكم المجلس في اذا كان العمل قليلا كما اذا اكل لقمة او لقمتين او شرب شربة او شربتين
او تكلم كلمة او كلمتين او حملا حلوة او حلوتين فانه لا يقطع المجلس وقال الثاني لا يتقطع
المجلس بالاكل حتى يشبع وبالشرب حتى يروى وبالكلام والعمل حتى يكثر ولو اشتغل بالتسبيح
او التهليل او القراءة لا يقطع حكم المجلس ولو قرأ وهو قاعد فقام او قائم فقعد او نام
قاعدا فانه لا يقطع حكم المجلس ولو قرأ وهو راكب على دابة ثم نزل قبل السجود لم يقطع الا
ولو قرأ وهو قائم فسجد ثم قرأ القارئ بعد ذلك طويلا ثم اعاد تلك السجدة لا يجب عليه اخرى
ولو قرأ وهو راكب في الدوس او سدة بالثوب او دوران الرحا بكرر الوجوب وهو الصحيح
لاختلاط وكذا المنتقل من عضو الى عضو بكرر به الوجوب في الاصح ولو قرأ وهو في مسجد
قاعة او في المسجد الجامع في زاوية ثم قرأ ما بينهما في رواية اخرى لا يجب عليه الا سجدة واحدة
لان المسجد مع تباعد اطرافه وتباين اكنافه بمنزل المجلس الكبير فصار في حق الصلاة فاصلا
بخلاف ذلك في حق السجدة لانها دونها كذا في المحيط وقال بعضهم انما يكون المسجد كبيرا
اذا انتقل من زاوية الى زاوية بكرر الوجوب ولو مشى في الساحة في العرض قال محمد
اذا كان عرض الصحن وطوله مثل عرض المسجد وطوله لا يتكرر الوجوب والصحيح انه
يتكرر وقيل اذا كان الصحن كبيرا تتكرر وان كان صغيرا لا يتكرر وفي المجتبى اذا قرأ وهو ماش
بلغ محل قراءة سجدة لان المكان قد اختلف وكذا اذا كان يسبح في البحر الاخضر العظيم
واما اذا كان في بحر لا يجد معلوم فقد قيل كل ذهب سجدة واحدة ولو قرأ في السفينة
السائرة او واقفة بمنزلة سجدة واحدة بخلاف الدابة فانه
اذا قرأ على الدابة وهي تسير فان كان في الصلاة فعليه سجدة واحدة وان كان في غير
الصلاة وكرر فعليه لكل تلاوة سجدة ولو قرأ في مكان ثم قام وركب الدابة ثم قرأ ما
قرأه اولا قبل ان تسير الدابة فعليه ان يسجد واحدة سجدها على الارض ولو سارت
ثم قرأ ما يلزمه سجدة لان ولو قرأ الدابة سجدة في الصلاة فسجد لها ثم نسيت صلاته
وجب عليه قضاؤها لا يجب عليه اعادة السجود والاصل انه اذا قرأ تلاوة السجدة

في صلاتها فلم تسجد حتى حاضت سقط عنها السجدة ولو سمع وهو في الصلاة سجدة
من غيره فسجد لطائر اخرت فتوضأ وبنى ثم سمعها منه ثانيا فهي واجب عليها ان تسجد
اذا فرغ من الصلاة بخلاف ما اذا قرأ الامام آية سجدة في الصلاة فسجد ثم اخرت
فتوضأ وبنى ثم كذلك انه لم يجب عليه سجدة اخرى لان المجلس وان تبدل
حقيقة لم يتبدل حكما لان تلاوته في صلاته من افعال صلاته وحرصه على الصلاة يجعل
الاماكن المختلفة كمكان واحد كذا في الفتاوى رجل سمع سجدة من رجل وسمعها منه آخر
في ذلك المكان ثم قرأ ما هو اجزاء سجدة واحدة وقيل على رواية النوادر لا يجزيه الا الثاني
قرأه والاول اصح لا كاد الآية والمكان قال في المجتبى اذا قرأ آية السجدة وهو
رجل سمعها ثم قام الثاني وذهب ثم عاد فقرأ ذلك الآية ما تيا ثم قام فذهب
ثم عاد فقرأ ما هكذا مرارا فانه يجب على الثاني لكل مرة سجدة على حدة واما السامع
فيكفيه سجدة واحدة لانه اختلف مجلس الثاني ولم يختلف مجلس السامع وكذا
بحجاب اذا كان الثاني في مكانه والسامع يذهب ويجيء ويسمع يجب على الثاني
سجدة واحدة وعلى السامع لكل مرة سجدة ولو قرأ آية سجدة وهو قاعد ثم قام
فقرأها كفته سجدة واحدة بخلاف الجزء اذا كانت قائمة فقامت بطل
جبارها لانها اوقعت عاجلا لزوج البها والجبر بما يطل لا عراض فيبطل ضمارها
وكذا اذا قرأها وهو قائم فقعد ثم قرأها كفته سجدة واحدة ولو قرأ ما في سجدة ثم نام
مضطجعا انقطع حكم المجلس فان نام قاعدا لم ينقطع قال في الفتاوى رجل سمع رجلا يقرأ
على دابة وهو سير بها فتلا احدهما آية سجدة في صلاته مرتين في ركعة واحدة وان اقتدى
على مرة تسمع كل واحد منهما تلاوة صاحبه فعلى الذي على مرتين ان يسجد سجدة واحدة
واخرى اذا فرغ من صلاته وعلى الذي على مرتين ان يسجد في صلاته مرة ويسجد
سجدتين اذا فرغ وفي الحلبة لو تبدل مجلس السامع دون التالي بكرر الوجوب
على السامع على ما مر لان السبب في حق السماع وكذا اذا تبدل مجلس التالي
دون السامع على ما مر آنفا بكرر الوجوب على السامع وان اتحد مجلسه لما
ان صلاة مبنية على التلاوة ومجلس التالي متبدل فيعتبر به والصحيح انه لا تكرر
الوجوب على السامع لان سبب الوجوب في حق السماع ومقام السماع
في حق واحد والقصور على هذا القول ولو قرأ آية السجدة على الدابة فسجدها
على الدابة جاز عندنا وعند بشر لا يجوز لانها واجبة فاشبهت الوتر ولو قرأها على

الصفحة قبلها

الدابة فسجدها على الدابة لم يجز عندنا وقال الشافعي يجوز ولو قرأها على الدابة فنزل وسجد على الارض
جاز ولو لم يسجد حتى ركب فسجد على الدابة جاز ولكنه يكره ولا يجوز ولو انها واجبة
بالايجاب فاذا اداها على الوجه القاصر وجب عليه جبره وجه قول زفر انه نافل لان نفس فرضه في
ذمته ووجبت عليه بغير اياء فصار كما لو تلاها على الارض ثم ركب وكذا اذا ركب فتلا
فيها اذا قرأها عند طلوع الشمس ولم يسجدها حتى قرأها عند الغروب وفي الفتاوى اذا
تلاها في وقت مكروه وسجد في وقت آخر مكروه بان قرأها عند طلوع الشمس وسجد
عند الغروب اختلف الروايات فيه فان بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز وقيل
اذا تلاها عند الطلوع وسجد عند الغروب جاز وعلى العكس لا يجوز لان الكراهة عند
الطلوع اشد وفي الفتاوى اذا تلاها راكبا كالمكاري ان لو في بحالة لا تجوز الا في
حالة هو في راكب حاج المصر اما اذا كان في المصر او في بحالة لا يجوز عندنا خلافا لابي حنيفة وفي
النهاية ان المجلس انما يختلف اذا ذهب عنه بعيدا اما اذا ذهب عنه قريبا فانه لا يختلف
المجلس باق والفاصل بين القريب والبعيد اذا مشى خطوتين او ثلاثا فذلك قرب
وان كان اكثر من ذلك بعيد وان قرأ اربع عشرة سجدة وهو جميع ما في القرآن في مجلس
واحد ازمه اربع عشرة سجدة وان قرأ اربع عشرة سجدة في اربعة مجالس ازمه سجدة واحدة
واذا اراد ان يسجد للتلاوة فينوي بها قلبه ويقرأ بلسانه سجدة التلاوة لله اكبر
لا تقبل صلاته عند بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وعند بعضهم تقبل اجزاه سجدة الصلاة
ولو ترك التكبيرة التي تحرم بها السجدة للتلاوة اجزاه عندنا وقال الشافعي
لا يجزيه قال في الفتاوى وتكبير سجدة التلاوة عند الانحطاط والارتفاع وروى
الحسن عن ابي حنيفة انه لا يكبر عند الانحطاط وكذا عن ابي يوسف بقيه ان التكبير
عند الانحطاط بفضل الانتقال وهو ليس بمستحب في سجدة التلاوة من ركن الى ركن
ثم سجدة التلاوة لا تجوز سجدة التلاوة الا بما يجوز به الصلاة من الطهارة ستر
العورة والمكان والثوب واستقبال القبلة اذا قدر عليها اما على الارض ولا يجزيه الايماء بالرأس
في الراحلة ولا يشترط ان لا يجد الماء او يكون مريضا لانه لا يخشى فوتها فان تكلم في السجدة او قهقه او حدث
متعمدا او مخطئا او غلبه حالها ولا وضوء عليه في القهقهة وان تحولت راحلته الى جانب
آخر ان كان بحال لو اقتدى به لم تفسد عليه وان نوى اتمامها والمستحب اذا كان القوم متهيئين للصلاة
ان يكبر اذا بلغ السجدة ويبني ان يسجد والقوم معه ويكبر بالتكبيرة عند السجود

بحيث لا يرفع جبهته ولا ينبغي للمقتدي ان يرفع رأسه قبل امامه ولو لم يسجد امامه لان المسابقة
عن المسامتين ولم يتمكن من السجود ولا يرفع رأسه ولا يقوم اذا كان خلفه قال في
الخلاصة وفي الظهيرية ينتظر اذا اراد ان يسجد يقوم ثم يسجد واذا رفع رأسه من السجود
يقوم ثم يقعد ثم ينهض وهذا قول البعض والصحيح انه لا يقوم لها ولا ينبغي للامام ان يقرأ اية
السجدة في صلاة المخافتة فاذا فعل سجد وسجد القوم معه على طريق المتابعة وان لم
يسمعوا وكذا ينبغي ايضا ان لا يقرأها في صلاة الجمعة والعيدين اذا كان القوم كثيرا
لا يسمعون القراءة كلهم لانه يؤدي الى اشتباه فان قرأها سجد وسجدوا معه لمتابعته
من سمع منهم ومن لم يسمع ولو تلى السجدة على المنبر يوم الجمعة فنزل وسجد
سجد من سمعها كذا رواه محمد عن ابي حنيفة فان النبي صلى الله عليه وسلم ما سجدة قط
على المنبر يوم الجمعة فنزل وسجد وسجد الناس معه ولانه لو تلى في الصلاة سجد واكثر احواله
المخلطة ان يكون كالصلاة واذا وجبت السجدة في الاوقات التي يجوز فيها
الصلاة فسجدة في الاوقات المكروهة لم يجزه لان السجود في هذه الاحوال يتغير
وقد وجب عليه كاملا فلا يجوز ان يؤديه ناقصا واذا كان في الصلاة يومئ
بقلبه قبل الركوع وقد تقدم ذلك وانما ذكره تمهيدا للقوله ولا يذكر بلسانه
فاذا سجد يقول في سجوده سجدت للرحمن ولمست بالرحمن فاغفر لي ما يرجى
فان لم يعلم ذلك يقول سبحان ربي الاعلى ثلاثا قال اصحابنا والمختار ان يقول في
سجوده للتلاوة سبحان ربي الاعلى ثلاثا وبعض المتأخرين استحسنوا ان يقول فيها
سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا وان لم يذكر فيها شيئا اجزاه ثم يرفع
رأسه من السجدة ويكبر عند الارتفاع ولا يشهد عليه والسلام لان ذلك يتعجل
وهو يستدعي سبق الخرة وهي متعذرة لانه لا احرام لها فان قلت كيف يكون
التحريمة متعذرة وقد ذكر قبل هذا واذا اراد ان يسجد للتلاوة كبر والتكبير للتحريمة كما
في الشروع في الصلاة قلت هذا التكبير ليس للتحريمة بل لشابهة هذه السجدة سجدة
الصلاة والتكبير في سجدة الصلاة انما هو للانتقال الى السجود وكذا هذا
انتقال من التلاوة الى السجود والله اعلم **فصل** في صلاة المسافر اضافة الصلاة من باب
اضافة الشيء الى شرطه او اضافة الفعل الى فاعله ووجه المناسبة بينه وبين سجود
التلاوة ان التلاوة سبب للسجود والسفر سبب لقصر الصلاة وانما قدم سجود
التلاوة عليه لان سبب السجود التلاوة وهي عبادة وسبب قصر الصلاة السفر وليس

السفر

وليس السفر بعبادة بل هو مباح والعبادة مقدمة على المباح قال الله تعالى في صلاة المسافر
قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم
من ان يفتنكم الذين كفروا فان امن الناس فلا قصر والمراد من الصلاة
من اعداد ركعات الصلاة فتقصروا الرباعية ركعتين وظاهر الاية يقتضي ان القصر رخصة
في السفر والاكمال عزيمة كما قال الشافعي رحمه الله لان الجناح يستعمل في موضع التخفيف والرخصة
لا في موضع العزيمة وقلنا القصر عزيمة غير رخصة ولا يجوز الاكمال لقول عمر رضي الله عنه صلاة
السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وانما الاية لنفي ما توهمه الكفار
انه حرام لانهم كانوا يعيبون المسلمين بالقصر ويقولون ان عليهم قضاء في السفر فنفى عنهم الجناح بقوله
انفسهم بالقصر وبقوله ان خفتم في الارض اي خرجتم الى السفر وروي عن عمر
رضي الله عنه انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الاية فقال يا رسول الله ما بالنا
نقصر وقد امنا والان خائف فقال الله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة
ان خفتم فقال عليه السلام صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته وحديث عائشة رضي الله عنها
والامر للوجوب وقوله عليه السلام ان الله تعالى فرض عليكم الصلاة على لسان
نبيكم للمقيم اربعا وللمسافر ركعتين متفق عليه وروي عن علي رضي الله عنه انه قال فرض
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الحضر اربعا وصلاة السفر ركعتين متفق عليه
وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا خرج من منزله لم يزد على ركعتين حتى يرجع
متفق عليه ايضا والاصل فيه اجماع الصحابة رضي الله عنهم قال الله تعالى فمن شهد منكم
الشهر فليصمه اي فمن كان شاهدا اي حاضرا مقيما غير مسافر في الشهر فليصم فيه والافطار
لمن كان مريضا او على سفر لقوله من ايام اخر اي فافطر فعدة وقوله فعدة مبتدأ
والخبر محذوف اي فعليه عدة اي صوم عدة او الصوم خير له من الافطار وسيأتي في فصل
الصوم الكلام عليه ان شاء الله تعالى ثم اعلم بان مدة السفر الذي يوجب قصر الصلاة
وترخيص افطار الصوم وتغيير بعض الاحكام الواجبة عليه مثل امتداد مدة المسح الى ثلثة ايام
وسقوط الجمعة والعيدين والاضحية وسقوط التشريق على قول ابي حنيفة رحمه الله
مروج المزادة بغير محرم ثلثة ايام فصاعدا اي يقصد الانسان موضعا بينه وبين مصره
مسيرة ثلثة ايام فصاعدا انما شرط القصد ولم يقل اني يسير لانه لو طاف جميع الدنيا
ولم يقصد مكانا بعينه بينه وبينه مسيرة ثلثة ايام لا يصير مسافرا وكذا القصد فقه
من غير مسيرة لا عبرة له وانما الاعتبار باجتماعهما فلا معتبر بالقصد المجرد عن السير ولا بالسير
المجرد عن القصد بل المعتبر في حق تغيير الاحكام اجتماعهما فان قلت الاقامة ضد السفر

وحتى يثبت بمجاوزة بنيته من غير نية فحرم لانه بمجاوزة بنيته كمنزله فصار كان في السفر حاجة
الى الفصل والفصل لا يكفيه مجاوزة بنيته تمام اقامة من مكوث وشبهه لانه من نوى الاقل لا يكون
عاصيا كالصلاة اذا نوى الافطار لا يكون مفطرا مالم يفطر وفي الفاقة الحاجة الى ترك الفصل
وفي الترك يكفي مجاوزة بنيته والظاهر من كان له عبد للخدمة نوى ان يكون الفاقة لم يكن للتجارة
حتى يبيعه فان كان للتجارة فنوى ان يكون للخدمة خرج من التجارة بالنية ودون الثماني
اي دون ثمانية ايامها لان الثمن للاستراحة فلا يعتبر ومعنى قامة ايام اقصر ايام السنة وذلك
اذا طلعت الشمس بالمدة وهبطت بسرطان بوم الى الثمن اختلفوا فيه والصحيح انه لا يشترط
حتى لو كمن في اليوم الاول وشتى الى الزوال وبلغ المرحلة ونزل للاستراحة وبات فيها
ثم كمن في اليوم الثاني كذلك الى الزوال ثم في اليوم الثالث كذلك فانه يعيد صلوة
كذا في النقاية وشرحها في المحيط لان المسافر انما يتم لاجل الاستراحة نفسه ودابته
فلا يشترط ان يسافر من الفجر الى الفجر لان الادى لا يطيق ذلك وكذلك الدواب
فالحق هذه الاستراحة بهذه السفر لان الفروض عند ابي يوسف اقل فالسفر
يوما وليلة اكثر اليوم الثالث وعند ابي حنيفة رح التقدير بالمراحل اي ثلاث مراحل
وهو قريب من الاول اي التقدير بثلاثة مراحل قريب من التقدير بثلاثة ايام لان
المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة خصوصا في اقصر ايام السنة كذا في النهاية قال
في الهداية والاعتبار بالفراسخ هو الصحيح آخرين بذلك عن قول بعض المشايخ قالوا هذه
اذا كانت بالفراسخ قال بعضهم احد وعشرون فرسخا وقال بعضهم ثمانية عشر فرسخا
وقال بعضهم ثمانية فشر فرسخا لانها اوسط الاعداد وقدرها بعضهم ثمانية واربعين
ميلا والفرسخ ثلاثة اميال والبريد اربعة فراسخ بسير الابل ومشي الاقدام بقي الاميال
الثلاثة دون البريد قال في القدوري واعتبر في الكتاب بالسير في الايام اي اعتبر السير
في البر بالسير في الايام والسير في البحر بالسير في البر وانما يعتبر في كل موضع منها
بما يليق بحاله حتى اذا كان موضع له طريقان احدهما في الايام وهي تقطع في ثلاثة ايام
اذا كانت الرياح معتدلة والثاني في البر وهي تقطع في يوم او يومين فانه اذا اخذ
في طريق الايام يقصر ولو كان اذا سافر في البر وصل في ثلاثة ايام واذا سافر في البحر
وصل في يومين يقصر في البر ولا يقصر في البحر والمعتبر في البحر ثلاثة ايام بعد ان يكون
الريح معتدلة كما في الجبل يعتبر فيه ثلاثة ايام ايضا وان كان في السهل يقطع في مثل
من ذلك مسئلة قال ابو حنيفة رح في مصر لطريقان احدهما تقطع في ثلاثة ايام والاخر

ثلاثة ايام بالنهاية والتقدير بثلاثة مراحل فتح

قوله

في يومين فاختار الابعد قصر وان اختار الاقرب لا يقصر ولو اراد المسافة اذا كانت ثلاثة
ايام بالسير المعتاد فسار لها على البريد سيرا وسطا او كان على الفرس جربا حثيثا قصر
في يومين قصر والقصر له الى ان يعزم على اقامة خمسة عشر يوما فصاعدا في كل صلاة مفروضة رباعية
كفاية لا يجوز الزيادة عليها واذا زاد صار عاصيا عندنا حتى لو قاتل في تلك المدة يكون بغيا
احترازا من الفجر والمغرب فانه لا قصر فيها وقيد بالفرض احترازا عن السنن فانها
لا تقصر وعند الشافعي الغربة اربع فصاعدا فرض المسافر اربع والقصر رخصة اعتبارا
بالصوم اجمع بقوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة فدل على ان اصل الفريضة
اربع والقصر رخصة لان لفظ لا جناح يذكر للاباحة لا للوجوب كما في قوله تعالى لا جناح
عليكم ان طلقتم النساء وان كان مباحا كان المسافر بالخيار وبقوله صلى الله عليه وسلم
صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فقد علق القصر بالقبول وسماه صدقة
والمتصدق عليه مخير في قبول الصدقة ولا يلزمه القبول علما وبانه صلى الله عليه وسلم
لم يكن يصلي في غزواته الا ركعتين حتى رجع الى المدينة وقال ابن عمر صلاة المسافر ركعتان
تمت من السماء فان شئتم فردوا وفي الحديث قبوه وقال الشعبي من اتم في السفر فقد
خالف السنة والسداد والجواب عنه الاية ان المراد القصر في الاوصاف من ترك
القيام الى القعود او ترك الركوع والسجود الى الايماء لخوف العدو بدليل انه علقه
بالخوف وقصر العدد غير متعلق بالخوف بالاجماع وانما هو متعلق بالسفر وعندنا قصر
الاوصاف عند الخوف مباح لا واجب واما تعلقه بحبيت الصدقة فهو لبيان
انه امر بالقبول والامر للوجوب والامر بذي صدقة بالاجابة في الجملة فليست
في حكم الصدقة بالمال فيكون اسقاطا محضا لا برد بل برد كالصدقة بالقصاص فان
فانه اسقاط لا يرد ولكنه ابدا واما الجواب عن الصوم فنقول ان ترك
الشيء لا يدل على الثقيلة والصوم فيه لا يدل وهو القضاء فلا يلزم اعتبار
بالصوم كذا في النهاية ثم ان مشى اربعا بنظران قعد على رأس الركعتين مقدار التشهد اجزأته
ركعتان عن فرضه وكانت الاخريان له نافلة اعتبارا بالفجر وبصير مسيئا بتاخير السلام
وقد اذا احرم بركعتين اتما اذا نوى اربعا فانه بنى على الخلاف فمن احرم بالظهر ست
ركعات وفيه يجوز الصلاة عند ابي يوسف فيكون الفرض اربعا واركعتان نافلة
اذا قعد على رأس الاربع وعند محمد لا يجوز فرضا ولا نفلا لانه جمع بين الفرض
والنفل وقال بعضهم يقلب كلها نفلا واتم بقعدة في ثانية مقدار التشهد تبطل فرضه

وكونت صلاته نفلا وعليه ان يعيد الصلاة لاختلاط الفرض بها قبل اكمال ركعتين
في صلاة الفجر وقال الشافعي صلاته تامة ويكون الاربع فرضا وبناء على المتقدم من ان الفجر
عنده ناعزيمة وعندهما رخصة وفي النهاية لانه تارك القعدة عمدا وقام الى الثالثة
فتبطل الاقامة والتحاقها بما يجوز صلاته عندنا ايضا وفي المجتبى لان سلامة الاولى للكتوبة
بركعتين وقراءتهما وتشهد ثم نوى الاقامة قبل ان يسلم او نوى الاقامة بعدما قام الى
الثالثة قبل ان يقيد ما بسجدة فانه يتحول فرضه الى الاربع الا انه يعيد القعود ولا
يعيد له بذلك لانه قام الى الثالثة بنية النفل وهو لا ينوب مناب الفرض
وفي القراءة هو بالخيار ان شاء قرأ وان شاء سبح وان شاء سكت ولو قيد الثالثة
بسجدة ثم نوى الاقامة فانه لا يتحول فرضه الى الاربع ولكنه يضيف اليها اخرى
حتى يكون اركعتان له نفلا وله ان يقطعها ولو افسد تلك الثالثة فرضه تام وليس عليه
قضاء الشفع الثاني وبهذا قال علماؤنا الثلاثة وبه اذا قام الى الثالثة ثم تذكر انه
مقيم اما اذا قام قاصدا فانه يجب عليه القضاء وعند زفر عليه القضاء في الوجهين
ولو انه لم يستتم حتى قام الى الثالثة ثم نوى الاقامة فانه يجوز ويتحول فرضه الى الاربع
اجماعا ثم ينظر ان لم يقيم صلبه عاد الى التشهد وان اقامه لم يعد وهو في القراءة
في الركعتين الاوليين بالخيار ولو قام الى الثالثة ونوى الاقامة بعد ما قيد بالسجدة
لم تفسد وفسدت الفريضة اجماعا لانه لما قيد بالسجدة تأكدت الفساد وصارت
ركعة كاملة وهي التي لا ترفض ويضيف اليها اخرى فتكون اربعا تطوعا على قولهما
واما على قول محمد فانها تفسد الفريضة ان تذكر التحريمة فلم يتقلب الى التطوع
ولو افتتح الظهر وترك القراءة في ركعتين وتشهد ثم نوى الاقامة قبل ان يسلم
او قام الى الثالثة ثم نوى الاقامة قبل ان يقيد ما بسجدة فانه يتحول فرضه اربعا
عندهما ويقرأ في الاوليين فقط وعن الاوليين وعند محمد رحمه الله ترك القراءة
في ركعة منهما او في ركعتين فقد فسدت وكونه قيد الثالثة بسجدة ثم نوى الاقامة لفسد
صلاته بالاتفاق ولا تعود الى الجواز لانه خلط المكتوبة بالتطوع قبل اكمال الفريضة
ولكنه يضيف الى الثالثة ركعة حتى يكون له ركعتان تطوعا على قولهما وعند محمد لما فسدت
الفريضة فقد ارتفضت التحريمة كذا في المجتبى ولا يصير مسافرا بالنية هي بخارى بيوت
المصر فاذا فارق بيوت المصر مسيرة ركعتين لان الاقامة تعلق بخروجها فيتعلق
السفر بالخروج عنها وفيه الاثر كذا في الهداية يعني بالاثر ما روي عن علي رضي الله عنه انه خرج

من البصرة يريد السفر فكان وقت العصر فانحاز ثم نظر الى حقل ماء فقال اما لو كنا جاوزنا
هذا الحقل لقصرنا انحاز ثم نظر الى بيوت البصرة فقال الان حين جاوزنا
الذي خرج منه لا جانب كل البلد حتى لو كان قد خلف اثابيته الذي على الطريق الذي
خرج منه تمم الصلاة وان كان بحذاء ابنية اخرى من جانب اخر من البصرة قال الامام
قمر تاشي الحلبي ان يجوز الانفصال من البصر قدر غلوة فحينئذ يقصر والصحيح القول الاول انه لا يقصر
ثم قرى منسلة على رأس البصر فحينئذ يقصر مجاوزتها كذا في النهاية وبعض البدية ما خوذ منها

وتقصير مقيما بقوله اشياء اما الاول فنية الاقامة خمسة عشر يوما في موضع يصلح للاقامة
فما زال على حكم السفر حتى ينوي الاقامة في بلد او قرية يصلح للاقامة خمسة عشر يوما فصاعدا
فيلزمه الاتمام وان نوى اقامة اقل من ذلك لم يتم وقال الشافعي اذا نوى اقامة اربعة
ايام صار مقيما وبباح له القصر في قول له اذا اقام اكثر من اربعة ايام صار مقيما وان لم يجمع الاقامة
وفي الهداية حتى تقدر مدة الطهر لانها مدة موجبة اي مدة الاقامة توجب الاتمام
ومدة الطهر توجب على المرأة الصوم والصلاة واشتراط العشر انما هو في حق من
اهل بلدة فانه في حق من هو تبع لغيره كالعسكر والزوجة فحينئذ يعتبر بهذه المسئلة وقيد بقوله
في موضع يصلح للاقامة ليشير الى انه لا يصح نية الاقامة في المفازة وهو الظاهر من الرواية
كذا في الهداية احترز بذلك عما روي عن ابي يوسف انه اذا نزلوا موضعا كثير الحلفا
والماء ونوى الاقامة خمسة عشر يوما والماء والحلفا يكفيهم لذلك لانه صار مستقيما ومكن
ظاهر الرواية ان الاقامة لا تصح الا في موضع الاقامة وموضعها القرآن والبيوت المتخذة
من الحجر والمدر والخشب والجيام والاجبنة والبوريا قال صاحب النهاية قلت هذا انما يذكر
وكره من شرائط موضع الاقامة من البلد والقرية انما كانا فيجوز ان يكون خارج خانة ايام بنية النصف
اما قبل ذلك فيصح نية الاقامة في المفازة ايضا لان السفر لما لم يتم كان بمنزلة
الاقامة تقضا للسفر قبل استحكامه لان الاقامة واكثر منها تم نوى الاقامة
في غير موضع الاقامة لم يصح لانه ابتداء الايجاب فلا يصح في غير محله وقد ذكر في فتاوى
قاضي خان ما يوافق هذا فقال المسافر اذا جاوز قرى مصره فعلماء بعض الطرق ذكر شيئا
في وطنه فعزم على ان يرجع الى الوطن لاجل ذلك يصير مقيما بمجرد العزم لانه نقض سفره قبل
الاستحكام حيث لم يسر ثمانية ايام فيعود مقيما يتم صلاته وفي شرح القدوري للاسبيجابي
عرف والاول على حكم السفر الى ان ينوي الاقامة خمسة عشر يوما قال وهذا اذا صح
ان حكم السفر فانه لا يزول عنه الا بنية خمسة عشر يوما او بدخول وطنه فاذا لم يصح ان حكم

السفر عاد الى الاصل الذى كان عليه فعلى هذا اذا خرج من مصره مسافرا فلما جاوز
الطريق بدا له ان يعود الى مصره لحاجة قبل ان يسير ثلثة ايام فانه يبقى صلاة مقيم فى
انصرافه لانه بالانصراف صار رافضا السفر فبقى على اقامته وفر حواشى الهداية اذا نوى
ان يقيم خمسة عشر يوما قبل المسيرة ثلثة ايام فانه يصير مقيما وان كان فى قافلة
وانما نوى من الاشياء التى يصير بها المسافر مقيما الاقامة بطريق التبعية
كالعبد مع مولاه والمراة مع الزوج وكذلك كل من كان متعالقا ان يرتفق
بخاصة من امام او امير جيش او غيره ويصير بالاجماع نوى المتبوع اذا كان مع
المتبوع فالعبد مقيم بالاقامة مولاه ومسافر بسفره وكذلك الزوجة وكذا من كان
متعالقا ان من امير جيش او غيره لان اقامة هؤلاء الاتفاق على اختيارهم والمراد
من الجيش مع الامير اذا كانت ارزاقهم منه فاما اذا كانت من انفسهم فالعبرة لنيتهم
والعبد بين المولين فى السفر اذا نوى احدهما الاقامة دون الآخر فالقياس
ان يصير العبد مقيما لان اقامة احدهما ان اوجبت اقامته لكن مسافرة الآخر تمنعه فبقى
على ما كان وقال بعضهم يصير مقيما لانه وقع التعارض بين الاقامة والسفر فيترجح
الاقامة احتياطا للامر بالعبادة وقال بعضهم ان كان بينهما حجابا ه فى المحيط
فان العبد يصلى صلاة مقيم اذا صدم آخر بنوى الاقامة واذا صدم الآخر قصر واذا
نوى المولى الاقامة ولم يعلم العبد بذلك حتى مضى اياما صلاة مسافر ثم اخبره بذلك
كان عليه اعادة تلك الصلاة وكذا المراة اذا اخبرها زوجها بنية الاقامة بمنزلة الامة
وعن ابى يوسف ومحمد اذا ام العبد مولاه فى السفر ونوى المولى الاقامة صحت نيته
حتى لو سلم العبد على ركعتين كان عليهما اعادة تلك الصلاة وكذا لو كان العبد مع مولاه
فى السفر فباعه من مقيم والعبد كان فرض الصلاة يتغلب فرضه اربعا وروى هشام
عن محمد انه لا يجب على العبد اعادة تلك الصلوات اذا لم يعلم بنية اقامة المولى واذا ام العبد
مولاه ومعهما جماعة من المسافرين فصلى ركعتين ونوى المولى الاقامة صحت نيته فى
حقه وفرضه على عبده ولا نظير لهذا فى الشرع فى قول محمد فيصير العبد آخر ركعتين ويقدم
واحدا يسلم بهم ثم يقوم المولى والعبد فيتم كل واحد صلاته اربعا هكذا اذا علم العبد ان
المولى نوى الاقامة قال بعضهم يقوم المولى بازاء العبد فيتربع مع اصابعه ولو ان
الرجل طلق زوجته فى السفر ان كانت رجعية فحكمها حكم الزوجة والعبرة لنيته
وان كانت بائنة فالعبرة لنيتها الا فى اذا كان له قاهد فى السفر فالعبرة لنية الاعلى

وهذا اذا كان

وهذا اذا كان الشاهد اجيرا اما اذا كان متبرعا بعبادته بمنزلة النفاية دون الاعلى اذا كان
من الاشياء التى يصير بها المسافر مقيما بالدخول فى مصره اذا كان له فيه وطن اصلى او اذا
اذا دخل المسافر مصره ائتم المقيم ان لم ينو المقام فيه لان النبى صلى الله عليه وسلم لما نعى
كانوا يسافرون لا يعودون الى اوطانهم مقيمين من غير عزم جديد وسواء دخل بنية الاجتماع
او لقضاء حاجة وفى شرح ابن ابى عروف اذا افتتح الصلاة فى سفينة فى سفر فجرت
به ودخلت بمصره فانه يتم الصلاة ومن كان له وطن فانتقل عنه واستوطن غيره ثم سافر
فدخل وطنه الاول لم يتم الصلاة ومعنى اذا استوطن ولهذا ابطلنا ان الاوطان ثلثة وطن
اصلى ووطن اقامة ووطن سكنى فالاصلى ما كان منشاه وما يليه لا يبطل ان يستوطن غيره
استحدث اهلا واصله انه ولد بها وتوطن بها مع اهله واحدهما وطن اصلى ووطن الاقامة ما
نوى ان يقيم فيه خمسة عشر يوما فصاعدا ويبطل الاصلى ووطن السكنى ما نوى ان يقيم فيه اقل
من خمسة عشر يوما وهو ضعيف الاوطان لا يبطل بالكل وهل يشترط
وطن الاقامة تقدم سفر عليه فيه روايتان احداهما لا يكون الا بعد السفر ثلثة ايام قال
فى الهداية ثم كان له وطن فانتقل عنه واستوطن غيره ثم سافر فدخل وطنه الاول قصر
لانه لم يبق وطنا الا ترى ان النبى صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة عد نفسه بمكة من المسافرين
اى قال بعد فراغه من الصلاة اتموا يا اهل مكة فانا قوم سفر وهذا لان الاصل ان الوطن
الاصلى يبطل بمثله دون السفر ووطن الاقامة يبطل بمثله ودون السفر وبالاصلى ودون
حكم وطن الاقامة ان ينتقض بالاصلى لانه فوقه ويوطن الاقامة لانه مثله وبانشاء السفر
لانه مثله ولا ينتقض بوطن السكنى لانه دونه الرابع من الاشياء التى يصير بها المسافر
مقيما العزم على العود الى مصره اذا كان بينه وبين مصره مدة سفر بعنى لو سار فرادى
عن مصره فلما خرج فى بعض الطريق عزم على الرجوع الى مصره لحاجة بين ان يسير ثلثة ايام
فانه يصير مقيما بمجرد العزم ويبقى صلاة مقيم فى انصرافه لانه بالانصراف صار رافضا لسفره قبل
استحكامه فيتم سير ثلثة ايام فيصير مقيما وان كان فى مفازة وقد تقدم الكلام عليه
ويصير صلاته فى صلاة المسافر اربعا بثلثة اشياء الاول بالاقتداء بالمقيم فى
الوقت اى اذا دخل المسافر فى صلاة المقيم مع بقاء الوقت اتم الصلاة اربعا
سواء ادرك اول الصلاة او آخرها لانه التزم متابعة الامام بالاقتداء ولانه بتغير فرضه
الى اربع بالنية كما بتغير بنية الاقامة للاتصال المغير وهو الاقتداء بالسبب وهو الوقت

ثم انه لو فسد صلاة المقيم وصلاة ركعتين لانها تامة صارت اربعا في ضمن الاقتداء فيفسد فيؤدي
بعد الامام الاول وهذا بخلاف ما لو اقتدى به بنية النفل ثم افسده فانه لا يلزمه قضاء اربع
لانه هناك بالشروع يكون ملتزما صلاة الامام وصلاة الامام اربع وهنا بالشروع يقصد
الالتزام لكنه انما قصد اسقاط الفرض عن ذمته وتغيير فرضه حكما للمتابعة فاذا افسد تبين انه
صار كانه لم يشرع في صلاة الامام قبل ان يتحمل عنه شيئا واذا اقتدى المقيم بالمسافر
ثم احدث الامام المسافر فاستخلف المقيم فانه لا يتغير فرضه الى الاربع مع ان الامام
الاول صار بمنزلة المقتدي بالحقيقة المقيم فلو كان المقيم خليفة للمسافر صار كان
المسافر هو الامام فيأتم بخليفته صفة الامام حتى انه يجب على الخليفة ان يأتي بما كان
على الامام الاول حتى لو ترك القعدة الاولى لا تفسد صلاة الكل من المسافرين والمقيمين
وكذا البلدي تشهد يجب على المقيمين ان يتموا صلاتهم منفردين من غير اقتداء بهذا الخليفة
كما كان حالهم مع الامام الاول حتى لو اقتدوا به فيما يقضون فسدت صلاتهم
لانه اقتداء في موضع تحقق الانفراد كما لو انفرد في موضع يتحقق فيه الاقتداء كذا في
النهاية وقولنا في الوقت اي مقدار ما يسع التحريمة وكذا اذا اقتدى مسافرون بمسافر
فسبق الامام المسافر الجماعة لزمه واياهم جميعا الاتمام ثم اذا اقتدى المسافر بالمقيم ولم يجلس
الامام قدر التشهد في الركعتين عامدا او ساهيا او بالمسافر فقد قيل تفسد صلاة
المسافر وقيل لا تفسد كذا في الوجيز قال الحجندي لو ان المسافرا مسافرين ومقيمين
فصلى ركعتين وتشهد قبل ان يسلم تكلم واحد من المسافرين خلفه او قام فذهب
ثم نوى الامام الاقامة فانه يتحول فرضه وفرض المسافرين معه اتمين لم يتكلموا الى الاربع
وصلاة من تكلم تامة لانه تكلم في موضع لو تكلم فيه اداء لم تفسد صلاته فكذا اصلاة من
تكلم خلفا وهذا اذا تكلم قبل ان ينوي الاقامة اما اذا تكلم بعد ذلك فسدت صلاته
ويجب عليه صلاة المسافر ركعتين ولو ان المقيم اذا قام الى القضاء ثم نوى الامام
الاقامة ان لم يقيد هذا المقيم ركعة بسجدة فرض ذلك وتابع امامه وان لم يفرض
ذلك بسجدة فسدت صلاته وان قيد ركعة بسجدة ثم نوى الامام الاقامة اتم صلاته
ولا يتابع الامام حتى انه لو رفض ذلك وتابع الامام فسدت صلاته وقيد المقيم
بالوقت احترازا عما اذا دخل مع الامام في خانية لم تجز صلاته خلفه يعني خانية في
حق الامام والمأموم وهي رباعية اما اذا كانت ثلاثية او ثنائية او كانت خانية
في حق الامام موداة في حق المأموم كما اذا كان المأموم يرى قول ابي حنيفة في اظهر

والامام يرى قولهما وقول الشافعي فانه يجوز دخوله معه في الظهر بعد النفل قبل الزوال واذا
دخل معه في الصلاة بعد خروج الوقت ثم اذا دخل معه في الوقت ثم خرج الوقت
وهم في الصلاة لم يفسد لان الاتمام لزمه بالشروع مع الامام في الوقت فالحق
بغيره من المقيمين والاتمام يجزء اقتداء المسافر بالمقيم في الخانية لان فرضه لا يتغير بعد
الوقت لانقضاء الوقت كما لا يتغير بنيته لانه لا يكون فيه اقتداء المفترض بالمتنفل
اي حتى القعدة الاولى والقراءة فان القراءة في ركعتين نفل على الامام فرض على المقتدي وفيه
اقتداء المفترض بالمتنفل في حق التحريمة بالاتفاق لان تحريمة الامام انعقدت على الفرض
والمتنفل في حق القعدة الاولى والقراءة لان القراءة لا يتغير عليه في الاولين وتحريمة
المقتدي انعقدت على الفرض لا غير كذا في المحيط واما المسافر اذا صلى بالمقيمين صلى بهم
ركعتين وسلم ثم اتم المقيمون صلاتهم لانفسهم وحدانا ولا يقرؤن فيما يقضون لانهم
لاحقون في الاصح وقال بعضهم يقرؤن فيما يجوز لانهم منفردون فيه ولهذا لو سجد
للسهو او سها فيه وفي الفتاوى لو زاحم المسافر امامه في السهو فيما يجهر ويسجد له
اذا سلم ان يقول اتموا صلاتكم فانا قوم سفر اي مسافرون لانه صلى الله عليه وسلم
دخل مكة وهو مسافر فصلى بهم صلاة مسافر ثم قال اتموا يا اهل مكة فانا قوم سفر وبينه
الاقامة في الصلاة هذا هو الموضع الثالث من المواضع التي يصير بها صلاة المسافر اربعا
اي اذا نوى المسافر الاقامة في الصلاة اتمها سواء نوى الاقامة في اولها او في اثنائها
قبل الخروج سواء كان منفردا او مقتديا بمسبوق كما اذا ادرك ركعة فان كان لاحقا به
لانه لو نوى الاقامة مع الامام فاذا سبقه الحدث وذهب للوضوء فنوى الاقامة
ان نوى بعد فراغ الامام لم يتم قال الحجندي اذا نوى المسافر اصلى مع الامام ركعة وقد
سبقه الامام بركعة فلما قام ليقضي نوى الاقامة فعليه ان يصلي اربعا لانه بالقضاء
كالمنفرد واذا نوى الاقامة ثم عاد بوصول السفينة الى مصره وهي الصلاة
هذا هو الموضع الثالث من المواضع التي يصير بها صلاة المسافر اربعا يعني اذا افتتح
الصلاة في سفينة في سفر فكلما سارت به ودخلت به مصره فانه يتم الصلاة ولو خرج
مصر حاجة وهو على نية الخروج بعد قضاء حاجته غدا انصرف للخروج اي على نية الخروج
غدا بان يقول غدا اخرج او بعد غد اخرج ولم ينو ان يقيم فيه خمسة عشر يوما اتم ايضا
عندهما وان مكث عليه سنون لان ابن عمر رضي الله عنه اقام باذربيجان ستة اشهر
وكان يقصر وعن انس فيه انه اقام بنيسابور سنة يقصر وفي المحيط لو وصل الحاج

الى الشام وعلم انه لا يدرك الجمعة اذا خرج بعد الفجر ان لا يخرج اما اذا كان لا يقصر فانه يخرج
لانه لا فائدة له في البقاء ولو ان صاحب الجيش يرتحل منزلا ونوى الاقامة ولم يكبر احد به الا بعد امام المصر
صلاتهم فيما مضى جائزة وبعدها صلاتهم بعد ما علموا وروى انهم يعيدون وهو جميع الصلاة
والذي ذكر المصنف اصح والمراد من اصحابه الذين ارتحلوا معه اما اذا كانت من
انفسهم فالعبرة لنفسهم وكذلك هذا الحكم في الخروج الى السفر يعني ان صاحب الجيش
واتباعه في السفر فان اصحابه يصيرون مسافرين وان لم يعلموا بسيره والعبرة والعود الى الاداء
الا التراك الذين يسكنون المفاوز التي ليست بمحل الاقامة في بيوت الشعر
يتعلق ببيوتهم ونحوهم يقيمون اي نضع بنية اقامتهم لان الاقامة اصل لهم فلا تبطل بالتحول
من مرعى الى مرعى لان موضع اقامتهم المفاوز عادة وقيد بقوله في بيوت الشعر
عن اهل المفازة الذين لا يسكنون فيها بيوت الشعر فانه لا يصح بنية اقامتهم لان بنية
الاقامة في المفازة غير معتبرة لانها ليست بمحل الاقامة واما اذا ارتحلوا عن موضع
منهم في الصيف وقصدوا موضعا آخر للاقامة في الشتاء وبين الموضعين
مدة السفر صيرورة ثمانية ايام فانهم يصيرون مسافرين في الطريق يقصرون الصلاة
ولو فاتته صلاة في السفر فقضاها في الحضر في حال الاقامة مركعتين وان فاتته
صلاة في الحضر فقضاها في السفر يقضيها بحالها لان القضاء يحكي الاداء والمعتبر في ذلك
آخر الوقت لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء وقيد بالقول لما في حال الاقامة
كما ذكره القدوري لانه قد يكون في الحضر وهو مسافر وذلك مثل رجل صلى الظهر
ثم سافر في الوقت ثم دخل وقت العصر وهو مسافر حضر العصر ركعتين ثم رجع الى
وطنه قبل ان يخرج من وقت العصر ثم غربت الشمس ثم تبين انه صلاها على غير وضوء فانه يقضي
الظهر ركعتين والعصر اربعا لان تغيير الحكم والعاصي والمطيع في سفره في الرخصة
سواء وقال الشافعي سفر المعصية لا يفيد الرخصة لان سفره بنية قطع الطريق او
البغي او لحجة المرأة بغير محرم او العبد اذا ابق وعندنا يترخص المولى اذا رخصه
المسافر من القصر والفطر وجواز الصلاة المكتوبة على الراحلة اذا حافوا وتكميل
مدة المسح وجواز اكل الميتة عند المخمصة وكما ذكر المؤلف رحمه الله حكم السنن
في السفر قال قاضيخان الافضل فيها وتكلموا في الافضل هل هو تركها او فعلها قال بعضهم
تركها افضل اخذا برخصة الله تعالى وقال بعضهم الفعل افضل وقال بعضهم ان كانت
القافلة سائرة فالترك افضل لهذا يقيد بنفسه وبرفقته وان كانت نازلة

تابعه

فاعلم افضل وهذا توفيق بين الاقاويل وهو الاولى والله اعلم **فصل** في صلاة الجمعة
وجه المناسبة بينها وبين صلاة المسافر ان كلا منهما يتنصف بواسطة فالاول بواسطة
السفر وهذا بواسطة الخطبة الا ان الاول شامل لكل وقت الا ادراج وهذا في الظهر
خاصة وفي وقت بعد العام وجوبا الا ان الجمعة لا تكون الا بعد التقييد بالجمعة مستثنى من الاجتماع
كالفرقة من الافتراق المسيف اليها اليوم والصلاة ثم كثر الاستعمال حتى حذف منها
المضاف فقيل صلاة الجمعة ولم يقولوا صلاة يوم الجمعة ومجمعا جمع ومجمعات الاصل
في وجوبها اي الدليل على فرضيتها وهي فرضية محكمة لا يسع تركها ويكفر جاحدها
ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى يا ايها
الذين امنوا اذا نودي للصلاة الى قوله من يوم الجمعة من بيان لاذا وتفسير له
فاسعوا فامضوا قال القراء السعي والمضي والذهاب واحد وليس المراد به السرعة
في المشي بل ذكر الله اي الخطبة عند الجمهور وبه استدل ابو حنيفة رضي الله عنه على ان
الخطبة اذا اقتصر على الحمد لله جاز وذروا البيع امر والامر بترك ما به حصل عن ذكر الله
من شواغل الدنيا وانما خص البيع من بينها لان يوم الجمعة يتكاثر فيه البيع والشراء
عند الزوال فقيل لهم بادروا التجارة الاخرى واتركوا تجارة الدنيا واسعوا الى
ذكر الله الذي لا شيء انفع منه وابقى وذروا البيع الذي ينفعه يسيرا الاية ذلكم خير لكم
ان كنتم تعلمون اي السعي الى ذكر الله خير لكم من البيع والتجارة والامر في قوله فاسعوا
للوجوب واذا افترض السعي الى الخطبة التي شرط جوازها فالى صلاة الجمعة اوجب
ثم اكد الوجوب بقوله وذروا البيع فحرم البيع بعد النداء وحرم المباح من الله
لا يكون الا لامر واجب واما السنة فاحاديث كثيرة روى عن جابر بن
عبد الله انه قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال ايها
الناس اعلموا ان الله كتب عليكم صلاة الجمعة في مقامي هذا في يومي هذا في شهري هذا
في عامي هذا فمن تركها في حياتي او بعد وفاتي ولها امام عادل او جائر فلا جمع الله له شمله ولا اتم له
امره الا لا صلاة له الا لا زكاة له الا لا حج له الا ان يتوب ومن تاب تاب الله
عليه هذا الحديث رواه ابن ماجه من حديث جابر ورواه الطبراني في الاوسط
من حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه وجه ابن ماجه عن جابر رضه قال خطبنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس توبوا الى الله قبل ان تموتوا وبادروا بالاعمال

الصلاة قبل ان تشتغلوا وعظوا الذي بينكم وبين ربكم بكثرة ذكركم وكثرة الصدقة في السر والعلانية ترزقوا وتنصروا وتجبروا واعلموا ان الله فرض عليكم الجمعة في مقامي هذا في يومي هذا في شهري هذا في عامي هذا الى يوم القيمة فمن تركها في حياتي او بعدي والامام عادل وجائر استخفافا بها وجحودا بها فلا جمع الله شمله ولا بارك له في امره الا ولا صلاة له الا ولا زكاة له ولا حج له ولا صوم له ولا بر له حتى يتوب فمن تاب تاب الله عليه اعلم ان الجمعة لا يجب الا في مصر جامع مبني وجوبا بقوله صلى الله عليه وسلم لا جمعة ولا تشريق ولا فطر الا في مصر جامع فلا تجوز في القرى وعلى المصر لكل المصر وجوز الجعفي في جمع ناحية المصر لانها بمنزلة المصر في حوائج اهله وقدر ابو يوسف الفناء بميل او ميلين وقدره بعضهم بمنتهى خط الصوت والاذان ومن كان خارج المصر لا يجب عليه دخول المصر للجمعة لانفصاله عن المصر الا ترى انه لو خرج مسافرا وبلغ ذلك المكان قصر لانقطاع حكم المصر وهي اي الجمعة واجبة اذا اجتمعت شرائطها وهي ثنتي شرائطها ستة من ذلك ست منها في جميع الخطبة وذكرها في ظاهر الرواية وهي المصر الجامع على ما سبأتي الكلام على تفسير المصر الجامع والخلاف فيه والسلطان او من امره السلطان هذا هو الشرط الثاني فلا تجوز اقامتها الا بالسلطان او من امره السلطان لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقدم والتقديم وقد يقوى غير ذلك فلا بد منه لانه اقرب الى تسكين الفتنة والتسوية بينهم المراد من السلطان الخليفة الذي بيس فوقه وال وقوله او من امره السلطان يعني الامير او القاضي وسواء كان السلطان حرا او عبدا او امرأة بخلاف الجمعة وبذا اذا امكن استيذان السلطان اما اذا لم يمكن استيذانه بان كان محاصرا او مات واجمع الناس على من يصلي بهم جاز وان اجمعوا على من يصلي بهم فغيره اذا لا عذار لم تجز كذا في العيون والوقت والخليفة والامير وكلا في اشباه من امور المسلمين فهم على ولاتهم ما لم يعرفوا منه كذا في المجتبى والجماعة هذا هو الشرط الثالث من شرائط الجمعة وهو الجماعة لان الجمعة مشتقة منها وهي اي الجماعة شرط جواز الخطبة حتى لو خطب وحده ثم جاء الناس وصلى بهم لم تجز ولو خطب بحضرة النساء والصبيان ولم يكن ثم جماعة من الرجال لا تنعقد تلك الخطبة ثم الجماعة شرط الانعقاد والبقاء عندهما وعند ابي حنيفة شرط الانعقاد والموكد وذلك بالركعة وعند زفر شرط البدو لم وفائدة الخلاف فيما اذا اقتدوا به بعد الشروع قبل التقييد بالسجدة فعندهما تتم الجمعة وعند ابي

حنيفة تبطل ان لم يقتدوا به قبل الظهر او اقتدوا به بعد السجدة اتفاقا بالاتفاق فلو خالف بينهم ان جاز ثلاثة واثنان خلاف اهل الامام منهم فعند ابي حنيفة ومحمد يجوز امام وعند ابي يوسف الامام واثنان بالاتفاق والقوم واحد في قول ابي يوسف الاول والامام من البناء واحد في القراءة مقدار اية قصيرة ثم كبر فسدت الجمعة للامام والقوم جميعا اما لو كبر واقبل ان يأخذ في القراءة يجوز الجمعة وفي الفتاوى اذا كبر الامام للجمعة والقوم حضور لم يشرعوا معه ثم شرعوا قبل ان شرعوا قبل ان يرفع الامام راسه من الركوع صحت الجمعة والا استقبلها وفي الجمعة ان شرعوا قبل ان يقرأ الامام اية قصيرة جاز والا استقبلها وقال ابو يوسف ان كبروا قبل ان يقرأ الامام ثلاث ايات قصار او اية طويلة صحت الجمعة والا استقبلها واذا خطب والقوم حضور وشرعوا في الصلاة ثم احدث القوم وخرجوا ودخل اخرون لم يسمعوا الخطبة ودخلوا في صلاته جاز ولو نفر الناس قبل ان يركع الامام ويسجد الا النساء استقبل الظهر عند ابي حنيفة وقالا اذا نفر اثنا عشر انتهاها صلى الجمعة قال القاضي بن ابي عوف في شرحه لو خطب فنفر عنه الناس ولم يبق معه الا النساء والصبيان لم يصل بهم الجمعة لانهم ليسوا من اهلها اي لا يجوز ان يكونوا اربعة فيها حال فان بقي معه عبيد او مسافرون او مرضى صلى بهم الجمعة وان لم يبق معه احد لم يصل الجمعة الا ان يكون بقي معه ثلاثة سواه وفي التحفة اذا فرغ من الخطبة فذهبوا كلهم ثم جاء اخرون لم يشهدوا الخطبة فصلى بهم الجمعة اجزاه واعلم ان الشرط في الصلاة اكثر من ينعقد بهم الجمعة ان يكونوا اصليين للامامة فاذا كانوا لا تصح الجمعة كالنساء والصبيان لا تنعقد بهم الجمعة والوقت هذا هو الشرط الرابع وهو وقت الظهر لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث مصعب بن عمير الى المدينة قبل هجرته قال له اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة وصح الجمعة في وقت الظهر ولا تصح بعده حتى لو خرج الوقت وهو فيها استقبل الظهر ولا يبنى الظهر على الجمعة لان الفرض لا يبنى على فرض آخر والخطبة اي قبل الصلاة هذا هو الشرط الخامس لان النبي صلى الله عليه وسلم ما صلاها دون الخطبة في عهده وهي قبل الصلاة بذلك وردت السنة ثم الخطبة شرطان احدهما ان تكون بعد الزوال والثاني ان تكون بحضرة الرجال فلو خطب بعد الصلاة او قبل الزوال لا يجوز الجمعة والسادس هو الشرط السادس ذكره في نوادر الصلاة وهو ان يكون اداؤها على طريق الاشتهار اي من شرطها ان يأذن الامام للناس اذنا عاما حتى ان لو اغلق ابواب الحصن واغلق باب الحصن وصلى بهم الجمعة لا يجوز لانها من شعار الاسلام وهذا ليس

الذين تحت اقاصاص سيل الامطار وان فيه باب الحصن او ان المعاصة اى ليس ان حيزه
وفيهم بالذ حول بنيه فهو جايزة ولكن يكره لانه لم يفض حق المسجد بالجامع او الخلوا في المصر الجامع
ماهو راى عن ابى حنيفة رضى الله عنه انه قال هو بلدة كبيرة فيها سكك واسواق ولها
رساتيق وفيها وال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بحشمته وفيها عالم
يرجع اليه في الحوادث وهذا هو الاصح وروى عن ابى عبد الله الجرجاني رحمه الله قال احسن
ما قيل في حده اذا كانوا بحال لو اجتمعوا في اكبر مساجدهم لم يسعهم وهذا قول
من مذهب ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وفي الهداية هو كل موضع له امير
وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وهذا عند ابى يوسف وهو الظاهر لان هذه الاشياء
اى مذهب ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله ان اقامة الجمعة بمصر يجوز ومصر
قرية فيجوز اقامة الجمعة بمصر اى اذا كان له امير يجانه او خليفة او امير الموسم لانه يلي
امور الحج والغزو وقال محمد لا يجوز بمصر لان الناس اذا رأوا حتى لا يعتد بها وانما انتصر
في ايام الموسم وعدم التعبد للتخفيف لاشتغال الناس بامور الحج بخلاف عرفات
لانها فضاء وبمنى لبنيته وديور وسكك وفوسهم تقصر في ايام الموسم يشير الى ان
الجمعة لا يجوز فيها في غير ايام الموسم لانها لا تبقى مصرا يعتد بها وقيل يجوز لانها من فناء
مكة واجمعوا ان الجمعة لا تجوز بعرفات لانها بليت من فناء مكة بين جبل
والاخشبين مفازة ليس فيها بناء فلا ناخذ حكم المصر قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله
فرض الوقت هو الظهر الا انه اذا ادى الجمعة سقط عنه الظهر وقال محمد رحمه الله
فرض الوقت الجمعة مرة ان يسقط بها الظهر وفي السراج الوهاج قال محمد لا ادري
ما اصل فرض الوقت في هذا اليوم ولكن يسقط عنه الفرض اذا ادى الظهر او الجمعة
بنى ان اصل الفرض احدهما لا بعينه ويتعين بفعله وكذا عند ابى حنيفة فرض الوقت الجمعة
وفايدة الخلاف في مسئلتين احدهما لو نوى فرض الوقت يصير شارعا في الظهر
عندهما وعنده في الجمعة وان نيته لغو تذكر فانيه عليه ولو اشتغل بالقضاء يفوته
الجمعة فانه يقضي ويصلي الظهر بعده عندهما وعنده يصلي الجمعة لسقوط الترتيب بفوت
الوقت عنده ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادرك وبنى عليه الجمعة
لقوله صلى الله عليه وسلم ما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا فاذا قام هذا المسبوق
الى قضايه كان مجزيا في القراءة ان شاء جهر وان شاء خافت وان ادركه في سجود السهو
ان للموصل يعني اذا ادركه في سجود السهو امام جمعة وكذا اذا ادركه في التشهد

هو الاعزاز حنيفة

هو الاعزاز حنيفة وابى يوسف وظاهر هذا ان الامام لو سجد للسهو في الخطبة عند ابى حنيفة
لا يسجد في الجمعة والعيدين لتوهم زيادة من يخال وقال محمد رحمه الله ان ادرك اكثر
الركعة الثانية مع الامام اتم جمعة وان ادرك اقلها اتم ظهرا وعلى هذا الخلاف في صلاة
العيدين لو ادركه في التشهد او في سجود السهو في الاصح هو ادرك التشهد
مدرك الجمعة بدليل انه ينويها دون الظهر حتى لو نوى الظهر لم يصح اقتداؤه به والمستحب
في يوم الجمعة خمسة اشياء الاستياك والاغتسال والتجمل والتطيب
طيبا ان كان عنده وليس حسن ثيابه لانه يوم اجتماع فيتباهى بعضهم برواج بعض
فيستحب التنظيف والتطيب ويجتهد ان يقع في موضع يسمع الخطبة ولا يتخطى
رقاب الناس لقوله صلى الله عليه وسلم من يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم رواه ابن ماجه والترمذي وقال حديث غريب وفعله
عليه عند اهل العلم وقال صلى الله عليه وسلم ان الذي يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة يتخذ
بين الاثنين بعد خروج الامام فجاء يمشي في الصف رواه احمد والطبراني في الكبير واذا
خرج الامام للخطبة يعني من المقصورة وظهر عليهم وقيل صعد المنبر فان لم يكن في المسجد
يخرج منها لم يتركوا القراءة والذكر الا اذا قام الى الخطبة تركت الناس الصلاة والكلام
وكذا القراءة حتى يفرغ من الخطبة عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا شرع
في الخطبة تركت الناس الصلاة والكلام الى ان يفرغ اى من الخطبة اى قال ابو يوسف ومحمد
لا بأس بالكلام اذا خرج الامام قبل ان يخطب واذا تركت قبل ان يكبر للاحرام لان
الكراهة للحال يفرض الاستماع والانصات ولا استماع في هذين الحالين ولابي حنيفة
قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام من غير فصل والمراد من الكلام
سواء كان كلام الناس او التسبيح او تشميت العاطس او رد السلام وقال في
العيون الرد واجابة المؤذن اذا لم يرد من الكلام مكروه بالاجماع وفيه خلاف في كلام يتعين
بالاخرة اما المتعلق بامور الدنيا مكروه بالاتفاق وهذا اذا عند قبل الخطبة وبعدها اما فيها
فلا يجوز شيء من الكلام والقراءة والذكر اصلا لانه يمنع الاستماع والمراد من الصلاة
التطوع اما قضاء الفائتة فيجوز وقت الخطبة من غير كراهة ولا يأكل ولا يشرب
والامام يخطب وفي البزازية يكره الكلام في حال الخطبة اجماعا وكذا قراءة القرآن وتشميت
العاطس ورد السلام الا ان يكون المراد بحروف ولم يمكن الاشارة اليه فلا بأس
به ويؤيد حديث عمرو بن دينار روى ان عمر كان يخطب فجاء علي فقال له عمر اتيت

ساعتين فقال ما هو ان سمعت النداء فزدت على ان توضأت فقال عمر والوضوء
ايضا قد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا بالغسل في مثل هذا اليوم فقال
يا ايها رجلا عذيرك فخاف وقوعه فيها او اي عزر بادب الى انسان جاز ان يكذره
لان ذلك يجب لحق الله تعالى وهو محتاج اليه والانصات لحق الله تعالى وبناء على
المسامحة والسنة في الخطبة ان يحمد الله تعالى ويثني عليه ويعظ الناس ويقرأ
القرآن ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك يصلي على آله واصحابه ويدعو
للمؤمنين والمؤمنات ويكون الجهر في الخطبة الثانية دون الاولى ولا بطول الخطبة
ويخطب خطبتين يفصل بينهما بقعدة ومقدار الخطبتين مقدار سورة من طوال المفصل
ومقدار ما يقرأ فيهما من القرآن ثلاث آيات قصار او اية طويلة وقراءة القرآن
في الخطبة سنة عندنا ومقدار المجلس بينهما عند الطحاوي مقدار ما يجلس الموضع جلوسه
من المنبر وفي ظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات وهذه القعدة عندنا للاستراحة
وليست بشرط وسنة الخطبتين ان يكونا على منبر فقد امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويستحب للامام اذا صعد المنبر ان يستقبل الناس ان يسلم عليهم لانه اسند رجهه في صعوده
ومن السنة ان يجلس اذا سلم حتى يؤذن المؤذنون ثم يقوم فيخطب ويستحب ان
يرفع صوته ويكثره في حال الخطبة التنبيه والقراءة احتياطا فاذا قرأ الخطيب ان
الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما صلى القوم
على النبي صلى الله عليه وسلم في انفسهم ولا يجهرون بحيث لا تسمعه من بقربه كما في
والسماع يفوت فهذا اذا كان من النبي صلى الله عليه وسلم والكلام اذا خرج الامام
اذا كان قريبا يسمع الخطبة ولو كان بعيدا لا يسمعها بعيدة قال محمد بن سلمة يسكت
وقال نصير بن يحيى يقرأ القرآن سرا في نفسه وقال بعضهم ينظر في الصف والجدار
السكوت لانه اذا فاته الاستماع فهو يقدر على الانصات دون الكلام الذي
قبله حرام ومعصية ويصير الرجل به عاصيا لان كلام الذي في المساجد في غير حالة
الخطبة حرام فكيف اذا كان يتكلم في حال الخطبة وايضا نهى عن الصلاة وقراءة
القرآن والتسبيح فكيف اذا كان الكلام في امر الدنيا ولان الخطبة بمنزلة الصلاة
يوم الجمعة اي فائتة مقام ركعتين وقد اعتد بعضهم والاصح عندنا انها لا تقوم مقام
ركعتين لانها تتأتى في الصلاة فائتة من استماع الخطبة والكلام ولا يشترط
لها شرائط الصلاة وفي الصلاة كلام الدنيا لا يجوز فكذا في حالة الخطبة لا يجوز وقال

صلاة العيدين

صلى الله عليه وسلم مثل الذي يتكلم يوم الجمعة والامام يخطب كمثل الحمار يحمل اسفارا والذي
يقول له انصت ليس له جمعة رواه احمد والبزار والدارقطني وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لينتهين اقوام
عن ودعهم الجمعات او ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين رواه مسلم وابن ماجه
وابن حبان في صحيحه وحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه سئل الله تعالى ان
يعصمنا من هذه المعصية اشار الى معصية الكلام والامام يخطب ومعصية حديث
الذي يصلي في المسجد وعن جميع الغافلين فيقول وكرر ذلك عليهم من هذه المعصية واغفر لنا
واستغفره ﴿فصل﴾ في صلاة العيدين وهي يوم العيد ان الله تعالى اعرض فيه
عوائد الاحسان الى عباده وناسبها الصلاة والجمعة في ان كلا منهما صلاة شهادية
تؤدى في جمع عظيم يجهر بالقراءة فيها ويشترط لاحدهما ما يشترط للاخر سوى الخطبة
ويشتركان ايضا في ان التكليف فانما يجبان على من يجب عليه الجمعة وتقدم الجمعة
اقوى تعلقا لكونها فرضا وكفرة وقوعها الا من فيها اي في شهودها قوله تعالى فلح
من تزكى عن علي رضي الله عنه انه التصدق بصدقة الفطر وقال ابو العالية ان الاعمال ان لا يجد
في كتابي غيرها لقوله قد افلح من تزكى اي على زكاة الفطر فتوجه الى المصلى فصلى صلاة
العيد وذكر اسم ربه فصلى اي ذكر اسم ربه في طريق المصلى فصلى صلاة العيد كذا
من الضحاك قال بعضهم لا ادري ما وجه هذا التأويل لان هذه السورة مكية ولم يكن بمكة
عيد ولان زكاة فطر اجاب البغوي بانه يجوز ان يكون النزول سابقا على الحكم كما قال
وانت حل بهذا البلد فالسورة مكية فطر انزل يوم الفتح حتى قال صلى الله عليه وسلم
احلت لي ساعة من نهار وكذلك نزل بمكة سيهزم الجمع وهو كونه بالمدينة قال عمر بن
الخطاب رضي الله عنه كنا اذا اي اذا جمع يهزم فلما كان يوم بدر رأيت النبي
صلى الله عليه وسلم يثب في الدرع ويقول سيهزم الجمع ويولون الدبر وروى
ان النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نزلت اي الآيتان قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه
فصلى في صدقة الفطر وصلاة العيد ثم روى كثير بن عبد الله عن ابيه عن جده
عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله قد افلح من تزكى قال اخرج زكاة الفطر وذكر اسم
ربه فصلى قال صلاة العيد ذكره القرطبي في تفسيره وروى عن انس بن مالك
رضي الله عنه انه قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وكان لهم
يوما يلعبون فيها في الجاهلية فقال صلى الله عليه وسلم قد ابدلكم الله بهما خيرا منهما يوم
الفطر والاضحى رواه النسائي وابن حبان باسناد صحيح واستنبط من هذا الحديث

كراية الفرح في اعياد المشركين والتشبه بهم وبالغ الشيخ ابو حفص الكبير من اصحابنا فقال من
اهدى فيه بيضة الى مشرك تعظيما لليوم فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم
واغدوا الى عيدكم رواه الطبراني في الكبير من رواية جابر الجعفي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا كان يوم عيد الفطر وقفت الملائكة على ابواب الطرق فنادوا اغدوا يا معشر المسلمين
الى رب كريم جاد بالخير ثم يثيب عليه بالجزيل لقد امرتم بقيام الليل فقمتم وامرتم بصيام
النهار ففعلتم واطعتم ربكم فاقبضوا جوائزكم فاذا صلوا نادى مناد الا ان ربكم قد
غفر لكم فارجعوا راشدين الى رحالكم فهو يوم يجازون وسمي ذلك اليوم في السماء
يوم الجائزة واذا اصبح الرجل يوم الفطر يستحب له سبعة اشياء السواك الغسل
ولبس احسن ثيابه من المباحة جديدا كان او غسيلا ويستحب ان يجد لعيده ويتنعم
فيه بين سوى ثيابه المهنة ويتطيب ويذوق شيئا اي يطعم شيئا قبل الخروج
الى المصلى فاكل في الشرعة ويكمل من التمر وترا ويخرج صدقة الفطر ثم يغدو الى المصلى
جاهرا بالتكبير عندهما وعند ابي حنيفة رحمه الله يسر بالتكبير في طريق المصلى لان الاكل
في الشارع الاخفاء قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال واذكر ربك في نفسك
تضرعا وخيفة وروي ان ابن عباس رضي الله عنهما قال لغاديه في يوم الفطر اجهر
سمع الناس تكبيرك قال اكبر الامام قال انما اجهر ان الناس فاذا انتهى الى المصلى يمسك
اي التكبير عنه وفي رواية لا يقطع التكبير حتى يفتتح الصلاة وعد في الفقه المستحبات
اثنى عشر وذكر منها استحباب التختم والتكبير وهو سرعة الانتباه والابكار وهو
المبادرة الى المصلى وصلاة الفجر في مسجد حيه والخروج الى المصلى ماشيا والرجوع
في طريق اخرى لان اقامة القربة تشهد لصاحبها وفي هذا تكثير الشهود وتكثير الثواب
قال في شرعة الاسلام ويجعل الامام الخروج في الفطر والتخير والاضحى ويوخر في الفطر قليلا ويذكر
الناس ويحثهم على الصدقة واعطاء المساكين واغناء الفقراء عن المسئلة فيه
ويخرج كل من احاطه خافا المرضى الصبيان والعبيد والنساء تكثيرا لسواد المسلمين
غير ان الحيض يعتزلن المصلى ويشهدن الذكر والدعاء ويرخص اللعب السلاح
والركض يعني المسابقة بالخيل فان في ذلك شحذا وتعبيرا بالجوال الناس في
الخروج الى المصلى فيجعل اجال يوم المحشر فيه عنيه من انجاب الناس من قبورهم
افواجا على صفات شتى وباصطفافهم صفوف ذلك اليوم العرض وكذلك الى آخر
ما يرى عن صدورهم الى منازلهم من القبول والمردود ويكره ان يتطوع في المصلى

قبل صلاة العيد وكذا بعدها حال الخطبة بمجرد ذكر في الهداية بانه يشير الى انه يكره ولانه قال في
المغني عائشة وبعضهم قال ان التنفل بعد العيد ليس بمسنون لانه يكره فانه النبي صلى الله عليه وسلم
لم يتنفل مع حرصه على الصلاة ثم قبل الكراهة في المصلى خاصة وقيل فيه وفي غيره لان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يتنفل وفي القنية كان محمد بن مقاتل يقول لا بأس بصلاة الضحى قبل الخروج الى الجبانة فانكره
ذلك في الجبانة قال عائشة مشتغلون بالكراهة على الاطلاق وروى انهم علقوا كرم الله وجهه حرج
الى المصلى فراى قوما يصلون فقال ما زالت هذه الصلاة التي تركهن من كان قبلكم على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقيل له اما تنهاهم قال اني اكره ان اكون الذي ينهى عبدا اذا صلى وكان يخرج
بالناس من رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لا يصلي قبلها ولا بعدها واما الصلاة بعدها
فان شاء صلى بعد الجبانة وان شاء رجع لان هذه الصلاة فاتحق لها بصلاة العيد
قال في القنية وبعد الخروج الى الجبانة لصلاة العيد سنة وان كان المسجد الحاج يسعهم على ما
عامة المشايخ قال السندي في شرح مسلم الصلاة في المصلى افضل من غيرها في
المسجد وعلى هذا اهل الناس مع معظم الامصار واما اهل مكة شرفها الله تعالى فصلوتهم
اداء في المسجد من ازمنة الحول فانه لو اداها في المصلى لم تجز في المسجد لسنته وانما خرج النبي
صلى الله عليه وسلم الى المصلى لضيق المسجد فدل على ان المسجد افضل اذا اتسع انتهى كلامه
واول وقت الصلاة في العيدين اذا ارتفعت الشمس وبيضت العطف
بتقديم وآخره قبل ان زالت الشمس وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصلي العيد والشمس على قيد رمحين او رمحين ويوخر الامام الصلاة في الفطر
قليلا ويعجل في الاضحى اي يستحب تعجيل صلوة الفطر لاجل الاكل تعجيل الاضحية
وخروج الوقت في اثناء الصلاة بقيد ما كان بحيث ثم يصلي الامام بالناس
ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة افتتاح اتما خصها بالذكر مع انه معلوم لانه لا بد
منها لان مراعاة لفظ التكبير في تحريمة العيد واجبة لو قال الله بضم الهاء وسكون اللام
ساهيا وجب عليه سجود السهو كذا في السراج الوهاج مقرونة بالنية كما وصفناه
في نفس النية ثم يقرا سبحانك اللهم وبحمدك الخ يعني بانيا بالاستفتاح عقيب
تكبيرة الاحرام قبل تكبيرات الزوائد وكذا التعوذ عند ابي يوسف رحمه الله
وعند محمد يتعوذ بعد التكبيرات قبل القراءة ثم يكبر بعد تكبيرات تكبيرات
الزوائد والمستحب ان يقف بين كل تكبيرتين من الزوائد مقدار ثلاث تسبيحات
يعني يكبر بسبع تكبيرات ما خلا تكبيرة الاحرام وفي هذا الذي ذكره المصنف رحمه الله

من انه يكبر في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا وهو مذهب ابن عباس رضي
مالك الشافعي رحمهما الله وهو مروي عن ابي يوسف رح ومذهب ابن مسعود
رضي الله عنه انه يكبر للزوائد فقط وهو مذهبنا لما روينا ان النبي صلى الله عليه وسلم
لما صلى العيد اقبل عليهم بوجهه وقال اربع تكبيرات الجنائز لا تستهووا استار
بالمتابعة وحسن البصري يعني مع تكبيرة الاحرام في الركعة الاولى وتكبيرة الركوع في
الثانية وهذا قول فصل والشافعي ورد الى الاصل والتكبير فالاخذ به اولى قال في الخلاصة
وعليه عمل العامة اليوم بقول ابن عباس لانه مرتبة الخلفاء بذلك ورد لان
الولاية لما انتقلت الى بني العباس امروا الناس بالعمل مع التكبيرات بقول
جدهم وكتبوا به لذلك مفاتيحهم وهو ناول ما روي عن ابي يوسف انه قدم بغداد
فصلى بالجانب صلاة العيد وخلفه هارون الرشيد فكبر تكبير ابن عباس
فجعل ان هرون امره ان يكبر تكبيرة فعل امتثالا لامره واما المذهب انهو
على تكبير ابن مسعود ثم يأتي بالتعوذ اي بعد تكبيرات الزوائد وبه اخذ محمد رحمه الله
وعند ابي يوسف رحمه الله يتعوذ بعد تكبيرة الاحرام قبل التكبيرات والتسمية و
القراءة اي بقراءة فاتحة الكتاب وسورة اي سورة شاء وقد روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم قرأ في العيدين سبح اسم ربك الاعلى والغاشية وروي
انه قرأ سورة ق والقمر بالساعة ان كان اماما فيكبر للتعوذ والتسمية والقراءة
واما المقتدي اذا فرغ من تكبيرة سكت ولا يأتي بالتعوذ والتسمية والقراءة
فاذا قام في الركعة الثانية يكبر خمس تكبيرات متواليا تكبيرة الركوع وبهذا ذهب
ابن عباس ومالك والشافعي ورواية عن ابي يوسف كما ذكرنا واما مذهبنا
فثلاث تكبيرات وهو مذهب ابن مسعود ثم يقرأ يعني يأتي بالقراءة بعد
تكبيرات الزوائد في الركعة الثانية وبهذا هو مذهب ابن عباس رضي الله عنهما
وهو الذي عليه عمل العامة اليوم واما مذهب ابن مسعود فانه يوالي بين القراءة
في الركعتين بان يبدأ في الركعة الثانية ويقبض يديه اي يضع يمينه على
شماله تحت سرته بعد التكبيرة الاولى حالة القيام لانه قيام فيه ذكر مسنون
فاذا شرع في تكبيرات العيد ارسلهما لانه ليس بقيام فيه ذكر مسنون فاذا
فرغ منها اي من تكبيرات العيد قبضهما اي وضع يمينه على شماله وبهذا عندهما
لان الوضع سنة قيام فيه ذكر مسنون وقال محمد رحمه الله الوضع سنة القراءة

و في ح يديه في تكبيرات العيدين و برهانا سوى تكبيرة الركوع عزاه الى الله عليه وسلم
رفع اليدين في سبع مواطن وذكر منها تكبيرات الزوائد والاكثرون على ان تكبيرة
العيد ذكر مسنون اعلم ان تكبيرة في الركوع في صلاة العيدين من الزوائد ففي
يجب التنبيه عليها كذا في السراج الوهاج ثم قال فاذا قلت يكبر في الركوع
بين يرفع يديه قال بعضهم لا يرفع وقيل يرفع ثم يجب بعد الصلاة خطبتين
بينك وروى نقل التقبض والخطبة في العيد ليست بواجبة فان تركها
كان مسيئا وجازت العيد وان خطب قبل الصلاة اجزاه ومع الاساءة ولا تعاد العيد
الصلاة بعلم الناس فيخاصة الفطر واحكامها اذا شرعت لاجل ذلك
واحكامها تامة على من يجب ولمن يجب ومتى يجب وكم يجب وتم يجب
اما على من يجب فعلى الحر المسلم المالك للنصاب واما من يجب فللفقراء و
المساكين واما متى يجب فبطلوع الفجر من يوم الفطر واما كم يجب فنصف صاع
من بر او صاع من تمر او شعير او زبيب واما تم يجب فمن ابرز اشياء من
الحنطة والشعير والتمر والزبيب وما سوى هذه الاشياء فلا يجوز ادا بالقيمة و
يجب في عبد المتجر سنة اشياء الخ بتمامه والاغسال وان يصل حسن
ثيابه وهي بيض وتطيب وهو خير الكل متى يفرغ من الصلاة فاروى ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان لا يطعم يوم الفطر حتى يرجع فيأكل من اضحيته اعلم انه يستحب
في هذا اليوم اشياء جميع ما يستحب في يوم الفطر الا الاكل فانه هو خير هنا بخلاف الاتيام
التي قبله فان الاكل قبل الخروج الى المصلى هل يكره فيه روايتان والمختار انه
يكره لكن يستحب ان يأكل فيه اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل انما يكره
في حق من يضحي ان اتاس اضياف الله في هذا اليوم فيستحب ان يكون اكله من
القربة وهنا متوجه الى المصلى وهو يكبر مجرا كما فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا يزال يكبر بالتكبير الى ان يأتي المصلى في قولهم جميعا ثم يجلس
بعد ما خطب بعلم الناس فيها الا انه ذكر التشريق لان الخطبة ما
شرعت الا لذلك لانها بعد الصلاة قال شمس الائمة هذه الخطبة في تكبير التشريق
لا يستقيم الا على قولهما لان بعض التكبير يقع في ايام التشريق واما على قول ابي حنيفة
فلا يقع شيء منها فيها فلا يستقيم الاضافة لكن قد قيل التشريق اسم لصلاة العيد
والفجر عرفة قريب منه وما غاب الشيء سمي باسمه واما تسمية صلاة العيد

و في ح يديه

تشريقها لانها تؤذن بعد اشراق الشمس وارتفاعها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الاجمعة
والتشريق الذي في مصر جامع والتقرير عاقولها مسئلة فارغ الفقاوير من تكلم في صلاة
العيد بعد ما صار نهارا كونه فاقدا ما قضاه عليه عند ابي حنيفة كذا نقله صاحب
السراج الوهاج ثم يضحي بعد صلاة العيد في المصر ويجب الاضحية اذا كان غنيا ويذبحها بعد
صلاة العيد اذا كان في موضع يصلى فيه العيد فان ضحى قبل الصلاة لم يجز وفي القرى اذا
يجوز لهم الاضحية قبل الصلاة بعد طلوع الفجر الثاني اي اذا كان في موضع لم يصل
فيه العيد جاز ان يضحي بعد طلوع الفجر الثاني يوم الاضحى وينظر الى موضع يجتمع
المضحي عنه ويجوز صلاة العيد في موضعين ويجوز ان يضحي بعد ما صلى
في احد الموضعين استحسانا والقياس ان لا يجوز ما لم يفرغ من الصلاة في كلا
الموضعين كذا في المجتبى ويستحب تعجيل صلاة الاضحى واعلم ان القربة بها نوعان نوع
بطريق التمليك كالصدقات ونوع بطريق الاتلاف كالاعتاق
والاضحية وفي الاضحية اجتمع المعنيان فانها تقرب باراقة الدم وهو الاتلاف
ثم يتصرف في اللحم بكون تمليكا واباحة ويذبح عن نفسه واولاده الصغار
اعلم انه لا يجب الاضحية عليهن اولاده وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان
الاضحية يجب عليه عن ولد الصغير وان كان للصغير مال يضحي عنه ابوه من ماله
لا من مال نفسه على الاصح والخلاف في الاضحية كالخلاف في صدقة الفطر
وقيل لا يجوز التضحية من مال الصغير في قولهم جميعا يذبح عن كل منهم شاة
ويذبح بقرة او بدنة عن سبعة تنابيان للعدد الواجب والقياس ان لا يجزئ
البدنة كلها الا عن واحد الا انا تركناه بالاثر وهو ما روي عن جابر رضي الله عنه
انه قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة
ولان سبع الشاة فيبقى على اصل القياس ويجوز عن ستة او ثلاثة ولا
يجوز عن ثمانية وكذا اذا كان نصيب احدهم اقل من السبع ولا يجوز عن اكثر
لان بعضه اذا خرج عن ان يكون قربة خرج الكل من ان يكون قربة ولو كانت البدنة
بين اثنين يضحيان يجوز في الضحايا واذا جاز على الشركة فعسى اللحم بالوزن لانه
موزون ولو اقسموا اجزافا لا يجوز الا اذا كان معه شيء من الاكارع كالبيع لان
القسمة فيها معنى المبادلة ولو اشتروا بقرة يريدان يضحي بها عن نفسه فمات
ستة منهم اجزاه استحسانا والقياس ان لا يجوز وهو قول زفر والاحسن ان يضمن

مطلب في الاضحية

ذكر الجزر

ذكر قبل الشراء او لا يشتري بقرة يريد ان يشترك معه اثنان ليجزئ عن الجميع خلافا لمن يقول
لا يرجع بما تصدق بثلثها على الفقراء ويطعم منها الاغنياء ويدخر منها لنفسه
كما روي انه صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال كلوا وتزودوا
وادخروا رواه مسلم والنسائي وعليه اجماع الامة ولا ينقص التصدق عن الثلث اي
يندب ان لا ينقص التصدق من الثلث لان الحسنات ثلاث الاطعام والاكل والادخار
وهذا في الاضحية الواجبة والسنة سواء اذا لم تكن واجبة بالنذر وان وجبت بالنذر فليس
لصاحبها ان يأكل منها شيئا ولا ان يطعم غيره من الاغنياء سواء كانوا فقراء غنيا
او فقيرا لان سبيلها التصدق وليس للمتصدق ان يأكل من صدقته ولا ان يطعم
غنيا ويتصدق بجلدها او يجعل منه نحو جراب وغربال لانه جزء منها فجاز له التصدق
والانتفاع به ولا بأس ان يشتري به ما ينتفع بعينه مع بقائه استحسانا وذلك
ما ذكرنا فان للمبدل حكم المبدل ولا يشتري به ما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك نحو
اللحم والطعام ولا يبقيه بالدراهم لينتفع الفقراء بعينه وعامة الروايات في هذا
انه لا يتصدق على قصد التمول في اللحم بمنزلة الجلد في الضحية ولو باعه بالدراهم يتصدق
بها جاز لانه قربة كالتصدق بالجلد واللحم وقوله صلى الله عليه وسلم من باع جلد
اضحيته فلا اضحية له يفيد كراهة البيع واما البيع فجائز لوجود الملك والقدرة على التسليم
ولا يعطى اجرة الجزار منها لقوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه تصدق
بلحمها وجلودها واعطى الجزار منها والنهي عنه انما هو نهي عن البيع لانه باعه
بمقابلة علة مضارعة كالبيع ويكره ان يجز صوفها قبل الذبح فينتفع به لانه
تلزم القربة بجميع اجزائها بخلاف ما بعد الذبح ويكره له الانتفاع بلبنها كما
في الصوف وفي الجامع ما دل على جواز الانتفاع بلبنها وصوفها لان الواجب
في حقه في الندرة فلا بين وافضل ان يذبح اضحيته بيده ان كان يحسن الذبح
لان الاولى في القرب ان لا يتولاها الا نائبه وان امره بغيره فلا بأس
لانه صلى الله عليه وسلم سلق مائة بدنة فنحر منها بيده بنفسه وستين ثم اعطى
الحربة عليا فنحر الباقي وانما كان لا يحسن ذلك فالافضل ان يستنجز بقره كبدا
بجلها مستقبلة ولكن ينبغي ان يشهدها بنفسه لقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة
رضي الله عنها قومي فاشهدي اضحيتك فانه يغفر لك باول قطرة من دمها كل ذنب
ويستقبل بضحيته القبلة ويقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض

حنيفا مسلما وما انا من المشركين ويقول عند الذبح بسم الله والله اكبر ثم التسمية في
ذكوة الضحايا شرط حتى لو ترك التسمية عامدا او ناسيا لا تؤكل ذبيحته والتسمية
التي تسن قبل الذبح قاصدا التسمية على الذبيحة ولو سمى ولم يجهر
التسمية صح لانه نوى التسمية وظاهر حاله يدل على انه قصد بالتسمية على الذبيحة فيتبع فيها
ونوى وارادة التسمية لا بد النفس كما في الصلاة لا تؤكل لمن قال الله اكبر والاولى
متابعة المؤذن لا يعتبر بما في الصلاة والمعتبر ان يذبح عقيب التسمية فصل
ان يشتغل بعمل يقطع الذبح عادة مثل ان اشتغل بعض الانام من كلام قبيح او شرب ماء او اكل
لقمة او كذب شفرته ثم ذبح يحل وان كان كثيرا لا يحل وفي القصب شفرته عند ارسال
الجارح والرمي وهي على الاثر لان الاستئناف يجب بالوسع والذبح في وسعه
في الاول الذبح وفي الثاني الرمي والارسال دون الاصابة فيشترط عند فعل يقدر عليه فمتى لو
اضجع شاة وسمى ثم تركها وذبح غيرها بالكين الذبح كان عليه ولم يسم عليها اكل
ولو رمى الى صيد وسمى فاصاب غيره حل وكذا اذا ارسل كلبه الى صيد فترك الكلب
ذلك الصيد واخذ غيره حل لتعلق التسمية بالاثر ولو اضجع شاة وسمى وطرح سكينا
واخذ سكينا آخر فذبحها به ولم يسم حلت لتعلقه بالذبح ولو سمى على سهم فترك واخذ
غيره ورمى به لم يحل لما ذكرنا ولو سمى فذبح شاتين على التعاقب حلت الاولى دون
الثانية ولو اضجع احديهما فوق الاخرى فذبحها وفغره واحدة بسكين واحدة وسمية
واحدة حل اكلهما ثم شرط في التسمية هو الذكر الخاص على ما قال ابن مسعود
رضي الله عنه جردوا التسمية حتى لو قال عند التسمية اللهم اغفر لي واكتفى به لا يحل
لانه دعاء وسؤال ولو قال الحمد لله او سبحان الله يريد به التسمية حل ولو عطس عند
الذبح فقال الحمد لله لا يضح لانه يريد به الحمد على العطسة دون التسمية بخلاف الخطبة حيث
يجزيه ذلك عن الخطبة ومائدة السنن عند الذبح وهو قوله بسم الله والله اكبر
منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن عباس مثله وذكر الحلواني المستحب
ان يقول بسم الله الله اكبر هكذا واو وبالله اكبر هكذا بقطع فور التسمية ثم تعيني ركعتين
بعد الذبح على ما عرف في الاضحية ويقول بعد السلام من الركعتين اللهم ان
صلاتي ونسكي وعبادتي ومحياي ومماتي اي وما آتيته في حياتي
وامواتي عليه من الايمان والعمل الصالح لله رب العالمين خالصة لوجهه
لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين اللهم هذا منك
ولك والبك اللهم تقبله مني كما تقبلت من ابراهيم عليه السلام بفضلك

وجودك

وجودك واكرمك اكرمني فقال صلى الله عليه وسلم فاذا ذبحتم فاقولوا في ذبحكم من السكين
ثم اذا كبرتم فكبروا كتبين بارك عليهما وسلم وسئل الله تعالى بسبب ان اعطاه اياه وهي اي
الاضحية جائزة يوم النحر وهو اول ايام العاشر من ذي الحجة وايام بعده ايام الحادي عشر
واثنا عشر بدليل ان وقتها ووقتها ثلاثة ايام افضلها اولها ثم روي ذلك عن عمر
وعلي وابن عباس رضي الله عنهم موقوفا عليهم وهو كالمرفوع في مثله من المقادير لان
الرأي لا يهتدي اليه فيجعل عليه وانما كان اولها افضل لان فيه مسارعة الى الخير وبكرة
الذبح في ايامها لانه يكره لاحتمال الغلط في الظلمة وايام النحر ثلاثة وايام التشريق
ثلاثة البقاء والكل بمضي ابعتها والحاقها باخرها فتشريق الاخير والمتوسط
نحر وتشريق والتضحية فيها افضل من التصدق بثمن الاضحية ولو لم يضح حتى مضت ايام
النحر وكان غنيا وجب عليه ان يتصدق بالضحية سواء كان اشتراها او لم يشترها وان
كان فقيرا فان اشترى الاضحية او اوجبها على نفسه بالنذر وجب عليه التصدق
بعينها الذي اوجبه او اشتراه فان في شرعة الاسلام ومن سنن الاسلام التضحية
بالانعام وكليس سنة عند تعالى ومنوي بها فداء ونفسه كما صار الكبش فداء لاسمعيل ثم
ويجتزأ من الشاة الكبش الابيض الاملح الاقرن الذي هو اطراف السليم العين
والاذن والسن العظيم النفس وقد ذبح صلى الله عليه وسلم كبشين بنفسه سوداوين
ويكره ذبح سوداء ويشتهى في سواد وذبح الاضحية بالمصلى اولى ويطيب نفسا بما نفق
بها ويعجبني ان وجد كبشا على رسول الله صلى الله عليه وسلم لسنا بان منه كراهة وذبحه
ويرفق بالاضحية عند ذبحها لما يجري ما ذكرنا في الذبح غير اعتياد ولا بد بحد السكين حد بد ولا
يحد الشفرة والشاة تنظر اليه ويترك التضحية حتى تبرد ثم سلخها ولا بد لها بالتبريد
قبل ان تبرد ويبدأ يوم النحر بلحم اضحيته قبل كل شيء فيأكل من كبدها وكبيدها من قرمها
فيأكل من كل ذبيحة شيئا والسنة ان يبدأ بكبدها ويتصدق به ثم يأكل من القلب او في
اراد التضحية يوم النحر غلاما فذبح في الحر من بيته شعرا ولا يقسم ظفرا شبيها بالحي لحرم
منه كلامه ويكبر التشريق واجب ووقته اوله عقيب صلاة الفجر من يوم عرفة
على قول عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وبه اخذ اصحابنا بالاتفاق فيجب على الحاضر
عقيب صلاة العصر من يوم النحر عند اصحابنا الثلاثة رحمه الله فيكون جملتها على اصلهم
وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه لان التكبير مقدم وكان الاخذ بالاثقل اولى احتياطا
وعند ابي حنيفة رحمه الله عقيب صلاة العصر من آخر ايام التشريق فيكون جملتها على اصله

وهو قول عمر وعلي رضي الله عنهما اذ هو الاكثر وهو الاحوط في العبادات والمنصوص على قولهما
كذا في المنتقى والتكبير اي تكبير التشريق من مشروع عقيب الصلوات المفروضات
دون السنن والنوافل والوتر وصلاة الجنازة يدخل فيه عيد الفطر والاضحى فانه يكبر
عقيب هذه الصلوات بالاجماع بين ابي حنيفة وصاحبيه وشرطه الامامة والمصر
والجماعة المسجد احتراز عن المسافر والقروي والمنفرد وجماعة غير مسجد كجماعة البيت
والعيد فيما يظهر ان شروطه شروط الجمعة غير الخطبة والسلطان والحرية في رواية
وهو الاصح وبذا عند الجنبلي وقالا على كل من يبني الكتوبة لانه تبع للمكتوبة والمصر
على قولهما ومن شروطه ان يكون الصلاة صلاة ايام التشريق واداؤها في ايام
التشريق بان ادامها في وقتها او فاتته صلاة في ايام التشريق فقضاها
في ايام التشريق من تلك السنة واما اذا فاتته صلاة قبل هذه الايام فقضاها
فيها ولا يكبر لان القضاء على وفق الاداء وكذا الفائتة في ايام التشريق فقضاها
في غير ايام التشريق او قضاها في ايام التشريق من قابل لا يكبر عقيبها لان هذه
سنة او واجبة فاتت عن وقتها فلا يقضي كرمي الجمار وصلاة العيد والجمعة واذا
صلى الامام التكبير كبير المقتدون لانه يؤدي في اثر الصلاة لا في نفسها
لم يكبر الامام فيها خلافا لمحمد لان التكبير في اثر الصلاة لا في نفسها
الا تراه يجوز الاقتداء به في حالة السجود دون حالة التكبير وكذا المسبوق
يتابعه فيه ولا يؤخره وينتظر المقتدي الامام حتى يأتي بما بقي يقطع التكبير وهي الاشياء
التي تقطع البناء كالخروج من المسجد والحدث العمد والكلام وان سبقه الحدث
قبل ان يكبر تفوضاه وكبر على الفصيح والمحرم اذا سلم كبر ولا ثم ان شاء وان كان عليه
سجود السهو بدأ بالسجود للسهو ثم التكبير ثم التلبية لان الذي يؤدي عقيب
الصلوات فائتة اشباه بجود السهو وتكبير التشريق والتلبية فيجود السهو يؤدي
في تحريمة الصلاة حتى لو اقتدى برجل اعاد مسلم وعليه السهو فتح اقتداؤه والتكبير
يؤدي في حرمة الصلاة ولا يؤدي في تحريمتها حتى لو اقتدى برجل يرى مسلم وعليه تكبير
التشريق لم يصح اقتداؤه والتلبية لا تؤدي في تحريمة الصلاة ولا في حرمتها
وانما تؤدي عند القعود والهبوط قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة
فسهوت ان اكبر فكبر بهم ابو حنيفة رضي الله عنه فدل على ان الامام وان ترك
التكبير لا يتركه المقتدي وفيه دليل ايضا ان الامام اذا كبر ثم خرج من المسجد عمدا

قال في النهاية

قال في النهاية المعتمد على ابي يوسف رحمه الله في قوله يوم عرفة ان بعد الغروب بمنزلة
النحر لا يوم عرفة قال السرخسي لا طعن عليه في هذا فقد سمى رسول الله صلى الله عليه
وسلم المغرب وتر النهار لاتصال وقتها بالنهار ومراد ابي يوسف هنا ذكر
اليوم الوقت يعني ليست بيوم وقت الوقوف بعرفة فكان هذا ذكرا للفظ
ليبان ان ما بعد غروب الشمس وقت للوقوف بعرفة فان وقته يمتد
الى طلوع الفجر ثم في هذا فوائد منها بيان منزلته عند شيخه في قلبه حيث قدم قوله
به ومنها بيان هيبة شيخه في قلبه فانه لما سمى عن مالا يسمى عنه ورد
التكبير ومنها مبادرته في شيخه الى الاستبشار عليه حيث كبر لتذكر هو فكبر وهكذا
ينبغي ان يكون المعاملة بين كل استاذ وتلميذه يعني ان التلميذ يعظم استاذه
والاستاذ يستر عليه عيوبه وفيه دليل على ان تعظيم الاستاذ في طاعة حيث يقدم
ابو يوسف تلميذه فصل في صلاة الجنازة من باب اضافة الشيء الى
سببه اذ الوجوب بحضور الجنازة والجنازة بفتح الجيم اسم للميت وبالكسر
اسم للسرير والنعش فالحركة العليا للاعلى والسفلى للاسفل وقيل عكسه وجه
المناسبة انه ذكر ابواب الصلاة فوجد افرادا اصلا وعارضا وختم بالعوارض من حيث
انها فرد الموت من العوارض فالحق بجنب او انهى الابواب واحزا الامور
بالموت فذكر باب الجنائز وقبل الشروع في ذكر صلاة الجنازة تذكر مقدمة
بما يتعلق بالميت وغسله وتكفينه تحقيقا اذا احتضر اريحل وجه وجهه الى
القبلة على شقه الايمن وقوله احتضر اي قرب من الموت لان الوفاة حضرته
وملائكة الموت حضرته او حضرة اجله والموت مفارقة الروح الجسد وعلاماته
ان احتضر ان يسترخي قدماه فلا ينتصبان وينعوج انفه وينخسف صدغاه
وتمتد جلدة الخصية لان الخصية تتعلق فاذا خلقت تدلت جلدتها وتمتد
جلدة وجهه اي تنبسط فلا يرى عنها عضون والعضون بكسر الجيم وانقباض
وطي ياء وقوله وجه على شقه الايمن هو السنة اعتبارا بحال الوضع في القبر لانه
قريب منه والمختار ان يوضع مستلقيا على قفاه بحيث لو قعد استقبل القبلة لان اسهل للروح
الخروج به قال ان شئ وقبل ان كان سهلا فاستقاه على قفاه ليسهل
الخروج روحه وعن سلمى ام رافع قالت قالت لي فاطمة بنت رسول الله صلى الله
عليه وسلم صنعي فراشي وسط البيت واستقبلي بي القبلة ثم قامت فاغتسلت كاحسن ما

ما نفس وليست تنبا بعد دائم قالت تعلمين اني مفيوغته الان ثم اضطجعت
القبر وتوسدت يمينها ثم فارقت ذكره في مسند احمد والقبر احد المنازل
لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه مسلم وله خامس ان
احدهما تشبيه على الاجمال لانه يتوقف فيه السائل واعتقاده فيحتاج الى
تذكره وتنبيه له على التوحيد الثانية ينبغي ان يكون اخر كلامه كلمة التوحيد لقوله
عليه السلام من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة رواه ابو داود واحمد
وروى ان جماعة من اصحاب ابي يوسف القاضي وضعوا عليه قطنا لهم عن
اجفار سنين راكبا او ماشيا فقال بعضهم بعضي راكبا وقال بعضهم ماشيا
فقال حطام بن كل شيء بعده شيء بربه ماشيا والا فبربه راكبا فرجعوا ان عنده
قوة الفراج في دان فقيل فيض ابو يوسف ارادوا رحمه الله بذلك ان يكون
آخر عهده بالدنيا الاشتغال بالعلم والبحث عنه فانه يبعث عليه وصورة التلقين
ان يقال عنده في حالة النزع جهرا وهو يسمع اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان
محمدا رسول الله ولا يقال لنفس ويلقن قبل الغرغرة ولا يلح عليه في تلقينها فانه
ان يضجر فيرتد فاذا فاظ فارقه لا يعيد فاعلية الملقن الا ان يتكلم بكلام غيره
ويستحب ان يكون الملقن غير متهم بالمسترة بموته وان يكون ممن يعتقد فيه الخير
ليلا يرجح البيت ويستحب ان يقرأ عنده وحوله يس لقوله صلى الله عليه
وسلم اقرؤا عند موتاكم سورة يس وانما يلقن الكبير في القبر فتذكر في
تخصيص الاولة انه مشروع عند اهل السنة لان الله تعالى يحييه في القبر على ما جاءت
به السنة وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بتلقين الميت بعد دفنه
وصورته ان يقول يا فلان ابن فلانة او يا عبد الله بن عبد الله اذكر دينك
الذي كنت عليه وقل رضيت بالله ربا وبالاسلام دينا وبمحمد نبيا فقيل رسول الله
فلو لم يعرف امه قال ينسبه الى حوى كذا في الكوكب فان قيل اذا مات الانسان
ولم يدفن مئة سال في القبر ام في البيت اختلف فيه سمع بح قال بعضهم
لا تسال حتى يدفن لان الانار وردت بذلك وقال بعضهم يسال في
بيته تقضي عليه الارض وتبلى عليه كالقبر لانه روي ان الميت يسال
بعد الموت بثلاثة ايام فصل والقول الاول اشهر ولو مات رجل في قرية وحمل
فدفن بموت الى بلد اخرى قال ابو جعفر البلخي يسال في اي البلدين لانه كالقبر

وقال ابو بكر

وقال ابو بكر لا يسال حتى يرد في اي القبرين قال قيل من يسال المقتول الذي ضيع في القبر
فالجواب ان كل حي روح من حي او دم فانه بالغ القبر وهو قول اهل السنة فكل
ميتة اكلت فيقول له من ربك ثم يقول له فيما ذا ربك
ثم يقول له فيما دينك ثم يقول له من نبيك ثم يقول له فيما ذا نبيك محمد صلى الله
عليه وسلم وقال بعضهم لا يلقن الملك بل يلهمه الله فيجيب كما ذكره
الحكيم عيسى عليه السلام في المهد واما البالغ من الرجال والنساء من المسلمين
والمسلمات فيقبر فاذا دخل في القبر فانه يسال عن الايمان وغيره وعن نبيه بالتفاوت
بين اهل السنة والجماعة ومن انكر ذلك فهو كما ذكر في روضة العلماء فاذا
مات شد والحيه وغمضوا عينيه ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على ابي
سلمة وقد شق بصره فاغمضه وقال ان الروح اذا قبض تبعه البصر ولانه
اذا ترك يبقى فاتح المنظر ويبادر الهوام فاه وعينيه اذا لم يغمض به ذلك
وقيل ان الميت اذا مات يستحب ان يغمض بسبعة اشياء احدها ان يغمض
ارفق ابله به اما وله او والده اغماضه باسهل ما يقدر عليه الثاني ان يشد لحياه
بعصابة عريضة تشد في رأسه الاعلى وتربط فوق رأسه لئلا يبقى فوه مفتوحا
فيدخل الهوام والثالث ان يمر يده على جفنيه فيرد زراعاه الى عضديه ثم تجذبان
ويرد اصابع يديه الى كفيه ثم يمد ويرد فخذاه الى بطنه وساقاه الى فخذيه
ثم يمدان ليكون اسهل على غاسليه وذلك لان الروح اذا فارق البدن
كان البدن حارا لغريزة الروح ثم يبرد فاذا لين عقيب خروج روحه
لانت اعضاؤه وان لم يلين يقيت جافية والرابع ان يرفع عنه ثيابه
التي مات فيها لان الثياب تحمي عليه فيسرع الى الفساد والخامس ان
يسجى جميع بدنه بثوب والسادس ان يترك على شيء مرتفع من الارض من لوح
او سرير ليلا يصيبه نداوة الارض فيتغير ريحه والسابع ان يجعل على بطنه
حديدة او طين رطب ليلا ينتفخ ويستحب ايضا ان يعلم جيرانه واهله وذوي
بموته حتى يؤذنوا احبته بالصلاة عليه واكد عادته ويكره النداء في الشوارع
والاسواق لانه شبيه بالجاهلية قال بعضهم انما ان يكون عالما او زاهدا فلا يكره
وقال في المحيط لا بأس به على الاصح لان فيه تكثير الجماعة من المصلين عليه ويستغفر
له ولم يمنع الناس على الطرقات والاعتبار وفي الكبرى لا بأس بالاعلام الناس

بموته لقوله صلى الله عليه وسلم في المكنة التي كانت في ناحية المدينة اواتيت فاذنوني وينبغي ايضا ان يسارع الى قضاء دينه وابرائه منه لان نفس الميت معلقة بدينه حتى يقضى عنه ويبادر الى تجهيزه ولا يؤخر لقوله صلى الله عليه وسلم عجلوا بموتاكم فان يك خيرا قدمتموهم اليه وان يك شرا فبعدا لاهل النار فان كانت فجاءة ترك حتى يتيقن موته فاذا اراد غسله وضعه على سريره لينصب الماء عنه ولانه لو وضع على الارض يتلطخ بالطين فلهذا وضعوه على سريره وانما كيفية الوضع فقال في شرح النافع يوضع مستلقيا على قفاه ومنهم من اختار الوضع مضطجعا ويكون رجلاه نحو القبلة كما كان يفعل في مرضه لو اراد الصلاة بالايماء وقيل يوضع عرضا كما يوضع في القبر قال السرخسي والاصح انه يوضع كما تيسر فان ذلك يختلف باختلاف الاماكن ويستحب ان يكون الغاسل ثقة يستوفر النفس ويكتم ما يرى من قبيح ويظهر ما يرى من حسن فان رأى ما يعجبه من اجمال وجهه وطيب رائحته وشبابه ذلك يستحب له ان يحدث به الناس وان رأى ما يكره من اسوداد وجهه ونتن رائحته وتغير اعضائه وانقلاب صورته وغير ذلك فلا يجوز ان يحدث به احدا لقوله صلى الله عليه وسلم اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساويهم وقال صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فكتم عليه غفر الله له اربعين مرة فان كان الميت مبتدعا مظهرا لبدعته ورأى الغاسل ما يكره فلا بأس ان يحدث به الناس ليكونوا زاجرا له عن البدعة ويستحب ان يكون بقرب الغاسل مجمرة فيها يجوز ليتبخر من الميت ريح كريهة فتقمع نفس الغاسل او من يعينه ويستحب ان يبسط الموضع الذي يغسل عليه الميت فيه ويجعل على رأسه وعلى مواضع السجود منه قطنا لان الماء ينزل منه ويقصون اظفاره ان طالت ويجمع ما يسقط من شعره وظفره ويدفن معه لان الميت يحشر بجميع اجزائه ويستحب ان يغسل الميت وتر ثلاثا او خمسا او سبعا ولا يزاد على السبع الا ان يحتاج الى الزيادة لان الوتر احب الى الله تعالى ويستحب ان يكون الغاسل امينا حافظا لما يرى من الميت من حسن وقبيح لان ما يرى من القبيح امانة عنده فلا يجوز ان يذكره لغير ضرورة ويستحب ان يكون الغاسل وتر اليدين يستنجي الميت ويوضئه وضوءه للصلاة غير انه لا يمضمض ولا يستنشق ولا يدخل الماء في عينيه ومنخريه ولا يسرح لحيته ولا رأسه ويستحب ان يغسل الميت على سرير او موضع مرتفع ويستحب ان يجعل على السرير شيء من الحشيش او القصب الفارسي ليسيل الماء عن بدن الميت ويستحب ان يكون الماء حارا ان امكن ويستحب ان يكون الغاسل متوضئا بوضوء الصلاة ويكتم ما يرى من قبيح ويظهر ما يرى من حسن فان رأى ما يعجبه من اجمال وجهه وطيب رائحته وشبابه ذلك يستحب له ان يحدث به الناس وان رأى ما يكره من اسوداد وجهه ونتن رائحته وتغير اعضائه وانقلاب صورته وغير ذلك فلا يجوز ان يحدث به احدا لقوله صلى الله عليه وسلم اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساويهم وقال صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فكتم عليه غفر الله له اربعين مرة فان كان الميت مبتدعا مظهرا لبدعته ورأى الغاسل ما يكره فلا بأس ان يحدث به الناس ليكونوا زاجرا له عن البدعة ويستحب ان يكون بقرب الغاسل مجمرة فيها يجوز ليتبخر من الميت ريح كريهة فتقمع نفس الغاسل او من يعينه ويستحب ان يبسط الموضع الذي يغسل عليه الميت فيه ويجعل على رأسه وعلى مواضع السجود منه قطنا لان الماء ينزل منه ويقصون اظفاره ان طالت ويجمع ما يسقط من شعره وظفره ويدفن معه لان الميت يحشر بجميع اجزائه ويستحب ان يغسل الميت وترا ثلاثا او خمسا او سبعا ولا يزاد على السبع الا ان يحتاج الى الزيادة لان الوتر احب الى الله تعالى ويستحب ان يكون الغاسل امينا حافظا لما يرى من الميت من حسن وقبيح لان ما يرى من القبيح امانة عنده فلا يجوز ان يذكره لغير ضرورة ويستحب ان يكون الغاسل وتر اليدين يستنجي الميت ويوضئه وضوءه للصلاة غير انه لا يمضمض ولا يستنشق ولا يدخل الماء في عينيه ومنخريه ولا يسرح لحيته ولا رأسه ويستحب ان يغسل الميت على سرير او موضع مرتفع ويستحب ان يجعل على السرير شيء من الحشيش او القصب الفارسي ليسيل الماء عن بدن الميت ويستحب ان يكون الماء حارا ان امكن ويستحب ان يكون الغاسل متوضئا بوضوء الصلاة ويكتم ما يرى من قبيح

الموت

الموت حال عرض على الله ورجوع اليه فوجب تطهيره بالغسل تعظيما لله تعالى فيما يلاقيه ولهذا اختص غسل الكافر وان كان لا يغسل تعظيما لله لانه حال رجوع الى الله وبه وردت السنة في حق الكافر من حديث ابي طالب واختلف المشايخ فانى علته وجب غسل الميت قال بعضهم لاجل الحدث لان الحاجة ثبتت بالموت لان النجاسة التي تثبت بالموت لا يزيلها الغسل كما في سائر الحيوانات والحدث قابل للزوال بالغسل حالة الحياة فكذا بعد الوفاة والاول ادنى لان نجس الموت كرامة له ولكن يعير لحدثه لان الموت سبب لاسترخاء المفاصل وزوال العقل قبل الموت وهو حدث وكان يجب ان يكون مقصورا على اعضاء الوضوء كما في حال الحياة الا ان الغسل رفع حال الحياة عن جميع البدن في الحدث كما في الجنابة لكن اكتفى بغسل الاعضاء الاربعة نفيا للحرج لانه يتكرر في كل يوم والجنابة لما لم تتكرر لم يكتف بغسل الاعضاء الاربعة فكذا الحدث بسبب الموت وكان ابو عبد الله الجرجاني وغيره من مشايخ العراق يقولون بان غسله وجب بنجاسة الموت لا بسبب الحدث لان الادمي له دم سائل فيتنجس بالموت كسائر الحيوانات التي لها دم سائل على انه يتنجس بالموت ان المسلم لو وقع في بئر ومات فيها فانه يتنجس البئر كله وكذا لو حمل منبا فيه نفس وصلى معه لا يجوز الصلاة ولو كان نجس النفس واجبا لازالة الحدث لا يجوز الصلاة مع الميت قبل الغسل كما لو حمل محدثا وصلى معه والدليل عليه ان الميت لا يسبح ربه كما في الحدث فدل ان النفس واجب لازالة النجاسة الثابتة بالموت كرامة له والاول بخلاف سائر الحيوانات فكان هذا القول اقرب الى القياس وقيل يجب غسله لان الميت ينزل وهذا فيه اشكال لان النزال لم يكن لشهوة ثم الادمي على ضربين منهم من يصلى عليه ولا يغسل وهو الشهيد ومنهم من يغسل ويصلى عليه وهو المسلم غير الشهيد ومنهم من يغسل ولا يصلى عليه وهو الباغي وقاطع الطريق والكافر الذي له ولي مسلم ومنهم من لا يغسل ولا يصلى عليه وهو الكافر الذي لا ولي له من المسلمين كذا في المنتقى والاصل ان من غسل الميت بغير اجرة فان كان الغاسل اجيرة فان كان هناك غيره يجوز له اخذ الاجرة وان لم يكن هناك غيره لا يجوز له حينئذ يكون واجبا عليه واما اخذ

اجرة حياكة الكفن فاختلف المشايخ فيه واجرة الحمال والحفار يجوز ان تكون من جميع
المال وينبغي ان يكون غسل الاولى الاولى غسل الميت وتكفينه ودفنه والصلوة عليه
فرض على الكفاية وجعلوا على عورته حرقة عند الغسل لان ستر العورة واجب في كل
حال والاولى ان يحرم حيا وميتا الا ترى انه لا يحل نظر غسل الشعر والظفر بخلاف
ذوي المحارم الاجانب بعد الوفاة وقال صلى الله عليه وسلم لا ينظر الى فخذ حي ولا ميت
قال ابن ابي عوف في شرحه عورة الميت من سرته الى ركبته وصححه صاحب
النهاية والكرخي وقال في الهداية يكفي ستر العورة الغليظة يعني القبل
والدبر وصححه في الهداية تيسيرا وتنزعوا عنه ثيابه ويغسل تحت ستر يجلس الميت قال ابو
حنيفة ومحمد نعم وقال ابو يوسف لا ويوضؤه لقوله صلى الله عليه وسلم
للمرأة التي غسلت ابنته ابدان بميامنها ومواضع الوضوء منها ولانه يخرج غسل
رجليه في وضوئه ويوضؤ كل ميت يغسل الا الصبي الذي لا يعقل ولا يمضمضوه
ولا يستنشقوه وقال الشافعي سيخلف وكذلك ومن العلماء من قال يجعل انملة
على اصبعه حرقة رقيقة ويدخل اصبعه في فم الميت ويمسح بها سنانه ولهاته
ومنخريه وينقيها ويدخل منخر به ايضا قال الحلواني وعليه عمل الناس اليوم
ثم يفيضون الماء عليه يعني يصب عليه الماء صبا بعد الوضوء وهو سنة وفي المجتبى
وفاضي خان انه لو توضأ اولا وضوء الصلوة فاذا فرغ من الوضوء فانه يغسل رأسه
ولحيته بالخطمي فان لم يكن فبالصابون فان لم يكن فبالغاسول فان لم يكن يصب
الماء الفواح وهذا كله قبل غسله فاذا فرغ من غسل رأسه اضجعه على شقه الايسر
فيغسل الايمن بالماء الفواح في كفه فيستوعب جميع بدنه فالاولى والثانية
بالماء القراح والثالثة بالمغلي والمراد بالسدر الاوراق ولا يحتاج في غسل
الميت الى النية وقيل يحتاج اليها حتى لو وجد وامتنافي الماء لا بد من غسله
قال في المجتبى اذا وقع في الماء او سال به الوادي فمات او كان ميتا والمطر
يقع عليه فانه يغسل في جميع ذلك ولا يجزي ذلك من الغسل الا اذا اجرده
في الماء الجاري او في الماء الكثير من موضع الى موضع فانه يكون ذلك غسلا له
لان غسله عبادة واجبة على الاحياء فلم يسقط به ذلك لم يجز ولو صب الماء
على الميت مرة او غمس في الماء الجاري مرة جاز وان لم ينو غسلا غسل الميت
كذا في المجتبى ويجمر سريره وتراي بخرة بالمجمرة اذا اراد وغسله ولا يراد على

يغسل ويغلى الماء بالسدر اي الورق والحرض يعني الاشنان قبل الكفن وتجامر
الغسل عند نا وقال الشافعي يغسل بالماء البارد فان لم يكن فبالماء القراح وهو الماء
الذي لا طيب فيه ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي وهو نبت له ورق طيب الرائحة يعمل عمل
الصابون في التنظيف وبهذا اذا كان له شعر فان لم يكن له شعر او انما لم يكن لم يحتج الى
ذلك ويغسل الميت ثلاث مرات لان الغالب ان لا يكمن من اقل من ثلاث
يحصل بها الانقاء وان غسل مرة واحدة فانقى جاز وغسل المرأة كغسل
الرجل ثم يضجعه على شقه الايسر فيغسل شقه الايمن بالماء القراح ثم يضجعه
على شقه الايمن فيغسل على شقه الايسر حتى يعينه ثم يجلسه ويسنده اليه
ويمسح بطنه مسحا رفيقا فان خرج منه شيء غسله ولا يحرز عن ثوب الكفن
ولا يعيد غسله ولا وضوءه واعلم انه يغسل الرجال الرجال والنساء النساء
والايغسل احدهما الآخر فان كان الميت صغيرة لا تشتهى جاز ان يغسله النساء وكذا
اذا كانت صغيرة لا تشتهى جاز للرجال غسلها والمجبوب والخصي في ذلك
كالفحل ويجوز للمرأة ان يغسل زوجها لو لم يكن منه في حياته ولا حدث بعد موته
ما يوجب البينونة من تقبيل ابن زوجها فان حدث ذلك بعد موته لم
يجز لها غسله خلافا لزفر واما هو فلا يغسلها اذا ماتت عنه خلافا للشافعي
وان مات الرجل عن ام ولده فوجب عليه عدة الطلاق ثلاث حيض لم
يكن لها ان تغسله خلافا لزفر ولو مات عن امته او مكاتبته لم تغسله بالاجماع
ويكره الحائض والنفساء والجنب غسل الموتى فان فعلوا اجزاهم لحصول المقصود
ولو ماتت امرأة وليس بحضرتها من النساء والمسلمات احد فان ماتت
في سفر ولم يكن معها الا رجال فان كان لها زوج او محرم بلغ حد الشهوة والحق
الغسل علموه الغسل فيغسلها ويكفنها وان كان معهم زوجها لم يغسلها وان
لم يكن معهم صبي يعمونها فان كان ابنهم محرما لها يممه بيده من غير خرقة
لانه يجوز له مس ما في جاتها كذا بعد وفاتها ولا بأس ان ينظر الى وجهها
ويعرض عن ذراعيها بوجهه كما في حياتها وان كان معهم ذو محرم علموه الغسل
فيغسلها ويكفنها فان مات الرجل في سفر ولم يكن معه رجال معروف فان
كان فيهن امرأته غسلته وكفنته وصلين عليه وتقدم امامتهن وسطهن
ودفنه وان لم تكن امرأته معهن وهن في حلة الغسل فيغسلنه ويكفنه ويصلين

عليه ويدفنه وان لم يكن معهن الا رجل واحد فان كانت امرأة صغيرة لا تشتهى فالاحب
ان يغسلها النساء ويكفنها وان لم يكن معهن ذلك يممنه فان كانت
الميتة محرما لم يمنه بغير خرقة وان كانت من محل لم يمسها يممنه بخرقة ويناولن
يوجهها عن وجهه وذراعيه والخنثى اذا مات بينهم وقبل يغسل خلف ثيابه فقال
شمس الائمة يغسل فوق كوازره ويغسل ولهات انسان فلم يجد ماء فيممنوه ويصلوا
عليه ثم وجدوا ماء يعيدوا عليه ثانيا عند ابى يوسف وفى زوايد بشر
ولا تعاد الصلاة عليه واذا غسل الميت وكفن وقد نفر منه عضو يصبه الماء
فانه يغسل ذلك الموضع الذى بقى وينقض الكفن ثم يكفن ويصلى عليه وان بقى
اصبع او نحوها لا يفعل الكفن عندهما وقال محمد ينقض ويغسل ذلك الموضع وان
علم ذلك قبل ان يكفن غسل بالاجماع وهذا اذا علم قبل الصلاة عليه فان صلى عليه
قبل الغسل او بقى منه عضو كامل اعاد الغسل واعاد الصلاة عليه وكذا اذا ذكر وانه لم
يصل عليه وضع فى القبر وسوى عليه اللبن قبل ان يهال عليه التراب فان اهيل عليه
وبلغ التراب اللحد لم ينبش وسقط الغسل وعادت الصلاة الى الجواز كذا
فى الخبازى ولو وجد طرف من اطراف الانسان فانه يلف فى خرقة ويدفن وكذا
عظامه ولا يغسل ولا يصلى عليه وكذا لو وجد نصفه مشقوقا طولا لم يغسل ولم يصل عليه
ولكن يلف فى ثوب ويدفن وكذا اذا وجد النصف وليس معه الرأس
لم يغسل واذا وجد النصف ومعه الرأس او اكثر بدنه وليس معه الرأس فانه يغسل
ويكفن ويصلى عليه اما اذا وجد النصف بغير الرأس او منشقوقا طولا او وجد ما
من اطرافه فانه لا يغسل ولا يصلى عليه بل يلف فى خرقة ويدفن لانه يودى الى
تكرار الصلاة على الميت لانه اذا صغر عليه لا يؤمن ان يوجد ما فيه فيصغر عليه وتكرار
الصلاة على الميت مكروه او يودى فى بعض المواضع الى الصلاة على بعض اجزاء
ان يزول الظرف وصاحبه حى ولان الصلاة انما شرعت على الميت والميت
اسم للكل او الاكثر وهو الذى روى ان بدا الغاط اير من وقعه يوم الجمل بكة
فعرفت بجاذم فصغر عليها فقيل انشاه عبد الرحمن بن عتاب بن اسيد فاجاب
ان الزوابة اختلفت فى ذلك فروى انها القيت باليمامة وروى بمكة فان
كانت باليمامة فعلمهم ليس بحجة لانهم بقية اهل الردة واصحاب مسيلمة فلا يعتبر
بافعالهم وان كانت بمكة فلا يعلم من بقى بمكة بعد خروج الحبش فلا يعتبر

بفعلهم

بينهم كذا فى الكرخى ويغسل المسلم قريبه من الكفار وكذا يتبع جنازته ويدفنه وان مات
ان يهوديه او امرضه ويعرض عليه الاسلام وجد وان ابا طالب لما مات جاء على رضى الله عنه
الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان عمك الضال قد مات فقال اذهب
فاغسله وكفنه ووارده واما الصلاة فنهى مولاه واستغفر له ولكن لا يجوز له
فى جنازة وكذلك بعد دفنه واما اذا مات المحرم او المحرمة بحج او العمرة فهو
بمنزلة الحلال يصنع به ما يصنع بالحلال من الغسل والحنوط والتكفين ويغطى رأسه
ووجهه ويطيب عند ثالثة بالموت انقطع احرامه واذا اختلط موتى المسلمين
وموتى الكفار ولم يكن بينهم ولم يعرفوا ان كان الاكثر مسلمين غسلوا وكفنوا
وصلى عليهم وينوى بالصلاة عامة المسلمين وان كان الاكثر كفارا لم يصل عليهم ولم
يغسلوا لان الحكم للغالب واما الدفن ان كان اكثرهم مسلمين دفنوا
فى مقابر المسلمين اذا لم يعرف الكفار بسماتهم وان كان الغالب المشركين او كانوا
سواء لا يصلى عليهم ويدفنون فى مقابر المشركين ويجعل بينهم فرجة على حدة
وسنوى قبورهم بالارض ولا يسنم واما اذا مات الكتابى وهى حامل من مسلم
قبل ان تلد فى مقابر المسلمين وقيل فى مقابر المشركين وقيل يغير وجهها ولا تدفن
ولدا ان ولدا وجب غسله وتكفينه والصلاة عليه لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من
قال لا اله الا الله وان قتل اما من نفسه او مات فالاصل ان كل من يغسل
وقال الامام احمد لا يصلى عليه لنا ما قدمناه فى ولد الزنا واذا مات المحرم
وكفن الولد شق جوفها من الجانب الايسر واخرج الولد لان الايسر اخف
لان حرمة النبى اكد من حرمة الميت وقد فعل ابو حنيفة رضى الله عنه ذلك بولد
الولد واذا نبش الميت واخذ كفنه ان كان طريا لم يجز فانه يكفن
كما كفن فى الابتداء ويدفن ولا يعاد غسله ولا الصلاة عليه ويدفن هذا الكفن
ثانيا من جميع المال وان كان عليه دين الا ان يكون الغرماء قد قبضوا التركة
فحاصة دونهم وان كان قد قسم الميراث فهو على الورثة دون الغرماء
واصحاب الوصايا لان الغرماء واصحاب الوصايا اجانب فلا يلزمهم الكفن
واذا نبش وقد تفسخ واخذ كفنه فانه يلف فى ثوب ويصلى ويدفن
ويكون ذلك الثوب فى مال الميت وليس على من غسل ميتا غسل ولا وضوء
لان الميت ان كان نجس النجاسات لا يوجب الوضوء ولا الغسل

وان كان طاهرا لم باس بان لا يوجب الوضوء فاذا فرغوا من غسله نشف
في ثوب لئلا يبتل اكفانه ويدخل في اكفانه ويجعل الحنوط على راسه ولحيته وكذا على سائر
جسده وان لم يكن حنوط لم يضره ولا باس بسائر الطيب في الحنوط الا الزعفران
والورس فانه يقرب الرجال كما في الحياة ويجعل المسك في الحنوط وكذلك
العنبر وقال عطاء وطاوس لا يطيب الميت بالمسك لما روي عن علي رضي الله عنه
انه قال اجعلوا في حنوطي المسك فانه من بقية حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا باس بالزعفران والورس للنساء اعتبارا بالحياة ويجعل الكافور على
مساجده يعني جبهته وانفه ويديه وركبتيه وقدميه لفضيلتها وشرفها والرجل
والمراة في ذلك سواء ولانه كان يسجد لله تعالى بهذه الاعضاء فاختصت
بزيادة الكرامة واما الكلام في التكفين فنقول السنة ان يكفن الرجل في
ثلاثة اثواب هكذا اطلق القدوري اسم السنة وهو واجب لان معناه
كيفية الكفن لا اصله واما هو في نفسه فواجب والكفن والحنوط من
راس المال يعني اذا مات الرجل فانه يبدا من تركته بالكفن والحنوط
وسائر جهازه ثم بالدين ثم بالوصية والميراث ومن لم يكن له مال فكفنه
على من تجب عليه نفقته في حال حيوته فان لم يكن لهم من يجب عليه نفقته او كان
الا انه معسر فانه من بيت المال وان لم يكن هناك بيت مال يفترض
على الناس ان يكفنوه ان قدروا فان لم يقدروا واشار لو غيرهم فرقا بين
والميت فان الحي اذا لم يجد ثوبا يصلي فيه ليس على الناس ان يشتروا له
والفرق ان الحي يقدر على التكسب بنفسه والميت لا يقدر والمراة اذا ماتت
ولا مال لها فعند ابي يوسف يجب كفنها على زوجها كما يجب كسوتها عليه في
حياتها وعند محمد لا يجب عليه لان الزوجية انقطعت بالموت فصار الزوج
كالاجنبي واما اذا كان لها مال فان كفنها في مالها بالاجماع ولا يجب
على الزوج ثم التكفين على ثلثة اقسام كفن السنة وكفن الكفاية و
كفن الضرورة فكفن السنة للرجل خمسة اثواب ازار وقميص ولفافة لان
النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اثواب بيض سحولية ولان الثلثة
الاثواب غاية ما يجمل بها الرجل في حياته فكذا بعد موته سحولية منسوبة الى سحول
قرية باليمن وكفن الكفاية ثوبان ازار ولفافة وكفن الضرورة ثوب

واحد والازار

ثوب واحد والازار من القرن الى القدم والقميص من اصل العنق الى الذيل
وليس لكم والفوقانية من القرن الى القدم عند الثاني لكبره القميص وليس في
الكفن عادة في ظاهر الرواية وفي النوادر يستحسن المتاخرون ان الميت اذا كان
عالما او من اشراف الناس ان يعمم ويجعل ذنب العمامة على وجهه بخلاف حال
الحياة فانه في الحياة يجعل ذنبها الى قفاه يعني الزينة وبالموت قد انقطع عن
الزينة كذا في النهاية وان كان من اوساط الناس لا يعمم ولا يخلق
ويجعل في التكفين سواء لما روي عن ابي بكر رضي الله عنه انه قال كفنوني في ثوبي
هذين فان الحي الى الجديد احوج والكفن والقطن في ذلك سواء لان ما جاز
بسه في حال الحياة جاز التكفين فيه ويجوز ان يكفن المراة في الحرير والمعصفر
ويكره ان يكفن الرجل فيه لانه لا يلبسه في حياته هكذا لا يكفن فيه بخلاف
المراة واجب الاكفان واقصاها البيض لقوله صلى الله عليه وسلم البسوا
الثياب البيض فانها البيض فليلبسها احياؤكم وكفنوا فيها موتاكم ويكره المغالاة
في الكفن لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سريعا
او عادل خيرا منه او شرا منه ويكره التكفين في ثوب الوان اذا كان
للمراة ولا باس ان يكفن الصغير في ثوب والصغيرة في ثوبين والامة
بمنزلة البالغ ولو اختلفت الورثة في قدر الكفن فقال بعضهم يكفنه في ثوبين
وقال بعضهم في ثلثة كفن في ثلثة لانه المسنون وجعل الاكثار بكفن الكفاية
عند قلة المال وكثرة الورثة اولى وان كان في المال كثرة وبالورثة قلة فكفن
السنة اولى وكيفية تكفين الرجل ان تبسط اللفافة طولا ثم يبسط عليها
الازار ثم يقمص الميت ويوضع على الازار مقمصا ثم يعطف الازار من شقه
الايسر على الميت وساير جسده ثم يعطف من شقه الايمن كذلك ثم اللفافة
تعطف كذلك واما المراة فانها تكفن في خمسة اثواب ازار وقميص
وخمار وخرقة يربط بها ثديها ولفافة وهذا كفن السنة في حقها والاولى ان
تكون الخرقة من الثدين الى الفخذ كذا في قاضيخان وفي المستصفى من الصدر
الى الركبتين وفي المغرب الى السرة قال الحجندي يربط الخرقة على الثدين
فوق الاكفان وفي الجامع الصغير فوق ثديها والبطن وهو الصحيح وقولهم فوق
الاكفان يحتمل ان يكون المراد به تحت اللفافة وفوق الازار والقميص وهو الظاهر

وفي الكرخي قوله فوق الكفن يعني بالاكفان التي تحت اللفافة والخشن يكفن
كما تكفن المرأة احتياطا وكفن الحرير والمعصفر والمزعفر وكيفيته تكفين
المرأة ان تعمل الدرع وهو القميص ويجعل شقاها صفيرين على صدرها فوق الدرع
ثم تلبسه فوق ذلك ثم الازار ثم اللفافة ويربط الخرقة فوق الاكفان عند
الصدر فوق الثديين ويكون القميص تحت الثياب كلها لان اظهاره
زينة ولبس الميت لغير الزينة بخلاف الحي فانه يجعل الازار تحت القميص
وكفن الكفاية في ثوب المرأة ازار وخمار ولفافة ويترك القميص والخرقة
ويكره ان يكفن في ثوبين والمراهقة كالبالغة واما الصغيرة فتكفن في
ثوبين ولا يسرح شعر الميت ولا لحيته لان ذلك زينة والميت
منتقل الى البلى والمهل ولا ينقض ظفره ولا شعره لان فيه قطع جزء منه لم
يسن بعد موته كالختان قال بشر سألت ابا حنيفة هل يحشى قبل الميت
وسمعه وانفه بالقطن ويوضع على وجهه قال ان فعل فحسن وان ترك
فحسن فسألته هل يحشى دبره قال لا بأس به لان بذره المسافة انما يحشى
بالقطن حتى لا يخرج منها ما يفوت الاكفان فان كان الغالب خشية
ذلك فعل وان لم يخش ترك وفي النهاية قال بعضهم يجعل في دبره
وهو قبيح ويجزء الاكفان قبل ان يدرج فيها وترا سئل رجل مات في مسجد
قوم فقام اصحابه يطلبون له من الناس ما يجهزونه به من الكفن والحنوط
ونحوه فاجتمع له من الدراهم ما يزيد على قدر كفايته ماذا يصنع بالفاضل ان
عرف صاحبه فاضله رده اليه وان لم يعرفه كفن به ميت آخر محتاج
فان لم يجد ذلك تصدق به على الفقراء معتق مات ولم يترك شيئا
وله حالة موسرة ومولاه الذي اعتقه قال محمد كفنه على الخالة لانها رحم محرم
امرأة مات وللحاب ان تكفنها عليها على قدر الميراث كذا في الكافي
فان خافوا ان تنتشر الاكفان عنه عقدوها صيانة له عن الكشف لان
انتشارها يؤدي الى كشف العورة فاذا فرغوا من تكفينه صلوا عليه
الناس في وجوبها اي في فرضية صلاة الجنازة قوله صلى الله عليه وسلم
صلوا على كل بر وفاجر فالصلاة على الميت ثابتة بمفهوم القرآن قال
الله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا والنهي عن الصلاة على المنافقين

بشر بشوبها تعالى على المسلمين والمؤمنين وثابتة بالسنة ايضا لان النبي صلى الله عليه
وسلم صلى على المسلمين وقال صلوا على من قال لا اله الا الله ولا خلاف في ذلك
فرض على الكفاية لانها من احكام الموت فاذا قامت بها طائفة سقطت عن
الباقين كالتكفين والدفن ويسقط فرض الصلاة عليه بالواحد وبالنساء منفردات
واذا لم يحضر الميت الا رجل واحد ثبتت الصلاة عليه بتكفينه ودفنه ويصلي على كل
مسلم مات بعد ولادته صغيرا كان او كبيرا ذكرا كان او انثى حرا كان او عبدا
الا البغاة وقطاع الطريق لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على الموتى مع اختلاف
احوالهم وقد صلوا على كل بر وفاجر وكذلك موتى النبي صلى الله عليه وسلم
واصحابه رضي الله عنهم اجمعين عليها ما على الصلاة على الجنازة من غير نكير ففي
انها واجبة ويقوم الامام على الجنازة حذاء صدر الرجل والمرأة لما روي عن
انس رضي الله عنه انه صلى على رجل فقام عند رأسه وعلى امرأة فقام عند
وسطها فقال له العلاء بن زياد رأيتك يا رسول الله صنعت شيئا ليس على
الرجل والمرأة سواء قال نعم فاقبلوا على فقهكم ثم صلى على

الارض واذا اجتمع جنائز فالامام بالخيار ان شاء صلى عليها كلها دفعة واحدة وان شاء صلى على كل ميت على حدة لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمزة يوم احد ثم على الشهداء تسعة تسعة فصلى عليهم وروى ان جنازة ام كلثوم بنت علي وابنها زيد بن عمر بن الخطاب وضعا فصلى عليهما سعيد بن العاص صلاة واحدة وفي الناس ابن عباس وابو هريرة وابو سعيد فان اجتمعت جنائز رجال ونساء وصبيان وضعت جنائز الرجال تلي الامام ثم الصبيان بعدهم ثم النساء وكما يصفون في الصلاة خلف الامام وعن ابن عمر انه صلى على تسع جنائز رجال ونساء فجعل الرجال تلي الامام واذا كان خنثى عبد فكيف وضعت الجنازات لانهما لا يختلفان في القيام في حال الحياة فكذا بعد الموت وعن ابي حنيفة يوضع الفضلهما وانسبهما تلي الامام وان كان العبد والمرأة حرة فالعبد يوضع تلي الامام والمرأة خلفه قال ابو يوسف اذا اجتمعت جنائز وضع رجل خلف رجل رأس الاول عند رأس الثاني وتأخر بصفونها كذا ورجاء ابو حنيفة ان وضعوها هكذا تخير وان وضعوا رأس كل واحد بحذاء رأس صاحبه تخير وان وضعوها صفا واحدا تخير وفي الفتاوى ان شاء جعلهم صفا طويلا وان شاء واحدا بعد واحد وعن ابي حنيفة ان وضعوا واحدا بعد واحد كان الحسن حسنا حتى يصير الامام بازاء الكل لكن يجعل الرجال تلي الامام والصبيان بعدهم والخناثى بعدهم والنساء بعدهم تلي القبلة واذا كبر الامام على جنائز فجيء بأخرى مضى على صلاته على الاولى فاذا فرغ استأنف على الثانية لان التحريمة وقعت للاولى فلا يجوز ان يبني على الثانية بغير تحريمة ولانه ان كبر بنية التكبيرات حصلت الصلاة على الثانية ثلاث تكبيرات فلا يجوز وان كبر عليها تكبيرة زائدة او بتحريمة واحدة خمس تكبيرات وبعد الكل لا يجوز وان كان لما وضعوا الثانية كبروا التكبيرة الاخيرة ينوي بها في الاولى ايضا ولا يكون للثانية لانه لم يخرج من الاولى وان كبر الثانية بنية الثانية وحدها فهي للثانية وقد خرج من الاولى فاذا فرغ اعاد الصلاة على الاولى لانه لما كبر في صلاة على نوى صلاة اخرى خرج منها كمن كبر في صلاة الظهر ينوي العصر وتحلى الناس بالصلاة عليه السلطان ان حضر جنازة السلطنة تقضي ثلاثة اشياء احدها ان يخلي للاولياء لانهم اقرب الى الميت والثاني ان السلطان ومن قام مقامه اولى من الاولياء لكن جار قبل السلطنة وحصول الازدراء بتقدم غيره والثالث ان تقديم امام الحي ليس كتقديم السلطان بل دونه فاختار المنشالي جوازه لكنه بكلام موجز فغرر السلطان ان حضر غرق ولايته بالحضور ليتوقف ان شاء تقدم بعارض السلطنة ثم قال ثم امام الحي يعني ان لم يحضر السلطان فيستحب تقديم امام الحي كما قال القدوري ليعرف انه ليس كتقديم السلطان وهذا قال القدوري فيستحب ثم قوله فان صلى بعض الاولى اولى من بعض يعني ان الولي اولى ان يعيد الصلاة وليل على انه افضل وليس من الجميع وهذا الذي عليه الولي لم يجز ان يصلي احد بعد السلطان كان او مجيره فقيده بالاولى على تقديم من الولي مرجحات جوزه الاعادة ولم يجز السلطان او صلى الولي فاخفى ذلك وروى ان الحسن بن علي رضي الله عنهما مات وخرج اخوه الحسين في جنازة سعيد بن العاص وهو والي المدينة من جهة معاوية وقال تقدم لولا انها السنة لما قدمتك وفي فتاوى قاضيخان تقديم امام الحي اولى من الولي ثم امام الحي اي فان لم يحضر فيستحب تقديم امام الحي وليس بواجب فان السلطان غائب ثم الولي وفي الفتاوى قال الحلواني امام الحي اولى من اب الميت لان يتقدم من غير ان تقدمه احد وروى الحسن عن ابي حنيفة ان الاب اولى منه ولا يتقدم امام الحي الا باذن الاب وعند قدم الاب امام الحي اولى من ابن البالغ وفي الكرخي قال ابو حنيفة يصلي على الجنازة ابنه الى ان يصلون بالاجماع وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يصلي الامام ان حضر يعني السلطان ثم القاضي ثم الولي فان لم يحضر السلطان والقاضي امام الحي وقال محمد ينبغي للولي ان يقدم امام المسجد ولا يجبر على ذلك واجمع اصحابنا بعد امام الحي ان الاقرب فالاقرب من ذوي الانساب اولى بالصلاة على الميت والاصغار والاقربان يقدم على الابعد من غير ان لا ولاية للابعد معه فان غاب الاقرب في مكان يفوت الصلاة بحضوره فالابعد اولى وذلك بان يكون خارج البلد فان قدم الغائب غير بمكان كان للابعد ان يمنعه والمريض في المصر بمنزلة الصحيح فقدم من شاء وليس للابعد ان يمنعه فان تساووا وليان في درجة فاكبرهم سنا اولى وليس لاحدهما ان يقدم غيره بمشورته الا باذنه فان قدم كل واحد منهما رجلا على حدة فالمقدم قدمه الاكبر اولى وفي النهاية اذا اجتمع وليان في درجة قدم الافقه

وقيل الحسن وفي النهاية ايضا قال محمد في كتاب الصلاة عام الولي في الصلاة
وذكر الحسن عن ابي حنيفة ان الامام الاعظم وهو الخليفة اولى ان حضر فان
لم يحضر فالقاضي اولى فان لم يحضر فصاحب الشرطة اولى فان لم يحضر فامام الحي
فان لم يحضر فالاقرب فالاقرب من ذوي قرابة الميت وبعض الروايات اخذ كثير من
مشايخنا وهو قول ابي حنيفة ومحمد من المشايخ من قال ما ذكره محمد في كتاب
الصلاة محمول على ما اذا لم يحضر الامام الاعظم ولا احد ممن ذكرنا وقال ابو يوسف
والشافعي ولي الميت اولى بالصلاة على الميت من كل احد على كل حال لقوله
تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من غير فصل ولابي حنيفة
ومحمد تقديم الحسين سعيد بن العاص وقوله لولا الخطأ السنة ما قدمك متفق
والاية فيمن يحوله على المواريث وان اوصى الميت ان يصلي عليه رجل
لم يقدم على الولي ولو ماتت امرأة ولها زوج وابن بالغ فالولاية للابن لان
الزوج صار كالاجنبي ان ابن هذا الابن ان كان من غير الزوج ينبغي ان يقدم
اباه تعظيما له وبكره ان يتقدم على ابيه وكذا لو لم يكن لها ابن فعصبتها اولى
من الزوج وان بعد وكذا مولى العتاقة مولى الموالاة اولى من الزوج
لان سببه انقطع بالموت وقال الشافعي الزوج اولى من العصبات
ومولى العتاقة لان ابن عباس صلى على امرأته وقال انا اولى الناس وقد
ان عمر رضي الله عنه لما مات امرأته قال لاولياءها كنا احق بها حين كانت
حية فلما ماتت فانتم احق بها ولان الزوجية قد انقطعت بالموت وحديث
ابن عباس محمول على انه كان امام الحي ولو كان لها اب وابن وزوج
وابنها من غير الزوج فالابن اولى وينبغي ان يقدم جدة ابي الام المعتبة ولا يقدم
اباه الا برضى الجد وكذا يجب للابن الميت ان يقدم جده لانه بمنزلة والده
والد ولو مات ولد المكاتب او عبده ومولاه حاضر فالولاية للمكاتب
ولكن ينبغي ان يقدم المولى وفي الفتاوى اذا مات المكاتب عن عبد وفاء
فالمولى احق بهما بالصلاة عليه وان ترك بنوفا وان اوصى كتابته لانسان
فالمال حاضر الا يخاف عليه التلف فابن المكاتب احق من المولى وان كان
المال غائبا فالمولى احق بالصلاة عليه ولو مات العبد فالمكاتب اولى بالصلاة
عليه من وليه كذا في العيون وفي الواقعات اذا مات العبد ولا اب له

وان فرقهم من قال الاب والاخ اولى فالاولى ان الملك انقطع ومنهم من قال
المولى اولى لانه مات على حكم ملكه وعليه الفتوى واذا اجتمع في المرأة ابوها وابنها فالاب
اولى عند اهل على الاصح قال في القنية وفي رجل صلى على ميت والولي خلفه لم يكره ولم
يرض بذلك ان بعد الولي وصلى معه لا يعيد الولي وان لم يتابعه ان كان الصلي
السلطان او القاضي او والي المصر او امام حيه ليس للولي ان يعيد في ظاهر الرواية وفي
كل موضع قلنا الاعادة فان كان الامام فيهم هو او اي غير السلطان والامام حي فالولي
في غيبته ينتظر ان الولي فان صلى غيرهما بغير اذن الولي فللولي ان يعيد الصلاة ويجوز اذا
كان الاعادة وفي اي غير السلطان اما السلطان اذا صلى فلا اعادة لاحد لانه يقدم
على الولي وان صلى عليه الولي لم يجز ان يصلي احد بعده لان الفرض تاد بالاولى والنفل
بعده غير مشروع ولو صلى عليه الولي والميت اولياء يغرون بمنزلة هذا الولي صلى
ليس لهم ان يعيدوا لان ولاية الندب صلى عليه فيكفاه وكذا لو صلى عليه الولي ولم يصل
عليه السلطان وان اراد السلطان ان يصلي عليه فله ذلك لانه مقدم على الولي فاذا
ثبت حق الاعادة للاولياء وجب ان يثبت للاولى على الطريق الاولى ولهذا
لا يجوز للسلطان ان يصلي على الجنازة بالتيمم في المصر حوف الفوت لان الولاية
به فلا ضرورة به الى التيمم كذا في النهاية ولا يصلي على الغائب عندنا خلافا للشافعي
وما روي صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على قبر بالبقيع حين قبر على قبر بانه قال
لهل هذا القبر بجريدة قالوا لا فقال هل لكم اذ يتوني قالوا انا دفنا ليلا
خشينا عليك هوام الارض فصلى على قبرها انه مخالف ولنا قال الله تعالى النبي
اولى بالمؤمنين من انفسهم واما مارواه انه صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي
وهو غائب فقد ذكر محمول على ان غير له عليه السلام حمل النجاشي الى بين
يديه او طويت له الارض حتى شاهده وهذا لا يوجد في غيره وان دفن ولم يصل
عليه صلى على قبره ما لم تمض ثلاثة ايام كذا في الفرزدق واما لم يخرج
عن القبر لانه قد سلم الى الله تعالى وخرج عن ايدي الناس وما ذكروا انه يخرج
ويصلي عليه فذلك شيء اذا وضع اللبن على اللحد قبل ان يهال التراب عليه
اما اذا هالوا عليه التراب لم يخرج لانهم اذا لم يهيلوا عليه التراب فان تسليمه
لم يتم واذا اهالوه عليه فقد تم التسليم فليس لهم ان يخرجوه بعد ذلك
قال في الهداية اذا دفن ولم يصل عليه فانه يصلي على قبره قبل ان يتفسخ ولم يقدره

بثلاثة ايام قال المعتبر في ذلك معرفة اكثر الرأي هو الصحيح لاختلاف الحال
والزمان مع امكان معناه ان التقدير بثلاثة ايام ليس بلازم لان التفريق لاجزاء يختلف
باختلاف حال الميت في السمن والهزال وباختلاف الزمان من البرد والحر
وباختلاف المكان من الصلابة والرخاوة في الارض حتى انه اذا كان في رابعة اشد
قد يقع فصل الثلاثة الايام لا يصلون عليه واختار صاحب الهداية بقوله هو
الصحيح عاد روى عن ابي يوسف في الاملاء انه يصلى عليه الى ثلاثة ايام وبعد ذلك
لا يصلى عليه وبهذا روى ابن رستم عن محمد والذي روينا ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى على شهداء احد بعد ثماني سنين فعناه دعى لهم كما يصلى على الميت وصل عليهم
اي لنوع لهم فاذا اراد دفن بعد الغسل من الصلاة عليه واما اذا اراد دفنه بعد
الصلاة عليه ثم تذكروا انهم لم يغسلوه فان لم يهيلوا عليه التراب يخرج
ويغسل ويصلى عليه ثانيا وان اهالوا عليه التراب لم يخرج ويصلى عليه ثانيا
على القبر آخذا لان سنة الصلاة لم يعد بها لترك الطهارة مع الامكان
والآن زال الامكان وسقطت فريضة الغسل فيصلى عليه في قبره وفي شرح
ابن ابي عوف في اعادة الصلاة عليه روايتان احدهما لا تعاد والثاني الاعادة
تجب لفقد الطهارة فلو صلوا ثانيا صلوا بلا طهارة ايضا فلا معنى لذلك وروى
ابن سماعة عن محمد ان عليهم اعادتها على القبر ووجهه ما ذكرناه اولا وكما اذا صلى عليه
قبل الغسل فحال مرجن فانه يغسل وتعاد الصلاة عليه على ما بعد الغسل وكذا
لو علوه وبقي عضو من اعضائه او لمعة واذا اراد الامام ان يصلي على الجنازة
كبر تكبيرة الاحرام اي تكبيرة الافتتاح مقرونة بنية صلاة الجنازة وينوي
كما ذكرنا في فصل النية انه ان كان اماما يقول اصلي لله تعالى صلاة
الجنازة اربع تكبيرات مستقبل القبلة الله اكبر وكذا ان كان منفردا وفي نية
المنفرد وغيره ينبغي ان يقول ينوي ان اصلي لله تعالى واداء هذا الميت
والقوم المقتدون بالامام ينوون كذلك كما ينوي الامام هو الاقتداء اي
وينوي الاقتداء بالامام ايضا اي وان كان مقتديا يقول اصلي لله تعالى صلاة
الجنازة اربع تكبيرات مقتديا بالامام مستقبل القبلة الله اكبر ورفع يديه مع التكبير
هذا واذنه كما تقدم ثم يضعهما اي يضع يمينه على شماله تحت سرته
كما في الصلاة لانه قيام فيه ذكر مسنون ولا يرفع يديه في التكبيرات الثلاث

عند

عند خلافا للشافعي رحمه الله لان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والركعة الثانية
والثالثة والرابعة لا يرفع فيها اليدين فكذا تكبيرات الجنازة ثم يقرأ
عقيب تكبيرة الاحرام سبحانك اللهم وبحمدك الى قوله ولا اله غيرك اي
بحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك كما في سائر
الصلوات المكتوبة وهذا شرط صحة الصلاة على الجنازة الطهارة وستر العورة واستقبال
القبلة والقيام حتى لا يجوز الصلاة على الجنازة قاعدا مع القدرة على القيام كما في سائر
الصلوات المكتوبة فان كبر تكبيرة فقام فكبر فكذا لم يصلها فان كان في البيت مريضا فصلى قاعدا
وصلى القوم خلفه قياما اجزاهم عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد
يجزيه والامام ولا يجزئ القوم من على اصل ويسقط فرض الصلاة بصلاته اجماعا فان صلوا
الى غير القبلة لم يجز وان لم يجز ذلك حال اشتباه القبلة بالغرب كما في
المكتوبة وان كان في ثوب المصلي نجاسة اكثر من قدر الدرهم لم يجز الصلاة وكذا اذا
انتهى على موضع نجس لانها صلاة فكان من شرطها الطهارة في المكان والثوب
وان قام اراده في صلاة الجنازة الى جنب رجل لم يفسد عليه صلاته لانه لا قيام
لها في صلاة الجنازة لقوله صلى الله عليه وسلم للنساء اللواتي خرجن خلف جنازة
ارجعن مأزورات غير مأجورات ومن لحقته في صلاة الجنازة اعاد الصلاة ولم يعد
ما فاته ثم يكبر تكبيرة ثانية ويقول عقيبها اللهم صل على محمد وعلى ال محمد
الى قوله انك حميد مجيد اي اللهم صلي على محمد وعلى ال محمد كما صليت على
ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد الصلاة المعروفة في التشهد لان الثناء
على الله تعالى سبقته الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما في الخطبة والتشهد
قال صلى الله عليه وسلم الاعمال موقوفة والدعوات محجوبة حتى يصلى على اولا
واخرا ثم يكبر تكبيرة ثالثة ويقول عقيبها اللهم اغفر لحينا وميتنا
وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا اللهم من احييته
منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان وخص هذا الميت
بالروح والراحة والرحمة والمغفرة والرضوان اللهم ان كان محسنا فزد
في احسانه وان كان مسيئا فتجاوز عنه ولقنه الامن والبشرى والكرامة الى
برحمتك يا ارحم الراحمين اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين والمؤمنات

المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات تابع بيننا وبينهم بالخيرات
انك مجيب الدعوات قاضي الحاجات منزل البركات رافع الدرجات
مقيل العثرات اغفر لي على ما ذرت ربي اغفر لي ما رحم الراحمين اللهم آتنا في الدنيا
حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار يدعو في الثالثة
لنفسه وللمؤمنين والمسلمين وادعه لنفسه لكي يغفر له فيستجاب دعاؤه
في خير وان من سنة الادعية ان يبدأ فيها بنفسه قال الله تعالى ربنا اغفر
لنا ولاخواننا ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وقال نوح
رب اغفر لي ولاخي وليس فيه دعاء موقت وان يترك بالمنقول
حسن وبهذا الدعاء الذي ذكره المصنف ذكره السرخسي في الغاية
وروى الامام احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه من قوله اللهم اغفر لحينا
وميتنا الى قوله فتوفه على الايمان قال السرخسي وزاد في بعض شروح الجامع
اللهم احيه على طلب اخبارنا اللهم آنس وحدته وارحم غربته وبرد
مضجعه واكرم نزله ووسع مدخله واكرم نزله وتقبل حسناته واعف بعفوك
سيئاته اللهم كن له بعد الاحباب حبيبا وبعد الاصل والاقارب قريبا
ولد عاد من دعي له سميعا مجيبا اللهم انه نزل بك وانت خير منزول
به وانه فقير الى عفوك وغفرانك وجودك وانت غني
عن عذابه اللهم افسح في شفاعتنا وارحمنا بكرمك يا ارحم الراحمين وفي صحيح مسلم
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة رجل فقال اللهم عافه واعف عنه
واكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالثلج والماء والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى
الثوب الابيض من الدنس وابدله دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله
وزوجا خيرا من زوجه وادخله الجنة واعذه من عذاب القبر ومن عذاب النار
يا ارحم الراحمين ثم يكبر تكبيرة رابعة ولا يقرأ شيئا اي لا يدعو اهـ بعدها
نبي ويسلم من الجانبين عن يمينه ويساره تسليمتين ولا ينوي بالميت بالتسليمتين بل ينوي بالاولى من عن يمينه وبالثانية من عن يساره
كذا في الظهيرية وفي فتاوى قاضي خان بعض الناس يختار ان يقول بعد التكبيرة
الرابعة ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار
وقال بعضهم يقول ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا الآية وقال بعضهم يقول

سبحان

سبحان ربك رب العزة عما يصفون الى آخره الا ان ظاهر المذهب
لا يقول بعد ما شئنا الا السلام وانما كانت صلاة الجنازة اربع تكبيرات لان
النبي صلى الله عليه وسلم قال في صلاة العيد اربع كتكبير الجنازة لا تنهوا وانتم بارحابه
وحسن ابجاده ولانه صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي فكبر اربعا وهي آخر صلاة صلاها
فان كبر الامام خامسا تابعه لموافقة الاكثر وقيل لا يتابعه لان
هذا مجتهد فيه لما روي ان علقمة رضي الله عنه كبر خمسا وقيل ان هذا منسوخ بآخر صلاة
صلاها النبي صلى الله عليه وسلم ولا متابعة في المنسوخ لانه خطأ وان خالف تابعه
المقتدي بناء على ان الفتوى فيه رواية ابن سماعة عن ابي حنيفة في رواية يسلم للحال ولا ينتظره فيخلفه
يعني لفقه وفي رواية يسكت حتى يسلم امامه اذا سلم يسير فيتابعه فيما يجب عليه متابعته
وهو السلام وهذا هو المختار لان البقاء في حرمة الصلاة ليس بحال وفي الخلاصة ان تابعه
فجازه على الاربع فكان عليه ان ينتظره ولا يتابعه ولو كبر الامام تكبيرة او تكبيرتين
للتكبير الثاني فتى بتكبير الامام اخرى بعد حضوره عندهما وقال ابو يوسف يكبر حين
يكبر لان الاكل للاخذ والمسبوق تابع به ولهما ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة
والمسبوق لا يبني ركعة فانه ولو كان حاضرا فلم يكبر مع الامام لا ينتظر الثانية
بالاتفاق لانه بمنزلة المدرك كذا في الهداية فان لم يكبر حتى كبر الامام الثالثة كبر
معه ان نيته وقضى الاولى فان كبر الامام اربعا وانصرف حاضر فانه يكبر ثم يسلم
الامام فيكبر الرابعة ويقضي الثلاث قبل ان يسلم الامام لانه في حكم المدرك للتكبير
فكانه كبر مع الامام واذا سلم الامام فلا تكبير لانه خرج من الصلاة وقال الحسن
عن ابي حنيفة ان جاء وقد كبر الامام اربعا ولم يسلم قام حين سلم وقد فاته وقد
صح على اصل ابي حنيفة ان الموتم يدخل بتكبيرة الامام فلا يأتي بتكبيرة لم يدركها
وعن ابي يوسف يكبر على اصل ان المسبوق يتقدم بتكبيرة مسألة قال في
الغاية وينبغي ان يصلي الناس على الجنازة ثم بان انه كان محدثا او منخرا الاذن
وان بينوا ان القوم يحدثون او الامام على طهارة لم يؤمروا بالاعادة لان الجماعة
ليست بلازمة لاداء الصلاة بالجنازة وكذا المرأة اذا انتهت رجالا ماتت
الصلاة ولا يؤمرهم بالاعادة وترفع الجنازة بالعجلة ويمشون بها مسرعين
دون الخبب ويمشي الحاكم على ذلك وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
يقرأ في التكبيرة الثالثة اللهم اغفر لاحيائنا واموتانا وصغيرنا وكبيرنا

بيننا والف بين قلوبنا واجعل قلوبنا على قلوب اخيارنا اللهم ان كان
ركيا فزكه وان كان خالصا فاغفر له وارحمه واجعله في خير ما كان فيه واجعله
خير يوم عاش فيه برحمتك يا ارحم الراحمين وان كان الميت غير بالغ اي بذا الدعاء
الذي ذكرناه في التكبيرة الخامسة اذا كان الميت عاقلا بالغا واذا كان صغيرا
او مجنونا يقول في التكبيرة الثالثة اللهم اجعله لنا فرطا اي سابقا
مصلحا في الجنة والفارط هو الذي يتقدم لوارده ومنه قوله صلى الله عليه وسلم
انا فرطكم على الحوض اي متقدمكم واجعله لنا ذخرا اي خيرا باقيا واجرا واجعله
لنا شافعا مشفعا اي مقبولا شفاعته تشفع لنا يوم القيامة لانها
بعد القبول لقوله لا ذنب لهما وقيل يقول في الصلاة على الصغير
والمجنون اللهم اجعله لوالديه حلفا وسلفا وعظة واعتبارا وفرطا وذخرا
وثقل بموازينهما واجعله لهما شفيعا مطاعا ولا ثقل بهما اجره وان كان
المصلي لا يحسن شيئا فليقرأ هذه الادعية المنقولة قال اللهم اغفر لنا وله وللمؤمنين
والمؤمنات ويقول ما يتيسر عليه وفي الحجة والاقي والمهذب الذي لا يحسن
يكبر اربع تكبيرات ويسلم ويجزيه صلاته لان الاذكار فيها التكبيرات
ويقول الامام فيها كلما اي بعد كل اذكر وكرناه من الاستفتاح والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء المذكور والقوم والقراءة القوم ايضا بعد
كل جميعا وسيرون بعضا اي بعد الذي وكرناه كلما ولا يجهرون بشيء من
ذلك لان من سنة الدعاء المخافتة ولا قراءة فيها في صلاة الجنازة
فاتحة الكتاب ولا سورة من القرآن وقال الشافعي لا يجوز الا بالفاتحة
لانها لما بطلت بصلاة على الحقيقة لانه ليس فيها ركوع ولا سجود فاشبهت
سجدة التلاوة وفي الغاية للسرخسي وان قرأ الفاتحة على نية الدعاء
جاز فروع يتعلق بباب الجنائز يحتاج اليها اذا خلف لا يصلي فضلا
صلاة الجنازة لا يحسنه لان الصلاة عباد على القيام والقراءة
والركوع والسجود قال في الهداية ولا بأس بالاذان في صلاة الجنازة
لان التقدم حق الولي فيملك الاطلاق بتقديم غيره قال وفي بعض النسخ
لا بأس بالاذان اي الاعلام يعني في بعض نسخ الجامع الصغير وقوله لا بأس

بالاذان قيل اراد به ان يأذن الولي للناس في الانصراف بعد صلاة الجنازة قبل
الدفن لانه لا يسعهم ان ينصرفوا بعد صلاة الجنازة قبل الدفن بدون اذن الولي
ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى على ميت في
مسجد جماعة فلا اجر له قال السرخسي في الغاية وقوله لا اجر له محمول على ما اذا كره ذلك لما يلحق
الحي والميت من الاذى وروى احمد وابو داود وغيرهما انه قال اذا اراد احدكم ان يخرج الخبيث
من بطنه فليخرج حيث يخرج من بطن امه فالمراد بالخبيث البول ويكره ان يكون
طرقا للصلاة ويحتمل ان يكون ظرفا للميت واختلفوا في العلة في ذلك فقيل لانه
لا يؤمن من تلويث المسجد فعلى هذا يكون التقدير ولا يصلي على ميت موضوع في مسجد
جماعة فيكون في ظرفا للميت فعلى هذا لو كانت الجماعة في المسجد والميت
في غيره لم يكره وقيل العلة ان المسجد انما بني للمكتوبات فعلى هذا يكون التقدير
ولا يصلي في مسجد جماعة على ميت ويكون في ظرفا للصلاة فعلى هذا لو كان الميت
موضوعا في المسجد والناس خارج المسجد لا يكره وبالعكس يكره والكراهة هنا
قيل كراهة تنزيه وقيل تحريم وقيد بقوله في مسجد جماعة لان لو كان مسجدا لغير
ذلك فلا بأس وقال الشافعي لا يكره الصلاة عليه في مسجد جماعة على ما
وجد كان قاله روى ان سعد بن ابي وقاص لما مات امرت عائشة رضي الله عنها
ان يدخل جنازته المسجد حتى يصلي عليه ازواج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
ما صلي على احد في المسجد فصلى عليه فقالوا نعم فقالت ما اسرع ما نسوا ما صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم على جنازة سهيل بن البيضاء الا في المسجد ولان دعاء
الصلاة في المسجد اولى به من غيره ولنا الحديث الذي رويناه ولان الاثر للنص
في مقابلة النص وحديث عائشة رضي الله عنها حجة لنا لان ما تأثم في زمانها
المهاجرون والانصار وقد عابوا عليها فدل على انه كان معروفا فيما بينهم
كراهة ذلك وتأويل حديثها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان معتكفا فلم
يمكنه الخروج فأمر بالجنازة فوضعت عارج المسجد وعندنا اذا كانت
الجنازة خارج المسجد لم يكره ان يصلي الناس عليها في المسجد ويحتمل ايضا
انه كان في وقت المطر وفي الكرخي روى الحسن عن ابي حنيفة انه لا
ينبغي ان يصلي على الميت بين القبور فان فعلوا اجزاهم وكان علي
وابن عباس يكرهان ذلك وروى نافع انهم صلوا على عائشة
وابو سلمة بين مقابر البقيع والامام ابو هريرة وكان طريقهم على عمر فاذا

محمولا الميت على سريره اخذ واحد بقوائمه الاربع بدئ بيمين مؤخره وردت السنة قال صلى الله
عليه وسلم من حمل جنازة بجوانبها الاربعة غفر له مغفرة حتما ولان حملها على السرير
بجوانبها الاربعة افضل الناس مع سائر الاعصار ولان فيه تكثير الجماعة وزيادة الاكرام
وصيانة الميت عن التساقط وهو بسرير على الحاملين المتداولين بينهم ولا بعد عن السنة بل
بحمل الائمة ولهذا كره حمل الميت على الظهر والدابة وقال ثم في السنة حمل
الميت بين العمودين وصورته ان يحمل رجلان المقدم السابق على عنقه والثاني
على صدره لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين
فلما كان ذلك لم يحمل الملائكة وضيق الطريق حتى روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يمشي على رؤس اصابعه لازدحام الملائكة وعندنا هو جائز في حالة التفرد و
لضيق الطريق او لقلة الحاملين وفي المضمرات ولان الحامل حقيقة رسول الله
صلى الله عليه وسلم والميت حقيقة بالمنسوط لانه كان لكل نبي قوة اربعين
رجلا وكان لنبينا قوة اربعين نبيا انتهى وصورة حملها من جانبها الاربع ان يحملها
اربعة رجال لكل واحد منهم جانبا على حدة ولا بأس ان يضع السرير على المنكب
ويكره ان يضعها على اصل العنق لان حمل الميت يجب ان يخالف بينه
وبين حمل غيره من الاثقال والامتعة ويكره ان يقوم الانسان بين عمودي
السرير من مقدمة او مؤخرة لان السنة في حمل الجنازة التربيع وحمل الجنازة
عبادة فينبغي لكل احد ان يبادر في العبادة فقد حمل الجنازة افضل
الخلائق سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ فمن اراد ان
يفعل ذلك وضع مقدم الجنازة الايمن وهو بين المنكب على عاتقه الايمن
ثم المؤخر الايمن على يمينه ثم مقدم السرير على عاتقه الايسر ثم المؤخر الايسر على
عاتقه الايسر فيطوف على جوانبها الاربعة وهذا في حالة التأدب قال ابو
يوسف رأيت ابا حنيفة فعل ذلك لتواضعه فيما بين الميت وبين الحامل
سواء لان المستحق ان يلزم راس الميت الى طريق القبر والسنة ان يأخذ
الجنازة بقوائمها على التعاقب يحمل من كل جانب عشر خطوات وفي الحديث
من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت له اربعين كبيرة ويكره ان يحمل الصغير
اذا مات على الدابة لان ذلك ليس بحمل الائمة وعن ابي حنيفة ان الطفل
الرضيع او العظيم اذا فوق ذلك قليلا لا بأس ان يحمله رجل واحد على يديه او يتداول

الناس

الناس على ايديهم ولا بأس ان يحمله راكب على دابته فاذا حملوه فسنوا به مسرعين دون
الخبب لقوله صلى الله عليه وسلم عجلوا بموتاكم فان يك خيرا قدمتموهم اليه وان
يك شرا فبعدا لشيء وضعتموه عن اعناقكم او قال فبعدا لاهل النار وابو هريرة لا حضرته الوفاة
قال اسرعوا بي الى قبري فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان العبد
الصالح اذا وضع على السرير يقول يا ويلي اين تذهبون بي الخبب قرب
من العدو دون العنق والعنق خطو فسيح وانما كره الخبب لان فيه ازدراء
بالميت واضرارا بمن يتبعه ثم في حال المشي يكفيه ان يمشي حامل المقبرة فاذا
انزلوا للصلاة عليه وضعوه عن المقبرة والمشي قدام الجنازة لا بأس به والمشي
خلفها افضل عندنا وقال الشافعي امامها افضل لما روي ان ابا بكر وعمر كانا
يمشيان امامها ولانهم شفعاء الميت والشفيع يتقدم في العادة على من
يشفع له وان النبي صلى الله عليه وسلم مشى خلف جنازة سعد بن معاذ
وروي ان عليا رضي الله عنه كان يمشي خلف الجنازة فقيل ان ابا بكر وعمر
كانا يمشيان امامها فقال رحمهما الله قد عرفا ان المشي خلفها افضل ولكنهما
اراد ان يسهلا على الناس وانما لبعدا بفضيلة المشي خلفها على فضيلة المشي
امامها كفضيلة الصلاة المكتوبة على النافلة ولان المشي خلفها اوعظ له فانه
ينظر اليها وينتهي وما فيه عبرة وزجر يحتاج الى التأمل في حملها وانما قلنا
انهم شفعاء والشفيع مقدم على المشفوع له بكل حال الصلاة عليه فان
الميت يتقدم عليهم مع كونهم شفعاء له فكذا ينبغي في حالة المشي ولان الشفيع
انما يتقدم على المشفوع له في العادة للحاجة من ان يحمل المشفوع اليه بعقوبة المشفوع
وقيمة الشفيع من ذلك وهذا لا يتحقق ههنا وقال الامام البقالي المشي امام
الجنازة واسع ما لم يتباعد عنها ويكره ان يتقدم الكل عليها ولا بأس ان يذهب الى
صلاة الجنازة راكبا غير انه يكره له التقدم امامها بخلاف الماشي لانه لو تقدم
راكبا ماشيا به حاملوها ومن امامهما وفي المصابيح مائل على كراهة الركوب قال فيه
روي ثوبان قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرأى ناسا
ركبانا فقال الا تستحيون ان ملائكة الله على اقدامهم وانتم على ظهور الدواب
وانما كره الركوب لانه تنعم وتلذذ وذلك لا يليق في مثل هذه الحالة لان هذه
حالة حسرة وندامة واعتبار ولا ينبغي للماشي ان يخرج من الجنازة لانه من لا

لا يجلس ولا يدفن ولا يصلى عليه في القبر وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى في الميت
في جنازة قال لعن الله من يجلس حتى يجلس اليه فاما قبل القعود فلا بأس به اذا كان
ما ورد غير ما جوز وعلى هذا يحمل الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن ابي هريرة
رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال اذا تبع احدكم جنازة فلا يقعد حتى توضع
فاما اذا وضعت على الارض فلا بأس بالقعود ويكره للمشيعين رفع الصوت بالذكر والقراءة ومن اراد ان يذكر الله تعالى ذكر في نفسه سرا ويستحب
لمن تبع الجنازة ان يكون مشغولا بذكر الله تعالى والفكر فيما يلقاه الميت وان يتذكر
اهل القبور ومصيرهم وليجتنب من الكلام في امور لا تعنيه مما لا فائدة فيه فان هذا وقت ذكر
وعظة فيقبح فيها الغفلة وسوء الاشتغال بالحديث الفارغ عن الفائدة فان لم يذكر الله
تعالى لم يلزم الصمت ولا يرفع صوته بالقراءة ولا بالذكر ولا بغيره كما في المغرب من يفعل ذلك
قال الفضيل رحمه الله الزم طرق الهدى ولا يضرك قلة السالكين فيها واياك وطرق
الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين وانما يفعل الجهال من القراءة على الجنازة من رفع
الصوت في القراءة والتمطيط فيها فلا يجوز باجماع العلماء ولا يسع احدا انكاره
من انكر كان مسيئا عاصيا ولم يكره وقال ابو حنيفة لا بأس بالقعود للجنازة من مرة
الا ان يريدان يشهد ما قالت عائشة رضي الله عنها ان الجنائز كانوا يقومون
للجنازة اذا رأوها ولا ينبغي ان يتبع الجنازة بنار لان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن جنازة قرأ امرأة معها مجمرة فصاح عليها حتى غابت في قعر البيت
وعن ابراهيم النخعي قال اكره ان يكون مع الجنازة شيء من امر الدنيا النار يتبع بها
ويستحب لمن مر به جنازة او اتاها ان يقول سبحان الحي الذي لا يموت لا اله
الا الله الحي القيوم وبدء الميت بالتثبيت واذا كان مع الجنازة نائحة زجرت وهنع
لقوله صلى الله عليه وسلم اثنتان في الناس هما بهم كفر الطعن في الانساب والنياحة على الميت
والناس اجمعين وقد اجمعت الامة على تحريم النوح والنياحة وروي عن ابي مالك الاشعري
قال النوح عند المصيبة والطعن في النسب والدعوى في الجاهلية والنياحة
على الميت قبل موته عند المصيبة ولعلم احد دون شق الجيوب وخمش الوجوه لان هذا
فعل الجاهلية قال صلى الله عليه وسلم ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعى بدعوى
الجاهلية وقال صلى الله عليه وسلم انا بري من الصالقة والحالقة والشاقة فالصالقة
هي التي ترفع صوتها بالنياحة والحالقة هي التي تحلق رأسها عند المصيبة والشاقة
هي التي تشق قميصها او ثوبها عند المصيبة وكل هذا حرام باجماع العلماء وكذا
يحرم نشر الشعر والندب وعن ام عطية قالت اخذ علينا رسول الله صلى الله
عليه وسلم في البيعة ان لا ننوح والنياحة هي رفع الصوت بالندب والندب

تقدم النائحة بعد توبتها على من اثنيت وكره ابو حنيفة الافراط في رفع الصوت بالبكاء وقال
ابو يوسف لا بأس اذا لم يكن فيه ندب ولا نوح ولا افراط في رفع الصوت وقال
صلى الله عليه وسلم العين تدمع والقلب يحزن ولا نقول ما يسخط الرب وانا
عليك يا ابراهيم لمحزونون ولولا انه قول حق ووعد صدق وطريق يأتي لحزنا اكثر من
هذا ثم قال لعينيه فقال يا سعد ما هذا يا رسول الله قال رحمة يضعها الله في
قلب من شاء وانما يرحم الله من عباده الرحماء فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهيت عن البكاء قال انما نهيت عن نوحين فاجرين لغو ولطم وخمش الوجوه
قبل ان يصنعوه عن اغلاق الرجال فان لم يقع بد من البكاء والقيام لم يكن فيه
بأس ان شاء الله تعالى لان البكاء عبادة فيكون بر والتعاون على البر فرض قال تعالى وتعاونوا
على البر والتقوى ويكون بقعوده حراما والمجلوس قبل وضع الجنازة ليس بحرام فرض عن التعاون
كان مكروها ويكره نقل الميت من بلد الى بلد لقوله صلى الله عليه وسلم عجلوا بموتاكم
في بقعة ناخير دفنه وانما قبر ابراهيم بن سعد بن ابي وقاص وسعيد بن زيد حملا من العقيق
الى المدينة فالصحيح قريبا غير بعيدا فجرا مجرى بلد واحد وقيل لا بأس بنقله
مطلقا بين الامصار ويكره ما زاد على ذلك مسألة قوم غرباء عليهم الشمس
وهم يريدون الصلاة على الجنازة فالفضل ان يبدؤا بالمغرب ثم يصلوا بعد العشاء
على الجنازة لانه يكره تأخير المغرب وهي اكد من صلاة الجنازة وينبغي لمن تبع
الجنازة ان لا يرجع حتى يصلى عليه ويدفن لقوله صلى الله عليه وسلم من تبع جنازة
حتى يصلى عليها فله قيراط ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان مثل احد وروي ان
عبد الله بن عمر كان يصلي على الجنازة ثم ينصرف قبل ان تدفن فقيل لابن ابي
هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى على جنازة
فله قيراط ومن وقف حتى تدفن فله قيراطان كل قيراط مثل احد فبعث ابن عمر
عائشة جنابا يسألها عن قول ابي هريرة واخذ ابن عمر قبضة من حصى المسجد
بيده في يده حتى رجع اليه الرسول فقال له قالت عائشة صدق ابو هريرة
فضرب ابن عمر بالحصى التي كان في يده الارض ثم قال لقد فرطنا في قراريط كثيرة
واما الكلام على القبر فنقول يحفر للميت القبر وينبغي ان يكون مقدار عمق القبر الى
صدر رجل وسط القامة وكلما زاد فهو افضل لان النوح فيه صيانة الميت على الضياع
لقوله صلى الله عليه وسلم احفروا واوسعوا واعمقوا ولا يجعل الميت ولا ينبغي لقوله صلى الله عليه وسلم

الحمد لنا واللحد لغيرنا والان الشق افضل اليهود يلحدون والنصارى يشقون وصورة اللحد ان يحفر في
جانب القبلة من القبر حفيرة ويوضع فيها الميت والشق ان يشق في وسط
القبر حفيرة واذا كان في موضع تنهار التربة بالنحد فلا بأس ان يجعل فيها الشق للضرورة
والدفن في المقبرة افضل من الدفن في البيت لما روي عن جماعة من الصحابة انهم امروا ان
يزرن القبور ولو حفروا قبرا فوجدوا فيه عظاما او عظاما قبل بقي من اثر ما دفن
ويحفرون غيره الا ان يكون قد تفرق منه وظهر فيه عظام فانهم يجعلون العظام
في جانب القبر ويدفن الميت معه ويجعل الكفن عاليا القبلة وقال الشافعي
يسل من قبل رأسه لان النبي صلى الله عليه وسلم سل سلا ولنا ان جانب القبلة
معظم فيستحب الاوحال منه وهذا اذا لم يجد على القبر ان تنهار اما اذا وجد ذلك
فانه يسل سلا جماعا لاجل الضرورة واما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم سل
قلنا الروايات مضطربة في ذلك فروي انه ادخل مشيا ما قال ابن ابي ليلى وروي
انه ادخل مشي فجرا فان كان كما قلنا فهو محتمل وان كان كما قال فانه انما فعل
ذلك لاجل الضرورة وضيق المكان لانه صلى الله عليه وسلم مات في حجرة
عائشة رضي الله عنها من قبل الحائط وكانت السنة دفن الانبياء في المواضع التي
يقبضون فيه ولم يمكنوا من وضع التربة من جهة القبلة لاجل الحائط فلذلك
سل كذا في النهاية وصورة الادخال من جهة القبلة ان يوضع الميت في جانب
القبلة امام القبر ويجعل منبوذ في اللحد وصورة السل ان يوضع الميت
في مؤخر القبر حتى يكون رأسه بازاء موضع قدميه من القبر ثم يؤخذ برأس الميت
ويدخل في القبر ويسل وذو الرحم المحرم اولى بادخال المرأة القبر من غيرهم لانه
يجوز نظره منها في حال الحياة فكذا بعد الموت ويكره للاجانب منها
في حال الحياة فكذا بعد الموت فان لم يكن فيهم محرم او خلا الاجانب ويسجى
قبر المرأة بثوب الى ان يسوى اللبن عليها لان بدنها عورة فلا بد من ان
يكشف شيء منها حال ترابها في القبر ولانها تغطى بالنعش لهذه العلة فيسجى
الشافعية ويدخل ان فاطمة رضي الله عنها سجي على قبرها بثوب ونعش على
جنازتها ولم يكن النعش قبل ذلك في جنازة احد حتى ماتت فاطمة فاتخذت
ان ستة جنازتها فاتخذ ولها النعش من جريد النخل فبقي سنة ثم اتى جيش الشام
واما قبر الرجل فلا يسجى عندنا وقال الشافعي يسجى لنا ان عليا كرم الله وجهه

حمر جنازة

حفر جنازة بئر حين ما تكلف فسجي قبره بثوب فاخذوه وقالوا انه ليس بمعروف
وكما لا يغطى على سريره بالنعش فكذا لا يغطى قبره واختلفت العبارة في هذه في
بعض المواضع انه يكره لان عليا انما كره وفي بعض انه لا يكره وهذا يقتضي جواز ذلك لانه يفعل
لستر الميت وذلك غير ممنوع منه لانه ليس بسنة واذا وضع لحده قال واضعه
بسم الله وعلى ملة رسول الله اي بسم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله سلمناك
اي على شريعته كذا فعله عليه السلام حين وضع ابا دجانة في القبر كذا في الهداية
وفي النهاية والصحيح ذو البجادين لان ابا دجانة مات بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
في خلافة ابي بكر واذا انتهى بالي القبر فلا بأس ان يدخل قبره من الرجال من شفع او وتر
وقال الشافعي في السنة هو الوتر اعتبارا بالكفن والاجار ولنا ان النبي صلى الله عليه
وسلم ادخل قبره علي والعباس والفضل بن العباس وصهيب ولانه اجمع
لعدد يكون السنة فيه الشفع جاعلا على العمل الاول واعتبار العمل بالعمل اولى
من اعتباره بالكفن ولان المقصود وضع الميت في القبر فيكون المعتبر فيه دون
ما يصل به الى الكفاية فيكون الشفع والوتر فيه سواء ويوجه الى القبلة على ما مر
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومر آنفا مات رجل من بني عبد المطلب فقال رسول الله
عليه وسلم يا علي استقبل القبلة استقبلا وقولوا جميعا بسم الله وعلى ملة رسول الله وضعوه
لجنبه ولا تكبوه لوجهه ولا تعقوه لظهره كذا في النهاية ونقل العقد عنه لانها انما فعلت لبقاء
بشرة الاكفان وقد امن من ذلك في القبر وان دفنت معه فلا بأس ويسوى اللبن
عليه فان النبي صلى الله عليه وسلم جعل على لحده اللبن ولانه اوفق الى البقاء وفي
الخلاصة واذا ان قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع عليه عرقة من قصب التمر
في معقد اللبن وكره الاجر والخشب لانها كاكام النساء وهو اللبن بالليل لان
القبر موضع البلى فعلى هذا يكره الاجر والحجارة وقيل لا يكره الاجر لانه يبقى اثرا فلا يتحاج
على هذا لا يكره الاحجار والخشب قال في النهاية ولكن بهذا الفرق ليس بصحيح
فان مساس النار في الاجر لا يصلح علة للكراهة فان السنة ان يغسل الميت بالماء الحار
وقد مسته النار قال السرخسي والعلة الاولى اوجه وهو ان اللبن بالكاكام النساء لانه جمع
بين استعمال الاجر والخشب لا يوجد فيه اثر النار وقال شيخ بخارى لا يكره الاجر
في بلادنا لمساس الحاجة اليه لضعف الارض حتى قال الشيخ محمد بن الفضل لو اتخذوا
تابوتا من حجر او لوح اربعة في هذه الديار لكن ينبغي ان يوضع حوالي الميت

الذين قال الله تعالى انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر واقام الصلوة وآتى الزكوة ولم يخش الا الله فعسى اولئك ان يكونوا من المهتدين وقال تعالى ما كان للمشركين ان يعمروا مساجد الله شاهدين على انفسهم بالكفر اولئك حبطت اعمالهم وفي النار هم خالدون وقال تعالى ان اولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين وقال تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة ان الله على كل شيء شهيد وقال تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى

ينفذ ويكون من رأس المال وان اوصى ان يكون تحته محدة او نحوها لم ينفذ ونبه وكذا
لو اوصى ان يكفن في ثياب حرير او فاز او على الكفن المشروع او في ثوب لا يساوي
البدرة او بان يؤخر دفنه زايدا على المشروع لم ينفذ ونبه في جميع ذلك وكذا
لو اوصى بان يبنى على قبره في مقبرة مسبلة للمسلمين لم ينفذ وذلك حرام وان كانت
في ملكه فهو مكروه ويكره ان يبنى على القبر مسجدا وغيره لو اوصى بان يقرأ عند
قبره او يتصدق عليه او غير ذلك من انواع القربة نفذت ونبه من الملك
ولا باس بزيارة القبور والدعاء لهم ان كانوا مؤمنين من غير وطي على القبور
بل يستحب زيارتها لقوله صلى الله عليه وسلم زوروا القبور تذكركم الموت
ولا تقولوا هجرا ويستحب ان يسلم عليهم ويدعو لهم لانه النبي صلى الله عليه وسلم
خرج البقيع فقال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله عن قريب
بكم لاحقون يرحم الله المستقدمين منكم والمستأخرين انتم سلفنا ونحن بالاثر
اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم ويستحب قراءة
القرآن والدعاء لهم واما النساء فاوا ردن زيارة القبور ان كان ذلك
لتجديد الحزن والبكاء والندب على ما جرت به عادتهن فلا يجوز لهن
الزيارة وعليه حمل الحديث لعن الله زائرات القبور وان كان للاعتبار والترحم
من غير بكاء والتبرك بزيارة قبور الصالحين فلا باس اذا كن عجايز ويكره اذا
كن شواب كحضور الجماعة في المساجد واما المشي في المقابر بنعلين فلا يكره عندنا
وقال احمد يكره لما روى انه صلى الله عليه وسلم رأى قوما يمشون في المقابر في نعالهم فقال
عنه ويكره كأن يطأ القبور وان يبنى عليها لقوله صلى الله عليه وسلم لان يجلس
احدكم على جمرة فتحرق ثوبه وتصل الى بدنه احب الى من ان يجلس على قبر
فان لم يكن له طريق الا على قبر جاز له المشي عليه لانه موضع ضرورة ويكره
البيت في المقابر لما فيها من الوحشة والاهوال مسئلة اذا كان في المقبرة
حطب فلا باس باخذه لان الحطب لا يسبح وفيه نفي الفقر ويكره قطع
الشجر والحشيش من القبور ما دام اخضر لانه ما دام اخضر يسبح ويستانس به
الميت ويستحب التعزية لقوله صلى الله عليه وسلم من عزى مصابا فله مثل اجره
ومن عزى ثكلى كسي بردا في الجنة ومن عزى مصابا كساه الله من حلل الكرامة
يوم القيامة ووقتها من حين يموت الى ثلاثة ايام ويكره التعزية بعد ثلاثة ايام

لانها تجدد

انها تجدد الحزن الا ان يكون المعزي او المعزى غايبا فلا بأس بها وهي بعد الدفن افضل منها قبله
لان اهل الميت قبل الدفن مشغولون بتجهيز الميت ولان وحشتهم بعده اكثر فمن اخر فاته اكثر
وهذا اذا لم ير منهم جزع شديد فان رأى ذلك قدم التعزية على دفنهم ويستحب
ان يقوم بالتعزية اقارب الميت الصغار والكبار والرجال والنساء الا ان يكون ما يخاف
منه فلا يجز بهما ان حضرها ويكره الجلوس للتعزية بان يجتمع اهل الميت في بيت
ليقصدهم من اراد التعزية بل ينبغي ان يخبر قرابتهم وسواديهم بوقت ذلك ليجلسوا للتعزية
الرجال والنساء ولفظ التعزية اعظم الله اجرك واحسن عزاك وغفر لميتك او لتقبر
اسكم الله عند المصايب بنبيه واجزل لنا ولكم بالقبيح اجرا واحسن لنا ولكم بالخير
صلى الله عليه وسلم لما حضر ابنه كان فرات لها وله فارسلت اليه تخبره بذلك فقال
للرسول اخبرها ان لله ما اخذ وله ما اعطى وكل شئ عنده باجل مسمى ومرها فلتصبر وتحتسب
ومعنى قوله ان لله ما اخذ اي العالم كله ملك لله فما اخذ منا هو لكم بل اخذ ما هو ملكه وهو
عندكم عارية ومعنى قوله وله ما اعطى اي ما وصله لكم ليس هو عارية عن ملكه بل هو له وقوله
وكل شئ عنده باجل مسمى اي من قبض فقد انقضى اجله المسمى فلا تجزعوا واحتسبوا
وعزى رجل بعض اخوانه بابن فقال اشكر وهو بلاء وفتنة واحزنك هو الله ورحمة
وعزى رجل اخر فقال ان من كان لك في الاخرة اجر اجر من كان لك في الدنيا سرور
ويستحب لجيران الميت واقربائهم ان يصلحوا لاهل الميت طعاما يشبعهم يومهم وليلتهم
لما روي انه جاء نعي جعفر بن ابي طالب فقال صلى الله عليه وسلم اصنعوا لال جعفر طعاما
فانه قد جاءهم ما يشغلهم وذلك من البر والمعروف والله اعلم نسأل الله تعالى
ان يختم لنا بالخير والسعادة ويجعل عند سكرات الموت وبعد فناء الدنيا من الفايزين
الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ويرزقنا العلم والفهم ونوفقنا للعمل بالعلم
ويدخلنا الجنة مع عباده الصالحين بفضله وكرمه انه بالناس لرؤف رحيم

باب في حصول الثواب للميت

اعلم ان المشروعات جهتان عبادات ومعاملات وعقوبات وكفارات فالعبادات جهتان
والسهم الثاني والعبادات جهتان حسنة الصلاة والصوم والزكاة والحج والجهاد والمعاملات
جهتان المعاوضات والمشاركات والامانات والاشركات والعقوبات
خمس فمن زجر زجرة قتل النفس كالقصاص ومن زجرة اخذ المال كقطع السرقة
ومن زجرة هتك الستر كالجلد والرجم ومن زجرة ثلب العرض كحد القذف ومن زجرة خلع

البيضة كالقتل على الزوجة والكفارات الخمس كفارة القتل وكفارة الظهار وكفارة
الافطار وكفارة اليمين وكفارة جناية الاحرام وترجع العبادات الخمس الى ثلثة
انواع بدني محض كالصلاة والصوم والجهاد ومالي محض كالزكاة ومركب منهما كالحج
وكان ينبغي ان يكون الصوم قبل الزكاة لانها اتبع القرآن قال تعالى اقيموا الصلاة
واتوا الزكوة والحديث ايضا وهو قوله صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وصوم رمضان
وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فذكرني الحديث الزكاة عقيب الصلاة وعلم ان نفس
الزكوة يرجع الى وصفين محمودين ليس في غيرها الطهارة والنماء قال الله تعالى خذ من
اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وقال تعالى وما انفقتم من شيء فهو يخلفه فسمى
المزكي للطهارة من دنس الذنوب والخلف في الدنيا والثواب في الاخرة ثم
الزكاة فيها اجماع الخمس كلها وهي تطهر النفس من دنس البخل وحاسة الشح وذمامة
اللوم وذلك كله مذموم عند جميع الخلق قال بعض الحكماء ان جمع ما في يده والشح ان
يمنع ما في يد الناس والسخي يحبه الناس لانهم والسخاء يحسن من كل مولود وكان
الاعرابي اي حاتم الطائي كيف انشهر بجوده حتى ازاحت الى التمثل به الطباع والثني
عليه بجوده الشعراء والاتباع بحيث لا يذكر بالبخل والابخاء وان كان كذا من
ذوي العناد وقيل ان قوما من قريش دخلت عليه بعد ما ملك الارض فقال
فقالت يا بني ملكت جميع البلاد بالفرسان فما ملكنا القلوب بالجود فما
الامان فقد جبلت القلوب على حب من احسن اليها وبغض من اساء اليها وكذلك
باقي تفسير الزكاة لغة وشرعا وركنها وصفتها وسببها وشرطها وحكمها اما تفسيرها
لغة فهي النماء يقال زكى الزرع اذا نمى وسميت بذلك لانها سبب لنماء في المال
بالخلف في الدنيا والثواب في العقبى وقيل هي عبارة عن التطهير قال تعالى
قد افلح من تزكى اي تطهر من الذنوب وقال تعالى قد افلح من زكاها اي طهرها من
الذنوب واما شرعا فعبارة عن ايتاء مال معلوم في مقدار مخصوص وهي عبارة
عن فعل الزكي ودون حال المؤدي عند المحققين من اهل الاصول لانها وصف بالوجوب
والوجوب انما هو في صفات الافعال لا في صفات الاعيان وعند بعضهم هي حكم
المال المؤدي بقوله تعالى واتوا الزكاة وركنها اخراج طائفة من المال الى المصرف
برضاء الله تعالى واسقاط الفرض عن ذمته وصفتها انها فريضة محكمة بحيث يكفر جاحدها

وسبب وجوبها كمال النماء اضاف اليه فيقال زكاة المال والواجب فيها نصف
نصف صاع من بر او صاع من شعير او صاع من تمر او قيمتها في الاصل في وجوبها
قوله تعالى قد افلح المؤمنون والمؤمن هو المصدق لغة وفي الشرع كل من نطق بالشهادتين
فهو مؤمن خلافا لما يقوله المعتزلة ان المؤمن من ينه ورع لا يستخفها الا البر التقي دون الفاسق
الشقي الذين هم في صلاتهم خاشعون اي خائفون بالقلب ساكنون بالجوارح وقيل
المخشوع في الصلاة جمع الهمة لها والانس بها سواها وان لا يجاوز بصره مصلاه وان لا يلتفت
ولا يعبث ولا يسدل ولا يرفع اصابعه ولا يقلب الحصى ويكره ان يصف الصلاة مع
المصلين لا الى المصلى له لانتفاع المصلي بها وحده وهي عونه وذخيرته واما المصلي فحسبه
فيها والذين هم عن اللغو معرضون اللغو كل كلام ساقط حقه ان يلغى كالكذب والشتم
والهزل يعني ان بهم من البخل ما يشغلهم عن الهزل وما وصفهم بالخشوع اتبعه الوصف
بالاعراض عن اللغو ليجمع لهم الفصل والترك الشاقين على النفس الذين هما قاعدتا بناء
التكليف والذين هم للزكوة فاعلون مؤدون ولفظ فاعلون يدل على الملازمة بخلاف
مؤدون وانما كان مشتركا يطلق على العين وهو المقدر الذي يخرجه الزكي من النصاب
الى الفقير وعلى المعنى وهو فعل المزكي الذي هو التزكية وهو المراد ههنا كما تقدم تمامه في اول
عند المحققين فجعل المزكين فاعلين له لان لفظ الفعل اعم جميع الافعال كالضرب والقتل
وغيرهما فيقول للضارب والقاتل والمزكي فاعل الضرب والقتل والتزكية ويجوز ان
يراد بالزكوة العين والتقدير مضاف محذوف وهو الاداء الى قوله الذين
يرثون الفردوس هم فيها خالدون يعني قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون
الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم
العادون والذين هم لاماناتهم وعهدهم راعون والذين هم على صلواتهم يحافظون اولئك
هم الوارثون الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون فصوله والذين هم لفروجهم حافظون
حفظ الفرج العفاف عن الحرام والفرج يشمل سوءة الرجل والمرأة الا على ازواجهم
في موضع الحال اي الا والين على ازواجهم او قوامين على من فوقك كان زيد
على البصرة اي والبا عليها والمعنى انهم لفروجهم حافظون في جميع الاحوال الا في حال
وطء ازواجهم او تسريهم او تعلق على محذوف يدل عليه غير ملومين كانه قيل ملامون
الا على ازواجهم اي ملامون على كل مباشرة الا على ما الطف بهم فانهم غير ملومين عليه
وقال الفراء الا من ازواجهم او ما ملكت ايمانهم اي ما بعضهم ولم يقل من لان المملوك

وسبب وجوبها

يجري مجرى غير العقلاء وتمة اتباع كاتباع البهايم فانهم غير مؤمنين اى لا لوم عليهم ان تخونوا
فروجهم عن اماءهم ونسائهم وانما لا يلام فيها اذا كان على وجه اذن فيه الشرع دون الاتيان
في غير ذلك وفي حال الحيض والنفاس غائطون وهي تحفظ فرجها فمن ابتغى وراء ذلك
كطلب قضاء شهوة من غير هذين فاولئك هم العادون الكاملون في العدوان
وفيه دليل على تحريم المتعة والاستمناء باليد لان الشهوة قال العلماء الا يستمنا باليد لم
وقال عطاء سمعت قوما يخشون ويأتيهم صبيان فاظن انهم يهلون كذا في معالم التنزيل
والذين هم لاماناتهم وقرا بكي لاماناتهم وعهدهم سمي الشيء الموثق عليه والمعاهد عليه
امانة وعهدا ومنه قوله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها وانما وحد
لكون الامانى والمراد به العموم في كل ما ائتمنوا عليه وبمو جودا من جهة الله عز وجل
ومن جهة الخلق والامانات مختلفة فالتي بين الله وبين العبد كالصلاة والصيام
والعبادات التي اوجبها الله عليه والتي بين العباد كالودايع والصنايع راعون
حافظون واقراي القايم على الشيء تحفظ واصلح كراعي الغنم والذين هم على صلوتهم
وقرا بكوفي غير عاصم صلوتهم يحافظون بداومون في اوقاتها واعادة ذكر الصلاة لانها
اهم ولان الخشوع فيها غير كي فظة عليها ولانف وحدت اولا ليفاد الخشوع في جنس
الصلاة اي الصلاة كانت وجمعت اقرا ليفاد المحافظة على اداءها من الفرايض و
النوافل والسنن والنوافل اولئك اي المجامعون لهذه الاوصاف هم الكاملون في
الاحقاب يستحقوا ويأتادون من عداهم ثم ترجم الوارثين بقوله الذين يرثون
اي من الكفار في الجنة بما حكم من احد الى وله منزلان منزلة في الجنة ومنزلة في النار
فان مات ودخل الجنة ورثت اهل النار منزلة وان مات ودخل النار ورثت
اهل الجنة منزلة الفردوس اعلى بستان الواسع الجامع لاصناف الثمر وقال غيره
هو الجبل الذي عليه اهل الجنان هم فيها خالدون اشف الفردوس بناء قبل الجنة وقوله تعالى
الا المصلين الذين هم على صلوتهم دايمون اي يحافظون عليها في مواقيتها والذين
في اموالهم حق معلوم يعني الزكوة لانها معقدة بالحول او صدقة توظفها الرجل
على نفسه في اوقات معلوم للسايل الذي يسأل والمحروم اي الذي يتعفف
عن السؤال فيحسب غنيا ويحرم الى قوله اولئك في جنات مكرمون يعني قوله الذين
والذين يصدقون بيوم الدين والذين هم من عذاب ربهم مشفقون ان عذاب
ربهم غير مأمون والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم

فانهم

فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون والذين هم لاماناتهم و
عهدهم راعون والذين هم بشهاداتهم قايمون والذين هم على صلوتهم يحافظون اولئك
في جنات مكرمون فقوله تعالى والذين يصدقون بيوم الدين اي بيوم الجزاء والحساب
وهو يوم القيمة والذين هم من عذاب ربهم مشفقون خايفون واعترض بقوله ان عذاب
ربهم غير مأمون اي لا ينبغي لاحد وان بالغ في الطاعة والاجتهاد ان يأمنه وينبغي ان يكون
مترددا بين الرجاء والخوف والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم اماءهم و
ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين على تركهم لحفظ فمن ابتغى وراء ذلك بنكاح او زنا
غير الزوجات والمملوكات فاولئك هم العادون المجاوزون من الحلال الى الحرام وفيه
ايضا دليل على حرمة المتعة ووطي المرأة في دبرها والاستمناء باليد والذين هم
لاماناتهم وقرا بكي لاماناتهم وهي تتناول الامانات التي الشرع والامانات التي بين العباد وعهدهم عما
بينهم وبين الخلق والله وهو الايمان راعون حافظون غير خايفين والذي يقتضيه العقل
ان الامانات ما قبل عليه العقول والعهد ما امر به الرسول والذين هم بشهاداتهم قايمون يقيمونها
عند الحكام بلا تميل الى قريب وشريف ويرجع الضمير على الصفة لظهور الفعل
في الذين ورتبة في احب الحقوق بالمحافظة والذين هم على صلاتهم يحافظون كرر ذكر
الصلاة لبيان انها اهم اولان احدهما فرض والاخر من النوافل وقيل الاول ادام عليها الاشتغال
بها والثاني خفة عليها ان لا تضيع عن مواقيتها او الاول اداؤها في اوقاتها
والثاني خفة عليها حفظ اركانها وواجباتها وسننها او لهما اولئك اي الموصوفون
بالصفات التي ذكرت في جنات مكرمون وقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضعفه
في سبيل الله قرضا لان القرض حال يقبض بدل ما عليه من بعد سمي به لان المقرض يقطعه
من ماله فيدفعه اليه والقرض القطع فيتضمنهم تمثيل على انه لا يضيع عنده وانه يجزيهم
عليه اوفر الجزاء فحسنا بطيبة النفس من حلال الكيب فيضاعفه اضعافا كثيرة لا يعلم
كنهها الا الله تعالى وقيل الواحد سبعمائة بقوله تعالى مثل الذين ينفقون
اموالهم في سبيل الله كمثل حبة لا بد من حذف مضاف اي مثل نفقتهم او نفقتهم مثل
بادخال حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة ماية حبة الثبت هو الله تعالى
ولكن لما كان سببا اسند اليها الانبات كما اسند الى الارض في الماء
ومعنى انباتها سبع سنابل اي تخرج ساقا بشعب سبع شعب لكل واحدة
سنبلة وهذا التمثيل لتصوير الاضعاف كانها ماثلة بين العين الناظر والمثل موجود في

نعت الكمال حتى تتعدى التضعيف الى نصاب يقع المحاسبة بينه وبين ما تقدم به
ما بين التمرة الى الجبل قال العلماء زيادة هذا الحديث تشبيه اخبر عن الاعتداد وفي حسابهم
بتضعيفه الله تعالى من قبول الصدقة بالبين وتربي تضعيف اجرها بالتربية وقال عياض الملك
الذي يربي فرسه يتعهدها ويحوطها ويتعاهدها حتى تبلغ مبلغ الفحولية المقبول كقول القائل
تلقاها عرابة باليمين وقيل المراد بيمين الرب تلقي الله الصدقة وقبولها الى الله تعالى
اضافة ملك واختصاص لرفع قدر الصدقة في يمين الآخذ قد تعالى وقال الترمذي
في جامعه قال اهل العلم من اهل السنة وغيرهم يؤمن بهذه الاحاديث ويرويها
شبيها ولا يقال كيف هكذا روي عن مالك وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم وانكرت
الجهمية هذه الروايات وقوله حتى يكون مثل الجبل اي حتى يكون التمرة في ربوة فتنمي
يكون اعظم من الجبل والظاهر ان المراد بعظمها ان عينها بالعظم المتصور في اكبر الامور
ويحتمل ان يكون ذلك عبارة عن الزيادة فقال صلى الله عليه وسلم الصدقة
شيء عجيب لم ار هذا الحديث في كتب الحديث لكن ذكر الفقيه ابو الليث
في تنبيه الغافلين بسنده الى ابي ذر الغفاري رضي الله عنه موقوفا انه قال الصلاة
عماد الاسلام والجهاد سنام العمل والصدقة شيء عجيب وقال صلى الله عليه وسلم
الصدقة تطفئ غضب الرب عن انس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول
صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لتطفئ غضب الرب وتدفع ميتة السوء رواه
الترمذي وابن حبان في صحيحه وقال الترمذي حديث حسن غريب وقال صلى الله
اتقوا النار ولو بشق تمرة هذا الحديث بعض حديث رواه البخاري ومسلم عن عدي بن
حاتم رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما منكم من احد
الا سيكلمه الله ليس بينه وبينه ترجمان فينظر ايمن منه فلا يرى الا ما قدم وينظر
اشأم منه فلا يرى الا ما قدم وينظر بين يديه فلا يرى الا النار تلقاء وجهه فاتقوا النار
ولو بشق تمرة وعن ابي بكر الصديق رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم على اعواد المنبر يقول اتقوا النار ولو بشق تمرة فالذي نفسي المخوج وتدفع
ميتة السوء وتقع في مجاري الشيطان رواه ابو يعلى والبزار وهذا لفظ
هذا الحديث عن انس وابي هريرة وابي امامة والنعمان بن بشير وغيرهم من الصحابة
رضي الله عنهم وفي الطبراني من حديث فضالة بن عبيد مرفوعا اجعلوا بينكم وبين النار
حجابا ولو بشق تمرة ولاحمد من حديث ابن مسعود مرفوعا باسناد صحيح بشق احدكم وجهه

النار ولو بشق تمرة وشق بكسر الشين المعجمة نصفها او جانبها اي ولو كان الاتقاء بالتصدق
بشق تمرة واحدة فانه يقبل وفي الحديث الحث على التصدق بالقليل وان لا يحتقر ما
يتصدق به وان اليسير من الصدقة يستر المتصدق من النار وقال صلى الله عليه وسلم
اتوا السكم سائل او محتاج اسألوه حتى يفرغ مما تريد رده عليه بوقار وليس ما يعطيه
يسيرا او ذميما فانه قد يأتيكم من ليس من الانس ولا الجان ينظر ان اكلكم كيف تصنعون فيما
تكلمون الله تعالى فيه ذكره الفقيه ابو الليث وقوله تعالى في تنبيه الغافلين وقال النبي
صلى الله عليه وسلم ما من متصدق بصدقة الا حفظه الله من اربعة اوجه
وروى في تنبيه الغافلين ذكره ابو الليث في تنبيه الغافلين وقال ان الصدقة تدفع
عن صاحبها سبعين بابا من السوء رواه ابن المبارك في كتاب البر من حديث
انس وابن مالك رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الصدقة
سبعين بابا من ميتة السوء وفي رواية الدال المهملة اي مرض وزمانة وعاهة وعن رافع بن
خديج رضي الله عنه قال قال رسول الله الصدقة تسد سبعين بابا من السوء رواه البيهقي
في الكبير وفي الباب اي باب فضل الصدقة احاديث كثيرة روي عن جابر
بن عبد الله رضي الله عنهما قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس
توبوا الى الله قبل ان تموتوا وبادروا بالاعمال الصالحة قبل ان تشغلوا وصلوا الذي
بينكم وبين ربكم بكثرة ذكركم له وكثرة الصدقة في السر والعلانية ترزقوا وتنصروا
وتجبروا رواه ابن ماجه وعن عائشة رضي الله عنها انهم ذبحوا شاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
بقي منها قالت ما بقي منها الا كتفها قال بقي كلها بقي كتفها رواه الترمذي وقال حديث حسن
صحيح ومعناه انهم تصدقوا بجميعها الا كتفها وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول العبد مالي مالي وانما له من ماله ثلاث ما اكل
فافنى او لبس فابلى او اعطى فاقتنى ما سوى ذلك فهو ذاهب وتاركه للناس رواه
مسلم وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايكم مال وارثه
احب اليه من ماله قالوا يا رسول الله ما منا احد الا ماله احب اليه قال فان ماله ما قدم
ومال وارثه ما اخر رواه البخاري والنسائي وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم سار رجل بفلاة من الارض فسمع صوتا في سحابة استمع على حديقة فلان
قال فتنحى ذلك السحاب فافرغ ماءه في حرة فاذا شراجة من تلك الشراج
قد استوعبت ذلك الماء فتتبع الماء فاذا رجل قائم في حديقة يحول الماء بمسحاته

فقال له يا عبد الله ما اسمك فقال فلان الاسم الذي سمع في السحاب فقال له يا عبد الله لم تسألني عن اسمي فقال سمعت في السحاب الذي هذا ماؤه يقول اسق حديقة فلان لاسمك فما تصنع فيها فانا اذا قلت هذا فاني انظر الى ما يخرج منها فاتصدق ثلثه وآكل انا وعيالي ثلثا وارد فيه ثلثه رواه مسلم الحديقة البستان اذا كان عليه حائط والحرة بفتح الحاء المهملة والشين المعجمة ارض ذات حجارة سود والشرجة بفتح الشين المعجمة واسكان الراء بعدها جيم وتاء تانيث مسيل الماء الى الارض السهلة والسباخة بالسين والباء الموحدة هي المجرفة من الجبل وعن عائشة رضي الله عنها انه سئل عن عائشة رضي الله عنها ان يكتبا شهادتها وهي صائمة وليس مع بيتها الا رغيف فقالت لولا انا صائمة لاعطيتها اياه فقالت ليس لك ما تفطرين عليه فقالت اعطيها اياه فالت فعلت فلما امسينا اهدى لنا اهل بيت او انسان لنا شاة وكفنها فدعتنا عائشة فقالت كلي من هذا خير من قرصك قال مالك وعلي ان لا يكتبا استطعم عائشة ام المؤمنين وبين يديها عنب فقالت لانسان حدثه عائشة عن اباه عجبني نظر اليها وتعجب فقالت عائشة اتعجبك ترى في ذره الجنة من مثقال ذرة ذكره في الموطا هكذا ابهاما غير مسند قوله وكفنها اي بسترها من طعام وغيره وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل امرئ في ظل صدقته حتى يقضى بين الناس قال يزيد فكان ابو مرثد لا يخطئه يوم الا تصدق فيه بشيء ولو كعكة او بصلة رواه احمد وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وفي رواية لابن خزيمة ايضا عن يزيد بن ابي حبيب عن يزيد بن عبد الله الزرقي ان كان اول صريخ يروح الى المسجد ورائيته راح الى المسجد فقط الا وفي كفه صدقة آنا فلوس واما خبز قال حتى رايت البصل يخلل قال فاقول يا ابا الخير فوالله ما بك قال فيقول يا ابن اخي اني لم اجد في البيت شيئا اتصدق به انه حدثني رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ظل المؤمن يوم القيامة صدقته وعن بريدة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال رجل شيئا من الصدقة حتى يلقى الله يوم القيامة ليس على وجهه شين رواه احمد والطبراني والبزار وعن عمر رضي الله عنه قال ذكر لي ان الاعمال تباهى فتقول الصدقة انا افضلكم رواه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرطهما وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال

رسول الله

رسول الله صلى الله عليه وسلم من جمع مالا حراما ثم تصدق به لم يكن له فيه اجر وكان اصره عليه رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبق درهم مائة الف درهم قال رجل وكيف ذاك يا رسول الله قال رجل له مال كثير اخذ من عرضه مائة الف درهم تصدق بها وآخر ليس له الا درهمان فاخذ احدهما فتصدق به رواه النسائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه واللفظ له والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم قوله ابن عرضه بضم العين المهملة اي الفضل والمجمة اي من جانبه وعن ام حبيبة رضي الله عنها قالت يا رسول الله ان لي اكرمين افاجعل لهما نصيبا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم تجعلي الا لطعامهما فقد فعلت فيه في بيوتهما رواه الترمذي وابن خزيمة وعن ابي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق عابد من بني اسرائيل فعبد الله في صومعته سنتين ثم اطلعت الارض فاشرفت الراهب على جوعة فقال لو نزلت فذكرت الله فعدوت فجيء فنزل ومعه رغيف او رغيفان فبينما هو في الارض تقيأ مرارا فقام يزل بكفيها ويكلمها وينكلمه فمر على عشيها ثم اتى على فترة يستتم فجاءها فاذا هي اليه من مائدة اثر غيبين ثم مات فوزنت عبادة سنتين سنة بتلك الزنبة فرجحت الزنبة بسنة ثم وضع الزغيب او الرغيفان مع سنة فرجحت سنة فغفر له رواه ابن حبان في صحيحه قال الفقير الى الله تعالى المصنف رحمه الله فاذا كان المتصدق به قليلا والمتصدق ينال هذا الثواب فبالصدقة وجب على العبد ان يتصدق من ماله بقدر وسعه قليله كانت الصدقة واجبة عينا ولو شق تمرة ولو كسرة خبز ولو بصلة او كبيرة واجبة كانت او نافلة ولا يمنع الصدقة من ارباب اي وجب عليه ان لا يمنع الزكاة من مستحقيها فان لم يود زكاة ماله متعمدا فقد ارتكب كبيرة وحرم على نفسه الجنة لان الله تعالى اوعد العذاب الاليم لمانع الزكاة حيث قال تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها الآية والكنز في الآية اشارة الى الكنز من الاموال رواه ابن حبان للدلالة على اجتماع خصلتين ذميمتين فيهم احداهما ترك الانفاق والثانية كنز الاموال والمنع عن الانفاق في سبيل الخير ويجوز ان يراد المسلمون الذين لا يكنزون غير المنفقين ويقرن بينهم وبين المرتشين من اهل الكتاب تغليظا وعن النبي صلى الله عليه وسلم كل ما ادت زكوته ليس بكنز وان كان تحت سبع ارضين فليس بكنز وكل مال لم تؤد زكاته فهو كنز وان كان ظاهرا على وجه الارض والله اعلم وكان كثير من الصحابة

رضي الله عنهم كعبد الرحمن بن عوف وطلحة يقتنون الاموال ويتجرون وما بهم احد من اولئك
عن الغيبة لان الاغراض تختلف والاقتناء مباح لا بد منه لصاحبه ولا ينفقونها
في سبيل الله والضمير راجع الى المعنى لان كل واحد منهما ذو غير ودراهم فحسب كقوله ان
طائفتان من المؤمنين اقتتلوا اوازيد به الكنوز والاموال او معناه ولا ينفقونها
والذهب كان يسمى قوله فاتى وقيار بها الغريب فاتى بها الغريب
وقيار كذلك وخصا بالذكر من بين سائر الاموال لانهما قانون التمول والتمام
الاشياء وذكر الهاء والبس على سواء فبشرهم بعذاب اليم ومعنى قوله يوم يحمى عليها
في نار جهنم ان النار يحمى عليها اى توقد وانما ذكر الفعل لان مسند الى الجار والمجرور
هو يوم يحمى النار عليها فحذفت النار من بين لانتقال الاسناد عن النار
الى عليها كما تقول وضعت الفضة الى الامير فان لم تذكر الفضة قلت وضع الى
الامير فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم وخصت هذه الاعضاء لانها كانوا
يصرون الفقير عبوسا واذا ضمهم وياه مجلس ازوروا عنه وتولوا بادبارهم
وولوا ظهورهم او معناه يكوون على الجهات الاربع مقابلهم وما خرهم وجنوبهم
هذا ما كنزتم لانفسكم فيقال لهم هذا ما كنزتموه لتنتفعوا به فيسوءكم حاصلكم انكم كنزتم
لتنتفعوا بانفسكم وهو توبيخ لهم فذوقوا ما كنتم تكنزون اى وبال اموالكم
الذي كنتم تكنزون اووبال كنزكم كائنين وقال تعالى ولا تحسبن الذين
يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم
القيامة تفسير لقوله هو شرا لهم اى سيجعل البخل الذي منعوه عن الحق طوقا في اعناقهم
كما في الحديث الآتي وهذه الآية نزلت في مانعي الزكاة وهو قول اكثر العلماء وقيل
نزلت في اليهود الذين كتموا صفة النبي صلى الله عليه وسلم وقيل نزلت في من
قرأ آية لا يصلح اى ما منعوا من الزكوة وفي الذين يكنزون الزكوة في علقة كحلقة الطوق
تسجاعا ينهش كنين الحية ثم جسم الحية الذكر وقيل الذكر يرقوم على ذنبه وبوانب
الفارس اقرع وهو الذي تمعط رأسه اى تمعط من كثرة سمه وخبثه لان شعر
رأسه يتمعط لجوكته فيه ويتقشب بان الحية لاشعر لها وانما يذهب جلد
رأسه حتى يتمعط فروة رأسه وقال القرطبي الاقرع من الحيات الذي ابيض
رأسه من السم ومن الناس الذي لا شعر برأسه فوائد بين اى ازبيان نقيض
بفتح الزاي وهو جبن وهما الزبيبان اللذان في الشدقين وقيل هما الكثتان

السودان خوق عينيه وقيل نقطتان يكتنفان فاه وقيل هما في علقة بمنزلة زبيبتي
العنز وقيل لحمتان على رأسه مثل القرنين وقيل نابان يكثر جانبا فمه يلتقمه بفيه ثم
انا الزكاة التي تخلت في في الدنيا وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كنز احدكم
يوم القيامة يخرج شجاعا افرع اى يصير له على صورة شجاع والمراد بالمال الناطق
هو ما فرض الآية المذكورة فسيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة والاتيان في بين هذا والذي
وبين حديث ما من صاحب ذهب ولا فضة الا ادوا منها حقها الا اذا كان يوم القيامة
صفحت له صفائح من نار فاحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره الحديث
جماء الاين بها قيطوان في علقة اى يجعل كالطوق في عنقه فينهشه وظاهر الحديث
ان الله تعالى يصير نفس المال بعينه والصفحة التي كويت بها تصور به لقول من قال المراد
بالطوق في هذه الآية الحقيقة خلافا لمن قال ان معناه سيطوقون الاثم فيعذبه مثل ما
يعذب به من منع الزكاة حتى يقضي بين الناس اى فلا يزال هذا عذابه في ارض المحشر حتى يفرغ من
القضاء بين الناس فلا يزال معه حتى يصار به الى النار رواه البخاري في الصحيح
البخاري ومسلم وابن ماجه والنسائي وابن خزيمة في صحيحه وقال النبي صلى الله عليه
وسلم من كانت له ابل او بقر او غنم لم يؤد زكاتها تطح يوم القيامة بقاع قرقر
كاوفر ما كانت لا يفقد منها فصيلا واحدا تطؤه باخفافها وتعضه بافواهها
كلما مرت عليه اولاها رد عليه اخراها في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى
بين العباد فيرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار رواه في الصحيحين مسلم كلما مرت عليه
اولاها رد عليه اخراها قال القرطبي معناه ان اولاها الى مرت على الاتباع الى ان تنتهي
الى الاخيرة ردت الاخرى من جملة الغاية وتبعها ما بعدها الى ان تنتهي ايضا الى الاولى
وفي الحديث ان الله تعالى يحمي الدنانير لصاحبها مانع الزكاة وفي ذلك عاقبة لا يقبض

قصده لانه قصد منع حق الله منها وهو كالمانع بالامتناع
به اخر الكتاب عليه والحكمة في كونه خاف ولم يخف مع ان حق الله فيهما خاف وفي بعضها ان
الحق في جميع المال غير متميز ولان المال اذا لم يخرج زكاته غير مطهر وقال صلى الله
عليه وسلم لا مطهر في الزكاة اي لا متعاد وقال النبي صلى الله عليه وسلم ما خالطت
الزكاة مالا الا اهلكته رواه البيهقي والبزار من حديث عائشة رضي الله عنها
قالت قال رسول الله وما خالطت الصدقة او قال الزكاة مالا الا افسدته
قال الحافظ عبد العظيم المنذري في الترغيب والترهيب بعد ذكر هذا الحديث بعض معنيين احدهما
ان الصدقة اذا تركت في المال ولم يخرج منه الا اهلكته وشهد له حديث عمر قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول ما نقص مال من بر ولا بحر الا بحبس الزكاة والثاني ان الرجل يأخذ
الزكاة وهو غني عنها فيضمحل مع ماله فيهلكه وبهذا فسره الامام احمد وقال ابن
عباس رضي الله عنهما من فرط في زكاته حتى حضره الموت سأل الرجعة
اي سأل الرجوع الى الدنيا ليصلح ما افسده ولا يجاب اليه يعوذ بالله من هذا الحال
وقيل من منع ما مع الله منه مسلما من منع الزكاة منع الله منه حفظ المال ومن
منع الصدقة منع الله منه العافية ومن منع العشر منع الله منه بركة داره ومن منع
الدعاء منع الله منه الاجابة ومن يعاون في الصلاة منع الله منه عند الموت
قول لا اله الا الله محمد رسول الله ذكر كما نقله ابو الليث في تنبيه الغافلين قال
النبي صلى الله عليه وسلم ما منع قوم الزكاة الا منع الله عنهم القطر رواه البيهقي والحاكم
وقال صحيح على شرط مسلم ينبغي للعبد ان يرغب في الصدقة ويعجل اليها فان فيها
خصالا كثيرة محمودة في الدنيا وفي الاخرة منها ان فيها تطهير المال كما قال صلى الله
عليه وسلم ان البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة يعني كثروه بها اي مال الانسان
زكاته كثرت بركاته وتحصينه من البلاء والهلاك كما قال صلى الله عليه وسلم
حصنوا اموالكم بالزكاة فان الزكاة اذا لم يخرج من المال لم يحفظ المال ويكون فيها تعاطي الشكر
لنعمة الله المنعم وسعة في الرزق كما قال الله تعالى وما انفقتم من شيء فهو يخلفه
وبركة اي زيادة في العمر وصلة للرحم ورغم للشيطان كما قال صلى الله عليه وسلم
لا يخرج رجل شيئا من الصدقة حتى يفك بها لحيي سبعين شيطانا وقال تعالى الشيطان
يعدكم الفقر اي بقول لكم ان عاقبة انفاقكم ان يفقركم ويأمركم بالفحشاء اي البخل
على البخل ومنع الصدقات والله يعدكم اي على الانفاق مغفرة منه وفضلا اي ان

يخلف عليكم افضل مما انفقتم وفيها رضى الرحمن ومحبة الملائكة عليهم السلام الناس اي محبة
الناس واو خال السرور في قلب المؤمن التقرير فيض الاعمال او خال السرور على
المؤمنين خاله ابو الليث في تنبيه الغافلين وقضاء حوائجه اي المؤمن كما قال صلى الله
عليه وسلم استعينوا على قضاء حوائجكم بالصدقة ودفع الحسن والامراض عن نفسه
كما قال صلى الله عليه وسلم داووا مرضاكم بالصدقة ودفع البلاء والامراض عن ماله
من الحرق والسرق والغرق ونحو ذلك وتحبب الاهل والاولاد وتظهر ايمان
من الذنوب كما قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها
اي تطهرهم من الذنوب وهو صفة الصدقة والثاني في تطهرهم للخطاب والتي
للمؤنث والاول في وتزكيهم للخطاب لاحتمالة والتزكية مبالغة في التطهير وزيادة
فيه او بمعنى الاماء والبركة في المال وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة
تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار رواه الترمذي وصححه وابن حبان في صحيحه وابو يعلى
بسند صحيح وذكره المنذري في الترغيب والترهيب وروى ان كان اوا
الصحاب بل الى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا جاء الفقر باجد منا
شيئا ويقبل ذنوبا وجاء اي بالصدقة تمحون سكرات الموت وتوسع
لصاحبها في القبر من وحشة القبر وكموت اي الصدقة ظلا اي للمتصدق يوم
القيمة من شدة الحر كما قال صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لتطفئ عن اهلها حر القبور
وانما يستظل المؤمن يوم القيمة في ظل صدقته رواه الطبراني في الكبير والبيهقي ونورا
على الصراط وعتقا من النار وبها اي وبالصدقة يخفف الحساب وتثقل الميزان
ويزاد في الدرجات في الجنة ونهر المصال الترغيب الاخرة ولو لم يكن في الصدقة الا
دعاء المسكين لكان الواجب ان يرغب فيها فوائد انما يكون اي هذا الذي ذكرنا
من فضائل الصدقة انما يكون اذا تصدق خالصا لوجه الله تعالى ولا يكون فيه
رياء ولا سمعة فاما روى جندب بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من سمع سمع الله به ومن يرائي يرائي الله به رواه البخاري ومسلم
سمع هو بتشديد الميم ومعناه من اظهر عمله للناس رياء اظهر الله نيته للناس في عمله
يوم القيمة وفضحه على رؤوس الاشهاد وقال صلى الله عليه وسلم ان اخوف ما اخاف
عليكم الشرك الاصغر قالوا وما الشرك الاصغر يا رسول الله قال الرياء وقال صلى الله عليه
وسلم من صلى يرائي فقد اشرك ومن صام يرائي فقد اشرك ومن تصدق يرائي فقد

اشرك رواه البيهقي ولا يمن على الفقير ولا يؤذيه تخافة ابطال الاجر قال الله تعالى
الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما انفقوا منا ولا اذى لهم
اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون قال القرطبي في تفسيره
والمن من الكبائر يثبت ذلك في صحيح مسلم وغيره وانه احد الثلاثة الذين لا
ينظر الله اليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم وروى النسائي عن ابن عمر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا ينظر الله اليهم يوم القيمة العاق لوالديه
والمدمن الخمر والمنان بما اعطى وفي بعض طرق مسلم المنان هو الذي لا يعطي شيئا الا منه
والاذى هو السب والتشكي وهو اعم من المن لان المن مختص بالذي لكنه نقص
عليه لكثرة وقوعه قال في الكشاف المن ان تعتد على من احسن اليه باحسانه
وبربه انه استطنعه واوجب عليه حقاله وكانوا يقولون اذا اصنعتم صنيعة فانسوها
وقال في نوابغ الكلم صنوان من صنع سائيه ومن ومن منع نائيه ودنف قال
القرطبي فمن انفق في سبيل الله ولم يتبعه منا ولا اذى كفاه ما عند الحاكم
وحلصنا الله منك وامثال هذا نحقه فمن الله له الاجر والاجر الجنة ونفي عنه
الخوف بعد موته فما يستقبل ويحزن على ما سلف من دنياه فقال لهم اجرهم
عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون قال الله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم بالمن
والاذى قال جمهور العلماء ان الصدقة التي يعلم الله من صاحبها انه يمن او يؤذي
بها فانها لا تتقبل وقيل بل صح الله للملك عليها امارة فهو لا يكتبها وهذا حسن
وقيل انما يبطل ثواب صدقته من وقت منه وايذائه وما قبل ذلك يكتب له
ويضاعف فاذا من واذى انقطع التضعيف لان الصدقة تزكي لصاحبها
حتى يكون اعظم من الجبل فاذا خرجت من يد صاحبها خالصة على الوجه المشروع
ضوعفت فاذا جاء المن والاذى وقف بها هناك وانقطع زيادة التضعيف
عنها قال القرطبي والاول اظهر وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ثلاثة
والاثنان بالمعروف فانه يبطل الشكر ويمحق الاجر ثم قال لا تبطلوا صدقاتكم
بالمن والاذى ولا يكون من مال اخذه بالظلم او الغصب او السرقة او الخيانة
او الرشوة بل يكون من مال حلال ومن كسب طيب كما قال الله تعالى انفقوا
من طيبات ما كسبتم اي من حلالات ما كسبتم ومما اخرجنا لكم من
الارض من الحبوب والثمار والمعادن وغيرها فالتقدير ومن طيبات ما اخرجنا لكم

سئل الله تعالى

سئل الله تعالى ان يجعلنا ممن يحب ماله بطيبة من نفسه ومن فضله ما يزيد
السعادة بفضله وكرمه انه غفور شكور فصل في الزكوة يشتمل هذا الفصل
زكاة السوائم من الابل والبقر والغنم وحكم من بلغ عشرا عاشر ومصرف الزكاة وغير ذلك
الزكاة واجبة اعلم ان الشروعات اربعة فريضة وواجب وسنة ونافلة
فالفرض ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه كالكتاب والخبر المتواتر والواجب ما ثبت
بدليل فيه شبهة كخبر الواحد والسنة هي طريقة النبي صلى الله عليه وسلم ملازما لها
والنافلة هي ما شرعت لتعليل الثواب ولا تحق تاركها اثم ولا عقاب فالزكوة
فريضة لحكمة ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة المتواترة والاجماع اما الكتاب
فقوله تعالى واقيموا الزكاة واما السنة فقوله عليه السلام بني الاسلام على خمس
الحديث والاجماع منعقد على فرضيتها من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا
هذا واما عدول المص من لفظ الفرض الى لفظ الوجوب اما لانه اراد بالوجوب
اللزوم والثبوت لانه يبنى عليه نفقة اولانه اراد بالوجوب الفرض ذكره بلفظ الوجوب
لان لفظ الوجوب اعم فكل فرض واجب وليس كل واجب فرضا وختلفوا في
وجوب الزكوة هل هو على الفور او على التراخي قال ابو يوسف على الفور لانه يقتضي
اطلاق الامر وقال محمد على التراخي وهو الصحيح لان جميع العمر وقت الاداء ولهذا الخلاف
ثمرة تظهر بهلاك النصاب وفي الوجيز عكس فقال عند محمد على الفور حتى لا يجوز ان اخر من
غير عذر فان لم يؤد لا يقبل شهادته وعند ابي يوسف على التراخي وجميع العمر
وقت لادائها حتى لا تزول شهادته بالتاخير والحقوق الواجبة لله تعالى التي يتعلق
بها المال على ثلاث مراتب حق يجب على المالك في الملك كالزكاة حتى ان كل
مال حلي عن المالك لا يجب فيه الزكاة كسوايم الوقف وكذا اذا كان مالكه ليس
من اهل الوجوب لان الزكاة عليه كالصبي والمجنون وكو هلك المال بعد حولان الحول
سقطت الزكوة لان الحق كان فيها لمالك بعلاكها وحق يجب على المالك
بسبب الملك كالخراج وصدقة الفطر والاضحية حتى ان الخراج اذا وجب عليه وقت
خروج اهل بلده لقدرته على الزاد والراحلة ثم هلك المال فانه لا يسقط عنه الخراج وكذا
دينا في ذمته وكذا صدقة الفطر اذا وجبت بطلوع الفجر من يوم الفطر ثم هلك المال
لا يسقط عنه وكذا الاضحية اذا وجبت لا تسقط بهلاك المال ولكن لا يجاوز
بها ايام النحر اذا مضى وقته وحق يجب في المال لا على اعتبار المالك كالعشر والحس

الزكاة في السوائم متعلقة بعين المال لانه فيها وفي مال التجارة متعلقة بالعين لا بالعين
نعني قولنا بعين المال حتى لو هلكها بعد وجوب الزكاة فيها والمصدق ينظر اليها كان
المصدق بالخيار ان شاء اخذ قيمة الواجب من البائع وتم البيع في الكل وان اخذ
الواجب من العين وبطل البيع في قدرها خوذ وان حضر المصدق بعد البيع والافراز
فانه لا يأخذ من المشتري لان يأخذ قيمة الواجب من البائع على الحر المسلم يؤدي الزكاة
مسلما في دار الاسلام اما اذا كان اسلم في دار الحرب ولم يهاجر الينا لم يكن
عليه زكاة قال القدوري اذا اسلم الكافر في دار الحرب واقام سنين هناك
ثم خرج الينا لم يكن للامام ان يأخذه منه لانه لم يكن في ولايته وهل يجب عليه الزكاة
حتى يقضي ما يقدم ان كان علم بالوجوب وجب عليه ان يقضي ما يقدم وان لم يعلم
لا يجب عليه ولا يقضي ما يقدم وعند زفر يجب مراعاة لما كان لو علم بخلاف الذي اذا
اسلم في دارنا فانه يجب عليه الزكاة علم او لم يعلم ويأخذ منه الامام والفرق
في دارنا بين المسلم ان المسلم لا زكاة عليه في ماله سواء كان نقدا او عروضا او ماشية
وليس عليه الا الجزية الا ان يمر بشيء من ذلك على العاشر ويكون التغليب
فيوجد منه تضعيف ما يؤخذ من المسلمين وقيد بقوله على الحر احترازا عن العبد
لانه لا يملك شيئا قال الله تعالى عبدا مملوكا لا يقدر على شيء فان كان ماذونا
وفي يده مال يبلغ نصابا ان كان عليه دين يستغرق ما في يده فليس بنصاب
وكذا اذا كان لا يستغرق الا انه لا يفضل بعده نصاب لم يجب فيه شيء وان
كان يفضل بعد الدين نصاب فان المولى يزكيه اذا انقضت ديون الرقبة
وقبل قضاء الدين لا يجب عليه زكاة وقيد بقوله المسلم لان الزكاة عبادة
فلا تتحقق من الكافر ثم البالغ العاقل احتراز عن الصبي المجنون اذا ملك نصابا فان
الزكاة شرعت لمواساة الفقير وما دون النصاب مال قليل لا يحتمل المواساة
ولا تمس الحاجة نصابا فقيرا والفقير محتاج الى المواساة ثم ملكا تاما احتراز عن ملك
المكاتب والمديون والمبيع قبل القبض اذا الملك الناقص هو ما اجتمع فيه ملك
اليد اما اذا وجد الملك دون اليد كملك المبيع قبل القبض والصداق قبل
القبض او وجد اليد دون الملك كملك المكاتب والمديون لا يجب
فيه الزكاة والمستسعى عند ابي حنيفة بمنزلة المكاتب وعندهما بمنزلة حر مديون
من اي مال كان سواء كان ذهبا او فضة او ماشية او عروضا للتجارة فحال عليه

الحول اشترط ذلك ليتمكن فيه التنمية قال صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه
الحول ولانه لا بد من مدة يتحقق فيها الغناء وقدرناها بالشرع بالحول وصل نهم الحول من شرائط
الوجوب امن شرائط الاداء فعندهما من شرائط الاداء وهو الصحيح يؤيده جواز
تعجيل الزكاة وعند محمد من شرائط الوجوب وليس على صبي ولا مجنون ولا مكاتب
زكاة اما الصبي فلان الزكاة عليه في ماله اذا كان سوائما كان في المراعي ومزيه ولنبوه على
انه لان الزكاة عبادة محضة وهو ليس من اهل العبادات ولهذا لا تجب عليه
العبادات كالصلاة والصوم والجهاد ولانها تتنوع بحال الكمال فلا تجب عليه كالحدود
العقوبات فانها مؤنة الارض ولهذا تجب في ارض الوقف وتجب على المكاتب
وتجب على الذمي عند محمد فوجب على الصبي لانه ممن تجب عليه النفقات قال
ابو حنيفة لا تجب في مال الزكاة ويؤديها الولي وكذا المجنون لان الزكاة عليه عندنا
اذا وجد منه المجنون في السنة كلها فان وجد منه افاقة في بعض الحول فعنه خلاف
والصحيح عن ابي حنيفة انه يشترط الافاقة في اول السنة واخرها وان فات ذلك
يشترط في اولها لانعقاد الحول واخرها ليتوجه عليه خطاب الاداء وعن ابي يوسف
يشترط الافاقة في اكثر الحول لان الاكثر حكم الكل وعند محمد اذا وجدت الافاقة في
جزء من السنة قل او كثر وجبت الزكاة سواء كان من اولها او وسطها او آخرها
كما في الصوم فانه اذا افاق في بعض شهر رمضان لزمه صوم الشهر كله وكان نفت
الافاقة وهي رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف والصحيح عنهما ما قدمناه والفرق
بين الاصلي والعارضي على اقوالهم فالاصلي هو ان يدرك مجنونا والعارضي هو ان
يدرك مفيقا ثم نحن بعد ذلك ان كان عليه دين يحيط بماله فلا زكاة عليه لانه مشغول
بحاجته الاصلية فاعتبر معدوما كالماء المستحق بالعطش لاصل نفسه ولاصل دابته وروي
ان عثمان رضي الله عنه خطب في شهر رمضان فقال هذا شهر صومكم وزكاكم فمن كان
له مال وعليه دين فليحسب ما عليه ثم ليزك بقية ماله وذلك بكثرة الصحابة من غير
نكير فكان الصريح في ابضاعه كل دين له مطالب من العباد فانه يمنع وجوب
الزكاة لان صرف النصاب الذي في يده الى غريمه من حوائجه الاصلية فيكون مستحقا
من الاداء بعينه ويجب فيما سواه كعبد الخدمة ودار السكنى بل اولى وفي انها به كل
دين له مطالب من جهة العباد فانه يمنع وجوب الزكاة سواء كان لله تعالى
او لله تعالى كدين الزكاة والنذر او لمطالب من العباد كالقرض وثمن المبيع وضمان

المتلف وارش الجراحة والحر وسواء كان الدين من النقود او من المكيل او الموزون
او الثياب او الحيوان وسواء وجب بغصب او غلبة او صلح عن دم عمد وهو حال او
مؤجل قال التمرتاشي وسواء في الحر المعجل ومؤجل هو الصحيح والنفقة اذا قضى بها مضت
الزكاة وان لم يقبض بها لانها لم تجب دينا فتقرر بدليل ان له اخذ الصدقة له مع تمكنه
من ماله والصدقة لا تحل لغني والكتاب لا على غني وهذا اذا كان الدين في ذمة
فحل وجوب الزكاة اما اذا تعلقت الدين بعد وجوب الزكاة فانه لا يسقط الزكاة
قال التمرتاشي في ايضاحه واجمعوا ان الدين لا يمنع وجوب العشر وقوله ومن كان عليه
دين يحيط بماله لا يجب عليه وانما معنى قوله يحيط بماله اي بمنزلة ان يستغرق نصابا فما فوقه الا
الدين ورهادا حذ في ثيابه بين منع الوجوب وله وكان مثله يدون دينا او عليه احد عشر
دينارا لا يجب عليه الزكاة وان لم يكن محيطا لكن لم يبق الباقي نصابا فهو كالمحيط
وبين الزكاة والخراج يمنع الزكاة لعذره لان له مطالبا من جهة العباد في وسواء
في ذلك زكاة الاموال الظاهرة والباطنة خلافا لزفر في الباطنة وسواء كانت الزكاة
عليه في مال فاسد او زكوة مال قد استهلكه وعن ابي يوسف انه فرق بين دين زكوة
مال المستهلك وبين العين وهذا كله لو كان له مال بقدر دراهم حال عليها حول فوجبت
عليها حصة دراهم لم تخرج حتى حال حول آخر لم يجب للثاني شيء وسقط الزكوة
الواجبة بالحول الاول ولو كان له حال يحول استهلك مال وبقي الزكوة في ذمته
ثم استفاد مائتي درهم وحال عليها حول لم يجب الزكاة عندهما وعندهما لا يجب
وبين النذور والكفارات لا يمنع الوجوب بالاجماع وان كان له مال كثير سوى الدين
زكى الفاضل اذا بلغ نصابا بفراغه عن الحاجة قال في النهاية يجب ان يعلم جنس
مسئلة يوسف بما صرف الدين الى اي الاموال وحكى انه اذا كان للمديون صنوف
من الاموال المختلفة والدين يستغرق بعضها فالدين اولا يصرف الى الدراهم
والدنانير فان فضل شيء من الدين صرف الى العروض دون السائمة فان فضل شيء
من الدين صرف الى العروض دون السائمة فان فضل شيء من الدين صرف الى السائمة
فان لحق المديون في وسط الحول دين يستغرق النصاب ثم زال
قبل تمام الحول فانه يجب الزكاة عند ابي يوسف لانه يجعل الدين بمنزلة
نقصان النصاب وقال محمد لا يجب لانه يجعل ذلك بمنزلة الاستخلاف
وان كان الدين لا يستغرق النصاب ثم زال قبل تمام الحول فانه يجب الزكوة

عنده وهذا

عنه وهم جميعا الا زفر فانه يقول لا يجب لان النقصان في اثناء الحول يعتبر فيعتبر
ليس في دور تسكنى وثياب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد
الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة لانها مشغولة بحوائجه الاصلية وليست بنامية ايضا
واما كتب العلم ان كان من اهله فتى لم يكن من اهل العلم لا يجب وتصرف الزكاة اليه واذا كانت
تساوي مائتي درهم وسواء كانت الكتب مقتناة او خواصا او اما المصاحف فكذلك
يجب وفي المجتبى اذا كان له مصحف قيمته مائتا درهم او اكثر لا زكاة فيه وعند محمد
يقوم فيه وفي الخلاصة اذا كانت كتب العلم تساوي مائتي درهم وهو محتاج اليها للنظر فيها
او للقراءة ولا شيء لغيرها قال بعضهم ان كانت للفقه فهي عنده من جملة ما لا يتجر
ولا بد فيها عن نسختين من مصنف واحد وفي كتب الحديث بد فيها عن نسختين من
كل مصنف فاذا لم يكن عنده الا هذا المقدار حتى لحاجة الزكاة وطلبها بالاجماع لان هذا من
حوائجه الاصلية والمصنف الواحد يكفي عن بعضهم والاثنان عن بعضهم فان فضل عن
حاجته فهو كالاشياء التي سوى مائتي درهم فهو غني تحرم عليه الزكاة ويجب عليه
الفطرة والاضحية وآلات الحرب كلها يجب عليه قربان وغير الغازي يجب عليه
واحد وعلى فرس واحد من يركب لحاجة يجب عليه ما دون واحد وكذا آلات الحرفة
يعني كالتي ينتفع بعينها ولا يبقى الزكاة في المعمول اما اذا كان يبقى زكاة في المعمول كالاواني
كخشب عصفر او زعفران يبيع به للناس الحاجة وحال عليه الحول كان عليه الزكاة واذا
بلغت نصابا بان ما يأخذه من الاجرة مقابل العين وكذا كل من باع عينا لمعنى
يبقى اثره في المعمول كالقصار والقصاب والدهان اذا بلغ المجلوب وحال عليه الحول فعليه الزكاة
وان لم يبق لاثره في المعمول كالصباغ والكحال فلا زكاة فيه لانه لا يبقى اثره بعد العمل
وكان الاجر فيه مقابلا بالمنفعة فلا يخرج من حال التجارة ولو كان له دين على رجل
يبلغ نصابا وهو مؤجل يحل اخذ الصدقة الى ان يحل الدين ولو كان له دين على رجل
وهو جاحد يستخلصها وبينة ذلك يبلغ نصابا فان كان ذلك كفيه مضى عليه
السنة كلها لا يحل له الصدقة ويجب عليه الفطرة والاضحية بالاجماع وان كان لا
يقدر على استخلاصه اوالى يحل غلته غير انه حرم عليه السؤال بالاجماع وهل يحل له الاخذ قال
محمد نعم وقال ابو يوسف لا وذكر بعضهم ان ابا حنيفة مع ابي يوسف واختار
بعضهم قول محمد لانه مشغول بحوائجه الاصلية ولو اشتغل طعاما لنفقة عياله ونفقته
وذلك يساوي نصابا ان كان لشهر يحل اخذ الصدقة ويحرم عليه الطلب لانه مشغول

بجواز الكفاية وان كان للسنة اختلفوا فيه منهم من اباح له الاخذ ومنهم من لم يبحه ولو كان
للفقراء نصف على زوجها يبلغ نصابا ان كان معسرا يجوز لها الاخذ ويجوز لمن لقي الاصل اداء ان
كان موسرا كذا عن ابي حنيفة وعندهما لا يجوز ولو كان له مائتا وسبعة وتسعون درهما
فاعطى من الزكاة سبعة ليأخذ منه درهما لا يجوز ومن له اربعون من الابل فمات فورث منها
وعشرون من البقر ومائتا درهم حل لكل ان اخذ الصدقة قال بعضهم نعم لانه لم يملك
نصابا من كل جنس وقال بعضهم لا لانه اذا جمع زادت قيمته على النصاب ومن له دون
مائتي درهم يبلغ نصابا ان كان معه نقرا لا يجوز له الاخذ وان كان مكسرا وله بضاعة عادة لم يجز له الاخذ
حتى يحلف وكذا وجوب الزكاة عليه على هذا وفي العيون من كان له بضاعة مستغرقة
عن مسكنه وقيمته نصابا يجب عليه صدقة الفطر ولا يحل له اخذ الصدقة ومن له على آخر
دين مجحد سنين ثم قامت له بينة لم يزكه لما مضى وهي مسئلة مال الضمار ومن جاء بضاعة
مال المفقود وهو لا يعقل والابن والمغصوب اذا لم يكن عليه بينة ومال الضمار ما كان
في البحر والمدفون في المفازة فوافى مكانه وقد جاء عن علي رضي الله عنه انه قال
لا زكاة في مال الضمار وان دفنه في داره فليبع ويعطى وان كتمه والدين المجحود اذا لم يكن
عليه بينة عادلة ضمار وكذا الوديعة المجحودة اذا لم يكن عليها بينة وان كان عليها
بينة فيها اختلاف المشايخ فوظاهر الرواية انه ضمار لانه ليس لكل بينة بمقبول ولكل
حاكم بعدل فان كان القاضي يعلم وجبت فيه الزكاة اي على عليه بعد قوله القضاء
ولو كان من عليه الدين نكره في العلانية ويقر به في السر فلا زكاة فيه لانه لا قدرة له
في اقراره وما يأخذه السلطان غصبا او مصادرة او ما يأخذه من الزكوة والعشور
اكثر مما يجب له لا يجب الزكاة فيه على اصحابه لان مطالبتهم عنه منقطعة فصار كالدين
الذي لا مطالب له ولو هرب المديون من البلد سنين لم يسقط الزكاة وقيل
اذا كان لا يقدر عليه بوجه ما ولا يعرف موضعه لا يجب الزكاة وقال ابن السبيل ليس
بضمار لانه منتفع به في حقه بس يمكنه من بيعه وهاكذا عنه وقال فرقد الكفاية
يجب الزكاة في مال الضمار ووجوب صدقة الفطر سبب العبد الابق والمفقود
والمغصوب على هذا الاختلاف فعندنا لا يجب صدقة الفطر عن العبد الابق
فارغ العبد ولو كان الدين على ملي او معسر يقر يجب الزكاة فيه وعن يجب عليه
الاضحية قال المرغيناني ينبغي ان لا يجب خلاف الزكوة ولو كان الدين على مقر
مقلس فهو بمنزلة على المفلس لان القاضي لا يقضي عنده ولا يحبس لان مال الغائب

ويأخذ عنه محمد لا يجب يحلف الناظر عنده بقول ابي يوسف مع محمد في تحليف
الناظر ومع ابي حنيفة في حكم الزكاة بمنزلة الدين للفقراء كذا في الهداية ولا يجوز اداء الزكاة
الا بنية مقارنة للاداء او مقارنة لعزل مقدار الواجب واذا اعطى من يعلم ان يعود في
الزكاة فبان بخلافه ان لم يشترط في الشرط ولم يكن في عزمه لم يجزه لان النية بمنزلة الشرط
بالنص ولم يوجد كذا في الخلاصة واذا عزل الزكوة وقوما عند العزل ثم تصدق بما بعد
ذلك من غير ان ينوي عند التصدق جاز واو هلك المعزول قبل التصدق لم يجز ولو لم يعزل بل
قال كل مال اتصدق به فهو من الزكاة وتصدق ولم ينو شيئا لم يجز وفي المجتبى اذا قال
عند دفعه هذا من مالي الى آخر السنة فقد نويت به عن الزكاة ثم تصدق ولم
ينو شيئا قال محمد لا يجوز وقوله مقارنة للاداء يعني الى الفقراء والى الوكيل فانه اذا وكل
في اداء الزكوة واجزاه النية عند الدفع الى الوكيل وان لم ينو عند التوكيل ونوى عند
دفع الوكيل جاز فان نوى عند التوكيل ثم دفع الوكيل ولم يوجد من الموكل منه غير
تلك الاولى جاز فان تجدد للموكل نية اخرى بعد الدفع الى الوكيل قبل دفع الوكيل الى
الفقير كان خامنويه اخيرا حتى لو دفع اليه دراهم يتصدق بها عن زكاة ماله فدفع بدفع
مامور حتى نوى الامر ان يكون عن نذره وقعت عن ذلك واشترط الكمال وفي
رواية النية وقت الدفع كما قال في الصلاة انه يحتاج الى نية محاذاة التكبيرة
وعن محمد بن سلمة انه قال اذا كان وقت التصدق بحال لو سئل عما تصدق
به امكنه ان يجيب من غير فكرة فانه يكون نية ويجزيه وعن محمد انه قال اذا
عزل زكاته في منزله وذهاما ثم تصدق بعد ذلك ولم يكن نوى قال ارجو ان يجزيه
ويجوز للوكيل اداء الزكاة ان يدفع الى ابيه وزوجته اذا كانوا فقراء كذا في البحر
في الفتاوى رجل دفع زكوة ماله الى رجل وامره وهم محتاجون جاز ولا
يجوز ان يأخذ لنفسه شيئا قال صاحب الكمال صفة حيث شئت
ان يأخذ لنفسه ولو امر رجلا ان يدفع عنه زكاة ماله ولم يدفع الى الامور شيئا
فدفع الامور ذلك من مال نفسه فانه يرجع بذلك عند ابي حنيفة لانه دفع بنية
ان يقع عن عليه فصار كما لو دفع بغير امره وقال محمد لا يرجع لانه امر ان يهب
منه فقراء ما لا فلم يكن له ان يرجع كما لو لم يقبل من زكاة ماله ولو اوصى بزكاة ماله غيره
امره ثم اجاز الموصى عنه لا يجزيه عن الزكاة لفقد النية عند الاداء ولو اعطاه
شيئا بدفعه الى الفقير عن الزكاة ثم دفع الموكل الى الوكيل او احد شريكين او ان

لصاحبه في دفع زكاته ثم دفع الامر قبل قطع ما مور ثم دفع ما مور بعد ذلك ضمن ما دفع سواء
علم دفع الامر او لم يعلم عند ابي حنيفة وعندهما ان لم يعلم لا يضمن لانه ما مور بالاداء ولم يعلم
بالاداء فصار كما لو عزله بموته ولم يعلم بعزله وكالوكيل بقضاء الدين اذا دفع قبل علم
الدين والوكيل لا يعلم ثم دفع الوكيل ذلك فانه لا يضمن وفي الفتاوى رجل دفع
الى رجل دراهم ليتصدق بها على الفقراء فظنها عاتصدق ما مور حتى لو نوى الامر عن
الزكاة ثم تصدق ما مور جاز عن الزكاة وكذا اذا اعتق عبده وظنها عاتق نوى الامر
عن الكفارة ثم اعتق ما مور جاز عن الكفارة وكذا لو اعطاه دراهم ليتصدق
بها عن كفارته ثم نوى ان تكون عن زكاة ماله كانت عن الزكاة رجلان دفع
كل واحد منهما زكاة ماله الى رجل بوديعة غلط عاتصدق به ضمن الوكيل وكل واحد
كان في يده اوقاف مختلفة غلط فلانها وكذا التمار والطحان والبياع وكذا
في الفتاوى رجل غل شيئا من مال بنوي به الزكاة فانتبه الفقير من يده اجزاه
لانه وجد الاخذ مع النية اذا امتنع الرجل عن اخراج الزكاة في الاموال الباطنة اخذها
الامام كرها ووضعها في اهلها وقال بعضهم كيف ينوي ذلك بنفسه لان النية شرط
عند الاداء فلا بد ان تكون مقترنة واجمعوا على ان الامام اخذه لا اخذه كرها اختلفوا
في المسئلة ان ما للامام اخذه بقوم اخذه فعلم نية المالك لانه انما يأخذه بعد
اعلامه انه يأخذ زكاة ماله اكثر وجبت عليه وهو ليس للامتناع عنه فصار ذلك
نية في حقه حتى لو اخذه ولم يعلمه انه يأخذه منه لا يسقط عنه الزكاة بنوى ان لا يجزيه عن الزكاة
الا اذا كان صاحب المال يعلم انه ما يأخذه الا لذلك فانه يجزيه بينه وبين الله تعالى
واذا اخذه الامام فانه يجزيه بطريق الاولى لان الغلبة عليه بعنى المؤنة فلا يحتاج
الى نية صاحب المال وكذا لو وجد في مال الصبي والمجنون ولو وجد بعد الحول في مال رجل
وجب عليه زكاة ما بين واقرب خمسة من ماله تضاعفت بذلك الخمسة لا يسقط
عنه الزكاة ولو مات صاحب المال بعد ما اقرب ذلك الخمسة كانت الخمسة
ميراثا عنه كذا في الفتاوى ومن تصدق بجميع ماله لا ينوي الزكاة سقط عنه وقضاها
بعني اذا تصدق على فقير وكذا اذا نوى ونطق واما لو تصدق بجميع ماله ناويا بالتطوع
جاز لوجود اصل النية وقدر الزكوة متعين فاشبه الصوم بنية النفل ولو نوى
عن واجب آخر يقع عنه ويضمن الزكاة ولو تصدق ببعض النصاب سقط
عنه زكاة المؤدى عند محمد وعند ابي يوسف لا يسقط ولو كان له ثمانون حال

عليه الحول

عليه الحول فاداها في ست وثلثين من الزكاة او نوى التطوع سقطت عنه زكاة الخمسين وهو
خمس دراهم وبقيه زكاة الباقي فروع الفصل نوع انباء الزكوة والاذن وفي صدقة التطوع
الاخفاء وقد تقدم قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي يعني المفروضة منها وقوله
وان تخفوها وتؤتوها الفقراء يعني التطوع وهو قياس على الصلاة فالمفروضة من الصدقة
اعلانها افضل في اخفائها وعند ابي حنيفة لهما والشافعي بالعكس كذا في الفرض
اعلانها افضل لمن يعرف به اقتداء الناس وانكار زوال التهمة عنه بسلامتي الناس
بالظن ولا ريا في الفرائض وفي النوافل اخفاؤها افضل ليبعد ما يدخل عن الرياء
رجل سكت في اداء الزكاة فلم يدر اداها ام لا يلزمه اعادتها بخلاف ما لو شك
في الصلاة بعد ذهاب الوقت انه صلاها ام لا حيث لا يلزمه اعادتها والفرق ان
الوقت كله وقت لاداء الزكاة فصارت الزكوة بمنزلة دين شك وقع في وقت القضاء
كذا في الواقعات ولو كان له دنانير ودراهم على فقير فتصدق عليه منها بحيث نيته
الزكوة ثم قبض منه الدنانير لم يجزه ما تصدق به عن المقبوض لانه ما قبض الدنانير صار
عينا واداء الدين عن العين لا يجوز لانه اوى الناقص عن الكامل وسقط عنه صدقة
تصدق به وهو ثمن درهم واعلم ان اداء العين عن العين وعن الدين يجوز
واداء الدين عن العين وعن دين سقبض لا يجوز واداء الدين عن دين لم يقبض
يجوز بيانه اذا كان له مائتا درهم غائبة جاز له ان يعين عن عين وان
كانت له مائتا درهم فخال عليها الحول قبل القبض وجب فيها الزكوة وغرامة
الواجب بالاداء لم يقبض فاذا اوجب عينا عن ذلك الدين جاز فاذا قبضه
لم يجب شيء ولو كان له مائتا درهم عينا فخال عليها الحول ووجبت فيها الزكوة
ولم يحبسه دينا على فقير فتصدق بها عليه ونوى بها زكاة ماله بين الذي عنده فاذا
يجوز لانه اوى دينا عن عين والدين ناقص والعين كامل واداء الناقص عن الكامل
لا يجوز كمن عليه قضاء رمضان قضاه في ايام النحر والتشريق لم يجز وكذا اذا وجب
عليه قضاء الصلاة فاداها في الاوقات المنهي عنها لم يجز والحيلة في الجواز ان
يتصدق عليه بجزء عينا بنوى بها زكاة ماله ثم يأخذ منه قضاء عن دينه فيجوز
ويحل له ذلك ولو كان له مائتا درهم على فقير فخال عليها الحول قبل القبض فتصدق منها
بخمسة على انها بوزن وقبض الباقي لم يجز ما تصدق به لانه ما قبض الباقي فصار عينا
فحصل اداء الدين عن العين وسقط عنه زكاة الخمسة التي تصدق بها وهو ثمن درهم

لان ذلك القدر الواجب عن الدين عن الدين لا يتعين فيجوز ولو تصدق بجميعها عليه
او وهبها له سقط زكاتها عنه ولو كان الدين على غني فوهبه لها او تصدق به عليه سقط
عنه الدين ويكون قدر الزكاة مضمونا عليه رواية الجامع الكبير وفي رواية النوادر لا
يضمنها واذا افاد مع غلبة الزكاة سقطت ولا بصير دينا عندنا خلافا للشافعي
الى آنه اذا اوصى او انعل يجب تنفيذه وهيئة من ثلث ماله كما لو اوصى بسائر
الاموال ووجهه قوله تعالى ليس على فقراء الزكاة قوله تعالى واقيموا الزكاة والاقامة
وقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة الآية وبها الزكاة تطهرهم وتزكيهم بها
فقد تم تقصيره ومن عليهم واعطف عليهم وترحم ولكنه ان يدعوا المصدق
لصاحب الصدقة اذا اخذها وقوله فكان في قوله تعالى موقتهم عن معلوم فهو الزكاة كما
تقدم في باب الحروم وقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن
عند فرض نبي الله النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره الخدري او اخذ المغازي وقيل كان
ذلك في آخر سنة تسع عند مقدمه صلى الله عليه وسلم من تبوك والتقدير
على انه لم يزل على اليمن الى ان قدم في عهد عمر فتوجه الى الشام فمات بها خذ
من اغنيائهم وترد على فقرائهم روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن انك ستاتي
قوما اهل كتاب فاذا جئتهم فادعهم الى ان يشهدوا ان لا اله الا الله وان
محمدا رسول الله فان هم اطاعوك بذلك فاخبرهم ان الله قد فرض عليهم خمس
صلوات في كل يوم وليلة فان هم اطاعوك بذلك فاخبرهم ان الله قد
فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم فان هم اطاعوك
بذلك فاياك وكرائم اموالهم واتق دعوة المظلوم فانه ليس بينها وبين
الله حجاب رواه البخاري ومسلم وفي قوله لتؤخذ من اغنيائهم دليل على ان الامام
هو الذي يتولى قبض الزكوة وصرفها اما بنفسه واما بنائبه فمن امتنع منها
اخذت منه قهرا وفي قوله على فقرائهم دليل على انه يكفي اخراج الزكوة الى صنف
واحد وان الزكاة لا ترفع الى الكافر لعود نفعها الى المسلمين سواء قدنا بجعل
البلد او العموم وقوله صلى الله عليه وسلم ما فوق اربع عشرة اموالكم تروه للجماعة
وقوله عليه السلام في خمس من الابل السائمة شاة رواه البخاري ومسلم
وقوله عليه السلام ليس فيما دون خمس من الابل صدقة وفي صحيح البخاري ليس في

دون خمس

دون خمس ذود صدقة والاكثر على ان المذود من الثلاثة الى العشرة فما فوقها ابن
قسم خمس لا واحد له من لفظه كفهم ونساء وهو مؤنث وجمعه آبال وسميت بذلك
لانها تبول على افخاذها وهذا الحديث اصل زكاة الابل وابو بالصدقة هنا الزكاة سماها
صدقة اقتداء بقوله تعالى انما الصدقات للفقراء يعني الزكاة فانها كانت مما
سائمة وحال عليها الحول وقضيتها ان السائمة هي كما ابن سبل للرعي في البراري
لا معلوفة في المنزل بعال سامت الماشية اذا رعت وفي المغرب هي التي تسام في
البراري للعصد الدر والنسل حتى انها اذا سمنت تعطل عن الركوب للدر والنسل
وجب فيها زكاة السائمة عندنا ولكن تجب زكوة التجارة فقولهم السائمة
حتى انها لو تحتفي او ترعى في اكثر حولها غير كاف للايجاب زكوة السائمة بل لا بد ان زيادة
السائمة لاصل الدر والنسل لا اكثر حولا ولو سامها للتجارة ثم جعلها بعد ذلك سائمة للدر
والنسل يبطل ما مضى من الحول الاول ويستانف الحول من وقت الجعل
والدرس وقت الجعل لان حول زكاة التجارة يبطل بجعلها للسوم لان زكاة
السائمة وزكاة التجارة مختلفان قدرا وسببا فلا يبنى حول احدهما على الآخر
ويعتبر في انعقاد النصاب بالجنس دون الصفة حتى انه يجب في الذكور المنفردة
والاناث المنفردة وفي المختلطة وقوله في خمس من الابل شاة اسم الشاة
يتناول الذكر والانثى والانثى من الغنم ما لها سنة وطعنت في السابعة قال
الجوهري حملة الشاة من المعز التي لها في الضان كذلك وفي المجمل لا يجوز في الزكاة
الا المتني من الغنم فصاعدا وهو الذي عليه حول ولا يؤخذ الجذع وهو الذي اتى عليه ستة اشهر
او الجذع من الضان فقيد بضمان ذكر محمد انه لا يجوز في الزكاة ويجوز في الاضحية
وروي انه يجوز فيها والمراد بالسن التي تتعلق بها الزكاة في الابل بنت مخاض عند ابي
حنيفة ومحمد وذلك ان السائمة اذا كانت بقدر ما يجب فيه بنت مخاض
ثم زادت واحدا في ذلك الوقت
بنت مخاض باربعين وبها فاجاب الشاة في الخمس من الابل كاجاب الخمسة
التي قبلها من حيث ان الواجب هناك العين وانه نقلها الى العين وقت الاداء وهذا
لانه كانت قيمة خمس من الابل اقل من قيمة عشرين درهما وجبت الشاة ولو ان رجلا ابل
سائمة باعها في وسط الحول او قبله بيوم سائمة او من غير جنسها استقبل الحول
اخرا جماعا كالابل اذا باعها بالبقر او كالبقر اذا باعها بالغنم او باعها بدراهم او دنانير
او عروض وفيها زكاة التجارة فانه يبطل حول الاول ويستانف حولا على الثاني فان مضى

زكاته فزاد من وجوب الزكاة فانه يكره عند محمد خلافا لابي يوسف وما اذا
باعها بجنسها فكذلك كما سيأتي في الاول وبسائمة تحول على الثانية عند ابي حنيفة
الثلاثة وقال زفر يستقبل بالحول الاول وتبايعها بعد الحول بجنسها او بخلافه كما
زكاته ونيابه عليه ولا تحول زكاتها الى بدلها حتى لو استفيد بهلاك المبدل او قال زفر
اذا باعها بجنسها تحول زكاتها الى بدلها حتى لو هلك الثمن بعد حول من يوم
قبض منه وروى ابن ابي شيبة عن ابن كعب قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدقا
فمررت برجل فلما جمع ماله لم اخذ عليه الا بنت مخاض فقلت له ان في
مخاض فانها ناصة ونكد فقال اتكلف تعالى لابن لبون فانه ولا ظهر وما كنت لاقرض الله
تعالى لابن لبون فانه ولا ظهر ولكن هذه ناقة سمينة فخذها فقلت له اني لا اخذ
ما لم اومر به ونحن رسول الله صلى الله عليه وسلم منك قريب فان احببت ان
تعرض عليه ما عرضت علي فافعل فان قبله منك اخذته فخرج معي حتى قدمنا
على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذاك الذي عليك فان تطوعت بخير اجرك الله عليه وقبلناه منك قال
ما هي فخذها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبضها ودعى له بالبركة فاذا بلغت
ستا وثلاثين ففيها بنت لبون وهي ما طعنت في الثانية

سمنت بذلك لان امها ماخض بغير ما في الحادة اي حامل بغيرها فان لم تكن بنت مخاض
فالفحل في ظاهر الرواية ولا يجوز رضا الا الاناث حاضنة ولا يجوز ناقة كرا على وجه
القيمة وعن ابي يوسف ان لم يوجد ابنة مخاض فابن لبون ذكر وانما صفة الواجب
في البقر فانه كور والاناث سواء بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم في كل ثلاثين
من البقر تبيع او تبيعة وفي الغنم يجوز ايضا الذكر والانثى وقال ان في الغنم
لا يجوز فيه الذكر الا اذا كانت كلها ذكورا وما دون خمس وعشرين من الابل
الواجب فيها الغنم فان اخرج بعيرا في ذلك جاز لان الاصل في صدقة الحيوان ان
يخرج من جنسه وانما عدل عنه الى الغنم رفقا بصاحب المال فاذا اختار الاصل
قبل منه وروى ابن ابي شيبة عن ابن كعب قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدقا
فمررت برجل فلما جمع ماله لم اخذ عليه الا بنت مخاض فقلت له اخرج لي
مخاض فانها ناصة ونكد فقال اتكلف تعالى لابن لبون فانه ولا ظهر وما كنت لاقرض الله
تعالى لابن لبون فانه ولا ظهر ولكن هذه ناقة سمينة فخذها فقلت له اني لا اخذ
ما لم اومر به ونحن رسول الله صلى الله عليه وسلم منك قريب فان احببت ان
تعرض عليه ما عرضت علي فافعل فان قبله منك اخذته فخرج معي حتى قدمنا
على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذاك الذي عليك فان تطوعت بخير اجرك الله عليه وقبلناه منك قال
ما هي فخذها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبضها ودعى له بالبركة فاذا بلغت
ستا وثلاثين ففيها بنت لبون وهي ما طعنت في الثانية سمنت بذلك لان امها ماخض بغير ما في الحادة اي حامل بغيرها فان لم تكن بنت مخاض
وابن لبون ففيها حقة الى ستين وهي ما لها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة
سميت بذلك لان الحمالات ابن لبون ذكر فاخبر بغير ما في الحادة فاذا بلغت ستا
واربعين ففيها حقة الى ستين وهي ما لها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة
سميت بذلك لانها حق لها ان تركب ويحمل عليها فاذا بلغت احدى وستين
ففيها جذعة الى خمس وسبعين وهي ما لها اربع سنين وطعنت في الخامسة وانما سميت
بذلك لانها تجذع مقاديم اسنانها او مؤاخيرها او تجذع اسنانها كلها وتسقط
وهي على ثلاثين بعير في الزكاة وبعد ما ثنى وسديس وبازل ولا يجب شيء من
ذلك في الزكاة فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون الى تسعين فاذا بلغت
احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين ولا خلاف في هذه الجملة واختلف
فيما بعد مائة وعشرين فعلى الصحابي بنت لبون الا فريضة بعدها تغير في كل خمس شاة وفي
عشرين شاتان وفي خمس وعشرة شياة وفي عشرين اربع شياة فاذا بلغت
مائة وخمسة واربعين ففيها حقتان وبنت مخاض الى مائة وخمسين فيجب فيها
ثلاث حقاق ثم تستانف ايضا ففي خمس شاة وفي العشرين شاتان الى خمس
وسبعين ثلاث شياة وفي عشرين اربع شياة وفي خمس وعشرين بنت مخاض
الى بنت وثلاثين بنت لبون الى خمس واربعين فاذا بلغت ستا واربعين ففيها
اربع حقاق الى ستين ثم تستانف كما ستانف بعد المائة والخمسين فيكون في كل
خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون فاذا بلغت مائة
وستين ففيها اربع حقاق او خمس بنات لبون ثم تستانف الفريضة
كما ستانف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين والنخب والعراب سواء في
وجوب الزكاة واعتبار الربو او جواز التضحية اما لو خلف الابل على النخب لم
يخلف على ظهر العراب لان الايمان تحمل على العرف والعادة وليس في
سوامهم لو قف زكاة وكذا النخيل المسبلة وليس في ابل والبقر والغنم العلوفة زكاة
لانها ليست بسائمة وكذا معلوفة هذه الاصناف وان كان اكثر السنة سوائم فلا زكاة
فيها لبست حلي اولم يحل عليها الحول لو على ان يبيعها فالقول قوله مع يمينه
لانه انكر وجوب الزكاة وان قال قد باعتها الى مصدق غيرك ان كان مصدق الحي
غيره صدق مع يمينه سواء في البرية او لم تظاهر الرواية وروى انه لا يصدق في الحال
بحال وان لم يكن هناك مصدق لم يصدق وان قال قد باعتها الى الفقراء لم
يصدق ولو خذ منه ثانيا وكذلك هذا الخلاف في العشر ولو كان الحال بعد ما
نابت واموال التجارة فقال هذا وجهتها الى الفقراء قبل قوله ولا يؤخذ ثانيا ان دفع

زكاة هذه الاموال مفوضة الى اربابها ان كان حربيا في المصر فاداها سائر بلاده مرجاعا على الكافر اخذ منه زكاتها ولو اداها الى الفقراء سقطت عنه وكذا اذا امر بها على العاشر بالعروض وقال حي ليست للتجارة اوهي هي بضاعة اوانا اجير فيها فالقول قوله ولو قال حي عند مضاربة كان ابو حنيفة يقول اولا العشر ثم رجع وقال لا عشر ولو مر العبد الماذون بمال من كسبه وتجارته وليس عليه دين ان كان مولاه عشره اصاحا واذا لم يكن مولاه فكذا عند ابي حنيفة وعندهما لا عشر ولو مر برسل على العاشر بالجضراوات ونحوها لا شيء بين سنة الى سنة لا عشر عند ابي حنيفة ولو كان بساوين بضايا فصاعدا وعندهما يعشره واجمعوا انه يجب عليه الزكاة اذا ان عند ابي حنيفة يودي بنفسه والخلاف فيما اذا كان اكثر الجضراوات بحيث وجد عليه بحول تاما كما اذا لم يكن عليه بحول لا عشر وبالاتفاق ولو مر على العاشر ما قيمته مائتي درهم واخرجه ان في تبنه ما يكمل المائتين لا عشر اجماعا لانه انما يأخذ لحفظه وحمايته وما ليس في تبنه ليس في حفظه وحمايته والذي في تبنه اقل من نصاب والعاشر انما يأخذ من نصاب كامل ولو مر الذمي على العاشر اخذ منه نصف العشر ويصدق فيما يصدق فيه المسلم كما اذا قال اولا بنها الى مصدق وترك الوالي هو اولم يحل عليه بحول ويضع ما يأخذ منه موضع الجزية والخراج ولا يسقط عنه جزية رأسه في تلك السنة وقوله عليه السلام في اربعين شاة شاة رواه البخاري ومسلم وبهذا الحديث اصل في زكاة الغنم واسم الغنم كالجنس يقع على الذكران والاناث وعليهما جميعا وهو اسم لجماعة الشاة لانها ماخوذة من المعنوفة اذ ليس لها آلة الدفاع كالقرن للثور والناب للبعير وقيل سميت بذلك لكثرة نتاجها وغنمها وفي السن الذي يتعلق بها وجوب الزكاة هو الثني فصاعدا وهو الذي اتى عليه حول وهو قول ابي حنيفة ومحمد وما دونه حملان الزكاة فيهما وعند ابي يوسف يجب فيها الزكاة فاذا كانت اربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة وصفة الشاة الماخوذة في الزكاة كالتي فصاعدا وهو الذي عليها سنة وطعنت في الثانية ولا يؤخذ الجذع والفصيل والمعز في ذلك سواء لا يجوز فيها جميعا الا الثني فصاعدا ويؤخذ في زكاة الغنم الذكور والاناث ثم السنة ان النصاب ان كان ناقصا فيؤخذ من النصاب وان كان في النصاب والمعز وان كان منهما فمن الغالب وان كانا سواء فمن ايتهما شاء والمسؤلة من الغنم والظباء ان كانت اكثر من الظباء

لا يجب شيء وان كانت من الغنم وجبت الزكاة وكذا البقر الوحشي والاهلي اذا توالدت فيجب عليه ان يؤدي عليه السلام في كل ثلاثين من البقر تبيع او تبيعة وفي اربعين مسنة رواه اصحاب السنن وحديث معاذ وسنة الترمذي وليس فيما دون ثلاثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلاثين سائمة وحال عليها الحول فيها تبيع او تبيعة وهذا لان سنة وطعن في الثانية سمي تبيعا لانه تبع امه لم تزل الا ترى ان ابن عباس رضي الله عنه كذا في هذا الباب وكذا في الغنم بخلاف ابن لبون لا يجوز لانه كبر ولم يتبع امه الا على طريق الندرة ولو وجب عليه تبيع فاعطى مسنة جاز لانها اعلى منه وان وجب عليه مسنة فاعطى تبيعين جاز ايضا لانها يجزيان في السنتين فكان يجزيان فيهما دونها ولي واولى من تعلق بها الزكاة في البقر تبيع في قول ابي حنيفة ومحمد وليس في الخيل زكوة اذا انفردت وعند ابي يوسف يجب ولا شيء في الزيادة على الثلاثين حتى يبلغ اربعين فيكون فيها مسنة وهذا لان وقص في الثالث فاذا زادت على الاربعين وجب في الزيادة بقدره ثم في الستين عند ابي حنيفة ففي كل واحد ربع عشر مسنة وفي الاثنين نصف عشر مسنة وفي الثلاث ثلثة اباع عشر مسنة وفي الاربع عشر مسنة وهذه رواية ورود الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجب في الزيادة شيء حتى يبلغ خمسين فيكون فيها مسنة وربع مسنة وفي ستين مسنتان وفي سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنتان وتبيعان وفي تسعين ثلثة اتباع وفي مائة مسنة وتبيعان وفي مائة وعشر مسنتان وتبيع وفي مائة وعشرين اربعة اتبعة او ثلاث مسنات وعلى هذا القياس يعتبر الفرض في كل عشر من تبيع الى مسنة ولو كان له ثلاثون من البقر كلها اتبعة او مسنات او وقوص ذلك فيها تبيع وحكمها كلها حكم الواحدة منها مسنة ويجب فيها تبيع والجواميس والبقر سواء في الزكوة والاضحية واعتبارا بما في الايمان واذا حلف لا يأكل لحم البقر لم يحنث بأكل الجواميس لعدم الوقوف وقلة استعمال الناس اياه ولو نذر ان يضحي ببقرة لم يجز ان يضحي بجاموس لان البقر الوحشي الف للحج بالاضحية وقوله صلى الله عليه وسلم وتعد صغارها وكبارها

وقوله عليه السلام في كل فرس سائمة دينار وليس في الرابطة شيء رواه الدارقطني وابو بكر الرازي
عن جابر رضي الله عنه قال المطر زي الرابطة ما يربط من الخيل في البلد ومعناه ذات
الربط لقوله في غيث رابطة وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى ابي عبيدة
في صدقة الخيل ليس فيما دون مائتي درهم شيء فان شاؤا ادوا عن كل فرس دينارا والا قوموها وخذوا من كل
مائتي درهم خمسة دراهم اعلم ان استثناف الخيل من الجنس واحد وهو التحاليل وافراد كل نوع
فيها الزكاة عندنا ان تجارية كان ذكرا او انثى عليه ان كان انثى فان كانت الخيل
سائمة وذكورا واناثا وحال عليها الحول فصاحبها بالخيار ان شاء اعطى عن كل
فرس دينارا وان شاء قومها واعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم انما شرط الاختلاط
لان في انفراد المنفردة روايتان الصحيح منها عدم الوجوب لعدم النماء بخلاف
غيرها من السوائم فيجب في ذكورها منفردة كانت او لم يكمل النصاب بالتوالد فيها
حتى يلزم الغني لان كل واحد من الخيل في الاناث المنفردة روايتان الاصح الوجوب
لانها تتناسل بالفحل من غير واسطة لا يعتبر في العادة وذكر في الاصل انه لا شيء فيها
حتى يكون ذكورا واناثا ولا يجب في الذكور المنفردة ولا في الاناث المنفردة
لانها تناسل بالتوالد لانها غير مذكورة عند ابي حنيفة ويكون الضراب انثيين وذكرا
واحدا على هذه الرواية وروي انه يجب في الذكران سقط هذا الضراب والاصح
انه لا بد من الاختلاط لتم وجوب الزكاة في الخيل انما هو في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء فيها وهذا ايضا اذا كانت لغير الغزو اما اذا كان يعلمها
للغزو لا شيء فيها بالاجماع ثم عند ابي حنيفة وزفر الوجوب في عينها ويؤخذ من
قيمتها حتى لو لم تبلغ النصاب على الرواية التي اشترط فيها الخيلاء او النفير
على اثنتين مائتي درهم اخذ بقدر ذلك ومحمد قال وان شاء قومها وقوله احدهما
بالخيار واحترز بهذا عن قول الظاهرية انه يقول الخيار الى العامل والظاهر ان الخيار
صاحبها وقوله ان شاء قومها هذا الخيار في افراس العرب لتفاوتها في القيمة اما في
افراس العجم فيقومها جميعا بغير خيار لتقاربها وقوله ان شاء اعطى عن كل فرس دينارا
هذا في زماننا كان الفرس باربعين مثقالا او باربع مائة درهم وانما لم تؤخذ
زكاة الخيل من عينها لان مقصود الفقراء لم يحصل به لان عينها غير مأكول الا نعم عند ابي
حنيفة وكان ينبغي عند ابي حنيفة ان لا يجب اخراج الزكوة في الخيل لانها غير مأكولة كالنعم
وانما المقصود منها الركوب ومحمد افرضها انه بالتجارة والحمر الاهلية ترك القياس

فصل في بيان

فيها بخبر وقوله صلى الله عليه وسلم في كل فرس سائمة دينار دينارا دينارا وعن ابراهيم وابن سيرين
ان القياس ان يترك بخبر الواحد وقال ابو يوسف وجدنا زكاة في الخيل وتجارة كان في الخيل
قول في قتادة وبين فاصحابنا والقتوى على قولهما وبه قطع حافظ الدين في الوافي والكنز وغيره
وقال الاسبيجابي قول ابي حنيفة اولى قال في النهاية واجمعوا على ان الامام لا يأخذ صدقة
الخيل من صاحبها جبرا وان كان لا يأخذ صدقة السوائم جبرا لان ذكر الله تعالى في عينها كالدراهم
زكاة السائمة فانما جاز من عينها والامام فيه حق الاخذ ولان جميع الاموال وان كانت مشتركة
يأخذ الزكوة من الخيل واخذ ابو حنيفة بالخبر الذي ذكره المصنف وكذلك كتب عمر رضي
الله عنه الى ابي عبيدة يأمره ان يأخذ من الخيل كما ذكر المصنف ووقعت هذه الرواية
في نسخ مروان فشاور اصحابه في ذلك فرد بن ابي هريرة الحديث ليس على
المسلمين في عبيده ولا في فرسه صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت ما تقول يا ابا
سعيد فقال ابو هريرة اجاب مروان بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو يقول ما تقول يا ابا سعيد فقال زيد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اراد
بقوله ليس في الخيل فارس فاما تجب فيها الصدقة فقال كم فقال في كل فرس
دينارا او عشرة دراهم وانما لم يشتهر فيها الاثار لعزة وجود الشيء في ذلك الوقت وما
كانت منفعة الا للجهاد وانما ثبت ابو حنيفة للامام حق الاخذ لان الخيل مطمع للعدو
ربما غلبوا الزكوة فيها ولم يزكوها لصاحبها وكان القياس عند ابي يوسف ومحمد ان
لا يجب في الخيل الزكاة لانها ماكولة اللحم عندهما كالابل والبقر وكما ان القياس لان ماشية
لا تجب فيها بالتجارة وقال عليه السلام عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق فان ابى
ان ترضوا صدقة الفطر وقال عليه السلام ليس على المسلم في فرسه وعبده صدقة الا ان
ابا حنيفة يحمل ما رواه على فرس الركوب والنفيسة بدليل قوله والرقيق الا ان في
ترك صدقة الفطر والفطرة انما يجب في عبد الخدمة ولا شيء في البغال والحمير الا ان الخيل
والتجارة لقوله عليه السلام ليس في الكسعة شيء والكسعة هي الحمير والبغال ملحقة بهما لان
النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن زكوتها فقال لم ينزل علي فيها شيء ولان الحمل والركوب
هو المقصود فيها غالبا دون التناسل وليس في الفصوص والمجاجيل والحلان صدقة
عند ابي حنيفة ومحمد الا ان يكون فيها تجارة والفصلان جمع فصيل وهو اولاد الابل
والحلان جمع حمل وهو اولاد النعم والمجاجيل اولاد البقر وقال ابو يوسف فيها وفي الحمر
سواء وبه قال الشافعي وقال زفر فيها ما في الكناز وبه قال مالك وكان ابو حنيفة

ولا يقول يجب فيما يجب في الكبار ويأخذ مالك وزفر ثم رجع وقال يجب فيها
واحدة منهما ويأخذ أبو يوسف آخرا ثم رجع وقال لا يجب فيما شيء وهو آخر أقواله
وبه أخذ محمد واحدة بذا فرقا بأن حبة حيث تكلم في مسئلة واحدة بثلاثة أقاويل
فلم يتبع منها شيئا بل على كل قول منها مذهبا وإذا كان فيها واحدة من المسمات جعل
الكل بمقابلتها في انعقاد ما نصابا دون نادبة الزكاة فمتى يخرج عن العهدة بأداء واحدة
من الصغار وفرض عليه من فهم يوجد معاخذ الصدق اعلاها وردي الفضل أو أخذ دونها
وأخذ الفضل كذا ذكره القدوري وظاهر هذا أن الخيار للمصدق وهو قول الكرخي
والصواب أن الخيار إلى رب المال لأن الخيار شرع رفقا بمن عليه الواجب أو الرفق
إنما يتحقق بتخييره وكان القدوري رحمه الله أراد به أن أخذ نفس من عليه أو أعلاهن
مال السلم أنه يختار ما هو الأنفع للفقراء وإنما يكون الخيار إلى المصدق إذا أراد وجب
المال أن يدفع لأجل الواجب بعض العين فحينئذ له الامتناع قال الفقيه أبو الليث
أن الخيار إلى المصدق إذا كان دفع زيادة لا تأتي في مقدار الزيادة شاة وفي غير عليه
المصدق والخيار إلى صاحب المال إن شاء دفع الأدنى والزيادة لا تأتي دفع بالقيمة
وفي دفع القيمة الخيار إلى صاحب المال بالاجماع فإن وجب بنت لبون
وأراد أن يدفع عنها بعض حقة فالخيار إلى المصدق لما في النقص من الضرر الفاحش
بين بنت المخاض وبنت اللبون شاتان وعشرون درهما وبين بنت اللبون
والحقة كذلك وبين الحقة والجذعة كذلك وبين بنت المخاض والحقة إحدى وأربعون
أربعون درهما وبين بنت المخاض والجذعة ستة وثمانون درهما ويجوز دفع
القيم في الزكاة هذا عندنا وكذا في النذور والكفارات والعشر وصدقة الفطر
ولا يجوز دفع القيم في الهدايا والضحايا وقال الشافعي لا يجوز إنما عالج بالنص وهو قوله
عليه السلام في أربعين شاة شاة فرض واجب على الفور فيتعين
فاعتق رقبة فمثلثة بلغ ثمنها رقبتين فإنه لا يجزيه لأن القربة هناك إزالة الرق في
فلا يعقل إزالة رق واحد مقام إزالة رقبتين لأن كرامة الواحدة وإن كانت ثمنية
لا يجوز إلا عن كفارة واحدة ولو وجب صدقة شاتين فتصدق بشاة ثمنية
بلغ ثمنها قيمة شاتين وسطين جاز وسقط عنه الواجب بخلاف ما إذا وجب
بدل شاتين فأدى مكانهما شاة ثمنية بلغ ثمنها قيمة شاتين فإنه لا يجوز
إلا عن واحدة وعليه أخرى لأن القربة هناك الإراقة لا التمليك ولا يجوز إراقة دم

واحدة عن

واحدة عن دينين ولو واجب صدقة فقير خمسة جيدة فأدى مكانها فقيرا أو باع من فقير
عشرة وقال لم أجد فقيرا أو باع فتصدق بنصف فقير
جهد بلغ قيمة قيمة فقير رد بالا يجزيه إلا عن نصف فقير أو علم أن تصدق بنصف
فقيرا فرحي قول أصحابنا الثلاثة وعند زفر لا شيء عليه غيره وإذا وجب زكاة سوداء قال
الغنم وربيع فحقه وليس في العوامل والمعلوفة صدقة يعني بالعوامل ولو سمنت والمعلوفة
ولو لم تعمل عليها وقال مالك فيها الصدقة لقوله صلى الله عليه وسلم وهو قوله تعالى خذ من أموالهم
صدقة ولنا قوله عليه السلام ليس في الحوامل والعوامل والمعلوفة وفي السائمة الزكاة صدقة
وأما خذ المصدق خيار كمال ولا رذالة ولا رديء وإنما خذ الوسط لقوله عليه السلام إياك خذوا
من خرزات أموال الناس إلا كرائمها وخذ من حواشي أموالهم أي وسطها ومن كان له نصاب
فاستفاد في أثناء الحول مالا من جنسه ضمه إلى ماله وزكاه سواء كان المستفاد من
نتاجه أو لاد أو بأي وجه استفاده ثمرة سواء كان بميراث أو بهبة أو غير ذلك وإنما جمع
إلى ما يتمشى بالزعي في أكثر حوله إذا كانت الأمهات للدر والنسل والسخال للتجارة
التجارة خادمة للحول وأكثر حوله فلا يجب فيها الزكاة أصلا فإن علوفا نصف الحول وأكثر فلا
زكاة عليه فيها والزكوة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وزفر يسقط الهالك كما
إذا كان أربعين من الابل حال عليها الحول ثم هلك منها أربع فعليه في الباقي شاة عند
أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وزفر عليه في الباقي خمسة أسباع شاة وإذا هلك
المال بعد وجوب الزكاة سقطت عنه وإذا استهلك أو أسقطها وبيعها كان لهم بقيمة
الهلاك إذا يسقط الزكاة إذا كان قبل مطالبة الساعي وهما إذا طلبها الساعي فلم يسلمها
مع القدرة فعند أبي الكرخي يجب عليه الضمان وهو قول الفرقين وقال أبو طاهر
الدباس وأبو سهل يضمن قائم النهاية وهذا أقرب إلى الفقه وفي البدائع كان شيخي
ما وراء النهر قالوا الأمين إذا طلب الساعي فلم يدفع النهاية وهو الأصح يعني عدم الضمان ولو
هلك بعض النصاب بعد وجوب الزكاة سقط بقدره اعتبارا بالكل كذا في الهداية
فإن قدم الزكاة على الحول فهو هالك للنصاب جازت إذا وجد سبب الوجوب
فيجوز كما إذا كفر بعد الجرح وفيه خلاف مالك قال في النهاية يجوز بالتعجيل ولكن بين
الأداء معجلا وبين الأداء في آخر الحول فرق وهو أن المعجل شرط فيه أن لا ينقض

النصاب في آخر الحول وفي الاوقاص في آخر الحول الا شيئا بيانه اوجب شاة من اربعين فاذا حال الحول وعنده تسع وثلاثون فلا زكاة عليه حتى اذا كان عزم فضاليا الفقراء وقعت نفلا وان كانت قائمة بعينها في يد الامام والساعي اخذها وان باعها اهل الفقراء منها واما اذا كان اداؤه في آخر الحول وقعت عن الزكاة وان تنقص النصاب بادائه ويجوز التعجيل لاكثر من سنة لوجود السببية وهو ملك النصاب وعند الشافعي لا يجوز الا لسنة واحدة ويجوز التعجيل لنصاب كثيرة اذا كان في ملكه نصاب واحد وقال زفر لا يجوز التعجيل الا عن النصاب الموجود في ملكه حتى انه اذا كان معه خمس من الابل فعجل اربع شياه ثم حال الحول وفي ملكه عشرون من الابل فعندنا يجوز التعجيل عن الكل وعند زفر لا يجوز الا عن الخمس ثم التعجيل انما يجوز اذا كان في ملكه نصاب فحينئذ يجوز التعجيل لسنة واكثر وللنصاب واكثر فان هلك النصاب المعجل عنه قبل الحول او استفاد نصابا آخر لم يجز المعجل عن المستفاد ولو عجل زكوة البعض وملك قبل حلول الحول ولم يكن معه غيرها فالباقي تطوع ولا يجزيه عن الذي عنده في السنة الثانية واذا اخذ الخوارج الخراج وصدقة السوائم لا تبقى عليهم اي لا تؤخذ ثانيا من تمام لانه لم يجب والخراج بالجباية اي الاخذ بالخط ولان الامام هو الذي ضيعهم وهذا بخلاف ما اذا جرا ذا مر على عاشر اهل الحول فانه يعشره ثانيا لان التاجر هو الذي عرض ماله على نفسه فلم يعذر واما اصحاب الاموال لم يضيعوا شيئا ولكن الامام عجز عن حمايتهم فلهذا لم يأخذ منهم ولكن يفتون فيما بينهم وبين الله تعالى بان يعيد والنصف تؤدون الخراج لان الخراج مصارف الخراج كلهم مقابلة والزكاة مصرفها الفقراء ولم يعبر فوها الى الفقراء وقبض الفقير بالدفع اليهم عليهم غلط عنه وكذا الدفع الى كل جائز لانهم جاعلهم من التبعات فقراء اي بسبب ما عليهم من الكرامات فقراء الاول اصوط اي الاحتياط بالاعادة في صدقة السوائم والعشور دون الخراج لان في ذلك حرجا عن وجوب الزكاة بيقين وقوله عليه السلام في كل ثلاثين درهما درهم وفي كل اربعين درهما درهم رواه ابو داود والدارقطني وقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة اي ما بين خمسة الى تسعة وقوله عليه السلام في كل عشرين مثقالا نصف مثقال رواه عبد بن حميد في مسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى اطرافا تبطوفان حول البيت وعليها سوار من ذهب فقال عليه السلام اتؤدون زكاتها فقالوا لا فقال عليه السلام اتحبان

ان يسوركما الله بسوارين من نار قالا لا فقال عليه السلام اديا زكاتها رواه الدارقطني والنسائي والدارقطني ورد وي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لعلي رضي الله عنه ليس عليك في الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالا فاذا بلغ عشرين مثقالا وحال عليها الحول ففيها نصف مثقال رواه ابو داود وبهذا الحديث وصح ابن حزم في المحلى هذه الاحاديث اصل وجوب زكاة الفضة والذهب ثم الفضة تتناول المضروب وغير المضروب والورق والرقة يختص المضروب من الفضة وهما رقوق بضم الراء فاذا كان عنده مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم يعني مورونة زنة كل درهم منها اربعة عشر قيراطا سواء كانت الفضة مضروبة او غير مضروبة وحليا وسواء كان يتكسرها للتجارة او غيرها فانه يجب فيها الزكاة فيجمع جميع ما في حلية من الدراهم ويخرج خمسة دراهم وحلية السيف والمنطقة والسرج واللجام والكواكب في المصحف والاوراق والمسامير المركبة في السكاكين والاسورة والدمالج والخلاخل وغير ذلك كل مائتي درهم وزن الكل مائتي درهم من الدراهم التي الغالب عليها الفضة وجب فيها خمسة دراهم وان لم يبلغ وزن ذلك فلا شيء فيها ولا نبقه عليها الحول حتى يبلغ مائتين فان كان وزنها دون مائتين وفيها مجوهرات وحلي صياغتها مباحة بين الخلائق فيها وخمسة دراهم التي يجب ان وزن كل درهم منها اربعة عشر قيراطا بحق الله تعالى من الزكوات والخراج ونصاب السرقة وتقدير الديات والمحو وكذا استقبال الكذب المعتبر فيه في جميع ما ذكرنا ان يكون وزنه عشرين مثقالا واصل هذا ان الدراهم كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مختلفة فمنها ما كانت اوزانها كل واحد منها عشرين قيراطا وهو الذي يسمى وزن سبعة ومنها ما كان وزنه عشرة قراريط وهو الذي يسمى وزن خمسة ومنها ما كان اثني عشر قيراطا وهو الذي يسمى وزن ستة فكانوا ينصارفون بها الى زمان عمر رضي الله عنه فاراد ان يستوفي ضم الخراج فطالبهم بالكبار فشق عليهم فالتمسوا منه التخفيف فنظر حساب زمانه ليتوسط بينهم فاستخرجوا وزن كل عشرة دراهم وزنها اثنان واربعون قيراطا فجعلوا اثنا عشر درهما كل درهم اربعة قراريط فصارت مائتي درهم وزن كل درهم منها اربعة عشر قيراطا بحق الله تعالى وانكر ذلك محمد بن الفضل وقال المعتبر في كل زمان بوزن درهمه الا ترى انه كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذا وبه اتى جماعة من المتقدمين ان الاول هو اربعة عشر قيراطا عليه الحجة المعقول والمجموع الكثير واطباق الخلف بعد السلف والله اعلم بالصواب تقي الحداية المعتبر وزن سبعة مثاقيل جريا على التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه

واستقرا الاجر عليه واختلفوا في آلة دراهم التي صارت مقدرة فالمشهور عن محمد عمرو بن ميل كانت بيضة النوى والمعتبر في الذهب والفضة الوزن دون القيمة حتى لو كان عنده اقل من عشرين مثقالا وحتى تبلغ بالقيمة مائتي درهم او كان معه اقل من مائتي درهم وقيمتها تبلغ عشرين مثقالا لا يجب فيها الزكوة ولو كان عنده مصوغ فضة وزنه مائة وخمسون وقيمته مائتان لا يجب الزكاة لانه لا يكمل النصاب وزنا وان كان وزون المصوغ مائتين وقيمته ثلثمائة ان اخرج من عنده اخرج ربع العشر وان اخرج من القيمة اخرج في ربع عشر العين من الذهب واعلم انه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما فيكون فيها درهم مع خمسة ثم في كل اربعين درهما درهم وهذا عند ابي حنيفة وهو قول عمر بن الخطاب وقال ابو يوسف وقته ما زاد على المائتين فزكاته بحسابه قلت الزيادة او كثرت وبه قال الشافعي حتى اذا كانت الزيادة درهما ففيها جزء من اربعين جزءا من درهم وهو قول علي كرم الله وجهه ووجه ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث علي وما زاد على المائتين فبحساب ذلك ولابي حنيفة قوله صلى الله عليه وسلم عفوت عن الكسور فيما دون المائتين وجه الى اليمن ولم يأخذ من الكسور شيئا فاذا كانت الورق مائتي درهم فخذ منها خمسة دراهم ولا تأخذ مما دونها شيئا حتى يبلغ اربعين درهما فخذ منها درهما واذا لم يجب عند ابي حنيفة فيما زاد على المائتين شيء حتى يبلغ اربعين فكذا فيما زاد على الاربعين الى ان يجب شيء حتى يبلغ مائتين فتجب سبعة دراهم في مائتين وخمسة وعلى هذا الاعتبار والاصل ان النصاب عند ابي حنيفة في النقود على توجهين نصاب الابتداء ونصاب البناء كما في السوائم لان الزكاة وجبت بصفة السرف في الجنس الكسور يقيض وعنهما لا يعتبر في النقود نصاب البناء كما ذكرنا على السوائم واذا كان الغالب على الورق الفضة بان زادت على النصف فهي خالص الفضة فلا يشترط نية التجارة في حق وجوب الزكوة ويجب عليه اداء خمسة دراهم اذا تم على المائتين منه الحول ولا يحتاج الى العروض ان تبلغ نصابا بل يجب القيمة ولا يجوز بيعها بالفضة منه اصلا واذا كان الغالب عليها النقش فهي في حكم العروض فلا بد من نية التجارة كما في سائر العروض وانما يكون في حكم العروض اذا كانت بحال لو اوقد لا يخلص منها نصاب واما اذا كان يخلص منها نصاب وجب زكاة الخالص واذا استوى الخالص والغش فالعبرة للخالص كذا ذكر الخاني في كتب المتقدمين واختلف فيها المتأخرون على ثلثة اقوال قال

بعضهم يجب حصة الخالص وقال بعضهم درهما ونصف وقال بعضهم لا يجب حتى يبلغ الخالص نصابا بالفضة ان بلغ قدر الذهب بقيمة الذهب وجبت زكاة الفضة وان بلغت الفضة بقيمة الذهب وجبت زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبة اما اذا كانت مغلوبة فهو بمنزلة الذهب كله وفي الاشباح اذا كان الذهب مغشوشا بالفضة ان كانت الفضة اقل فله حكم الذهب اذا بلغ الجميع عشرين مثقالا وجبت فيه الزكاة وان كانت الفضة اكثر فله حكم الدراهم وان كانا سواء ان بلغ كل واحد منهما نصابا وجبت الزكاة فيهما وان لم يبلغ فكم يتم النصف على ما بين ان شاء الله تعالى فان خلط الذهب بالفضة فان كان الذهب مستهلكا فله حكم الذهب وان كان الذهب مستهلكا فله حكم العروض يعتبر فيها القيمة ويحتاج فيها الى نية تلك وان كانا سواء وكان الذهب يتميز ان بلغ نصابا وجبت فيه الزكاة وما يخرج من الصفر بمنزلة العروض ان كان للتجارة وكان لا يبلغ نصابا ان كان عنده فضة او عروض تجارة ضم اصحابنا الى الاخر فان بلغت قيمته نصابا وجبت فيه الزكاة والا فلا ثم المال الذي يجري فيه الزكاة ان كان نقدا يجري فيه الربوا اختلفوا فيه على ثلثة اقوال قال ابو حنيفة وابو يوسف يعتبر فيه القدر دون القيمة وقال زفر القيمة دون القدر وقال محمد انفع الوجهين للفقراء فان كان اعتبار القيمة انفع فقوله مثل قول زفر وان كان القدر انفع فمثل قولهما والاصل ان حقوق الله تتقوم بمثل ما يتقوم به حقوق العباد فما كان مؤديا الى التراجع بينهم فكذا فيما بينه وبين الله تعالى وما لا فلا بيانه اذا كان له مائتا مخبز حنطة للتجارة قيمتها مائتا درهم حال عليها الحول وقيمتها كذلك فعليه خمسة اقفزة حنطة جيدة فلو استقرض خمسة اقفزة رديئة قيمتها اربعة دراهم فاداها عن زكوته جاز وسقطت عنه الزكوة في قول ابي حنيفة وابي يوسف ولا يجب عليه شيء غير ذلك لان الزكوة ربوا وقال محمد وزفر عليه ان يؤدي الفضل الى تمام قيمة الواجب ولو كان له مائتا مخبز رديئة قيمتها مائتان فاوجب اربعة اقفزة جيدة قيمتها خمسة دراهم فاداها عن خمسة اقفزة رديئة لا يجوز الا عن اربعة منها وعليه تخيير آخر في قول ابي حنيفة الثلثة وقال زفر لا شيء عليه غير ذلك وباقي الفروع مذكورة في الاشباح

بعضهم يجب

متقال ولا شئ فى الزيادة حتى يبلغ اربعة مثاقيل فيكون فيها قيراطان لان فى الواجب
بلغ العشر والاربعة المثاقيل ثمانون قيراطا وربع عشرها قيراطان وليس فى اقل من اربعة
مثاقيل صدقة عند ابى حنيفة وحده ما بجب بحساب ذلك وهى مسئلة الكسر
التى بنيناها فى الفضة فيما اذا زادت على المائتين وقد اعتبر الشرع فى كل منهما عشرة
دراهم فتكون اربعة مثاقيل ذهبا كاربعين درهما فكما اذا بلغت زيادة الدراهم اربعين
وجب فيها درهم عند ابى حنيفة فكذا اذا بلغت زيادة الذهب اربعة وجب
فيها قيراطان وفى تبر الذهب والفضة وحليهما والآنية منهما الزكاة النبهرج
التى اخرجت فى المعدن وهو غير المضروب من الذهب والفضة وقوله وحليهما اشارة
الى الجواهر واللؤلؤ يات والخلخالة فانه لا زكاة فيها وان كانت حليا الا ان تكون
للتجارة ثم الزكوة فى الحلى مذهبنا وقال الشافعى كل حلى معد للبس المباح لا يجب
فيه الزكوة حتى الخلخال يجب فى حلى النساء وخاتم الفضة للرجال ودليلنا ما روينا
الذى ذكره المصنف فى حديث انس وابن وقوله صلى الله عليه وسلم للمرأتين اذا
ذكوتما واما الآنية المتخذة من الذهب والفضة والزجاج وغيرها فالزكوة فيها
واجبة بلا خلاف لكن حكم الزكاة فى الاوانى يختلف بين اداء الزكوة من
عينها وبين اداء قيمتها فانه اذا كان له اناء فضة وزنه مائتان وفيه خمسة دراهم
فان زكى من عينه فقدر بربع عشرة على الفقير فاركه فيه وان اخرج من قيمته
فعند محمد يعدل الى خلاف الجنس وهو الذهب لان الجودة معتبرة واما عند
ابى حنيفة اذا اخرج عينه من غير الاناء جاز لان الحكم عنده مقصور على الوزنية فان
اخرج من الذهب ما تبلغ قيمته خمسة دراهم من غير الاناء لم يجز اجماعا لان الجودة
مقصودة عنده فى الغالب بخلاف الجنس فان ادى القيمة وقعت عن المقدر المشغول
واما زكوة العروض فالزكوة واجبة فى عروض التجارة كانت بالغة ما بلغت اى من
اى جنس كانت سواء كانت من جنس كالسوائم او من جنس مالا تجب فيه الزكوة
كالثياب والطير والبغال وغير ذلك بقوتها بما هو انفع للمالكين منها
تقدير الانفع ان يقوها بما يبلغ نصابا عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف
بما اشتراه ان كان الثمن من النقود وان اشتراها بغير النقود فوتها بالنقد
الغالب وعند محمد بالنقد الغالب على كل حال سواء اشتراها باحد النقدين
او بغيره كما فى المغصوب والمستهلك وبخلاف ما اذا كانت تبلغ بكلا النقدين

نصاب،

نصابا اذا بلغت باحدهما قومت بالبالغ احتياطا واذا كان النصاب كاملا فى طرفى
الحول فنقصان ما بينهما بين ذلك لا يسقط الزكاة قاله القدورى خلافا لزفر
بالنقصان فى قوله فنقصانه فيما بين ذلك احتراز عن هلاك كل النصاب فانه
يقطع حول البقاء والنماء وذكر النصاب مطلقا يتناول كل ما يجب فيه الزكاة فكان النقدين
والسوائم وقال زفر لا تجب الزكاة الا ان كون النصاب من اول الحول الى آخره كاملا وقوله
نقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة وهذا نقض وقع البعض اذا هلك
بعد الاستفادة نصابا آخر انقطع حكم النصاب الاول وبقسم قيمة العروض الى الذهب
والفضة وبه الاجماع وكذا يقسم بعضها الى البعض وان اختلفت اجناسها بخلاف ما
اختلفت الاجناس مثل الابل والبقر فانه لا يقسم بعضها الى بعض مع زكاة الآنية بالاجماع
ويقسم الذهب الى الفضة بالقيمة حتى تم النصاب عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد لا يقسم الذهب الى الفضة بالقيمة ويقسم بالاجزاء وروى عن عمر بن الخطاب
رضى الله عنه انه نقب العشارين وقال خذوا من كل اربعين درهما درهما ومن المائتين
خمسة ومن الزيادة بحسابه فالعشر من الجزئى العشر وهذا اصل فيمن يمر على العاشر والعاشر هو من نصبه
الامام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار وروى فى المبسوط فيمن آخره وهو قول
اكثر التجار وعامة من الفقهاء قال الجندى سلطان زمانا اذا اخذ والصدقات
والخراج والعشر الزمن اخذها البهم ولم يضعوها فى مواضعها قال ابو جعفر الهندوانى
يسقط ذلك عن اصحاب الاموال وان كانوا لم يضعوه فى اهله لان الآخذ
انما اخذ منهم فسقط باخذهم غيرهم اذا لم يوصلوها الى اربابها كان وبالها عليهم والفتوى
على هذا وقال ابو بكر الاسكاف الخراج يسقط باخذهم لانه يصدق الى الفقراء وهم
يصدقونه الى الفقراء ولا يسقط الزكوة والعشور لانهم لا يضعونها فى مواضعها وقال
ابو بكر الاسكاف ان جميع ذلك لا يسقط ويعطى ثانيا وانما فى الاموال الباطنة
فلا يقبل اخذها لها ولا يسقط الزكوة بالدفع اليهم قال فى الايضاح للامام ان
يأخذ من اشباه الزكوة الماشية والعشر والخراج ويجب فيه الحسبة فى الاخذ ويسعه ان
يأخذ خمسة اشياء زكوة الاموال الباطنة والعطرة والاضحية والنذر والكفارات
فاذا ثبت للامام اخذ الزكوات فهو يعجز عن الاخذ فى جميع بقعته فجاز له استنابة
ونصب العمال ويسمى العامل على الصدقة العاشر والساعى والعامل فاذا ثبت
ولاية الامام فيما ذكرنا من الاموال وقع رب المال الواجب بقسمه الى

الى الفقراء فلا ما لهم ان يأخذه بنفسه ومن يكون ما تركوه الاول او الثاني فيه اختلاف
المشايخ قال بعضهم هو الاول والثاني نقل وقال بعضهم هو الثاني وينقلب الاول نفلا
وعلى هذا اكثر الفصول كما اذا مضى على النظهر يوم الجمعة في تجارته ثم سعى الى الجمعة فاوتاها
ينقلب ظهره نفلا وقال الترجماني يجوز لصاحب المال اداء زكوة ماله الظاهر الى العشر
الى المساكين فيما بينه وبين الله تعالى وان كان للامام ان يأخذ ثانيا ولو علم
الامام ان صاحب المال فرق وعمل عدم اخذه واجب وسخت الاظهر انه مستحب قال
اصحابنا المزية بالمسلم على العاشر ما يجب فيه الزكوة وقد حال عليه الحول اخذ منه
ربع العشر وان قر بحال الفقتة لم يأخذ منه شيأ ويأخذ من الذمي نصف
العشر ومن الحربي العشر لان عمر رضي الله عنه نصب العاشرين وقال لهم خذوا من
مال المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي العشر وهذا بحجة
الصحابة من غير خلاف وسواء مر بدارهم او دنانير او عرض للتجارة او مواشي سائمة
فانه يأخذ منها الواجب اذا بلغ نصابا وحال عليه الحول فان كان اقل من نصاب
ان كان دراهم او دنانير او عروضا لم يأخذ منه شيأ سواء علم ان له مالا سواه او لم يعلم
لان ما يأخذه بطريق المحاباة وما دون النصاب قليل والذي في منزلة من
النقود ولا يحتاج الى حمايته وانما كان العاشر الا خذ من الدراهم والدنانير مع انها مما تول
باطنة لانه اذا اجتاز بها المصدق فقد ظهرت فصارت كالمتعلم ثم تمارون
بالعاشر ثمانية اصناف مسلم وذمي وحربي فالمسلم اذا مر عليه بمال التجارة اخذ
منه ربع العشر على شرائط الزكاة من النصاب والحول ويضعه موضع الزكاة
ولا يأخذ منه في الحول اكثر من مرة لان الزكاة لا تتكرر في الحول واما الذمي اذا مر
على العاشر فانه يأخذ منه نصف العشر ضعف ما يأخذ من المسلم ويضعه موضع
الجزية والخراج ولا يأخذ منه اكثر من مرة في الحول كالمسلم واما الحربي فانه يوخذ منه
العشر كما علم وروي عن سمرة بن جندب رضي الله عنه انه قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يأمرنا باخراج الزكاة من الرقيق الذي نعده للبيع اي للتجارة لان
العبد الذي للتجارة يجب فيه الزكوة اجماعا وينزل منزلة العروض في اعتبار
بلوغ القيمة نصابا بالاجماع واما قوله في الحديث الصحيح ليس على المسلم صدقة
في عبده ولا في فرسه فالمراد عبد الخدمة وفرس الركوب وقوله صلى الله عليه

وسلم فيما سقت السماء العشر الخراج وما سقي بغرب او دالية او سانية ففيه نصف العشر
عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء والعيون او كان
عثريا العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر رواه البخاري الا السماء وبروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن سليمان بن سار وبسر بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء
والعيون او العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر وفي صحيح مسلم من جابر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيما سقت الانهار والغيم العشر وفيما سقي بالنواضح نصف العشر وروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كتب الى اهل اليمن ان يؤخذ من العسل العشر ذكره في الامام
وقوله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع على مسلم عشران صدقة وخراج رواه ابو حنيفة بسناده عن ابن
مسعود فهذه الاحاديث الثلاثة اصل في زكاة العسل الذي روه والثمار والاراضي الزكاة
اما العشر وتسمية زكاة خراجا على قولهما لانهما بشر لان الخصاب والبقاء
فكان فيه نوع زكاة وكذا عند ابي حنيفة لكان مصرفه مصرف الزكاة سمي زكاة والاصل في
وجوب العشر قوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما اخرجنا لكم من الارض العشر كذا في البسوط
قيل الراد بالكسب مال التجارة والراد بقوله ومما اخرجنا لكم من الارض العشر كذا في البسوط
الزرع والنبل لما ساق سندي ثابت ونكته التجر والاصل في وجوب العشر الخ
قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده قال ابو حنيفة رضي الله عنه في قليل ما اخرجته الارض وكثيره
العشر وفي القليل القفيز وما دونه لا يجب فيه شيء وفي كل قفيز نصف صاع
والراد بالارض ههنا العشرية وفيه اشارة الى انه لا يتعلق الى الهالك بعد التمكن بالغا
ما بلغ سواء كانت مجتمعا او كانت الارض وقفا على الزيارات والمساجد او المدارس ثم الاصل
ان الواجب يتخفيف باختلاف المشقة في تحصيل النماء فاذا كثرت المشقة وقل
النماء وقل الواجب وهذا كان الواجب في اموال التجارة ربع العشر لان فيه كلفة التقليب
والتكسب وتحصيل النماء نزرا فلما كاد يجتمع الحولان فيه بل منه الاخراج وكذا الماشية كان
الواجب فيها على التخفيف ربع العشر لان الواجب في خمس من الابل شاة وفي خمس
يجب فيه الشاة بنت مخاض وكان قيمتها في ذلك الوقت اربعين درهما وقيمة
الشاة خمسة دراهم وكذا الواجب في الغنم في اربعين شاة وفي اربعين من البقر
سنة وذلك كله ربع العشر ولانها في المشقة كاموال التجارة لانها تحتاج الى الكرعي والحفظ
وتحصيل نمائها نزرا بالتوالد والتناسل واذا كثرت المشقة وكثر النماء تضاعف الوجوب
كما في النماء الخارج من الارض يحتاج الى الحرث والبذر والسقي والدالية والسانية فقيمة مشقة

واسلم فيما لا

مشقة التكسب الا ان الخارج منه يحسب جملة واحدة فيضاعف الوجوب على ما يجب
في مال التجارة وكان الواجب نصف العشر واذا كانت المشقة ولم يحتج الى الكلفة مثل
بل سقي سيحا او مشقة السماء يضاعف الوجوب ووجب العشر كاملا واذا قلت
المشقة وكثر السماء او الخارج يضاعف الوجوب ايضا كالعدل والركاز فانه يسهل اداؤه
ولم يقع فيه من المشقة ما يقع في الزراعة فيضاعف فيه الوجوب فكان فيه الخمس
وكذا الفضة يجب فيها الخمس ثم ما يجب فيه العشر او نصفه او الخمس لا يحتاج الى حول
لان حول الطلب تحصيل النماء وهذا اكله نماء فلا يحتاج الى الحول فاما ان في تفصيل ما اوجبنا
الارض وكثيره العشر سواء سقي سيحا او مشقة السماء وتكثير النماء بحار والسماء والغيث
قال الله تعالى وارسلنا السماء عليهم مدرارا الا الحطب والعقب والحشيش لان هذه الاشياء
لا تستنبت عادة بل تسقى من الارض وكذا النعف لانه في لانه من اعفاء الشجر
والشجر لا عشر فيه وكذا القبن لانه ساق يجوب كالشجر فلغا ولان المقصود
غيرها وهو التبن وجب واما اذا قصد بالشجر الاستغلال كشجر الفرع فانه يجب فيه
العشر لان فيه منفعة عظيمة واما القصب فنوعان فانه اوجه فصب السكر وهو
الذريرة والقصب الفارسي فقصب السكر وقصب الذريرة فيهما العشر لانه يقصد
بهما الاستغلال والذريرة هو قصب السنبل واما القصب الفارسي فلا شيء فيه لانه لا
يستنبت وهذا اذا كان في اطراف الارض فاما اذا اتخذ ارضه مقصبة او شجرة او
منبتا للحشيش وساق اليه الماء ومنع الناس منه فانه يجب فيه العشر وقال ابو حنيفة
ومحمد لا يجب العشر الا فيما له ثمرة باقية اي تبقى عينه حولا بغير تكلف والحشيش
فانبات - وهذا كالبطيخة والشعير والذرة والارز والجاورس والدخن والماش والباقلا
وهي الذخر والحمص والمرز والزبيب والبرمي والهندباء وما اشبه ذلك مما يقصد
به الاكل وهو يبقى سنة او ينتفع به انتفاعا عاما كالزعفران والعصفر والفلفل والكراويا
والخردل والكذبرة ففيه العشر وفي السمسم العشر فان عصره قبل ان يؤخذ منه العشر
اخذ من دهنه ولم يؤخذ من الجريشي وكذا الزيتون على هذا ويجب العشر في الجوز
واللوز والبصل والثوم في الصحيح وكذا الفستق فيه العشر وعن محمد روايتان
وفي قرطم العصفر وقرطم الكتان العشر في الصحيح والعشر في الادوية كلها كالسعد
والكونيز والخلف والحلبة وقيل يجب في الشونيز العشر وهو الحبة السوداء والشيء في
الحطب والقصة وبزره والشيء في القشتان والاجاج من الحطب كالقطران الشيء

ولا شيء في برز البطيخ والجزر والباذنجان وذلك لا يصلح الا لقمة ودون الاكل
وكذا لا شيء في برز القثاء والخيار والباذنجان والباذنجان وكذا عن ابي يوسف
ثم ما يجب العشر اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله
عليه وسلم فالصاع الصحاح الوسق بكسر الواو والوسق مائتان واربعون رطلا عند
اهل الكوفة وهو عبارة عن حمل حمله الاوساق الخمسة الف ومائتان وهذه ثمانية
اصواع وليس فيما دون الخمسة اوسق صدقة واذا كان غير منتفع فيه فعندهما ان المنفي هو العشر
لان الخمسة اوسق اذا كانت للتجارة يجب فيها ذكره بالاتفاق اذا بلغت
قيمتها مائتي درهم فعلم بهذا ان المنفي هو العشر اي ليس فيما دون الخمسة اوسق العشر والباقي
منتفية قوله عليه السلام ما اخرجته الارض ففيه العشر وهذا عام وما رواه خاص فان
عدم ان العام او لا والخاص اخر لتحقق العام به وان علم ان الخاص اولا والعام اخرا كان
العام ناسخا للخاص فيما قال البعبه ما علف زبدا ورطبا ثم قال لا تعط احدا شيئا
كان القول الاخر ناسخا للاول وان قال اولا لا تعط احدا شيئا ثم قال اعلف زبدا
ورطبا كان ذلك تخصيصا لزبد من ذلك العام وبه ذهب عيسى بن ابان من
اصحابنا وهو ما خوذ به وقال ابن سماعة النبي هذا اذا علم تاريخها فاما اذا لم يعلم فانه يحمل
على علم حراما فيه من الاحتياط وههنا لم يعلم التاريخ منهما فحمل العام اخرا كذا في النهاية وقال
رواية محمول على صدقة باقية ذاهبة العشر وبه يقول ابو حنيفة ومحمد واذا كانت ليس له
ثمرة باقية كالبقول والرطاب قال في الغرب البقول غير الرطاب فالبقول
مثل الكراث والبقل والنعنع وكذلك والرطاب كالقثاء والبطيخ
والباذنجان والمشمش والاترجان والتفاح واشباه ذلك واما البصل فروي عن محمد ان
فيه العشر لانه يبقى في المدة التي يتناول وينتفع به انتفاعا عاما وبه فضل تحت الكيل
واما العنب فانه يجب فيه الزبيب فان كان يجيء منه مقدار خمسة اوسق من
الزبيب ففيه العشر وذلك بان يخرص العنب جافا فان بلغ مقدارا يجيء منه
ذلك وجب العشر وبعضه وان لم يبلغ ذلك القدر فلا شيء فيه وقال الشافعي
في الزيتون كلها كالتمر والحنطة والشعير وقال ابو يوسف في احدى الروايتين
انه يضم تحت الكيل وينتفع به انتفاعا عاما وعند محمد لا عشر فيه قال الخيم والا
عشر في التين والاجاص والكمثرى والكمثرى والكمثرى والجوز
واللوز والقوز لان هذا مما لا يبقى في المدة التي يتناول في الغالب وقال ابو يوسف

ولا شيء في برز

يجب العشر في الجوز واللوز والفستق والبندق لانه قد ينتفع به اذا جف فهو كالزبيب
قال رحمه الله (ويجب في الكمون والكزبرة والحلبة والشونيز العشر لان هذا مما يزرع ويدخل تحت الكيل
ويتم الانتفاع به وما سقي بغرب او دالية او سانية ففيه نصف العشر على القولين
الغرب الدلو العظيم الذي ينزح به البقر والدالية البستان وهو الدولاب والسانية
البعير الذي يسقي به وقوله على القولين اي على اختلاف القولين عند ابي حنيفة الخبر والقصب والبقول وعنده يجب العشر وان لم يسق الزرع في بعض السنة سيحا وفي بعضها
بالة فالمعتبر الاكثر وذلك كما قالوا في السوائم اذا علفها صاحبها في الحول واختلف العلوفة والسوم في وقت وجوب العشر في الثمار والزروع فقال ابو حنيفة
وزفر يجب العشر عند ظهور الثمرة والاس عليها من الفساد وان لم يسق الحصاد
او ابلغت حدا ينتفع بها وقال ابو يوسف يتعلق بالوجوب عند التنفس وعند
محمد اذا حصدت وصارت في الجرين او البيدر وهو الخلاف فيما
اذا اكل منه شيئا او اصابه جيحا او اطعم غيره منه بالمعروف فانه يضمن
عشره اكلا او اطعما عند ابي حنيفة وزفر وعندهما لا يضمن ويجب به في الكيل الاوسق
ولا يجب به في الوجوب يعني اذا بلغ الماكول مع الباقي خمسة اوسق وجب
العشر في الباقي لا غير وان اكل منها بعد ما بلغت الحصاد قبل ان يجد ضمن عند ابي حنيفة
وابي يوسف وزفر ولم يضمن عند محمد وان اكل منها بعد ما حصدت وصارت
في الجرين ضمن اجماعا وما تلف بغير صنعه بعد حصاده او سرق فلا عشر في الذاهب
بالاجماع ويجب عليه في تمام الاوسق عندهما ان كان بعد الوجوب حتى ان من باع
لوكان مع الذاهب خمسة اوسق يجب العشر في الباقي وعن ابي يوسف
انه لا يعتبر الذاهب ويعتبر في الباقي خمسة اوسق فلو اخذ من منفقه ضمانه اوسق
عشره وعشر ما بقي وان كان قبل الوجوب حتى يعتبر في كمال الاوسق الصحيح
انه لا يعتبر في كمال الاوسق لان ما هلك قبل الوجوب كأنه لم يوجد وانما على
قول ابي حنيفة وزفر فان الحق قد وجب بالظهور الا انه في يده على طريق
الامانة وفي الجامع اذا اكله صاحبه قبل ان العشر فان عشره مضمون عليه
وعن ابي يوسف ما اكلوا بالمعروف لا يكون دينا عليهم وعليهم ان يؤدوا
عشر ما بقي عند الجداد والقطاف بعد ان يكون ما اكل مع ما بقي خمسة
اوسق وعند ابي حنيفة عليه عشر ما بقي وعشر ما اكل وفي شرح ابن ابي

قال ابو حنيفة وزفر ما اكله صاحب الارض من الثمرة فانه يجب عليه وقال ابو يوسف
اذا اكل بالمعروف او اطعم جارا او صديقا عنده به في تمام الاوسق ولا يؤخذ عشر ما اكل
وبعشر الباقي ولا يجب لصاحب الارض ما انفق على الزرع من سقي او عمارة او اجرة
حافظ او اجرة الحمال او نفقة البقر ويجب العشر في جميع الخارج قال الصدر في ولا
يجب له اجرة المالقين وعمارة الارض من الحارث والثور ولا اجرة البقر
ت اجرة وفي المنتقى اذا كان حمل الطعام الى منزل الزراع مؤنة يكون مؤنة من
الطعام واما اجرة الصرام والدائس فقد قيل لا يجب من الطعام قال الصدر في
وظهر انه اذا كانت الاجرة فراغ الطعام ان يكون من الطعام ويجعل كالهالك
ويجب عشر الباقي لانه لا يقدر ان يتولى جميع ذلك بنفسه فهو مسلم مضطر الى الاجارة
ذلك وان كان نزل النخيل مختلفا كالبرني والمعقلي والشهريزي قال ابو حنيفة
يؤخذ من كل شيء عشره وقال محمد يوجد الوسط من ذلك مسئلة فارغ الفتاوى
رجل غرس داره شجرة مثمرة او نخلة لا عشر فيها لانها تبع للدار والعشر في الدراهم
ابو يوسف وما لا يوسق كالزعفران والقطن يجب فيه العشر اذا بلغت
قيمته خمسة اوسق من ادنى ما يحمل تحت اوسق قال صاحب الهداية كالذرة في
ديارنا قال صاحب التراجم الترماج وكن فقول كالحمراء الذرة في بلادنا وقال محمد يجب
العشر اذا بلغ الخارج خمسة امثال اعلى ما تقدر به نوعة فاعتبر في القطن خمسة
قال كل مثل ثلثمائة من وفي الزعفران خمسة امناء والمن ستة وعشرون
وقيه وفي العسل فيه العشر قل او كثر اذا اخذ من ارض العشر وقال الشافعي
لا عشر فيه لانه متولد من حيوان فاشبه الابريسم الذي يكون من دود القز لنا ما روى
عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن ان في العسل
العشر كما ذكره المصنف وروى ان بني شبابة قوم من خثعم بالطائف
كانت لهم نحل فكانوا يؤدون من عسلها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل
عشر قرب قربة وكان يحمى لهم واد بهم فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه
استعمل عليهم سفيان بن عبد الله الثقفي فابوا ان يعطوه من العسل شيئا
فكتب الى عمر رضي الله عنه بذلك فكتب اليه ان النحل ذباب غيث
يسوقه الله الى من يشاء فان ادوا اليك ما كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاحم لهم وادهم والا فخل بينهم وبين الناس فذهبوا اليه حتى العشر

منه كذا في النهاية ومعنى ان النخل يأكل من انواع الشجر وثمارها فان ثمارها كلها من قبيل الثمرات العسل متولد من الثمار وفي الثمار اذا كانت في الارض العشرية العشر فكذا ما يتولد منها ولهذا اوجبوا العشر في الارض الخراجية لم يجب فيها شيء لان ثمار ارض الخراج لم يجب فيها شيء ولهذا اتفق ان دود القز فانه يأكل الورق ودون الثمار وليس هو من الاوراق شيء فكذا ما يتولد منها كذا في النهاية اليفاع عند ابي حنيفة يجب العشر في العسل قل او كثر لانه يجري مجرى الثمار والعشر عنده في قليلها وكثيرها لانه لا يعتبر فيها النصاب وقال ابو يوسف اذا بلغت قيمته خمسة اوسق وجب فيه العشر كما هو اصله وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عشر قرب لحديث بني شبابة الذي رويناه القربة مائة رطل فتكون الجملة الف رطل وعنه الفا خمسمائة منا وقال محمد اذا بلغ قيمة اوراق والعوق سنة دنانير ففيه العشر بالفتحتين وليس في الخارج من ارض الخراج عشر وقال الشافعي يجب في الخارج من ارض الخراج من الحبوب والثمار العشر والحال ان الخراج والعشر لا يجتمعان عندنا في ارض لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع الخراج والعشر في ارض مسلم الحديث الذي مر ذكره المصنف وكذا الاجرة والضمان لا يجتمعان عندنا وكذا الحد والعقر والجلد مع النفي والقطع والضمان على هذا الخلاف ثم اعلم انه يحتاج الى معرفة ارض العشر وارض الخراج فنقول الاراضي ثلاث عشرية وخراجية وملكية فالعشرية ارض العرب كلها وهي من ربيعة العراق الى عدن الى اقصى حجر باليمن ويدخل تحت ذلك تهامة والحجاز ومكة والطائف وعمان وجميع اليمن بأسرها ويدخل في حكم ذلك من غير ارض العرب كل كافر اسلم اهلها عليها طوعا فانه يوضع عليهم العشر وكذا كل ارض فتحت عنوة او صولحت على ان الغانمين فانه يوضع عليهم العشر ايضا والخراجية كل ارض فتحت عنوة وتركت على ايدي اربابها يؤمر عليهم الامام بما فانه يضع على رؤسهم الجزية او لم يسلموا وعلى اراضيهم الخراج اسلموا او لم يسلموا وكذا اذا اجلاهم عنها ونقل اليها قوما اخرين من اهل الذمة ففي خراجية والصلحية ارض تغلب صالحهم عمر رضي الله عنه على ان ناخذ من اراضيهم العشر مضاعفا لا بتغيير حكمها بالملاك وكذا ارض التي بجران صالحهم النبي صلى الله عليه وسلم على جزية رؤسهم وخراج اراضيهم على الفي حلة وفي رجب الف وما بقي حلة يؤخذ ذلك منهم في وقتين النصف في رجب والنصف في المحرم والسواد كلها ارض خراج وقد رها بعضهم فقال طول ارض السواد اثنان وعشرون فرسخا وعرضها بالفراسخ اربعة عشر الف فرسخ واربعمائة فرسخ

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عما يوجد في الارض الموات فقال عليه السلام فيه وفي الركاز الخمس رواه النسائي عن عمرو بن شعيب عن جده اعلم ان قال المستخرج من الارض لا يسمى ركازا الا الكنز والمعدن والركاز اسم لهما جميعا فانه يذكر ويراد به الكنز ويذكر ويراد به المعدن فاذا كان الموجود كنزا او وجده في دار الاسلام ان كان في ارض غير مملوكة كالفيافي والجبال ان كان به علامة الاسلام كاسم الله تعالى المكتوب بالسهام او نحو فهو بمنزلة اللقطة يصنع به ما يصنع بها وان لم يكن به علامة الاسلام فهو قبل في زماننا ايضا يكون بمنزلة اللقطة لان وقت الاسلام قد طال وامتد وقل ما يوجد في كنز من دفائن الجاهلية فان كان يعرف انه من دفائن الجاهلية بان كان منقوشا عليه اسم الصنم او اسم ملك من ملوك الجاهلية حينئذ يكون كالغنيمة يخمس اربعة اخماسه للواجد كائنا ما كان الموجود ذهبا او فضة او حديدا او صفرا او رصاصا كائنا ما كان الواجد صغيرا او كبيرا او حرا او عبدا او ذميا الا اذا كان حربيا مستامنا فانه يسترد منه كاللقطة بمنزلة الغنيمة الا ترى انه يجب فيه الخمس ولا يترك للحربي المستامن بمنزلة الغنيمة يسلم الى دار الحرب وان كان في دار الاسلام فكذلك عند ابي حنيفة وان وجد في ارض مملوكة اتفقوا اجمالا على وجوب الخمس فيه واختلفوا في اربعة اخماسه من يكون قال ابو حنيفة لصاحب المملكة وهو الذي ملكه الامام بهذه البقعة اول الفتح لانه سبقت يده اليه وهي يد خصوص فيملك بها ما في الباطن وان كانت يده على الظاهر من اصطبل وبيت في بيته ظاهرة وغير منقوضة فان كان صاحب المملكة قد مات ولا وارث له وان كان صاحب المملكة لا يعرف ولم يوقف له مالك في الارض كان له ذلك وقال ابو يوسف اربعة اخماسه للواجد كما في ارض غير مملوكة قال الصدر الشهيد رحمه الله والفتوى اليوم على قول ابي يوسف حتى يكون هو الذي يتصدق بالخمس ان كان يخشى من اظهاره الفقر من اللقطة وان وجد الكنز في دار الحرب ان وجده في ارض ليست بمملوكة لاحد فهو للواجد والخمس فيه لانه وجده في موضع لم يظهر عليه المسلمون ولم يوجفوا عليه بخيل ولا ركاب فلم يكن غنيمة فلا خمس فيه وان وجده في ملك بعضهم ان دخل اليهم بامان رده الى صاحبه لانه انما دخل اليهم بامان لا يحل له اخذ اموالهم وان لم يرده الى صاحبه واحرجه الى دار الاسلام فهو له عندنا خلافا لابي يوسف رحمه الله وان باعه جاز بيعه وكذلك لا يطيب للمشتري ايضا وان كان دخولهم اليهم بغير امان حل له وكان فيء

وان كان الموجود معدنا ان وجده في دار الاسلام في ارض غير مملوكة فهو لواجده كائنا من كان
الواجد غير الحربي فانه يستر ذمنه ثم ان كان الموجود مما يذوب ويطبع كالذهب
والفضة والحديد والنحاس ففيه الخمس قل او كثر واربعة اخماسه للواجد وان كان مما
لا يذوب ولا ينطبع كالفصوص واللؤلؤ والياقوت وما اشبهها من الجواهر فلا خمس فيه وكذا
كل ما يوجد وكذا الملح والقار والنفط والكبريت والكحل لا خمس فيه وان وجد المعدن في ارض مملوكة
فهو لمالك الارض لانه جزء منها فمن ملك ارضا ملكها بجميع اجزائها ثم يستوي ان وجد في الدار فهو
لصاحب الدار والخمس فيه عند ابي حنيفة وكذا في الجانوت وعندهما كما في غيره
الخمس اذا كان مما يذوب وينطبع وان وجد المعدن في دار الحرب ان وجده في ارض
غير مملوكة فهو لواجده والخمس فيه وان وجده في ملك بعضهم رده عليهم اذا دخل عليهم مكانه
وان دخل بغير امان فهو له والخمس فيه واما المستخرج من البحر مثل اللؤلؤ والعنبر وكل
حلية يستخرج من البحر فهو لواجده ولا خمس فيه عندهما وقال ابو يوسف يجب فيه
الخمس وجه قوله ان اللؤلؤ يحدث من حيوان في البحر فاشبه السمك والعنبر دابة
دابة في البحر والاروات التي وقعت له ولابي يوسف ما روي ان جلا كتب الى عمر في شيء
وجدت في البحر فكتب اليه ان فيها الخمس وهو محمول عندهما على ما اذا وجد في البحر او قذفه
مدفونة والرجل الذي كتب الى عمر هو يعلى بن امية وفي الزيبق الخمس في قول ابي حنيفة
ومحمد وعند ابي يوسف لا خمس فيه وقال ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن
الزيبق فقال لا خمس فيه فلم ازل به حتى قال فيه الخمس وظننت انه سئل اولا بعد
بعد ذلك انه ليس كذلك وانه بمنزلة القير والنفط فرأيت انه لا شيء فيه لانه
كالماء وقد قال ابو حنيفة في غير القير والنفط يكون الرجل لا شيء فيه لانه ما خرج من
الارض كالشبه والقير شيء اسود لزج يتخذ للسفن والنفط بكسر النون وفتحها تراب
ابيض شبه النورة وليس فيما يستخرج من الجبال شيء مثل المغرة والزرنيخ
والنورة والكحل واشباهه وكل ما يرجع الى جنس التراب في قولهم جميعا فقد
وقع الاختلاف في هذه الف [illegible] اربعة مواضع في ثلاثة منها محمد مع ابي حنيفة
وابو يوسف وحده احدها اذا وجد في ارض غير مملوكة فهو لصاحب الخمس
عندهما وعند ابي يوسف لواجده والثاني المستخرج من البحر لا خمس فيه عندهما وعنده
يجب والثالث في الزيبق لا خمس عنهما وعنده لا خمس فيه وفي الرابعة محمد مع
ابي يوسف وهو اذا وجد في الدار عند ابي حنيفة لا خمس فيه وعندهما فيه

الخمس

الخمس واجب في الكنز الذي وجده في دار الاسلام في ارض مملوكة لانسان او غير مملوكة
لا يجب في الكنز الذي وجده في دار الحرب في ارض مملوكة لانسان او غير مملوكة
ويجب في الكنز الذي وجده في دار الاسلام في ارض غير مملوكة لانسان
والكنز هو المال المدفون في الارض الذي لا يعرف له مالك
ويجب الخمس في الكنز الذي وجده في دار الاسلام في ارض مملوكة لانسان
اذا ادعاه صاحب الارض او ادعاه من يعرف انه ابوه او ابنه او ادعاه من يعرف انه
اخوه او عمه او ابن عمه او ادعاه من يعرف انه ابن ابيه او ابن عمه
او ادعاه من يعرف انه ابن امه او ابن ابن امه او ادعاه من يعرف انه
ابن ابن ابن امه او ادعاه من يعرف انه ابن ابن ابن ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن ابن ابن ابن ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن ابن ابن ابن ابن ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن امه
او ادعاه من يعرف انه ابن

الذكر والانثى والحر والعبد لحديث وشرطها وهو في الانسان الحرية والاسلام والغنى وفي الوقت
طلوع الفجر من يوم الفطر وفي الواجب ان ما ينقص من نصف صاع وركنها وهو اداء قدر
الواجب لمن يستحقه وحكمها وهو الخروج عن عهدة الواجب في الدنيا ونيل الثواب في
الاخرة ومن تجب عليه وهو كل مسلم الفى وقدر الواجب وهو نصف صاع من
بر او صاع من تمر او شعير وقيمتها وسبب الوجوب وهو من يمونه بحفظه والشعير والتمر اردأ
ووقت الوجوب وهو طلوع الفجر يوم الفطر ووقت الاستحباب وهو قبل
الخروج الى المصلى ومكان الاداء وهو مكان من تجب عليه بمكان من وجبت لاجلهم
من الاولاد والعبيد بخلاف الزكاة فان صاحب المال يعتبر بمكان المال لان الوجوب
في صدقة الفطر متعلق بذمته وفي الزكاة الواجب جزء من المال حتى ان الزكاة
يسقط بهلاك المال وصدقة الفطر لا يسقط بهلاك العبيد بعد الوجوب على المولى
فاعتبر مكان المولى وتجب عليه اذا كان مالكا لمقدار النصاب سواء ملك نصابا
او قيمته نصابا من العروض او المال الذي لا يجب فيه الزكاة فضلا عن كونه نابيا
ولا يكون عليه دين ولو كان له متاع بيت وهو مشتغل عنه وقيمته نصاب وجبت
عليه الفطرة والاضحية ولا يحل له اخذ الصدقة وعنه انه تحل وهي تجب على الفطر اذا
كان له زيادة على قوت يوم لنفسه وعياله والشرط ان يكون فاضلا عن مسكنه
وثيابه وفرسه وسلاحه وعبيده الخدمة لان هذه الاشياء مستحقة بالحوائج الاصلية والمشغول
بها كالمعدوم وكذا كتب العلم ان كان من اهله ويبقى له في كتب الفقه عن نسخة
من كل مصنف ولا يبقى من نسختين من مصنف واحد وفي الحديث عن نسختين
من كل مصنف ولا يبقى عازبا ولو كان له دار واحدة يسكنها وفضل عن سكناه منها
ما يساوي نصابا وجبت عليه الفطرة وكذا في الثياب والآنات وغيره ويخرج
ذلك عن نفسه وعن اولاده الصغار وعن مماليكه للخدمة وقوله في الحديث واعن كل
حر وعبده صغير او كبير نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير فذكر في
صغير دون الواو فيحتمل ان يكون الصغير والكبير صفتين لعبده وهذا واضح والاجمل ان يكون
راجعين الى الحر والعبد لانه لا تجب عليه صدقة الفطر عن ولده الكبير ويحتمل ان يرجع
الصغير الى الحر والكبير الى العبد ويجب الاداء عن عبده الصغير مع ان النص لانه غارب
عليه بسبب عبده الكبير فلان يجب عليه بسبب عبده الصغير اولى كذا في المستصفى
ويؤدي عن مدبره وامهات اولاده وعن عبده المرهون واذا كان له

عبد بين رجلين وزيادة نصاب ويخرج من زيادته عبدا للمولى وجزء للعبد وان كان بين حر
وبين الذي عليه وعبده وجب على مالكه نصف صاع وان كان عليه دين لا يؤدي سواء كان عليه دين لا يؤدي
بعبد التجارة وفي الينابيع يجب عن عبيد عبده وان كان على اباؤون ودين مستوعب عند
ابي حنيفة وعندهما يخرج عنهم وان لم يكن عليه دين لا يخرج عنهم لانهم عبيد التجارة الا ان
يكون المشتري اخر فكاتبه باذن المولى ويجب على العبد الذي بعضه رقيقه جنايته عمدا وخطأ لانه
بجنايته لا تزيل الملك فبقي على ملكه وفي المنتقى عن ابي يوسف يؤدي عن مماليكه سواء كان
مملوكا عبدا او امة وله او لغيره على ملكه وسواء كان مملوكا مسلما او كافرا وعنه انه فيما
لا يؤدي عن الكافر ويؤدي عن العبد المنذور بالتصدق به والعبد المعلق عتقه بمضي يوم
الفطر اذا عتق يجب فطرته على المولى ولا يؤدي عن المأبق والمغصوب المجحود والآبق
عبده حاضر والامر للمستأمن لانه بمنزلة المكاتب عند ابي حنيفة وعندهما كالحر مديون فلا
يؤدي الحر حتى حال الحول ابو يوسف ليس عن رفيق القوم الذين يقومون على الرفيق
القوم مثل زمن ومن اشبههما ورفيق الحي صدقة الفطر وكذا المتبع ورفيق القبيلة
والاسارى قبل القسمة لا فطرة عليهم لان الملك فيهم لم يتقرر قال في البدائع رفيق الغنيمة
هو الذي يعين من اموال اهل الحرب واوقف عليه المسلمون بالجبل والركاب
ورفيق الحي وهو ما صل المسلمين من اموال الكفار والنبي لا يؤدي صدقة
الفطر عن زوجته لعدم الولاية والمؤنة فانه لا يجبها في غير هوق النكاح ولا يؤدي عن
غير الواجب مثل الزوجة وعن الناشزة لا يؤدي عنها لانه بمرتها ولا عن اولاده الكبار
وان كانوا في عياله بان كانوا زمنى او عميا ما لم تولد تم ان كان معتوها الصغير او المجنون مال
فان الاب يخرج صدقة فطرهما من مالهما عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر
لا يخرج عن مالهما ويخرج من مال نفسه فالمجنون البالغ يخرج ابوهما او وصيه او جدها
او وصيه فطرة انفسهما وبقيتهما من مالهما وكذا الاختية على هذا الخلاف ولا يجب على
الاب صدقة الفطر عن مماليكهما من مال نفسه اجماعا كالنفقة ويؤدي
عنهم من مال ابنه على الاختلاف الذي بيناه واما الولد الكبير المجنون اذا كان فقيرا
ان بلغ مجنونا فطرته على ابيه وان بلغ مفيقا ثم جن فلا فطرة على ابيه واذا لم يكن
للصغير او المجنون مال فان فطرتهما على ابيهما ان كان غنيا وان كان فقيرا او متوسطا
لم يجب على الجد في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يجب على الجد
كما يجب على الاب وفي فاضي خان لا يؤدي عن اولاد ابنه المعتوه اذا كان جدا

باتفاق الروايات وكذا لو كان مبنيا في ظاهر الرواية ولا يؤدي عن الجميع لانه لا يتبعض
حيوانه ولو كان لصغير اثنان فعند ابي يوسف على كل واحد منهما فطرة تامة لانه ابن لكل
واحد منهما على الكمال وعندهما يرتث منه كل واحد منهما على الكمال وقال محمد عليهما جميعا فطرة
واحدة بينهما لانها مؤنة كالنفقة ولا يلزم الرجل الفطرة عن ابيه وابنه وان كانا في عياله
لانه لا ولاية له عليهما كالولاد والكبار وقيل اذا كان الاب مجنونا يجب على ابنه فطرته
لوجود الولاية والمؤنة ولا يخرج الفطرة عن مكاتبه لقصور الملك فيه ولعدم الولاية
عليه لانه خارج عن يده وتصرفه بخلاف المدبر وام الولد فان حكمه كامل فيهما بدليل
حل الوطي في المدبرة وام الولد ولا كذلك المكاتبة فانه لا يحل له وطؤها ولا يخرج عن مكاتب
ايضا عن نفسه لنقصه ولا يخرج المولى عن رقيق مكاتبه ولا يخرج ايضا
مكاتب عنهم ولا يخرج الانسان صدقة الفطر عن حمالته لبقاء رقه لانه مؤد الى انقاذ
العبد من رقه بكمين لا فطرة على واحد منهما لقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما
يعني مكاتب عبده لانه لا عبد له لانه تجارة بدليل ذكر الفطرة لان عبد التجارة لا اشكال انه
لا فطرة فيه وقال الشافعي يجب عليهما ويؤدي كل واحد منهما فطرة عن عبد الكافر
والاشكال على العكس فلا وجوب اي اذا كان العبد مسلما والمولى كافرا لقوله
صلى الله عليه وسلم ادوا عن كل حر وعبد صغير او كبير يهودي او نصراني او مجوسي
نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير رواه الدارقطني من حديث ابن عباس
قال الدارقطني تفرد به سلام الطويل وهو متروك وانما روي من قول ابن عمر
وروي عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه انه قال كنا نخرج زكوة الفطر على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او صاعا من زبيب وكان
طعامنا الشعير رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن ابي سعيد الخدري قال كنا نعطيها في
زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من تمر او صاعا من شعير او صاعا
من زبيب فلما جاء معاوية وجاءت السمراء قال اري مدا من هذا يعدل مدين
وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا ان نخرج
صدقة الفطر قبل ان يخرج الى المصلى رواه صاحب السنن عن نافع عن ابن
عمر وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه خطب بالبصرة فقال فرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم زكوة الفطر على الذكر والانثى والحر والعبد نصف صاع من بر
او صاعا من تمر او صاعا من شعير رواه صاحب السنن وهذه الاحاديث اصل

وجنسا فانه

فيه بيانا في انه يجزئ من البر نصف صاع خلافا للشافعي فانه قال لا يجزئ من البر الا صاع كامل
ودقيق الحنطة وسويقها مثلها في الجواز ويجزئ منه نصف صاع لما بينا وكذا دقيق الشعير
وسويقه منه لا يجزئ منه الا صاع كامل وذا التمر والزبيب فعند ابي حنيفة يجزئ نصف صاع لان
البر والزبيب يتقاربان في المعنى لانه يكمل كل واحد منهما جميع ما تزكيه بخلاف الشعير
والتمر لان كل واحد منهما يكمل ما يقي من التمر التوزن ومن الشعير الخالة وهذا يظهر التفاوت
بين التمر والبر وقال ابو يوسف ومحمد لا يجزئ من الزبيب الا صاع كالشعير
وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة لان الزبيب والتمر يتقاربان في المقصود
الذي نحن فيه منهما الحق ويعتبر نصف صاع وزنا روي ذلك ابو يوسف عن ابي حنيفة
وعن محمد يعتبر كيلا قال ابن سماعة قلت لمحمد اذا وزن الرجل من حنطة او شعير
الفقير اهل يجزئه قال لا لانه قد يكون الحنطة تقيلة الوزن وقد يكون خفيفة وانما يعتبر
نصف صاع كيلا لان الآثار كلها في المقدير بالصاع وهو اسم للكيال وقبل اذا
اتفق الكيل والوزن جاز انهما شيئان كالزبيب يستوي كيله ووزنه وما سواه
ان التمر والتين والزبيب يستوي كيله ووزنه وما سوى هذه الاشياء تارة
يكون الوزن فيها اكثر من الكيل كالشعير وتارة يكون الكيل اكثر كالملح فنقدره
بالكيل يكون احوط بلا تكلف كيله ووزنه فاذا كان الكيال يسع ثمانية ارطال من
الحنطة والشعير فهو الصاع الذي يكال به الشعير والتمر وفي الحنطة ثمانية الا ربع
الذي هو الصاع والسويق القدر والقيمة احتياطا وتقدير ابي يوسف نصف صاع من
دقيق البر يبلغ قيمته نصف صاع من بر او اقل منه ونصف من دقيق
الشعير ولكن يبلغ قيمته نصف صاع من بر او اقل من نصف صاع من دقيق البر ولكن
لا تبلغ قيمته نصف صاع من البر لا يكون عاملا بالاحتياط فقوله احتياطا الى احتياطا
لفقراء الخ والقيمة والدقيق افضل من البر والدراهم اولى من الدقيق لدفع الحاجة وعن ابي
يوسف الاعشى تفضيل الحنطة على الدقيق والدراهم لانه لا بد من خلاف الشافعي فان عنده
لا يجزئ الدقيق ولا السويق ولا الدراهم وعندنا يجوز ان يعطى عن جميع ذلك القيمة
دراهم ودنانير فلو صاع عروضا وما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم اغنوهم عن المسئلة
في مثل هذا اليوم ولانه اذا اخرج الدقيق فقد اسقط عنهم المؤنة ويحمل كلام المنتقة وما سوى
ما ذكرنا من المجتبى لا يجوز الا بالقيمة لان النبي صلى الله عليه وسلم نص عليها ولم يذكر
غيرها فعلى هذا لا يجوز الا فطة الا بالقيمة وقال في الكافي يجوز صاعا من لحم وقال

الثاني لا يجب ان يخرج منه فان اخرج منه جاز عنده مع الكراهة فان قلت قد
افضل اخراج القيمة او عين المنصوص قلت ذكر في النهاية والبدائع ان القيمة افضل وعلله
لانه ادفع لحاجة الفقير وقيل المنصوص افضل لانه ابعد من الخلاف واما ما يقع في الحديث
من الحبوب فلا يجوز اخراج بعضها عن بعض بالقيمة وانما يجوز عن نفسه فكما لا يجوز في الحنطة
عن الحنطة بالقيمة فكذلك لا يجوز في التمر عنها بالقيمة واما الجواز فبتغير فيه بالقيمة هو الصحيح
كذا في الهداية واحترز بقوله هو فيتغير القيمة عن قول بعض المتأخرين فانه اذا
اوزن منوين من غير الحنطة يجوز لانه لما جاز من الدقيق والسويق باعتبار العين فمن
الغير اجوز لانه انفع للفقراء الا انا نقول الغير وان كان مثل الحنطة من حيث القوت
فليس هو مثلها من حيث القدر لان الحنطة تكيل وهذا موزون فاذا العدم الكيل
لا يجوز الا باعتبار القيمة لانه لم يرد في الغير نص من المنصوص فكان بمنزلة الذرة
وحاصله ان ما هو منصوص عليه لا يعتبر القيمة حتى لو اوزن نصف صاع من تمر يساوي
قيمته نصف صاع من زبيب او اكثر لا يجوز لان في اعتبار القيمة هنا ابطال التقدير
المنصوص كذا في النهاية وفي الفتاوى ولو اوفى مكان الغير قيمته نصف
صاع قيل انه يجوز ولو اوفى نصف صاع من تمر مثله من شعير جاز ولا يجوز نصف
صاع من تمر وربع صاع من حنطة وجوزوه في الكفارة وفكروا فيه وقد
اوا اوزن نصف صاع من شعير وربع صاع من حنطة او نصف صاع من تمر
وربع صاع من حنطة جاز عندنا وقال الشافعي لا يجوز الا اذا كان الكل من جنس
واحد ولو اوزن ربع صاع من حنطة جيدة وفي قيمته قيمة صاع من تمر او
شعير لا يجوز الا عن ربع صاع وان اوزن نصف صاع ردي جاز وقيل ان
عفنا او قد اكل السوس بعضه اوفى انتقصان على قول محمد وزفر ويجوز ان يعطي
الفطرة فقراء اهل الذمة عندهما الا ان فقراء المسلمين افضل وقال ابو يوسف
لا يجوز وانا الحربي المستأمن فلا يجوز الدفع اليه اجماعا والصاع عند ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله ثمانية ارطال بالعراقي وقال ابو يوسف خمسة ارطال وثلث
بالعراقي ايضا وهو قول الشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم صاعنا اصغر الصيعان
وهذا اصغر لانه خمسة ارطال وثلث بالنسبة الى ثمانية ارطال وعن ابي يوسف
انه لما دخل المدينة عام المجاعة عن صيعانهم فقالوا خمسة ارطال وثلث ولما جاءهم
بالحجة فقالوا غدا فجاء سبعون شيخا من الغد ومع كل واحد منهم صاعا وقالوا

رواية فقال اجاء صاعي ورثته من ابي وورثته ابي من جدي فتبين انه حجة ابي رسول الله صلى الله
عليه وسلم فرجع ابو يوسف عن قوله الى هذا وانما روي ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يتوضأ بالمد وهو رطلان ويغتسل بالصاع وهو ثمانية ارطال وبهذا كان
صاع عمر رضي الله عنه ثمانية ارطال وهو اصغر من الهاشمي لان الصاع الهاشمي
ثمانية امنوان رطلا والعراقي اربعة كذا في النهاية وقد قيل انه لا خلاف بينهم في الحقيقة
في مقدار الصاع لان وجوب ابي حنيفة حرج حين كان الرطل عشرين استارا
ووجوب ابي يوسف حين كان الرطل ثمانين استارا وثمانية ارطال كل رطل
عشرون استارا مثل خمسة ارطال وثلث كل رطل ثمانون استارا لانك اذا
ضربت ثمانية في عشرين صح لك منه مائة وستون واذا ضربت خمسة وثلث
في ثلاثين صح لك منه مائة وستون ايضا ووجوب الفطرة متعلق بطلوع
الفجر من يوم الفطر وقال الشافعي بغروب الشمس من اليوم الاخير من رمضان حتى
ان من اسلم او ولد بعد الغروب يجب فطرته عندنا وعنده لا يجب وعلى عكسه
من مات قبله من مالكه او ولد وجب فطرته عنده لانه مات بعد الوجوب
وعندنا لا يجب لعدم تحقق شرط وجوب الاداء وهو طلوع الفجر من يوم الفطر
ثم صدقة الفطر بفعل وقت وجوبها بطلوع الفجر ويخرج وقت الوجوب
بطلوعه ايضا ولا يفوت اداؤها بعد ذلك بل في اي وقت اداها يكون اداء
لا قضاء فان بعذا انها فعل ثم يخرج على الفور من غير استقرار فمن مات
قبل ذلك لم يجب فطرته وان مات بعد طلوع الفجر فهي واجبة عليه لانه
ادرك وقت الوجوب وهو من اسلم او ولد بعد طلوع
الفجر لم تجب فطرته ومن كان كافرا فاسلم قبل طلوع الفجر او كان فقيرا فاستغنى
قبل طلوع الفجر فطلع الفجر وهو مسلم غني تجب فطرته وكذا لو كان المولى قبل
طلوع الفجر وجب فطرته على مولاه مسلمة اذا مات ثم عليه جنوف الله من زكاة
او فطرة او كفارة او نذر او حج او صيام او صلوات ولم يوص بذلك فانه لا
يؤخذ من تركته عندنا الا ان يتبرع ورثته بذلك وهم من اهل التبرع وقال الشافعي
الورثة لم يجبروا عليه وان اوصى بذلك يجوز وينفذ من ماله وان مات قبل اداء
الفعل من غير وصية فانه يؤخذ الفعل ويستحب للغني ان يخرج الفطرة بعد
طلوع الشمس يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى فان قدموها قبل يوم الفطر جاز لانه

ادى بعد تمزق الثوب فاشبه التعجيل فى الزكاة فانه يجوز تعجيلها قبل يوم الفطر بيوم
او يومين وعن ابى حنيفة يجوز لسنة وسنتين وقال خلف ابن ايوب يجوز اذا
دخل شهر رمضان ولا يجوز قبله وقال نوح ابن مريم يجوز فى النصف الاخير من رمضان
ولا يجوز قبله وعن الحسن بن زياد انه لا يجوز تعجيلها كالزكاة والصحيح انه يجوز تعجيلها
اذا دخل شهر رمضان وهو اختيار محمد بن الفضل وعليه الفتوى وان اخره عن يوم الفطر
لم يسقط وكان عليهم اخراجها فى الفطر لا يسقط بالتاخير وان طالت المدة و
تباعدت وكذا بالاتفاق اذا افتقر بعد يوم الفطر لان وجوبها لم يتعلق بالمال
وانما يتعلق بالذمة والمال شرط فى الوجوب فهلاكه بعد الوجوب لا يسقط
كالحج بخلاف الزكاة فانها تسقط بهلاك المال لانها متعلقة بالمال ومن سقط
عنه صوم رمضان لكبر او مرض او سفر فعليه قيمة الفطرة لانه لا تسقط عنه لانها تجب
على الصغار وعنهم مع عدم الصوم منهم فكذا لا تسقط بعدم الصوم عن البالغ مسائل
منثورة اذا نذر ان يتصدق بهذه الدراهم فضاعت فاشترى عليه بها
غيرها وقد ظفت عينها اذا نذر ان يتصدق على مسكين بعينه جاز ان يتصدق على غيره
اذا نذر ان يتصدق بماله كله لم يدخل الدين فى ذلك ولو قال جميع ما علكت تتناول
جميع ماله ويدخل فيه الدين الا ان الزكاة ولو كفله انسان عن المال او له دين على مفلس او
مفلس لم يجز لانه ليس بمال على مطلق فان كان له وديعة عند انسان
يجزئه فى يمينه ولو نذر ان يتصدق بهذه الماية ان دخل الدار ثم قال على ان
اتصدق بها ان كلمت فلانا وحنث الشرطين جاز عنهما ولو قال ان احببت
ماية فعلى زكوتها ثم لم يبع ولو نذر ان يتصدق على العميان او على مسكين بعينه
جاز لغيرهم بخلاف الوصية رجل قال ان بعوت عن هذا الغم فثلثه على ان
اتصدق بهذه الدراهم جزائهم اراد ان يتصدق بالغنم لحما دون الجز جاز ولو اذن
رجل ان ياكل من طعامه فليس للاذون ان يتصدق منه شيء ولو قال ان
فعلت كذا فالف درهم على صدقة فعلى ذلك قدر ما لا يملك الامانة الصحيح انه
لا يلزمه التصدق الا بما يملك ولو قال كلما اكلت الخبز فعلى ان اتصدق
بدرهم فعليه بكل لقمة درهم لان كل لقمة اكلة ولو قال كلما شربت الماء فعلى درهم كان
عليه بكل حسو درهم ولا يلزمه بكل مصة درهم اذا اقر ان لفلان عليه الف درهم ثم قال ليس
لفعل فلا رجوع له على الآمر الا شرط الرجوع ولو قال اجب لفلان درهما او قال

الوجوب

الوجوب له غرض الواجب غرضه فى مالك فيتضمن الامر والرضا به فيتعلق به
ادى بناء واحد بين شيئين فاكثر واسط، ولم يذكر الرجوع فانفق الامر وقال المستقرض
رجع وقال الآمر لم ارجع بغير شرط كذا فى السراج الوهاج لو قال
وينبغى ان ينفق الامر يرجع على الآمر بغير شرط الا ان يصدقه الآمر او يقيم البينة
على قضى او الآمر فى ذلك فرق الآمر غيره بذلك فدفع الامور ماله وخلص به الآمور قال
بعضهم يرجع فى المسئلتين بلا شرط الرجوع وقال السرخسى يرجع فى المسئلتين وان
لم يشترط الرجوع وقال بعضهم فى الامر يرجع وفى الآمر بالمسئلتين لا يرجع الا ان
يشترط الرجوع وقال بعضهم فى الامر بالمسئلتين لا يرجع الا ان يشترط الرجوع
وكل هذا من الفتاوى الكبرى رجل قال لغيره على ان اتصدق بهذا العبد فنفسى فاتصدق
بقيمته يجب عليه ان يتصدق بقيمته كذا فى الواقعات رجل دعى قوما الى
طعامه فرقى على اية فليس لاحد الا ان يتناول من طعام الا باذن الآخر
لانهم ادعوهم لطعامهم دون غيره وكذا ليس لاهل الدار ان يتناول من منزله احد الا باذن الآخر
لانه لم يؤذن لهم فى ذلك كذا فى الكبرى ان اذن لرقى اكل شيء ليس له ان يتصدق منه بشيء
وقال بعضهم يجوز للعرف وكذا لا يجوز للضيف ان يعطى سائلا من الطعام شيئا
الا ان يعطى بعض اهل البيت الا باذن صاحب الطعام وهل يجوز للضيف ان يتناول
من صاحب البيت منه شيئا قال فى الواقعات ان تناول لها شيئا قليلا استحسانا
وليس له ان يتناول كثيرا ولا خزانة لم يكن لصاحب البيت ان يمنع الكلب لا عرف
فى طعامه من الضيف فان تناول الكلب الطعام المحترق الذى لا نفع فيه وسعه
ذلك قال لعبده اذا اخالف امرك على ان رزقى مائتى درهم ان وفر كونها عشرة
دراهم لم يستحق الا تمامه وكذا اذا قال له على ان جئتك الاسلام من اعتق
عن ظهارين يقتين لم يلزمه الا مجيء واحدة ورقبة واحدة فان نذر نذر لزمه
كما لو قال له على ان اصلى الظهر ثمانى ركعات ليس عليه الا الظهر وكرهه مسائل
منه جب السراج الوهاج فى آخر كتاب الكتاب والله اعلم **فصل** فى معرفة اموال
بيت المال اعلم ان جملة ما يجمع ويوضع فى بيت المال من الاموال اربعة
انواع واما وجه ان يكون اربعة فان كل منها حكما يختص به لان ركن المال اخرجه
فلو خلط بغيره لا يمكنه صرفه الى مصرفه الاول نوع منها اى البيوت التى يجمع فيها اموال
اربعة البيت الاول يجمع فيه الصدقات اى اموال الزكاة من جميع انواعها والصدقات
كلها وهى زكوة السوائم والعشور والكفارات ان وصلت الى الامام وما اخذه

العاشر من بجار المسلمين الذين يمرون عليه ونوع آخر وبيت الثاني يجمع فيه ما اخذ من
نفس السائم والعوامل والركاز ونوع آخر وبيت الثالث يجمع فيه ما اخذ مما اخرجت
الارض اي الذي يجمع فيه اموال الخراج موظفة الرؤس وما صولح عليه بنو كبران اي نصارى جران
من الحلل وبنو تغلب اي وما صولح مع بني تغلب من المضاعفة اي وان اخذ منه
المضاعفة تغلب بفتح اللام هو اسم بلد وان كان الفتح جائزا وهو تغلب ابن وائل
من نصارى العرب يعرب الروم تغلب عن الله عنهم الجزية فقالوا انا نحن قوم لنا
شوكة وانفة عن دفع الصغار فان اردت ان تأخذ منا الجزية فحق ما يعد ايك
بارض الروم وان اردت ان تأخذ منا نصف ما تأخذ من المسلمين ففعل ذلك وكتب
فصالحهم عمر على الصدقة المضاعفة وقال هذه جزية سموها ما شئتم فلم ينكر عليه احد
فمثل محل الاجماع نبوخذ من تغلبي وتغلبية بالبين ضعف زكوتنا في محل عمر في
الابل سائمة وذكرا الغنم والبقر وكيون فيما سقته السماء عشرا ان وما سقته بالرب
والدالية نصف قال في النهاية رويان نصرانيا قرطوس على عاشر عمر رضي الله عنه
فعده ثم قربه ثانيا فعدهم ان يعشره فقال النصراني كلما مررت بك عشرتني
انا يذهب فرسي كله فترك الفرس عنده وذهب الى عمر فوجده في المسجد
جالسا عند عتبي الباب وقال يا امير المؤمنين انا السيح النصراني فقال عمر انا السيح
الخبيث فقص عليه القصة فقال عمر انا كذلك الا ان الله رد عليك رأسه ورجع الى ما كان
فيه فظن النصراني انه استخف بظلامته فرجع كالخائب فلما انتهى الى فرسه
وجد كتاب عمر قد سبقه اكتب اذا اخذت العشر فرة فلا تأخذه فرة اخرى
فقال النصراني ان دينا يكون العدل فيه بخس الصفقة لحقيق ان يكون عقباه سليم
وما اخذه العاشر من المستأمنين فرأس مال يعتبر فيه ما اخذه العاشر من بجار اهل الحرب
وكذلك جبايا ملوك اهل الحرب الى الامام او الى امير الجيش وجميع ما يؤخذ
من اهل الحرب صلحا من غير قهر ونوع آخر والبيت الرابع يجمع فيه ما اخذ من تركة
الميت الذي مات ولم يترك وارثا ما اي الحكم بموت ولا وارث له او الكافر
يموت ولا وارث له او ترك زوجا او زوجة اي ترك البيت وارثا الا الزوج
او زوجة فيؤخذ ما بقي بعد فيصيبها فيوضع في هذا البيت وكذلك يجمع فيه الفضلات
والفضالات هذه الاموال المذكورة في هذه البيوت الاربعة جملة مآلا وتفصيلا
ولكل واحد منها مستحق اما مستحق ما يجمع في البيت الاول فقوله تعالى في النوع الاول

وهو الزكاة والمعشورة وما اخذه العاشر من بجار المسلمين الذين يمرون عليه يصرف
الى ثمانية اصناف ولا يجوز صرف الصدقات الى غيرهم بوجه من الوجوه الا طريق الكفاية
على سبيل الثبوت على ما بين ذكره ان شاء الله تعالى وهو معنى قول الله تعالى في الكفاية في آية
الصدقات فقال انما الصدقات للفقراء والمساكين الى آخر الآية وبيان الخمس
المستحق بالشركة والقسمة بين كل صنف منهم ذكرهم الله تعالى يجوز الاقتصار ووضع صدقة
كلها اليه دون بقية الاصناف ويجوز ان يعطي واحدا من الصنف لان كل صنف منهم لا يحصى
والحاجة الى من لا يحصى لا يكون للتمليك وانما هو لبيان الجهة فيتناول اقل الجنس وهو
الواحد ولان الامر بالصرف يقع على الاقل وقد يتناول الاكثر اذا امكن وان لم يكن فيتناول
الاقل تعالى لان من خالف لا يشرب ماء وجلة فشرب منه جرعة واحدة حنث لانه لا
يقدر على شربه كله فعلم ان جهة الاصناف الثمانية بجملتهم لو كانت كل الصدقة للصلاة وكل
منهم خرج من الجملة واستحق خرج من الجملة كما في الاستغراق كما في استحقاق الكل وقوله
انما للاثبات المذكور ويبقى ما عداه وهي حصر الجنس الصدقات على الاصناف المعدودة
وانما اختصهم بهم بحكمة علمها ولا يجاوزهم الى غيرهم كانه قال انما هي لهم وليست لغيرهم وعدل
عن اللام الى في في الاربعة الاخر ليؤذن بانهم ارتج في استحقاق الصدقة لهم
من سبق ذكره لان في لوعاء وتكرارها في قوله وفي سبيل الله وابن السبيل يؤذن
بفضل ترجيح لمخذين على الرقاب والغارمين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم
وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم
الموكد لان قوله انما الصدقات للفقراء معناه فرض الله الصدقات لهم والله عليم
بالمصلحة حكيم في القسمة فمن ثمانية اصناف سقط منها المؤلفة قلوبهم لان الله
اعز الاسلام واغنى منهم وانما سقط المؤلفة قلوبهم لان الاجماع انعقد على ان كل واحد
من ثمانية اصناف صنف منهم كان يؤلفهم النبي صلى الله عليه وسلم ليسلموا وليسلم
قومهم بإسلامهم وصنف منهم اسلموا وكان في صنف فريد يقرر حكمهم عليهم ويصنف
بعطيهم لدفع شرهم مثل حباس بن مرداس السلمي وعيينة بن حصن الفزاري وصفوان
ابن امية القرشي والاقرع بن حابس التميمي وحسفان بن حرب الاموي ولم يكن
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم خوفا منهم لان الانبياء عليهم السلام لا يخافون
شيئا وانما اعطاهم خشية ان يكبهم الله على وجوههم في نار جهنم فان قيل كيف عرف ان يعرف
اليهم وهو كفار قيل لان يجبها وفرض على فقراء المسلمين واغنيائهم ان كان لا يدفع اليهم من

مال الفقراء قايما مقام جهادهم فى ذلك الوقت لان الزكاة حق الفقراء وانما يقوى
عليهم فاذا دفع عنهم العطاء لم يكن فى ذلك سد خلتهم فكانه صرف اليهم ثم سد
خلتهم بفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم
جاء الموقفة الى ابى بكر رضى الله عنه وطلبوا منه ان يكتب لهم بعادتهم فكتب
لهم فذهبوا بالكتاب الى عمر ليأخذ وا منه خطه على الصحيفة فمزقها وقال ان الله قد اعز
دينكم فقد اعزه الله الاسلام وغنى عنكم او الا فالسيف بيننا وبينكم فرجعوا
الى ابى بكر فقالوا انت الخليفة ام هو فقال هو ان شاء والصحيح ما قاله عمر والفقير من لا مال له
شيئا والمسكين من له شئ ما وجاء فى رواية عن ابى حنيفة وقد قيل على العكس والكل وجه
كذا فى الهداية اما وجه الاول وهو ان المسكين اسوأ حالا من الفقير فقوله تعالى فى صفة
الفقراء لا يستطيعون ضربا فى الارض اى لا يقدرون على التجارة والسفر لخوف الفاقة لا لانهم لا يجدون
ما يكفيهم لان الحال وقائع المساكين ويطعمون الطعام على حبه مسكينا وقد جاء ما يدل على هذا
سئل انه لم يجد شيئا فى الحال وقال تعالى او مسكينا ذا متربة اى لاصقا بالتراب
من الجوع والعرى واما وجه الثانى وهو ان الفقير اسوأ حالا من المسكين فقوله تعالى فى
صفة الفقراء لا يستطيعون ضربا فى الارض اى لا يستطيعون سيرا فى الارض لعدم
الزاد اصلا وقال فى المساكين انها السفينة فكانت لمساكين وفى بيت
الفقير هو الذى لا سئال الناس ويطوف على الابواب وسمى فقيرا لافتقاره
الى الغنى والمسكين هو الذى يسئال ويطوف على الابواب قال قيل
البداية بالفقراء فى الآية دليل على انهم احوج قلنا اثاره بهم لانهم لا يسئالون
فالانعام بهم مقدم على من يسئال وايضا الاولى توجب التقديم وهذا الخلاف
لا يظهر فايدته فى الزكاة لانه يجوز ان يعطى كل واحد منهم وانما يظهر الفايدة فى الوصايا
والاوقاف وهل الفقراء والمساكين صنف او صنفان قال فى قاضى خان
صنفان عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف صنف واحد وفايدته اذا اوصى بثلث
ماله لفلان وللفقراء والمساكين فعلى قول ابى حنيفة الثلث بينهم اثلاثا وعلى
قول ابى يوسف نصفان نصف الثلث لفلان ونصفه للفقراء والمساكين
والعامل يدفع اليه الامام ان عمل بقدر عمله اى بعطيه ما يكفيه واعوانه ما يوقف
غير مقدر بالثمن والعامل هو الساعى الذى نصبه الامام على اخذ الصدقات ثم
هو عامل للفقراء فكانت نفقته فيما يجب لهم فيعطيه الامام على قدر عمله ولا يقدر

بالثمن وكان

بالثمن وكان لا يكفيه ان يجمع يعطى النصف لانه من الاصناف وقال الشافعى يعطى
الثمن وفى الخلاصة يعطيه الامام ما يكفيه واعوانه غير مقدر بالثمن لان استحقاقه بطريق الكفاية
بطريق الصدقة ويحتمل ان كان غنيا ان لا يستحق الصدقة به بل يسقط
اذ كوته من صاحب المال ما اخذه فانما اخذه لاجل الخاتمى تنزيها لفقراء رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن شبهة الوسخ والغنى لا يجوز له فى استحقاق الكرامة هم يعتبر الشيخ ابو
حفص وفى المنتقى عن ابى حنيفة اذا سئل على الصدقة فاعطى له ان اخبره
ان عمل فيها وزن من غير فقر فلا بأس بزكاته ثم ما يأخذه العامل اجرة عمله حتى يجوز له
مع الغناء وصدقة من يحل له ان يجوز للعامل الهاشمى وفى الزاهدى عن اصحابنا ان مكاتبا
فى كفه رفاعهم ان مكاتب الهاشمى فانه لا يعطى منها كسبا بخلاف مكاتب الغنى اذا كان
كبيرا واما اذا كان صغيرا فلا يجوز فان عجز المكاتب وقد دفع اليه الزكاة يطيب له
الفضل اكله وكذا اذا دفعت الزكوة الى الفقير ثم استغنى والزكاة باقية فى يده يطيب
له اكلها وقد روى ان رجلا قال يا رسول الله انى هممت على عمل من خير فى الجنة قال كن اتقى
واحق التقية قال اوليس قد قال الله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هى فقال ليس هذا
والذى يؤدى الزكاة وان كانا فى دين على المكتسب بخلاف ما فى الاصناف
والفرق ان الله تعالى جعل الاخذ مع الفقراء بخلاف الباقين والغارم من لزمه دين
اى بسبب جاز له او لا يملك نصابا فاضلا عن دينه وكذا اذا كان له دين على غير ملئ كمن له مال
غائب سواء كان نصابا او اكثر اذا لم يكن لمال غيره ولا له مطالب بالزكاة وقال فى
الظاهرية من كان له دين على الناس وليس له مال غير ذلك حل له الصدقة وذكر فى الفتاوى
ايضا ان الدفع الى من عليه الدين اولى من الدفع الى الفقير وقال الشافعى الغارم هو من تحمل
غرامة فى اصلاح ذات البين والظاهر انها بين اثنين وفى سبيل الله منقطع
الغزاة عند ابى يوسف لانه يقطع عند الاطلاق وعند محمد منقطع الحاج لما روى
ان جملا حمل بعيرا فى سبيل الله فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحمل عليه الحاج
وفيهم طلبة العلم ولا تصرف الى غنياء الغزاة عنده لان الصرف الى الفقراء فى
الايضاح منقطع الغزاة يعطون اجل الفقر ويقدمون على فقرهم من الفقراء الباقين
بمصالح الدين والذب عن حريم المسلمين وفايدة الخلاف بين ابى يوسف ومحمد
تظهر فى الوصية فان قسم بين الفقراء ان لم يكن له مال فى بلده فتوفقير فقد دخل فى قسم
الفقراء وان كان له مال فى بلده فقيد دخل فى ابناء السبيل فوقع مكررا فيقتضى ان

جزء من الفقراء والمساكين

المصارف ستة وهي سبعة فما في شيء منها من هو في سبيل الله عن ابن عمر بفتحين
قلنا هو وان شمل اسم ابناء السبيل لكن ثبت بالعلم هو في الفقراء فلم اوجب له النقد هي جابر
الاسناف لاضاع جهة الفقر او جهة السبيل والغزو فكان منقطعا في عباده الله
فهذا غاير الفقير المطلق الذي هو خال عن قيد العيلة لان المقيد غير المطلق
فلما غاير بها لفظا وحكما لم ينتقض للمصارف على الستة وابن السبيل من كان له دار في وطنه
وهو في مكان لا شيء له فيه ولا يجد من يدينه فيعطى من الزكاة لحاجته وانما يأخذ ما يكفيه
الى وطنه لا غير وانما سمي ابن السبيل لملازمته اياه عن بلده فهو في الغالب ملازم السفر
والسبيل الطريق فسمي به ولو كان له ما يوصله الى بلده من زاد وحمولة لم يجز ان يعطى
لانه غني غير محتاج فهذه مصارف الزكاة ولمالك ان يدفع الى كل واحد منهم
وان يقتصر على صنف واحد وقال الشافعي لا يجوز ان ان يصرف الى اقل من ثلاثة من كل صنف
واعلم ان جزء الاصناف منهم من كره الطلب مع جواز الدفع ومنهم من
لا يكره الطلب تجارة منهم يحرم عليه الطلب ويجب عليهم الاكتساب والعمل
الفقراء والمساكين وفي سبيل الله وابن السبيل فمن كان منهم صحيحا قادرا على الكسب
فليكتسب ولا يحل له السؤال لقوله صلى الله عليه وسلم لا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب
ومن كان منهم عاجزا عن الاكتساب كالزمن او كان له قوت يومه وعياله كزمن
الطلب فان اعطى من غير سؤال جاز له الاخذ لانه فقير واما المكاتب والمديون
فان لم يكن معهما ما يقضي الدين والكتابة جاز لهما الطلب لان حاجتهما متحققة
لتعلق الذمة فصار كالفقير الذي لا قوت له وان كان معهما ما يقضيان به قبل
بعد ذلك قوت يومه لا يجوز لهما الطلب كالفقير الذي هو قوت يومه
ويجوز لهما الاخذ من غير طلب واما العاملون عليها لو تولاه فيجوز الدفع اليهم
مع الغناء لان ما يأخذه العامل اجرة فيجوز الاخذ اجرة مع الغناء والمؤلفة قلوبهم
تبرعهم ولانه جاز الدفع اليهم مع الكفر فمع الغناء اولى ولا يجوز دفع الزكوة الى غني
اجماعا لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ خذها من اغنيائهم وردها في فقرائهم اي فقراء المسلمين
ويجوز دفع صدقة التطوع اليه اجماعا لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم
في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم واختلفوا في الصدقات الواجبات
كالفطرة والنذر والكفارات فعند ابي حنيفة ومحمد يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم
تصدقوا على اهل الاديان كلها الا ان اشرفها صدقة على فقراء المسلمين افضل لان الذمي

مطلب

مطلب في بعض الطلب وهو

بخلاف الحربي

يتقوى بها في طاعة الشيطان وقال ابو يوسف والشافعي لا يجوز اعتبارا بالزكوة اما الحربي المستأمن
فلا يجوز دفع الزكاة والصدقة الواجبة اليه بالاجماع ويجوز دفع التطوع اليه ولا يجوز دفع الزكاة
سيده والمكاتب بما شيء لانعدام التمليك منه وهو المذكور وكذا لا يقضي بها دين ميت
ولا يبنى بها المساجد والقناطر ولا يكفن بها الموتى ولا يجوز ان يشتري بها فقيرا فيعتقها
له ولي او وكيل لانها تمليك فلا بد فيها من القبض وههنا لا يجوز اطعامها بطريق الاباحة
وان قضى بها دين حي ان كان بغير امره لا يجوز وان كان بامره جاز اذا كان فقيرا وكانه
تصدق عليه ويكون القابض كالوكيل في قبض الصدقة ولو تصدق عن غيره بغير اذنه
كانت عن نفسه ولا تكون عن ذي عنه وان اجازه ويه وعليه وهذا اذا كان المال الذي
تصدق به مال نفسه اما اذا كان مال المتصدق عنه فانه اذا اجازه جاز اذا كان المال قائما
فان كان هالكا جاز عن التطوع ولا يكون عن الزكاة ولا عن الصدقة الواجبة ولا يشتري
بها رقبة يعتق خلافا لمالك لان الاعتاق اسقاط الملك وليس هو بتمليك ولا يدفع
الى غني لقوله عليه السلام لا تحل الصدقة لغني وهو باطلاقه حجة على الشافعي في غني الغزاة
واعلم انه لا يجوز دفع الزكاة الى بني هاشم ومواليهم وولد الغني الصغير وزوجة الغني
اذا كان لها مهر عليه وعبد الغني الفقير ودفع المزكي الى ولده وولد ولده وابويه وجده
واحد الزوجين الى الآخر وبني هاشم والكافر سواء كان ذميا او حربيا والمراد بالغني
الذي لا يحل دفع الزكاة اليه غني يملك نصابا فارغا عن حاجته الاصلية فاضلا عما عليه حتى لا يدخل عليه ابن السبيل والغني المملوك
نصابا من النقدين او ما قيمته نصاب فاضلا عن حوائجه الاصلية من ثياب البدن
ودور السكنى واثاث المنزل وعبيد الخدمة ودواب الركوب وسلاح الاستعمال
لان هذه الاشياء لا بد منها غالبا وللحاجة الاصلية كالمعدوم ثم الزيادة ان زادت قيمتها
على النصاب وان فضل عن هذه الاشياء ما يساوي مائتي درهم فهو غني يحرم عليه الزكاة
ويجب عليه الفطرة والاضحية وان كان يساوي اقل من مائتي درهم حل له الاخذ ويحرم
عليه الطلب وان كان له دور يسكن بعضها ويؤجر بعضها او ضيعة يستغل اقيمة ذلك مائتا درهم
ان كان ذلك كفيه هو وعياله السنة لا يحل له الصدقة ويجب عليه الفطرة والاضحية
بالاجماع وان كان لا يكفيه هو وعياله السنة او الى مجيء غلته اخر حرم عليه السؤال
بالاجماع وجاز له الاخذ عند محمد وعند ابي يوسف لا يجوز وذكر بعضهم ان ابا حنيفة
مع ابي يوسف واختار بعضهم قول محمد كذا في الايضاح واعلم ان الغناء على مراتب
فمن يحرم الصدقة وقبولها وهي يحرم السؤال ولا يحرم الاخذ من غير سؤال فالاول

مطلب ان الغناء على مراتب

ان يكون محلا لوجوب الفطرة والاضحية وكما يجب عليها الاخذ بالقبول كذلك يجب على
المتصدق ان يتصدق عليه اذا كان عالما بحاله يقينا او باكبر رايه ولا يسقط عنه الزكاة
بالتصدق عليه وبحل للغنيا صدقة الاوقاف اذا سماهم الواقف وان دفع الى
الغني صدقة التطوع جاز لاخذها واما الفقراء الذين يحرم السؤال ان يكون لاقوت
يومه فصاعدا فهذا لا يحل له السؤال فان لم يكن له قوت يومه ولا ما يستغني به حل له
السؤال لان له حال ضرورة ومن كان له دون مائتي درهم وهو صحيح مكتسب يبلغ نصابا او هو حال
مقر لا يحل له اخذ الصدقة وان كان مكثرا ومعه بينة عادلة تحل له اخذ الصدقة ايضا وان لم
يكن له بينة او كانت له انها غير عادلة لم يحل له الصدقة هي المختار وكذا واجب
الزكاة عليه وقيل هذا قول ابي يوسف وان كان موجلا حل له اخذ الصدقة
الى ان يحل الاجل اذا لم يكن له غيره وهل يجوز للغني ان يقبل جائزة السلطان
قالوا في الواقعات لا يجوز اذا كان يعطيه من بيت حرام وان اعطاه
من حلال مورث فلا بأس بالقبول كما لا بأس ان يقبل صدقة التطوع ويجوز للفقير
ان يأخذ ما يعطي من بيت حرام ان السلطان يأخذ من الناس ما يجوز له اخذه وان
ابى الغني فيجوز دفع الزكاة اليه اذا كان فقيرا او انه زوجة الغني ان لم يكن الغني
على زوجها نفقة قال بعضهم يعطي ولا يدفع الزكي زكاته الى ابيه وجده وان علا
سواء كانوا من جهة الاباء او من جهة الامهات وكذا لا يجوز دفع عشره
وسائر واجباته اليهم بخلاف الزكاة اذا اصابه لان تمليكهم من جنس ما
منهم محتاجا ولا الى ولده وولد ولده وان سفل سواء كانوا من جهة الذكور
او الاناث وكذا المخلوقون من مائه من الزنا لا يجوز له ان يعطيه من زكوته وكذا اذا
نفى ولد ام ولده لم يعط ايضا ولو تزوجت امرأة الغائب فولدت قال
ابو حنيفة الاولاد من الاول ومع هذا يجوز للاول دفع زكاته اليهم ويجوز شهادتهم
له كذا ذكره الامام ناصر الدين في النهاية وفي الواقعات رجل مات عن امرأة الكبرى
وهي بنت عشر سنين فتزوجت بآخر وجاءت باولاد فان ابا حنيفة قال
الاولاد من الاول حتى جاز للزوج الثاني دفع الزكاة اليهم ويجوز شهادتهم
له وروى عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة ان الاولاد من الثاني يرجع الى قول
الاول وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج ولا يجوز للرجل دفع زكوته الى
زوجته الفقيرة ولا دفع المرأة الى زوجها عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف

ومحمد رفع اليه وبه قال الشافعي كما روي ان زينب امرأة ابن مسعود سألت النبي صلى الله
عليه وسلم عن دفع الصدقة الى زوجها فقال عليه السلام لك اجران اجر الصدقة واجر الصلة
وهو محمول عند ابي حنيفة على صدقة التطوع لما روي انها كانت ضماء الدين بين
الناس فأخذ منهم فاما ان يكون هو سره بغير ما زكاة فلا ولا يدفع الى مكاتبه ولا الى
مملوكه وكذا لا يدفع الى اجيره وانحات اولاده وسواء كان على العيد ان اولادهن
عليه في قول ابي حنيفة خلافا لهما وابي عبد فداعتق بعضه عند ابي حنيفة
وعندهما يجوز ولا الى المكاتب غني ولا الى ولد غني اذا كان صغيرا خلافا ان كان
كبيرا فقيرا وجميع من ذكرنا من المصارف حكمهم سواء في الزكاة وصدقة الفطر والنذور
والكفارات والعشور الا في الكنوز والمعادن خاصة فان خمس الكنز يجوز دفعه
الى الوالدين والمولودين والزوجة والزوج مسائل قال في الفتاوى رجل له على فقير
نفقة فكساه واطعمه ينوي به الزكاة فعند ابي يوسف يجوز وقال
محمد يجوز في الكسوة ولا يجوز في الطعام وقول ابي يوسف في الطعام خلاف ظاهر
الرواية ومن عال يتيما كساه وينفقه من الزكاة جاز في الكسوة دون الطعام لانه
في الطعام اباحة الا ان يدفع الى بره وعن ابي يوسف يجوز فيهما ولو اعطى فقيرا
ثوبا بلا يجوز عن الزكاة الا اذا اكله من ساعته وكذا صدقة الفطر والنذر
والخمس لا يجوز فيها الا التمليك ولا يجوز الاباحة واجمعوا ان الاباحة يجوز في الكفارة
واختلفوا في العشر والخراج والاطعام عن الصلاة وكذا يجوز فيها
التمليك ايضا ولو تناول المحتاج حرامه للضرورة يجزئ فيه التمليك في الاباحة عندهما
وقال محمد لا يجوز الاباحة رجل اعطى فقيرا ثيابا من زكاته او من عشره او من صدقة
فطره ثم ان الفقير اطعمه المعطي لا يجوز ذلك الا على سبيل التمليك ولا يجوز
على سبيل الاباحة وكذا لا يجوز لغني آخر او هاشمي اولاد المعطي ولا بنته اذا كان
على سبيل الاباحة ويجوز على سبيل التمليك فان بدلت العين المعطاة بان باعها
الفقير بعين اخر بان كان ثمرا فباعه بزبيب او بحنطة او ما شابه ذلك جاز
فيها الاباحة وتبدل العين كبدل الملك ولا يجوز دفع الزكاة الى بني هاشم
يعني الا جنبي لا يدفع اليهم بالاجماع وهل يجوز ان يدفع بعضهم الى بعض عند ابي حنيفة
ومحمد لا يجوز لقوله عليه السلام ان الله تعالى حرم عليكم بني هاشم غسالة
ايدي الناس واوساخهم وعوضكم عنها خمس الخمس وقال ابو يوسف يجوز فلا يرد

ان العباس قال للنبي صلى الله عليه وسلم انك لتعطي علينا صدقات الناس
فهل يحل صدقة بعضنا لبعض قال نعم كذا في الغياثي الظهيرية واما التطوع فيجوز
صرفه اليهم لان المال يصير كالماء مبتذلا بسقوط الفرض والتطوع بمنزلة السبيل
بالماء وكذا يجوز صرف صدقة الاوقاف اليهم اذا سماهم الواقف في الوقف
لانها ليست بصدقة اذ لم يسقط بها فرض واما اذا لم يسمهم الواقف فلا يجوز لانه
اذا سماهم كان حكم ذلك حكم التطوع بدلالة انه يجوز للواقف ان يشترط
لاغنياء هكذا في بني هاشم كذا في الكرخي واما اذا اطلق الوقف فلم يجز لانها
تكون صدقة واجبة ويجوز صرف جلد الاكارع والكرش الى غني هاشمي ولا يجوز
لهم الفطرة والكفارات ولا صدقة الفطر ولا اجرا القيم لانها صدقة
واجبة فلا يجوز لهم كذا عن ابي يوسف ولا يجوز لبني هاشم ان يعملوا على الصدقة
لانها وان كانت اجرة من وجه فهي صدقة من وجه فاسدوا فيها الخطر و
الاباحة فقلب الخطر قال ابو يوسف اذا ان يكون رزقهم على الناس من غير
يجوز وبنو هاشم هم آل علي وآل العباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث
لان كل هؤلاء ينسبون الى هاشم من عبد مناف وفائدة التخصيص بهؤلاء
انه يجوز الدفع الى من عداهم من بني هاشم كذا ذكر في ابي الحسب لانهم لم ينصروا
النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز للموالي بني هاشم اي عبيدهم هذا وبيان
مولى الرسول انه صلى الله عليه وسلم شاله الخل الى الصدقة قال انت مولانا
ولان موالي القوم منهم واما مكاتبوهم فقد ذكرنا في الحجر خلافا والظاهر
منه انه لا يجوز وقال ابو حنيفة ومحمد اذا دفع الزكاة الى رجل يظنه فقيرا
ثم بان انه غني او هاشمي او كافرا او دفع في ظلمة الى فقير ثم بان انه ابوه او ابنه
فلا اعادة عليه لهذا اذا تحرى ودفع واكبر رأيه انه مصرف اما اذا شك لم
يتحر او تحرى ودفع واكبر رأيه انه ليس بمصرف لا يجزيه الا اذا علم انه فقير وهو
الصحيح وروى ابن سماعة عن ابي حنيفة انه لا يجوز في الوالدين والولد وزوجته
كذا في البدائع وقولنا بان انه كافرا المراد به ذمي اما اذا بان انه حربي فلا كما
وقال ابو يوسف اذا بان انه غني او هاشمي او كافرا او ابوه او ابنه لا يجوز ولا
الاعادة لظهور خطائه بيقين فصار كالاواني والثياب يعني اذا اشتبهت
الاواني الطاهرة بالنجسة تحرى وتوضأ ثم تبين ان الذي توضأ به نجس

فانه بعيد الوضوء وكذا في الثياب اذا اشتبهت الطاهرة منها بالنجسة وتحرى وصلى في الثوب
الذي وقع تحريه على انه طاهر ثم تبين انه كان نجسا فانه يلزمه اعادة الصلاة وكذلك حكم منها يلزمه
اعادة الصلاة ولكن بينه وبين الله تعالى وليس هذا مثل ما روي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
ان بانى المسجد ليبتغي بها وجه الله فجعلها الى انه من غلة المسجد اما في يده وقال اما ترى
بها واجعلها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا بريدك ما نويت ولك
ما نويت واخذت وعزا في حنيفة في غير الغني لا يجزيه والظاهر هو الاول قال في النهاية
وهذا دليل ان المسئلة على ما ينبغي اذا ان يعطي زكاته من غير تحر ولا اجتهاد
فانه يجزيه ما لم يتبين انه غني لان الفقر في الاصل قبض او تمكن في ظاهره بان يكون
عليه هيئة الاتقياء فانه لا يجزيه حتى يعلم انه فقير لان في موضع الشك يلزمه التحري كما
في الصلاة فاذا ترك التحري لم يقع المؤدى موضع الجواز الا ان يعلم انه فقير فيجزيه
يجوز لان التحري كان للطلب المقصود وقد حصل ذلك المقصود بدونه او وقع في اكبر رأيه
انه غني وهو كذلك وقع في قلبه فانه لا يمكنه انه لا يجزيه ما لم يعلم انه فقير فاذا علم انه فقير قال
رحمه الله والصحيح انه يجزيه وزعم بعضهم ان عند ابي حنيفة ومحمد لا يجزيه كما اذا اشتبهت
عليه القبلة فتحرى الى جهة ثم اعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة اخرى ثم تبين انه
اصاب القبلة يلزمه اعادة الصلاة عند ابي حنيفة ومحمد او تحرى بعد الشك
ووقع في قلبه انه فقير فدفع اليه وهو لو جه ازايع ان ظهر انه فقير ولم يظهر من حاله غني
انه يجزيه بالاتفاق وان ظهر انه كان غنيا كذلك الجواب عندهما وقال ابو
يوسف والشافعي يلزمه الاعادة وفي المجتبى هذه المسئلة على ثلاثة اوجه في
وجه على الجواز عنى يظهر خطاؤه وهو ان دفع الى من لم يحل له اخذ الصدقة
ولم يشك في امره فدفع اليه فهو على الجواز الا اذا ظهر بعد الدفع انه ليس بمصرف فحينئذ
يلزمه الاعادة وليس لان يسترد ما دفع اليه وفي وجه على الفساد حتى يظهر خطاؤه
وهو ان اذا خطر بباله الشك في امره الا انه لم يجتهد فيه على الكمال واذا ظهر خطاؤه
يتبينا او بالكثير انه فحينئذ يجوز وفي وجه مختلف فيه وهو اذا شك في امره ولم يتحر
ولم يقع اكثر رأيه انه مصرف ودفع اليه او شك فدفع اليه او راه في صف الفقراء
فدفع اليه فان ظهر انه مصرف جاز بالاجماع وكذا اذا لم يظهر حاله عنده وان لو ظهر
انه غني او كافرا او هاشمي او والد او ولدا او الزوج او الزوجة فانه يجوز عندهما وقال ابو
يوسف لا يجوز وعليه الاعادة ولو دفع الى شخص يظنه فقيرا ثم علم انه عبده او مكاتبه

لم يجز في قولهم جميعا وكذا لو كان مستسعاة عند ابي حنيفة وكذا مدبره وام ولده فانه لا يجزيه
ومنزعه الاعادة في الهداية فلا يجزيه بالاجماع ويكره ان يدفع الى فقير واحد مائتي درهم فصاعدا
وان دفع جاز وقال زفر لا يجزيه هذا اذا كان الدفوع اليه ليس بمديون ولا عليال
فاذا كان مديونا او له عيال فلا بأس ان يعطيه مقدار ما لو وزع على عياله اصاب كل واحد
منهم دون نصاب لان التصدق عليه في المعنى تصدق على عياله كذا قال السرخسي وكذا
في الذخيرة لا بأس ان يعطيه مقدار دينه وما يفضل عنه دون مائتين قال محمد وان يعني
بالزكاة فاسأله اجبني يعني الجنبا عن السؤال لان الاغناء مطلقا مكروه
وعلى هذا قالوا اذا اراد ان يتصدق بدرهم كان صرفه الى فقير واحد اولى من ان يشتري
به فلوسا ويتصدق به على المكبين لانه يحصل به الاغناء عن المسئلة وهو الصحيح
والسؤال فلو كان فيه صيانة العلم عن الوقوع في الذل والوضع زكاته الى من يكتسب
ويقضي حوائجه اولى من بيشره وبتجارته اولى من ابداره هذه خانية لا ان يفضل
على التعويض كذا في الينابيع الصغير بقي ولو تصدق بالزكاة على صبي او مجنون فقبض
له وليه او من يعوله جاز وان كان الصبي يعقل فقبض فقط جاز والتقيط ليس
له كالتقيط وبكره نقل الزكاة من بلد الى بلد واما لتفرق صدقة كل قوم فيهم لقوله
صلى الله عليه وسلم لمعاذ خذ من اغنيائهم وردها في فقرائهم ولو نقلها الى غيرهم
اجزاه وان كان مكروها وعند بعض العلماء لا يجزيه وحديث معاذ محمول على الاولى
ولو ان مسلما دخل دار الحرب بامان ومكث بها سنين فحلت الزكاة في ماله
الذي تركه في دار الاسلام وفي استغنى في دار الحرب لانه مخاطب بحكم الاسلام فيها كما
وكذلك يؤدي الى فقراء المسلمين الذين هم في دار الاسلام فان وجدني دار الحرب فقراء
مسلمين فنقلها الى فقراء دار الاسلام افضل واولى واما كبره نقل الزكاة من بلد الى
بلد اذا كان الاخراج في جميعها بان اخرجها بعد الحول اما اذا كان الاخراج قبل حينها
فلا بأس بالنقل وفي الفتاوى رجل له مال في بلد شركه في غير حرفة فانه يصرف
الزكاة الى فقراء الموضع الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه ولو كان مكان المال
وحيته للفقراء فانه تصرف الى فقراء البلد الذي فيه المولى والاصل في هذا ان في
الزكاة يعتبر مكان المال وفي الفطرة عن نفسه مكانه بلا جماع وعن عبيده
واولاده مكان العبيد والاولاد عند ابي يوسف وقال محمد مكان الآمر
والمولى وهو الصحيح لانه في الذمة بخلاف الزكاة لان الزكاة في المال بدليل انها

تسقط بهلاكه ولا كذلك صدقة الفطر ان ينقل الانسان الى قرابته اولى قوم حل اخراجها
من اهل حرفة كما فيه من الصلة او زيادة دفع الحاجة ولو نقل الى غير حل اجزاه وان كان مكروها
واعلم ان الافضل في الزكاة والفطرة والنذور الصرف اولا الى الاخوة واولادهم
ثم الى اولادهم ثم الى الاعمام والعمات ثم الى اولادهم ثم الى الاخوال والخالات ثم
الى اولادهم ثم الى ذوي الارحام من بعدهم الى الجيران ثم الى اهل حرفته ثم الى اهل مصره او قريته
وان نقلها الى بلد اخر الى اذا كانوا احوج الى ما من اهل بلده او الى قرابته والله اعلم الصنف
الثاني وهو مصرف العشر والخراج والمعادن والركاز نعرف فيه اصناف الذين ذكرهم
الله في كتابه قوله تعالى واعلموا انما غنمتم اي يعني اخذتم وهو يجوز ان يكون الا مفصولا
او لو كتب موصولا لوجب ان يكون ما كافة وغنمتم صلته والعائد محذوف والتقدير
غنموه من شيء بيانه فان لله خمسه حوالة اضافة خلت كما في الذمر من مضى بجازة
وان وما عملت فيشمل موضع رفع على انه خبر المبتدا تقديره فالحكم ان لله خمسه ولرسول
ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل فالغنيمة ما اصابه المسلمون
من الكفار عنوة بالقتال لهم خمسة اصناف اربعة منها من قاتل عليها ثم يقسم الخمس
الاخر خمسة اقسام للنبي صلى الله عليه وسلم فسهم ذوي القربى قسم والمراد اقاربه صلى الله عليه وسلم وهم بنو
هاشم وبنو المطلب يعطون دون بني نوفل وبني شمس وبني نوفل قال صلى الله عليه وسلم
انا بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد وشبك بين اصابعه ما فارقونا في جاهلية ولا اسلام
واليتامى والمساكين وابن السبيل هم الاصناف المشتملة عند الشافعي وابي حنيفة لكن ابا حنيفة
يسقط سهم النبي صلى الله عليه وسلم بموته وقسم ذوي القربى بل يعطيهم لفقرهم فيخص فقيرهم
دون اغنيائهم وما فضل يقسم على الطوائف الثلاثة والشافعي يجعل سهم النبي صلى الله
عليه وسلم للجهاد وما فيه قوة الاسلام ومالك والشافعي رحمهما الله يعطيان ذوي القربى
سهمهم نظرا لهم حسب فيما وبان بين الفقير والغني ويعطيان الذكر مثل الانثيين وابو
حنيفة يقسم الخمس على خمسة والنوع الثالث وهو الجزية الاداي وجزية الرؤس وما
اخذ من المستأمنين من اهل الحرب ومن تجار اهل الذمة وغيرها فالكل المجموع منه يصرف
الى عمارة الرباطات والثغور وسد الثغور اي وجه منه اقوى وجه منه اقوى
تشحن بالسلاح والرجال وكري الانهار العظام التي لا ملك لاحد فيها كجيحون والفرات
وجيحون ويصرف منه الى ارزاق القضاة والائمة والولاة والعمال والخطباء والمؤذنين

منقط

والمعلمين والمتعلمين فيدفع اليهم بكفيهم والمقاتلة اى ويصرف منه ارزاق المقاتلة
وذراريهم فيدفع اليهم بكفيهم قال فى شرح مختصر ابى الحسين القدورى انما ذكره
من ذراريهم كان للمقسم ان يجتهد على مقاتله فوجب ان يكفيهم وذكر الطواويسى فى قال
ولا يقطع لهم بطلب ما يحتاج اليه ذراريهم من النفقة والى رصد الطريق
اى ويصرف منه الى رصد الطريق فى دار الاسلام عن اللصوص وقطاع الطريق فى
ثامن السبل ويرتزق على الامراء والفرسان فالمراد ان هذا النوع من المال يصرف
الى عمارة الثغور وصلاح دار الاسلام والمسلمين والنوع الرابع وهو ما اخذ من
تركة الميت الذى لا وارث له يصرف الى نفقة المرضى والزمنى فى
دورهم وعلاجهم وسائر مؤنهم وهم فقراء بالجملة حال اى اذا كانوا فقراء
والى اكفان الموتى الذين لا مال لهم والى نفقة اللقيط وعقل جنايته والى نفقة من
هو عاجز عن الكسب وليس لمن يجب عليه نفقته وما شابه ذلك وذكر
البزدوى فى حق البيت الرابع انه يصرف الى الزمنى والمقعدين والعمى
والمرضى والزمنى والاطفال والنساء والعجائز وما شابه ذلك والى من
لا مال له ولا نفقة له من المسلمين ويصل حق المتوفى الى ورثته
اى ورثة المتوفى ان كان له ورثة والا فلا يصل الى احد من الناس
ويرد الباقى الى اربابه ويصرفه اليهم بقدر حقوقهم وكفافهم ولا يجوز نقلهم ولا يجوز
كنوزا فان فضل من مال الشئ بعد ايصال الحقوق الى اربابها قسموه بين
المسلمين فان فقدوا اى فقد الاربعة والسلاطين بنى ذلك فوقا له عليهم
اى انه عليهم واستحقوا اسم المظالم قال البزدوى فى شرحه لكتاب الزكوة فان
احتاج الامام الى مال من بعض جهاته البيوت ولا مال فيها اخذه من البيت
الذى لهم ذلك كذا فى بدائعه والى اليه فان صرفه من بيت مال الخراج
الى بيت مال الصدقات لم يرده لانه معد لنوائب المسلمين والفقير
منهم وكذلك ان صرف من الخمس او البيت الرابع الى الفقراء فاما اذا صرف
من بيت مال الصدقات الى اهل الخراج رده لانه صرفه الى غير جنسه فكان
عليه رده فارغ الخراج اتوناج جنبل باب صدقة الفطر والاصل سائم والعوامل

الباب الخمس

من ان يقبل وذكر الشيخ ان من قدر زكاته فى كل شهر مثل ما روى ان عمر بن عبد العزيز
رضى الله عنه وله ثلثمائة من الضان فاداه بوبان وقاله ابو حنيفة رحمه الله ان كان الاغلب ان الضان
فعال ولم يزل فان لم يعبر فى نجلقان نباى كتب عمر بن عبد العزيز الى اميره
ان يحول ان وكان خازن بيت المال ان يحول ان توجه الى من رزقى الزمنى
الزمنى بسجلماسة فى كل شهر مقدار ما يعتريه كسوته وغلته فاضل كتب اليه عامله
انا لا نقبل كل شهر ناقصا ونحن نأتيك بالحمل كاملا اذا امرتنا بالجور فانا لا نفعل كتب اليه عمر
ان بعد ان تبلغك كتابى ان يبقى لعيال المسلمين الى كل شهر حاجتهم فلا تسألنى
فعال عمر رحمه الله اذهب بانى الى الضان مع حلقانك وان عجزوك فان اكثر
ما يقدر على حمله نابك فنعم ما قال الله تعالى ان الله يأمر بالعدل الآية
وبعضنا من مظلمة العباد واجب وعوة اهل البيت وهلاك اصل الظلم
هو الفساد باب فى فضل شهر رمضان انما اخر الصوم مع انه عبادة بدنية كالصلاة
وقد تقدم الصلاة بالقرآن فان فيه ذكر الزكوة وعقيب الصلاة فال الله تعالى
واقيموا الصلاة واتوا الزكاة وكفانى الحديث بنى الاسلام على خمس الحج والصوم
ان الصوم محاسن وفضائل لم يخل عنه كل ذى عضو والبصيرة منها ان فيه منع النفس
عن شهواتها والامساك بصفة الملائكة من عدم الاكل والشرب وغيرهما وكما قال
عليه السلام فى الحديث القدسى الصوم لى وانا اجزى به لان الله تعالى
ذاخر جزاءه على فعل كان جزاؤه واقيا فهذا وعد من الله تعالى بالثواب والله تعالى
لا يخلف الميعاد وقال تعالى انما يوفى الصابرون اجرهم بغير حساب وانما
استحق الصوم هذا الثواب على الخصوص واستحق على سائر الاعمال باثبات النفوس
الامساك عن الشهوتين بشهوة البطن وشهوة الفرج اللتين هما اصل كل شر فكان
الامساك عنهما باذن الشرع اصل كل خير وسعادة ومن محاسنه ايضا ان يجوع
بطنه يحصل جوع اعضائه وجوارحه فانه اذا جاع بطنه جاعت عينه ولسانه
وفرجه وما كانه فيأمن من شرها وشر ما يوقع صاحبها يوم الويل وبتزقة فى بحر
الصوم ومن محاسنه اضاعة مال الفقراء وجوعهم فيرحمهم ويطعمهم مما به جوعهم على ما قيل
بس الجوع كاف للعابد ويحتاج الى معرفة تفسير الصوم لغة وشرعا وسببه وشرطه وركنه
وحكمه اما تفسيره لغة فعبارة عن الامساك عن اى شئ كان فى اى وقت كان
قال الله تعالى فقولى انى نذرت للرحمن صوما اى امساكا عن الكلام ومنه قوله صلى الله عليه وسلم

من الاكل ونحوهم بقية يومه اى يمسك وفى الشرع عبارة عن امساك مخصوص وهو كف عن
قضاء الشهوتين شهوة البطن وشهوة الفرج فى تخصص مخصوص وهو ان يكون طاهرا عن الحيض
والنفاس فى وقت مخصوص وهو بعد تبين الفجر الى غروب الشمس بصفة مخصوصة وهى
ان تكون على صفة التقرب فلا يسمى شرعى فيه على الفور وانما نسبه فشهود الشهر ان الصوم
يضاف اليه بقال صوم الشهر واما شرطه فشيئان اما شرط نفس الوجوب وهو
الاسلام والعقل والبلوغ وشرط وجوب الاداء وهو الصحة والاقامة وشرط صحة الاداء
وهو صلاحية المؤدى للاداء بالقدرة والتمييز والطهارة عن ضده والوقت القابل
وهو المجزى عن الاكل وما يضاهيه مع النية وآثاره كفه عن الفطرات
من اول النهار الى آخره واما حكمه فسقوط الواجب عن ذمته فى الدنيا وقبول الثواب
فى الاخرى واعلم ان للصوم ثلاثة درجات صوم العموم وصوم الخصوص وصوم خصوص
الخصوص فاما صوم العموم فهو كف البطن والفرج عن قضاء الشهوتين واما صوم
الخصوص فهو كف السمع والبصر واللسان واليد والرجل وسائر الجوارح عن الآثام
واما صوم خصوص الخصوص فصوم القلب عن الهموم الدنية والافكار الدنيوية
وكفه عما سوى الله تعالى بالكلية وفى الحديث انما الصوم جنة فاذا كان احدكم صائما
فلا يرفث ولا يجهل وان امرؤ شاتمه فليقل انى صائم اى او وعلل فى الاحتفاظ
بتكليف الطلقة بجوابه كما فى السراج الوهاج روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
حاكيا عن الله تعالى كل حسنة بعملها ابن آدم يضاعف له من عشرة الى سبع مائة ضعف الا الصوم فانه لى وانا اجزى به اختلف العلماء فى المراد بقوله تعالى
الصوم لى وانا اجزى به مع ان الاعمال كلها له وهو الذى يجزى بها على اقوال احدها ان
الصوم لا يقع فيه اكثر رياء كما يقع فى غيره والثانى لا يظهر من ابن آدم بفعله وانما هو شئ فى القلب
ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم ليس فى الصوم رياء انتهى وذلك لان الاعمال الظاهرة
انما هى الحركات والصوم فانما هو بالنسبة التى تخفى عن الناس وقد روى البيهقى
باسناد ضعيف الصيام لا يباهى به قال الله عز وجل هو لى وانا اجزى به وهذا اوضح لكن
قاطع النزاع انما المراد بقوله وانا اجزى به انى انفرد بعلم مقدار ثوابه لتضعيف
حسناته وانا غير ذلك من العبادات فقد يطلع عليها بعض الناس قال القرطبى
اى ان الاعمال قد كشف مقادير ثوابها للناس وانما تضعف من عشرة الى
سبع مائة الى ما شاء الله الا الصيام فان الله تعالى يثيب عليه بغير تقدير وهذا كقوله تعالى

خانه

تعالى انما يوفى الصابرون اجرهم بغير حساب والصابرون الصائمون فى اكثر الاقوال
وانما معنى قوله الصوم لى اى ان احب العبادات الى وروى النسائى من حديث ابى
امامة مرفوعا عليك بالصوم فانه لا مثل له ولكن يعكر على هذا الحديث الصحيح والعموم ان
خير اعمالكم الصلاة ويجاب بان الاضافة اضافة تشريف وتعظيم كما يقال بيت الله
وناقة الله وانما خص الصوم بهذه الاضافة لانه ترك محض لا يشوبه شئ من الافعال
بخلاف الصلاة والحج فانهما مشتملان على اركان وافعال وكذلك الصدقة فيها اعطاء
مع ان الكل لله تعالى وانما اجزى به اى اتولى مجازاته بنفسى لا اكل ذلك الى احد
من ملائكتى وغيرهم لان جميع العبادات يتولى جزاءها الملائكة الموكلون بها
بخلاف الصوم فانى اتولى جزاءه بنفسى وقيل معناه انا اجزى عليه بالواحد عشرة
وبالحسنة الواحدة سبعمائة وبالصوم بغير حساب والصائمون فى اكثر الاخبار
هم الذين يكثرون الصيام وقيل معناه انا اجزى عليه بالواحد عشرة الى سبعمائة
وبالصوم بغير حساب وقيل معناه ان الصوم لا يقع فيه اكثر رياء كما يقع فى غيره
والاول اظهر وقيل معناه ان الصوم لا يظهر من ابن آدم بفعله وانما هو شئ فى القلب
وبؤيده قوله صلى الله عليه وسلم ليس فى الصوم رياء انتهى وذلك لان الاعمال الظاهرة
انما هى الحركات والصوم فانما هو بالنسبة التى تخفى عن الناس وقد روى البيهقى
باسناد ضعيف الصيام لا يباهى به قال الله عز وجل هو لى وانا اجزى به وهذا اوضح لكن
قاطع النزاع انما المراد بقوله وانا اجزى به انى انفرد بعلم مقدار ثوابه لتضعيف
حسناته وانا غير ذلك من العبادات فقد يطلع عليها بعض الناس قال القرطبى
اى ان الاعمال قد كشف مقادير ثوابها للناس وانما تضعف من عشرة الى
سبع مائة الى ما شاء الله الا الصيام فان الله تعالى يثيب عليه بغير تقدير وهذا كقوله تعالى

انما يوفى الصابرون اجرهم بغير حساب والصابرون الصائمون فى اكثر الاقوال
وانما معنى قوله الصوم لى اى ان احب العبادات الى وروى النسائى من حديث ابى
امامة مرفوعا عليك بالصوم فانه لا مثل له ولكن يعكر على هذا الحديث الصحيح والعموم ان
خير اعمالكم الصلاة ويجاب بان الاضافة اضافة تشريف وتعظيم كما يقال بيت الله
وناقة الله وانما خص الصوم بهذه الاضافة لانه ترك محض لا يشوبه شئ من الافعال
بخلاف الصلاة والحج فانهما مشتملان على اركان وافعال وكذلك الصدقة فيها اعطاء
مع ان الكل لله تعالى وانما اجزى به اى اتولى مجازاته بنفسى لا اكل ذلك الى احد
من ملائكتى وغيرهم لان جميع العبادات يتولى جزاءها الملائكة الموكلون بها
بخلاف الصوم فانى اتولى جزاءه بنفسى وقيل معناه انا اجزى عليه بالواحد عشرة
وبالحسنة الواحدة سبعمائة وبالصوم بغير حساب والصائمون فى اكثر الاخبار
هم الذين يكثرون الصيام وقيل معناه انا اجزى عليه بالواحد عشرة الى سبعمائة
وبالصوم بغير حساب وقيل معناه ان الصوم لا يقع فيه اكثر رياء كما يقع فى غيره
والاول اظهر وقيل معناه ان الصوم لا يظهر من ابن آدم بفعله وانما هو شئ فى القلب
وبؤيده قوله صلى الله عليه وسلم ليس فى الصوم رياء انتهى وذلك لان الاعمال الظاهرة
انما هى الحركات والصوم فانما هو بالنسبة التى تخفى عن الناس وقد روى البيهقى
باسناد ضعيف الصيام لا يباهى به قال الله عز وجل هو لى وانا اجزى به وهذا اوضح لكن
قاطع النزاع انما المراد بقوله وانا اجزى به انى انفرد بعلم مقدار ثوابه لتضعيف
حسناته وانا غير ذلك من العبادات فقد يطلع عليها بعض الناس قال القرطبى
اى ان الاعمال قد كشف مقادير ثوابها للناس وانما تضعف من عشرة الى
سبع مائة الى ما شاء الله الا الصيام فان الله تعالى يثيب عليه بغير تقدير وهذا كقوله تعالى
انما يوفى الصابرون اجرهم بغير حساب والصابرون الصائمون فى اكثر الاقوال
وانما معنى قوله الصوم لى اى ان احب العبادات الى وروى النسائى من حديث ابى
امامة مرفوعا عليك بالصوم فانه لا مثل له ولكن يعكر على هذا الحديث الصحيح والعموم ان
خير اعمالكم الصلاة ويجاب بان الاضافة اضافة تشريف وتعظيم كما يقال بيت الله
وناقة الله وانما خص الصوم بهذه الاضافة لانه ترك محض لا يشوبه شئ من الافعال
بخلاف الصلاة والحج فانهما مشتملان على اركان وافعال وكذلك الصدقة فيها اعطاء
مع ان الكل لله تعالى وانما اجزى به اى اتولى مجازاته بنفسى لا اكل ذلك الى احد
من ملائكتى وغيرهم لان جميع العبادات يتولى جزاءها الملائكة الموكلون بها
بخلاف الصوم فانى اتولى جزاءه بنفسى وقيل معناه انا اجزى عليه بالواحد عشرة
وبالحسنة الواحدة سبعمائة وبالصوم بغير حساب والصائمون فى اكثر الاخبار
هم الذين يكثرون الصيام وقيل معناه انا اجزى عليه بالواحد عشرة الى سبعمائة
وبالصوم بغير حساب وقيل معناه ان الصوم لا يقع فيه اكثر رياء كما يقع فى غيره
والاول اظهر وقيل معناه ان الصوم لا يظهر من ابن آدم بفعله وانما هو شئ فى القلب
وبؤيده قوله صلى الله عليه وسلم ليس فى الصوم رياء انتهى وذلك لان الاعمال الظاهرة
انما هى الحركات والصوم فانما هو بالنسبة التى تخفى عن الناس وقد روى البيهقى
باسناد ضعيف الصيام لا يباهى به قال الله عز وجل هو لى وانا اجزى به وهذا اوضح لكن
قاطع النزاع انما المراد بقوله وانا اجزى به انى انفرد بعلم مقدار ثوابه لتضعيف
حسناته وانا غير ذلك من العبادات فقد يطلع عليها بعض الناس قال القرطبى
اى ان الاعمال قد كشف مقادير ثوابها للناس وانما تضعف من عشرة الى
سبع مائة الى ما شاء الله الا الصيام فان الله تعالى يثيب عليه بغير تقدير وهذا كقوله تعالى

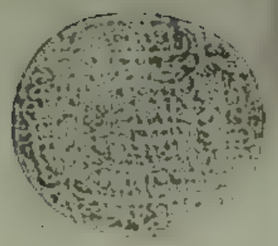

افطاره وقضاه فرحة بزوال جوعه وعطشه حيث اجرله الفطر وهذا الفرح طبيعي وهو الذي
منهم وقيل الى فرحة بفطره آخر اما من حيث اتمامه صومه وخاتمة عبادته وتخفيف ربه
ومعونته على مستقبل صومه قال في فتح الباري شرح البخاري ولا مانع من الحمل على ما ذكر
ما ذكر ففرح كل احد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فمنهم من يكون
فرحته بما وعد به للصيغ ومنهم من يكون مستغرقا وهذان يكونان بسبب شيئا ما ذكره
واما الفرح الذي عند لقاء ربه فانما يكون بما يرد به الثواب ربه على الاحتمالين
والثاني اظهر اذ هو بخصوص الاول فرح القوم بالفرح كالتهنئة بقبول صومه وترتب الجزاء عليه
وقال النبي صلى الله عليه وسلم من صام رمضان وقامه ايمانا واحتسابا غفر له ما
تقدم من ذنبه رواه البيهقي وابن ماجه والمعتمد قوله ايمانا اي تصديقا بفرضه وعدالة الثواب
عليه واحتسابا اي طلبا للاجر لا لقصد آخر من رياء ونحوه وقوله غفر له ظاهره يتناول
الصغائر والكبائر وبه جزم ابن المنذر وقال النووي المعروف ان يختص المغفور
وبه جزم امام الحرمين وعزاه عن جماعة من اهل السنة قال بعضهم ويجوز ان يخفف
من الكبائر او انه لصادف صغيرة وقوله ما تقدم من ذنبه زاد ابن خزيمة وما تاخر وكذا
رواه احمد وقد ورد في غفران المتقدم والمتاخر من الذنوب عدة احاديث جمعها
بعضهم في جزء قال قلت بشكل بهذه الزيادة من حيث ان المغفرة سنة على بني
شيء بغفر وامتاخر من الذنوب لم يات تكليف بغفر ويجاب عن ذلك كما في قوله
صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله عز وجل انه قال في اهل بدر اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم
ويحتمل ان يكون المراد انه قبل انه كناية عن حفظهم من الكبائر فلا يقع منهم كبيرة بعد ذلك
وقيل ان معناه ان ذنوبهم يقع مغفورة ثم بحذا اجاب جماعة منهم الحاوردي
في الكلام على حديث بسلام يوم عرفة وانه يكفر ستين سنة ماضية وستة آتية
وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان للجنة بابا يقال له الريان لا يدخله الا الصائمون
رواه البخاري ومسلم والنسائي والترمذي والريان بفتح الراء وتشديد الياء تثنية
فعلان من الري اقوى اسم علم على باب من ابواب الجنة يختص بدخول الصائمين
منه وهو فاد قيل المناسبة فيه بين لفظه ومعناه لانه مشتق من الري وهو
مناسب لحال الصائمين وفي الحديث من دعي لم يعمل قال الطيبي اكتفى بذكر
الري عن الشبع لانه مزال عليه من حيث انه مستلزمه وقال النبي صلى الله عليه وسلم
ان للجنة لمن رمضان من اول الى آخره فاذا كان اول ليلة من رمضان زينت

تريح من تحت العرش فتصفق ورق الجنة فتنظر الحور العين الى ذلك وتقول
اجعل لنا في هذا الشهر من عبادك الصائمين ازواجا تقر اعينهم وتقر اعيننا بهم
من عبد صام رمضان الا زوجه الله تعالى زوجة من الحور العين في حجلة من درة
بيضاء لجوفه كما ثبت انه تعالى في كتابه حور مقصورات في الخيام على كل امراة
ثمانون حلة يلبس بعضها فوق بعض على لون الا حرير وتعطى سبعين لونا من الطيب
وكل امراة منهن على سرير من ياقوتة حمراء منصوبة بالدر على سبعين درا ساطا بها
من السندس والكل امراة سبعون وصيفة فهذا كل يوم صامه من رمضان سوى ما عمل
من الحسنات رواه ابن خزيمة في صحيحه والبيهقي من طريقه وابو الشيخ في الثواب وقال
ابن حبيبة وفي القلب من جرير بن ايوب شيء قال الحافظ جرير بن ايوب
البجلي واه كذا ذكره المنذري في الترغيب والترهيب وقال النبي صلى الله عليه وسلم
من صام شهر رمضان واجتنب فيه الكذب والبهتان رضي الله عنه وادخله
الجنان قال العفيف التلمساني اي جنبي المعاصي فاذا كان شهر رمضان زاد
الفضائل والصلاة زاد المراتب والمنازل بزيادة درجات الرفيعة التي لا يعلمها
احد من المتعبدين بغير الصيام ينبغي للعبد ان يجاور بالخيرات ويسبق الى الطاعات
والحسنات حسنة الغافلات او وظيفة المؤمن عدم البطالة عن الخيرات
والمسارعة فيها لان من رغب في الامر سارع في القيام به ويجتنب البدع والشهوات
والفرح بحول شهر رمضان قال في شرعة الاسلام ومن السنة لفقد الهلال
عشية اليوم الاخير من شعبان محمصا على الخبز والذكر والطاعة قال ابن الحاج الهلال كبير
ويهنئ بعضنا بعضا ويقول هلال خير ورشد امنت به خلقك فلانا الحمد لله الذي
ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا اللهم اهله علينا بالامن والايمان والسلامة
والاسلام وبصيح يوم الشك منوعا او تشوفه تطوعا ويلبس جماعة اهل الايمان
ويحسن الى الناس كافة ويطلق الكسير ويعتق الرقاب ويوسع النفقة فيه
ويشير على غيره ويكف عن مملوكه ويكثر من شهادة ان لا اله الا الله ومن الاستغفار
ومن سؤال الله الجنة والاستعاذة به من النار ويعتم لخروجه لخروج شهر رمضان
ويعرف حرمة الشهر ويعظمه ويهتم لاداء ويستقبله بالصيام والصدقة والتوبة
عن الذنوب والاخلاص في الاعمال والخروج من مظالم العباد وان يحفظ لسانه
عن الكذب كما قال في الحديث الصحيح من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة

في ان يدع طعامه وشرابه قال ابن بطال ليس معنى الحديث ان لا يدع صيامه انما
[illegible] وانما معناه التحذير من قول الزور
وما ذكر معه وانما فوله فليس لله حاجة فالمعلوم انه لا يحتاج الى شيء وانما معناه ليس
لعذا ارادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الارادة وقال ابن المنير هو كناية عن عدم القبول
قال البيضاوي ليس المقصود من شرعية الصوم نفس الجوع والعطش بل ما يتبعه من كسر
الشهوات فاذا لم يحصل فكأنه لا نظر الله اليه نظر القبول والغيبة والبهتان
قال صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له الا الصيام فانه لي وانا اجزي به
والصيام جنة فاذا كان يوم صوم احدكم فلا يرفث ولا يصخب فان شاتمه احد او
قاتله فليقل اني صائم اني صائم الحديث رواه البخاري واللفظ له ومسلم وابو داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه وعن ابي عبيدة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الصائم جنة ما لم يخرقها رواه النسائي بسند حسن وابن
خزيمة في صحيحه والبيهقي ورواه الطبراني في الاوسط من حديث ابي هريرة وزاد
قيل ولم يخرقها قال بكذب او غيبة وعن ابي عبيد مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان امرأتين صامتا وان رجلا قال يا رسول الله ان هاهنا امرأتين قد صامتا وانهما
قد كادتا ان تموتا من العطش فاعرض عنه او سكت ثم عاد فاراه قال ادعهما فجاءتا
قال يا بنتي انهما والله قد ماتتا او كادتا ان تموتا قال آه عما قال فجاءتا
فجئ بقدح او عس فقال لاحداهما قيئي فقاءت قيحا ودما وصديدا ولحما حتى
ملأت نصف القدح ثم قال للاخرى قيئي فقاءت من قيح ودم وصديد ولحم
طري وغيره حتى ملأت القدح ثم قال ان هاتين صامتا عما احل الله لهما
واطرتا على ما حرم الله عليهما جلست احداهما الى الاخرى فجعلتا يأكلان لحوم
الناس رواه احمد واللفظ له وابن ابي الدنيا وابو يعلى كلهم عن رجل لم يسم عن عبد
الكبير وهو الفدكي الصغير وقد جاء في الحديث الصحيح الفرق بين الغيبة والبهتان
ففي حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتدرون
ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكرك اخاك بما يكره قال افرأيت ان كان
في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهته
رواه مسلم وابو داود والترمذي والنسائي وبصره وان يحفظ بصره من نظر الحرام
عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني عن ربه

النظرة سهم

النظرة سهم مسموم من سهام ابليس من تركها من مخافتي ابدلته ايمانا يجد حلاوته في قلبه
رواه الطبراني والحاكم من حديث حذيفة وقال صحيح الاسناد قال البيهقي اخبارنا
ان صح والله اعلم ان يقع ببصره عليها من غير تعمد فيصرف بصره لما نهانا عنه وعن جرير
ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عين باكية يوم القيامة
الا عين غضت عن محارم الله وعين سهرت في سبيل الله وعين خرج منها مثل
رأس الذباب من خشية الله رواه البيهقي باسناد حسن وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال من نظر بحلم لم يره كلف
ان يعقد بين شعيرتين وليس بفاعل ومن استمع الى حديث قوم وهم له كارهون
صب في اذنه الانك يوم القيامة ومن صور صورة عذب وكلف ان ينفخ فيها
الروح وليس بنافخ رواه البخاري وغيره وبطنه من اكل الشبهة والحرام رواه
الطبراني في الصغير من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال نبيت هذه الآية
يا ايها الناس كلوا مما في الارض حلالا طيبا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام سعد
ابن ابي وقاص فقال يا رسول الله ادع الله ان يجعلني مستجاب الدعوة فقال النبي
صلى الله عليه وسلم يا سعد اطب مطعمك تكن مستجاب الدعوة والذي نفس محمد بيده
ان العبد ليقذف اللقمة الحرام في جوفه ما يتقبل منه عمل اربعين يوما وايما عبد نبت
لحمه من سحت فالنار اولى به وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لان يأخذ احدكم تراب فيجعله في فيه خير له من
ان يجعل في فيه ما حرم الله عليه رواه احمد باسناد جيد وعنه رضي الله عنه قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكثر ما يدخل النار قال الاجوفان الفرج والفم وعن جابر
ابن عبد الله رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا كعب بن عجرة
انه لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت رواه ابن حبان في صحيحه وعن ابي بكر
الصديق رضي الله عنه قال لا يدخل الجنة جسد غذي بحرام رواه ابو يعلى
والبزار والطبراني في الاوسط والبيهقي وبعض اسنادهم حسن وقال
صلى الله عليه وسلم من اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات
وقع في الحرام الحديث رواه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم من النقل
والحمد والعمدة والعادة عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يجتمع في جوف عبد غبار في سبيل الله ودخان جهنم ولا يجتمع

في حوف عبد الايمان وحسد رواه ابن حبان في صحيحه وعنه ان رسول الله صلى الله عليه
قال اياكم والحسد فان الحسد ياكل الحسنات كما تاكل النار الحطب رواه ابو داود و
البيهقي وعن الزبير رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دب اليكم داء الامم
قبلكم الحسد والبغضاء وهي الحالقة اما اني لا اقول تحلق الشعر ولكن تحلق
الدين رواه البزار باسناد جيد والبيهقي وغيرهما وعن انس بن مالك رضي الله عنه
قال قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بني ان قدرت على ان يمسي وفي قلبك غش لاحد فافعل رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وروي عن الحسن
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بدلا امتي لم يدخلوا الجنة بكثرة صيام ولا صلاة ولكن دخلوها برحمة الله وسخاوة النفس وسلامة الصدور رواه ابن ابي
الدنيا في كتاب الاولياء مرسلا وبحفظ ما يرد من الحلال ملوا الزلل وبصوم
بجمع اعضائه حتى لا يكون من الذين اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بقوله كم من
ابي هريرة رضي الله عنه رب صائم ليس من صيامه الا الجوع والعطش الحديث رواه
ابن ماجه والدارمي وابن خزيمة في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرط البخاري ولفظها
رب صائم حظه من صيامه الجوع والعطش ورب قائم حظه من قيامه السهر فوسع
النفقة على عياله من ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
دينار انفقته في سبيل الله ودينار انفقته في رقبة ودينار تصدقت به على مسكين
ودينار انفقته على اهلك اعظمها اجرا الذي انفقته على اهلك رواه مسلم وقال صلى الله
عليه وسلم ليس منا من وسع الله عليه وقتر على عياله ذكره في كتاب البركة وبر في
بالبكاء وبمن يحبه زواه البزار وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من ضرب مملوكه كلما اعتد منه يوم القيمة رواه الطبراني ورواته
ثقات وعن ابي مسعود البدري قال كنت اضرب غلاما لي بالسوط فسمعت صوتا
من خلفي اعلم يا ابا مسعود فلم افهم الصوت من الغضب فلما دنى مني اذا هو
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يقول اعلم يا مسعود ان الله تعالى اقدر عليك منك
على هذا الغلام فقلت لا اضرب مملوكا بعده ابدا وفي رواية فقلت يا رسول الله هو
حر لوجه الله تعالى اما انك لو لم تفعل للفحتك النار او لمستك النار رواه مسلم وابو داود
والترمذي وكسب من الحلال ومداراة الناس في البيع والشراء وبما يعطاف
لقوله صلى الله عليه وسلم رحم الله عبدا سمحا اذا باع سمحا اذا اشترى سمحا اذا اقتضى رواه

البخاري

البخاري وابن ماجه واللفظ له وقوله صلى الله عليه وسلم انا كرم الناس على كل حال بين ترب سهل
رواه ابن حبان وبتوفي الكيل والميزان لقوله تعالى ويل للمطففين وقال صلى الله
عليه وسلم لاصحاب الكيل والوزن انكم قد وليتم امرا هلكت به الامم السالفة قبلكم رواه
الترمذي وصححه الحاكم وقال صحيح الاسناد وقال صلى الله عليه وسلم في صحت ولا نقص
قوم الكيل والميزان الا قطع الله عنهم الرزق رواه مالك وعن عمارة ويصح من الناس
ورضى الحسماء ويقضي الدين ان كان قادرا وبحج الماجد بالتراويح وبتوقي الشبهات
والمصانع قال في دلك تعظيم شعائر الله قال الله تعالى ومن يعظم شعائر الله فانها من
تقوى القلوب وقال ابو الخطاب ابن دحية في العلم المشهور اول من احدث له الوقود
التي سميت العائمة لبلة الوقيد البركة لان اصلها مجوس عبدة النار انتهى قال السبكي
في الغاية بعد ان نقل كلام ابي الخطاب المذكور قلت البركة سر بينهم جميلة وبينهم
صنع على مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وآثار وازكت اظهار الشعار الاسلام
في البلاد والكفار عن ابن وهب قال علي رضي الله عنه عن عمر نور مساجدكم فورانه قبره قال
الشيخ وجي في حديث علي نظر فان قبر عمر منور بحمد الله بحجوار النبي صلى الله عليه وسلم
الان الكلام على المجاورة وذكر ابن النجار في الغاية في فضل ليلة النصف من شهر رمضان عن اسحاق بن
راهويه قال تجمع على المساجد وفيها القناديل في شهر رمضان قال انور الله على عمر في
قبره كما نور علينا مساجدنا وعمر بن الخيرات والطاعات الصلوات والصيام
وتخرج حق الله تعالى الواجب عليه من الزكاة والعشر وصدقة الفطر فيه في شهر
رمضان ويوصل الى اربابه الى مصارفه ومستحقيه ويحسن الى الفقراء والبناتي
والمساكين ويصل الارحام بالاحسان اليهم بالمال والتوقير والازاره والسلام والانواع
المأمور فيه الية لان الحسنات في شهر رمضان يزداد ونضاعف كما قال صلى الله
عليه وسلم ركعة في شهر خير من الف ركعة فيما سواه وصدقة في شهر رمضان خير
من الف صدقة فيما سواه ويكون اي ويبغي ان يكون خائفا من الله تعالى راجيا عفوه
قبول صومه وراجيا في قبوله فيكون بين الخوف والرجاء وكذا في جميع الطاعات يكون
بين الخوف والرجاء وقد ذكر عن بعض الحكماء انه كان يقول اللهم سيدي قد ضعف
بصاحب الكبيرة في الدنيا الاجر وفي الاخرة الثواب الحكي ان داود عليه السلام
قال اكرمنا اجر المحسنة يا مولاي فاكرمه بالعفو وذكر ابو الليث في تنبيه الغافلين ويكون
خاشعا في عبادة ربه تعالى عالما لا خرته يقطر بالجلال ويصوم بهذه الخصال فاذا فعل ذلك

فصار مستحقا لهذه الفضائل كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من ادرك شهر رمضان ولم يغفر
له فدخل النار فابعده الله وقام ليله وادى زكاة ماله خرج من شهر رمضان ولم يبق عليه ذنب
يطالبه الله تعالى به ذكره غفر له البتة البتة البتة سئل الله تعالى ان يوفقنا لحقوق
حقوق شهر رمضان ويجعل خاتمة امرنا بالشهادة والرضوان بفضله وكرمه آمين

فصل في عدد الصيام اعلم ان جنس الصيام على سبعة عشر نوعا المذكور
منها في القرآن ثمانية اربعة متتابعة وهي الاول صوم شهر رمضان اوجبه الله تعالى
بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه والشهر متتابع اذا وزنا به وصوم ثلاثة ايام
صوم كفارة الظهار لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان
يتماسا وصوم الثالث صوم كفارة القتل لقوله تعالى فحرير رقبة مؤمنة الى
اهله وكفارة رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وصوم الرابع صوم كفارة
اليمين واجب متتابعا لقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام وفي قراءة ابن مسعود متتابعات
وعند الشافعي رحمه الله هو مخير بالخيار ان شاء فرق وان شاء تابع وارجح انها
صاحبها تحمل بالخيار في التتابع والتفريق ان شاء تابع وان شاء فرق وصوم
الاول منها صوم قضاء رمضان ان شاء فرقه وان شاء تابعه لاطلاق النص
وهو قوله تعالى فعدة من ايام اخر ولا يقال ينبغي ان يجب التتابع بقراءة ابن
فعدة من ايام اخر متتابعات كما يجب في كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود لانا نقول
قراءته انما لم تشتهر كقراءة ابن مسعود فصار بمنزلة الواحد فلا يجوز الزيادة فيه كذا في المستصفى
ثم اذا كان مخيرا في قضاء رمضان فالمتابعة مستحبة مسارعة الى اسقاط الواجب
عن ذمته وصوم الثاني منها صوم قذية الحج للمحرم لقوله تعالى فعدة من ايام
ذكره مطلقا ولم يشترط فيه التتابع فجرى على اطلاقه وصوم الثالث منها صوم التمتع
والقران لقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم فاطلقه ولم يذكر
التتابع وصوم الرابع منها صوم فداء اللحية قال الله تعالى او عدل ذلك
صياما ذكره مطلقا قال في السراج لو لبد رأسه ثم اوجبه الله متتابعا كصوم كفارة الظهار
او القتل متى افطر فيه من غير عذر لزمه الاستقبال وكذلك كفارة افطار ايقاعا لاشتمال
كفارة الظهار وكذلك ما اوجبه على نفسه ولا يكون المرض فيه عذرا ولا الطهر بين العيدين
وايام التحيض فيعذر وعليها ان تصل ذلك بحيضها وكذا اذا اوجب على نفسه صوم سنة
متتابعا فافطر في العيدين فهو عذر كالحيض وسبعة لا ذكر لها في القرآن حتى منها متتابعة

وهي صوم كفارة الافطار في شهر رمضان متتابعا لما روي ان اعرابيا جاء الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت واهلكت وقعت امرأتي في رمضان نهارا متعمدا فقال النبي
رقبة فقال لا اجد الا ان تأتي بها قال صم شهرين متتابعين قال لا استطيع قال اطعم ستين
مسكينا قال لا اجد فاتاه النبي صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر وهو بضم فيه خمسة عشر
صاعا وقال فرقه على المساكين فقال والله ما بين طابتيها اهل بيت احوج مني ومن عيالي فتبسم
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه وقال كلوا انت وعيالك بقيته وفي
يجزي احد بعدك وصوم شهر بعينه او نذره او النذر واجب بالكتاب والمعجزات الكتاب
قوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله عليه السلام من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن
نذر ان يعصيه فلا يعصه والنذر على وجهين معين ومطلق فالمعين ان يقول لله علي صوم
شهر بعينه او ايام بعينها فيلزمه ما التتابع فيه سواء ذكر التتابع او لم يذكر فان افطر يوما
منه قضاه ولا يستقبل وصوم شهر غير معين اذا اوجبه على نفسه متتابعا فوائد
المطلق ان ذكر التتابع فيه لزمه وكذا اذا نواه لزمه متتابعا حتى لو افطر يوما يستقبل والاعتكاف
شهر بعينه واعتكاف غير معين اذا اوجبه على نفسه متتابعا اذا اوجب على نفسه
اعتكاف شهر غير بعينه لزمه متتابعا سواء ذكر التتابع في ايجابه او لم يذكر
وفيمن وكل الشهر اليه فاذا اراد ان يؤخر نذره وصل فصل الغروب بنيته صائما ثلاثين
يوما وثلاثين ليلة ويكره بعد سكناها بعد الغروب بخلاف ما اذا اوجب صوم شهر
غير بعينه ولم يذكر التتابع ولا نواه فانه لا يكون فيه بالخيار ان شاء تابع وان شاء فرق ولو
نذر عند الناس الايام ودون الليالي لم يتصل نذره بشهر الليالي والايام بان الشهر
يقع على ثلاثين يوما وثلاثين ليلة الا اذا قال عند النذر متتابعا اعتكاف شهر النهار دون
الليالي يجب شهر بلا ليال لانه نذر بالايام خاصة فان تابع وان فرق لانه ذكر لفظ النهار دون الليالي
فاصل ان كل اعتكاف وجب في الايام دون الليالي فهو بالخيار ان شاء تابع وان شاء
فرق وكل اعتكاف وجب في الايام والليالي فانه يلزمه اعتكافها بصوم متتابع وان
فرق لم يجزه عليه الاستقبال وان اوجب اعتكاف شهر بعينه لزمه اعتكافه بعينه
بصوم متتابع ولو افطر منه يوما او بعضه فعليه قضاؤه ولا يلزمه قضاء ما مضى من
اعتكافه ولو لم يعتكف ذلك الشهر بعينه حتى مضى لزمه اعتكاف شهر بصوم
متتابع لانه لما مضى من غير اعتكاف صار في ذمته اعتكاف شهر بغير عينه ولو اعتكف
شهرا قبله عن نذره متتابعا اجزاه في قولهما وقال محمد لا يجوز عن نذره وبه ان اختلف

في الصوم وأربعة منها صاحبها بالخيار في التتابع والتفرق وهي النذر المطلق وآخر عن النذر المعين وقد تقدم حكمه انه يفيد التتابع به سواء ذكر التتابع فيه أو لم يذكره وأما النذر المطلق ان ذكر التتابع فيه لزمه وكذا لو نواه لزمه متابعا ما لم يفطر بوما يستقبل وان لم يذكر التتابع ولم ينوه فهو بالخيار ان شاء تابع وان شاء فرق وهي ست كفارة اليمين وصوم التمتع ان شاء تابع وان شاء فرق فهو بالشروع فيه عزمه لأنه صلى الله عليه وسلم اذا دخل على بعض نسائه يقول هل عندكم من طعام فان قالوا لا قال اني صائم نوى واعتكاف النطوع فان شاء صام فيه متتابعا وان شاء فرق وان شاء لم يصم أصلا واعتكاف الأدب المطلق وهو الدال له على ان المكلف يومين بزمانه يليقها يلزمه صوم يومين فان شاء فرق وان شاء تابع وصوم اعتكاف التطوع ان دخل المسجد بنية الاعتكاف من غير ان يوجب على نفسه شيئا كان يكون معتكفا لقدوم الامير ولقدوم الغائب المعتكفين فاذا خرج انتهى اعتكافه وهذا النوع من الاعتكاف يجوز فيه الفطر وبغير الصوم ويجوز التتابع والتفرق وانواع الصوم

فصل في النية الأولى منها قوله صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل وفي رواية لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل وفي رواية لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل رواه ابن عمر عن حفصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الدارقطني والنسائي والترمذي وحسنه وصححه بالنشديد وبروى من لم يبيت والعزم التبييت اعلم ان النية واجبة على الصائم في جميع الصيام فاذا اراد ان يصوم شهر رمضان ينوي كل ليلة لصوم الغد وبقول نويت ان اصوم لله تعالى غدا صوم فريضة رمضان اعلم ان النية وقتها من طلوع الفجر ويجوز تقديمها من الليل للضرورة لان وقت التطوع الطلوع وقت نوم وغفلة وقد لا يتبين له الفجر ومن الناس من لا يعرف الفجر فجاز التقديم وكما جاز التقديم جاز التاخير فيما كان عبنا من الصيام والسنة ان ينوي من الليل خروجا عن الخلاف وتنوي من الليل ثم اصبح مجنونا او مغمى عليه ثم افاق بعد ايام جاز صومه للصوم الاول اذا نوى في ليلته ولم يفطر بعد ذلك ولو نوى بعد غروب الشمس صوم الغد لم يجز وان نوى بالنهار ينوي انه صائم من اوله حتى لو نوى قبل الزوال انه صائم من حين نوى لا من اول النهار لا يصير صائما ولو نوى من الليل ثم رجع بنيته قبل طلوع الفجر صح رجوعه في الصيام كلها العين وغير العين ولا فرق بين المقيم والمسافر في جواز النية قبل نصف

النهار وقال زفر لا يجوز صوم المسافر الا بنية من الليل لنا ان المسافر انما يجامع في الشهر مصلا لا غير فاذا ترك الرخص صار كالمقيم في جميع احكامه ثم النية هي معرفة بقلبه اي صوم يصوم والسنة ان يتلفظ بها بلسانه فيقول اني نويت من الليل ونويت ان اصوم غدا لله تعالى عن فرض رمضان ولو قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله او نويت صوم غد اليوم ان شاء الله فعلى اصح الاقاويل يصير صائما لان الاستثناء يبطل الكلام كما في البيع بالطلاق والعتاق ونحوه وفي الاستحسان يصير صائما لان الاستثناء هذا ليس على معنى حقيقة الاستثناء وانما هو على الاستعانة وطلب التوفيق من الله تعالى فلا يصير مبطلا للنية بخلاف الطلاق ونحوه وفي الايضاح انه ينبغي ان لا يقول ان شاء الله ونويت ان اصوم غدا ان شاء الله هو الصحيح ومن نوى ليلا ثم اكل لم تفسد نيته ولو نوت المرأة في الحيض ثم طهرت قبل الفجر صح صومها قال الحلواني ويكفيها نية واحدة لكل يوم عندنا وقال مالك يكفيه نية واحدة لجميع الشهر وفي الكرخي عن ابي الحسن ان في مذهب زفر يصح صوم الشهر بنية واحدة وبه قال مالك وقد روي عن زفر ان الصائم اذا كان مقيما لا يحتاج الى النية وان كان مسافرا لم يجز حتى ينوي من الليل وقد علمنا ان المسافر لا يجزئه الا بنية جديدة لكل يوم ويجوز بنية من النهار قبل الزوال سواء كان مقيما او مسافرا وانما يجوز النية لكل يوم بعد غروب الشمس الى الزوال من الغد ولا يجوز قبل ذلك ولا بعده ويقول في كفارة الظهار نويت ان اصوم لله تعالى غدا صوم كفارة الظهار وكذلك في جميع الصيام ان ينوي الصيام وصفته ان ينوي الصوم والمضاف اليه بان يقول صوم كفارة اليمين صوم كفارة القتل ونحو ذلك ولو اقتصر على نية الصوم ان طوعا وقال نويت الصوم من غير ان يضيفه الى شيء بان يقول صوم رمضان صوم النذر صوم القضاء صوم الكفارة جاز في صوم رمضان خاصة جوابا لهم لو نوى النذر المعين وصوم التطوع ولا يجوز فيما سواه حتى ينوي بما سوى هذا الثلاثة بعني ان صوم رمضان يجزئ بمطلق النية وكذلك النذر المعين وكذلك صوم التطوع فجاز في الاداء اي هذا النذر ذكر في النية اداء او لم يذكر الصوم وفي القضاء اذا في نيته قضاء الصوم اي صوم كان سواء كان قضاء رمضان او النذر او التطوع يقول نويت ان اصوم لله تعالى غدا صوم الفرض قضاء عن شهر رمضان او اصوم غدا قضاء عن التطوع او عما اوجبت على نفسي

والنية على الغلب وهو ان يعلم بقلبه اى صوم يصوم سواء كان النذر نواه بقلبه او لسانه او لم ينو
اوقضاء او اداء او كفارة او جزاء او جزاء صيد وان افضل له ان ينوى بقلبه وتكبره
بلسانه اى السنة ان يتلفظ بهما بلسانه وان يجمع بين اللسان والقلب كما هو
الاصل في العبادات ولو اذكر بلسانه حتى قال نويت ان اصوم لله تعالى غدا صوم
فريضة رمضان ولم ينو بقلبه اى لم يعلم بقلبه اى صوم يصومه جرى على لسانه ذكر
صوم فرض رمضان لا يجوز ولو لم يذكره بلسانه ولم ينو بقلبه ولكن يشترط
نية الصوم فانه يجوز وان لم يخطر في شهر رمضان نية ذكره بجنب الذين نسوا ذكرها انوا
يشترط الصوم اذ كان نية له وقد يقوله يشترط على نية الصوم احترازا عما اذا انتفى
على انه لا يصح صياما لا يكون نية او زاد في النفل على خلاف عادته في اهل
بيتي او في عدد به على نية الصوم غدا ولم يشترط او عمل العمل على نية الصوم مثل
بقوله زاد في عشائه او عمل العمل او حمل الانسان ما بينهما من الطعام لاجل الصوم جاز
بداجواب لو في كل صوم بعينه اصل النية وهو صوم رمضان والنذر المعين ولو لم
التطوع كما تقدم وفي كل صوم لا بعينه اصل النية كصوم قضاء وكفارة وجزاء صيد
ونذر مطلق وغيرذلك لم يجزه ما لم يذكر ما ذكرنا من تبييت نية الصوم والزيادة في النفل
وعمل اليوم وتكميل استثناء على نية الصوم بل لابد من النية وان يعلم بقلبه بتعيين
ذلك الصوم الذي يصومه غدا او لو نوى الصوم في شهر رمضان تجب او نوى
التطوع في شهر رمضان او واجبا اخر او نوى واجبا اخر في شهر رمضان او لم
او نوى القضاء في شهر رمضان يقع جواب المسئلة عن فرض الوقت عن
رمضان اعلم ان صوم رمضان يتأدى بمطلق النية ونية النفل ونية واجب
اخر ولا فرق في ذلك بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم عند ابي يوسف ومحمد
لان الرخصة انما ثبتت لمن لا يلزم المعذور مشقة فاداؤهما التحق بغير المعذور
وعند ابي حنيفة اذا صام المريض او المسافر ونية واجب اخر يقع عما نوى وعن
ابي حنيفة في نية التطوع روايتان احديهما يقع عن التطوع وهو الاصح والثانية
عن رمضان وهذا معنى قول المصنف وكذلك المسافر عند ابي يوسف ومحمد
رحمهما الله فاما عند ابي حنيفة رحمه الله ان صام نية واجب اخر يقع عما نوى وان
وان صام نية التطوع يقع عما نوى وفي رواية يقع عن رمضان وهذا الذي ذكره
من الشوبة بين المريض والمسافر عند ابي حنيفة هو اختيار صاحب الهداية وذكر في المبسوط

ان المريض

ان المريض اذا نوى واجبا اخر فانه يقع عن رمضان لانه انما سقط عنه الصوم لعدم
القدرة عليه فاذا صام تبين منه القدرة فكان عن رمضان بخلاف المسافر والفرق
بين اختيار صاحب الهداية وبين ما ذكر في المبسوط انه اذا كان الصوم لا يضره ولا يزيد
في علته يقع عن رمضان وان كان يزيد في علته يقع عما نواه وهو المختار كذا في السراج الوهاج
ويجب نوى من الليل التطوع وصوم واجب اخر يقع عن الواجب عنده ابي يوسف
وعند ابي حنيفة الصوم وهو معلل بعلتين احديهما ان التعيين انما يحتاج اليه الواجب
دون النفل لان النهار متعين للنفل فلم يحتج الى نية التعيين فسقطت نية بتعيين
النفل وبقي اصل الصوم وتعيين الواجب يقع عن الواجب الثانية انما يحتج
الى التعيين الترجيح عند التعارض والواجب احق والمزية في الذمة ووجوب اسكاله
عنها فكان اسهم فتعينت نيته وسقطت نية النفل وعند محمد يقع عن النفل لان
التعيين في حق النفل لليل معتبر لانه يصح فيه نية ونية غيره فيقع التزاحم فكان
في نيته فائدة فاذا نواه وغيره سقط التعيانان للتعارض وبقي اصل النية
والنفل بنية اخرى بها عنه التطوع فيقع عن النفل وان نوى عن واجبين ان قال
تعارض التعيانان بقي تطوعا بالاجماع وان قال بالثانية يسئل الى اترجح ضي او نوى
عن قضاء رمضان والنذر كان عن قضاء رمضان استحسانا لانه واجب على
بايجاب الله تعالى والنذر بايجاب العبد وان نوى النذر المعين والتطوع لم يدر
او نهارا او نوى النذر المعين وكفارة من الليل يقع عن النذر المعين بالاجماع والتعارض
التعيين وبقي اصل الصوم فيجزئ عن النذر المعين لانه يتأدى بمطلق النية وكذا
اذا قلنا بالترجيح ترجيح المعين كما ذكر في محله ولو نوى ان يصوم من الليل يوما عن قضاء
رمضان وعليه رمضانان او نوى صوم يوم عن ظهار وعليه ظهاران او اطلق ونية
عن ظهار وعليه ظهاران كان لان يجعله عن ايهما شاء ولو نوى ان يصوم يوما قضاء
عن رمضانين لا يجوز كما اذا صلى صلاة ينوي بها عصر يوم فارغ الا يصح او كان عليه
قضاء يوم من رمضان واحد فاراد القضاء ينوي اول يوم وان لم ينو جاز وان
كان من رمضانين اختلف فيه المشايخ والصحيح انه يجزيه عن يوم ويجعله عن ايهما
شاء ولو قبل يجزيه عن الاول منهما كان سائغا ولو وجب صوم شهرين متتابعين
في اظهار يوم فرمضان فصام احدا وستين يوما للقضاء والكفارة ولم يعين القضاء
جاز لان الغالب ان الانسان يبدأ بالقضاء ووقت النية من غروب الشمس

الى طلوع الفجر الثاني ولو نوى قبل غروب الشمس صوم الغد لم يجز وقد ذكرنا ان البيتوتة وقتها
مع طلوع الفجر ويجوز نقدها من النصف للضرورة ويجوز تاخيرها والمستحب ان ينوي من الليل
عروجامع الخلاف فان نوى البيتوتة من الليل ينوي بها بالنهار اي وقت كان
الى الزوال وكذا لو تحقق ترك البيتوتة من الليل في الصحيح جزاه البيتوتة فيما بينه وبين
الزوال وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لابد من وجود البيتوتة في اكثر
النهار وتصفه فوقت الطلوع الفجر الى وقت الضحوة الكبرى لا وقت الزوال فيشترط
البيتوتة قبلها ليتحقق في الاكثر ولكن اذا نوى الصوم من النهار يجوز انه صايم من اول
حتى لو نوى قبل الزوال انه صايم من حين نوى لا من اول النهار لا يصير صايما وقد تقدم
وقال الشافعي لا يجوز الا بيتوتة من الليل لقوله عليه السلام لا صيام لمن لم ينو الصيام
من الليل ولانه لو افسد يجزه الاول لتقدم البيتوتة فدل انها في ضرورة لانه لا يجزيء بالنفل
النفل لانه متجزيء عنده ولنا قوله عليه السلام صوموا لرؤيته الاعرابي برؤية الهلال
بزء رمضان بعد الصبح وقبل شهادته الا من اكل فليمسك بقية يومه ومن لم ياكل
فليصم وما رواه محمول على نفي الفضيلة او الكمال مثل لا صلاة الا بوضوء ولا صلاة
بحضرة المسجد الا في المسجد قال في السراج الوهاج انه يجوز البيتوتة قبل الزوال وقد تم
يوجد منه بعد الفجر ما يفسد الصوم اما اذا وجد ما يفسده وتيقنه من الاكل او الشرب
او الجماع لم يجز البيتوتة بعد ذلك ولا فرق في ذلك بين المقيم والمسافر
اعني في جواز البيتوتة قبل نصف النهار وقال زفر لا يجوز لان البيتوتة في
رمضان بالنهار قال صوم رمضان غير مستحق عليه وهو صوم واجب فصار كصوم
القضاء فاذا زالت الشمس ولم ينوه لا يجوز البيتوتة بعده اي بعد الزوال
اي لا يجوز البيتوتة بعد الزوال في الصيامات كلها بالاجماع ولا بعبرة بذلك
اليوم الذي نوى بيتوتة الصوم بعد الزوال عن رمضان ولا عن غيره اي غير رمضان
من قضاء الصوم اي من انواع الصيامات كلها هو عليه قضاء وذلك اليوم
الذي نوى فيه بعد الزوال ولا كفارة عليه ولا يفطر بعد الزوال شيئا بالقضاء بين
فان افطر بان اكل او شرب عامدا بعد الزوال ولم ينو الصيام قبل الزوال
فلا شيء عليه غير القضاء ولا كفارة عليه وكذلك اذا افطر قبل الزوال ولم ينو الصيام
من الليل عليه القضاء ولا كفارة عليه وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال اذا
افطر قبل الزوال يجب الكفارة لانه بعرضية ان يصير صوما ان نوى قبل الزوال

فوت هذا الامكان وتفويت الامكان بمنزلة تفويت الاصل كما في الشفيع فان للمشتري
منه كما بينه الصاحب الاول التفويت الا ترى انه لو كان ابا بعض الصاحب انتهى التفويت
الامكان ثم الصوم على ضربين ضرب فالصوم العين كصوم رمضان وصوم النذر
وصوم النذر في يوم بعينه او شهر بعينه وما سواها اي وما سوا هذه الثلاثة فالصوم من
اي فهو صوم ونفل ثم الصوم العين يجوز بنية قبل الزوال او بعد البيتوتة من الليل
فان نوى من الليل كان افضل قال في السراج الوهاج النفل كله يجوز بنية قبل الزوال
الا صوم سنجبة ومكروهة والمعنى قبل نصف النهار وقال مالك لا يجوز صوم النفل الا بنية
من الليل فانه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح لا ينوي الصوم ثم يبدو له فيصوم
روت عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان دخل على اهله فيقول
هل عندكم من غداء فاذا قالوا لا قال اني صايم وان نوى النفل بعد الزوال لم يجز وقال
الشافعي يجوز ويكون صايما من حين نوى وهو يجزيء عنده الا ان من شرطه الامساك
في اول النهار والصوم الذي لا يجوز بنية الا من الليل وقال الشافعي لا يصح بنية
من النهار في جميع الصيامات لا صوم النفل خاصة ويستحب ان يقول عند افطاره
الحمد لله الذي اعانني فصمت ورزقني فافطرت قال في شرعة الاسلام ويعجل
الافطار ولا يصلي المغرب قبل افطاره ويفطر على حلاوة والافضل ان يكون الفطور
تمرا فان لم يجد فعلى ماء طهور وكان النبي صلى الله عليه وسلم يفطر ثلاث تمرات
او على شيء لم تمسه النار وقبل كان يفطر في الصيف على الماء وفي الشتاء على التمر
ويدعو عند الافطار بما شاء حوائجه ويقول عند اول لقمة ياواسع المغفرة اغفر لي وتقبل
الحمد لله الذي اعانني فصمت ورزقني فافطرت ويفطر صائما من اهل الاعمال
مثل مثل اجره ولا يجمع بين الصوم والوصال عند افطاره بنوم تاب الصيام
ويبطل فائدة الصوم وهي قهر النفس ولا باس بتناول الشهوات للصائم فقد ورد في الحديث
ثلاثة لا يبالون عن نعيم المطعم والمشرب المفطر والمستحم وصاحب الضيف انتهى الكلام
ستره الله اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت وبك امنت وعليك توكلت
اسمت وعليك توكلت والصوم الذي نويت صوم لوجهك خالصا فاغفر لي
ما قدمت وما اخرت وما اسررت وما اعلنت وما انت اعلم به مني يا ذا
الجلال والاكرام يا ارحم الراحمين **فصل** في الصوم الاصل في وجوبه اي فرضيته صوم
رمضان فرضيته فكفته بالنص والخبر وعلى فرضيته انعقد الاجماع ولهذا يكفر جاحده

قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب اى فرض عليكم الصيام هو مصدر صام والمراد بهم
شهر رمضان كما كتب اى كتابة مثل ما كتب فهو صفة مصدر محذوف على
الذين من قبلكم على الانبياء والامم من لدن آدم عليه السلام الى عهدكم فهو عباده وقد
والتشبيه باعتبار ان كل واحد صوم ايام اى انتم معتدون بالصيام فى ايام كما
من كان قبلكم وقوله تعالى فمن يشهد منكم الشهر فليصمه اى فمن كان شاهدا
اى حاضرا مقيما غير مسافر فى الشهر فليصم فيه ولا يفطر والشهر منصوب على
الظرف وكذا الطاء فليصمه ولا يكون مفعولا به لان المقيم والمسافر كلاهما شاهدان
للشهر وقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم
الهلال بضم الغين المعجمة وتشديد الميم اى حال بينكم وبينه غيم فاكملوا عدة شعبان
ثلاثين يوما ثم صوموا وقوله الشك عن ابى هريرة وفى رواية لمسلم فان غم عليكم فاقدروا
له وقوله عليه السلام على الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
واقام الصلاة وايتاء الزكوة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا رواه
البخاري ومسلم وغيرهما عن غير واحد من الصحابة وقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته
وصوموا لاستهلاله كم والجواب ركبتم واذوا زكاة اموالكم طيبة بها انفسكم ودخلوا الجنة
بسلام وروى ان رجلا جاء الى رسول الله فقال ابصرت الهلال فقال النبى صلى الله عليه
وسلم اتشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله قال نعم فقال عليه السلام يا
بلال رضى الله عنه قم بالناس فاذن فى الناس فليصوموا غدا رواه الاربعة
قال محمد بن الحسن رضى الله عنه لا يصام اليوم الذى يشك فيه انه من رمضان الا لعلمه
اعلم انه ينبغى للناس ان يتحروا الهلال فى اليوم التاسع والعشرين من شعبان
وقوله كوينبغى اى يجب وكذا ينبغى ان يتحروا هلال شعبان ايضا فى حق اتمام العدة
فان رؤى صاموا وان غم عليهم اكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا للحديث
الذى ذكرناه ولان الاصل فى هذا الشهر فلا ينتقل عنه الا بيقين ولم يوجد وفى
دليل على ابطال قول الكرخى قال فى الايضاح اذا غم الهلال ولم يشهد به اهل
يرجع به الى قول اهل الخبرة العدول ممن يعرف علم النجوم الصحيح انه لا يقبل قولهم
لقوله عليه السلام نحن امة امية لا نحسب ولا نكتب الشهر هكذا وهكذا وهكذا واشار
بجميع اصابع يديه ثلاث مرات ثم قال وهكذا وهكذا وهكذا وحبس ابهامه
فى الثالثة اى الشهر يكون ثلاثين ويكون تسعة وعشرين وفى الكرخى الرجوع

الى قول

الى قول المجتهدين مخالف للشرع لان النبى صلى الله عليه وسلم منع من الرجوع الى قولهم
فقال من اتى كاهنا او منجما فصدقه بما قال فهو كافر بما انزل على محمد ولا يصومون يوم
الشك الا تطوعا وهو يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان وكونه شكا اما حين
كان شبهة الفرضية بنفل ان يكون من رمضان او نافلا بقال ان يكون من رمضان واحتمل ان يكون من
شعبان وان لم يكن شعبان مشتبها بان كانت السماء مصحية نظرت ان كانت
بعده الثلاثين منه متتابعة بطل النقصان فيكون شكا وان كانت متحية
سليمة من العلل ولم يكن فى اول شعبان ما يمنع الشهادة فمن يكون يوم الصوم شكا ام لا
قال فى الغياث ينبغى ان يقال ليس بشك لانتفاء دليل الشك ويحتمل ان
يكون شكا للتقصير فى طلب الهلال او لعدم اصابة المطلع وفى النهاية يوم
الشك هو اليوم الاخير من شعبان الذى يحتمل انه اول يوم من رمضان او اخر يوم من
شعبان وقوله صلى الله عليه وسلم نية التطوع جائز سواء كان صائما قبل ذلك او ابتدأ الصوم
نية وكره ان يصوم نية عن رمضان او عن واجب آخر او اعرف فيه كراهة
لا خلاف بين العلماء انه لا يجزيه صوم بنية رمضان والافطار فى المصنف فيه
الكراهة اما لاجل كراهة التحريم وهو صوم العيدين وكذلك كره ان يصوم بنية واجب آخر
قال صامه بنية واجب آخر من نذر او كفارة او قضاء لا يسقط عنه لانه لا يجزيه
ان يكون من رمضان فلا يكون قضاء بالشك واما صومه بنية التطوع فاكثر
المشايخ بناء على انه لا يكره وعند بعضهم يكره واختلف فى الافضلية فذهب
صاحب الهداية وقاضيخان والبسابيع والوجيز الى ان الافضل ان يصوم يوم الشك
المفتون ويأمرون العوام بالصوم اى الانتظار الى نصف النهار ثم يفطرون
قال صاحب الهداية وهو المختار وذهب محمد بن سلمة والجمهور الى ان الافضل
الافطار وبه كان يفتى محمد بن سلمة وروى اسد بن عمرو قال اتيت باب
حنيفة فاتى ابو يوسف وعليه عمامة سوداء ورداء سوداء وخف اسود
وهو راكب على فرس اسود وعليه سرج اسود ولبد اسود وما عليه من البياض الا
لحيته البياض فافتى ان من افطر فقد اصاب السنة قال اذن افتى
قد نوت منه فقال لى فى اى صام كذا فى النهاية وقال بعضهم الافضل
ان يفطر اذا كان يوافق صوما كان يصومه قبل ذلك بان كان عادته ان
يصوم يوم الخميس او يوم الاثنين فوافق ذلك يوم الشك فلا بأس ان

يصومه او يكون صائما قبل ذلك من شعبان فرض يوم الشك وروى ان عليا كرم الله وجهه كان يضع كور اقبيانه بين يديه يوم الشك فاذا استفتاه مستفت بعث بعضها الى بعض المستفتى وروى عنه ايضا انه كان يصومه بنية شعبان ويقول لان يصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان وقال عمر يصبح يوم الشك متنفلا عن اهله ولا عازما على الصوم فان تبين انه من رمضان عزم على الصوم والا لم يتبين افطر قال محمد والفتوى على هذا القول وقال ابن مسعود لان افطر يوما من رمضان ثم اقضه احب الى من ان ازيد فيه ما ليس منه وقال الشعبي كان عمر وعثمان وعلي ينهيان عن صوم يوم الشك وكانت عائشة رضي الله عنها تصومه تطوعا والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم ولانه يوم من شعبان لقوله عليه السلام فان غم عليكم فاكملوا شعبان ثلاثين يوما واذا كان من شعبان فصيامه بنية الفرض لم يجز وان صامه بنية التطوع لم يكره عندنا وقال الشافعي يكره ولو كان منه ورد في اهل النية بخوان يقول ان كان غدا من رمضان فهو صائم عنه وان كان من شعبان فهو صائم عن واجب آخر فان ظهر انه من رمضان اجزاه لان المرء واقع في الجملة بنفي الاصل صحيحا وذلك كاف لصحة الصوم وفي الجملة بنفي المسئلة على وجوه احدها ان ينوي صوم رمضان وهو مكروه لما روينا ولانه شبيه باهل الكتاب لانهم نادوا في مدة صوموا ثم ان ظهر ان اليوم من رمضان يجزيه لانه شهد الشهر وصامه وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا وان افطر لم يضمنه لانه في معنى المظنون ولم يقل مظنون لان حقيقة المظنون ان يثبت الظن بعد وجوبه بيقين وهاهنا ما اداه فشرع فيه على ظن انه لم يؤده ثم علم انه قد اداه وما صح فلم يثبت وجوبه بيقين فلم يكن هو مظنونا حقيقة الا ان في كل منهما شرع مسقط للواجب عليه لا عزما له كان كل واحد منهما في معنى الآخر والثاني ان ينوي عن واجب آخر وهو مكروه ايضا لما روينا الا ان هذا دون الاول في الكراهة لان كراهة الاول ثابتة بالنص والمعقول وهو التشبيه باهل الكتاب وقد انتفى فسلم المعقول فيما اذا نوى واجبا آخر فيكون دون الاول في الكراهة ثم ان ظهر انه من رمضان يجزيه لوجود اصل النية وان ظهر انه من شعبان

فقد قيل يكون نفلا بناء على ما قلنا ان ما وجب اعتبارا يصوم يوم العيد واصل يوم الكراهة لا يمنع الجواز كالصلاة في الارض المغصوبة وقيل اخراجا على الذي نواه وهو الاصح والثالث ان ينوي التطوع وهو غير مكروه لقوله عليه السلام لا تصام اليوم الذي يشك فيه الا ان يوافق صوما كان يصومه فالصوم افضل بالاجماع وكذا اذا صام ثمانية ايام من آخر الشهر متعمدا وان افرده فقد قيل الفطر افضل احترازا عن ظاهر النهي وقيل الصوم افضل اقتداء بعائشة وعلي رضي الله عنهما فانهما كانا يصومانه ويختار ان يصوم المفتي ويفتي العامة بالصوم الى قبيل الزوال ثم يأمرهم بالافطار تقية لهذه الرواية فان عندهم يجب ان يصام يوم الشك بنية رمضان فانه توافق العامة بادنى النفل ويعلم عندهم انه خالف النبي صلى الله عليه وسلم حيث نهى عن صوم يوم الشك مطلقا وبه المفتي خالفه او يقع عندهم انه قضاء فان جاز النفل يجزئ الفرض بل اولى فعلى هذا لا ينبغي ان يفتي بذلك لما قلنا والرابع ان يفتح في اصل النية بان ينوي ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان وفي هذا الوجه لا يصير صائما لانه لم يقطع عزيمته وصار كما اذا نوى ان وجد غدا غدا يفطر وان لم يجد يصوم والتضجيع في النية التردد فيها وان لا يشتهيها ما خوذ من ضجيع في الامر اذا ضعف عنه نظر فيه وحاصل ان يضجع في وصف النية بان ينوي ان كان غدا من رمضان فهو عنه وان كان من شعبان فهو عن واجب آخر وهذا مكروه لتردده بين امرين مكروهين احدهما صوم رمضان وصوم واجب آخر الا ان كراهة احدهما اشد من كراهة الآخر لتردده بين صوم رمضان لا يسقط الا عزما لان الكلام فيما ينوب عن واجب آخر على تقدير وعن فرض رمضان وكان مسقطا للواجب عن ذمته ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاه لعدم التردد في اصل النية لان رمضان يتادى بنية واجب آخر وبنية التطوع وبنية رمضان وان ظهر من شعبان لا يجزيه عن واجب آخر لان بخلاف النية للتردد فيها واصل النية لا كيفية بل لا بد فيها من تعيين النية كما يكون تطوعا غير مضمون بالقضاء للشروع فيه مسقطا لا عزما ولو كان مسافرا ونوى بالصوم في يوم الشك عن واجب آخر غير رمضان لم يكره صومه عند ابي حنيفة لان اداء الصوم غير واجب عليه فلم يكن صومه لغير رمضان شبيها بالزيادة ويقع عما نوى سواء بات انه من رمضان او من شعبان وعندهما يكره له كما يكره للمقيم ويجزئ عن رمضان ان بان منه وقال بعضهم الافطار في يوم الشك افضل من صوم يوم

الشك بنية التطوع الا اذا وافق صوما كان يصومه قبل ذلك فحينئذ يكون عازما ان
يصوم غدا يوم الخميس او يوم الاثنين فوافق ذلك يوم الشك فلا بأس بان يصومه ايكون
صياما عما قبل ذلك من شعبان فيصل يوم الشك وقد تقدم الكلام فيه وصورة ما اذا شك
ان يستهل غدا في يوم الشك ظنا العلم وكمل غدا يوم الاثنين فحينئذ يوم من شعبان اذ كمل
يكمل ثلاثة فاول يوم من رمضان اما آخر يوم من شعبان وقد تقدم بيان يوم الشك والكلام
فيه ولو راى الهلال بالنهار يوم الشك قبل الزوال او بعد الزوال فهو لليلة الماضية ولا
يكون ذلك اليوم من شهر رمضان في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف
رحمه الله انه قال اذا راى قبل الزوال فهو لليلة الماضية ويكون ذلك اليوم من رمضان
واذا راى بعد الزوال فهو لليلة المستقبلة اذا كان بعد الشمس اما اذا كان قبل الشمس
فالشهر ماض وفي الاوقات اذا راوا الهلال نهارا اتموا الصيام في يومهم
سواء كان قبل الزوال او بعده هو المختار وفي الفتاوى اذا راوا الهلال قبل الزوال
او بعده لا يصام به ولا يفطر وهو لليلة المستقبلة وقال ابو يوسف ان راوه بعد
الهلال لذلك واذا راوه قبله فهو للماضية قال صاحب المنظومة في مقالة ابي
يوسف وبالنهار لو راوا هلالا فليفطروا ان يكن قبل الزوال ولو ان اهل مصر
يروا الهلال فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا وفيهم رجل صام يوم الشك
بنية الفرض اي بنية فرض رمضان ثم راوا الهلال ليلة تسع عشرة او لليلة العشرين
من رمضان فعام اهل المصر تسعة وعشرين يوما وذلك ان رجلا صام ثلاثين يوما وان
اهل المصر قد اصاموا في افطارهم يوم الشك واكمال عدة شعبان ثلاثين يوما
امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم فان غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما
وامسوا اولم ينووا اي ان لم ينووا صوما بنية ما بل اكتفوا بالامساك وقد اساء وذلك
الرجل وان كتب كرويا حيث صام يوم الشك بنية رمضان وقد عصى لقوله صلى الله
عليه وسلم من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم ولتشبهه باهل الكتاب
في كونهم زادوا في مدة صومهم واحطاء السنة ولو ظهر بعد ذلك صوابه حيث لم
يكمل عدة شعبان ثم ينبغي للناس اي يجب ان يفطروا هلالا ليوم التاسع
والعشرين من شعبان وكذا ينبغي ان يفطروا هلال شعبان ايضا في حق اتمام
العدة فان راوه صاموا وان لم يروه اكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا
لان الاكمال يقام الشهر فلا ينتقل عنه الا بدليل ولم يوجد ووقت الصوم من الفجر

طلوع الفجر

طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لقوله تعالى وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من
الخيط الاسود من الفجر وتحقيقه بياض النهار وسواد الليل ثم قال ثم اتموا الصيام الى الليل
وقال عليه السلام الفجر فجران فاما الذي كالذنب فانه لا يحل شيئا ولا يحرم شيئا والبجرة التي
به وقيل انه لا يحل صيدا بالفجر ولا يحرم طعاما وقت الشفق الذي يعترض الافق فعنده تحل
الصلاة ويحرم الطعام وقال عليه السلام ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا
اذان ابن ام مكتوم ولا يغرنكم هذا الفجر المستطيل وكن الفجر المستطير والصوم هو الامساك
عن الاكل والشرب وبجماع مع النية هذا هو حد الصوم وما ذكره قبل هذا هو وقته
فان قلت هذا الحد ينتقض طرده بالمكاتب فانه قد ينوي بعضه ويكون صوما كامل الناسي
جامع فان صومه اكمل من صوم من لم يوجد منه الامساك وقد يوجد جميعه ولا يكون صوما
كالمسافر ينوي والتقاء وينتقض العكس وهو وجود طلوع الفجر صوما وان لم يوجد النهار
فالنهار من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم لزمان هو ضوء الشمس فالجواب ان
نقول الاستدلال ان الامساك موجود في الناسي فان الامساك الشرعي موجود في كل
الناسي لان الشرع اضاف الفعل الى الله تعالى حيث قال فان الله اطعمه وسقاه
فيكون الفعل موجودا من العبد وهو الاكل فقد وجد منه الامساك ونقول المراد بالامساك
القصدي والناسي غير قاصد فلا ينقض الامساك القصدي الا ضافي فنفي والمجامع
في الحائض قصد فالواجب ان نراعي في الحد ان يقال بدون الشرع واما على العكس فنقول المراد
من النهار هو الشرعي وهو من طلوع الفجر فيندفع ذلك الاشكال وقولهم النية
لان الصوم في حقيقته اللغة هو الامساك الا انه زيد عليه النية في الشرع ليتميز
العبادة عن العادة وقال ابن ابي عوف في شرحه اعتبار النية في الصوم
قول سائر اصحابنا وقال زفر ليس من شرط صوم رمضان النية في حق الصحيح المقيم
لان صوم رمضان يستحق العين فعلى اي وجه وقعه وقع عن رمضان ولنا قوله تعالى
وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين فشرط في العبادة النية ومن سافر
في شهر رمضان قبل الفجر فله ان يفطر وهو من اصحاب الاعذار الذين جاز لهم الفطر
لان سائر بعد طلوع الفجر اي كان مقيما في اول النهار ثم يفطر بقية يومه اي لا يجاز له
الفطر ويجامع بخلاف الاقامة الا من عذر من مرض او نحوه فان افطر بعد ما اصبح مقيما
صائما فعليه الكفارة في استحسان وفي القياس لا كفارة عليه وهو قول زفر وعليه القضاء
دون الكفارة والافضل ان يصوم في سفره ان كان يقدر على الصوم قولا بالموجب قال

في السراج لو واجه هذا لو لم يكن رفقاؤه وعامتهم مفطرين اه اذا كانوا مفطرين او كانت النطفة منتنة بتهم فالافطر افضل لموافقة الجماعة كذا في الخانية وفي التاتارخانية ان الافطار ان كان بحجة المشقة فان افطر وقضى جاز لان السفر لا يعرى عن المشقة فجعل نفسه عذرا بخلاف المرض لانه قد يخف بالصوم فشرط كونه مفضيا الى المشقة وقال الشافعي الفطر في السفر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ولان رمضان افضل الوقتين فكان الاداء فيه في عدة من ايام اخر وما رواه محمول على حالة الجهد اذ عند فرط المشقة فانه روي ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا مغشيا عليه والناس يجتمعون عليه فسأل عن ذلك فقالوا انه صائم وكان مسافرا فقال عليه الصلاة والسلام ليس من البر الصيام في السفر يعني لمن يدخله فوات الصوم في السفر عزيمة وفي الحضر رخصة وفي الامان بالعزيمة افضل فيكون الصوم في السفر افضل عملا بالعزيمة بخلاف قطر الصلاة فانه عزيمة لا رخصة عندنا خلافا للشافعي وقد تقدم الكلام عليه في فصل صلاة المسافر وقوله بخلاف اي احكام النسيان في الصوم وما يتعلق بذلك الاكل فيه اي في حكم النسيان لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للذي اكل وشرب ناسيا اتم صومك فانما اطعمك الله وسقاك رواه البخاري ومسلم وغيرهما وفي رواية من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فان الله اطعمه وسقاه رواه مسلم والبخاري واللفظ لمسلم وقال صلى الله عليه وسلم من افطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة رواه الدارقطني وقال اسناده صحيح وكلهم ثقات تفرد به ابن مرزوق وهو ثقة وهذا الحديث مشهور بحجة الفقهاء والناس يقبلون ما يقبل قال عبد القادر في الغنية تخريج احاديث الهداية قال ابو حنيفة لو لا قول الكل قلت يقتضي ولكن اتباع الاثر اولى اذا كان صحيحا قال الكاساني وحديث صححه ابو حنيفة لا ينبغي لاحد فيه مطعن وكذا انتقده ابو يوسف حيث قال وليس هذا حديثا ذا بجزاء على تركه وكان من صيارفة الحديث قال يحيى ابن عبد القادر في الغنية هو كما صححه فقد رواه الشيخان وغيرهما وليس احد من الحفاظ اذا صحح حديثا لا ينبغي لاحد فيه مطعن والصحيح كتب الحديث صحيح البخاري ومسلم ولم يجمعوا على تصحيح كتاب مرجاه في صحيحهما

ونقل الكاساني

ونقل الكاساني نظير ما سبق في رواية الحديث فانه بنسبته طاعنا في صحة رواية الحديث ان يكون الراوي حافظ الحديث من وقت سماعه الى وقت اداءه وقد وقفت رواية انتهى كلام عبد القادر وفي الحديث وهو قوله فانما اطعمه الله وسقاه لطف الله تعالى بعباده والتيسير عليهم ورفع المشقة والحرج عنهم وقد روي احد هذا الحديث بسبب فاخرج عن ام حكيم بنت دينار عن مولاتها ام اسحاق انها كانت عند النبي صلى الله عليه وسلم فاتي بقصعة من ثريد فاكلت معه ثم ذكرت انها صائمة فقال لها هلمي واليدين الآن بعد ما شبعت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اقضي صوما مكانه فانما هو رزق ساقه الله اليك وفي هذا رد على من فرق بين قليل الاكل وكثيره ومن المستظرفات ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار ان انسانا جاء الى ابي هريرة فقال اصبحت صائما فنسيت فطعمت فقال ليس عليك شيء ثم جئت الى ابن عباس فقلت نسيت فطعمت وشربت فقال لا بأس الله اطعمك وسقاك قال ثم جئت الى ابن الزبير فقلت نسيت فطعمت فقال ابو هريرة انت انسان لم يجعل الصيام ومن اكل او شرب او جامع ناسيا لم يفطر استحسانا والقياس ان يفطر وهو قول مالك وابن ابي ليلى لانه وجد ما ينافي الصوم فاشبه العمد كالكلام ناسيا في الصلاة قال الداودي ونسخ قول الكلام بقوله في الحديث اولا على رفع الاثم فلما اسلم وجود منذ الصوم فالصوم باق لاسكان المفوات بالنية وضده الاكل مع النية وقال سفيان الثوري ان جامع ناسيا افطر لان الاثر ورد في الاكل والشرب والجماع ليس في معناه ولنا قوله صلى الله عليه وسلم للذي اكل وشرب ناسيا تم على صومك فانما اطعمك الله وسقاك واذا ثبت هذا في حق الاكل والشرب ثبت في الجماع لانعدام الفارق اذ لا فارق في الكفارة بين اكل واحد منهما كما لا فارق في باب الصوم بخلاف الكلام في الصلاة لان هيئة الصلاة مذكرة فلا يعتبر الكلام فيها ولا ذكر في الصوم وكان النسيان فيه لم يكن ولا فرق في ذلك بين صوم الفرض والنفل لان النفل لم يفصل وقال مالك ان كان في صوم الفرض يقضي وان كان في التطوع لا قضاء عليه فان قيل الحديث الذي تمسكتم به معارض بقوله صلى الله عليه وسلم الفطر مما دخل وهو مشهور قلنا هذا الحديث مخصوص منه الجماع والدخان والحديث الذي تمسكنا به غير مخصوص وغير المخصوص

من المعصوص واعلم ان بذا ان اكل وشرب ناسيا بعذ انوى الصوم اما لو اكل ناسيا قبل
ان ينوي الصوم ثم نوى الصوم لم يجزه وقدم المصنف الاكل لانه قدم في الحديث
وفيه بقوله ناسيا اذ لو اكل مكرها او جومعت المراة مكرهة او مانية او لبس الجنابة في
حلق النائم فسد صومه خلافا لزفر في المكره وللشافعي في وجهاد وجه قول زفر ان
المكره اعذر من الناسي فاذا لم يفطر الناسي فالمكره اولى لنا الحديث ورد بخلاف
القياس فلا يقاس عليه غيره والشافعي اعتبرها بالناسي لنا قال في الهداية وان كان فيطر
او مكرها فعليه القضاء عندنا وقال الشافعي لا قضاء عليه والمختلي هو ان يكون ذاكرا للصوم
غير قاصد للشرب كما اذا تمضمض وهو ذاكر للصوم فسبق الماء الى حلقه وانشاء على
وبلع الريق بعد ما تذكره انسان فقال له انك صائم او في رمضان فلم يتذكر او قال انسيت
بصايم ثم تذكر بعد ذلك انه صايم فسد صومه عندنا ابو يوسف قال النسيان
ارتفع حين ذكر لان قول الواحد حجة في باب الديانات وعند زفر والحسن
بن زياد لا يفسد لانه متى ما لم يتذكر وان راى صايما ياكل اسباصبعه يجوز انه تصايم
قالوا ان كان شابا اخبره وان كان شيخا لا يخبره لان للشاب قوة
بدون الاكل والشيخ ضعيف لا يقدر كذا في خانية وفي الواقعات ينبغي
نظر الى صايم ياكل هل يسعه ان لا يذكره ان راى فيه قوة يمكنه ان يتم الصوم الى الليل
ذكره وان خلا والمختار انه يذكره ولو اخذ لقمة ليتاكلها وهو اس فلما مضغها تذكر
انه صايم فابتلعها وهو ذاكر قال بعضهم لا كفارة عليه وقال بعضهم عليه الكفارة وقال
بعضهم اذا ابتلعها قبل ان يجد طعمها فعليه الكفارة وان اخرجها ثم اعادها فابتلعها لا كفارة
عليه قال ابو الليث وبذا اصح لانه لما اخرجها صارت النفس نفسا فاما دامت
في فمه يتلذذ بها فلو صب الماء في فم الصايم انسان فدخل جوفه فسد صومه وبذه
المسئلة حربت بقولنا سابقا ان بذا لم يدخل في كلام الناسي وقال زفر لا يفطر لانه
اعذر من الناسي لعدم قصده ونسيانه وجد المفسد للصوم حقيقة من قبل غير صاحب
الحق فكان النقص فيه للحقا بالعدم وعلى بذا لو جومعت المجنونة وهي صايمة فعند
زفر لا قضاء عليها لحقا بالناسي وعندنا عليها القضاء لما مر وصورت المسئلة
اذا نوت وهي صحيحة ان تصوم غدا ثم اعترض الجنون فان الجنون لا ينافي الصوم
وانما ينافي النوم والقصد ولو تمضمض فسبق الماء حلقه ودخل جوفه فان كان ذاكرا
لصومه فسد صومه لان بذا الحلي لناسي فعليه القضاء دون الكفارة وقال

الشافعي لا قض

ان في لا قضاء عليه وفي الهداية ان كان تحليلا او مكرها فعليه القضاء عندنا
وقال الشافعي لا قضاء عليه احتج الشافعي بقوله عليه السلام رفع عن امتي الخطا والنسيان
وما استكرهوا عليه ولان عذر المتحلي فوق عذر الناسي فان الناسي قاصد الى الشرب
غير قاصد الى الجناية على الصوم وبذا غير قاصد الا الى الشرب والى الجناية على الصوم
فاذا لم يلزم الناسي القضاء عندنا اولى فلنا ما قبل الحديث رفع الاثم دون الحكم وبه نقول
ولان وجود الخطا والاكراه غالب وندر النسيان غالب ولان النسيان من قبل من له
الحق والاكراه من قبل غيره فيفترقان كالمقيد والمريض في قضاء الصلاة يعني اذا
صلى قاعدا مع القيد يقضي بخلاف المريض اذا صلى قاعدا فانه لا يقضي لان المقيد عذره
من غير صاحب الحق والمريض عذره من قبل من له الحق والله تعالى اعلم بالصواب
الصوم لا يفسد وقال ابن ابي ليلى ان كان الصلاة مكتوبة صومه تام وان كان الصلاة
التطوع فسد لانه مضطر الى الاول دون الثاني وقال الشافعي لا يفسد صومه في الفرض
والنفل جميعا وقال بعضهم اذا تمضمض فاما لم يفسد وان تمضمض اكثر فسد وقال
بعضهم ان تمضمض للجنابة لا يفسد وان كان لغيرها فسد والاصح على القول الاول
ذرعا بين الثواب حلقه اي سبق الى حلقه لا يفسد صومه وان اكله عمدا اي تعمد
اكل الثواب فابتلعه فسد صومه وعليه القضاء دون الكفارة ولو دخل حلقه غبار
الطاحونة او طعم الادوية او الدخان او ما سطع من غبار الثواب او ريح او جواهر
الثواب وانشباهه ذلك لم يفطر لان هذه الاشياء لا يمكن الاحتراز عنها ولو رمى الى
قبل مجنبة عنب او غيرها فسبق الى حلقه وهو ذاكر لصومه افطر وكذا اذا رمى الى فيه حجر
او درهم فدخل حلقه فانه يفطر كذا في الايضاح الفرق بينه وبين ما دخل الافطر والنبع الى الحق فيفطر لان
تحرز عنه ولو كان بين اسنانه شيء من الطعام فدخل حلقه بغير فعله اي بغير ذاكر ذلك
لم يفسد صومه وان اكله متعمدا اي ذاكرا لذلك ان كان اقل من قدر الحمصة اي ان كان
مقدارا يسيرا دون الحمصة لم يفسد صومه وان اخرجه بيده واكله افطر وان كان مقدار
الحمصة فصاعدا فعليه القضاء دون الكفارة وقال زفر يفسد الصوم به وان قل
لان الفم لحكم الظاهر فان وصل منه شيء الى الباطن مع التذكر كان فطرا وان قل
وصل وللناس ان القليل تابع للاسنان لعدم امكان الاحتراز فكان في معنى الريق والكثير
يمكن الاحتراز عنه ومقدار الحمصة كثير وما دونها قليل وقيل مقدار الحمصة وما دونها
قليل وما فوقها كثير وقال ابو نصر هذا القليل ما يقدر على ابتلاعه من غير ريق

وما لا يقدر عليه الا بربق فوكز وتابع بهمة كانت بين اسنانه لا يفسد صومه لانه
كذا في الذخيرة ولو اكلها ابتداء اي تناولها من الخارج يفسد صومه وبذا اذا لم يمضغها
وفي وجوب الكفارة اختلاف المشايخ قيل لا يجب لانه ناقص وعليه فحوى كلام
البزدوي قال الصدر الشهيد المختار انه يجب الكفارة لانها من جنس ما يتغذى بها اذا
اذا مضغها فوجب فسد صومه لانها تتلاشى في المضغ وان استرسل الخياط في انفه حتى خرج
واستنشق افسد صومه وان فتل الخياط الخيط وبله بريقه ثم ادخره ثانيا وتابع في فتله حتى
ذلك الريق فسد صومه وصار كما اذا اخرج ريقه ثم ابتلعه ولو اداره بلسانه في فيه من
غير مضغ فخرج الخيط خلقه ولم يتفتت منها شيء لم يفطر وهو بمنزلة السلك المبتل اذا
اداره في فيه وعلى هذا امتص النواة الصغيرة واداره بها بخلاف السكر والفانيذ واذا
اكل او شرب او جامع ناسيا فظن ان ذلك يفطره ثم اكل بعده متعمدا عليه القضاء
دون الكفارة وان كان عالما ان الاكل ناسيا لا يفطر ثم اكل بعده
متعمدا ففي ظاهر الرواية عليه الكفارة وهو قولهما وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا
كفارة عليه وان كان عالما لقيام الشبهة لكنه يأثم بالنظر الى تلبس الفطر كوطء الرجل
جارية ابنه مع علمه بالتحريم ووجه الظاهر انه لاشتباه مع العلم فلا شبهة ولو احتجم فظن
ان ذلك يفطره ثم اكل متعمدا ان كان عالما بالجزء وهو قولهما على انه عليه وسمه
افطر الحاجم والمحجوم فظنه على ظاهره وانه يفطره فافطر متأولا لا يجب الكفارة عند
محمد وعند ابي يوسف يجب او استفتى فقيها تبرى فافاد الصوم بالجارة يعني
فقيها بوجه من الفقه ويعتمد على فتواه في بلده ولا يعتبر بغيره فافتاه بالجزء في الفطر
لا يجب الكفارة بذا اجاب المتأخرون فان كان جاهلا بالجزء ولم يستفت
فقيها فعليه القضاء والكفارة لانه افطر من غير شبهة ولا تجب الكفارة بالشبهة
وفي الغيبة اي وان اغتاب انسانا ثم اكل بعد ذلك عامدا يجب الكفارة سواء
اول اولم يأول اي يجب الكفارة ولو كان قد سمع انه ورد من غير الجارة لان النبي
صلى الله عليه وسلم قرن الحاجم والمحجوم وهما يفطران الناس فقال افطر الحاجم والمحجوم
لاجل الغيبة لانه ان كان قد سمع هذا فلم يعبأ بتأويل لان معنى قوله افطرا اي وجب
اجر صومهما فقد تأول الشيء في غير موضعه ولو ورد النهي صريحا فيه وهو ذكر صومه
او لمس او احتلم فظن انه يفطره فاكل بعد ذلك عامدا ان كان عالما بالعلم فالكفارة
عليه وعن محمد عليه الكفارة في الاحتلام الا ان يكون استفتى فقيها فافتاه بالفطر

وان كان بعلم

وان كان بعلم ان ذلك لا يفطره فعليه الكفارة واو لمس امرأته او قبلها او ضاجعها ولم
ينزل فظنه يفطره فاكل متعمدا فعليه الكفارة لان العبرة لاتباق الامساك في اكثر احواله
ان يكون استفتى فقيها او تأول حديثا فافطره على ذلك فتأول فلا كفارة عليه امرأة
اصبحت صائمة ثم ذكرت ان هذا اليوم من عادتها انها تحيض فيه فافطرت قبل ان
ترى الدم وعلى اليوم ولم تر شيئا فعليها الكفارة لانها افطرت قبل وجود العذر
وكذا صاحب حمى النيف اذا افطر في يوم ورده قبل ان تحمى ثم حمى النهار وتر كها
او جامع امرأته وهو ناس لصومه فتذكر وانتزع من ساعته او طلع الفجر وهو مجامع فالكفارة
اي لمجامع لامرأته فانتزع من ساعته قال محمد رحمه الله في الصوم بين لا يفسد صومه
وقال زفر فيهما جميعا يفسد وقال ابو يوسف رحمه الله مثل قول الناس لا يفسد
كما قال محمد وفي الذخيرة لطلع الفجر عليه يفسد كما قال زفر وقوله ثم ذكره حين جامع
ليس بشرط والتقييد بالجماع بعد التذكر يفسد صومه وعليه القضاء على الصحيح كذا في السراج الوهاج
ولا كفارة عليه وعن ابي يوسف وجوب الكفارة وكذلك ان نزل ان لبث
بعد ما علم انه قد طلع الفجر وقد طلع الفجر اي ثم علم ان ساعة بعد طلوع الفجر
وانتزع في الحال في ساعة فان صومه فاسد وعليه القضاء ولا كفارة عليه وكل
شيء يفطر في صوم الفرض وفي النفل كذا في الكرخي ان افساد صوم النفل لعذر
كالمرض مفسد ولا كفارة عليه لعدم قصد الافساد ولانها انما تجب على وجه
العقوبة فيسقط بالعذر والشبهة وعلى هذا اذا اكل ثم بانت الشمس وعليه قضاء
عن رضي الله عنه حين افطر وامر المؤذن ان يصعد المئذنة فصعد فرأى الشمس
لم تغرب فنزل فقال له بئسما صنعت واعاد ما بنى كذا اعاد ما بنى قضاء
الا ثم وقضاء يوم بسبب ولو اولج امرأته اي ولج ذكره في امرأته قبل الصبح اي
قبل طلوع الفجر ثم حتى ان طلع الصبح اي الفجر فانتزع منها من امرأته فانه
بعد الصبح لم يفسد صومه وكذلك اذا صام تتزع ولبث وحتى ان طلع
الفجر وترك الجماع فانه بعد الصبح لا يفسد صومه عند محمد لعدم الجماع بعد الصبح وانا
لمس فنزل المني بعد الصبح فلا كفارة ولا يفسد صومه وفي السراج الوهاج
ولو جامع قبل طلوع الفجر فلما طلع الفجر نزع من ساعته مقارنا للطلوع لم يفسد
صومه ويمضي فيه هذا فالزفر وان لبث بعد الطلوع ساعة مع العلم تعليه
القضاء بخلاف وهل يجب الكفارة قال في الكرخي لا يجب لان اللبث

ليس ما بيده جمعة وعلى هذا اذا جامع ناسيا ثم تذكر فنزع من ساعته لم يفطر وان بقيت
افطر ولا كفارة عليه وان نزع عند الطلوع ثم اعاد بنى اذا جامع قبل طلوعه فلما طلع نزع
مغارا للطلوع ثم اعاد وجبت عليه الكفارة لانه قاطع ثم اعاد فهو ابتداء جماع آخر
قسر في الحد اى في حكم الكامل فتترتب الجناية عليه وغيره ملحق بذلك الكامل فيه
اى في الحد مار وبان اعرابيا هو سلمان او سلمة بن صخر البياضي كما جزم به عبد الغني في ايهام
وبقية ابن شكوان جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت
واهلكت هلكت اى اثمت واهلكت كنت سببا في اثمهم من جامعني
نواقضها زاد عبد الجبار بن عمر عن الزهري جامع امرأته في رمضان وهو ينتف شعره ويدق صدره
ويقول هلك الابعد ومحمد بن جعفر بطعم وجهه والحجاج بن ارطاة بدعوه وله في رسالته
المذهبة عند الدار قطني ويحيى على ما نقله الترمذي واستدل بهذا على جواز تأخير
البيان عن وقت الحاجة لانه صلى الله عليه وسلم لم يستفصله بين ان يكون ذلك واجبا عليه
فيجوز في مسيئة الذمي ما يشعر بمن شدة الندم وصحة الاقلاع ويحتمل ان يكون ذلك
الواقعة قبل النهي عن لطم الخد ووقوع الشعر عند المصيبة فقال النبي صلى الله عليه
وسلم ما دهاك فقال واقعت امرأتي في شهر رمضان عامدا فقال النبي صلى الله عليه
وسلم فاعتق رقبة قال ليس عندي ما اعتق وفي حديث ابن عمر
والذي بعثك بالحق ما ملكت رقبة قط فقال فهل تستطيع شهرين متتابعين قال لا
وفي رواية ابن اسحاق وصل لقد علمت ما علمت انك لم تصب فقال عليه السلام
فاطعم ستين مسكينا قال لا اجد ما اطعم وفي حديث ابن عمر والذي بعثك بالحق
ما اشبع اهلي فان قلت ما الحكمة في مناسبة هذه الخصال للجناية في رمضان قيل
لما هتك حرمة الصوم بالجماع هتك اجهد نفسه بالمعصية فناسب ان يعتق رقبة
وقد صح ان من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار والصيام
لمناسبته ظاهرة لانه كالمعصية بحبس الجناية واما كونه شهرين لانه امر بعبادة
النفس مع حفظ كل يوم من شهر رمضان على انه لو افطر فيما قدمته يوما كان كمن افسد
الشهر كله من حيث انه عبادة واحدة بالنوع فكلف بشهرين مضاعفة على
سبيل المقابلة ليقبض مقصده واما الاطعام فمناسبة ظاهرة لانه مقابلة كل يوم
باطعام مسكين ثم ان هذه الخصال جامعة لكل ما على حق الله تعالى وهو الصوم
وحق الآدمي بالاطعام وحق الارقاء بالاعتاق وحق الجاني بتوالي الامساك

قال فامر

قال فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق بفتح المهملة والراء وبعدها قاف وفي
رواية بإسكان الراء والصواب الفتح والعرق والمكتل بكسر الميم وسكون الكاف وفتح
المثناة بعدها لام كذا فسره بكتل الفتح احد رواة الحديث وبعضهم فسره بالزنبيل وهو
زعيف وفيه لغة المغرب بتشديد الكاف وزيادة قفيز ساكنة فيه خمسة عشر صاعا
من تمر بكذا وقع في بعض الروايات فقال عندنا وقع فيها على الشك وفي
رواية عندنا زاد غيره قال يجمع عشرة صاعا فقال اطعمه ستين مسكينا فقال اعلى
اهل بيت احوج مني يا رسول الله اي افقر مني به على اهل بيت احوج مني وفي رواية
واهل الصدقة الا لي وعلى وفي رواية على اهل بيت افقر مني فوالله ما بين لابتيها
يريد الحرة ووقع في حديث ابن عمر ما بين حرتيها احد احوج مني ومن عيالي
فقال النبي صلى الله عليه وسلم فانتم اذا به رواية ابراهيم بن سعد وضحك اي رسول الله
صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه وفي رواية حتى بدت انيابه ويجمل ورد
في سنة النبي صلى الله عليه وسلم ان ضحكه كان تبسما على غالب احواله وقيل كان لا
يضحك الا في امر تعلق بالاخرة فان كان في امر الدنيا تبسم وفي بعض النسخ
قبل ان سبب ضحكه صلى الله عليه وسلم كان من بيان حال الرجل حيث جاء خائفا على
نفسه جبانا في فداء نفسه بما لكن علا وجه اثر حصة طمع في ان ياكل ما اعطيه في الكفارة وقيل
ضحك من حال الرجل في مقابلة كلامه وحسن بديهته وتلطفه في الخطاب وحسن
ترسله في تأدية المقصود فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلها والطعم عيالك
بكر بك ولا يجزئ احد بعدك وروى هذا الحديث الشيخان وغيرهما اختلف العلماء
في هذا فقال الزهري هو خاص بهذا الرجل وبه قال الليث لعدم الخصوصية وقال بعضهم هو
منسوخ وقيل المراد بالاكل الذين امر بصرفها اليهم من لا تلزمه نفقته من آبائه وابنائه
وضعف هذه الرواية الاخيرة التي فيها عيالك وبالرواية المعروفة بالاذن له في الاكل من
ذلك وقيل كان عاجزا عن نفقة اهله جاز ان يصرف الكفارة عليهم وهذا هو الظاهر
لحديث سلمان انما هو لا يأكل من كفارة نفسه ولكن ينكر عليه هذه الرواية التي ذكرها المصنف
كلها قال الشيخ تقي الدين واقوى من ذلك ان يجعل الاطعام لاهل جهة الكفارة
بل على جهة التصدق عليه وعلى اهله بتلك الصدقة لما علم من حاجتهم واما الكفارة فلم تسقط
بذلك ولكن ليس استقرارها في ذمته ماخوذا من هذا الحديث ولكن في هذه الرواية
التي ذكرها المصنف تنزل على سقوط الكفارة عنه وهو قوله كلها والطعم عيالك بجزئ

ولا يجزي احد ابدا كذا قال في فتح الباري بشرح البخاري وفي حاشية قال صلى الله عليه وسلم خذ
هذا فتصدق به بل يقبضه بل اعذر بانه اخرج اليه من غيره فاذن له جنسه في اكله فملكه فاكله فصار
ملكه مكاسرة وما بصفة وهو اخراجه عنه في كفارة فيبتني على الخلاف المشهور في التمليك
المعبر بشرط لكنه تام لم يقبضه لم يملكه فاذن له صلى الله عليه وسلم في اطعامه لاجله ولانه
كان تمليكا مطلقا بالنسبة اليه والى اهله واطعمهم اياه بصفة الفقر المشروحة اذن بهذا القدر
ان هذا القدر اعطاه اياه النبي صلى الله عليه وسلم كان من مال الصدقة وتعرف النبي
صلى الله عليه وسلم فيه بتعريف الامام في اخراج مال الصدقة فعلى هذا لا يكون فيه سقوط
الكفارة ولا اكل المؤدى من كفارة نفسه ولا من يلزمه نفقتهم من كفارة نفسه وفي
الحديث دليل على ان المضطر الى ماكله لا يجب عليه ان يعطيه المضطر آخر قال ابن
السراج اخرج حفص الاعرابي في هذا الحديث ثلثة احكام احدها جواز الاطعام حالة
العذر عن الصوم والثاني صرفه الى نفسه وعياله والثالث ان الكفارة يجب عنه
صاعا من التمر فان صاحب الغاية في قوله صلى الله عليه وسلم اطعمه اهلك استدل به
على سقوط الكفارة بالاعسار المقارن للوجوب وبعزى ذلك الى الشافعي كعدم
الفطر والتصحيح عدم سقوطها وهو قول الحنابلة وبه قال مالك والشافعي في الصحيح وعللوا ان
دفعه اليه كان على جهة البر لحاجته دون الكفارة وانما مر تبة في ذمته لاعساره واني
اصول شمس الائمة وفخر الاسلام اشارة الى ان فيه روايتين عن اصحابنا الوجوب
مع الفقر وعدمه ولكن الوجوب هو ظاهر الرواية وقال النبي صلى الله عليه
وسلم من افطر في شهر رمضان يعني عامدا فعليه ما على المظاهر كذا ذكره القاضي الامام
الاسبيجابي في كتابه المسوم زاد الفقيها بسناده وروى عن ابي هريرة انه عليه السلام
امر الذي افطر يوما من رمضان بكفارة الظهار رواه الدارقطني وفي رواية ابي هريرة
ايضا انه صلى الله عليه وسلم امر رجلا افطر في رمضان ان يعتق رقبة رواه مسلم
وابو داود وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
افطر يوما من رمضان من غير رخصة ولا مرض لم يقض صوم الدهر كله وان صامه رواه
الترمذي بالفاظ وابو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه والبيهقي
وعن ابي امامة الباهلي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بينما
انا نائم اتاني رجلان فاخذا بضبعي فاتياني جبلا وعرا فقالا اصعد فقلت اني لا اطيقه
فقالا انا سنسهله لك فصعدت حتى اذا كنت في سواء الجبل اذا باصوات

شديدة قلت ما هذه الاصوات قال عواء اهل النار ثم انطلق بي فاذا انا بقوم معلقين بعراقيبهم
مشققة اشداقهم تسيل اشداقهم دما فقلت من هؤلاء قال الذين يفطرون قبل تحلة
صومهم رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وقوله قبل تحلة معناه يفطرون قبل وقت الفطر
فاذا جامع امرأته في نهار رمضان عامدا فعليه ما على المظاهر منه على ما مر وهو الصوم
والكفارة ان كانت المرأة مطاوعة له وان كانت مكرهة لا كفارة عليها
وان اكرهها على الجماع فلا كفارة عليها لان الكفارة تجب بجناية الكاملة وهذه ليست بجناية
لان الاكراه يرفع الاثم والكفارة تجب برفع الاثم وهذا اثم عظيم وان كانت هي التي اكرهته
على الجماع بحيث لا يستطيع دفعها عن نفسه او اكرهه سلطان فلا كفارة عليه عندهما
واختلف المشايخ في قول ابي حنيفة منهم من قال يجب الكفارة كما يجب الحد ومنهم من قال لا
يجب بالاجماع وفي الخانية وان اكرهت المرأة زوجها في رمضان على الجماع فعليها ما ذكر
في فتاوى سمرقند ان عليه وعليها الكفارة لان الجماع منه لا يتصور الا بانتشار الآلة والمرأة
وذلك دليل الاختيار وعند الاختيار يزول الاكراه والاصح انه لا يجب عليه الكفارة فانه
معذور وعليه التعزير قال في الهداية كما يجب الكفارة بالاجماع على الزوج على المرأة
يعني لو كانت مطاوعة له وقال الشافعي في قول لا يجب عليها لان الكفارة متعلقة
بالجماع وهو منه وانما هي محل الفعل وفي قول لا يجب عليها الكفارة وتحملها عنها الزوج
باعتبار ايجاد الفعل منها وانه حي يتحمل بالجماع بخلاف الزنا في حق المرأة فانه لا يجب
على الزوج وما كان به ينبغي ان يجب عليها كغير ما الا ترى ان الغسل الذي يجب عليه والغسل عليها سواء
وقوله تحملها عنها يعني لو كان موسرا اما لو كان معسرا فلا يتحمل عنها الكفيه بالصوم
لما قلنا وقوله صلى الله عليه وسلم من افطر في رمضان فعليه ما على المظاهر وكلمة من تستعمل
في الاثبات لفظا ومعنى ومن ليست بمنكر بنذر ورسوله ولانها ساوته في السبب
فساوته في وجوب الكفارة قياسا على سائر الكفارات وحد الزنا وانما مر ما قال
فلا نسلم انه يجب عليه لان الجماع يستوفى بمنع البضع وقد ضمن بازالة عوضا لا يضمن
بدلا آخر كالبيع وذكر ابو الليث ان مهر الغسل لا يجب على الزوج وعن بعض
مشايخ بلخ انهم اعتبروه بثمن الماء والشرب كذا في النهاية وهذا كله اذا ابتدأ الجماع
وقد نوى الصوم من الليل اما اذا طلع الفجر عليه قبل ان ينوي ثم نوى بعده وجامع فلا تجب
الكفارة عند ابي حنيفة وهو المراد بما ذكره صاحب المنظومة ولا يجب التكفير بالافطار
اذا نوى الصوم من النهار قال المجتهد اذا اصبح في رمضان ولم ينو الصوم بالليل ثم اكل او شرب

او شرب او جامع متعمدا فلا كفارة عليه عند ابي حنيفة لان الكفارة انما تجب بافطار في
الصوم ولم يوجد لان الصوم لا يجوز الا بالنية وعندهما ان كان افطر قبل الزوال فعليه الكفارة
لانه يمكنه ان ينوي فيكون صائما واذا افطر بعد الزوال فلا كفارة عليه بالاجماع وقول المصنف
في تمام معنى بعلتين احديهما تعارض الاخبار في صحة الصوم بنية من النهار لانه قد جاء
في الحديث لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل وجاء في حديث ايضا انه كان يشهد
الاعرابي بالهلال امر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يأكل ان يصوم فصار هذا التعارض شبهة
في اسقاط الكفارة والثانية ان الثابت ان الناس مختلفون في الاكل والاختلاف اذا كان
يسوغ فيه الاجتهاد يورث شبهة معنى هذا او اهمام بمطلق النية من الليل واعلم ان سقوط
الكفارة فارغ الصفا وبر نعم وهو علة الثانية وفي السراج الوهاج لو جامع او افطر ناسيا
لا كفارة عليهما فان طاوعته في وسط الامر لا كفارة عليها لانها طاوعته بعد ما صارت
مفطرة ولو طاوعت زوجها او غيره في رمضان ثم حاضت في اكل اليوم سقطت
عنها الكفارة وكذا اذا مرضت عندنا خلافا لزفر واذا جامع ثم مرض في ذلك اليوم
سقطت الكفارة على الاصح واذا سافر لا يسقط وان جرح نفسه فرض منه حتى صار لا
يقدر على التصوم لا كفارة عليه وكذا المجنون اذا افاق قبل الزوال ونوى الصوم
ثم جامع في بعض ذلك سئل رجل مرج سلفا وهو صائم فلما رجع اكرمه انسان
فرجع الى منزله ثم افطر متعمدا في منزله فعليه الكفارة وكذلك الحكم في الصائمين
المختلفين من غير انزال فانه لا صوم ولا كفارة عليه اما اذا انزل فعليه الكفارة
وكذلك لو جامع في الدبر انزل او لم ينزل فانه لا كفارة عليه فارغ السراج الوهاج الجماع
في الدبر عندهما يجب به الكفارة واختلف الرواية على قول ابي حنيفة فروى الحسن عنه
انها لا تجب كالوجب بالمحرم وهو اختيار الكرخي وهو الذي اختاره المصنف
وذكر الكرخي في مختصره انها تجب وهي رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة على
وهو الصحيح لان السبب تام وهو الفطر بجناية كاملة فارغ الهداية والاصح انها تجب
لان الجناية متكاملة لقضاء الشهوة ولا يشترط الانزال اعتبارا بالمقبل اذا قبل
الشهوة تحقق بدونه وانما هو شرع ولانه قد وجد الجماع صورة ومعنى وهو ادخال
الفرج في الفرج واقتضاء الشهوة الا انه عدم الشبع وذلك ليس بشرط كمن اكل
فقد وجب الكفارة ولم يوجد الشبع او جامع فيما دون الفرج ان انزل فصومه
وعليه القضاء ولا كفارة عليه اما القضاء فلوجود الجماع معنى وهو الانزال ولا كفارة

عليه لانعدامه صورة ومعنى لا يلزم اذ الجماع فيما دون الفرج ان انزل فصومه وعليه القضاء ولا
كفارة عليه لما قلنا في الجماع فيما دون الفرج وكذا جامع بهيمة او مس فرج بهيمة فانزل لم
يفسد صومه كذا في الذخيرة او جامع ذكره بيده ان انزل فصومه ولا كفارة عليه لما
قلنا وكذا اذا جامع ذكره بيد امرأته فانزل فارجع صاحب السراج الوهاج وان استمنى بكفه
فانزل اختلف فيه مشايخنا قال فارغ الينابيع والمختار النظر وقال ابو بكر الرازي
وابو القاسم الصفار لا يفطر قال في النهاية وعامة المشايخ على انه لا يفسد صومه
لانه وجد لذة الجماع وهو من كمال ان ينعم وكان ابو القاسم الصفار يقول اصل هذه
المسئلة عندنا ان

حرارة البدن وانزل افطر وان لم يجد حرارة البدن لم يفطر وان انزل اذا كان المحل صقيلا
وعلى هذا حرمة المصاهرة وكذلك هذا الحكم في المرأة اذا انزلت اي لو قبلت المرأة
زوجها فانزلت فسد صومها وكذا اذا انزل لهو وان ما مذي او مذت لا يفسد وان علم
المراة ان الشيء ان انزل افطرها وعليها القضاء والكفارة في السراج الوهاج ولا بأس بالقبلة
والمس للصائم اذا امن على نفسه اي من الجماع او الانزال وبكره اذا لم يأمن من الانزال
بعد الصوم حتى ينزل وعن سعيد بن جبير ان القبلة تفسد الصوم وان لم ينزل
كالمشبه حرمة المصاهرة وفي قول عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقبل ويصائم وعن انس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القبلة
للصائم فقال اكرجانة احدكم بشهوتها وجاء عمر رضي الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه
فقال اني لوثبت ونبا فاستغفر لي قال ونبا اكن قال اشتهي الى المرق
واما صايم فقبلتها فقال ارايت لو تمضمضت بماء ثم مجته ان كان بغير كره قال لا قال
فصم اذا ورد ان شابا بوشيخا سئلا النبي صلى الله عليه وسلم عن القبلة للصائم
فمنع الشاب واذن للشيخ فيها فنظر الصوم بعضهم الى بعض فقال عليه السلام قد
علمت لم نظر بعضكم الى بعض ان الشيخ يملك نفسه واما القبلة الفاحشة
فمكروهة على الاطلاق بان يمس شفتيها ومباشرة كالقبلة في ظاهر الرواية وقيل ان
المباشرة الفاحشة مكروهة وان امن وهو الصحيح وفي الواقعات رجل اراد ان يضاجع
امراته في نهار رمضان وليس بينهما ثوب ان كان لا يمس فرجه فرجها فلا بأس وان
كان يمس فرجه فرجها يكره لان هذه مباشرة فاحشة ولا بأس بالمعانقة اذا كان
يامن على نفسه وكان شيخا كبيرا وروي عن ابي حنيفة كراهة المعانقة للصائم وهو
خلاف المشهور وكل اكل او شرب ما يتغذى به او ينداوى به متعمدا عليه القضاء
والكفارة وقال الشافعي رحمه الله لا كفارة عليه لانها شرعت في الوقاع بخلاف القياس
فلا يقاس عليه الاكل والشرب ولنا قوله صلى الله عليه وسلم من افطر في رمضان
فعليه ما على المظاهر ولم يذكر ما في الفطر ولان الكفارة تعلقت بغاية الفطر في
رمضان على وجه الكمال وقد تحققت فحقولنا تعلقت بغايته الافطار اي انها
سميت كفارة الفطار لان الكفارة للجناية والكفارات تضاف الى اسبابها كفارة القتل
وكفارة الظهار والدليل عليه انه اذا جامع ناسيا لم تجب لعدم الفطر وان وجد الجماع
وقولنا على وجه الكمال اي اذا كان الفطار صورة ومعنى احترازا عما اذا ابتدع الكفي او

فان تغذى بما ليس

فان تغذى بما ليس على وجه الكمال الآتي فعلى صورة المعنى لان المعنى يوجد بتحقق شهوة البطن وهو
الكعك او زعفرانا او حليلجة او لوزة صغيرة او فستقة صغيرة او خشكنانة او قطايف فعليه القضاء
والكفارة وكذا ان تغذى بما ليس بمعتاد فعليه الكفارة ولو اكل البطين الذي عليه القضاء
الكفارة وان اكل البطين غير الذي لا كفارة عليه وعليه القضاء لانه حالا بكل عادة
ولو اكل حجرا او مدرا او حديدا او قواة او حصاة او شيئا او سبحة او جوزة
بطيخة او بابسا او لوزا بابسا او عجينا عليه القضاء دون الكفارة الاصل في هذا ان
كل شيء يقصد به الغذاء او التداوي عليه في اكله القضاء والكفارة وان لم يقصد
به لا غذاء ولا دواء فعليه القضاء دون الكفارة قال في السراج الوهاج اختلفوا
في معنى التغذي قال بعضهم هو ان يميل الطبع الى الاكل وينقضي به شهوة البطن وقال
بعضهم هو ما يعود نفعه الى صلاح البدن وفائدته اذا اصنع لقمة ثم امر جانبها
ان قلنا المعتبر عود النفع الى البدن وجبت الكفارة وان قلنا يميل الطبع النفس اليه
لم تجب وعلى هذا الورق الذي يأكله الحشيشة والخوخ والقطايف الاصح
في وجوب الكفارة فيه على القولين ان قلنا المعتبر قضاء شهوة البطن وجبت الكفارة
وان قلنا المعتبر عود النفع الى البدن لم تجب لانه لا نفع للبدن في هذه الاشياء
وبه جاء الخبر وفيه ما ينقض النفل كالحشيشة ونحوها وفي الايضاح اكل خمسة انواع
النوع الاول ما يؤكل للتغذي وهو ما لا تفاوت النفس فيه بالكفارة لانه يعود نفعه الى
بدن فيصلح به فتكاملت به الجناية لحصول قضاء شهوة البطن كما لو وجد قضاء شهوة
تكاح بالايلاج في المحل المشتهى عادة وذلك مثل حب الشعير والحنطة والذرة
والجاورس والدخن والماش والعدس اكثر لانه قد وجد ما ينغذ به وانما وجب الشبع
فلا يوقف عليه كالايلاج في الفرج لا شهوة فانه لا ينزال الا نزال الشبع حتى لو ابتلع
حصاة عامدا وجبت الكفارة وهو قول ابن مقاتل وقال القفال لا كفارة عليه وكذا
جميع ما يشرب فرقا ما والابتداء والخوخ يوجب الكفارة وان قل النوع الثاني ما فاته
النفس كما اذا اصنع لقمة واخر جانبها وقد ذكرناه النوع الثالث ما يؤكل عادة
وهو مما لا ينغذ به ولا يتداوى به ولا يعود نفعه الى البدن وانما يأكله بعض الناس دون بعض
وهو الورق الجنبي والقنبل الهندي والفوفل والقطاط والحشيشة ودوح الكرم
الذي يأكله بعض الناس ففي هذه الاشياء خلاف من اعتبر فيها شهوة البطن
اوجب فيها الكفارة ومن اعتبر نفع البدن وصلاحه لم يوجب فيها كفارة

ماذة لا نفع فيها ولو تجا بقصد واذا اكل قدر الذرة الذي يسمونه العصفر قال الزندويستي اذا
كان عليه الكفارة لان فيه حلاوة ويلتذ به النوع الرابع مالا يؤكل عادة كالحصى والنورة
والتراب فلا كفارة فيه وان اكل الملح يجب الكفارة في قليله ودون كثيره وان
اكل لحم البهيمة ان كانت لم تذبح ولم تستحق فعليه الكفارة لانها ان كرهت لاجل
الشرع لاجل الطبع فصارت كاكل الطعام المغصوب والمسروق بمرة بخلاف
ما ان كانت قد ذبحت وانتفت فلا كفارة عليه وان اكل لحما غير مطبوخ يعني
القدر فعليه الكفارة وان اكل شحما غير مطبوخ قال بعضهم لا كفارة عليه وقال ابو نصر
عليه الكفارة كاللحم حال في الفتاوى وهو الاصح وفي المجتبى اذا اكل لحما طريا فعليه
القضاء دون الكفارة وعن محمد فيه الكفارة وهو الذي اختاره المصنف رحمه الله
وان اكل العجين فلا كفارة عليه وان اكل عجينا حكوكه ينبغي ان يجب الكفارة وكذا
دقيق الحنطة او الشعير بالماء والسكر يجب الكفارة وفي دقيق الذرة اذا لت
بسمن الكفارة وفي الحنطة الكفارة سواء كانت مقلوة ام لا والكفارة في الشعير انما تكون
اذا كان مقلوا وان اكل ورق الكرم ان كان صغارا في الابتداء فعليه الكفارة وان اكله
بعد ما عظم فلا كفارة وان اكل دما فلا كفارة ولو نزلت الدموع من عينيه الى
فيه فابتلعها فعليه القضاء دون الكفارة وعن ابي جعفر اذا تلذذ فيها يجب الكفارة
كذا في الغاية وفي الواقعات ان كانت الدموع قليلة كالقطرة والقطرتين
لا يفطر لانه لا يمكنه الاحتراز منه وكذا لو وقع في وجهه فدخل فمه وان كان كثيرا يجد طعمه
وجبت في جميع فروعه صومه لانه يمكنه الاحتراز منه ولو سال لعاب الصائم الى فمه
وهو ذاكر انه صائم واستطاعه قبل ان ينقطع لا يفطر ولو زال عقل الصائم بالاغماء
او الجنون فشرب انه او نام فشرب في حال نومه افطر بخلاف الناسي حتى
ان زائل العقل اذا ذبح لا يحل في سعته بخلاف الناسي لان سقوط الفرض بالنوم
اذا اكل او شرب ماء ديت فعليه الكفارة لانه افطر بما فيه صلاح البدن كما لو
ابتلع الاربعاج او الاهليلج او شرب ماء الشعير وعامة ما ذكر الصوم فعليه الكفارة
وكذلك المسك والغالية والزعفران والطين الارمني وسئل محمد عن الطين
الغير يقضي ولم يقل لا اوربانه يتداوى به ام لا وفي ابتلاع الاهليلجة من غير مضغ روايتان
عن محمد والاقيس ان يجب فيه الكفارة لانه يتداوى به على هذه الصورة
ثم لا بد ان يكون هذا المذكور مما يتغذى به او يتداوى به حتى لو اختفض به

او المسفط

او استعط لم يجب الكفارة لقصور الجناية وسيذكره المصنف والاكل غالبا يقوم فعله الكفارة
الغالبة حالي فيما يحكى من ابتلاع شيء من المسك والكافور والعنبر وبرادة العود والقند
يعمل من قلقاة الشيء من المسك والكافور والعنبر كذا في السراج الوهاج وان اكل ورق
الشجر ان كان مما يؤكل عادة كالورق الجشني الذي يسمى بالفارسية والسبل الخشخاش
والخشخاش وورق الكرم الصغار فعليه القضاء والكفارة وان كان مما لا يؤكل عادة
فلا كفارة عليه وكذلك كل نبات ينبت من الارض كالحشيش الذي ينبت في
ولا بستان لكن فيه القضاء ولا كفارة عليه ولو خرج من اسنانه دم فدخل حلقه او اتجه
ان كانت الغلبة للدم فسد صومه ولا كفارة فيه وان كانت الغلبة للبزاق لم
يفسد صومه وفي الوجيز بالعكس وان كان الدم غالبا على الريق ووجد له لونا بحيث
يرى حمرة عادة فصار بمنزلة ما بين الاسنان وكما يبقى من اثر المضمضة كذا في الينابيع الصريفيني
وان كان الدم والبزاق سواء فسد صومه احتياطا وان قياس ان لا يفطر ولو
خرج البزاق من فيه ثم ابتلعه فسد صومه ولا كفارة عليه وكذلك اذا ابتلع بزاق غيره
فعليه القضاء دون الكفارة لان هذا مما يعاف عنه الطبع فصار كلعاب غيره وعلى هذا
اذا تمضمض الاجنبي ان عليه القضاء والكفارة لان يجب لاعتياد ريق
غيره وعليه كذا في شرح الطحاوي والبدايع وغيرها فارغ السراج الوهاج ولو ابتلع
نواة يابسة او قشر جوز يابس او جوزة يابسة فلا كفارة عليه الا ان يمضغ بحيث
يصل الى فمها فحينئذ يجب الكفارة وان ابتلع جوزة رطبة او نواة رطبة او لوزة مقشرة
وحوة او بطيخة صغيرة فعليه الكفارة كالو مضغها ثم ابتلعها وفي الايضاح اذا كانت
اللوزة يابسة فكذلك الا ان يمضغها حتى يصل الى فمها ثم اذا وصل الى جوفه اثم اولا
وجب الكفارة وان وصل القشر اولا فلا كفارة وعلى هذا المضغ الجوز على الوجهين
وان اكل قشر البطيخ اليابس فلا كفارة عليه وان كان رطبا فقد قيل يجب فيه
الكفارة والاظهر انه بمنزلة ورق الشجر وان ابتلع حنطة عنب من غير مضغ ان لم
يكن منها تفرقتها وجبت الكفارة وان كان اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجب
لانه لا يؤكل كذا في الخلاصة وقال بعضهم يجب وينبغي ان يقال ان وصل تفرقتها
الى الجوف اولا لا يجب الكفارة وان وصل اللب اولا يجب الكفارة وان ابتلع
عضة لا كفارة وان ابتلع الاهليلجة مفقوءة روايتان وان ابتلع نواة خرما قال هشام عن
محمد عليه الكفارة ولو ابتلع حبة او رمانة بقشرها لا كفارة عليه وان مضغها فكذلك

منه في الفتاوى وان ابتلع حبة حنظل فعليه الكفارة انتهى كلام صاحب السراج الوهاج ولو
ادخل اصبعه في دبره لا يفسد صومه ولو ادخل بعضها اني وضع السبابة يعني فانه اذا ادخل اصبعه
في دبره بأن انما اذا ادخلها او بلها بالماء او بالبزاق ثم ادخلها في دبره
فسد صومه فعليه الكفارة عليه ولو ادخل حشفة ذكره في دبره فان كان طرف ذكره ظاهرا
عن دبره وانتزع الحشفة من ساعته لم يفسد صومه وان غابت الحشفة بكمالها
في دبره فسد صومه لان طرفها اذا كان خارجا فحكمها حكم الخارج وان غاب في الداخل
فحكمها حكم الداخل ولا كفارة عليه وكذا اذا ابتلع خيطا وطرفه في دبره لم يفسد صومه اما اذا
ابتلع الخيط كله ولم يبق منه شيء خارج فسد صومه ولا كفارة عليه وفي السراج الوهاج
وان ابتلع خمارا مربوطا بالخيط ثم استرخى الخيط من ساعته لا يفطر لانه ما دام في دبره فهو حكم الخارج
وان انفصل من الخيط افطر لكون ستره على ظن ان الفجر لم يطلع وافطر وهو يرى
ان الشمس قد غربت ثم تبين ان الفجر قد طلع وان الشمس لم تغرب عليه القضاء دون
الكفارة فقوله وهو يرى بضم الياء من الرأي لما من الرؤية والمراد به ظن غالبا قريبا من
اليقين حتى لو كان شاكا او اكبر رأيه انها لم تغرب يجب الكفارة على المذهب كذا في الواقعات
عقيبه قال في الهداية اذا استيقن وهو ظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو قد طلع او افطر وهو يرى
ان الشمس قد غربت فاذا هي لم تغرب امسك بقية يومه قضاء لحق الوقت
او تقيا للشبهة فانه اذا اكل ولا عذر به اتهم الناس بالفسق والتحرز عن مواضع التهمة واجب
قال عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقف مواقف التهم كذا
في النهاية وعليه القضاء لانه حق مضمون بالمثل كما في المريض والمسافر ولا كفارة عليه
لان بجنابته قاصرة لعدم القصد والمراد بالفجر الفجر الثاني قال في السراج الوهاج وقد تضمنت
هذه المسئلة ستة احكام احدها انه لا يفسد صومه والثاني ان عليه القضاء لانه
فوت الاداء بعذر السبب كالمريض والمسافر والثالثة لا كفارة
عليه والرابع انه يمسك بقية يومه والخامس ان لا اثم عليه لقوله تعالى وليس عليكم
جناح فيما اخطأتم به وفيه حديث عمر رضي الله عنه انه كان جالسا في رحبة
مسجد الكوفة عند الغروب في رمضان فاتي بلبن فشرب منه هو والحاضرون
ثم ان المؤذن اذن فاذا رجل في المئذنة رأى الشمس لم تغرب فقال الشمس يا امير
المؤمنين فقال عمر بشنكاك واصبا لم تبتئك راعيا وما نجالفنا لاثم نقضي يوما
مكانه وقضاء يوم علينا يسير لكشف البلى اي لم نخرف لاثم ولم نحل الريبة ما تحته

في هذا

في هذا ارتكاب معصية واتمام على تهمة المذمومين لا سيما اذا به لان حقه ان يجتنب ما يسيء
ويكره فالمئذنة من المئذنة كان اساءة منه في الادب فحال لم يتكلف راعيا
وهذا اذا افطر وهو يظن ظنا غالبا ان الشمس قد غربت اما اذا كان شاكا في
الغروب فافطر فعليه الكفارة وان اكل فعليه القضاء والكفارة وان اكل شاكا في الليل
شبهة الاباحة لا حقيقة الاباحة وفي حالة الشك مشاوي الطرفين فلا بد ان يكون
دون ذلك ودون ذلك شبهة الشبهة وشبهة الشبهة لا يسقط العقوبات
وهذا بخلاف ما اذا شك في طلوع الفجر فاكل حيث لا عقوبة الكفارة لان الاكل ثمة
الليل واليقين لا يزول بالشك بخلاف ما اذا كان شاكا في الغروب
فافطر فان افطاره على سبيل التعمد لان الاصل بقاء النهار فكان متيقنا للنهار
شاكا في الليل واليقين لا يزول بالشك فافترقا وقال ابو الحسن الكرخي لا يجب
الكفارة لانه قصد بذلك اقامة السنة لان تعجيل الافطار سنة وهذا كما اذا تبين له
ان الشمس لم تغرب انما بالطرق واكبر رأيه انها قد غربت اذا تبين فلا كفارة عليه اجماعا
ولو ظن ان الفجر طلع لا كفارة عليه ايضا لعدم الجناية واعلم ان السنة في السحور
مستحبة لقوله عليه السلام تسحروا فان في السحور بركة والسحور اسم لما يؤكل في وقت السحر والسحر آخر الليل
قال الله تعالى والمستغفرين بالاسحار وفي الحديث انصار تغذيه فان في الاكل التسحر بركة
والمراد من البركة هو زيادة القوة في اداء الصوم قال عليه السلام استعينوا بطعام السحر
على صيام النهار وبقيلولة على قيام الليل فيأكل السحور على صيام النهار ويجوز ان يكون المراد من البركة هو
نيل زيادة الثواب لانه يأكل السحور بنية السحور وعلمه بما هو محسوس اهل الاسلام
قال عليه السلام فرق ما بين صيامنا وصيام اهل الكتاب اكل السحور والمستحب في
اكل السحور تأخيره لقوله عليه السلام ثلاث من اخلاق المرسلين تعجيل الافطار وتأخير
السحور ووضع اليمين على الشمال سئل الامام برهان الدين سبحي عن هذا الحديث
فقال كيف يتأخر السحور من اخلاق المرسلين ولم يكن في الدنيا اكل السحور كما كان في ايامنا
ملتبسا فقال شيخي المراد به الاكلة الثانية فانها كانت تجري مجرى السحور في حقهم
ان انامه تكره تأخير السحور الى وقت يقع فيه الشك في طلوع الفجر فانه اذا شك
في طلوع الفجر وهناك تساوي الطرفين فالافضل ان يدع الاكل تحرزا عن الحرام والاجب عليه
ذلك ولو اكل فصومه تام لان الاكل هو بقاء الليل وعن ابي حنيفة اذا كان موقنا لا
يستبين له الفجر او كانت السماء مغيمة او كان في بصره ظلمة وهو يشك لا يأكل

قال الكل فقد سماه بقوله عليه السلام ودع ما يريبك الى الا يريبك والريب الشك انتهى اى ما شككت وجعل لك منه ريبة وان كان اكثر رايه لم ياكل والفجر طالع فصومه فاسد وعليه القضاء وحده بغالب الرأى وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه وهو الصحيح لان قبل تواصل فلا يتقن عنه الا بيقين ولو ظهر ان الفجر طالع لا كفارة عليه لانه بنى الامر على الاصل فلا يتحقق الحنث ولو شك فى غروب الشمس لا يحل له الفطر لان الاصل هو النهار ولو اكل فعليه القضاء لان الاصل فان كان اكثر رايه انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء والكفارة رواية واحدة لان النهار هو الاصل وقد انضم اليه اكثر رايه فصار بمنزلة اليقين ولو كان شاكا فيه وتبين انهم اخطأوا فينبغى ان يجب الكفارة نظرا الى هذا الاصل وهو النهار وهو الذى يخرج من الخلاف الوقاح ولو شك فى طلوع الفجر او فى غروب الشمس الافضل ان لا يشرب ولا يفطر ولو شرع مع الشك ثم تبين ان الفجر قد طلع لم يفسد صومه وعليه القضاء دون الكفارة لان الاصل بقاء الليل واليقين لا يزول بالشك لكن لم يكن خاصد الفطر ولو افطر مع الشك يعنى مذكره المصنف لا اذا افطر وهو يظن ظنا غالبا ان الشمس قد غربت اما اذا افطر وهو شاك فى الغروب ثم تبين ان الشمس لم تغرب فسد صومه واختلفوا فى الكفارة قال بعضهم يجب الكفارة لانه تيقن بالنهار وشك فى الغروب والاصل بقاء النهار واليقين لا يزول بالشك بخلاف ما اذا شك فى طلوع الفجر فاكل حيث لا يلزمه الكفارة كما تقدم وقال بعضهم لا يجب الكفارة لانه مقصر بترك اقامة السنة لان بتعجيل الافطار سنة وقد تقدم تفاصيل هذه المسئلة ان قلت من راى هلال رمضان وحده فصام وان لم يقبل الامام شهادته لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وقد راى فيجب عليه صومه ولانه ستعبد باعلانه فان افطر فعليه القضاء دون الكفارة وقال زفر يجب الكفارة وقال الشافعى يجب ان افطر بالجماع فعليه الكفارة لنا ان القاضى رد شهادته بدليل شرعى وهو تهمة الغلط فاورث ذلك شبهة وبهذه الكفارة تندرئ بالشبهات بيان ما لا يجب على المعذور والمحلى واما يجب على من تعمد الفطر بخلاف سائر الكفارات فانها تجب على المعذور والمحلى وان لم تشتهر عند الامام صام ثم افطر اختلفوا فى وجوب الكفارة والاولى ان لا يجب لاحتمال الخطاء فى رؤيته الا ترى انه لو اكمل ثلاثين يوما ولم ير الهلال لم يفطر لغلبة الخطاء ولان القضاء يجب فى الوجهين فان اكمل هذا الرجل ثلاثين يوما لم يفطر الا مع الامام لانه

يجوز ان يكون اشتبه عليه ثلاثون بتسعة وعشرين فلا يفطر بالشبهة وان صام الا فيما يلى الفطر بالقضاء دون الكفارة وانما لزمه القضاء اعتبارا للحقيقة التى عنده وروى ابن عمر رضى الله عنه انه قال رأيت الهلال ثم صمت حاجبه بيده ثم قال ابن الهلال فقالوا فقده فقال شعرة فامت بين حاجبيك فسبتهما هلالان فاقام الشهادة اذا راى هلال رمضان وحده ولم تكن صحية لا يقبل الامام شهادته فى ظاهر الرواية وروى عن ابى حنيفة انه يقبل شهادته لانه اجتمع فى هذه الشهادة ما يوجب القبول وهو العدالة والاسلام وما يوجب الرد وهو مخالفة الظاهر فرجح ما يوجب القبول احتياطا لانه اذا صام يوما من شعبان كان خيرا من ان يفطر يوما من رمضان ووجه ظاهر الرواية انه اجتمع ما يوجب القبول وما يوجب الرد فيرجح جانب الرد لان الفطر فى رمضان من وجه جائز بعذر من الاعذار فكان المصير الى ما يجوز بعذر اولى وانما يرد الامام شهادته اذا كانت السماء صحية وهو من اهل المصر اما اذا كانت السماء متغيمة او كان على رأس جبل او كان فى موضع مرتفع فانه يقبل شهادته عند ذلك ومن راى الهلال وحده ولم يفطر فان افطر فعليه القضاء لانه افطر فى يوم يجب عليه ان يصوم نية دون الكفارة ولا كفارة عليه اعتبارا للحقيقة التى عنده وفى الفتاوى قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله اذا راى الامام هلال الفطر وحده ليس له ان يخرج الى العيد ولا ان يامر الناس بالخروج فان كان بالسماء علة كالغيم او غبار او سحاب قبل الامام شهادة الواحد العدل فى رؤية هلال رمضان رجلا كان او امراة حرا كان او عبدا او كذا فى القنية اذا غاب وهو ظاهر الرواية لانه خبر وعن ابى حنيفة لا يقبل شهادة الا رجلان او رجل وامراتان كذا فى القنية لانها شهادة من وجه بدليل انه يشترط حضور الى القاضى وفى المجتبى شهادة المحدود فى القذف تقبل فى هلال رمضان ولا تقبل فى هلال الفطر والاضحى ولا يشترط فى هذه الشهادة لفظ الشهادة ولا الدعوى ولا حكم الحاكم بل يشترط الخبر لانه امر دينى فاشبه الاخبار حتى لو شهد عند الحاكم وسمع وقبل شهادته عند الحاكم وظاهره لعدالته وجب على السامع ان يصوم لانه وجد الخبر الصحيح ولا يحتاج الى حكم الحاكم فى الاخبار وهل يشترط فى رؤية الهلال قال ابو بكر الاسكاف انما اذا اخبره رجلان فاما اذا قال رأيته خارج المصر اذا فى البلد بين جمع لا يقبل السحاب انما يجوز التفسير لا يقبل كذا فى الذخيرة وفى ظاهر الرواية يقبل من رجل واحد كما يقبل شهادة الواحد كذا يقبل شهادة الواحد على الواحد لان شرط الحجة يكفى ولهذا جوزنا

شهادة المرأة وتقبل شهادة عبد على عبد في هلال رمضان وكذا المرأة على المرأة ولا يقبل شهادة المرأة على كذا في الفتاوى ولو تفرد واحد برؤية الهلال في قرية لبس فيها دال ولم يأت مصر الشهد وهو ثقة فان الناس يصومون بقوله وفي الفطر اذا شهد عدلان بهلال شوال بفطر وا يعني اذا كان بالسماء علة وفي السراج لو لم يخرج ولو بأمر الامام وحده او القاضي هلال شوال لا يخرج المصلى ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لكسل ولا جبن وقال بعضهم ان يتقن افطر سلم وكذا غير القاضي اذا رأى هلال شوال على هذا ان افطر كان عليه القضاء دون الكفارة ولو رأى الامام او القاضي هلال رمضان وحده فهو بالخيار بين ان يحسب من يشهد عنده وبين ان يأمر الناس بالصوم بخلاف هلال الفطر والاضحى وقد روى هشام عن محمد انه يقبل فيه الواحد في هلال رمضان لانه دخول في عبادة بخلاف الفطر فانه خروج من عبادة الا ترى لو ان رجلا سمعا شهد على نصراني انه اسلم قبل منه قبلت شهادته وصلى عليه لانه دخول في عبادة ولو شهد على مسلم انه ارتد لم يقبل شهادته وبقي عليه وانما شهادة الفاسق فلا يقبل الا ان قول الفاسق في الديانات غير مقبول ولو كان هذا الواحد انما يشهد برؤية هلال رمضان فجاء وا ان كان بالسماء علة او خارج المصر ممن ورد من خارج المصر لم يقبل شهادته وان لم يكن بالسماء علة لم يقبل الشهادة برؤية هلال رمضان حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم لان الفرد بالرؤية في مثل هذه الحالة يوهم الغلط فيجب التوقف فيه حتى يكون جمعا كثيرا بخلاف ما اذا كان بالسماء علة لانه قد يتشق الغيم من موضع الغيم فيتفق للبعض النظر ولا فرق بين من كان في المصر اومن ورد من خارجه وذكر الكرخي انه يقبل شهادة الواحد العدل اذا جاء من خارج المصر لغلبة الموانع وكذا اذا كان على مكان مرتفع في المصر كذا في الهداية وقوله جمع كثير قال في ظاهر الرواية انه لم يقدر فيه تقديرا وعن ابي يوسف خمسون رجلا مثل القسامة وقيل اكثر اهل المحلة وقيل في كل مسجد واحد او اثنان وقال خلف بن ايوب خمسمائة يبلغ قليل والصحيح من هذا كله مفوض الى رأي الامام ان وقع في قلبه صحة ما شهدوا به وكثرت الشهود امر بالصوم وسواء في ذلك هلال رمضان او شوال وذي الحجة وفي هلال الفطر اذا كانت السماء علة لم يقبل الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين لانه تعلق به يقع العبد وهو الفطر فاشبه سائر حقوق العباد والاضحى كالفطر في هذا في ظاهر الرواية وهو الاصح خلافا لما روي

عن ابي حنيفة انه كهلال رمضان وجه الظاهر انه متعلق به نفع العباد وهو التوسع في المعاملات فكان من حقوق العباد وفي التجنيس لا يقبل في هلال الفطر الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول احرار غير محدود في قذف كما في سائر الاحكام بخلاف هلال رمضان فانه هناك يقبل شهادة الواحد رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا محدودا في قذف والفرق ان في الفطر خروج عن عبادة بخلاف رمضان وهناك دخول في عبادة وهل يشترط لفظ الشهادة في هلال شوال وذي الحجة قال في الفتاوى يشترط لانها بمنزلة الشهادة على الحقوق وقال بعضهم لا يشترط لانها بمنزلة الخبر الديني الا ان الواحد انما لم يقبل فيه من الخروج من العبادة وشهادة الاسير لا تتهمة فيها لم تقبل وان اشترط الا تدعوى فمنهم من قال يشترط ومنهم من قال لا يشترط لانها حسبة فلا يشترط لها الا تدعوى ومنهم من بناه على الخلاف في الشهادة على النفي فعند ابي حنيفة يشترط الا تدعوى وعندهما لا يشترط والصحيح في الشهادة انها لا يشترط كيف كان كذا في الينابيع وان في هلال رمضان فلا يشترط الا تدعوى عندهما وقال ابو حنيفة ينبغي ان يشترط وصل يشترط فيها لفظ الشهادة قال الشيخ الامام السرخسي لا وقال شيخ الاسلام نعم فان لم يكن بالسماء علة لم يقبل في هلال الفطر الا شهادة جماعة كثيرة يقع العلم بخبرهم وقد بينا ذلك في هلال رمضان ولا بأس بالكحال ولا يفطر بالاكتحال سواء وجد طعم الكحل في حلقه اولا وعن ابن ابي ليلى اذا اكتحل افطر سواء وجد طعمه في حلقه اولا وقال مالك ان وجد طعمه افطر والا لا والدهان معطوف على الاكتحال اي لا بأس بالادهان وان وجد طعمه في حلقه سواء وجد طعم الدهن في حلقه اولا اما الاكتحال والادهان فلان الصوم لا يفطر من منفذ والعين ليس بمنفذ الى الدماغ وما يوجد منه الدمع فيها قد ترشح سواء كان الكحل جامدا او مائعا لا يفطر ذكره في التقاريب وبه اخذ من علمائنا الدهن غير مفطر استدلالا بالماء عند الاغتسال وجه من قال يفطر الصوم بالاكتحال ما رواه ابو داود وعن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن عمار عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالاثمد المتمزج عند النوم وقال ليتقه الصائم ولما حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم اكتحل وهو صائم رواه الدارقطني وعن انس انه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اشتكت عيني افاكتحل وانا صائم قال نعم وروى ابو بكر الرازي في شرحه

مختصر الطحاوي باسناده الى رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالاثمد
وهو صائم وقال الفقيه ابو جعفر في شرح مختصر الكرخي قال ابن مسعود خرج رسول الله صلى الله
عليه وسلم في رمضان وعيناه تلمعان من الكحل فكلنا نكتحل ونحن صيام واما الجواب عن حديث الخضر
فيحتمل ان يكون لاشتكاء عينه والاثمد ان للصوم تاثيرا في البصر والاثمد طبعه يابس
في الدرجة الثانية فاذا اجتمعا اثرا في القوائم والدليل عليه ان الامة اجمعت على
الاكتحال يوم عاشوراء مع ان صومه مندوب على ان يحيى بن يعمر قال حديث عبد الله
منكر لا يحتج به قال في الاسرار الطلاق الكحل في الكتاب اي في الجامع الصغير والدليل عليه ان
لا بأس للرجل بالكحل الاسود اذا كان غرضه التداوي فاما للزينة فلا وفي الهداية
والكافي ويستحسن ومن شرط الوجه للترجيح اذا لم يكن من قصد التزيين به وردت
السنة لانه يميل على الشباب والافضل لتكوين اللحية اذا كانت بقدر المسنون وهو
القبضة وفي النهاية اللحية عند اطولها بقدر القبضة وما وراء ذلك يجب قطعه
بكذا روي عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يأخذ من لحيته من طولها وعرضها اورده ابو
عيسى في جامعه وقال من سعادة المرء خفة لحيته وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنه
على لحيته ويقطع ما وراء القبضة ذكره ابو حنيفة في آثاره عنه قال وبه نأخذ ابو حنيفة
وابو يوسف ومحمد كذا ذكره ابو الليث في المجتبى الصغير انتهى كلام النهاية وفي
الغاية قال لا يقص ما زاد على القبضة اذا لم تكن طويلة جدا كلحى بعض الاعاجم فانه يكره
وكل انسان ان حفظ القرآن في سبعة ايام ويقبل في ثمانية ثم نظر الى المرآة ليقص ما زاد
من لحيته على القبضة فقبض على لحيته وقص ما فوق القبضة فقال حفظت نصف
ولم يحفظ احد شيئا ونسيت شيئا لم ينسه احد هكذا انتهى كلام الغاية واذا دخل الذباب
او الدخان في حلقه اي في حلق الصائم او ابتلعه ووصل الى جوفه لم يفسد صومه
لعدم امكان التحرز عنه وكذلك اذا وجد طعم الادوية في حلقه لم يفسد صومه
لعدم امكان الاحتراز عنه ذكره ومن استعط او احتقن بفتح الثاء فيهما وبفتح القاف
مبني للفاعل ولا يجوز ضم الثاء على لم يسم فاعله والحقنة هو صب الدواء في الدبر وقال
ابو يوسف في الاحتقان يجب الكفارة وذكر الطحاوي انه لا كفارة عليه بالاجماع كذا في
البدائع وفي المحيط لا كفارة فيه لانعدام الصورة يعني في الحقنة والسعوط وفي فتاوى قاضيخان
وعن ابي يوسف في السعوط والوجور والحقنة والكفارة واما الخطر في اذنه يعني في اذن
والدواء لوجود الفطر يعني بوصول ما ينفع الدماغ اليه بخلاف ما لو قطر ماء في اذنه

لعدم الفطر في الصورة والمعنى جميعا وفي المحيط لو قطر في اذنه الخ فان كان دواء فسد صومه
وان صب ماء في اذنه اختلفوا فيه والصحيح ما ذكر في الكتاب ولانه وصل الى الجوف
بفعله فلا عبرة فيه بصلاح البدن فان وصل الى جوفه دواء ما عة في حال الاستعاط والاقطار
في الاذن وهو ذاكر للصوم فسد صومه ولا كفارة عليه لانعدام الجناية وان دلوى جانبة
حلقه فوصل الى جوفه او دماغه فسد صومه ولا كفارة عليه لانعدام الجناية وان دلوى جانبة
حلقه فوصل الى جوفه او دماغه وهو ذاكر لصومه فسد صومه عند ابي حنيفة رحمه الله وعنده هما لا
يفسد وان كان الدواء يابسا لم يفسد بالاتفاق لانه يتشرب رطوبة
الجوف فيتلف فيها وفي المنتقى الاعتبار بوصول رطبا كان او يابسا فان لم يخرق
وصول الرطب لا يفطر عند اكثرهم ولو علم وصول اليابس افطر وعلى هذا التفصيل
اكثر المشايخ وهو الصحيح ولو افطر في حلقه لم يفسد صومه عند ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله وانما يفطر عند ابي يوسف ان
وصل الى الثانية اما اذا بقي في القصبة لا يفطر لانه يخرج البول من الذكر والمثانة
بفتح الميم والثاء المثلثة مجمع البول قال في السراج الوهاج وقول محمد مضطرب فيه
فمرة قرع عند ابي يوسف ان بينه وبين الجوف منفذا ومنه يخرج البول ووقع
عند ابي حنيفة ان المثانة بينهما حائل اي بين الجوف وبين الاحليل والبول
يترشح منها قال في النهاية والامر على ما قال ابو حنيفة انه ليس من المثانة الى الجوف
منفذ حتى ان الانسان يقدر على امساك البول واما قطاره في فرج المرأة ليفسد صومها
فباتفاق وهذا هو الصحيح ومنهم من قال على الخلاف قال في المجتبى حقنت بحقنة
في ثلاث منها اجمع يفسد صومه وهو السعوط والحقنة والقطار في الاذن فهذه الثلاث
يفطر ولا كفارة عليه وفي ثلاث منها اختلاف وهو ان يداوي جائفة او آمة
بدواء رطب فوصل الى دماغه او الجوف وهو ذاكر لصومه فانه يفطر عند ابي حنيفة
وعنده هما لا يفطر والثالث الاقطار في الاحليل لا يفطر عندهما وقال ابو يوسف
يفطر وفي السراج الوهاج قال في الكلام على سبع مسائل الوجور والسعوط والقطار
في الاذن والاقطار في الاحليل والحقنة والكفارة الا انه اذا الوجور والسعوط والقطار
في الاذن تفسد للصوم لوجود الاكل معنى لانه وصل المغذي الى الجوف الرأس وهو
ذاكر لصومه وانما قلنا المغذي لان الدواء مصلح للبدن كالطعام والمغذي كما يحصل
بوصول المغذي الى الجوف كذلك يحصل بالوصول الى جوف الرأس لان الدماغ

يحتاج الى التربية كالصبيان ولان بين مجوفين منفذا اصليا فاوصل الى جوف الرأس مثله
الى جوف البطن وقد ثبت حرمة الرضاع بالسعوط والاقطار في الاذن وكذا في الجائفة
والآمة لانها تثبت بها حرمة الرضاع لان حرمة الرضاع انما تثبت بما يعتمد به
التغذي قال عليه السلام الرضاعة من المجاعة والحقنة مما لا يقصد بها التغذي ثم
لا بأس بالافطار حالة الضرورة وهو قول ابراهيم النخعي وقال مجاهد والشعبي يكره قال
رحمه الله الاسلام الحقنة تفطر الآن البقيتي اذا احتقن بلبن امرأة فانها تثبت به حرمة الرضاع
الآني رواية شاذة عن محمد لان ثبوت حرمة الرضاع بما يحصل به انبات اللحم وانشاز
العظم وذلك انما يكون بما يصل الى المعدة من اعالي البدن لان اسافله معرض للاخراج
الوجاح وقد طعن برمح او رمى بسهم فوصل الى جوفه لم يفسد صومه كما لو اوضحت
في بره وطرفها بيده وان بقي الزج في ناحية رجح الرمح او النصل الى نصل السهم
في الجوف فسد صومه وقال بعضهم لا يفسد وهو الصحيح قال صاحب التحفة انما
لم يفسد صومه لانه لم يستقر في محل الطعام ولهذا لو اصاب مثانته او قطع
بعيطه ثم انتشر عن ساعته لا يفسد صومه لانه لم يستقر في محل حتى يعمل عمله في وجوب
ويكره ان يذوق شيئا بلسانه او فمه فهو لا يفطر به لعدم المفطر صورة ومعنى ولكن
يكره له ذلك لما فيه من التعريض الصوم على الفساد وقال في النهاية هذا الذي ذكره
من كراهة الذوق في صوم الفرض اما في المتطوع فلا بأس ان يذوق بلسانه لان
الافطار في صوم التطوع جائز للعذر بالاتفاق وبغير عذر على رواية الحسن عن ابي
حنيفة وهذا انما هو تعريض على الافطار فاذا كان الافطار فيه يجوز للعذر فلا وجه لان
يذكره وهكذا قال الحلواني ومن مشايخ من قال نفي صوم الفرض انما يكره اذا كان لا بد
منه اما اذا كان لا بد له منه بان احتاج الى شراء شيء مأكول وخاف ان لم يذق
يغبن فيه لا يكره ان يذوق شيئا ليعرف جودته او رداءته قال في الذخيرة اذا ادخل
اصبعه في دبره في حالة الاستنجاء بالماء او بالغ في الاستنجاء حتى دخل الماء باطنه او
خرج صومه في حالة الاستنجاء ثم رجع الى مكانه افطر الآن بخلاف ما قبل ان يدخل
وان مضغ العلك لا يفطر الصائم لانه لا يصل الى جوفه شيء الا انه يكره له ذلك
لما فيه من التعريض على الفساد والاشتغال بما لا تفيده وانتهاء بالافطار لان الناظر
اليه من بعيد يظن انه يأكل فيتهمه وقد قال عليه السلام اتقوا مواضع التهم وما سبق الى
القلوب انكاره وان كان وذلك لعذر اره وليس كل سامع يطيق ان يوقفه على عذره

والعلك هو المصطكى وقيل الكندر وهو اللبان قيل هذا اذا كان العلك
متجوفا فاما اذا كان صلبا لم يفطره بعد فانه يفطره وفي السراج الوهاج هذا اذا كان ليس
ملتبسا لا ينفصل منه شيء اما اذا كان اسود فصومه وان كان ملتبسا لانه يتقنه ولا
يكره العلك للمرأة اذا لم يكن صيانة لصائمه مقام السواك في حقهن لان السواك يخفف
اسنانهن ويكره للرجال ولو كانوا مضطرين الى ذلك بان كان يحسن لهم عذرا او اسنانهم
الم وقيل لا يستحب لما فيه من التشبه بالنساء وذكر ابن سماعة عن محمد لا بأس
للمرأة ان تمضغ لصبيها الطعام اذا كان لحاجة بان يكون عندها صغير او حائض او طعام لا يخرج الى المضغ
ولا بأس اذا لم يكن لحاجة صيانة لولدها الا ترى ان لها ان تفطر اذا خافت على ولدها
وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه يكره ان يستاك بسواك مبلول بالماء والفتوى
على ما في الكتاب لانه لا يكون بذا لا اكثر من ماء المضمضة وقال ابو حنيفة ومحمد لا بأس
بالسواك بالنهار للصائم يكره وعشيا سواء كان السواك اخضر او يابسا او مبلولا او غير
مبلول فانه لا يكره لقوله صلى الله عليه وسلم خير خلال الصائم السواك وقال الشافعي
يكره بالعشي لان فيه ازالة الاثر المحمود وهو الخلوف فشابه دم الشهيد قال صلى الله عليه وسلم
الخلوف في الصائم اطيب عند الله من ريح المسك قلنا لا يكره وان كان له هذه المنزلة
لانه اثر عبادة والتلبيس به الى انتفاء بخلاف دم الشهيد فانه اثر الظلم والخلوف
كذلك شاهد له على قاتله بخلاف الصوم فانه بين العبد وربه وهو بعلم الله واضح فلا يحتاج
الى شاهد فعلى هذا قال انتهى دم الشهيد يبقى ليكون شاهدا على خصمه يوم القيامة
لانه اثر الظلم ولا بأس بالادهان لانه قال انه ليحيك انه ليجد بالدهن من العقل الذي يظلم
ومن اصبح جنبا لا يفطره وان بقي ذلك اليوم على تلك الصفة اي وان بقي ذلك اليوم
كذلك جنبا فان صومه صحيح سواء كان عامدا او ناسيا في صوم فرض او التطوع وفي كل
ذلك خلاف السلف والجمهور على الجواز مطلقا وهو مذهبنا لانه صلى الله عليه
وسلم كان يدركه الفجر وهو جنب من اهله ثم يغتسل ويصوم رواه البخاري وفي رواية
كان يصبح جنبا من جماع غير احتلام وللنسائي كان يصبح جنبا من غير احتلام ثم يصوم
ذلك اليوم وللاثر ايضا قالت ام سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنبا
ثم يصوم ويأمرني بالصيام قال القرطبي في هذا قولان احدهما انه كان يجامع في رمضان
وثانيهما الفعل الى بعد طلوع الفجر بيانا للجواز والثانية ان ذلك كان من جماع لا من
احتلام لانه كان لا يحتلم اذا الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه والاحتلام لا يلحق

على الانزال وقد يقع الانزال بغير رؤية شيء في المنام وكان ابو هريرة رضي الله عنه يفتي بان
من اذكر الفجر جنبا فاصبح صائما لم يصح صومه ثم رجع عن فتواه بذلك وروى مسلم والنسائي وابن خزيمة
وغيرهم عن عائشة ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم تستفتيه وانا على الباب فسمعت
ورأيت الباب فقال يا رسول الله تدركني الصلاة اي صلاة الصبح وانا جنب افاصوم فقال النبي
النبي صلى الله عليه وسلم وانا تدركني الصلاة وانا جنب فاصوم فقال لست مثلنا يا رسول الله
قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله اني لارجو ان اكون اخشاكم لله
واعلمكم بما اتقي وفي معنى الجنب الحائض والنفساء اذا انقطع دمها لتمام طلع الفجر
اغتسالها ولبس ثوب واحد وصوم غير شهر رمضان كفارة قتل الخطأ في رمضان
اثبت في الجناية لانه جناية على صوم وشبهه جبيرا وفي غير رمضان جناية على الصوم
لا غير فلا يلزم من ثبوت الحكم في الاخير ثبوته في الاولى هو الكفارة عتق رقبة مؤمنة
كانت او كافرة ان قدر عليها وان لم يقدر عليها فعلى الرقبة فصيام شهرين متتابعين
فان لم يقدر على صيام شهرين متتابعين فاطعام ستين مسكينا كل مسكين نصف
صاع من بر او صاعا من تمر او شعير وكفارة القتل وكفارة الظهار واحدة
اي عما سواه ويجوز طعام الاباحة فيها ثم المعتبر حال الكفر في جميع الكفارات
وقت الاداء ولا يعتبر وقت الوجوب فان كان وقت الاداء موسرا وقت الوجوب
الصوم ولو كان وقت الوجوب موسرا وان كان وقت الاداء موسرا لم يجز
الصوم ولو كان موسرا وقت الوجوب وقال الشافعي المعتبر وقت الوجوب
والكفارات اربع كفارات الافطار وكفارة الظهار وهما سواء وكفارة القتل
وكفارة اليمين فكفارة والظهار كما ذكره المصنف وكفارة القتل عتق رقبة مؤمنة
ولا يجزئ الكافرة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجوز فيها الاطعام وكفارة
اليمين اذا كان موسرا يجزئ بين ثلاثة اشياء عتق رقبة مؤمنة او كافرة او اطعام
عشرة مساكين او كسوتهم فان عجز عن هذه الثلاثة صام ثلاثة ايام متتابعات

فصل في القيء اي في احكام القيء في حالة الصوم الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم
من قاء فلا قضاء عليه ومن استقاء فعليه القضاء وفي رواية اذا ذرعه قيء فليس
عليه القضاء واذا تقيأ فعليه القضاء رواه الخمسة الا النسائي من حديث
ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال من ذرعه القيء فليس عليه قضاء ومن استقاء
عمدا فليقض وذرعه القيء سبق الى فيه وغلبه فخرج منه ذكره صاحب المغرب

ومن ذرعه القيء اي سبقه بغير صنعه علما ولم يفسد صومه خلافا لاحمد وكذا اكثر من علا
قوله صلى الله عليه وسلم من قاء فلا قضاء عليه ومن استقاء عمدا فليقض وان عاد
الى جوفه فسد صومه عند ابي يوسف رح لانه عاد الى جوفه ما ينقض الوضوء
فينقض الصوم وعند محمد رح لا يفسد لانه لم يوجد منه الصنع لان الخارج ولا
الى العود وهو اعادة الى جوفه او شيء منه بعد ما خرج بنفسه فابو يوسف يعتبر علما
الفم ومحمد يعتبر الصنع ثم علما الفم لا حكم للخارج وما دون ملء الفم يجب ان يكون خارجا لانه يمكن ضبطه
فاذا اعتبر فيه غلبة الظن تظهر في اربع مسائل احدها اذا كان اقل من علا الفم واعاد
او شيء منه قدر الحمصة لم يفطر اجماعا اما عند ابي يوسف فلانه ليس بخارج لانه
اقل من علا الفم وعند محمد لا صنع له في الادخال والاخراج اذا كان علا الفم
واعاده او شيئا منه قدر الحمصة فسد عندهما اما عند ابي يوسف فلانه علا الفم
وكان خارجا وما كان خارجا اذا اعاده فقد وجد منه الصنع وعند محمد بقول وجد منه الصنع
والثانية اذا كان اقل من علا الفم واعاده او شيئا منه افطر عند محمد لوجود
الصنع وهو الادخال وعند ابي يوسف لا يفطر لعدم الملء الكلي والرابعة اذا كان علا الفم
واعاد بعضه او شيئا منه مقدار الحمصة فصاعدا افطر عند ابي يوسف لوجود
الملء وعند محمد لا يفطر لعدم الصنع وهو الصحيح لانه لو وجد صورة الافطار وهو
الابتلاع بصنعه ولا صنع له لانه لا يتغذى به ولانه كما لا يمكن الاحتراز عن وجوده كذلك لا
يمكن الاحتراز عن عوده فجعلوا العفو اقال محمد رح الاقيس قول محمد صحيح فيما اذا قاء علا الفم
ثم عاد بنفسه ان صوره لا يفسد وقول ابي يوسف رح صحيح فيما اذا كان اقل من علاء
الفم ثم اعاده لا بنفسه وان قاء اقل من علا الفم لم يفسد صومه بالاتفاق بين
ابي يوسف ومحمد وتحرر بذلك ان عاد الى جوفه او بعضه بعد ما قاء اقل من علاء
الفم لا يفطر اتفاقا فعند محمد لعدم الصنع وابو يوسف يقول ما دون علا الفم
قليل لا يعد خارجا للعذر في بسطه فكان له حكم انه اقل فلا يتغير عوده كالبزاق وان
اعاده اي اعاد القيء بنفسه بعد ما قاء اقل من علا الفم لم يفسد صومه في قول الاقيس
رح لانه لما علم ان ما دون علا الفم لا يفسد عوده وقال محمد رح يفسد لانه وجد
منه الصنع حيث اعاده ولو استقاء عامدا علا الفم فسد صومه بالاتفاق
وعليه القضاء سواء اعاده بنفسه الى جوفه بعود ذلك او لم يعده وان استقاء
عامدا دون علا الفم لم يفسد صومه عند ابي يوسف رح لانه لم يتفش ظهارة

ان اصحاب الاعذار الذين يباح لهم الفطر رخصة المريض المسافر والحامل والمرضع والخائف
والشيخ الفاني فاخطرت فصلت ولافرق بينها خلافا لمالك فيما اذا
خافت على الولد لان هذا افطار لنفع يعود الى المعذور نفسه وهو الولد فاشبه المرضعة
كما فطر الشيخ الفاني ولنا ان العذر ثبت بخلاف القياس في الشيخ الفاني
لانه لا غاية بين الصوم والفدية للصوم وآتي والفطر سبيله ليس في معناه وفي
يحق به دلالة لان الشيخ الفاني عاجز بعد الوجوب ولا وجوب على الولد واعلم
ان الحامل التي في بطنها ولد والمرضع ذات لبن ولا يجوز ان يحمل انثاء في امر هما
كما في حائض وطالق ولان ذلك من الصفة الثابتة لانثى ولا يغيرن في نحو
ذلك مذهب سيبويه خلافا للخليل بخلاف النسب كابن وامرأة بمعنى في ان حل وارث
رضاع ومذهب سيبويه قول بان ان اوتي حامل او حائض واذا اريد الحدوث جاز
ان يقال انت طالق بان تحيض حائضة الآن او غدا وكذلك المريض وصاحب العلة
اذا خاف زيادة المرض والعلة فالمريض في شهر رمضان اذا خاف زيادة المرض
افطر وقضى وقال الشافعي لا يفطر الا اذا خاف الهلاك واحتجا بقوله تعالى
زيادة المرض واشتداده قد يفضي الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه والمرض الذي يبيح
الافطار هو الذي يزداد بالصوم او يخاف منه وجعا او زمنة صداعا او بطئه
يستطاف فانما علم ذلك باجتهاده او يقول طبيب عارف مسلم وعن ابي حنيفة ان في
كان يباح له التيمم فاعدا جاز ان يفطر وكذا اذا كان صائما فخاف ان
ان يفطر ولو برأ من المرض وبقي به ضعف من اثره فخاف ان صام يعود عليه
المرض لم يبح له الفطر لان الخوف لا عبرة به لانه موهوم وان كان به ضعف ان
صام صلى قاعدا وان افطر صلى قائما فانه يصوم ويصلي قاعدا جمعا بين العبادتين
انه افطرت يوما من رمضان لكذا وغلا اصابها من استخدام مولاها من طبخ
او غيره او غسل ثياب او غير ذلك ان كانت افطرت خوف الهلاك فعليها القضاء
دون الكفارة وهما ان يمتنع من امتثال امر المولى اذا كان ذلك بعذر اما عن قاعدة
الفرض لان حق الله تعالى اعظم من حقه ولو خاف القيام من بحر او الشدة او العطش
الشديد ان يهلك افطر وقضى ولا كفارة عليه وكذا الذي يذهب به عمال
السلطان للسخرة او غيرها فاشتد عليه قرأ الشمس وخاف الهلاك وافطر لا كفارة عليه
ومن افطر لهذه العذر كالمرض والعلة والسفر والحيض والنفاس وغيرها ان قدر على القضاء

ثم ما ينقض صومه وعند محمد رح فسد صومه سواء اعاده بعد ذلك اي بعد ما استقاء عامدا
دون ملء الفم اولم يعده لانه وجد منه القيء وقال ابو يوسف رح فيما اذا استقاء عامدا
دون ملء الفم ان عاد بغير صنعه ثم بعد لعدم سبق الخروج وان اعاده بصنعه
فعليه القضاء في قول ابي يوسف رح هذا رواية الاصل وفي رواية ابن سماعة عنه
في الاخراج والاعادة وفي رواية ابن رستم عنه لانه لم ينقض طهارته فلا ينقض صومه
قال الصريفيني والصحيح في مسائل القيء قول ابي يوسف وهذا كله اذا استقاء غير ملء الفم
فاما في ملء الفم فعليه القضاء خلافا لابي يوسف قال في الاسرار الوفاق والوفاء متفقان
في موضع واحد بحيث لو جمع ملء الفم افطر واجمع الصريفيني لابي يوسف فقال ان ملء الفم
حكم الظاهر في حق الناظر ولهذا لا يفطر بما دخل جوفه في حق نفسه لتمضمضه وله حكم الباطن
في حق الباطن ولهذا لو ابتلع ريقه او ما بين اسنانه لم يفطر وكان القياس
ان لا يفسد القيء الصوم لانه نجس خارج من البدن كما اذا خرج من البدن فصبح ودم
وانما افسده ما يجب بفعل الاكل وهو ما ينقض الوضوء وهو ملء الفم ولهما ما روي ان
النبي صلى الله عليه وسلم علق البطلان بالفعل وهو الاستقاء لا ما ينقض الوضوء
واذا استقاء عامدا ملء فيه فافطر لانكفاره عليه لعدم صورة الفطر وهو الابتلاع

قوله في العذر اي العذر الموجب للرخصة فقط بالافطار في رمضان الا ترى
فيه قوله تعالى فمن كان منكم مريضا يخاف من الصوم زيادة المرض او على سفر
او راكب سفر فعدة اي فعليه عدة اي فافطر فعليه صيام عدد ايام فطره والعدة بمعنى
المعدود اي امران يصوم اياما معدودة بمكانها من ايام اخر سوى ايام مرضه وسفره وانما
لا يتصرف للوصف والعدل عن الالف واللام لان الاصل ان تفعلي صفة ان
تستعمل مع الجمع بالالف واللام كالكبرى والكبر والصغرى والصغر اي من افطر لعذر
في شهر رمضان فعليه القضاء في ايام اخر هذا التقدير للاية والحامل والمرضع اذا خافتا
على نفسهما او ولديهما اي خافت كل واحدة منهما على نفسها او ولديها او منهما او من
الرضيع لانهما لا تمكن من الامتناع عن الارضاع او وجوبه عليها بعقد الاجارة فالام فليس
عليها الارضاع فاذا امتنعت على الاب ان يستاجر مرضعة اخرى وقوله او ولديها
صورة على كل ظاهر واما في الولد فصورة الخوف على الولد رضيع يعطون بخاف موته
من غير الداء وزعم المبتدعة ان الفطر اذا اشتد وكذا ابن الصغير فيحتاج
الفطر الى ان يشرب ذلك نهارا في رمضان فعليها ذلك كما في القضاء والله اعلم

ان اصحاب

يلزمه القضاء ولا يجزئه الطعام وان مات قبل القدرة لا يلزمه القضاء وان قدر على
قضاء البعض دون البعض يلزمه قضاء ما قدر ثم اذا صح المريض واقام الصلوات
بقدر الصحة والافاقة وهذا قول العامة جميعا من غير خلاف وهذا هو الصحيح وذكر الطحاوي
ان فيه خلافا فقال عند ابي حنيفة وابي يوسف يلزمه الايصاء بجميع المدة وعند محمد
بقدر الصحة والافاقة قال في الشرح الوهاج وقوله هذا وهم وغلط وليس بصحيح بل الصحيح
انهم متفقون في هذه المسئلة وانما الخلاف بينهم في النذر وهو ان المريض اذا
قال لله علي ان اصوم شهرا فمات في مرضه قبل ان يصح منه لا يلزمه شيء بالاجماع فان صح
يوما واحدا لزمه ان يوصي بجميع الشهر عندهما وقال محمد يلزمه بقدر ما صح لان الايجاب
العبد معتبر بالايجاب الله تعالى فصار كقضاء رمضان وهما فرقا بين النذر ورمضان
وقالا بان وجوب الاداء في النذر مضاف الى وقت الصحة فصار كالصحيح اذا
قال لله علي صوم شهر ثم مات يلزمه ان يوصي بجميعه لان الكل قد وجب في ذمته
فوجب عليه تعريفها بالخلف وهو الفدية اذا عجز عن تعريفها بالاصل فاما في رمضان
فينقسم الوجوب ثم اذا صح المريض الى حين القدرة فبقدر ما يقدر يظهر الوجوب وهذه الرتبة
في الافاويل كلها من الثلث وقولنا لزمها قضاء بقدر الصحة والافاقة هذا اذا وضح المريض
ولم يصم متصلا بصحته اما لو صام متصلا بصحته ثم مات لا يلزمه الا بقضاء بعدد
ما فاته اذا قال لله علي صوم رجب فجاء رجب وهو مريض لا يستطيع الصوم افطر
وقضى بعد البرء وكذا لو كان الموجب اداء فولدت قبل رجب ولم تزل النفاس
حتى مضى رجب فعليها القضاء بعدد الطهر فان ماتت قبل دخول رجب ولم تزل كذلك
حتى مضى رجب فانها عند صحتها لم يلزمها الا بقدر نفاسها وان صحت بعد مضي رجب ثم
ماتت لزمها الا بصاء بجميع الشهر عندهما وقال محمد بقدر الصحة لان نذر المريض
وهو مريض ان يصوم شعبان قد فات شعبان وهو صحيح فمضى منه يوم او يومان ثم صح
ثم مات يلزمه الايصاء بالقدر الجميع شعبان عندهما وعند محمد بقدر ما صح صحيح قال
لله علي صوم شهر ثم مات بعد يوم فعليه ان يوصي بجميع الشهر لان السبب بكماله قد وجب
وهو النذر سواء مات في جميع هذه الوجوه اي مات وعليه قضاء رمضان اكمل
صوم يجب قضاؤه كالنذر وغيره ان اوصى ان يطعم عنه صحت وصيته ويطعم عنه
اي يطعم عنه وليه من ثلث ماله لكل يوم نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا
من شعير فان مات فغير وصيته لا يجبر ورثته على الاطعام عنه الا اذا ابرأ عنه وهم

من اهل التبرع قال في الهداية ولا بد من الايصاء احتراما للشافعي حتى لو تبرع الولي
على الولي ان يطعم عنه لما مر الطعام الولي حتى لو تبرع الولي به من غير ايصاء فانه تقع وهي هذا التبرع
لا يلزم الوارث اخراجها عنه اذا اوصى اذا تبرع الوارث باخراجها وقال الشافعي لا يتصح
الى الايصاء في جميع ذلك هو يعتبر ويدين العباد ونحن نقول حق العباد تعلق بما فيها
من الاختيار وذلك في الايصاء دون الوراثة لانها جبرية ثم هو يتبرع ابتداء ثم ينفذ
من الثلث وفي الاسرار اذا استهلك مال الزكاة او العشر ثم مات لم يؤخذ من تركته
وكذلك الدين الذي يجب صلته اي تغيير عرض كالنفقة والحج والكفارة وصدقة الفطر
والكفارات والحج وفدية الصوم والنذر وفي الجنايات ومن افطر في رمضان لعذر ووجب
القضاء ثم مات قبل القضاء ان كانت موته قبل زوال العذر فليس عليه قضاء لانه لم
يدرك وقت فرضه وهو غرة من ايام العمر وان اوصى ان يطعم عنه لم يجز وعليه
وان لم يوص لم يجب عليه ذلك وان مات بعد زوال العذر واوان ادرك جميع المدة
لكنه فرط في القضاء حتى مات وجب عليه القضاء في ذمته فان اوصى ان يطعم عنه
يطعم عنه من ثلث ماله لكل يوم نصف صاع من حنطة وان مات من غير وصية لم يجبر
ورثته على الاطعام عنه الا اذا تبرعوا وهم من اهل التبرع وان زال عنه العذر وقدر
على قضاء البعض دون البعض نظر ان قضى ما قدر عليه ولم يفطر حتى مات لزمه
قضاء ما بقي وان لم يصم فما قدر حتى مات وجب عليه قضاء الكل عندهما لان ما قدر
عليه يصح فيه قضاء اليوم الاول والاوسط والآخر فلما قدر على البعض فكانه قدر على الكل
ولم يصم وقال محمد لا يلزمه الا ما قدر عليه والصلاة حكمها حكم الصوم على اختيار
المتأخرين وكل صلاة يافراد ما مر غرة بصوم يوم هو الصحيح احترازا عن ما قال محمد بن مقاتل
اولا انه يطعم عن الصلوات كل يوم نصف صاع على قياس الصوم ثم رجع فقال كل صلاة
فرض على حدة بمنزلة صوم يوم وهو الصحيح والوتر صلاة على اصل ابي حنيفة وعندهما هو
مثل التطوع لا يجب الوتر به ولا يصوم عنه الولي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم
احد عن ولا يصلي احد عن احد وفي القضاء اذا مات ان ترك مالا صلى عنه الولي صلوات اوصى ان
يطعم عنه الصلوات جازت الوصية من ثلث ماله ولو اعطوا فقيرا واحدا جملة ذلك
جاز بخلاف كفارة اليمين ولو اعطوا عن خمس صلوات نصف اصاع قفيزا ومناقفيزا
آخر قال ابو بكر الاسكاف يجوز ذلك كله واختار الفقيه ابو الليث انه يجوز عن
اربع صلوات دون الخامسة لانه فرق ولا يجوز ان يعطى كل مسكين اقل من نصف

صوم في كفارة اليمين كذا قضاء وكفارة الصلاة تفارق كفارة اليمين من حيث انه كفارة
الصلاة لا يشترط فيها العدد ووافقها من حيث انه لو اوصى اقل من نصف صاع في كفارة
الصلاة الى فقير واحد لا يجوز ولو اوصى في كفارة اليمين ان يطعم عنه جاز للورثة ان يعتقوا
ويطعموا ويكسوا وان لم يوص وتبرعوا جاز الا في الاشباع فانه لا يجوز من غير البعداء
لافيه من الزام الولاء على الميت وكتشبيع الفعالي النذر لا يقدر على الصوم بفطر ويطعم
لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارات وان مات وادى يطعم عنه اي يطعم لكل يوم
مسكينا نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير كما يطعم في الكفارات فوله الخ
اي قرب الى الفناء او فيه فوته وكذا العجز مثله وقال الكتب لافيه بل عليه لان اصل
الصوم لم يزه لكونه عاجزا عنه فكيف يزه خلفه لان الخلف انما شرع ليقوم مقام الاصل
واعلم ان الصوم قد لزمه بشهود الشهر حتى لو دخل المسافر وصام كان مؤديا للفرض واتما يجب القضاء
لاجل الخروج وجوده ليس بعذر الى ان يصير الى القضاء كما في المريض فوجب القضاء
وصار كمن مات وعليه الصوم ولو قدر الشيخ الفعالي على الصوم يبطل حكم الفداء لان شرط
مخلفية استمرار العجز اي يبطل حكم الفداء الذي ذكرناه ويصير كان لم يفد حتى يجب عليه الصوم
واعلم ان هذا الاطعام انما يجوز عن كل صوم هو اصل بنفسه حتى لو كان على الشيخ كفارة
يمين او قتل فعجز عن الصوم فاراد ان يطعم عنه لم يجز بخلاف كفارة الظهار والافطار
والاصل ان كل صوم كان بدلا عن غيره ولم يكن اصلا بنفسه لم يجزه الاطعام وان وقع
الياس عن الصوم والصوم في كفارة اليمين انما جعل عن غيره فلا يجوز الاطعام عنه واما
في كفارة الظهار وكفارة الافطار اذا عجز عن الاعتاق لاعساره وعجز عن الصوم لكبره
جاز له ان يطعم ستين مسكينا لان هذا صار بدلا عن الصيام بالنص والاطعام في كفارة اليمين
ليس ببدل عن الصيام وانما الصيام بدل عنه وكل شرع في صوم التطوع ثم في صلاة
التطوع ثم افسده فقضاه خلافا للشافعي لنا ان المؤدى قربة وعمل نجب صيانة
عن البطلان لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم واذا وجب المضي وجب القضاء بتركه
وسواء حصل الفساد بصنعه او بغير صنعه حتى اذا خاصمت المتنفلة زوجها فحلفها القاضي
القضاء وكذا لو فتح صلاة التطوع بالتيمم ثم ابصر الماء وفعليه القضاء فان قلت صلاة
معذورة في جميع الاوقات ام لا قلت انما عند بعضهم فقط وانما عند ابي حنيفة فمخصوص منه
ايام النحر والتشريق والفطر فانه اذا دخل في صوم التطوع فيها ثم افسده لا يلزمه القضاء
عند ابي حنيفة لان الوجوب يقع بالدخول وهي منهي عنه وعندهما يلزمه القضاء كما افاده

في صلاة

في صلاة التطوع في الاوقات المكروهة ثم عند الاباحة افاد في صوم التطوع اجزاء في احدى
الروايتين وجواب الظاهر وسياتي الكلام عليه عقيب هذا الفصل في مسائل متفرقة واعلم ان
البقيتي او اسلم الكافر او طهرت الحائض او النفساء او افاق المجنون او برا المريض او اقام
المسافر في نهار رمضان متعلق بالبقيتي والكافر فالحائض والنفساء والمجنون والمريض المفطر
يعني صح البقيتي في نهار رمضان او اسلم الكافر في نهار رمضان او اقر او تمسكون بقيته وكذا
الصوم وبعد ما بعده ويقضون ذلك اليوم وما مضى لان استدامة البقيتي والكافر فاسقها
لا يقضيان شيئا اما البقيتي فواضح واما الكافر فواسلم فانهما يكان بقيته يوما
واختلفوا في امساك بقية اهل الاعذار على الايجاب او على الاستحباب قال ابن شجاع على
الايجاب وقال الامام الصفار الصحيح انه على الايجاب ولو افطر انه لا قضاء عليهما
لان الصوم فيرا واجب فيه وصاما بعض شهر تحقق البعض والبقية ولم يقضيا ما مضى
منه ولا يوما لعدم الخطاب وهذا معنى قولنا فانهما لا يقضيان شيئا ومن اصحابنا من يقول
عليهما قضاء هذا اليوم وانما يجب ما فيه من الشهر وجعلوا ادراك جزء من الشهر في كونه
سببا لوجوب الباقي منه سببا لوجوب صوم جميع الشهر كما ان ادراك آخر وقت
الصلاة بعد الاسلام كادراك جميع الوقت والفرق بطريقة انما جاء من قبله بما غير الاسلام
الا يعذر في اسقاط القضاء وهنا ورد ان وفد ثقيف حين قدموا على رسول الله صلى الله
عليه وسلم اسلموا في النصف من رمضان فامرهم بصوم ما بقي من الشهر ولم يأمرهم بقضاء
ما مضى ولان وجوب القضاء ينبني على خطاب الشرع بالاداء وذلك لا يكون بدون
البقية للعبادة والكافر ليس باهل للعبادة لانه ليس باهل لتوابها فلا يثبت حكم الاداء
في حقه والصوم عبادة معلومة بصيام وهو الامساك ولا يتصور الصوم منه في الزمان الماضي
بخلاف الصلاة فانها معلومة باركانها والوقت ظرف لها وليس بصيام فصل ادرك
جزءا من الوقت سببا لوجوب الاداء ثم القضاء ينبني عليه وعن ابي يوسف انه لو زال
الكفر والصبا فعليه القضاء لانه ادرك وقت النية فصار كمن اصبح صائما وبالفطر
ثم نوى قبل الزوال ان يصوم اجزاه وهذا الخلاف ظاهر الرواية ووجه ظاهر الرواية ان
الخطاب بالصوم ما كان متوجها عليه في اول النهار وصوم يوم واحد لا يحتمل التجزي
وجها ما مر كما في اول النهار ما يوقف على صوم الفرض لانه لم يكن اهلا له فاشبه
اذا بيت البقيتي في غير رمضان في يوم فنوى الصوم تطوعا اجزاه باتفاق وفي الكافر
تسلم اختلاف قد ذكرنا في الجامع الصغير انتهى سواء وان نية كل واحد منهما للتطوع صحيحة واكثر

مت يخاف على الفرق بينهما فقالوا لا يصح من الكافر نية صوم التطوع بعد ما علم قبل الزوال انه
كان لم يصم لعبادة تطوعا فيتوقف امساكه على ان يصير صوما بالنية قبل الزوال واذا
نوى المسافر الافطار في غير رمضان ثم قدم المصر قبل الزوال فنوى الصوم اجزاه لان الاستمرار لا يشترط
اهلية الوجوب ولا صحة الشروع وان كان في رمضان فعليه ان يصوم لزوال العذر
في وقت النية الا ترى انه لو كان مقيما في اول النهار ثم سافر لا يباح له الفطر وجعل كأنه
اقام فهذا اولى وان اسلم الكافر في يوم من رمضان ثم اسلم فيه قبل الزوال فعليه
ان يكون صائما ولا قضاء عليه وكذا اذا اسلم قبل الزوال ونوى الصوم لا يكون صائما ما لم
يسلم وصام بنية التطوع ولو بلغ الصبي بعد ما طلع الفجر ان كان قبل الزوال او اكل
ونوى الصوم عن رمضان او تطوعا يكون تطوعا ولا يكون عن رمضان ولا يلزمه قضاء
ذلك اليوم لانه لم يدرك فيه وقت النية والنية لصوم كل يوم طلوع الفجر
وحال الطلوع هو ليس من اهل التكليف وبذا عندهما وعن ابي يوسف انه
نوى الصوم وقع عن رمضان وان افطر وجب عليه القضاء وان بلغ بعد الزوال او اكل
لم يجب عليه القضاء بالاجماع وقوله في الصبي اذا بلغ والكافر اذا اسلما امساكا
بقية يومهما هذا اذا كان بعد الزوال او قبل الزوال بعد الاكل فاما امساك لا غير اذا
كان قبل الزوال والاكل فمع الصبي اذا نوى التطوع كان تطوعا على الصحيح والكافر اذا
نوى لم يكن تطوعا لان الصبي من اهل العبادات فقوله امساكا ظاهره نيابة اذا كان بعد الزوال
او بعد الاكل واما قبلهما فيكون امساكا مخصوصا بالكافر واما الصبي فنوى هذا الذي يذكر
حكم الصبي اذا بلغ والكافر اذا اسلم واما المسافر اذا قدم وانام والحائض اذا النفاس
اذا طهرت في نصف النهار امساكا بقية يومهما هذا اذا قدم المسافر بعد الزوال او قبل
بعد الاكل اما اذا كان قبل الزوال والاكل فعليه الصوم فان افطر بعد ذلك لم يلزمه الكفارة للشبهة واما الحائض اذا طهرت قبل الزوال والاكل وذلك
يكون صوما لا تطوعا ولا فرضا لوجود المنافي في اول النهار والصوم لا يتجزأ ومعنى قول
المصنف اذا اقام المسافر في نهار رمضان يعني بعد الاكل سواء قدم قبل الزوال
او بعده وقوله امساكا هو على طريق الايجاب او على طريق الاستحباب قبل
الايجاب وصححه بعضهم وقال الشافعي لا يجب الامساك وعلى هذا الخلاف
كل من صار مفطرا للزوم وليس كذلك في اول اليوم وكذلك هذا حكم المجنون اذا
افاق والمريض اذا برا في نهار رمضان امساكا بقية يومهما ويصومان ما بعده

ويقضيان ذلك اليوم وما مضى من الشهر كما ذكره المصنف وسياتي تفاصيل احكام الجنون
انشاء الله تعالى ولو نوى الكافر صوم ذلك اليوم او الذي طهرت فيه
الحائض والنفساء او اليوم الذي اسلم فيه الكافر لا يجزئ عن الفرض اي فرض رمضان ولا عن التطوع
يعني لو نوى ذلك اليوم الذي امسك فيه عن التطوع لا يقع عن التطوع والصبي والمجنون
كالمسلم وهو ان يبيت صحيحا او ناويا عن الفرض اي عن فرض رمضان كما يجوز لانهما اهل
اهل للصوم الفرض وفي التطوع اذا افاق المجنون والمغمى عليه وهو ان يرى
فيهما عامة يوم وليلة فزائدا فهو اعني افرض افراحهم فانهم اهل للصوم وكذلك
عن التطوع اي يقع عن التطوع او انوه وفي ظاهر الرواية لا فرق بين المجنون الاصلي
والعارضي ومن جن رمضان كله لم يقض ما مضى خلافا لمالك وشافعي وان افاق المجنون
في بعض شهر رمضان فعليه ما مضى منه خلافا لزفر فانه يقول لا يجب عليه اداء
اداء وذلك البعض من الشهر الذي وجد فيه الجنون لانعدام الاهلية والقضاء مرتب
عليه فصار كالمستوعب في سقوط الكل وهذا لان الصبي حين طلعت فاضت العين فخ
بعض اخواله والمجنون عديم العقل ولهذا جاز اعتاق الصغير عن الكفارة دون
المجنون فاذا كان الصغير في بعض الشهر صبي وجب القضاء فالمجنون اولى وهذا
قياس ولا فرق بين المجنون الاصلي والعارضي في ظاهر الرواية وعن محمد انه فرق بينهما
فقال انه اذا بلغ مجنون الحق بالعدم فعدم الخطاب فلا يلزم قضاء ما مضى بمنزلة
الصبي اذا بلغ في بعض الشهر لا يلزمه قضاء ما مضى وهذا اختيار بعض المتاخرين منهم ابو
عبد الله البرجاني والامام الاسبيجابي قال المجنون العارضي اذا ادرك صحيحا من
الشهر اما من اوله او من وسطه لزمه قضاء جميع الشهر نحو ان يكون مغميا
في الليلة التي اهل فيها رمضان ثم افاق ولم يفق الا بعد مضي الشهر كله فعليه قضاء جميع
الشهر الا اليوم الاول اذا لزم به على الصوم قبل جنونه ولم يفطر فيه وكذا اذا افاق قبل
رمضان ثم افاق في اول النهار من آخر يوم منه قبل غروب الشمس وكذا اذا افاق
في طرفي الشهر غير انه افاق في اوسطه يوما واحدا فانه يلزمه قضاء جميع الشهر وقال بعض
مشايخنا حكم المجنون العارض والاصلي سواء يلزمه قضاء ما مضى وان كان البلوغ اي وقوع الصبي
والاسلام اي اسلام الكافر والطهر اي طهر الحائض والنفساء والافاقة اي افاقة المجنون
الاصلي والعارض والاقامة اي اقامة المسافر والصحة اي صحة المريض قبل الفجر اي قبل طلوع

الفجر تلزمهم صلاة الغداة لانهم صاروا اهلا للصلاة في آخر الوقت فتلزمهم الغداة
وصوم الغد اما اذا لزمهم صوم الغد اما من رمضان لانه طلع الفجر وهم اهل للصوم فلزمهم صوم
الغد اذا كانت ايامها في ايام عادتها دون العشر والنفاس تعطف على ايام الحيض
فاذا كانت ايامها دون الاربعين قطعت قبل الفجر بساعة فانها لا تلزمها صلاة الغداة
ولا صوم الغد فان وجدت اي طهرت لاكثر الحيض والنفاس اللتين ايامها دون العشرة دون
الاربعين قبل الفجر وجدت من الليل مقدار ما يسع فيه الاغتسال اي اغتسالها
وساعة او من مقدار التحريمة يلزمها جواب ان وجدت صلاة العشاء وهو قول
الجمعة وان اشتبه على الاسير في بلاد العدو شهر رمضان فصاموا بالتحري وافق صومهم
شهر رمضان او تقدم او تاخر ان تقدم لا يجوز وان وافق يجوز وكذلك ان تاخر
وافق في حق ايام يوم الفطر والاضحى وايام التشريق فانه يقضيها فقط قال
المجتبى من اشتبه عليه الشهور من الاسرى بعد العدة وتحرى رمضان فصامه فصادف شعبان
او جمادى الاولى صوم رمضان جاز وان تقدم لا يجوز وان تاخر جاز بشرط موافقة
الوقت والعدد ووجود النية من الليل على سبيل القضاء بيانه اذا وافق صومه
شوالا فان كانا كاملين او ناقصين فعليه قضاء يوم لان صومه في يوم الفطر لا يجوز عن
قضاء رمضان فان كان رمضان كاملا وشوال ناقصا فعليه قضاء يومين يوم
فساد صومه في يوم الفطر ويوم لاجل النقصان وان كان شوال كاملا ورمضان
ناقصا لم يلزمه شيء لانه اكمل العدد وسوى يوم الفطر ولو وافق صومه ذا الحجة فان كان
رمضان كاملا وذو الحجة كاملا او كلاهما ناقصين فعليه قضاء اربعة ايام لان صوم يوم
النحر وايام التشريق لا يجوز عن القضاء وهي اربعة ايام فاذا تزعتها من ثلاثين يبقى
بقي ستة وعشرون يوما فقد صامها قضاء عن رمضان فبقي عليه ثلاثة ايام لان رمضان
سنة وعشرون فقد صام من ذي الحجة سنة وعشرين بقي ثلاثة ايام وان كان رمضان
كاملا وذو الحجة ناقصا فعليه قضاء اربعة ايام يوم فطر واربعة ايام النحر
والتشريق وان وافق صومه ذي القعدة او شهرا آخر فان كانا كاملين او ناقصين
او الشهر الآخر كاملا لم يلزمه شيء وان كان رمضان كاملا والآخر ناقصا فعليه
قضاء يوم لاجل النقصان فهذا اعتبر فوات شرط موافقة العدد واما وجود النية
من الليل شرطا لانه قضاء وصوم القضاء لا يجوز الا بنية من الليل كذا في السراج
الوهاج فصل في سائل متفرقة تنعلق بالصيام اذا نوى الفطر ليلا

صفحة ناقصة

صومه عالما بالليل او يشرب كما اذا نوى الكلام في الصلاة ولم يتكلم وعند الشافعي يفسد
وصلاته كما في القنية وزوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه فمن طهرت من الحيض
او النفاس من شهر رمضان في خلقه او بعد ما طلع الفجر او كان مسافرا فاقام في اثناء
او اكل او جامع فسد صومه في هذه المسائل وعليه القضاء ولا كفارة عليه وقد تقدم
الكلام عليه وتفاصيله وله تاخير قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر فلا فدية عليه
اي اذا اخره حتى دخل شهر رمضان آخر صام رمضان الثاني لانه لا يتنفل الصوم قبل
غيره وقضى الاول بعده لانه وقت القضاء ولا فدية عليه لان وجوب القضاء
على التراخي حتى كان له ان يتطوع وقال الشافعي ان اخره الى الثاني من غير عذر كان
عليه الفدية مع القضاء لكل يوم طعام مسكين وروي عن ابي يوسف رحمه الله
انه قال لو اوجب على نفسه صوم يوم بعينه بان قال لله علي ان اصوم يوم يوم الخميس مثلا
فصامه بنية التطوع يقع عن المنذور المعين ولو نوى غير النذر المعين عن
واجب آخر كقضاء رمضان او الكفارة يقع عما نوى اي كان عن الواجب
وعليه قضاء ما نذر ولو اطلق النية كان عن النذر المعين لان النذر المعين يقع
صومه بمطلق النية لانه صوم عين فصار كصوم رمضان وفي الكرخي قال محمد اذا
صام النذر المعين بنية التطوع كان عن التطوع وقال ابو يوسف يكون عن النذر
المعين ولو نوى التطوع وقضاء رمضان يقع عن القضاء في قول ابي يوسف
وقال محمد يقع عن التطوع بخلاف الصلوة فانه اذا نوى بها الفرض فنهاد التطوع بالعصر
صار عاصيا في الصلاة اصلا هذه ولو نوى قضاء رمضان وكفارة الظهار كان عن
القضاء في قول ابي يوسف وهو الاستحسان وقال محمد رح يقع عن التطوع
وهو القياس ولو نوى النذر المعين فنهاد اذا نذر صوم يوم بعينه وكفارة اليمين
يقع عن النذر والمريض الذي لا يقدر على الصوم اذا نذر صوم شهر بعينه
بان قال لله علي ان صوم شهر رجب مثلا فمات في مرضه قبل ان يفيق منه لم
يلزمه شيء وقبل الاجماع ان صح يوما واحدا من مرضه لزمه ان يوصي بجميع الشهر
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله يلزمه بقدر ما صح
لان ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى فصار كقضاء رمضان وهما فرقا بين
النذر وبين قضاء رمضان وقالا بان وجوب الاداء في النذر مضاف
الى وقت الصحة فصار كالصحيح اذا قال لله علي صوم شهر فمات يلزمه ان يوصي

بجميعه لان الكل قد وجب في ذمته فوجب عليه تعريفها بالخلف وهو العذة فوات من تزفا
بالاصل فاما في رمضان فنفس الوجوب توجد الى حين القدرة فيقدر ما يقدر بقطعه
الوجوب وقد بين الفرق لصاحب الهداية فقال والفرق لهما ان النذر سبب
فتعلقه الوجوب في حق الخلف وفي هذه المسئلة السبب اداء العدة فيتقدر بقدر
ما ادرك وعن قول صاحب الهداية ان النذر هو السبب في وجوب الاداء
الا ان المريض ليس له ذمة صحيحة في التزام اداء الصوم حتى يلزمه من مرضه فعند البر والبحر
كالمجد والمنظر والصحيح اذا افاق من غمى صوم شهر رمضان بعد يوم لزمه قضاء جميع الشهر
فيلزمه الا بصاء به وفي مسئلتنا بذه والسبب الموجب للاداء هو ادراك
عدة من ايام اخر فلا يلزمه القضاء الا بقدر ما ادرك ولو جن رمضان كله
فلا قضاء عليه خلافا لمالك هو يعتبره بالاغماء ولنا قوله عليه السلام
رفع القلم عن ثلاثة عن النبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ
ومن كان مرفوع القلم عنه لا يتوجه الخطاب اليه باداء الصوم والقضاء
يبتنى عليه ولان المجنون نزول عقله فلا يخفى معه شهود الشهر وهو السبب الموجب
للصوم بخلاف الاغماء فانه يجوز ان عن استعمال عقله ولا يزيله فلهذا جعل شاهدا
للشهر حكما وهو كالنائم الصبي يلزمه الزكاة لقيام ملكه وان عجز عن اثبات يده
عليه بخلاف من هلك ماله ولو اغمي عليه شهر رمضان كله فعليه القضاء
لانه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجر فيصير عذرا في التاخير لا في الاسقاط
وعن الحسن البصري لا قضاء عليه لان سبب الوجوب شهود الشهر وهو
لم يتحقق في حقه لزوال عقله بالاغماء ولو اغمي عليه ليلة من شهر رمضان او في يوم
او اغمي عليه في يوم من شهر رمضان ونوى ذلك اليوم افاقة من اغمي عليه في نهار
رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاغماء لوجود الصوم فيه وهو الامساك
المقرون بالنية اذ النية وجودها منه وقضى ما بعده لانعدام النية وان اغمي عليه اول
ليلة منه قضاه كله غير يوم تلك الليلة وقال مالك لا يقضي ما بعده لان صوم
رمضان عنده يتادى بنية واحدة بمنزلة الاعتكاف وعندنا لا بد من النية لكل
يوم لانها عبادات متفرقة لان صوم كل يوم عبادة على حدة الا ترى ان فساد
البعض لا يمنع صحة ما بقي وان عدمت الاهلية في بعض الايام لا يمنع تقرر الاهلية فيما
بقي فكانت بمنزلة صلوات مختلفة فيستند على كل واحد منها نية على حدة

ولانه يحتمل

صوم شهر بعينه بان قال لله علي ان اصوم رجب عن قضاء العام لزمه ان يصوم وان افطر
يوما منه لزمه قضاء ذلك اليوم خاصة ولا يلزمه قضاء الشهر كله وعليه كفارة اليمين لو
اراد بيمينا ان نوى عينا فعليه كفارة يمين يعني اذا افطر وبه قال ابن حنيفة ومحمد وقوله
في الله عليه وسلم النذر يمين وقال ابو يوسف رحمه الله يجتمعان القضاء والكفارة
لان النذر منفعة واليمين مجاز حتى لا يتوقف النذر على النية ويتوقف اليمين عليها
فلا يتحدان ولان حكم النذر مخالف بحكم اليمين فلا يجتمعان في كلام واحد كقوله لامرأته
انت علي حرام ان نوى به الطلاق كان طلاقا وان نوى به اليمين كان يمينا ولا يجتمعان
وان نواهما ومن مشايخنا من قال اللفظ الواحد يجوز ان يجعل عن النذر واليمين فلا تنافي بين
جهة النذر واليمين لانهما يقتضيان الوجوب فجاز ان يكون الشيء واجبا بجهته
واجبا بغيره ولو اوجب شهرا متتابعا بغير يمين فان قال لله علي صوم شهر متتابعا يلزمه
ثلاثون يوما متتابعة فافطر يوما استقبل اي فان افطر يوما منها استقبل صوم ثلاثين
يوما لانه بالنذر وصف بالوصف فالتحق الوصف وكذلك اذا كانت المراة حيضا
نذرت شهرا وليست التتابع فحاضت في عدة الشهر وهي تصوم ان كان طهرها اكثر
من العادة فانها تصوم في اول طهرها ما مضى عليها شهرا حيضها وان حاضت في
وسطه او اخره بحيث لا يبقى من طهرها ثلاثون يوما وحاضت بعدها استقبل اذا
حاضت في شهر الصوم وان كان طهرها اقل من شهر يقضي ايام الحيض متتابعا فان لم تعين
واذا قال نوى ان اصوم شهرا لزمه صوم شهر كامل وان قال نوى ان اصوم الشهر قال الخصاف
يصوم بقية الشهر الذي هو فيه وان نوى شهرا فنوى انتهى وقيد المصنف بقوله بغير
عينه احترازا عما اذا نذر شهرا بعينه متتابعا فافطر يوما لا يستقبل وتقضي ذلك اليوم خاصة
حتى لا يفوت كله في غير الوقت وقد تقدم وان حاضت المراة في صوم شهرين
لم يمنع التتابع وتصومها وتقضي ايام حيضها ان كان طهرها اقل من شهرين في العادة
فاما اذا كان طهرها شهرين او اكثر في العادة فانها تصوم في اول طهرها حتى تمضي عليها
شهران لا حيض فيهما كما تقدم واما في صوم كفارة اليمين ثلاثة ايام اذا حاضت
فيها فانها تستقبل وروي عن محمد انها لو صامت شهرا ثم حاضت في صوم شهرين متتابعين
ثم ايست من المحيض استقبلت صوم شهرين متتابعين لانها صارت قادرة على
صوم شهرين وروي عن ابي يوسف انها لو حبلت في الشهر الثاني بنت ولا يلزمها

ان تستقبل صوم شهرين واوفاه رصوم سنة متتابعة فافطر يوم النحر وايام التشريق
لم يستقبل اى لو قال لله على صوم سنة متتابعة بعد صوم سنة متتابعة وعينهما حتى شهد
ويفطر الايام التي كره صومها ويقضيها متصلا وان صامها افرادا جاز اذ ذكره صحة ادا
نوى التتابع لان المتابعة لا تخلو عن هذه الايام ولو اراد الدخول في صوم يكره فيه
الافضل كره لان يفطر وان كان ربما اى احيانا انه لا ينفق له دخول الصوم حتى تغيب
الشمس فلا بأس ان يفطر وكره ابو حنيفة رح للصائم المتطوع والمتنفل بغير
الوضوء وصب الماء على الرأس والاغتسال والتكفف بالثوب وعند هما
لا يكره فانح الشراب الوضاح يكره للصائم التمتع بالماء والاستنقاع فيه وصبه على
الرأس والتكفف بالثوب بمعناه كذا عن ابي حنيفة فانه من اظهار التجبر بالصوم
وعن ابي يوسف لا بأس بذلك وكذا يكره له المضمضة لغير وضوء ويكره المبالغة
في الاستنجاء والمبالغة في المضمضة والاستنشاق لانه يخاف منه وصول الماء الى
الحلق او الجوف ولا يكره العلك والحجامة للصائم الا اذا كان يضعفه عن الصوم
فحينئذ يكره فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى لا يفطرن الصائم الحي والحجامة
والاحتلام وقال الامام احمد واسحاق وابو ثور يفطر الحاجم والمحجوم ولو جوابه
القضاء واسندوا بالحديث الصحيح افطر الحاجم والمحجوم قال النووي معناه
تعرضا لافطار اما الحاجم فلانه لا يأمن وصول شيء ممن الدم الى جوفه عند المص واما المحجوم
فلانه لا يأمن ضعف قوته بخروج الدم فيبول امره الى الفطر وقيل معنى افطر اصله
مكروها وهو الحجامة فصار كانهما غير متلبسين بالعبادة وصح ان النبي صلى الله عليه
وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صايم رواه البخاري وغيره قال ابن عبد البر فيه
دليل على ان حديث افطر الحاجم والمحجوم منسوخ وقال ابن خزيمة جاء بعضهم
بالعجوبة فزعم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال افطر الحاجم والمحجوم لانهما كانا يغتابان
قال فاذا قيل كيف يغتاب الصايم قال لما روى البزار بسند صحيح من حديث انس
اول ما رخصت الحجامة للصايم ان جعفر بن ابي طالب احتجم وهو صايم فمر به رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال افطر هذان ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الحجامة
للصايم ومن شرع في الصوم على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه فالاولى ان
يمضي فيه وان افطر لا قضاء عليه وكذلك حكم الحكم في الصلاة ذو الشروع في
صلاة او صوم على ظن انه عليه ولم يكن عليه غني فقطعه لم يجب قضاؤه عند نا خلا

زفر يجب قضاؤه لان الموجود بالشروع عبادة كاستحقاقها بالاتحاق الثواب
وصيانتها عن البطلان واجب بالنص والوصول الا بالاتمام فيكون واجبا وقطع العبادة
الواجبة للاتمام موجب للقضاء واعتبارا بالشروع في التطوع وفيانه لم يوجد منه الالتزام
صريحا ولا دلالة اما الصريح فبالنذر ولم يوجد واما الدلالة فبالشروع لانه لا يجب
ابتداء لكنه متى عقد وجب صيانة العمل عن البطلان لان الشروع فيه التزام عاملا صريحا
صريحا ولا دلالة منتف بالنفل المباح للعذر اذ المراد اذا كانت طاهرة في اول النهار
ثم حاضت لم يجب عليها التشبه بالصايمين والمرأة اذا حاضت في اثناء النهار
افطرت وقضت وكذلك اذا افتت بخلاف الصلاة فانها لا يجب عليها
قضاؤها لانها تخرج في كل ثلاث في قضاء خمسين صلاة في قبل عشرين يوما حرجا بينا
وليس في قضاء عشرة ايام في احد عشر شهرا حرج كبير وقوله افطرت اى دخلت في وقت
افطار سواء اكلت ام لا كل ما لا يؤكل وهو ما ليس بسواد او جهة قيل سواد وبياض
والريش الكل جهالة واحدة واجمعوا على انه لا يجب التشبه على الصبي والمرأة الكوني
واسافر بخلاف ما اذا طرت الحائض والنفساء في اثناء النهار فانها تمسك بقية
يومها وهل الامساك على طريقة الايجاب او الاستحباب الصحيح انه على الايجاب وقد
تقدم الكلام عليه ويكره الصوم في العيدين يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق وهو
احد عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة والكراهة للتحريم ولو صامها
في هذه الايام المنهية كان صايما مسيئا اما وجوبه صوم هذه الايام فصحة المنهية صحيح
نذره والافضل ان يفطر ويقضي ولو صام خرج عن عهدة النذر خلافا لزفر اذ نذر
صوم هذه الايام صح نذره عندنا في ظاهر الرواية وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة
انه لا يصح نذره وبه قال زفر والشافعي والتوفيق بين ذلك انه اذا نذر
يوم النحر لا يصح فيجعل رواية ابي يوسف على هذا وان قال علي صوم غد فكان الغد يوم النحر
يلزمه صومه وعليه يحمل ظاهر الرواية ووجه قول زفر والشافعي ان صومها معصية والنذر
في معصية لقوله عليه السلام لا نذر في معصية ومعنى عنه انعقد عند زفر فلم يتقرره
ولنا ان النهي فيه لغيره وهو ترك اجابة الدعوة والنهي اذا كان لمعنى في غير المنهي عنه
لم يكسبه فسادا في غير ما جاوزه المنهي عنه وهذا فان يفطر لخوف المعصية لجاوزه
ثم يقضي استعظاما للوجب في ذمته بالنذر ولان الصوم في اصله وضعه عبادة وانما
كره لمعنى الذي ذكرنا فاذا افطره وقضى عوضه خرج عن المعصية ثم اذا نذر يوم النحر بخلاف

يقتضي غرة فان صامه يخرج عن العهدة لانه اداه كما التزمه ولو شرع في صوم فرده الابوان
صحة التسمية ثم افسده لا قضاء عليه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
رحمه الله عليه القضاء قال ابو يوسف اذا شرع متنفلا يوم العيد ثم افسده يجب
قضاؤه لان الشروع ملزم كالنذر ولو نذر يلزمه القضاء بالافساد وكذا بالفساد
كما لو شرع في الصلاة في الاوقات المكروهة ثم افسدها حيث يلزمه القضاء اتفاقا
في ظاهر الرواية وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجب عليه القضاء لان نفس الشروع لا يلزم
لانه بدل لا يعتقد به طاعة مصونة عن البطلان بالاتمام فاذا افسده هو واجب
الاتمام وجب القضاء والصوم ههنا حرام لنهي عنه فلم يعتقد شرعا في حقه طاعة مصونة فلم يجب
الاتمام وما لا يجب اتمامه لا يجب قضاؤه بالافساد اجماعا ويكره صوم الوصال وهو
ان لا يفطر صوم كوصال مكروه وهو على وجهين احدهما صيام الدهر والثاني الجمع بين
ايام لا يفطر فيهن ليلا ولا نهارا وكلاهما منهي عنه قال صلى الله عليه وسلم انه لم
يكتب القيام بالليل فمن صام فقد تغنى ولا اجر له رواه الترمذي وروى احمد والطبراني
وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن ابي حاتم في تفسيرهما بسناد صحيح الى ليلى امرأة
بشير بن الخصاصية قالت اردت ان اصوم يومين موصولة فمنعني بشير وقال ان
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا وقال يفعل وكنت انضاربه وكن صواما فكره ان
تعالى اتموا الصيام الى الليل فاذا كان الليل فافطروا وقال صلى الله عليه وسلم
صيام بعد الفيل اي بعد دخول الليل ونهى النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه عن الوصال
رحمة لهم وابقاء عليهم وقال صلى الله عليه وسلم لا تواصلوا قالوا انك تواصل
فقال لست كاحدكم وفي حديث ابي سعيد لست كهيئتكم وفي حديث آخر
واكلم ربي اني اطعم واسقى اوابي ابيت اطعم واسقى وفي رواية ان ربي يطعمني ويسقيني
وقوله اكلم بتشديد اي على صفتي او منزلتي من ربي وفيه دليل على ان الوصال من خصائصه
صلى الله عليه وسلم وعلى ان غيره ممنوع منه الا ما وقع فيه اذنه حبس من النبي صلى الله
عليه وسلم بالاذن فيه الى السحر واختلفوا في المنع من ذلك فقيل على سبيل التحريم
وقيل على سبيل التنزيه وقيل يحرم على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه وقد ورد
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يواصل من سحر الى سحر واختلف في معنى قوله
يطعمني ربي ويسقين فقيل هو على حقيقته وانه صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بطعام
وشراب من عند الله كرامة له في ليالي صيامه وقيل هو محمول على ان الله قد شرفه في ذلك

الخانية كمال الشاب القدير يحس الشبع بالاكل والشرب ويشتد ذكره فمتى يستيقظ ولا
يبطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص اجره وقالا ان اكل وذكره على حالة
استغراقه متى ينزل على صيام قضاء حوله الاشتراف فمتى لا بوترفيه جنبه عن ادخال
البشرية وقال المحبوبي قوله يطعمني ربي ويسقين مجاز عن الام للطعام والشراب او هو
القوة فكانه قال يعطيني قوة الاكل والشرب ويقبض عني شدة الطعام والشراب
ويقوي على انواع الطاعة من غير ضعف في القوة والاكمال في الجماع او المعنى ان صفة
تعالى تخلق فيه من الشبع والتذ بما يقيمه على الطعام والشراب فلا يحس فيه جوع ولا
عطش والفرق بينه وبين الاول انه على الاول يعطى القوة من غير شبع والثاني يعطى
مع الجوع والعطاء وعلى الثاني يعطى القوة مع الشبع والتذ وبحتمل ان يكون المراد بقوله
يطعمني ويسقين اي يشغلني بالتفكر في عظمته والتملي بمشاهدته والتقرب بمعارفه
وثمرة العين بمجتبه والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشراب
والى هذا جنح ابن القيم وقال قد يكون هذا الغذاء اعظم من غذاء الاجساد ومن له
ادنى ذوق يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح لا عن كثير من الغذاء الجسماني
وفي صوم الصمت وهو ان لا يتكلم وفسره بعضهم بامساك عن الطعام والكلام
قال القدوري ويكره له الصمت يعني صمتا يعتقده عبادة كما كانت بعض الامم المتقدمة
كانه ليس بقربة في شرعنا اما الصمت عن الخائض عن اعظم العبادات قال
في النهاية معنى الصمت ان نذر ان لا يتكلم اصلا كما في شريعة من قبلنا كما قال تعالى
فقولي اني نذرت للرحمن صوما اي صمتا وقيل معناه ان يصمت ولا يتكلم اصلا
غير نذر وقيل ان يصمت ولا يسبح وقيل معنى نذرت للرحمن صوما اي التزمت صوما
امسكا عن الكلام وكان صومهم فيه الصمت وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن صوم الصمت لانه نسخ في امتنا وشيء عليهم فكان في شريعة من قبلنا اذا صاموا
امسكوا عن الاكل والشرب والكلام وروى عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال نهى
عن صوم الوصال وصوم الصمت قال الكرخي زاد بعض اصحابنا قلت لابي حنيفة وما صوم
الصمت قال ان يقوم ولا يتكلم اصلا في النهار كذا في النهاية ولا بأس بصوم يوم الجمعة فاما
انه يجوز ذكره القدوري في كتابه وقال ابو يوسف يكره الا ان يصوم يوما قبله او بعده
لا بأس بصوم يوم الجمعة وحده وهو الذي في مختصر المصنف لانه يوم فاضل وعن ابي يوسف
يكره الا ان يصوم قبله يوما او بعده يوما وجه قوله ما روى ابو هريرة عن النبي

صلى الله عليه وسلم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا ان يكون في صوم يصومه احدكم رواه مسلم والنسائي وعنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصومن احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم يوما قبله او يوما بعده رواه البخاري ومعناه لمسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه وفي رواية لابن خزيمة ان يوم الجمعة يوم عيد فلا يجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم الا ان تصوموا قبله او بعده وعن ام المؤمنين جويرية بنت الحارث ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة فقال اصمت امس قالت لا قال تريدين ان تصومي غدا قالت لا قال فافطري رواه البخاري والترمذي وابو داود وعن محمد بن عباد قال سألت جابرا وهو يطوف بالبيت انهى النبي صلى الله عليه وسلم عن يوم الجمعة قال نعم ورب هذا البيت رواه البخاري ومسلم واضعفوا في سبب النهي من افراده على اقوال احدها لكونه يوم عيد والعيد لا يصام واستشكل ذلك مع الاذن بصيامه مع غيره واجيب بان يشهد بالعيد لا يستلزم استواءه معه في كل جزء تابعها لئلا يضعف عن العبادة وضعف بان المذكور مع صوم غيره معه انتهاك خوفا لقلة في تعظيمه فيفتتن به كما افتتن اليهود بالسبت وهو منتقض بثبوت تعظيمه بغير الصيام وايضا فاليهود والنصارى تعظم السبت بالصيام فلكان الملحوظ هنا لفهم تخصيصه لانهم لا يصومونه رابعها خوف اعتقاد وجوبه وهو منتقض بصوم الاثنين والخميس خامسها حشية ان يفرض عليهم كما حشي صلى الله عليه وسلم من قيامهم الليل وهو منتقض باجازة صومه مع غيره واقوى الاقوال اولها بالقرب اليها وورد فيه صريحا عند ابن احمد وابن الحاكم مرفوعا يوم الجمعة يوم عيد فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم الا ان تصوموا قبله او بعده والثاني رواه ابن ابي شيبة باسناد حسن عن علي قال من كان منكم متطوعا من الشهر فيصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة لانه يوم طعام وشراب وذكر وروى اصحابنا انه لا بأس به لحديث ابن مسعود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة اثنين وخميس وكان يفطر يوم الجمعة رواه الزهري مرسلا وعن ابي جويرية رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام يوم الجمعة كتب الله له عشرة ايام عدد هن من ايام الاخرة لا يشكلن ايام الدنيا رواه البيهقي عن رجل من جشم عن ابي جويرة وعن رجل من اصحاب عن ابي جويرة الصحابي ولم يسم الرجلين ويكره صوم السبت وحده لانه تشبه بالجوس هذا اذا تعمد ذلك بالصوم ولا يكره اذا وافق صوما كان يصومه وفي الواقعات

صوم يوم السبت ويجوز من غير كراهة وعن كره صوم يوم السبت والاحد قال بعضهم انما كره اذا قصد به تعظيم اليوم بان اليهود يعظمون السبت والنصارى يعظمون الاحد وكره عزة لانه ليس صومه في السفر وكفر اذا كان يعتقد ركعته وكره صوم بعرفات لانه يضعف عن افعال الحج وكذا يكره عن النوافل من المتطوعات بكره ويكره القيام في السفر افضل وافضل من غير ترك لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر واختلفوا في صوم الستة الايام من شوال فمنهم من قال لا بأس به وقال مالك رحمه الله هذا من اصل الفقه يصومها وعن ابي يوسف مع كراهة ذلك متتابعا وكما كره متفرقا وذكر في الفتاوى كراهتها متتابعا ومتفرقا ووجه من قال بالكراهة انها تشبه الزيادة في عدة الصوم وكره التأخير بالصوم كما كره التقديم ووجه من قال بالتفريق وهو اكثر ابو يوسف ومن تابعه انه انما كره ذلك لاجل التتمة من يلحق القريضة ليس متتابعا فاذا فرق ذلك امن من هذا ووجه من قال بالجواز انه قد وجد الفرق بينها وبين رمضان بنظر ليوم العيد ويستحب صوم ايام البيض وهي ثالث عشرة والرابع عشرة والخامس عشرة سميت بيضا لان لياليها يوجد فيها القمر من اول الليل الى آخره فهي ايام الليالي البيض حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال مع السراج الوهاج ويستحب للانسان ان لا يخلي نفسه من فضل الطاعات ما امكنه من جميع الوجوب واحب العمل الى الله تعالى ادومه وان قل ومن افضل الاعمال الصوم لقوله عليه السلام يقول الله تعالى الصوم لي وانا اجزي نفسه الانسان منه ما الحق فان نذر في كل السبوع ان يصوم يوما ويفطر يوما فليفعل وهو صوم داود عليه السلام وهو افضل الصيام وما ذاد عليه فهو منهي عنه لانه تشبه صيام الدهر وصيام الدهر مكروه فان لم يقدر على هذا صيام الاثنين والخميس وان عجز صام يومان في السبوع حتى لا يخلي السبوع عن صوم ويستحب ايضا صوم يوم الخميس والجمعة والسبت من كل شهر حرام وفي الحديث صام من شهر حرام يوم الخميس وجمعة وسبت كتب الله له عبادة سبعمائة عام والاشهر الحرم اربعة ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب ثلاثة سرد وواحد فرد ويستحب ايضا صوم ستة ايام من اول ربيع الاخر وعشرة من اول المحرم وفي الحديث صوم يوم من عشر ذي الحجة يعدل صيام سنة وقيام ليلة فيها يعدل قيام ليلة القدر وقال عليه السلام صيام يوم من شهر حرام افضل من صوم ثلاثين يوما من غيره وصوم يوم من رمضان افضل من صوم ثلاثين يوما من شهر حرام والحسنا صوم شعبان وافضل الاشهر الحرم ذو الحجة لان فيه يوم النحر ثم

والايام المعلومات والمعدودات ثم ذو القعدة لانه من اشهر الحج والمحرم وجب
لبيان ان شهر الحج وغاية الادان الصوم غير مكفر فلبيان كل احد بما استطاع ولا تغتر
بنفسه فان الله تعالى غني لا يكلف نفسا الا وسعها وقد روي ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان كثير القيام والصيام شهرا كاملا الا رمضان انتهى كلام السراج الوهاج
ولو طلع الفجر وهو مواقع فنزع مع الطلوع او كان يشرب بلا مه فمجه او التقم
اللقمة فمضوغة تام يعني لو جامع قبل طلوع الفجر فلما طلع نزع من ساعته مقارنا للطلوع
لم يفسد صومه لكان يشرب بلا مه قبل الطلوع فلما طلع الفجر قطع الشرب من ساعته
مقارنا للطلوع لم يفسد صومه وكذلك لو كان يأكل قبل الطلوع فلما طلع الفجر التقم
اللقمة من فيه مقارنا للطلوع مضوغة تام ومضغ فيه فلما لم نزع وان لبث مجامعا
بعد الطلوع ساعة مع العلم فعليه القضاء بلا خلاف وهل يجب الكفارة قيل
لا يجب ولو بوشر امرأته او قبلها فظن ان ذلك ان المس والتقبيل تفطر
فافطر بعد ذلك متعمدا فعليه القضاء والكفارة الا فوا ناول وديانة في ان الشبهة
تعتبر او تستفتي فيها ما قناه بفساد الصوم وان احاط القبقبة ان الواصل
اي ولو احاط القبقبة او كان الحديث على ما لا يجب الكفارة بذا جواب ظاهر الرواية
ولو وهن ت به فظن ان ذلك يفطره او استفتي فيها فافطر اي فاكل او شرب
متعمدا فعليه القضاء والكفارة لان هذا مما لا يجوز ان يتأول فيه ولم يعتبر فقه سواء
استفتي فيها فافتاه بالفساد به هن الشارب او لم يستفت احد لان هذا مما
لا يجوز ان يتأول فيه وروى الحسن عن ابي حنيفة فيمن نوى بالليل ثم اكل ثم جامع في
يومه لا كفارة عليه وقد تقدم في فصل العدان الاكل والشرب والجماع عامدا انما يجب
به الكفارة اذا ابتدأ ذلك وقد نوى الصوم من الليل اما اذا طلع الفجر عليه قبل ان
ينوي ثم نوى بعده وافطر متعمدا فلا كفارة عليه عند ابي حنيفة لان الكفارة انما تجب
بافطاره في الصوم ولم يوجد لان الصوم لا يجوز الا بالنية وعندهما ان كان
افطر بعد الزوال فعليه الكفارة لانه يمكنه ان ينوي فيكون صائما وان افطر بعد الزوال فلا
كفارة عليه بالاجماع وقد ذكرنا دليل ذلك هناك ولو افطر في رمضان مرارا
فان كان في يوم واحد ولم يكفر للاول يجب كفارة واحدة بالاجماع وان كفر عن
اليوم الاول ثم افطر يوما اخر في رمضان واحد يلزمه كفارة اخرى بالاجماع هكذا
لم يكفر لليوم الاول فعندنا عليه كفارة واحدة وقال الشافعي تجب على كل يوم كفارة على

حده كفارة لم يكفر قال ابن ابي موسى في شرحه واذا جامع في يوم من رمضان فلم يكفر فجامع
في يوم اخر من ذلك الشهر فعليه كفارة واحدة لان الكفارة عقوبة تتوزع فيخف الشبهة
فجاز ان تتداخل كالحدود وان جامع فكفر ثم جامع فعليه كفارة اخرى لان
الجريمة الاولى انجبرت بالكفارة فصادف الجناية الثانية جريمة اخرى كاملة فلزمه لها
الكفارة وروى عن ابي حنيفة يجزيه كفارة واحدة لان جريمة الشهر كلها جريمة واحدة ولو
افطر في يومين من رمضان فعليه لكل يوم كفارة واذا جامع في رمضان ثم في سنة فلم يكفر فجامع
في رمضان اخر فعليه لكل جماع كفارة في المشهور لان لكل شهر حرمة على حدة
وذكر في المنتقى انه يلزمه كفارة واحدة لان العقوبة تسقط بالشبهة فاذا اجتمعت
تداخلت كالحدود ومن الشبهة ما هو كما اذا افطر المرأة حائض ووجبت عليها
الكفارة فحاضت او مرض الرجل قال في الفتاوى كفارة الفطر عقوبة وجبرا وعباده واذا حيض
تسقط بالشبهة كافر المرض والحيض والمرض ولو افطر ثلاثة ايام من رمضان فاعتق للاول
حين افطر ثم الثاني ثم الثالث كذلك فاستغف الرقبة الثالثة فعليه الكفارة
لليوم الثالث وان استغف الثانية فعليه كفارة واحدة لليوم الثاني
والثالث وكذلك ان استغف الاولى حاضة او الثانية فلا غرامة عليه لو افطر
في يوم فاعتق رقبة كذلك ثم افطر في يوم اخر فاعتق اخرى ثم استغف الاولى
فان الثانية يكون عنهما جميعا ولو استغف الثانية فعليه ان يعتق مكانها اخرى لان
بطل اعتاقه فصار كانه لم يعتق وكذا لو افطر في اليوم الثالث واعتق رقبة ثم استغف
الثالثة فعليه اخرى للثالثة وكذا لو استغف الثانية منها فعليه اخرى للثانية ولو الثالثة او
استغفت الاولى دون الثانية والثالثة فانها تجزيه عن نفسها وعن الاولى ولو استغفت
الاولى والثانية فانها تجزيه تكون عن الثلاث جميعا وكذا اذا قاس هذا القياس يجزيه اخر رقبة
عما قبلها ولا يجزي عما بعدها كذا في السراج الوهاج ولو صام اهل مصر تسعة وعشرين
يوما وقيمهم مريض لم يصم تشبثا من الشهر وقد علم المريض انهم صاموا تسعة وعشرين
يوما فعليه قضاء تسعة وعشرين يوما فان لم يعلم المريض ما صنع اهل المصر من الصيام
ولا يدري هل صاموا تسعة وعشرين يوما او ثلاثين يوما صام ثلاثين يوما في غلبة ظنه صيام شهر
كامل ثلاثين يوما ولو صام اهل مصر ثلاثين يوما للرؤية وصام اهل مصر اخر تسعة وعشرين
يوما للرؤية صلى صواب الذين صاموا تسعة وعشرين يوما فقضاء يوم واحد احتياطا اي هذا
الزيد ذكر انه على هذا القول فقضاء صوم يوم واحد او لم يكن بين البلدين تفاوت يختلف

حده كفارة لم

فيه بمطالع فان كانت تختلف بان تطلع ثم تغرب ثم تطلع لزم اهل البلدة بحكم الاخرى وان اختلفت في حق اهل مصر اخرى وهذا هو الذي اختاره المصنف وفيه قولان للاصحاب والصحيح انه اذا اختلفت في مصر لزم سائر الناس وقيل يختلف باختلاف المطالع وجه الاول ان عبادة لعموم الناس فكان وجوبه على العموم احوط وهو اختيار شمس الائمة وجه الظاهر الثاني ان المطالع مختلفة وشهود الشهر هو السبب في الوجوب فاذا انعقد السبب بالرؤية في حق اهل مصر اختص بهم لان الحكم يثبت حيث يثبت سببه وهذا كما اذا زالت الشمس على قوم فوجبت عليهم الظهر ولم تزل على آخرين لا يجب عليهم لعدم انعقاد السبب في حقهم ولو صام اهل مصر ثلاثين يوما واهل مصر تسعة وعشرين يوما فظهر ان كان صوم اولئك برؤية الهلال او بينة ثبت عند قاضيهم او عدد شعبان ثلاثين يوما لزم صائما وجب على الآخرين ويجب ان يقضوا يوما مثل صوم ذلك اليوم وان لم يكن كذلك فقد اساؤا واحلوا ولا قضاء على الآخرين وبهذا تفريع على الاول وبالقول الاول اخذ الشافعي واحمد وابن القاسم المالكي ويكره الخروج من صوم التطوع الا من عذر وروي عن محمد رحمه الله قال اذا دعاه اخ له الى الطعام فلا يأخذ بقطر ويقضي اعلم ان عند لا يباح الافطار في صوم التطوع لغير عذر في احد قولي الشافعي ويباح للعذر والضيافة عذر قبل الزوال وكذا بعده في حق الوالدين الى العصر وانما لغير الوالدين فليس الضيافة بعد الزوال عذرا فلو افطر المتطوع لغير عذر وكان من نيته ان يقضيه فعند ابي يوسف يحل له الافطار وقال ابو بكر الرازي لا يحل له لانه افطر لنفسه وذلك منهي عنه قال عليه السلام انا اتخوف ما اخاف على امتي الرياء والشهوة الخفية وهو ان يصير الاكل صائما ثم يفطر على طعام يشتهيه قال في الايضاح اذا صام تطوعا ودعاه بعض اخوانه الى طعام وسأل ان يفطر لا بأس ان يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم من افطر لمن اخيه كتب له ثواب صيام الف يوم ومتى قضى يوما مكانه كتب له ثواب صيام الف يوم وشيء الى القضاء وان دعاه بعض الكبراء الى طعامه ان كان الذي دعاه يرضى منه بحضوره لا بفطره وقال بعض المحققين احسن منه في هذا انه ان كان يثق من نفسه بالقضاء يفطر والا فلا وهذا كله اذا كان قبل الزوال اما بعده فله ان يفطر الا اذا كان في ترك الافطار عقوق الوالدين فله وهذا الذي ذكرناه في صوم التطوع اما اذا كان صائما عن قضاء رمضان ودعاه بعض

اقطاره بكره

اخوانه بكره ان يفطر وهي هذا ان رجلا تضيف على اصحابه فقال امرأته طالق ان لم يفطر ان كان متطوعا يفطر لحق امرأته وان كان عن قضاء رمضان لا يفطر كذا في السراج الوهاج ولو قالت المرأة لله علي ان اصوم يوم ميتي لا يلزمها شيء ولو قال الرجل لله علي ان اصوم في يوم قدم فلان لا يلزمه شيء عليهما على الرجل وعلى المرأة ولو قال لله علي ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ابدأ فقدم فلان في يوم الخميس وعاقت المرأة فان نذره انما صحت المرأة اي قالت المرأة لله علي ان اصوم يوم يقدم فيه فلان فقدم في يوم حاضت فيه او قالت لله علي الصوم غدا فحاضت فيه فلا شيء عليهما على الرجل وعلى المرأة في قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف يجب عليهما القضاء اي قضاء ذلك اليوم وجعل في السراج الوهاج قول زفر رحمه الله لان الايجاب غير متعلق بعينه وانما هو متعلق بشرط الصدم فيصير عند العدوم كأنه قال لله علي ان اصوم يوما فيلزمه صوم يوم ولنا ان الذي وجد عند وجود الشرط بعينه كالمتكلم بالجواب فيصير كأنه قال لله علي ان اصوم اليوم الذي يقدم فلان فقدم فيه فانه لا يلزمه شيء ولو قال لله علي ان اصوم يوم يقدم فلان فقدم في يوم من رمضان لم يلزمه شيء عند ابي يوسف لانه يصير عند الشرط كالمتكلم بالجواب كأنه قال لله علي ان اصوم غدا اليوم ليوم من رمضان فلا يلزمه بالنذر حتى قال زفر يلزمه صوم يوم لان الجواب غير متعلق بوقت بعينه وانما هو متعلق بشرط وجد وصار كأنه قال لله علي ان اصوم يوما فانه يلزمه صوم يوم ولو قالت المرأة لله علي صوم يوم الاثنين او يوم الخميس فوافق ذلك حيضها فعليها قضاؤه في قول ابي يوسف لان ما يوجبه الانسان على نفسه من الصوم في وقت بعينه فهو بمنزلة ما اوجبه الله عليه في وقت ومعلوم انها لو حاضت في يوم رمضان لزمه قضاؤه كذا هذا وقال زفر ليس عليها شيء لان ذلك اليوم خرج من ان يقع صومه بوجود الحيض فيه فصار كما لو قالت لله علي ان اصوم اليوم فيقضي ولو قالت بكذا لم يلزمها شيء وفي الواقعات لو قال لله علي ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكر الله تعالى وازاد به اليمين فقدم في يوم رمضان عليه كفارة يمين ولا قضاء عليه وان قدم قبل ان ينوي فنوى الشكر ولم ينو عن رمضان يرفي بعينه ووقع عن رمضان ولو قدم فلان ليلا فيما اذا قال لله علي ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان لم يجب عليه شيء ولو قدم بعد الزوال في المسئلة المذكورة لم يجب في عند محمد رحمه الله وفي رواية عن ابي يوسف رحمه الله في مثله ما اذا قدم بعد الزوال واعلم ان باب النذر لم يذكره المنصف وقد ورد ان النذر كما يتخالف به

اقطاره بكره النطوع

من المسائل التي لا بد منها لكثرة وقوعها متصلا وبا عدم التوفيق ان ما كان اصله في
الواجبات وهو مقصود لنفسه فانه يصح ايجابه بالنذر كالصلاة والصوم والحج والعمرة
والاعتكاف والحج والعتق وما لم يكن اصله في الواجبات لم يصح ايجابه بالنذر
كعيادة المريض وشهود الجنازة ودخول المسجد والمشي الى السوق والوقوف في
الشمس وان كان النذر اصله في الواجبات لانه مقصود لغيره كالوضوء
ففي جواز النذر به روايتان احداهما لا يجوز وهو المشهور والثانية يجوز وهو قول
ابي يوسف فاذا ثبت هذا فالمقصود ما ههنا نذر الصوم وهو على ضربين نذر مطلق
ونذر معين فالمطلق ثلاثة انواع نذر الايام ونذر الشهور ونذر السنين
فنذر الايام قول الرجل لله علي ان اصوم يوما فانه يلزمه صوم يوم ويتعين الاداء اليه
وهو على التراخي بالاجماع فان قال لله علي صوم نصف يوم لا يصح نذره ولو قال لله
علي ان اصلي نصف ركعة فصلى ركعتين في رواية يصح نذره ويلزمه ركعتان في
رواية لا يلزمه شيء كما في نذر صوم نصف يوم وكذا اذا قال نصف ركعة فصلى ركعة على هذا
في العيون واذا قال لله علي ان اصلي ركعة يلزمه ركعتان ولو قال ثلاث ركعات
يلزمه اربع في قول ابي يوسف وقال زفر اذا قال ركعة لا يلزمه شيء واذا قال
ثلاث يلزمه ركعتان واذا قال نصف ركعة او نصف ركعة يلزمه في احدى
الروايتين عن ابي يوسف ركعتان وفي رواية اخرى لا يلزمه شيء وان
قال لله علي ان اصلي ركعتين بغير وضوء او بغير قراءة لا يلزمه شيء عند ابي يوسف
يلزمه ركعتان بوضوء وبقراءة وقال محمد في قوله بغير قراءة وضوء لا يلزمه شيء
وفي قوله بغير قراءة يلزمه ركعتان بقراءة لان الصلاة لا تؤدى بغير قراءة في قول
العامة وليس للصلاة بغير وضوء في قول احد ولو قال لله علي ان اصوم يومين او ثلاثة
او عشرة لزمه ذلك متتابعين وقد بوأت فيه فان شاء فرق وان شاء تابع
الا ان يتوب التتابع عند النذر فحينئذ يلزمه متتابعا فان نوى فيه التتابع وافطر يوما
فيه او خالفت المرأة في مدة الصوم استأنفا لانها بقدر على صوم عشرة ايام لا
حيض فيها ولو قال لله علي ان اصوم يوما او يوما لا فعليه صوم يوم واحد الا ان
يتوب بذلك ابدا ولو اراد ان يقول لله علي صوم يوم فجرى لسانه صوم شهر
لزمه صوم شهر لان النذر يستوي فيه القصد وغيره ولو قال لله علي صوم لزمه صوم
يوم واحد ولو قال صوم ايام لزمه صوم ثلاثة ايام الا ان ينوي اكثر وان قال صوم ايام

كثيرة ولا نية له فعليه عشرة ايام عند ابي حنيفة وعندهما سبعة ايام ولو قال صوم كذا كذا
يوما ولا نية له فعليه احد عشر يوما ولو قال بضعة عشر يوما ولا نية له فعليه ثلاثة عشر يوما
ولو قال لله علي صوم جمعة لزمه سبعة ايام الا ان ينوي يوم الجمعة خاصة فيلزمه يوم جمعة ويتعين
له ولو نذر ان يصوم عاما ولا نية له فعن ابي يوسف روايتان احداهما ثلاثمائة وستون يوما
والثانية اثنا عشر شهرا بالاهلة ان كان في اول يوم والا فبالعدد ثلاثمائة وخمسة وخمسون يوما
الا يوما ان لم يكن فيها كبيسة ولو قال صوم الجمع ولا نية له فهو على عشر جمع عند ابي حنيفة وعندهما
جميع العمر وان نوى شيئا فهو على ما نوى حتى لو نوى جمع شهر او جمع هذا الشهر صام جمعة
كاملة ولو نذر صوم السنين ولا نية له فهو على عشر سنين عند ابي حنيفة وعندهما على
جميع العمر وان نوى شيئا فهو على ما نوى النوع الثاني نذر الشهور اذا قال لله علي صوم
شهر لزمه ثلاثون يوما ويتعين الشهر اليه ولا يلزمه الاداء عقيب النذر حتى لو افطر يوما
بخلاف اليمين اذا حلف لا يكلم فلانا شهرا فانه على شهر عقيب اليمين والفرق ان
ذكر الشهر في اليمين لاسقاط الاثر به لو لم يصل شهر لزمه الامتناع عن الكلام ابدا فعلى
وقت الشهر اخرج ما عداه وما في النذر فهو لتعجيل ما وجب عليه بالنذر لو قال لله علي ان اصوم
لزمه صوم يوم حتى شاء فلما قال شهرا فقد زاد في العدة على المكان يلزمه في الاطلاق بخلاف
ما اذا قال اجزمك دارا حيث يكون الشهر عقيب العقد لان التعجيل في الاجارة
يفيد ما فتعين الشهر الاول قطعا للمنازعة ثم اذا لزمه صوم شهر فله ان يفرقه وله
ان يتابعه ولا يلزمه التتابع الا بالنية فان نوى التتابع لزمه ثلاثون يوما متتابعة
فان افطر يوما منها استقبل مسألة صحيح نذر صوم شهر مطلق فحاض بعد النذر يوما او يومين
يقدر على الصوم عن نذره ولم يصم وحاضت فانه يجب عليها الايصاء بالاطعام في جميع
الشهر عندهما وقال محمد وزفر يوصي بالاطعام عن اليوم والبومين ما لم يزد او كبرها فان
صام اليوم واليومين الذين ادركت ثم حاضت قال صاحب النقاية يلزمها الايصاء
بجميع الشهر على ما بينا في النذر المعين ان شاء الله تعالى ولو لم تدرك شيئا وماتت
في يومه الذي نذرت فيه او في ليلته التي نذرت فيها لم تجب الايصاء بشيء مريض النذر
على الصوم قال لله علي ان اصوم شهرا ومات قبل ان يصح لا يلزمه شيء لان النذر وان
كان موجبا عليه الا انه فلا بد من ادراك مدة الاداء ولو قال لله علي صوم ثلاثة
اشهر فصام شوالا وذا القعدة وذا الحجة فكان شوال سبعة وعشرين فصلى سبعة ايام
خمسة ايام التشريق لا الصوم فيها ويوم الفطر ويوم النحر وايام الشرين ويوما للنقصان

النوع الثالث في النسيء رجل قال لله علي صوم سنة ازصوم سنة مطلقة وتعيين الاداء
اليه ولا يلزمه التتابع حتى ان لان يصوم من كل شهر اياما شتى تؤدي السنة وان صام
سنة متوالية بغير الايام التي يكره صومها ويقضي مكانها وان صامها لا يجزيه ويقضي
عوض شهر رمضان وان نوى التتابع لزمه سنة متتابعة وينتهيها متى شاء وبغير
الايام التي يكره صومها ويقضيها متصلا وان صامها اجزت عن نذره عنها وان نوى
التتابع لان المتتابعة لا تخلو عن هذه الايام ولا يجب عليه في هذه الصورة قضاء رمضان
لما ذكرنا ان السنة لا تخلو عنه ويفارق السنة المتتابعة المطلقة من وجه هو
ان في المتتابعة اذا افطر يوما لزمه الاستقبال بخلاف المطلقة اما اداء وجبت على
نفسها صوم سنة مطلقة ولم تنو التتابع فثبتت سنة للصوم فصامتها فانها
تقضي ايام حيضها لان السنة المطلقة لا يقتضي التتابع فهي يقدر ان تصوم سنة متفرقة
تخلو عن ايام الحيض الضرب الثاني النذر المعين وهو ثلاثة اقسام الايام والشهر
والسنون فالايام رجل نذر صوم يوم النحر يصح نذره عندنا في ظاهر الرواية وروى
ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا يصح نذره قال زفر الشافعي وان نوى يمينا
فعليه كفارة يمين يعني اذا افطر قال في الهداية وهذه المسئلة على ستة وجوه ان لم
ينو شيئا او نوى النذر لا غير او نوى النذر ونوى ان لا يكون يمينا يكون نذرا
لانه نذر بصيغته كصلاة وقد قدره بغير صيغته وان نوى اليمين ونوى ان لا يكون نذرا
يكون يمينا لان اليمين يحتمل كلامه وقد عينه وفي غيره وان نواهما يكون نذرا ويمينا
عندهما وقال ابو يوسف يكون نذرا وان نوى اليمين فكذلك عندهما يعني يكون
نذرا ويمينا وعند ابي يوسف يكون يمينا في شرح ابن ابي عوف اختلفوا
فيمن نذر صوم شهر بعينه ثم افطره او افطر يوما منه فعليه قضاؤه وكفارة يمين ان
اراد يمينا وهذا عند ابي حنيفة ومحمد لان من اصلهما ان التغليظ الواحد يجوز ان يحمل على
النذر واليمين وقال ابو يوسف لا يحمل عليهما فان اراد الايجاب كان ايجابا
وان اراد اليمين كان يمينا وان اراد هما كان ايجابا بمنزلة اذا قال لله علي ان اصوم
يوم الخميس فهو على اقرب خميس يجيء بعده صومه وحده ولا يجب صوم كل خميس
بقي الا ان ينوي ذلك فان جاء يوم الخميس الذي نذره جاز ان يصومه بنية
مطلقة وبنية من النهار لانه صار متعينا ولو قال لله علي صوم غد ونوى بكلامه ليلا لم يصح
نيته لان النية انما تعمل في التي تقبل احتمال وجوده تحت اللفظ فبقي ايجاب النية

من غير لفظ فلا يجب عليه بذلك شيء بخلاف ما اذا قال يوم الخميس ونوى كل سنة لانه اسم
جنس يشمل الاكثر والاقل فيلزمه الاقل ان نوى الاكثر ارادة او اذا نذر ان يصوم غدا فاعتقل صبيا
صبيانه ثم حاضت يجب عليها القضاء لان السنة يلزم في الذمة رجل قال لله علي صوم اول
عشر من ذي الحجة او من المحرم لزمه ذلك وهو نذر معين فان صامها خرج عن نذره وان
لم يصمها وجب عليه قضاؤها ولا يجوز صوم القضاء الا بنية من الليل ولو صامها او فطر يوما
منها او يومين وجب عليه قضاؤها فطر او كذا لو افطرت الزاية منها للحيض وقد اوجبت
ذلك وجب عليها ان تقضي مقدار ما افطرت ولو قال لله علي ان اصوم آخر يوم من
اول الشهر واول يوم من آخر الشهر يصوم ثلاثين يوما وان قال لله علي ان اصوم
يوما من هذا اليوم صام اليوم لا غير لانه اوجب هذا اليوم وليوما آخر يصومه فيه مع الاول
وهو مستحيل فلا يجب ولو قال لله علي ان اصوم هذا اليوم شهرا فعليه ان يصوم ذلك اليوم
حتى يتم شهرا يعني ان كان ذلك اليوم يوم الخميس فعليه ان يصوم كل خميس حتى يمضي
شهر فيكون صومه اربعة ايام او خمسة ايام في الشهر الذي يصومه كذا في المبسوط قال
كذا في يصوم ثلاثين يوما مثله وان قال لله علي ان اصوم يوم الاثنين سنة فعليه
ان يصوم كل اثنين يمر به الى سنة وليس عليه بعد اتمام السنة شيء وكذا لو قال شهرا او قال
لله علي ان اصوم يوم السبت ثمانية ايام فعليه ان يصوم سبتين وان قال سبعة
ايام لزمه سبعة سبوت لان السبت في سبعة ايام يتكرر فيحمل كلامه على العدد وبخلاف
الاول ولو قال لله علي صوم هذا اليوم غدا ان قال قبل الزوال والاكل فعليه صوم اليوم
وليس عليه صوم الغد وان كان قد اكل او كان بعد الزوال فلا شيء عليه لانه اوجب
صوم اليوم فان كان قبل الزوال والاكل موجب والا فلا وكان قوله غدا لغوا
لانه غير مقدور ان يصوم في يوم يوما قبله غير قضاء عنه ولو قال لله علي صوم هذا اليوم
وهو قد اكل فيه لا يلزمه شيء على المشهور ولو قال لله علي صوم اكل فيه لا يقع نذره اصلا ولو
قال في يوم قد اكل فيه والله لاصومن هذا اليوم حتى من ساعته وعليه الكفارة عند ابي
يوسف لان صوم هذا اليوم مقدور من غيره وان لم يكن مقدورا منه كما لو حلف
ليصعدن السماء واليمين تنعقد على الشيء اذا كان مقدورا في الجملة بخلاف ما لو حلف
ليصومن امس لان صوم امس غير مقدور اليوم وعند زفر لا يجب الكفارة لان يمين الحالف
لا تنعقد الا في شيء مقدور من الحالف ولو قال لله علي صوم هذا اليوم امس او امس
هذا اليوم لا يلزمه شيء لان نذر اليوم اما ان لا يقع ولو قال لله علي ان اصوم هذا اليوم غدا او غدا

اليوم لزمه اول الوقتين الذي نفوه به قال في شرح ابن ابي عوف وقد اختلف اصحابنا
فيمن نذر صوم يوم بعينه او شهر بعينه فصام قبله فعند ابي حنيفة وابي يوسف يجزيه عن
نذره لان النذر سبب الوجوب بدلالة ان من نذر ان يتصدق في وقت بعينه
جاز تعجيله وان كان سببا جاز فعل مع وجود سببه كالزكاة اذا وجد النصاب وحال
الحول ولانه لا خلاف ان من نذر ان يصلي في مكان بعينه جاز ان يصلي في مكان غيره
فكذلك الصوم وقال محمد وزفر لا يجزيه ان يصوم قبله لان النذر محمول على الصوم الذي
هو الفرض والصوم المتعلق بوقت لا يجوز تقديمه على وقته بدلالة صوم رمضان فكذا
ما اوجبه بنذره والقسم الثاني صوم الشهور قال في الفتاوى من نذر ان يصوم شهرا
فمات من ساعته روى محمد عن ابي يوسف انه يوصي بصوم شهر قال هشام قلت لمحمد
فان كان الشهر بعينه قال كذلك عند ابي يوسف قلت فما قولك انت قال
حتى انظر في ذلك وذكر الحاكم في المنتقى اذا نذر اعتكاف شهر مطلق فمات بعد ما
صام عشرة ايام اطعم عشرة مساكين وان نذر اعتكاف شهر معين لا يلزمه اكثر من عشرة ايام
وعن ابي يوسف في رجل قال لله علي ان اصوم رمضان فمات من يومه فعليه
ان يوصي باطعام شهر وهذا مثل ما في الفتاوى لان على قوله السبب يلزم في النذر و
التعيين لتعيين الاداء وعلى قول الحاكم يبغي ان لا يصوم لان نذر شهر رمضان لغو
بفتح او يكون معنى المسئلة لو مات قبل مجيء رمضان بينا ان صوم غيره واجب عليه
فصار كغيره من الشهور فاذا عينه ولم يدركه وجب الايصاء به كما قال في الفتاوى
او يكون الحالم يجب عليه صار نذره بمنزلة نذر شهر مطلق ويكون على هذا النقد بمنزلة
موقوفا ان ادرك رمضان لا يجب عليه شيء وان لم يدركه كان نذر الشهر مطلقا
وعند محمد لا يصح نذر رمضان رجل اوجب على نفسه صوم رجب فاطعام اياما قادرا
على الصوم قبل ان يجيء رجب ثم مات ذكر في الفتاوى ان عليه ان يوصي بصوم شهر كامل
وذكر الحاكم انه يوصي بقدر ايام التراخي فيها قادرا على الصوم وذكر في الكرخي انه اذا
مات قبل رجب لا شيء عليه ففي المسئلة ثمانية اقوال ما ذكر في الفتاوى رواية
ابي حنيفة وابي يوسف وما ذكره الحاكم رواية اخرى عنهما وما ذكره الكرخي قول
محمد حاصله فتفرع المسائل وتبين ما تقتضي كل قول منها فتقول الاصل عند ابي
حنيفة وابي يوسف ان النذر بسبب يلزم في الذمة في الحال الا انه لا بد من التمكن
من الاداء والمقدور عليه على طريقة الحاكم بمنزلة ما اوجبه الله تعالى وهو رمضان فان الشهر

باب

سبب الوجوب في الذمة لا بد من التمكن من الاداء الا ان النذر وان كان سببا لوجوب
او غير معين فنفعله عقيب النذر واجب وجوبا غير مستقر وهذا جائز تعجيله قبل وقت
التعيين وعند محمد التعيين لا يكون سببا الا عند وجود الوقت فيصير كأن يوم
من اليمين سببا لصومه كما في رمضان ولهذا لا يجوز تعجيله عنده وعند التعيين كل يوم
عقيب النذر سبب لصومه وجه قول محمد ان الزام ما لا يقدر عليه محال ولهذا الزم
رمضان اذا لم يقدر على صومه حتى مات لا يجب عليه الايصاء به لانه لم يصح سببا لعدم
القدرة على فعله فكذا ما اوجبه العبد على نفسه وهما طريقة الحاكم ان النذر سبب يتم
وان كان يمين لان العبد هو الملزم لنفسه النذر وقد وجد النذر بخلاف رمضان
فان الالزام فيه لا يوجد الا بشهود الشهر فاذا كان سببا لزم ما جاز الفعل عقيب
الوجوب واما التأخير لسهل الاداء لانه لا بد من التمكن من الاداء حتى لا يكون فيه
تكليف بالايصاء وهما على طريقة الفتاوى ان النذر موجب في الذمة من غير استحقاق
وراك الاداء لان الوجوب اذا لم يظهر في حق الاداء ظهر في خلفه وهو الاطعام كمن
اوجب على نفسه غاية فجة ولا يعين هذا القدر غالبا فانه يلزمه وكذا حتى لو مات
لزمه الايصاء بجميع ذلك فاذا ثبت هذا فنقول اذا نذر شهرا غير معين ثم
اتام بعد النذر يوما او يومين او ايام يقدر على الصيام فيها ومات ولم يصم فعند هما يلزمه
الايصاء باتمام جميع الشهر على كلا الطريقين وقال محمد وزفر يوصي باتمام بقدر
ادرك وجه قول ابي حنيفة وابي يوسف على طريقة الحاكم ان هذا اليوم الذي ادرك
صالح للصوم كل يوم من ايام النذر فاذا لم يصم صار كالقادر على صوم جميع النذر ولم
يصم توجب الايصاء كما لو بقي شهر اصحى ولم يصم ثم مات وعلى طريقة الفتاوى
النذر يلزم في الذمة لكن بشرط امكان الاداء وفائدة الخلاف اذا صام الايام
التي ادرك على طريقة الحاكم لا يجب عليه الايصاء باتمام وعلى رواية الفتاوى يجب الايصاء
باتمام وكذا اختلف جواب الطريقين فيما اذا نذر في ليلة صوم شهر غير معين ومات
في ليلته فانه لا يجب عليه الايصاء على طريقة الحاكم لعدم الادراك وعلى قول صاحب الفتاوى
يجب الايصاء بجميع الشهر وكذا اذا اوجب على نفسه فجيا ولم يدرك وقت فجة لا
يجب الايصاء بشيء على طريقة الحاكم ويجب الايصاء بالجميع على طريقة الفتاوى
واذا ادرك وقت فجة ولم يحج وجب الايصاء على الطريقين واذا حج وجب
الايصاء باتمام على طريقة الفتاوى وعلى طريقة الحاكم لا شيء عليه اذا لم يدرك غيرها

لانه اذا لم يخرج صبح الوقت لكل حجة او جهلها فبصير كالمدرك بالكل وان خرج بعض الوقت
لحاجة ولو اوجب على نفسه صوم رجب ثم اقام بوما او اياما ومات ولم يصم فانه يجب
الايصاء بقدرها على طريقة الحاكم وعلى طريقة الفقاوى يوصى عن الجميع وان صام الايام التي
اقام كلها لم يجب عليه بالايصاء شئ على طريقة الحاكم ويجب الايصاء بشئ على طريقة
الفقاوى وان مات عقيب النذر ولم يدرك شيئا من الايام لم يجب الايصاء
على طريقة الحاكم وعلى طريقة الفقاوى يجب الايصاء بجميع الشهر رجل اوجب على نفسه
صوم شهر متتابعا فحاض عشرة ايام بعد النذر ومات فانه يوصى بالايام التي حاضها
ويصير كمسئلة الاسكاف التي ذكرناها في غير هذا الكتاب لان الاسكاف يجب متتابعا
فصار كشرط التتابع في الصوم قال العتابي رحمه والاصح عندي في هذا الطريقة الحاكم رجل
صوم شهر فمضى ولا يلزمه شئ علم بذلك او لم يعلم لان صحة النذر لا يقع نذره كما اذا افطر فيه
على صوم امس لا يلزمه شئ القسم الثالث نذر السنين رجل قال لله على صوم هذه السنة
وهو في اول يوم منها فاقام شهرا يقدر على الصوم فيه ولم يصم ثم مات قبل تمام السنة
فانه يوصى بصيام شهر على طريقة الحاكم بخلاف ما اذا كانت السنة مطلقة حيث يوصى
بصيام الكل وعلى طريقة الفقاوى يوصى بصيام السنة كلها كما في السنة المطلقة وان
كان صام الشهر الذي ادرك لا يجب الايصاء بشئ على طريقة الحاكم وعلى طريقة الفقاوى
يوصى بصيام ما بقي من السنة وما قاله الحاكم هو الصحيح لانه لم يوجد منه تفريط فان صام
السنة كلها وصام فيها يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق اجزأت عنه ولا يجب
عليه قضاؤها والاولى ان يفطرها ولا يقضي صومها ولو يقضي عوض شهر رمضان لانه
لما ادرك لم يصح نذره او هو مستحق عليه بايجاب الله تعالى فلم يقدر على صرفه الى غيره
بخلاف ما اذا اوجبه ومات قبل ان يدرك حيث يجب عليه ان يوصي بصيام
شهر لانه لما ادرك صار كالايجاب شهر غيره ولو اوجب سنة مطلقة فصام سنة
منها تقضي شهر رمضان يوم الفطر والنحر وايام التشريق ولو قال لله على صوم هذه السنة
وقد مضى شئ منها صام بقيتها وكذا الشهر ايضا ولو نذر صوم الابد اجزاه صوم الايام
المنهي عنها اذا صامها ولا يجب عليه الايصاء لشهر رمضان لانه لم يدخل تحت
نذره وان لم يصم ونسي سنة او اكثر او اقل ثم مرض مرض الموت اوصى بالايام التي
لانه الابد في حقه وفي الهداية من اصبح يوم النحر صائما ثم افطر لا قضاء عليه وعن ابي
يوسف ومحمد عليه القضاء لان الشروع ملزم كالنذر اي كنذر صوم يوم النحر

والفطر نحو

والفطر نحو كالشروع في الصلاة في الاوقات المكروهة والوقوف بالي حنيفة بين الصلوة
في الوقت المكروه وبين الصوم في الايام المنهي فيها ان يتفق الشروع فالصوم يسعى صائما
حتى يحتاط بالخلاف على الصوم فيصير فرضا بالنهي نفس الصوم يجب اداؤه والايجاب
صيانته ووجوب القضاء يبتنى عليه اي يبتنى على سلامة الواجب عن شائبة الحرمة
ولانه ان وجب صيانته فرجحت انه قربة فلا يجب فرجحت انه معصية فلا
يجب القضاء بالشك ولان القدر الموقت صار فاسدا لمجاورته من ارتكاب
المنهي فلا يجب حفظه ووجوب الاتمام والقضاء لحفظ الموقت واما النذر
بصوم هذا اليوم فليس في شائبة الحرمة اذ ليس فيه ارتكاب حرمة النهي بل فيه
ايجاب الفعل على نفسه تسمية انه تعالى واسم الله تعالى يجب الصيانة وانما
الارتكاب لمزاحمة آخر فكان الناذر به والحالف كالحالف في قوله لوفوا
بالوعد ونحو ذلك اوفاء بالمنذور على وجه لا يلزم فيه ارتكاب النهي وهو القضاء
وفي غير هذا اليوم مسئلة اذا قال ان فعلت كذا فعلي صوم كذا او صدقة كذا او صلوة
او حج او شئ من القرب مما يصح نذره فتفعل فانه يلزمه ما سماه ولم يجزه الكفارة عن اليمين
في ظاهر الرواية من ابي حنيفة وقال محمد اذا علق النذر بشرط يريد وجوده كقوله
ان شفى الله مريضي او رد غائبي فعليه كذا وجب عليه الوفاء بنذره والا حج فانه بالخيار
وان كان الشرط لا يريد وجوده كقوله ان دخلت الدار او كلمت زيدا فهو
مخير بين الوفاء بالنذر وبين الكفارة وروى عبد العزيز بن خالد قال قرأت على ابي
حنيفة كتاب الكفارات والنذور فلما بلغت هذه المسئلة قال لي قف فانه
سيعرض ان ارجع عن هذا الجواب فجئته ثم رجعت فوجدت ابا حنيفة
قد مات رواه فاجر عن الوليد بن ابان انه رجع الى قول محمد قبل موته بسبعة ايام
والفتوى عليه ولو قال لله علي صوم شهر بعينه متتابعين اذا قدم فلان فقدم فيما
في اول شعبان صام شعبان والمحرم بشوال متتابعا بعد يوم الفطر ولو قال ان عوفيت
صمت يوما فقياس ان لا يجب شئ عليه حتى يقول صمت لله يوما وفي الآثار
يلزمه صوم يوم لانه تعالق الصوم بشرط يريد وجوده من الله فقد جعل الصوم شكرا للعطية
وكان يلفظ بذكر الله تعالى ولا تصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا اذا
كان صحيحا بالبقرية بان كان صائما او مريضا او محرما بحج او عمرة فلها ان تصوم جبرا
وليس له منعها عن ذلك يجوز للعبد والامة والمدبر والمدبرة وام الولد

ان يصوما تطوعا بغير اذن المولى وان علم بغير ما لمولى ان لا يصوما ولا
يحجا تطوعا بغير اذن الزوج والمولى ان يفطرا اذا كان الشروع بغير اذنهما لقوله
فللزوج ان يفطر المراة وكذا المولى يفطر العبد والامة ويقضيان اذا افطرا اذن
لها الزوج او بانت منه بطلاق او موت ويقضي العبد اذا اذن له المولى
او اعتق واما اذا كان الزوج مريضا او صائما او محرما لم يكن له منع الزوجة من صوم
التطوع ولها ان يصوم وان نهاها لانه اتما منعها لكسر حقه من الوطء
واما في هذه الحالة فلا حق له فلا معنى لمنعه اياها وليس كذلك الامة والعبد
فان له منعهما في كل حال وان لم يستضر المولى لان منافعهما كلها والاجير الذي استاجره
انسان للخدمة لا يصوم تطوعا الا باذن المستاجر اذا كان الصوم بغير بدل اما لو استاجر
في الخدمة وينقص صومه وان كان صوم الاجير لا يضر به تبادر الى استاجره للخدمة وله
ينقصها فله ان يصوم بغير اذنه لان حقه في المنفعة اذا لم ينقص لم يكن له منعه
وانبته الرجل وابنته واخته وقرابته يتطوعون بغير اذنه لانه لا حق له في منافعهن
نسال الله تعالى ان يرزقنا درجة الصابرين والصابرات ويجعلنا من الذاكرين
الذاكرات بفضله وكرمه انه ارحم الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه اجمعين وقد ختم بهذا الباب العبادات والحمد لله رب العالمين

باب العمل في العلم

لما ختم الكلام على العبادات ختم بباب العمل بالعلم
الطاعات كما افتتحها بباب الطلب لفضل العلم بالمعلومات فجعل الاعمال خاتمتها
الاعمال بخواتمها فاحسن المبدا والختم وما اعلاه واحذقه وافخمه وروى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال العلماء امناء الله على عباده عالم بالسلطان فاذا
خالط السلطان زوحلوا في الدنيا فقد خان الرسل فاعتزلوهم واحذروهم
رواه الفقيه ابو الليث في تنبيه الغافلين وذكر ابن الجوزي في الموضوعات
وقال النبي صلى الله عليه وسلم ويل للذي لا يعلم مرة ولمن علم ولا يعمل سبع
مرات ذكره ابو الليث في تنبيه الغافلين والغزالي في الاحياء موقوفا على
ابي الدرداء ولم يرفعاه الى النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي الدرداء رضي الله عنه
انه قال اخاف ان يقال لي يوم القيمة ما اعلمت فما عملت ولكني اخاف ان
يقال لي يوم القيمة ما عوبرما اعلمت فما علمت رواه البيهقي ويقال العلم والعمل
قرينان كاقتران الروح والجسد ولا ينتفع باحدهما الا مع الآخر وعن علي

بن مريم عليه السلام انه قال من علم وعمل وعلم فذلك الذي يدعى في ملكوت السماوات عظيما ذكره
ابو الليث في تنبيه الغافلين وقال النبي صلى الله عليه وسلم اكثر منافقي امتي قراؤها وليس كل قارئ
مرائيا اكثر الفقهاء وليس كل فقيه عالما اكثر العلماء وليس كل عالم ناصحا اكثر العلوم ليس
كلها نافعا ذكره ابو الليث في تنبيه الغافلين عن عيسى بن مريم عليه السلام ولم يروه
من النبي صلى الله عليه وسلم ينبغي ان يكون غايته تحصيل العلم الذي في الآخرة للرغب
في الطاعة شجاعا معلوم الذي يقبل نفعها ويكثر فيها المحال وقال فقال من يعرض عن علم
الحال ويشتغل بالمحال مثال رجل مريض به علل كثيرة وقد صادف طبيبا حاذقا في
وقت ضيق يحتاج فيه الى مشاورة فاشتغل بالسؤال عن حاقنة المعاقنين والادوية وغرائب الطب
جاهلا وترك معالجة الذي هو مبتلى به وذلك لفرط الشغف وقد روي ان رجلا جاء الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال علمني من غرائب العلم فقال لما صنعت في راس العلم قال وما راس العلم
قال هل عرفت الرب قال نعم قال وما صنعت في حقه قال ما شاء الله قال هل عرفت
الموت قال نعم قال فما اعددت له قال ما شاء الله قال الزم ما انت عنه حاكم ما شئت
ثم قال يا حكيم غرائب العلم بين يدي ان تكون التقدم من جنس ما روي عن خاتم الانبياء صلى الله عليه
وسلم انه قال لاصحابه ذات يوم اتدرون من اول من يدخل الجنة قالوا الله ورسوله اعلم قال
اول من يدخل الجنة فقير صابر قنع بما اعطي فقال خاتم الانبياء صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات
ما علمت شيئا في هذه الامة فقال فان سائل قال اتشفيق انا عنه واليه راجعون
ذهب عمري هكذا ولم تتقدم الا في مسائل قال ابن مسعود فلم اتقدم غيرها ولا اعلم ان احدا
قال فيها غير ما قال اتشفيق انا عنه واليه راجعون فقال خاتم الانبياء نظرت الى فقر الخلق فرايت كلهم
واحدا يحبون ما فنى ومع محبوبهم الى القبر فاذا وصل الى القبر فارقه فجعلت الحسنات محبوبهم
فاذا دخلت القبر وضل محبوبهم فقال احسنت بالجملة فما اتشفيق انا عنه قال نظرت في قول الله
عز وجل واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى فعلمت
ان قوله سبحانه هو الحق فاجتهدت نفسي فمنعتها عن الهوى حتى استقرت على طاعة الله
قال لست الى نظرت الى هذا الخلق فرايت كل من له شيء فهو فيه عنده ومقدار ورقه
ثم نظرت في قوله عز وجل ما عندكم ينفد وما عند الله باق وكل ما هو فاني فله مقدار ورقه
وجملة اليه ابقى له عنده الرابعة اني نظرت الى هذا الخلق فرايت كل واحد منهم
يرجع الى اهل وحب وشرف ونسب فنظرت فاذا هم لا شيء ثم نظرت الى
قول الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم فعلمت ان المقبول هو الذي يكون عنده كريما
الحكاية الى نظرت الى بعض هذا الخلق وهم يطعن بعضهم في بعض ويلعن بعضهم بعضا

الفضل فان الشاهد والتجربة ترشد الى ان تكثيف يكون من العلماء من ما افضل وزر
لا يعلم عظم الاخرة وما فيها من كاف في سلوب الابرار تكثيف يكون من العلماء من لا اعلم لهم
لا يعلم بقدره انه نبا واما الاخرة فان الجمع بينهما طمع في غير مطمع فهو جاهل بشريعة الانبياء بل
هو كافر بالقرآن من اوله الى آخره تكثيف يعد من زمرة العلماء ومن علم هذا كله ثم لم
يؤثر الاخرة على الدنيا فهو اسير الشيطان قد اهلكته شهوته وغلبت عليه فصفوته تكثيف
يعد من اذناب العلماء من جاء في اخبار وآثار عليه السلام حكاية عن الله
عز وجل ان اهون ما اصنع بالعالم اذا اثر شهوته على محبتي ان اخرجه من قلوب محبيه ثم لا
يجعل الى اخ له الكف فداويت عالما فلا تطفئن نور علمك بظلمة اذنب توجب
تتبعني في الظلمة يوم تبعى اهل العلم في نور علمهم وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
آثار ابليس العالم تحبا للدنيا فانهوه على ذنبكم فان كل ذنب يحول فيما احب وكان
يحيى بن معاذ الرازي يقول لعلماء الدنيا يا اصحاب العلم والسنة قصورهم قبورهم
قبوركم وبيوتكم بيوتهم وانوارهم ظاهرة وانوارهم خافتكم جاثرة وهم راكبكم قاروته وطيالسكم
سواد وانيكم فرعونية وقلوبكم جاهلية وهذا حكمكم شيطانية فاين المحمدية اي اين العلماء
المحمدية المتبعون شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وسنته ومدبه واقتدوا
وراء انتشار وتجلى الريب عنها * فليف اذا الدر على وباب * وقيل
بمقبرة القرامطة البلدة ما يصلح الملح انى الملح فسد * وقال شبرحة ثنا باب
ابواب الدنيا واذا سمعت الرجل يقول حدثنا فاخا يقول او سمعت الى وقال
بشر بن الحارث آية اشتهي ان احدث فلو ذهب عني شهوة الحديث حدثت
وقال هو او غيره اذا اشتهيت ان تحدث فلا تحدث واذا لم تشته فحدث
وهذا لان التحدث ذا جاه الافادة ومنصب الارشاد اعظم من كل نعم في الدنيا فمن
اجاب شهوته فهو فيه من ابناء الدنيا وكذلك قال الكسوي في قصة الحديث
استدل من قصة الاصل وقال الوالد وكيف لا يخاف فتنة وقد قيل لسيد
البشر عليه الصلاة والسلام ولولا ان تبشتك لقد كدت تركن اليهم شيئا قليلا
وقال سهل العلم كله دنيا والاخرة منه العمل والعمل كله هباء الا الاخلاص وقال ابو سليمان
الداراني اذا طلب الرجل الحديث او تزوج او سافر في طلب المعاش فقد ركن الى
الدنيا وانما الارتة طلب الاسانيد العالية او طلب الحديث الذي لا يحتاج اليه
في طريق الاخرة وقال عيسى عليه السلام كيف يكون من ابتغى العلم من مسيرة الى آخر

وهو يقبل على دنياه وكيف يكون من اهل العلم من يطلب العلم ليعمره الا يسعى وقال الحسن
البصري ادركت اقواما هم كانوا يعدون العالم من الاخرة والعالم بالدنيا مزهدا
وروى ابو هريرة انه عليه السلام قال من طلب علما مما يبتغى به وجه الله يطلبه لا يصيب عرضا من
الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيمة رواه ابو داود وابن ماجه باسناد جيد وقد وصف الله
تعالى علماء السوء بانهم آثروا الدنيا بالعلم ووصف علماء الاخرة بالخشوع والزهد فقال في
علماء الدنيا واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه
الى قوله ثمنا قليلا وقال في علماء الاخرة وان من اهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما
انزل اليكم الى قوله لهم اجرهم عند ربهم وقال بعض السلف العلماء بالجنة ثلاثة
في زمرة الانبياء والقضاة يحشرون في زمرة السلاطين وفي معنى القضاة كل قاض
مقصده طلب الدنيا بالعلم وروى ابو داود وابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اوحى الله تعالى
الى بعض الانبياء قل للذين يتفقهون لغير الدين ويتعلمون لغير العمل ويطلبون الدنيا
بعمل الاخرة يلبسون للناس مسوك الكباش وقلوبهم كقلوب الذئاب ألسنتهم
احلى من العسل وقلوبهم امر من الصبر اياي يخادعون وبي يستهزؤن لاتيحن
لهم فتنة تذر الحليم فيها حيران رواه ابن عبد البر وروى الضحاك عن ابن
عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يجاء بهذه الامة يوم القيمة
زمرا زمرا فيبدو لهم علماء قد ألبسهم الله من نوره ما غشي ابصارهم فذلك
قوله تعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه الاية فاما علماء السوء فيطفأ نور علمهم
ويبقى عليهم ظلمة جهلهم فيقال لهم ارجعوا وراءكم فالتمسوا النور هناك
وروى ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يجاء بثلاثة نفر يوم القيمة
على الله تعالى يوم العظمة سيدا شريفا حتى يوافق المرسلين ورجل اتاه الله علما
فى الدنيا فيقف به على عباد الله واخذ عليه طمعا واشترى به ثمنا بالى يوم العظمة
بجام من نار بلجام من نار بناد على رؤوس الاشهاد هذا فلان بن فلان اتاه الله علما
فيقف به على عباد الله واخذ به طمعا واشترى به ثمنا بالى يوم العظمة
فلا يحاسب حتى يفرغ من حساب الخلق رواه الطبراني في الاوسط واسند وهذا ما روى ان رجلا كان يخدم
موسى عليه السلام فجعل يقول حدثني موسى صفي الله حدثني موسى نجي الله حدثني
موسى كليم الله حتى اثر وكره فقال موسى عليه السلام فجعل يسأل عنه فلا يجد
اثر فحاء رجل ذات يوم وفي يده خنزير في عنقه حبل اسود فقال له موسى عليه السلام
اتعرف فلانا قال نعم هو هذا الخنزير قال موسى عليه السلام بارب انا كنا
ان نرده الى حاله حتى اسأله فيما اصابه بهذا فاوحى الله اليه لو دعوتني بالذي دعاني

به قوم فمن وقوه ما اجتنبك فيه وكمن اجترك لم تعنت به هذا لفظ الطبراني وابن
واغلظ منه ما رواه عن معاذ بن جبل موقوفا ومرفوعا ورواية ابن رسول الله قال من فقه
العالم ان يكون الكلام اليسير من الاستماع وفي الكلام تمييز وزيادة ولا يرغب عن مجالسة
العلماء وفي الصحاح سلامة وعلم ومن العلماء من يكون علمه ولا يكون له ان يوجد
عند غيره فذلك في الدرك الاول من النار ومن العلماء من يكون في علمه عيبة الا ان
فان رد عليه او تعاون احد بشيء من حفظه غضب فذلك في الدرك الثاني وفي
الثاني من النار ومن العلماء من يحمل علمه وغرائب حديثه لاهل الشرف والبسار
ولا يريد به اهل الحاجة والاملاق فذلك في الدرك الثالث من النار ومن العلماء من
يتعب نفسه بالفتيا فيفتي بالعظائم والله يبغض المتكلفين فذلك في الدرك
الرابع من النار ومن العلماء من يتكلم بكلام اليهود والنصارى ليشغر به فذلك في
الدرك الخامس من النار ومن العلماء من يتخذ علمه مروة وبيلا وذكرا في النار
فذلك في الدرك السادس من النار ومن العلماء من يستغزه العجب والتيه
فان وعظ عنف وان وعظ انف فذلك في الدرك الرابع من النار
وعليك بالصمت فيه تغلب الشيطان واياك ان تضحك من غير عجب او تمشي في
غير ارب رواه ابو نعيم وفي خبر آخر ان العبد ليشقه له من التناد ما بين المشرق والمغرب
وما بين عبد الله ضاحكا بغفلة وروي ان الحسن رحمه الله اعرف من مجلسه فحمل اليه
رجل من خراسان كيسا فيه خمسة آلاف درهم وعشرة آلاف درهم من دقيق البر وقال
يا ابا سعيد هذه نفقة وهذه كسوة فقال الحسن عافاك الله ضم اليك نفقتك
وكسوتك فلا حاجة لنا بذلك انه من جلس مجلسي هذا وجبت من الناس مثل هذا
يعني الله تعالى يوم القيامة واخلاق له وروي عن جابر رضي الله عنه موقوفا ومرفوعا
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يجلس اليه عن كل عالم الا عالم يدعوكم من خمس الى
خمس من الشك الى اليقين ومن الرياء الى الاخلاص ومن الرغبة الى الزهد ومن
الكبر الى التواضع ومن العداوة الى النصيحة وقال مالك بن دينار ان العالم اذا
لم يعمل بعلمه زلت موعظته عن القلوب كما يزل القطر عن الصفا فاستمعوا
يا واعظ الناس قد اصبحت منهما اذ غبت منهم موارثا نهما موقبل لانه عرض عليك وقاحة
عار عليك هذا فعلت عظيم فبيني للعالم ان لا يخالف قوله بل لا بد ان يكون عالما عمن هو
اول عالم من قال الله تعالى اتامرون الناس بالبر الآية وقال تعالى كبر مقتا عند الله ان

وقال في

وقال في قصة شعيب عليه السلام وما ارجو ان اخالفكم الى اتاكم عنه وقال تعالى لعيسى ذو
يا ابن مريم عظ نفسك فان اتعظت فعظ الناس والا فاستحي مني وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم مررت ليلة اسري بي بقوم كان تقرض شفاههم بمقاريض من النار فقلت
من انتم فقالوا انا كنا نأمر بالخير ولا نفعله رواه ابن حبان من حديث انس وقال عليه السلام
هلاك امتي في اجر وعابد جاهل وشر الشر شرار العلماء وخير الخير خيار العلماء وقال الاوزاعي
سكت الناس ولم يجدوا من تمن جبهة الكفار فاذا هي كالحة بها يطعون علماء السوء فتن
انما تنتهم فيه وقال الفضيل بلغني ان الفسقة من العلماء يبدأ بهم يوم القيمة قبل عبدة الاوثان
وقال الشعبي يطلع قوم من اهل الجنة الى قوم من اهل النار فيقولون بم دخلتم النار
وانما دخلنا الله تعالى الجنة بفضل ادبكم وتعليمكم فقالوا انا كنا نأمر بالخير ولا نفعله
وقال فاتم الاصم ليس في القيامة حسرة من رجل علم الناس علما فعملوا به ولم يعمل
هو به فتفاوته وهلك وقال ابراهيم بن ادهم مررت بحجر مكتوب عليه اقلبني فتعتبر
فقلبته فاذا عليه مكتوب انت بما تعلم لم تعمل فكيف تطلب علم ما لا تعلم وقال ابن
ابن السماك كم من مذكر بالله ناس لله وكم من مخوف بالله جرى على الله وكم من مرغب
الى الله بعيد من الله وكم من داع الى الله فار عن الله وكم من تال الكتاب الله منسلخ
من آياته الله وقال عيسى بن مريم عليه السلام مثل الذي يتعلم العلم ولا يعمل كمثل
امرأة زنت في السر فظهر حملها فافتضحت فكذلك من لا يعمل بعلمه يفضحه الله تعالى
يوم القيمة على رؤوس الاشهاد وقال معاذ اعذروا زلة العالم لان قدم الله
عظيم فتبعوه على زلته وقال عمر اذا زل العالم زل بزلته عالم من الخلق وقال ثلاث
من بهدم الزمان واحدة من زلة عالم وقال ابراهيم بن ادهم لقد اغرتني كلمات
وكلمتان اعلمنا فلم نعرب وقال الاوزاعي اذا جاء آل العراق بهلكتوع
وقال ابن مسعود سيأتي على الناس زمان يملح فيه غدر ويقل الصلوب فلا ينفع يومئذ
بالعلم عالم ولا يغلم ليكون قلوب علمائهم مثل السباخ من ذوات الملح لا ينزل عليها
قطر السماء فلا يخرج لهم عذوبة وذلك اذا مالت قلوب العلماء الى حب
الدنيا وايثارها على الآخرة فعند ذلك يسلبهما الله بنابيع الحكمة ويطفأ مصابيح الهدى
في قلوبهم فيجهل عالمهم حين يفاك انه يجتني الله بلسانه والفجور بين في علانيته
احب الناس يومئذ وابغض الصلوب فوالله الذي لا اله الا هو ما فاك الا هوان
العلماء علم لغير الله والمتعلمين تعلموا لغير الله وفي الانجيل مكتوب لا تطلبوا علما لا

تعلموا حتى تعملوا بما علمتم وقال كعب يكون في آخر الزمان علماء يزهدون الناس في
العلم تيها ولا يزهدون ويجوعون ولا يجاعون ويمنعون عن غشيان الولاة ويأتون ما يؤاخذ
الله تبارك وتعالى الا خوة ويأكلون الناس بألسنتهم يحبون الاغنياء دون الفقراء يتعايرون
على العلم كما تتعاير النساء على الرجال يغضب احدهم على جليسه اذا جالسه غيره او يكيف
جيرانه دون اعداء الرحمن وقد روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الشيطان ليأتي
ليشككم بالعلم فيقول يا رسول الله وكيف ذاك فقال يقول اطلبوا العلم ولا تعملوا حتى
فلا يزال يزين العلم قلبا وللعمل مسوفا حتى يموت وما علم والله طالب في الجامع من جهنم
انس وقال سهل السقطي اذا تعبد رجل خمسين سنة وهو صاحب على طلب العلم انظر فرصته
فقال رأيت في النوم قائلا يقول لي كم يضيع العلم ضحك الله فقلت اني لا احفظ
فقال ان حفظ العلم العمل فتركت الكتب واقبلت على العمل وقال الحسن اعلموا
والله لئن شئتم ان تعلموا فوالله لا يدركم الله حتى تعملوا فان نفعها عظيم الرواية والعباد
جميعهم الرعاية وقال النبي صلى الله عليه وسلم من كتم علما عنده الجم بلجام من النار
رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم وقال حديث حسن لا غبار عليه وقال ابو الحسن
البصري رحمه الله ان فقهانا يقولون كذا قال الحسن فما رأيت نفسها قط
واما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بزينة المداوم على عبادة
ربه وكان يقال اذا صار العلماء يجمعون الكلام صار العوام اكلة الشبهة واذا
صار العلماء يأكلون الشبهة صار العوام يأكلون الحرام واذا صار العلماء يأكلون
الحرام صار العوام كفارا قال الفقيه ابو الليث في تنبيه الغافلين لان العلماء اذا
اجمعوا الضلال فالعوام يقلدونهم في الجمع وهم لا يسمون العلم فيقعون في الشبهة
ويحترزون عن الحرام والجهال لا يميزون بين الشبهة والحرام فيقعون في الحرام
واما اذا جمعوا من الحرام فيقلدونهم بالجهال ويظنون انه حلال فيكونون اذا استحلوا
الحرام كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اي الناس اشر قال العلماء اذا فسدوا وقال
فساد العالم يفسد العالم وذكره في تنبيه الغافلين وجعل آخره الحديث
عند قوله اذا فسدوا وجعل قوله اذا فسد العالم الى آخره من كلام بعض الناس وقال
بعض العلماء تعلم العلم في زماننا هذا تنه والاستماع منه والقول به شهوة
والعمل به نزع النفس وروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من تعلم العلم ليماري
به العلماء او ليجادل به السفهاء او يصرف به وجوه الناس اليه او يأخذ به

من الاموال

من الاموال فانه متشبه بالشياطين وينبغي لمن تعلم هذا العلم ان يعمل به لله تعالى
واليوم الآخر وان يعلم ان العمل به اشد القوي ويحفظ الناظر من التعلم لغير الله تعالى واراد
بالكل والطلب العلم للعمل ضائع وفي كل علم لا ينتفع به كفاية لا يتفق منه ونفع
العلم حسن الاعتداد في العبادة فمن لم يزدد بالعلم هدى لم يزدد من الله الا بعدا وقد كان
النبي صلى الله عليه وسلم يتعوذ بالله من علم لا ينفع ويقول اللهم علمنا علما ينفعنا
فذلك العلم النافع والعلم على اثنين فذلك حجة الله تعالى على ابن آدم وقال من علم
ينفعه علمه ضره جهله ومن السنة ان لا يمنع العلم وسوء العمل من يتظاهر بزينة العلم
فان ذلك من تسويل الشيطان وخداع النفس قال الاصل جائز قبل القيام بحق العلم
فيصير الى النار في عمائم كسر من القوارير ولا ينفع غير العلم قبل الحكام اهل العلم
ويوفقه الله تعالى والاستعداد للموت قبل نزوله ولكن يتميز ابن الناس بحسن
السمت والوقار والسؤدد والكرم والادب فالتلبس على الشيطان اشد من عالم
بجهله بعلمه وبكتبه بعلمه ولا نفس عند الله ممن علم يزينه علمه ويقدم في العلم الاهم فالاهم
من كل علم احسنه واشده ويطلب من كل فن مطالعا فيه فقد قيل من طلب الله
بالكلام وجده تزندق ومن طلب بالزهد وجده ابتدع ومن طلب بالفقه وجده
تفسق ومن تفقه تخلص والاستكثار من كتب العلم من غير احكام واتقان لها
ووقوف على ما فيها فانه من اشراط الساعة وطلب من العلم ما يقام به سنة
او تسلم به بدعة فقد جاء الحديث من اذب عن سنتنا الى التي لتقام به سنة او تسلم به بدعة
وجبت له الجنة ولا يرغب عن العلم والتعلم اذا لم ينفع في قلبه منه شيء فانه ازاء فعل
سامعه نفعه يوما فينتفع الى وجه الله تعالى ان ينفعه بما علمه وينفعه به فانه كفى بترك العلم
نقصا واجهالا وتهاونا به وقيل لابن المبارك الى متى انت في طلب الحديث
والعلم فقال لا ادري بعد لكنه الى فهما بحاجة لم اسمع بعد فلا يرغب عن العلم الى
ان يأتيه الموت ولا يظن بنفسه غنى عن العلم بحال بعد قول الله تعالى لنبيه
صلى الله عليه وسلم وهو اعرف العارفين بالله تعالى واحكامه وقل رب زدني علما من
السنة ان يطلب العلم كل اثنين وخمس فانه يسير لطلبه فيها وينتفع لمن
علمه خيرا ولو فرضا ويتفق له ويسعده الله وجها وبجده وبيسره فقد قال صلى الله عليه وسلم
من علم عبدا آية من كتاب الله فهو مولاه لا ينبغي ان يخذله ويسلمه لعدو
فان فضل وكيف فقد فصم عروة من عرى الاسلام ومن احترام المعلم واجلاله ان لا يرفع عليه

باب داره ان ينظر حروجه كما قال الله تعالى في كتابه ولا تعجل صبرا حتى تخرج لهم لكان خيرا لهم ولا يخالفه فيما يأمره به من مباح الدين ويجوز به ترك ذلك كله ويقدم حق معلمه على حق ابويه وعلى حق المسلمين ولا يضن بشيء من ماله عن معلمه ولا يتبع زلته ويقبل عفوه ويقبل ما يقع من سقطاته على احسن ما يقبل ومن السنة ان يتفهم العلم لا يخلطه بجهل ويحفظه ولا يتحكك فيه ويتهيب فيه فيموت قلبه ولا يجادل في العلم ولا يماري فيه فانه يقرع باب الضلال ويتذكر ما يحفظ في نفسه ليرسخ في قلبه وينبت في قلبه نبات الزرع فان الله تعالى انزل في القرآن ويسأل عما يحتاج اليه دون ما يستغني عنه فان حسن السؤال نصف العلم والسؤال مفتاح خزائن العلم ويتعلم في صغره فتى الحديث مثل النقر يتعلم في صغره كالوشم على الحجر والذي يتعلم في الكبر كالذي يكتب على الماء ويتعلم من كل صغير وكبير وغني وفقير ولا يستنكف من اقتباس العلم والخبر ممن هو دونه حالا فان الحكمة ضالة المؤمن حيث وجدها فليأخذها ولا يتعلم الا من كان عالما صالحا تقيا ليبا مأمون الغيب علانيا في الدين كريم الخلق كبير السن والخالطة السلطان ولا يلابس الدنيا ملابسة تشغله عن امر دينه ويسافر لطلب العلم الى اقصى البلاد التي سمع فيها بوجود العلم ومن سنة العلم ان يوب بتعليم ارشاد عباد الله تعالى الى الحق ودلالتهم على ما يصلحهم فان يهد الله على يديه رجلا خير له مما طلعت عليه الشمس والقمر وان يرد عبدا الى بقاء من الله تعالى في طاعة اقرب الى الله تعالى من عباده والتنقيص عليه العلم انه يقطع القطع عن الخلق وتقريب الفقير والترفق في التعليم والتواضع للمتعلم والعطف عليه ويبدأ في تعليم الطالب بأقرب ما يتقرب اليه واحرى بتقبله في معاشه ومعاده ولا يعلم العلم الا اهله فان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تطرحوا الدر في افواه الكلاب ولا تخلطوا الجواهر في اعناق الخنازير فان الحكمة خير من الجواهر ومن كرهها فهو شر من الخنزير ولا يكتم العلم عن اهله فان وضع العلم في غير اهله اضاعة له ومعصية عن اهله ظلم وجور ومن السنة ان يكلم كل صنف بما يبلغه عقله ويدرك فهمه فقد كفى سنة او فتنة ان يحدث العلم بما لا يحتمله فيكذب به معاذ الله ويتهاون به بعيد ويفهمه على غير وجهه ويحدث الناس بما اخذه القلوب عفوا الى سهلا بالكلمة فتفي الحكمات سقطة من المتكلمات ويحدث بما يحتمل الغرير خصمه فيأثم وليأثم وفي حديث علي رضي الله عنه ان الفقيه

كل الفقيه من لم يقنط الناس من رحمة الله ومن يؤمنهم من مكر الله ولا يتوسع في الكلام ولا يذهب في وجوه الحديث بديئا وثمالا وفي الحديث ان تشقيق الكلام من الشيطان ولا يكثر على المستمع كراهية ان يملوا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتخول اصحابه بالموعظة مخافة السآمة فخذوا من شمائله المستمع كفى ويدبر بأعينه على وجهه كما سمعه لا يزوره ولا يقصد قاية يشغل الوحي كنزال من الله تعالى وان صيانة ازين من نشر العلم استمع من صيانة في مجالس الحديث بكل ما سمع من غير علم فربما يقع بما يضر ولا يأمن عليه ولا يحدث عمن هو افضل شمائله فان من رد حديث فربما في صحفه فتوجد الكاذبين ولا يحدث الا بما تشهد اصول الامة من صحته ويصدقه ويوافقه مشاهير الاخبار والآثار والثابت مما يعرف به صحة الحديث ان تبين له اشارات اهل البصائر واشعارهم وتفرقة قلوبهم ولن يرزق هذا التوفيق الا العلماء المحققين من الصلحاء الاتقياء ومن تصدى للتعليم فان عليه ان يخالق الناس بخلق حسن ويجعل بعلمه قبل ان يدعو غيره اليه ليكون داعيا بقوله وفعله وحاله فان الواعظ بحاله ناقة شمائله والواعظ بالقول ضائع كلاره ويستعمل الحلم والتؤدة والرفق والملاينة فانه ينوبه ومن السنة ان لا يشافه احدا بالتعريب والملامة في ملاء من الناس فان الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في مثل ذلك ما بال اقوام يفعلون كذا ومن السنة ان لا يحب شفعا في سؤاله ولا من جاء يبغي عليه من الاعوانات والتوبيخات ويحرم على السائل انتقاد ذلك على العلماء فان حاصله يؤول الى تخفيف العلماء وتهاون الدين ومن سنة السلف فتنة الاجراء على نقد الفتيا والقضاء والانتصاب لوعظ والتعليم وذلك لقوله عليه السلام اجرأكم على النار اجرأكم على الفتيا وكانوا يعدون السكوت والاستماع افضل من الكلام والحول اشرف من انتصاحه فلم يكن منهم الا قوم ان اخاه كفاه الحديث والفتيا وزيادة كان عمر رضي الله عنه يجمع اهل بدر ثم يكلمهم في واقعة نابته ولا يحكم فيها برايه وما كان احد يفتي الا بما نفع فرائض الدينية دون الفواضل الغريبة ولا كان يطلب بالفتيا سيادة ولا رياسة وما اقبال الناس عليهم ولا يسبي قلوبهم ولا اكتساب الجاه منهم بل كان يفتيهم في ذلك حسبة لوجه الله تعالى وابتغاء لمرضاته واعلاء لكلمته والغيرة لدينه وما ذاك الا لانه عندهم الى من يفتيهم من اخوان الدين فان ذلك فرض عليهم ومن السنة كتابة العلم وتقييده ولما لم يحفظ فانه صلى الله عليه وسلم قال قيدوا العلم بالكتابة وقيل لمحفظ صيد والكتابة قيد ومن السنة ان يكتب بخط مقروء فان احسن الخط ما يقرأ واحسن الحديث ما يفهم وقال صلى الله عليه وسلم

من احب كرهه فلا يكف بعد الكسر وهو حمل على من يغفو ذلك وفرأ الآدب حسن
العبارة وتفصيل الحديث وابضاحه انتهى كلام صاحب شرعة الاسلام قال الفقير الى الله
تعالى المصنف رحمه الله تعالى واذا كان المقصود من العلم العمل فينبغي للعالم ان
يجعل بغيته اى يجب عليه ذلك ثم يعلم غيره بما يمكن ينتفع ذلك الغير به كما قال
ابدا بنفسك فانهها عن غيها فاذا انتهت عنه فانت حكيم فهناك يصح ما
تقول وتشفى بالقول لك ينتفع المتعلم ويكون اني وبنبغي ان يكون خائفا
من الله تعالى مطيعا لاوامره ومتنعا عن نواهيه فالحديث الصحيح الذي رواه مالك
والبخاري عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة اول من يدعى
حسنة فقط لا اله الا الله وهو مات فمغفوره ثم قال ورواه نصفه في البر ونصفه في البحر فواه الله لهذا
قدر الله عليه بعذبه عذابا لا يعذبه احدا من العالمين قال فلما مات امر الله البر فجمع ما فيه
وامر البحر فجمع ما فيه واحيا الله فقال له ما حملك على ما صنعت فقال من خشيتك يا رب
وانت اعلم قال فغفر الله له بهذا اللفظ مالك والحديث الصحيح الذي لا اختلاف فيه
بين العلماء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت جبريل كالحليس المقلي يعني من شدة
الخوف فرقه بفصل خشيته ثم تعانقا جميعا النبي وجبريل عليهما السلام فبكيا
هما بقربان ما يؤمننا وما يؤمننا ولقوله صلى الله عليه وسلم ما جاني جبريل قط الا وهو مرعوب
فرقا من مجاري وقال صلى الله عليه وسلم ما اقشعر جلد عبد من خشية الله الا تحاتت عنه خطاياه
كما تحات ورق شجرة يابسة اصابها ريح شديدة وقال صلى الله عليه وسلم ان من
ملائكة في السماء السابعة مجودا منذ خلقهم الله الى يوم القيمة يبعث فزعا فيفزعهم من مخافة الله تعالى
فاذا كان يوم القيمة رفعوا رؤسهم فقالوا ما عبدناك حق عبادتك وقال صلى الله
عليه وسلم وعزتي لا اجمع على عبدي خوفين ولا اجمع له امنين فاذا امنني في الدنيا
اخفته في الآخرة يوم القيمة واذا خافني في الدنيا امنته يوم القيمة فالخوف من الله
فريضة امر الله بها الخلق جميعا لم يسقط عن الانبياء والمرسلين والملائكة المقربين فمن
دونهم ولا يجي خلاف ذلك في كتاب ولا سنة بل جاء في الكتاب والسنة واجماع
الائمة بخصوص ذلك والامر به قال الله تعالى واياي فارهبون اي خافون وقال
فلا تخافوهم وخافوني ان كنتم مؤمنين وقال انما يخشى الله من عباده العلماء راضيا بقضائه
قال صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى من لم يصبر بقضائي ولم يشكر على نعمائي فليطلب
ربا سواي وقال صلى الله عليه وسلم من خير ما اعطي العبد الرضا بما قسم الله له

مقام الرضا

وهذا مقام ارتفاع المقربين بالتقرب الى الله تعالى وهو اعلى مقامات الصديقين
فانه اخص من الزهد وهو اعلى مقامات الزهد وقد اختلفوا ايهما اعلى مقام
فقال الفضل عبد يجب الموت اشتياقا الى لقاء الله وعبد يجب البقاء
للعبادة والخدمة لله تعالى ابو عبد قال الاختيار شتاء رضي بما يجتمل على ان شاء واختياره
اداء ان شاء ما في هذا اختلفوا الى بعض العارفين فقال صاحب الرضا افضل لانه
اختلفهم فضلا ولان مقام الرضا اعلى من مقام الشوق ثم الذي يحب
الموت شوقا الى لقاء ربه وهذا مقام في المحبة وهو حقيقة الزهد في الحياة فليس فوق
مقام الرضا مقام الا ترى قوله تعالى رضي الله عنهم ورضوا عنه فقابل الرضا
بالرضا وهذا غاية الجزاء ونهاية العطاء وقد رفع الرضا على جنات عدن وهي
من اعلى الجنان كما قال وساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله اكبر ذلك هو
الفوز العظيم وفي الاثر من رضي من الله بالقليل من الرزق رضي الله منه بالقليل
من العمل وفي الخبر يقول الله تعالى قد رضيت بمقاديري وبرضيت الله بيري فاحكمت
النفع فمن رضي قليل الرزق حين يلقاني ومن سخط قليل الشكر مني حين يلقاني
قال بشر بن الحارث صحبت عبادا في مبدئي فكانوا اذا بر جل مجذوم او مجنون
او اعمى وقد صح
في الشمس والقمل يأكل لحمه نقلت بار بمجذوم اعمى مجنون يأكل القمل لحمه فرفعت
راسه فوضعني الخير فقال اعاني قال منزلة الفضول الذي بين بني وبين سيدي
فوجدته لو قطعني ارباربا او دون ذلك لاحببتها وحقيقة الرضا ان يكون مرارة
القلب في المقدور في جميع الامور طيب النفس معلوم القلب عند كل منع ومخوف
من امور الدنيا مقتطع بعقيدة ربه مسلما لاحكامه راضيا لافضيه باعتقاد حسن التدبير
وكمال التقدير فيها فرحا بمواقع الاقدار كما روي ان عبد الله وهو الطويل لما قبل له في
المنام فلانة الزانية رفيقتك في الجنة قال عنها الى ان وجدها في سكرات الموت فنظر
الى عليها فكان يسيب قاما وينبح نابحة وينظر صابيا وتفصل مغطرة فقال اما كنت
غيورا قالت بلى والله ما ريت لا اعرف غيره فلم يزل يقول له ذكرى حتى غلبت
عيناه واحدقت ان كنت في سنة لم اتمن اني في انها وان كنت في الشمس
لم اتمن اني في الظل فوضع العابد يده على راسه فقال له وعيناه عليه يعجز عنها العباد
وسراطها على عباده ربه مطهر الله بعينه رسوله مداوما على شكر النعم غير كاتم لحق
لا بد خل في قوله تعالى ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد
ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون وقد تقدم الكلام

على كتم العلم منقطعا عن في الله الذين لم تمنعهم دنياهم فيبقى العالم ان يكون من تعلق
من الظالمين لا يدخل عليهم الشبه ما دام يجد الى الفرار عنهم سبيلا بل ينبغي ان يجتهد من جهتهم
وان جاؤا اليه فان الدنيا حلوة خضرة وقد زاحمها بدنيا السلاطين والى اطالبهم لا يجوز
من تكلف في طلب مرضاتهم واستمالة قلوبهم مدح فيهم خلقة وتجبي على كل متدين الانكار
عليهم وتقبيح صدورهم باظهار ظلمهم فانه اذا علم عليهم انه ان تعلق الى تكلمهم يجوز ان
تعلم الله عليه او سكت عن الانكار فيكون به راضيا او متكلف في كلامه لمرضاتهم وتحسين
كلامهم وذلك هو البهت الفظيع والطمع في ان ينال من دنياهم وذلك هو
السحت وعلى الجملة مخالطتهم مفسدة للدين ولا تزود عدة وعما الاخرة لهم بعيد
وقد قال صلى الله عليه وسلم من بدا جفا يعني من سكن البادية ومن اتبع الصيد غفل ومن
اتى السلطان افتتن رواه ابو داود والترمذي وقد تشابهت الاخبار من حديث
ابن عباس وقال سفيان في جهنم واد لا يسكنه الا القراء الزوارون للملوك
وقال حذيفة اياكم ومواقف الفتن قيل وما هي قال ابواب الامراء يدخل احدكم على
الامير فيصدقه بالكذب ويقول ما ليس فيه وقال سعيد بن المسيب اذا رايتم العالم
يغشى الامراء فاحترزوا منه فانه لص وقال الاوزاعي ما من شيء ابغض الى الله من
عالم يزور عاملا وقال عليه السلام شرار العلماء الذين يأتون الامراء وشرار الامراء
الذين يأتون العلماء رواه ابن ماجه وقال مكحول الدمشقي من تعلم القرآن وتفقه
في الدين ثم صحب السلطان تملقا اليه وطمعا فانه في نار جهنم بعدد حلقه
والدخول على السلطان لا يسلم من النفاق البتة وهو مضاد للايمان وقال ابو ذر رضي الله
عنه لان اعش ايوب السلطان فاكف لا نقيب من دنياهم شيئا ان اصابوا من
دنياي اقل منه ونهوه فتنة عظيمة للعلماء وذريعة صعبة للشيطان عليهم من
جهة معقولة وكلام حلو لا يزال الشيطان يلقي اليهم ان في مخالطتهم
عليهم بالزجر عن الظلم وبقيم شعار الشرع الى ان يحمل اليه ان الله قول فلان
عليهم من الدين ثم اذا دخل كم عيب ان يتلطف في الكلام ويداهن ويخوض في الثناء
والاطراء وفيه هلاك الدين بجملتها عن مال الوقف ولا يطمع فيه قال صلى الله عليه وسلم
اياكم والطمع فانه فقر حاضر والعالم اذا كان طماعا سقط من حرمة العلم وكان صلى الله
عليه وسلم يتعوذ منه ويقول اعوذ بالله من طمع يهدي الى طبع فالطمع جامع
لكل شر من غير طالب للزيادة ولا جامع لها والياس غني ايها الناس فاقض

الزهدي

الزهد في الدنيا القناعة وعلى النفس ان فاتح بجارته فانه واستغن يغنيك الله عما
في ايدي الناس فقره ولم يحزن على من الدنيا ورضي بقدره ولم يحزن في الدنيا ذهب عنه
حرص ولم يكن الى الله في شيء فاقبض الدنيا وضيق قلبه بالاخرة فلما يسعى وفيها يرغب
واعلم ان الطلب الرزق من وجه شرعه الشرع لا ينقص من جاه ولا من مروءة نفسه وعياله لان الطلب حلال فريضة على كل مسلم وان العبادة لا تنفع الا باداء الفرائض
التي فرضت عليه او بسنة كما قال صلى الله عليه وسلم ان روح القدس نفث في روعي
ان نفسا لن تموت حتى يستوفي رزقها فاتقوا الله واجملوا في الطلب والحديث الآخر
قال له صلى الله عليه وسلم من اصبح امنا في سربه معافا في بدنه عنده قوت يومه فكانما
حيزت له الدنيا وقال صلى الله عليه وسلم ان اكمل رجل من اذا زاد زاد وان اعطي شكر وان
ابتلي صبر فيه ووعده ومن لم يرض لم يبارك له ولم يسعه وقال صلى الله عليه وسلم
ان ارزق لطالب العبد كما يطلبه اجله وقال صلى الله عليه وسلم من انقطع الى الله عز وجل
كفاه الله كل مؤنة ورزقه من حيث لا يحتسب ومن انقطع الى الدنيا وكله الله اليها وعلم
ان اصل الرغبة في الدنيا انما هو الحرص والطمع لانه اذا احرص على جمع المال اطال له وزاد
طمع فاني امرئ نفس لم تمت حتى تستوفي رزقها وطلبه ولم يشبعه حتى ابدأ فليسبط المقدور واخلص
المفقر فرفض الاخرة وا

التغيير

قال صلى الله عليه وسلم ان الدين النصيحة ثلاثا لمن قال لله ولكتابه ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم وقال صلى الله عليه وسلم ما من عبد يسترعيه الله رعية فلم يحطها بنصيحة لم يجد رائحة الجنة وقال صلى الله عليه وسلم الا اخبركم بقوام ليسوا انبياء ولا شهداء ينظرهم يوم القيمة الانبياء والشهداء منازلهم من الله على كراسي من نور فعودا عليها فازوا من هم يا نبي الله قال قوم يحببون عباد الله الى الله ويحببون الله الى عباده يمشون في الارض نصحا وقالوا يحببون الله الى عباده وكيف يحببون عباد الله الى الله قال يامرونهم بما يحب وينهونهم عما يكره فاذا اطاعوهم احبهم الله فالنصيحة تزين من فرض الله بن واجبة على كافة المؤمنين لا يحل لمن ان يكتم عن اخيه المؤمن نصيحة بكبيرة او صغيرة في دينه او دنياه او كانت في طاعة الله تعالى وكذلك ان استشاره فلم يرشده ويجب له ما يجب لنفسه ويسمى في الشرع والعلانية قال عمر بن الخطاب اخرق قوم ليسوا بناصحين ولا اخرق قوم لا يكونون ناصحين وقال ابن وهب النصيحة تنفي ارضة حتى اني بعت الله بها ابتاه عليه السلام وتقضي بينهم بالحق ان كان قاضيا وبين المظلوم والاخذ الرشوة على تغليبه وعلى حكمه وعلى قضاياه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وابن ماجه بلفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنة الله على الراشي والمرتشي وقال صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي في النار رواه الطبراني ورواته ثقات معروفون ولا يخاف من السلطان ويقول الحق بين يديه بين يدي السلطان وان كان مرا عن ابي ذر رضي الله عنه قال اوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بخصال من الخير اوصاني ان لا اخاف في الله لومة لائم واوصاني ان اقول حقا وان كان مرا رواه ابن حبان في صحيحه وقال صلى الله عليه وسلم من ارضى سلطانا بسخط ربه خرج من دين الله رواه الحاكم وقال صلى الله عليه وسلم من التمس رضى الله بسخط الناس رضي الله عنه وارضى عنه الناس ومن التمس رضى الناس بسخط الله سخط الله عليه واسخط عليه الناس رواه ابن حبان في صحيحه ولا يشكل بهذا في غير من يخشى بغيه وبين خصمه بالعدل ولا يميل اليه قال الله تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله فدلت الآية على وجوب الحكم بالحق وان لا يميل الى احد الخصمين لقرابة او رجاء نفع او سبب يقتضي الميل من محبة او صداقة او غيرها قال الحبر العزر

ابن ابي زرو

ابن ابي زرو وينبغي ان قاضيا كان في من في اسئول منع من تجاوزه الى الجانب الذي بينه وبينه عداوة او هو يقضي بالحق عرف ذلك او اذا هو قضى بالحق عرف ذلك فقبل او دل منزلك ثم مديدك في جدارك ثم انظر حيث تبلغ اصابعك من الجدار فاخطط هناك خطا فاذا انت قمت من مجلس القضاء فارجع الى ذلك الخط فاقعد فيه ثم كن على الحق مستقلة وان ضرك من تضرك فكان يقعد الى القاضي وهو مجتهد فكان ما يقضي الا بالحق واذا خاصم من غلبه وضع قدمه بدق طينا ولا شيء اجفى في وكذلك الخط فاذا بلغه حمد الله واثنى الى كل ما بلغه الله من اهل العلم واستغفر بقدر ما كان ذات يوم وهو في مجلس القضاء اقبل اليه رجلان يريد ان فوضع في نفسه منهما يريد ان يختصا اليه وكان احدهما اصدق بقاء وحدا فتحرك قلبه عليه محبة ان يكون الحق له فقضى له فلما ان تكاما والحق على صاحبه فقضى عليه فلما قام من مجلسه ذهب الى الخط كما كان يذهب كل يوم فمد يده الى الخط فاذا الخط قد ذهب وتشمر الى السقف واذا هو لا يسعه فخر ساجدا وهو يقول رب تبتا لم اردك ولم اتعمده فبينه في نفسي واحب ان الله تعالى لم يطلع على جبانة قلبك حتى احببت ان يكون الحق لصاحبك فيقضي له بذلك وتدة واحبته ولكن الله تعالى ردك الى الحق الى اهله وانت كارة ويكون السلطان واليه والتغني واتقى عنده وسواء في الحكم بينهم ولا تواضع لغني لغناه ولا تدع مجلسا هو لاجله بل يكون تواضعه لوجه الله تعالى والاكرام عنده من هو اكرم عند الله تعالى عن كعب قال لقد تم الى عمر بن الخطاب رضه خصمان فاقاما عنده ساعة ثم انفصل بينهما فقيل له في ذلك فقال لقد اتاني فوجدت لاحدهما ما لم اجد لصاحبه فكرهت ان انفس بينهما على ذلك ثم عادا فوجدت بعض ذلك ثم عادا وقد ذهب ذلك فقضيت بينهما وقال الشعبي كان ابن عمر واتى حصونه فتقاضيا الى زيد بن ثابت فقام وخلا عليه اشار بعمر الى وسادته فقال عمر هذا اول جورك اجلسني وابا صاحبي بين يديه وتكون مجالا لارباب الجور وتخاصمهم على خبزتهم وتبغضا لارباب الشر وتباعدهم عن سواء الناس وايم الله على الجور ابعد بهم الى سبيل الرشاد وينقلص عن ثوابه واعوانه كبلا يظلمون الناس فقد قال صلى الله عليه وسلم من احب لله وابغض لله واعطى لله ومنع لله فقد استكمل الايمان رواه ابو داود وقال صلى الله عليه وسلم افضل الاعمال الحب في الله والبغض في الله رواه ابو داود وقال صلى الله عليه وسلم الكلم طعامات يوم القيمة رواه

البخاري ومسلم والترمذي وقال الترمذي يعني للظالم فاذا اخذه لم يفلته ثم قرأ وكذلك اخذ ربك اذا اخذ القرى وهي ظالمة ان اخذه اليم شديد رواه الشيخان وقال انظر كيف كذبوا على انفسهم ولو كان ظالما او مظلوما فقال رجل يا رسول الله انصره اذا كان مظلوما افرأيت ان كان ظالما كيف انصره قال تحجزه او تمنعه عن الظلم فان ذلك نصره رواه البخاري ومسلم والترمذي وينبغي ان يكون ملاطفا لاهل بلده وللغرباء واذا قدموا اليه يكون بابه مفتوحا ومستقبله ببشر ووجه

والمسجد الجامع اولى المجالس به وكان صلى الله عليه وسلم يحكم في المسجد ويفصل الخصومة في منكفه وبحلقات الرائشون وهم كانوا يجلسون في حلق العلم لفضل العلم بالاحكام ولان القضاء الحق من افضل العبادات والمسجد حق بالعبادة فيه واذا جلس في داره فلا بأس به ويكون بابه داره مفتوحا لا يحجب عنه احدا بالليل ولا بالنهار ولا يتخذ دونهم بوابا ويكون ناصحا للمتعلمين فلا يأخذ من نقودهم شيئا وذلك بان يمنع المتعلم من التصدير لربه قبل استغنائها والبشاشة بهم حتى قبل الوقوف من المجلس ثم ينبهه على ان طلب العلوم اقرب من انه تكاد دون الرياسة والمباهاة والتفاخر ومتولهم صابرا على تعليمهم ومتجملا منهم ومحملهم على التعليم مغتنما الاخرة يعرفون بسماتهم في الذلة والتواضع وقد قيل ما لبس الله تعالى عبدا لبسة احسن من خشوع في مسكينة فهي لبه ولا وجبار الصديقين والعلماء فاما التهافت في الكلام والتشدق والاستغراب في الضحك والحدة في الحركة والنطق فكل ذلك من آثار البطر والامن والغفلة عن عظيم عقاب الله وشديد بطشه وهو دأب ابناء الدنيا الغافلين عن الله ودون العلماء به وبهذا الان العلماء اغنة كما قال سهل التستري عالم بامر الله لا بايام الله وهم المقربون في الجلال والجمال وبهذا العلم لا يكون الا بالخشية وعالم بالله لا بامر الله ولا بايام الله وهم عموم المؤمنين وعالم بالله وبامر الله وبايام الله وهم الصديقون فالخشية والخشوع انما تغلب عليهم وراء بايام الله انواع عقوباته الفاظعة ونقمه الباطشة التي افاضها على القرون السالفة فمن احاط علمه بذلك عظم خوفه وظهر خشوعه قال عمر تعلموا العلم وتعلموا للعلم السكينة والحلم وتواضعوا لمن تعلمون وليتواضع لكم من يتعلم منكم ولا تكونوا من جبابرة العلماء فلا يقوم علمكم بجهلكم وقيل اوحى الله تعالى الى عبد من عباده اما علمت ان موضعا وتواضعا وحسن خلق ورفقا فذلك هو العلم النافع وفي الاثر من اتاه الله علما وزهدا وتواضعا وحسن خلق فقد تم ابمان المتقين وفي الخبر ان من عباد الله قوما

يتحكمون

يتحكمون جهنم من سعة رحمة الله تعالى ويكون سائرا فخوف غلبه ان يأخذ منه في الارض فعلوهم في النار واحمى في الله نبا وعقوبتهم في الاخرة يمشون بالكبة ويقولون بالوسيلة وقال الحسن الحلم وزير العلم والرضا ابوه والتواضع سرابه وقيل انواجع المعلم لما تمت النعمة على المتعلم الصبر والتواضع وحسن الخلق وانواجع المتعلم لما تمت النعمة على العلم العقل والادب وحسن الفهم ومشافهة العلم في الدنيا خير في مفهم بعقد روسه ودلالة تبتغي ان يشفق المعلم على المتعلمين وان يجريهم مجرى بنيه قال صلى الله عليه وسلم انما انا لكم مثل الوالد لولده وان يكون بعده انقاذهم من نار الاخرة وهو اهم من انقاذ الابوين ولدهما من نار الدنيا وذلك صار من المعلم اعظم من حق الوالدين فان الوالد سبب الوجود ثم حي والمعلم وفاته ولولا المعلم لما ساق الفضل من جهة الابوين الى الهلاك الدائم وانما المعلم مولد الجوهرة الاخروية الدائمة اعني معلم علوم الاخرة او علوم الدنيا على قصد الاخرة لا على قصد الدنيا واما التعليم على قصد الدنيا فهو هلاك وهلاك نعوذ بالله منه وكما ان حق ابناء الرجل الواحد ان يتحابوا ويتجاوزوا على المفاسد فحق غادة الرجل الواحد اولى ان لا يكون الا كذلك ان كان مقصودهم الاخرة ولا يكون الا الحق والباطل ان كان مقصودهم الدنيا فاهل العلم وابناء الاخوة مسافرون الى الله تعالى وسالكون اليه الطريق والدنيا وسنوها وشهورها منازل الطريق والتزاحم في الطريق بين الطلب قرب الى الاصابة سبب التواد والتحاب فكيف التنافس في الفردوس الاعلى والتزاحم في طريقه والاشفاق في سعادات الاخرة فكذلك لا يكون بين ابناء الاخرة تنازع ولا سفه في سعادات الدنيا فلذلك لا ينفك عن ضيق التزاحم والعداوة نوع الى طلب الرياسة بالعلوم خارجون عن موجب قوله انما المؤمنون اخوة وداخلون في مقتضى قوله تعالى الاخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو الا المتقين ويكون تعليمه لوجه الله تعالى ولا يريد بذلك جزاء ولا شكورا اي مكافاة ولا عادة ولا زيادة جاه ولا حرمة وانما يريد بنشر العلم وتكثير الفقهاء وتقليل الجهلة واظهار دين الله واقامة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التشبيه قواعد الاسلام ينبغي للعالم ان يقتدي بصاحب الشرع صلوات الله عليه فلا يطلب على تعليمه اجرا ولا يقصد به جزاء ولا شكورا بل يعلم لوجه الله تعالى وطلبا للتقرب اليه ولا يرى لنفسه منة عليهم وان كانت المنة لازمة عليهم بل يرى الفضل لهم ان هو فتح قلوبهم لان تتقرب الى الله بزراعة العلم فيها كالذي يهيئ ارضه لتزرع فيها

لتفكك زراعة فتفقتك بها تزيد على منفعة صاحب الارض اذ يتقلد له منة وثوابك
في التعليم اكثر من ثواب المتعلم عند الله ولولا المتعلم ما نلت هذا الثواب فاطلب الاجر
الا من الله تعالى قال الله تعالى قل اسالكم عليه اجرا فان اجري الا على الله وهو في الدنيا خادم البدن كما ان
مركب النفس ومطيتها والمخدوم هو العلم اذ به شرف النفس فمن لابس العلم كان
كمن سلح نفسه لحراسة وغلمانه يحرسانه لينظفه فجعل المخدوم خادما والخادم مخدوما وهو
اثر بيوم في العرض الاكبر مع المجرمين ناكسي رؤسهم عند ربهم وعلى كاهله فاضل الحقة
للعلم ويفرق بين الحلال والحرام ويكون حالصا في ذلك فهو في تفريقه بين الحلال والحرام
راعيا في الاخرة ومترقبا جاه وعد الله تعالى للعلماء العاملين بعلمهم متعلق الجاه العاملين
من الثواب متعلق بوعد في الاخرة متعلق بالثواب او راجيا عطف على مترقبا
اي ويكون راجيا في ثوابه وخائفا من عقابه الكلام هنا في مقامين مقام الرجاء ومقام
الخوف اما الرجا فروى معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان شئتم انبأتكم ما حق الله للمؤمنين يوم القيمة وما اول ما يجزون له قلنا نعم
يا رسول الله قال فان حق الله يقول للمؤمنين هل احببتم لقائي فيقولون نعم يا ربنا فيقول
ثم رجونا عفوك ومغفرتك فيقول قد وجبت لكم مغفرتي وفي حديث ابن عمر
رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في النجوى من المؤمن
يوم القيمة من ربه عز وجل حتى يضع عليه كنفه فيقرره بذنوبه فيقول هل تعرف
فيقول رب اعرف قال فاني قد سترتها عليك في الدنيا وانا اغفرها لك اليوم
فيعطى صحيفة حسناته واما الكافر والمنافق فينادى بهم على رؤس الخلائق هؤلاء
الذين كذبوا على الله وقال صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل يقول يا عبدي
يا عبدتني ورجوتني فاني غافرلك على ما كان منك يا عبد ابن لو لقيتني بقراب
الارض خطيئة ثم لقيتني لا تشرك بي لقيتك بقرابها مغفرة وقال صلى الله عليه وسلم
والذي نفسي بيده لله ارحم بعبده المؤمن من الوالدة الشفيقة بولدها وعن انس بن
مالك رضي الله عنه ان اعرابيا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم من بلى جسما
مخلق غدا فقال الله تبارك وتعالى فقال هو نفسه تبولاه ام بوليه غيره قال
لا بل هو نفسه تبولاه فتبسم الاعرابي فرحا وسرورا فقال صلى الله عليه وسلم ترى تبسمت
يا اعرابي فقال بارسول الله الله الكريم اقاله ترضى واذا حاسب تجاوز فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وتهلل وجهه فقال فخذ الاعرابي ورب الكعبة لان الكريم اذا حاسب

سمح واذا عفا رضي الا الكريم اكرم من الله فانه اكرم الاكرمين وقال صلى الله عليه وسلم
يوما يا كريم العفو فقال له جبريل ان ربك يقول لك ما تفسير يا كريم العفو هو ان يعفو عن السيئات
برحمته ثم يبدلها حسنات بكرمه وقال ليغفرن الله يوم القيمة مغفرة ما خطرت
على قلب احد حتى ان ابليس ليتطاول رجاء ان تصيبه وقال من اذنب ذنبا فستره الله
عليه في الدنيا فالله اكرم من ان يكشف ستره في الاخرة وفي لفظ آخر من اذنب ذنبا في الدنيا فستره الله عليه وعفا عنه في الدنيا فالله اكرم من ان يعود في شئ قد عفى عنه ومن اذنب
ذنبا فعوقب عليه في الدنيا فالله اعدل من ان يثني عقوبته على عبده في الاخرة وقال
صلى الله عليه وسلم ان العبد اذا كان مسرفا على نفسه يرفع صوته ويقول يا رب
يجب الملائكة صوته فاذا فاها الثانية يا رب تجب الملائكة صوته فاذا فاها الثالثة
تجيب الملائكة صوته فاذا فاها الرابعة يقول الله تبارك وتعالى في نجول صوت
عبد يعني قد علم عبدي انه ليس له الا غفري يغفر الذنوب اشهدكم اني قد غفرت له
وروي في بعض الاخبار ان رجلا يؤمر به الى النار فاذا ابلغ تمثل الطريق التفت
فاذا ابلغ نصف الطريق التفت واذا ابلغ ثلثي الطريق التفت فيقول الله تعالى
رده ثم يسأله فيقول لم التفت فيقول لما بلغت ثلث الطريق ذكرت ذنوبك
ذكرت المغفور ذو اثرة فقلت لعلك تغفرلي فلما بلغت نصف الطريق ذكرت
ذنوبك ومن يغفر الذنوب الا الله فقلت لعلك تغفرلي فلما بلغت ثلثي الطريق
ذكرت ذنوبك كل عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله
يغفر الذنوب جميعا فيقول الله تعالى اذهب فقد غفرت لك قال الله تعالى ومن
ومن يعمل سوءا او يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما وروي ان رجلا وقع على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مسرفا على نفسه فلما حضرته الوفاة رفع رأسه فاذا
ابوه يبكيان عليه فقال لهما ما يبكيكما قال نبكي لاسرافك على نفسك قال فلا تبكيان
فوالله ما اود ان الذي بيدالله من امر يكون اليكما ثم مات فاتى جبريل النبي صلى الله
عليه وسلم فاخبره ان فتى توفي اليوم فاشهده فانه من اهل الجنة فكشف رسول الله
صلى الله عليه وسلم ابويه عن علم فقالا ما علمنا عنده شيئا من خير الا انه قال عند الموت كذا
وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ههنا اوفى او اولى حسن الظن بالله افضل من
عند الله عز وجل ثم انا نخوف من الله تعالى فتقدم الكلام عليه في احاديث وذكرنا ما ورد
في فضله اما ورد بها الخلق اجمعين قال وهب بن منبه الملائكة الذين يحملون العرش وحوله

فيه حكاية غريبة

Hacı Beşir Ağa
280